كتاب

جامع العبارات
في تحقيق الاستعارات

تأليف

أحمد مصطفى الطرودي التونسي

المتوفى سنة ١١٦٧هـ

دراسة وتحقيق

د. محمد رمضان الجربي

1-2

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

كتاب
جامع العبارات
في تحقيق الاستعارات

تأليف
أحمد مصطفى الطرودي التونسي
"المتوفى سنة 1167هـ"

دراسة وتحقيق
د. محمد رمضان الجربي
أستاذ مشارك بكلية التربية
جامعة الفاتح - طرابلس

الجزء الأول

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

الطبعة الاولى
1395 و.ر - 1986 م

الكمية المطبوعة

3000 نسخة

رقم الايداع

133 - 1986 م

دار الكتب الوطنية
بنغازي

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

مصراتة - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى

ص.ب 17459 مبرق (تلكس) 30098 "مطبوعات"

كتاب

جامع العبارات

في تحقيق الاستعارات

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الشيخ الوقور، إلى النفس الأبية والروح الطاهرة الزكية، إلى من يرتل آيات الله البينات آناء الليل وأطراف النهار. إلى من غرس في نفسي حب الفضائل والشيم النبيلة، إلى من رباني وعلمني وأشرف بنفسه على تربية وتعليم أبنائي الصغار أثناء غيبتي إلى من شجعني معنويًا وماديًا على مواصلة دراستي العليا، إلى من يحب العلم والمعرفة ويحتفل بلقاء العلماء ويأمل أن يحشر معهم ليفوز بسعادة الدارين.

إلى والدي العزيز

رمضان محمد الجربي

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

الحمد لله الذي شرف العلم في كل عصر وبكل مكان، ورفع سمكه، على
كل من خصه بالعناية من عصبة الإيمان، ونصبه دليلا على فهم كريم
كتابه، وسبيلا للتدبر في أسرار خطابه، وهاديا إلى تبيين متشابهه، ومسلكا
مستخرجا لمعانيه العذبة والإحسان بها أداء وأداء، وأسهمه عنده علم البلاغة الذي تبين
البيان الذي طلع شمسه في سماء المعارف، وفاق في إحكامه حكمة اليونان، وناهيك
به مجاحا للتأويل ومددا في التبيان، كشفا عن وجوه إعجاز القرآن، فمن في هذا لم يتناه
التنافس مدى الأحقاب والأزمان، بمستخرج من شرح لبعض كنوزه، وراول
الإفهام بتضمن فرائد عقوده، في سلك التحرير وسمعه البيان، يسقي أرواح الراغبين من
سلسبيل التحقيق، ويجتني التدقيق من روض حيا رحيق التوفيق، وأهتف حدائق ذات بهجة
وأفنان، ويتملى عذراء عرائس المعاني من وراء حجال بديع البيان، موشحة بنتائج البرهان
يكون بها دانيه، لهم ما لديه. أما بعد، فإن أحمده الذي حمدا يليق بجلاله، شكرا
يوافي نعمه ويكافئ مزيده أفضاله علينا، إذ ألهمنا وعلمنا من لطائف البيان، وفهمنا
من أسرار التبيان، وأسأله أن يصلي ويسلم على خاتم أنبيائه، وسيد أصفيائه، خلاصة
ولد عدنان، من ألقت إليه البلاغة مقاليدها، وانتهت إليه الفصاحة بكل الخاتم
لتأبيدها، المخصوص بمعجزة القرآن، ومتمم مكارم الأخلاق على المنهج الأتم، وممد
الهمم من خزائن الجود والكرم، وعلى آله وأصحابه عصبة الحق المبين، وعطاء الدين المتين
ما سبحت الأملاك في بحار البيان، وسبحت الأفلاك في مجاريها البنان. وبعد، فيقول العبد
الفقير إلى مولاه القوي القدير، أحمد بن مصطفى الحنفي، حمده الله تعالى ووالديه وأحبته
في الله بلطفه الخفي، وبره الجلي: لما أنعم الله علي بقراءة مختصر المعاني لمولانا سعد
الدين التفتازاني، أتيت ثلاث مرات، أشير علي بقراءة رسالة الاستعارات للشيخ الإمام
العلامة العصام، إذ البتة السمرقندية بشرحها للعلامة الحفيد مولانا إبراهيم عظم
بوأهما الله تعالى دار السلام، لما احتوت عليه من مباحث الاستعارات التي هي
زبدة علم البيان، والمطلع على نكت إعجاز القرآن

الصفحة الأولى من النسخة: «أ» رقم 3454

أولاً: القسم الدراسي

«مقدمة»

الحمد لله الذى خلق الإنسان علمه البيان، سبحانه أرسل محمداً رحمة للعالمين، آتاه جوامع الكلم، مؤيداً بالمعجزة الخالدة التى أفحمت أساطين البلاغة، وفحول الشعراء، وفصحاء العرب، فوقفوا مشدوهين أمام بلاغة القرآن وجمال نظمه، عاجزين أن يأتوا بآية مثله، على الرغم من نزوله بلسان عربى مبين لبلوغه الذروة العليا فى الفصاحة والبراعة والبيان.

وبعد:

فهذا «كتاب جامع العبارات فى تحقيق الاستعارات» لأبى العباس أحمد مصطفى الطرودى التونسى، وهو من أساتذة جامع الزيتونة، وقد قام بدور إيجابى فعَّال فى نشر الثقافة العربية والإسلامية، بالشرح والتحليل لتلاميذه، وبالنصح والإرشاد لأبناء مجتمعه، وبالعدل والإنصاف فى أحكامه الشرعية، وبالكتابة والتأليف فى اللغة العربية وآدابها، وعلى وجه الخصوص علم البلاغة الذى وصفه بقوله: «إن علم البلاغة من أجل علوم الشريعة المحمدية، وأجمل ما تحلى به علماء الأمة الأحمدية، إذ به يُكشف الأستار عن وجوه إعجاز

القرآن. . . . فمنزلته من العلوم منزلة الروح من الجسد، والشجاعة من الأسد، وعادم هذه الصناعة ولو بلغ الخافقين وأنفق ثمن القرطين لا يُرجع فى تحقيق الكتاب والسنة إليه، وأنى له فيهما بالإتقان؟ وأنشد قائلاً:

فـالـزم طـريـقـتـه واحـفظ حـقـيـقـتـه
وكـــن بـــه مـــولـعـــاً تحـــوى بـــه أدبـــا

إن الـــعـلـوم وإن جـــلـت مـــراتـــبـــهـــا
علم البـــلاغـة أعـــلى فـــاتبـــع السببـــا

هذه نبذة موجزة عن المؤلف الذى ولد، ونشأ، وترعرع، وتثقف وعاش وتوفى بالشقيقة «تونس» وبرغم شهرته فى الأوساط التونسية آنذاك فإنه لا يزال مغمور الشخصية، فجل الكتب التى ترجمت له، ولشيوخه، وتلاميذه، لا تزال مخطوطة بالمكتبة الوطنية التونسية، الغنية بمخطوطاتها فى جميع العلوم، والفنون، والآداب، وكذلك بالمكتبات التونسية الخاصة، وعلى سبيل المثال مكتبة الأستاذ الفاضل / محمد الشاذلى النيفر، فقد زرت مكتبتهُ الخاصة، ومكّنى من الاطلاع على بعض المخطوطات المتعلقة بالموضوع، فله وللعاملين بالمكتبة الوطنية جزيل الشكر وعظيم الامتنان. أما كتابه الذى نحن بصدد دراسته وتحقيقه لنبرز شخصية علمية مرموقة، ونسهم فى إثراء الفكر العربى، باعتبار هذا الكتاب من التراث العربى الأصيل، فهو من الكتب المفيدة فى البلاغة، ولا غرو فهو من المراجع المهمة فى البلاغة العربية، يحتاج إليه الدارسون والباحثون فى البيان العربى، لما امتاز به من الشرح والتحليل والاستقصاء، وجمع آراء العلماء والموازنة بينها واختيار الأفضل منها.

وهذا الكتاب صورته من المكتبة الوطنية التونسية، وسجلته بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة وحصُلت على الدرجة العلمية «الدكتوراه» «فى البلاغة والنقد» بإشراف الدكتور/ كامل إمام الخولى، عميد كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، هذا ورسمت منهجاً علمياً محدداً لدراسة وتحقيق الكتاب كما هو موضح فى الصفحات التالية للمقدمة.

وبعد :

فقد اتفقت مع منشأة النشر والتوزيع والإعلان بالجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية على طباعة ونشر الكتاب، لينتفع به الدارسون والباحثون وعشّاق البيان العربى، وذلك ما أؤمله منذ أمد بعيد، فلها منى جزيل الشكر. راجياً من الله المثوبة والتوفيق والسداد. وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

أما اختيار هذا الموضوع فيعود إلى عدة أسباب نوجزها فيما يلى :

1 ـ أن البلاغة طريق إلى فهم كتاب الله وبيان سر إعجازه، إذ بفهم أساليبه ومعانيه وتطبيق منهجه تسعد الأمة، وتلك غاية جليلة.

2 ـ أن الملكات العربية ضعفت، وبقراءتها وفهمها فهماً جيداً تربى لقارئها ملكة تعينه على فهم الأساليب العربية بعامة، وفى قمتها كتاب الله وحديث رسوله ﷺ.

ولذلك كانت البلاغة من أجل العلوم قدراً، وأعظمها شأناً، وقد أثنى عليها العلماء الأجلاء، وبينوا منزلتها بين الفنون والآداب.

استمع إلى صاحب الكتاب «أحمد الطرودى التونسى يقول: «إن علم البلاغة من أجل علوم الشريعة المحمدية، وأجمل ما تحلى به علماء الأمة الأحمدية، إذ به يكشف الأستار عن وجوه إعجاز القرآن. . .

وبه تتحقق معانى مبانى السنة السنية. . . فمنزلته من العلوم منزلة الروح من الجسد، والشجاعة من الأسد. . . وعادم هذه الصناعة ـ ولو بلغ الخافقين وأنفق ثمن القرطين ـ لا يُرجع فى تحقيق الكتاب والسنة إليه. وأنى له فيهما بالإتقان؟

فالزم طريقته واحفظ حقيقته وكن به مولعاً تحوى به أدبا
إن العلوم وإن جلت مراتبها علم البلاغة أعلى فاتبع السببا

وقال الزمخشرى فى ديباجة كشافه: إن أملأ العلوم... علم التفسير الذى لا يتم لتعاطيه وإجالة النظر فيه كل ذى علم كما ذكر الجاحظ فى كتابه «نظم القرآن». فالفقيه وإن برز على الأقران فى علم الفتاوى والأحكام.

والمتكلم وإن ندا أهل الدنيا فى صناعة الكلام.

وحافظ القصص والأخبار وإن كان من ابن القرية أحفظ.

والواعظ وإن كان من الحسن البصرى أوعظ. والنحوى وإن كان أنحى من سيبويه. واللغوى وإن علك اللغات بقوة لحييه.

لا يتصدى منهم أحد لسلوك تلك الدقائق، ولا يغوص على شىء من تلك الحقائق إلا رجل برع فى علمين مختصين بالقرآن.

هما: علم البيان، وعلم المعانى.

وقال عضد الملة والدين فى الفوائد الغياثية(1): «وما أفقر طالب الوقوف على تمام المراد من كلام الله تعالى إلى هذين العلمين».

وقال الجلال السيوطى(2): «ولا شك أن علوم البلاغة الثلاثة من أعظم آلات الشرع، بل ذكر أن كمال الإيمان متوقف عليها، لتوقف إدراك إعجاز القرآن الذى هو معجزة النبى ﷺ على معرفتها».

وقال السكاكى فى المفتاح(3): «الويل كل الويل لمن يتعاطى التفسير وهو بهما جاهل»، إلى غير ذلك من النصوص التى ذكرها المؤلف فى مقدمته الرائعة والممتعة.

3 ـ السبب الثالث والأخير من الأسباب التى جعلتنى أختار هذا الموضوع تشجيع أساتذتى الفضلاء، وعلى رأس هؤلاء جميعاً أستاذنا الفاضل الدكتور كامل إمام الخولى رئيس القسم، وعميد الكلية عليه الرحمة

---

(1) ص 16.

(2) أنظر عقود الجمان للسيوطى جـ 7/1.

(3) المفتاح ص 77.

والرضوان، لهذه الأسباب . . . اخترت موضوع بحثى .

وإنما آثرت ميدان التحقيق لجملة أسباب نوجزها فيما يلى :

1 ـ اتجهت أنظار الدارسين إلى تحقيق المخطوطات العربية والآثار العلمية القيمة التى خطها أسلافنا الأماجد، ويعلم الله كم بذلوا فيها من جهد؟ وكم كلفتهم من مشقة وعناء؟ خدمة للعلم. ومعلوم أن ظروفهم لم تتح لهم الفرصة لنشرها لترى النور وتنتفع بها الإنسانية. فحرى بالأبناء والأحفاد أن يقدروا دور الآباء والأجداد ويقوموا بتحقيق تلك المخطوطات النفيسة لترى النور، وينتفع بها الأجيال.

2 ـ رغبتى الجامحة فى تزويد المكتبة العربية بكتاب جديد، عله يسهم فى نشر الثقافة العربية والإسلامية.

3 ـ حرصى الكبير على إبراز جهود العلماء المغاربة التونسيين، بخاصة علماء جامع الزيتونة الشهير، لنوضح بجلاء الدور الإيجابى الفعال الذى قام به هذا الجامع العتيق فى سبيل نشر الثقافة العربية والإسلامية.

4 ـ رغبتى فى إبراز علم من أعلام الزيتونة، وخطيب من خطباء العاصمة التونسية المفوهين، (أحمد مصطفى الطرودى) .

والجدير بالذكر أن هذا العالم الجليل مغمور الشخصية على الرغم من شهرته آنذاك، فهو عالم جليل، وخطيب مفوّه، قاضى الحنفية، وشيخ المدرسة اليوسفية، ومع ذلك فخاصة التونسيين ـ فضلاً عن عامتهم ـ لا يعرفون عنه إلا النزر اليسير. وترجمته موزعة بين الكتب التى لازالت مخطوطة.

إذن: فتحقيق الكتاب، والترجمة لمؤلفه يعدان عملاً جديداً، جديراً بالتقدير.

5 ـ تحقيق المخطوطات من الأمور الشاقة التى تحتاج إلى عناء كبير، وعمل دؤوب، فاخترت هذا الطريق الصعب لأتعود الصبر، وأتعلم فناً جديداً،

وعلماً غريباً لم أعرفه من قبل، رجاء أن ألحق بركب المحققين فأشاركهم هذا العمل الجليل، وتلك أمنية غالية، نأمل أن أوفق إليها.

6 ـ قطعت كليتى التى أتشرف بالانتساب إليها، أعنى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، قطعت عهداً على نفسها أن تقوم بتحقيق المخطوطات العربية، ودراستها، ونشرها، لتسهم فى نشر الثقافة العربية، وتحافظ على لغة القرآن والأدب العربى، وتثرى مكتبة البلاغة العربية أمام الباحثين والدارسين. فأحببت أن أقدم هذا العمل المتواضع لنشاركها نهضتها باعتبارى ابناً من أبنائها الأوفياء الذين يحرصون على تقدمها وازدهارها.. كى تتبوأ مكانها اللائق بها.

7 ـ إن الكتابة فى الموضوعات المختلفة، قد عولجت وقتلت دراسة وبحثاً، فلا داعى للكتابة فيها فراراً من التكرار الممل.

8 ـ إن أستاذنا الدكتور كامل إمام الخولى رئيس القسم وعميد الكلية وجهنى هذه الوجهة، وشجعنى على ذلك.

وأشار علىّ بأن المكتبات العربية لازالت تزخر بمئات المخطوطات النفيسة، ونحن فى مسيس الحاجة إلى متخصصين فى هذا الميدان، ليقوموا بتحقيق تلك المخطوطات ليسهموا فى نشر الثقافة وخدمة القرآن الكريم.

لهذه الأسباب اخترت ميدان التحقيق، وآثرته على غيره آملاً التوفيق، هذا ورسمت خطة تعيننى على تحقيق غرضى، وقسمت عملى قسمين:

القسم الأول : تحقيقى.

القسم الثانى : دراسى.

أولاً : منهجى فى تحقيق الكتاب

- فى صيف 1973 م وبالتحديد يوم 1973/9/3 م سافرت إلى تونس الشقيقة لزيارة المكتبة الوطنية التونسية رجاء العثور على مخطوطة فى البلاغة والنقد،

لأقوم بتحقيقها، ودراستها للحصول على الدرجة العلمية «الدكتوراه».
وفعلاً حصلت على نسخة للكتاب المسمى «كتاب جامع العبارات لتحقيق الاستعارات» لأبي العباس أحمد مصطفى الطرودى «الحنفى التونسى».

- صورت النسخة التى حصلت عليها، ثم عدت إلى ليبيا. ومنها سافرت إلى القاهرة، وقمت بتسجيلها فى قسم الدراسات العليا «شعبة البلاغة والنقد» فى مستهل أكتوبر 1973 م، وذلك بعد عرضها على المشرف وموافقته عليها.

النسخ التى اعتمدت عليها فى تحقيق الكتاب:

1 - وصف النسخة:

رقم الإيداع 18134 «مكتبة حسن حسنى عبد الوهاب».
المقاس: 27,5 × 19,5
المسطرة: 25

اللوحة: 132 وخطها مشرقى واضح جدّاً، وكتب على غلافها «مسودة الكتاب شرح الشيخ أحمد الطرودى الحنفى على عصام، وهو كتاب جامع العبارات فى تحقيق الاستعارات».

- وبعد ذلك بدأت فى نسخها ومكثت فيها زهاء سنة كاملة.

- وفى تلك الآونة التى أنسخ فيها وجدت نفسى فى أمس الحاجة إلى نسخة أخرى على الأقل لأوازن وأقابل بينها، لذا أرسلت عدة رسائل إلى موظفى المكتبة الوطنية التونسية أستفسر منهم، هل توجد نسخة أخرى أو أكثر لهذه المخطوطة؟ وإذا كان كذلك فما هى السبل التى أتبعها لأتمكن من تصويرها؟. فأفادونى - مشكورين - بأنه توجد نسخة ثانية فى المكتبة نفسها. فأرسلت أطلب تصويرها، وقام بتصويرها والإتيان بها إلىّ زميلى الفاضل الدكتور فاتح محمد زقلام.

2 - وصف النسخة:

رقم الإيداع: 1765
المقاس: 27,5 × 19,5

المسطرة : 25
اللوحة : 154
الخط : مغربي به شيء من الغموض فى بعض اللوحات.

- وفى صيف 1974 م سافرت إلى تونس مرة ثانية لزيارة المكتبة الوطنية، وحصلت على نسخة ثالثة للمخطوطة وصورتها، كما صورت بعض المخطوطات التى لها صلة بالموضوع، وقدمت لى كل التسهيلات من موظفى المكتبة التونسية.

3 - وصفها:
رقم الإيداع : 3454
المقاس : 29 × 19,5
المسطرة : 25
اللوحة : 139
الخط : مغربى واضح وجميل.

4 - وبعد أن أحضرت النسخ الثلاث، قابلت بينها مقابلة دقيقة، وأوضحت الفروق فى الهامش.

5 - رمزت إلى النسخة التى رقم إيداعها 3454 بالحرف «أ». والنسخة التى رقم إيداعها 18134 بالحرف «ب» والنسخة التى رقم إيداعها 1765 بالحرف «جـ».

6 - اعتمدت على النسخة «أ» ووضعتها فى صلب الكتاب لوضوح خطها المغربى وكثرة زياداتها، وأغلب الظن أنها الأصل، لأن مؤلفها يقول: «انتهيت من تبييضها سنة «1159 هجرية».

7 - أشرت إلى نهاية كل لوحة للنسخة «أ» فى صلب الكتاب، ووضعت رمزاً لذلك، مثلاً [اللوحة: 4أ] وهكذا. أما النسختان الأخريان فأشرت إلى نهاية كل لوحة منهما غالباً فى الهامش.

8 ـ كتبت المخطوطة بالطريقة الإملائية الحديثة، فحققت الهموز، وقد سهلها المؤلف، وبينت القاطعة، والفاصلة، والشارحة، وعلامة التنصيص، وغير ذلك.

9 ـ وضعت المتن ما بين قوسين، هكذا [.....] وقد أدمج المؤلف بين المتن والشرح متأثراً فى ذلك بأستاذه الشيخ محمد البدر زيتونه فى كتابه «مطالع السعود». «حاشية على تفسير أبى السعود».

10 ـ فى حالة وجود غموض فى العبارة أو إسقاط فى الكلام نرجع إلى النسختين الأخريين لتسلم العبارة، ويتضح المقصود.

11 ـ إذا اتفقت النسخ الثلاث فى الغموض، رجعت إلى المصدر الأصلى الذى نقلت منه العبارة لنوضحها ونزيل خفاءها.

12 ـ فسرت المفردات اللغوية التى تحتاج إلى تفسير، وأشرت إلى المصدر والجزء، والصفحة، والطبعة، والباب، والفصل، والكلمة.

13 ـ صححت الأخطاء الإملائية، والنحوية، واللغوية، مشيراً إلى ذلك فى الهامش أحياناً.

14 ـ ربطت المسائل العلمية بمصادرها، وأشرت إلى المصدر، والجزء، إن كان والصفحة، والطبعة، والمحقق إن كان.

15 ـ أشرت إلى النقل ما إذا كان بالنص أو بالفحوى، مبيناً المصدر، والجزء، والصفحة، والطبعة، والمحقق.

16 ـ إذا كان فى المسألة خلاف بينت المخالف من المواقف، والراجح من المرجوح، موضحاً ذلك بالشواهد والأمثلة والأدلة.

17 ـ إذا كان فى المسألة العلمية أقوال لم يستوفها المؤلف ذكرتها، مشيراً إلى مصدرها مع بيان الجزء، والصفحة، والطبعة، وتاريخها.

18 ـ غالباً ما ينسب المؤلف المسائل العلمية إلى قائليها، أو إلى كتبهم، أو إليهما معاً، وهذه فضيلة تحسب له، وفى غير الغالب يترك هذه النسبة

فأقوم بدراستها ونسبتها إلى قائلها مع بيان المصدر، والجزء، والطبعة.

19 ـ ترجمت لأساطين البلاغة وأعلام الأدب والنقد ورواد النهضة العلمية، مشيراً إلى مصادر تراجمهم فى كتب التراجم، مبيناً المصدر، والجزء، والصفحة، والطبعة، والمحقق إن وجد.

20 ـ ترجم المؤلف لبعض أعلام البيان العربى مثل عبد القاهر الجرجانى، والسكاكى، والزمخشرى، ولكنها ترجمة مختصرة، فأوضحت ما يحتاج إلى إيضاح، مشيراً إلى المصدر، والجزء، والصفحة، والطبعة.

21 ـ خرجت الأبيات الشعرية، وبينت مصادر وجودها فى دواوين الشعراء وأمهات كتب الأدب، موضحاً الشاهد فيها، مع بيان المصدر، والجزء، والصفحة، والطبعة، والمحقق.

22 ـ يخطىء المؤلف أحياناً فى نسبة بعض الأبيات الشعرية، فأوضحت هذا الخطأ، وبينت وجه الصواب فى ذلك، اسمعه يقول: «قال الشاعر فى عبد الله بن المعتز لما بويع بالخلافة:

جمع الحق لنا فى إمام قتل البخل وأحيا السماحا

ويفهم من هذا النص أن القائل شاعر آخر غير ابن المعتز، ولكن التحقيق أثبت أن البيت لصاحب «كتاب البديع» عبدالله بن المعتز من قصيدة مطلعها:

عرف الديار فحيا وناحا بعدما كان صحا واستراحا

إقرأ القصيدة كاملة فى ديوانه ص 132 «بيروت» فى مفتتح حروف الحاء المهملة.

23 ـ درست الآيات القرآنية، وبينت السورة والآية، ورقمها والشاهد فيها إن كان غير واضح فى صلب الكتاب.

24 ـ خرجت الأحاديث النبوية الشريفة مشيراً إلى مصادر وجودها فى كتب

السنة فى أكثر من مصدر، وعلى سبيل المثال الحديث القائل: «إن لله تسعة وتسعين اسماً، مائة إلا واحدة» أخرجه مسلم فى «كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فى أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها» جـ 5/17. ورواه الإمام البخارى فى «كتاب الدعوات، باب لله مائة اسم غير واحدة» جـ 477/13، وفى «كتاب التوحيد باب إن لله مائة اسم إلا واحدة» جـ 148/17.

وأخرجه الترمذى فى كتاب الدعوات جـ 530/5، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

ورواه ابن ماجه فى كتاب الدعوات، باب فى أسماء الله عز وجل جـ 1269/2 رقم الحديث 3860.

وبينت الباب،، والكتاب، والجزء، والصفحة، والطبعة، وتاريخها.

25 - خرجت الأمثال السائرة، مبيناً مصادر وجودها فى كتب الأدب والأمثال مع ذكر الصفحة، والجزء والطبعة.

26 - وضعت فهارس عامة للكتاب، لترشد القارىء، وتنير الطريق أمامه.

27 - فهرس للآيات القرآنية حسب ورودها فى الكتاب العزيز.

28 - فهرس للأحاديث النبوية طبقاً لذكرها فى الكتاب.

29 - فهرس للأبيات الشعرية حسب ذكرها فى الكتاب.

30 - فهرس للأمثال السائرة، طبقاً لورودها فى الكتاب.

31 - فهرس للأمكنة والقبائل.

32 - فهرس الأعلام.

33 - فهرس لمصادر شرح الكتاب «جامع العبارات لتحقيق الاستعارات».

34 - فهرس لمحتويات الكتاب «القسم التحقيقى».

35 - فهرس لمصادر تحقيق الكتاب.

ثانياً : المنهج الدراسى

هذا المنهج مقسم إلى مقدمة، وخمسة فصول:

الفصل الأول : عصر المؤلف

ـ ويحتوى على:

1 ـ تمهيد

2 ـ الحياة السياسية

3 ـ الحياة الاجتماعية

4 ـ الحياة الفكرية والأدبية.

الفصل الثانى : حياته

ـ ويحتوى على:

1 ـ تمهيد

2 ـ نسبه

3 ـ لقبه

4 ـ مولده

5 ـ بيئته ونشأته

6 ـ وفاته

الفصل الثالث : حياته العلمية

ـ ويشمل :

1 ـ تمهيد

2 ـ شيوخه

3 ـ تلاميذه

4 ـ ثقافته وآثاره العلمية

5 ـ صفاته وأخلاقه، ومنزلته بين العلماء

الفصل الرابع : جامع الزيتونة وعلاقته بجامع الأزهر

ـ ويشمل :

1 ـ مؤسسه

2 ـ نسبته للزيتونة

3 ـ التعليم به

4 ـ علاقته بجامع الأزهر

الفصل الخامس : دراسة الكتاب

ـ ويحتوى على :

1 ـ توثيق النص.

2 ـ سبب تأليفه لكتابه وزمنه.

3 ـ حاجة الكتاب إلى التحقيق.

4 ـ موازنة بين مؤلف الكتاب أحمد الطرودى وإبراهيم عصام فى المنهج والأسلوب.

5 ـ شخصية الطرودى العلمية ومدى تأثره بمن سبقه أو استقلاله بالرأى.

6 ـ المصادر التى اعتمد عليها المؤلف فى كتابه.

7 ـ محتويات الكتاب على سبيل الإجمال.

8 ـ مصادر القسم الدراسى.

9 ـ فهرس القسم الدراسى.

10 ـ سأتناول القسم الدراسى أولاً ثم التحقيقى ثانياً.

وبعد :

فهذا هو المنهج الذى رسمته لتحقيق ودراسة الكتاب، والتزمته غالباً. فإن كنت قد وفقت، فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

وإن كانت الأخرى فسببه السهو أو النسيان.

وأرجو أن أكون قد وفقت لخدمة النص، دراسة وتحقيقاً.

ويعلم الله كم كلفني من مشقة؟ وكم بذلت فيه من جهد على أصيب الهدف، وأحقق ما أصبو إليه وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

وفى الختام أسأل الله أن يجعل عملى خالصاً لوجهه الكريم. وأن يجزل لى العطاء فى الآخرة. وأن ينفع به رواد المعرفة وعشاق الأدب والبيان العربى. إنه على ما يشاء قدير.

المحقق

الدكتور/محمد رمضان الجربى
الأستاذ المشارك بجامعة الفاتح
كلية التربية
طرابلس فى يونيو 1986 م

الفصل الأول

عصر المؤلف

تمهيـد

جرت عادة الدارسين لشخصية من الشخصيات العلمية أو الأدبية أن يستهلوا حديثهم بفكرة ـ ولو مبسطة ـ عن العصر الذى عاش فيه العالم، أو الأديب، ليعطوا للقارىء صورة عن تلك الفترة وما جرى فيها من أحداث سياسية، وظروف اجتماعية، ومذاهب فكرية، وأدبيـة، وهذه سنـة حسنة جديرة بالتقدير والإجلال؛ لأن الإنسان كائن حى يتفاعل مع الحياة، ويتأثر بالوسط الاجتماعى الذى يعيش فيه، وبقدر استجابته وتأثره لما يجرى فى حياته اليومية سياسياً، أو فكرياً، يؤثر فى غيره بقدر تفاعله مع الحياة وتأثره بها، فهو يأخذ ويعطى كما هى سنة الحياة، وهذا التعانق مع الحياة والتفـاعل مـع الأحداث لأى شخصية علمية أو أدبية يتلمسه الباحث ويستنتجه الدارس من خلال دراسته لعصره، وبذلك تتضح معالم شخصيته.

وسأتناول فى هذا الفصل بإيجاز:

1 ـ الحياة السياسية.

2 ـ الحياة الاجتماعية .

3 ـ الحياة الفكرية والأدبية .

الحياة السياسية

مرت البلاد التونسية فى أواخر الملوك الحفصيين بظروف سياسية قاسية، أدت إلى سقوط دولتهم بعد استنجادهم بالإسبان الذين مكنوهم من البلاد ومن رقاب العباد[1]، فزادت الأحوال السياسية تدهوراً وفساداً، الأمر الذى جعل التونسيين يستنجدون بالخلافة العثمانية لتنقذهم من ظلم الحفصيين، وجبروت الإسبان.

فهبت الدولة العثمانية لنجدتها بقيادة الوزير العثماني «سنان باشا» الذي دخل تونس[2] سنة 981 هـ. واستطاع بشجاعته وسياسته أن يقضى على آخر ملوك الحفصيين، ويرد الطغاة الإسبانيين.

ومنذ ذلك التاريخ التحقت تونس بالخلافة العثمانية، واصطبغت السياسة التونسية بالسياسة العثمانية، وأصبح نظام الحكم فيها عسكرياً، وانقسمت السلطة فيها إلى ثلاثة أقسام:

1 ـ الباشا : وهو المشرف على النظام الإدارى[3].
2 ـ الداى : وهو المكلف بأمر الجيش.
3 ـ الباى: وهو المكلف بجمع الأموال واستخلاص الجبايات.

وهكذا آلت تونس إلى ولاية عثمانية خاضعة للنفوذ التركى مادام قوياً. ولكن بعد الشقة بين تونس والخلافة العثمانية جعل كثيراً من ولاتها يحاولون الاستئثار[4] بالحكم ويسعون جادين فى التخلص من النفوذ العثمانى، وهذه المحاولات الانفصالية أدت إلى خلافات سياسية بين الولاية «تونس» والعاصمة

(1) أنظر إتحاف أهل الزمان أحمد بن أبى الضياف جـ 9/2 تحقيق لجنة من كتاب الدولة للشؤون الثقافية والأخبار «المطبعة الرسمية تونس سنة 1963 م».
(2) أنظر المصدر السابق جـ 20/2.
(3) راجع الحلل السندسية فى الأخبار التونسية للوزير السراج تحقيق محمد الحبيب السهيلة جـ 1 «القسم الأول» ص 45 «الدار التونسية للنشر».
(4) أنظر المصدر السابق ج 1 «القسم الأول» 46.

العثمانية، مما زاد الموقف تدهوراً واضطراباً، ويبقى الأمر كذلك إلى أن ظفر «مراد داى» بتأسيس الدولة[1] المرادية.. وبذلك أصبحت تونس مستقلة داخلياً، تابعة للسلطان العثمانى اسماقفط.

وقد حاول المراديون ـ بخاصة فى عهد حمودة [2] باشا ـ أن ينظموا البلاد فاستتب الأمن ، واستقرت الأحوال فى عهده وبعده بقليل نسبياً .

ولكن سرعان ما تناحرت سلالته على الحكم وتمزقت صفوفهم فى عهد الأخوين: محمد باى[3]، وعلى باى[4]، وازدادت البلاد سوءاً مما ينذر بنهايتها فى عهد مراد بن على بن حمودة باشا الذى بويع سنة 1110 هـ. وقتل[5] سنة 1114 هـ بعد أن أذاق الناس الويل والنكال. وبمقتله سقطت الدولة[6] المرادية وتولى بعده إبراهيم الشريف، تركى المنشأ من عساكر الجزائر[7]، تظاهر للمواطنين بالإخلاص والصدق والإصلاح، وسرعان ما قلب لهم ظهر المجن ، فأطلق يده فى ظلم الرعية، وسلب أموالهم بما أمكنه كما يقول ابن أبى الضياف[8] ولكن حكمه لم يدم طويلاً، إذ أزيح سنة 1116 هـ لتنتصب بعده الدولة الحسينية[9]، نسبة إلى حسين بن على تركى الذى عُرِفَ بذكائه وسياسته الرشيدة، وحبه للعلماء، وعطفه على المساكين، مما دعا أهل تونس أن ينتخبوه ويسلموا له مقاليد الأمور، ولكن شبه الإجماع على توليته لم يوفر له الاطمئنان واستتباب الأمن، فواجهته ثورتان: داخلية مثل ثورة إبراهيم

---

(1) راجع المصدر السابق جـ 46/1.

(2) أنظر إتحاف أهل الزمان لابن أبى ضياف جـ 36/2.

(3) أنظر المصدر السابق جـ 46/2.

(4) أنظر المصدر السابق جـ 51/2.

(5) أنظر المصدر السابق جـ 72/2.

(6) راجع الحلل السندسية جـ 46/1.

(7) أنظر إتحاف أهل الزمان جـ 80/2.

(8) أنظر المصدر السابق جـ 80/2.

(9) راجع الحلل السندسية جـ 1 «القسم الأول» ص 46.

الشريف، وابن فطيمة[1]، ومحمد خوجة الأصفر واستطاع إخمادها . وخارجية من حكام الجزائريين انتهت بانتصاره عليهم جميعاً. ولكن حنكته السياسية التى مكنته من التغلب على تلك الثورات الداخلية والخارجية لم تمكنه من التغلب على مشكل عائلى، بدأ بسيطاً[2] ثم استفحل أمره، مما كان له أكبر الأثر فى تمزيق وحدة البلاد.

وخلاصة هذا الإشكال: أن حسين[3] بن على تركى لم يكن له أبناء، فتبنى ابن أخيه على بن محمد بن على تركى، ورباه أحسن تربية، ولما بلغ عمره سبعة عشر عاماً كلفه بالمحال وسماه أمير الأمراء، وزوجه ابنته، ولكن حسين بن على رزق ابناً بعد ذلك سماه محمداً.

وفى سنة 1137 هـ بلغ هذا الابن سن الرشد، فأولاه أبوه امرة المحال، وهى علامة ولاية العهد، وحاول استرضاء ابن أخيه فأبى[4]، وبقى على مضض يكتم غيظه ويجمع أمره. وفى سنة 1140 هـ تمكن من تكوين جماعة سرية، وخرج ثائراً على عمه، وحاول حسين بن على استرضاءه[5] ، وقدم له كل التسهيلات والحلول فرفض كل ذلك، ودارت بينه وبين عمه معارك عديدة انتهت بقتل عمه سنة 1158 هـ . وبموته انتهت الدولة الحسينية وتكونت الدولة الباشوية، نسبة إلى على باشا، وكان عالماً شجاعاً ظالماً يحب أن يظلم وحده، ويأنف أن يشاركه غيره فيه، جريئاً على سفك الدماء، يأخذ بالظن ولو ضعف، ولا أمان فى دولته لأحد[6] واشتد الخطب على الناس أيام حكمه، وزادت البلاد تدهوراً واضطراباً، وكثرت الفتن والشكوك والحروب

---

(1) أنظر إتحاف أهل الزمان جـ 82/2.

(2) أنظر الحلل السندسية فى الأخبار التونسية، للوزير السراج جـ 47/1 ـ الدار التونسية للنشر.

(3) راجع المصدر السابق جـ 47/1.

(4) أنظر المصدر السابق جـ 47/1.

(5) راجع إتحاف أهل الزمان لابن أبى الضياف جـ 105/2.

(6) أنظر المصدر السابق جـ 119/2.

من جهة، ومن ناحية أخرى تأججت نار العداوة بين أبنائه، واندلعت الحروب المستمرة بينه وبين ابنه يونس باى «القائد الذى قضى على حسين بن على»، زعيم الدولة الحسينية، وأخذ كل الفتن والثورات والمؤامرات التى تحاك ضد أبيه «على باشا»، وثورة يونس باى على أبيه على[1] باشا مشهورة فى التاريخ، تقابل الابن مع أبيه وجهاً لوجه، يتقاتلان فى العاصمة التونسية وغيرها قتالاً مريراً أدى إلى تمزيق وحدة البلاد وتدميرها. واستمرت الحروب بينهما إلى أن نفدت الذخيرة والسلاح من ابنه يونس ولاذ بالفرار سنة 1165 هـ بعد محاصرته خمسة وعشرين يوماً[2].

ولم يكتف بذلك، بل لاحق أتباع يونس باى بالقتل والنهب والسلب ولم ينج منه إلا من فاز بنفسه وقليل ما هم.

وهكذا كانت الأجواء السياسية فى عهد المؤلف «أبى العباس الطرودى» مضطربة، ثورات فى الداخل والخارج، وحروب دامية بين الأسرة الواحدة وأبناء العمومة، أدت إلى تقطيع عرى المودة بين الناس بسبب ملك أو متاع زائل فى أغلب الأحيان.

الحياة الاجتماعية

تحدثت فى المبحث السابق عن الحياة السياسية فى عهد المؤلف «أبى العباس أحمد مصطفى الطرودى» وأوضحت بالدليل أن الأجواء السياسية كانت مضطربة داخل البلاد وخارجها، بسبب ثورات الجزائريين، وهذه المؤامرات وتلك الثورات والتقلبات السياسية[3] أدت إلى عدم استقرار البلاد واستتباب الأمن فيها.

وكل النشاطات الاجتماعية، والاقتصادية، والتقدم العمرانى متوقف على استتباب الأمن واستقرار الأحوال السياسية فى الدولة.

(1) أنظر إتحاف أهل الزمان جـ 135/2.

(2) أنظر المصدر السابق جـ 140/2.

(3) أنظر إتحاف أهل الزمان جـ 72/2.

لذا ساءت الحياة الاجتماعية، وامتلأت قلوب الناس ذعراً وقلقاً وغيظاً على ما يجرى فى حياتهم اليومية من الفقر والنهب والسلب والقتل والظلم والضرائب الباهظة.

يقول ابن أبى الضياف: «فى عهد إبراهيم الشريف جارت الترك جوراً فى أيامه بقى فى القلوب أثره، وفى الأسماع خبره، وطالت أيديهم بالقتل والنهب فى الضواحى والحواضر»[1].

ولكن فى عهد حسين بن على تركى[2] استقرت الأوضاع السياسية، فازدهرت الحياة الاجتماعية، وسعدت المملكة وأهلها بيمنه، وامتلأت أيديهم بالمكاسب فأثاروا الأرض وعمروها بالحبوب والأشجار، وخفف[3] على الفلاحين أثقال المغارم. وتنافسوا فى الصناعات والخلال الحميدة.

إن جميع المصادر التاريخية تثبت لحسين بن على تركى مميزات أخلاقية وسياسية نادرة[4]، فهو يحب الخير للناس وينشر لواء العدل بينهم[5]، ويحثهم على الجد والإخلاص. فبنى المصانع والمدارس العلمية والمساجد والقناطر والموارد لجمع المياه[6]. واستعان بعلماء الأندلس الفارين إلى تونس، فأدخلوا على المجتمع حياة اقتصادية جديدة، وصناعات محدثة، وضروباً من الزراعات والإنتاج الفلاحى لم تعهده البلاد من قبل[7].

وهكذا استمرت الحياة الاجتماعية فى عهد الدولة الحسينية. أما فى عهد الدولة الباشوية فقد تدهورت الحياة الاجتماعية تبعاً للحياة السياسية لما بينهما من الرباط الوثيق. فانتشرت الحروب، وكثرت الفتن، وتقطعت الصلاة بين

(1) أنظر المصدر السابق جـ 80/2، 81.
(2) أنظر المصدر السابق جـ 95/2، 96.
(3) أنظر المصدر السابق جـ 95/2، 96.
(4) راجع الحلل السندسية فى الأخبار التونسية جـ 1/ «القسم الأول» ص 46.
(5) أنظر إتحاف أهل الزمان جـ 97/2.
(6) أنظر المصدر السابق جـ 102/2.
(7) راجع الحلل السندسية جـ 57/1.

أبناء الرحم الواحد، فامتلأت القلوب حقداً وغيظاً، وأصبح كل فريق يتربص بعـدوه لينال منـه. ولذا كـثر النهب وانتشرت[1] المجـاعـات وزاد الـظلم الإجتماعى وتدهورت الحياة الإجتماعية واشتد الخطب على الناس.

يقول أستاذنا المرحوم محمود رزق سليم[2]: «كـان من أهم أغراض العثمانيين من فتوحهم إظهار القوة وإخافة الناس وإخضاعهم لسلطانهم وجمع خيرات بلادهم، واستنفاد ثرواتها، ولم يعنوا كثيراً بإصـلاح مرافق البـلاد الخاضعة وتدبير شئونها تدبيراً نافعاً أو إحلال الأمن وإقرار العدل فى ربوعها. كما تقضى بذلك تعاليم الإسلام، لذلك كان حكمهم لمصر بل لغيرها وبالاً عليها، وكان ظلم أعوانهم وولاتهم ورؤساء جندهم للناس سبباً فى كراهيتهم لهم، وقد رجعت البلاد القهقرى فى أيام احتلالهم. . . وتكاثرت فيها ضروب الفساد، وساد الجهل وساءت الصحـة العامـة. . . وغاض معـين الرزق، واستولى العثمانيون على أموال البلاد وأوقافها».

الحياة الفكرية والأدبية

لقد كان لضعف الحفصيين واستيلاء الإسبان على البلاد التونسية الأثر البعيد فى تشتيت شمل العلماء والمثقفين وضياع المخطوطات بجامع الزيتونة، فداستها أرجل جيوش الإسبان وأذهبوا نوادرها، وقد كان هذا الجامع العظيم كعبة القصاد، ونهاية مطاف رواد المعرفة من مغاربة وأندلسيين نازحين[3].

ولا غرو فهو أسبق المعاهد التعليمية للعروبة مولداً، وأقدمها فى التاريخ عهداً[4]، وقد حمل مشعل الثقافة العربية اثنى عشر قرناً ونصف قرن بـلا

---

(1) راجع إتحاف أهل الزمان جـ 108/2.

(2) راجع تاريخ الأدب العربى فى العصر العباسى الثانى والعصر التركى، للأستاذ محمود رزق سليم ص 415 وما بعدها ، مطابع ساحل العرب بالقاهرة سنة 1968 م .

(3) راجع الحلل السندسية جـ 1/ «القسم الأول» ص 63.

(4) أنظر تاريخ جامع الزيتونة الأستاذ محمد الحشائشى، ص 5 تحقيق الجيلانى بـن الحاج يحيى «المطبعة العصرية سنة 1974 م».

انقطاع ولا انفصال، تجرد فى خلالها لدراسة العلوم، وذلك منذ 120 هـ - 737 م.

وظل على مدى العصور منـاراً وهاجـاً للتعليم والبحث والاستنباط، فتخرج فيه الفقيه، واللغوى، والأديب، وأصبح أكبر جامعة إسلامية عرفها العرب، وتفرع من دَوْحةِ الزيتونة المباركة أغصان علم وفلسفة زانوا الثقافة البشرية فى المغرب والمشرق[1].

وعلى الرغم من ذلك كله فقد أصيب هذا الجامع العريق فى نهاية القرن العاشر للهجرة بما أصيبت به مختلف المعاهد العلمية فى البلاد من ضعف وهزال[2]، ولما آل الأمر إلى الأتراك، لم يقع التفات منهم لتدارك جانب العلم الذى كاد أن يضمحل فى ذلك العهد[3].

وقد بذل بعض العثمانيين جهداً مشكوراً فى بعث ما اندرس من المعالم الثقافية، وحاولوا إيجاد حركة علمية تتسم بمميزات الثقافة العثمانية، وقد وردت جيوشهم مصحوبة بقضاة حنفيين، وعلماء ومتصوفة[4].

وفى سبيل تحقيق غايتهم المنشودة وهى نشر مذهبهم الحنفى فى البلاد التونسية بذلوا جهوداً جبارة مضنية، بخاصة فى عهد حسين بن على تركى مؤسس الدولة الحسينية، وفى عهد على باشا مؤسس الدولة الباشوية. يقول ابن خوجة فى معالم التوحيد: «وكان أوفر ملوكها حظاً فى هذا المقام المولى حسين باى بن على تركى وحفيده الباشا على، فقد أحدثا عدة مدارس مازالت قائمة بالذات لهذا الزمان ومن هذه المدارس:

المدرسة الحسينية الكبرى، والحسينية الصغرى، والمدرسة الشماعية[5]

(1) راجع كتاب ورقات جـ 31/1 وما بعدها الأستاذ حسن حسنى عبد الوهاب.
(2) أنظر الحلل السندسية جـ 64/1 «الدار التونسية للنشر».
(3) أنظر تاريخ جامع الزيتونة ص 38 محمد الحشائشى.
(4) أنظر الحلل السندسية جـ 63/1.
(5) راجع معالم التوحيد لابن خوجة ص 171.

والجامع الجديد[1]، ومدرسة النخلة[2]، ومدرسة صاحب الطابع[3]، وغيرها من المدارس الأخرى. ناهيك بعنايتهم الخاصة بجامع الزيتونة وعلمائه وطلابه، فقد قدموا لهم كل مساعدة وتشجيع مادى وأدبى، مما كان له أكبر الأثر فى بعث الثقافة العربية والإسلامية من جديد بعد أن منيت بالضعف والهزال قبل قيام الدولة الحسينية.

لقد كان العثمانيون يهدفون من وراء تأسيس المدارس العلمية ومن عنايتهم بجامع الزيتونة إلى نشر المذهب الحنفى فى البلاد التونسية التى ظلت مالكية منذ القرون[4] الأولى للهجرة على يد تلاميذ الإمام مالك وأصحابه وأتباعه.

ومنذ ذلك التاريخ منيت كل المحاولات لنشر المذاهب الأخرى بالفشل الذريع. وقد بذل العثمانيون قصارى جهدهم لتحقيق غايتهم، فبنوا المدارس، وشجعوا الطلاب، وأغدقوا العطايا على العلماء الحنفيين، وأكثروا من إيفادهم[5] إلى العاصمة لتلقى أصول المذهب الحنفى هناك. ثم يعودون إلى تونس لمحاولة نشره، ولكن بدون جدوى، فتونس مالكية منذ فجر الإسلام، وظلت كذلك إلى يومنا هذا، وهذا طابع عام فى الشمال الإفريقى كله، ليبيا، وتونس، والمغرب، والجزائر، وموريتانيا.

ومن مظاهر عناية العثمانيين بالعلماء الحنفيين أنهم أدخلوهم فى القضاء[6] والإفتاء وغير ذلك من المناصب الدينية العالية فى البلاد التى كانت خاصة بالمالكيين وكانت الخطة المرسومة آنذاك أن يتم تعيين القاضى الحنفى من

---

(1) أسست سنة 1139 هـ.

(2) أسست سنة 1126 هـ.

(3) أسست سنة 1229 هـ نسبة للوزير يوسف خوجة صاحب الطابع، انظر المصدر السابق ص 171 وما بعدها.

(4) أنظر الحلل السندسية جـ 54/1 وما بعدها.

(5) راجع التاريخ الباشى، لأبى محمد حمودة بن عبد العزيز تحقيق الشيخ محمد ماضور «الدار التونسية للنشر».

(6) راجع الحلل السندسية جـ 55/1.

العاصمة الإسلامية «الآستانة» بعد تلقيه أصول المذهب الحنفى هناك، واستمر العمل على ذلك خمساً وسبعين ومائة سنة، إلى عهد الباشا على بن محمد بن على تركى، فاستأذن الدولة فى تقديم قاض حنفى من علماء الحاضرة «تونس» وورد الإذن بذلك. فأقام قاضياً مالكياً، وقاضياً حنفياً من أهل البلاد، فكان أول قاض[1] تقدم لهذه الخطة بحاضرة تونس الشيخ أحمد الطرودى مؤلف الكتاب «جامع العبارات لتحقيق الاستعارات» الذى نحن بصدد تحقيق كتابه، وإبرازه إلى حيز الوجود لينتفع به الدارسون والمثقفون بعد أن كان سراً مكتوماً فى المكتبة الوطنية التونسية.

هذه فكرة مبسطة عن الحياة العلمية فى عصر المؤلف «أحمد مصطفى الطرودى».

أما الأدب فى عصره: فيصوره أستاذنا الدكتور محمود سليم رزق فيقول: «أصيبت اللغة العربية وآدابها[2] بما لم تصب به من قبل، فقد أصبحت اللغة التركية شيئاً فشيئاً لغة رسمية فى الملك، والسياسة، والقضاء، وكل ما له صلة بالحكومة، وأغلق ديوان الإنشاء، فكان سبباً مباشراً لعدم العناية بالكتابة الفنية، فاعتراها الضعف، وسلك الكتاب مسالك البديع، فركت أساليبهم، وبدا فيها التكلف واضحاً، وطرقوا باب الرسائل الإخوانية وتدوين تراجم الرجال.

وبقيت الخطابة الدينية فى هذه العصر لضرورتها الدينية، وقلت العناية بإعدادها. ويمكن القول بأن دولة الشعر قد دالت فى هذا العصر، فتقاصرت هم الشعراء عن الأغراض الحيوية المهمة، وعجزوا عن تكرار المعانى المسبوقة، . . . وكان من أغراض الشعر حينذاك: الغزل الصناعى، والمديح النبوى، والتاريخ الشعرى[3].

(1) أنظر مسامرة الظريف الأستاذ محمد السنوسى اللوحة 85 وما بعدها مخطوطة بمكتبة الأستاذ محمد الشاذلى النيفر بتونس رقم الإيداع 113.

(2) راجع تاريخ الأدب العربى فى العصر العباسى الثانى والعصر التركى، الدكتور محمود سليم رزق ص 218.

(3) أنظر المصدر السابق ص 420.

وفى الحلل السندسية للوزير السراج: «لقد أصيب[1] الأدب العربى بظاهرة التكلف اللغوى والتفنن فى حشو النصوص ـ نثرية كانت أو شعرية ـ بجحافل المحسنات البديعية التى أذهبت منها اللب وأضعفت فيها العاطفة. . . .» فالأدب النثرى ينحصر فى مجالات وأغراض أهمها:

رسائل إخوانية، . . . . وتوشيحات لتراجم بعض فضلاء العصر. أما الأدب الشعرى وإن كان أكثر نتاجاً وأغزر مادة فإنه ليس أقل تكلفاً ولا أبعد عن التزويق من النثر الفنى فى ذلك العصر.

وتكاد تنحصر الأغراض الشعرية فى ذلك العصر فى مدح رخيص، أو قصائد صوفية[2]. . . . ويبدو أن بعض شعراء العصر قد أولعوا بتخميس البردة.

ومن شعراء ذلك العصر الوزير السراج، ومحمد زيتونة، وأبو عبد الله[3] محمد الورغى. وبذلك أكون رسمت صورة مصغرة للحياة السياسية، والاجتماعية، والفكرية والأدبية فى عصر المؤلف «أبى العباس أحمد مصطفى الطرودى الحنفى».

* * *

---

(1) أنظر الحلل السندسية فى الأخبار التونسية للوزير السراج، تحقيق محمد الحبيب السهيلة جـ 69/1 وما بعدها «الدار التونسية للنشر».

(2) راجع المصدر السابق جـ 70/1 وما بعدها.

(3) أنظر إتحاف أهل الزمان لابن أبى الضياف جـ 130/2.

الفصل الثانى

حياته

تمهيـد

شخصية القاضى أبى العباس أحمد مصطفى الطرودى الحنفى التونسى شخصية مغمورة لا يعرفها كثير من العلماء التونسيين أنفسهم، وقد أجريت عدة اتصالات ولقاءات معهم، وبذلت جهداً كبيراً يعلم الله ما أخذ منى من الوقت وما كلفنى من العناء علّنى أظفر بترجمة وافية ترسم صورة واضحة المعالم لخطيب تونس المفوّه ، وقاضيها الجليل، وشيخ المدرسة اليوسفيـة الشهيرة، وأحد أعضاء أسرة التدريس المبرزين بجامع الزيتونة.

وعلى الرغم من ذلك كله، وبرغم شهرته فى الأوساط التونسية آنذاك فلم أظفر بمصادر وافية تحدد معالم شخصيته، وتبين طفولته وأسرته وغير ذلك من المعلومات التى تعنى الباحث، والتى يحتاج إليها لتعينه على تحقيق مراده.

ولكن المصادر التى حصلت عليها قليلة لا تفى بحاجة الباحث ومع ذلك عبارتها متقاربة وفحواها واحد.

والجدير بالذكر أن جل المصادر التى عثرت عليها فى المكتبة الوطنية التونسية خلال زيارتى الأولى إليها فى صيف 1973 م وكذلك إبان زيارتى الثانية

إليها فى صيف 1975 م لا يزال مخطوطة لم تحقق بعد.

كما أن المصدر الذى أرشدنى إليه فضيلة الأستاذ محمد الشاذلى النيفر، وهو: «مسامرة الظريف للشيخ محمد السنوسى» لا يزال مخطوطاً أيضاً بمكتبته الخاصة رقم 113 ولعل ذلك هو السر فى خفاء شخصيته؛ لأن الاطلاع على المخطوطات من الأمور الشاقة التى تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين ويعلم الله كم كلفنى من الجهد والمشقة وكم أخذ منى من الوقت؟ ولكن الحصول على الشىء بعد التعب فى النفس أوقع، وإلى القلب أقرب.

نسبه:

هو العالم العامل، الورع الكامل، المحقق الإمام الخطيب أبو العباس أحمد بن مصطفى الطرودى الحنفى[1]، حفظ القرآن على صغر سنه، وجوده على خطيب جامع الحلق، وصاحب السجادة الشيخ أحمد عزوز بجامع الزيتونة، وأخذ الفقه والفرائض على الشيخ محمد الكفيف. والنحو والتوحيد على الشيخ محمد بن قاسم الغمارى. ولازم الشيخ محمد زيتونة. وأخذ الصحيحين رواية ودراية على الشيخ سعيد المحجوز.

لقبه:

لقب بالطرودى، وقد جاء فى معالم التوحيد[2] لابن خوجة ص 132:

---

(1) أنظر ترجمته فى الحلل السندسية فى الأخبار التونسية للوزير السراج مخطوطة بالمكتبة الوطنية التونسية رقم الإيداع «1» جـ 119/2 وما بعدها ومسامرة الظريف، محمد السنوسى مخطوطة بمكتبة الأستاذ محمد الشاذلى النيفر تونس رقم الإيداع 113 ص 86 جـ 2.
ومفاتيح النصر للتعريف بعلماء العصر للعياض القيروانى ص 44. مخطوطة بدار الكتب الوطنية التونسية رقم الإيداع «16024».
ومسامرة الظريف محمد السنوسى التونسى مخطوطة بالمكتبة الوطنية التونسية رقم الإيداع 18674 جـ 31/2 والذيل لبشائر أهل الإيمان حسين خوجة ص 163 «المطبعة الرسمية التونسية سنة 1316 هـ» وإتحاف أهل الزمان لابن أبى الضياف جـ 100/2.

(2) أنظر معالم التوحيد ص 132 «المطبعة التونسية سنة 1939 م».

« ويلقب : بالنميشى » [1] والطرودى : نسبة إلى طرود ، ولكن لا أدرى هل هى نسبة إلى مكان فى تونس، أو إلى جده الأول ؟.

يقول التجانى فى كتابه «رحلة التجانى [2] من سنة 706 إلى سنة 708 هـ »

«فأقمنا بظاهر سوسة، يوم الجمعة كما تقدم، ويوم السبت والأحد بعده بسبب بعض من تأخر عنا من الأجناد، وانتقلنا من سوسة صباح يوم الإثنين ففارقنا بمفارقتها أرض دلاج، وابتدأنا بالسلوك فى أرض حكيم وطرود».

وفى الأعلام للزركلى [3] : « طرود بن فهم من قيس من العدانانية جد جاهلى من بنيه شاعر يعرف بأعشى طرود ، كانت منازلهم بنجد ، ودخلوا إفريقية» وقد كانت تونس تعرف بإفريقية فى ذلك الوقت .

مولده:

جرت عادة المؤرخين والمترجمين أن يذكروا تاريخ الوفاة دون تاريخ الميلاد؛ لأن التاريخ لا يخلد إلا العظماء، والإنسان عند ميلاده لا يعرف مستقبله ومكانته العلمية أو السياسية أو الاجتماعية. ولعل هذا هو السر فى عدم ذكر تاريخ الميلاد. ولهذا السبب لم تتحدث الكتب التى بين أيدينا عن تاريخ ميلاد المؤلف أبى العباس أحمد مصطفى الطرودى، ولكن يمكن فهم ذلك واستنتاجه بالمقايسة إلى شيوخه:

1 ـ «قال الشيخ أحمد مصطفى [4] الطرودى الحنفى: أول زيارة زرت فيها الأستاذ شيخنا سيدى على عزوز وكنت حينئذ دون العشرين، فدخلت عليه، وقبلت يده، وجلست بين يديه» إذا كانت زيارته لشيخه وعمره

(1) فى الصحاح للجوهرى جـ 1023/3 النمش: بالتحريك: «نقط بيض وسود» زاد فى المنجد ص 917: «أو بقع تقع فى الجلد تخالف لونه».

(2) أنظر رحلة التجانى ص 55 «المطبعة الرسمية التونسية سنة 1378 هـ».

(3) أنظر الأعلام للزركلى جـ 325/3 «الطبعة الثالثة بيروت».

(4) أنظر الذيل لكتاب بشائر أهل الإيمان ص 199 وما بعدها.

دون العشرين سنة، وتوفى شيخه على عزوز سنة 1122 هـ[1] فيكون ميلاده سنة 1102 هـ على تقدير أن شيخه توفى بعد تلك الزيارة بقليل، لجواز أن يكون المقصود بالدون، شهراً، أو شهرين.

2 ـ أبو عبد الله محمد زيتونة، ولد بالمنستير سنة 1081 هـ[2]، وهو شيخ لأبى العباس أحمد الطرودى وأقل مدة زمنية تكون بين الشيخ وتلميذه عشرين سنة، أو إحدى وعشرين سنة بخاصة أنه أخذ عنه العلوم اللغوية والشرعية، وإذا كان الأمر كذلك فيكون ميلاد الطرودى سنة 1102 هـ أى فى مستهل القرن الثانى عشر للهجرة.

3 ـ محمد الكفيف، من شيوخ الطرودى، توفى سنة 1123 هـ.
«قال الشيخ أحمد الطرودى: دخلت عليه فوجدته فى آخر رمق فناديته بأعلى صوتى فأجابنى بصوت خفى وقال لي: إنى لست بغافل، وإننى مشغول بقراءة القرآن. وتوفى سنة 1123 هـ[3]»، وإذا قدر أن عمر أحمد الطرودى تجاوز العشرين سنة آنذاك فيكون ميلاده سنة 1102 هـ.

ومن خلال هذه النصوص المتقدمة نفهم أنه ولد فى مطلع القرن الثانى عشر للهجرة على وجه التقريب.

بيئته ونشأته:

لا أعرف الموضع الذى ولد فيه بالتحديد، وإن كان أغلب الظن أنه ولد بالعاصمة التونسية أو بحلق الواد، وهى قريبة جداً منها، وعلى أى حال فقد ولد فى بيئة عربية أصيلة، وتربى تربية إسلامية صادقة أثرت فى سلوكه ووجهته الوجهة الدينية المثلى، فبعد أن رتل القرآن وجوده على الفقيه «أحمد عزوز» بجامع حلق الواد اتجه إلى جامع الزيتونة وشب وترعرع فى تلك البيئة العلمية العظيمة التى كلها صفاء وود، علم وعمل، جد واجتهاد، نبل وكرم،

(1) أنظر شجرة النور الزكية ص 325 الشيخ مخلوف.
(2) أنظر عنوان الأريب، محمد النيفر ص 9 وما بعدها.
(3) أنظر الذيل لكتاب بشائر أهل الإيمان ص 101.

أخلاق وروحانيات، أدب ووقار، تواضع وزهد، صلابة وجلد، صبر وقوة احتمال، صمود فى سبيل إحقاق الحق وإبطال الباطل، هذه البيئة العلمية النبيلة نشأ فيها الشيخ أحمد الطرودى ولازمها طول حياته، فقد أخذ الفقه عن الشيخ محمد الكفيف[1] والعربية والتوحيد عن أبى عبد الله محمد الغمارى، وعدة فنون عن الشيخ محمد زيتونة[2] وأخذ رواية السبع بطريق الشاطبية عن الشيخ أحمد عزوز وأخذ مصطلح الحديث عن الشيخ محمد الصفار. وأخذ طريق القوم عن العلامة الشيخ مصطفى البايلى[3]. وأخذ الصحيحين رواية ودراية عن شيخ مشائخ عصره الأستاذ سعيد المحجوز وأجازه بسنده العالى[4] فى الحديث.

وسلك طريق الله مع الأستاذ سيدى على عزوز وحصل على كثير من العلوم المنطوق منها والمفهوم، وتصدر للتدريس بالجامع الأعظم، جامع الزيتونة ردحاً[5] من الزمان، وأجرى عليه الأمير حسين باشا جراية، ثم ولاه التدريس والإمامة بمسجد قائد مراد، ثم انتخبه لنفسه، فقدمه للخطبة بجامع باردو[6] عندما أحياه وصيره جامعاً، ثم ولاه إمامة الخمس بجامع القصر ومشيخة المدرسة اليوسفية عند وفاة شيخها هبة الله[7]. فدرس الفقه الحنفى فيها، وكان علامة زمانه فيه، وقد انتفع به خلق كبير.

---

(1) أنظر الحلل السندسية جـ 119/2 مخطوطة بدار الكتب الوطنية رقم الإيداع 1.

(2) أنظر مسامرة الظريف محمد السنوسى مخطوطة بدار الكتب التونسية ص 86 رقم الإيداع 18674.

(3) أنظر الذيل لكتاب بشائر أهل الإيمان حسين خوجة ص 163 وما بعدها.

(4) أنظر المصدر السابق ص 164.

(5) فى المنجد للأب لويس ص 257 «بيروت»: «الردح» المدة الطويلة، يقال أقام ردحاً من الدهر: أى طويلاً.

(6) راجع مسامرة الظريف محمد السنوسى ص 86 مخطوطة بمكتبة الأستاذ محمد الشاذلى النيفر رقم الإيداع 113.

(7) أنظر الحلل السندسية فى الأخبار التونسية جـ 120/2 مخطوطة بالمكتبة الوطنية التونسية رقم الإيداع 1، والقصة مذكورة بتمامها فى الحلل السندسية.

ولما أمكن للباشا علي ـ مؤسس الدولة الباشوية ـ أن يقدم لخطة القضاء فى المذهب الحنفى قاضياً من الحاضرة «تونس» تخيره لعلمه وفضله وورعه[1] ونزاهة نفسه سنة 1156 هـ فكان أول قاض حنفى من أبناء تونس الأصليين الذين تلقوا معارفهم فى بلادهم ولم يغادروها إلى العاصمة العثمانية كما كان متبعاً قبل توليه أحمد الطرودى.

واستمر فى تلك الوظيفة إلى أن عُزل لصمم أصابه، وكان قصير القامة، جميل الصورة، حسن اللباس والأخلاق، لا يتكلم فيما لا يعنيه، محباً للصالحين. وبقى بعد ذلك لا يخرج من داره إلا للصلوات المفروضة أو لخطب المنابر[2]، وكان خطيب عصره، قال الوزير السراج ـ وكان معاصراً له ـ «ومن موازين[3] الصالحات فى كفة حسين بن على تركى اختياره مسجد باردو للخميس والجمعة، وانتخب له فى استفتاحه لاستقرار السعير خطيباً، وجعله للمجروحين بسهام المعاصى طبيباً، فأسمعهم من مزامر الوعاظ وسقاهم من دنان المواعظ عتيق سلاف المعانى».

وفاته :

يقول الأستاذ محمد السنوسى التونسى فى كتابه: «مسامرة الظريف»[4] عند ترجمته للشيخ محمد المحجوب ـ وهو من تلاميذ الطرودى : « ثم لما توفى الشيخ أحمد الطرودى ولى خطيباً بالجامع الباشى فى رجب سنة سبع وستين ومائة وألف هـ ».

---

(1) أنظر مسامرة الظريف محمد السنوسى التونسى اللوحة 86 مخطوطة بمكتبة محمد الشاذلى النيفر رقم الإيداع 113.

(2) أنظر مفاتيح النصر للتعريف بعلماء العصر للعياض القيروانى ص 44 مخطوطة بالمكتبة الوطنية التونسية رقم الإيداع 16024.

(3) راجع الحلل السندسية فى الأخبار التونسية جـ 120/2 مخطوطة بالمكتبة الوطنية التونسية رقم الإيداع 1.

(4) أنظر مسامرة الظريف للشيخ محمد السنوسى التونسى اللوحة: 31 القسم الثانى مخطوطة بالمكتبة الوطنية التونسية رقم الإيداع 18674.

ويفهم من النص المتقدم أن أبا العباس أحمد مصطفى الطرودى توفى فى التاريخ المتقدم الذكر ، وخلفه تلميذه فى الخطبة ، لأنها لا تحتمل التأخير .

وقد كُتب على طرة المخطوطة فى نفس اللوحة: 31.

توفى الطرودى سنة 1167 هـ .

وأغلب الظن أن الكاتب لذلك حسنى عبد الوهاب المؤرخ التونسى الشهير كما قال لى الأستاذ منصور عبد الحفيظ رئيس قسم المخطوطات بالمكتبة الوطنية التونسية، وهو خبير بالخطوط والمخطوطات.

له اطلاع واسع فى هذا الميدان.

* * *

الفصل الثالث

حياته العلمية

تمهيـد

جرت عادة الدارسين للشخصيات العلمية أن يتناولوا فى حديثهم شيوخ تلك الشخصية العلمية وتلاميذها؛ لأن ذلك العالم يعد نقطة الوصل بين ماضيه ومستقبله: ماضيه الذى عايشه وأثر فى فكره وسلوكه. ومستقبله الذى أثر فيه بتلك العقلية التى تأثرت بغيرها. وبذلك تتضح معالم تلك الشخصية وترتسم صورة كاملة لها فى ماضيها ومستقبلها، ومدى تأثرها بغيرها وتأثيرها فيه، وبذلك يبرز دورها فى هذا الميدان وهو المطلوب. وسأتناول فى حديثى بعضاً من شيوخه وتلاميذه بإيجاز خشية التطويل الممل.

«شيوخـــه»

1 ـ محمد زيتونة:

هو أبو عبد الله محمد البدر زيتونة المنستيرى، ولد بها سنة 1081 هـ[1] وفقد بصره منذ صباه، وحفظ القرآن فى القيروان، وتفقه على علمائه، ثم قدم إلى جـامع الـزيتونـة ودرس على مشـائخ عصـره وبرع فى العلوم العقليـة

(1) أنظر الذيل لكتاب بشائر أهل الإيمان ص 132.

والنقلية[1]، وتصدر للتدريس به، وبزّ أقرانه، وتخرج عليه كثير من العلماء ، منهم أبو العباس أحمد الطرودى مؤلف المخطوطة التى نحن بصدد تحقيقها. فهو يثنى عليه كثيراً فى كتابه «جامع العبارات» وينقل عنه آراءه، بخاصة من حاشيته «مطالع السعود»[3] حاشية على تفسير أبى السعود العمادى، عدتها عشرون جزءاً، وكان يمليها من حفظه على تلاميذه[4].

سافر إلى الأراضى المقدسة لأداء فريضة الحج، وجاور ودرس العلوم فى الحرم[5] الشريف. وزار الإسكندرية سنة 1114 هـ وألقى محاضرة قيمة فى أهلها دلت على غزارة علمه، ثم سافر إلى القاهرة واتصل بعلماء الأزهر وأخذ عنهم العلوم، وعلى رأسهم الشيخ منصور المتولى، وأبو عبد الله الزرقانى[6].

ثم عاد إلى مسقط رأسه تونس وترأس المدرسة المرادية بعد المناظرة الكبيرة مع علماء عصره المنافسين له، وقد اشترط محبسها ألا يتولى رئاستها إلا أعلم أهل العصر، فعقدت له مع منافسيه مناظرة حضرها أفاضل علماء الزيتونة، فكان له السبق. ومع ذلك فهو شاعر وأديب.

من مؤلفاته «مطالع السعود» وشرح على ألفية ابن مالك، وشرح على السلم فى المنطق و . . . .

توفى صبيحة يوم الخميس، لخمس مضين من شوال سنة 1138 هـ ورثاه شعراء عصره بقصائد تنيف الخمسين[7].

---

(1) راجع عنوان الأريب جـ 2 ص 9 محمد النيفر «المطبعة التونسية سنة 1351 هـ.

(2) أنظر شجرة النور الزكية، للشيخ محمد مخلوف ص 324 «ط السلفية سنة 1350 هـ» وإتحاف أهل الزمان جـ 104/2 وجـ 82/2.

(3) مخطوط بالمكتبة الوطنية التونسية رقم الإيداع 7227 العبدلية والموجود منه المقدمة فقط بخطوط مختلفة.

(4) أنظر عنوان الأريب محمد النيفر جـ 2/ ص 9 وما بعدها.

(5) أنظر المصدر السابق جـ 2 ص 9 وما بعدها.

(6) أنظر الذيل ص 132.

(7) راجع المصدر السابق ص 132-139.

2 ـ محمد الكفيف:

هو الشيخ محمد الضرير المعروف بالكفيف[1] فقد بصره فى صغره، وحفظ القرآن الكريم وأخذ العلوم والمعارف عن الشيخ محمد بن شعبان وغيره من أجلة علماء العصر، وحج وزار الأزهر، واجتمع بعلمائه الأجلاء، وتمهر فى علوم الإفتاء[2] بخاصة فى الفقه الحنفى، وله مشاركة فى مذهبى مالك بن أنس والإمام الشافعى رضى الله عنهم أجمعين.

وتصدر للتدريس بجامع الزيتونة، وكان ورعاً تقياً كيساً عفيفاً زاهداً يرتل القرآن آناء الليل وأطراف النهار.

تأثر به أبو العباس أحمد الطرودى، بخاصة فى الفقه الحنفى، وكان ملازماً له طوال حياته «يقول تلميذه الشيخ أحمد الطرودى: دخلت عليه فوجدته فى آخر رمق فناديته بأعلى صوتى فأجابنى بصوت خفى وقال لى: إنى لست بغافل، وإننى مشغول بقراءة القرآن توفى فى يومه أو ليلته سنة 1123 هـ»[3].

3 ـ أحمد عزوز:

هو الشيخ العارف المقرىء أحمد عزوز، ولد بمدينة[4] تونس، وحفظ القرآن وجوده بالروايات السبع والعشر، وتفقه على علمائها وأفاضلها.

منهم الشيخ عبد الرحمن العصايبى، وأجازه بسنده العالى، وله سند فى رواية الحديث[5]، وكان إماماً وخطيباً بجامع الحلق، ومؤدباً للأولاد أيضاً.

حفظ القرآن وجوده عليه الشيخ أحمد الطرودى واستفاد منه خلق كثير،

---

(1) أنظر الحلل السندسية جـ 120/2 مخطوطة بدار الكتب الوطنية التونسية رقم الإيداع 1.

(2) أنظر الذيل لكتاب بشائر أهل الإيمان ص 101.

(3) أنظر المصدر السابق ص 101.

(4) أنظر الحلل السندسية فى الأخبار التونسية جـ 120/2.

(5) راجع الذيل لكتاب بشائر أهل الإيمان ص 124-125.

وهو صاحب السجادة بجامع الزيتونة، وكان عفيفاً ديناً، حسن الملاقاة، صالحاً زاهداً، ذا جد واجتهاد.

توفى رحمه الله تعالى وهو يقرأ سورة الأنبياء عند قوله تعالى: ﴿إن الذين سبقت لهم منا الحسنى﴾ فقبض قبل إتمام السورة [1] سنة 1131 هـ .

4 ـ سعيد المحجوز:

هو قدوة المحدثين وسند المحققين الشيخ سعيد المحجوز بن إبراهيم[2] أخذ معارفه عن علماء عصره بمدينة تونس، وأجازوه فى كثير من العلوم، وله سند عال فى الكتب الستة فى الحديث[3]، درس فى عدة أماكن، ثم لازم جامع الزيتونة، وكان شيخ عصره فى الرواية والدراية، وتتلمذ عليه كثير من علماء تونس.

له شرح على موطأ مالك، غير كامل[4]، وكان ورعاً تقياً عفيفاً نزيهاً، صالحاً رأى النبى ﷺ مراراً[5] فى المنام.

توفى فى مكان يسمى «المطروح» فى اليوم السابع عشر من شهر رمضان سنة 1119 هـ ودفنوه فيه، وفى عودتهم وجدوه لم يتغير ونقلوه إلى تونس، وأقبر فى مقبرة سيدى منصور.

يقول صاحب الذيل: «سمعت من تلميذه الشيخ أحمد الطرودى أنه كشف عنه حين دفنه فى سيدى منصور، فشاهده كما كان فى حياته لم يتغير، رحمه الله تعالى»[6].

---

(1) أنظر المصدر السابق ص 125 .

(2) أنظر الحلل السندسية جـ 120/2 وإتحاف أهل الزمان جـ 102/2 .

(3) راجع مسامرة الظريف محمد السنوسى اللوحة 86 رقم الإيداع 113 .

(4) أنظر الذيل ص 118 و119 .

(5) أنظر المصدر السابق ص 118 .

(6) أنظر المصدر السابق ص 119 وإتحاف أهل الزمان جـ 102/2 ومفاتيح النصر للتعريف بعلماء العصر ص 44 .

5 ـ محمد الصفار:

هو أبو عبد الله محمد الصفار القيروانى[1]، كان من الطبقة العليا فى الفقه والنحو وعلى درجة كبيرة بمعرفة مصطلح[2] الحديث، سافر إلى مصر ومكث بالأزهر مدة طويلة، وأخذ عن علمائه وأجازوه فى علوم وفنون شتى، ولذلك قيل له: أزهرى لطول ملازمته له.

ثم رجع إلى القيروان ودرس به مدة من الزمن، ثم انتقل إلى تونس العاصمة، ودرس[3] بجامع الزيتونة، واستفاد منه كثير من الطلاب، وكان فصيح اللسان، فسيح الجنان، لا يسأم فى دروسه من تكاثر الأسئلة والإيرادات وإجاباته تتسم بالإيجاز، ثم تولى التدريس بالمدرسة العتيقة المنتصرية.

وتوفى رحمه الله تعالى سنة 1127 هـ.

6 ـ محمد الغمارى:

هو الشيخ الفاضل أبو عبد الله محمد بن قاسم الغمارى[4]، أحد مدرسى جامع الزيتونة المبرزين، وكان علّامة زمانه فى اللغة العربية، وكان مغرماً بالتوضيح[5] والألفية، أخذ عنه الشيخ أحمد الطرودى النحو والتوحيد[6].

---

(1) أنظر الذيل ص 120 و 121.

(2) أنظر مسامرة الظريف محمد السنوسى اللوحة 86 رقم الإيداع 113 مخطوطة بمكتبة الأستاذ محمد الشاذلى النيفر بالقرجانى تونس.
والحلل السندسية جـ 120/2 مخطوطة بالمكتبة الوطنية التونسية رقم الإيداع (1).

(3) أنظر الذيل ص 120 وما بعدها.

(4) أنظر إتحاف أهل الزمان جـ 102/2.

(5) أنظر الذيل لكتاب بشائر أهل الإيمان ص 112.

(6) أنظر مسامرة الظريف محمد السنوسى اللوحة 86 رقم الإيداع 113. مكتبة محمد الشاذلى النيفر.

يقول صاحب الذيل: «ولم تجد فى مدينة تونس من طلاب العلم من لم يكن جثا[1] على ركبتيه بين يديه واستفاد منه إلا القليل»[2].

وكان كفيف البصر أتى على بصره فى وسط عمره.

وكان فى درسه كالأسد، شديد الضبط على الطلبة، ومع ذلك كانت له مداعبات[3]، وميول إلى سماع النغمات الموسيقية ترفيهاً عن النفس. وكان طويل القامة ذا مهابة واحترام.

توفى فى آخر شوال سنة 1119 هـ. كذا فى الذيل، وفى إتحاف أهل الزمان[4]: « توفى يوم عيد الفطر سنة 1119 هـ » الإثنين 1707/12/26 م » .

7 ـ مصطفى البايلى:

هو الشيخ العارف، الورع، الصالح، العالم، الزاهد، الصوفى، مصطفى البايلى، تتلمذ وتفقه على علماء تونس الأجلاء.

بخاصة فضيلة الشيخ محمد بن عاشور[5] فقد لازمه وتأثر به وسار على منواله فى حياته العلمية والعملية وكان مبجلاً لدى طلابه لغزارة علمه وجمال أخلاقه وحسن معاملته وتواضعه، وكان حسن العبارة لطيف الإشارة قليل الكلام[6]، يميل إلى العزلة أول حياته ثم ترك هذه العزلة وامتزج بطلابه وأصدقائه، فدرس مختصر الشيخ خليل فى مذهب الإمام مالك رضى الله عنه والحكم لابن عطاء الله وغير ذلك.

---

(1) فى القاموس أ 312/4: «جثا: كدعا جثواً، وجثياً بضمهما: جلس على ركبتيه، أو أقام على أطراف أصابعه».

(2) أنظر الذيل ص 112.

(3) أنظر المصدر السابق 112 .

(4) إتحاف أهل الزمان جـ 102/2 .

(5) أنظر المصدر السابق 220.

(6) أنظر المصدر السابق ص 220.

وكان رضى الله تعالى عنه يحيى الليالى بقراءة القرآن والتسبيح والتهليل والأحزاب الصوفية أخذ الشيخ أحمد الطرودى علم القوم عن شيخه مصطفى البايلى[1].

8 ـ على عزوز:

هو الولى الصالح والعالم الجليل[2] والصوفى الكبير الشيخ على عزوز، ولد بمدينة[3] فاس بالمغرب، أخذ العلوم عن علماء عصره وعلى رأسهم الشيخ أبو القاسم أبو لوشة، وشاع ذكره فى بلاد المشرق بخاصة مصر.

حَـجَّ مرتين، وعاد إلى بلاده ثم أشار عليه شيخه أبو القاسم أبو لوشة بالرحلة إلى تونس، فامتثل أمره ودخلها بعد مكابدة الشدائد[4]، واستفاد منه خلق كثير. وعاش فى زغوان، وله زاوية كبيرة هناك.

وكان ذا مهابة وجلال من العامة والخاصة، فكان يزوره العلماء والأمراء والعظماء فى بيته بزغوان، وقد زاره الشيخ الطرودى[5] فى زغوان وهو دون العشرين من عمره وله كرامات كثيرة مذكورة فى محلها.

توفى رحمه الله تعالى فى ربيع الأول سنة 1122 هـ[6] ـ 1710 م وهرع لجنازته أهل تونس ودفن فى موضع وفاته[7]. . روح الله ضريحه.

* * *

---

(1) أنظر الحلل السندسية جـ 120/2 مخطوطة بالمكتبة الوطنية التونسية رقم الإيداع 1 ومسامرة الظريف محمد السنوسى التونسى ص 86 رقم الإيداع 113. مخطوطة بمكتبة الأستاذ محمد الشاذلى النيفر.

(2) أنظر مسامرة الظريف محمد السنوسى ص 86 رقم الإيداع 113.

(3) أنظر الذيل ص 119 .

(4) أنظر المصدر السابق ص 119.

(5) أنظر المصدر السابق ص 119.

(6) أنظر شجرة النور الزكية ص 325.

(7) أنظر إتحاف أهل الزمان جـ 102/2 «المطبعة الرسمية بتونس 1963 م».

تلاميذه

1 ـ مصطفى الطرودى:

هو أبو النخبة، خطيب الخطباء ، ورئيس الأدباء[1] الشيخ الإمام مصطفى بن أحمد مصطفى الطرودى الحنفى التونسى.

رباه والده تربية إسلامية، ودرسه كثيراً من العلوم بخاصة الفقه الحنفى والبلاغة.

يقول الشيخ أحمد الطرودى «مؤلف الكتاب جامع العبارات» فى المقدمة: «لما أنعم الله علىّ بإقراء مختصر المعانى، لمولانا سعد الدين التفتازانى، ابنى ثلاث مرات، أشرت عليهما بقراءة رسالة الاستعارات للشيخ الإمام العلامة الهمام أبى الليث السمرقندى بشرحها للعلامة المحقق إبراهيم عصام»[2].

فهذا أحد ابنيه الذى تعلم عن والده وعن غيره من علماء تونس الأفاضل[3]، حتى نبغ فى تلك العلوم والفنون، وتبوأ مكانة علمية رفيعة، ولا غرو فالابن سر أبيه.

أما ابنه الثانى فلم أعثر على اسمه ولا ترجمته، وحصلت على ترجمة أخيه مصطفى فى مسامرة الظريف ص 87 وهى مخطوطة فى مكتبة الأستاذ محمد الشاذلى النيفر.

يقول محمد السنوسى فى مسامرة الظريف : « مقدمة الباشا بن محمد تركى لخطة القضاء فى رجب سنة 1167 هـ واستمر فى الخطة إلى أن ولى الأمير محمد الرشيد بن حسين بن على تركى فأقره أولاً ، وباشر الخطة ، ثم عزل ولم أقف على تاريخ عزله »[4] .

---

(1) أنظر مسامرة الظريف ص 87 رقم الإيداع 113.

(2) أنظر مقدمة جامع العبارات لتحقيق الاستعارات، الشيخ أحمد الطرودى.

(3) أنظر مسامرة الظريف ص 87.

(4) راجع المصدر السابق ص 87.

له «منحة المنان فى قراءة حفص المفضل بالإتقان»[1] فى القراءات.

و«كتاب مواهب الفتاح فى شرح نظم نور الإيضاح ونجاة الأرواح»[2].

وهو كتاب فى الفقه الحنفى «العبادات» يبدأ بباب الطهارة، وينتهى بباب الاعتكاف، فرغ من تأليفه فى صفر سنة 1161 هـ وتم نسخه على يد محمد بن حمودة شهر الطرودى الحنفى فى شوال 1161هـ. والكتابان موجودان بالمكتبة الوطنية التونسية.

وهو حنفى معتز بمذهبه، توفى سنة 1173 هـ[3] ورثاه أحد الشعراء بقوله:

1 ـ لله قبرٌ أشرقت أرجاؤه
لما به روض الأمان تزخرفا[4]

2 ـ أضحى به قاضى القضاة ومن به
در النوازل فى قلائد صففا

3 ـ زان المدارس والدروس بعلمه
وزهت به الأوراق لما صنفا

4 ـ علم خطيب واعظ رجحت به
أحكام علم فى موازين الصفا

5 ـ لما توفى جاء فى تاريخه
مات الطرودى المرجح مصطفى

ومن هذا النص نفهم أن أسرة الطرودى عريقة فى العلم والفضل والمجد، تتوارثه صاغراً عن كابر، روح الله ضريحهم جميعاً.

(1) أنظر منحة المنان فى قراءة حفص المفضل بالإتقان للشيخ مصطفى الطرودى: مخطوطة بالمكتبة الوطنية التونسية رقم الإيداع 595.

(2) أنظر مواهب الفتاح للشيخ مصطفى الطرودى. مخطوطة بالمكتبة الوطنية التونسية رقم الإيداع 430.

(3) أنظر مسامرة الظريف ص 87.

(4) أنظر المصدر السابق ص 87.

وانظر ترجمته فى الأعلام للزركلى جـ 129/8.

2 ـ محمد حسن البواردى:

من تلاميذ الشيخ أحمد الطرودى الفقيه العالم النبيه الشيخ محمد حسن ابن إبراهيم البواردى الحنفى، ولد بمدينة تونس سنة 1110 هـ وقرأ وتفقه على الشيخ الإمام أحمد الطرودى.

وعلى الشيخ الصوفى محمد زيتونة، وتفقه وبرع فى المعقول والمنقول وتصدر للتدريس بجامع الزيتونة وظهرت مزاياه بالمدرسة العتيقة وأفاد وأجاد[1].

3 ـ محمد المحجوب:

قال الشيخ محمد السنوسى فى مسامرة الظريف: «ومن تلاميذه ـ أى الطرودى ـ محمد المحجوب»[2] وهو من أبناء تونس الأجلاء، أخذ علومه عن علماء عصره وبرع فى العلوم والخطابة، وتبوأ مكانة اجتماعية مرموقة.

قال محمد السنوسى: ثم لما توفى الشيخ الطرودى ولى خطيباً بالجامع الباشى فى رجب سنة 1167 هـ[3].

ثقافته وآثاره العلمية:

تحدثت عن عصر أبى العباس أحمد الطرودى، وعن الحياة الفكرية والأدبية، والبيئة التى عاش فيها، وعن شيوخه الذين أخذ علومه ومعارفه عنهم فى جامع الزيتونة، مركز الهداية ومنبع العلم والنور والإشعاع.

وبينت أنه أخذ العلم عن مشاهير علماء عصره، ولازمهم مدة طويلة فى جامع الزيتونة العريق، ينهل من مواردهم الصافية، حتى ملأ جعبته علماً وأدباً، وتبوأ الدرجة الرفيعة فى جامع الزيتونة، وأصبح شيخاً عظيماً يعطى

---

(1) كذا فى الذيل لبشائر أهل الإيمان ص 183.

(2) أنظر مسامرة الظريف محمد السنوسى جـ 2 ص 17 مخطوطة بالمكتبة الوطنية التونسية رقم الإيداع 18674.

(3) أنظر المصدر السابق جـ 2. ص 32

تلاميذه ما أخذه عن شيوخه من الحصيلة العلمية الوفيرة، وبدت مواهبه العلمية والفنية تبرز للعامة والخاصة، فتعلقت قلوب الناس به لعلمه وأدبه وفضله وعدله وزهده، فعينه الأمير حسين بن علي تركي خطيباً[1] بجامع باردو، ومشيخة المدرسة اليوسفية.

قال الوزير السراج: «ومن موازين[2] الصالحات في كفة أعمال حسين ابن علي، أمير تونس اختياره مسجد باردو لِلْخَمْسِ والجمعة، وانتخب له في استفتاحه لاستقرار السعير خطيباً وجعله للمجروحين بسهام المعاصي طبيباً، فأسمعهم من مزامر الوعاظ وسقاهم من دنان المواعظ عتيق سلاف المعاني في كؤوس الألفاظ. فاستعذبوا درياق[3] مجلسه، واهتدوا من شعاع صهباء إخلاصه بلامع قبسه فجذبهم بأحبولة[4] بلاغته إلى دائرة ربقته، وفتق قلوبهم بسحر الهداية، وأدخلهم بلذيذ ذلك السمع إلى حزبه وفرقته»[5].

وهذا النص المتقدم يدل على تنوع ثقافته وسعة أفقه وسحر بلاغته ومدى قدرته على التصوير والتأثير والانتفاع، وقد قام بدور إصلاحي كبير، بالنصح والإرشاد من فوق المنابر، وبالشرح والإيضاح لتلاميذه، وبالعدل والإنصاف بين المتخاصمين عندما كان قاضياً حنفياً في عهد الدولة الباشوية.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه ينظم الشعر، وقد عثرت على مقطعات شعرية أثناء تحقيقي لكتابه ودراستي لشخصيته، ولكن القارىء لشعره يدرك عن كثب أنه لم يكن موهوباً في شاعريته فهو إلى شعر العلماء أقرب.

وهذه نماذج من شعره..

قال يمدح السمرقندية وعلماء سمرقند:

---

(1) أنظر الحلل السندسية جـ 120/2.

(2) أنظر المصدر السابق جـ 120/2.

(3) في القاموس جـ 238/2 «الدرياق، والديارقة بكسرهما ويفتحان: الترياق والخمر».

(4) في اللسان جـ 145/13 مادة «حبل»: «الأحبولة: الحبالة».

(5) أنظر الحلل السندسية جـ 120/2.

من سنا السعد أشرقت فتجلت — فى سماء البيان بدراً منيرا
فذة في كمالها فلهذا — كل حبر لحليها مستعيرا
لو رأيتم عقودها لرأيتم — ما عقود الجمان أمراً خطيرا
عاذلى فى غرامها لا تلمنى — هيمت فى الأنام جمّاً غفيرا

وقال متحدثاً عن تأليفه لكتابه وأسلوبه:

لله كم أوردته — من منهل تسلسلا
عذب فرات سائغ — شرابه نلت العلا
خذ منه قول الفضلاء — من كل رائق حلا
ولا تخض تعسفاً — فذاك حظ السفلا

وقال مشيداً بعلم البلاغة:

فالزم طريقته واحفظ حقيقته — وكن به مولعاً تحوى به أدبا
إن العلوم وإن جلت مراتبها — علم البلاغة أعلى فاتبع السببا

وقال متغزلاً، وهى أجمل وأمتع قصائده:

كلفت بسعدى منذ أن كنت يافعاً
وأقلقنى فرط الغرام بها وجدا
ولا زلت بالأسحار أهتف باسمها
وأسأل ركب الظاعنين لها رشدا
فمن لم يفز من وصلها بدقيقة
فقد عاش مغبوناً وقد حرم الرفدا
فلازم حماها قاصداً متذللاً
عساك بفضل الله أن تبلغ المجدا

ومما يدل على علو قدره فى اللغة العربية وآدابها وسعة ثقافته الإسلامية كتابه الذى بين أيدينا «جامع العبارات لتحقيق الاستعارات».

فقد جمع فيه آراء العلماء والأدباء والنقاد، وأساطين البلاغة، والمفسرين، واللغويين، والمترجمين للأعلام والمحدثين.

فهو جمّاع للمادة التى يريد معالجتها لا خلّاق ومبتكر، ولكنه جماع مطلع وكاتب ماهر، أخص خصائصه الأمانة العلمية، فهو يعزو جل المسائل العلمية إلى قائليها أو إلى كتبهم أو إليهما معاً، وتلك فضيلة تحسب له، أضف إلى ذلك قوة شخصيته العلمية فقد أثبت تبعية المكتبة فى القرآن الكريم فى قوله تعالى ﴿إنما يأمركم بالسوء﴾[1] مخالفاً فى ذلك الفنرى القائل بعدم وجودها فى كلام البلغاء.

وخالف العضد، والعصام فى تحقيق الاستعارة فى النسبة، وأوضح بأن المجاز العقلى ليس من مخترعات السكاكى، وينقد أصحاب المعاجم[2] مثل «صلى» وينقد بعض شراح المفتاح فى تسويتهم بين التمليح والتلميح، وينقد الزمخشرى «فى البشارة»﴿فبشرهم﴾ [3]،وينقد عصام الدين نقداً لاذعاً ويصف أسلوبه باللكنة الأعجمية، إلى غير ذلك مما يدل على قوة شخصيته العلمية.

ولكن المدهش والغريب أن آثاره العلمية قليلة بالنسبة إلى غزارة علمه وسعة اطلاعه، ولعل السر فى ذلك أن حياته الاجتماعية وانشغاله بالخطبة والقضاء حال بينه وبين التأليف، أو أن له عدة مؤلفات أخرى لا زالت مخطوطة لم يطلع عليها المحققون والدارسون بعد.

وإذا كان الطرودى بلغ هذه الدرجة العلمية المرموقة، فليس معنى ذلك أنه بلغ القمة، ولكنه يسهو أحياناً ويخطىء مرة أخرى، ونذكر نماذج على سبيل المثال، فقد نسب البيت:

جمع الحق لنا في إمام قتل البخل وأحيا السماحا

نسبه لغير قائله وهو ابن المعتز.

---

(1) سورة البقرة الآية: 169.

(2) صاحب القاموس.

(3) سورة التوبة الآية: 34.

كما يؤخذ عليه أنه بصدد الحديث عن مذهب السكاكى فى تقسيمه الاستعارة إلى تحقيقية، وتخييلية ومحتملة لهما أجرى التخيلية على مذهب الخطيب القزوينى. وأيضاً أنه بصدد الحديث عن الاستعارة المفردة ثم أجراها تمثيلية فى قول الشاعر:

وإذا احتبى قربوسه بعنانه علك الشكيمة إلى انصراف الزائر

أما مؤلفاته فهى:

1 - « جامع العبارات فى تحقيق الاستعارات » فقد وجدت منه ثلاث نسخ فى المكتبة الوطنية التونسية .

2 - رسالة فى التغليب، لم أعثر عليها.

3 - رسالة فى المشاكلة، لم أعثر عليها أيضاً.

وقد فهمت ذلك من كتابه «جامع العبارات» حيث قال: «فالتغليب»، والمشاكلة فإنهما من المجاز المرسل كما حققنا كلًّا فى رسالة خاصة.

4 - حاشية على التسهيل لابن مالك شرح على باشا، كذا قال العياض القيروانى[1].

5 - قال الطرودى: جمعت جزءاً فى حديث رفع اليدين بالدعاء، فوقع لى من طرق تبلغ العشرين، وعزمت على جمع كتاب فى الأحاديث المتواترة. ولا أدرى أألّف هذا الكتاب أم لا؟، وإذا كان ألّفه هل ضاع أو لا؟.

6 - وقال الأستاذ محمد الشاذلى النيفر التونسى: لأحمد الطرودى كتاب «شرح المعدة بيت الداء» وهو موجود ومخطوط بمكتبة الحرم النبوى الشريف رقم 610. وقد فرغ من تأليفه سنة 1163 هـ وقد بحثت عنه طويلًا فى المكتبة المذكورة عند زيارتى للمدينة المنورة سن 1973 م ولكننى لم أعثر عليه.

* * *

---

(1)انظر مفاتيح النصر للتعريف بعلماء العصر للعياض القيروانى ص 44.

صفاته وأخلاقه، ومنزلته بين العلماء

عاش الطرودى فى جو علمى، وفى بيئة دينية أثرت فى تكوينه وانعكست على سلوكه، فخلقت منه العالم الفاضل، والقاضى العادل، والحاكم النزيه، والصوفى الورع، والخطيب البليغ، والزاهد العزوف عن الدنيا وزخارفها، والمصلح الاجتماعى المشهور فى عصره.

وطالما نادى[1] بلسان طلق، وكلام مفلق[2]، ودمع مفرق، ونصح مشرق، . . وقال: لا بالقليل تلتع[3]، ولا بالكثير تشبع، أنفاس معدودة، وأوقات محدودة، والعارية مردودة. . .﴿أيحسب الإنسان أن يترك سدى﴾[4] ؟ . . . . . .

وقال لأرباب الألباب الفاخرة: «الدنيا خلقت لكم، وأنتم خلقتم للآخرة، ما هذه الغفلة[5] التى رانت على قلوبكم. . .».

ويقول الوزير السراج: «ومن موازين الصالحات فى كفة حسين بن على تركى اختياره مسجد باردو للخمس والجمعة، وانتخب له فى استفتاحه لاستقرار السعير خطيباً، وجعله للمجروحين بسهام المعاصى طبيباً، فأسمعهم من مزامر الوعاظ. . . وجذبهم بأحبولة[6] بلاغته إلى دائرة ربقته[7]، وفتق قلوبهم بسحر الهداية »[8].

---

(1) أنظر الحلل السندسية جـ 120/2 مخطوطة بدار الكتب الوطنية التونسية رقم/ 1.

(2) فى الصحاح جـ 115/2 مادة: فلق «الفلق» «بالكسر»: الداهية والأمر العجيب. . .
وشاعر مفلق: قد جاء بالفلق.

(3) فى المصدر السابق جـ 621/1 تلتع: «لذعته النار لذعاً أخرقته».

(4) الآية: 36 سورة القيامة.

(5) أنظر المصدر السابق جـ 120/2.

(6) فى المنجد للأب لويس ص 110: «الأحبول، والأحبولة: الحبالة».

(7) فى المصدر السابق ص 247: «الربقة: حبل فيه عدة عرى، كل عروة فيه ربقة».

(8) أنظر الحلل السندسية جـ 619/2.

ويقول العياض القيروانى فى مفاتيح النصر: «قرأ على الشيخ سعيد الشريف فحصل له فى العلوم نصيب وافر، وأخذ فى التدريس فاشتهر بين الأنام وصار له حظ بالغ» [1].

ويقول حسين خوجة: «العالم العامل، الورع الكامل، المحقق، المدقق، الإمام الخطيب، الشيخ أحمد الطرودى... وهو خطيب بارع، فريد عصره فى خطبته.... قصير القامة، مليح الصورة، حسن الزى، عفيف، دين، لطيف الذات، حسن الملاقاة، معرض عما لا يعنيه، خجول لا يتكلم إلا بخير، محب للصالحين»[2].

ويقول محمد السنوسى: «ولما أمكن للباشا أن يقدم لخطة القضاء فى المذهب الحنفى قاضياً من الحاضرة، تخيره لعلمه وفضله وورعه ونزاهة نفسه.... وكان قصير القامة، جميل الصورة، حسن اللباس والأخلاق»[3].

وقال أحمد بن الحسن بن محمد الحسينى المكودى: «الشيخ الإمام العلامة الهمام، وبغية شيوخ الإسلام، أبو العباس أحمد مصطفى الطرودى قد أجاد فى وضعه كل الإجادة، وأحسن كل الإحسان، فهو من الشروح بمنزلة العين من الإنسان،... كل ذلك مما يشهد له بالتحصيل، وانقياد العويصات إليه بالتسهيل»[4].

* * *

---

(1) أنظر مفاتيح النصر للتعريف بعلماء العصر ص 44 مخطوطة بدار الكتب التونسية رقم الإيداع 16024.

(2) أنظر الذيل ص 164.

(3) أنظر مسامرة الظريف محمد السنوسى مخطوطة بمكتبة الشيخ محمد النيفر رقم الإيداع 113 ص 86.

(4) أنظر غلاف «جامع العبارات لتحقيق الاستعارات» لأحمد الطرودى النسخة: ب.

الفصل الرابع

جامع الزيتونة وعلاقته بالجامع الأزهر

مؤسسه :

اختلف المؤرخون فى مؤسسه وإليك خلاصة آرائهم :

1 ـ بعض المؤرخين نسب تأسيسه إلى «حسان بن النعمان الغسانى القائد العظيم » [1] الذى فتح تونس سنة 79 هـ .

2 ـ وقال ابن الشباط : إن الذى بناه هو «عبد الله بن الحبحاب»[2] .

3 ـ وحاول بعضهم أن يوفق بين الرأيين السابقين، قال : إن الذى بناه[3] مسجداً هو «حسان بن النعمان» وأما «ابن الحبحاب» فهو الذى وسع فيه، وكملت ضخامته فى عهده سنة 114 هـ.

---

(1) راجع معالم التوحيد محمد خوجة ص 9 وما بعدها «طبعة تونس سنة 1939 م» .

(2) أنظر المصدر السابق ص 9 وما بعدها.

(3) راجع تاريخ جامع الزيتونة، محمد الحشائشى ص 18 تحقيق الجيلانى بن الحاج يحيى سنة 1974 م .

وهذا القول الأخير يسلمه العقل والنقل؛ لأن حسان بن النعمان فتح تونس وقرطاجة فى آن واحد، سنة 79 هـ[1] وولاية عبيد الله بن الحبحاب على إفريقية «تونس» كانت سنة 110 هـ على عهد الخليفة هشام بن عبد الملك ابن مروان.

ولا يعقل أن تبقى جماعة المسلمين بدون مسجد وجامع للصلوات فيما بين قدوم حسان سنة 79 هـ وولاية ابن الحبحاب سنة 110 هـ وبذلك يكون الرأى الثالث أعدل الآراء وأحسنها فى رأيى.

نسبته للزيتونة:

قال ابن الشباط[2]: إن هناك شجرة زيتون منفردة فلما بنى المسلمون الجامع حذوها نسبوه إليها، فصاروا يقولون: جامع الزيتونة، هكذا استرسل الأمر إلى هذا الزمان، وهذا الرأى هو المشهور لدى المؤرخين، وهو الجدير بالقبول.

وفى «المؤنس فى أخبار إفريقية[3] وتونس»: كان العرب ينزلون بإزاء صومعة «ترشيش» - راهب - ويتأنسون براهب كان يتعبد بها، حتى كانوا يقولون: «هذه بقعة تؤنس»[4]، وكان الراهب جعل بمحل المحراب سياجاً فسألوه عنه فقال: إنى أرى نوراً يتلألأ ليلاً بتلك الجهة. فعلمت أن سيكون لها شأن فصنتها عن الحيوانات والأقذار، فصلوا بها....

ثم لما اتخذ المحل مسجداً إسلامياً جعلت الصومعة محل النداء والأذان للصلاة. ويرى المؤرخ ابن خوجة: أن الرواية الثانية ضعيفة لا يقبلها العقل؛

---

(1) يقول حسن حسنى عبد الوهاب فى كتابه «ورقات ص 115»: «اختطه القائد الأموى الطائر الصيت حسان بن النعمان الغسانى، حوالى سنة 80 هـ - 699 م».

(2) أنظر معالم التوحيد، لابن خوجة ص 10 وما بعدها ط تونسية سنة 1939 م.

(3) راجع المؤسس فى أخبار إفريقية وتونس.
ومعالم التوحيد ص 11 وتاريخ جامع الزيتونة، محمد الحشائشى ص 19 سنة 1982 م.

(4) ولعل من هذه العبارة جاءت كلمة «تونس» الآن.

لأن الراهب لو كان صادقاً فى قوله لما دل المسلمين عليها، ولا تنازل عن تلك البقعة إلى غيره.

اللهم إلا أن يكون اعتنق الدين الإسلامى وذلك لم يقل به أحد من المؤرخين، ولذلك نرجح الرأى الأول لمعقوليته وشهرته عند معظم المؤرخين.

التعليم به:

منذ أن تأسس جامع الزيتونة فى مستهل القرن الثانى[1] للهجرة وهو يحمل مشعل الثقافة الإسلامية، وينشر اللغة العربية وآدابها، وظل كعبة القصاد، ونهاية مطاف رواد المعرفة من مغاربة وأندلسيين ومشارقة استوطنوا فى تونس. وقد كان لاجتماع هذه العناصر المختلفة فى ساحة الجامع المعمور الأمد البعيد فى امتزاج الثقافات المختلفة، ونشر لواء المعرفة فى العالم الإسلامى والأوروبى، فمنه انطلقت جيوش الفاتحين إلى أوروبا والأندلس، وبطولات الزيتونيين وصمودهم فى سبيل دينهم ولغتهم لا تغيب عن الأذهان.

وعلى غراره تأسست «جامعة القرويين بالمغرب»[2] وأبناؤه ومصلحوه قاموا بتأسيسها والتدريس فيها ووضع مناهجها على غرار منهج جامع الزيتونة تماماً.

وقد كان منهج الدراسة فى جامع الزيتونة على النحو التالى:
الكتب التى تدرس فيه تنقسم إلى ثلاثة أقسام[3]:

1 ـ عليا: مثل تفسير البيضاوى، والموطأ، والبخارى، ومسلم، والمواقف، والعقائد النسفية، وجمع الجوامع، وإحياء العلوم للغزالى، والمفتاح للسكاكى، والمطول، والعبر لابن خلدون، وفقه اللغة للثعالبى، والمغنى لابن هشام، ومقالات اقليدس.

---

(1) أنظر الحلل السندسية جـ 1/ القسم الثالث/ 574.
(2) راجع تاريخ جامع الزيتونة محمد الحشائشى ص 35.
(3) أنظر المصدر السابق ص 45..

2 ـ وسطى: مثل الشاطبية، والأربعين النووية، والدرة البيضاء، وألفية ابن مالك، ومقامات الحريرى، والعمدة لابن رشيق، ورسالة السمرقندى. . . . .

3 ـ دنيا: مثل قطر الندى، ورسالة ابن أبى زيد القيروانى، وايساغوجى[1] و. . . . .

وقد بنى شيوخ جامع الزيتونة وعلماؤه سياستهم التعليمية على مدى قدرة الطالب على التحصيل والاستيعاب لتلك المناهج المرتبة ترتيباً تصاعدياً تتفق ومقدرة الطالب التى تتدرج مقدرته التعليمية شيئاً فشيئاً حتى يبلغ مبلغ العلماء، ويشق طريقه فى الحياة، ولذا كانت رسالته علمية عظيمة أثمرت وآتت أكلها بإذن ربها. . فقد تخرج فيه أكابر العلماء، وأفاضل الأدباء، والمصلحون، والمؤرخون، والمؤلفون الذين زانت المكتبة العربية بمؤلفاتهم. وقد كان فى جامع الزيتونة ما ينيف على المائتى ألف مجلد[2]، والذى يزور المكتبة الوطنية التونسية ـ وقد زرتها مرتين ـ ويطلع على فهارسها وما فيها من مخطوطات نفيسة فى مختلف العلوم والفنون والآداب يدرك عن كثب مقدرة علماء جامع الزيتونة العلمية، والجهد الكبير الذى بذلوه فى سبيل نشر العلم والمعرفة، ولذا فهم جديرون بالتقدير والإجلال والاحتذاء على مدى العصور.

علاقة جامع الزيتونة بجامع الأزهر:

يقول محمد الحشائشى فى كتابه «تاريخ جامع الزيتونة»[3]: «لا يعزب عن علم أحد أن مدارس الجامعة الإسلامية بالقارة الإفريقية ثلاث: وهى:

1 ـ الجامع الأزهر بمصر.
2 ـ وجامع الزيتونة بتونس.
3 ـ وجامع القرويين بفاس.

---

(1) أنظر المصدر السابق ص 45.
(2) راجع المصدر السابق ص 55.
(3) أنظر المصدر السابق ص 35.

وإن جامع الزيتونة كما كان واسطة هذا العقد من حيث موقعُه الجغرافى. فله أيضاً المنزلة السامية فى جميع العلوم التى قام بتدريسها القرون الطويلة».

ويقول محققه الجيلانى بن الحاج يحيى فى المقدمة: «ومن ربوع إفريقية خرجت جحافل القائد جوهر الصقلى ليؤسس لمولاه الخليفة الفاطمى «المعز لدين الله» مدينة القاهرة معقل جامع الأزهر الشريف الذى عزز فى المشرق رسالة جامع الزيتونة»[1].

ويقول الأستاذ المؤرخ محمد مسعود فشيكة: «ومن غير خلاف ولا نقاش فإن الجامع الزيتونى يعتبر بعد الجامع الأزهر، تجد فيه طلاباً وافرين، من مراكش،والجزائر،والسنغال،وغربى إفريقيا، وطرابلس، وتوليهم مشيخة جامع الزيتونة كل عناية وإشفاق، وله من العلماء والأوقاف والميزانية العامة ما للأزهر، والفارق بينهما فى هذا الخصوص هو فى عدد طلاب الأزهر وضخامة نفقاته، . . . . . واقترابه من صميم الأقطار العربية والإسلامية»[2].

ويقول أحمد أمين: «جامع الزيتونة صورة مصغرة من الأزهر فى ذلك العهد»[3].

ومن خلال هذه النصوص المتقدمة ندرك مدى العلاقة بين الجامعين فرسالتهما واحدة، وغايتها واحدة، ومناهجهما واحدة والصلة قوية بين طلابهما وعلمائهما. فطلبة وعلماء جامع الزيتونة زاروا الأزهر ودرسوا به ودرَّسوا فيه أيضاً.

---

(1) راجع مقدمة المصدر السابق ص 3.

(2) أنظر كتاب «كأنك معى فى طرابلس وتونس» للأستاذ محمد مسعود فشيكة ص 78 «مطبعة ماجى سنة 1953 م».

(3) أى فى عهد خير الدين باشا التونسى سنة 1307 هـ انظر زعماء الإصلاح فى العصر الحديث، الأستاذ أحمد أمين ص 162 ،مطبعة المعرفة سنة 1971 م.

فهذا الأستاذ الأكبر «الخضر حسين» شيخ الجامع الأزهر[1]، تونسى الأصل، مولده فى مدينة نفطة من بر الجريد، تلقى علومه فى الزيتونة إلى النهاية ودرس فيه، وفى الحرب العالمية الأولى فر إلى دولة الخلافة العثمانية، ثم جاء إلى دمشق، ومنها إلى القاهرة، وتحصل على الشهادة العالمية الأزهرية، وفى زمن محمد نجيب عين شيخاً للجامع الأزهر.

وهذا الأستاذ محمد زيتونة ـ شيخ مؤلف «الكتاب جامع العبارات» ـ زار الإسكندرية[2]، سنة 1114 هـ وألقى محاضرة قيمة حضرها جمع غفير من أهل البلاد وعلمائها ومفتى المالكية بها، ثم سافر إلى القاهرة وأخذ عن علمائها أيضاً منهم الشيخ منصور المتولى وأبو عبد الله الزرقانى وأبو العباس أحمد بن الفقيه.

وهذا الشيخ محمد الصفار الأزهرى وهو تونسى الأصل رحل إلى القاهرة ودرس بالأزهر[3] مدة طويلة حتى نسب إليه وأخذ عن علمائه حتى أجازوه فى علوم وفنون شتى، بخاصة علوم الحديث، ثم رجع إلى تونس، ودرس بجامع الزيتونة، وأخذ عنه أبو العباس أحمد الطرودى صاحب المخطوطة المراد تحقيقها وهذا قليل من كثير مبسوط فى محله.

وهذا جمال الدين الأفغانى عندما أسس جمعيته السرية «العروة الوثقى» سنة 1299 هـ كان من أعضائها الشيخ محمد بيرم[4]، وهو تونسى الأصل والمنشأ والثقافة. كما كان من أعضائها الشيخ محمد السنوسى التونسى الذى عد من أعضائها المبرزين، وقد انخرط فيها بواسطته عدد كبير من العلماء والأدباء التونسيين.

---

(1) راجع كتاب «كأنك معى فى طرابلس وتونس» للمؤرخ محمد مسعود فشيكة ص 78 وما بعدها.

(2) أنظر الذيل لبشائر أهل الإيمان ص 132 وما بعدها.

(3) أنظر المصدر السابق ص 120 وما بعدها.

(4) أنظر الحركة الأدبية والفكرية فى تونس للشيخ محمد الفاضل بن عاشور ص 59-60 «الدار التونسية للنشر».

وعندما أصدر محمد عبده جريدته «العروة الوثقى» سنة 1301 هـ ثم تعطلت سافر إلى تونس فى صفر سنة 1302 هـ وأقام بها نحواً من أربعين يوماً، زار خلالها جامع الزيتونة واتصل بعلمائه وطلابه وأعيان البلاد، وقام بدور إصلاحى كبير[1].

كل ذلك يدل بجلاء ووضوح مدى الصلة والترابط بين الجامعين.. وعلمائهما. ولا غرو فرسالتهما واحدة وغايتهما واحدة، وقد حققت تلك الغاية. ونأمل أن تزداد العلاقة بينهما متانة على مر العصور. ويتم ذلك باللقاءات المتعددة بين علمائهما ليتدارسا ويخططا ويرسما خطة علمية للتعاون بين الجامعين لتتحقق تلك الغاية المنشودة، لنشر لغة القرآن والأدب العربى.

ويمكن لجامعة الدول العربية أن تلعب دوراً فعالاً فى هذا الميدان، وذلك بإرسال بعثة علمية لتصوير بعض المخطوطات النفيسة التى ألفها علماء جامع الزيتونة ليسهل تناولها والاستفادة منها، وقد تحدثت مع رئيس قسم المخطوطات فى هذا الصدد إبّان زيارتى للمكتبة الوطنية التونسية ، وهى غنية بمخطوطاتها القيمة فى شتى الفنون والآداب .

* * *

---

(1) أنظر المصدر السابق ص 59-60.

الفصل الخامس

دراسة الكتاب

توثيق النص:

أقصد به صحة نسبة الكتاب لمؤلفه، وهذا من أهم الأعمال التى يقوم بها المحقق ليتأكد من صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، فقد نسبت عدة كتب إلى غير مؤلفيها خطأ، وبذلك تضيع الأمانة العلمية التى هى أخص خصائص الباحث.

ولهذا سأذكر بعض الأدلة القاطعة بصحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

1 ـ كتب على ظهر النسخة: ب رقم 18134: «شرح الشيخ أحمد الطرودى الحنفى على عصام، وهو كتاب جامع العبارات فى تحقيق الاستعارات».

2 ـ فى مقدمة جميع النسخ نسب المؤلف الكتاب لنفسه، وصرح فى النسخة أ رقم 3454 باسم الكتاب فى صلب المخطوطة «جامع العبارات لتحقيق الاستعارات».

3 ـ يقول المؤلف: «لما أنعم الله علىّ بإقرار مختصر المعانى لمولانا سعد الدين التفتازانى ابنى ثلاث مرات، أشرت عليهما بقراءة رسالة الاستعارات للشيخ

الإمام العلامة الهمام أبي الليث السمرقندى بشرحها للعلامة المحقق مولانا إبراهيم عصام»[1].

4 ـ ويقول فى خاتمة النسخة: أ، اللوحة: 123: «يقول العبد الضعيف أحمد الطرودى ابن مصطفى الحنفى».

5 ـ فقد كتب على ظهر النسخة: ب رقم 18134: والنسخة جـ رقم 1765 «فقد طالعت أماكن من شرح الرسالة السمرقندية، الرفيعة المقدار العلية المشتملة على لطائف الاستعارات ودقائق الإشارات... الذى وضعه الشيخ الإمام... أبو العباس أحمد بن مصطفى الطرودى الحنفى... قاله وكتبه أحمد بن الحسين بن محمد الحسينى المعروف بالمكودى».

وهذه أدلة قاطعة وكافية فى صحة نسبة الكتاب لمؤلفه أبى العباس أحمد مصطفى الطرودى.

سبب تأليفه لكتابه وزمنه:

أبان المؤلف فى المقدمة عن سبب تأليفه لكتابه بأنه درس ابنيه مختصر التفتازانى ثلاث مرات، ثم أشار عليهما بقراءة رسالة الاستعارات للعلامة أبى الليث السمرقندى بشرحها للمحقق إبراهيم عصام، لما احتوت عليه من مباحث الاستعارات التى هى زبدة علم البيان المطلع على نكت الإعجاز فى القرآن.

أما زمن تأليفه فقد صرح فى آخر المخطوطة بأنه فرغ من تأليفه ليلة المولد النبى الشريف سنة تسع وخمسين ومائة وألف للهجرة.

حاجة الكتاب إلى التحقيق:

هذا الكتاب مؤلفه تونسى مغمور الشخصية، لا يعرفه كثير من العلماء التونسيين أنفسهم فضلاً عن غيرهم.

---

(1) أنظر مقدمة جامع العبارات لتحقيق الاستعارات للطرودى.

وهو من الكتب المفيدة فى البلاغة العربية جمع فيه مؤلفه آراء فحول البلاغة السابقين والمعاصرين له، وبذلك يسر للباحثين الاطلاع، وذلل لهم كثيراً من الصعاب. وأغناهم عن الرجوع إلى المصادر المتعددة.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه يمتاز بالأمانة العلمية، فهو يعزو الرأى لقائله أو كتابه أو إليهما معاً، وهذه فضيلة تحسب له.

أضف إلى ذلك أنه ينقل عن كتب لازالت مخطوطة. فهو ينقل كثيراً عن «مطالع السعود»[1] لشيخه محمد زيتونة، وهو حاشية على تفسير أبى السعود العمادى. وعن «الكشف للكشاف» حاشية للطيبى، وعن حاشية سعد الدين التفتازانى على الكشاف أيضاً، وعن الرسالة الفارسية للعصام، وعن شرح المفتاح للسيد الشريف، وابن كمال باشا الرومى فى شرحه للمفتاح، وحاشيته على تفسير البيضاوى، وعن حاشية يس على عصام، وعن «مسالك الخلاص فى مهالك الخواص»[2] لطاشكبرى زاده، ولا شك أن هذه النقول عن الكتب المخطوطة تضيف للكتاب قيمة علمية، وتعطى للقارىء صورة جلية عن الجهد الذى بذله مؤلفه فى جمع مادته.

فهو ينقل عن المخطوطات كما تقدم، والمطبوعات مثل الكشاف، وحاشية الشهاب الخفاجى، وأسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجانى، والمختصر والمطول للتفتازانى، والأطول للعصام، وشروح التلخيص، وشروح السمرقندية وحواشيها المتعددة، والموازنة للآمدى، والعمدة لابن رشيق، وشروح ديوان الحماسة، ودواوين الشعراء.

وقد ترجم لعدد من أساطين البلاغة وفحول الشعراء، مما ينبىء عن سعة اطلاعه وتنوع ثقافته وقدرته على الاطلاع والجمع للمادة.

إن تحقيق هذا الكتاب الذى يعتبر خلاصة لكتب البلاغة فى بابه من الأمور الهامة التى لها قيمتها العلمية فى ميدان البيان العربى.

---

(1) مخطوطة بدار الكتب التونسية رقم 7227 العبدلية.

(2) مخطوطة وموجودة بدار الكتب المصرية رقم 308 بلاغة.

إذ بتحقيقه أكون قد أسهمت فى نشر الثقافة العربية، وأضفت للمكتبة العربية كتاباً جديداً، وأبرزت شخصية علمية تونسية مغمورة.

قال أحمد المكودى: «قد أجاد فى وضعه كل الإجادة، وأحسن كل الإحسان، فهو من الشروح بمنزلة العين من الإنسان، فألفيته واضح الدلالة، فصيح المقالة... سالكاً مسالك أولى التحقيق والعرفان،.. مما يشهد له بالتحصيل»[1]. والجدير بالذكر أن الطرودى قرر بأن الاستعارة التمثيلية أصلية، وهذا جديد يحسب له، إذ لم يقل بذلك أحد من علماء البلاغة على مسار تاريخها الطويل. كما أنه صرح بأن «السين» تؤكد الجملة ولم يقل بذلك أحد من علماء اللغة والبلاغة سوى الزمخشرى فى كتابه «أساس البلاغة» فيما أعلم.

ولا شك أن هذا التجديد يضيف قيمة علمية للكتاب؟

موازنة بين أحمد الطرودى وإبراهيم عصام فى المنهج والأسلوب

كلاهما قد رسم منهجاً محدداً لم يخرج عنه غالباً، وهذا المنهج هو:

1 ـ مقدمة، وثلاثة عقود، وخاتمة.

والفارق بينهما:

1 ـ إن الطرودى افتتح كتابه بمقدمة بليغة تحدث فيها عن سبب تأليفه للكتاب، وعن الإعجاز فى القرآن الكريم، وعن شرف علم البلاغة وفضله، وحده، وغايته، وترجم لإبراهيم عصام وحفيده المحشى.

2 ـ يقول الطرودى: «سلكت منهاج البسط والإطناب، فكل ما فيه لباب، ووشحته بلطائف مهمة،... حق لها أن تكتب بالنور على صحائف

(1) أنظر غلاف المخطوطة جامع العبارات للطرودى النسخة: ب.

وجنات الحور» أما العصام فيقول عنه: «غـير أنه بلغ فى الإيجـاز حد الألغاز، بشاهد لفظه، وهو عد الإيجاز من فضله، فالـطرودى أطنب، والعصام أوجز».

3 ـ يمتاز الطرودى عن العصام بتوضح الصورة بالأمثلة والشواهد كما ذكر فى المجازين اللغوى والعقلى . وفى مبحث الاستعارة الحسنة والقبيحة .

4 ـ ويمتاز الطرودى بوضوح العبارة بخلاف العصام فإن أسلوبه فيه ما فيه من الغموض والإغراب أحياناً ، ولذا يقول الطرودى فى مبحث المجاز المركب : «والإنصاف أن عبارة ـ عصام ليست خالصة من لكنة أعجمية » .

5 ـ لخص الطرودى فى خاتمة كتابه، ما ذكره مفصلاً تسهيلاً للقارىء، وتحدث فيها عن اختلاف العلماء فى تفاوت القرآن فى مراتب الفصاحة وعن تعديه المجاز، وفى المجاز على المجاز، وفى مجاز المجاز، وذكر قضية نقدية عالجها النقاد قديماً وحديثاً.

وهى تقسيم الاستعارة بحسب الحسن والقبح، وعن الخفاء والوضوح، بينما عصام الدين لم يذكر شيئاً من ذلك.

شخصية الطرودى العلمية ومدى تأثره بمن سبقه:

تحدثت عن ثقافة أبى العباس أحمد مصطفى الطرودى وآثاره العلمية، وبينت أنه أخذ العلم عن مشاهير علماء عصره، ولازمهم مدة طـويلة فى الزيتونة يأخذ عنهم العلوم والآداب، حتى ملأ جعبته علماً وأدباً، وأصبح شيخاً مبجلاً، وأستاذاً موقراً، وخطيباً مفوهاً، وقاضياً عادلاً، ومؤلفاً أميناً يمتاز بالتحقيق والتدقيق والموضوعية.

فالقارىء لكتابه «جامع العبارات» يدرك عن كثب مدى أمانته العلمية، إذ إنه يعزو الآراء إلى قائليها أو إلى كتبهم أو إليهما معاً، فهو جماع لا مبتكر وخلاق، وهذه فضيلة تحسب له.

اسمعه يقول: قال العلامة عضد الملة والدين[1] فى الفوائد الغياثية «وما أفقر طالب الوقوف على تمام المراد من كلام الله تعالى إلى هذين العلمين».

وقال الجلال السيوطى: «إن علوم البلاغة الثلاثة من أعظم آلات الشرع، بل ذكر أن كمال الإيمان متوقف عليها»[2].

وقال العلامة سراج الدين أبو يعقوب يوسف السكاكى فى المفتاح: « الويل كل الويل لمن يتعاطى التفسير . . . وهو بهما جاهل » [3] .

أجل، إذا كان الطرودى جامعاً للمسائل فلم يكن كحاطب ليل، ولكنه يغربل المسائل، وينقح العلوم، ويوازن ويحلل ويختار ما يناسب ذوقه ويرضى ضميره، ويريح نفسه. والقارىء لكتابه «جامع العبارات» يلمس قوة شخصيته ومدى عمق فهمه وسعة اطلاعه.

اسمعه يقول: قال العلامة شهاب الدين الخفاجى: «ومن عجائب ما رأيت فى شرح الحطاب[4] عن بعض الشافعية أن استعمال التصلية بدل الصلاة موقع فى الكفر؛ لأن معناها الإحراق» وأنه وقع فى عبارة النسائى وابن المقرى. . . . . وقد حذر منه علاء الدين الكنانى المالكى، وقال: لم يسمع من عربى ولا من غيره.

وأقول: وقع فى عبارة السعد أيضاً فى التلويح وفى القاموس: صلى صلاة[5] ولا تقل تصلية فتبع هؤلاء فيما ادعوه وهى دعوى باطلة دراية ورواية:

أما الأول:

فلأنه مصدر قياسى ككرمه تكريماً وتكرمة، وأكثر أهل اللغة لا يذكرون

(1) أنظر الفوائد الغياثية ص 16.

(2) أنظر عقود الجمان جـ 1 ص 7 .

(3) راجع المفتاح ص 77.

(4) أنظر مواهب الخليل بشرح مختصر خليل للحطاب جـ 17/1.

(5) أنظر القاموس جـ 355/4.

المصادر القياسية، فيظن بعضهم عدمها، وقد وقع لصاحب القاموس فى مواضع.

وأما الثانى:

فلأنه ورد عن العرب، وأثبته ثعلب فى أماليه وابن عبد ربه[1] فى العقد الفريد وأنشد عليه من الشعر القديم:

تركت المدام وعزف الغنا   وأثنيت تصلية وابتهالا[2]

ويقول فى الاستعارة التهكمية: وأقول فى مفهوم البشارة قيدان أهملها الزمخشرى[3] وتبعه المصنف:

أولهما:

كون الخبر صادقاً.

وثانيهما:

ألا يكون عند المخبر علم.

ويقول فى التمليحية: «وأما التلميح بتقديم اللام على الميم فيكون فى البديع خاصة، ومن سوى بينهما فقد سها»[4].

ومن خلال هذه النصوص المتقدمة ندرك مدى قوة شخصيته وتدقيقه وغزارة مادته، ولا غرو فهو عالم ضليع تأثر بمن سبقه وبمن عاصره، فهو متأثر بالمدرستين: الأدبية والمنطقية، الجرجانية،والسكاكية، يوضح الفكرة بالأمثلة والشواهد كما فى المجاز المرسل، والتشبيه التمثيلى، ويذكر القوانين والقيود والمحترزات.

ومع تأثره بمن سبقه كعبد القاهر الجرجانى، والسكاكى، والتفتازانى،

---

(1) أنظر ترجمة أ فى الوفيات جـ 110/1.

(2) أنظر العقد الفريد لابن عبد ربه جـ 383/3.

(3) اللوحة: 35 أ.

(4) راجع المطول ص 327.

والعصام والسيد الشريف الجرجانى، والزمخشرى، والطيبى، والرازى، والقزوينى، والسبكى أو بمن عاصره من شيوخه وبخاصة محمد البدر زيتونة وكتابه «مطالع السعود» فله آراؤه النيرة، فقد أثبت تبعية المكنية فى القرآن الكريم فى قوله تعالى: ﴿إنما يأمركم بالسوء﴾[1]، وبين أن المجاز العقلى ليس من مخترعات السكاكى، وأن فى قوله تعالى﴿أو من كان ميتاً فأحييناه﴾[2] استعارتين تمثيليتين وتشبيهاً تمثيلياً، وأن الاستعارة فى قوله ﷺ: «من كذب علىّ متعمداً فليتبوأ مقعدة من النار» مركبة لا مفردة، وأوضح أن «لعل، وعسى، وسوف» فى مواعيد الملوك كالجزم بها.

وخالف العضد، والعصام فى تحقيق الاستعارة فى النسبة، ووافق الجمهور فى الإستعارة المكنية، إلى غير ذلك مما يدل على تأثره بمن سبقه أو عاصره تأثراً إيجابياً أو سلبياً، مما ينبىء عن صفاء ذهنه وتوقد قريحته وغزارة مادته فى العلوم والآداب.

وهذا قليل من كثير ذكرته للإيضاح لا للحصر والاستقصاء.

* * *

المصادر التى اعتمد عليها المؤلف فى كتابه

1 ـ **أسرار البلاغة**	عبد القاهر الجرجانى
2 ـ **دلائل الإعجاز**	عبد القاهر الجرجانى
3 ـ **المفتاح**	السكاكى
4 ـ **شرح المفتاح**	السيد الجرجانى
5 ـ **شرح المفتاح**	ابن كمال باشا
6 ـ **المطول**	سعد الدين التفتازانى

---

(1) الآية: 196 البقرة.

(2) الآية: 123 الأنعام.

7 ـ مختصر المعانى — سعد الدين التفتازانى
8 ـ الإيضاح — الخطيب القزوينى
9 ـ عروس الأفراح — السبكى
10 مواهب الفتاح — لأبى يعقوب المغربى
11 ـ حاشية الدسوقى على مختصر التفتازانى — الدسوقى
12 ـ الأطول — عصام الدين
13 ـ الرسالة الفارسية — عصام الدين
14 ـ حاشية عبد الكريم على المطول
15 ـ حاشية الغنيمى على عصام
16 ـ حاشية نور الدين الشبرملسى
17 ـ حاشية يس العليمى على عصام
18 ـ در العبارات وغرر الإشارات فى تحقيق معنى الاستعارات — لأحمد الحملاوى
19 ـ الحاشية الجديدة على شرح عصام الفريدة — السيد فلبوى
20 ـ درر الغواص فى أوهام الخواص — الحريرى
21 ـ ديوان الحماسة — شرح المرزوقى
22 ـ ديوان الحماسة — شرح التبريزى
23 ـ المقامات الأدبية — للحريرى
24 ـ الريحانة — للشهاب الخفاجى
25 ـ بغية الوعاة — للسيوطى
26 ـ الإتقان — للسيوطى
27 ـ البرهان فى علوم القرآن — الزركشى
28 ـ الكشاف — للزمخشرى
29 ـ الكشف للكشاف — الطيبى
30 ـ حاشية السيد الجرجانى على الكشاف
31 ـ حاشية التفتازانى على الكشاف
32 ـ أنوار التنزيل وأسرار التأويل — البيضاوى
33 ـ حاشية عصام على البيضاوى
34 ـ حاشية ابن كمال باشا على البيضاوى

35 ـ إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبى السعود
36 ـ مطالع السعود محمد زيتونة التونسى
37 ـ الفوائد الغيائية للعضد
38 ـ صحيح البخارى
39 ـ صحيح مسلم
40 ـ الكليات لأبى البقاء الكفوى
41 ـ تاج التراجم فى طبقات الحنفية قطلوبغا
42 ـ وفيات الأعيان لابن خلكان
43 ـ نفح الطيب المقرى
44 ـ العقد الفريد لابن عبد ربه
45 ـ المصباح بدر الدين بن مالك
46 ـ مسالك الخلاص فى مهالك الخواص طاشكبرى زاده
47 ـ الإعجاز والإيجاز لأبى منصور الثعالبى
48 ـ معاهد التنصيص العباسى
49 ـ النهاية لابن الأثير
50 ـ المثل السائر لابن الأثير
51 ـ عقود الجمان السيوطى
52 ـ شرح المعلقات الزوزنى
53 ـ القاموس المحيط الفيروز آبادى
54 ـ الصحاح الجوهرى
55 ـ تفسير غريب مفردات القرآن الراغب الأصفهانى

عرض موجز لمحتويات الكتاب:

استهل المؤلف ـ رحمه الله ـ كتابه بمقدمة بليغة، تحدث فيها عن شرف العلم وفضله فى كل عصر، وأن واسطة عقده علم البلاغة، لا سيما فن البيان الذى طلع شمسه فى سماء المعارف، ففاق فى أحكامه حكمة اليونان، فناهيك به مفتاحاً لتأويل دقائق التبيان، كاشفاً عن وجوه إعجاز القرآن، وبين أن علم

البلاغة من أجلّ علوم الشريعة المحمدية، وأن منزلته من العلوم منزلة الروح من الجسد.

فمن ثم توجهت همم الفضلاء إليه، فخاضوا لجج بحاره، واستخرجوا درر أسراره، ثم بين أن عادم هذه الصناعة ولو بلغ الخافقين وأنفق ثمن القرطين لا يرجع فى تحقيق أسرار الكتاب والسنة إليه.

ثم قال مادحاً علم البلاغة:

فالزم طريقته واحفظ حقيقته   وكن به مولعاً تحوى به أدبا
إن العلوم وإن جلت مراتبها   علم البلاغة أعلى فاتبع السببا

ثم ذكر طائفة من أقوال علماء هذا الفن فقال:

«قال العلامة العضد فى الفوائد الغياثية: وما أفقر طالب الوقوف على تمام المراد من كلام الله تعالى إلى هذين العلمين»[1].

وقال الجلال السيوطى: «ولا شك أن علوم البلاغة الثلاثة من أعظم آلات الشرع، بل ذكر أن كمال الإيمان متوقف عليها لتوقف إدراك إعجاز القرآن الذى هو معجزة النبى على معرفتها»[2].

وقال السكاكى فى المفتاح: «الويل كل الويل لمن يتعاطى التفسير... وهو بهما جاهل »[3].

وقال الزمخشرى فى ديباجة كشافه: «إن أملأ العلوم بما يغمر القرائح، .... علم التفسير الذى لا يتم لتعاطيه وإجالة النظر فيه كل ذى علم كما ذكر الجاحظ فى كتابه «نظم القرآن»: فالفقيه وإن برز على الأقران فى علم الفتاوى والأحكام. والمتكلم: وإن ندا أهل الدنيا فى صناعة الكلام.

---

(1) أنظر الفوائد الغياثية ص 16.
(2) أنظر المرشدى على عقود الجمان جـ 7/1.
(3) راجع المفتاح ص 77.

وحافظ القصص والأخبار وإن كان من ابن القرية أحفظ.

والواعظ: وإن كان من الحسن البصرى أوعظ.

والنحوى: وإن كان أنحى من سيبويه.

واللغوى: وإن علك اللغات بقوة لحييه، لا يتصدى منهم أحد لسلوك تلك الدقائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق، إلا رجل قد برع فى علمين مختصين بالقرآن:

هما: علم المعانى، وعلم البيان»[1].

وقال الزمخشرى أيضاً فى آخر سورة الزمر، عند قوله تعالى: ﴿وما قدروا الله حق قدره، والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة، والسموات مطويات بيمينه﴾[2].

والغرض من هذا الكلام إذا أخذناه كما هو: بجملته ومجموعه تصوير عظمته والوقوف على كنه جلاله لا غير، من غير ذهاب بالقبضة ولا باليمين إلى جهة حقيقة أو مجاز .... إلى أن يقول: «ولا ترى باباً فى علم البيان أدق، ولا ألطف، من هذا الباب[3]، ولا أنفع وأعون على تعاطى تأويل المتشابهات من كلام الله فى سائر القرآن وسائر الكتب السماوية وكلام الأنبياء، بل أكثره وعليه تخيلات قد زلت فيه الأقدام.

وما أتى الزالون إلا من قلة عنايتهم بالبحث والتنقير حتى يعلموا أن فى عداد العلوم الدقيقة علماً لو قدروه حق قدره لما خفى عليهم أن العلوم كلها مفتقرة إليه وعيال عليه، إذ لا يحل عقودها المورية، ولا يفك قيودها المكربة إلا هو.

وكم من آية من آى التنزيل وحديث من أحاديث الرسول قد ضيم

---

(1) أنظر ديباجة الكشاف «دار صادر بيروت».

(2) سورة الزمر ـ الآية: 67.

(3) أى التخييل والتمثيل.

وسيم الخسف بالتأويلات الغثة والوجوه الرثة؛ لأن من تأول ليس من هذا العلم فى عير ولا نفير، ولا يعرف قبيلاً من دبير»[1].

ثم ذكر عبارة «الكشف للكشاف» للإمام الطيبى لتوضيح المراد من عبارة الكشاف.

وبعد أن تحدث عن علم البلاغة وحده، وفضله، وغايته، ومنزلته من العلوم. وذكر آراء العلماء فيه، قسم البلاغة إلى فنونها الثلاثة: المعانى، والبيان، والبديع، وعرف كل فن على حده، شارحاً لكل منها شرحاً وافياً متأثراً فى ذلك بمدرسة السكاكى والخطيب القزوينى، وسعد الدين التفتازانى.

ثم تحدث عن سر تسمية هذه الفنون معللاً لذلك تعليلاً منطقياً. ثم ذكر آراء العلماء فى البديع خلاصتها:

1 ـ بعضهم جعله من تتمة علم المعانى.
2 ـ وبعضهم جعله من تتمة علم البيان.
3 ـ وبعضهم جعله من توابع البلاغة، والحسن فيه عرضى لا ذاتى، وإلى هذا ذهب سعد الدين التفتازانى.

ثم ذكر فائدة قال فيها:

الأصل فى البلاغة أن يجمع الكلام أوصافاً ثلاثة:
أ ـ صواباً فى موضع اللغة.
ب ـ وطبقاً للمعنى المراد منه.
جـ ـ وصدقاً فى نفسه، إلى أن يقول: والمحسنات كالمزينات.

ثم ترجم لإبراهيم عصام الدين الإسفرايينى، وحفيده، وأخيه على العصامى، والسلطان سليمان بن سليم شاه.

كما ترجم فى مواضع متعددة لعدد من فحول الشعراء، وأساطين البلاغة، وعلماء النقد، مثل عبد القاهر الجرجانى، والسيد الشريف،

---

(1) أنظر الكشاف جـ 143/4 «دار صادر بيروت».

والزمخشرى، والطيبى والتفتازانى، والخطيب القزوينى، والسكاكى، وزهير بن أبى سُلمى، وابن زيدون، وكثير، وامرىء القيس، ومحمد زيتونة، وغير ذلك.

هذا وقد رسم منهجاً محدداً التزمه غالباً، وحدده فى أبيات شعرية مذكورة فى صلب الكتاب.

وأبان عن سبب تأليفه للكتاب بأنه درس ابنيه، «مختصر المعانى» لسعد الدين التفتازانى ثلاث مرات، ثم أشار عليهما بقراءة رسالة الاستعارات، للشيخ الإمام، والعلامة الهمام أبى الليث السمرقندى بشرحها للعلامة المحقق، إبراهيم عصام، لما احتوت عليه من مباحث الاستعارات التى هى زبدة علم البيان المطلع على نكت إعجاز القرآن.

ثم أنشد قصيدة رائعة أثنى فيها على السعد، وأبى الليث السمرقندى ورسالته فى البيان، ومدى منزلتها فى نفوس العلماء والأدباء، لما احتوت عليه من المباحث الجليلة، والفوائد النفيسة.

ثم أشار إلى الجهد الذى بذله فى تأليفه للكتاب وجمعه لمادته من المصادر المتعددة متأسياً ببيتين لأبى حيان النحوى:

إن علماً تعبت فيه زمانى ... باذلاً فيه طارفى وتلادى
لجدير بأن يكون عزيزاً ... ومصوناً إلا على الأجواد

ثم فصل المنهج الذى اختطه بقوله: سالكاً منهاج البسط والإطناب، فكل ما فيه لباب إلى أن يقول: ولما توسمت فيه التطويل والاختصار ملتزم كما قيل لخصته فى هذه المجلة[1]، وحليتها بزيادة تحقيقات للأجلة، وسميتها: «جامع العبارات لتحقيق الاستعارات».

وبعد أن أنهى مقدمته الرائعة والممتعة التى حوت فوائد جليلة، ومباحث شتى تدل على قدره فى البلاغة وسعة اطلاعه فى العلوم والفنون المختلفة، ابتدأ بشرح كتاب عصام، يحلل عبارته تحليل العالم المحقق، والكاتب المدقق

(1) هنا سمى الكتاب مجلة، وفى موضع ثان سماه رسالة، وفى ثالث سماه كتاباً.

الذى يلح على الفكرة والعبارة من جميع جوانبها حسبما يتطلبه المقام: بلاغيّاً، وأدبياً، ولغوياً، ونحوياً، وتاريخياً، ما يدل على تنوع ثقافته وسعة اطلاعه فى الفنون والآداب.

علماً بأنه يعزو الرأى لقائله، أو إلى كتابه، أو إليهما معاً، مع إبداء رأيه الخاص فيه، وهذا يدل على أمانته العلمية، وقوة شخصيته فى كتابه وتلك فضيلة تحسب له.

وقد تحدث فى مقدمة كتاب عصام عن الحمدلة، والتصلية، وأوضح الفرق بين الأهل والآل، ثم تكلم عن «أما»، وعن «أما بعد»، وفصل القول في ذلك تفصيل العالم المدقق، ونقل رأى الزمخشرى، فقال: «وأما التوكيد»[1] فقل من ذكره ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشرى، فإنه قال:

«فائدة» «أما»

أما فى هذا الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة، قلت: أما زيد فذاهب، ولذلك قال سيبويه فى تفسير «أما» مهما يكن من شىء فزيد ذاهب.

وهذا التفسير مدل بفائدتين:

1 ـ بيان كونها توكيداً .

2 ـ وأنه فى معنى الشرط.

وقد نقل رأى سعد الدين التفتازانى، وابن الأثير، والرضى.

ثم انتقل يتحدث عن الاستعارات فعرف الاستعارة لغة واصطلاحاً، وذكر القانون العام للاستعارة متأثراً فى ذلك بالسكاكى، ثم بين أركانها وأقسامها، وأوضح أنها ذكرت فى الكتب الأخرى عسيرة الضبط، وهنا ذكرت سهلة الضبط، ثم استطرد وذكر فائدة جليلة لا غناء للطالب عنها كما قال:

---

(1) راجع الكشاف جـ 117/1.

ذكر فيها مصطلحات علمية، جديرة بالفهم.

كالفرق بين: تأمل، فتأمل، فليتأمل، وفيه بحث، وفيه نظر، فإن قيل: فإن قلت، والمشهور، والصحيح، والأظهر، وفيه ما فيه، وغير ذلك من المصطلحات العلمية القيمة، متأثراً، فى ذلك بأبى البقاء الكفوى فى كلياته.

ثم تحدث عن النظم لغة واصطلاحاً متأثراً فى ذلك بعبد القاهر الجرجانى كما تأثر به فى التشبيه التمثيلى، والاستعارة التخييلية والتحقيقية.

ثم قسم كتابه إلى ثلاثة عقود وخاتمة:

أولاً: العقد الأول:

فى أنواع المجاز، وفيه ست فرائد.

هذا وقد عرف الحقيقة والمجاز لغة واصطلاحاً، مبيناً محترزات التعريفين متأثراً فى ذلك بمدرسة السكاكى.

الفريدة الأولى
فى المجاز المفرد

عرف المجاز المفرد بما عرفه به الخطيب القزوينى، وشرح التعريف شرحاً وافياً، ومثل له، ونقل عبارات المطول، والمختصر، والأطول، والمفتاح وغيرهم.

ثم تحدث عن العلاقة وشروطها، وأوضح بأن المجاز موضوع بالوضع النوعى لا الشخصى، قال: «والعمدة فى ذلك الاستقراء وهو المختار». وهو متأثر بالتفتازانى.

ثم بين الرأى المخالف: وهو أنه يلزم فى آحاد المجازات أن تنقل بأعيانها عن أهل اللسان، وأوضح بأن ذلك باطل وغير منظور إليه لعدم الاعتداد به.

ثم انتقل إلى الكلام عن العلاقة الصورية بين الحقيقة والمجاز المرسل،

وقد أسهب فى هذا النوع من المجاز فقال: «اعلم أن العلماء حصروا بالإستقراء طرق الاتصال فى خمسة وعشرين نوعاً:

1 ـ السببية:

نحو «بلوا أرحامكم ولو بالسلام» أى صلوها.

2 ـ المسببية:

كقول الشاعر:

شربت الإثم حتى ضل عقلى   سمى الخمر إثماً، لكونه مسبباً عنها

3 ـ الكلية:

كقوله تعالى: ﴿يجعلون أصابعهم فى آذانهم﴾[1] أى أناملهم، والقرينة امتناع جعل الأصبع فى الأذن عادة.

وقال بعضهم: لا مجاز هنا؛ لأن نسبة بعض الأفعال إلى ذى أجزاء تنقسم يكفى فيه نسبته إلى بعض أجزائه، كما يقال: دخلت بلدة فلان، . . . ومسحت بالمنديل، وههنا الجعل فى الأذان إلى الأصابع صحيح، حقيقة لا مجاز باعتبار نسبته لبعض منه وهو الأنملة؛ لأنها بعض من الأصابع، فلا مجاز فى الكلمة ولا فى الإسناد.

ويجوز أن يكون التجوز فى الإسناد:

وأن يكون على حذف مضاف: أى أنملة أصابعهم.

4 ـ الجزئية:

كقوله تعالى: ﴿كل شىء هالك إلا وجهه﴾[2] أى ذاته.

وذكر شروط ذلك، وأكثر من الشواهد والأمثلة لتوضيح الفكرة.

وتحدث عن الإنشاء وخروجه عن حقيقته إلى مجازه، ومثل لذلك.

---

(1) الآية: 19: البقرة.

(2) الآية: 88: القصص.

ونكتفى بهذا القدر لبيان المراد خوفاً من التكرار، ومن أراد مزيداً من الإيضاح والتفصيل فليرجع إلى الأصل.

هذا وبين أن العلاقات يجوز اجتماعها باعتبارات، فإطلاق المشفر على شفة الإنسان يجوز أن يكون استعارة عند قصد التشبيه، وأن يكون مجازاً مرسلاً عند عدم قصده، والعلاقة التقييد والإطلاق، ولا بد من ملاحظة هذه العلاقة.

ثم انتقل يتكلم عن القرينة، وعرفها بتعريف التفتازانى، وقسمها إلى قسمين:

1 ـ قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له اللفظ.
2 ـ قرينة معينة للمراد.

قال العصام فى الرسالة الفارسية: «والأولى شرط فى تحقق المجاز، والثانية ليست شرطاً فى تحققه بل فى استعماله وقبوله عند البلغاء، فإن فقدت كان مردوداً إلا أن يتعلق بعدم ذكر المعينة غرض كالتعميم لتذهب نفس السامع كل مذهب، فيكون مقبولاً حسناً [1].

ثم فرّق بين المجاز والكناية متابعاً فى ذلك الخطيب وسعد الدين التفتازانى، وأورد آراء العلماء فى الكناية:

1 ـ إنها واسطة بين الحقيقة والمجاز، وعلى ذلك مشى الخطيب القزوينى.

2 ـ إنها حقيقة ، وعلى ذلك السيوطى فى الإتقان[2]، والسكاكى فى المفتاح[3] والتفتازانى فى التلويح[4].

3 ـ إنها مجاز، وعليه درج الطرودى فقال: «وتسميتها كناية أى مع كونها مجازاً لا بعد فيه، إذ لا مانع من شيوع بعض أقسام الشىء باسم خاص

(1) أنظر الرسالة الفارسية للعصام اللوحة: 7 مخطوطة.
(2) أنظر الإتقان للسيوطى جـ 41/2.
(3) أنظر المفتاح ص 189.
(4) راجع التلويح للتفتازانى 72/1.

كالتغليب والمشاكلة فإنهما من المجاز المرسل كما حققنا كلاً فى رسالة خاصة.

ثم عرف الكناية بتعريف القزوينى، وبالمعنى المصدرى أيضاً، وشرح التعريف شرحاً وافياً، ثم ذكر أقسامها:

1 ـ كناية مقصود بها صفة نحو طويل النجاد، كناية عن طول القامة.

2 ـ كناية مقصود بها موصوف مثل «بحيث يكون اللب والرعب والحقد» كناية عن القلب.

3 ـ كناية مقصود بها نسبة نحو قول زياد الأعجم:

إن السماحة والمروءة والندى ... فى قبة ضربت عن ابن الحشرج

وأوضح بأن المراد باللازم والملزوم: التابع والمستتبع كما هو اصطلاح أرباب البيان لا اصطلاح أرباب الجدل والمنطق.

وقسم اللوازم عند المناطقة إلى ثلاثة أقسام:

1 ـ اللازم الذهنى والخارجى.
2 ـ اللازم الذهنى فقط.
3 ـ اللازم الخارجى فقط.

ومثل لذلك، وبين أن المعتبر فى دلالة الالتزام اللازم الذهنى فقط. وإنما لم يعتبر البيانيون اصطلاح المناطقة لما يلزم عليه من خروج كثير من المجازات والكنايات، وقد أوضح ذلك بالأمثلة.

ثم انتقل يتكلم عن نكت الكناية، وهى كثيرة، ومثل لها، ووضحها توضيحاً شافياً، وتحدث عن التعريض، وعرفه على مذهب الخطيب، وابن الأثير، والراغب الأصفهانى، والإمام الطيبى، والخطابى.

وأوضح الفرق بينه وبين الكناية ومثل لذلك.

وأورد عبارة الخطيب، والتفتازانى، فى تفسيرهما لعبارة السكاكى بأن التعريض قد يكون كناية، وقد يكون مجازاً.

ونقدهما نقداً لاذعاً راداً عليهما بعبارة السيد الجرجانى بقوله: والتعريض قد يكون على طريق الكناية فى أن يقصد به المعنيان معاً.

وقد يكون على طريق المجاز بأن يقصد به المعنى التعريضى فقط، مثل آذيتنى فستعرف. وتكلم عن الإشارة والتلويح متأثراً بالسكاكى.

ثم انتقل يتحدث عن الاستعارة المفردة، وعرفها بما عرفها به الخطيب القزوينى، وشرح التعريف شرحاً وافياً، وفرق بينهما وبين المجاز المرسل ومثل لذلك. وبين الاستعارة والكذب.

وبين آراء العلماء فى الاستعارة، هل هى مجاز لغوى أو عقلى؟ موضحاً ذلك توضيحاً شافياً بالدليل والمثال.

ثم ذكر أن الاستعارة تنقسم إلى عدة أقسام باعتبارات مختلفة:

1 ـ تنقسم باعتبار الطرفين، إلى:

أ ـ وفاقية.

ب ـ عنادية.

وعرفهما بتعريف السعد، ومثل لهما بقوله تعالى: ﴿أو من كان ميتاً فأحييناه﴾[1] وأورد عبارة الكشاف فى تفسير الآية. وعبارة «الكشف للكشاف للإمام الطيبى». فقال: «وفى الآية استعارتان تمثيليتان، وتشبيه تمثيلى».

أما الاستعارة الأولى: فبيانها ما قال: مثل الذى هداه الله بمن كان ميتاً فأحييناه.

والثانية: مثل من بقى على الضلالة كالخابط فى الظلمات منها.

والاستعارة الأولى بجملتها مشبه، والثانية مشبه به، نحوه فى

---

(1) الأنعام الآية: 122.

التشبيه[1] : ﴿أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً﴾[2]، ثم ناقش عبارة الزمخشرى، وأيد رأيه.

ثم قسم العنادية إلى:

أ ـ تهكمية.

ب ـ تمليحية.

وعرفهما ومثل لهما.

وذكر عبارة ابن كمال باشا فى تفسيره للبيضاوى، ونقد الزمخشرى فى «البشارة» ثم فرق بين التلميح والتمليح، ونقد من سوى بينهما نقداً لاذعاً، ثم عرف التلميح وذكر أقسامه، ومثل له، وحصره فى قوله: والتلميح: إما فى النظم، أو فى النثر، والمشار إليه فى كل منهما:

إما أن يكون قصة أو شعراً، أو مثلاً فالأقسام ستة.

2 ـ وباعتبار الجامع إلى:

أ ـ داخلية.

ب ـ خارجية.

3 ـ وباعتباره أيضاً إلى:

أ ـ عامية.

ب ـ خاصية.

وعرّف كل قسم ومثّل له وبيّن أسباب الغرابة وناقشها.

وتابع التفتازانى فى مطوله، فذكر ثلاثة أسباب للغرابة، وخالف الخطيب القزوينى فى عدم ذكره للسبب الرابع، وهو الغرابة فى وجه الشبه وقد ذكره الخطيب.

4 ـ وباعتبار الطرفين إلى ستة أقسام: وذكر وجه الحصر بقوله:

---

(1) أى التمثيلى.

(2) الآية: 18: السجدة.

«وقد بان بما تقدم أن الطرفين إن كانا حسيين، جاز فى الجامع أن يكون حسياً، أو عقلياً، أو بعضه حسى وبعضه عقلى».

ومثل لذلك بأمثلة شروح التلخيص، وأوضح أن السكاكى أهمل القسم السادس لدخوله فيما تقدم.

ثم نقل إلينا عبارة الإمام عبد القاهر فى أسرار البلاغة، وأوضح أن الاستعارة تنقسم إلى:

1 ـ تحقيقية.

2 ـ وتخييلية، على رأى عبد القاهر الجرجانى.

ـ وباعتبار اللفظ تنقسم إلى:

أ ـ أصلية.

ب ـ تبعية.

6 ـ وباعتبار آخر تنقسم إلى:

أ ـ مرشحة.

ب ـ مجردة.

جـ ـ مطلقة.

الفريدة الثانية

قسم الاستعارة إلى:

أ ـ أصلية.

ب ـ تبعية.

وعرف كلاً منهما بتعريف القزوينى، وشرح التعريف ومثل لكل منهما موضحاً سر التسمية لهما، مبيناً مواضع التبعية فى الأفعال، والمشتقات، والحروف، ذاكراً آراء العلماء فى كل ذلك.

ثم تكلم عن الاستعارة فى الأعلام الشخصية، والضمائر، وأسماء

الإشارة، موضحاً آراء علماء البيان فيها، وهل هى أصلية، أو تبعية؟ ممثلاً لذلك.

وقد أفاض الحديث فى استعارة المشتقات باعتبار مادتها، أو هيئتها، أو النسبة.

وتكلم عن الاستعارة فى المنسوب، والمصغر، والمثنى، والجمع، وحرر الخلاف فى ذلك، وأوضح آراء العلماء فيه بما لا يحتاج إلى مزيد إيضاح.

وبين أن السكاكى أنكر التبعية وردها إلى الاستعارة بالكناية، كما أنكر المجاز العقلى ورده إلى المكنية قال فى المفتاح: «ليس فى كلام العرب مجاز عقلى»[1] وقد أبطل هذا القول، وبين بالدليل أن المجاز العقلى ليس من مخترعات السكاكى، بل سبقه إلى ذلك الزمخشرى فى كشافه[2] عند قوله تعالى: ﴿ذلك نتلوه عليك من الآيات والذكر الحكيم﴾[3] ثم نقل كلام الإمام الطيبى شارح الكشاف، قال: «ليس من مخترعات السكاكى: بل هو قول قد قيل: وذهب إليه وإن راميه خابط فى الظلماء»، كما أبطل قول السكاكى بالدليل إنكاره للتبعية.

ثم ذكر ملابسات المجاز العقلى. وناقشها، ووجهها توجيه العالم المدقق. وتكلم عن قرينة المجاز العقلى، وقسمها إلى أقسامها الثلاثة:

1 ـ لفظية.
2 ـ معنوية.
3 ـ عادية.

ومثل لكل ذلك تمثيلاً يفصح عن المراد، وبين الغرض المقصود.

ثم تحدث عن متعلق معنى الحروف عند العلماء، ومثل للاستعارة فى الحروف، ووجهها وناقشها وأكثر من الشواهد فى هذا الموضوع موضحاً معانى

(1) أنظر المفتاح ص 189.
(2) أنظر الكشاف جـ 367/1 «بيروت».
(3) الآية 58 آل عمران.

«لعلّ» فى اللغة العربية، مستشهداً لذلك بقول السيد فى حاشيته على الكشاف، والكفوى فى كلياته، والتفتازانى، والجمهور، وابن قتيبة الدينورى.

ثم وضح معنى التبعية فى الأفعال، والمشتقات، والحروف، مبيناً آراء العلماء فى ذلك.

ثم تكلم عن قرينة الاستعارة التبعية، قال: «ومدار قرينة التبعية فى الفعل وما يشتق منه:

1 ـ إما على الفاعل.
2 ـ أو على المفعول.
3 ـ أو المفعولين.
4 ـ أو المجرور.
5 ـ أو الجميع، على أن يكون كل منها قرينة مستقلة.
6 ـ وقد تكون حالية، وقد استشهد لذلك مبيناً القرينة والشاهد.

الفريدة الثالثة

هذه الفريدة خاصة بتقسيم السكاكى، الاستعارة إلى:

1 ـ تحقيقية حسية أو عقلية إذا كان المستعار له محققاً حساً أو عقلاً.

2 ـ تخييلية إذا لم يكن المستعار له محققاً حساً أو عقلاً بل صورة وهمية متخيلية محضة. وهى من التصريحية عنده، وذكر بيت الهذلى وشرحه شرحاً وافياً.

3 ـ محتملة لهما وأنشد بيت زهير ووجهه توجيهاً سليماً مبيناً الشاهد فيه.

الفريدة الرابعة

وفى هذه الفريدة تحدث فيها عن الاستعارة، وقسمها باعتبار غير الجامع والطرفين إلى:

1 ـ **مجردة:**

وعرفها بتعريف التفتازانى.

2 ـ **مرشحة:**

وعرفها وشرح التعريف وبين أصل وضعه فى اللغة وخروجه إلى المجاز. وبين أن الترشيح أبلغ من التجريد، والإطلاق أبلغ من التجريد.

3 ـ **مطلقة:**

وعرفها، ومثل لكل منها مناقشاً الأمثلة والشواهد، ومبيناً موضع الاستشهاد فيها، وقد شرح بيت زهير شرحاً أدبياً ولغوياً: لدى أسد... البيت ناقلاً آراء شراح المعلقات، مبيناً آراء النقاد فى مدلول المعلقات وسرّ تسميتها، ثم بين أن الترشيح إنما يكون بعد تمام القرينة، ولهذا لا تسمى قرينة المكنية ترشيحاً.

الفريدة الخامسة

هذه الفريدة متعلقة بما قبلها، وقد بين فيها أن الترشيح:

1 ـ يجوز أن يكون باقياً على حقيقته. نحو رأيت أسداً وافى البداثين عظيم الثديين.

2 ـ وأن يكون استعارة، مثل قوله تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً﴾[1].

3 ـ وأن يكون مجازاً مرسلاً، ﴿واعتصموا بحبل الله﴾ والعلاقة الإطلاق، وكذا التجريد:

1 ـ يجوز أن يكون باقياً على حقيقته.
2 ـ وأن يكون استعارة.
3 ـ وأن يكون مجازاً مرسلاً، قاله الفاضل الغنيمى.

ثم قال: واعلم أن كلام الكشاف، وكلام حواشيه صريح فى أن «اعتصموا» إن كان مستعاراً لا يكون ترشيحاً؛ لأنهم قابلوا بينهما، وعلى هذا مشى التفتازانى. وذكر أبو السعود جواز اجتماع الاستعارة والترشيح.

(1) الآية: 103: آل عمران.

وأوضح الشيخ البدر زيتونة فى تفسيره « مطالع السعود » أن للترشيح ثلاثة أقسام قال : اعلم أن للترشيح ثلاثة أنواع :

1 ـ ما يراد به حقيقته.

2 ـ وما هو استعارة فى نفسه حسنة مع أنه ترشيح .

3 ـ وما هو استعارة تابع لاستعارة أخرى ولولاها لم يحصل ، وخير الأمور عبارة أوسطها . وهذا القسم أعجبها لتقاطر ماء الفصاحة فيه ، وقد نقل عبارة الكشاف ثم أتبعها بعبارة شارحة الإمام الطيبى ، قال : والحاصل أن قوله ﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ﴾ (1) :

1 ـ إما إستعارة تمثيلية، بأن شبهت الحالة بالحالة.

2 ـ وإما استعارتان مترادفتان والقرينة اقترانها بالاستعارة الثانية.

3 ـ وإما أن تكون الاستعارة فى الحبل، عن طريق التخيل أو التحقيق، ويكون الاعتصام ترشيحاً لها، والقرينة إضافة الحبل إلى الله.

4 ـ وإما أن يكونا استعارتين غير مستقلتين، بأن تكون الاستعارة فى الحبل مكنية، وفى الاعتصام تخييلية، لأن المكنية مستلزمة للتخييلية.

وقد أكثر من الشواهد فى هذا المقام وحللها تحليلاً وافياً بالغرض.

الفريدة السادسة

هذه الفريدة خاصة بالمجاز المركب، وعرفه بتعريف التفتازانى، وشرحه شرحاً وافياً، وقسمه باعتبار العلاقة إلى:

1 ـ استعارة تمثيلية، وعرفها ومثل لها، وبين أن التمثيلية تكون فى المصرحة والمكنية . ومثل لها بقوله تعالى: ﴿ أفمن حق عليه كلمة العذاب، أفأنت تنقذ من فى النار﴾ .ثم استشهد بكلام الزمخشرى، وأورد عبارته فى الكشاف (2).

2 ـ مجاز مرسل مركب، ومثل له ووضحه توضيحاً شافياً، وبين أن العصام لم

(1) الآية : 103 : آل عمران.

(2) راجع الكشاف جـ 4: 121 بيروت.

يسمه بهذا الاسم، ثم بين رأى التفتازانى بأن المجازات المركبة كثيرة كالأخبار المستعملة فى الإنشاءات وعكسها، فلا وجه لحصر المجاز المركب فى التمثيلية، لأن الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص، كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع.

ثم نقل عبارة ابن كمال باشا فى رسالة المجاز فقال:

أقسام المجاز أربعة:

الأول : أن يكون المنقول لفظاً مفرداً والنقل عما وضع له وضعاً شخصياً، وهو مجاز مفرد.

الثانى : أن يكون المنقول لفظاً مركباً، والنقل عما وضع له وضعاً شخصياً، وهو مجاز مركب.

الثالث : أن يكون المنقول لفظاً مفرداً، والنقل عما وضع له وضعاً نوعياً، وهو مجاز بحسب البناء.

الرابع : أن يكون المنقول لفظاً مركباً، والنقل عما وضع له وضعاً نوعياً، وهو مجاز بحسب الهيئة التركيبية، كقوله تعالى: ﴿رب إنى وضعتها أنثى﴾ [1] فهى موضوعة للإخبار، وقد استعيرت لإنشاء إظهار التحسر.

هذا وقد أورد تلك المناظرة العظيمة التى جرت بين السعد التفتازانى والسيد الجرجانى فى جواز اجتماع التمثيلية والتبعية أو فى عدمه فى مجلس تيمورخان بسمرقند.

وخلاصتها:

أن التفتازانى جوز ذلك ممثلاً بقوله تعالى: ﴿أولئك على هدى من ربهم﴾ [2].

---

(1) الآية: 36: سورة مريم.

(2) سورة البقرة: الآية : 5 .

أما التبعية:

فلجريانها فى الاستعلاء الذى هو متعلق معنى «على» أولاً، وتبعية فى «على».

وأما التمثيلية:

فلأن كلاً من طرفى التشبيه حالة منتزعة من عدة أمور؛ لأن المشبه تمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به. والمشبه به حال من اعتلى الشىء وركبه.

واعترض عليه السيد:

بأن الإفراد فى التبعية ينافى التركيب فى التمثيلية.

وأجاب السعد:

بأن انتزاع كل من طرفى التشبيه من عدة أمور لا يوجب تركبه بل يقتضى تعدداً فى مآخذه.

ورد السيد: بأمور مبسوطة فى المطول أكثر من حاشية الكشاف، وكان النصر فى جانبه لأسباب سياسية. **وتعقبه المولى خسرو برسالتين**[1] فى هذه المسألة انتصر فيهما للسعد.

وقد أورد فى الآية المتقدمة، رأى أبى السعود، ورأى أستاذه البدر زيتونة فى «مطالع السعود»، ورأى الشهاب الخفاجى فى حاشيته على البيضاوى، قال الشهاب[2]: فذهب الفاضل المحقق إلى جوازه متمسكاً بما صرح به العلامة فى مواضع من كشافه كما صرح به هنا[3].

وقد سبقه إلى ذلك الطيبى، وقال: إنه مسلك الشيخين: الزمخشرى والسكاكى.

---

(1) أحدهما «مسالك الخلاص فى مهالك الخواص» مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم الإيداع 308 بلاغة.

(2) أنظر حاشية الشهاب الخفاجى جـ 245/1.

(3) أنظر الكشاف جـ 43/1 بيروت.

ولم يرتض المدقق فى الكشف، وأوّل ما فى عبارتهم، وتبعه فيه السيد، وشنع على الفاضل حتى «كأنه أبو عذرته». وهى المعركة العظمى التى عقدت لها المجالس، وصنفت فيها الرسائل، مما هو أشهر «من قفا نبك» ثم بين أن الاستعارة التمثيلية مثار فرسان البلاغة.

هذا وقد تكلم عن التشبيه . فعرفه ، وبين أركانه ، وأغراضه ، وبعض أقسامه، فقسمه إلى مفرد ومركب وعرفهما ومثل لهما. وفرق بين المركب والمتعدد ومثل لذلك. وقسمه إلى تمثيلى وغير تمثيلى.

وعرف التمثيلى بتعريف السكاكى، وأورد عبارة عبد القاهر الجرجانى ورأيه فيه. وأوضح الفرق بين التشبيه البليغ والاستعارة، وتحدث عن التشبيه المقلوب مبيناً مراتب التشبيه فى القوة والضعف.

العقد الثانى
فى تحقيق معنى الاستعارة بالكناية

تكلم عن الاستعارة بالكناية بمعناها العام، فقال: اتفقت كلمة القوم على أنه إذا شبه أمر بآخر من غير تصريح بشىء من أركان التشبيه سوى المشبه ودلّ على ذلك التشبيه بما يخص المشبه به كان استعارة بالكناية.

ثم شرح التعريف شرحاً وافياً محاولاً تطبيق المذاهب المختلفة على التعريف السابق؛ لأن علماء البيان اختلفوا فى تفسير الاستعارة بالكناية، وذهب كل مذهبه الذى يرضيه.

الفريدة الأولى

هذه الفريدة خاصة ببيان مذهب السلف، والمراد بهم علماء البيان الذين تقدموا السكاكى، وبعد أن بين معنى مذهب السلف لغة، عرفها بتعريف التفتازانى فى مطوله، وشرح التعريف. وبين أن المناسبة واضحة فى تسميتها استعارة مكنية. أما تسميتها استعارة، فلأنها لفظ المشبه به المحذوف المستعار للمشبه.

وأما تسميتها مكنية فلأن الكناية لغة الخفاء، والتشبيه فيها مخفى سوى المشبه. وأوضح أنها مجاز لغوى على مذهبهم، وأن لفظ المشبه مستعمل فى حقيقته. ومثل لها ببيت الهذلى:

وإذا المنيــة أنـشبـت أظـفــارهــا ألـفيـت كــل تميـمــة لا تـنـفــع

وبين محاسن مذهبهم، وأسباب ترجيحه:

1 ـ أنَّها أقرب إلى الضبط؛ لأنها كلها تصريحية أو مكنية لفظ المشبه به المستعار للمشبه.

2 ـ مبنية على مناسبة لغوية.

3 ـ لها مستند من كلام السلف، وكفى شاهداً لقوته أن صاحب الكشاف ذهب إليه فى قوله تعالى ﴿ينقضون عهد الله﴾ [1].

وبين أن هذا المذهب هو المختار للأسباب المتقدمة الذكر.

وأورد عبارة الكشاف، ويـس، والتفتازانى، والخطيب القزوينى.

الفريدة الثانية

فى هذه الفريدة بين مذهب السكاكى فى المكنية، وعرفها بتعريفه فى المفتاح، وهى مجاز لغوى عنده، وليست هناك مناسبة فى تسميتها استعارة، لأن المشبه «المنية» ستعمل فى حقيقته على المذهب المختار.

ثم بين أن السكاكى اختار رد التبعية إلى المكنية بجعل قرينتها استعارة بالكناية وجعل التبعية قرينتها. مثل نـطقت الحال بكـذا، عكس مذهب الجمهور تماماً. وإنما اختار ذلك تقليلاً للأقسام؛ لأنه أقرب إلى الضبط وهذا يتفق مع عقلية السكاكى.

واعترض عليه الإمام الطيبى بأمور:

1 ـ قد يكون تشبيه المصدر هو المقصد الأصلى، والواضح الجلى، ويكون ذكر

(1) الآية: 27: البقرة.

المتعلقات تبعاً ومقصوداً بالعرض، فالاستعارة حينئذ تكون تبعية كما فى قوله:

تقرى الرياح رياض الحزن مزهـرة   إذا سرى النوم فى الأجفان أيقاظا

فالتشبيه إنما يحسن أصالة بين هبوب الرياح عليها وبين القرى، ولا يحسن الشبه ابتداء بين الرياح، والمضيف.

2 ـ قد يكون التشبيه فى المتعلق غرضاً أصلياً وأمراً جلياً، ويكون ذلك الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعاً، فحينئذ يحمل على الاستعارة بالكناية، كقولـه تعالى: ﴿ينقضون عهد الله﴾ [1] فإن تشبيه العهد بالحبل مستفيض مشهور.

3 ـ وقد يكون التشبيه فى مصدر الفعل وفى متعلقه على السواء، فحينئذ جاز أن يجعل استعارة تبعية، وأن يجعل مكنية كما فى قولك نطقت الحال. فظهر أن ما اختار السكاكى من الرد مطلقاً مردود.

هذا وقد صرح السكاكى بأن الإستعارة فى الفعل لا تكون إلا تبعية، وإن نطقت «استعار للأمر الوهمى» فيلزمه التسليم بالتبعية، لأنه قد اعترف بها.

واعترض عليه فى تعريفه للمكنية وجعل المشبه مجازاً لغوياً. وقد دفع هذا الاعتراض العصام فى رسالته الفارسية، وقد أطال فى مناقشة مذهبـه ووضحه توضيحاً كاملًا.

الفريدة الثالثة

استهل هذه الفريدة بترجمة للخـطيب القزوينى، ثم بـين مذهبـه فى المكنية، وعرفها بتعريفـه، وبنـاء عـلى هذا التعـريف لا مناسبـة لتسميتها استعارة، وليست من قبيل المجاز؛ لأنها فعل من أفعال المتكلم.

وجماع القول على مذهبه أن المكنية والتخييلية عنده أمران معنويان غير

(1) الآية: 27: البقرة.

داخلين فى تعريف المجاز، وفعلان من أفعال المتكلم، فلا يوصفان بحقيقة ولا مجاز. ولفظ المنية، والأظفار حقيقة لغوية فى بيت الهذلى. وهما متلازمان، وإثبات لازم المشبه به للمشبه إلى المجاز العقلى أقرب على مذهبه.

وينقسم اللازم إلى قسمين:

1 ـ ما يكمل وجه الشبه فى المشبه به بدونه، نحو وإذا المنية أنشبت أظفارها.

2 ـ ما يكون به قوام وجه الشبه فى المشبه به، مثل قول العتبى:

ولئن نطقت بشكر برك مفصحاً   فلسان حالى بالشكاية أنطق

مذهب العصام

تكلم عن رأى العصام فى الاستعارة المكنية، وبين أنها من فروع التشبيه المقلوب قال الزيبارى: كأنها مبنية عليه، فيستعار اسم المشبه «المنية» الذى كان مشبهاً به فى التشبيه المقلوب، للمشبه به الذى كان مشبهاً فى التشبيه المقلوب «السبع» فيكون غاية فى المبالغة فى كمال المشبه فى وجه المشبه، وفيه إيماء إلى أن المشبه أقوى من المشبه به، حيث استحق أن يستعار منه اسمه للمشبه به. نحو أظفار المنية نشبت بفلان.

فالمراد بالمنية السبع حقيقة لا ادعاء.

ويجعل الكلام كناية عن تحقق الموت مستقبلاً.

فالقرينة للاستعارة لفظية، وهى الأظفار المضافة للمنية.

والقرينة للكناية حالية، وهى عدم وجود السبع عند فلان وقت التكلم بهذا الكلام.

فتكون هذه الكناية من جملة الكنايات الخالية عن تحقق المعنى الحقيقى فلم تجز إرادته.

فلا تجوز فى الأظفار، ولا فى إضافتها إلى المنية، لا لغويّاً، ولا عقلياً على مذهبه. ووجه تسميتها استعارة بالكناية فى غاية الوضوح، لحملها على المعنى الاصطلاحى لها.

ونقد العلامة يس هذا المذهب بقوله: إنه يلزم عليه أن يكون المشبه به مذكوراً فى المكنية ، وذلك عكس ما اتفق عليه القوم .

ثم نقده أيضاً الفاضل الدمنهورى بأمور:

1 - منها : إذا كان المركب كناية فلا حاجة إلى الاستعارة فى لفظ المنية .

2 - إن الاستعارة بالكناية ليست من فروع التشبيه المقلوب بل من التشبيه الأصلى.

3 - المراد بالمنية الموت قطعاً. . . الخ.

الفريدة الرابعة

تكلم فى هذه الفريدة فى المشبه فى الاستعارة بالكناية، هل يجب ذكره بلفظه الموضوع له أولاً؟ قال: والحق عدم وجوب ذكره بلفظه الموضوع له لجواز أن يشبه شىء بأمرين ويستعمل لفظ أحدهما فيه، وهذه استعارة تصريحية .

ويثبت له من لوازم الآخر، وهذه تخييلية، وبذلك اجتمعت المصرحة والمكنية. مثل قوله تعالى: ﴿فأذاقها الله لباس الجوع والخوف﴾ [1].فالمشبه فى الآية غير مذكور بلفظه الموضوع له، وهو أثر الضرر، والمشبه به فى المصرحة اللباس بجامع الاشتمال، وفى المكنية الطعام المر البشع بجامع الكراهية فى كل.

وإثبات الإذاقة للمشبه تخييل. ففى الآية استعارتان: تصريحية، ومكنية كما ترى، وعلى ذلك ذهب صاحب الكشاف، قال: فعلى هذا تكون الإذاقة بمنزلة الأظفار للمنية. فلا يكون ترشيحاً «أى للمكنية».

هذا وقد أورد رأى التفتازاى فى الآية، وبين أن فيها استعارة واحدة

(1) الآية: 112: النحل.

تصريحية مجردة . وذلك فى مبحث الاستعارة المجردة ، وفى موضع آخر [1] بين أن فى الآية استعارتين تصريحية ومكنية ، هذا وقد وضح رأى التفتازى ، والحفيد ، والشيخ يس ، والعصام .

وخلاصة القول : أن المشبه فى المكنية يجوز أن يكون مجازاً على مذهبى الخطيب والسلف، وعلى مذهب السكاكى كذلك ، إن صحت الاستعارة من المستعار وهو المنية ، فإنها مجاز عنده . وإن لم تصح [2] الاستعارة من المستعار فلا يكون مذكوراً بلفظ المجاز . ثم بين أن المجاز يبنى على المجاز ، وذلك شائع عند الأصوليين وأرباب المعانى ، ويكون بمرتبتين ، وبمراتب ، وذلك مثل قوله تعالى ﴿ أنزلنا عليكم لباساً يوارى سوءاتكم ﴾ [3] . ونقل رأى الزركشى فى بحر الأصول فالأقسام أربعة :

1 ـ مجـاز مرسل مبنى على مثله.
2 ـ أو على استعارة.
3 ـ واستعارة مبنية على مثلها.
4 ـ أو على مجاز مرسل.

وقد وضح هذه الأقسام بأمثلة نقلها عن الكشاف، وحواشيه، والمختصر للسعد، وبحر الأصول للزركشى [4].

العقد الثالث

هذا العقد الأخير بين فيه قرينة المكنية. وما يذكر زائداً عليهـا من الترشيح وقد بين مذاهب العلماء وقسمها إلى خمس فرائد:

---

(1) أنظر فيض الفتاح جـ 181/4.
(2) راجع المفتاح ص 179.
(3) الآية : 26: الأعراف.
(4) أنظر مقدمة البرهان للزركشى.

الفريدة الأولى

تحدث فى هذه الفريدة عن مذهب السلف سوى الكشاف فى التخييلية، وقد ترجم للزمخشرى ترجمة ضافية. وعرفها بتعريف المطول. ومثل لها ثم وضح ما يلى:

1 ـ أن المجاز فى إثبات لازم المشبه به للمشبه، فهى إلى المجاز العقلى أقرب.
2 ـ أن لفظ «الأظفار» فى أنشبت المنية أظفارها، حقيقة لا تجوز فيه.
3 ـ أن المكنية والتخييلية دائماً متلازمتان.
4 ـ فسر سر التسمية للاستعارة التخييلية.
5 ـ ثم فسر سر تسميته المكنية على اختلاف مذاهب العلماء.
6 ـ ما زاد على القرينة ترشيح للمكنية .

وأختم هذه الفريدة بأن مذهب الخطيب مثل هذا المذهب تماماً.

الفريدة الثانية

فى هذه الفريدة تكلم عن مذهب الزمخشرى فى قرينة المكنية، وقد جوز أن يكون التخييل استعارة تحقيقية فى بعض المواد، وهى المادة التى شاع فيها إستعمال اللفظ الموضوع الملائم المشبه به فى ملائم المشبه، مثل قوله تعالى: ﴿ينقضون عهد الله﴾[1] وإن لم يشع تكون القرينة تخييلية، نحو أنشبت المنية أظفارها.

قال التفتازانى: قد استفدنا منه أن قرينة المكنيـة لا يجب أن تكون تخييلية، بل تكون تحقيقية، وتخييلية، قال العصام: وجعل التحقيقية قرينة للمكنية قرينة ضعيفة ويستبعد كونها معتبرة عند البلغاء، قال الشيخ يس: لأن الظاهر من القرينة ما يكون من خواص المشبه به لفظ ومعنى، لا لفظ فقط.

ولذا أول العصام كلام الكشاف ناقداً للسعد والسيد فى فهمهما كلام الكشاف، قال:

---

(1) الآية: 27: البقرة.

1 ـ يحتمل أن يكون مراد الزمخشرى من النقض بعد إثباته للعهد النقض الحقيقى، وهو كناية مركبة عن بطلان العهد.
2 ـ أو يكون مراده من شاع استعمال النقض، أى الحقيقى فى مقام إفادة إبطال العهد، وهذه الإفادة بطريق الكناية المركبة أيضاً.
3 ـ أو فى إظهار إبطال العهد بطريق الكناية المركبة أيضاً.

إذن فقرينة المكنية استعارة تخييلية أقرب إلى الضبط، وعليه مشى الطرودى، وابن كمال باشا فى حاشيته على البيضاوى قال: ومما يدل على بطلان مقال السعد قوله تعالى: ﴿واضمم إليك جناحك﴾ فإن فيه استعارة الجناح لليد، عارية عن استعارة الطير لشخص موسى عليه السلام.

هذا وقد وضح رأى الحموى، والإمام الطيبى فى حاشيته على الكشاف، والباعث الذى دعا أحمد الطرودى لجمع ومناقشة هذه الآراء والتعليق عليها ونقدها اختلاف العلماء فى فهم كلام صاحب الكشاف .

الفريدة الثالثة

تكلم فى هذه الفريدة عن مذهب السكاكى فى التخييلية، وعرفها بتعريفه فى المفتاح، وهى تصريحية عنده، وغير ملازمة للمكنية، وقرينة الاستعارة المكنية تخييلية عنده وتوجد التخييلية بدون المكنية على مذهبه، وهو مذهب ضعيف لمخالفته لمذهب الجمهور. ولا يخفى ما فيه من التعسف، لخروجه عن المألوف.

فالسكاكى حافظ على إبقاء لفظ الاستعارة، فتخيل معنى يستعمل اللفظ فيه ولذا جعل المعنى المتخيل تابعاً للفظ المستعار، والمألوف أن يكون اللفظ تابعاً للمعنى، ولذا انتقد مذهبه وأخذ عليه مخالفته للمعتاد والمألوف، وليس هناك من داع لذلك سوى عقليته التى أغرمت بالحصر.

وفى آخر الفريدة تكلم عن مصطلحات علمية قيمة يحتاج إليها الطالب، والمتخصص: مثل: التعسف. التساهل. التسامح. التمحل. التعصب. التعنت.

الفريدة الرابعة

هذه الفريدة خاصة بمذهب أبي الليث السمرقندى وهى ناشئة عن مذهب الزمخشرى ومبنية عليه وإن خالفه فى بعض الصور.

وخلاصة مذهبه فى التخييلية كما قال أبو العباس أحمد مصطفى الطرودى: أن كلام صاحب الكشاف أعم من كلام أبي الليث السمرقندى لأنه يقتضى إبقاء رادف المشبه على معناه الحقيقى:

1 ـ فيما إذا لم يكن للمشبه رادف يشبه رادف المشبه به، كأظفار المنية.

2 ـ وفيما إذا كان مشبهاً، ولم يشع استعمال رادف بالمشبه به فى تابع المشبه.

فكلام السمرقندى خاص بالأول، أما الثانى فهو استعارة عنده؛ لأنه لا يشترط الشيوع الذى اشترطه صاحب الكشاف.

قال الطرودى: ولا وجه لعدوله عن مذهب صاحب الكشاف؛ لأن الاستعارة فى الرادف لا بد لها من قرينة، ولا قرينة سوى الشيوع فالاحتمالات أربعة على مذهب أبي الليث السمرقندى:

1 ـ جميع أفراد التخييلية حقيقة، وهو مذهب السلف، والخطيب القزوينى.

2 ـ إنقسامها إلى:

أ ـ مصرحة.

ب ـ حقيقة، وهو مذهب الزمخشرى.

3 ـ إنقسامها إلى:

أ ـ تحقيقية .

ب ـ تخييلية ، وهو مختار السمرقندى والفرق بينهما أنه لم ينقل عن الزمخشرى تسميتها بالتخييلية ، فيما إذا كان رادف المشبه به باقياً على حقيقته ، بخلاف أبي الليث فإنه أطلق عليها اسم التخييلية .

4 ـ كون الجميع استعارة تخييلية، وهو مذهب السكاكى.

الفريدة الخامسة

هذه هى الفريدة الأخيرة من العقد الثالث، وقد تكلم فيها عن الترشيح والتجريد للمكنية والتخييلية والمجاز المرسل والمجاز العقلى والتشبيه.

فأوضح بأن ما زاد على قرينة التصريحية يسمى ترشيحاً كذلك ما زاد على قرينة المكنية من ملائمات المشبه به يسمى ترشيحاً مثل مخالب المنية نشبت بفلان فافترسته.

لأن الترشيح موضوع لمفهوم مشترك بينهما.

وبين أن الترشيح يكون للتخييلية على مذهب السكاكى؛ لأنها مصرحة عنده، ويكون للمجاز العقلى بذكر ما يلائم ما هو له.

ويكون للمجاز المرسل بذكر ما يلائم الموضوع له نحو «أسرعكن لحوقاً بى، أطولكن يداً». ويكون للتشبيه، بذكر ما يلائم المشبه به، مثل أظفار المنية الشبيهة بالأسد نشبت بفلان.

والفرق بين القرينة والترشيح: قوة الاختصاص بالمشبه به، فأيهما أقوى اختصاصاً وتعلقاً بالمشبه به فهو قرينة وما سواه ترشيح.

واستظهر العصام أن ما يتنبه إليه السامع أولاً من الدلالة على المراد فهو قرينة، وما عداه ترشيح أو تجريد.

ويرى العصام أن تجعل جميع الملائمات قرينة فى مقام شدة الاهتمام والاعتناء. ثم بين أن التجريد يكون للتصريحية والمكنية وهو ما يلائم المستعار له، ويكون للمجاز المرسل، والتشبيه، وهو ما يلائم المعنى المجازى أو المشبه.

واختتم حديثه بأنه قد فرغ من تبييضه ليلة المولد النبوى الشريف سنة تسع وخمسين ومائة وألف للهجرة.

الخاتمة

استهل خاتمة كتابه بأبيات شعرية جادت بها قريحته، وبين أنه لخص فيها ما مضى مفصلاً ليسهل فهمه والرجوع إليه. كما ذكر فيها أشياء جديدة:

1 ـ تحدث عن وقوع المجاز فى القرآن، وبين مذاهب العلماء فى ذلك، وأكد بالدليل القاطع بأنه واقع لا محالة؛ إذ المنكر للمجاز فى القرآن منكر لمحاسن اللغة.

2 ـ ثم تكلم عن أبلغ الاستعارات، وبين أن أبلغ أنواع الاستعارات التمثيلية كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى: ﴿وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة، والسموات مطويات بيمينه﴾ [1]. ويليها المكنية صرح به الطيبى، لاشتمالها على المجاز العقلى، والمرشحة أبلغ من المجردة، والمطلقة، والتخييلية أبلغ من التحقيقية، والمراد بالأبلغية إفادة زيادة التأكيد، والمبالغة فى كمال التشبيه.

3 ـ ذكر الأستاذ محمد زيتونة فى مطالع السعود أن المعنى الواحد قد يخبر عنه بألفاظ بعضها أحسن من بعض، وكذلك كل واحد من جزئى الجملة قد يعبر عنه بأفصح ما يلائم الجزء الآخر، ولا بد من استحضارها فى الجمل استحضار جميع ما يلائمها من الألفاظ، ثم استعمال أفصحها وأنسبها واستحضار هذا متعذر على البشر فى أكثر الأحوال، وذلك حاصل فى كلام الله تعالى، فلذلك كان القرآن أحسن الحديث وأفصحه، وإن كان مشتملاً على الفصيح والأفصح والمليح والأملح، وأورد شواهد وأمثلة، وحللها مبيناً فيها الغرض المقصود.

4 ـ بين آراء العلماء فى تفاوت القرآن فى مراتب الفصاحة بعد اتفاقهم على أنه فى الذروة العليا من الفصاحة، وأن كله معجز.

أ ـ فاختار أبو بكر الباقلانى المنع، وأن كل كلمة فيه موصوفة بالذروة العليا.

ب ـ واختار أبو نصر القشيرى وغيره التفاوت فى الفصاحة، وقال: لا ندعى أن كل ما فى القرآن على أرفع الدرجات فى الفصاحة.

جـ ـ وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: فى القرآن الفصيح والأفصح.

(1) الآية: 67: الزمر.

د ـ وقال الصدر موهوب الجزرى : لو جاء القرآن كله فى الذروة العليا لكان على غير النمط المتبادر فى كلام العرب ، فلا تتم الحجة به ، ولا يظهر فيه إعجاز العرب ، ومعلوم أن كلام العرب جمع بين الفصيح والأفصح ، والقرآن نزل بلغة العرب فجاء مطابقاً لها .

5 ـ ثم عقد فصلاً احتوى على أربعة مطالب:

أ ـ **المطلب الأول** : تكلم فيه عن تعديه المجاز ، وهل المعتبر فى الاستعارة تعدى المستعار له أو المستعار منه ؟ ومثل لذلك وبين آراء العلماء فيه .

ب ـ **المطلب الثانى**: تحدث فيه عن المجاز على المجاز ، وأورد كلام ابن كمال باشا فى شرح المفتاح ومثل له بالقريحة .

جـ ـ **المطلب الثالث**: تكلم فيه عن مجاز المجاز وهو أن يجعل المجاز المأخوذ عن الحقيقة، بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى مجاز آخر، فيتجوز بالمجاز الأول عن الثانى لعلاقة بينهما كقوله تعالى: ﴿ ولكن لا تواعدوهن سراً ﴾[1] فإن السر مجاز عن الوطء أولاً لعلاقة الملازمة ، والوطء مجاز عن العقد لعلاقة المسببية.

والمعنى :

لا تواعدوهن عقد نكاح .

هذا وقد أورد طائفة من الشواهد وناقشها وذكر كلام الزمخشرى ووضحه، وكذا كلام الطيبى، والشيرازى.

5 ـ **المطلب الرابع**: أوضح فيه الفرقة بين الاستعارة والتشبيه البليغ، وقد نقل كلام الكشاف برمته، وعقبه بكلام الإمام الطيبى شارح الكشاف، والراغب الأصبهانى ، والجوهرى ، والسكاكى ، وعروس الأفراح، والحموى، والمصباح لبدر الدين بن مالك.

6 ـ ثم عقد فصلاً قسم فيه الاستعارة بحسب الحسن والقبح إلى قسمين :

(1) الآية : 233: البقرة.

أ ـ قبيحة : وعرفها : بأنها هى التى تفضى إليها الضرورة ، ولم تفد فائدة زائدة على ما تفيده الحقيقة ، من بيان ، أو إيجاز مثل قول ابن أحمر :

غـادرنى سهمه أعشى وغـادرتـه   سيف ابن أحمر شكوى الزمان والكبد

أراد أن يقول: تركنى سهمه أعور فلم يمكنه لفساد الوزن.

ومن القبيحة قول بعض المولدين: اسفرى للعين يا ضرة الشمس .

كأنه ظن أن الضرة لا تكون إلا حسنة .

ب ـ حسنة : وهى التى لم تفض إليها الضرورة ، وأفادت فائدة زائدة على ما تفيده الحقيقة من بيان ، أو إيجاز ، وروعى فيها جهات حسن التشبيه . مثل قول الفقيه أبى محمد الشقراطيسى :

والسرح بالشام لما جئتها سجدت   شم الـذوائب من أفنـانـه الخضـل

وتسمية أغصان الشجر بالذوائب من أملح الاستعارات.

قال ابن الأثير فى كفاية الطالب فى نقد كلام الشاعر والكاتب: كان أبو عمرو يروى: أن الاستعارة للشىء لما يقربه، ويليق به أولى من استعارته لما ليس منه فى شىء، كقول أرطأة بن سهية:

فقلت لهـا يـا أم بـيضـاء إنـه   هـريـق شبـابى واستشن أديـمى

فقال هريق شبابى، لما فى الشباب من الرونق، والنضارة التى هى كالماء. ثم قال واستشن أديمى ، والشن: القربة اليابسة، فكأنه صار شناً لما أريق ماء شبابه.

وقول طفيل الغنوى:

فـوضعت رحـلى فـوق نـاجيـة   يقتـات شحم سنامهـا الـرحـل

جعل شحم سنامها قوتاً للرجل، وهذه كأنها حقيقة لشدة تمكنها.

ومنه قول الآخر:

طعن الصبـاح بـرمحـه الغسـقـا   حتى أسـال دمـاءهـا شـفـقـا

وتجـلت الأكـوان وابتـسـمـت   وتضـوعـت عـن عـنبـر ورقـا

ومنهم من يستعير للشىء ما ليس منه، ولا إليه، كقول لبيد:

وغـداة ريـح قـد كشفت وقـرة إذا صبحت بيـد الشمـال زمـامهـا
فاستعار للشمال يداً ، وللغداة زماماً.

وبعضهم يفضل ما كان من نوع بيت لبيد على ما تقدم.

ويقول: خير الاستعارة ما بعد، وعلم من أول وهلة أنه مستعار، فلم يدخله لبس. والصواب ما ذكر أولاً.

ولو كان البعد أفضل لما استهجن قول بشار:

وجـدت رقـاب الـوصـل أسيـاف هجـرنـا
وقـدت لـرجـل البـين نعلين من خـدى

وقيل: ما أهجن رقاب الوصل، ورجل البين، وأقبح استعارتها.

هذا وقد ذكر بيت أبي تمام الطائى:

لا تسـقـنى مـاء المـلام فـإننى صب قـد استعـذبت مـاء بكـائى

وأورد آراء النقاد وعلماء البيان فيه، ووضحها توضيحاً شافياً، ورد على من توهم أن قوله تعالى: ﴿واخفض لهما جناح الذل﴾ [1] من قبيل البيت المذكور، فقال: واعـلم أن قوله تعالى: ﴿واخفض لهما جناح الذل﴾ ليس من قبيل البيت المذكور على ما توهمه الطائى نفسه، حيث نقل عن بعض ظرفاء أصحابه بعث إليه قارورة، وقال: ابعث لنا من ماء الملام، فقال فى جوابه: ابعث لنا ريشاً من جناح الذل، حتى نبعث لك من ماء الملام. فشبه الإنسان عند ذلـه وتواضعه بإحدى حالتى الطائر «خفضه لجناحه عند إشفاقه على أولاده، وكذا عند تعبه ووهنه» على طريق الاستعارة بالكناية، وإضافة الجناح إليه قرينة المكنية، فإنها من الأمور الملائمة للحال المشبه بها.

ويجوز حمل الآية على الاستعارة التمثيلية.

وهذا الموضوع من الأمور المهمة التى بحثها النقاد قديماً وحديثاً، وقد اختتم المؤلف به كتابه ليضيف حسناً إلى محاسنه المتقدمة.

والحمد لله على الختام. انتهى القسم الدراسى.

---

(1) الآية: 24: الإسراء.

ثانياً: القسم التحقيقى

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

([1] الحمد لله الذى شرف العلم فى كل عصر، وبكل مكان، فرفع سمكه على كاهل من خصه بالعناية من عصبة الإيمان. ونصبه دليلاً على فهم منطوق كريم كتابه، وسبيلاً لتدبر أسرار خطابه، وهادياً إلى سبيل رشاده، وقسطاساً مستقيماً لمقامى: العدل والإحسان.

هذا وإن واسطة عقده علم البلاغة، لا سيما فن البيان الذى طلع شمسه فى سماء المعارف، ففاق فى أحكامه حكمة[2] اليونان[3]، فناهيك به

(1) فى: جـ: «لك الحمد يا من شرح صدور الأئمة والأعيان».

(2) أى بلاغتهم وبيانهم، ويفهم من كلامه أن البيان العربى أصيل نابع من البيئة العربية، مستمد من الأدب العربى والقرآن الكريم.

(3) ذكر الجاحظ فى كتابه البيان والتبيين جـ 55/4: «أن البديع مقصور على العرب، ومن أجله فاقت لغتهم كل لغة، وأربت على كل لسان». وندرك أن الجاحظ نصب نفسه مدافعاً عن العرب واللغة العربية، ولذا لا يخلو مذهبه من مبالغة.

مفتاحاً لتأويل دقائق التبيان. كاشفاً عن وجوه إعجاز القرآن، وفى هذا فليتنافس المتنافسون مدى الأحقاب والأزمان)[1]. فسبحان من شرح لفتح كنوزه صدر أولى الأذهان[2]. فنظموا[3] فرائد[4] عقوده فى سلك التحرير[5]

= ويرى الدكتور محمد غنيمى هلال فى كتابه «النقد الأدبى الحديث» ص 160 «أن النقد الأدبى متأثر بالبيان اليونانى والفلسفة الإغريقية».

وإذا كان الجاحظ قد وصف الشعوبية والتعصب للعرب وللغة القرآن والأدب العربى «فإن الدكتور طه حسين قد وصف بأن الثقافة اليونانية ملكت عليه مشاعره حتى نسب كل فضيلة إلى أرسطو استمع إليه: قال الدكتور طه حسين فى مقدمة نقد النثر «إذن لا يكون أرسطو المعلم الأول للمسلمين فى الفلسفة وحدها، ولكنه إلى جانب ذلك معلمهم الأول فى البيان» قال أستاذنا الدكتور بدوى طبانة فى كتابه «دراسات فى النقد الأدبى العربى من الجاهلية إلى نهاية القرن الثالث» ص 266 المطبعة الفنية الحديثة: «فإن من التعسف ومجانبة القصد أن يقال إن ابن المعتز لم يكن أصيلاً فى تأليفه «البديع» وأنه أخذه من اليونان، واقتدى بما كتبه أرسطو فى كتابه الخطابة... لوجود الشبه فى بعض الموضوعات التى عالجها الكتابان، ومع أن حنين بن إسحاق ترجم كتاب الخطابة، وتوفى سنة 296 هـ كان معاصراً لابن المعتز فليس ذلك دليلاً على ضرورة الأخذ أو نفيه».

أنظر مقدمة نقد النثر «مطبعة مصر» الطبعة الرابعة سنة 1938 م تحقيق الدكتور طه حسين.

أنظر البيان والتبيين جـ 55/4 «مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة» تحقيق عبد السلام هارون، راجع «تحت راية القرآن» مصطفى الصادق الرافعى ص 4/ الطبعة الأولى «المطبعة الرحمانية بمصر سنة 1926 هـ» انظر علم البيان الدكتور بدوى طبانة ص 11 «المطبعة الفنية الحديثة».

(1) ما بين القوسين ساقط فى: ب، : جـ.

(2) فى: ب: «لك الحمد يا من شرح صدور أفاضل الأعيان».

(3) فى: جـ: «لنظم فرائد عقود البيان».

(4) جمع فريدة: وهى الدرة الثمينة التى تحفظ فى ظرف على حدة، ولا تخلط باللآلىء، أنظر اللسان جـ 329/4 مادة «فرد» المطبعة الميرية سنة 1300 الطبعة الأولى.

(5) السمط: «بكسر السين وسكون الميم» خيط النظم، وقلادة أطول من المخنقة كذا فى القاموس جـ 379/2.

وسمط[1] البيان[2].

(سقى أرواح الراسخين من سلسبيل [3] التحقيق وزنجبيل [4] التدقيق ، ممزوجاً برحيق [5] التوفيق) [6] فأضحت حدائق ذات بهجة وأفنان [7] . فتجلت [8] مخدرات عرائس المعانى ترفل [9] فى حلل بديع المبانى [10] ، مرشحة بنتائج [11] البرهان قطوفها دانية ، لهمم عالية [12] ، آنافآن [13] .

أحمدك اللهم حمداً يليق بجلالك، وأشكرك شكراً يوافى نعمك[14]، ويكافىء مزيد[15]أفضالك[16]،(على ما ألهمتنا وعلمتنا من لطائف البيان، وفهمتنا

---

(1) زاد فى: ب: جـ: «وفتح بصائر أولى العرفان، لتلقى وابل المعارف من خزائن الامتنان».

(2) سقط من: أ: ب: «فتقدمت أسرارهم بسابق العناية، فضلاً من الله المنان، فاينعت رياض قلوبهم».

(3) السلسبيل : قال الزجاج : السلسبيل في اللغة صفة لما كان فى غاية السلامة كذا فى اللسان جـ 366/13 مادة سلسل.

(4) الزنجبيل : فى اللسان : الزنجبيل مما ينبت فى بلاد العرب بأرض عمان. والعرب تصف الزنجبيل بالطيب وهو مستطاب عندهم جداً جـ 332/13.

(5) الرحيق: فى اللسان جـ 404/11: الرحيق من أسماء الخمر معروف. قال ابن سيدة: وهو من أعتقها وأفضلها.

(6) ما بين القوسين سقط من: ب و جـ .

(7) زاد فى: جـ : «تبسم عن أزهار بديع المعانى من خمائل لطيف المبانى».

(8) فى: ب : «فتجلت لنا عرائس مخدرات» سقطت هذه العبارة من: جـ.

(9) فى: ب : «رافلة».

(10) زاد فى: ب: «ما الأبكار الغوانى».

(11) زاد فى: ب: «موشحة بدقائق التبيان» وفى: جـ: (موشحة بسواطع البرهان).

(12) زاد فى: ب: و: جـ: «من أولى الأذهان».

(13) «آنافآن» سقط فى: ب و : جـ .

(14) «يوافى نعمك» ساقطة فى: ب.

(15) فى: ب: «مديد» وكذلك فى: جـ.

(16) «ومزيد نوالك» ساقطة فى: أ.

من أسرار التبيان)[1]، وأسألك أن تصلى وتسلم على خاتم أنبيائك، وسيد[2] أصفيائك، (خلاصة ولد عدنان)[3]، من ألقت[4] إليه البلاغة مقاليدها، وانتهت إليه الفصاحة فكان الخاتم[5] لتأييدها (المخصوص بمعجزة القرآن)[6] متمم[7] مكارم الأخلاق على المنهج الأتم، وممد الهمم من خزائن الفضل والكرم، وعلى آله وأصحابه عصبة الحق المبين، وعصام[8] الدين المتين، ما سجت الأحلام[9] فى بحار البيان، وسجت الأقلام[10] فى محاريب البنان.

وبعد:

فيقول العبد[11] الفقير إلى مولاه القوى القدير أحمد بن مصطفى الحنفى - حفه الله تعالى ووالديه[12] ومحبيه فى الله بلطفه الخفى، وبره[13] الحفى - لما أنعم الله علىّ بإقراء مختصر المعانى لمولانا سعدالدين[14] التفتازانى

---

(1) ما بين القوسين ساقط فى: ب و جـ.

(2) فى: ب: «وخلاصة» كذا فى: جـ.

(3) ما بين القوسين ساقط فى: ب و جـ:

(4) فى: جـ: «أخرت هذه العبارة».

(5) فى: جـ: «فقام بتأييدها».

(6) ما بين القوسين ساقط فى: ب: و: جـ.

(7) فى: ب: «ممهد» كذا فى: جـ.

(8) فى: ب: (وأصحاب عصام الدين).

(9) فى: ب: «أحلام النبلاء».

فى القاموس جـ 342:4 مادة «سجا: سجا سجواً: سكن ودام» وفى اللسان جـ 92/19 مادة «سجا: «سجى يسجى: غطى».

(10) فى: ب: «أقلام النبهاء».

(11) فى: جـ: «العبد الحقير الفقير».

(12) زاد فى: جـ: «وذريته».

(13) ما بين الخفى والحفى «جناس».

(14) ترجم له صاحب الكتاب، وستأتى، انظر ترجمته فى الدرر الكامنة جـ 119/5 البدر الطالع جـ 303/2، بغية الوعاة ص 391 والأعلام جـ 113/8.

ابنى ثلاث مرات[1]، أشرت عليهما بقراءة رسالة الاستعارات للشيخ الإمام العلامة الهمام أبى الليث[2] السمرقندى، بشرحها للعلامة[3] المحقق، مولانا إبراهيم عصام، بوّأهما الله تعالى دار السلام .

لما[4] احتوت عليه من مباحث الاستعارات التى هى زبدة علم البيان، المطلع على نكت إعجاز القرآن[5].

---

(1) أحدهما مصطفى بن أحمد الحنفى التونسى، عالم بالقراءات من أهل تونس، له «منحة المنان فى قراءة حفص المفضل بالإتقان» مخطوطة بالمكتبة الوطنية التونسية رقم الإيداع «595».

وقد عثرت له على مخطوطات أخرى فى المكتبة الوطنية التونسية، منها «شرح منظومة الشيخ البهلول على متن الشيخ حسن الشرنبلالى» فى الفقه الحنفى «العبادات». رقم الإيداع «1668».

ومنها «مواهب الفتاح شرح نظم نور الإيضاح ونجاة الأرواح» والنظم للعلامة الطرابلسى رقم الإيداع «430» وهذا الكتاب فى الفقه الحنفى.

راجع الشذرات جـ 129/7. مسامرة الظريف للشيخ محمد السنوسى ص 87 وهى مخطوطة تحت رقم «113» وموجودة فى مكتبة الأستاذ محمد الشاذلى النيفر بالقرجانى تونس.

(2) فى: جـ: «أبى القاسم الليثى السمرقندى» يقول الأستاذ أحمد مصطفى المراغى فى كتابه تاريخ علوم البلاغة ص 166: هو أبو القاسم بن أبى بكر الليثى المعروف بأبى الليث السمرقندى، له حاشية على المطول، ورسالة فى الاستعارات، وهى المسماة بالسمرقندية وقد حازت القبول لدى العلماء، فوضعت لها الشروح والحواشى، ونظمها بعضهم، واختصرها آخرون. . . . ولا يعلم بالضبط تاريخ وفاته، ولكن المعروف كانت فى النصف الثانى من القرن التاسع الهجرى.

(3) فى: جـ: «بشرحها لمولانا المحقق المدقق إبراهيم عصام» ترجم له صاحب المخطوطة ستأتى قريباً ص 126.

(4) فى: جـ: «لما أنها قد احتوت».

(5) سقط فى: أ: و: ب: «ولم تزل الأذكياء متنافسين فى تحقيق فرائد عقوده متسابقين إلى اقتناص أوابده وضبط قيوده، لا سيما ما حواه ذلك الشرح المزبور للعلامة المذكور، فمن ثم ترى مهرة الحذاق قد كحلوا بأثمد مداده الأحداق مقبلين على استخراج خبايا كنوزه واستكشاف إشاراته ورموزه».

وقلت مرتجلاً وبأنفاسهم محتفلاً[1] (نهاية الصفحة رقم : (1) :

1 ـ (من سنا[2] السعد أشرقت فتجلت في سماء البيان بدراً منيرا

2 ـ فذة[3] في كمالها فلهذا كل حبر[4] لحليها مستعيرا

3 ـ لو رأيتم عقودها[5] لرأيتم ما عقود الجمان[6] أمراً خطيرا؟

4 ـ عاذلي[7] في غرامها لا تلمني هيمت في الأنام جماً غفيرا

5 ـ لسمرقند نسبة وثراء وثناء علا الثريا شهيرا

6 ـ تعز لليث وهي حوراء[8] عدن هل سمعتم لمثل هذا نظيرا؟

7 ـ كم سقتنا ضراب[9] كأس التجني فلقينا بذاك أمراً عسيرا

8 ـ ثم جادت[10] فواصلت فشهدنا عند رفع الحجاب ملكاً كبيرا

9 ـ وسقتنا رضابها[11] فصحونا ووعينا لذاك علماً غزيرا)[12]

(قوله: أشرقت: أي أضاءت، وفي نهاية ابن الأثير، وفي حديث ابن

---

(1) «وبأنفاسهم محتفلاً» ساقط في: ب.

(2) السنا: بالقصر الضوء. وبالمد الرفعة والشرف، أنظر القاموس جـ 346/4، 347 مادة «سنا» مطبعة مصطفى الحلبي .

(3) في اللسان جـ 37/5: الفذ: الفرد، والجمع أفذاذ وفذوذ.

(4) في اللسان: الحبر والحبر: العالم ذمياً كان أو مسلماً جـ 228/5 «المطبعة الميرية بولاق» سنة 1307 هـ» .

(5) في اللسان جـ 288/4: العقد: الخيط ينظم فيه الخرز، وجمعه عقود.

(6) في القاموس جـ 211/4: الجمان: كغراب اللؤلؤ . والواحدة جمانة.

(7) في اللسان جـ 464/13: العذل: اللوم «مادة عذل».

(8) في القاموس جـ 15/2: الحوراء: «أن يشتد بياض بياض العين وسواد سوادها، وتستدير حدقتها، وترق جفونها، ويبيض ما حواليها».

(9) في اللسان جـ 32/2: «ضرب الفحل الناقة يضربها ضراباً نكحها، قال سيبويه : وضربها الفحل ضراباً كالنكاح، قال: والقياس ضرباً ولا يقولونه».

(10) في القاموس جـ 295/1: «جاد يجود جودة صار جيداً. وجاد وأجاد أتى بالجيد».

(11) في المصدر السابق: «رضب ريقها رشفه كترضبه».

(12) ما بين القوسين سقط في: جـ.

عباس[1] «نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس» يقال: شرقت الشمس إذا طلعت. وأشرقت: إذا أضاءت[2]. انتهى المراد منه).[3]

(ولما لاحت من بروج جمالها كاشفة عن نقابها لأكفائها، تلقتها همم الفحول بالشراء والقبول، واستخرجوا ما فى مكنون سرها من القواعد والأصول)[4]، لا سيما الشرح المزبور للعلامة المذكور، غير[5] أنه بلغ فى الإيجاز حد الألغاز بشاهد لفظة، وهو عد [6] الإيجاز من فضله كما قيل[7]:

كأن الثريا علقت فى جبينه ... وفى أنفه الشعرى وفى خده البدر [8]

متأسياً بقول نحوى الزمان. أثير الدين أبى حيان[9]. عليه الرحمة والغفران:

(1) كذا فى اللسان: جـ 39/12.

(2) وفيه يقول: «فإن أراد فى الحديث الطلوع، فقد جاء فى حديث آخر» حتى تطلع الشمس «وإن أراد الإضاءة، فقد جاء فى حديث آخر «حتى ترتفع الشمس» والإضاءة مع الارتفاع، راجع النهاية لابن الأثير جـ 464/2.

(3) ما بين القوسين ساقط فى: ب و جـ.

(4) ما بين القوسين سقط فى: جـ.

(5) فى: جـ: «لما أنه قد بلغ فى الإيجاز».

(6) فى: جـ: «وهو قوله: عد الإيجاز من فضله».

(7) «كما قيل» سقطت من: جـ.

(8) هذا البيت لأسيد بن عنقاء الفزارى، قاله فى ابن عم له يقال له عميلة، وكان قوم من العرب أغاروا على نعم له فاستاقوها حتى لم يبق له منها شىء، فأتى ابن أخيه فقال له: يا ابن أخى إنه قد نزل بعمك ما ترى، فهل من حلوب؟ قال نعم يا عم، يروح المال وابلغ مرادك منه، فلما راح المال أعطاه شطره، فقال ابن عنقاء هذه القصيدة التى مطلعها:

رآنى على ما بى عميلة فاشتكى ∴ إلى ماله حالى أسر كما جهر

غلام رماه الله بالمال يافعاً ∴ له سيمياء لا تشق على البصر

وبعده البيت. السيمياء: الحسن. الثريا: كواكب فى عنق الثور. والشعرى كوكب فى الجوزاء. وغرض الشاعر تصوير جمال وجه عميلة. راجع العقد الفريد لابن عبد ربه جـ 100/3 المطبعة الجمالية بمصر. الطبعة الأولى. انظر ديوان الحماسة شرح التبريزى جـ 264/2 و 265. بغية الإيضاح جـ 4: 17/ المطبعة النموذجية.

(9) فى: جـ: «أثير الدين الشيخ أبى حيان» أنظر ترجمته مفصلة فى الشذرات جـ 145/6 يقول

إن عــلماً تـعـبـت فـيـه زمـانى ∴ بـاذلاً فـيـه طـارفى وتـلادى
لجـديـر بـأن يـكـون عـزيـزاً ∴ ومصـونـاً إلا عـلى الأجـوادى[1]

(فتوجهت تلقاءه ألباب الحذاق، فوضعوه على كرائم الأحداق، ففتحوا كنوزه، وحلو رموزه، سبكاً فى قوالب التحقيق، لينفق منها من منح التوفيق، أجل الله[2] لهم قراه، وأحل عليهم رضاه ـ فطفقت[3] أقتطف من نورهم[4]، وأقتبس من نورهم[5]، ما لا غنى عنه للطالبين فى تحقيق لكتابين)[6] سالكاً

= فيه «نحوى عصره، ولغويه، ومفسره ومحدثه، ومقريه، ومؤرخه، وأديبه، دفن بالقاهرة سنة خمس وأربعين وسبعمائة» انظر الدرر الكامنة جـ 302/4 نفح الطيب جـ 289/3 وطبقات الشافعية للسبكى جـ 31/6 وفوات الوفيات جـ 555/2.

(1) البيتان مذكوران فى تكملة ديوان أبى حيان الأندلسى ص 442/ مطبعة العانى بغداد، وهو ديوان كبير يدل على علو منزلته فى اللغة والأدب والبيان، بتحقيق الدكتور أحمد المطلوب. والدكتورة خديجة الحديثى. الطارف: الجديد: التليد: القديم الموروث. انظر نفح الطيب جـ 340/3 الدرر الكامنة جـ 302/4 وبغية الوعاة جـ 280/1. وواضح أسلوب الطباق بين قوله: الطارف، والتليد.

(2) «تعالى» زائدة فى: ب.

(3) يقال طفق يفعل كذا، كقولك أخذ يفعل كذا، ويستعمل فى الإيجاب دون النفى. كذا فى غريب القرآن للأصفهانى ص 305.

(4) فى اللسان جـ 102/7 المادة: «النور»: النور والنورة «بفتح النون المشددة» الزهر، وقيل: النور الأبيض، والزهر الأصفر. وجمعه أنوار. كذا فى القاموس جـ 155/2.

(5) فى القاموس جـ 155/2 المادة: «النور» بالضم «الضوء أياً كان أو شعاعه، والجمع أنوار، ونيران» كذا فى اللسان جـ 99/7. وبذلك ندرك الجناس بين النور والنور، وهو جناس جميل بعيد عن التكلف والإكثار.

(6) ما بين القوسين سقط فى: جـ: وفيها: بعد بيتى أبى حيان المتقدمين «وأنا حين كان غصن الشباب مورقاً، ونوره فى دوحه مورقاً، كلفاً بعلم البلاغة كلف قيس بليلى، أنادمه نهاراً، وأسامره ليلاً، إذ شغفنى حبه قديماً، حتى صبغت به أديماً، أراجع المشار إليهم بالبنان، فى رهان علم البيان، فجمعت من تحريرات الفضلاء، وتحقيقات النبلاء، على الرسالتين جملاً كافية ـ إن شاء الله تعالى ـ بحل مبانيها، شافية ـ بعون الله تعالى ـ بتحقيق معانيها، فجاء ـ بحمد الله تعالى ـ مجموعاً معيناً على بلوغ المراد، معيناً عن تتبع المواد». وقد سقط هذا من: أ: و: ب.

منهاج البسط والإطناب[1]، فكل ما فيه لباب.

شعر[2]:

ومن يقف آثار الهزبر ينل به طرائح حمر الوحش إذ هو راتع[3]

ووشحته[4] بلطائف مهمة ذات فوائد جمة، التقطتها من ذخائر زبر[5] الأئمة حق لها أن تكتب بالنور على صحائف وجنات الحور. بيت[6]:

كالبحر يمطره[7] السحاب وما له ∴ فضل عليه لأنه من مائه[8]

وقلت فى المعنى:

لله كم أوردته من منهل[9] تسلسلا[10]

---

(1) هذه العبارة أخرت فى: جـ، وزاد فيها «ليتخرج به الطلاب».

(2) من هنا إلى آخر البيت سقط من: جـ.

(3) فى اللسان جـ 125/7 مادة: «هزبر» الهزبر: من أسماء الأسد. وفيه: جـ 290/5: الحمر: جمع حمار. أى العير الأهلى والوحشى. وفيه أيضاً جـ 360/3 مادة: «طرح» طرح بالشىء: رمى به، والتطريح: بعد قدر الفرس فى الأرض إذا عدا، وسير طراحى بالضم أى بعيد.

والبيت لم أقف على قائلة.

(4) فى: جـ: «موشحاً».

(5) فى: جـ: «التقطها من جواهر زبر الأئمة».

(6) كلمة «بيت» زائدة فى: أ.

(7) فى: ب: « تسقيه » وقد سقط هذا البيت من: جـ .

(8) هذا البيت ذكره صاحب القاموس فى المقدمة ص 45 دون أن ينسبه إلى قائله، ولكن الزبيدى فى كتابه تاج العروس قال عند قول القاموس «كحامل المطر إلى الدأماء» من أسماء البحر، أى فلا صنيعة ولا منة لمن يحمل ـ القطر إلى البحر. وفيه تلميح لطيف إلى ما أنشدناه الأديب عمر بن أحمد بن محمد بن صلاح الدين الأنصارى:

كالبحر يمطره السحاب وما له فضل عليه لأنه من مائه

راجع تاج العروس للزبيدى جـ 37/1: الناشر دار ليبيا للنشر والتوزيع بنغازى.

(9) فى اللسان جـ 205/14 مادة «نهل»: «المنهل»: «المشرب، ثم كثر ذلك حتى سميت منازل السفار على المياه مناهل».

(10) وفيه: جـ 365/13 مادة «سلسل»: «السلسل: والسلسال، والسلاسل الماء العذب السلس السهل فى الحلق».

عــذب فــرات ســائــغ شــرابــه نــلت الــعــلا
(نهاية اللوحة رقم: 2 أ)

فــوق الــثــلاثــين ورداً بــه كــفــيت المشــكــلا[1]
خــذ منــه قــول الفضــلا مــن كــل رائــق حــلا
واصفــح وأصلح مــا تجــد مــن نســجى المــهلــهــلا
ولا تخض تــعــســفــاً فــذاك حظ الــســفــلا[2]
فــإن ســهــا منى الــقــلم فــلســت فــيــه أولا
وإن أصــبــت مــقــصــداً فــالــفــضــل لــله عــلا[3]

(قوله: علا، على طريقة الاكتفاء)[4].

ولما توسمت فيه التطويل، والاختصار[5] ملتزم كما قيل، لخصته فى هذه المجلة، وحليتها[6] بزيادة تحقيقات لأسلافنا[7] الأجلة (وسميتها: جامع العبارات لتحقيق الإستعارات)[8] وما أرانى لدى لهذا[9] الشأن إلا كما قيل: «ذبابة تطن فى أذن فيل وبعوضة تعد فى التمثيل»[10]لكنى توكلت على الله فهو

---

(1) الورد: الوراد، وهم الذين يردون الماء، كذا فى اللسان جـ 472/4 مادة: «درد» والمراد به المصدر والمرجع.
(2) الأبيات الثلاثة الأخيرة ساقطة من: جـ.
(3) البيتان الأخيران ساقطان فى: ب: وزاد في «ب»:
أعــوذ بــالله الــصــمــد مــن شــر حــاســد غــلا
(4) ما بين القوسين ساقط فى: ب وجـ وزاد فى: حـ:
ســبــحــان مــن تــنــزه عــن كــل عــيــب وعــلا
(5) هذه العبارة سقطت فى : جـ .
(6) «وحليته» فى: ب وهو خطأ.
(7) «لأسلافنا» زائدة فى: أ.
(8) ما بين القوسين ساقط من: ب و جـ .
(9) فى: أ: «هذا» وهذه العبارة والمثل الذى بعدها سقط من: جـ.
(10) قال ذلك تواضعاً وتأدباً.

حسبى ونعم الوكيل، سائلاً منه إلهام الصواب، إنه كريم وهاب، سميع قريب مجيب، وما توفيقى إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب[1] .

---

(1) إلى هنا أبان عن سبب تأليفه للكتاب، والمنهج الذى رسمه فى تأليفه.

مقدمة

«هذه المقدمة تحتوى على ثلاثة مطالب، نزهة للطالب.

المطلب الأول»[1]: فى شرف علم البيان[2]، وفضله، وغايته.

المطلب الثانى[3]: تعريفه[4].

المطلب الثالث[5]: «فى التعريف بالمولى عصام[6]، وحفيده المحشى «على» لأمر اقتضاه المقام»[7].

«الحمد لله الذى شرف العلم، وعظَّم العلماء، والصلاة والسلام على القائل: «العلماء ورثة الأنبياء»[8].

(1) ما بين القوسين ساقط فى: أ: ب.

(2) فى أ: علم البلاغة.

(3) «المطلب الثانى» هذه العبارة سقطت من: أ: ب.

(4) فى أ: علم البلاغة.

(5) «المطلب الثالث» هذه العبارة سقطت من أ: ب.

(6) فى حـ: بمولانا الشارح إبراهيم عصام.

(7) ما بين القوسين سقط فى: د.

(8) أخرجه البخارى فى باب العلم جـ 169/1 بشرح فتح البارى ص 121.

وبعد: »[1]

فاعلم[2] أيها اللبيب «الأخذ من كل علم بنصيب».

إن من المقدمات المشهورة لدى أولى الألبـاب، والمسلمات المـزبورة عـلى صحائف وجنات الدهور والأحقاب.

إن علم البلاغة من أجل علوم الشريعة المحمدية، وأجمل ما تحلى به علماء الأمة الأحمدية[3]، إذ به يكشف الأستار عن وجوه إعجاز القرآن، وبه تتحقق معانى مبانى السنة السنية لأولى الإيقان.

فمنزلته من العلوم منزلة الروح من الجسد، والشجاعة من الأسد، والقطب من الفلك، والتاج من الملك، فمن ثم توجهت همم الفضلاء إليه، وعكفت عزائمهم عليه، فخاضوا لجج[4] بحاره، واستخرجوا درر أسـراره بحسب الطاقة البشرية والإمكان، إذ الإحاطة بهذا العلم الشريف لغير علام الغيوب ممنوع بالبرهان. علماً منهم أن عادم البضاعة من نسج صنعاء هذه الصناعة، ولو[5] بلغ الخافقين[6]، وأنفق ثمن القرطين.

(قوله: ثمن القرطين: المراد قرطا مارية بنت ظالم، وأختها هند الهنود، امرأة حجر الكندى آكل المرار.

---

(1) ما بين القوسين سقط من: أ: حـ.

(2) فى: أ: ب: «اعلم» وهو خطأ.

(3) فى: جـ: «الملة الأحمدية».

(4) جمع لجة، ولجة البحر تردد أمواجه. وفى اللسان جـ 178/3: لجة الأمر معظمه، ولجة الماء بالضم معظمه، وخص بعضهم به معظم البحر، وكذلك لجة الظلام، وجمعه لج ولجج ولجاج «بضم اللام فى الأولين، وكسرها فى الثالث».
قرر أبو هلال العسكرى فى كتابه الصناعتين ص 1 «دار إحياء الكتب العربية» أن الباعث على دراسة علم البلاغة دينى، فصاحب المخطوطة موافق له فى هذا الاتجاه، فلعله متأثر به. انظر علم البيان الدكتور بدوى طبانة ص 39 «المطبعة الفنية».

(5) فى: جـ: «لو بلغ الخافقين».

(6) الخافقان: أفق المشرق والمغرب، قال ابن السكيت: لأن الليل والنهار يخفقان فيهما. انظر الصحاح للجوهرى جـ 1470/4 «دار الكتاب العربى بمصر». ما بين القوسين ساقط فى: ب: و: جـ.

قوله: حجر الكندى الخ: هو أول ملوك كندة، وقيل له: آكل المرار لكون امرأته قالت عنه: كأنه جمل آكل المرار، لبغضها له فغلب ذلك لقباً عليه).

(قال أبو عبيدة: هى أم دمنة. يقال إنها أهدت إلى الكعبة قرطيها وعليهما درتان كبيضتى حمامة لم ير الناس مثلهما فصار يضرب فى الشىء الثمين، كقولهم: خذها ولو بقرطيها، أى لا تفوتك بأى ثمن كان.

قال عمر رضى الله عنه للرجل الذى نشزت زوجته: أقلها ولو بقرطها. قال قتادة: ولو بمالها كله.

فقوله: بقطرها: فيه تلميح. قلت: أراد به التلميح لقرطى مارية المذكورة)[1] حتى جمع من كل علم وقرين[2] لا يرجع فى تحقيق أسرار الكتاب والسنة إليه، ولا يعول فى شىء من ذلك عليه، وأنى له فيهما بالإتقان؟.

وقلت فى المعنى:

فالزم طريقته واحفظ حقيقته وكن به مولعاً تحوى به أدبا
إن العلوم وإن جلت مراتبها علم البلاغة أعلى فاتبع السببا[3]

وإن أردت الوقوف على صدق ما ألقيت إليك، فاستمع لما يتلى عليك، قال مولانا سيد المحققين وسند الطالبين سعد الملة والدين - رفعه الله تعالى إلى عليين - عند قول الخطيب[4] - رحمه الله تعالى - فى متن التلخيص[5]: فلما كان

(1) ما بين القوسين ليس فى: ب؛ و: لا: جـ.

(2) الاقتران كالازدواج فى كونه اجتماع شيئين أو أشياء فى معنى من المعانى.

(3) يشيد أبو العباس الطرودى بعلم البلاغة، ويجعله فى أعلى المراتب. إذ به يعرف إعجاز القرآن الكريم، وتفهم أحاديث سيد المرسلين، وتدرك الجيد من الردىء فى الأساليب العربية. وفى اللسان جـ 440/1: السبب كل شىء يتوصل به إلى غيره، والجمع أسباب.

(4) ترجم له صاحب المخطوطة وستأتى ص 476 انظر البدر الطالع جـ 183/2، انظر ترجمته فى الشذرات جـ 123/6 والدرر الكامنة جـ 120/4.

(5) تمام النص: «وتوابعها من أجل العلوم قدراً، وأدقها سراً، إذ به تعرف دقائق العربية وأسرارها، ويكشف».

أنظر شروح التلخيص جـ 1/ من 48 إلى 52/ مطبعة عيسى الحلبى بمصر.

علم البلاغة. إلى قوله: ويكشف عن وجوه إعجاز نظم[1] القرآن أستارها، ما نصه: فيكون من أجل العلوم قدراً، إذ المراد[2] بكشف الأستار معرفة أنه معجز لكونه فى أعلى مراتب البلاغة لاشتماله على النفائس [3] والأسرار والخواص[4] الخارجة عن طوق البشر [5] وسيلة إلى تصديق النبى ﷺ (فى جميع ما جاء به ليقتفى أثره، فيفاز بالسعادات الدنيوية والأخروية) [6] فيكون من أجل العلوم، لكون[7] معلومه من أجل المعلومات، وغايته من أشرف الغايات وجلاله [8] العلم بجلالة المعلوم، وغايته بغايته [9]، انتهى.

(وقال العلامة عضد الملة [10] والدين فى الفوائد الغياثية [11]: وما أفقر [12]

---

(1) المراد بنظم القرآن: تأليف كلماته مترتبة المعانى، متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل. يقول الإمام عبد القاهر الجرجانى فى دلائل إعجازه ص 40 «مطبعة المنار»: وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك: لأنك تقتفى فى نظمها آثار المعانى، وترتبها على حسب ترتيب المعانى فى النفس». راجع نظرية العلاقات أو النظم بين عبد القاهر والنقد الغربى الحديث الدكتور محمد نايل ص 22 «دار الطباعة المحمدية».
إقرأ النقد الأدبى الحديث للدكتور محمد غنيمى هلال ص 281 «دار مطابع الشعب».
أنظر من بلاغة القرآن الأستاذ أحمد أحمد بدوى ص 18 «مطبعة لجنة البيان العربى».

(2) فى: ب: «لأن».

(3) فى: ب: «الدقائق» وهو المطابق للأصل.

(4) «والخواص» ليست فى مختصر السعد.

(5) «وهذا» ساقطة فى: أ، ب.

(6) ما بين القوسين ليس فى: أ، ب.

(7) عبارة السعد: «لكون معلومه وغايته من أجل المعلومات والغايات» انتهى.

(8) هذه عبارة الدسوقى، وليست للتفتازانى. انظر شروح التلخيص جـ 1/ من 48 إلى 52.

(9) قال عبد الرحمن بن خلدون فى مقدمته: «وثمرة هذا الفن فهم الإعجاز فى القرآن، وأحوج ما يكون إليه المفسرون، وقد وضع الزمخشرى تفسيره وتتبع آى القرآن بأحكام هذا الفن وما يبدى من إعجازه، فانفرد بهذا الفضل» انظر المختار من كتاب مقدمة ابن خلدون/ 297: اختيار: رضوان إبراهيم «دار إحياء الكتب العربية القاهرة» الطبعة الأولى/ سنة 1960 م راجع علم البيان لأستاذنا الدكتور بدوى طبانة ص 40 وما بعدها.

(10) هو عبد الرحمن بن أحمد الإيجى الشافعى المتوفى سنة 753 هـ كان إماماً مدققاً ذا تصانيف مشهورة، وقال التفتازانى «تلميذه» فى الثناء عليه: لم يبق لنا سوى اقتفاء آثاره، =

طالب الوقوف على تمام المراد من كلام الله تعالى إلى هذين العلمين. انتهى)[1].

وقال الجلال السيوطى[2] - رحمه الله تعالى -: ولا شك أن علوم البلاغة الثلاثة من أعظم آلات الشرع، بل ذكر أن كمال الإيمان متوقف عليها لتوقف إدراك إعجاز القرآن الذى هو معجزة النبى ﷺ على معرفتها، انتهى.

وقال العلامة سراج الدين أبو يعقوب يوسف[3] السكاكى - رحمه الله تعالى - فى المفتاح[4]: الويل كل الويل لمن يتعاطى التفسير وهو بهما[5] جاهل.

= أنظر الشذرات جـ 174/6 راجع الدرر الكامنة جـ 429/2 «مطبعة المدنى بمصر».

(11) أنظر الفوائد الغياثية ص 16 بشرح طاشكبرى زاده.

(12) ووجه افتقار من أراد الوقوف على تمام مراده تعالى إلى المعانى: من حيث إن القرآن لما أنزل منجماً بحسب مقامات مختلفة، وأوقات متباينة، نزل مشتملاً على خواص مناسبة لتلك المقامات، وكان الباحث في ذلك علم المعانى احتيج إليه.
وأما إلى البيان: فمن حيث إن القرآن مشحون بالتشبيهات، والمجازات، والاستعارات، والكنايات على وجوه شتى وطرق مختلفة، وليس المتكفل إلى معرفة هذه إلا البيان.
انظر شرح الفوائد الغياثية لعصام الدين الشهير طاشكبرى زاده ص 17.

(1) ما بين القوسين ليست فى: جـ.

(2) هو أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطى، نشأ يتيماً، وعُرف بالذكاء وحضور البديهة وسعة الاطلاع، مؤلفاته تربو على الثلاثمائة كتاب فى مختلف العلوم، والفنون، والآداب، منها المزهر فى علوم اللغة، وبغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ومنظومة فى البلاغة، سماها عقود الجمان، وشرحها شرحاً لطيفاً، ومنه النص المذكور، ص 7 جـ 1/ المطبعة الميمنية بمصر سنة 1306 هـ توفى بالقاهرة سنة 911 هـ انظر حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة جـ 190/1، روضات الجنات ص 432، الفوائد البهية ص 13 راجع نشأة النحاة محمد الطهطاوى 244 انظر المرشدى على عقود الجمان جـ 7/1، الخطط الجديدة جـ 105/12، والمزهر جـ 184/1.

(3) ترجم له صاحب الكتاب وستأتى ترجمته 455. أنظر ترجمته فى الشذرات جـ 122/5 البلاغة عند السكاكى الدكتور أحمد مطلوب ص 46.

(4) وفيه يقول: وفيما ذكرنا ما ينبه على أن الواقف على تمام مراد الحكيم تعالى وتقدس من كلامه مفتقراً إلى هذين العلمين، كل الافتقار، فالويل... الخ. راجع المفتاح =

وقال: لا علم في باب التفسير بعد علم الأصول أوفر منها على مراد الله تعالى من كلامه، ولا أعون على تعاطي متشابهاته، ولا أنفع لدرك لطائف نكاته ولا أكشف للقناع عن وجوه إعجازه[1]، انتهى.

وذكر العلامة ـ سامحه الله تعالى ـ في ديباجة الكشاف[2]، وكذلك في آخر سورة الزمر[3]، كلاماً نفيساً ما عقود الدرر[4].

نصه في الأول: «ثم إن أملأ[5] العلوم بما يغمر القرائح[6]، وأنهضها بما يبهر الألباب القوارح[7]، من غرائب نكت يلطف مسلكها ومستودعات أسرار يدق سلكها علم التفسير الذي لا يتم لتعاطيه وإجالة النظر فيه كل ذي علم كما ذكر الجاحظ في كتابه[8] نظم القرآن فالفقيه وإن برز على الأقران في علم الفتاوى والأحكام.

= ص 77/ مطبعة مصطفى الحلبي/ الطبعة الأولى 1356 هـ 1937 م.

(5) في المفتاح: «فيها» بدل «بها».

(1) كذا في المفتاح ص 199 وبعده: «هو الذي يوفي كلام رب العزة من البلاغة حقه، ويصون له من مظان التأويل ماءه ورونقه، وكم آية من آيات القرآن تراها قد ضيمت حقها، واستلبت ماءها ورونقها، . . . » إلى أن يقول: «ثم مع ما لهذا العلم من الشرف الظاهر، والفضل الباهر، لا ترى علماً لقي من الضيم ما لقي، ولا مني من سوم الخسف بما مني، أين الذي مهد له قواعد؟ ورتب له شواهد؟ وبين له حدوداً يرجع إليها؟ وعين له رسوماً يعرج عليها؟ ووضع له أصولاً وقوانين؟ وجمع له حججاً وبراهين؟ وشمر لمتفرقاته ذيله؟» انظر المفتاح ص 199 الطبعة الأولى/ مطبعة مصطفى الحلبي سنة 1356 هـ 1937 م.

(2) أنظر مقدمة الكشاف: ن/ بيروت دار صادر.

(3) في الآية: 67.

(4) في: جـ: «كأنه عقود درر».

(5) في الكشاف: «أملأ» وفي: أ: «أملى».

(6) القرائح: جمع قريحة، وقريحة الإنسان طبيعته التي جبل عليها. اللسان ـ جـ 392/3.

(7) القوارح: جمع القارحة، والقارح: هو الكامل المسن من الخيل إذا بلغ خمس سنين.

(8) في الكشاف : «كتاب».

والمتكلم وإن ندا[1] أهل الدنيا فى صناعة الكلام. وحافظ القصص والأخبار وإن كان من ابن القرية[2] أحفظ. (نهاية اللوحة رقم: 3أ).

والواعظ وإن كان من الحسن البصرى أوعظ، والنحوى وإن كان أنحى من سيبويه[3] واللغوى وإن علك اللغات بقوة لحييه، لا يتصدى منهم أحد لسلوك تلك الدقائق[4]، ولا يغوص على شىء من تلك الحقائق إلا رجل قد برع فى علمين مختصين بالقرآن، وهما علم المعانى، وعلم البيان»[5].

ونصه فى الثانى: فى تفسير قوله تعالى ﴿وما قدروا الله حق قدره﴾[6] إلى قوله «بيمينه».

والغرض من هذا الكلام إذا أخذناه[7] كما هو بجملته ومجموعه تصوير

---

(1) فى الكشاف: «بز» فى اللسان جـ 78/18: البز: الغلبة والقهر، ومنه سمى البازى.

(2) هو أبو سليمان أيوب بن زيد بن قيس بن زُرارة، يتصل نسبه بمعد بن عدنان وقد عرف بابن القرية الهلالى، والقرية: جده كان إعرابياً أمياً، مشهوراً بالفصاحة والبلاغة معدوداً من جملة خطباء العرب المفهومين. وكان عالماً بالتاريخ ذكياً حاضر البديهة، اجتمع بالحجاج وسأله عن كل ما أراد فأجابه إجابة أدت إلى قتله سنة أربع وثمانين هجرية. وذكر أبو الفرج الأصفهانى فى كتابه الأغانى، فى ترجمة مجنون ليلى بعد أن استوفى أخباره فقال: «وقد قيل: إن ثلاثة أشخاص شاعت أخبارهم، واشتهرت أسماؤهم، ولا حقيقة لهم، ولا وجود فى الدنيا، وهم: مجنون ليلى. وابن القرية. وابن أبى العقب الذى تنسب إليه الملاحم» وما ذكره أبو الفرج غير منظور إليه. إذ إن ابن القرية حقيقة واقعية، وعلم من أعلام البيان، ترجمته مفصلة فى وفيات الأعيان لابن خلكان جـ 1 من 250 إلى 255/ دار صادر بيروت. راجع الأغانى جـ 11/2/ مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب 1974 م.

(3) أبو بشر عمرو بن عثمان، ولد بالبيضاء «بلاد فارسية» ونشأ بالبصرة وأخذ عن الخليل ويونس، وعيسى بن عمر، وبرع فى النحو حتى بز أقرانه فيه وله كتابه المشهور وتوفى سنة 188 هـ انظر نشأة النحو محمد الطنطاوى ص .... 66 الطبعة الأولى سنة 1968 م.

(4) فى الكشاف: «الطرائق» دار صادر بيروت.

(5) أنظر علم البيان الدكتور بدوى طبانة ص 40 «المطبعة الفنية الحديثة».

(6) سورة الزمر ـ الآية: 67.

(7) فى الكشاف: «أخذته».

عظمته والوقوف [1] على كنه جلاله لا غير، من غير ذهاب بالقبضة ولا باليمين إلى جهة حقيقية أو جهة مجاز .

وكذلك حكم ما روى [2] أن جبريل عليه السلام جاء إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، فقال : يا أبا [3] القاسم إن الله يمسك السموات يوم القيامة على أصبع ، والجبال على أصبع ، والشجر على أصبع ، والثرى على أصبع، وسائر الخلق على أصبع ، ثم يهزهن فيقول: أنا الملك، فضحك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تعجباً مما قال .

ثم قرأ تصديقاً له ﴿وما قدروا الله حق قدره﴾ [4] الآية، وإنما ضحك أفصح العرب وتعجب؛ لأنه لم يفهم منه إلا ما يفهمه علماء البيان من غير تصور إمساك ولا أصبع ولا هز ولا شيء من ذلك، ولكن فهمه وقع أول شيء وآخره على الزبدة والخلاصة التي هي الدلالة على القدرة الباهرة، ولأن

---

(1) في الكشاف: «والتوقيف».

(2) وفيه: «ما يروى».

(3) أخرجه مسلم في «كتاب صفة القيامة والجنة والنار» مروياً عن عبدالله بن مسعود جـ 132/17. قال النووي: وأما إطلاق اليدين على الله تعالى فمتأول على القدرة، وكنى عن ذلك باليدين، لأن أفعالنا تقع باليدين، فخوطبنا بما نفهمه، ليكون أوضح وأوكد في النفوس. وأخرجه الترمذي برواية عبدالله بن مسعود أيضاً، واللفظ مختلف، قال: هذا حديث حسن صحيح. انظر الترمذي «باب ومن سورة الزمر، من كتاب تفسير القرآن» جـ 371/5 رقم الحديث: 3238. قال أحمد: قوله: «إن جبريل جاء إلى رسول الله» قيل: الصواب أنه حبر من أحبار اليهود لا جبريل. ويدل عليه ما في البخاري ومسلم والترمذي، ويؤيده أن «يا أبا القاسم» عادة اليهود في ندائهم عليه الصلاة والسلام. أنظر تعليق مقدمة الكشاف. وفي عروس الأفراح جـ 36/4: «هذه نبذة من كلام الكشاف ذكرتها لحسنها، غير أنه وقع في أثنائها وهم، فإنه ذكر أن سبب نزولها أن جبريل جاء إلى النبي فقال: .... إلى أن قال: وهذا وهم من الزمخشري وتصحيف، وإنما القائل ذلك حبر من أحبار اليهود قصد بذلك التجسيم، ولهذا رد عليه بقوله تعالى ﴿وما قدروا الله حق قدره﴾. راجع شروح التلخيص جـ 36/4.

(4) سورة الزمر: الآية 67.

الأفعال العظام التى تتحير فيها الأذهان. ولا يكنهها الأوهام هينة عليه هواناً لا يوصل السامع إلى الوقوف عليها[1] إلا إجراء العبارة[2] على[3] مثل هذه الطريقة من التخيل[4] ولا ترى باباً فى علم البيان أدق ولا ألطف، من هذا الباب، ولا أنفع وأعون على تعاطى تأويل المتشابهات من كلام الله فى القرآن وسائر الكتب السماوية، وكلام الأنبياء، بل أكثره[5] وعليته[6] تخيلات قد زلت فيها الأقدام.

وما أتى الزالون إلا من قلة عنايتهم بالبحث والتنقير حتى يعلموا أن فى عداد العلوم الدقيقة علماً لو قدروه حق قدره لما خفى عليهم أن العلوم كلها مفتقرة إليه وعيال عليه، إذ لا يحل عقودها المورببة[7]. ولا يفك قيودها المكربة[8] إلا هو.

---

(1) فى: جـ: «لا يوصل السامع إلى الوقوف عليه».

(2) فى: جـ و ب: «أجر العبادة» وهو تحريف.

(3) فى: ب: «فى مثل» وكذا فى: جـ.

(4) المراد بالتخيل هنا التمثيل قال الشهاب الخفاجى فى حاشيته على تفسير القاضى البيضاوى جـ 7 ص 351: «قيل: المراد أنه استعارة تمثيلية، مثل حال عظمته، ونفاذ قدرته، بحال من يكون له قبضة فيها الأرض، ويمين بها تطوى السموات.

والمراد بالتخيل ما يقابل التصديق، كما فى قولهم: الناس للتخييل أطوع منهم للتصديق... إلى أن يقول: واعلم أن المراد أنه استعارة تمثيلية تخييلية، فإن التمثيل يكون بالأمور المحققة، كما فى أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى، ويسمى تمثيلاً تحقيقياً. وقد يكون بالأمور المفروضة، ويسمى تمثيلاً تخييلياً، وقد بسطه فى الكشاف أحسن بسط. فالتخييل له ثلاثة معان: 1 ـ التمثيل بالأمور المفروضة. 2 ـ وفرض المعانى الحقيقية. 3 ـ وقرينة المكنية».

أنظر حاشية الشهاب الخفاجى على البيضاوى جـ 352/7 راجع الكشاف جـ 142/4 «دار الكتاب العربي بيروت».

(5) فى: ب: «فإن أكثره» وهو الصواب كما فى الكشاف جـ 143/4 دار صادر بيروت. وكذا فى: جـ.

(6) عليته: أى معظمه.

(7) فى اللسان جـ 296/2: الورب: العضو، وقيل: هو ما بين الأصابع.

(8) فى القاموس جـ 127/1: المكرب من المفاصل الممتلىء عصباً، والشديد الأسر من حبل أو بناء.

وكم من[1] آية من آى التنزيل، وحديث من أحاديث الرسول قد ضيم وسيم الخشف بالتأويلات الغثة[2]، والوجوه الرثة، لأن من تأول ليس من هذا العلم فى عير ولا نفير، ولا يعرف قبيلاً[3] من دبير[4]، انتهى».

ولنتكلم على تفسير بعض كلامه نقلاً عن الإمام الطيبى[5] - طيب الله تعالى ثراه - باختصار: قوله: ثم إن أملأ العلوم قيل الملو الغنى المقتدر: وقد ملؤ ملاءة، وهو أملى منه على أفعل التفضيل، ومنه قول شريح: اختر أملأهم: أى أقدرهم، ولا يجوز أن يكون من قولهم ملأت الإناء فهو مملوء، لأنه متعد ولا معنى له ههنا.

قلت: بل هذا الثانى أحسن، لكن على أنه لازم، ليتفرع على الاستعارة الترشيح، وهو قوله: بما يغمر القرائح؛ لأنه لا يناسب الغنى المقتدر، وقال المصنف فى المقدمة: ملىء الإناء «بفتح الميم، وكسر اللام» أى امتلأ.

---

(1) «من» زائدة فى: أ، ب: جـ.

(2) فى الصحاح: «الغث»: نبت يختبر حبه ويؤكل فى الجوع، وتكون خبزته غليظة شبيهة بخبز الحلة.

(3) فى الكشاف: «ولا يعرف قبيلاً منه من دبير».

(4) القبيل: ما تقبل به المرأة من غزلها حين تفتله. والدبير: ما تدبر به المرأة من غزلها حين تفتله. ومنه قيل: فلان ما يعرف قبيلاً من دبير. كذا فى الصحاح. وفى اللسان جـ 55/14: «يريد القبل والدبر، وقيل: القبيل طاعة الرب تعالى، والدبير معصيته» انظر الفاخر لأبى طالب المفضل بن سلمة بن عاصم المتوفى سنة 291 ص 19 العدد رقم 1 تحقيق الطحاوى والنجار، «الهيئة المصرية العامة للكتاب».

(5) هو الحسن بن محمد بن عبد الله الطيبى «بكسر الطاء» المعروف بشرف الدين الطيبى، إمام فى العلوم العربية والعقلية، قال ابن حجر فى الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة جـ 156/2: «إنه كان آية فى استخراج الدقائق من القرآن الكريم، والسنة محباً لنشر العلم، على ما به من تواضع جم، وحياء شديد، كان شديد الرد على الفلاسفة والمبتدعة، له: الكشف للكشاف «والتبيان فى البلاغة» حققه زميلى الدكتور: عبد الستار زموط. توفى سنة 743 هـ انظر الدرر الكامنة جـ 156/2 «ط المدنى» وتاريخ علوم البلاغة للمراغى ص 136، انظر الشذرات جـ 137/6.

وفى إقناع المطرزى: ملأ الإناء، وهو ملان «بفتح اللام والميم».

والاستعارة فى أملى، والقرينة الإضافة، وبما يغمر، ترشيح. ومن للبيان أى أكثر العلوم أصلاً بالذى يغمر القرائح، وهو غرائب نكت علم التفسير. يغمر: أى يستر، ويعلو، من غمره الماء أى علاه وغلبه. قوله: وهى جمع قريحة: وهى أول ماء يخرج من البئر، فاستعمل فى محله مجازاً، ثم استعير للطبيعة، من حيث صدور العلوم كالماء للبئر. (هذه استعارة مرتبة على مجاز مرسل، فافهم)[1]. يقال: لفلان قريحة، ويراد منه أنه مستنبط للعلوم. قوله: أنهضها: أى أقومها، من قولهم نهض النبت.

يبهر: يغلب. القوارح[2]، والقارح هو الكامل المس من الخيل. إذا بلغ خمس سنين.

قوله: لا[3] يتصدى خبر فالفقيه. قوله: كما ذكر الجاحظ[4] فى موضوع النصب على المصدر، أى أذكر لك ذكراً مثل ذكر الجاحظ، والفاء فى قوله: فالفقيه نتيجة عما قبله، أى إذا كان الأمر كما ذكرت، من أن كل صاحب علم غير ملىء لتعاطيه، وقولى موافق لقول الجاحظ، فالفقيه كذا، والمتكلم كذا، و « هلمّ جرّا» [5].

---

(1) ما بين القوسين سقط فى: ب.

(2) فى اللسان «القارح من ذى الحافر بمنزلة البازل من الإبل» جـ 394/3.

(3) فى: ب: «ولا يتصدى» وهو خطأ، لأنه خبر.

(4) هو أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ البصرى، ولد، ونشأ، وعاش، وتوفى فى البصرة، ولم يغادرها إلا قليلاً وقد أخذ علومه عن علمائها حتى أصبح علماً من أعلام اللغة والأدب والبيان وتوفى سنة 255 هـ انظر وفيات الأعيان جـ 143/3. زهر الآداب جـ 397/1 «الحلبى». البيان والتبيين «ط القاهرة» أبو عثمان الجاحظ الدكتور محمد عبد المنعم خفاجى «دار الطباعة المحمدية».

(5) أى تعالوا على هينكم، كما يسهل عليكم من غير شدة وصعوبة، وأصل ذلك من الجر فى السوق، وهو أن تترك الإبل والغنم ترعى فى مسيرها. انظر الفاخر، لأبى طالب المفضل المتوفى سنة 291 هـ ص 32، رقم المثل 65 تحقيق الطحاوى ومحمد النجار «الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة 1974 م».

هذا ولو حصل للناظر كلام الجاحظ تحقق ما هو المطابق، وعلى ما فسرنا كلامه يكون التنكير فى قوله: رجل للتفخيم والتهويل، وعنى به نفسه. قوله: مختصين بالقرآن، لم يرد بالاختصاص أنهما لم يستعملا إلا فى التنزيل، بل لم يستعملا فى كلام كاستعمالهما فى التنزيل، وأن الواقف على أسراره مفتقر إليهما كل الافتقار.

ونبه بتكرير لفظ علم على استحقاق كل منهما أن يسمى علماً برأسه، وفيه إشارة إلى أن علم البديع ليس من نفس البلاغة، وإنما هو من توابعها؛ لأنه علم يعرف به تحسين[1] الكلام بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال الذى هو ثمرة علم المعانى ورعاية وضوح الدلالة بالخلوص عن التعقيد المعنوى الذى هو ثمرة علم البيان[2].

فظهر أن علمى البلاغة منحصر فيهما[3]، وإن كانت البلاغة ترجع إلى غيرهما من العلوم أيضاً، (انتهى كلام الطيبى) [4] .

واعلم أن الناس اختلفوا فى أن البديع من تتمة علم المعانى [5] ، وهو

---

(1) أنظر شروح التلخيص جـ 282/4 وما بعدها، مطبعة عيسى الحلبى. راجع المفتاح ص 200/ مطبعة مصطفى الحلبى.

(2) قال الدسوقى: «وحاصل كلامه أن تلك الأوجه إنما تعد محسنة للكلام إذا أتى بها بعد رعاية الأمرين:

الأمر الأول: مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وهذا يتضمن (أ) الخلو عن ضعف التأليف المبين فى النحو. (ب) والخلو عن الغرابة المبينة فى اللغة، (جـ) والخلو عن مخالفة القياس المبين فى الصرف. (د) والخلو عن التنافر المدرك بالذوق.

والأمر الثانى: وضوح الدلالة المبين فى علم البيان «راجع حاشية الدسوقى مع شروح التلخيص جـ 284/4.

(3) كذا فى المطول ص 33 مطبعة أحمد كامل سنة 1330 هـ .

(4) ما بين القوسين سقط من: جـ.

(5) قال عبد الحكيم فى حاشيته جـ 26/2: «ومنهم من جعله من ملحقات علم المعانى. . . وقد بينه العلامة قطب الدين الشيرازى فى شرحه: فهو جزء جعـل من علم المعانى، =

الأقوى [1] .

ومنهم من ذهب إلى أنه من تتمة علم البيان[2]، والكلام فى ذلك طويل. وجزم بعضهم بأنه من توابع البلاغة، وكلام السعد يميل بل يصرح بأنه من توابع[3] البلاغة، بخلاف (اللوحة رقم 4أ) المعانى والبيان، فإنهما عمدة البلاغة، لكن يبقى النظر فى تحديد فائدة[4] هذا الاختلاف. وثمرته.

- وليس جزءاً منه حقيقة، إذ لا مدخل له فى البلاغة كمباحث الإمامة فى الكلام، فحاول أدراج البديع فيه، منبهاً على كونه غير داخل فيه حقيقته» انظر الصبغ البديعى للدكتور أحمد موسى ص 502 دار الكتاب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة سنة 1388 هـ.

(1) هذا رأى ضعيف فى نظرى: لأن بعض الأصباغ البديعية إذا اقتضاها الحال تندرج فى علم المعانى كالطباق مثلاً على رأى من يرى ذلك، وإن كان المقصود الأصلى للبديع هو التزيين والتنميق للأساليب الأدبية المطبوعة البعيدة عن التكلف والإكثار. فالحسن فيها عرضى لا ذاتى على المشهور. انظر المدخل فى علوم البلاغة تأليف الدسوقى سلامة وكمال هاشم نجا/ الطبعة ـ الخامسة سنة 1959 م ص 161 «مكتبة تاج طنطا» راجع بغية الإيضاح جـ 1/4 «النموذجية».

(2) قال الدكتور أحمد موسى فى كتابه الصبغ البديعى ص 502 نقلاً عن عبد الحكيم «ومنهم من جعله من ملحقات علم البيان، نظراً إلى المحسنات اللفظية».

(3) أنظر علم البيان للدكتور بدوى طبانة ص 15/ المطبعة الفنية الحديثة سنة 1967 م/ الطبعة الثانية. وانظر المطول لسعد الدين التفتازانى ص 416 مطبعة أحمد كامل سنة 1330 هـ وكذلك ص 33 وقد صرح العصام فى أطوله بأن البديع من توابع البلاغة، كما صرح عضد الملة والدين فى الفوائد الغياثية بذلك وكذلك السكاكى فى المفتاح، والخطيب القزوينى راجع الأطول جـ 37/1 العثمانية، انظر شروح التلخيص جـ 282/4، الفوائد الغياثية مع شرح طاشكبرى زاده ص 271 دار الطباعة العامرة سنة 1312 هـ انظر المفتاح ص 200 مصطفى الحلبى سنة 1937 م، راجع الصور البديعية بين النظرية والتطبيق للأستاذ حنفى محمد شرف راجع المصباح لبدر الدين بن مالك الأندلسى المتوفى سنة 686 هـ ص 4 «المطبعة الخيرية» الطبعة الأولى 1341 هـ.

(4) من يرى أن الحسن ذاتى فهو من صميم البلاغة، ومن يرى أن الحسن فيه عرضى تتحقق البلاغة بدونه فالبلاغة تنحصر فى فنى المعانى والبيان دونه وبذلك تظهر ثمرة الخلاف.

وكثير من الناس من يسمى الجميع علم البيان[1]، وبعضهم يسمى الأول علم المعانى، والأخيرين علم البيان، والثلاثة علم البديع[2].

أما تسمية الأول بالمعانى:

فلأنه باحث عن كيفية تطبيق الكلام على مقتضى الحال، وأنه متعلق بالمعانى لأنه يوجب[3] الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد. وأيضاً مقتضيات الأحوال خصوصيات، تعتبر فى المعانى أولاً وبالذات.

وأما وجه تسمية الفن الثانى بالبيان:

فلتعلقه بإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح.

وأما تسمية الفن الثالث بالبديع:

فلأنه يبحث عن المحسنات، كالتصريع[4]، والتجنيس[5] وغيرهما، ولا خفاء فى بداعتها.

---

(1) راجع علم البيان الدكتور بدوى طبانة ص 12، وأنظر شروح التلخيص جـ 151/1 «طبعة عيسى الحلبى بمصر».

(2) أنظر المطول ص 33. راجع علم البيان الدكتور بدوى طبانة ص 10 المطبعة الفنية الحديثة. أنظر البديع لابن المعتز تعليق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجة ص 106 «طبعة الحلبى بمصر سنة 1945 م».

(3) فى: جـ: «لأن موجبة».

(4) الترصيع: تـوازن الألفاظ، مع توافق الأعجاز أو تقاربها نحو قوله تعالى: ﴿إن الأبرار لفى نعيم، وإن الفجار لفى جحيم﴾ انظر الفوائد الغياثية بشرح طاشكبرى زاده 308، راجع الصناعتين لأبى هلال العسكرى ص 375 تحقيق على البجارى ومحمد أبو الفضل إبراهيم «دار إحياء الكتب العربية بمصر» سنة 1952 م.

(5) لا يحسن التجنيس إلا إذا استدعاه المعنى وطلبه، وكان سهلاً مطبوعاً بعيداً عن التكلف والإكثار ولهذا حسن قول الشاعر:

ناظراه فيما جنى ناظراه ... أو دعانى أمت بما أودعانى

وقبح قول أبى تمام:

ذهبت بمذهبه السماحة فالتوت ... فيه الظنون أمذهب أم مذهب =

وأما تسمية الثلاثة بالبيان:

فلأن البيان المنطق المعرب عما فى الضمير، ولا خفاء فى تعلق الفنون به تصحيحاً[1]، وتحسيناً.

وأما تسمية الفنين الأخيرين بالبيان:

فلتغليب[2] حال الفن الثانى على الثالث، ولأن تعلق الفن الأول بالمعانى أكثر، واتصافه به أشد.

وأما تسمية الثلاثة بالبديع[3]:

فلبداعة مباحثها[4].

= راجع أسرار البلاغة ص 4 مطبعة محمد صبيح 1959 م. أنظر الصناعتين لأبى هلال العسكرى ص 321 تحقيق البجاوى «دار إحياء الكتب العربية بمصر» الطبعة الأولى، أنظر المثل السائر فى أدب الكتاب والشاعر لابن الأثير جـ 50/4 تحقيق الدكتور أحمد الحوفى، والدكتور بدوى طبانة «مطبعة الرسالة بمصر».

(1) أنظر علم البيان للدكتور بدوى طبانة ص 13 .

(2) راجع شروح التلخيص جـ 151/1 «طبعة عيسى الحلبى بمصر» وأنظر علم البيان لأستاذنا الدكتور بدوى طبانة ص 13 «المطبعة الفنية الحديثة» الطبعة الثانية.

(3) فى اللسان جـ 352/9 مادة «بدع» «البديع: المحدث، العجيب. والبديع المبدع، وأبدعت الشىء اخترعته لا على مثال، والبديع من أسماء الله تعالى، لإبداعه الأشياء، وإحداثه إياها، وهو البديع الأول» وانظر علم البيان لأستاذنا الدكتور بدوى طبانة ص 12 «ط الفنية الحديثة بمصر».

(4) فى أنوار الربيع فى أنواع البديع «للأستاذ على بن معصوم المدنى المتوفى سنة 1120 هـ تحقيق شاكر هادى شكر جـ 29/1 مطبعة النعمان النجف الطبعة الأولى سنة 1388 هـ - 1968 م: «البديع: لغة فعيل من البدع بالكسر، وهو الذى يكون أولاً من كل شىء، وهو يرد بمعنى مفعل: اسم فاعل، وبمعنى: مفعل اسم مفعول. ومن الأول اسم الله تعالى البديع، أى الذى فطر الخلق مبتدعاً، لا على مثال سبق. واختلف فى نقل اسم هذا العلم إلى الاصطلاح من أى المعنيين هو؟ فقيل من بديع بمعنى مفعل اسم فاعل لإبداعه فى التراكيب غرابة وإعجاباً، وفى النفوس طرباً وارتياحاً. وقيل من بيديع بمعنى مفعل، اسم مفعول، وأصله فى الحبال، وذلك أن يبتدىء فتل الحبل جديداً، =

وأما تسمية الجميع بعلم البيان[1]:

أعنى المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير، وبه يتعين وجه تسمية الأخيرين بعلم البيان؛ لأنه إذا ناسب الكل ناسب البعض بالضرورة، ولا حاجة إلى اعتبار التغليب.

فائدة

(الأصل فى البلاغة أن يجمع الكلام أوصافاً ثلاثة:

أ ـ صواباً فى موضع اللغة.

ب ـ وطبقاً للمعنى المراد منه.

جـ ـ وصدقاً فى نفسه. ففصاحة المفرد كحسن كل عضو[2] من أعضاء الإنسان، وفصاحة الكلام كحسن تركيب أعضاء الإنسان. وبلاغة الكلام كالروح الذى لأجله يرغب فى البدن، والمحسنات[3] كالمزينات، ولا يدرك حسن الفصيح إلا بالسمع)[4].

المطلب الثانى[5] فى تعريف علم البيان

ولما[6] كان علم المعانى من علم البيان بمنزلة المفرد من المركب، والمفرد

= ليس من قوى حبل نكث، ثم غزل ثم أعيد نقله، فأطلق فى الكلام على الألفاظ المستطرفة، التى لم تجر العادة بمثلها، ثم لزمته هذه التسمية، حتى قيل: بديع وإن كثر، وتكرر».

(1) أنظر علم البيان الدكتور بدوى طبانة ص 13 «المطبعة الفنيّة الحديثة بمصر».

(2) أنظر كتاب الإنشاء، تأليف محمد أفندى دياب جـ 1/43 الطبعة الأولى سنة 1306 «المطبعة الكبرى الأميرية بولاق».

(3) راجع زهر الربيع للأستاذ أحمد الحملاوى ص 13 «مطبعة مصطفى الحلبى». الطبعة السادسة سنة 1379 هـ 1959 م. انظر علم البيان للدكتور بدوى طبانة ص 15 «المطبعة الفنية الحديثة بمصر».

(4) ما بين القوسين ليس فى: جـ.

(5) المطلب الثانى سقط من: أ: ب.

(6) فى: جـ: «لما كان علم المعانى» بحذف الواو.

مقدم على المركب طبعاً، ومعرفة الجزء قبل معرفة الكـل، وجب التعرض لتعريفه أولاً فنقول:

عرفه صاحب التلخيص بقوله[1]:

هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال. احترز بهذا عن الأحوال التى ليست بهذه الصفة، مثـل الإعلال، والإدغام، والرفع، والنصب، وما أشبه ذلك مما لا بد منه فى تأديه أصل المعنى، وكذا المحسنات البديعية على ما هو المشهور، والكلام عليه فى محله مسطور.

والمراد:

أنه علم يعرف به هذه الأحوال، من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال.

وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان؛ لأن كون اللفظ[2] حقيقة. أو

---

(1) المطول ص 34 ، مطبعة أحمد كامل سنة 1330 هـ .

(2) هذا الرأى أحد رأيين: الرأى الأول: يرى بعض علماء البلاغة توقف الفنون بعضها على بعض، فلا يتحقق البيان إلا بعد رعاية المطابقة، ولا يتحقق البديع إلا بعد تحقق المطابقة ووضوح الدلالة، ولهذا السبب رتبت الفنون هذا الترتيب. الرأى الثانى: يرى فريق آخر عدم توقف فن على آخر، وإن كل فن يمكنه أن يتحقق دون أن يتوقف على الآخر. قال بهاء الدين السبكى فى عروس أفراحه جـ 284/4 «والحق الذى لا ينازع فيه منصف أن البديع لا يشترط فيه التطبيق ولا وضوح الدلالة، وأن كل واحد من تطبيق الكلام على مقتضى الحال، ومن الإيراد بطرق مختلفة، ومن وجوه التحسين قد يوجد دون الآخـر. . . هذا هـو الإنصاف» فـالسبكى من أنصار الحسن الـذاتى فى علم البديع، وقد استشهد به بعض المعاصرين المؤيدين له، انظر الصور البديعية بين النظرية والتـطبيق للدكتور حفنى محمـد شرف القسم الثـانى/ 362/ الطبعـة الأولى 1966 م. اقرأ التصوير البيانى الدكتور حفنى أيضاً ص 507 المطبعة العالمية سنة 1970 م. راجع الصبغ البديعى الدكتور أحمد إبراهيم موسى ص 500 دار الكتاب العربى للطباعة والنشر سنة 1969. انظر عروس الأفراح «مع شروح التلخيص . جـ 284/4 .

مجازاً، أو كناية مثلاً، وإن كانت أحوالاً للفظ قد يقتضيها الحال، لكن لا يبحث عنها فى علم البيان من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال؛ إذ ليس فيه أن الحال الفلانى يقتضى أداة[1] تشبيه أو استعارة أو كناية أو نحو ذلك.

وعرف[2] علم البيان[3] بقوله:

هو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة[4] عليه.

أراد بالمعنى الواحد:

المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال برعاية[5] المطابقة المذكورة التى هى مرجع علم المعانى معتبرة فى علم البيان مع زيادة شىء آخر، وهو الإيراد المذكور، . . . الخ.

وحاصله:

إن مرجع علم المعانى الذى هو الرعاية المذكورة شديدة الارتباط بعلم المعانى؛ لأنها المقصودة منه، حتى كأنها[6] هو[7]، وهى تشبه الجزء من علم

---

(1) يظهر أن العبارة «الحال الفلانى يقتضى تشبيها» لأن اقتضاء المقام لأداة بعيد.

(2) أى الخطيب القزوينى انظر بغية الإيضاح جـ 3/1/ «الطبعة الخامسة» «المطبعة النموذجية». وانظر المطول ص 300.

(3) وقد عرف الجاحظ البيان بقوله: «هو الدلالة الظاهرة على المعنى الخفى» انظر البيان والتبيين للجاحظ جـ 75/1 «مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة 1948 م تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون.

(4) راجع المثل السائر لابن الأثير جـ 39/1 «مطبعة نهضة مصر» تحقيق الدكتور الحوفى والدكتور بدوى طبانة.

(5) فى : جـ: «فرعاية المطابقة المذكورة» بالفاء.

(6) «كأنها» أى الرعاية المذكورة.

(7) «هو أى علم المعانى».

البيان الذى يتوقف عليها من حيث اعتباره والاعتداد به، ويتوقف على غيرها أيضاً كالإيراد المذكور وما يتوقف عليه الشىء يشبه جزءه بجامع التوقف عليهما فى الجملة. فتلك الرعاية وذلك التوقف يشبهان أجزاء علم البيان لتوقفه عليهما، فكان علم المعانى بمنزلة الجزء منه. لكون مرجعه الذى هو المقصود منه كالجزء.

وإنما قيل: إنها تشبه الجزء، لأنها ليست جزءاً حقيقة للبيان، لأنها ليست عبارة عنها مع شىء آخر.

وإنما قيل: من حيث اعتباره والاعتداد به، لأن تحققه وحصوله لا يتوقف عليها؛ لأنه يمكن تحقق ملكة يقتدر بها على ذلك الإيراد من غير رعاية للمطابقة وقوله: بطرق أى فى طرق، وأراد بها التراكيب.

وقوله: مختلفة فى وضوح الدلالة، وذلك كثبوت الجود لزيد، فإنك تعبر عنه تارة بقولك: زيد سخى، وتارة: جبان الكلب[1]. وتارة تقول كثير الرماد، وتارة تقول هزيل الفصيل، فإنها مختلفة فى وضوح الدلالة على مضايفة زيد، (المضايفة[2] كثرة الضيفان، وهى بكسر الضاد المعجمة جمع ضيف يستوى فيه الواحد والجمع، ويجمع على أضياف، وضيوف، وضيفان، وأصله الميل، يقال ضفت إلى كذا، وأضفت كذا إلى كذا، والضيف من ماله إليك نازلاً)[3]. فدلالة الأول أوضح[4] من الثانى، ومن الثالث، وذلك للاختلاف بحسب وضوح العلاقة بين المعنيين وتعددها هذا فى طريق الكناية.

وأما فى طريق التشبيه فتقول: زيد كالبحر فى السخاوة، ثم زيد كالبحر. ثم زيد بحر.

---

(1) فى: جـ: «وتارة تقول: جبان الكلب».

(2) أنظر اللسان جـ 112/11 مادة «ضيف».

(3) ما بين القوسين سقط من: ب، جـ:

(4) فمدار الوضوح والخفاء على قلة الوسائط وكثرتها، فكلما انعدمت أو قلت الوسائط. كانت الكناية أوضح والعكس صحيح.

وأما فى طرق الاستعارة، رأيت بحراً فى الدار[1]، ثم عم زيد الأنام بالإنعام، ثم لجة زيد تتلاطم أمواجها.

وكلما كانت المبالغة أخفى، كانت المبالغة فى الغاية القصوى مالم يبلغ حد التعمية والإلغاز، (وسيأتى التنبيه على ذلك فى خاتمة الكتاب، بعون الله تعالى الملك الوهاب)[2].

والمعنى:

أن علم البيان ملكة وأصول يقتدر بها على إيراد كل معنى واحد (اللوحة رقم 5أ)[3] دخل فى قصد المتكلم وأرادته بتراكيب يكون بعضها أوضح دلالة عليه من بعض، فلو عرف من ليس له هذه الملكة إيراد معنى قولنا: زيد جواد فى طريق مختلفة لم يكن عالماً بعلم البيان، وتقييد المعنى[4] بالواحد، للدلالة على أنه لو أورد معانى متعددة بطرق بعضها أوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان فى شىء، وتقييد الاختلاف بأن يكون فى وضوح الدلالة للإشعار بأنه لو أورد المعنى الواحد فى طرق مختلفة فى اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل أن يورده بألفاظ مترادفة مثلاً لا يكون ذلك من علم البيان.

ولا حاجة أن يقال: فى وضوح الدلالة وخفائها، لأن كل واضح خفى بالنسبة إلى ما هو أوضح منه.

ومعنى اختلافها فى الوضوح أن بعضها واضح الدلالة وبعضها أوضح فلا حاجة إلى ذكر الخفاء.

وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد تخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الأسد بعبارات مختلفة، كالأسد، والغضنفر، والليث، والحارث.

---

(1) «فى الدر» فى: ب: وهو خطأ، وكذا فى: جـ: وهو تحريف.

(2) ما بين القوسين سقط من: ب.

(3) فى ب: جـ: (يدخل).

(4) أنظر المطول ص 300 و «مطبعة أحمد كامل 1330 هـ.

والمراد بالدلالة:

الدلالة العقلية[1]، ولطول البحث فيها تركنا[2] الكلام عليها، والله الموفق بمنه وكرمه.

المطلب الثالث

التعريف بالشارح[3] المولى إبراهيم عصام الدين

كان رحمه الله تعالى علامة متبحراً فى العلوم العربية، وهى[4] أحسن معلوماته مع المشاركة التامة فى غيرها.

وله تصانيف:

منها شرح على الكافية عارض به الرضى، وحاشية على شرح الكافية للجامى[5]، وشرح على تلخيص المفتاح عارض به المطول، وحاشية على البيضاوى إلى سورة الأعراف، وتفسير لجزء عم، وحاشية على شرح الشمسية، وحاشية على شرح العقائد النسفية، وشرح على الغرة بالفارسية، وله حاشية على مباحث شرح المواقف، وشرح على الطوالع، وحاشية على المطول، ومتن فى النحو، وشرح على هذا المتن، وشرح على الشافية، وشرح الرسالة الوضعية، وشرح رسالة الاستعارات[6]، وشرح آداب البحث، وشرح التهذيب فى المنطق، وحاشية على كليات شرح المطالع سماها الفوائد الجلية، ورسالة فى مسألة ما أنا قلت من المطول عارض بها رسالة مولانا على

(1) راجع فيض الفتاح جـ 6/4 ومابعدها/ مطبعة مدرسة والدة عباس الأول سنة 1325 هـ 1907 م.

(2) المؤلف هنا وافق التفتازانى فى ترك بحث الدلالات فى صدر علم البيان كما فى المطول.

(3) سقط من: أ: ب: «المطلب الثالث: فى التعريف بالمولى «عصام» وفى هدية العارفين جـ 25/1: «إبراهيم بن محمد بن عرشاه».

(4) فى: جـ: «هى أحسن» والصواب: «وهى» كما فى أ، ب.

(5) المتوفى سنة 898 هـ.

(6) فى: جـ: «الاستقارات» وهو تصحيف، والصواب: «الاستعارات».

قَوْشجى[1]، وشرح الشمائل، وشرح القصارى، ورسائل أخر بالفارسية نحو العشرين، توفى ـ رحمه الله تعالى ـ سنة تسع وتسعين[2] وتسعمائة[3]، انتهى النقل.

ورأيت[4] فى ديباجته وحاشيته على تفسير القاضى[5] البيضاوى ما نصه: وبعد: فيقول المفتقر إلى الله القوى المتين إبراهيم بن محمد بن عربشاه الإسفراييني المشتهر بعصام الدين، لما كان القرآن العظيم. إلى أن قال: وكان كتاب أنوار التنزيل إلى أن قال: فأخذت فى صوغ شذرة من مكانته المنيفة لتكون تحفة وهدية ورية وعسجدية أتحف بها السلطان الأكرم، والخاقان[6] الأجل الأعظم، سلطان العرب والعجم وليث الشرى والأجم.

وبسط لسان قلم المدح إلى أن قال: شعر[7]:

---

(1) فى: جـ: «على قوشجى» هو على بن محمد القوشجى «بفتح القاف، وسكون الواو، وفتح الشين» من فقهاء الحنفية، أصله من سمرقند، ومعنى القوشجى فى لغتهم: حافظ البازى، له حاشية على أوائل حواشى الكشاف للتفتازانى توفى بالاستانة سنة 879 هـ كذا فى الأعلام للزركلى جـ 162/5. أنظر ترجمته فى الفوائد البهية: 214 البدر الطالع جـ 495/1.

(2) فى الشذرات جـ 291/8 «من ذرية أبى إسحق الإسفرائينى، وهو من بيت علم. . . فاق أقرانه وصار مشارا إليه ببنان، وكان بحراً فى العلوم» ويقول: وفى حدود سنة إحدى وخمسين وتسعمائة توفى عصام الدين «كذا فى تاريخ علوم البلاغة للمراغى ص 179 أنظر معجم المطبوعات جـ 2/330 وكشف الظنون جـ 477/1 والقزوينى وشروح التلخيص الدكتور أحمد مطلوب: «دار التضامن بغداد» ص 598.

(3) فى هدية العارفين أسماء المؤلفين والمصنفين للبغدادى جـ 25/1 «ط استانبول»: توفى بسمرقند سنة 944 هـ.

(4) فى: جـ: «قلت: ورأيت فى ديباجه».

(5) فى: جـ: «تفسير الإمام البيضاوى».

(6) فى اللسان جـ 299/16، مادة «خقن»: «خاقان: اسم لكل ملك من ملوك الترك، وخقنوه على أنفسهم رأسوه، . . . قال أبو منصور: وليس من العربية فى شىء».

(7) فى: جـ: «شعر» زائدة.

مـليـك لـه فى المـجـد مجـد مـؤثـل
وفى قـوة الـبـطش المـبـيـدة لـلعـدا
فـبـالجـود يلقـى ذو الهـدى منـه منـة
وبـالبـطش يلقى الضـد فى هـوة الـردى[1]

سليمان هذا الزمان وجمال محيا هذا الأوان السلطان ابن السلطان الملك المظفر الغازى بأمر الرحمن، السلطان سليمان بن سليم شاه بن أبى يزيد خان، لازالت سحائب بره الهطال ممطرة، وحدائق وعـده بالأمـانى مخضرة مزهرة، ولا برح[2] خدم العلم مستغنين باكسير وجوده، وأرباب التقى[3] فى رفاهية بواسطة وجوده الذى لم يخب من أمله، ولا خسر من قصده وأم[4] له: شعر:

مـليـك يـرجيـه الـفـتى وهـو حـازم
بـأن جـبـايـا بـره لم تـكـن تحـصـى
وإن يـدعـه فـهـو المـجـيـب دعـاءه
وإن كـان ما يـرجو[5] هـو المقصد الأقصى

انتهى.

وأقول[6]: وهذا الملك العظيم الشأن مفخرة آل عثمان، عليه وعلى أسلافه الكرام الرحمة والرضوان، له غزوات عظام مشهـورة، ومواقف فى الجهاد لإعلاء دين الله، ونصرة مذهب أهل السنة مأثورة، وفتوحات على صحائف وجنات الدهر مزبورة، (وإنعامات[7] على لسان أهل الفضل مذكورة

---

(1) فى: جـ: «الرداء» بالمد ، والصواب «الردى» بالقصر ليناسب الوزن.
(2) فى: جـ: (ولا برخ) بالخاء المعجمة، والصواب: «ولا برح».
(3) فى: ب: ، جـ: «التقى والحلم».
(4) «أم» بمعنى قصد.
(5) فى: جـ: «يرجوا» وهو خطأ.
(6) «ونصرة مذهب أهل السنة» ليست فى: جـ.
(7) ما بين القوسين ليس فى: جـ.

مشكورة)، كانت مدة خلافته تسعة وأربعين عاماً وشهرين فضلاً من الله تعالى وإنعاماً.

وذلك أنه جلس على سرير الخلافة أثر موت والده السلطان سليم[1] خان[2] عام ستة وعشرين[3] وتسعمائة. وتوفى سنة خمس وسبعين وتسعمائة، روح الله تعالى روحه ونور ضريحه، وأدام الله تعالى دولة آل عثمان إلى انقضاء الدوران. آمين.

وأما حفيد الشارح:

وهو المحشى، ترجم له العلامة الشهاب فى الريحانة[4] بعد أن ترجم لأخيه جمال الدين بن صدر الدين بن عصام الدين[5]، نصه: أخوه على[6] العصامى، كعبة المعالى، ومن به جمال الكمال[7] حال، لا عيب فيه إلا أن لفظه عطل الدر[8]، ولا عيب فى نداه إلا أنه يستعبد الحر[9]، وهو[10] غرة الجمال وصورة الكمال، إذا نطق فما الروض زاره الحيا[11]، وإذا (اللوحة

---

(1) «السلطان سليم خان» ليس فى: جـ.

(2) إقرأ ترجمته فى الشذرات جـ 143/8.

(3) فى: جـ: «قلت».

(4) راجع الريحانة للشهاب الخفاجى المتوفى سنة 1069 هـ جـ 425/1.

(5) الإسفرائينى، فاضل عصامى عريق، نشأ بمكة. انظر الريحانة جـ 417/1.

(6) هو على بن إسماعيل صدر الدين بن إبراهيم بن محمد بن عربشاه، عصام الدين الإسفرائينى الشافعى، له حاشية على «شرح الاستعارات» لجده العصام، توفى بمكة سنة سبع بعد الألف. راجع الريحانة جـ 425/1 تحقيق عبد الفتاح الحلو. انظر ترجمته فى الأعلام للزركلى جـ 70/5 خلاصة الأثر جـ 147/3.

(7) فى الريحانة: «ومن به حال الكمال حالى» وهو الصواب.

(8) فى المصدر السابق: «الياقوت والدر» وهذا الأسلوب من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم.

(9) فى المصدر السابق: «كل حر»، وهذا الأسلوب من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم أيضاً.

(10) فى المصدر السابق «فهو».

(11) الحيا: المطر.

رقم: 6) تهلل فما النهر حياة برق السما، ولعمرى إن جده أسعد الله بجمع شمل الفصاحة[1] جده:

نفس عصام سودت عصاما وعلمته الكر والإقداما[2]

وهذا الحفيد:

عقد المناصب به نضيد، لم يفتخر بآبائه، ولم يتبهج بنضارة أصله ونمائه، لما اعتصم بعروة الفضل الوثقى، وصعد إلى ربوة المجد وترقى، وقال: أنا عصامى لا عظامى، وإن كنت لمآثر زمانى حامى[3].

فألف وصنف ونوع قرى الأسماع وأتحف، وأفاد الطلاب وحل بأسنان قلمه عقد المشكلات الصعاب، وأقام فى جوار بيت الله وحماه معتزلاً عن الناس، ولا بدع أن يعتزل جار الله، وكان ممن ورى [4] به زنادى، وروى [5] ورده [6]، فؤادى. وزهرت [7] بالاستفادة منه نارى، وفك من ربقة الجهل [8] به أسارى، ولم يزل يرسل إلى وفود أخباره، ويهدى نسيم نجد إلى نفحات آثاره

---

(1) فى المصدر السابق: «الفضائل» وهو الصواب.

(2) البيت للنابغة الذبيانى، قاله فى عصام بن شهبرة بن الحارث بن ذبيان الجرمى، حاجب النعمان بن المنذر، والذى يضرب به المثل فيمن شرف بالاكتساب لا بالانتساب، وبعده: وصيرته ملكاً هماماً * حتى علا وجاوز الأقواما. راجع الديوان ص 101/ تحقيق فوزى عطوى. الأعلام للزركلى جـ 26/5، 27. القاموس جـ 68/2. دلائل الإعجاز 428.

(3) فى الريحانة: «لذمار مآثرى حامى».

(4) فى القاموس: جـ 402/4 مادة «الورى» ورى الزند كوعى، وولى ورياً وريّاً، ورية، فهو وار، وورى خرجت ناره».

(5) فى المصدر السابق جـ 339/4 مادة «روى» روى من الماء كرضى رياً ورياً ، وروى، وتروى، وارتوى بمعنى».

(6) الورد: المنهل العذب.

(7) فى الريحانة: «وسعرت».

(8) فى المصدر السابق «بفضله».

إلى أن صم الأثر[1]، وعفا الخبر[2]. انتهى المراد منه قدس الله تعالى أسرارهم الزكية، وحشرنا معهم وأباح لنا ولهم بحبوبة جنته العلية، بجاه سيدنا محمد خير البرية.

قال المولى إبراهيم[3] عصام:

(بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً، يقول العبد) أقول مستعيناً بالله تعالى ومتوكلاً عليه: العبد: الإنسان حراً كان أو رقيقاً، والمملوك كالعبد، والجمع عبدون، وعبيد، وأعبد، أنهاها فى القاموس إلى أربعة عشر، وجمع الجمع أعابد، والعبدية، والعبودية، والعبودة: الطاعة، كذا فى القاموس[4]: الراغب[5]: العبد يطلق على عبد، هو الإنسان الذى يصح بيعه، نحو العبد بالعبد، وعلى عبد بالإيجاد، وإياه عنى بقوله تعالى ﴿إن كل من فى السموات والأرض إلا آتى الرحمن عبداً﴾ [6] وعلى عبد بالعبادة والخدمة، والناس فيه ضربان:

أ ـ عبد الله تعالى مخلصاً، وهو المقصود بقوله سبحانه وتعالى ﴿واذكر عبدنا أيوب﴾[7]. وقوله: ﴿إنه كان عبداً شكوراً﴾[8]. وقوله تعالى: ﴿الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب﴾[9] ﴿فوجدا[10] عبداً من عبادنا﴾[11].

---

(1) فى المصدر السابق «الخبر».

(2) فى المصدر السابق «وعمى قائد الأثر».

(3) فى: جـ: «وقال المولى عصام» بحذف إبراهيم.

(4) راجع القاموس باب الدال فصل العين جـ 322/1.

(5) قال أبو القاسم الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهانى المتوفى سنة 502 هـ فى كتاب المفردات فى غريب القرآن: العبد يقال على أربعة أضرب: ثم ذكر الأقسام كما ترى. راجع المفردات فى غريب القرآن للأصفهانى ص 319.

(6) سورة مريم الآية: 93.

(7) سورة ص: جزء الآية: 41.

(8) الإسراء: جزء الآية: 3.

(9) سورة الكهف: الآية 1.

(10) فى: جـ: «فوجد» والصواب «فوجدا».

(11) سورة الكهف: الآية: 65.

ب ـ وعبد الدنيا وأعراضها ، وهو المعتكف على خدمتها ومراعاتها ، وإياه قصد عليه الصلاة والسلام بقوله « تعس عبد الدرهم » « تعس عبد الدينار » [1] انتهى .

والمراد بالعبد فى قول الشارح الخاضع الذليل [2] ، وإنما عدل عن ضمير المتكلم [3] استعطافاً واستمطاراً لسحائب فضل الربوبية بذل العبودية ، وتوطئة لصفة المفتقر ، وهو صفة [4] تنبىء عن الاحتياج كالفقير ، وآثره عليه ، لأن الفقير أخص من المحتاج ، كما فى ابن السبيل ، فإنه محتاج غير فقير . (واللام الداخلة على المظهر الموضوع فى موضع المضمر للعهد الخارجى ، لأن ذلك المضمر إن كان للغائب فلا بد من تقدم ذكره فى الجملة ، قاله الشيخ يس تبعاً للزيبارى ، وتعقبه الدمنهورى) [5]. . . والقول بأن العبد واقع موقع الضمير فيه نظر ؛ لأنه خلاف الأصل، ولم تقم قرينة على الاحتياج إليه ، بل المناسب هنا المظهر لما فيه من التواضع المتوسل به إلى تحصيل [6] المطلوب [7].

---

(1) هذا جزء من حديث أخرجه البخارى فى «باب الحراسة فى الغزو فى سبيل الله «م» من «كتاب الجهاد» جـ 422/6 بشرح فتح البارى مطبعة مصطفى الحلبى. وأخرجه ابن ماجه فى باب فى المكثرين من كتاب الزهد» رقم الحديث 4135 جـ 1186/2. برواية أبى هريرة أيضاً.

(2) «قال العارف بالله ذو النون المصرى: رحمه الله تعالى ـ ما أعز الله تعالى عبداً بعز هو أعز من أن يدله على ذل نفسه، وما أدل الله تعالى عبداً بذل هو أذل له من أن يحجبه عن ذل نفسه «هذه العبارة سقطت فى: أ، ب.

(3) فى: جـ: «وإنما عدل عن ضمير المتكلم ليتوصل إلى ذكر العبودية استعطافاً واستظهاراً لفقره وأنشدوا:

إنى إليـك مـدى الأيـام محتـاج   لو كان فى مفرقى الإكليل والتـاج

(4) من قوله: «وتوطئة لصفة المفتقر» إلى قوله: «فإنه محتاج غير فقير» سقط فى: جـ : فى: جـ: «وتعقبه الدمنهورى بما نصه: والقول».

(5) فى : جـ : « وتعقبه الدمنهورى بما نصه : والقول ».

(6) «إلى تحصيل المطلوب، انتهى» هذه عبارة الدمنهورى.

(7) سقط من: أ، ب: «المفتقر: صفة تنبىء عن الاحتياج، وفى ذكر العبودية والافتقار هضم لنفسه، واعتراف بعجزه فتحاً لباب فيض الله تعالى، وفضله».

(والفصل بين البسملة والحمدلة «بيقول وما بعده» لا يضر لكون الفاصل غير أجنبى ؛ لأن الحمد من جملة مقول القول الفاصل)[1] (إلى ألطاف ربه)[2] جمع لطف، وهو ما يحصل به صلاح العبد، واللطيف: خالق اللطف، يلطف بعباده من حيث لا يعلمون. وقيل: العالم بالخفيات، فعلى الأول يرجع إلى الفعل، وعلى الثانى يرجع إلى العلم، والمناسب هنا هو الأول.

ورب كل شيء: مالكه، وباللام لا يطلق لغير[3] الله سبحانه وتعالى، وإنما يطلق مقيداً كرب الدار، ورب الدابة، ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿ فيسقى ربه خمراً ﴾ [4] وما فى الصحيحين من أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال: «لا يقل أحدكم أطعم ربك، وضىء ربك، ولا يقل أحدكم ربى، وليقل سيدى[5] ومولاى » فقد قيل إن النهى فيه للتنزيه.

وأما الأرباب فحيث لم يمكن إطلاقه على الله سبحانه وتعالى، جاز فى إطلاقه الإطلاق والتقييد كما فى قوله تعالى: «أرباب متفرقون خير»[6].

والرب فى الأصل: مصدر بمعنى التربية، وهى تبليغ الشىء إلى كماله شيئاً فشيئاً، وصف به الفاعل مبالغة، كالعدل. وقيل صفة مشبهة، من ربه يربه، كنمه ينمه، بعد جعله لازماً بنقله إلى «فعل»[7] بالضم.

(الخفية) ضد الظاهرة، (قيل المراد بألطاف الخفية: العلوم والإدراكات،

---

(1) ما بين القوسين سقط فى: جـ.

(2) سقط فى: جـ: «ربه».

(3) كذا فى القاموس جـ 1/72 مادة : «الرب».

(4) سورة يوسف ، الآية : 41 .

(5) أخرجه مسلم برواية أبى هريرة فى «باب حكم إطلاق لفظة العبد، والأمة، والمولى، والسيد» من «كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها»، جـ 7/15 بشرح النووى «المطبعة المصرية» واللفظ مختلف.

(6) سورة يوسف: الآية: 39.

(7) «فعل» بفتح الفاء، وضم العين، نحو شرف وكرم.

وعليها فالمراد إفاضة العلوم، وفيه إشارة إلى أن المتن بمكان من الدقة والخفا، بحيث يحتاج شارحه إلى ألطاف تناسبه.

وكان الأفصح الخفيات؛ لأن ألطاف جمع قلة لما لا يعقل، والأفصح فيه المطابقة، كجمع العاقل مطلقاً، بخلاف جمع الكثرة لغير العاقل، فإن الأفصح فيه الإفراد، نحو الجذوع منكسرات أو منكسرة، وجمع ذلك بعضهم فقال:

وجمع كثرة لما لا يعقل   الأفصح الإفراد فيه يافل[1]
وفى سوى الأفصح المطابقة   نحو هبات وافرات لائقة)

ولما كان من آداب التأليف أن يسمى المؤلف نفسه. قال: (عصام الدين) وهو لقبه وبه اشتهر، واسمه إبراهيم، وفيه تفاؤل بأن الله تعالى يعصمه من كل سوء (وهو بدل من العبد، أو عطف بيان، ولا يصح أن يكون فاعلاً والعبد والمفتقر نعتان قدما عليه، لمخالفة القاعدة النحوية المعلومة، وللأصل من تأخير الصفة عن الموصوف)[2]. (بن محمد) [3] محمد هو اسم أبيه، (اللوحة رقم: 7أ) (صفة له لا للعبد) لما يلزم على ذلك من تقديم البدل، أو عطف البيان الذى هو عصام الدين، على النعت، وهو ممنوع عند اجتماع التوابع)[4].

ولما كان الدعاء للوالدين يعد من برهما كما ورد فى الصحيح لم يخص نفسه بالدعاء، قال: (حفهما الله بمغفرته الجلية) (أى أحدقهما وأحاط بهما إحاطة تامة)[5].

وفى بعض النسخ[6]: حباهما، (ومعناه خصهما، والأول أُولى، وكان

---

(1) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.
(2) ما بين القوسين ساقط من: جـ.
(3) كلمة «محمد» زائدة فى: أ، ب.
(4) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.
(5) ما بين القوسين سقط فى: جـ.
(6) فى: جـ: «وفى نسخة» بدل «وفى بعض النسخ».

الأحسن أن يقول: حفه الله ووالديه لما تقدم. والمغفرة كالغفر: هو الستر، وفيه استعارة بالكناية، بتشبيه المغفرة بساتر حسى محيط بجميع جوانبهما وإثبات ملائمه، أى الستر، وهى الإحاطة المأخوذة من حفهما تخييل.

أو تصريحية أصلية، وتبعية، بتشبيه الإحاطة المعنوية بالحسية، وقدر استعارة أحد المصدرين لمعنى الآخر، ثم جرت تبعية ذلك فى «حفهما».

والجلية: الظاهرة، وقيد بهذا الوصف؛ لأن الساتر إذا كان خفياً لا يستر ما خلفه كل الستر، فالمقصود المغفرة التامة، أو المراد بجلائها أثرها، فكأنه طلب المغفرة ظاهرة الأثر، وبين الخفية والجلية صفة[1] الطباق)[2].

(إن أحسن ما تزاد به النعم الوفية) (ابتدأ بالحمد اقتداء بالكتاب العزيز، وعملاً بالحديث الشريف الوارد فى ذلك.

والنعم: جمع نعمة، وهى كل نفع قصد به الإحسان، والله عز وجل خلق العالم كله نعمة؛ لأنه إما حيوان، أو غير حيوان، فغير الحيوان نعمة على الحيوان والحيوان نعمة من حيث إن إيجاده حياً نعمة عليه؛ لأنه لولا إيجاده حياً لما صح منه الانتفاع، وكل ما أدى إلى الانتفاع وصححه فهو نعمة)[3].

(ثم النعمة إما ظاهرة، وإما باطنة، قال تعالى: «وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة»[4] فالظاهرة: كل ما يعلم بالمشاهدة، والباطنة: ما لا يعلم إلا بدليل، أو لا يعلم أصلاً. فكم فى بدن الإنسان من نعمة لا يعلمها، ولا يهتدى إلى العلم بها، وقد أكثروا فى ذلك، فعن مجاهد: ظهور الإسلام. والنصرة على الأعداء، والباطنية: الإمداد بالملائكة.

وعن الحسن: الظاهرة الإسلام، والباطنة: الستر. وعن الضحاك:

---

(1) أى طباق الإيجاب.

(2) ما بين القوسين ساقط من: جـ.

(3) ما بين القوسين سقط فى: جـ.

(4) سورة لقمان. الآية: 20.

حسن الصورة، وامتداد القامة، وتسوية الأعضاء، والباطنة: المعرفة. وقيل الظاهرة: البصر، والسمع، واللسان، وسائر الجوارح الظاهرة.

والباطنة: العقل، والقلب، والفهم، وما أشبه ذلك. ويروى فى دعاء موسى ﷺ: «إلهى دلنى على أخفى نعمتك على عبادك»، فقال: «أخفى نعمتى عليهم النفس».

ويروى[1] أن أيسر ما يعذب به أهل النار الأخذ بالأنفاس، اللهم أوزعنا شكر نعمك، وأجرنا من النار بعفوك يا أكرم الأكرمين)[2].

الوفية: مبالغة الوافية، ولا شك أن نعم الله سبحانه وتعالى على عباده[3] متفاوتة كماً وكيفاً، (وأن كل مؤمن لا يخلو من نعمة حاصلة منه تعالى وتقدس. وحينئذ فمعنى قوله: تزاد الخ أن الحمد سبب الزيادة النعم الوفية، كماً أو كيفاً، أو هما على ما هو)[4] موجود من النعم على الحامد. (وأما حمل النعم الوفية على ما هو عند الحامد، وأن قوله: تزاد به أى بالحمد على تلك النعم الوفية الحاصلة عنده فى الكم، أو فى الكيف، أو فيهما، فغير مناسب للمقام، كما أن حمل الزيادة والوفا على التوزيع ونحو ذلك من التفنن فى الكلام، وقد أخذ زيادة النعم بالحمد من قوله تعالى ﴿ لئن شكرتم لأزيدنكم ﴾ [5] لأن الحمد المذكور هنا هو الحمد الجامع للشكر لوقوعه على الإنعام)[6] (وتدفع به البلية) (البلية: المحنة، ولو قال: وتزال عوضاً عن تدفع لكان فيه من أنواع البديع الجناس اللاحق المختلف الآخر بين فعلين، لكنه

---

(1) فى: ب «ويرى» وهو تحريف.

(2) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

(3) سقط من: أ، ب: بعد قوله: ولا شك أن نعم الله على عباده «كلها وفية وليس هناك نعمة قاصرة، لا حقيقة، ولا توهماً، كما توهم، وإن كانت فى نفس الأمر» متفاوتة كماً وكيفاً.

(4) ما بين القوسين سقط فى: جـ.

(5) سورة إبراهيم: الآية: 7.

(6) ما بين القوسين سقط فى: جـ.

قصد المبالغة فى مدح الحمد، فإن إزالة البلية فرع وصولها، والدفع يقتضى عدمه[1]، ومأخذ رفع البلية بالحمد قوله تعالى ﴿ ولئن كفرتم إن عذابى لشديد﴾[2].

والظاهر أن عطف وتدفع على تزاد من عطف المغاير، لحمل النعمة على الملائم الوجودى المحمود العاقبة المفهوم من تزاد.

ويحتمل أن يكون من عطف الخاص على العام لحمل النعمة على ما يعم دفع المضار، فالنكتة فى العطف الاهتمام بشأن الدفع، وعلى هذا فالزيادة بالنسبة للملائم فى حصوله، وغير الملائم فى دفعه)[3].

(فى البكرة والعشية) (ظرفان لتزاد وتدفع على سبيل التنازع[4]، ويحتمل أن يكون ظرفاً مستقراً صفة للبلية والنعم الوفية)[5].

(وتعلقهما بالحمد[6]، بناء على أن معمول المصدر وإن كان المصدر معرفاً يجوز أن يتقدم إذا كان ظرفاً تكلف مستغن[7] عنه كما لا يخفى. وعلى كل تقدير فكلاهما يحتمل أن يكون من باب الاكتفاء[8]، أى وجميع الأوقات.

أو مجاز مرسل علاقته الكلية والجزئية، وأن تخصيص البكرة والعشية بالذكر للإشارة إلى انطباق الفعل وملابسته لجميع الزمان، على ما هو عادة البلغاء من أنهم يذكرون ملابسة الفعل لظرف الزمان ويشيرون به إلى ملابسته لجميع أجزائه، فإن البكرة تنتهى بها الليل، ويبتدىء بها النهار، والعشية

---

(1) سقط من: أ، ب: «وبين البلية، والنعم طباق».
(2) سورة إبراهيم. الآية: 7.
(3) ما بين القوسين ساقط فى: جـ .
(4) فى: ب: «التنازغ» وهو تصحيف.
(5) ما بين القوسين سقط فى: جـ .
(6) أى الآتى ذكره.
(7) فى: ب: «يستغنى»
(8) كقوله تعالى ﴿ سرابيل تقيكم الحر﴾ أى والبرد.

عكسها، فيحيطان بجميع الزمان)[1] (اللوحة رقم: 8أ) وهذا حمد الشارح، وفيه أن ما[2] أتى به الثناء على الحمد الصادر من المصنف، ولم يأت هو بحمد، وأجيب بأن الثناء على حمد الله سبحانه وتعالى حمد لله، لأن الحمد هو الثناء باللسان ، لكن يرد عليه أنه يلزم أن لا يكون آتياً بالصلاة على النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ؛ لأن جملة الصلاة فى كلام المصنف معطوفة على جملة الحمد ، والثناء على الصلاة ليس بصلاة .

وأجيب بأن الصلاة من أفراد الحمد، لأن فيها اعترافاً بأنه سبحانه أرسل نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وأحسن النيابة.

وبذلك يجاب (عمّا[3] ، يرد عليه)[4] من أنه يلزم على عطف الصلاة على الحمد أن الصلاة أحسن ما تزاد به النعم الوفية، وتدفع البلية، وذلك ينافى شأن الحمد، فإن قيل يلزم على ذلك عطف الخاص على العام، إذ الصلاة من أفراد الحمد، والنكتة المشهورة لا تتمشى ههنا، فما فائدة العطف؟.

أجيب بأن فائدته الخروج من[5] عهدة الصلاة على النبى صلى الله تعالى عليه وسلم، وكفى بذلك نكتة.

بقى هنا أمور:

الأول: إنه يلزم على صنيع الشارح تغيير إعراب المتن؛ لأن الحمد كان فيه مبتدأ، والله الخبر[6] وعلى تقديره صارت الجملة خبر «إن» ومثل ذلك قيل: يجوز مطلقاً، وقيل: إن كان الشارح صاحب المتن، وقيل: إن لم تتغير،

---

(1) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.
(2) فى: جـ: «وفيه أن غاية ما أتى به».
(3) ما بين القوسين سقط من: ب.
(4) فى: جـ: «وبذلك يجاب عما يرد عليه» وهو الصواب.
(5) فى: جـ: «عن».
(6) فى: جـ: «ولله الخبر».

حركة الإعراب. ثم إذا[1] جعلت الجملة خبراً فلا رابط لها؛ لأنها أريد بها لفظها، فهى فى حكم المفرد لا لأنها متحدة بالمبتدأ. كخبر ضمير الشأن؛ لأن ذلك ظاهر هنا كما لا يخفى على من له شأن.

الثانى: يلزم على كلام الشارح، أعمال «إن» محذوفة هى واسمها، ولم ينصوا على حذف إن وأخواتها مع الاسم، ولم يتعرضوا لصور الحذف فى باب «إنَّ» كما فعلوا فى باب كان.

نعم ذكروا أن إن[2] تحذف هى واسمها وخبرها، نحو ﴿أين شركائى الذين كنتم تزعمون﴾ [3] أى تزعمون أنهم شركائى، وإنها إذا حذفت ارتفع إسمها، كما ذكره البدر الدمامينى فى قول أبى العلاء[4]:

فلولا الغمد يمسكه لسال [5] . والتقدير: فلولا أن الغمد.

الثالث: وضع إن لتأكيد النسبة ورفع الشك عنها والإنكار فيها، ولا شك فى نسبة الحمد والإنكار. ولكن يؤكد الحكم لبيان شرفه ومزيته، نحو ﴿ إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ﴾ [6] .

---

(1) فى: جـ: «ثم إنه إذا جعلت الجملة خبراً» والظاهر أن كلمة «إنه» زائدة لا معنى لها.

(2) فى: جـ: «نعم ذكروا أن» أن «تحذف» بفتح الهمزة.

(3) سورة القصص. الآية: 62.

(4) هو أحمد بن عبد الله بن سليمان المعرى المتوفى سنة 449 هـ صاحب سقط الزند.

(5) صدره: يذيب الرعب منه كل عضب. وهذا البيت من قصيدة مطلعها:

أعن وخد القلاص كشفت حالا ومن عند الظلام طلبت مالا

قالها فى مذهب المديح. ولم يكن من طلاب الرفد، كما يقول التبريزى. والقصيدة طويلة وممتعة تبلغ أبياتها 81 بيتاً. اقرأها فى سقط الزند شرح التنوير من 14 إلى 38 مطبعة الإسلام بمصر 1324 هـ. راجع شروح سقط الزند للتبريزى، البطليوس. الخوارزمى، إشراف الدكتور طه حسين الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة 1381 هـ. انظر أعلام العرب أبو العلاء المعرى بنت الشاطىء رقم 38 ص 226 وفيات الأعيان جـ 113/1.

(6) سورة الفتح: الآية: 1.

(الحمد لله الواهب العطية) هذا شروع فى كلام المصنف رحمه الله تعالى. يجوز فى الواهب الجر على أنه صفة[1]، بناء على أن المراد به الثبوت والدوام على ما فيه، أو بدل، أو عطف بيان. ويجوز فيه الرفع، وكذا النصب على القطع، ويجوز فى العطية الجر على الإضافة، والنصب على المفعولية، قاله الفاضل الغنيمى[2].

(وفى نسخة الحمد لواهب العطية) [3] وهذا حمد الماتن، والجملة خبر إن على كلا النسختين[4]، وتقدم ما فى ذلك من البحث.

والمختار أن يقول: الوهاب بدل الواهب، لأن أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية، بمعنى أن إطلاقها عليه سبحانه وتعالى موقوف على الإذن من الشارع على المذهب[5] المختار[6]، قال الله تعالى ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾ [7]. المراد بالأسماء الحسنى ما ورد به الشرع وأذن فيه فى الكتاب والسنة.

أما الكتاب فإن التعريف فى الأسماء للعهد، ولا بد من المعهود، ولأنه

---

(1) أى صفة مشبهة.

(2) فى مقدمة حاشيته على عصام، وهذه الحاشية مخطوطة وموجودة بمكتبة الأزهر رقم الإيداع (938) 20733 بلاغة.

(3) ما بين القوسين سقط فى: جـ .

(4) «على كلا النسختين» ليس فى: جـ .

(5) قال الألوسى: «وخلاصة الكلام فى هذا المقام، أن علماء الإسلام اتفقوا على جواز إطلاق الأسماء والصفات على البارى تعالى، إذا ورد بها الإذن من الشارع وعلى امتناعه إذا ورد المنع عنه، واختلفوا حيث لا إذن ولا منع» انظر الألوسى جـ 121/9/ المنيرية.

(6) فى: ج: «وقال فى جوهرة التوحيد:

واختير أن أسماه توقيفية ... كذا الصفات فاحفظ السمعية

وقد سقط ذلك من: أ، ب.

(7) سورة الأعراف: الآية: 180.

أمر بالدعاء بها بقوله : ﴿ فادعوه[1] بها[2] ﴾ فلا بد من وجود المأمور به .
ونهى عن الدعاء بغيرها فى قوله ﴿ وذروا الذين يلحدون فى أسمائه ﴾[3]
وأوعد[4] على الإلحاد فيها بقوله سبحانه ﴿ سيجزون ما كانوا يعملون ﴾[5]
وأكد بالسين .

وأما الحديث فما رواه البخارى[6]، ومسلم[7] عن الزهرى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم « إن لله تسعة وتسعين اسماً ، مائة إلا واحدة »[8] تأكيداً[9] ، وذلك لئلا يزاد على ما ورد ، كقوله تعالى ﴿ تلك عشرة كاملة ﴾[10] قال محيى السنة : الإلحاد فى أسمائه تعالى : « تسميته بما لا ينطق به كتاب ولا سنة .

وقال الزجاج: لا ينبغى لأحد أن يدعوه بما لم يصف به نفسه، ويقول: يا قوى، لا يا جليد.

---

(1) سورة الأعراف جزء الآية 180 .

(2) قوله : فادعوه: إما من الدعوة، بمعنى التمسية، أو الدعاء بمعنى النداء، كذا فى الألوسى جـ 121/1 .

(3) سورة الأعراف: الآية: 180 .

(4) فى القاموس جـ 359/1 مادة «وعد»: قيل: فى الخير وعد، وفى الشر أوعد.

(5) سورة الأعراف: الآية: 180 .

(6) فى «باب لله مائة اسم غير واحدة» من «كتاب الدعوات» جـ 477/13 بزيادة «من حفظها دخل الجنة، وهو وتر يحب الوتر» وكذلك فى: «باب إن لله مائة اسم إلا واحدة من كتاب التوحيد » جـ 148/17 بشرح فتح البارى .

(7) فى «باب فى أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها من كتاب الذكر، والدعاء، والتوبة والاستغفار» جـ 5/17 بشرح النووى.

(8) وأخرجه الترمذى فى «كتاب الدعوات» رقم الحديث: 3506 -3507 -3508. قال: وهذا حديث حسن صحيح جـ 530/5 وأخرجه ابن ماجه فى «باب أسماء الله عز وجل من كتاب الدعاء» جـ 269/2 رقم الحديث 3860-3861.

(9) قال ابن حجر: الحكمة فى قوله: «مائة غير واحدة» بعد قوله: «تسعة وتسعون» أن يتقرر ذلك فى نفس السامع جميعاً، بين جهتى الإجمال والتفصيل. وقال الألوسى جـ 123/9 «التأكيد لئلا يزاد على ما ورد».

(10) سورة البقرة. الآية: 196 .

وقال الإمام: قال أصحابنا ليس كل ما صح معناه جاز إطلاقه عليه سبحانه وتعالى، فإنه الخالق للأشياء كلها، ولا يجوز أن يقال: يا خالق الذئب والقردة.

وورد: ﴿وعلم آدم الأسماء﴾[1] ﴿وعلمك ما لم تكن تعلم﴾[2] ﴿وعلمناه من لدنا علماً﴾[3]........ ولا يجوز يا معلم. ولا يجوز عندى يا محب، وقد ورد ﴿يحبهم ويحبونه﴾[4] تم كلامه.

وأما الصفات فكذلك، فكل ما ثبت بالكتاب والسنة من الصفات والأفعال، كجواز الرؤية، وخلق أفعال العباد، دون ما تشتهيه النفس، ويميل إليه الوهم هو الذى يجب أن يتبع. قال الإمام: من الإلحاد قول المعتزلة: لو فعل كذا لكان سفيهاً مستحقاً للذم. والمقام لا يقتضى إلا ذاك. لما تقرر أن الآية: تذييل لقصة اليهود، فإنهم كانوا يغيرون أوضاع التوراة، ويحرفون الكلم عن مواضعه. يعنى تمسك بما جاءك فى أسماء الله تعالى وصفاته، وأفعاله من الله (اللوحة رقم: 9أ). وذر الذين يغيرون ما جاءهم من الله تعالى، فإذاً لا مدخل للقياس والوهم. انتهى.

وإنما لم يقل:[5] واهب، تنبيهاً على قوة الاختصاص به[6]، وإنه مما لا يذهب الوهم إلى موصوف غيره.

وسلك فى ذكر النبى صلى الله تعالى عليه وسلم هذه الطريقة، (حيث قال: والصلاة على خير البرية)[7]، فاقتصر على وصفه بما اندرج فيه جميع كمالاته تفخيماً له، صلى الله تعالى عليه وسلم.

---

(1) سورة البقرة. الآية: 31.
(2) سورة النساء. الآية: 113.
(3) سورة الكهف. جزء الآية: 65.
(4) سورة المائدة. الآية: 54.
(5) فى: جـ: «وإنما لم يقل: لله واهب» وهو الصواب، كما يدل عليه ما بعده.
(6) «به» سقط من: ب.
(7) ما بين القوسين سقط فى: ب، جـ.

واللام فى العطية للاستغراق (أى كل عطية، أو العطية المعهودة، التى نزلت فيها السورة) أى سورة[1] الكوثر[2]. وقيل الضحى[3]، فتكون اللام للعهد الخارجى (فحينئذ) أى كون اللام للعهد (تناسبت فقرتا الحمد، والصلاة) الفقرة فى النثر بمنزلة نصف البيت فى النظم، مثلاً الحمد لله الواهب العطية فقرة، والصلاة على خير البرية فقرة. وتحقيق هذا يطلب من بحث الإرصاد[4] من فن البديع.

وإنما قال: (أشد تناسب) لأن أصل المناسبة حاصلة على الاحتمال الأول، قال المحشى: قوله: فحينئذ الخ. الظاهر حين كون العطية، العطية المعهودة، تناسب[5] فقرتى الحمد والصلاة تناسباً أشد منه على تقدير كونها للاستغراق وذلك أن كلاً من الفقرتين على هذا متعلق بالرسول صلى الله تعالى عليه وسلم. أما فقرة الصلاة[6] فظاهر، وأما فقرة الحمد فكونها على عطية متعلقة بالرسول.

أما[7] أصل التناسب فموجود على تقدير كونها للاستغراق، إما باعتبار

---

(1) إنا أعطيناك الكوثر.

(2) فى: جـ: «سورة الكوثر الكريمة» بزيادة «الكريمة».

(3) «وقيل: الضحى» سقط من: جـ.

(4) ويسميه قدامة بن جعفر بالتوشيح، وكذا أبو هلال العسكرى، أما ابن رشيق القيروانى فقد سماه بالتسهيم، يقول صاحب الصناعتين ص 382: «سمى هذا النوع الترشيح، وهذه التسمية غير لازمة بهذا المعنى وهو أن يكون مبتدأ الكلام ينبىء عن مقطعه، وأوله يخبر بآخره وصدره يشهد بعجزه، حتى لو سمعت شعراً أو عرفت رواية ثم سمعت صدر بيت منه وقفت على عجزه قبل بلوغ السماع إليه، وخير الشعر ما تسابق صدوره إعجازه، ومعانيه ألفاظه» ومثاله قوله تعالى: ﴿وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت﴾ انظر العمدة لابن رشيق القيروانى جـ 30/2 مطبعة حجازى بالقاهرة تحقيق محى الدين، الصناعتين لأبى هلال العسكرى ص 382/ دار إحياء الكتب العربية. فيض الفتاح جـ 270/4.

(5) فى: جـ: «تناسبا».

(6) فى: جـ: «أما فقرة الصلاة فظاهر» وهو الحق. بدل الرسول فى: أ.

(7) فى: جـ: «وأما» بالواو.

اشتمال العطية على المتعلقة بالرسول، أو باعتبار أن صلاته على الرسول التى هى مضمون الفقرة الثانية من جملة العطايا والنعم التى اشتملت عليه[1] فقرة الحمد.

ويحتمل أن يراد بقوله: حينئذ. كل من احتمالى العهد والاستغراق، أما بيان شدة التناسب[2] على تقدير العهد فقد بين. أما على تقدير الاستغراق فأصل التناسب باعتبار أن كل فقرتى حمد وصلاة بينهما تناسب لما بين متعلقيهما من التناسب . أعنى بين ذات[3] البارى تعالى والرسول صلى الله تعالى عليه وسلم . وأما شدة التناسب فلاشتمال فقرة الحمد على العطية التى مضمون فقرة الصلاة واحدة منها ، لكن قوله : ولا يخرج الحمد الخ . يؤيد الحمل على[4] الأول . وهو احتمال العهد . ولما كان هنا مظنة سؤال ، وهو أن يقال : على هذا الاحتمال الأخير يخرج الحمد عن أن يكون على نعمة وصلت للشاكر . فأجاب بقوله : (ولا يخرج الحمد بذلك) أى بهذا الاحتمال الأخير (عن أن يكون على النعمة الواصلة إلى الشاكر) بناء على اشتراط ذلك ، كما ذهب إليه طائفة ، والمسألة خلافية .

قال المحشى: وقد يتراءى التنافر بين طرفى الكلام لفظاً ومعنى. أما لفظاً فلأنه كان الظاهر أن يقال: على النعمة الواصلة إلى الحامد، إذ الكلام فى الحمد. وأما معنى فلأن الحمد لا يلزم فيه أن يكون على النعمة فضلاً عن كونها واصلة إلى الحامد.

والجواب:

إن اللام فى الحمد للعهد، والمعهود حمد المصنف، وهو شكر، كما أنه حمد، إذ متعلقه النعمة التى هى العطية. وإليه الإشارة بالتعبير بلفظ الشاكر دون الحامد . (لأن كل ما وهب لنبينا محمد) صلى الله تعالى عليه وسلم (من العطايا فهو يعم مسلمى البرايا) فيه إيماء إلى أن الفقرة شكر لله تعالى ،

---

(1) فى : ب، جـ: «عليها».

(2) فى : جـ: «شدة المناسبة».

(3) فى : جـ: «أعنى بين ذات البارى» وهو الصواب. بدل أعنى ذات كما فى : أ.

(4) «على» ساقطة فى : ب، جـ.

كما يشير إليه قوله عليه الصلاة والسلام «لا يشكر الله من لا يشكر الناس»[1] ثم إن المصنف رحمه الله تعالى ربط الصلاة بالحمد والشكر لاقتضاء العقل والنقل .

أما الأول : فلأن من البديهات والمسلمات أنه لا بد بين المفيض[2] والمستفيض[3] من المناسبة، ولا شك فى انتفائها بيننا وبين الله تعالى لكمال تنزهه وفرط تدنسنا، فلا بد لنا من استفاضة الكمالات فى هذا المبدأ من واسطة ذى جهتين، يستفيض بأحدهما، ويفيض بالأخرى، وذلك هو النبى صلى الله تعالى عليه وسلم.

وأما الثانى : فكقوله تعالى ﴿صلوا عليه وسلموا تسليما﴾[4] أى ادعوا له بها. ولما كان أجل ما يتصف به من النعم هو دين الإسلام، وكان بواسطته عليه الصلاة والسلام جعل الدعاء له تلو الثناء على الله سبحانه وتعالى.

وأيضاً لا يعزب[5] عنك أن الآية حاكمة بوجوب الصلاة والسلام عليه كما ذكر، واستوضح بحديث «من ذكرت عنده فلم يصل علىّ فدخل النار فأبعده الله»[6]، وحديث «رغم[7] أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل على»[8].

---

(1) أخرجه ابن الأثير فى النهاية فى غريب الحديث والأثر جـ 494/2 فى «باب الشين مع الكاف» فقال: ومنه الحديث: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس» ومعناه: أن الله لا يقبل شكر العبد على إحسانه إليه، إذا كان العبد لا يشكر إحسان الناس، ويكفر معروفهم «كذا فى النهاية».

(2) فى اللسان جـ 76/9 مادة «فيض»: أفاض الماء على نفسه، أى أفرغه، وفاض صدره بسره: إذا امتلأ وباح به. ولم يطق كتمه.

(3) «المستفيض: الذى يسأل إفاضة الماء وغيره» كذا فى القاموس جـ 353/2.

(4) الأحزاب: جزء الآية: 56.

(5) فى القاموس جـ 107/1 مادة: «العزب»: العزوب: الغيبة، يعزب ويعزب والذهاب.

(6) أخرجه الترمذى فى باب قول رسول الله ﷺ «رغم أنف رجل من كتاب الدعوات» جـ 551/5 رقم الحديث: 3546 تمامه: «البخيل ذكرت عنده فلم يصل على رواية حسين ابن على بن أبى طالب. قال أبو على: هذا حديث حسن صحيح غريب. وفى الترغيب =

وبه قال الحليمى من الشافعية. واللخمى من المالكية. وابن بطة[1] من الحنابلة. والطحاوى من الحنيفية.

(والصلاة)[2] قياس المصدر: التصلية، وذلك أن مصادر غير الثلاثى مقيسة كلها، فما كان منها على وزن، «فعل»[3] فإما أن يكون صحيحاً أو معتلاً، فإن كان صحيحاً فمصدره على «تفعيل» نحو قدَّس تقديساً. ومنه ﴿وكلَّم الله موسى تكليما﴾[4] ويأتى على «فعل» كقوله تعالى ﴿وكذبوا بآياتنا كذابا﴾[5] بتخفيف الذال.

وإن كان معتلاً فمصدره على «تفعله» نحو زكى تزكية، ونمى تنمية، وصلى تصلية، وإلى ذلك أشار ابن مالك رحمه الله تعالى فى الخلاصة بقوله:

«وغير ذى ثلاثة مقيس مصدره كقدس التقديس[6]

(اللوحة رقم: 10أ)

وزكه تزكية.......

= والترهيب جـ 307/3 برواية أبي هريرة. وفى تمييز الطيب من الخبيث ص 51: «حديث البخيل من ذكرت عنده فلم يصل على» رواه أحمد، والنسائى فى الكبير، والبيهقى فى الدعوات والشعب، والطبرانى فى الكبير من حديث الحسين بن على، به مرفوعاً، وصححه ابن حبان والحاكم».

(7) فى اللسان جـ 137/15: يقال: أرغم الله أنفه، أى ألزقه بالرغام، وهو التراب، هذا هو الأصل، ثم استعمل فى الذل.

(8) أخرجه الترمذى فى باب قول رسول الله ﷺ رغم أنف رجل، من كتاب الدعوات. جـ 550/5 و 551 رقم الحديث: 3545 برواية أبي هريرة وقال: حديث حسن غريب. انظر طبقات الشافعية للسبكى جـ 156/1 تحقيق عبد الفتاح الحلو، مطبعة عيسى الحلبى 1383 هـ. راجع الترغيب والترهيب للمنذرى جـ 307/3/ السعادة.

(1) فى: جـ: «وابن بطه»، وفى: أ: «بطا» وهو خطأ.

(2) فى: ب: «قال» وقد سقطت من: أ، جـ. «وقال»: «والصلاة».

(3) «فعل» بتشديد العين.

(4) النساء. الآية: 164.

(5) النبأ. الآية: 28.

(6) أنظر التصريح على التوضيح جـ 75/2.

قال جمع[1] من العلماء: لا يقال فى حقه عليه الصلاة والسلام، وقد حذر الشيخ علاء الدين الكنانى المالكى وبعض الشافعية[2] من استعمال لفظ التصلية بدل الصلاة، وقال: إنه موقع فى الكفر، لما[3] فيه من معنى الإحراق، وإنه[4] وقع التعبير بذلك فى جامع المختصرات، وابن المقرى فى الإرشاد، انتهى النقل.

وأقول[5]: قال مولانا العلامة شهاب الدين الخفاجى ـ قدس سره ـ ما نصه: ومن العجائب ما رأيته فى شرح الحطاب[6] عن بعض الشافعية أن استعمال التصلية بدل الصلاة موقع فى الكفر، لأن معناها الإحراق، وأنه وقع فى عبارة النسائى، وابن المقرى، وقال قريباً، وقد[7] حذر منه علاء الدين الكنانى المالكى، وقال: إنه لم يسمع من عرب[8]، ولا من غيرهم، فلا يقال: صلى الله على النبى تصلية، وأطال الكلام فيه بما لا طائل تحته.

وأقول:

وقع فى عبارة السعد أيضاً فى التلويح، وفى القاموس[9]: صلى صلاة،

(1) «قال جمع من العلماء» هذه العبارة سقطت من: جـ.

(2) عبارة الحطاب: «فائدة: حذر بعض المتأخرين من الشافعية» جـ 18/1.

(3) وفيه: «إنه موقع فى الكفر لمن تأمله، لأن التصلية الإحراق» جـ 18/1.

(4) وفيه: «وقال: إنه وقع فى عبارة النسائى فى جامع المختصرات، وابن المقرى فى الإرشاد التعبير بها» انظر الحطاب جـ 18/1.

(5) «وأقول» ليست فى: جـ.

(6) أنظر مواهب الجليل، لشرح مختصر خليل للحطاب جـ 17/1 و 18.

(7) نص عبارة الحطاب: «قال: وسئل العلامة علاء الدين الكنانى المالكى، هل يقال فى الصلاة الشرعية، والصلاة على خير البرية تصلية، أو صلاة؟ فقال: لم تفه العرب يوماً من أيامها، بأن تقول إذا أريد الدعاء، أو الصلاة. . . . صلى تصلية، وإنما يقولون، صلى صلاة، ومن زعم غير ذلك فليس بمصيب، ولم يظفر من كلام العرب بأدنى نصيب، وحينئذ لا يلتفت إليه، ولا يعرج عليه، ولا يعتمد ما لديه، ولو أنه نفطويه» أنظر الحطاب جـ 18/1.

(8) فى: جـ: «من عربى».

(9) فى القاموس جـ 355/4: «صلى صلاة لا تصلية».

ولا تقل تصلية، فتبع هؤلاء فيما ادعوه. وهى دعوة باطلة دراية، ورواية: أما الأول فلأنه مصدر قياسى ككرمه تكريماً وتكرمة، وأكثر أهل اللغة لا يذكرون المصادر القياسية فيظن بعضهم عدمها، وقد وقع لصاحب القاموس فى مواضع.

وأما الثانى: فلأنه ورد عن العرب وأثبته ثعلب فى أماليه، وابن عبد ربه[1] فى العقد الفريد[2] وأنشدوا عليه من الشعر القديم:

تركت[3] المدام وعزف الغنا   وأثنيت تصلية وابتهالا[4]

وصرح به الزوزنى فى مصادره الفارسية، وهو ثقة، فقال التصلية: نماز كردن ودرود داران» انتهى.

أى[5] ومعناه على عادتهم من تقديم المضاف إليه على المضاف، التصلية: فعل الصلاة، وفعل الدعاء، وبهذا علمت ما فى كلام المنكرين له. فإن قلت: المنع سببه أن التصلية بمعنى الإحراق، فإطلاقها فيه إيهام ما لا يليق، فلذا منع منه، وإن صح لغة، قلت: كما وردت التصلية بالمعنيين، كذا الصلاة، ووردت بمعنى الإحراق أيضاً، كذا فى القاموس[6]، وغيره، ومجرد الشهرة فى أحدهما

(1) أنظر ترجمته فى الوفيات جـ 100/1.

(2) تحت عنوان: «فن من كتاب الزمردة الثانية، فى فضائل الشعر» جـ 383/3 المطبعة الجمالية بمصر/ الطبعة الأولى سنة 1331 هـ.

(3) ذكره الشهاب الخفاجى فى حاشيته على البيضاوى جـ 224/1.

(4) قال فى العقد الفريد جـ 383/3: أبو حاتم عن الأصمعى، قال: جاء رجل - ولم يذكر اسمه - إلى النبى ﷺ فقال: أنشدك يا رسول الله، قال نعم، فأنشده:

تركت القيان وعزف القيان   وأدمنت تصلية وابتهالا
وكر المشقر فى حومة   ونثنى على المشركين القتالا
أيا رب لا أغبنن صفقتى   فقد بعت مالى وأهلى بدالا

فقال عليه السلام: «ربح البيع، ربح البيع». فى اللسان جـ 231/16: القينة: الأمة المغنية. وقيل: القينة الأمة مغنية كانت أو غير مغنية، قال الليث: عوام الناس يقولون: القينة المغنية، قال أبو منصور: إنما قيل للمغنية قينة إذا كان الغناء صناعة لها. العزف: الأصوات الموسيقية. أدمنت: داومت.

(5) فى: جـ: «أى ومعناه» بالواو.

(6) جـ 355/4 الطبعة الثانية 1371 هـ «مطبعة الحلب» راجع القاموس.

أمر سهل لا ينجح من ادعى، تم كلامه[1] رحمه الله تعالى.

(ثم إن المصنف رحمه الله اقتصر على لفظ الصلاة، ولم يأت بالسلام)[2] قال بعض[3] أرباب الحواشي: ولعله تركه رعاية لتناسب الفقرتين.

قال جامعه[4] عفا الله عنه: هذا ليس بشيء، والجواب أن يقال: إن الاقتصار على الصلاة فيه خلاف:

أ ـ فمذهب أهل الحديث الكراهة.

ب ـ ومذهب الفقهاء من الحنفية عدمها[5]، كما صرح به في منية المفتي.

ولعل المصنف ممن لا يرى الكراهة لأنه حنفي. أو أنه أتى[6] بالسلام لفظاً، وعلى[7] ذلك يحمل الاقتصار الواقع في كثير من التصانيف[8].

ثم رأيت بعد[9] إثباتي ما ذكر في حواشي الفاضل[10] الغرقاوي على شرح القاضي[11] على رسالة أثير الدين[12] ما نصه: قال السيد في شرحه على هذا

---

(1) في: جـ: «تم كلام العلامة».

(2) ما بين القوسين ساقط في: جـ.

(3) في: جـ: «وأقول: وثبت في بعض الحواشي ما نصه: قال العلماء: الاقتصار على الصلاة بدون السلام مكروه، ولعله تركه».

(4) في: جـ: «قلت: هذا الترجي ساقط بالمرة».

(5) في: جـ: «عدم الكراهة».

(6) في: جـ: «ونقول أتى به لفظاً» بدل «أو أنه أتى بالسلام لفظاً».

(7) في: جـ: «وعليها يحمل «بدل» وعلى ذلك يحمل».

(8) في: جـ: «وبهذا سقط اعتذاره على الترك، بأنه لأجل الرعاية المذكورة على أن التناسب في عدد الكلمات ليس بلازم لصحة الفقرة، هذا ما ظهر، فليحرر» وقد سقطت هذه العبارة من أ، ب.

(9) في: جـ: «ثم بعد إثباتي ما ذكر، رأيت».

(10) في: جـ: «أحمد الغرقاوي».

(11) في: جـ: «القاضي زكرياء» وقد سقطت من أ، ب.

(12) في: جـ: «رسالة أثير الدين في المنطق».

المتن: وليس فى نسخ الشرح الذى بأيدينا لفظ «وسلم» ولعل المصنف أتى به لفظاً وأسقطه خطاً روماً [1] للاختصار.

وقال شيخنا الشهاب القيلولى فى حواشى هذا الشرح: ولعله أتى به لفظاً ليخرج من كراهة إفراد أحدهما عن الآخر، انتهى.

قلت: وقد صرح بذلك ابن قاسم فى حواشى الورقات من أنه إذا كتب الصلاة وترك كتابة السلام، وتلفظ به كفى، انتهى.

والكراهة[2] الإفراد لفظاً، وأما الإفراد خطاً فلا يكره كما يفيده كلام النووى فى شرح البهجة، أى كراهة شديدة. فلا ينافى تصريح الغزالى بكراهته؛ لأنه محمول فيما يظهر على الكراهة غير الشديدة التى عبر عنها المتأخرون بخلاف الأولى، والمرجع فى الإفراد العرف.

قال ابن حجر الهيثمى فى اختصار القول البديع للسخاوى: وقع لجماعة ـ محدثين أنهم كانوا لا يكتبون فى الصلاة على النبى صلى الله تعالى عليه وسلم لفظ السلام، يعنى بل يقتصرون على الصلاة، فرأوا النبى صلى الله تعالى عليه وسلم فى النوم، وهو متغيظ[3]، أو عابس[4]، أو يوبخ على ترك السلام، ويقول لبعضهم: «لم تحرم نفسك أربعين حسنة» يعنى لأن «سلم» أربعة أحرف كل حرف بعشر حسنات، انتهى كلام الغرقاوى[5].

(ثم الصلاة تتنوع بالإضافة إلى محلها على ثلاثة أنواع تنوع الأجناس بالفصول. ومنه قيل الصلاة من الله الرحمة، ومن الملائكة الاستغفار)[6]، (ومن المؤمنين الدعاء، وهو اللهم صل على سيدنا محمد، وعلى آل محمد، وفى التوجيه كلام طويل.

---

(1) روماً: أى طلباً للاختصار.

(2) فى: جـ: «وكراهة الإفراد لفظاً».

(3) فى: جـ: «وهو متغيظ» بالظاء، وهو الصواب. وفى: أ متغيض وهو خطأ.

(4) فى القاموس: جـ 236/2 مادة «عوبس»: عبس وجهه يعبس عبساً، وعبوساً كلح».

(5) سقط من: جـ: «كلام الغرقاوى».

(6) ما بين القوسين سقط فى: جـ.

والتحقيق: أن الصلاة من الله سبحانه وتعالى التزكية. ومن الملائكة الدعاء والاستغفار كما هو من الناس.

قال مجاهد: الصلاة من الله تعالى التوفيق والعصمة. ومن الملائكة العون والنصرة، ومن الأمة الاتباع.

وقيل صلاة الرب على النبى تعظيم الحرمة، وصلاة الملائكة إظهار الكرامة، وصلاة الأمة طلب الشفاعة.

ولما لم يمكن أن تحمل على الدعاء فى «أن الله وملائكته يصلون على النبى»[1] حمل على العناية بشأن النبى إظهاراً لشرفه مجازاً، إطلاقاً للملزم على اللازم، إذ الرحمة والاستغفار يستلزمان[2] الاعتناء.

وقيل أن يدعو ذاته بإيصال الخير إليه، ومن لوازمه الرحمة (اللوحة رقم: 11أ) والملائكة يستغفرون، وهو نوع من الدعاء، ويجوز على تقدير كون الصلاة مشتركة بين الثلاثة، إرادة الرحمة، والاستغفار ممن يصلون على مذهب الشافعى.

فالمعنى: أن الله يرحم النبى، ويوصل إليه من الخير، والملائكة يعظمونه بما فى وسعهم، فأتوا بها أيها المؤمنون بما يليق بحالكم، وقولوا تعويضاً عن شفاعته عن العقبى، وأداءً لحق أبوته «اللهم صل على نبيك نبى الرحمة، وأنعم عليه بنعم يصحبها)[3].

(تعظيم وتكريم على ما يليق بمنزلته عندك، بأن تسمعه من كلامك الذى لا مثل له، ما تقربه عينه، وتبتهج به نفسه. ويتسع به جاهه، وسلمه من كل آفة منافية لغاية الكمال».

والمخلوق لا يستغنى عن زيادة الدرجة وإن كان رفيع المنزلة، على القول بعدم تناهى كمال الإنسان الكامل.

---

(1) الأحزاب: الآية: 56.

(2) فى: ب: «ينستلزم» وهو خطأ.

(3) ما بين القوسين سقط من: جـ.

وكتابة الصلاة فى أوائل الكتب قد حدثت فى أثناء الدولة العباسية، ولهذا وقع كتاب البخارى وغيره من القدماء عارياً عنها. والظاهر أنهم يكتفون بالتلفظ، وقد يقدمون الصلاة على الآل والأصحاب فى الصلاة على الأنبياء والمرسلين، وما ذاك إلا لتكميل الصلاة على النبى صلى الله تعالى عليه وسلم، لا لتفضيلهم على الأنبياء، إذ لا فضل لولى على نبى[1].

وفى التشبيه فى الصلاة الخليلية أقوال، أقواها أنه بحسب الجنس لا بحسب الشخص، كما فى قوله تعالى﴿ كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم﴾ [2] فيكون لمجرد الجمع بينهما فى المشابهة، والزيادة فى المشبه به إنما تكون[3] عند إرادة إلحاق الناقص بالكامل[4]، فإن التشبيه يقع فى الكلام على سبعة أوجه[5]، ولا تعتبر الزيادة إلا فى ذلك الوجه)[6].

(وفى إلحاق الخفى بالمشهور كما ههنا يكفى أن يكون المشبه به أشهر فى وجه الشبه، ولا شك أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام وآله، أشهر فى هذا المعنى، ألا ترى أن كلَّ مؤمن وكافر معترف بعظم شأن إبراهيم وآله، قال تعالى فى شأنهم: ﴿ رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت﴾ [7] والمروى عن الشافعى أن «وآل محمد» استئناف، ولا شك أن فى آل إبراهيم أنبياء ورسلاً، فيهم أشرف من آل محمد صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين.

وأما الدعاء بالترحم ما زاده ابن عباس وأبو هريرة فإنه وإن أوهم تقصير المدعو له لكنه من قبيل ارحم هذا الشيخ بالترحم على ولده الجانى، فالمعنى

---

(1) فى: ب: «قط» بزيادتها.

(2) سورة البقرة. الآية: 183.

(3) فى: ب: «يكون».

(4) قال التفتازانى فى مطوله ص 332 «ويجب أن يكون ـ أى المشبه به ـ أتم فى وجه الشبه إذا قصد إلحاق الناقص بالكامل، أو زيادة التقرير عند السامع».

(5) أنظر شرح الفوائد الغيائية طاشبكرى زاده ص 202 وما بعدها.

(6) ما بين القوسين سقط فى: جـ.

(7) سورة هود. الآية: 73.

ارحم محمداً بالترحم على أمته كما فى المبسوط)[1].

ولما كان الدعاء بخير يتعدى باللام، وبشر يتعدى بعلى، وتخلفت هذه القاعدة فى صفة الصلاة، فعديت بها ، حتى صارت كالحقيقة العرفية، عداها المصنف رحمه الله[2] تعالى بها فقال: (على خير البرية) (ولما كان خيرة نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم من جميع المخلوقات أمراً محققاً معلوماً)[3] لم يحتج[4] إلى ذكره، بل أضمره ليكون ذلك من باب الإضمار والإيهام، وهو طريق من طرق البلاغة. وفيه إشارة إلى علو شأنه، ورفعة قدره ومكانه لما فيه من الشهادة، على أنه المشهور الذى لم يشتبه، والبين الذى لم يلتبس، ومنه قول الأديب ابن زيدون الأندلسى[5] من قصيدة:

لسنا نسميك إجلالاً وتكرمة   وقدرك[6] المعتلى عن ذاك يكفينا[7]

(والبرية: من البرا بمعنى الخلق، فعليه بمعنى مفعوله، وهى بوزن خطيئة، أبدلت الهمزة ياء وأدغمت فى الياء مراعاة للسجع، وقرىء بالوجهين

---

(1) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

(2) «رحمه الله تعالى» الجملة الدعائية سقطت من: جـ.

(3) ما بين القوسين سقط من: جـ.

(4) فى: جـ: «ولم يصرح المصنف باسمه».

(5) المتوفى سنة 463 هـ. قال ابن بسام فى حقه: كان أبو الوليد غاية منثور ومنظوم، وخاتمة شعراء بنى مخزوم أنظر الشذرات جـ 311/5.

(6) فى: جـ: «قال الشاعر» بدل «ومنه قول الأديب ابن زيدون الأندلسى من قصيدة».

(7) هذا البيت فى الغزل من قصيدته النونية التى تعد بحق من أروع الآيات، أعجب بها الشعراء والنقاد قديماً وحديثاً، فحاكوها وعارضوها، ولفتت أنظار المستشرقين. ومطلعها:

أضحى التنائى بديلاً عن تدانينا   وناب عن طيب لقيانا تجافينا

إلى أن يقول:

لسنا نسميك إجلالاً وتكرمة   وقدرك المعتلى عن ذاك يكفينا

وكذا فى: جـ. اقرأها كاملة فى القسم الأول من ديوانه، تقديم نديم مرعشلى، الشركة اللبنانية للكتاب والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

فى ﴿أولئك هم خير البرية﴾[1]) (أى جميع البرايا)[2] الأولى أى كل برية ليناسب ما ذكره فى فقرة الحمد، وتتضح إرادة الاستغراق، لأن لفظ جميع يوهم أن لام الاستغراق بمعنى الكل المجموعى بواسطة استعماله غالباً فيه، بخلاف كل فإنه غالب فى الإفرادى، والقول بجواز أن تكون اللام للاستغراق العرفى كما فى جمع الأمير الصاغة، فيؤول المعنى إلى ما أراده الشارح بلام العهد ليس بشىء، لقول الشارح، أى جميع البرايا، أو البرية المعهودة.

قيل: واللازم على كونها للكل المجموعى القول بأفضلية الملك على البشر فتفسد أفضلية المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم، وهو وهم من جهتين:

الأول: أنا نستلزم لزوم هذا اللازم؛ إذ لا بحث لنا على المفهوم.

الثانى: محل الخلاف بين المعتزلة وأهل السنة فى تفضيل الملك على البشر فى غير نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم.

(ومن زعم خلافه من المعتزلة كالزمخشرى فهو جهل منه بمذهبه، ففسد الفساد واتضح المراد.

ومن نظر فى جعلها للجنس فإنه ميل إلى مذهب المعتزلة المتقدم، فهو المنظور فى نظره، إذا خيريته على الجنس تستلزم خيريته على جميع الأفراد بطريق برهانى؛ كما يعرف مما قالوه فى لام «الحمد».

وقد نص الإمام فخر الدين فى تفسير قوله تعالى ﴿أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده﴾[3] أن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل من جميع الأنبياء

(1) سورة البينة. رقم الآية: 7.
(2) ما بين القوسين سقط فى: جـ.
(3) سورة الأنعام: الآية: 90.

عليهم الصلاة والسلام جملة وتفصيلاً، ومنه يؤخذ أنه أفضل من البرايا كذلك)[1].

تنبيه [2]

قال[3] الإمام ابن حجر الهيثمي: ضمنت الصلاة معنى الإنزال، فالتعدية بعلى صحيحة، فمعنى صلى الله الخ: اللهم أنزل على محمد رحمة وأماناً. أو معنى العطف فيكون المطلوب بها الاستعطاف، أى اللهم أعطف على محمد.

قال: وهو الأرجح لكون الاستعطاف أنسب بمعنى الصلاة[4].

أقول:[5] قال شيخنا البدر[6] زيتونة (اللوحة رقم 12أ) رحمه الله تعالى: وأنت خبير بأن التضمين لا يصار إليه إلا عند تعذر المعنى الأصلى، وحيث

---

(1) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

(2) كلمة «تنبيه» ليست فى: جـ.

(3) فى: جـ: «وما قلناه سقط قول الإمام ابن حجر».

(4) فى: جـ: «تم كلامه».

(5) «أقول» ليست فى: جـ.

(6) هو أبو عبد الله محمد زيتونة المستيرى، ولد بها سنة 1081 هـ الموافق 1670 م، عالم تونسى وفقيهها فى عصره، تفقه فى القيروان والعاصمة تونس وأصيب بفقد بصره فى صغره، وحج ومر بمصر واجتمع بعلمائها وأفاضلها وأخذ العلوم المختلفة عن أساتذة عصره منهم سعيد المحجوز، ومحمد الغمارى، وإبراهيم الجمل، وغيرهم، وتصدر للتدريس بجامع الزيتونة وأخذ عنه كثير من العلماء منهم أبو العباس أحمد الطرودى صاحب المخطوطة التى نحن بصدد تحقيقها. وهو معجب به يذكره كثيراً فيها، مرة يقول: قال شيخنا البدر زيتونة، وأخرى قال السيد زيتونة فى مطالع السعود، وهو حاشية على تفسير أبى السعود جاوز بها نصفه فى ستة عشر جزءاً، وقد بحثت عنه فى دار الكتب الوطنية التونسية رجاء العثور عليه ولكننى لم أجد منه سوى المقدمة بخطوط مختلفة فى المكتبة العبدلية تحت رقم (7227) توفى بتونس سنة 1138 هـ الموافق 1726 م أنظر شجرة النور الزكية ص 324. الأعلام للزركلى جـ 366/6/ المطبعة الثالثة راجع الذيل لبشائر أهل الإيمان ص 132 إلى 139 انظر عنوان الأريب محمد النيفر ص 9.

فرق العرف بين صليت عليه فقصره على ما فيه نفع، ودعوت عليه فخصه بما فيه ضرر، وشاع ذلك حتى صار حقيقة ليتبادر ذلك المعنى للذهن[1]، والمتبادر من علاماتها فلا حاجة لمعنى التضمين.

ولما كان احتمال الاستغراق واضح المراد منه قدمه، وأخر احتمال العهد، مترقياً لكونه أولى فى هذا المقام فقال: (أو البرية المعهودة التى عهد تفضيل النبى عليها[2]، من الإنس والجن والملك الكرام) بيان للمعهودة، وقدم الإنس لشرفهم، وأخر الملك عن الجن، ووصفه بتقديم المفضول عليهم، قال المحشى: الكرام، الظاهر أنه صفة الملك، وجمع الكرام لما أنه اسم جنس متضمن لمعنى الجمعية، ويحتمل أن يكون صفة للأنواع الثلاثة.

وتعقبه العلامة يس فقال: قوله: الكرام المتبادر أنه صفة لجميع ما قاله، لكن لما كانت كرامة الجن غير معهودة استظهر المحشى أنه صفة للملك، وجمع الكرام لما أنه اسم جنس متضمن لمعنى الجمع كما قاله.

وفيه[3] نظر؛ لأن تضمنه معنى الجمع إن كان بدون «أل» بناء على أنه اسم جنس جمعى، فقضيت ذلك أنه لا يطلق إلا على أكثر من أثنين كما فى نظيره، وليس كذلك، وإن كان بالنظر «لأل» ففيه أنهم صرحوا بأن مدخولها بمعنى كل فرد وأنه يمتنع وصفه بالجمع إلا ما حكاه الأخفش، الدرهم[4] البيض، والدينار الصفر، انتهى.

وأقول[5]:

قال[6] المولى الفنرى[7] رحمه الله تعالى عند قول المطول: ولهذا امتنع

(1) فى: ب: «إلى الذهن».

(2) «عليه الصلاة والسلام» فى: ب.

(3) فى: ب: «وفيه نظر».

(4) فى: ب: «من الدرهم».

(5) «وأقول» ليست فى: جـ.

(6) فى: جـ: «قال الفنرى فى حواشى المطول».

(7) هو محمد بن حمزة بن محمد الرومى، الفنارى، أو الفنرى، نسبة إلى صنعة الفنار، قال =

وصفه بنعت الجمع إلا ما حكاه الأخفش الخ. أى لكون الفرد المستغرق، بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد.

ثم الظاهر أن هذا الامتناع بالنظر إلى ظاهر ما يستفاد من اللفظ، وأما بالنظر إلى تضمن[1] كل فرد الدلالة على كل الأفراد فالقياس جواز نعته بوصف الجمع، ميلاً إلى المعنى كما فى الأخبار، مثل قوله تعالى ﴿كل فى فلك يسبحون﴾[2] اللهم إلا أن يفرق بين الصفة والخبر، انتهى. والتفضيل[3] بمعنى كثرة الثواب[4].

(ثم لا يخفى عليك بعد ما سمعت ما تقدم أن الأنسب لمقامه عليه الصلاة والسلام تسير البرية المعهودة ببعض أفراد الإنس البالغ أوج الكمال، كالأنبياء والمرسلين، إذ ليس فى تفضيله على ما تقدم بواسطة اشتماله على مفضول، بل على من منزلته حضيض النقصان كبير مدح له صلى الله تعالى عليه وسلم.

وأن تفضيله على بقية الأنبياء والمرسلين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ليس بشىء من الأعمال، ولا بما اختصت به أوصافه الشريفة من

= السيوطى فى البغية : سمعته من شيخنا الكافجى . قال الزركلى : قول السيوطى الفنارى نسبة إلى صنعة الفنار ، ليس بصحيح ، وإنما نسبته إلى قرية اسمها الفنار . قال ابن حجر : كان عالماً بالعربية والمعانى والقراءات ، كثير المشاركة فى الفنون ، له شرح على الفوائد الغياثية للعضد ، توفى فى رجب سنة 834 هـ انظر بغية الوعاة للسيوطى جـ 97/1، 98، الأعلام للزركلى جـ 342/4 ، تاريخ علوم البلاغة للمراغى ص 161 .

(1) فى: جـ: «إلى تضمين» بدل «تضمن».

(2) سورة يس. الآية: 40.

(3) «والتفضيل بمعنى كثرة الثواب» ليست فى: جـ.

(4) فى: جـ: «والدينار: أصله الدنّار بالتضعيف، بدليل جمعه على دنانير، وكذا الديباج، أصله: الدبّاج، ولهذا يجمع على دبابيج، وقد أشار إليه فى الصحاح: ومن قواعدهم قلب إحدى حرفى التضعيف ياء، إذا انكسر ما قبلها، ووقع فى بناء ممتد».

كمال الكمال، بل من فيض فضل الملك المختار المتصرف فى عبيده بتفضيل بعضهم على بعض من غير انكار)[1]. (إذ ما عداها) أى البرية المعهودة (خارج عن أن يكون له فى سلك التفضيل انتظام) وفى هذا التركيب استعارة مكنية، حيث شبه البرية المعهودة باللآلىء، ودل عليه بذكر ما يخصه، وهو السلك، على طريقة الاستعارة التخييلية، وذكر النظم ترشيح.

ولما كانت الصلاة على غير الأنبياء لا تجوز إلا تبعاً، وكذا السلام على الصحيح، اتبع الآل له عليه الصلاة والسلام بطريق العطف فقال: وعلى آله أعاد الجار وإن كانت إعادته غير لازمة صناعة، رداً على الشيعة المانعين الفصل بينه وبين آله «بعلى».

اقتصر بعضهم على هذا التعليل، والأحسن أن يقال: وأعاد الجار فراراً من العطف على الضمير المجرور بدونه، لمنعه عند الجمهور[2]، وإن جوزه ابن مالك تبعاً لغيره محتجاً بقوله تعالى ﴿واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام﴾ [3]. فى قراءة حمزة.

وقول الشاعر مما أنشده سيبويه [4]:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا   فاذهب فما بك والأيام من عجب [5]

---

(1) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

(2) «ولهذا لحنوا حمزة، فى قراءته،... حتى قال أبو العباس المبرد: لو أنى صليت خلف إمام فقرأ بها لقطعت صلاتى... وإنما لم يجوز البصريون تجريد العطف على المضمر المجرور لأنه لشدة اتصاله بما جره ينزل منزلة أحد حروفه، أو التنوين منه» راجع درة الغواص للحريرى ص 62.

(3) سورة النساء: الآية: 1.

(4) فى الكتاب: جـ 392/1/ المطبعة الأميرية/ الأولى سنة 1316 هـ وهو من الخمسين التى لم يعرف قائلها.

(5) فى شرح الحماسة للمرزوقى جـ 253/1: البيت من أبيات سيبويه الخمسين التى لم يعرف لها قائل. كذا فى المفصل لابن يعيش جـ 78/3/ المنيرية انظر الكامل للمبرد/ جـ 39/3/ دار نهضة مصر.

وقول بعضهم[1]: ما فيها غيره وفرسه. وعليه قول ابن مالك ـ رحمه الله ـ فى الألفية [2]:

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازماً قد جعلا[3]
وليس عندى[4] لازماً إذ قد أتى فى النظم والنثر الصحيح مثبتا

وتأول المانعون الآية، بجعل[5] الواو للقسم. وضرورة البيت، وشذوذ الشعر[6].

فائدة

قال الحريرى[7] فى درة الغواص[8]: فإن قيل كيف جاز العطف على الضمير المرفوع والمنصوب بغير تكرير. وامتنع العطف على الضمير المجرور إلا بالتكرير؟ فالجواب عنه، أنه لما جاز أن يعطف ذلك الضميران على الاسم الظاهر، مثل قولك: قال[9] زيد وهو، وزرت عمراً وإياك جاز أن يعطف الظاهر عليهما.

(1) هذه حكاية قطرب «ما فيها غيره وفرسه» انظر شذرات الذهب ص 449، محى الدين/ السعادة/ الطبعة التاسعة 1963 م.

(2) راجع الأشمونى جـ 115/3.

(3) أى عند أكثر البصريين، راجع الأشمونى جـ 115/3.

(4) «وفاقاً ليونس، والأخفش والكوفيين» راجع أوضح المسالك جـ 61/3/ الطبعة الخامسة 1966 م دار إحياء التراث العربى بيروت.

(5) أنظر درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى ص 63.

(6) أنظر شرح شواهد العينى مع حاشية الصبان جـ 115/3/ دار إحياء الكتب المصرية.

(7) هو الإمام العالم أبو محمد القاسم بن على الحريرى، البصرى الحرامى، كان أحد أئمة عصره، رزق الحظوة التامة فى عمله المقامات، وقد اشتملت على كثير من بلاغة العرب فى لغاتها وأمثالها ورموز أسرار كلامها، ومن عرفها حق المعرفة استدل بها على فضل الحريرى، وعلو قدره فى اللغة، والأدب، والبيان.
إقرأ المقامات الأدبية للحريرى ص 1 -3- 358- 359 «المطبعة الحسينية المصرية» الطبعة الأولى سنة 1326 هـ الأعلام للزركلى جـ 12/6/ الطبعة الثالثة.

(8) راجع درة الغواص فى أوهام الخواص ص 3.

(9) فى: جـ: قام زيد «وهذا هو الموافق لما فى درة الغواص فى أوهام الخواص» ص 63.

ولما لم يجز أن يعطف الضمير المجرور إلا بتكرير الجار، فى مثل قولك مررت بزيد وبك، ولم يجز أن يعطف الظاهر على الضمير إلا بتكريره أيضاً، نحو مررت بك وبزيد، وهذا من لطائف علم العربية، ومحاك[1] الفـروق النحوية. تم كلامه.

وآل: أصله[2] أهل بدليل تصغيره على «أهيل» أبدلت الهاء همزة لاتحاد مخرجهما، لأنهما من الحلق، ثم الهمزة ألفاً، فصار آل واقتصر عليه صاحب (اللوحة رقم : 13 أ) الكشاف[3] . وقيل أصله[4] أول من آل[5] يؤ ول إذا رجع بدليل تصغيره على أويل تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً .

والفـرق بين الآل والأهـل من وجهين: الأول: أن الآل مخصـوص بإضافته[6] إلى الأعلام العقلاء الذكور[7] . والثانى ليس بمخصوص، لأنه يقال أهل الدار، ولا يقال فى الإستعمال آل الدار (ولا آل مكة، ولا آل فاطمة وعن الأخفش أنهم قالوا: آل المدينة، وآل البصـرة)[8]والثانى: أن الأول مخصوص بالأشراف[9] ، وذوى الخطر دنيوياً كان[10] أو أخروياً، فلا يقال آل الحجام والحائك بخلاف الأهل.

---

(1) فى : ب : «ومحال» وهو تحريف. وفى درة الغواص ص 63 «ومحاسن الفروق النحوية».

(2) ما بين القوسين سقط فى: جـ .

(3) فى القاموس جـ 341/3 «مادة: آل»: «آل إليه أولاً ، ومـآلاً رجع. كـذا فى اللسان جـ 32/13 مادة «أول».

(4) فى اللسان جـ 39/13 مادة: «أول» آل الرجل أهله وعياله، فإما أن تكون الألف منقلبة عن واو، وإما أن تكون بدلاً من الهاء. وتصغيره: أويل، وأهيل.

(5) فى: جـ: والفرق بين الآل والأهل فى الاستعمال «انظر كليات أبى البقـاء اللوحة: 84 مخطوطة بدار الكتب التونسيـة ».

(6) فى: جـ: «مخصوص بالإضافة».

(7) كلمة «الذكور» سقطت من: جـ.

(8) ما بين القوسين سقط من: جـ.

(9) «غالباً» كذا فى القاموس 341/3 مادة «آل».

(10)سقط من: جـ: «دنيوياً كان أو أخروياً».

وهو جمع فى المعنى، فرد فى اللفظ، يطلق على اثنى[1] عشر معنى، كذا فى القاموس[2])[3].

وقد اختلف العلماء فى معنى آله عليه الصلاة والسلام على خمسة أقـوال [4]:

أحدها: أهل ملته ودينه من جميع أمته الأتقياء وغيرهم. **الثانى**: عترته[5] وأهل بيته[6]. **الثالث**: عترته، فقط. الرابع: بنو هاشم[7]، وبنو عبد المطلب، كما هو مذهب الشافعى.

واختار بعض المتأخرين قولاً مفصلاً، وهو أن آلـه من جهة النسب على[8] وعباس، وجعفر وعقيل، وحارث بن عبد المطلب. ومن جهة السبب كل مؤمن تقى[9]، واختاره الأكثرون، ولعل[10] هذا هو مراد الشارح بقوله (أى أتباعه))[11] أى فى العمل الصالح، أتباعاً لما اختاره الأكثرون، على ما يشير إليه قوله تعالى، ﴿يا نوح إنه ليس من أهلك،إنه عمل غير صالح﴾ [12] والصحابة رضى[13] الله تعالى عليهم أجمعين أشد اتباعاً داخلون فى الآل) (إذ

(1) فى: ب: «اثنى عشر معنى» وهو الصواب. وفى: أ: «اثنتى».

(2) أنظر القاموس جـ 341/3.

(3) ما بين القوسين سقط فى: جـ.

(4) راجع اللسان جـ 37/13 إلى 40 مادة «أول».

(5) فى القاموس جـ 87/2 مادة «عتر» العترة «بالكسر»: نسل الرجل، ورهطه، وعشيرته الأدنون، ممن مضى وغبر.

(6) فى: جـ «عترته وأهل بيته معاً».

(7) فى: جـ: «بنوا هاشم، وبنوا عبد المطلب» وهو خطأ.

(8) فى: ب: «آل على» وكذا فى: جـ.

(9) فى: جـ: «أوكل من آمن به مطلقاً الخامس: الأتقياء من أمته، لقوله عليه الصلاة والسلام «آلى كل مؤمن تقى».

(10) فى: جـ: «وإذ قد سمعت الأقوال الخمسة بأن لك مراد الشارح من قوله».

(11) ما بين القوسين سقط فى: جـ.

(12) سورة هود. الآية: 46.

(13) فى: ب: «رضوان».

هى أحد معنى الآل) لفظ معنى بصيغة المفرد، كما هو بخط[1] الشارح، والمراد به الجنس، لأنه مفرد مضاف فيعم.

وبهذا التقرير[2] سقط قول بعضهم: والصواب أن يقال: إذ هى أحد معانى الآل، لأن الآل يطلق على اثنى[3] عشر معنى.

(لا يقال: مراده أحد معنيى الآل المناسب للمقام؛ لأنا نقول: المعانى المناسبة أكثر من اثنين إلى آخر ما ذكره[4]).

(فلا يلزم على المصنف الإهمال) فى جانب الصحب[5]، ([6] دفع لما يقال: إنه ترك ذكر الأصحاب، وقد جرت سنة السلف والخلف بالجمع بينهما، فأشار إلى أنه قد جمع بينهما فى لفظ واحد.

وما قال بعضهم، ونصه: كأن فى عبارة الشارح قلباً وحذفاً والأصل أى اتباعه، فلا يلزم على المصنف الإهمال، وصح تفسير الآل بالأتباع، إذ[7] هى أحد معانى[8] الآل. فيه نظر؛ لأنه لا يحتاج إلى ذلك، إلا إذا كانت العبارة لا تؤدى هذا المعنى بدونه، وعبارة الشارح موفية بهذا المعنى مستغنية عن ذلك، فكان حقه أن يقول: ومعنى كلام الشارح، لا ما قاله (بل[9] فيه) أى فى تفسير الآل بالأتباع (إيهام حسن لا يخفى على أرباب الكمال).

---

(1) فى: جـ: «كما هو مكتوب بخط الشارح».

(2) فى: ب: «التقدير» وهو خطأ. وهذا ساقط من: جـ.

(3) فى: أ: اثنى عشر معنى وهـو خطأ. وهذا ساقط من: جـ.

(4) ما بين القوسين سقط من: جـ.

(5) «مع أن دأب المؤلفين ذكره مع الآل» هذه العبارة سقطت من: أ، ب.

(6) ما بين القوسين سقط من: جـ.

(7) فى: ب: لأن «بدل» إذ».

(8) فى: ب: «معنى» بدل «معانى».

(9) فى: جـ: «بل انتقالية».

(يحتمل أن يكون المراد بالإيهام الاصطلاحى المرادف للتورية[1].

وهو أن يطلق لفظ له معنيان قريب[2] وبعيد ويراد البعيد اعتماداً على القـرينـة .

والأمر هنا كذلك، فإنه لم يرد بأهله أقرباءه الذى هو المعنى القريب للآل، بل أراد المعنى البعيد، وهم الأتباع الشامل للقريب وغيره.

وهذا النوع من التورية المجردة: وهى التى لا تجامع شيئاً من لوازم[3] المعنى القريب، نحو ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [4] فإنه أراد باستوى معناه البعيد وهو استولى لا استقر، فإنه لم يقرن به شيئاً مما يلائم المعنى القريب، الذى هو الاستقرار.

لا من المرشحة: وهى ما اقترن به. نحو﴿والسماء بنيناها بأيد﴾ [5]راد التورية والبناء يلائم الجارحة، فإنه أراد «بأيدٍ[6]» معناها البعيد، أعنى القدرة، وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب[7].

---

(1) أى قريب إلى الفهم لكثرة استعماله فيه، وبعيد عنه، فكأن المعنى القريب ساتر للبعيد، والبعيد خلفه، وبه صارت التورية من المحسنات المعنوية، فإن إرادة المعنى المقصود تحت الستر، كالصورة الحسنة، وحصول المعنى بعد الطلب أوقع فى النفس، وهو ألذ، فلو كان المعنيان متساويين فى الفهم لم يكن تورية، بل إجمالاً ،أنظر فيض الفتاح جـ 275/4.

(2) المراد بالقرينة هنا، القرينة الخفية التى تدل على المعنى البعيد بعد التأمل، فلو كانت واضحة لم تكن تورية وبهذا تمتاز التورية عن المجاز والكناية. كما تمتاز أيضاً عنهما بأن كل واحد من معنييها يفهم من اللفظ مباشرة من غير احتياج إلى وساطة وعلاقة بينهما، وهذا هو السبب فى أن التورية ليست من علم البيان، وبعضهم أدخلها فيه. راجع فيض الفتاح جـ 274/4، 275 بغية الإيضاح جـ 29/4.

(3) فى المطول «وهى ضربان: مجردة: وهى التى لا تجامع شيئاً مما يلائم المعنى القريب» أنظر فيض الفتاح جـ 275/4 «مطبعة مدرسة والدة عباس الأول» القاهرة 1907 م.

(4) سورة طه: الآية: 5.

(5) سورة الذاريات الآية: 47.

(6) بأيد: جمع يد.

(7) يعنى الجارحة المخصوصة، وهو «بنيناها» ومنه قول الحماسى: =

ووجه الحسن دفع سوء الإهمال، لكونه من المحسنات البديعية، أو الإشارة إلى قوله تعالى ﴿يا نوح إنه ليس من أهلك، إنه عمل غير صالح﴾ [1] وعلى هذا الأخير يمكن حمل الإيهام على إدخال شيء فى الوهم [2] (ولو قال: وعلى آله العلية لكان أحسن سبكاً وأعلى مزية عند أصحاب الروية) [3] مراده [4]، ولو زاد العلية بعد اله، بأن قال: وعلى آله العلية ذوى النفوس الزكية. لا كما فهمه بعضهم من أن المراد جعل العلية موضع ذوى النفوس الزكية، وجعل ما قررته احتمالاً مرجوحاً، والوجه الوجيه ما قررته لك [4].

[5] وحسن السبك فيه [6] لما أن [7] الفقرات تصير أرباعاً، والأصل فى السجع أن يكون مزدوجاً، لكل فقرة ما يقابلها.

وعلو مزيته [8] لإشارته زيادة على زيادة مدحهم، أى علو آله عليه الصلاة والسلام على آل سائر الأنبياء، أخذاً من قوله تعالى، ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾ [9] فيفيد خيرتهم من آل سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، كما أنه عليه الصلاة والسلام خير من أنبيائهم، قاله الفاضل الدمنهورى. أقول لا شك أنه صلى الله تعالى عليه وسلم خير خلق الله تعالى على الإطلاق، من ملك وإنس وجن بالاتفاق. ولا يلزم منه أن يكون آله عليه الصلاة والسلام

= فما أسلمتنا عند يوم كريهة ولا نحن أغضينا الجفون على وتر

والشاهد فيه: «أغضينا الجفون» فإن الإغضاء يلائم جفن العين، لا جفن السيف. أنظر فيض الفتاح جـ 275/4 راجع بغية الإيضاح جـ 30/4.

(1) سورة هود. الآية: 46.

(2) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

(3) فى: جـ: «الروية: أى الفكر والتأمل».

(4) ما بين الرقمين ساقط فى: جـ .

(5) فى: جـ : «أما حسن السبك».

(6) «فيه» ليست فى: جـ .

(7) فى: جـ: «فلما أن الفقرات» بإلغاء الرابطة لجواب «أما» فى جـ .

(8) فى: جـ : «وأما كونه أعلى مزية».

(9) آل عمران، الآية: 110.

أعلى وخيراً من جميع آل الأنبياء[1]، عليهم الصلاة والسلام على الإطلاق.

كيف؟ وفى آل بعض الأنبياء من هو نبى بل ورسول، فالحق أنه على طريقة العام المخصوص، فيخص منه من كان من آل الأنبياء أنبياء ورسل، كآل إبراهيم عليهم الصلاة والسلام، إذ لا فضل لولى على نبى.

ولكون الفقرة الرابعة تصير بمنزلة الدليل لما قبلها. والروية الفكر والتأمل، ولا يصح حمل الحسن على أنه يحتمل النسبة إلى على الذى (اللوحة رقم 14أ) هو أفضل آله، حملاً للآل على بعض معانيه؛ لأن النسبة إليه «علوى» على أن تفسير الآل بالإتباع لأجل شمول الأصحاب، فأنى[2] يتوهم إرادة ذلك؟.

«وكفى شرفاً لعلى، ما روى الحاكم بإسناد[3] صحيح، عن على كرم الله وجهه، إنه قال: «كان الصنم الأول من نحاس، أصعدنى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، على منكبيه، فعالجته على قلعته»[4].

([5] وكفى ذلك لعلى فخراً، وإليه أشار الشيخ قدس سره بقوله:

قالوا امتدح للأمير الفحل قلت لهم
مدحى ومدحكم من بعض معناه
ماذا أقول لمن حلت له قدم
فى موضع وضع الرحمن يمناه)[6]

قال بعضهم: لعل قوله: يمناه خاتم النبوة ـ ولا يحتمل أن يكون من

---

(1) فى: ب: «آل الأنبياء» وهو الصواب: لأن الكلام على الآل. وآل سقط من: أ.
(2) أنى بمعنى كيف.
(3) بحثت عن الحديث فى المستدرك للحاكم فى فضائل علىّ كرم الله وجهه فلم أجده فيه جـ 108/3.
(4) ما بين القوسين سقط فى: جـ.
(5) أنظر فضائل على بن أبى طالب فى المستدرك جـ 108/3 وما بعدها.
(6) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

روى القصيدة، بمعنى الحرف الذى تنسب إليه؛ لأنه لم يأت فى اللغة مقروناً بالتاء. (وفى نهاية العلامة ابن الأثير ما نصه: وفى حديث عمران بن حصين قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: «النظر إلى وجه على عبادة»[1] قيل معناه أن علياً كان إذا برز قال الناس: لا إله إلا الله ما أشرف هذا الفتى؟ لا إله إلا الله ما أعلم هذا الفتى؟ لا إله إلا الله ما أكرم هذا الفتى؟ لا إله إلا الله ما أشجع هذا الفتى؟ فكانت رؤيتهم تحملهم على كلمة التوحيد)[2] فإن قلت: يعارض ما تقدم كون المتعلق به تعالى فقرة واحدة، وهى فقرة الحمد، وكذا المتعلق بالرسول وهى فقرة الصلاة، والمتعلق بالآل فقرتان.

فالجواب: أن تعدد الفقر وعدمه غير منظور إليه فى مقام المدح، وإنما النظر لما تضمنه الكلام من المزايا.

وما تضمنته فقرتا الآل دون ما تضمنته فقرة الصلاة من كونه صلى الله تعالى عليه وسلم خير البرية، كما أن ما تضمنته الثانية دون ما تضمنته الأولى من وصفه تعالى بأنه واهب كل عطية، فكل مقام أعلى مما بعده.

(ويزيد على ذلك أن إضافة الآل إليه تقتضى أن شرفهم إنما جاء من جهته، فهى متضمنة لمدحه صلى الله تعالى عليه وسلم. ثم لا يخفى أن تأنيث العلية باعتبار الجماعة، فإن آله عليه الصلاة والسلام متعدد بأى معنى من المعانى المشهورة، وإن كان لفظه مفرداً) وأن فى قوله[3]: «سبكاً» استعارة مكنية، وتخييلية، حيث شبه[4] فقرة الآل بالجواهر المذابة، فإن السبك هو إذابتها، وأثبت لها السبك الذى هو من لوازم المشبه به، فالتشبيه استعارة

---

(1) هذا الحديث أخرجه الحاكم فى المستدرك عند الحديث عن مناقب علىّ كرم الله وجهه. جـ 108/3.

(2) ما بين القوسين ساقط فى: ب.

(3) فى: جـ: «وقد أشار بقوله: سبكا».

(4) فى: جـ: «حيث شبه فى النفس».

مكنية، وإثبات لازم المشبه به للمشبه تخييلية. (ذوى النفوس الزكية)[1] ذوى: جمع ذو بمعنى صاحب، جمع مذكر سالم على غير قياس، كأب، وأخ، وحم، فهو مجرور بالياء. والقول بعدم سماع هذا الجمع إلا فى الأب، والأخ، والحم منظور فيه.

والنفوس: جمع نفس، وتطلق تارة على الذات، وأخرى على المعنى اللطيف القائم بها، وهو المراد هنا . (أى المفلحة، قال الله تعالى ﴿قد أفلح من زكاها﴾[2] وزكاء النفس يستلزم زكاء العقل بطريق الأولى.

الراغب[3]: الفلاح: الشق، وقيل الحديد بالحديد يفلح، أى يشق، والفلاح: الظفر وإدراك البغية، وذلك ضربان: دنيوى وأخروى، فالدنيوى الظفر بالسعادات التى يطيب بها خير الدنيا، وهو البقاء والغنى، والعز.

والأخروى أربعة أشياء، بقاء بلا فناء، وغنى[4] بلا تعب، وعز بلا ذل، وعلم بلا جهل، ولذلك ورد[5]: «لا عيش إلا عيش الآخرة»[6] قال الله تعالى «﴿وإن الدار الآخرة لهى الحيوان﴾[7]»، وقال ﴿ألا إن حزب الله هم المفلحون﴾[8].

---

(1) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

(2) سورة الشمس: الآية: 9.

(3) أى قال الراغب الأصفهانى فى كتابه المفردات فى غريب القرآن/ 385 كتاب الفاء/ مطبعة مصطفى الحلبى.

(4) فى غريب القرآن ص 385: «غنى بلا فقر» وهو الصواب، لما بينهما من المقابلة.

(5) فى المصدر السابق 385 «قيل» بدل «ورد».

(6) هذا جزء من حديث أخرجه البخارى فى باب البيعة فى الحرب على ألا يفروا من كتاب الجهاد جـ 459/6 وفى باب التحريض على القتال، وفى باب حفر الخندق جـ 386/6 وفى باب دعاء النبى أصلح الأنصار والمهاجرين من كتاب أحاديث الأنبياء جـ 119/8 وفى كتاب الرقاق جـ 5/14 واللفظ والراوى مختلفان. «شرح فتح البارى».
ورواه ابن ماجة عن أنس بن مالك فى باب أين يجوز بناء المساجد من كتاب المساجد جـ 245/1 رقم الحديث 742.

(7) سورة العنكبوت. جزء الآية: 64.

(8) سورة المجادلة. جزء الآية 22.

(ومنه حشر قول أبي النطاح:

لا تبعثن إلى ربيعة غيرها إن الحديد بغيره لا يفلح[1]

ويراد به البقاء، قال: لو كان حياً مدرك الفلاح[2] ـ أدركه ملاعب الرماح.

وقال: لكل هم من الهموم سعة، والمساء والصباح لا فلاح معهما[3] والفلج «بالجيم» مثله)[4].

فقوله: الفلحة، تفسير باللازم، كما يدل عليه ظاهر الآية، وعدم وروده في اللغة، والتفسير باللازم كاف في مثله، ومبنى اللزوم على عموم «من»، فكأنه قيل: كل من زكى مفلح، كذا قال المحشى.

وتعقبه العلامة يس بأن الألفاظ الواقعة في الخطب غير المعلوم وضعها لمعانيها محتاجة إلى التعريف اللفظي الذي مآله إلى التصديق، بأن هذه اللفظة موضوعة لذلك المعنى، وليس المقصود به تحصيل صورة غير حاصلة كما في التعريفات الحقيقية، فإن المقصود به الإشارة إلى صورة حاصلة، وتعيينها من بين الصور الحاصلة ليعلم أن اللفظ المذكور موضوع بإزاء الصور المشار إليها، والتزكية ليست موضوعة للمفلحة.

والدليل الذي أورده لا يدل على ذلك بل على خلافه، وإلا لزم أن يكون الحكم لغواً، إذ لا معنى لقد أفلح من أفلحها. والقول بأنه تعريف باللازم إنما يتمشى في التعريفات المعنوية دون اللفظية. بل النفوس الزكية هي الطاهرة عن الكدرات البشرية، أو النامية المرتفعة عن حضيض النقصان إلى أوج الكمال.

قيل: قوله: وزكاء النفس يستلزم زكاء العقل لا يلائم تفسيره السابق للمزكى، إذ لا معنى لفلاح العقل، فينبغي أن يحمل الزكاء هنا على معناه

---

(1) في القاموس جـ 249/1 مادة «فلح» «والحديد بالحديد يفلح، أي يشق ويقطع».

(2) وفيه جـ 249/1 مادة «فلح» «والفلاح»: الفوز، والنجاة، والبقاء في الخير.

(3) لا فلاح معهما: أي لا بقاء معهما.

(4) ما بين القوسين ساقط في: ب ، جـ .

الحقيقى، وهو النماء والطهارة، فقد أجرى الله تعالى الحق على لسانه من حيث لا يشعر.

وقوله: بطريق الأولى، إما لأن مزكى النفس هو العقل، فإذا كانت النفس زاكية، فالمزكى لها أولى بالزكاء، أو لأن كلاًّ منهما متعلق بالبدن، والعقل مائل إلى الكمالات، والنفس إلى الشهوات، فمن كانت نفسه مع ميلها إلى الشهوات زاكية، فعقله بذلك أولى.

(أمـا بعـد)

«أما» قال فى المغنى [1]: بالفتح والتشديد، وقد تبدل ميمها الأولى ياء، استثقالاً للتضعيف، كقول عمر [2] بن أبى ربيعة [3]:

رأيت رجلاً أيما [4] إذا الشمس عارضت   فيضحى وأمـا بـالعشى فيخصر [5]

(1) أنظر مغنى اللبيب لابن هشام جـ 55/1، وما بعدها، تحقيق محمد محى الدين/ مطبعة المدنى.

(2) فى: ب: جـ «عمرو» وهو خطأ.

(3) المخزومى شاعر الغزل الوصفى، وصاحب النوادر والوقائع والخلاعة والمجون، ولد فى الليلة التى قتل فيها عمر بن الخطاب، ولذلك قيل: مات عادل وولد فاجر وتوفى سنة 93 هـ أنظر ترجمته فى الأغانى جـ 66/1 إلى 256 الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر 1970 م. الوفيات جـ 436/3 دار صادر بيروت. الشعر والشعراء لابن قتيبة 132 الأعلام للزركلى جـ 211/5/ الثالثة.

(4) فى: جـ: «رأت رجلاً أيما إذا الشمس عارضت..» وهذا محل الشاهد. وهو الموافق لما فى مغنى اللبيب لابن هشام الأنصارى جـ 56/1 والصواب أن تكون رواية البيت: «أيما» لينطبق البيت على ما استشهد به، ويوافق رواية: جـ. ورواية شـواهد الأشمـونى جـ 229/3.

(5) هذا البيت من قصيدته الرائية التى أولها:

أمن آل نعم أنت غـاد فمبكـر   غـداة غـد أم رائـح فمهجـر

وفى شرح شواهد الأشمونى للجزائرى جـ 229/3: رأت رجلاً أيما إذا الشمس عارضت: عارضت: أى توسطت كبد السماء - يضحى تصيبه الشمس بوهجها. يخصر: يصيبه الخصر بالتحريك وهو البرد الشديد، والبيت كناية عن نحول جسمه وضعفه، اقرأ ديوانه 183 مطبعة السعادة بمصر.

وهو حرف شرط وتفصيل وتوكيده، أما أنها شرط، فبدليل لزوم الفاء بعدها، نحو ﴿فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون﴾[1]الآية (اللوحة رقم: 15أ).

وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم فى آية البقرة، ومن ذلك: ﴿وأما[2] السفينة فكانت لمساكين﴾[3] ﴿وأما الغلام﴾[4] ﴿وأما الجدار﴾[5] الآيات. وقد تأتى لغير تفصيل أصلاً[6]، نحو أما زيد فمنطلق.

وأما التوكيد فقل من ذكره، ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشرى[7]، فإنه قال: فائدة[8]: «أما» فى هذا الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة، قلت: أما زيد فذاهب، ولذلك قال سيبويه فى تفسير «أما» مهما يكن من شىء فزيد ذاهب.

وهذا التفسير مدل بفائدتين[9]: أ ـ بيان كونه توكيداً. ب ـ وأنه فى معنى الشرط[10]، انتهى المراد منه، وبقية مباحث «أما» تطلب من مظانها وبعد:

(1) البقرة: الآية: 26.

(2) فى: ب، جـ: «وأما».

(3) الكهف: جزء من الآية: 79.

(4) الكهف من الآية: 80.

(5) الكهف جزء من الآية: 82.

(6) فى: ب: جـ: وقد تأتى لغير فصل أصلاً «وهو خطأ. والصواب: لغير تفصيل» انظر مغنى اللبيب جـ 57/1.

(7) راجع الكشاف للزمخشرى جـ 117/1/ دار الكتاب العربى بيروت .

(8) فى الكشاف جـ 117/1 «أما حرف فيه معنى الشرط، ولذلك يجاب بالفاء، وفائدته فى الكلام أن يعطيه فضل توكيد».

(9) فى: ب: جـ: مدل لفائدتين «بالباء، وفى الكشاف» مدل لفائدتين باللام.

(10) هذه نص عبارة الكشاف بعينها، وفيه يقول: «ففى إيراد الجملتين مصدرتين به ـ أى بحرف الشرط إحماد عظيم لأمر المؤمنين واعتداد بعلمهم أنه الحق، ونعى على الكافرين إغفالهم حظهم، وعنادهم ورميهم بالكلمة الحمقاء» راجع الكشاف جـ 117/1.

ظرف زمان كثيراً، ومكان قليلاً، تقول فى الزمان جاء زيد بعد عمرو، وفى المكان دار زيد بعد دار عمرو، وهى هنا صالحة للزمان[1] باعتبار اللفظ لأن[2] زمن ما بعدها بعد زمن ما قبلها[2]، وللمكان باعتبار الرقم (لأن رقم ما بعدها بعد رقم ما قبلها، والصواب خلافه، وهو انسلاخها[3] من المعنيين، ودلالتها على الانتقال من كلام إلى آخر)[4] وأحوالها عند[5] النحاة أربعة: أحدها البناء على الضم: وذلك عند حذف المضاف إليه ونية معناه دون لفظه، وهى هنا كذلك، أى بعد الحمد والصلاة، قال الشارح فى الأطول: هذا هو المشهور فى هذا المقام ونظائره، والحق بعد البسملة والصلاة (أما هذه) أى الواقعة فى أوائل الكتب[6] التى لم يسبق عليها مجمل لا لفظاً ولا تقديراً حتى يجب تكرارها لفظاً أو تقديراً لتفصيل ذلك المجمل (لمجرد التأكيد) أى توكيد الجزاء، فإنك إذا أردت توكيد زيد منطلق مثلاً، تقول: أما زيد فمنطلق؛ لأن حاصل معناه أن انطلاق زيد لازم لوقوع شىء ما، والملزوم متيقن الوقوع، فكذا اللازم.

قال مولانا سعد الدين ـ قدس الله تعالى سره ـ فى أواخر علم[7] البديع نقلاً عن ابن الأثير: والذى أجمع عليه المحققون من علماء البيان أن فصل الخطاب هو «أما بعد» لأن المتكلم يفتتح كلامه فى كل أمر ذى بال[8] بذكر الله سبحانه وتعالى[9]، فإذا أراد أن يخرج منه إلى غرضه فصل بينه وبين ذكره

---

(1) فى: جـ: «صالحة للزمان، باعتبار اللفظ» سقطت من: أ.

(2) ما بين الرقمين ساقط فى: جـ.

(3) فى: ب: «عن».

(4) ما بين القوسين ليس فى: جـ.

(5) فى: جـ: «وقد ذكر النحاة لها أربعة أحوال».

(6) فى: ب: بزيادة «وغيرها» وكذا فى: جـ.

(7) عند قوله: «فصل من الخاتمة فى حسن الابتداء، والتخلص، والانتهاء» راجع حاشية الدسوقى على مختصر العدد 663.

(8) فى الأصل: «ذى شأن».

(9) تمام النص: «وتحميده، فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق له، فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله: أما بعد» انظر المصدر السابق نفسه ص 664/ المطبعة العامرة.

تعالى بقوله: «أما بعد[1]» انتهى.

وحينئذ[2] فلا يصح قول الشارح: أما هذه لمجرد التوكيد، لأنها تفيد التوكيد، وفصل الخطاب معاً، بل هو أهم، حتى قال بعض الفضلاء إن «أما» الواقعة فى أوائل الكتب أتوا بها لمجرد الفصل بين ذكر الله تعالى، وبين الغرض المسوق إليه[3] الكلام. وأيد ذلك بأنه المتبادر من عبارة الكشاف فى سورة «ص»[4].

ويمكن أن يجاب عنه، بأن الحصر الذى يفهم من قوله: لمجرد التأكيد إضافى بالنسبة إلى تفصيل المجمل، وإليه أشار بقوله: (لا لتفصيل المجمل مع التأكيد) فلا ينافى فى إفادتها معنى آخر مع التأكيد، كفصل الخطاب والمجازات، إلا أنه يبقى أن الاهتمام بكونها لفصل الخطاب أشد من الاهتمام بكونها للتأكيد، بدليل ما نقلناه آنفاً، فلم لم يقل لمجرد فصل الخطاب؟ أو لمجردهما؟

إلا أن يقال: أغنى شهرة كونه لفصل الخطاب عن ذكره، بذكر ما هو الخفى، بالحصر الإضافى.

(والأول): وهو كونها لمجرد التأكيد (أيضاً) أى كما أثبت القوم حتى الرضى.

الثانى: وهو تفصيل المجمل مع التأكيد (مما أثبته الرضى) لم يصرح الرضى بالتأكيد[5]، وإنما ذكر أنها موضوعة لمعنيين: لتفصيل المجمل. ولاستلزام شىء لشىء.

---

(1) راجع المصدر السابق ص 663.
(2) كلمة «وحينئذ» ليست فى: جـ.
(3) فى: جـ: «المسوق له» بدل إليه.
(4) أنظر الكشاف جـ 8/4/ دار الكتاب العربى - بيروت - سورة ص: الآية: 20.
(5) فى: جـ: «التوكيد».

وقد حاول المحشى ما ادعاه الشارح من كون «أما» تكون لمجرد التوكيد عند الرضى بعد أن استظهر أن الرضى لم يذكر التوكيد «لأما» فقال: فلعل[1] الشارح نقله عنه حيث لزم من كلامه، وإن لم يصرح به، لأن آخر كلامه يستلزم دلالته على توكيد الجملة الجزائية. أو أن الرضى صرح به فى غير مظنته. أو أن[2] نسخة الشارح من الرضى أثبت فيها التوكيد زيادة على ما رأيناه من النسخ، ويؤيده كثرة الاختلاف بين نسخ هذا الكتاب، انتهى.

وتعقبه العلامة يس: بأنه لم يثبت الرضى أنها لمجرد التوكيد، بل لم يتعرض لدلالتها عليه صريحاً، وكونه لازماً لكلامه لا يدل على إثباته مجرداً كما لا يخفى، فما حاول المحشى لا يصحح دعوى الشارح، انتهى.

(وإن كان المشهور هو الثانى) يعنى تفصيل المجمل مع التوكيد (ومن قصر نظره على الثانى)[3] أى ونفى الأول، فلا بد له أن يحمل «أما» حيث ما وقعت على أنها لتفصيل المجمل بارتكاب تكلفات، حيث قدر «أما» أخرى عديلاً «لأما» المذكورة، وقدر لها شرطاً وجزاء، وحرف عطف، وقدر أمراً مجملاً، حتى يستقيم تفصيله بها.

«وإنما قال على الثانى ولم يقل عليه، مع أن الثانى أقرب مذكور، لئلا يتوهم على بعد رجوع الضمير على الأول، لكونه مثبتاً فى كلام المصنف، والثانى منفى، فأخفى هذا التوهم بالإظهار[3]».

(فقد صار عانياً[4] لتكلفات) أى تقديرات «لا يجد لها عانياً[5] يحتمل أن

---

(1) أنظر حاشية الحفيد مع حاشية الصبان على عصام ص 12 المطبعة الخيرية بمصر سنة 1306 هـ.

(2) فالاحتمالات ثلاثة.

(3) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

(4) فى: جـ: «فقد صار عانياً: أى أسيراً.

(5) فى: جـ: «عانياً أى ناصراً» وفى حاشية الحفيد ص 12 «كتب الشارح بخطه تحت عانياً الأولى أسيراً، وتحت الثانية قاصداً، وكلاهما موافق لما فى القاموس».

يكون فى الموضعين من العناية، وأن يكون من العنا [1]، أو فى أحدهما من العناية ، وفى [2] الأخرى من العنا ، فعلى الأول اللام صلة لهما ، وعلى الثانى أجلية، ومن (اللوحة رقم: 16أ) هذا يظهر حالها إذا كان أحدهما من العناية والأخرى من العنا، أو عانياً الأول بمعنى أسيراً، والثانى من العناية. فيه إشارة إلى استعارة بالكناية، حيث شبه التكلفات [3] بسجنٍ أو ظلمة، تشبيهاً مضمراً [4] فى النفس، وأثبت لازم المشبه به، أى الأسر تخييلاً، وعلى [5] كونهما بمعنى يلزم الإيطاء كما فى النظم. قال بعض الفضلاء [6]: ما رأيت من قال به فى السجع.

وقوله: «لا يجد» يحتمل الخطاب والغيبة برجوع الضمير إلى «من» [7].

والحاصل أن «أما» المذكورة فى أوائل الكتب ونحوها لم يرد بها أحد أنها التفصيل المجمل، وعديلها محذوف.

هذا وقال المحشى نقلاً عن الرضى: وقد التزم البعض معنى التفصيل فى جميع مواقع استعمالها، فلزم بذلك التعدد بعدها، إلا أن جواز السكوت عن مثل قولك: أما زيد فقائم يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها، انتهى. قال صاحب الكشاف [8]: أما التفصيل فقد يكون لمجمل سابق، وقد يكون لمتعدد فى الذهن يختار المتكلم منه ما يهمه، ومنه قولهم فى أوائل الكتب «أما بعد» فعلى هذا لا تكلف فى التقدير، غير أنه مخالف لأكثر النحاة [9].

---

(1) وهو التعب.

(2) وعلى هذا الاحتمال يكون فى التعبير لونٌ من ألوان البديع وهو الجناس التام بين قوله: عانياً وعانياً.

(3) فى: ب: «التكليفات».

(4) على مذهب الخطيب القزوينى .

(5) فى: ب: «قيل وعلى».

(6) فى: ب: «الأفاضل».

(7) ما بين القوسين سقط فى: جـ .

(8) المؤلف نقل العبارة عن حاشية الحفيد ص 12 .

(9) فى الحاشية المتقدمة: «مخالف لأكثر كلام النحاة» ص 12.

(فإن[1] معانى الاستعارات)

(الفاء رابطة للجواب كذا قيل، وقد أطالوا الكلام فى هذا المقام، والمقبول منه لدى العقول جعل بعضهم مدخول الفاء مفتوح الهمزة محذوفاً منه لام الجر، ليؤذن من أول الأمر بالعلية لأردت، والفاء زائدة فى أردت، أى أردت ذكر معانى الاستعارات، وأقسامها سهلة الضبط؛ لأنها قد ذكرت فى الكتب مفصلة عسيرة الضبط، وأما جعله جزاء، وأن قوله: «فأردت» تفريع عليه كما توهم، فإن ذلك المعنى سخيف لا يذهب إليه إلا من عقله خفيف.

والمعانى: جمع معنى، وهو ما يعنى باللفظ ويقصد)[2] والاستعارات: جمع إستعارة.

وهى لغة: طلب العارة[3]، أى العارية، يقال[4]: استعرت الشىء فأعارنيه، واستعاره ثوباً فأعاره إياه[4].

وفى اصطلاح الفقهاء: تمليك المنافع بلا[5] عوض. ومن محاسنها النيابة عن الله تعالى فى إجابة المضطر؛ لأنها لا تكون إلا لمحتاج. وهى بالتشديد

---

(1) فى: جـ: جواب «أما» ولذا قرن بالفاء، وصح على ضرب من المجاز، وذلك لأن جواب الشرط مستقبل، وكون الاستعارات بالصفات المذكورة ليس مستقبلاً - لمضى ذكرها فى الكتب - فيدعى أن الجواب محذوف والمذكور معموله أقيم مقامه عند حذفه، والتقدير: فإنى قائل لك إن معانى الاستعارات كذا، وكذا» هذا ليس فى أ، ب.

(2) ما بين القوسين سقط من: جـ.

(3) فى: ب: «المعارة».

(4) ما بين القوسين ليس فى: جـ.

(5) وفى كتاب المنتقى للباجى جـ 227/4: «قالوا: والعرية: هى العطية، من أعاره الشىء، وهو تمليك منافعه. والجواب أن هذا غير صحيح، لأن العرية، إنما هى النخلة الموهوب ثمرها، وعلى ذلك فسرها جماعة أهل اللغة، وأنشدوا فى ذلك:

لست بسنهاء ولا رجبية ... ولكن عرايا فى السنين الجوائح

فالشاعر يمدح نفسه بالجود وقت الشدة والحاجة. فلا يقيم بناء بالحجارة على نخلته، ولا يعامل عليها سنين دائماً يعطى ثمرها للمحتاج بدون مقابل. راجع المنتقى للباجى جـ 227/4/ السادة الطبقة الأولى سنة 1332 هـ.

منسوبة إلى العارة[1]، أعم[2]، وجعلها منسوبة إلى العار، لأنها طلبها عيب[3] وعار، كذا[4] فى الصحاح[5] خطأ، لأنه ﷺ باشر الاستعارة، فلو كان العار فى طلبها لما باشر، كذا فى النهاية[6]:

وقد قيل فى هذا المعنى:

ما فى الإعارة عار كما ادعاه جهول
فعل النبى دليل دع الجهول يقول [7]

والاعتراض على صاحب الصحاح مدفوع بأن مقصوده المناسبة فى الجملة، فلا يلزم أن يوجد العار فى كل فرد من المنقول إليه.

وفى إصطلاح علماء البيان: المجاز الذى علاقته المشابهة. وهو ما قابل المجاز المرسل، وهو المراد بالاستعارة عند الاطلاق، ثم هى مقولة بالاشتراك اللفظى على الاستعارة المصرح بها، والاستعارة المكنية، والاستعارة التخييلية.

وحقيقتها: لفظ استعمل فى غير ما وضع له لعلاقة هى خصوص المشابهة مع قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، لقصد[8] المبالغة. فهى أخص من المجاز.

وضابطها الشامل لجميع أقسامها: هو أن يقال: ذكر أحد طرفى التشبيه

---

(1) فى القاموس جـ363/4، 364 «مادة العرى» «والعرية» النخلة المعراة، والتى أكل ما عليها، وما عزل عن المساومة عند بيع النخل».

(2) فى: ب: جـ: «اسم».

(3) فى: ب: «عار وعيب» كذا فى الصحاح جـ 721/2 وكذا فى: جـ .

(4) فى: ب: «كما» وكذا فى: جـ .

(5) قال الجوهرى: واستعاره ثوباً فأعاره إياه ومنه قولهم: كير مستعار. انظره جـ761/2/ دار الكتاب العربى بمصر. انظر مختار الصحاح للإمام محمد بن أبى بكر الرازى المتوفى بعد سنة 660 هـ فى مادة: عور ص 486/ مصطفى الحلبى 1950 م.

(6) فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير.

(7) لم أقف على قائلها.

(8) فى: ب: «مع قصد» وكذا فى: جـ .

مراداً به الآخر مع سد طريق التشبيه بادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به [1].

وأركانها ثلاثة[2]: مستعار منه. ومستعار له. ومستعار. فالمستعار منه: هو معنى المشبه به. والمستعار له[3]: هو معنى المشبه. والمستعار هو اللفظ. فإذا قلت: رأيت أسداً فى الحمام، فالمستعار منه معنى الأسد، والمستعار له معنى الرجل الشجاع ولفظ الأسد مستعار. وفى الحمام قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له وهو الحيوان المفترس.

(أراد) أى المصنف بالمعانى أو بالاستعارات (الاستعارة المصرحة والاستعارة بالكناية، والاستعارة التخييلية) إن كانت الإضافة بيانية.

وإن كانت عبارة الشارح فيما يأتى[4] عن ذلك أبيه، وأراد بقوله: (وما يتعلق بها أقسام تلك المعانى، وقرائنها، كما تفصح عنه) أى عن ذلك[5] المراد (عبارته فيما بعد) وهو قوله: لتحقيق معانى الاستعارات وأقسامها وقرائنها.

(ولا يخفى) عليك (أن المعانى للفظ الاستعارة) لكونه أعنى[6] مشتركاً لفظياً، فله معانٍ متعددة بأوضاع متعددة. (لا أن المعانى للاستعارات) فإن الجمع ليس له إلا معنى واحد، وهو الماهية، وحينئذ (فلا وجه للجمع). المتبادر فلا وجه لجمع الاستعارة، ويحتمل فلا وجه لجمع المعانى، وكان الأولى

---

(1) تمام التعريف كما فى المفتاح للسكاكى تحت عنوان: الفصل الثالث: فى الاستعارة ص 174 «دالاً على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به، كما تقول: فى الحمام أسد... أو كما تقول: إنما المنية أنشبت أظفارها».

(2) بعضهم جعل أركانها أربعة وهو المستعير أى المتكلم، وهذا كله إذا كانت الاستعارة بالمعنى المصدرى الذى يصح منه الاشتقاق.

(3) أنظر شروح التلخيص جـ 30/4، 31.

(4) فى . جـ : بعد قوله : فيما يأتى «من قوله : « إن المعانى للفظ الاستعارة ، لا للاستعارة » وقد سقطت العبارة من أ : ب .

(5) «ذلك» من قوله: عن ذلك المراد » ليست فى: جـ .

(6) فى: ب: «لفظ الاستعارة» وكذا فى: جـ .

أن يقـول: معنى الاستعـارات، ويحتمـل فـلا وجـه للجمـع بـين المعـانى والاستعارات، فإن الحكم على اللفظ حكم على معناه. فيه أن وجه الجمع أن الإضافة بيانية لا لامية، وأيضاً اللفظ المشترك له تعدد اعتبارى باعتبار دلالته على كل واحد من معانيه، فللجمع وجه باعتبار ذلك التعدد الاعتبارى، أو نقول اللام[1] للجنس، وهى تبطل الجمعية.

وأنه ليس للاستعارة بالكناية أقسام. قد يقال بعد التسليم إنه ليس فى العبارة ما يصرح بأن كل واحدة من الاستعارات لها أقسام. وكفى فى الصدق أن يكون (اللوحة رقم: 17أ) للجموع أقسام، على أننا لا نسلم أنه ليس لها أقسام، فإنها تنقسم إلى: المطلقة والمرشحة[2]، كانقسام المصرحة إليها، ألا يرى أن المصنف أومأ فى آخر العقد الثالث إلى انقسام المكنية، والتخييلية إلى الأقسام الثلاثة المذكورة، إلا أن يريد أنه ليس لها أقسام مذكورة فى كتب القوم. وكما أنه لا أقسام للاستعارة بالكنايـة على زعمـه فكذا لا أقسـام للاستعارة التخييلية[3]، فلا وجه لتخصيصها بالذكر دون التخييلية. (وأنه لم يحقق) على صيغة البناء للمجهول، أى لم يذكر فى كتب القوم (إلا قرينة الاستعارة بالكناية) فيه أن إضافة القرائن إلى معانى الاستعارات لا توجب أن يذكر لكل معنى قرينة، بل يكفى لصحة الإضافة إليها أن يذكر قرينة بعض تلك المعانى لاحتياج القرينة إلى تحقيق[4]، فإن الإضافة لأدنى ملابسة شائعة. وأما جمع القرينة فهو باعتبار المراد[5] والمشاكلة لما قبلها، أو باعتبار تغليب

---

(1) فى قوله: «المعانى للاستعارات» وهذا رأى سديد، يريحنا من الاحتمالات المتقدمة الذكر قريباً.

(2) قال أبو العباس الطرودى فى الفريدة الخامسة من العقد الثالث: «كما يسمى ما زاد على قرينة المصرحة من ملائمات المشبه به ترشيحاً له كذلك يعد ما زاد على قرينة المكنية من ملائمات المشبه به ترشيحاً لها لكون الترشيح موضوعاً فى عرف هذا الفن، لمفهوم مشترك اشتراكاً معنوياً بينهما.

(3) فى: ب: «وحينئذ» زائدة. وكذا فى: جـ .

(4) فى: ب: «إلى التحقيق» وكذا فى: جـ .

(5) فى: جـ : «باعتبار المواد».

القرينة على الترشيح كما سيأتى، فإن الجمع كثير ما يطلق على ما فوق الواحد، (فتأمل) أمر بالتأمل فيما استدركه على المصنف. فى المقامات الثلاثة، ولعل وجه التأمل ما قررناه فيها.

فائدة جليلة لا غناء للطالب عنها

قوله: تأمل التأمل: هو إعمال الفكر. والتدبر: تصرف القلب بالنظر فى الدلائل، والأمر بالتدبر بغير فاء للسؤال فى المقام، وبالفاء يكون بمعنى التقرير[1] والتحقيق لما بعده، كذلك تأمل، وفليتأمل.

قال بعضهم: تأمل بلا فاء إشارة إلى الجواب القوى. وبالفاء إلى الجواب الضعيف. وفليتأمل إلى الجواب الأقوى.

«ومعنى تأمل: أن فى هذا المحل دقة. ومعنى فتأمل: أن فى هذا المحل أمراً زائداً على الدقة بتفصيل»[2].

ومعنى فليتأمل: هكذا مع زيادة، بناء على أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى.

وفيه بحث: معناه أعم من أن يكون فى هذا المقام تحقيق أو فساد، فيحمل على المناسب للمحل.

وفيه نظر: يستعمل فى لزوم الفساد.

وإذا كان السؤال أقوى يقال: لقائل: فجوابه: أقول، أو نقول، أى أقول أنا بإعانة سائر العلماء. (وإذا كان ضعيفاً يقال: فإن قيل: وجوابه أجيب أو يقال. وإذا كان أضعف يقال: لا يقال: وجوابه: لأنا نقول. وإذا كان قوياً يقال: فإن قلت: وجوابه: قلنا أو قلت.

وقيل: فإن قلت: بالفاء سؤال عن القريب. وبالواو سؤال عن البعيد.

(1) فى: ب: التقدير.

(2) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

وقيل: يقال فيما فيه اختلاف، وفى بعض شروح الكشاف: فيه إشارة إلى ضعف ما قالوا، واستدل فيها ثبت الدليل لا الدعوى. وعبارة لنا شائعة عند ذكر الدليل على المدعى، ويجعلونها خبراً لما يذكر بعدها من الدليل.

والأظهر: بما إذا قوى الخلاف. كالأصح. وإلا فالمشهور كالصحيح يشمل الأقوى والقوى، لكنه أصبح بالنسبة إلى الضعيف. وفى الجملة: يستعمل فى الإجمال. وفيه ما فيه: أى تأمل فيه حتى يحصل ما فيه، أو ما يثبت فيه من الخلل والضعف حاصل فيه)[1].

(قد ذكرت فى الكتب[2] أل للعهد والمعهود كتب القوم، أو كتب البيان. (مفصلة) أى مفرقة فى مواطن منها بحسب المناسبة، لكون الكتب ليست بصددها فحسب، ولذلك[3] كانت (عسيرة الضبط أراد أى المصنف بالكتب ما يشمل ما عبر[4] عنه بالزمر فيما بعد أيضاً[5]) «لعل الإدارة على طريق المجاز المرسل من استعمال الأخص فى الأعم، أو على طريقة عموم المجاز، وقول بعضهم: نحن فى غنية عن هذا. لأن لفظ كتب اسم جنس فيشمل: خصوصاً إذا جعلنا أل فى الكتب للاستغراق ليس بشىء؛ لأن المراد شمول الكتب للزبر المقابل لكتب المتقدمين، وهذه الإرادة إنما يحتاج إليها إذا قرىء زبر على وزن «علم».

أما على الضبط الثانى فلا وجه للتعبير بالإدارة لدخوله حينئذ فى منطوق كلامه. وقوله أيضاً أى كما يشمل الكتب المذكورة فيما بعد فى مقابلة الزبر[6]. فقوله: فما بعد بحسب المعنى متعلق بأيضاً، فيكون المراد بالكتب ما يعم كتب

---

(1) ما بين القوسين ساقط فى: ب، جـ.

(2) فى: جـ: «قد ذكرت: أى معانى الاستعارات وما يتعلق بها» وهذا سقط من أ، ب.

(3) فى: ب: «ولذا» وفى جـ: «فلذا» بالفاء.

(4) فى: جـ: «ما غبر عنه بالزمر» بالغين، وهو تصحيف.

(5) وبعده فى: جـ: من قوله: «ودل عليه زبر المتأخرين».

(6) فى القاموس جـ 38/2 مادة «الزبر» الزبور: الكتاب بمعنى المزبور، والجمع زبر.

المتقدمين وزبر المتأخرين، فيكون المعنى: قد ذكرت فى كتب المتقدمين وزبر المتأخرين مفرقة مشتتة، عسيرة الضبط.

وحمل الكتب ههنا على هذا المعنى، وإن كان يخالف مقابلة الزبر لكتب فيما يأتى، إذ المقابلة تقتضى المغايرةليكون ذلك وجهاً لتأليف الرسالة، وإيضاح المعنى كأن قائلاً قال له: إن زبر المتأخرين يغنى عن تأليف[1] هذه الرسالة، فلأى شىء ألفتها[2]؟» «فقال: إن زبر[3] المتأخرين ككتب المتقدمين، ذكر فيها الاستعارات، وأقسامها، وقرائنها، ولكن مفصلة عسيرة الضبط، وأما أنا فأذكرها لك مجملة سهلة[4] الضبط، فيكون حمل الكتب على هذا المعنى لينصب قيد التفصيل وعسر الضبط على كتب المتقدمين وزبر المتأخرين، فيكون ذلك وجهاً لتأليف[5] الرسالة؛ لأنه أتى بها مجملة سهلة الضبط، ولا يعكر علينا على وجه نطلق به كتب المتقدمين الخ، إذ المراد أنها ليست من مخترعاته، وإنما هو مسبوق بها، غير أنها فى غير[6] رسالته مفصلة عسيرة الضبط، وفى رسالته مجملة مضبوطة، قاله الدمنهورى » [7] .

(والأولى) أن يقول بدل عسيرة الضبط[8] (اللوحة رقم: 18أ) (غير مضبوطة) لأن قوله بعد مضبوطة يقتضى أن يقول هنا غير مضبوطة، وهذا معنى قوله (لداعى مضبوطة) [9] وفى هذا الوجه مطابقة الأول للثانى (أو يقول مجملة سهلة الضبط) لداعى مفصلة عسيرة الضبط، وحيث لم يقل ذلك

(1) فى: ب: «تأليفك».
(2) ما بين القوسين ساقط من: جـ .
(3) وفيه جـ 38/2 مادة «الزمر» زبر: جمع زبور وهو الكتاب.
(4) فى الأسلوب أصباغ بديعية جميلة وهى المطابقة اللطيفة بين: المتأخرين - المتقدمين - مفصلة مجملة - سهلة - عسيرة.
(5) فى: ب: «لتأليفه».
(6) «غير» ليست فى: ب.
(7) ما بين القوسين ليس فى: جـ .
(8) فى: جـ: «عسيرة الضبط» بالضاد، وهو خطأ.
(9) فى: ب: «ليتعادلا» سقطت من: أ.

(فيحمل قولـه: مضبوطة على سهلة الضبط) وهنا ارتكب التأويل فى الثانى، وفى هذا الوجه مطابقة الثانى للأول، على تقدير حذف الوصف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، وقوله: (ليظهر التعادل) أى التقابل، وفيه إشارة إلى أن التقابل حاصل قبل التأويل، وإنما يظهر به، والإقلال ليتعادلا.

والحاصل: أن التعادل يقع بأحد شيئين: إما مطابقة الأول للثانى، أو الثـانى للأول. فـالأول أن يقول: مفصلة غـير مضبـوطـة. ليـطابق مجملة مضبوطة. والثـانى أن يقول: مجملة سهلة الضبط، ليـطابق مفصلة عسيرة الضبط.

وفى حواشى الزبيارى عند قوله: غير مضبوطة لداعى مضبوطة، ولا يخفى ما فى هذا الشق من ترك رعاية جانب المعنى برعاية جانب اللفظ، لأن غير مضبوطة، يحتمل تعذر الضبط وتعسره، وكذا مضبوطة، يحتمل أن يكون ضبطها بـزوال تعذره، وبقـاء تعسره، وأن يكـون بزوال تعسـره وحصول سهولته، مع أن المراد منهما الشق الثانى، فلذا صرح بعسيرة الضبط. ثم اختار فى الثانى مضبوطة لاختصار الكلام، وعدم لبس[1] المرام، وكأنه نبه على ذلك بقوله: فليحمل مضبوطة على سهلة الضبط، حيث ارتكب التأويل فى الثانى فقط، ولم يقل أو ليحمل عسيرة الضبط على غـير مضبوطـة، انتهى. ثم الشارح[2] لم يذكر أى المطابقتين أولى، قال العلامة يس: قيل الأولى أن يطابق الثانى الأول لا العكس، لأن الأول وقع موقعه، ويمكن أن يجاب بأن بعض الأكابر قال: المبادرة بالإصلاح من الصلاح، انتهى.

ثم أذن بالفاء فى قوله: (فأردت) إلى أن الباعث على تأليف الرسالة[3] عسر الضبط بسبب التفصيل (ذكرها) أى الاستعارات (مجملة) أى مجموعة[4]

(1) فى: جـ: «وعدم ليس» بالياء، وهو تصحيف.

(2) فى: ب: «إن الشارح» وكذا فى: جـ وسقطت إنَّ من: أ.

(3) أى الرسالة السمرقندية.

(4) وبعده فى: جـ: «قال فى القاموس: وجمل: جمع، والشحم أذابه فأجمله واجتمله، وأجمل فى الطلب اتأد واعتدل، فلم يفرط، والشىء جمعه عن تفرقه» انظر القاموس جـ 361/3، 362 مادة «الجمل».

(مضبوطة) أى مسهلة الضبط، (على وجه) أى على طريق (نطق به كتب المتقدمين أى على وجه دلت عليه كتبهم دلالة صريحة على ما يفيده التعبير عن الدلالة بالنطق) (وجه الإفادة: أن دلالة الكتب[1] التى وقعت عديلة للنطق كناية، سواء كانت ظاهرة أم خفية، فلا يضر حينئذ أن دلالة النطق تكون كناية فى بعض الأحوال)[2] (دل عليه زبر المتأخرين) اختار فى جانب المتقدمين لفظ النطق، وفى جانب المتأخرين الدلالة، لما أن عادة المتقدمين التعبير بالعبارات الواضحة الطويلة، فقد تؤدى إلى الإملال، وشأن المتأخرين الاختصار، فقد يؤدى إلى نوع خفاء[3] . ثم[4] فى قول المتن: «نطق» استعارة تصريحية تبعية، حيث شبه الدلالة بالنطق فى إيضاح المعنى لأن الإيضاح فيه أقوى منه فى الدلالة، فيقدر إدخال الدلالة فى جنس النطق، ويقدر استعمال لفظ النطق للدلالة، واشتقاق الفعل منه، والقرينة الكتب يدل لذلك قول الشارح: «على ما يفيده التعبير عن الدلالة الخ». ويجوز أن يكون استعارة بالكناية، بتشبيه الكتب بالنفوس الناطقة، والرمز إليها بما هو من لوازمها، وهو النطق المسمى تخييلاً. وأن يكون مجازاً مرسلاً بإطلاق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار أن الدلالة (لازمة للنطق، إذ اللفظ[5] الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون مجازاً مرسلاً، وأن يكون استعارة باعتبارين[6]) (الزبر[7] على وزن علم الكلام، وعلى وزن عنق جمع زبور بمعنى الكتب، والثانى) أى الذى على وزن عنق (أنسب بلفظ الكتب) من لفظ زبر على وزن علم (لفظاً ومعنى) أى من جهة اللفظ ومن جهة المعنى .

(1) فى: ب «الكتابة».

(2) ما بين القوسين سقط من: جـ .

(3) فى: جـ : «خفا» بالقصر.

(4) ما بين القوسين ساقط فى: جـ .

(5) راجع فيض الفتاح جـ 140/4.

(6) ما بين القوسين سقط من: جـ .

(7) فى القاموس جـ 38/2 «الزبر بالكسر المكتوب، والجمع زبور» وفى مختار الصحاح ص 289 « الزبر بالكسر الكتاب والجمع زبور ، كقدر وقدور ، ومنه قرأ بعضهم ﴿ وآتينا داود زبوراً ﴾ بضم الزين .

أما الأول: فلما بين كتب وزبر على وزن عنق من المناسبة اللفظية وهو اتفاق الهيئة، فكلاهما على وزن «فعل».

وأما الثانى: فلأن زبر وكتب معناهما واحد، فإن كلاً منهما بمعنى[1] مفعول. وقوله: (وإن كان الأول) يعنى زبر على وزن علم، بمعنى الكلام، (أعم[2]) لأن المراد بالكلام فى قوله: الزبر على وزن علم الكلام اللفظى لا النفسى، إذ ذاك اصطلاح كلامى، واللفظى أعم مطلقاً من الكتاب، لأنه عبارة عن ألفاظ مخصوصة.

«فإن قيل: إن النسبة بين شىء وشىء تقتضى المغايرة بينهما، والزبر بالمعنى الثانى عين الكتب معنى، فكيف يكون أنسب بها معنى؟ فالجواب أن أل فى قوله: بالكتب للعهد، والمعهود كتب المتقدمين فيتم أمر الأنسبية.

ثم لا يخفى أن المعنى الأول أنسب بالمتقدمين، لأنه فى بعض زمنهم لم يكن كتب ولا تدوين، ولم يكن إلا النطق والتكلم، فلو عبر بالزبر فى الأول، وبالكتب فى الثانى لكان الاحتمال الأول فى الزبر أولى»[3].

(فنظمت فرائد) عطف على فأردت من عطف السبب[4]. النظم فى اللغة[5] جمع اللآلىء فى السلك.

وفى الاصطلاح: تأليف الكلمات (اللوحة: رقم: 19 أ) والجمل[6] مرتبة

---

(1) «فإن كلاً منهما بمعنى مفعول» ـ أى مزبور ومكتوب ـ سقطت من: جـ .

(2) فى: جـ: «أعم: معنى عمومه أنه يشمل ما أخذ عنهم مشافهة، وما أخذ من كتبهم» هذه العبارة سقطت من : أ،ب.

(3) ما بين القوسين سقط من: جـ .

(4) فى: ب: «المسبب» وكذا فى: جـ أى من عطف المسبب، وهو النظم، على السبب، أعنى الإرادة، ولا شك أن الإرادة سبب والنظم مسبب عنها.

(5) فى اللسان جـ56/16 مادة «نظم» «النظم التأليف، نظمه ينظمه نظماً ونظاماً ونظمه فانتظم وتنظم، ونظمت اللؤلؤ أى جمعت فى السلك».

(6) فى: جـ : «اللؤلؤ».

المعانى متناسبة الدلالة على حسب ما يقتضيه العقل[1].

والأول أنسب بالمعنى. وقد يطلق على مطلق التركيب المفيد لأصل المعنى. وقد يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ[2].

---

(1) قال الإمام عبد القاهر فى دلائل إعجازه ص 40: «ومما يجب إحكامه... الفرق بين قولنا: حروف منظومة، وكلم منظوم وذلك أن نظم الحروف: هو تواليها فى النطق فقط، وليس نظمها بمقتضى عن معنى... وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنك تقتفى فى نظمها آثار المعانى وترتبها حسب ترتيب المعانى فى النفس... ليس الغرض بنظم الكلم إن توالت ألفاظها فى النطق، بل إن تناسقت دلالتها، وتلاقت معانيها على الوجه الذى اقتضاه العمل» ... إلى أن يقول ص 44 «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم فى الكلم، ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، وينبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك، هذا مالا يجهله عاقل» إلى أن يقول ص 64 «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعلم مناهجه التى نهجت فلا تزيغ عنها» أنظر الدلائل من ص 40 إلى 73 مطبعة المنار الطبعة الثانية 1331 هـ وبذلك نقرر مطمئنين بأن الإمام عبدالقاهر لم يكن قد ترأس المعنويين كما ادعى بعض الباحثين المعاصرين، وإنما يرد المزية والفصاحة والبراعة إلى النظم وحده، فهو يشيد باللفظ والمعنى معاً فى إطار نظرية النظم.

ولعل الذى حمل بعض الباحثين المعاصرين على ذلك موقف الإمام الجرجانى المتصلب فى إبطال مذهب الجاحظ الذى يرد كل فضيلة ومزية إلى الموسيقى وحدها وإلى الكلمة المجردة نفسها حيث يقول: «والمعانى مطروحة فى الطريق يعرفها العجمى والعربى وإنما الشأن فى إقامة الوزن وتخير الألفاظ» فالإمام عبد القاهر يرى أن المعانى المطروحة فى الطريق هى الثانوية أعنى الأغراض العامة، أما الأولية أعنى المزايا والكيفات والخصوصيات فالمزية راجعة إليها.

فحيث نفى الإمام المزية عن اللفظ يقصد الكلمة المنطوقة، وحيث رد المزية إليها باعتبار إفادتها المعنى عند التركيب. ويرى بعض النقاد أن المزية راجعة إلى اللفظ والمعنى معاً قال ابن رشيق القيروانى فى العمدة ص 18 جـ 1 «إن البلاغة والفصاحة راجعتان إلى اللفظ والمعنى جميعاً» انظر نظرية العلاقات، أو النظم بين عبد القاهر، والنقد الغربى الحديث الدكتور محمد نايل ص 25 وما بعدها «دار الطباعة المحمدية بمصر».

(2) فى: جـ: «كذا فى حواشى الفنرى على المطول» سقطت هذه العبارة من: أ، ب.

(وفى[1] «نظمت» استعارة تبعية حيث شبه ترتيب الكلمات فى النظم، أى اللفظ لإطلاق النظم عليه بترتيب الدرر فى السلك، وأطلق اللفظ الموضوع للمشبه به وهو النظم على المشبه، ثم اشتق منه «نظمت» فتكون تبعية لجريانها فى المصدر أولاً، ثم فى الفعل بعده. وفى «فرائد» استعارة تصريحية، حيث شبهت المسائل بالدرر الثمينة فى النفاسة، وأطلق لفظها عليها. والقرينة سياق الكلام وذكر النظم ترشيح.

ثم الفرائد إن أريد بها الألفاظ فالأمر واضح، أو المعانى فهو على حذف مضاف، أى دوال فرائد، لأن الذى نظمه أى جمعه هو الألفاظ الدالة على المعانى) (جمع فريدة ، وهى الدرة الثمينة التى تحفظ فى ظرف على حدة ، ولا تخلط باللآلىء) [2] جمع لؤلؤة ، وهى الدرة كبيرة أو صغيرة ، إلا أن المراد باللآلىء هنا الدرر الصغار بقرينة عدم خلط الفريدة بها (لشرفها عليهن) وفى كتاب الكليات للكمال الكنوى : الفريدة : هى الجوهرة التى لا نظير لها ، والجمع فرائد . وفى البديع : والإتيان بلفظة تنزل منزلة الفريدة من العقد ، تدل على عظم فصاحة الكلام وجزالة منطقه وأصالة غريبه بحيث لو أسقطت من الكلام عزت عن الفصحى ، ومنه : لفظة حصحص فى قوله تعالى : ﴿ الآن حصحص الحق ﴾ [3] ومنه : ﴿ خائنة الأعين ﴾ [4] ومنه قوله تعالى ﴿ فإذا نزل بساحتهم فساء صباح المنذرين ﴾ [5] .

---

(1) ما بين القوسين سقط من: جـ .

(2) فى القاموس جـ 29/1 مادة «اللؤلؤ» الدر، واحده بهاء، وبائعه لآل» فى القاموس جـ 334/1 . الفريد الشذر يفصل بين اللؤلؤ والذهب، جمع فرائد، والجوهرة النفيسة كالفريدة.

(3) سورة يوسف. الآية: 51 وفى القاموس جـ 310/2/ «حصص: بان وظهر» وفى تفسير أبى السعود جـ 76/3 «حصحص الحق أى ثبت واستقر، أو تبين وظهر بعد خفاء، قاله الخليل، وقيل مأخوذة من الحصة وهى القطعة من الجملة».

(4) سورة غافر الآية: 19.

(5) سورة الصافات الآية: 177.

(وإضافتها) أى إضافة فرائد (إلى عوائد من قبيل إضافة الصفة للموصوف)[1] «وإنما زاد لفظ «قبيل» لينبه على أنه لم يجر على طريقة إضافة الصفة إلى الموصوف»[2] لأن المشهور فيها أن يجعل المضاف نفسه صفة للمضاف إليه، كما فى «جرد[3] قطيفة» وهنا لم تجعل الفرائد صفة للعوائد، بل قدر الجار، وجعل الظرف المستقر صفة. ويحتمل أن يكون من إضافة الموصوف إلى الصفة. والمعنى فنظمت فرائد عائدة إلى من كتب القوم، أى مأخوذة منها، بل الأولى أن يكون قوله «فرائد» مركباً وصفياً لا إضافياً. وإنما قال: (أى عوائد كالفرائد) لينبهك بهذا التفسير على أنها من إضافة المشبه به للمشبه «كلجين[4] الماء» ويستفاد من كلامه أن إضافة كل مشبه به إلى المشبه، من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف.

(ولا يخفى حسن إضافة الفرائد فى هذا الكتاب إلى العوائد) ووجه الحسن أن العوائد جمع عائدة، وهى من العود، وهو الرجوع، والأشياء المذكورة فى الكتب المشبهة بالفرائد عوائد من المتقدمين والمتأخرين إلى المصنف.

ولو قال: (فرائد فوائد بدل عوائد لكان أحسن) لفظاً ومعنى.

أما لفظاً: فلحصول الجناس المسمى[5] بالمضارع بين الفرائد والفوائد، دون العوائد.

---

(1) فى: جـ: «إلى الموصوف».

(2) فى: جـ سقط ما بين القوسين.

(3) ومنه قوله تعالى ﴿خائنة الأعين﴾ راجع التصريح على التوضيح جـ 33/2 دار إحياء الكتب العربية.

(4) وفى شروح التلخيص جـ 465/3 «ومن التشبيه المؤكد ما أضيف المشبه به إلى المشبه بعد حذف الأداة نحو قوله:

والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الأصيل على لجين الماء

تعبث: تلعب وتحرك الأغصان كفعل اللاعب العابث، ففى «تعبث» استعارة. الأصيل: الوقت الذى بعد العصر إلى الغروب. اللجين: الفضة.

(5) قال الخطيب القزوينى: «وأما اللفظى فمنه الجناس بين اللفظين: وهو تشابههما فى اللفظ =

وأما معنى: فلأن الفائدة ما اكتسب من مال أو علم. (وفى كليات[1] الكفوى: هى من الفايدة «بالياء» لا بالهمز، وهى لغة: ما استفيد من علم أو مال. وعرفاً: ما يكون الشيء به أحسن حالاً منه بغيره.

وإصطلاحاً: ما يترتب على الشيء ويحصل منه من حيث إنه حاصل منه. انتهى)[2] وهذه المسائل مكتسبة من القوم والظاهر أن المصنف ذكر العوائد هضماً لنفسه، بأنها ليست منه بل من القوم، وإليه أومأ[3] الشارح بقوله: ولا يخفى حسن إضافة الفرائد إلى العوائد فى هذا الكتاب، فالعوائد أحسن بالنسبة إلى هذا الغرض من ذكر الفوائد، فإن الأخذ من الغير ليس مأخوذاً فى تعريف الفائدة، بل هى أعم منه، ومن المخترع[4]، بخلاف العائدة، فإنها نص فى المأخوذ من الغير، بناء على تفسير الشارح إليه فى هذا الكتاب، والله تعالى[5] الموفق للصواب.

(لتحقيق معانى الاستعارات) المحتاجة إلى التحقيق للاختلاف فيها، وهى معنى المكنية والتخييلية المحققين فى العقدين الأخيرين وأما معنى المصرحة فلا يحتاج إلى التحقيق لظهورها وعدم الاختلاف فيها. فعلى هذا ألا يرد أنه لم يحقق جميع معانيها. (وأقسامها) لم يحقق صراحة إلا أقسام المصرحة فى آخر

= والتام منه: أن يتفقا فى أنواع الحروف، وأعدادها، وهيئاتها، وترتيبها، كقوله تعالى ﴿ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة﴾ إلى أن يقول: وإن اختلفا فى أنواع الحروف اشترط ألا يقع الاختلاف بأكثر من حرف، ثم الحرفان المختلفان إن كانا متقاربين سمى مضارعاً كقوله عليه الصلاة والسلام « الخيل معقود فى نواصيها الخير إلى يوم القيامة» راجع شروح التلخيص جـ 412/4 إلى 426.

(1) أنظر الكليات للكفوى باب الفاء ص 98.

(2) ما بين القوسين سقط من: جـ .

(3) فى: جـ: «أومى» وهو خطأ.

(4) فى القاموس جـ 18/3 مادة «الخرع» «اخترعه: شقه، وأنشاه، وابتداه» وفى كليات أبى البقاء اللوحة 8 «الإبداع» إيجاد الشيء غير مسبوق بمادة، ولا زمان... والإبداع يناسب الحكمة، والاختراع يناسب القدرة» مخطوطة دار الكتب التونسية.

(5) الجملة الدعائية سقطت من: جـ .

العقد الأول، وأومأ[1] فى آخر العقد الثالث إلى إنقسام المكنية والتخييلية إلى المطلقة، والمرشحة، والمجردة.

(وقـرائنها) المحتـاجة إلى التحقيق، وتلك ليست إلا قـرينـة المكنيـة والتخييلية، وتحقيقهما فى العقد الثالث.

قال بعضهم[2]: قوله: لتحقيق معانى الخ. المراد ذكر هذه الأمور على وجه الحق، لإثباتها بأدلتها[3].

ولما كان هنا مظنة سؤال. هو أن يقال: لم لم يذكر المصنف الترشيح مع القرائن هنا، مع أنه مذكور معها فى عنوان العقد الثالث؟ أجاب الشارح بجوابين، أشار إلى الأول منهما بقوله: (كأنه أدرج الترشيح فى القرائن تغليباً) للقرينة على الترشيح، فذكرها بلفظ القرائن، فيكون الترشيح أيضاً مذكوراً فى العنوان. وإنما قال تغليباً لأن الترشيح لا يكون قرينة؛ لأن كلًّا من التجريد والترشيح إنما يكون (اللوحة رقم: 20أ) بعد اعتبار القرينة، فلا يندرج فيها كما ستعرفه فى آخر الرسالة إن شاء الله تعالى.

لا يقال إدراج ترشيح المكنية فى قارنها وجه وجيه؛ لأن كلًّا منهما من ملائمات المستعار منه. وأما إدراج ترشيح المصرحة فى القرينة وتغليبها عليه لا

(1) فى: جـ: «وأمى» وهو خطأ.

(2) قال بعضهم إلى قوله: بأدلتها سقط من: جـ.

(3) سقط من: أ، جـ «وفى الكليات للكفوى - رحمه الله تعالى - التحقيق: تفعيل من حق، بمعنى ثبت، وهو المبالغة فى إثبات حقيقة الشىء بالوقوف عليه. وقيل: التحقيق: لغة: رجع الشىء إلى حقيقة بحيث لا يشوبه شبهه. والتحقيق مأخوذ من الحقيقة، وهو كون المفهوم حقيقة مخصوصة بالخارج. والتحقيق، والوجود، والحصول، والثبوت، والكون، كلها ألفاظ مترادفة عندنا.

والتحقيق:

إثبات دليل المسألة مطلقاً أو بدليلها، والتدقيق: إثبات دليل المسألة على وجه فيه دقة، فهو أخص بالمعنى الأول، وقد يفسر بأنه إثبات دليل المسألة بدليل آخر، فيكون مبايناً للتحقيق بالمعنى الثانى انتهى راجع كليات أبى البقـاء الكفوى اللوحـة: 150 مخطوطة بدار الكتب الوطنية التونسية.

وجه له؛ لأن قرائنها[1] من ملائمات المستعار له، وترشيحها من ملائمات المستعار منه. لأنا نقول: كلامنا فى ترشيح المكنية؛ لأنه ذكر فى عنوان العقد الثالث قرينة المكنية وترشيحها، واقتصر هنا على ذكر القرائن، فورد عليه الاعتراض بالاقتصار هنا على القرائن دون هناك، فأجاب بالتغليب، فلا يكون الترشيح المندرج فى القرائن بالتغليب إلا ترشيحها.

ولا ينافيه قوله: وجعله داخلاً فى تحقيق أقسام الاستعارة؛ لأنه أراد بتلك الأقسام أقسام المكنية المومأ إليه فى العقد الثالث. وأشار إلى الثانى بقوله: (أولم يلتفت إليه؛ لأن الاهتمام به دون الاهتمام بما ذكره) فى العنوان، فلذا لم يذكر الترشيح فيه. ولا يخفى حسن هذا الوجه، ألا ترى أن اعتبار الترشيح وقسيميه الإطلاق والتجريد، إنما يكون بعد الاستعارة كما سيجىء إن شاء الله تعالى. ثم إن الشارح بعد أن أجاب بما تقدم أشار إلى جواب آخر، ثم أشار إلى تزييفه فقال: (وجعله) أى الترشيح (داخلاً فى تحقيق أقسام الاستعارة) المكنية؛ (لأنه) أى الترشيح (إنما ذكر) فى الفريدة الخامسة من العقد الثالث[2] بها (لتحقيق) قسمها الذى هو (الاستعارة المرشحة) فيكون ذكره هناك وسيلة إلى تحقيق الاستعارة المرشحة، فلا يناسب أن يذكر هنا مع القرائن؛ لأنه المقصود بالتبع، والمقصود بالتبع لا يعد من الأشياء المحصور فيها الكتاب (يأباه) أى ذلك الجعل، (ذكر القرائن ، مع أن البحث عنها ـ أى القرائن[3] ـ من جملة تحقيق الاستعارة وأقسامها) يعنى ذلك الجواب منقوض بذكر القرائن؛ لأن ذلك الجواب كما يقتضى عدم ذكر الترشيح، يقتضى عدم ذكر القرائن:

أما الأول[4]: فلأن البحث عن القرائن من جملة تحقيق الاستعارة المكنية، إذ لا تتم ولا تتحقق إلا بقرائنها.

(1) فى: ب: قرينتها.

(2) فى: أ: ب: «من العقد الثانى» وهو خطأ، والصواب: «من العقد الثالث» كما فى: جـ.

(3) فى: جـ : «أى عن القرائن».

(4) فى: جـ: «أما أولاً».

وأما ثانياً: فلأن البحث عنها لتحقيق أقسامها التى هى: المطلقة، والمرشحة والمجردة.

لأنه إذا توقف تحقيق الاستعارة على القرينة فبالطريق الأولى يتوقف تحقيق أقسامها وأفرادها عليها. فمقتضى[1] ذلك الجواب أن لا تذكر القرائن هنا لهذين الوجهين مع أنها قد ذكرت، فيكون ذلك الجواب مرتفعاً. وفى الإباء المذكور بحث؛ لأن ذكر القرائن ليس لمجرد أنها قرائن، بل العمدة فى ذكرها[2] وتحقيقها أنها استعارة تخييلية، ومعنى من معانى الاستعارات، بخلاف الترشيح فإنه ذكر بعد تمام الاستعارة لتحقيق قسمها الذى هو المرشحة. وأيضاً الجواب المذكور مصحح لترك الترشيح لا موجب، فلا ينتقض بالقرائن.

(فى ثلاثة عقود)

متعلق بنظمت (لا يخفى) عليك وجه (حسن نظم الفرائد فى العقود) العقد[3]: بكسر العين القلادة. ووجه الحسن قد تقدم[4]. وفى حواشى[5] العلامة يس عند قوله: لا يخفى حسن الخ. لأنه[6] شبه مباحث كتابه بالعقود، فى أن كلاً منهما مشتمل على النفائس، ثم استعير اسم المشبه به استعارة مصرحة، وذكر الفرائد التى هى من ملائمات المستعار منه ترشيحاً لها، وأثبت النظم الذى هو من ملائمات الفرائد ترشيحاً لها على ترشيح. وفى بعض الشروح شبه أبواب الرسالة بالقلائد فى المرغوبية، واستعمل اسم المشبه به فى المشبه على طريق الاستعارة المصرحة وأثبت الفرائد تخييلاً، ورشحها بالنظم، ترشيحاً للتشبيه فى قوله: فرائد عوائد. (لكان له وجه حسن أيضاً،

---

(1) فى: جـ: «فيقتضى».

(2) فى: جـ: «بل العمدة فى ذكرها أو تحقيقها».

(3) فى القاموس جـ 327/1 مادة «عقد» «والعقد بالكسر القلادة، والجمع عقود، وهو منى معقد الإزار، أى قريب المنزلة».

(4) «قد تقدم» سقط فى: جـ .

(5) «وفى حواشى العلامة يس عند قوله: لا يخفى حسن» سقط من: جـ .

(6) فى: جـ: «أنه شبه».

انتهى. وليتأمل جعل التخييل قرينة المصرحة، انتهى كلام العلامة يس)[1].
وجعل المحشى هذا من قبيل الاستعارة بالكناية، فجعل فى «نظمت الخ» استعارة بالكناية، حيث شبه المسائل النفيسة بالجواهر الثمينة، وإثبات النظم لها تخييل، وذكر العقود ترشيح لها، انتهى.

(أقول: هذا مع ما تقدم كله توجيه حسن، إذا تأملها الطالب يستخرج منها دقائق البيان، إن كان فطناً، وإلا فالبليد بليد ولو غذى[2] بالفستق[3] والفانيد)[4] ثم إطلاق لفظ العقود باعتبار مجاز الأول، وإلا فالنظم ليس فى العقود، بل فى خيوط يؤول إلى صيرورتها عقوداً بعد النظم فيها (وأن المستفاد منه) أى من قوله: فى ثلاثة عقود (أن كل عقد لواحد من تلك الثلاثة) عطف على مدخول لا يخفى، أى لا يخفى أن المستفاد أن كل عقد لواحد من الثلاثة، التى هى تحقيق معانى الاستعارات، وأقسامها، وقرائنها، (وأنه على الترتيب المذكور) الأول للأول، والثانى للثانى، والثالث للثالث.

أما استفادة الأول فلأن مقابلة الثلاثة بالثلاثة ظاهر فى التوزيع (اللوحة رقم: 21 أ).

وأما الثانى فمن الترتيب الذى ذكره. (والأول) وهو كون كل عقد من الثلاثة لواحد (حق) فإنه أورد الأقسام فى عقد، وحقق الاستعارة بالكناية فى عقد، وحقق قرينتها فى عقد (دون الثانى) أى كونها على الترتيب. لتقدم عقد التقسيم، على عقد تحقيق الاستعارات. هذا وكون الأول حقاً مبنى على أن يراد من معانى الاستعارات إفراد الاستعارة بالكناية، وإلا فقد حمل الشارح هذه العبارة فيما قيل على الاستعارة المصرحة، والاستعارة بالكناية، والاستعارة

---

(1) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

(2) فى: ب: «وان».

(3) فى المنجد للأب لويس ص 612: «الفستق والفستق: شجر معروف التمرة، والكلمة من الدخيل» وفى القاموس جـ 285/3: «الفستق كقنفد، وجندب معروف، معرب».

(4) ما بين القوسين سقط من: جـ وفى المعجم الوسيط جـ 709/2 «الفايند فند فى الشراب عكف عليه».

التخييلية، وإذا حمل عليه كما هو الظاهر لا يكون الأول حقاً، فإنه إنما أورد المصرحة فى عقد التقسيم، وأما التخييلية فقد أوردها فيه وفى الثانى، وعقد للاستعارة بالكناية عقداً مستقلاً، إلا أن يحمل فى قوله: والأول حق، على حسن نظم الفرائد فى العقود، والثانى على مجموع المتعاطفين، فينحل السؤال، غير أن الحمل عليه لا يخلو[1] من بعد.

والله سبحانه وتعالى أعلم ، وهو الموفق للإتمام عنه وكرمه .

---

(1) فى: جـ: «لا يخلوا» وهو خطأ.

العقـد الأول

فى أنواع المجاز ويحتوى على ست فرائد

من العقود الثلاثة (فى أنواع المجاز) (اعلم أن الحقيقة والمجاز من[1]

(1) زاد فى: جـ: اللوحة: 25 «تنبيه: المجاز لا يتوقف على أن يكون له حقيقة، قال مولانا سعد الدين فى شرحه الصغير عند قول التلخيص: الحقيقة والمجاز، ما نصه: «هذا هو المقصد الثانى من مقاصد علم البيان، أى هذا بحث الحقيقة والمجاز والمقصود الأصلى بالنظر إلى علم البيان هو المجاز، إذ بـه يتأتى اختلاف الطرق دون الحقيقة، إلا أنها لما كانت كالأصل للمجاز إذ الاستعمال فى غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع له، جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أولاً، انتهى قال العلامة يس فى حواشيه على الشرح المذكور: قوله: كالأصل للمجاز، المناسب لقوله فرع الاستعمال، أن يقول: لما كانت أصلاً بإسقاط الكاف، أو يقول: كالفرع بزيادة الكاف، قال الشيخ قاسم: وقد يوجد زيادة الكاف فى كالأصل، بأنه قد يوجد المجاز بدون الحقيقة، فلم يكن المجاز لازم الإبتناء على الحقيقة فلا يكون فرعاً عن الحقيقة، بل بمنزلته، لأن الغالب ابتناؤه عليها، وقد يشعر ذلك، بأن قوله: فرع الاستعمال، وقوع صحة الاستعمال إذ لو أراد فرع الاستعمال بالفعل حقيقة كانت الحقيقة أصلاً لا كالأصل، انتهى كلام العلامة يس... وفى حواشى المحقق ابن قاسم على المطول، عند قوله: ولأن المجاز وإن لم يتوقف على أن يكون له حقيقة، كما هو المذهب الصحيح ما نصه: قوله: كما هو =

مقاصد علم البيان، واقتصر المصنف على الثاني لأنه المقصود الأصلي، إذ لا يتأتى اختلاف الطرق إلا به، وقد جرت عادتهم بالبحث عن الأول، أي الحقيقة أولاً: لأنها كالأصل للمجاز إذ الدال على غير ما وضع له، فرع الدال على ما وضع له في الجملة)[1].

(ولما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتملت الحقيقة[2] على

= المذهب الصحيح كالرحمن، فإنه لم يستعمل أصلاً، انتهى. لم يستعمل فى غير الله عز وجل، كما أن الله من الأسماء الغالبة... ثم قال: ما معنى وصف وأقول: قال فى الكشاف: الرحمن فعلان، من رحم، كغضبان، وسكران، من غضب وسكر.... وهو من الصفات الغالبة لأن الملك إذا عطف على رعيته، ورق لهم أصابهم بمعروفه وإنعامه، كما أنه إذا أدركته الفظاظة والقسوة عنف بهم، ثم ما معنى وصف الله ـ بالرحمة؟ ومعناها العطف والحنو، ومنها الرحم لانعطافها على ما فيها قلت: هو مجاز عن إنعامه على عباده، مختص به تعالى، لأن معناه المنعم الحقيقى البالغ فى الرحمة غايتها كما تقدم، وذلك لا يصدق على غيره تعالى، انتهى كلام الكشاف وفى ديباجة البديرى على هذه الرسالة: الرحمن: وصف، وقيل علم، وعلى كل هو مختص به، وأسماء الله المأخوذة من نحو ذلك إنما تؤخذ باعتبار الغايات، التى هى أفعال، دون المبادىء، التى هى انفعالات، إطلاقه على غيره تعالى، وهما مأخوذان من الرحمة وهى رقة القلب، وانعطاف، يقتضى التفضل والإحسان، فالتفضل من إطلاق السبب، وهو الرحمة، بالمعنى المذكور، على مسببه القريب وهو الإرادة، أو على مسببه البعيد، وهو الإنعام، فالمراد بالرحمة فى حقه تعالى، إرادة الإنعام، فيكون صفة ذات، أى فهى قديمة، أو الانعام نفسه، فيكون صفة فعل، أى فهى حادثة بحال ملك عطف على رعيته، ورق لهم، فعمهم معروفه، فأطلق الاسم وأريد غايته كما تقدم عند الأشعرى، وقديمة عند الماتريدى، فوضعه تعالى بما يفيد الرحمة: أما من باب المجاز المرسل فى الإنعام، أو فى إرادته على غيره تعالى كما مر، هذا ما قاله الجمهور «لأنه سبب عن الإرادة وهى مسببة عن الرحمة بالمعنى المذكور، وهى رقة القلب، وإما استعارة تمثيلية، بأن مثلت حالة تعالى وعلم مما تقرر وجه ما قال بعضهم أن الوصف بالرحمى، أى من حيث اشتقاقه من الرحمة، مجاز لا حقيقة له، أى لعدم جواز إطلاقه» راجع الكشاف جـ 6/1 إلى 8. أنظر شروح التلخيص جـ 2/4.

(1) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

(2) وفى الكليات لأبى البقاء الكفوى اللوحة: 59 «والأصل فى الكلام الحقيقة، وإنما يعدل =

استعمال اللفظ فيما وضع له ، والمجاز على استعماله فى غير ما وضع له . وإنما قلنا كالأصل ؛ لأن المجاز لا يتوقف على أن تكون له حقيقة ، أى استعمل [1] فيها ، وإلا فكل لفظ لا بد له من حقيقة فى نفس الأمر [2] .

وقد يقيد أن باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما فى الإسناد ، والأكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم أنه مقابل للشرعى ، أو العرفى . فالتقييد بالعقلى ينصرف إلى ما فى الإسناد ، والمطلق إلى غيره ، سواء كان لغوياً ، أم عرفياً ، أم شرعياً . وبما سمعت حسن تقديم تعريف الحقيقة تتميماً للفائدة ، فنقول :

الحقيقة : فى الأصل [3] فعيل بمعنى فاعل ، من حق الشىء إذ ثبت ، أو بمعنى مفعول من حققت الشىء إذا أثبته ، نقلت إلى الكلمة الثابتة أو المثبتة فى مكانها الأصلى ، والتاء فيها للنقل من الوصفية إلى الاسمية [4] . وقيل [5] للتأنيث على الوجهين .

= إلى المجاز، لثقل الحقيقة، أو بشاعتها، أو جهلها للمتكلم، أو المخاطب، أو شهرة المجاز، أو غير ذلك» انظر كليات أبى البقاء اللوحة: 59 مخطوطة بدار الكتب التونسية.

(1) قال بهاء الدين السبكى فى عروس أفراحه: «والمقصود بالذكر إنما هو المجاز، لكنه احتاج إلى ذكر الحقيقة، لأن المجاز فرع عن الوضع للحقيقة على قول. وعن الوضع والاستعمال المستلزمين لوجود الحقيقة على قول» إلى أن يقول: «لأن التحقيق عدم توقفه عليها، كما فى الرحمن، فإنه استعمل مجازاً فى المنعم على العموم والإطلاق ولم يستعمل فى المعنى الأصلى، والحقيقة يشترط فيها الاستعمال فهو مجاز لم يتفرع عن الحقيقة» راجع شروح التلخيص جـ 3/4.

(2) قال أبو البقاء الكفوى فى كلياته اللوحة: 59 «والأصل أن يكون لكل مجاز حقيقة، بدليل الغلبة، وإن لم يجب».

(3) راجع فيض الفتاح جـ4/121 مطبعة مدرسة والدة عباس الأول القاهرة سنة 1325 هـ 1907 م.

(4) وهذا هو الراجح.

(5) القائل بذلك هو السكاكى، قال فى المفتاح ص 171: «وأما التاء فهو عندى للتأنيث فى الوجهين».

وفى الاصطلاح: الكلمة المستعملة فيما وضعت له فى اصطلاح به [1] .

فقيد المستعملة : أخرج الكلمة قبل الاستعمال . فإنها لا تسمى حقيقة ولا مجازاً . وفيما وضعت له : أخرج شيئين : أ - الغلط ، كخذ هذا الفرس) (يشير إلى كتاب فإنه ليس حقيقة [2] ، ولا مجازاً [3] . ب - والمجاز الذى لم يستعمل فيما وضع له ، فى اصطلاح التخاطب ، ولا فى اصطلاح غيره كالأسد فى الرجل الشجاع ، فإن الاستعارة وإن كانت موضوعة بالتأويل [4] ، لكن الوضع عند الإطلاق لا يفهم منه إلا الوضع بالتحقيق دون التأويل . وفى اصطلاح به التخاطب : يتعلق بوضعت لا بالمستعملة ، إذ لا معنى له ، أخرج المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر ، غير الاصطلاح الذى به التخاطب كالصلاة إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء ، فإنها تكون مجازاً لكون الدعاء غير ما وضع له فى اصطلاح الشرع ، وإنما وضعت للأركان والأذكار المخصوصة مع أنها موضوعة للدعاء فى اصطلاح آخر ، أعنى اللغة واعلم : أن الحقيقة والمجاز مجازان فى معناهما : أما لفظ الحقيقة ، فلأن معناه الثابتة ، ثم نقل منه إلى اللفظ المذكور ، لكونه ثابتاً فى معناه الوضعى وأما المجاز ، فلأن الجواز هو العبور ، وهو حقيقة فى الأجسام ، واللفظ عرض يمتنع عليه الانتقال من محل إلى آخر) [5] .

والمجاز: فى الأصل مفعل [6]، مصدر ميمى، وأصله: مجوز، قلبت واوه ألفاً بعد نقل حركتها إلى الجيم؛ لأن المشتقات تتبع الماضى المجرد فى الصحة والإعلال، وقد أعلوا فعله الماضى وهو جاز، فكذلك أعلوا المجاز.

(1) هذا تعريف الخطيب القزوينى للحقيقة، راجع فيض الفتاح جـ 122/4. ما بين القوسين سقط فى: جـ .

(2) لعدم استعماله فيما وضع له .

(3) لانتفاء العلاقة بينهما. انظر حاشية الدسوقى مع شروح التلخيص جـ 7/4.

(4) أى ادّعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به، وكونه فرداً من أفراده. بجعله قسمين متعارفاً، وغير متعارف راجع حاشية الدسوقى مع شروح التلخيص جـ 8/4.

(5) ما بين القوسين ساقط فى: جـ .

(6) أنظر فيض الفتاح جـ 131/4.

والمفعل يستعمل حقيقة فى الزمان والمكان والمصدر، تقول: قعدت مقعد زيد، تريد قعود زيد، أو زمان قعوده، أو مكان قعوده وهو مأخوذ من جاز[1] المكان يجوزه إذا تعداه، نقل إلى الكلمة الجائزة، أى المتعدية مكانها الأصلى، أو المجوز بها، على معنى أنهم جازوا بها، وعدوها مكانها الأصلى، كذا فى أسرار البلاغة[2].

فعلى الأول هو مصدر[3] بمعنى اسم الفاعل. وعلى الثانى هو منقول إلى اسم المفعول.

وذكر صاحب التلخيص[4] أن الظاهر أنه من قولهم: جعلت كذا مجازاً إلى حاجتى، أى طريقاً لها، على أن معنى جاز المكان سلكه، أى بمعنى تعداه (اللوحة: رقم: 22 أ) فإن المجاز طريق إلى تصور معناه[5].

(الأولى أن يقول: فى أنواع الاستعارة) وذلك (لأن المقصود) أولاً وبالذات (فى الرسالة) التى نحن بصدد شرحها (تحقيق الاستعارة، وأقسامها، وقرائنها، فما سواها) أى المذكورات، كالمجاز المرسل (مذكور بالتبع لها، والمذكور بالتبع لا يلاحظ فى العنوان، بل ما سلكه المصنف أولى؛ لأنه زاد

---

(1) أنظر نص عبارة سعد الدين التفتازانى فى مطوله 352 ومختصره ص 20 مع شروح التلخيص جـ 4.

(2) أنظر أسرار البلاغة ص 316. ويلاحظ أن عبارته نقلت بتصرف.

(3) أى مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول، وهذا رأى الإمام عبد القاهر الجرجانى.

(4) راجع الإيضاح مع شروح التلخيص جـ 29/4.

(5) قال الدسوقى: « والحاصل أن لفظ «مجاز» مصدر ميمى «يصلح للزمان والمكان، والحدث، فاتفق المصنف ـ الخطيب ـ والشيخ عبد القاهر على أنه لا يصلح أن يكون المجاز المستعمل فى الزمان منقولاً هنا لعدم المناسبة بينه وبين المنقول إليه. . . ثم اختلفا فقال المصنف: المنقول هنا، هو المستعمل اسم مكان، وقال الشيخ عبد القاهر: المنقول هنا هو المستعمل فى الحدث. وإنما استظهر المصنف ما ذكره، لأن استعمال المصدر الميمى بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول مجاز، بخلاف استعمال اسم المكان» انظر حاشية الدسوقى مع شروح التلخيص جـ 20/4.

على المقصود زيادة لا بد منها، وهو المجاز الذى لا تتحقق الاستعارة إلا به، وهو المجاز اللغوى، والمعيب الترجمة لشىء مع عدم ذكره.

«وأيضاً لو عبر بذلك لاقتضى أنه ذكر[1] سائر الاستعارة، وليس كذلك، فإنه لم يذكر فيه الاستعارة المكنية، إلا أن يراد جنس الاستعارة»[2].

(ولو قال: بدل أنواع المجاز أقسام المجاز لكان أوضح من أنواع المجاز) وجه الأوضحية: التفصيل مضافاً للإجمال لأن المذكور فى الإجمال السابق إنما هو الأقسام، حيث قال فيه: لتحقيق معانى الاستعارات وأقسامها.

والمراد بالأنواع هنا اللغوية لا المنطقية، وإلا لوجب أن يكون المجاز فى قوله: أنواع المجاز جنساً لها لا عرضاً عاماً، وأن يكون تمييز بعضها عن بعض بالفصل لا بالخواص، والتمييز بين الذاتيات والعرضيات كما قيل: «أصعب من خرط[3] القتاد».

قال العلامة يس: وأقول صعوبة ذلك إنما هى فى الماهيات الحقيقية لا الإعتبارية التى اصطلح على جعل بعض أجزائها ذاتياً والآخر عرضياً، كما بينا فى بحث الكليات الخمس، انتهى) [4] . إلاّ أن يقال: (اختاره) أى اختار أنواع المجاز (لئلا) أى لأجل أن لا (يتبادر) أن يسبق (لوهم) فاعل يتبادر (إلى الأقسام الأولية) فيه أن المتبادر من الأنواع أيضاً الحقيقية دون الإضافية. والأقسام الأولية كون المجاز لغوياً[5]، وعقلياً[6]، وعرفياً. والثانوية كون

---

(1) فى: ب: «أنواع الاستعارة».

(2) ما بين القوسين سقط فى: جـ .

(3) هذا مثل يضرب للأمر الشاق، أما موردة فقد ذكره أبو العباس الطرودى قريباً فى الصفحة التى تلى هذه فلا داعى لذكره.

(4) ما بين القوسين سقط فى: جـ .

(5) أى منسوباً إلى اللغة، بمعنى أن التصرف وقع فى اللغة ونقل الكلمة عن معناها الأصلى إلى المجازى لعلاقة بينهما.

(6) أى منسوباً إلى العقل، بمعنى التصرف وقع فى أمر عقلى كالإسناد فى قول الخنساء: فإنما هى إقبال وإدبار. أى نفس الإقبال والإدبار مبالغة فى اضطراب الناقة وحيرتها لفقدان فصيلها.

اللغوى، استعارة ومجازاً مرسلاً، والاستعارة أصلية وتبعية وغير ذلك.

فائـدة

كثيراً ما تسمعهم عند استصعاب شىء يقولون: «أصعب من خرط القتاد» ومنه قول عمرو بن كلثوم: «ومن دون[1] ذلك خرط القتاد» [2](أشار إلى المثل السائر «دون عليان[3] خرط القتاد» وفى القاموس[4]: القتـاد كسحاب شجر صلب الشوك كالإبر، وإبل قتادية تأكلها، والتقتيد أن تقطعه فتحرقه فتعلفه للإبل، انتهى. والخرط[5]، ودونه خرط القتاد: يضرب للأمر الشاق. قاله كليب: إذ سمع قول جساس: لأعقرن فحلاً. فظن أنه يعرض بفحل له يسمى عليان.

والخرط[6]: أن تمد يدك على القتادة من أعلاها إلى أسفلها حتى ينتشر شوكها. وقد ذكرنا فى أصل هذا الكتاب قصة حرب البسوس وما جرى بين كليب وجساس من العجب العجاب ما فيه عبرة وذكرى لأولى الألباب).

(وفيه) العقد الأول (ست فرائد): (أى مسائل مسمات بالفرائد ففيها استعارة مصرحة، والإضافة فيه من قبيل إضافة الكل لأجزائه؛ لأن العقد

---

(1) فى اللسان جـ 9: 154 مادة «خرط»: وفى المثل دونه خرط القتاد».

(2) ما بين القوسين سقط فى: جـ .

(3) أنظر مجمع الأمثال للميدانى جـ 369/1 مطبعة فؤاد لبنان.

(4) راجع القاموس جـ 337/1 مادة: «القتاد».

(5) «والخرط» زائدة فى: أ، ب، إذ لا معنى لها هنا.

(6) فى القاموس جـ 370/2 مادة: «خرط» الشجر يخرطه ويخرطه انتزع الورق منه اجتذاباً، والعود قشره وسواه.

الأول ألفاظ، والفرائد جمل منها، وقد اشتمل عليها وعلى غيرها. ويحتمل أنه تجريد[1]، نحو «لهم فيها[2] دار الخلد»[3].

(1) عرفه الخطيب القزوينى بقوله: هو أن ينتزع من أمر ذى صفة أمراً آخر مثله فيها مبالغة لكمالها فيه. وقد ذكر أقسامه، منها أن التجريد يكون بدخول فى على المنتزع منه، كقوله تعالى «لهم فيها دار الخلد» أى جهنم، ودار الخلد هى جهنم، وقد جرد منها داراً أخرى تهويلاً لأمرها، ومبالغة فى اتصافها بالشدة. انظر المطول ص 433.

(2) سورة فصلت. جزء الآية: 28.

(3) ما بين القوسين سقط فى: جـ.

الفريـدة الأولى

فى المجاز المفرد

لم يتعرض الشارح لإعراب هذا التركيب، وسيأتى أنه فى المجاز المركب أعرب التركيب لكنه لم يعرب الترجمة.

والحاصل: أن المجاز المفرد مبتدأ، وقوله إن كانت علامته الخ خبر، وما بينهما معترض قصد التعريف للمجاز المفرد، والجملة كلها خبر الفريدة الأولى ، ولم تحتج إلى رابط ؛ لأنه أريد لفظها ، لا أنها عين المبتدأ كخبر ضمير الشأن لأن ذلك خصوصية له .

«قيد المعرف بالمفرد لداعى ذكر الكلمة فى تعريفهم» أى القوم وللإشارة إلى تقسيم آخر لمطلق المجاز، وهو التقسيم إلى المفرد والمركب .

بل الأوجه والأوضح هذا ،والإضافة فى «داعى ذكر الكلمة» بيانية، وذكرها فى تعريفهم لا يقتضى تقييد المصنف المعرف بالأفراد. بل يقتضى أحد أمرين[1]:

---

(1) فى ب: «الأمرين».

أ ـ إما التقييد المذكور.

ب ـ أو تبديل الكلمة باللفظ الشامل للمفرد المركب مع أن تقسيمهم ذلك المعرف « وهو مطلق المجاز إلى التمثيل وقسميه المجاز اللغوى والاستعارة. وإنما اقتصر على التمثيل ولم يذكر القسمين، لأنه كفى داعياً إلى الصرف المذكور» كما هو «أى ذلك التقسيم» «ظاهر كلامهم أى المتقدمين» [1] دليل على المعرف مطلق المجاز، وداع إلى صرف الكلمة من قوله الآتى، أعنى الكلمة «إلى ما يعم الكلام» بحملها على اللفظ ليعم المفرد والمركب.

قال فى المطول: وفيه نظر؛ لأن استعمال الكلمة فى اللفظ المركب مجاز فى اصطلاح العربية، فلا يصح فى التعريف من غير قرينة «لحفظ التعريف عن استعمال اللفظ غير الظاهر الدلالة على المعنى»[2] فقوله: لحفظ التعريف

(1) وبعده فى: جـ «وإلا فصاحب التلخيص قد جعل التمثيل قسماً للمجاز فى المفرد».

وأما السكاكى فظاهر صنيعه ذلك، حيث قسم المجاز إلى الاستعارة وغيرها، وقسم الاستعارة إلى المصرح بها، والمكنى عنها، وجعل من المصرح بما التحقيقية والتخييلية، وعد التمثيلية من التحقيقية، ورد تقسيمه لذلك بأن التمثيل مستلزم للتركيب المنافى للأفراد، فلا يصح عده من الاستعارة التى هى من أقسام المجاز المفرد، لأن تنافى اللوازم كالإفراد والتركيب يدل على تنافى الملزومات كالاستعارة والتمثيل، والإلزام اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم. وأجاب المحقق فى شرح التلخيص عن السكاكى:

ونصه: والجواب: أنه عد التمثيل قسماً من مطلق الاستعارة التصريحية، لا من الاستعارة التى هى مجاز مفرد كقولنا: الأبيض إما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون أبيض، وقد لا يكون. على أن لفظ المفتاح صريح فى أن المجاز الذى جعله منقسماً إلى الأقسام ليس هو المجاز المفرد... لأنه قال بعد تعريفه إن المجاز عند السلف قسمان لغوى وعقلى، واللغوى قسمان: راجع إلى حكم الكلمة وراجع إلى معنى الكلمة، والراجع إلى المعنى قسمان: خال عن الفائدة، ومتضمن لها. والمتضمن لها ـ قسمان: استعارة وغير استعارة فظاهر أن المجاز العقلى، والراجع إلى حكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور، فيجب أن يريد بالراجع إلى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر فى القسمين هذا سقط من: أ: ب.

(2) فى: جـ: «قوله» بإسقاط الفاء.

متعلق بقوله: قيد المعرف، بعد تقييده بقوله: لداعى ذكر الكلمة والحاصل: أنه تعارض أمران: أ ـ فظاهر تقسيمهم يقتضى عدم التقييد، «اللوحة رقم: 23 أ».

ب ـ وذكر الكلمة يقتضى التقييد. فحفظ جانب التعريف. لأنه أولى بالحفظ وأول التقسيم.

قال العلامة يس[1]: هذا لا يرد على المصنف؛ لأنه أفرد المجاز المركب بترجمة، فلا داعي لصرف الكلمة فى عبارته عن ظاهرها. «أعنى: الكلمة» سواء كانت اسماً أم فعلاً أم حرفاً» المستعملة «احترز عن الكلمة قبل الاستعمال فإنها ليست بمجاز ولا حقيقة» فى غير ما وضعت له «أخرج[2] الحقيقة». والوضع [3]: تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه أى ليدل بنفسه، لا بقرينة تنضم إليه «فخرج المجاز عن أن يكون موضوعاً بالنسبة إلى معناه المجازى؛ لأن دلالته إنما تكون بقرينة، فإن قيل: فعلى هذا يخرج الحرف أيضاً عن أن يكون موضوعاً؛ لأنه إنما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه، فإن معنى قولهم: الحرف ما دل على معنى فى غيره، إنه مشروط فى دلالته على معناه الإفرادى بذكر متعلقه. فالجواب: لا نسلم أن معنى الدلالة على معنى فى غيره

---

(1) فى: جـ: «هذا وفى حوشى العلامة يس ما نصه».

(2) فى: جـ: «احترز عن الحقيقة مرتجلة كان أو منقولة، أو غيرهما» وفى حواشى شيخ الإسلام الحفيد ما نصه: المذكور فى كتب الأصول وشرح المطالع أن المرتجل: ما نقل عن معنى إلى معنى آخر بلا مناسبة بينهما. والمنقول: ما نقل بملاحظتها. والمشترك: ما وضع ابتداء لمعان. وقال بعضهم: المرتجل: ما يكون وضعه ابتداء من غير سبق وضع. وجعل بعضهم المرتجل تحت المشترك انتهى. وفى شرح جمع الجوامع: ولا يكون المجاز فى الأعلام لأنها وإن كانت مرتجلة، أى لم يسبق لها استعمال لغير العلمية، أو منقولة لغير مناسبة، كفضل فواضح، أو لمناسبة، كمن سمى وليده مبارك لما ظنه فيه من البركة فكذلك لصحة الإطلاق عند زوالها انتهى.
وفى القاموس: وارتجل الكلام تكلم به من غير أن يهيئه، وبرأيه انفرد هذا سقط من: أ وب.

(3) فى: جـ: «والوضع: معناه تعيين».

ما ذكرت، بل ما أشار إليه الرضى من أن الحرف مادل على معنى ثابت فى لفظ غيره، فاللام فى قولنا الرجل مثلاً يدل بنفسه على التعريف الذى هو فى الرجل، وهل فى قولنا: هل قام زيد، يدل بنفسه على الاستفهام الذى هو فى جملة قام زيد»[1].

سلمنا[2] ذلك، لكون معنى الدلالة بنفسه أن يكون العلم بالتعيين كافياً فى الفهم[3]، « دون المشترك »[4].

وهو ما وضع لمعنيين أو أكثر وضعاً متعدداً، وذلك لأنه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه، وعدم الدلالة على أحد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك الزائل بالقرينة لا ينافي ذلك.

قال المولى[5] سعد الدين: فإن قيل: قد تقرر فى كتب الأصول أن المجاز موضوع للمعنى المجازى بحسب النوع فكيف يقال إنه مستعمل فى غير ما وضع له؟ أجيب: بأن القوم قد فسروا الوضع: بأنه تخصيص شىء بشىء متى أطلق أو أحس الشىء الأول فهم منه الشىء الثانى، وليس المجاز موضوعاً لمعناه المجازى بهذا المعنى. وأما الأصوليون فلم يعتبروا فى الوضع قيد «بنفسه».

«أسقط» المصنف من التعريف «المذكور» قيد فى اصطلاح التخاطب مع أنه ذكره[6] غيره «صريحاً، كصاحب[7] التلخيص، وضمنى[8] كصاحب المفتاح،

---

(1) ما بين القوسين سقط من: جـ.

(2) «سلمنا ذلك» سقط من: جـ .

(3) فى: جـ: «فى فهم المعنى عند الإطلاق، وهذا شامل للحرف أيضاً، لأنا نفهم معانى الحروف عند إطلاقها، بعد علمنا بأوضاعها، إلا أن ـ معانيها ليست تامة فى أنفسها، بل تحتاج إلى الغير، بخلاف الاسم والفعل».

(4) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

(5) فى: جـ: «قال مولانا السعد».

(6) فى: جـ: «ذكره أى القيد المذكور».

(7) راجع شروح التلخيص جـ 23/4.

(8) فى: ب: «ومعنى» وكذا فى: جـ .

حيث قال: استعالا[1] فى الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها أى نوع حقيقة تلك الكلمة، حتى إذا كان نوع حقيقتها لغوياً، وجب أن تكون تلك الكلمة مستعملة فى معنى مغاير لما وضعت له فى اللغة، مثل أن يستعمل صاحب اللغة لفظ الصلاة فى الأركان المخصوصة.

ثم ذكر علة ذكر الغير القيد المذكور بقوله: «لإدخال الصلاة المستعملة بحسب اللغة فى العمل الشرعى؛ لأنها مجاز فى اللغة مع أنها لم تستعمل فى غير ما وضعت له فى عرف الشرع على ما ذكره غيرنا».

متعلق بقوله: لإدخال. والمراد بالغير سعد[2] الدين فى مطوله، يعنى أن قيد فى اصطلاح التخاطب، أتى به لإدخال الصلاة المستعملة بحسب اللغة فى العمل الشرعى ليفاد به الجامعية «وفيه» أى فى كونه للإدخال المذكور[3] «نظر» لأنه يصدق عليها أنها مستعملة فى غير ما وضعت له. كذا ذكره الشارح فى الأطول[4]. يعنى وحيث صدق عليها تعريف المجاز فهى داخلة فيه، فلا يكون فائدة القيد للإدخال؛ لأنه تحصيل الحاصل قبل دخول القيد. وأما إخراج الصلاة المستعملة لغة فى الدعاء فظاهر؛ لأن تعريف المجاز صادق عليها مع كونها حقيقة، فصار التعريف غير مانع من دخول ما ليس من أفراد المجاز، فيؤتى بالقيد لأجل إخراج ذلك الفرد، إذ لولا القيد لكان التعريف غير مانع لدخول الأغيار فيه، وأما القيد بالنسبة لكون التعريف جامعاً، فلا يفيد الجامعية. «ولإخراج» معطوف على لإدخال «الصلاة» المستعملة بحسبها ـ أى اللغة ـ فى الدعاء، لأنها المستعملة فى غير ما وضعت له فى عرف الشرع مع أنها ليست بمجاز فى اللغة فلا بد من إخراجها بقيد فى اصطلاح التخاطب؛ لأنها المستعملة حينئذ[5] فيما وضعت له فى اصطلاح التخاطب، وهو عرف

(1) أنظر المفتاح ص 170.

(2) سقط من: جـ: «والمراد بالغير سعد الدين فى مطوله».

(3) فى: جـ: «للإدخال المذكور ليفاد به ما ذكر نظر».

(4) كذا فى الأطول لعصام الدين جـ 117/2 «دار الطباعة العامرة».

(5) فى: جـ: «حينئذ أى حين التقييد باصطلاح التخاطب».

اللغة على ما نقول» متعلق بإخراج، أى على ما هو مرضينا يعنى لا نرضى بكون فائدته ما سبق بخلاف غيرنا، فإنه جعل فائدته ما سبق أيضاً، كما جعل فائدته هنا. ثم أشار إلى علة إسقاط المصنف القيد المذكور بقوله: «لاغناء[1] قيد الحيثية» علة[2] لأسقط، والمراد بالإسقاط عدم الوجود. فاستعماله فيه استعمال الأخص فى الأعم، أو المقيد فى المطلق، لتقييد الإسقاط بكونه بعد الذكر.

وإضافة قيد إلى[3] الحيثية بيانية، فإنها مراعاة فى الحدود، ومن ثم قال: «المشعر[4] بما فى التعريف عنه» أى عن قيد فى اصطلاح التخاطب، فيه أنه وإن صح إسقاط فى اصطلاح به التخاطب عن تعريف الحقيقة. (اللوحة رقم: 24 أ) لإغناء قيد الحيثية عنه، لكن لا يجوز ذلك فى تعريف المجاز، إذ يصير المعنى أن المجاز: الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له من حيث هى غير موضوعة له، واستعمال المجاز فى غير الموضوع له ليسمن حيث إنه غير موضوع له بل من حيث إنه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة.

ألا ترى أن السكاكى ترك قيد فى اصطلاح به التخاطب فى تعريف الحقيقة[5]، اعتماداً على قيد الحيثية، وذكره فى تعريف المجاز لعدم صحة الاعتماد عليها فيه، هذا وفى المطول[6] مجيباً عن اعتراض التلخيص على السكاكى عدم تقييده فى تعريف الحقيقة بقيد فى اصطلاح التخاطب أو ما يؤدى معناه بعد أن ذكر أجوبة وخدش فيها، ما نصه: بل الجواب أن الأمور التى تختلف باختلاف الأوصاف لا بد فى تعريفاتها من التقييد بقولنا: من حيث هو كذلك. وهذا القيد كثيراً ما يحذف من اللفظ لسياق الذهن إليه من العلم

(1) فى: جـ: «لا غناء متعلق بأسقط».

(2) ما بين الرقمين سقط من: جـ .

(3) «وإضافة قيد إلى الحيثية بيانية» سقطت من: جـ .

(4) فى: جـ: «المشهور» بدل «المشعر».

(5) راجع المفتاح للسكاكى ص 169 و170/ الطبعة الأولى 1356/ مطبعة مصطفى الحلبى بمصر.

(6) أنظر المطول ص 349.

بكونه إضافياً كما حذفه جميع المنطقيين من تعريفات الكليات الخمس، والمتقدمون من تعريف الدلالات الثلاث.

ومعلوم أن الكلمة بالنسبة إلى معنى واحد أيضاً، قد تكون حقيقة، وقد تكون مجازاً، لكن بحسب الوضعين[1] كما مر، لا سيما أن تعلق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كما فى قولنا: الجواد لا يخيب سائله. أى من حيث إنه جواد لمعنى ها هنا، إنه الحقيقة: هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له، من حيث إنها موضوعة له. أى مع قطع النظر عن معنى آخر له لا سيما، وحينئذ يخرج عن التعريف نحو الصلاة إذا استعملها الشرع فى الدعاء، لأن استعماله إياها فى الدعاء، لا من حيث إنها موضوعة للدعاء، وإلا لما احتيج إلى قرينة، بل من حيث إن الدعاء لازم للموضوع له.

لا يقال: فعلى هذا ينبغى أن يترك القيد فى تعريف المجاز[2]، لأنا نقول: أولاً: الأصل هو ذكر القيد، وماذكرناه[3] إنما هو اعتذار عن تركه. وثانياً: أنه لو ترك فى تعريف المجاز لصار المعنى: أنه الكلمة المستعملة فى غير ما هى موضوعة له من حيث إنه غير ما هى موضوعة له. واستعمال المجاز فى غير الموضوع له ليس من حيث إنه غير موضوع[4] له بل من حيث إنه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له. فلهذا جاز تركه فى تعريف الحقيقة دون المجاز. فليتأمل «لعلاقة» متعلق بالمستعملة، أى لاتصال بين ما وضع له أولاً، وما وضع له ثانياً.

وحقيقتها: أمر يتصل بالمعنيين لينتقل الذهن من[5] المعنى الأول إلى الثانى، وهو شرط المجاز[6]، ويجب أن تكون العلاقة مما اعتبر العرب نوعها،

---

(1) فى: ب: جـ: «الموضعين».

(2) «أيضاً» زائدة فى: ب: و: جـ .

(3) فى: ب: «ذكرنا» وكذا فى: جـ .

(4) فى الكلام تكرار وركاكة فى الأسلوب.

(5) أنظر المرشدى على عقود الجمان للسيوطى جـ 36/2، المطبعة الميمنية بمصر سنة 1306 هـ .

(6) فى: ب: «للمجاز».

ولا يشترط النقل عنهم فى كل جزئى، مثلاً يجب أن يعلم أن العرب تطلق اسم السبب على المسبب، ولا يجب أن يسمع إطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم: «المجاز موضوع بالوضع النوعى لا الشخصى» والعمدة فى ذلك الاستقراء، وهذا هو المختار.

وخالف بعضهم: ذاهباً[1] إلى أنه يلزم فى آحاد المجازات أن تنقل بأعيانها عن أهل اللسان متمسكاً بأنه لو جاز التجوز بمجرد وجود العلاقة، لجاز إطلاق نخلة لطويل غير الإنسان[2] للمشابهة. وشبكة للصائد للمجاورة، وأب للابن للسببية، واللازم باطل بالاتفاق. وأجيب بمنع الملازمة، فإن العلامة مقتضية للصحة، والتخلف عن المقتضى ليس بقادح لجواز أن تكون[3] لمانع مخصوص، فإن عدم المانع ليس جزءاً من المقتضى[4]. ثم طريق الاتصال أمران، وذلك أن كل موجود من الماديات إنما هو بالصورة والمعنى فلا يتصور الاتصال بوجه ثالث.

والمراد بالمعنى: الوصف الخاص[5] المشهور، إذ لو لم يكن خاصاً مشهوراً

---

(1) هذا هو الرأى الثانى، وهو أن المعتبر من العلامة شخصها لا نوعها، وهذا رأى ضعيف فى رأى، لما يترتب عليه من جمود اللغة وحصرها فى المسموع ومنع القياس، والتحقيق أن المعتبر فيها نوعها لا شخصها.

(2) فى: ب: «إنسان».

(3) فى: ب: «يكون».

(4) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

(5) لا بد لكل مجاز من علاقة وتلازم لينقل الذهن من المعنى الحقيقى إلى المجازى، ويشترط فى هذه العلامة:

أ ـ لا بد أن تكون مقصودة.

ب ـ ولا بد من تحققها فى الطرفين.

جـ ـ وأن يلحق المشبه المشبه به فى أبرز صفاته وأخصها. «فى الاستعارة».

د ـ وأن تكون تلك الصفة مشهورة.

هـ ـ والمعتبر من العلاقة نوعها لا شخصها، ولهذا قيل: «المجاز موضوع بالوضع النوعى، لا الشخصى».

امتنعت الاستعارة ولهذا لا يصح تسمية إنسان أسداً باعتبار الحيوانية لعدم الاختصاص، وكذا باعتبار البحر والحمى لعدم الشهرة، وإن كانا من لوازم الأسد، بل الوصف الخاص المشهور فى الأسد هو الشجاعة، فيصح تسمية الشجاع أسداً.

وهذا لأن جواز الاستعارة بكل معنى يئول[1] إلى ذهاب حسن الكلام، وطراوته[2]. واستواء الفصيح الماهر بفنون الكلام، وطرق استخراج الاستعارات البديعة، والتشبيهات المليحة الغريبة مع العارى عنها.

وأما الصورى[3]: فمثل تسمية المطر سماءً ، قال: مازلنا نطأ السماء حتى أتيناكم، أى المطر، يعنى كنا فى طين بسبب المطر إلى أن وصلناكم، أطلق اسم السبب، وهو السماء على المسبب وهو المطر لاتصال بينهما صورة، لأن كل عال عند العرب سماء، والمطر من السماء ينزل، فسمى باسمه. قال تعالى ﴿أوجاء أحد منكم من الغائط﴾[4] وهو المكان المطمئن من الأرض، سمى[5] الحدث بالغائط لمجاورته، وهو إطلاق اسم المحل على الحال. وقال تعالى ﴿إنى أرانى أعصر خمراً ﴾ [6] أى عنباً، لاتصال بينهما ذاتاً، لأن العنب مركب

---

(1) فى: جـ: «يؤ ول».

(2) فى القاموس جـ 358/4 مادة: طرا «الطرى: الغض، طرو، وطرى طرادة وطراءة، وطراء، وطراة وطراه تطرية: جعله طرياً، والطيب فتقه بأخلاط».

(3) فى القاموس جـ 75/2 «مادة: الصورة» «الصورة: بالضم الشكل والجمع: صور، وصور» بضم الصاد، وكسرها.

راجع صور من تطور البيان العربى الدكتور كامل الخولى ص 139 دار الأنوار سنة 1382 هـ.

(4) سورة المائدة. جزء الآية: 6 والشاهد فى الآية : كلمة «الغائط» مجاز مرسل علاقته المحلية وفى حاشية الشهاب الخفاجى على البيضاوى جـ 141/3 «ثم إنه كنى به عن الحدث المعروف، لأنه مما يستحى من ذكره».

(5) فى: ب: «وسمى».

(6) يوسف: الآية: جزء الآية: 36 والشاهد فيها كلمة «خمراً» فهى مجاز مرسل علاقية ما يؤول إليه، والقرينة أعصر.

من تفله ومائه وقشره، فكان ماؤه الذى هو الخمر جزءاً منه.

وحاصل «اللوحة رقم: 25 أ» ما تقدم، أن الاتصال بين المطر والسماء من حيث الصورة لا المعنى، إذ لا مناسبة بينهما فى المعنى. والاتصال بين الأسد والشجاع من حيث المعنى، إذ لا مناسِبة بينهما فى الصورة. وقس.

ثم اعلم أن العلماء حصروا بالاستقراء طرق الاتصال فى خمسة وعشرين نوعاً:

1 ـ إطلاق اسم السبب على المسبب، كقوله عليه الصلاة والسلام «بلوا أرحامكم» [1] أى صلوها، فإنهم لما رأوا بعض الأشياء يتصل بالنداوة استعاروا منه البل، بمعنى الوصل، وذلك لأن البلل يسهل للاتصال والاتصاق، فلذلك استعير للصلة، «وفى نهاية ابن[2] الأثير بلوا أرحامكم ولو بالسلام» أى ندوها بصلتها وهم يطلقون النداوة على الصلة كما يطلقون اليبس على القطيعة، ومنه الحديث: «إن لكم رحماً سأبلها ببلالها» [3] أى أصلكم فى الدنيا ولا أغنى عنكم من الله شيئاً والبلال: جمع بلل، وقيل: هو كل مابل الحلق من ماء أو لبن أو غيره »[4] ومنه رعينا الغيث أى النبات.

---

(1) أخرجه السيوطى فى الجامع الصغير جـ 126/1 مطبعة مصطفى البابى الحلبى.
ويقول الأستاذ عبد الرحمن الشينانى الأثرى فى كتابه «تمييز الطيب من الخبيث» ص 52: رواه العسكرى من حديث أنس مرفوعاً. وفى المجازات النبوية ص 80: بلوا أرحاكم وفى رواية: «انضحوا أرحامكم» والمعنى واحد، وهذه استعارة لأن المراد جددوا المودة بينكم وبين أقاربكم ولو بالتسليم عليهم، راجع الإعجاز والإيجاز لأبى منصور الثعالبى ص 23 المطبعة العمومية بمصر.

(2) أنظر جـ 153/1 وفيه يقول: استعاروا لبلل لمعنى الوصل.

(3) المصدر السابق نفسه جـ 153/1.

(4) ما بين القوسين ساقط فى: ب: جـ.

2 ـ وعكسه[1] كقول الشاعر: شربت الإثم حتى ضل عقلى[2]. سمى الخمر إثماً لكونه مسبباً عنها.

3 ـ وإطلاق اسم الكل على البعض كقوله تعالى ﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم﴾[3] أى أناملهم، والقرينة امتناع جعل الأصابع[4] فى الأذن عادة، وقال بعضهم: لا مجاز هنا، لأن نسبة بعض الأفعال إلى ذى أجزاء تنقسم يكفى فيه نسبته إلى بعض أجزائه كما يقال دخلت بلدة فلان. ودخلت ليلة فلان، ومسحت المنديل وها هنا نسبة الجعل فى الآذان إلى الأصابع صحيح حقيقة لا مجازاً، باعتبار نسبته لبعض منه، وهو الأنملة، لأنها بعض من الأصابع فلا مجاز فى الكلمة، ولا فى الإسناد ويجوز أن يكون التجوز فى الإسناد، وأن يكون على حذف مضاف، أى أنملة أصابعهم. ومثل له بعضهم بقوله تعالى ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾[5] فإن الناظرين من الوجه العين فقط[6].

4 ـ وعكسه: كقوله تعالى كل شىء هالك إلا وجهه[7] «أى ذاته، وكالعين[8]

---

(1) ومنه: ﴿وينزل لكم من السماء رزقاً﴾ أى مطراً يسبب الرزق. وقوله تعالى ﴿فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة﴾ أى العناد المسبب فى دخول النار. ومثله: ﴿قد أنزلنا عليكم لباساً﴾ والذى أنزل سببه وهو الماء.

(2) فى القاموس جـ 272/14 مادة «أثم»: قال الشاعر:

شربت الإثم حتى ضل عقلى   كذاك الإثم تذهب بالعقول

(3) سورة البقرة «الآية»: 19.

(4) فى: جـ: «الأصابع» والقرينة حالية.

(5) القيامة، الآية: 22.

(6) ومنه قوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ والمراد البعض، وهو الرسغ، وقوله تعالى: ﴿تعجبك أجسامهم﴾ والمراد وجوههم لأنه لم ير جملتهم وقوله: ﴿ومن لم يطعمه﴾ أى يذقه.

(7) القصص: الآية: 88.

(8) ومثله قوله تعالى ﴿فتحرير رقبة مؤمنة﴾ أى عبد مؤمن والقرينة: فتحرير، وقوله: ﴿ويبقى وجه ربك﴾ أى ذاته. وقوله: ﴿وجوه يومئذ خاشعة عاملة ناصبة﴾ يريد الأجساد.

وهى الجارحة فى الربيئة بفتح الراء المشددة، وكسر الموحدة، وياء ساكنة بعدها همزة مفتوحة، وتاء تأنيث جمع رebايا، وهى الطليعة، وهو الشخص الرقيب والعين جزء منه، وذلك لأن العين لما كانت هى المقصودة فى كون الرجل ربيئة، لأن غيرهما من الأعضاء لا يفيد بدونها، صارت كأنها الشخص كله، فلا بد فى الجزء المطلق على الكل أن يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل[1]، مثلاً لا يجوز إطلاق اليد والأصابع على الربيئة وإن كان كل منهما جزءاً منه.

5 ـ وإطلاق اسم الملزوم على اللازم ، كقوله تعالى ﴿ أم أنزلنا عليهم سلطاناً فهو يتكلم ﴾ [2] أى يدل ، سميت الدلالة كلاماً لأنها من لوازمه .

6 ـ وعكسه[3]، كقوله[4]:

قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم ... دون النساء ولو باتت بأطهار[5]

أراد بشد المآزر الاعتزال من النساء، وشد المآزر من لوازم الاعتذال.

7 ـ 8 ـ والإطلاق، والتقييد: فالأول كقوله تعالى ﴿فتحرير رقبة ﴾ [6] أى مؤمنة

---

(1) يشترط لهذه العلاقة غالباً أحد أمور ثلاثة: ـ أن يكون انتفاء الجزء مستلزماً لانتفاء الكل، كقوله تعالى ﴿فتحرير رقبة﴾.

(2) الروم: جزء الآية: 35.

(3) أى إطلاق اسم اللازم على الملزوم.

(4) القائل الأخطل بن غوث التغلبى النصرانى، الشاعر الهجاء، كان يجود شعره ويعرضه على النقاد ليسلم من العيب، إلا أنه لم يبلغ مبلغ جرير والفرزدق.

(5) البيت من قصيدة يمدح بها قريشاً، ويخصص من بينهم آل سفيان بن حرب. ومطلعها:

تغير الرسم من سلمى بأجفار ... وأقفرت من سليمى دمنة الدار

المآزر: جمع مئزر، وهى ملحفة تشد على الوسط، وشد المآزر كناية عن ترك مضاجعة النساء انظر ديوان الحماسة للمرزوقى جـ 270/1، راجع شرح شواهد الأشمونى للجزائرى جـ 215/3.

(6) النساء: الآية: 92.

بدليل التقييد[1] بالإيمان فى آية أخرى[2]، أى من هذه الحيثية، فلا ينافى علاقتها الجزئية أيضاً، فافهم الثانى: كالغرة[3] أى كإطلاقها على الرقبة الواجبة على الجانى على الجنين، فإن أصلها البيضاء، وأريد بها مطلق الرقبة بيضاء كانت أو غيرها[4] .

9 ـ 10 ـ وإطلاق اسم العام على الخاص، وعكسه: فالأول كقوله تعالى ﴿ الذين قال لهم الناس إن الناس﴾ [5] ﴿أم يحسدون الناس﴾ [6] فالمراد ـ والله تعالى أعلم ـ بالأول نعيم بن مسعود، لقيامه مقام كثير فى تثبيط المؤمنين من ملاقاة أبى سفيان وأصحابه.

وبالثانى أبو سفيان وقومه. وبالثالث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، لجمعه ما فى الناس من الخصال الجميلة، وقال القاضى البيضاوى[7]: لأنه من جنسه، كما يقال: فلان يركب الخيل وما له إلا فرس واحد[8].

الثانى كقوله تعالى: ﴿وحسن أولئك رفيقاً ﴾ [9] أى رفقاء. وكقوله

(1) ومن هذا القبيل قوله تعالى ﴿فعقروا الناقة﴾ والعاقر لها من قوم صالح «قدار» لكنهم لما رضوا بالفعل نزلوا منزلة الفاعل.

(2) مِنْ سُورَةِ النساء الآية 92.

(3) أنظر القاموس جـ 104/2.

(4) ومنه قوله تعالى: ﴿تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم﴾ والمراد كلمة الشهادة وهى عدة كلمات.

(5) آل عمران. الآية: 173.

(6) النساء: جزء الآية: 52.

(7) راجع حاشية الشهاب على البيضاوى جـ 147/3.

(8) ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿والشعراء يتبعهم الغاوون﴾ أى شعراء الكفار والمجون. وقوله: ﴿وادخلوا الباب سجداً﴾ أى باباً من أبوابها وقوله: ﴿ قالت الأعراب آمنا﴾ والذى قاله فريق منهم. وقوله: ﴿ويستغفرون لمن فى الأرض﴾ أى من المؤمنين. وقوله: ﴿وكذب به قومك وهو الحق﴾ أى بعضهم فإن منهم أفاضل الصحابة والمسلمين الصادقين. (انظر التصوير البيانى للدكتور حفنى ص 222) المطبعة العالمية بالقاهرة.

(9) النساء: جزء الآية: 69.

تعالى ﴿الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً﴾ [1] ﴿ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم[2]، فالمراد ـ والله تعالى أعلم ـ الاستيلاء[3].

11 ـ وحذف المضاف ـ سواء أقيم المضاف إليه مقامه ، كقوله تعالى ﴿ واسئل القرية ﴾ [4] ﴿ وأشربوا فى قلوبهم العجل ﴾ [5] أى حبه . ﴿ فليدع ناديه ﴾ [6] أى أهل ناديه ﴿ وجاء ربك ﴾ [7] أى أمره على مذهب التأويل «وعدهم لمثل هذا» [8] مجازاً توسع . أولاً : كقول ابن دريد : [9]

أكل امرىء تحسبين امرأ ∴ ونار توقد بالليل نارا[10]

ويسمى هذا مجازاً بالنقصان.

12 ـ وعكسه : كقول الشاعر[11] :

---

(1) النساء : الآية : 10 يحتمل أن تكون الآية حقيقة لأن «فعيلاً» يستعمل فى القليل والكثير.

(2) النساء. الآية : 2.

(3) الكلمة غير واضحة فى : ب «الاستيلاء».

(4) يوسف. الآية : 82.

(5) البقرة. جزء الآية : 93.

(6) العلق. الآية : 17.

(7) الفجر. الآية : 22.

(8) ما بين القوسين ساقط فى : أ : جـ .

(9) الصواب : أن البيت لأبى دواد الأيادى يصف فرساً قال ابن قتيبة فى كتابه الشعر والشعراء ص 37 و38 : هو أحد نعات الخيل المجيدين. انظر شرح شواهد الأشمونى للجزائرى جـ 290/2. المفصل لابن يعيش جـ 26/3 المؤتلف والمختلف للآمدى 166 ـ دار إحياء الكتب العربية، كتاب سيبويه جـ 33/1 الأميرية.

(10) القصيدة مذكورة بتمامها فى الأصمعيات 190 دار المعارف بمصر. والهمزة للاستفهام الإنكارى ومطلعها :

ودار يقول لها الرائدو ن ويل أم دار الحذامى دارا

يعنى بالحذامى نفسه.

(11) البيت لسحيم بن وثيل الرياحى وهو شاعر مخضرم كما فى الأصمعيات ص 17 والكامل للمبرد جـ 384/1.

أنـا ابن جـلا وطـلاع[1] الثنـايـا

أى أنا ابن رجل جلا[2] أى وضح أمره. قوله: «أنا ابن جلا وطلاع الثنايا».

تمامه: متى أضع العمامة تعرفونى[3]، قاله سحيم[4]. وقيل المثقف العبدى[5]، وقيل: أبو زبيد ونسبته إلى الحجاج غير صحيح، وإنما كان يتمثل به، والشاهد: فى أنا ابن جلا. فإن عيسى بن عمر استدل به على أنه إذا سمى بنحو ضرب ودحرج منع الصرف وإنـه ليس من باب الحكاية، وليس فيه ضمير.

ورد بأنه سمى بجلا من قولك: زيد جلا، ففيه ضمير مستتر، فهو من التسمية بالفعل المحكى، وأيضاً فلا نسلم أنه اسم بالكلية، بل هو صفة لمحذوف، تقديره: أنا ابن رجل جلا.

ويقال: طلاع الثنايا، إذا كان سامياً لمعالى الأمور، انتهى من شرح الشواهد للعينى، رحمه الله. وفى التصريح بعد كلام: ويحتمل أن يكون ليس بعلم، بل يكون هو وفاعله جملة فى موضع خفض صفة لمحذوف، أى أنا ابن رجل جلا الأمور، أى كشفها، انتهى المراد منه »[6].

---

(1) الثنايا: جمع ثنية وهى الطريق فى الجبل، ومراده أنه جلد يركب الصعاب.

(2) جعل المؤلف لكل من المجاز بالحذف، والمجاز بالزيادة اسماً يخصه.

(3) مطلع القصيدة:

أفـاطـم قـبـل بـنـيـك مـتـعـيـنـى ∴ ومـنـعـك مـا سـألـت كـان تـبـيـنـى

(4) وهو الصواب، فقد نسبه الأصمعى فى أصمعياته ص 17 لسحيم، وكذلك الكامل للمبرد جـ 384/1 والعباسى فى معاهد التنصيص جـ 339/1 وسيبويه فى كتابه جـ 7/2.

(5) كما فى الشعر والشعراء لابن قتيبة ص 88، فقد نسب هذا البيت مع أبيات أخرى للمثقب «بالباء» العبدى وهو شاعر جاهلى. وفى: أ: ب: «المثقف» «بالفاء» وهو خطأ. وإذا حاولنا التوفيق بين رأى ابن قتيبة وغيره فى نسبة البيت المتقدم لعل الشاعرين قد اتفقا فى المطلع من باب توارد الخواطر. وإلا فالبيت لسحيم كما تدل عليه المصادر المتقدمة.

(6) ما بين القوسين ساقط فى: ب: جـ .

13 ـ وتسمية الشىء باسم مجاوره كتسمية قضاء الحاجة بالغائط، لأنه فى الأصل اسم للمكان المطمئن، أى المنخفض من الأرض. ومنه: رحم الله ثراه، حيث أطلق الثرى أى التراب على الميت لمجاورته[1].

ومنه إطلاق الراوية التى هى فى الأصل اسم للبعير الذى يحمل المزادة[2] إذا استعملت فى المزادة، أى المزود[3] الذى يحمل فيه الزاد، أى الطعام المتخذ للسفر، والعلاقة كون البعير حاملاً لها.

وبمنزلة العلة المادية[4]، ومنه حديث البخارى[5] «ما أسفل من الكعبين من الإزار[6] فى النار». قال الخطابى: يريد أن الموضع الذى يناله

---

(1) ومن هذا القبيل قول عنترة:

فشككت بالرمح الأصم ثيابه ... ليس الكريم على القنا بمحرم

أى طعنت بالرمح جسمه، فقد عبر عن الجسم بالثياب لما بينهما من المجاورة التامة والقرينة: شككت أى طعنت، والطعن إنما يكون فى الجسم لا الثوب.

(2) قال العصام فى الأطول: جـ 119/2 المزادة: وعاء يستقى به يطلق عليها الراوية التى هى البعير ليستقى عليه كذا فى القاموس جـ 339/4.

(3) فسر الطرودى المزادة بالمزود متابعة للعلامة التفتازانى وهو خطأ.

قال الدسوقى: «المزادة بفتح الميم، والجمع مزايد، والمراد بها كما فى شرح السيد على المفتاح ظرف الماء الذى يستقى به على الدابة. وأما المزود بكسر الميم فهو الظرف الذى يحمل فيه الزاد، أى الطعام المتخذ للسفر، وجمعه مزاود. . . . فإذا علمت مغايرة المزادة للمزود تعلم أن تفسير الشارح المزادة بالمزود غير صحيح» راجع شروح التلخيص جـ 34/4.

(4) وبذلك تكون العلاقة مطلق السببية، لتوقفها على البعير والتوقف فى الجملة يصحح الانتقال، كذا فى حاشية الدسوقى جـ 34/4.

(5) برواية أبى هريرة فى باب ما أسفل من الكعبين فهو فى النار من كتاب اللباس جـ 369/12 و 370 بشرح فتح البارى. وأخرجه مسلم فى باب تحريم جر الثوب خيلاء. جـ 62/14 شرح النووى. وابن ماجه عن أبى سعيد فى باب موضع الإزار أين هو؟ من كتاب اللباس جـ 1183/2 رقم 3573.

(6) إزارة: بالكسر للحالة والهيئة، أى هيئة إزارة المؤمن إلى أنصاف ساقيه.

الإزار من أسفل الكعبين فى النار، فكنى بالثوب عن بدون لابسه، ومعناه أن الذى دون الكعبين من القدم يعذب.

وحاصله أنه من تسمية الشىء باسم ما جاوره أو حل فيه، وتكون «من الثانية بيانية والأولى ابتدائية».

14 ـ وتسمية الشىء باسم ما يئول إليه: (اللوحة رقم: 26 أ). كتسمية العنب خمراً، قال الله تعالى: ﴿إنى أرانى أعصر خمراً﴾[1] قال السعد رحمه الله تعالى: أى عصيراً[2] يئول إلى الخمر، انتهى. فسمى العصير خمراً باعتبار ما يئول[3] إليه، فقوله: أى عصيراً الخ تفسير للخمر من حيث معناه المجازى، وفيه نظر، لأن العصير لا يعصر.

وفى بعض الحواشى أراد به العنب لأن العصر له لا لها، وإنما فعل ذلك لأن العنب يئول إلى الخمر. قال[4] فى الأطول عقب قول[5] السعد: خمراً، أى عنباً يئول إلى الخمر، إذ المعصور ليس خمراً. هذا هو التفسير الظاهر الموافق لما ذكره جار الله[6]، والبيضاوى.

وقول الشارح: أى عصيراً يئول[7] إلى الخمر، فيه خفاء، إذ العصر لا يتعلق بالعصير[8]، كما لا يتعلق بالخمر، إلا أن يؤول بالاستخراج بالعصر، ولا داعى إليه، انتهى.

---

(1) يوسف. الآية: 36.

(2) قال الدسوقى: كان الأولى للشارح أن يقول: أى عنباً يئول عصيره إلى الخمر؛ لأن العصير لا يعصر. أنظر حاشيته على مختصر السعد جـ 345/2 دار الطباعة العامرة ـ راجع شروح التلخيص جـ 41/4.

(3) فى: جـ: «يؤول».

(4) فى: جـ: «وقال فى الأطول».

(5) فى: جـ: «عقب قوله».

(6) فى الكشاف جـ 468/2 «يعنى عنباً، تسمية للعنب ما يؤول إليه».

(7) فى: جـ: «يؤول» ومنه قوله تعالى﴿ولا يلد إلا فاجراً كفاراً﴾ إذ كل مولود يولد على الفطرة.

(8) فى: ب: «بالعصير» وهو الصواب. وفى: أ: «الحصير».

وحينئذ يكون استعارة السبب للمسبب؛ لأن العصر سبب لاستخراج الماء الذى يكون خمراً. وقيل لا استعارة[1] فى الآية، بل المراد بها الحقيقة، لأن أهل اللغة قالوا الخمر بلغة أهل عمان، اسم للعنب، وحكى الأصمعى عن معتمر بن سليمان أنه قال: لقيت أعرابياً معه عنب، فقلت: ما معك؟ قال: معى خمر، كذا فى السمين. ومنه ﴿إنك ميت﴾[2] ومنه رحم الله ثراه.

وقد علم أن المراد ما يئول قطعاً، أو غالباً، بخلاف ما يئول احتمالاً، كالحر للرقيق فلا يصح.

15 ـ 16 ـ والمحلية والحالية: أى تسمية الشيء باسم محله أو حاله، فالأولى نحو قوله تعالى ﴿خذوا زينتكم عند كل مسجد﴾[3] وقوله تعالى ﴿فليدع ناديه﴾[4] والثانى: نحو قوله تعالى ﴿وأما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله﴾[5] أى فى الجنة التى تحل فيها الرحمة.

ومنه[6] ﴿لهدمت صوامع وبيع وصلوات﴾[7] أى مواضعها، ومنه ﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾[8] أى مواضعها، وهى المساجد على أحد التفاسير.

---

(1) أى لا مجاز مرسل فيها.

(2) الزمر. الآية: 30.

(3) الأعراف: جزء الآية: 31 أى خذوا ثيابكم عند كل صلاة، وقد اجتمعت العلاقتان فى الآية الكريمة.

(4) العلق. الآية: 17 ومثله قوله تعالى ﴿واسئل القرية﴾ ﴿يقولون بأفواههم﴾.

(5) آل عمران. جزء الآية: 107.

(6) أى من إطلاق الحال وإرادة المحل.

(7) الحج. جزء الآية: 40 والقرينة «هدمت».

(8) النساء: جزء الآية: 43.

17 ـ والاعتبارى: أى اعتبار ما كان عليه فى الزمن الماضى وليس هو عليه الآن كقوله تعالى ﴿وآتوا اليتامى أموالهم﴾[1] أى الذين كانوا يتامى قبل ذلك، إذ لا يتم بعد البلوغ. ومنه تسمية الإنسان بعد الضرب ضارباً[2].

18 ـ والآلية: أى تسمية الشىء باسم آلته كقوله تعالى ﴿واجعل لسان صدق﴾[3] أى ذكراً حسناً، إذ اللسان آلة[4] له، ومنه تسمية الخط قلماً.

19 ـ والبدلية: أى تسمية الشىء باسم بدله أى عوضه نحو فلان يأكل الدم، أى الدية. ومنه قوله عليه الصلاة والسلام «لا تحلفوا وتستحقون دم أخيكم»[5] يعنى ديته؛ لأن الدم لا يستحق بالقسامة[6].

20 ـ وإطلاق النكرة فى موضع الإثبات للعموم كقوله ﴿علمت نفس ما أحضرت﴾[7] أى كل نفس، وإنما عدوا ذلك من المجاز؛ لأنها لا تكون

(1) النساء. جزء الآية: 2 والقرينة «آتوا».

(2) ونظيره قوله تعالى: ﴿إنه من يأت ربه مجرماً﴾ باعتبار ما كان عليه فى الدنيا من الإجرام. وقوله: ﴿ولكم نصف ما ترك أزواجكم﴾ وقوله ﴿ويذرون أزواجاً﴾ لانقطاع الزوجية بالموت، وقد سماهن الله أزواجاً باعتبار ما كنّ عليه.

(3) الشعراء: جزء الآية: 84 ومثله قوله تعالى ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه﴾ ﴿فإنما يسرناه بلسانك﴾ فقد أطلق اللسان وأراد اللغة.

(4) فى: ب: «آلته».

(5) تخريجه: هذا جزء من حديث طويل أخرجه ابن ماجه فى باب القسامة من كتاب الديات جـ 892/2 رقم الحديث: 267 والترمذى فى باب ما جاد فى القسامة من كتاب الديات جـ 30/4 رقم: 1423 قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم فى القسامة. والشاهد فيه: «دم» أى بدله، لأن المستحق العوض لا الدم ففيه مجاز مرسل علاقته البدلية، أو السببية، لأن الدم سبب فى أخذ الدية من الجناة.

(6) القسامة أن يقسم من أولياء الأمور خمسون نفراً على استحقاقهم دم صاحبهم إذا وجدوه قتيلاً بين قوم ولم يعرفوا قاتله.

(7) التكوير. الآية: 14.

للعموم إلا فى سياق النفى، أو شبهه، فصدق عليها حينئذ حد المجاز، لاستعمالها فى غير ما وضعت له.

21 ـ وإطلاق المعرف باللام، وإرادة واحد منكر: كقوله تعالى ﴿وادخلوا الباب سجداً﴾ [1] «أى باب كان، كذا نقل[2] عن أئمة التفسير» [3] .

22 ـ والضدية[4]: أى تسمية الشىء باسم ضده، كقوله تعالى ﴿وجزاء سيئة سيئة﴾ [5] وكتسمية الأسود أشقر وعكسه، وتمثيل بعضهم بالمفازة ينافيه، قال ابن الأعرابى: إنما سميت أى المفازة بذلك؛ لأنها مهلكة، من فوز تفويزاً، إذا هلك، ثم قال الأصمعى: سميت بذلك تفاؤلاً بالسلامة والفوز.

23 ـ والحذف: أى يكون المعنى المجازى مبنياً على حذف[6]، كقولك: زيد

---

(1) البقرة. جزء الآية: 58.

(2) وفى عروس الأفراح: «وهو كلام سخيف، لأن الألف واللام تأتى للمعهد الذهنى، ويؤيده أن مصحوب هذه نكرة معنى، وإن كان معرفاً لفظاً». أنظر شروح التلخيص جـ 44/4.

(3) قال الألوسى جـ 265/1 المنيرية: «والمراد بها على المشهور أحد أبواب بيت المقدس».

(4) قال الخفاجى: «إن قوله تعالى: ﴿ فبشرهم بعذاب أليم ﴾ من مجاز المقابلة، لأنه لما ذكرت البشارة فى المؤمنين فى آية أخرى ذكرت فى الكافرين، وهذا يقتضى أن مجاز المقابلة لا يشترط فيه ذكر الطرف الحقيقى لفظاً، بل يسمى كل اسم ثبت لأحد المتقابلين حقيقة أطلق على مقابله مجازاً، وفى هذه التسمية نظر، لأنها مخالفة لاصطلاح الناس» راجع عروس الأفراح جـ 44/4.

(5) الشورى. جزء الآية: 40.

(6) قال الإمام عبد القاهر فى أسرار بلاغته ص 333 «فصل فى الحذف والزيادة وهل هما من المجاز أو لا؟ «وإذا امتنع أن يوصف المحذوف بالمجاز علمت منه أن الزيادة فى هذه القضية كالحذف» «ويقول الخطيب القزوينى فى الإيضاح جـ 236/4 مع شروح التلخيص وقد بالغ الشيخ فى التكبر على من أطلق القول، بوصف الكلمة بالمجاز للحذف أو «الزيادة».

أسد، أى كالأسد، ولا ينافيه جعلهم ذلك من التشبيه البليغ.

24 ـ والزيادة: أى يكون المعنى المجازى مبنياً على الزيادة، ومنه قوله تعالى ﴿ليس كمثله شىء﴾ [1] على القول بزيادة الكاف، لأن معناها مثل، ونفى مثل المثل يوهم إثبات المثل، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. فوجب زيادة الكاف[2].

وقيل: ليست بزائدة ولا يلزم منه الوهم المذكور؛ لأن المراد بالمثل هنا بالذات أو الصفة.

البيضاوى: أى ليس منه شىء يزاوجه ويناسبه، والمراد بالمثل ذاته، كما فى قولهم: مثلك لا يفعل كذا، على قصد المبالغة فى نفيه[3] انتهى.

قال سعد الدين[4] القول بزيادة الكاف[5] أخذ بالظاهر، ويحتمل أن لا يكون زيادة، بل يكون نفياً للمثل بطريق الكناية التى هى أبلغ[6]، لأن الله تعالى موجود، فإذا نفى مثل مثله لزم نفى مثله ضرورة أنه لو كان له مثل لكان هو، أعنى الله تعالى مثل مثله، كما تقول: ليس لأخ زيد أخ، أى ليس لزيد أخ، نفياً للملزوم بنفى لازمه، انتهى.

---

(1) الشورى. جزء الآية: 11.

(2) قال سعد الدين التفتازانى «والقول بزيادة الكاف أخذ بالظاهر» راجع المختصر مع شرح التلخيص جـ 234/4.

(3) قال الزمخشرى فى كشافه: «قالوا مثلك لا يبخل، فنفوا البخل عن مثله، وهم يريدون نفيه عن ذاته، قصدوا المبالغة فى ذلك، فسلكوا به طريق الكناية، لأنهم إذا نفوه عمن يسد مسده، وعمن هو أخص أوصافه فقد نفوه عنه»... ويقول: ﴿بل يداه مبسوطتان﴾ فإن معناه بل هو جواد، من غير تصور يد، ولا بسط لها: لأنها وقعت عبارة عن الجواد، لا يقصدون شيئاً آخر» أنظر الكشاف جـ 294/2/ بولاق.

(4) فى: جـ: «قال المولى سعد الدين».

(5) فى: جـ: «القول بزيادة الكاف فى قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شىء﴾ أخذ بالظاهر».

(6) فى حاشية الدسوقى مع شروح التلخيص جـ 235/4 «ووجه الأبلغية أنه يشبه دعوى الشىء بالبينة، فكأنه ادعى نفى المثل بدليل صحة نفى مثل المثل».

ذكر الشارح فى رسالته الفارسية[1] : لا يخفى أن الحذف والزيادة لا يصح كونهما من علاقات المجاز ، وفى هذه الصورة لا يصدق المجاز ، بمعنى اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له العلامة وقرينة صارفة ، وتسمية الزيادة والحذف مجازاً ليس بهذا المعنى ، بل ذلك معنى آخر للمجاز ، ولأجل الامتياز بين المعنيين قيل : فهذا مجاز الزيادة والنقصان[2] ، انتهى .

وقد أحصى الجمال الأسنوى فى شرح منهاج البيضاوى أفراد العلاقة لست وثلاثين، وعد القوم منها النقصان والزيادة، واعترض ذلك بما هو مشهور، ولا نطيل، لكن لا بأس بالتنبيه على شىء، وهو أن العلامة (اللوحة رقم: 27 أ) يجوز اجتماعها باعتبارات.

ابن ملك فى شرح المنار قال: فإن قلت: التعريف، يعنى تعريف المجاز بأنه اسم لما أريد به غير الموضوع له، غير جامع لخروج المجاز بالزيادة كقوله تعالى ﴿ليس كمثله شىء﴾[3]. فإن الكاف زائدة والزائد لا معنى له، قلت: له معنى، وهو تأكيد التشبيه، وهو معنى غير موضوع له، لأنه موضوع للتأسيس قاله العلامة يس[4].

(1) راجع الرسالة الفارسية للعصام اللوحة: 48 مخطوطة بدار الكتب الوطنية التونسية ـ المكتبة الأحمدية رقم الإيداع «15991».

(2) النقل بالمعنى، وبتصرف أنظر المصدر السابق اللوحة: 48.

ويقول عصام الدين فى الرسالة: «وهذا من جملة مسامحات القوم، والتحقيق أن علاقات المجاز المرسل ثمانية عشر بلا خلاف... إلى أن يقول «اعلم أن هذه العلاقات كلها مع كثرتها يجب أن ترجع، إما إلى الكلية والجزئية، وإما إلى اللازمية والملزومية، لأن الدلالة المجازية العقلية عند أهل العربية إما تضمنية، وإما التزامية، والإرجاع المذكور وإن كان مستبعداً فى بادىء النظر، لكنه أمر سهل عند التحقيق، بناءً على أن اللزوم عندهم أعم من العقلى والعادى، بل قد يطلق على الملابسة فى الجملة أيضاً فى إطلاقهم، فيندرج فيه كل ملابسة وتعلق» وقد نقل هذه العبارة بعينها الدكتور حفنى محمد شرف فى كتابه التصوير البيانى ص 238 دون أن يشير إلى المرجع. أنظر الرسالة الفارسية اللوحة 48 مخطوطة بالمكتبة التونسية رقم «15991».

(3) الشورى جزء الآية: 11.

(4) سقط من: أ: ب: «وللمحقق مولانا خسرو، عالم الروم فى كتابه ورقات الأصول إلى =

واعلم أن هذه العلاقات يجوز اجتماعها باعتبارات : مثلاً إطلاق المشفر على شفة الإنسان ، يجوز أن يكون استعارة على قصد [1] التشبيه فى الغلظ . وأن يكون مجازاً [2] مرسلاً ، من إطلاق الكل على الجزء ، أعنى المقيد على المطلق .

= علم الأصول، وشرحه كلام يتعلق بعلاقات المجاز، يحتوى على سبر وتقسيم أنيق غاية فى التهذيب والتحقيق، نصه: وأما المجاز فما استعمل فى غير ما وضع له لعلاقة بينهما، أى الاتصال بين المستعمل فيه والمعنى الموضوع له.
ويعتبر السماع فى نوعها لا شخصها، اختلف فى أنه هل يلزم فى آحاد المجازات أن تنقل بأعيانها عند أهل اللسان، أو يكفى نقل نوع العلاقة وهذا هو المختار، لإجماعهم على اختراع الاستعارات الغريبة التى لم تسمع بأعيانها من أهل اللسان، وإنما هو من طرق البلاغة، ولهذا لم يدونوا المجازات تدوينهم الحقائق».

(1) وهذا ما يسمى بالاستعارة المفيدة عند الإمام عبد القاهر الجرجانى قال فى الأسرار ص 22 «وأما المفيد فقد بان لك باستعارته فائدة، ومعنى من المعانى وغرض من الأغراض لولا مكان تلك الاستعارة لم يحصل لك، وجملة تلك الفائدة، وذلك الغرض التشبيه. . . . إلى أن يقول: واعلم أن الاستعارة فى الحقيقة هى هذا الضرب دون الأول وهى أمد ميداناً، وأشد افتناناً، وأكثر جرياناً وأحسن حسناً وإحساناً» الأسرار 29.

(2) إذا لم يقصد التشبيه، وهذا ما يسمى بالاستعارة غير المفيدة عند الإمام الجرجانى. قال التفتازانى فى مطوله «والحاصل أن التشبيه ههنا منظور، بخلاف ثمة، ولهذا إذا لوحظ فيه التشبيه كما فى غليظ المشافر عد استعارة، وقال ـ عبد القاهر ـ كان الواجب أن لا أطلق اسم الاستعارة على وضع المرس موضع الأنف، ونحو ذلك، إلا أنى كرهت مخالفة السلف، فإنهم عدوها فى الاستعارة وخلطوها بها، فاعتددت بكلامهم فى الجملة ونبهت على ذلك» راجع فيض الفتاح 151/4 وقد أشاد بعض المحدثين بهذا التقسيم فقد قال الدكتور أحمد بدوى فى كتابه عبد القاهر 364 «كان لعبد القاهر الفضل فى دراسة الاستعارة المفيدة وغير المفيدة» وفى البيان العربى للدكتور بدوى طبانة 192 «ومن أمتع المباحث فى ذلك مبحثه فى الاستعارة المفيدة وغير المفيدة» ويقول الدكتور كامل الخولى فى كتابه صور من تطور البيان العربى ص 184 «والمتتبع لعبد القاهر فى أسرار البلاغة لا يقر له هذا التقسيم، فضلاً عن التنويه به، أو الثناء عليه. . . فينبغى أن نرجع مع عبد القاهر عن هذا التقسيم، ولا نعتد به، ونفهمه تقسيماً للمجاز، لا للاستعارة وغير المفيد نوع من المجاز المرسل» راجع صور من تطور البيان العربى من ص 184 إلى 186.

وإطلاق الخمر على العنب، يجوز أن يكون للسببية الغائية، وأن يكون للأول إليه، وعلى هذا فقس. واعلم أنه لا بد من ملاحظة العلاقة كما تدل عليه اللام ، حتى لو كانت علاقة ، ولم يلاحظها المستعمل واستعمل اللفظ بدون الملاحظة كان غلطاً .

(هى) أى العلاقة، المراد هنا (بالفتح، وأما بالكسر ففى الأمور أى الأشياء الحسية) أى المدركة بالحواس الظاهرة (قال الجوهرى فى) كتابه المسمى (بالصحاح)[1] بالكسر على المشهور، وهو جمع صحيح، كظريف وظراف، ويقال بالفتح على أنه مفرد (هى بالكسر علاقة السوط ونحوها). فى القاموس: السوط الخلط، وهو أن تخلط شيئين[2] فى إنائك، ثم تضربهما بيدك حتى يختلطا، كالتسويط والمقرعة، لأنها تخلط اللحم بالدم.

وبالفتحح علاقة الحب «بضم الحاء» فى القاموس[3] العلاقة وتكسر[4] الحب اللازم للقلب، أو بالفتح فى المحبة ونحوها، وبالكسر فى السوط. (واحترزوا أى القوم به) أى بلفظ العلاقة فى التعاريف المشهورة فيما بينهم، كتعريف التلخيص[5] والمفتاح (عن الغلط فإنه ـ أى الغلط ـ ليس بحقيقة ولا مجاز) ويمكن إخراج الغلط بقوله المستعملة، إذ الاستعمال إطلاق اللفظ وإرادة المعنى بخلاف الوضع فإنه تعيين اللفظ للمعنى، ومثل للغلط بقوله (كأن يقول المتكلم سهواً) أى حالة[6] كونه ساهياً (فى مقام استعمال لفظ الفرس لفظ الكتاب) وإنما قال سهواً؛ لأنه لا يصدر مثله عن عاقل، كما إذا قال المشير إلى فرس بين يدى المتكلم والمخاطب خذ هذا الكتاب، وكذا إذا قال: أكتب هذا الفرس، فإنه وإن سلم أنه يصدق على الكتاب، أنه كلمة مستعملة فى غير ما

---

(1) أنظر الصحاح جـ /1531/4/ دار الكتاب العربى بمصر.

(2) فى: أ: «شيئاً» والصواب شيئين كذا فى القاموس جـ 380/2 مادة : السوط .

(3) أنظر القاموس جـ 276/3 مادة: العلق.

(4) فى: جـ: ويكسر بالياء وهو خطأ.

(5) أنظر شروح التلخيص جـ 26/4.

(6) فى: جـ: «أى حال كونه ساهياً».

وضعت له من تلك الحيثية إلا أنه لا علاقة بين الكتاب والفرس ولا قرينة أيضاً؛ لأن إشارته إلى الفرس الحاضر بين يدى المتكلم والمخاطب وإن كانت دالة على أنه لم يرد بالكتاب معناه الحقيقى، إلا أن المراد بالقرينة ما نصبه المتكلم، ونصب القرينة من الساهى غير متصور.

(ولا يخفى عليك أنه يغنى عنه) أى عن قيد. اشتراط العلاقة (اشتراط القرينة؛ لأن القرينة ما نصبه المتكلم للدلالة على قصده) فيه أنه من قبيل إغناء المتأخر عن المتقدم، والاعتراض به غير موجه، على أن ذلك الإغناء فى غاية الخفاء، ومردود بأن فائدة قيد العلاقة ليست منحصرة فى إخراج الغلط الصادر عن المتكلم سهواً حتى يحصل الإغناء، بل يخرج أيضاً الأغلاط الصادرة عن المتكلم عمداً، وهى الألفاظ المستعملة فى غير ما وضعت له قصداً بدون علاقة معتبرة عند القوم مع نصب القرينة، فإنها لا تخرج عن التعريف إلا بقيد العلاقة، فقوله (وليس مع الغلط نصب دال على قصده) ممنوع أيضاً، ووجه المنع ما تقدم قريباً. وكأن الشارح ظن المساواة بين السهو والغلط، مع أن الغلط أعم مطلقاً.

(مع قرينة صفة لعلاقة، أى لعلاقة كائنة مع قرينة، والأولى لعلاقة وقرينة؛ لأن القرينة ليست من توابع العلاقة) المحشى[1] وفيه أنه دل على أن مدخول مع يكون تابعاً، وهو خلاف ما قرره فى شرحه على التلخيص عند قول الماتن: الكناية لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه. أن فائدة قوله معه التنبيه على أن إرادة اللازم[2] أصل، وإرادة المعنى تبعية كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو، ولذا يقال جاء فلان مع الأمير، ولا يقال جاء الأمير مع فلان، وبه صرح المحقق التفتازانى فى المطول، وفى بعض حواشيه أن الغالب مدخولها على المتبوع.

ووجه قول الشارح هاهنا: أما أولاً: فهو أن انفهام تبعية القرينة، وأصالة العلاقة من خصوص المقام. حيث جعل علة استعمال اللفظ فى غير

(1) أنظر حاشية الحفيد مع حاشية للصبان ص 35/ المطبعة الخيرية بمصر 1306 هـ.
(2) راجع فيض الفتاح ص/244/ مطبعة مدرسة والدة عباس الأول القاهرة.

ما وضع له العلاقة، ووصفه بمقارنة القرينة، فالعلاقة الموصوفة بمقارنة القرينة علة للاستعمال تدل على أصالة العلاقة، وتبعية القرينة، وينظر إلى هذا الوجه اللازم فى علاقة.

وأما الثانية: فإنه رتب انفهام تبعية القرينة على كون قوله: مع قرينة صفة للعلاقة والوصف ما دل (اللوحة : 28 أ) على معنى فى متبوعه ، ففهم منه أصالة العلاقة وتبعية القرينة .

وأما ثالثاً: فلأن قوله: لأن القرينة ألخ دليل على أن الأولى التعبير بالواو المفيدة لمجرد الجمع دون مع المفيدة له مع كون ما قبلها تابعاً لما بعدها. وتمام ذلك يتوقف على مقدمتين[1]:

إحداهما[2]: أن لا تكون العلاقة تابعة للقرينة، كما هو المفهوم من المتن.

والأخرى: أن لا تكون القرينة تابعة للعلاقة. فطوى المقدمة الأولى لظهورها إذ العلاقة علة مصححة للمجاز، فهى منظورة أصالة، وبقيت المقدمة الثانية، فأشار إليها بقوله: لأن القرينة ليست من توابع العلاقة، وينظر إلى هذا قوله (بل كل منهما مما يتوقف عليه المجاز)[3] هذا ونقل الفاضل الغنيمى[4] عن حواشى شرح المفتاح للسيد قد يراد بمع[5] المصاحبة[6] قال[7]

(1) أنظر حاشية الحفيد ص 35.

(2) فى: جـ: «احداهما» وكذا فى حاشية الحفيد ص 35.

(3) أى ابتداء، لأن العلاقة شرط فى صحة المجاز، والقرينة دليل على إرادته.

(4) فى: جـ: «هذا وفى حواشى الفاضل الغنيمى ما نصه، ثم رأيت نقلاً عن حواشى شرح المفتاح» راجع حاشية الغنيمى على عصام الورقة: 88 مخطوطة بمكتبة الأزهر. رقم الإيداع (938) 20733 بلاغة.

(5) قال الغنيمى فى حاشيته على عصام الورقة: 88 «ثم رأيت نقلاً عن حواشى شرح المفتاح للسيد أنه قد يراد بمع مجرّد المصاحبة» وهذه الحاشية مخطوطة بمكتبة الأزهر رقم الإيداع: (938) 20733 بلاغة.

(6) فى: جـ: «مجرد المصاحبة انتهى».

(7) فى: جـ: «قلت: وحينئذ لا يحتاج إلى ما تكلفه الشارح والله تعالى أعلم».

جامعه عفا الله عنه: وإذا حملنا كلام المصنف على هذا. فقد حصل الإجماع، وارتفع النزاع (ولك أن تجعل قوله أى المصنف مع قرينة حالاً من الضمير المستكن فى لفظ المستعملة) فلا تدل العبارة حينئذ إلا على أصالة الكلمة بالنسبة إلى القرينة، إذ القرينة حينئذ لوحظت لتعرف حال الكلمة، ولا ريب فى هذه الأصالة والتبعية. كذا قال المحشى[1]. وتعقبه العلامة الغنيمى: بأنه غير صحيح[2].

والقرينة: ما يفصح عن المراد لا بالوضع، هذا التعريف ذكره العلامة الجامى وغيره فى أوائل[3] المرفوعات، وعللوا بالتقييد بعدم الوضع، بأنه لم يعهد أن يطلق على ما وضع بإزاء شىء أنه قرينة. فقوله: على المراد، أى مراد المتكلم بقرينة تعريفها أولاً، بما نصبه المتكلم للدلالة على قصده. واعلم أن نصب المتكلم وقصده مما لا يطلع عليه، فجعلوا قيام القرينة دليل النصب والإقامة عند انتفاء المنع[4] من السهو، ولذا قالوا فى مقامات الحذف لقيام قرينة، دون إقامة قرينة، وإنما أفصح عن المراد من حيث إثبات صفة الغير من قامت به، كما فى قولك رأيت أسداً يرمى أو فى الحمام، ورأيت شجاعاً يفترس أقرانه، وعالم يغترف الناس منه.

(مانعة عن إرادته) أى إرادة ما وضع له[5]، وهذا تمام التعريف.

وفى بعض مؤلفات الشارح لا بد من قيد آخر، وهو أن تكون قرينة[6] على المراد، فإنه لو لوحظ علاقة ونصب قرينة مانعة عن إرادة المعنى الحقيقى،

---

(1) أنظر حاشية الحفيد ص 36.

(2) راجع حاشية الغنيمى على عصام الورقة 88 .

(3) فى: جـ: «أوايل».

(4) فى: جـ: «عند انتفاء المانع».

(5) وفى حدائق الحقائق للأستاذ على الشنوانى جـ 115/2 «فى اشتراط العلاقة والقرينة رد على الظاهرية النافين لوقوع المجاز فى الكتاب والسنة، زاعمين أنه كذب بحسب الظاهر، إذ لا كذب مع اعتبار العلاقة والقرينة».

(6) الظاهر أن فى الكلام حذفاً، تقديره: أن تكون قرينة معينة على المراد.

ولم تنصب قرينة معينة للمعنى المستعمل فيه لا يكون مجازاً.

إلا أن يناقش ويقال: القرينة المعينة شرط دلالة المجاز لا تحققه انتهى، قاله المحشى[1].

وفى شرح الشمسية[2] للمحقق التفتازانى: القرينة المانعة عن إرادة الموضوع له، وهى التى لا بد للمجاز منها، وهى غير المعينة.

وفى[3] الرسالة الفارسية للشارح[4]: واعلم أن المجاز يكفى فى تحققه القرينة المانعة عن إرادة المعنى الحقيقى، وأما القرينة المعينة للمراد فليست شرطاً فى التحقق، بل فى استعماله وقبوله عند البلغاء، فإن فقدت كان مردوداً، إلا أن يتعلق بعدم ذكر المعينة غرض، كالتعميم لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن، فيكون مقبولاً حسناً، فليحرر[5].

(أخرج به) أى بقوله مانعة عن إرادته (الكناية؛ لأنها وإن كانت مع

---

(1) أنظر حاشية الحفيد ص 36.

(2) أى فى مبحث المعرف.

(3) فى: جـ: قلت: «ونقل منصور الطبلاوى فى شرح نظم رسالة الاستعارات قال المولى عصام».

(4) كان النقل بالمعنى، «أنظر الرسالة الفارسية لعصام الدين. اللوحة: توجد نسخة خطية بدار الكتب الوطنية التونسية رقم الايداع 15991 ـ «الأحمدية».

(5) فى: جـ: «فليحرر، انتهى، وأقول: هذا أعنى اشتراط أن تكون القرينة مانعة عن إرادة المعنى الحقيقى عند من لم يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز، وهم البيانيون والأصوليون من الحنفية، بأن يكون كل منهما متعلق الحكم، نحو لا تقتل الأسد، وتريد الأسد والرجل الشجاع، لأن اللفظ للمعنى بمنزلة اللباس للشخص، والمجاز كالثوب المستعار، والحقيقة كالثوب المملوك.

فاستحال اجتماعهما، كما استحال أن يكون الثوب الواحد على الأنسى ملكاً وعارية. أما من جوز .كالأصوليين من الشافعية فلم يشترط القرينة أن تكون مانعة عن إرادة المعنى الحقيقى. والحاصل: أن الخلاف فيه نوع الاختلاف فى استعمال المشترك فى معنيين، فمن جوز ذلك جوز، ومن لا، فلا» سقط هذا من: أ، ب.

قرينة، لكنها أى القرينة ليست بمانعة عن إرادة الموضوع له) كقرينة المجاز.

(لأن الفرق بينهما: أى الكناية[1] وبين المجاز صحة إرادة المعنى الحقيقى منها) أى الكناية مع المعنى المجازى، كإرادة طول النجاد مع إرادة طول القامة (دون المجاز) حيث لا يصح معه إرادة المعنى الحقيقى للزوم القرينة المانعة عن إرادة المعنى الحقيقى فيه. (وكذا قالوا برمتهم) أى بإجماعهم. الرمة: «بالضم» فى الأصل قطعة حبل، والأصل فيه أنه دفع رجل إلى آخر بعيراً الحبل[2] فى عنقه فقيل لكل من دفع شيئاً إلى آخر بجملته أعطاه برمته[3]. كذا فى الصحاح[4]. والمراد كل من علق على شرح هذا الكتاب، لا كل علماء البيان.

واعلم أن هذا التعريف، وجعل القيد بقوله مانعة عن إرادته، لإخراج الكناية مبنى على أن الكناية لا حقيقة ولا مجاز[5].

إذ من يقول: إنها حقيقة[6]، وأن اللفظ فيها مستعمل فيما وضع له، لكن ينتقل منه إلى لازمة يخرجها بقوله: المستعملة فى غير ما وضعت له كما لا يخفى.

ومن يقول: إنها مجاز لا يصح أن يخرجها من تعريف المجاز، وإلا لم يكن تعريفه جامعاً.

---

(1) القارىء لكتاب الصناعتين لأبى هلال العسكرى يلاحظ أن الكاتب عقد فصلاً فى الأرداف والتوابع، ص 350، وآخر فى المماثلة ص 353، وآخر فى الكناية 368، وكلها تنطوى تحت مدلول الكناية عند المتأخرين.

(2) فى: ب: «وبحبل» وكذا فى: جـ.

(3) فى الصحاح جـ 1937/5 «والجمع: رمم، ورمام، وبها سمى ذو الرمة لقوله: اشعث باقى رمة التقليد: يعنى وتداً».

(4) هذه عبارة الصحاح انظره جـ 1937/5.

(5) بل واسطة كما يقول الخطيب القزوينى، كذا فى الإتقان للسيوطى جـ 41/2.

(6) القائل بذلك ابن عبد السلام، والسيوطى فى الإتقان جـ 41/2 والسكاكى فى المفتاح 189، والتفتازانى فى التلويح قال: وبالجملة كون الكناية من قبيل الحقيقة صريح فى المفتاح وغيره، راجع التلويح جـ 72/1.

وتسميتها كناية[1] لا بعد فيه؛ إذ لا مانع من شيوع بعض أقسام الشيء بإسم خاص، كالتغليب[2]، والمشاكلة[3]، فإنهما من المجاز المرسل كما حققنا كلًا فى رسالة خاصة[4]، وغلب عليهما التسمية بهذين الاسمين الخاصين.

ولا فرق على هذا بينها وبين بقية أسماء المجاز فى عدم جواز إرادة المعنى الحقيقى فيها عند القائل بذلك فى المجاز، كأهل البيان، وإنما ذلك عند من يقول بالواسطة، وإلى هذا يشير قول الإتقان[5]: بعد أن حكى فيه قولى الحقيقة والمجاز. (اللوحة: 29 أ).

والثالث: أنها لا حقيقة ولا مجاز، وإليه ذهب صاحب التلخيص لمنعه فى المجاز أن يراد المعنى الحقيقى مع المجازى وتجويزه ذلك فيها.

---

(1) أى مع كونها مجازاً.

(2) قال فى البرهان: وإنما كان التغليب من المجاز، لأن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له، مثل قوله تعالى ﴿ وكانت من القانتين ﴾ أى القانتات.

(3) المشاكلة انظر الإتقان للسيوطى جـ 40/2 على رأى أبى يعقوب المغربى قال فى مواهب الفتاح جـ 310/4 «والتحقيق أن المشاكلة من حيث إنها مشاكلة ليست حقيقة ولا مجازاً»، لأنها مجرد ذكر المصاحبة بلفظ غيره، ولا بد فى المجاز من تحقق العلاقة بين المعنيين.
قال الأنبابى فى تقريره على التجريد جـ 364/4 «وقد تلخص من كلام ابن يعقوب، والحفيد أن المشاكلة قيل: واسطة بين الحقيقة والمجاز والكناية وقيل: إنها دائماً مجاز مرسل، علاقته المجاورة التى هى هنا الوقوع فى الصحبة، وقيل: إنها تجامع المجاز المرسل، والاستعارة، إن لوحظت علاقتها، وإلا فهى واسطة » ويقول الدكتور أحمد موسى فى الصبغ البديعى ص 474 «فالحق الذى أرسله عن يقين واطمئنان، أن أساليب المشاكلة من المجاز».

(4) «فإنها» فى: أ: ب: والصواب: فإنهما أى التغليب والمشاكلة. كذا فى: جـ .

(5) قال السيوطى فى الإتقان: «فصل فى الواسطة بين الحقيقة والمجاز» وذكر المشاكلة، ثم قال: «والذى يظهر أنها مجاز - أى مرسل - والعلاقة المصاحبة» انظر الإتقان لجلال الدين السيوطى جـ 41/2، مطبعة الحلبى بمصر، سنة 1951 م/ الطبعة الثالثة. راجع منهج الزمخشرى فى تفسير القرآن، وبيان إعجازه «ص 260» دار المعارف بمصر الدكتور: مصطفى الجوينى.

وإذا علمت ذلك ظهر لك بحث الشارح؛ لأنه مع القائل بالواسطة المخرج للكناية بهذا القيد، قاله العلامة يس.

وفى حواشيه[1] على مختصر السعد عند قول الخطيب:

الكناية: لفظ يراد به لازم معناه مع جواز إرادته معه. المتبادر منه أن الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز، أما كونها[2] ليست حقيقة، لأن اللفظ لم يرد به معناه، بل لازمه ولا مجاز، لأن المجاز لا بد له من قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له.

واعلم أن لهم فى تقرير الكناية طريقتين[3]:

إحداهما[4]: ما ذكره المصنف.

والثانية: أنها استعمال اللفظ فى الموضوع له. لكن لا يكون مقصوداً، بل لينتقل منه إلى غير الموضوع له الملزوم للمقصود.

وعلى هذا تدخل فى الحقيقة، لأن إرادة المعنى الموضوع له باستعمال اللفظ فيه فى الحقيقة أعم من أن تكون وحدها، كما فى الصريح، أو مع ملزوم المعنى كما فى الكناية.

وعلى هذا مشى فى التلويح[5] حيث قال:

ما عند علماء البيان[6] فلأن الكناية: لفظ قصد بمعناه معنى ثان ملزوم

---

(1) كذا فى حاشية الصبان على عصام ص 26 المطبعة الخيرية بمصر 1306 هـ.

(2) فى: جـ: «لأنها ليست حقيقة».

(3) فى: جـ: «طريقين».

(4) فى: جـ: «أحدهما».

(5) أى سعد الدين التفتازانى فى كتابه التلويح جـ 72/1، مطبعة محمد على صبيح القاهرة.

(6) كالسكاكى فى المفتاح قال: والحقيقة والكناية يشتركان فى كونهما حقيقتين، ويفترقان فى التصريح وعدم التصريح. وسعد الدين التفتازانى قال فى التلويح وبالجملة كون الكناية من قبيل الحقيقة، صريح فى المفتاح وغيره، أنظر التلويح وغيره جـ 72/1 و 73، أنظر حاشية الأنبابى على رسالة البيان 99. وعبد الحكيم فى حواشى المطول فى مبحث المجاز العقلى.

له، أى لفظ استعمل فى معناه الموضوع له، لكن لا يتعلق بـه الإثبات والنفى، ويرجع إليه الصدق والكذب، بل لينتقل منه إلى ملزومه، فقولك فلان طويل النجاد صحيح، وإن لم يكن نجاد قط، بل وإن استحال، كما فى قوله تعالى ﴿والسموات مطويات بيمينه﴾[1] ﴿الرحمن على العرش استوى﴾[2][3] فلا حاجة إلى ما قيل: الكناية مستعلة فى المعنى الثانى، لكن مع جواز إرادة المعنى الأول، ولو فى محل آخر وأورد أنه لا يعلم الفرق حينئذ بينها وبين المجاز؛ لأن استحالة المعنى الحقيقى من أقوى قرائنه.

وأجيب: بأن المراد صحة إرادة المعنى الحقيقى لو كان ممكناً، ولنورد كلام الفاضل الغنيمى التحرير، لما احتوى عليه من زيادة التحرير، فنقول، نصه: إن الكناية فيها مذهبان مشهوران، أو ثلاثة[4].

أحدهما: إنها من قبيل الحقيقة[5]، وهى اللفظ المستعمل فيما وضع له، لكن لينتقل منه إلى لازمه، كأن يستعمل طويل النجاد فى طول نجاد السيف حقيقة لكن لينتقل منه إلى طول القامة، وعلى هذا المذهب، فالفرق بينها وبين المجاز فى أعلى طبقات الظهور[6])[7].

---

(1) الزمر. جزء الآية: 67.

(2) طه. الآية 5.

(3) وفى الإتقان للسيوطى جـ 47/2 و 48: «واستنبط الزمخشرى نوعاً من الكناية غريباً، وهو أن تعمد إلى جملة معناها على خلاف الظاهر، فتأخذ الخلاصة من غير اعتبار مفرداتها بالحقيقة والمجاز، فتعبر بها عن المقصود، كما تقول فى نحو ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ كناية عن الملك. . . . وكذا قوله ﴿والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه﴾ كناية عن عظمته وجلالته، من غير ذهاب بالقبض واليمين إلى جهتين: حقيقة، ومجاز.

(4) بقى فى الكناية مذهب رابع ذهب إليه تقى الدين السبكى، وهو أنها تنقسم إلى حقيقة ومجاز، راجع حاشية الأنبابى على رسالة البيان 101 المطبعة الأميرية ببولاق سنة 1315 هـ الطبعة الأولى.

(5) وهذا مذهب ابن عبد السلام وجلال الدين السيوطى انظر الإتقان للسيوطى جـ 41/2.

(6) لأن أحدهما حقيقة والآخر مجاز.

(7) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

(والثانى: أنها من قبيل المجاز[1])، وهو اللفظ المستعمل فى المعنى الثانى، لكن مع جواز إرادة المعنى الأول، فطويل النجاد مثلاً، مستعمل فى طول القامة ابتداء، مع جواز أن يراد مع المعنى المجازى طول حمائل السيف، لكن لا على أن تكون مقصودة لذاتها. متعلقاً بها النفى والإثبات، ولا على أن ينتقل منها إلى المعنى الثانى، لأن الغرض أن المعنى الثانى استعمل فيه اللفظ ابتداء بقرينة معينة غير مانعة من صحة إرادة المعنى الحقيقى الأول. وعلى هذا القول أيضاً، الفرق بينها وبين المجاز فى غاية الظهور، إذ المعنى الحقيقى وإن صحت إرادته مع المعنى المجازى، كما سبق، لكن لا يكون الغرض منه الانتقال والتوسل إلى المعنى الثانى كما علمت، انتهى. (وفيه) أى فيما قالوا (بحث، لأن الكناية يصح فيها إرادة المعنى الحقيقى) بخلاف المجاز كما تقدم، لكن (لا أى ليس إرادته لذاته) بحيث يكون مناط الصدق والكذب (بل ليتوسل به) أى بإرادة المعنى الحقيقى (إلى الانتقال إلى المراد) وهو الانتقال من اللازم إلى الملزوم، أو من الملزوم إلى اللازم على التخريجين. وحاصل

---

(1) وقد لخص السيوطى فى الإتقان جـ 41/2 المذاهب المختلفة فى الكناية فقال: الكناية وفيها أربعة مذاهب:

أحدها : أنّها حقيقة ، قاله ابن عبدالسلام، وهو الظاهر، لأنها استعملت فيما وضعت له، وأريد بها الدلالات على غيره.

الثاني : أنّها مجاز .

الثالث : أنّها لا حقيقة ولا مجاز، وإليه ذهب صاحب التلخيص ، لمنعه فى المجاز أن يراد المعنى الحقيقى مع المجازى وتجويزه ذلك فيها .

الرابع : وهو اختيار الشيخ تقى الدين السبكى ، أنها تنقسم إلى حقيقة ، ومجاز ، فإن استعمل اللفظ فى معناه مراداً من لازم المعنى أيضاً ، فهو حقيقة ، وإن لم يرد المعنى ، بل عبر بالملزوم عن اللازم ، فهو مجاز ، لاستعماله فى غير ما وضع له . انظر القزوينى وشروح التلخيص . الدكتور أحمد مطلوب ص 417 وفى عروس الأفراح : « قلت : لا يمتنع استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه ، وإلى ذلك ذهب كثير، منهم الشافعى والقاضيان أبو بكر، وعبدالجبار، وأبو على الجبائى، والغزالى، وأبو الحسين، وسائر المعتزلة» راجع شروح التخليص جـ 238/4.

البحث: أنه أن أريد مانعه عن إرادته مطلقاً، فهذه غير موجودة فى شىء من أفراد المجاز)[1].

فاللازم إما كون التعريف غير مانع، أو غير جامع لشىء من أفراد المجاز، (ففيها) أى الكناية (القرينة المانعة عن إرادة المعنى الموضوع له لذاته، وهى إرادة المعنى الغير الموضوع له، بقرينة معينة له) قال المحشى[2]: يفهم منه أنه لا بد فى الكناية مع القرينة المانعة من قرينة معينة، فلا تكون كالمجاز فى الاكتفاء[3] بالقرينة المانعة، ولم يفرقوا بينهما، وقد سبق الجواب عنه بما نقلناه سابقاً عن الشارح، من أن المعينة لازمة لاستعمال المجاز ودلالته، لا لتحققه، انتهى.

قال جامعه عفا الله تعالى عنه: أشار بقوله: بما نقلناه سابقاً، إلى قوله: إلا أن يناقش، فراجعه.

قال الفاضل الغنيمى[4]: قوله: وهى إرادة المعنى الخ. فيه نظر، إذ لا يلزم من كونها مانعة عن إرادة الموضوع له[5]، أن تكون معينة للمعنى الغير الموضوع له، بدليل أن الشارح نفسه صرح بأن فى المجاز قرينتين:

إحداهما[3]: مانعة عن إرادة الموضوع له[6]، **وثانيهما**: معينة للمراد[7]، انتهى. قال تلميذه العلامة يس: أقول: إنما يلزم ذلك من كلام الشارح، لو

---

(1) ما بين القوسين ساقط فى: جـ .

(2) راجع حاشية الحفيد مع حاشية الصبان ص 27/ المطبعة الخيرية بمصر سنة 1306 هـ.

(3) فى: ب: «الاكتفا» بالقصر، وفى: جـ : «الاكتفاء» بالمد.

(4) فى حاشية على عصام فى الورقة 89 (2) «لذاته» ليست فى أ، ب، وهى موجودة فى الحاشية المتقدمة.

(5) وفيها: «أحدهما».

(6) فى حاشية الغنيمى: «إرادة المعنى الحقيقى، وهى المصححة للمجاز» وقد سقطت الجملة الأخيرة من: أ، ب.

(7) وفيها: «معينة للمراد باللفظ». انظر حاشية الغنيمى على عصام، مخطوطة بمكتبة الأزهر الورقة 89 رقم الإيداع: (938) 20733 بلاغة.

اقتصر على قوله: وهى إرادة المعنى الغير الموضوع له، وهو لم يقتصر على ذلك، بل زاد قوله: بقرينة معينة، حتى قال المحشى: إنه لا بد فى الكناية من القرينتين، والأقرب عندى أن مراد الشارح، أن فى الكناية القرينة المعينة للمراد، ويلزم من ذلك أن تكون مانعة عن إرادة الموضوع له، وعلى هذا قول المصنف: مانعة عن إرادته، كناية عن (اللوحة: 30) كونها معينة للمراد، وكأن الشارح قال: وهى إرادة المعنى الغير الموضوع له، ملتبسة[1] ومصورة بقرينة معينة، ولا بد من حذف مضاف فى قوله: وهى إرادة، إذ لا يستقيم الإخبار عن القرينة بالإرادة، والتقدير: معينة إرادة[2]. (إذ لا يراد باللفظ الموضوع له لذاته، وغير الموضوع له) تعليل لكون القرينة المعينة لغير الموضوع له، مانع عن إرادة الموضوع له.

فقوله: الموضوع له، نائب فاعل «يراد» وقوله: وغير الموضوع لـه، معطوف عليه، وأنت خبير بأن هذا عند من لم يجوز الجمع بـين الحقيقة والمجاز[3] وهم علماء البيان[4]، والأصوليون من الحنفية[5] (ولكن ليس عدم إرادته مطلقاً) أى لا لذاته، ولا للانتقال منه إلى غيره). فقوله[6]: ليس قرينة، اسم ليس الضمير الذى فيها، المفهوم من الكلام، وقرينة خبرها).

والمبتادر من[7] دخول هذا الكلام تحت قوله: وفيه بحث، أنه استدراك على قوله: ففيها القرينة الخ. والأولى جعل الاستدراك على قول المصنف: مع قرينة مانعة عن إرادته، لأن إيهام الإطـلاق فيه أقـوى، وأيضاً لا يـظهر للاستدراك فائدة فى جانب الكناية، بعد قوله: لأن الكناية يصح فيها إرادة

---

(1) فى: أ: «ملبسة» وهو خطأ، والصواب: ملتَبِسة» كما فى: جـ .

(2) فى: جـ : «انتهى».

(3) فى: جـ: «ومر الكلام فى ذلك فراجعه» سقطت من: أ، ب.

(4) «وهم علماء البيان، والأصوليون من الحنفية» هذه العبارة سقطت من: جـ .

(5) فى: جـ: «لكن» بدون واو.

(6) ما بين القوسين ساقط من: جـ .

(7) فى: أ: «والمتبادر من هذا الكلام تحت قوله».

المعنى الحقيقى، لا لذاته[1]، بل ليتوسل إلى الانتقال، بعد قوله: ففيها القرينة المانعة عن إرادة الموضوع له لذاته، ويدل له قوله: (إذ يجوز إرادته) أى إرادة الموضوع له (للانتقال) من المعنى الحقيقى إلى المعنى المجازى. ولما كان وجود القرينة المانعة عن إرادة الموضوع له مطلقاً، غير متحقق فى شىء من أفراد المجاز، وكانت المانعة عن إرادة الموضوع له لذاته لا تصلح للفرق بين الكناية والمجاز لوجودها فى كل منهما.

قال: (فما من لفظ يمكن أن يثبت أن معه قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له مطلقاً، إذ كل مجاز لا تمنع فيه القرينة إلا إرادة الموضوع له لذاته) فقوله: يمكن خبر «ما» و «من» زائدة، ولفظ «اسمها».

قال الزيبارى[2]: لقائل أن يقول: إن المعنى الموضوع له فى المجاز ليس بمراد مطلقاً، لا لذات، ولا للانتقال منه إلى غيره، إذ ليس الانتقال منه فيه إلا بالقرينة، إلا أن دلالة المجاز على الموضوع له ضرورى، فيكون المعنى الحقيقى مفهوماً منه، وفرق بين كونه مفهوماً من اللفظ، وبين كونه مراداً منه، فافترقا، فتأمل، انتهى[3].

(مثلاً) أى أمثل لك مثلاً، إذا قلت: جاءنى أسد يرمى، ليس فيه مع لفظ الأسد، إلا لفظ الرمى، الذى يمنع أن يكون المقصود لذاته السبع المخصوص، ولا يمنع أن يقصد للانتقال إلى[4] الشجاع، وحينئذ فلا يثبت المجاز متميزاً عن الكناية فى شىء من الاستعمالات) مع أنه لا بد من التمييز بينهما، فأجاب بقوله: (ويمكن[5] أن يجاب عنه) أى عن هذا الإشكال بأن

---

(1) قال الدسوقى مع شروح التلخيص جـ 239/4 «والحاصل: أن الكناية والمجاز يشتركان فى إرادة اللازم ويفترقان من جهة أن الكناية يجوز فيها إرادة المعنى الأصلى. والمجاز لا يجوز فيه إرادة ذلك».

(2) فى: جـ: «قال الفاضل الزيبار عليه رحمة الملك البارى».

(3) فى: جـ: «هذا كلامه».

(4) «إلى» ساقطة فى: ب.

(5) أنظر حاشية الصبان على عصام 28.

يقال: (إن صحة إرادة الموضوع له، للانتقال) يوجد فى بعض النسخ، بعد قوله: ويمكن أن يجاب عنه. معناها أن يكون الموضوع له محققاً، وتكون إرادته للانتقال. ففى جاءنى أسد، ليس إتيان الأسد محققاً، بخلاف جبان الكلب فإن جبن الكلب موجود، فيصح أن يراد للانتقال إلى المضايفة، وقصيته[1]: أن معنى المنع عن إرادة الموضوع له فى المجاز[2] أن لا يكون الموضوع له محققاً، وفيه بحث عن وجهين:

أما أولاً: فلأنه يلزم صرف اللفظ عن المعنى، وهو غير جائز فى التعريفات.

وأما ثانياً: فلأنه يلزم منه انحصار القرينة المانعة عن إرادة الموضوع له فى الحالية، وهو فى غاية البعد، فخالف للإجماع، وأن الإتيان لو كان محققاً، فى جاءنى أسد يرمى كان كناية، ولم يذهب إليه أحد، مع أنه مناف لما أسلفه من أن القرينة المانعة عن إرادة الموضوع له فى الكناية، هو[3] إرادة المعنى الغير الموضوع له بقرينة معينة، إذ المانعة هنا، هى الرمى، الذى هو القرينة المعينة.

قال العلامة يس[4]: وأقول (ذكر الكمال الكفوى[5] فى باب الكاف من كتاب الكليات فى الكلام على الكناية بعد كلام ما نصه: والصحيح أن الكناية[6] ليست بمجاز، وقد قالوا[7] فى الفرق بينهما، بصحة إرادة المعنى الحقيقى فيها دون المجاز، نعم لكن صحة إرادة المعنى الحقيقى فيها لا لذاته،

(1) فى: جـ: «قال العلامة يس: وقضيته» وفى: أ: «وقضيته».

(2) «أن لا يكون الموضوع له» سقط من: أ، وفى: جـ: «فى المجاز أن لا يكون الموضوع له محققاً» وهو الصواب. كذا فى حاشية الصبان ص 28.

(3) فى: جـ: «هى» بدل «هو».

(4) فى: جـ: «هذا كلامه» بدل «قاله العلامة يس».

(5) هذه عبارة صاحب الكليات بعينها، عدا الفروق التى أثبتها فى الهامش والمقصود به أبو البقاء الكفوى، رجع الكليات لأبى البقاء ص 305 «بولاق».

(6) فى المصدر السابق ص 305: «والكناية ليست بمجاز، هى الصحيح».

(7) فى المصدر السابق ص 305: «وقد قالوا برمتهم: فرق بين الكناية والمجاز».

بل ليتوسل[1] به إلى الانتقال إلى المراد، بقرينة معينة، لإرادة المعنى الغير الموضوع له فيها، وكذا المجاز كله، حيث لا تمنع فيه القرينة، إلا إرادة الموضوع له لذاته، وهو السبع المخصوص، مثلاً كما فى لقيت أسداً يرمى، ولا يمنع أن يقصد للانتقال[2] إلى الرجل الشجاع. والمعنى الحقيقى فى المجاز المرسل ملحوظ الانتقال فيه إلى المعنى المجازى، لكنه غير مقصود بالإفادة، والمعنى الحقيقى فى الكناية مقصود بالإفادة، لكن لا لذاته بل لتقدير المكنى عنه، انتهى.

وأقول: بهذا التقرير[3] العجيب لهذا الفاضل اللبيب اتضح المقام وانحل إشكال المولى عصام. ثم قال بعد هذا، وبه تفارق الكناية التضمين)[4].

(أقول: لفظ التضمين مقول بالاشتراك على معانٍ شتى مذكورة فى كتب القوم، والمراد (اللوحة: 31 أ) هنا أن يستعمل اللفظ فى معناه الأصلى وهو المقصود أصالة لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه اللفظ أو يقدر له لفظ آخر، فلا يكون التضمين من باب الكناية، ولا من باب الإضمار، بل هو من قبيل الحقيقة التى قصد بمعناه معنى آخر يناسبه ويتبعه فى الإرادة.

ولا بد فى المجاز من اتصال وتناسب[5] بين المحلين فلا حاجة إليه فى الكناية، بل العرب تكنى عن الحبشى بأبى البيضاء، وعن الضرير بأبى العيناء، ولا اتصال بينهما، ولا يمتنع[6] أن تريد فى قولك: فلان طويل النجاد. طول

---

(1) فى المصدر السابق ص 305 «بل ليتوصل» وهو الصواب.

(2) فى المصدر السابق ص 305: «الانتقال».

(3) فى: ب: التقرير «وهو الصواب» وفى: أ: «التقدير» وهو خطأ.

(4) ما بين القوسين سقط فى: جـ.

(5) هذا فرق آخر بين الكناية والمجاز.

(6) هذا فارق ثالث بين الكناية والمجاز. وهو أن الاستعارة التى هى نوع من المجاز اللغوى مبنية على الإدعاء والتأويل بخلاف الكناية.

نجاده من غير ارتكاب التأويل بطول القامة، والمجاز ينافى ذلك، فلا تصح أن تريد فى الحمام أسد، معنى الأسد من غير تأويل.

ثم أن ما يقصد إليه فى الكناية[1]: إما منسوب إليه: بأى نسبة كانت، فالكناية حينئذ يقصد بها الموصوف[2]، كما يقصد بعريض الوسادة[3]، الكناية عن كثرة النوم، وبعريض القفا[4]، على الأبله)[5].

(**وإما منسوب**: فالكناية حينئذ قصد بها الصفة[6]، كطول النجاد، الكناية عن طول القامة.

وإما نسبة: فالكناية حينئذ يقصد بها النسبة كقوله:[7]

إن السماحة والمروءة والندى   فى قبة ضربت على ابن الحشرج

---

(1) هذه أقسام الكناية، وهى ثلاثة أقسام. باعتبار المطلوب، انظر جواهر البلاغة ص 273.

(2) مثالها قول البحترى فى قصيدته التى يذكر فيها قتله للذئب: فأتبعتها أخرى فأضللت نصلها. بحيث يكون اللب والرعب والحقد كناية عن القلب، فهذه ثلاث كنايات، لاستقلال كل واحدة منها بالفائدة المقصودة.

(3) الحق: أنه كناية عن صفة وهى بعيدة لافتقارها إلى وساطة راجع الإيضاح جـ 256/4.

(4) الصواب: أنها كناية عن صفة لا موصوف. قال الخطيب القزوينى: «وأما صفة كقولهم كناية عن الأبله عريض القفا» انظر شروح التلخيص جـ 255/4.

(5) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

(6) أى صفة من الصفات، كالجود، والبخل، والشجاعة والجبن، وهى ضربان: قريبة، وبعيدة، فالقريبة ما ينتقل منها إلى المطلوب بدون واسطة كقوله: رفيع العماد، طويل النجاد والبعيدة: ماينتقل منها إلى المطلوب بواسطة أو وسائط، ومدار القرب والبعد على الوسائط أو عدمها.

(7) أى زياد الأعجم قاله فى عبد الله بن الحشرج، وكان سيداً من سادات قيس، كان أميراً على نيسابور، فوفد عليه زياد، فأمر بإنزاله وبعث إليه ما يحتاجه. وبعده:

ملك أغر متوج ذو نائل   للمعتفين يمينه لم تشنج

يا خير من صعد المنابر بالتقى   بعد النبى المصطفى المستخرج

راجع مقدمة عبد الرحمن البرقوقى على التلخيص ص 338. المفتاح للسكاكى 192/ مطبعة مصطفى الحلبى شروح التلخيص جـ 259/4.

انتهى المراد منه)[1].

واعلم أن ليس المراد هنا باللازم والملزوم اصطلاح أرباب الجدل: بل مصطلح أرباب البيان، وهو التابع والمستتبع، حيث قالوا: مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم، أرادوا باللازم التابع والرديف، كطول النجاد مثلاً، فإنه من توابع طول القامة وروادفه، وليس المراد باللازم عند البيانيين امتناع الانفكاك كما هو مذهب أهل الميزان[2].

وتحقيق هذا المقام: أن يقال: اللوازم ثلاثة: **لازم ذهناً وخارجاً**: كقابل صنعة[3] العلم والكتابة للإنسان.

ولازم خارجاً فقط: كسواد الغراب، فإن العقل يفرض غراباً أبيض.

ولازم ذهناً فقط: كالبصر للعمى، فإنه يدل على البصر التزاماً، لأنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً، مع التنافى بينهما فى الخارج.

والمعتبر فى دلالة الالتزام: اللزوم الذهنى، أى كون المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له فى الذهن حصوله فيه، إما على الفور، أى فور حصول الملزوم فى الذهن، وهذا القيد متفق عليه بين البيانيين وأهل المعقول، أو بعد التأمل فى القرائن والإمارات، وهذا قدر زائد على ما هو عند أهل المعقول، فبين المذهبين نسبة العموم والخصوص المطلق. أما اللزوم الخارجى فليس بشرط فيه كما علمت، لكن ليس المراد شرط انتفائه بل عدم اشتراطه، سواء وجد أم لا[4]، فوجوده لا يضر.

وإنما لم يعتبر البيانيون اصطلاح المناطقة[5]: لما يلزم عليه من خروج كثير

(1) فى الكشاف جـ 268/2 «وهذا من باب الكناية، لأنك إذا أثبت الأمر فى مكان الرجل وحيزه، فقد أثبته فيه» راجع الكشاف جـ 268/2/ بولاق .

(2) ما بين القوسين ساقط فى: جـ .

(3) فى: ب: «صنعة» وكذا فى: جـ .

(4) فى: جـ: «سواء وجد أو لا» والصواب: «أم» كما فى: أ، ب.

(5) فى: جـ : «اصطلاح أهل الميزان».

من معانى المجازات، كرأيت أسداً يرمى، والكنايات، كفلان كثير الرماد عن أن تكون مدلولات التزامية، واللازم أعنى خروج كثير من معانى المجازات باطل[1]، فاللزوم أعنى اشتراط ما ذكر مثله. ولما تأتى الاختلاف بالوضوح فى دلالة الالتزام أيضاً كدلالة المطابقة. ثم ذلك اللزوم، ولو كان مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام، أعنى أمر معروف بين الجمهور كما بين الأسد والجراءة. إذ هو المفهوم من إطلاق العرف، أو خاص كالشرع، كما إذا قيل: الماء إذا كان عشراً فى عشر، ووقعت فيه نجاسة أو قيل إذا بلغ الماء قلتين؛ لأنه يستلزم أن لا يكون نجساً، الأول عند الحنفية، والثانى لدى الشافعية. واصطلاح أرباب الصناعات، كإطلاق الجوهر على ما يقوم بنفسه عند أهل الكلام[2] يدل بالتزام على التحيز. وكما بين التسلسل والبطلان، وقس.

واعلم أن نكتة الكناية كثير: كالإيضاح[3]، أو بيان حال الموصوف، أو مقدار حاله، أو القصد إلى المدح أو الذم، أو الاختصار[4]، أو استنزادة الصيانة، أو التعمية والإلغاز، أو التعبير عن الصعب بالسهل، أو عن القبيح باللفظ الحسن، كما يكنى عن الجماع بالملامسة[5]، والمباشرة[6]، والرفث[7]

(1) قال سعد الدين التفتازانى فى مختصره مع شروح التلخيص جـ 44/4 «قلنا: ليس معنى اللزوم ههنا امتناع الانفكاك فى الذهن، أو الخارج بل تلاصق واتصال ينتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر فى الجملة» وقال الدسوقى جـ 44/4 «المراد به الاتصال، ولو فى الجملة. . . وهذا متحقق فى جميع أنواع العلاقة».

(2) «يدل» زائد فى: أ.

(3) قال السيوطى فى الإتقان جـ 47/2: قال بدر الدين بن مالك فى المصباح: «إنما يعدل عن الصرائح إلى الكناية لنكتة: كالإيضاح، أو بيان حال الموصوف» إلى آخره، وهذا يدلنا أن هذا النص المذكور فى نكتة الكناية منقول من المصباح لبدر الدين بن مالك، والإتقان للسيوطى.

(4) كقوله تعالى ﴿لبئس ما كانوا يفعلون﴾ المائدة 6.

(5) كقوله تعالى ﴿أو لامستم النساء﴾ المائدة الآية: 7.

(6) كقوله تعالى ﴿فالآن باشروهن﴾ البقرة الآية: 187.

(7) كقوله تعالى ﴿أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم﴾ البقرة: 187.

والإفضاء، والدخول، والسر[1]، وتلك فى الحلال، كما أن خبث وفجر فى الزنا، وعن البول ونحوه بالغائط[2] وقضاء الحاجة، والمراد بقوله تعالى ﴿والتى أحصنت فرجها﴾[3] فرج القميص، وهذا من ألطف الكنايات[4]، كما يقال: فلان عفيف الذيل، ومن هذا ترى أرباب الصلاح يقولون: للأعمى محجوب، وللأعور ممتنع، وللكوسج[5] خفيف العارضين، وللسؤال زور، وللرشوة مصانعة، وللمصادرة موافقة، وللعزل صرف[6] (وللفقر خفة الحال، وللكذب نزيل، وللسكر نشاط، وللحيض ترك الصلاة، وللحاجة تجديد الطهارة، وللنكاح خلوة وبناء، وللمريض فتور، وللموت انتقال، وللهزيمة انجياد، ولم يذكر فى القرآن امرأة باسمها إلا مريم على خلاف عادة الفصحاء لنكتة، وهى أن الأشراف إذا ذكروا الإماء لم يكنوا عنهن، ولم يصونوا أسماءهن عن الذكر (اللوحة: 32 أ) ولما قالت النصارى فى مريم ما قالوا، صرح الله

---

(1) كقوله تعالى ﴿ولكن لا تواعدوهن سراً﴾ البقرة الآية: 225.

(2) كقوله تعالى﴿أو جاء أحد منكم من الغائط﴾ المائدة الآية/ 7.

(3) الأنبياء. جزء الآية: 91.

(4) تمام العبارة: وأحسنها أى، لا يعلق ثوبها بريبة، فهى طاهرة الثوب، كما يقال: نقى الثوب، وعفيف الذيل، كناية عن العفة، ومنه:﴿وثيابك فطهر﴾.. ونظيره أيضاً:﴿ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن﴾ كذا فى الاتقان للسيوطى جـ 47/2. ومما تجدر الإشارة إليه أن السيوطى عبر عن النكات بالأساليب، فقال: وللكناية أساليب: أحدها : التنبيه على عظم القدرة. نحو﴿هو الذى خلقكم من نفس واحدة﴾ كناية عن آدم. ثانيها : ترك اللفظ إلى ما هو أجمل، نحو﴿إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولى نعجة واحدة﴾ فكنى بالنعجة عن المرأة. ثالثها : أن يكون التصريح مما يستقبح ذكره. رابعها: قصد البلاغة والمبالغة، نحو﴿أو من ينشأ فى الحلية وهو فى الخصام غير مبين﴾ كنى عن النساء بأنهن ينشأن فى الترفه والتزين الشاغل عن النظر فى الأمور ودقيق المعانى. خامسها: قصد الاختصار. سادسها: التنبيه على مصيره، نحو﴿تبت يدا أبى لهب﴾ أى جهنمى مصيره إلى اللهب، وكذلك حمالة الحطب» انتهى ملخصاً.

(5) فى القاموس جـ 212/1 مادة «الكوسج» «الكوسج»: «ويضم» معروف، وسمك خرطومه كالمنشار، والناقص الأسنان».

(6) ما بين القوسين ساقط فى: جـ .

تعالى باسمها والعرب تكنى عن الحرائر من النساء[1] بالبيض، وعليه قوله تعالى ﴿كأنهن بيض مكنون﴾[2] وتكنى عن المرأة بالنخلة أيضاً، وعن الرفث بالمناءة، وقوله تعالى ﴿كانا يأكلان الطعام﴾[3] عن الحدث؛ قيل: فى قوله تعالى ﴿فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى﴾[4] إنما أفرد آدم، لأن الشقاء فى معيشة الدنيا فى جانب الرجال، وقيل: إعفاء عن ذكر المرأة، كما قيل: من الكرم ستر الحرم، والله تعالى الموفق للاتمام بمنه)[5] ولما كان كل من المجاز المرسل والاستعارة، داخلاً تحت مطلق المجاز، وكان لكل منهما حكم يخصه، وعلامة يتميز بها، أشار إلى بيان الفرق بينهما بقوله: (إن كانت علاقته المقصودة) أشار إلى أنه لا بد من قصد العلاقة. (غير المشابهة) بين المعنى الحقيقى، والمعنى المجازى (فمجاز مرسل، سمى بالمرسل لعدم تقييده بعلاقة واحدة)[6] بخلاف الاستعارة، فإنها مقيدة بعلاقة المشابهة. وفى حواشى المرحوم الفنرى، إنما سمى مرسلاً؛ لأن الإرسال[7] فى اللغة الإطلاق، والاستعارة مقيدة بادعاء أن المشبه من جنس المشبه به، والمرسل مطلق عن هذا.

قال الطبلاوى فى شرح النظم: وهذا أولى[8] من قوله فى الشرح: لعدم

---

(1) فى: أ: «تكنى عن الحرائد من النار» وهو خطأ.

(2) الصافات: الآية: 49.

(3) المائدة: جزء الآية: 75 وفى تفسير أبى السعود جـ 50/2 «استئناف مبين لما أشير إليه من كونها كسائر أفراد البشر فى الاحتياج إلى ما يحتاج إليه كل فرد من أفراده».

(4) طه. جزء الآية: 117. راجع الكشاف جـ 92/3 دار الكتاب العربى بيروت. انظر تفسير أبى السعود جـ 326/3، مطبعة محمد صبيح القاهرة.

(5) ما بين القوسين ليس فى: جـ .

(6) هذا التعليل الأول.

(7) هذا تعليل ثان. وفى جواهر البلاغة ص 233 «وقيل: سمى مرسلاً لأنه أرسل عن دعوى الاتحاد المعتبرة فى الاستعارة».

(8) فى: جـ : «قال الشيخ منصور الطبلاوى فى شرح نظم الاستعارات: وهذا معنى كلام الفنارى أولى».

تقييده الخ، لأنه يجرى فى الأمر الكل، لا فى كل فرد منه، لتقييد كل فرد بعلاقة[1]، انتهى.

وكان الأولى أن يقول: إن كانت علاقته المشابهة فاستعارة بتقديم الاستعارة على المجاز المرسل، تقديماً للوجود الذى هو المقصود الأصلى، وروماً للاختصار. ثم إن تقسيم المجاز المفرد إلى مرسل[2]، واستعارة، باعتبار أن الاستعارة تطلق على:[3] لفظ المشبه به مستعملاً فى المشبه أما إطلاقها على استعمال[4] لفظ المشبه به فى المشبه، فالاستعارة ليست من أقسام المجاز[5]، بل اسم المجاز فيه، هو اللفظ المستعار. وبذلك يظهر أن الاستعارة مطلقاً[6] لا تتدرج فى المجاز المفرد عند الخطيب، لأن المكنية والتخييلية عنده، فعلان من أفعال المتكلم، فهما أمران معنويان، غير داخلين فى تعريف المجاز، فالمكنية عنده: التشبيه المضمر فى النفس والتخييلية: إثبات ما يخص المشبه به للمشبه. وسيأتى[7] زيادة تحقيق لمذهبه بعون الله تعالى. (وإلا) أى وإن لا تكن علاقته غير المشابهة، بل كانت المشابهة (فاستعارة مصرحة) فالقضية مانعة جمع وخلو.

(واعلم[8] أنه لا تلازم بين المشابهة والاستعارة، بدليل أنهم قالوا: إن

---

(1) كذا فى حاشية الصبان على عصام ص 29.

(2) هذا التقسيم باعتبار العلاقة.

(3) هذا التعريف بالمعنى الأسمى. أنظر علوم البلاغة للمراغى ص 267 المطبعة العربية بمصر «راجع المنهاج الواضح فى البلاغة للأستاذ حامد عونى ص 89» مطبعة مخيمر» الطبقة الخامسة سنة 1964 م).

(4) وهذا بالمعنى المصدرى، يصح منه الاشتقاق، راجع المصدر السابق ص 267.

(5) لأنها فعل من أفعال المتكلم، لا توصف بحقيقة، ولا مجاز. ومن هذا يظهر أن الاستعارتين المكنية والتخييلية لا تندرجان فى المجاز عند الخطيب القزوينى. راجع المطول ص 382.

(6) تصريحية، أو مكنية، أو تخييلية.

(7) فى: جـ: «وسيأتى الكلام فى ذلك إن شاء الله تعالى، بحوله وقوته آمين».

(8) فى: ب: «أعلم».

إطلاق لفظ السيئة على الجزاء، من قوله تعالى ﴿وجزاء سيئة سيئة مثلها﴾[1] لكونه مثل السيئة المبتدأ بها فى الصورة، وكذا قوله تعالى «فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾[2] أطلق على الجزاء اعتداء، يشبه بالاعتداء المبتدأ به فى الصورة.

قال العلامة الثانى مولانا التفتازانى: أن السيئة استعارة عما يشبه السيئة صورة. ثم قال: لكن وصف السيئة بقوله: مثلها يأبى هذه الاستعارة؛ لأنه بمنزلة أن تقول: زيد أسد مثله، والحق أن الآية من قبيل المشاكلة[3]، انتهى. فتبين من هذا أنه لا تلازم بين المشابهة والاستعارة، فكل استعارة وإن كانت علاقتها المشابهة، لكن ليس)[4] (كل ما علاقته المشابهة استعارة. بدليل أن المحققين على أن التشبيه المقدر فيه الأداة مثل «صم». بكم عمى)[5] «يسمى تشبيهاً بليغاً»[6]، لا استعارة، وإذا كان هذا فيما قدرت فيه الأداة، فما ظنك بما صرح فيه بلفظ «مثلها» فالآية خارجة عن باب الاستعارة، داخلة فى باب المشاكلة، والعلاقة المشابهة، لما تقرر من منع الملازمة.

ثم الشبه الصورى الذى اعتبره التفتازانى من باب الاستعارة، لم يعتبره بعض المحققين إلا فى باب المشاكلة، ولا يتمشى ذلك فى قوله[7]: قالوا

---

(1) الشورى: جزء الآية 40.

(2) البقرة: جزء الآية: 194.

(3) كذا فى حاشية زاده على البيضاوى جـ 500/1 المطبعة النفيسة العثمانية سنة 1305 هـ.

(4) ما بين القوسين ساقط فى: جـ .

(5) البقرة: الآية 18.

(6) فى حاشية زاده على البيضاوى جـ 478/1/ المطبعة العثمانية «ثم إنه تعالى لما شبههم بالبهائم، زاد فى تقبيح حالهم، فقال: «صم بكم، عمى» على التشبيه البليغ، لأنهم صاروا بمنزلة الصم فى أن الدعاء الذى سمعوه كأنهم لم يسمعوا وبمنزلة البكم فى أنهم لم يستجيبوا لما دعوا إليه، وبمنزلة العمى، من حيث إعراضهم عن الدلائل كأنهم لم يشاهدوها».

(7) أى قول ابن الرقعمق كذا فى مقدمة البرقوقى ص 315 وفى جواهر البلاغة 299 «ومن ذلك ما حكى عن أبى الرقعمق أن، أصحاباً له، أرسلوا يدعونه إلى الصبوح فى يوم=

اقترح. إلى آخره، إذ لا مشابهة بين الطبخ والخياطة فى الصورة. وقال أيضاً المولى[1] التفتازانى: فى مجاز[2] المشاكلة مشكل، إذ لا يظهر بين الطبخ والخياطة علاقة، فكأنهم جعلوا المصاحبة فى الذكر علاقة.

وتعقبه الأبهرى: بأن المصاحبة فى الذكر لا يصلح أن تكون علاقة؛ لأن حصولها بعد استعمال المجاز.

وأجيب: بأن المتكلم يعبر عما فى نفسه، فلا بد من ملاحظة المصاحبة فى الذكر قبل التعبير بالمصاحبين فى التحقيقية، وبأحدها فى التقديرية. ويمكن فى بعض صور المشاكلة اعتبار الاستعارة، كما فى حكاية شريح)[3]: (وهو أنه قال لرجل شهد عنده: إنك لسبط[4] الشهادة. فقال: إنها لم تجعد عنى، فقال: لله بلادك. حيث أراد أنه يرسل الشهادة إرسالاً من غير تأمل وروية، كالشعر السبط المسترسل، فأجاب بأنها لم تجعد عنى، أى لم تنقبض عنى، بل أنا واثق من نفسى لحفظ ما شهدته (اللوحة: 33 أ) فسترسل القوة الذاكرة

= بارد، ويقولون له: ماذا تريد أن نصنع لك طعاماً وكان فقيراً ليس له كسوة تقيه من البرد، فكتب إليهم يقول:

قالوا اقترح شيئاً نجد لك طبخة قلت: اطبخوا إلى جبة وقميصا

(1) ويقول التفتازانى فى المختصر جـ 315/4 شروح التلخيص «وتسمية المشاكلة، سواء كانت لفظية أم تقديرية بديعاً معنوياً، بالنظر إلى أن لها تعلقاً بالمعنى المصاحب».

(2) فى حاشية الدسوقى جـ 309/4 «واعلم أن القول بأن المشاكلة ليست حقيقة ولا مجازاً، هو ما ارتضاه العلامة ابن يعقوب، وعبد الحكيم، حيث قال: أقول: القول بكونها مجازاً ينافى كونها من المحسنات البديعية وأنه لا بد فى المجاز عن اللزوم بين المعنيين فى الجملة، والمعنيان فى المشاكلة، تارة يكون بينهما علاقة من العلاقات المعتبرة فى المجاز... كما فى قوله تعالى ﴿وجزاء سيئة سيئة مثلها﴾ وتارة لا تكون بينهما علاقة كما طلاق الطنج على الخياطة».

(3) ما بين القوسين ساقط فى: جـ .

(4) فى اللسان جـ 180/9 مادة: «سبط»: السبط: نقيض الجعد والجمع سباط، وشعر سبط: مسترسل غير جعد.

إياها، واستحضر أولها وآخرها. شبه انقباض الشهادة عن الحفظ، وتأبيها عن القوة الذاكرة، فى مقابلة السبوطة أولاً. وهذا من المشاكلة المحضة إلا أن فيها شائبة الاستعارة. وقوله: لله بلادك، تعجب من بلاده، فإنه خرج منها فاضلاً مثله، (وفى النهاية[1] ما نصه: وفى الحديث لله أبوك) إذا أضيف الشىء إلى عظيم شريف اكتسى عظماً وشرفاً، كما قيل: بيت الله، وناقة الله، فإذا أوجد من الولد ما يحسن موقعه ويحمد، قيل: لله أبوك فى معرض المدح والتعجب، أى أبوك لله خالصاً، حيث أنجب بك وأتى بمثلك. وفى حديث[2] الأعرابى الذى جاء يسأل عن شرائع الإسلام، فقال له النبى: «أفلح وأبيه إن صدق» هذه كلمة جارية على ألسنة[3] العرب، تستعملها كثيراً فى خطابها[4] تريد بها التأكيد، وقد نهى النبى أن يحلف الرجل بأبيه، فيحتمل أن يكون هذا القول قبل النهى، ويحتمل أن يكون جرى منه على عادة الكلام الجارى على الألسن، ولا يقصد به القسم، كاليمين المعفو عنها من قبيل اللغو، أو أراد به[5] تأكيد الكلام لا اليمين، فإن هذه اللفظة تجرى فى كلام العرب على ضربين: للتعظيم، وهو المراد بالقسم المنهى عنه.

وللتأكد[6] انتهى[7]، (خذها بغير ثمن، والحمد لله واهب المنن)[8].

(المشهور[9] أن اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له للمشابهة استعارة.

---

(1) فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير جـ 19/1 «باب الهمزة مع الباء».

(2) المصدر السابق نفسه جـ 19/1.

(3) وفيه: «ألسن».

(4) وفيه: «وتريد».

(5) وفيه: «أو أراد» وهو الصواب.

(6) كقول الشاعر:

لعمر أبى الواشين لا عمر غيـرهم   لقد كلفتنى خطة لا أريدها

(7) ما بين القوسين ساقط فى: ب. فهذا توكيد لا قسم، لأنه لا يقصد أن يحلف بأبى الواشين، وهو فى كلامهم كثير انظر النهاية جـ 19/1.

(8) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

(9) فى: ب: «والمشهور».

ولم نجد التقييد بالمصرحة فى كلام غيره) حاصل مناقشته مع الحصر من وجهين:

أما الأول: فهو أنه ذكر قيداً لم يذكره القوم، والأولى متابعتهم، فإن الظاهر أن هذا التقسيم على جميع المذاهب، وتفصيل المذاهب بعد سيذكر، وبهذا اندفع ما يقال في توجيه عدم المنافاة، من أنه يمكن التقيد بالمصرحة، للإشارة إلى أن مختاره مذهب الخطيب، وهذا التقيد لازم على مذهبه، لأن قسم المجاز المفرد عنده، إنما هو الاستعارة المصرحة، ويبعد هذا التوجيه، أنه قال عند نقل مذهب الجمهور فى الاستعارة بالكناية، الذى هو مذهب صاحب الكشاف: وهو المختار.

وأما عند نقل مذهب الخطيب وتفصيله، لم يشر بوجه من الوجوه إلى تفصيله.

وأما الثانى: فقوله: (مع أنه ينافيه، ما يأتى) في الفريدة الأولى من العقد الثاني (من أن الاستعارة المكنية عند صاحب الكشاف: المشبه به، أى لفظ المشبه به، المضمر في النفس، المشار إليه بالتخييل، المستعمل فى المشبه) لو قدم المستعمل في المشبه على المشار إليه بالتخييل لكان أحسن تأمل (فإنه يصدق عليه الكلمة المستعمله فى غير ما وضعت له للمشابهة، مع أنها ليست استعارة مصرحة، بل استعارة مكنية) وإنما خص المنافاة بمكنية لسلف، لأن مكنية السكاكي ليست بمجاز عند المصنف، وذلك، لأن المذكور فيها هو المشبه المستعمل فى معناه الوضعى، وإنما قال عند المصنف، يعنى صاحب الرسالة، لأن السعد أول عبارة السكاكى، وجعل مذهبه فيها، مذهب السلف[1] ، وأما التخييلية فداخله فى المصرحة، لأنه قسم المصرحة إلى التحقيقية، والتخييلية، وأما تخييلية السلف فليست بمجاز، وسيأتى[2] بسط هذا كله فى محله، إن شاء الله تعالى بمنه وكرمه.

---

(1) «وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى محله» سقطت هذه العبارة من أ، ب.

(2) فى: جـ: «وسيأتى الكلام فيه، بعون الله تعالى وتوفيقه».

واعلم أنهم اختلفوا في الاستعارة مجاز لغوى، أو عقلى[1]: فمذهب الجمهور، منهم[2] المصنف إلى أنها مجاز لغوى[3]، بمعنى أنها لفظ استعمل فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة. والدليل على ذلك: أن الاستعارة كأسد[4]، فى قولك: رأيت أسداً يرمى موضوعة[5] للمشبه به، وهو السبع المخصوص، لا للمشبه، وهو الرجل الشجاع، ولا لأمر أعم من المشبه به والمشبه، كالشجاع[6] مثلاً، ليكون إطلاقه على كل منهما حقيقة، كإطلاق الحيوان عليهما، فحينئذ يكون استعماله فى المشبه استعمالاً فى غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، وهو المشبه به، فتكون[7] مجازاً لغوياً.

وقيل: إنها مجاز عقلى بمعنى أن التصرف فى أمر عقلى لا لغوى، وهذا غير المجاز العقلى المعبر عنه أيضاً بالمجاز الحكمى، والمجاز فى الإسناد، والإسناد المجازى، لأن ثمة[8] وقع التجوز فى الإسناد، كإسناد إنبات الربيع للبقل.

والمراد هنا الكلمة، ومعنى التصرف فى أمر عقلى، أن الكلمة لما لم تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به، بأن جعل الرجل الشجاع

---

(1) فى مختصر العد «أو عقلى» جـ 4 مع شروح التلخيص: 55 وفى: أ أم عقلى.

(2) فى: جـ: «ومنهم المصنف» قال الدسوقى جـ 56/4 «وعليه مشى المصنف ـ الخطيب ـ حيث قسم المجاز اللغوى إلى استعارة ومجاز مرسل».

(3) قال الإمام الرازى: «والأصح أنها مجاز لغوى» راجع كليات أبى البقاء. اللوحة 47 مخطوطة بدار الكتب التونسية.

(4) فى: جـ: «كأسد مثلاً».

(5) فى المرشدى على عقود الجمان للسيوطى جـ 40/2 «وهذا معلوم بالنقل عن أئمة اللغة قطعاً».

(6) أى مطلقاً. فلو كانت موضوعة لمطلق الشجاع لكانت وصفاً لا اسم جنس، ولم يقل بذلك أحد من أئمة اللغة.

(7) فى: جـ: «فيكون» بالياء.

(8) هذا مدار الفرق بين المجازين العقلى، واللغوى.

فرداً من أفراد الأسد، كان استعمالها فى المشبه استعمالاً فيما وضعت[1] له، بالتأويل المذكور[2]. (ولا تأويل فى الكذب، ومن ثم فارقت الكذب[3]، أى الكلام الذى فيه استعارة يفارق الكلام الكاذب، فلا يرد ما يقال: الاستعارة فى المفرد، والكذب فى الحكم، فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج إلى الفرق.

ثم اعلم أن الاستعارة لها تقسيمات باعتبارات مختلفة[4]:

فلا بأس أن نورد شيئاً من ذلك، ونشفعه[5] بتحقيقات، فنقول:

تنقسم باعتبار الطرفين إلى قسمين: الأول: الوفاقية[6]، وهى ما يكون اجتماع طرفيها فى شىء ممكناً، نحو «أحييناه» فى قوله تعالى: ﴿أو من كان ميتاً فأحييناه﴾[7] أى ضالاً فهديناه، استعير الإحياء، أى لفظه من جعل الشىء حياً للهداية التى بمعنى الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب. والإحياء[8]

---

(1) فى عروس الأفراح مع شروح التلخيص جـ 60/4 «فهى حقيقة لغوية... فالتجوز فى الحقيقة إنما كان فى المعانى، يجعل بعضها نفس غيرها.. أما تسميتها استعارة، فباعطاء حكم المعنى للفظ، لأن المستغار فى الحقيقة هو معنى المشبه به».

(2) والظاهر فى نظرى أن الخلاف لفظى، فمن نظر إلى الأصل ونفس الأمر، جعلها مجازاً لغوياً، ومن نظر إلى الادعاء جعلها مجازاً عقلياً، وفى عروس الأفراح مع شروح التلخيص جـ 62/4: «هذا الادعاء لا ينكره من جعله لغوياً، وكون اللفظ أطلق على غير معناه الحقيقى، لا ينكره من جعله عقلياً، وإنما النزاع فى أنه هل يسمى بالأول، نظراً للإطلاق على غير المعنى الأصلى، أو بالثانى نظراً لذلك الادعاء، فصار الخلاف لفظياً اصطلاحياً».

(3) هذا الفارق الأول بين الاستعارة والكذب، أما الفارق الثانى بينهما فالاستعارة لا بد لها من قرينة مانعة بخلاف الكذب. وبهذا يرد على الظاهرية وغيرهم النافين لوقوع المجاز فى الكتاب والسنة النبوية. كذا فى فيض الفتاح جـ 151/4، 152.

(4) «وذلك مبسوط فى المطولات» سقطت من: أ، ب.

(5) فى: جـ: «ونردفه» بدل «ونشفعه».

(6) سميت بذلك لتوافق طرفيها.

(7) الأنعام. جزء الآية: 122.

(8) وهذا أولى من تعبير الخطيب فى الإيضاح بالحياة جـ 76/4، لأن أحيا مأخوذ من الإحياء =

والهداية (اللوحة: 34 أ) مما يمكن اجتماعهما فى شىء واحد، أى من الشيئين اللذين يمكن، وقوله: فى شىء واحد، هو[1] الله تعالى، فإنه هاد[2] محى، وإنما قال استعار الإحياء، مع أن المستعار الفعل، أعنى «أحييناه» لأن استعارته تبعية لاستعارة المصدر، ووجه الشبه هو الإيصال إلى المطلوب. وإنما قال: أحييناه، ولم يقل ﴿أو من كان ميتاً فأحييناه﴾ [3] حتى يكون ميتاً داخلاً فى التمثيل أيضاً، لأن الميت لا يوصف بالضلال، فإن الموت انعدام الحياة، والضلال بسلوك طريق لا يوصل إلى المطلوب ومعلوم أن اجتماع السلوك والعدم للحياة ممتنع[4].

وفى العروس[5]: لأن الضلال هو الكفر الذى شرطه الحياة، فإن قلت: من مات كافراً فهو كافر بعد موته، فالميت يتصف بالضلال، أى الكفر، قلت: الميت كافر حكماً لا حقيقة.

[6]وفى الكشاف[7]: مثل الذى هداه الله بعد الضلالة، ومنحه التوفيق لليقين، الذى يميز به بين المحق والمبطل، والمهتدى والضال، بمن كان ميتاً فأحياه الله، وجعل له نوراً يمشى به فى الناس، مستضيئاً به، فيميز بعضهم من بعض، ويفصل بين حالهم.

= لا من الحياة، والإحياء: إيجاد الحياة فى الشىء كذا فى مواهب الفتاح جـ 76/4 مع شروح التلخيص.

(1) فى: جـ: «وهو الله».

(2) فى: جـ: «فإنه هادى» والصواب: «هاد» كما فى: أ، ب. لأنه أعل إعلال قاض.

(3) الأنعام: جزء الآية: 122.

(4) قال حامد عونى فى مذكرته فى البلاغة لطلاب السنة الثالثة ص 47، وقد اجتمعت الوفاقية. والعنادية فى قوله تعالى ﴿أو من كان ميتاً فأحييناه﴾ مطابع دار الكتاب العربى بمصر سنة 1374 هـ.

(5) أنظر عروس الأفراح لبهاء الدين السبكى، مع شروح التلخيص جـ 77/4.

(6) فى: جـ: «هذا وفى الكشاف، فى تفسير قوله تعالى: ﴿أو من كان ميتاً فأحييناه﴾ الآية ما نصه».

(7) راجع الكشاف جـ 251/1، بولاق.

ومن بقى على الضلالة بالخابط[1] فى الظلمات لا ينفك منها ولا يتخلص انتهى.

قال الطيبى ـ طيب الله تعالى ثراه ـ قوله: ومن بقى على الضلالة، عطف على قوله: الذى هداه الله.

وفى الآية[2] استعارتان تمثيليتان، وتشبيه تمثيلى. أما الاستعارة الأولى: فبيانها ما قال: مثل الذى هداه الله تعالى، بمن كان ميتاً فأحياه. والثانية: مثل من بقى على الضلالة كالخابط فى الظلمات منها.

والاستعارة الأولى بجملتها مشبه، والثانية مشبه به، نحوه فى التشبيه[3] أفمن كان[4] مؤمناً، كمـن [5] كان فاسقاً، لا يستوون، انتهى.

فإن قلت: تخريج صاحب الكشاف لا شاهد فيه، لما نحن فيه. قلت

---

(1) فى اللسان جـ 152/9 مادة «خبط» «قيل الخبط: كل سير على غير هدى.

(2) وفى حاشية الشهاب الخفاجى على البيضاوى جـ 130/4 «قيل: هما تمثيلان، لا استعارتان، كما مر فى قوله: ﴿أو كصيب من السماء﴾ ورد بأن الظاهر، أن من كان ميتاً، ومن مثله فى الظلمات من قبيل الاستعارة التمثيلية إذ لا ذكر للمشبه صريحاً ولا دلالة، بحيث ينافى الاستعارة، والاستعارة الأولى بجملتها مشبه، والثانية مشبه به، وهذا كما تقول فى الاستعارة الإفرادية، يكون الأسد كالثعلب، أى الشجاع كالجبان. قلت: وهذا من بديع المعانى الذى ينبغى أن يتنبه له، ويحفظ، فإنهم ذكروا أن التشبيه ينافى الاستعارة بل شرطوا فيها أن لا تشم رائحته، والمراد: أن التشبيه الواقع فى تلك الاستعارة، أو فى شىء منها مناف لها. وأما تشبيه المعنى المستعار بعد تقرير التجوز فيه، بمعنى آخر، حقيقى، أو مجازى كما هنا، فلا ينافيها كما صرح به المحققون من شراح الكشاف، وقد أومأ إليه الشريف فى سورة البقرة، فى قوله: « كأن أذنى قلبـه خطـلاوان» « فتدبره بأذن واعية » انتهى النص.

(3) أى التمثيل.

(4) سورة السجدة. الآية 18.

(5) فى تفسير أبى السعود جـ 199/4 مطبعة محمد صبيح «أى بعد ظهور ما بينهما من التباين البين، يتوهم كون المؤمن الذى حكيت أوصافه الفاضلة كالفاسق الذى ذكرت أحواله «لا يستوون» التصريح به مع إفادة الإنكار لنفى المشابهة بالمرة على أبلغ وجه وآكده».

نعم، وإنما أوردناه لما احتوى عليه من لطافة الصناعة فإن الاستعارة التمثيلية مثار[1] فرسان البلاغة، ومن زادك فائدة، فكأنما أسدى إليك عائدة.

الثانى: العنادية[2]: وهى ما لا يمكن اجتماعهما فى شىء، كاستعارة اسم المعدوم للموجود، كإطلاق الميت على الحى الجاهل لعدم نفعه، واجتماع الوجود والعدم فى شىء واحد ممتنع، وإنما لم يمثل بميتاً فى الآيـة، بأن يقول: نحو «ميتاً» فى الآية، لأن التمثيل به علم من كلامه، كما عـرفت، فأراد التمثيل بما لم يعلم، فتدبر.

ومن العنادية: التهكمية، والتمليحية: وهما ما استعمـلا فى ضد[3]، ونقيض بواسطة تمليح أو تهكم. نحو ﴿فبشرهم بعذاب أليم﴾[4] أى أنذرهم استعيرت البشارة وهى الإخبار بما يسر للإنذار الذى هو ضده، بإدخاله فى جنسها، على سبيل التهكم والاستهزاء، نحو ﴿إنك[5] لأنت الحليم الرشيد﴾ عنوا القوى السفيه تهكماً[6]، وكذلك قولك: رأيت أسداً، أى جباناً على سبيل التمليح والظرافة، والاستهزاء.

وجوز السعد[7] فى هذا أن يكون من قبيل الاستعارة المكنية التهكمية،

---

(1) المثار: اسم مكان، من أثار شيئاً يثيره إثارة إذا رفعه. ففى الأسلوب استعارة مكنية حيث شبهت البلاغة لتسابق فهم العلماء فى مباحثها، بميدان التسابق، وإثبات الفرسان تخييل، والإثارة ترشيح. راجع حاشية الصبان على شرح عصام ص 71.

(2) سميت بذلك لتعاند طرفيها.

(3) الضدان: هما الأمران الوجوديان اللذان لا يجتمعان، وقد يرتفعان، والنقيضان: الأمران اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان، وأحدهما وجودى والآخر عدمى. كـذا فى حاشيـة الدسوقى جـ 78/4 مع شروح التلخيص.

(4) التوبة. الآية: 34.

(5) قوله تعالى: ﴿إنك لأنت الحليم الرشيد﴾ سورة هود. جزء الآية: 87.

(6) ومثله قوله تعالى فى سورة النساء ﴿بشر المنافقين بأن لهم عذاباً أليماً﴾ أى أنذرهم قال الزمخشرى فى كشافه جـ 195/1 بولاق: «وضع بشر مكان أخبر تهكماً بهم».

(7) فى: جـ: «العلامة السعد».

قال فى شرح المفتاح: يجوز فى نحو قوله تعالى ﴿فبشرهم بعذاب أليم﴾[1] أن يجعل العذاب الأليم استعارة بالكناية عن النعيم المقيم، عن طريق التهكم، ويجعل نسبة التبشير إليه قرينة لها، انتهى. قيل: على قولهم: استعيرت البشارة، إن أريد بالبشارة لفظها لم يصح وصفها بقوله: التى هى الخ. أو معناها، لم يصح الحكم باستعارتها، إذا المستعار اللفظ.

والجواب: أن المراد الثانى، والمضاف محذوف، أى استعير إسم البشارة، الذى هو لفظ البشارة. قاله العلامة يس انتهى.

(وفى نهاية ابن الأثير فى غريب[2] الحديث: ما نصه: وفى حديث كعب «فأعطيته ثوبى بشارة» البشارة بالضم، ما يعطى البشير كالعمامة للعامل، وبالكسر الاسم لأنها تظهر طلاقة[3] الإنسان) وللعلامة المرحوم ابن كمال[4] باشا فى حاشيته على تفسير القاضى كلام نفيس فى المقام، عند قوله تعالى: ﴿وبشر الذين آمنوا﴾[5] نصه: البشارة[6] الخبر السار، وأقول فى مفهوم البشارة قيدان أهملها الزمخشرى، وتبعه المصنف، أولها: كون الخبر صادقاً. وثانيها: أن لا يكون عند المخبر علم.

فالبشارة: الخبر الصادق السار، الذى ليس عند المخبر علمه.

قال شارح تلخيص الجامع: أما الصدق فلأن البشارة اسم لخبر يفيد تغير بشرة الوجه للفرح[7]، وإن كانت فى اللغة اسماً لخبر يغير بشرة الوجه

(1) التوبة. جزء الآية: 34.

(2) فى باب الباء مع الشين جـ 129/1.

(3) ما بين القوسين ساقط فى: ب: جـ .

(4) هو أحمد بن سليمان الرومى، المتوفى سنة 940 له شرح المفتاح، وهو موجود بدار الكتب التونسية. انظر ترجمته فى البغية للسيوطى جـ 128/1.

(5) سورة يونس. جزء الآية: 2.

(6) فى اللسان جـ 127/5 مادة: «بشر» بشرت الرجل أبشره «بالضم» بشراً، وبشروا من البشرى، وكذلك الإبشار، والتبشير، ثلاث لغات، والاسم البشارة، والبشارة «بالكسر والضم» يقال: بشرته بمولود فأبشر بشاراً أى سر.

(7) فى اللسان جـ 126/5 مادة «بشر»: والبشارة المطلقة لا تكون إلا بالخير وإنما تكون بالشر إذا كانت مقيدة، كقوله تعالى «فبشرهم بعذاب أليم».

مطلقاً[1]، قال الله تعالى ﴿فبشرناها بإسحاق﴾[2] وقال تعالى ﴿فبشرهم بعذاب أليم﴾[3] إلا أنه غلب استعمالها فى الأول، وصار اللفظ حقيقة له بحكم العرف، حتى لا يفهم منه غيره، وتغيير بشرة الوجه لا يحصل بدون الصدق، فإن قيل: الخبر الكاذب يغير بشرة الوجه أيضاً. إلا (اللوحة: 35 أ) أنه يزول بعد ظهور الكذب، والبقاء ليس بشرط، قلنا لم توجد البشارة من كل وجه ، لأن فى السرور عند الأخبار قصوراً، لاحتمال الكذب، وإنما يتم بظهـور الصدق، فإذا ظهر الصدق كان السرور تاماً عند وجوده، وإذا لم يظهر، لم تكن البشارة موجودة من كل وجه.

وأما اشتراط جهل المخبر به، فلأن تغير بشرة الوجه للفرح لا يحصل بإخبار المعلوم. انتهى.

وقال الفقهاء:

البشارة : هو الخبر الأول ، والأصل فيه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : «من أراد أن[4] يقرأ القرآن غضاً[5] طرياً ، كما أنزل ، فليقرأ بقراءة ابن أم عبد »[6] فابتدر[7] أبو بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما ليخبراه، فسبق

(1) المصدر السابق جـ 126/5 مادة «بشر» قال ابن سيدة: والتبشير يكون بالخير والشر، كقوله تعالى ﴿فبشرهم بعذاب أليم﴾.

(2) فى أ: و ب «فبشرناه» والصواب: «فبشرناها» سورة هود. جزء الآية 71.

(3) سورة التوبة. جزء الآية: 34 والشاهد فى: «بشرهم» فهى استعارة. تصريحية، تبعية، تهكمية، والقرينة: المجرورة فى قوله «بعذاب».

(4) أخرجه ابن ماجه فى باب فضائل أصحاب رسول الله فى فضل عبد الله بن مسعود جـ 49/1، تحقيق محمد فؤاد رقم الحديث: 138 برواية عبد الله بـن مسعود، وفيه: «من أحب» وفى المجازات النبوية 233: «من سره» والمعنى واحد. انظر الإصابة جـ 274/4.

(5) فى المجازات النبوية 233: الغض: الطرى الذى لم يتغير، قيل: أراد عليه السلام أن من يسلك فى القراءة نهج وطريقة ابن أم عبد، يعنى عبد الله بن مسعود، فقد أخذه سليماً من الفساد والتغيير، بريئاً من التحريف والتبديل فهو كالنبات الغض الذى لم يطل عهد جانيه، ولا دب الفساد فيه، ففى الحديث استعارة.

(6) هو عبد الله بن مسعود رضى الله عنه.

(7) فى اللسان جـ 112/5 مادة «بدر»: بدرت الشىء أبدر بدوراً أسرعت، وابتدره وبدر غير إليه بدره: عاجله.

أبو بكر ـ وكان سباقاً ـ فأخبره بذلك، ثم أخبره عمر، فكان يقول: بشرنى أبو بكر، وأخبرنى عمر.

والتمليح[1]:

«بتقديم الميم على اللام»: وهو الإتيان بما فيه ملاحة وظرافة يكون فى: التشبيه، والاستعارة لا غير[2].

وهو أنه:

قد ينتزع وجه الشبه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه، أى التضاد، لكون كل منهما مضاداً للآخر، ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح، أى الإتيان بما فيه ملاحة وظرافة[3].

يقال ملح الشاعر، «بفتح الميم، وكسر اللام»: إذا أتى بشىء مليح. قال الإمام المرزوقى فى قول الحماسى[4]:

أتانى من أبى أنس وعيد ... فسل لغيظه[5] الضحاك جسمى[6]

---

(1) فى المصدر السابق جـ 44/3 مادة «ملح» الملح: الحسن، من الملاحة، وقد ملح يملح ملوحة، وملاحة، وملحاً، أى حسن، فهو مليح.

(2) مواطن التمليح: أ ـ التشبيه ب ـ الاستعارة.

(3) فى القاموس جـ 176/3 مادة: «ظرف» الظرف الوعاء، والكياسة ظرف. . . أو الظرف إنما هو فى اللسان، أو هو حسن الوجه والهيئة. . . أو البراعة وذكاء القلب «فالظرفة مأخوذة من «الظرف» بفتح الظاد المشددة» لا من الظرف «بضمها» كما وهمه البعض.

(4) البيت لشقيق بن سليك الأسدى، شاعر إسلامى مقل من بنى أسد. قاله: يعتذر إلى الضحاك، انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقى جـ 777/2.

(5) فى: أ، ب: «لغيضه» والصواب «تغيظ»، أو لغيظه الضحاك، كذا فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى جـ 777/2.

(6) رواية التبريزى للبيت جـ 325/1.

أتانى من أبى أنس وعيد ... فسل تغيظ الضحاك جسمى

وبعد:

ولم أعص الأمير ولم أربه ... ولم أسبق أبا أنس بوغم =

إن قائل هذا البيت قصد به الهزء والتمليح . يقال للجبان ما أشبهه بالأسد. وللبخيل حاتم. كل من المثالين صالح للتمليح والتهكم، وإنما يفرق بينهما بحسب المقام، فإن كل المقصود إلى ملاحه وظرفه، دون استهزاء وسخرية فتمليح، وإلا فتهكم.

وأما التلميح[2]:

«بتقديم اللام[3] على الميم» يكون فى البديع خاصة، ومن سوى

= والصواب رواية المرزوقى المتقدمة.

المفردات: سل: ذاب جسم من به السلال «بضم السين» الضحاك: اسم أبي أنس. وهو الضحاك الفهرى، صاحب مرج راهط.

(1) عبارة المرزوقى فى الحماسة جـ 777/2: «والأغلب فى الظن بقائلها، أن يكون قصد بها الهزء والتمليح».

(2) هو أن يشار فى فحوى الكلام إلى قصة أو مثل أو شعر نادر، كقول الشاعر:

فـوالله مـا أدرى أأحـلام نـائم ... ألمت بنا أم كان فى الركب يوشع

فيه تلميح إلى قصة يوشع عليه السلام. أنظر زهر الربيع أحمد الحملاوى ص 205.

(3) فى: جـ: «وأما التلميح» بتقديم اللام على الميم من لمحه إذا أبصره ونظر إليه وكثيراً ما نسمعهم يقولون: لمح فلان هذا البيت، فقال كذا، وفى هذا البيت تلميح إلى كذا. فهو أن يشار فى فحوى الكلام، أى مفهوم الكلام، بمعنى إذا تأمل صاحب الذوق السليم فهم القصة أو الشعر، أو المثل السائر، من غير ذكر القصة، والشعر، وكذا المثل.

فالتلميح: إما فى النظم، أو فى النثر، والمشار إليه فى كل منهما إما أن يكون قصة، أو شعراً، أو مثلاً، يصير ستة أقسام:

1) مثال التلميح فى النظم إلى قصة، كقول أبي تمام:

فـوالله مـا أدرى أأحـلام نـائم ... ألمت بنا أم كان فى الركب يوشع

وهذا المعنى محمول على ما يحكيه أهل الكتاب أن الشمس ردت ليوشع بن نون وهذا البيت من قصيدة طويلة مذكورة فى ديوان أبي تمام جـ 319/2 يمدح أبا سعيد محمد بن يوسف الثغرى.

فقوله: أأحلام نائم استعظام واستغراب، أشار إلى قصة يوشع بن نون فتى موسى عليهما الصلاة والسلام، واستيقافه الشمس، أى طلب وقوف الشمس، فإنه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما أديرت الشمس خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم، ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله عز وجل، فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم.

2) والتلميح إلى الشعر كقوله[1]:

لعمرو مع الرمضاء والنار تلتظى
أرق وأحفى منك فى ساعة الكرب

أشار إلى البيت المشهور:

المستجير بعمرو عند كربته
كالمستجير من الرمضاء بالنار[2]

أى المستغيث، والضمير فى كربته عائد على الموصول، أى الذى يستغيث عند كربته بعمرو.

وعمرو هو جساس بن مرة، ولهذا البيت قصة عجيبة.

3) والتلميح إلى مثل كقول ابن كلثوم: «ومن دون ذلك خرط القتاد» أشار إلى المثل السائر «دون عليان خرط القتاد» القتاد كسحاب شجر صلب، شوكه كالإبر، وإبل قتادية تأكلها، والتقتيد: أن تقطعه فتحرقه، فتعلفه للإبل، كذا فى القاموس[3].

والخرط، ودونه خرط القتاد «يضرب للأمر الشاق، قاله كليب، إذ سمع قول جساس لأعقرن فحلاً، فظن أنه يعرض بفحل له يسمى «عليان».

والخرط: أن تمر يدك على القتادة من أعلاها إلى أسفلها حتى ينتشر شوكها.

(4-5) وأما فى النثر فالتلميح إلى القصة، إلى الشعر، كقول الحريرى:

فبت بليلة نابغية وأخرى يعقوبية.

أشار إلى قول النابغة:

(1) أى أبى تمام أنظر ديوان أبى تمام جـ 170/1.

(2) أنظر المصدر السابق جـ 171/4.

(3) أنظر القاموس باب الدال فصل القاف.

فبت كأنى ساورتنى ضئيلة
من الرقش فى أنيابها السم ناقع[1]

وإلى قصة يعقوب عليه السلام.

(6) والتلميح إلى المثل، كقول العتبى: فيالها من هرة تعق أولادها، أشار إلى المثل «أعق من الهر تأكل أولادها».

ومن التلميح ضرب يسمى اللغز، كما روى أن تميماً قال لشريك النميرى ما فى الجوارح أحب إلى من البازى، فقال شريك: وخاصة إذا كان يصيد القطا، أشار التميمى إلى قول جرير[2]:

أنا الباز المطل على نمير
أتيح من السماء لها انصبابا

وأشار شريك إلى قول الطرماح[3]:

تميم بطرق اللؤم أهدى من القطا
ولو سلكت طرق المكارم ضلت

أقول الطرماح «بإثبات الألف بعد الميم» طمح بصره إليه كمنع، أو تمنع وكل مرتفع طامح وأطمح بصره رفعه كذا فى القاموس[4].

ولم أره فى القاموس هكذا، والذى فى «فصل الطاء من باب[5] الحاء» كرنبور: =

(1) هذا البيت للنابغة الذبيانى من قصيدة يمدح بها النعمان ويعتذر إليه، ويهجو مرة بن ربيع انظر ديوانه ص 78 تحقيق فوزى عطوى «بيروت».

(2) تقدمت ترجمته.

(3) فى اللسان جـ 361/3 مادة: «طرمح» طرمح البناء وغيره علاه ورفعه، والميم زائدة، ومنه سمى الطرماح بن حكيم الشاعر... والطرماح: المرتفع، وهو أيضاً الطويل لا يكاد يوجد فى الكلام على مثل فعلالا إلا هذا.... وقالوا سنمار.... عن أبى العميثل الأعرابى: الطرماح والطرموح الطويل».
«المطبعة الميرية بولاق 1300 هـ».

(4) أنظر القاموس المحيط جـ 246/1.

(5) وهو الصواب أنظر المصدر السابق جـ 246/1.

بينهما فقد سها [1] .

2 ـ وتنقسم باعتبار الجامع:

وهو ما قصد اشتراك الطرفين فيه، وهو الذى يسمى فى التشبيه وجهاً، وهنا جامعاً.

إلى قسمين:

الأول: ما كان الجامع داخلاً فى مفهوم[2] الطرفين، نحو قوله: عليه الصلاة والسلام: «خير الناس[3] رجل آخذ بعنان فرسه كلما سمع هيعة[4] طار

= الطويل، وكسنمار العالى النسب المشهور، والطامح فى الأمر، وابن الجهم الشاعر، وآخر، انتهى.

وروى أن رجلاً من بنى محارب دخل على عبد الله بن زيد الهلالى، فقال عبد الله: ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب، ما تركونا ننام، أراد قول الأخطل:

تشكى بلا شىء شيوخ محارب
وما خلتها كانت تريش ولا تبرى
ضفادع فى ظلماء ليل تجاوبت
فدل عليها صوتها حية البحر

فقال: أصلحك الله ـ أضلوا البارحة برقعاً، وكانوا فى طلبه، أراد قول القائل:

لكل هلالى من اللؤم برقع ولابن زياد برقع وجلال

(1) أبو العباس الطرودى يعرض وينقد بعض شراح المفتاح الذين سووا بين التلميح، والتمليح مع الفارق الكبير بينهما، ولعل ذلك سهوٌ. انظر المطول ص 327.

(2) وتسمى استعارة داخلية، كقول الشاعر: كالفجر فاض على نجوم الغيهب، راجع أسرار البلاغة ص 38.

(3) هذا الحديث أخرجه مسلم فى «باب فضل الجهاد والرباط» جـ 34/13 و 35 مروياً عن أبى هريرة رضى الله عنه «واللفظ مختلف».

(4) الهيعة: «بفتح الهاء وإسكان الياء» الصوت عند حضور العدو، كذا فى النووى جـ 34/13 و 35.

إليها، ورجل فى شعفة[1] فى غنيمة حتى يأتيه الموت»[2].

قال جار الله[3]: الهيعة: الصيحة التى يفزع منها، وأصله[4] من هاع يهيع إذا جبن، والشعفة: رأس الجبل.

والمعنى:

خير الناس رجل آخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد فى سبيل الله، ورجل اعتزل الناس وسكن بعض رؤوس الجبال فى غنم قليل له، يراه[5] حتى يأتيه الموت، استعار الطيران للعدو، والجامع داخل فى مفهومها[6].

إلا أنه فى الطيران أقوى[7] منه فى العدو.

قال الشيخ فى أسرار البلاغة[8]: والفرق بينه وبين رأيت أسداً، أن الاشتراك ثمة يوجد فى جنسين مختلفين كالأسد والإنسان بخلاف الطيران والعدو فإنهما جنس واحد، وهو المرور وقطع المسافة، وإنما الاختلاف بالسرعة.

---

(1) الشعفة: «بفتح الشين والعين معاً» أعلى الجبل.

(2) قال النووى: «أجمع المسلمون على عظم موقع هذا الحديث، وكثرة فوائده وصحته» جـ 34/12 و 35.

(3) الزمخشرى.

(4) فى: جـ: «وأصلها».

(5) فى: جـ: «يرعاها».

(6) وهو قطع المسافة بسرعة.

(7) فى المطول ص 366: الطيران: قطع المسافة بالجناح، وليست السرعة داخلة فيه، بل هى لازمة له فى الأكثر كالجرأة للأسد، والأولى أن يمثل... بقوله تعالى﴿وقطعناهم فى الأرض أمماً﴾ استعير التقطيع لتفريق الجماعة، بجامع إزالة الاجتماع الداخل فى مفهومها.

(8) أنظر أسرار البلاغة ص 42.

والملاحظ أن عبارة الشيخ نقلت بتصرف.

وحقيقتها:

قلة تخلل السكنات، وذلك لا يوجب اختلافاً فى الجنس.

والثانى:

ما كان الجامع غير داخل فى مفهوم الطرفين نحو استعارة الأسد للرجل الشجاع، والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك.

3ـ وتنقسم أيضاً باعتبار الجامع إلى قسمين آخرين:

الأول [1] **:**

العامية: أى المنسوبة إلى العوام، وهى المبتذلة، لكون الجامع فيها ظاهراً نحو رأيت أسداً يرمى، وبحراً يتكلم.

الثانى:

الخاصية، أى المنسوبة إلى الخاصة، وهى الغريبة التى لا يطلع عليها إلا الخاصة الذين أوتوا ذهناً به ارتقوا عن طبقة العامة.

والغرابة [2] **:**

أـ قد تكون فى نفس الشبه[3]، بأن يكون الشبه غريباً، كما فى قوله[4]: يصف فرساً بأنه مؤدب، وأنه إذا نزل عنه وألقى عنانه فى قربوس سرجه، وقف مكانه إلى أن يعود إليه.

---

(1) قال الإمام عبد القاهر فى دلائل الإعجاز ص 58: «واعلم أن من شأن هذه الأجناس أن تجرى فيها الفضيلة، وأن تتفاوت التفاوة الشديد، أفلا ترى فى الاستعارة العامى المبتذل كقولنا رأيت أسداً، والخاص النادر الذى لا تجده إلا فى كلام الفحول، ولا تقوى عليه إلا أفراد الرجال «مطبعة المنار».

(2) أى أسباب الغرابة.

(3) أى التشبيه، بأن يكون غريباً قال الإمام عبد القاهر فى الدلائل ص 60: فالغرابة ههنا فى الشبه نفسه.

(4) أى يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرساً له، وأنه مؤدب، كذا فى دلائل الإعجاز ص 59/ مطبعة المنار الطبعة الثانية.

وإذا احتبى[1] قربوسه[2] بعنانه   علك الشكيمة إلى انصراف الزائر

الشكيم، والشكيمة: هى الحديدة المعترضة فى فم الفرس، وأراد بالزائر نفسه، بدليل ما قبله:

عـودته فيـما أزور حبائبى   وكـذلـك كـل مخـاطـرى

شبه هيئة[3] وقوع العنان موقعه من قـربوس السـرج ممتداً إلى جـانبى فم الفرس، بهيئة[4] وقوع الثوب موقعه من ركبتى المحتبى، ممتـداً إلى جانبى ظهره[5]، ثم استعار الاحتباء: وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره، لوقوع العنان فى قرموس السرج، فجاءت الاستعارة غريبـة لغرابـة الشبه.

---

(1) الاحتباء: أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب ونحوه. راجع حاشية الدسوقى جـ 87/4 مع شروح التلخيص.

(2) قربوسه: «بفتح الراء» روى بفتح السين وضمها، على الرواية الأولى أعنى فتح السين، يكون القربوس مفعولاً لاحتبى المضمن معنى جمع، والفاعل ضمير عائد على الفرس، أى جمع هذا الفرس قربوسه بعنانه إليه كما يضم المحتبى ركبتيه إليه. وعلى الرواية الثانية يكون فاعلاً، وينزل القربوس منزلة الرجل المحتبى، فكان القربوس ضم فم الفرس إليه بالعنان، كما يضم الرجل المحتبى ركبتيه إلى ظهره بثوب ونحوه وهذا أحسن فى رأيى لتوضيح الصورة البيانية فى التشبيه انـظر الدسـوقى جـ 86/4 مع شـروح التلخيص. راجع المطول ص 367.

(3) فى دلائل الإعجاز ص 60: «أن هيئة العنان فى موقعه من قربوس السرج، كالهيئة فى موقع الثوب من ركبة المحتبى».

(4) يفهم من التعبير بالهيئة أن الاستعارة مركبة تمثيلية، كيف؟ ونحن بصدد بيان المفردة، ولعله تابع من سبقه كالشيخ والخطيب والتفتازانى وغيرهم سهواً، أو تعمداً، وفى رأيى أنها من الاستعارة المفردة لا التمثيلية؛ لأن الطرفين مفردان مقيدان، وذلك لا يخرجها عن الإفراد، قال الدسوقى جـ 87/4: «فالتشبيه هنا واقع بين مفردين، باعتبار ما تضمنه كل منهما من الهيئة، لا أنه واقع بين هيئتين، كما توهمه السائل، ومعلوم أن تضمن كل من الطرفين المفردين هيئة لا يخرجه عن كونه مفرداً، كقوله: وقد لاح فى الصبح.

(5) بجامع شيئين يضمهما شىء ثالث.

القربوس: كحلزون، ولا يسكن إلا فى ضرورة الشعر: حنو السرج (اللوحة: 36 أ) وهما قربوسان، والجمع قرابيس، كذا فى القاموس[1]، وهو اسم أعجمى ممنوع من الصرف لعلمية الجنس والعجمة.

2 ـ وقد تحصل الغرابة بتصرف فى العامية:

كما فى قوله [2]:

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا   وسالت بأعناق المطى الأباطح

أى أخذنا فى الأحاديث، وأخذت المطايا فى سرعة المضى، استعار سيلان[3] السيول الواقعة فى الأباطح لسير الإبل سيراً حثيثاً فى غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة، والشبه فيها ظاهر عامى، لكن تصرف فيه بما أفاده اللطف والغرابة، إذ أسند الفعل، وهو قوله: «سالت» إلى الأباطح، دون المطى وأعناقها حتى أفاد أنه امتلأت الأباطح من الإبل.

كما فى قوله تعالى ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾[4] وأدخل الأعناق فى السير؛

(1) كذا فى القاموس جـ 248/2 المادة: «قربوس».

(2) أى كثير بن عبد الرحمن الخزاعى، وقبله:

ولما قضينا من منى كل حاجة   ومسح بالأركان من هو ماسح
وشدت على دهم المهارى رحالنا   ولم ينظر الغادى الذى هو رائح

قال عبد القاهر فى أسرار البلاغة ص 14: «فانظر إلى الأشعار التى أثنوا عليها من جهة اللفظ، ووصفوها بالسلاسة... ثم راجع فكرتك، واشحذ بصيرتك، ثم انظر، هل تجد لاستحسانهم، وحمدهم، وثنائهم، ومدحهم، منصرفاً إلا إلى استعارة وقعت موقعها، وأصابت غرضها... حتى وصل المعنى إلى القلب مع وصول اللفظ إلى السمع» فالبلاغة راجعة للنظم عنده وقال أبو هلال العسكرى فى الصناعتين المزية راجعة إلى اللفظ.

(3) فى دلائل الإعجاز ص 59: «ومثل هذه الاستعارة، فى الحسن، واللطف، وعلو الطبقة، فى هذه اللفظة بعينها، قول الآخر:

سالت عليه شعاب الحى حين دعا   أنصاره بوجوه كالدنانير

أراد أنه مطاع فى الحس، وأنهم يسرعون «والبيت لابن المعتز».

(4) مريم. الآية: 4.

لأن السرعة والبطء فى سير الإبل إنما يظهران غالباً فى الأعناق، ويتبين أمرها فى الهوادى، وسائر الأجزاء تستند إليها فى الحركة وتتبعها فى النقل والخفة[1].

والهوادى: جمع هادية، وهى مقدم العنق كذا فى الصحاح[2].

فى العروس[3]: وقد يقال الكلام فى استعارة «سالت» لسارت، وأما إسناد السيل إلى الأباطح فذلك مجاز آخر إسنادى، لا يتصل بتلك الاستعارة السابقة[4]، انتهى.

وتعقبه السيد أحمد الحموى، نصه[5]: وأقول: فيه بحث، فإن الاتصال حاصل بإسناد السيلان المستعار للسير إلى غير ما هو له، ولا شك فى كونه تصرفاً أورث الغرابة، كيف لا؟.

وإسناد الشىء يفيد حالاً من أحواله، ولو أسند إلى المطى ما[6] شهد الذوق بقوة تلك الغرابة.

3 ـ قال فى الإيضاح[7]: وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لإلحاق الشكل بالشكل[8]، كما فى قول امرىء القيس:

---

(1) فى: جـ، «كذا فى التلخيص، وشرحه للمحقق التفتازانى» أنظر شروح التلخيص جـ 89/4.

(2) أنظر الصحاح للجوهرى جـ 2534/6 مادة «هدى».

(3) فى: جـ: «قال فى عروس الأفراح».

(4) راجع عروس الأفراح لبهاء الدين السبكى مع شروح التلخيص جـ 89/4 و 90.

(5) فى: جـ: «بما نصه».

(6) فى: أ: ب: «لا شهد» والصواب: ما شهد «بالميم» لأن الماضى ينفى «بما» ولا ينفى الماضى بلا إلا: فى موضعين:
1) إذا كررت «لا» نحو «لا خاب ولا ندم».
2) فى الدعاء: «فلا اقتحم».

(7) نقلاً عن الإمام عبد القاهر الجرجانى فى دلائل الإعجاز ص 62 «مطبعة المنار» سنة 1331 هـ.

(8) أنظر الإيضاح للخطيب القزوينى مع شروح التلخيص جـ 90/4.

فقلت لـه لـمـا تمـطى بصلبـه وأردف أعجازاً وناء بكلكل[1]

أراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلباً يتمطى به، إذ كان كل صلب يطول عند التمطى، وبالغ بأن جعل له أعجازاً يردف بعضها بعضاً، ثم أراد أن يصفه بالثقل على قلب كل ساهر، فاستعار له كلكلاً[2] ينوء به، أى يثقل به، انتهى[3].

وفى شرح المعلقات للتبريزى[4]: روى الأصمعى: لما تمطى بحوزه[5]

---

(1) البيت من معلقة امرىء القيس التى مطلعها:

قفا نبك من ذكـرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

(2) تمام العبارة فى دلائل الإعجاز ص 62 «فاستوفى له جملة أركان الشخص، وراعى ما يراه الناظر من سواده إذا نظر قدامه، وإذا نظر إلى خلفه، وإذا رفع البصر ومده فى عرض الجو».

(3) تابع أبو العباس أحمد الطرودى التونسى سعد الدين التفتازانى فى مطوله فذكر أسباب الغرابة الثلاثة التى ذكرها التفتازانى فى المطول، ولكن الخطيب القزوينى، ذكر أربعة أسباب لغرابة الاستعارة الثلاثة المذكورة هنا.

والسبب الرابع: الغرابة فى وجه الشبه، كقول طفيل الغنوى:

وجعلت كـورى فـوق نـاجيـة يقتـات شحم سنـامهـا الـرحـل

قال فى الإيضاح: وموضع اللطف والغرابة منه أنه استعار الاقتيات لا ذهاب الرحل شحم السنام، مع أن الشحم مما يقتات، وقد أورد الخطيب القزوينى فى إيضاحه طائفة من الشواهد لإيضاح القاعدة، منقولة عن دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجانى ص 58 وما بعدها «المنار».

ويقول ابن سنان الخفاجى فى سر فصاحته ص 137: فإن استعارة هذا البيت مرضية عند جماعة العلماء بالشعر... إلى أن يقول: وحسنت استعارة القوت، للقرب والمناسبة والشبه والواضح.

وفى عروس الأفراح جـ 91/4 «قال عبد اللطيف البغدادى: ينبغى ألا تبعد الاستعارة جداً فتغرب عن الفهم، ولا تقرب جداً فتستبرد، وخير الأمور أوسطها» راجع شروح التلخيص جـ 90/4. أنظر المطول ص 371 راجع سر الفصاحة، تعليق عبد المتعال الصعيدى/ مطبعة محمد صبيح 1372 هـ.

(4) فى: جـ: «وفى شروح المعلقات للتبريزى ما نصه وروى الأصمعى».

(5) كذا فى ديوانه ص 18 «لما تمطى بحوزه».

ومعناه لما تمدد بوسطه، وقوله: وأردف أعجازاً، قال الأصمعى: معناه حين رجوت أن يكون قد مضى أردف أعجازاً: أى رجع، وناء بكلكل: أى تهيأ لينهض، والكلكل: الصدر، وقال بعضهم: معنى البيت: ناء بكلكل، وتمطى بصلبه، وأردف أعجازاً[1] فقدم وأخر.

قال المولى[2] السعد: والظاهر أن هذا من قبيل الاستعارة بالكناية، كاليد للشمال، انتهى.

4 ـ وتنقسم باعتبار الطرفين والجامع: إلى ستة أقسام:

الأول:

استعارة محسوس لمحسوس، والجامع حسى نحو قوله تعالى: ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾[3] فالمستعار منه هو النار، والمستعار له الشيب، والجامع الانبساط الذى هو فى النار أقوى، والجميع حسى، والقرينة[4] هو الاشتعال الذى من خواص النار، بهذا مثل السكاكى للقسم الأول. ومثل صاحب

---

(1) قال ابن سنان الخفاجى فى سر الفصاحة ص 138: «وقد اختار أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدى الكاتب من جملة الاستعارة قول امرىء القيس:

فقلت له لما تمطى بصلبه وأردف أعجازاً وناء بكلكل

وقال: إن هذه الاستعارة فى غاية الحسن، والجودة، والصحة.... إلى أن يقول: وبيت امرىء القيس عندى ليس من جيد الاستعارة ولا رديئها بل هو من الوسط بينهما» وعلل ذلك بافتقارها إلى غيرها، وذلك دليل الضعف وفى رأيى أن البيت فى غاية الحسن والروعة والجمال، إذ إن الشاعر أراد وصف الليل بالطول فصوره بهذه الصورة الخيالية الممتعة، التى تنظم جميع نعوت الليل كما يقول الآمدى، وبذلك أرجح رأى الإمام عبد القاهر الجرجانى.

(2) أنظر المطول ص 368.

(3) سورة مريم. جزء الآية: 4.

(4) على هذا تكون من قبيل الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكى الذى رد التبعية إلى المكنية، ونحن بصدد الحديث عن التصريحية، فكيف ساغ له التمثيل بذلك؟.

التلخيص بقوله تعالى ﴿فأخرج لهم عجلاً جسداً، له خوار﴾[1] فإن المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذى خلقه الله[2] تعالى من حلى[3] القبط، والجامع الشكل[4]، والجميع حسى.

قال فى المطول[5]: وساعده السكاكى من هذا القسم قوله تعالى ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾[6] وساق أعنى صاحب المطول ما تقدم، ثم قال: لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية، صح للسكاكى أن يمثل به؛ لأن كلامه فيما هو أعم من الاستعارة المصرحة، والمكنى عنها بخلاف المصنف، فإن كلامه فى المصرحة وزعم المصنف أن فيه تشبيهين[7]:

الأول:

تشبيه الشيب بشواظ[8] النار، فى البياض والإنارة، وهذه استعارة بالكناية.

والثانى:

تشبيه انتشار الشيب فى الشعر، باشتعال النار، فى سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه[9]، فهذه استعارة تصريحية، لكن الجامع فيها عقلى[10].

---

(1) طه. الآية: 88.

(2) والقرينة قوله: جسد إله خوار، إذ لا يوصف العجل الحقيقى بذلك.

(3) واحده حلية كظبية: وهو ما يتزين به من المعادن الكريمة.

(4) فى اللسان جـ 379/13 «الشكل: بالفتح الشبه والمثل، والجمع اشكال وشكول.

(5) راجع المطول ص 369.

(6) مريم. جزء الآية: 4.

(7) فى عروس الأفراح جـ 94/4 مع شروح التلخيص «نعم المصنف - أى الخطيب القزوينى - لا يصح منه هذا المثال، لأن الاستعارة بالكناية عنده مستعملة فى موضعها حقيقة» أى أن «الشيب» حقيقة، والمكنية عنده لا توصف بحقيقة ولا مجاز.

(8) فى القاموس جـ 210/2 مادة: «الشواظ» الشواظ: كغراب، وكتاب لهب لا دخان له.

(9) كذا فى المطول 369.

(10) وفى عروس الأفراح جـ 93/4 : وأما قوله : الجامع فى الثانى عقلى فليس كذلك ، لأن الجامع فى الثانى مركب من عقلى وحسى ، لأن الانبساط حسى ، وتعذر التلافى عقلى .

والثالث:

استعارة محسوس لمحسوس والجامع عقلى، قال: ابن أبى الإصبع[1] وهى ألطف من الأولى[2]، نحو قوله تعالى ﴿وآية لهم الليل نسلخ منه النهار﴾[3] فالمستعار منه السلخ، الذى هو كشط الجلد عن الشاة، والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل، وهما حسيان، والجامع ما يعقل من ترتب أمر على آخر، وحصوله عقب حصوله، لترتب ظهور اللحم من الكشط، وترتب ظهور الظلمة عن كشف الضوء عن مكان الليل، والترتب أمر عقلى.

وبيان ذلك:

أن الظلمة هى الأصل، والضوء طارىء[4] عليها يسترها بضوئه، فإذا غربت الشمس فقد أسلخ النهار من الليل، أى كشط وأزيل كما يكشف عن الشىء الطارىء عليه الساتر له، فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار بمنزلة ظهور المسلوخ بعد سلخ إهابه عنه، وحينئذ، صح قوله: ﴿فإذا هم مظلمون﴾[5] لأن الواقع عقيب إذهاب الضوء عن مكان الليل هو الظلام، وأما على ما ذكره فى المفتاح[6]: من أن المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل

---

(1) فى: أ:، ب:، جـ: «ابن أبى الأصبغ» بالغين، وهو تصحيف، والصواب الإصبع العدوانى الشاعر صاحب بديع القرآن المتوفى سنة 654 هـ.

(2) لكون الجامع عقلياً، يحتاج إلى نظر وتأمل، لدقة معانيه ولطفها، وما يتحصل عليه بعد التعب يكون أوقع فى النفس ،وفى بديع القرآن لابن أبى الإصبع ص 21 دار النهضة بمصر، الطبعة الثانية: «وهى الاستعارة المركبة من الكثيف واللطيف». وفى تحرير التحبير لابن أبى الإصبع جـ 101/1، «والاستعارة منها كثيف: وهو استعارة الأسماء للأسماء، ولطيف: وهو استعارة الأفعال للأسماء، كقوله تعالى ﴿فما بكت عليهم السماء والأرض﴾.

(3) سورة يس: جزء الآية: 37.

(4) فى: جـ: «والضوء طار» وهو خطأ والصواب «طارىء».

(5) سورة يس. جزء الآية 37.

(6) عبارة المطول ص 369: «وقد وقع فى عبارة الشيخ عبد القاهر، وصاحب المفتاح: أن المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل» وفى العروس جـ 94/4: قلت: عبارة =

ففيه إشكال لأن الواقع بعد إنما هو الإبصار دون الإظلام، وحاول بعضهم التوفيق[1] بين الكلامين:

أ ـ بجعل كلام المفتاح على القلب، أى ظهور ظلمة الليل من النهار.

ب ـ أو بأن المراد من الظهور التمييز .

جـ ـ أو بأن الظهور بمعنى الزوال، كما فى قول الحماسى[2]:

وذلك عارٌ يا ابن ريطة ظاهر[3]

وفى قول أبى ذؤيب : وتلك شكاة ظاهر عنك عارها [4] «أى زائل» .

وذكر العلامة فى شرح المفتاح: أن السلخ يكون بمعنى النزع مثل

= السكاكى، هى عبارة الإمام فخر الدين، والزنجانى وليس ما ذكره مراد السكاكى بل مراده بظهور النهار من ظلمة الليل، زوال النهار وبقاء الظلمة».

(1) فى الأطول ص 134/ جـ 2 «استصعب الإشكال، حتى التجأ البعض إلى التعسف».

(2) هو سبرة بن عمرو الفقعسى، أحد شعراء الجاهلية يخاطب ضمرة بن ضمرة النهشلى فى المفاخرة التى جرت بين عباد بن أنف الكلبى، ومعبد بن نضلة الفقعسى، وقد كانا تنافرا إلى ضمرة، وكان عباد جعل له مائة من الإبل إن هو قدمه على معبد ففعل، وبذلك يكون ضمرة أول من ارتشى فى الجاهلية، انظر الحماسة للتبريزى جـ 80/1.

(3) هذا عجز بيت، صدره:

أعيرتنا ألبانها ولحومها ... وذلك عار يا ابن ريلة ظاهر

وقبله:

أتنسى دفاعى عنك إذ أنت مسلم ... وقد سال من ذل عليك القراقر

ريطة: اسم امرأة، مسلم: بصيغة اسم المفعول مخذول. قراقر: اسم مكان والشاهد: ظاهر: بمعنى زائل، والاستفهام إنكارى . أنظر الحماسة للمرزوقى جـ 237/1 وما بعدها.

(4) صدر البيت:

وعيرها الواشون أنى أحبها ... .

والشكاة: «بفتح الشين» مصدر بمعنى الشكاية. ظاهر: بمعنى زائل، وهو محل الشاهد فيه.

أنظر ديوان الحماسة للمرزوقى جـ 238/1 شروح التلخيص جـ 97/4.

سلخت الإهاب عن الشاة، ويكون بمعنى الإخراج، مثل سلخت الشاة من الإهاب، فذهب صاحب المفتاح إلى الثانى[1]، وصح قوله: ﴿فإذا هم مظلمون﴾[2] بالفاء؛ لأن التراخى وعدمه مما يختلف باختلاف الأمور والعادات، وزمان النهار وإن توسط بين إخراج النهار من الليل، وبين دخول الظلام، لكن لعظم شأن دخول الظلام بعد إضاءة النهار، وكونه مما ينبغى أن لا يحصل إلا فى إضعاف ذلك الزمن عد الزمان قريباً، وجعل الليل كأنه يفاجئهم، عقيب إخراج النهار من الليل بلا مهلة وعلى هذا حسن إذا للمفاجأة، كما يقال أخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل.

ولو جعلنا السلخ بمعنى النزع، وقلنا: نزع ضوء الشمس عن الهواء، ففاجأه الظلام لم تستقم أو لم يحسن، كما إذا قلنا كسرت الكوز ففاجأه الانكسار انتهى.

فائدة [3]

الحماسى: قال الشمس الفنرى: منسوب إلى الحماسة وهى فى اللغة الشجاعة[4]، والمراد بها ههنا الكتاب المشهور المنسوب إلى الإمام أبى تمام، حبيب بن أوس الطائى، جمع فيه أشعار البلغاء الذين يستشهد بكلامهم، فإذا قيل: هذا البيت حماسى، يراد به أنه مذكور فى ذلك الكتاب، انتهى[5] (اللوحة: 37 أ).

الثالث:

استعارة معقول لمعقول والجامع عقلى، قال[6] ابن أبى الإصبع وهى

(1) وكذا عبد القاهر كما فى المطول 370.

(2) سورة يس: الآية 37.

(3) «فائدة» ليست فى: جـ.

(4) فى القاموس جـ 216/2 مادة: «حمس»: «الحماسة: الشجاعة، والأحمس: الشجاع».

(5) فى: جـ: «وإذا أطلق الحماسى: فالمراد به أحد الشعراء المذكورين فى ذلك الكتاب، انتهى».

(6) أنظر بديع القرآن لابن أبى الإصبع المصرى المتوفى سنة 654 هـ ص 21. ويقول فى =

ألطف الاستعارات[1]، نحو[2]﴿من بعثنا من مرقدنا﴾ المستعار منه الرقاد أى النوم، والمستعار له الموت، والجامع[3] عدم ظهور الفعل، والكل عقلى.

الرابع:

استعارة محسوس لمعقول والجامع عقلى[4] أيضاً، نحو﴿مستهم البأساء والضراء﴾[5] استعير المس، وهو صفة فى الأجسام، وهو حسى[6] لمقامات الشدة، والجامع الخوف، وهو عقلى[7] أيضاً.

- ص 23 من نفس المصدر: «وهذه الاستعارة ألطف الاستعارات الخمس، لأنها استعارة معقول لمعقول، للمشاركة فى أمر معقول» راجع تاريخ علوم البلاغة للمراغى ص 126 مطبعة مصطفى الحلبى سنة 1950 م، راجع تحرير التحبير لابن أبى الإصبع تحقيق الدكتور حفنى شرف. مطابع شركة الإعلانات الشرقية بالقاهرة سنة 1963 ص 4 جـ 1.

(1) فى أسرار البلاغة ص 45: «ضرب ثالث، وهو الصميم الخالص من الاستعارة وحده: أن يكون الشبه مأخوذاً من الصور العقلية، . . . واعلم أن هذا الضرب هو المنزلة التى تبلغ عندها الاستعارة غاية شرفها، ويتسع لها كيف شاء المجال فى تفننها، وتصرفها، وههنا تخلص لطيفة روحانية، فلا يبصرها إلا ذوو الأذهان الصافية، والعقول النافذة، والطباع السليمة» الخ.

(2) قوله تعالى: ﴿من بعثنا من مرقدنا﴾ سورة يس، جزء الآية: 52.

(3) وفى رأيى أن هذا لا يصح أن يكون جامعاً؛ لأن شرطه أن يكون فى المستعار منه أقوى وأشهر من المستعار له وههنا الأمر بالعكس، إذن؛ فالجامع: البعث الذى هو فى النوم أقوى وأشهر، والقرينة كون هذا كلام موتى، وقوله تعالى «هذا ما وعد الرحمن» ومرقد: إن كان مصدراً فالاستعارة أصلية، وإن كان اسم مكان فتبعية. انظر المطول ص 371.

(4) فى بديع القرآن لابن أبى الإصبع ص 21: «وهى ألطف من المركبة» أى من الكثيف واللطيف.

(5) سورة البقرة. جزء الآية: 214.

(6) فى: جـ: «وهو محسوس».

(7) ومثله قوله تعالى﴿فاصدع بما تؤمر﴾ فاستعير الصدع، وهو كسر الزجاجة، وهو حسى، للتبليغ وهو عقلى، بجامع التأثير وهو عقلى أيضاً، أي أظهر الأمر إظهاراً لا ينمحى، كما أن كسر الزجاجة لا يلتئم. راجع بديع القرآن لابن أبى الإصبع ص 22 ودار نهضة مصر بالفجالة .

الخامس:

استعارة معقول لمحسوس، والجامع عقلى أيضاً، نحو: ﴿إنا[1] لما طغى[2] الماء حملناكم فى الجارية﴾ المستعار[3] له كثرة الماء، وهو حسى، والمستعار منه التكبر، والجامع الاستعلاء[4] المفرط، وهما عقليان[5] كذا فى التلخيص، وشرحه للمحقق[6].

«قال فى العروس[7] وفى إطلاق الجامع عقلى نظر، لأن استعلاء الماء حسى، واستعلاء التكبر عقلى.

السادس:

استعارة محسوس لمحسوس والجامع مختلط بعضه حسى وبعضه عقلى نحو رأيت شمساً، وأنت تريد إنساناً كالشمس، فى حسن الطلعة، وهو حسى، ونباهة الشأن وهو عقلى. وقد أهمل صاحب[8] المفتاح هذا القسم، لندرة وقوعه ولأنه فى الحقيقة استعارتان، الجامع فى أحدهما حسى، والآخر عقلى، فيدخل فيما تقدم، ولا يكون نوعاً آخر[9]، فقال: لأن الاستعارة مبناها

---

(1) الحاقة: الآية 11.

(2) فى سر الفصاحة ص 137 «طغى: علا، والاستعارة أبلغ، لأن طغى: علا وقهر».

(3) فى الإيضاح: «فإن المستعار».

(4) الأحسن أن يكون الجامع مطلق الغلبة والقهر، كما قال أبو الحسن الرمانى.

(5) فى: ب، جـ: «وهما عقليان» أى المستعار منه، والجامع، وهو الصواب. كذا فى الإيضاح جـ 107/4 وفى: أ: «وهو عقلى».

(6) هذه عبارة المختصر بعينها. انظر، مع شروح التلخيص جـ 107/4.

(7) كذا فى عروس الأفراح جـ 108/4، وفيه: «وقد مثل السكاكى، وابن مالك فى المصباح - ص 68 - لهذا القسم بقوله تعالى ﴿فنبذوه وراء ظهورهم﴾ وهو وهم، لأنه استعارة محسوس لمعقول، على العكس.

(8) كذا فى المطول ص 370.

(9) وقد أهمل بدر الدين بن مالك هذا القسم فى كتابه المصباح ص 67: «اعلم أن الاستعارة من حيث هى مبنية على التشبيه لا تزيد على خمسة أقسام» «الخيرية».

على التشبيه تتنوع إلى خمسة أنواع[1]، تنوع التشبيه إليها. لكنه قد ذكر فى باب التشبيه الأقسام الستة.

وقد بان بما تقدم، أن الطرفين[2] إن كانا حسيين، جاز فى الجامع أن يكون حسياً، أو عقلياً، أو بعضه حسى، وبعضه عقلى.

وذلك كما فى القسم الأول، والثانى، والسادس، وإن كان الطرفان عقليين، أو أحدهما، تعين أن يكون الجامع عقلياً.

وذلك كما فى المثال الثالث والرابع والخامس.

تنبيه

قال الشيخ[3] فى أسرار البلاغة: الاستعارة على[4] قسمين:

أحدهما:

أن ينقل الاسم عن مسماه[5] إلى أمر محقق، يمكن أن ينص عليه ويشار إليه[6]، نحو رأيت أسداً، أى رجلاً شجاعاً.

---

(1) فى الأطول جـ 135/2: «وقد نبه بجعل مثال هذا القسم مصنوعاً، على أنه لم يوجد فى القرآن، ولا فى كلام من يثق بهم، فلذا تركه المفتاح» راجع الأطول لعصام الدين جـ 135/2 المطبعة العثمانية.

(2) هذا وجه الحصر لأقسامها باعتبار الطرفين والجامع. كذا فى المصباح لبدر الدين بن مالك ص 67. «المطبعة الخيرية» الطبعة الأولى.

(3) فى: جـ: «قال المولى سعد الدين فى المطول، نقلاً عن أسرار البلاغة» أنظر المطول ص 384.

(4) فى أسرار البلاغة ص 31: «اعلم أن كل لفظة دخلتها الاستعارة المفيدة، فإنها لا تخلو من أن تكون اسماً أو فعلاً، فإذا كانت اسماً، فإنه يقع مستعاراً على قسمين» مطبعة محمد على صبيح القاهرة سنة 1379 هـ ـ الطبعة السادسة.

(5) وفيه: «مسماه الأصلى إلى شىء آخر ثابت معلوم، فتجريه عليه...» ص 31.

(6) «ويشار إليه» ليست فى أسرار البلاغة، بل فى المطول ص 384، والملاحظ أن سعد =

والثانى:

أن يؤخذ الإسم عن حقيقية ويوضع موضعاً لا يتبين منه شىء يشار إليه، فيقال: هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد[1]:

وغداة ريح قد كشفت وقرة إذْ أصبحت بيد الشمال زمامها[2]

جعل للشمال يداً من غير أن يشير إلى معنى فيجرى عليه إسم اليد ـ ولهذا لا يصح أن يقال: إذ أصبحت بشىء مثل اليد للشمال، كما يقال: رأيت رجلاً مثل الأسد، وإنما يتأتى التشبيه فى هذا بعد أن تغير الطريقة، فتقول: إذ أصبحت الشمال، ولها فى قوة تأثيرها فى الغداة شبه المالك المتصرف فى الشىء بيده، فتجد التشبيه المنتزع لا يلقاك من المستعار نفسه، بل مما يضاف إليه، لأنك تجعل الشمال[3] مثلاً ذا شىء وغرضك أن يثبت له حكم من يكون له ذلك الشىء.

= الدين التفتازانى تصرف فى نقل عبارة الإمام عبد القاهر، وتابعه فى ذلك أبو العباس أحمد الطرودى.

(1) ابن ربيعة العامرى الشاعر الجاهلى الذى ادرك الإسلام، ولم يقل فيه إلا بيتاً واحداً، كما قال ابن قتيبة فى الشعر والشعراء ص 51.

(2) هذا البيت من معلقته التى مطلعها:

عفت الديار محلها فمقامها بمنى تأبد غولها فرجامها

ورواية البيت فى ديوانه ص 297:

وغداة ريح قد وزعت وقرة إذ صبحت بيد الشمال زمامها

وغداة: أى ورب غداة، وزعت: كففت. تأبد: توحش. وفى البيت استعارة مكنية أخرى: فقد شبهت القرة فى انقيادها لريح الشمال بجمل منقاد، بجامع الانقياد فى كل، ثم أثبت لها زماماً على سبيل التخييل، مبالغة فى التشبيه.

(3) سقط فى: أ: «ومثل ذى اليدين من الإحياء، فتجعل المستعار له، أعنى الشمال. مثلاً». =

وقال أيضاً[1]: لا خلاف فى أن لفظ اليد استعارة، مع أنه[2] لم ينقل عن شىء إلى شىء، إذ ليس المعنى على أنه شبه شىء[3] باليد، وإنما المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يداً، انتهى. كله من المطول[4].

وفى حواشى الفاضل ابن قاسم: قوله: وغداة مجرور لفظاً برُبَّ المقدرة أو بواو رب، منصوب المحل بالكشف؛ لأنه ظرف وقدم عليه؛ لأن رب لها الصدر. ومعنى كشفت الغداة الموصوفة بما ذكر: أنه كشف الضيق الواقع فيها بأن جعل فيها مائدة تدفع البرد والجوع[5]، (وقوله: إذ أصبحت أى الغداة، وقرة[6]: «بكسر القاف وتشديد الراء، بمعنى البرد، معطوف على غداة، أو ريح، وقد يروى بفتح القاف، وإذ أصبحت: ظرف لكشفت. وأصبحت تامة فاعلها زمامها، والتأنيث باعتبار المضاف إليه، أو الضمير المستتر فيها العائد إلى القرة، أو الغداة والجملة أعنى بيد الشمال زمامها خبرها، والشمال[7] «بالفتح»: ريح مقابل الجنوب مشهور بشدة البرد، انتهى)[8].

---

(1) أى الإمام عبدالقاهر فى أسرار البلاغة ص 32 تصحيح محمد رشيد رضا ، دلائل الإعجاز ص 334 .

(2) فى دلائل الإعجاز «ثم إنك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد قد نقل عن شىء إلى شىء» راجعه ص 334 تصحيح رشيد رضا.

(3) فى: ب: «شيئاً» وكذا فى: جـ .

(4) أنظر المطول ص 384 فهذه نص عبارته، نقلاً عن دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر بتصرف. انظر الدلائل 334.

(5) وفى ديوان لبيد: أنهم كفوا أذى الريح بتوزيعهم الطعام على الفقراء، وقد جعل للغزاة زماماً، وللشمال يداً على سبيل الاستعارة المكنية التخييلية، اقرأ القصيدة فى ديوان تحقيق الدكتور إحسان عباس ص 297 إلى 321/ مطبعة حكومة الكويت سنة 1962 م أنظر المؤتلف والمختلف للآمدى، تحقيق عبد الستار فراج ص 264 راجع المفصل للجارم جـ 77/1.

(6) فى القاموس جـ 119/2 مادة: «القرى» «القر» بالضم، البرد، أو ما يخص بالشتاء، والقرة «بالكسر»: ما أصابك من القر. وبالضم الضفدع.

(7) راجع اللسان جـ 388/13 وما بعدها «المطبعة الميرية بولاق سنة 1302 هـ ».

(8) ما بين القوسين ساقط فى: جـ .

وفى شرح القصائد السبع للتبريزى[1]: «وزعت» بدل «كشفت» ونصه: وزعت: كففت، أى بالطعام، والكسوة، وإيقاد النيران، وقالوا فى قوله عز وجل ﴿يوزعون﴾[2] أى يكف آخرهم عن أولهم، وقيل: فى قولـه تعالى: ﴿أوزعنى أن أشكر نعمتك﴾[3] ألهمنى. وقيل: اكففنى عن جميع الأشياء، إلا عن شكرك، والعمل الصالح، انتهى المراد منه[4].

5 ـ وتنقسم باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين، وغير اعتبار الجامع إلى ثلاثة أقسام:

أ ـ مطلقة.

ب ـ ومجردة.

جـ ـ ومرشحة[5].

وسيأتى الكلام عليها إن شاء الله تعالى.

6 ـ وتنقسم باعتبار اللفظ إلى:

أ ـ أصلية .

ب ـ وتبعية .

ولما كان كل ما تقدم من الأقسام راجع إلى الأصلية والتبعية، نظم المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ فريدة لبيانها فقال: (اللوحة: 38 أ).

* * *

---

(1) فى: جـ: «وفى شرح القصائد السبع، للإمام أبى زكرياء» «يحيى التبريزى».

(2) النمل. الآية: 17 ﴿وحشر لسليمان جنوده من الجن والإنس والطير فهم يوزعون﴾.

(3) النمل. جزء الآية: 19.

(4) فى: جـ: «وسيأتى زيادة كلام على المعلقات السبع، عند الكلام على الترشيح والتجريد بعون الله سبحانه وتعالى».

(5) الترشيح فى اللغة التقوية قال ابن منظور فى اللسان جـ 274/3 «ترشَّحَ: إذا تقوى على المشى مع أمه».

الفريدة الثانية

فى تقسيم الاستعارة إلى: أصلية وتبعية

من العقد الأول (إن كان اللفظ[1] المستعار اسم جنس) الاستعارة والمستعار مترادفان، واختار المستعار هنا، على الاستعارة؛ لأنها قد تطلق على المعنى المصدرى، وهو غير جائز[2] الإرادة هنا، فأتى بالمستعار ليكون نصاً فى المقصود.

فى حواشى المفتاح[3] للسيد: الاستعارة الأصلية: هى أن يكون المستعار اسم جنس، وأراد باسم الجنس: اسماً دالاً على مفهوم كلى غير مشتمل على

---

(1) قال العصام فى الأطول جـ 136/2 المطبعة العثمانية: «وهذا التقسيم باعتباره لفظ الاستعارة».

(2) فى: ب: «جائر» وهو تصحيف.

(3) فى الأطول جـ 136/2 قال السيد السند، والشارح المحقق فى شرح المفتاح: يريد صاحب المفتاح باسم الجنس: إسماً لمفهوم غير مشخص، ولا مشتملاً على تعليق معنى بذات... إلى أن يقول: قال الشارح وتبعه السيد/ المراد باسم الجنس الجنس أعم من الحقيقى والحكمى، أى المتأول باسم الجنس، ليتناول نحو حاتم، فإن الاستعارة فيه أصلية».

تعلق معنى بذات، فيدخل فيه نحو رجل وأسد من الأعيان، وقيام وقعود من المعانى. ويخرج عنه الصفات واسم الزمان، والمكان، والآلة المشتقة من الأفعال[1]، وإنما [2] قال من الأفعال مع أن المصادر هى أصل المشتقات[3] مبنى [4] على أن الوصف مشتق من الفعل، والفعل مشتق من المصدر، فصارت مشتقة من المصدر بالواسطة، وشمل التعريف[5]، المعرف والمنكر، بل وشمل علم الجنس، لأنه كلى، فقوله: (أى اسماً) بدل نكرة من نكرة، وهو إسم الأول المضاف، كما[6] هنا، فإنها[7] موصوفة بقوله: (غير مشتق) فينحل الكلام إلى قولنا: إن كان المستعار اسماً غير مشتق.

ثم إن الشارح اعترض كلاً من حدى الاستعارة الأصلية، والتبعية، مشيراً إلى بيان ذلك بما حاصله: أن كلاً من التعريفين غير جامع وغير مانع، فقال: (اسم الجنس فى عرف النحاة يساوق النكرة[8]) (هو شامل للصريح، والمؤول، نحو أعجبنى أن تقتل. وأطلق الشارح فى رسالته الفارسية فى موضع، وقيد فى آخر منها بأن الاستعارة إن دخلت بعد دخول «أن» فهى تبعية[9]، وإن وقعت قبله، فهى أصلية[10]. وذكر الشهاب فى رسالته المسماة «بالتبر المسبوك فى بيان تعريف المصدر المسبوك» أنه إذا تجوز بأن وصلتها عن معنى استعيرت له كما تقول: تاب قبل أن يشتعل رأسه، فهل هذه الاستعارة

---

(1) زاد فى: جـ «انتهى».

(2) فى: جـ: «فإن قلت: كيف قال المشتقة من الأفعال».

(3) «قلت: كذا وقع فى عبارة غيره أيضاً» هذه العبارة ليست فى: أ، ب.

(4) فى: جـ: «وأجابوا بأنه مبنى على أن الوصف مشتق من الفعل».

(5) فى: جـ: «وشمل التعريف المذكور».

(6) فى: جـ: «والنكرة يجوز إبدالها من النكرة. إذا كانت مخصصة بنوع وصف كما هنا».

(7) فى: جـ: «فإنها موصوفة» وهو الصواب. وفى: أ «بأنها» بالباء.

(8) فى : جـ : «المساوقة: أعم من المساواة التى هى الاتحاد فى الذات، والمرادفة التى هى الاتحاد فى المفهوم .

(9) الصواب فى رأيى : «فهى أصلية، لكونه فى تأويل مصدر».

(10) الصواب فى نظرى: فهى تبعية «لكونه فعلاً محضاً».

تبعية؟ لأن اللفظ حرف، وفعل، ومثله لا يكون استعارته إلا تبعية، كما قرره أهل المعانى.

أو أصلية؟ لأنها بعد السبك مصدر جامد، واستعارة مثله أصلية، أو هى قسم ثالث لم يذكره القوم؟.

أجاب تلميذه السيد أحمد الحموى، نصه: وأقول فيه: إن العصام ذكر فى رسالته الفارسية[1]، أن الاستعارة فيه، يعنى الفعل، إن كان قبل دخول «أن» فالاستعارة أصلية، وإلا فتبعية. انتهى المراد منه)[2].

وقوله[2]: «يساوقه النكرة: أى يجرى مجراها، فهما مترادفـان عند ابن الحاجب، وغير مترادفين عند ابن السبكى.

وعبر بالمساوقة؛ لأنها أعم من التساوى : الذى هو الاتحاد فى الذات . ومن الترادف ؛ الذى هو الاتحاد فى المفهوم »[2] .

وعرفوه:

«بأنه ما وضع[3] للماهية من حيث هى، أى من غير تعيين فى الخارج أو الذهن، كأسد، ويعبر عنه عند الأصوليين بالمطلق».

والتحقيق أن بين اسم الجنس والنكرة فرقاً بالاعتبار، وذلك أنه إن اعتبر[4] فى اللفظ دلالة على الماهية بلا قيد سمى مطلقاً، واسم جنس أيضاً،

---

(1) فى الرسالة الفارسية: «اعلم أن مواضع الاستعارة التبعية، منها ما يحتمل أن يكون الاستعارة فيه أصلية، باعتبار، وتبعية باعتبار آخر، مثلاً أن يقتل زيد، يعنى الفعل الذى دخلت عليه أن المصدرية، لأنه إن اعتبرت الاستعارة فيه بعد دخول «أن» تكون الاستعارة أصلية، لكونه فى تأويل مصدر، وان اعتبرت قبل دخول «أن» فالاستعارة تبعية، لكونه فعلاً محضاً» انظر الرسالة الفارسية ص 36 مخطوطة بدار الكتب الوطنية التونسية رقم الإيداع 15991.

(2) ما بين القوسين سقط فى: جـ .

(3) ما بين القوسين قدم فى : جـ : وأخر فى أ، ب.

(4) أنظر الأطول لعصام الدين جـ 136/2 المطبعة العامرة.

أو مع الوحدة الشائعة، سمى نكرة، ومن ثم قالوا: النكرة ما شاع فى جنس موجود، أو مقدر، واسم الجنس: ما وضع للماهية من حيث هى، وتطلق النكرة تارة فى مقابلة المعرفة، وقولهم: من غير تعيين فى الخارج أو الذهن ليخرج بالأول علم الشخص كزيد، وبالثانى علم الجنس: وهو ما وضع لمعين فى الذهن، أى ملاحظة الوجود فيه، كأسامة وما أشبه ذلك (فيتناول اسم الجنس المشتقات النكرة) من اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، واسم الزمان، والمكان، والآلة، (ولا يتناول أسامة) علم الجنس ونظائره[1] (وكذا لا يتناول الأسد ونظائره) من أسماء الأجناس المعرفة بلام الحقيقة، كالرجل، والإنسان، والكلمة[2] لفظ موضوع مفرد، وكذا الأسد فى قولك[3]: أنا رأيت الأسد، أى فرداً منه، ففر منه، وكذا الذئب، والحمار، من قوله تعالى ﴿وأخاف أن يأكله الذئب﴾[4] ﴿كمثل الحمار يحمل أسفاراً﴾[5] إلا أن بين الأول والثانى فرقاً، فإن الأول إشارة إلى نفس الحقيقة، ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الأفراد، والثانى لواحد من الأفراد، باعتبار عهدتيه فى الذهن، لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة وحينئذ (فلا تصح إرادته) أى اسم الجنس فى عرف النحاة (فى هذا المقام) أى مقام تعريف الاستعارة الأصلية (وذلك لشمول الاستعارة الأصلية جميع المعارف الغير المشتقة إلا العلم الشخصى) وحينئذ لا يكون تعريف الاستعارة المستنبط جامعاً لعدم شمول المعارف الغير المشتقة، وكذا تعريف التبعية المستنبط من التقسيم لا يكون مانعاً لدخول هذه المادة من الأصلية فيه (وعدم شمولها) أى الاستعارة الأصلية (المشتقات) نكرات كانت أو معارف، فلو جعل[6] اسم الجنس على عرف النحاة، كان تعريف الأصلية المستنبط غير مانع لدخول

---

(1) فى: جـ: «ونظايره» بالياء.

(2) سقط فى: أ «فى قولك الرجل خير من المرأة، والإنسان حيوان ناطق، والكلمة لفظ».

(3) فى: ب: «من» بدل «فى» وكذا فى: جـ.

(4) سورة يوسف: الآية 13.

(5) سورة الجمعة: جزء الآية: 5.

(6) فى: جـ: «فلو حمل» بدل «جعل».

المشتقات النكرات فيه، وتعريف التبعية غير جامع لخروجها عنه[1]: (وقد جعل صاحب رسالة الوضع اسم الجنس مقابلاً للمصدر والمشتق، فلا تصح إرادته) في هذه التعريف (أيضاً وإن كـان أقرب من الأول) أي من حـد المصنف.

أما عدم صحة إرادته؛ فلأنه لو حمل عليه كان تعريف الأصلية غير جامع لعدم شمولها استعارة المصادر.

وأما كونه أقرب من المعنى النحوى فلعدم لزوم عدم[2] مانعية تعريف الأصلية، وعدم جامعية التبعية، كما لزم، لو جعل على المعنى النحوى، كما تقدم آنفاً.

قوله: وإن كان أقرب من الأول، قيل عليه أنه يقتضى أن يكون فى الأول قرب وأجيب بأن أفعل التفضيل على غير بابه[3].

ولما كان حد المصنف للأصلية غير جامع وغير مانع فى زعم الشارح. وكان تعريف التبعية المستنبط من الحد كذلك، أتى بالترجى فقال: (فلعل اسم الجنس فى عرف هذا الفن - أى فن البيان - كل ما يقابل المشتق).

وجه قوله: لعل إلى هذا يكون التعريفان سالمين عن النقض بما تقدم. وهذا الترجى مما لا ينبغى؛ لأن يكون إسم الجنس ما قابل المشتق هو قضية

---

(1) فى: جـ: «بعده»: ودخل فى قوله: جميع المعارف الغير المشتقة، الضمير، والموصول، والمعرف بآل العهدية، واسم الإشارة، والمنادى، كنداء الأطلال والديار، بما ينادى به العاقل، كقوله: ألا يا دار مى على البلى، وقول الآخر: فيا دار سلمى وقوله: ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى. فتدخلها الاستعارة، بادعاء أنها عاقلة، ثم يستعار لها اللفظ الذى ينادى به، سقطت هذه العبارة فى: أ، ب.

(2) فى الأسلوب تكرار يمجه الذوق السليم.

(3) زاد فى: جـ: «لكن صرح بعضهم بأنه إذا اقترن بمن لا يكون إلا على بابه فى: جـ: «زيادة تتعلق بالنحو» «أفعل التفضيل» اللوحة : جـ .

وجه قوله: لعل إلى هذا يكون التعريفان سالمين عن النقض بما تقدم. وهذا الترجى مما لا ينبغى؛ لأن يكون اسم الجنس ما قابل المشتق هو قضية كلام المطول[1]، حيث قال عند قول التلخيص: والاستعارة باعتبار اللفظ قسمان؛ لأنه إن كان اسم جنس[2] فأصلية كأسد وقتل، وإلا فتبعية، ما نصه: وهو[3] ما دل على نفس الذات الصالحة[4] لأن تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الأوصاف انتهى.

ولم يقل مختلفين بالحقائق إشارة إلى الجنس عندهم[5] غيره عند أهل الميزان. وقوله: من غير وصف[6] الخ كأسد، فإنه دال على الماهية من غير اعتبار وصف من أوصافه، وإنما وضع للحيوان المفترس من حيث هو لا باعتباره شجاعاً، وذا جراءة، حتى لو وجد (اللوحة: 40 أ) أسد غير شجاع[7] صدق عليه إسم الأسد بخلاف نحو ضارب وقائم من الأوصاف غير اسم الجنس، فانها إنما وضعت باعتبار الأوصاف، وهل هذا اصطلاح لهم في هذا الباب؟ لما عرفت أن كلامهم فى أحوال المسند إليه يخالفه ولا بعد فى ذلك، ألا ترى أن المفرد عند النحاة مختلف فى أبواب، وكذا الاسم فى باب الكلمة والكلام له إطلاق غير إطلاقه فى باب العلم، (لكن) استدراك من قوله، فعل اسم الجنس (قولهم) أى علماء البيان: (العلم لا يستعار لمنافاته الجنسية لاقتضائه الشخصية[8] لكون[9] مفهوم الجنس كلى (يدل) بالالتزام (على أن

(1) أنظر المطول 371 مطبعة أحمد كامل.

(2) تحقيقاً كالمثال المذكور، أو تأويلاً كالعلم الشخصى، نحو رأيت اليوم حاتماً.

(3) عرف التفتازانى اسم الجنس بهذا التعريف ص 371 انظر المطول 371.

(4) خرج بقوله: الصالحة الخ الأعلام، والمضمرات، وأسماء الإشارة، فإنها كلها جزئيات، لا تجرى الاستعارة فيها. أنظر حاشية الدسوقى مع شروح التلخيص جـ 108/4.

(5) أى أهل البيان.

(6) قال الدسوقى فى حاشيته على المختصر جـ 108/4: قوله من غير اعتبار وصف من الأوصاف خرج به المشتقات، مثل ضارة، وقاتل، لأنها إنما وضعت باعتبار الأوصاف.

(7) هذا نص عبارة الدسوقى فى حاشيته المتقدمة، راجعها جـ 108/4.

(8) زاد فى: جـ: «لكون مفهومه جزئياً».

(9) فى: جـ: «وكون مفهوم الجنس كلى».

الجنس عندهم ما يقابل الشخص) أى فقط، لا ما يقابل المشتق والشخص[1] معاً، (وإلا فالمشتق أيضاً ينافى الجنسية، ويستعار) أى وإن لا يكن اسم الجنس عندهم ما يقابل الشخص فقط، بل ما يقابله ويقابل المشتق، وجواب الشرط محذوف، أقام دليلة ـ وهو قوله فالمشتق الخ ـ مقامه.

والتقدير: فلا يصح قصر عدم الاستعارة على العلم، كما اقتضاه بيان ما يستعار. إذ يلزم أيضاً أن المشتق لا يستعار لمنافاته الجنسية، أى اسم الجنس؛ لأن المشتق أيضاً مقابل لاسم الجنس فيه.

وفيه أنه ليس المراد بالجنسية فى قولهم: العلم لا يستعار لمنافاته الجنسية، أى اسم الجنس، حتى يلزم ما قاله، بل المراد بالجنسية الكلية، والمشتق كلى، فيستعار (ولا يخفى عليك أن قوله ـ أى المصنف ـ أى اسماً غير مشتق يتناول العلم الشخصى) أى يصدق عليه، فيلزم كونه يستعار استعارة أصلية[2]، والحال إنه لا يستعار عند الجمهور، وفيه: آنه خارج عن المقسم الذى هو المستعار فى قوله: إن كان المستعار اسم جنس الخ فلا ضرر فى صدق تعريف إسم الجنس عليه، ولا يحتاج فى الرفع من زيادة قيد الكلى فى قوله: (فكأنه أراد، أى اسماً كلياً غير مشتق) كأسد مثلاً، فلله در المصنف حيث حذف من التفسير قيد كلى، وزاد قوله أى اسماً، لإخراج الفعل والحرف، ومن لم يتنبه إلى هذه الدقيقة عكس الأمر.

قال العلامة يس: قيل لا حاجة إلى ذلك؛ لأن العلم خارج عن المفسر

---

(1) وفى رسالة الصبان فى علم البيان ص 310 «فالمراد باسم الجنس: الاسم الموضوع لمفهوم كلى تحقيقاً أو تأويلاً، وليس بمشتق» انظر حاشية الأنبابى على رسالة الصبان ص 310 المطبعة الأميرية بولاق، الطبعة الأولى 1315 هـ.

(2) ص 309 «كون استعارة نحو حاتم أصلية هو ما جرى عليه القوم، ووافقهم المحقق العصام فى شرحه للسمرقندية فى رسالته الفارسية وخالفهم فى الأطول». انظر حاشية الأنبابى على رسالة الصبان ص 309 المطبعة الأميرية بولاق سنة 1315 هـ. راجع زهر الربيع فى المعانى والبيان والبديع أحمد الحملاوى. الطبعة السادسة 1379 هـ 59 م مطبعة مصطفى الحلبى.

الذى هو المستعار فى قوله: إن كان المستعار اسم جنس، وفيه نظر: لأنه لو نظر إلى المفسر لم يكن التعريف غير مانع فى مقام من المقامات، انتهى.

وفى التلويح: أن الاستعارة تكون فى الأعلام، وإن لم تتضمن نوع وصفية، ومشى عليه بعض المتأخرين، فقال: الاستعارة مبنية على التشبيه، فجاز كونها ألخ.

وفى العروس[1]: لو كانت العلة فى امتناع أن تكون الاستعارة علماً على ما ذكر، من منافاة الجنسية، لجاز التجوز فى الأعلام بالمجاز المرسل، والظاهر أنه لا يجوز، فلا يجوز جاء زيد[2]، أى رأسه، وصرح[3] به الفخر فى المحصول، قال: إن نحو رأيت زيداً، وضربت زيداً، مجاز عقلى[4]، لأن الأعلام لا يتجوز عنها، ويشهد لذلك أن المجاز فرع الحقيقة، والعلم ليس مجازاً، ولا حقيقة، فكيف يتجوز[5] انتهى.

وقال الشمس الفنرى[6]: واعلم أنك إذا اعتبرت تشبيه زيد بعمرو فى الشكل والهيئة، وقصدت المبالغة فى التشبيه، وادعاء أنه عين عمرو، لكمال شبهه، وقلت: رأيت عمراً، فالظاهر أنه استعارة مصرحة، تكون علاقته المشابهة[7]، ومن هاهنا[8] قيل: القوم إنما تعرضوا للجنس فى بيان الاستعارة، بناء على أن أكثر الاستعارات فى الأجناس، لا الأشخاص، ولهذا علل الفاضل المحشى فى شرح المفتاح عدم جريان الاستعارة فى الأعلام، بأن مبنى

---

(1) أنظر عروس الأفراح، مع شروح التلخيص جـ 70/4 وقد نقلت عبارته بتصرف.

(2) صواب العبارة: «فلا تقول جاء زيد، تعنى رأسه» كذا فى العروس جـ 70/4.

(3) فى العروس: «وقد صرح بذلك الإمام فخر الدين فى المحصول، حيث قال».

(4) هذا التعبير من قبيل الحقيقة لا المجاز فى نظرى.

(5) سقط من: أ، ب: «عنه» أى فكيف يتجوز عنه.

(6) فى: جـ: «قلت: فى حواشى الفنرى على المطول ما نصه: واعلم» سقطت من أ، ب.

(7) فى: ب: «المشابهة» وهو الصواب. كذا فى: جـ.

(8) فى: جـ : «ومن هنهنا».

الاستعارة على المبالغة فى حال المشبه، بدعوى أنه عين المشبه به، وذلك إنما يحصل إذا كان المشبه به مشهوراً بوجه الشبه، ولا شك أن الأجناس مشهورة بأوصاف لها، حتى إن أسماءها تنبنى على أوصافها انبناء[1] تاماً.

أما الأشخاص فقل ما تشتهر بأوصاف كذلك، والقول بأنه يمكن أن يجعل لفظ عمرو موضوعاً لذات[2] ما له الشكل المخصوص ادعاء، وإن كان موضوعاً لذات معينة، لها شكل مخصوص، حتى يتأتى اعتبار الجنس تعسف، لا احتاج إليه؛ لأن المقصود بالعدول عن التشبيه إلى الاستعارة هو المبالغة فى حد الشبه، أعنى وجه الشبه، حتى كأنه يساوى المشبه به فيه، وذلك يحصل إذا جعل المشبه من أفراد المشبه به، داخلاً فى جنسه، إذا كان المشبه به جنساً، أو جعل عينه، وإن كان شخصاً، ولا شبهة أن إدخاله فى جنسه بمنزلة دعوى أنه عينه، فتأمل، انتهى[3]. (وحينئذ) أى حينئذ كان (اللوحة: 41 أ) إرادته اسماً كلياً (يخرج عنه العلم المشتهر بصفة) نحو حاتم، وسحبان، وعطشان[4]، وباقل، وما أشبه[5] ذلك. (مع أنه) أى العلم المشتهر بصفة (يستعار) استعارة أصلية (إلا) استثناء من قوله يخرج (أن يراد اسماً كلياً حقيقة كأسد أو حكماً) كالعلم المشتهر بصفة (وحينئذ) أى حين إذ أريد اسماً كلياً حقيقة أو حكماً (يتناول) أى يشمل الحد (العلم الجامد المشتهر بصفة، فإنه) أى العلم المذكور (فى حكم الكلى عندهم) أى القوم، وليس بكلى حقيقة، فإن اشتهار ذاته الشخصية بوصف من الأوصاف خارج عن مدلوله، كاشتهار الأجناس بأوصافها الخارجة عن المدلولات الأصلية لأسمائها، وقد تقدم[6]

---

(1) فى: أ: ب: «أنباء» والصواب انبناء، مصدر انبنى.

(2) فى: ب: جـ: «لذات» وفى: أ: «ولذاتك» وهو خطأ.

(3) زاد فى: جـ: «تنبيه» قولهم ولا تكون الاستعارة علماً، لإخفاء فى أن المراد غير علم الجنس، فإنه المتبادر من إطلاق العلم» هذه العبارة ليست فى: أ، ب.

(4) فى: جـ: «على وزن عطشان».

(5) «وما أشبه ذلك» ليست فى: جـ.

(6) زاد فى: جـ: «وسيأتى تحقيق له إن شاء الله تعالى».

الكلام فيه، (ويخرج عنه) أى عن تعريف المصنف لاسم الجنس (الأعلام الشخصية الغير المشتهرة) كزيد مثلاً.

(ولا يخفى عليك أنه تكلف جداً) أى كثيراً (سيما فى مقام التفسير) أى التعريف والتبيين؛ لأن تعريف المصنف كان بالأعم بزعم الشارح، فقدر الكلى لأجل المانعية فصار أخص، فأخل بجامعيته، بجعل الكلى أعم من أن يكون حقيقياً أو حكمياً، وأما تفسير الشارح فليس فيه إلا تعميم الكلى؛ لأن الكلى مذكور فيه. وقد تقدم أنه لا احتياج إلى ارتكاب هذه التكلفات، بناءً على عدم تناول لفظ المستعار من قوله: إن كان المستعار الخ للأعلام، لأن العلم خارج عن المقسم[1] كما قدماه.

(ومع ذلك) أى هذه التكلفات كلها (يخرج عنه) أى عن تعريف المصنف لاسم الجنس، وكذا عن تفسير الشارح، بقيد مقابلة المشتق (نحو حاتم علماً) اسم فاعل من الحتم، والمراد بنحو حاتم الأعلام المشتهر بأوصاف.

وفيه نظر: لأن الاشتقاق والوصفية قد زالا بالعلمية، لما بينهما من التنافى، (مع أن الاستعارة فيه - أى حاتم - أصلية) يريد عند صاحب التلخيص[2] ومرضيه هو خلاف[3] ذلك، وسيأتى الكلام فيه قريباً.

واعلم:

أنه ليس توجيه الاستعارة الأصلية فيه بمعنى أنه ينقل معناه العلمى الشخصى ويستعمل فى معنى آخر كحاتم مثلاً اسم لحاتم الطائى المشهور بالجود فينقل عنه، ويستعمل فى شخص آخر يشبهه فى الجود، فيكون

---

(1) فى: ب: «المقسم»: وفى: أ «القسم» وهو خطأ.

(2) انظر شروح التلخيص جـ 108/4.

(3) يقول عصام الدين فى الأطول ص 137: «فينبغى أن يعتبر التشبيه بين المعنيين المصدرين، ويجعل الحاتم فى حكم المشتق، فيكون ملحقاً بالاستعارة التبعية، دون الأصلية» دار الطباعة العامرة.

استعماله فى الثانى مجازاً، على الاستعارة لعلاقة المشابهة.

بل توجيه الاستعارة الأصلية فيه:

أن يشبه شخص بحاتم فى الجود، ويتأول فى حاتم، فيجعل كأنه موضوع للجواد[1]، سواء كان ذلك الرجل المعهود من طى، أم آخر غيره، كما جعل أسد كأنه موضوع للشجاع، سواء كان متعارفاً أم غير متعارف، فبهذا التأويل يكون حاتم متناولاً للفرد المتعارف والفرد الغير المتعارف، وهو من يتصف بالجود، لكن استعماله فى غير المتعارف، يكون استعمالاً فى غير الموضوع له فيكوّن استعارة[2] نحو رأيت اليوم حاتماً.

(ويدخل ـ أى حاتم ـ فى مفهوم التبعية):

لأنه فى معنى المشتق، وليس فى دخوله مراداً، فينتقض تعريفها أيضاً، بنحو حاتم، فينتقض تعريف الأصلية جمعاً، وتعريف التبعية منعاً.

ومن العجب كون الاستعارة فيه أصلية، مع دخوله فى مفهوم التبعية، فإنهما أمران متضادان، إذ لا اشتقاق فى شىء من الأعلام حال العلمية؛ لأنها وإن كانت مشتقة فى الأصل خرجت عن الاشتقاق بالعلمية، كما أن الوصف يزول[3] بها.

فلو جرت الاستعارة فيها من غير تأويل، كما ذهب إليه البعض فهى أصلية، وغير داخلة فى مفهوم التبعية، ولا اشتقاق فيها، وإن كانت منقولة عن المشتقات، وإن أول الأعلام المشتهرة بالصفة بتلك الصفة، فالاستعارة فيها تبعية، وداخلة فى مفهومها، قال الشارح فى الأطول[4] نقلاً عن العلامة

---

(1) أى مطلقاً.

(2) راجع حاشية الأنبابى على رسالة الصبان ص 309 المطبعة الأميرية سنة 1315 هـ.

(3) الرأى السائد أن الاشتقاق والوصف يزولان بالعلمية، وإن الاستعارة فى علم الشخص أصلية.

(4) أنظر الأطول لعصام الدين جـ 136/2.

التفتازانى[1]، والسيد السند: المراد باسم الجنس، أعم من الحقيقى[2]، والحكمى[3]، فيتناول[4] نحو حاتم، فإن الاستعارة فيه أصلية، ثم قال: وفيه نظر، لأن حاتماً[5] يتأول بالمتناهى فى الجود، فيكون مؤولاً[6] بصفة، وقد استعير من مفهوم المتناهى فى الجود، لمن له كمال الجود، فيكون[7] كاستعارة شىء من مفهوم مشتق لمفهوم مشتق، فلا يصح[8] شىء، من المشبه والمشبه[9] به لأن يستعير التشبيه بينهما بالأصالة. فينبغى أن يعتبر التشبيه بين[10] المصدرين، ويجعل حاتم[11] فى حكم المشتق فيكون ملحقاً بالاستعارة التبعية دون الأصلية، انتهى كلام الأطول[12].

قال السيد الحموى[13] بعد نقل كلام الأطول: وفيه بحث: لأن اسم الجنس يدل على ذات صالحة للموصوفية مشتهرة بمعنى يصلح أن (اللوحة: 42) يكون وجه الشبه، وكذلك العلم إذا اشتهر بوصف من الأوصاف خارج

---

(1) راجع حاشية الدسوقى على مختصر السعد جـ 388/2 دار الطباعة العامرة.

(2) سواء كان اسم عين نحو رأيت أسداً يخطب، أم اسم معنى نحو قتل المستعار للضرب الشديد، راجع المطول ص 371.

(3) فى الأطول «أى المتأول باسم الجنس» وهذه العبارة ليست فى: أولا: ب، جـ 2/ ص 136.

(4) وفيه: «ليتناول» وفى: جـ: (فيتناول).

(5) وفيه: «الحاتم مأول».

(6) وفيه «متأولا».

(7) وفيه: «فهو».

(8) وفيه: «مصلح».

(9) فى: أ، ب: «المشبه به والمشبه» والصواب: المشبه والمشبه به، كذا فى الأطول جـ 2/ 136 و 137 العامرة.

(10) فى الأطول جـ 137/2 المطبعة العامرة: «بين المعنيين المصدرين».

(11) وفيه: «الحاتم».

(12) هذا نص عبارة الأطول راجعه ـ جـ 136/2 و 137.

(13) فى: جـ: «قال السيد أحمد الحموى ـ رحمه الله تعالى ـ فى درر العبارات وغرر الإشارات «بعد نقل كلام الأطول».

عن مدلوله أشبه اشتهار الأجناس بأوصافها الخارجة عن المدلولات الأصلية لأسمائها، بخلاف الأسماء المشتقة، فإن المعانى المصدرية المعتبرة فيها داخلة فى مفهوماتها الأصلية.

وقد قال الفاضل السيرافى كغيره: إنما أُلحق حاتم بأسماء الأجناس دون الصفات؛ لأن المعنى الذى اشتهر به خارج عن مفهومه، وإنما لم يجعل اسم جنس حقيقة، لأن مفهومه بتضمنه الوصف، لم يصر كلياً. بل هو باق على جزئيته، انتهى.

وحينئذ فما[1] قالوه أظهر، فتأمل. ووافقهم فى شرح الرسالة؛ فإنه لما فسر فى الرسالة اسم الجنس، أورد عليه أنه يخرج عنه نحو حاتم علماً، مع أن الاستعارة فيه أصلية، ويدخل فى مفهوم التبعية.

وقد أجيب عنه: بأنه غير مشتق حال العلمية وإن كان مشتقاً قبلها؛ لأن المراد بالمشتق: ما يكون دالاً على تعلق معنى بذات، كضارب ومضروب، وحاتم حال العلمية ليس كذلك-كما مرت الإشارة إليه[2].

هذا، ولا يخفى عليك أن تعريف الأصلية غير جامع:

إذ يخرج عنه الاستعارة المصرحة التمثيلية فإنها أصلية مع أن المستعار فيها ليس باسم جنس، بل مركب استعمل فيما شبه بمعناه الأصلى تشبيه تمثيل[3].

ويخرج عنه أيضاً الاستعارة المكنية الواقعة فى المركب[4] على ما ذكره المحقق التفتازانى فى حواشى الكشاف، فإنها أصلية، مع أن الاستعارة فيها ليست باسم جنس بل مركب، فلو زيد فى التعريف بعد قوله: ما كان المستعار اسم جنس أو مركب استعمل فيما أشبه بمعناه الأصلى لكان جامعاً.

---

(1) فى: جـ: «فما قالوه».

(2) أى قريباً.

(3) نحو أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى.

(4) «كلام السيد الحموى» سقطت من: جـ.

إلا أن توجيههم جريانها فى اسم الجنس، بأن مبناها على التشبيه لمشاركة المشبه للمشبه به فى أمر ولا يعقل إلا للحقيقة يأبى هذه الزيادة، فليحمد هذا المقام، فإنه صعب المرام، انتهى كلام السيد الحموى رحمه الله تعالى وجميع من تقدم ذكره.

أقول: بقى هنا[1] لا بأس بالتنبيه عليه، وهو أن الشيخ يس قال فى حواشيه عند قول التلخيص: ولا يكون علماً لمنافاته الجنسية. إلا إذا تضمن نوع وصفية كحاتم، هذا استثناء إنما يحتاج إليه بحسب الظاهر، وهو منقطع لا حاجة إليه؛ لأن ذلك إنما يكون فى تنكير العلم، وتنكيره قد يكون تقديرياً كما ذكره النحاة فى باب «لا» فى قضية ولا[2] أبا حسن لها، من أنه فى تأويل ولا فيصل، وجوزوا بقاءه على العلمية، وتقدير مضاف، أى ولا مثل أبى حسن، وعلى الأول الاستعارة لم تلاق العلم بل النكرة، وتسمى حينئذ تبعية، انتهى.

أقول[3]:

وقد ذكر الرضى[4] هذه المسألة بأفيد من هذا، فلنورده، نصه: واعلم أنه قد يؤول العلم المشهور ببعض الخلال بنكره، فينصب بلا التبرئة، وينزع منه لام التعريف إن كان فيه، نحو لا حسن فى الحسن البصرى، ولا صعق فى الصعق، أو فى ما أضيف إليه، نحو لا امرأ القيس، ولا ابن زبير، ولا تجوز هذه المعاملة فى نحو عبد الله وعبد الرحمن، إذ الله، والرحمن لا يطلقان

---

(1) فى: جـ: «وأقول: فى حواشى العلامة يس على المختصر» بدل العبارة المذكورة.

(2) أنظر المقرب لابن عصفور المتوفى سنة 669 هـ 189/1 مطبعة العانى بغداد. الطبعة الأولى سنة 1391 هـ 1971 م.

(3) فى: جـ: «وأقول: قد بسط الفاضل الرضى القول فى هذه المسألة، فلنورده تتميماً للفائدة».

(4) هو محمد بن الحسن نجم الملة والدين، هجر بلاد المشرق، وأقام بالمدينة المنورة، وألف شرحه على الكافية لابن الحاجب فى النحو، كما شرح الشافية لابن الحاجب فى الصرف توفى سنة 688 هـ انظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة محمد الطنطاوى.

على غيره تعالى حتى تقدر تنكيرهما. قال[1]: لا هيثم[2] الليلة للمطى[3] .

وقال[4] :

أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدن ولا أمية في البلاد

---

(1) هذا شطر بيت من شواهد سيبويه التى لم يعرف قائلها، قال سيبويه: فأما قول الشاعر: لا هيثم الليلة للمطى. فعلى تقدير التنكير. انظر الكتاب لسيبويه جـ 354/1.

(2) هيثم: بوزن جعفر اسم رجل كان حسن الحداء للإبل، والمراد به: هيثم ابن الأشتر، وكان مشهوراً بين العرب بحسن الصوت فى حدائه للإبل، وكان أعرف أهل زمانه بالبيداء والفلوات. أنظر شرح شواهد الأشمونى للجزائرى جـ 402/1 المطبعة الأهلية نهج الديوان تونس.

(3) تمامه: ولا فتى إلا ابن خيبرى. قال عبد السلام الجزائرى فى شرح شواهد الأشمونى جـ 402/1 و403، الأهلية «وهذا من قطعة رجز لم يتعين قائلها، وقيل لرجل من بنى دبير، وهى:

قد حشها الليل بعصلبى مجاهر ليس بأعرابى

أردع خراج من الدوى عمرس كالمرس الملوى

وبعد البيت.

وقد تمثل الحجاج ببعض هذه الأبيات مع بعض المخالفة فى اللفظ فى خطبته التى خطبها فى الكوفة.

المفردات: حشها: بهاء مهملة وشين معجمة بمعنى بالغ فى سوقها.

والعصلبى: «بفتح فسكون» الشديد. الأروع: الحديد الفؤاد. الدوى: جمع دوية وهى الفلاة، العمرس: الشديد ـ المرس: الحبل الملوى المفتول. ابن خيبرى: رجل أى كريم، والمطى: جمع مطية وهى الناقة، والمراد التحسر والأسف على غياب هيثم. أنظر عقود الدرر فى شرح أبيات المختصر، لشاهين عطية اللبنانى/ الأدبية بيروت ص 103 المفصل لابن يعيش جـ 102/2 المنيرية.

(4) البيت لعبد الله بن الزبير: «بفتح الزاى، وكسر الباء» بن فضالة بن شريك الوالبى، من بنى أسد، يخاطب عبد الله بن الزبير الخليفة، وقبله:

أقول لغلمتى شدوا ركابى أجاوز بطن مكة فى سداد

قال الآمدى فى المؤتلف والمختلف ص 191 تحت عنوان من يقال له: «زبير، وزبير، وزنير بالنون» ومنهم الزبير «بفتح الزاى» بن عبد الله بن الزبير «بفتح الزاى» وكان شاعراً، وله قصائد طوال جياد. وفى القاموس جـ 38/9 «الزبير: كأمير وزنا: ابن عبد الله =

ولتأويله بالمنكر وجهان:

أ ـ إما أن يقدر مضاف، وهو مثل، فلا يتعرف بالإضافة لتوغله فى الإبهام.

ب ـ وإما أن يجعل فى صورة النكرة بنزع اللام وإن كان المنفى فى الحقيقة هو المضاف المذكور الذى لا يتعرف بالإضافة، إلى أى معرفة كان لرعاية اللفظ وإصلاحه، ومن ثم قال الأخفش: على هذا التأويل، يمتنع وصفه؛ لأنه فى صورة النكرة، فيمتنع وصفه بمعرفة، وهو معرفة فى الحقيقة فلا يوصف بنكرة.

وإما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كأنه إسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى؛ لأن معنى: قضية ولا أبا حسن لها، لا فيصل لها، إذ هو رضى الله تعالى عنه كان فصلاً فى الحكومات على ما قال النبى صلى الله تعالى عليه وسلم: «أقضاكم على»[1] فصار إسمه كالجنس المقيد بمعنى الفصل والقطع، كلفظ الفيصل وعلى هذا يمكن وصفه بالنكرة، وهذا كما قالوا: «لكل فرعون موسى» أى لكل جبار قهار، فيصرف موسى وفرعون، لتنكرهما بالمعنى المذكور، انتهى كلام الرضى.

وأبو خبيب:

كنية عبد الله بن الزبير، وخبيب إسم إبنه، والخبيبان[2]: عبد الله

= الشاعر وجده الزبير، وعبد الله هو القائل. . . انظر الأغانى جـ 17/1، راجع شرح المفصل لابن يعيش جـ 103/1، الكتاب لسيبويه جـ 355/1، بولاق/ شذور الذهب لابن هشام 210/ السعادة/ المؤتلف والمختلف للآمدى ص 191/ المقرب لابن عصفور جـ 189/1/ مطبعة العانى بغداد سنة 1391 هـ.

(1) قال عبد الرحمن الشيبانى الأثرى فى كتابه «تمييز الطيب من الخبيث» ص 26: «فيما يدور على ألسنة الناس من حديث: «أقضاكم على» قال: شيخنا: ما علمته بهذا اللفظ مرفوعاً، بل فى مستدرك الحاكم، عن ابن مسعود قال: كنا نتحدث عن أقضى أهل المدينة على. وقال: إنه صحيح، ولم يخرجاه، قال شيخنا: ومثل هذه الصيغة حكمها الرفع على الصحيح «انظر» تمييز الطيب من الخبيث» ص 26/ صبيح.

(2) أنظر القاموس جـ 61/1.

وابنه. وفيهما يقول: حميد بن مالك الأرقط، قاله الجوهرى[1]. وقال ابن يعيش: قال أبو مجدلة[2]:

قدنى من نصر الخبيبين قدنى ليس الإمام بالشحيح الملحد

(اللوحة: 43)

ولا بوتن[3] فى الحجاز مفرد. وقوله: قدنى يعنى حسبى، استشهد به النحاة فى إلحاق النون لقد تشبيها لها بقطنى. وقوله قدى أيضاً، حيث أضيف إلى ياء المتكلم بلا نون تشبيهاً له بحسبى، وقيل أراد بالخبيبين[4]: عبد الله، وأخاه مصعب بن الزبير، وهو «بضم الخاء المعجمة، وفتح الباء الموحدة، وسكون الياء آخر الحروف» ويروى بصيغة الجمع[5]، على إرادة عبد الله، ومن كان على رأيه، وكلاهما تغليب[6]، والشحيح: البخيل، والملحد: الجائر المائل عن الحق، ويقال الملحد: الظالم فى الحرم، والوتن: «بفتح الواو، وسكون

---

(1) راجع الصحاح للجوهرى جـ 118/1 مادة: «خبيب» دار الكتاب العربى بمصر».

(2) التحقيق أن البيت لحميد بن مالك الأرقط، وليس لأبى مجدلة كما يقول ابن يعيش، ولا لأبى نخيلة كما قال الأعلم فى شرح شواهد الكتاب جـ 387/1 قال عبد السلام الجزائرى فى شرح شواهد الأشمونى جـ 102/1 و103: «هذا رجز أورده القالى فى الأمالى فى مبحث الألفاظ التى بمعنى أصل الشىء، قال حميد الأرقط فى المحكمة يعرض بابن الزبير: ذكر البيت الأول وبعده:

ولا بوبر بالحجاز مقرد أن ير يوماً بالفضاء يطعد

أو ينحجر فالحجر شر محكد. والمحكد: الأصل، أو الملجأ. قال: أما ما ختم به الشاعر بيته من قوله: الملحد، فهو كذب عليه، فإن عبد الله صحابى جليل، وكان نادرة فى الشح.

(3) فى اللسان: جـ 333/17 المادة «وثن» الواثن والواتن لغتان، وهو الشىء المقيم الراكد فى مكانه.

(4) كذا فى القاموس جـ 61/1.

(5) قال الأعلم: ويروى الخبيبين بصيغة الجمع، أنظر الكتاب لسيبويه جـ 387/1.

(6) قال الأعلم: وعلى كلتا الروايتين فالمسألة من باب التغليب. راجع المصدر السابق جـ 387/1. أقول: فمن رواه على صيغة المثنى فقد أراد ما ذكره صاحب القاموس، ومن رواه بصيغة الجمع فقد أراد الثلاثة جميعاً. انظر شرح شواهد الأشمونى للجزائرى جـ 102/1.

التاء المثناة من فوق، وفى آخره فوق، بمعنى واتن ولا بدائم[1] ثابت فى أرض الحجاز مفرد، ويقال للماء الدائم الذى لا يذهب واتن، وكذا واثن «بالثاء المثلثة» ونكدن «بنون فكاف مكسورة فدال مهملة» أى عسر نيلهن، وقوله: ولا أمية فى البلاد، أطلق أمية وأراد أحد بنيه.

وفى الكشاف[2]: «ولا هيثم الليلة للمطى، وقضية ولا أبا حسن لها» تريد لا مثل هيثم، ولا مثل أبى الحسن[3]، كما أنه يراد فى نحو قولهم: مثلك لا يفعل كذا تريد أنت، وذلك أن المثلين يسد أحدهما مسد الآخر، فكانا فى حكم شىء واحد[4]، انتهى.

قال الإمام الطيبى: قوله:

لا هيثم الليلة للمطى ... ولا فتى إلا ابن خيبرى

فى هيثم وجهان:

أحدهما:

وعليه النحويون، لا مثل هيثم، ومثل، لا يتعرف بالإضافة مذكوراً، فلإن لا يتعرف محذوفاً أخدر.

وثانيهما:

أن العلم متى اشتهر فى معنى تنزل منزلة الجنس الدال على ذلك المعنى،

---

(1) «ولا بدا ثم» هكذا فى: أ، ب: والصواب «ولا بدائم» أى ليس بمستمر.

(2) زاد فى: جـ: «وفى الكشاف فى تفسير قوله تعالى: ﴿فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً، ولو افتدى بـه﴾ فإن قلت: كيف موقع قوله: ولو افتدى به؟ قلت: هو كلام محمول على المعنى. كأنه قيل: فلن يقبل من أحدهم فدية ولو افتدى بملء الأرض ذهباً، ويجوز أن يراد، ولو افتدى بمثله، كقوله تعالى: ﴿ولو أن للذين ظلموا ما فى الأرض جميعاً ومثله معه﴾ والمثل يحذف كثيراً فى كلامهم، كقولك ضربته ضرب زيد، تريد مثل ضربه، وأبو يوسف وأبو حنيفة، تريد مثله» انظر الكشاف جـ 129/1-130 «المطبعة المصرية ببولاق».

(3) فى: جـ: «ولا مثل أبى حسن لها».

(4) أنظر الكشاف 129/1 بولاق.

كما فى قولهم: «لكل فرعون موسى» فمعنى لا هيثم: لا راعى للإبل، لأن هيثم كان مشهوراً بالرعى. ولذا جاز دخول «لا» عليه[1].

قوله: (فالاستعارة أصلية) جواب الشرط من قوله: إن كان المستعار الخ.

وتسميتها بالأصلية:

لأنها أصل الاستعارة[2] التبعية، فكان التشبيه داخلاً فى المستعار دخولاً أولياً.

ثم إن الاستعارة هنا يحتمل أن تكون بمعنى المستعار، وأن تكون بمعنى المصدر، والضمير الآتى فى قوله: لجريانها راجع إلى الاستعارة بمعنى المصدر فقط، فعلى الاحتمال الأول يكون من باب الاستخدام[3].

---

(1) زاد فى: جـ: «انتهى، وإن كنا قد خرجنا عن الفن، فقد أتينا بما يشنف الأسماء، ويذهب الأحسن مع ما فيه من التحقيق، والله سبحانه وتعالى ولى التوفيق، وهو نعم الصاحب والرفيق، عساه أن يشملنا برحمته، ويحشرنا فى زمرة أحبته. ولنرجع إلى المقصود، بعون الله الملك المعبود».

(2) كذا فى الأطول جـ 137/2 دار الطباعة العامرة، وفى حاشية الدسوقى على مختصر السعد جـ 389/2 دار الطباعة العامرة «نسبة للأصل بمعنى الكثير الغالب... المراد بالكثرة كثرة الأفراد لا الأنواع... ويدل على ذلك، أن كل استعارة تبعية معها أصلية ولا عكس... ويحتمل أن أصلية نسبة للأصل، بمعنى ما كان مستقلاً، وليس مبنياً على غيره».

(3) عرفه الخطيب القزوينى بقوله: «وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما، ثم بضميره معناه الآخر، أو يراد بأحد ضميريه أحدهما، وبالآخر الآخر» مثال الأول كقول معاوية بن مالك المعروف بمعود الحكماء:

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا

كذا فى الصناعتين 276، وعيار الشعر لابن طباطبا 84، والموشح للمرزبانى 245 أما ابن رشيق فى العمدة جـ 114/1 مصر 1907 م وابن أبى الإصبع المصرى فى تحرير التحبير جـ 458/2 فقد نسباه لجرير، وابن منظور فى لسان العرب مادة «سما» نسبه للفرزدق،

(يعرف وجه أصالتها، بعد معرفة وجه تبعيتها) وذلك لأن المصنف نبه على وجه تسمية التبعية، ويعرف منه تسمية ما يقابلها، أى الأصلية بما يقابل إسمها، ولأن الظاهر أن مفهوم التابع وجودى، ومفهوم الأصلى عدمى وتعقل العدم فرع تعقل الوجود.

(وإلا) أى وإن لا يكون المستعار اسماً غير مشتق، بأن لم يكن اسماً بالكلية، أو كان اسماً، لكنه مشتق فتبعية).

وهى[1]:

ما كان معنى التشبيه داخلاً فى المستعار دخولاً ثانوياً، بأن لم يكن المستعار إسم جنس.

وتقع[2] فى الأفعال، والصفات العاملة، والحروف؛ لأنها[3] لا توصف، فلا تحتملها بأنفسها، بل تحتملها فى الأفعال، والصفات مصادرها، وفى الحروف متعلقات معانيها، فتقع هناك، ثم تسرى فيها.

= والظاهر أن البيت لمعاوية من قصيدة أولها:

أجد القلب عن سلمى اجتنابا ... واقصد بعد ما شابت وشابا

ومثال الثانى كقول الفرزدق:

فسقى الغضا والساكنيه وإن هم ... شبوه بين جوانح وضلوع

أنظر شروح التلخيص جـ 327/4 راجع تحرير التحبير لابن أبى الإصبع المصرى جـ 458/2 تحقيق الدكتور حفنى شرف سنة 1963 م مطابع شركة الإعلانات الشرقية.

(1) فى: جـ: «هى» بإسقاط الواو.

(2) مواقعها ثلاثة: أ ـ الأفعال. ب ـ الصفات. جـ: الحروف. انظر الأطول جـ 137/2 دار الطباعة العامرة.

(3) هذا دليل التبعية قال السكاكى فى المفتاح: «الاستعارة تعتمد التشبيه يعتمد كون المشبه موصوفاً ـ أى بوجه الشبه ـ والأفعال، والصفات المشتقة منها، والحروف عن أن توصف بمعزل». قال سعد الدين التفتازانى فى المطول: «وإنما يصلح للموصوفية الحقائق، أى الأمور المتقررة الثابتة، دون معانى الأفعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة، بواسطة دخول الزمان فى مفهومها، ودون الحروف» لأنها غير مستقلة بالمفهومية. انظر المفتاح ص 180 مطبعة مصطفى الحلبى، الطبعة الأولى سنة 1937 م. راجع المطول ص 372.

مثال الأولين:

الحال نطقت بكذا، أو ناطقة بكذا، استعير فيهما للدلالـة، فجرت الاستعارة أولاً فى المصدر المذكور، وبتبعيته فى الفعل، والوصف، فلهذا سميت تبعية.

ومثال الحرف قوله تعالى: ﴿ولأصلبنكم فى جذوع النخل﴾[1] استعيرت الظرفية المستفادة من «فى» للاستعلاء. فجرت الاستعـارة أولاً فى المتعلق، وبتبعيته[2] فى الحرف، تنبيهاً على اشتمال الشجرة على المصلوب، وكونها كوعاء تحوطه حياطة المكان الحاوى لما فيه[3]، واعلم أن مراد المصنف من قوله: فتبعية التبعية المصرحة، وكذا كل ما وجد من إطلاقهم التبعية.

قال الشمس الفنرى[4]: إنما تعرضـوا للاستعـارة التبعية المصـرحة، والظاهر تحقق الاستعارة التبعية المكنية، كما فى قولك: أعجبنى إراقة الضارب دم زيد، ولعلهم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم إياها فى كلام البلغاء، هذا كلامه[5].

---

(1) سورة طه: جزء الآية: 71.

(2) قال العصام فى الرسالة الفارسية اللوحة: 35 مخطوطة بدار الكتب الوطنية التونسية رقم الإيداع «15991»: «ولابتناء هذه الاستعارة على التشبيه السارى التابع للتشبيه الذى فى المتعلق، يقال لها استعارة تبعية، لأنها تابعة للاستعارة فى المتعلق: إذ ليس فيه استعارة، ولا حاجة إلى اعتبارها فيه.... ومن هذه التحقيقات ظهر أنه لا وجه لقول زبدة المتأخرين أبى القاسم السمرقندى: حيث قال فى رسالة الاستعارات: إن الاستعارة التبعية سواء كانت فى المشتقات، أم فى الحروف لا تكون الا بتبعية استعارة واقعة فى لفظ آخر، مثل استعارة المصدر فى المشتقات، واستعارة المتعلق فى الحروف».

(3) زاد فى: جـ: «وسيأتى الكلام على قرينة الاستعارة التبعية فى آخر الفريدة الثانية من العقد الأول.

(4) فى حاشية الأنبابى على رسالة الصبان ص 408 «كما تكون المصرحة أصلية وتبعية، تكون المكنية كذلك، كما قال الفنرى» وفى حاشية الدسوقى مع شروح التلخيص جـ 108/4: «وقال الفنرى: ولا مانع من جريانه ـ أى التقسيم ـ فى المكنية».

(5) «هذا كلامه» ليست فى: جـ.

وفيه:

أنه قال فى الكشاف[1] فى قوله تعالى ﴿إنما يأمركم بالسوء﴾[2] فإن قلت: كيف كان الشيطان آمراً. مع قوله تعالى ﴿ليس لك عليهم سلطان﴾[3] قلت: شبه تزيينه وبعثه[4] على الشر، بأمر الآمر، كما تقول أمرتنى نفسى بكذا، وتحته رمز[5] إلى أنكم منه بمنزلة المأمورين لطاعتكم له.

قال القطب[5] فى تقرير قوله: وتحته رمز، استعارة تبعية، وإذا أمر الشيطان فأطاعه إنسان، فهو بمنزلة المأمور المنقاد، ففى الإستعارة كناية ورمزية على مأموريته، وإنقياده، انتهى.

قال الإمام الطيبى: كيف كان الشيطان آمراً، أى الآمر (اللوحة: 44) مشتمل[6] على المأمور، ومتسلط فوقه، فكيف يستقيم هذا، مع قوله: ﴿ليس لك عليهم سلطان﴾[7].

وخلاصة الجواب:

أن الكلام فيه استعارة. وفى الاستعارة كناية ورمزية، نعى على سوء

---

(1) هذه نص عبارة الكشاف بعينها، انظر الكشاف جـ 73/1/ بولاق.

(2) سورة البقرة: جزء الآية: 169.

(3) سورة الحجر. من الآية: 42.

(4) فى اللسان جـ 421/2 مادة: «بعث» بعثه على الشىء حمله على فعله.

(5) فى القاموس جـ 183/2 مادة: «الرمز»: «الرمز»: ويضم، ويحرك، الإشارة، أو الإيماء بالشفتين، أو العينين، أو الفم، أو اليد، أو اللسان يرمز، ويرمز». هو محمود بن مسعود، قطب الدين الشيرازى، الملقب بالعلامة الشافعى إمام عصره فى المعقول والمنقول له «مفتاح المفتاح» المتوفى سنة 710 هـ انظر تاريخ علوم البلاغة للمراغى 132 مطبعة مصطفى الحلبى الطبعة الأولى سنة 1950 م.

(6) فى: أ، ب، جـ: (مستمل بالسين والصواب: «مشتمل» بالشين.

(7) سورة الحجر، جزء الآية: 42.

صنيعهم، وتسفيه رأيهم[1]، وتحقير شأنهم، وذلك بأخذ الزبدة والخلاصة، من الجملة.

واعلم أن الاستعارة[2] الواقعة ضمائر وأسماء[3] إشارة لها حكم، ما تطابقه[4] من مرجع[5]:

إن كانت ضميراً، أو مشاراً[6] إليه إن كانت أسماء إشارة، والظاهر أنها كلها داخلة فى التبعية؛ فإن الاستعارة فيها باعتبار الاستعارة فيما ترجع إليه، أو يقال: إنه لا يتجوز بها، فإن وضعها أن تعود على ما يراد بها من حقيقة، ومجاز، فإن قلت: رأيت أسد يرمى فأكرمته، فضمير المفعول حقيقة، لعوده على مفسره، وذلك وضعه.

وإذا قلت: يا أيها الأسد الرامى بنبل، مشيراً إلى إنسان، فالضمير فى قولك: الرامى حقيقة، كذا فى العروس[7].

قال السيد الحموى[8]:

تردد شيخ مشايخنا العلامة شهاب الدين، أحمد الغنيمى[9] فى شمول

(1) فى: ب، جـ: «رائهم» وهو خطأ.

(2) فى العروس: «الاستعارات».

(3) وفيه: «أو أسماء إشارات».

(4) فى: ب: «ما تضايقه» وهو تصحيف.

(5) فى عروس الأفراح «مفسر ان كانت ضماير».

(6) وفيه: «ومشار إليه» بحذف الهمزة.

(7) فى: جـ: «كذا قال فى عروس الأفراح».

وهذه نص عبارة صاحب العروس مع الفروق التى بنيتها، انظره مع شروح التلخيص جـ 111/4.

(8) فى كتابه «درر العبارات وغرر الإشارات فى تحقيق معنى الاستعارات» ص 9، وفى جـ: «السيد أحمد الحموى». توجد منه نسخة خطية بمكتبة الأزهر، رقم الإيداع: (952) 41146.

(9) تقدمت ترجمته، له حاشية على شرح عصام على السمرقندية، وهى مخطوطة بمكتبة الأزهر، رقم الإيداع (938) 20733.

تعريف الاستعارة الأصلية للضمائر، وأسماء الإشارة.

قال تلميذه:

العلامة نور الدين الشبرملسى[1]: القياس جريان الاستعارة فيها، وأنها أصلية[2]، سواء قلنا أنها كليات وضعاً، أم لا؛ لأنها لم تكن كلية، فقد استحضرت أفرادها بمفهوم كلى، وهو كاف فى صحة الإستعارة، انتهى[3].

ثم أشار إلى وجه تسميتها بالتبعية[4] بقوله:

(لجريانها) أى الاستعارة بمعنى المصدر (فى اللفظ المذكور أى المستعار المشتق والحرف، فإنهما بقيا لقوله: وإلا فتبعية وذلك (بعد جريانها فى المصدر) ولو مقدراً، فإن بعض المشتقات لم يسمع لها مصادر، كما لم يسمع لبعض المصادر، - كويل، ويسر، وويح - أفعال، والأبوة والأخوة، وإنما احتاج لقوله:

---

(1) العلامة أبو الضياء نور الدين على بن على، المعروف بالشبراملسى، المتوفى سنة 1087 هـ، له حاشية على شرح عصام على السمرقندية، مخطوطة بمكتبة الأزهر، رقم الإيداع (30) 855 انظر فهرس المخطوطات بمكتبة الأزهر.

(2) فى الرسالة الفارسية لإبراهيم عصام: «لا يخفى على المتأمل المنصف أن استعارة المبهمات، كأسماء الإشارة يجب أن تكون تبعية لا أصلية.
بدليلين: أحدهما: أنها ليست باسم جنس لا تحقيقاً ولا تأويلاً، والأصلية مختصة به كما عرفت.
والآخر: أن أصالة الاستعارة يتوقف على أصالة التشبيه، يعنى على جريانه فى نفس مفهوم الطرفين، وهذا لا يتصور إلا فيما يصلح لأن يكون موصوفاً ومحكوماً عليه بقيد الاستقلال. . . . ومبهومات المبهمات ليست كذلك» وهذا الرأى فى نظرى ليس ببعيد للسببين المتقدمين.
أنظر الرسالة الفارسية. اللوحة: 36 مخطوطة بدار الكتب الوطنية التونسية رقم الإيداع «15991» انظر حاشية الأنبابى على الصبان ص 398 المطبعة الأميرية بولاق.

(3) فى: جـ: «كلامه، ثم إن السيد الحموى بعد نقل هذا، نقل كلام عروس الأفراح المذكور قريباً» هذه العبارة ليست فى: أ، ب.

(4) فى: جـ: «وإلا فتبعية» وهو الصواب. «فتبعية» ليست فى: أ.

(إن كان المستعار مشتقاً) بعد قوله: لجريانها فى اللفظ المذكور، ولقوله بعد: وفى متعلق معنى الحرف إن كان حرفاً.

واعلم أن الشارح جرى هنا على ما قرره القوم، ومرضيه خلافه[1].

قال[2] فى شرح التلخيص: القوم زعموا أن استعارة المشتقات باعتبار استعارة المصدر لمعنى مصدرى، والاشتقاق من المستعار، فيلزم الاستعارة فى المشتق بحكم سراية استعارة المأخذ من غير تشبيه لمعنى المشتق بشىء، ومن غير استعارة المشتق، وهذا مشكل جداً، إذ لا يخفى[3] على مستعير لمشتق أنه لا يتكلم أولاً بالمصدر ولا يستعير، وهذا هو الذى لا يليق بالسكاكى أن يجعله لرد التبعية إلى المكنية كذا قال المحشى[4].

وتعقبه الفاضل[5] الغنيمى[6]: بأنه لا إشكال أصلاً، إذ لا يخفى على أحد أن الاستعارة بالكناية على طريق الزمخشرى، التى اعتمدها غير واحد من المحققين لم يتكلم فيها بالمشبه به، بل هو متروك البتة، وهو مستعمل فى الشبه، كما قرره قريباً، وقال فيه: إنه كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له، فتأمله، هذا ما خطر.

---

(1) أى أنها سميت تبعية، لأن جريانها فى الأفعال والمشتقات تابع للتشبيه فى المصادر، وفى الحروف، لأنها تابعة للتشبيه فى متعلقاتها، انظر الأطول جـ 139/2 دار الطباعة العامرة. راجع الرسالة الفارسية اللوحة: 35، وهى موجودة ومخطوطة بدار الكتب الوطنية التونسية. رقم الإيداع15991.

(2) القائل إبراهيم عصام الدين فى الأطول جـ 137/2 دار الطباعة العامرة.

(3) فى: ب: «لا يخفى» وهو الصواب. وكذا فى: جـ.
وفى: أ: «لا يخفا».

(4) فى: جـ: «كذا فى حواشى حفيد الشارح، وهو المحشى».

(5) أنظر حاشيته على عصام الورقة: 95 مخطوطة بمكتبة الأزهر وموجودة، رقم الإيداع (938) 20733 بلاغة، وهذه نص عبارته بعينها.

(6) فى: جـ: «الغنيمى بعد نقله له، فقال: وأقول: لا إشكال أصلاً».

وقوله: وهذا هو الذى يليق ساقط بالمرة. (وذلك) أى كون استعارة المشتقات تكون تابعة استعارة المصدر، (لأنه إذا أريد استعارة مفهوم[1] قتل لمفهوم ضرب لتشبيه مفهوم ضرب بمفهوم قتل فى شدة التأثير يشبه ـ أولاً ـ الضرب بالقتل، ويستعار له ـ أى للضرب ـ القتل، ويشتق منه ـ أى من القتل ـ قتل، فيستعار قتل لضرب، بتبعية استعارة القتل للضرب، وهكذا ـ حكم ـ باقى المشتقات وعلل القوم ذلك بما فيه خفاء)[2].

والظاهر أن الإشارة إلى ما سبق من جريان الاستعارة فى المشتق، بعد جريانها فى االمصدر.

وجه الخفاء كثرة ما أورد[3] على التعليل، وذلك[4] مذكـور فى شرح التلخيص[5] وغيره من المطولات (ولا تفى تلك الرسالة، المتن، أو الشرح، وفى نسخة هذه الرسالة بتحقيقه) أى تحقيق ما علل به القوم.

(لكن نحب أن نبين لك ـ أيها الطالب ـ ما هو من مواهب الوهاب[5]، قريباً إلى الإفهام، فإنه قريب المسلك، غير بعيد المرام).

المسلك: الطريق، وقصره: قربه، فيلزم منه عدم بعد المرام، فيصير قوله غير بعيد المرام تأكيداً، ويدوز أن يكون المسلك مصدراً ميمياً، بمعنى السلوك، ففى سلوك ذلك الوجه، عبارة عن ظهور مقدماته وكونها سهلة التناول لعدم ما يرد عليها، وقرب المرام، عبارة عن ظهور مقدماته وكونها سهلة التناول لعدم ما يرد عليها، وقرب المرام، عبارة عن قلة مقدماته الموصلة إليها، وفيه (اللوحة: 45) استعارة تصريحية، حيث شبه ما يبينه بالطريق،

---

(1) فى: جـ: «استعارة لفظ قتل» بدل «مفهوم».

(2) زاد فى: جـ: «ووجه الخفاء كثرة ما أورد على التعليل».

(3) «ووجه الخفاء كثرة ما أدر على التعليل» قدمت فى: أ، ب: وأخرت فى: جـ.

(4) فى: جـ: «وذلك التعليل مذكور».

(5) أنظر شروح التلخيص جـ 112/4 مطبعة عيسى الحلبى.

وأطلق عليه اسمه، وهو المسلك، أى محل السلوك، وقريب وبعيد ترشيخ لملائمتهما للطريق الحسية[1] (وهو) أى ما نبين لك (أن المشتقات موضوعة بوضعين: وضع المادة[2] ووضع الهيئات[3] أفرد[4] المادة، وجمع الهيئة، مع أن مادة الأفعال متعددة أيضاً تفنناً، والقول بأن الواضع لم يلاحظ عند الوضع تعدد المواد، بخلاف الهيئة فإن تعددها ملحوظ، فأفراد المادة، وجمع الهيئة غير سديد، لما فيه من التحكم على الواضع من غير دليل[4].

والمادة: [5]

عبارة عن الحروف الأصول، فاسم الفاعل يدل بمادته على الحدث، وبهيئته على نسبته إلى أحد الأزمنة، لمن صدر منه على وجه الحدوث، والصفة المشبهة تدل بمادتها على الحدث، وبهيئتها على نسبتها[6] المتقدمة، لمن صدر منه على وجه الثبوت، واسم المفعول يدل بمادته على الحدث، وبهيئته على نسبته المتقدمة لمن وقع عليه.

والفعل يدل بمادته على الحدث، وبهيئته على الزمان (فإذا كان في استعارتها ـ أي المشتقات ـ لا تتغير معانيها للهيئات).

قال[7] بعضهم: ولعله عطف مفصل علب مجمل محذوف، والأصل: والمشتقات تستعار تارة باعتبار المادة، وأخرى[8] باعتبار الهيئات، فإذا كان في استعارتها لا تتغير معانيها للهيئات[7]، والمراد[9] بالمعانى: التى وضعت بزاء

(1) ما بين الرقمين ساقط فى: جـ .

(2) زاد فى: جـ: «قال الفاضل الغنيمى: وهو شخصى».

(3) زاد فى: جـ: «قال أيضاً: وهو نوعى».

(4) ما بين الرقمين ساقط فى: جـ .

(5) فى: جـ: «المادة» بحذف الواو.

(6) فى: جـ: «على نسبته المتقدمة».

(7) ما بين الرقمين ساقط فى: جـ.

(8) راجع حاشية الأنبابى على الصبان ص 357 المطبعة الأميرية بولاق سنة 1315 هـ.

(9) فى: جـ: «المراد بالمعانى» بحذف الواو.

الهيئات، فإنها إذا لم تتغير لا تكون المشتقات مستعملة في غير ما وضعت له، من تلك الحيثية؛ لأنها في المستعار والمستعار له واحد، مثلاً إذا شبهنا اسم الفاعل من نحو ضارب بقاتل، وقلنا: هذا قاتل فلان، أي ضاربه ضرباً شديداً شبيهاً بالقتل، لم يتغير المعنى للهيئة (فلا وجه لاستعارة الهيئة) فيها[1] (فعلم أن الاستعارة فيها إنما هي باعتبار موادها[2] فقط.

(فتستعار مصادرها، لتستعار موادها، بتبعية استعارة المصـدر[3]) قال المحشى[4]: وما أدرى وجه[5] ارتكاب الاستعارة فى المصدر، وعدم الاكتفاء بالتشبيه فيه، حتى يسرى التشبيه فى مادة الفعل فيستعار، وكان على الشارح أن يسلك هذا المسلك حيث خالف القوم[6] فى كون الاستعارة فى الفعل الكائنة باعتبار استعارة هيئته، تابعة لاستعارة المصدر، وجعلها تابعة لمجرد التشبيه فى المصدر، بل جعلها تابعة لاستعارة الجزء، أعنى الهيئة.

(وكذا إذا استعير الفعل باعتبار الزمان) يعنى كما أن الاستعارة الجارية فى المشتق باعتبار مادته تبعية، كذلك الجارية فيه باعتبار هيئته تبعية، وتعبيره بالفعل يوهم أنه ليس[7] من المشتقات، فكان الأولى: وكذا إذا استعيرت،

---

(1) زاد فى: جـ: «أى المشتقات».

(2) أنظر حاشية طاشكبرى زاده على الفوائد الغيائية ص 252 دار الطباعة العامرة، سنة 1312 هـ.

(3) كقوله تعالى: ﴿فبشرهم بعذاب أليم﴾ أى أنذرهم، فقد استعير التبشير للإنذار، بجامع ادخال السرور علَى النفس فى كل على سبيل التهكم، وإن كان تنزيلياً فى الثانى.

(4) فى: جـ: «قال الحفيد».

(5) فى: جـ: «وما أدرى ما وجه».

(6) فى حاشية الصبان على عصام ص 40 المطبعة الخيرية بمصر، سنة 1306 هـ: «نعلم أن الشارح خالف القوم فى استعارة الهيئة دون استعارة المادة، لعدم صحة ما قالوه فى استعارة الهيئة، لتعذر استعارة المصدر حينئذ، لعدم اختلافه باختلاف الهيئة، إذ هو حقيقة فى كل من الحدثين الكائنين مع الهيئتين، وصحته فى استعارة المادة».

(7) هذا بعيد جداً فى نظرى.

ليعود الضمير على المشتقات، كذا قيل، وهو ليس بشىء[1]، وإنما عبر به تفنناً.

ثم مثل له بقوله: (كأن يعبر عن المستقبل بالماضى[2]) فإنها (تكون تبعية، لتشبيه الضرب فى الزمان المستقبل بالضرب فى الزمان الماضى فى تحقيق الوقوع فيستعار له ضرب).

كان المناسب فرض الاختلاف فى الهيئة فقط، فى إسم الفاعل؛ لأنه لا يتفطن[3] له، وذلك كإسم الفاعل الماضى إذا أريد به الحال على طريق الحكاية نحو «وكلبهم باسط[4] ذراعيه[5]» فقد استبان لك أن الشارح خالف القوم فى استعارة الهيئة، حيث لم يجعلها تبعية لاستعارة المصدر، إلى أن جعلها تبعية تشبيه، المصدر بالمصدر، اكتفاءًا بذلك عن تبعية استعارة المصدر للمصدر[6]. ثم فرع على قوله: إذا استعير الفعل[7] الخ: (فالاستعارة استعارة الهيئة) والمراد

(1) «كما لا يخفى» ليست فى: أ، ب.

(2) مثل قوله تعالى: ﴿أتى أمر الله فلا تستعجلوه﴾ وقوله: ﴿إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً﴾ أى نفتح. وقوله: ﴿ونادى أصحاب الجنة﴾ أى ينادى.

(3) فى: جـ: «لأنه قد لا يتفطن له».

(4) أى قوله تعالى ﴿كلبهم باسط ذراعيه﴾ وفى الفتوحات الإلهية جـ 3 مطبعة عيسى الحلبى: «ذراعيه نصب بباسط، لأنها حال محكية، إذ اسم الفاعل بمعنى الماضى لا يعمل».

(5) سورة الكهف. جزء الآية: 18.

(6) زاد فى: جـ: «فاعرفه».

(7) زاد فى: جـ: «وقلت: ومن هذا القسم، أعنى التعبير عن المستقبل بالماضى قول أبى هريرة رضى الله تعالى عنه للنبى صلى الله تعالى عليه وسلم «لا رميتك ثالثاً» وسببه ما ذكر المحب الطبرى فى مختصر السيرة النبوية، أنه صلى الله عليه وسلم ركب حماراً عرباً إلى قبا وأبو هريرة معه فقال: يا أبا هريرة أأحملك؟ فقال: ماشئت يا رسول الله فقال: اركب، فوثب أبو هريرة ليركب، فلم يقدر على ذلك، فاستمسك برسول الله. فوقعا جميعاً، ثم ركب رسول الله، ثم قال يا أبا هريرة أأحملك؟ فقال: ما شئت يا رسول الله، فقال اركب، فوثب أبو هريرة ليركب فلم يقدر على ذلك، فتعلق برسول الله فوقعا جميعاً، ثم قال يا أبا هريرة أأحملك؟ فقال: لا. والذى بعثك بالحق لا رميتك ثالثاً «صلى الله تعالى وسلم عليه، سيد المتواضعين».

أن الاستعارة المتحققة أولاً وبالذات استعارة الهيئة، وبواسطتها تجري الاستعارة فى الفعل، الذى هو عبارة عن مجموع المادة، والهيئة، فاستعارة الهيئة واسطة فى عروض الاستعارة فى الفعل [1] .

(وليست) أى استعارة الهيئة (تبعية) على طريق ما قرره القوم فى استعارة المشتق.

والغرض من هذا:

إظهار الفرق بين إستعارة مادة الفعل، وإستعارة هيئته، فإن الأولى تابعة لاستعارة المصدر دون الثانية.

(بل اللفظ) أى لفظ الفعل (بتمامه) أى بمادته، وهيئته (مستعار بتبعية إستعار الجزء) وهو الهيئة.

الإضراب بالنسبة إلى قوله سابقاً: تكون تبعية لتشبيه الضرب فى المستقبل بالضرب فى الماضى، حيث جعل تبعيتها لأجل كونها تابعة للتشبيه، والآن أضرب عنه وجعل كونها تبعية، لكونها تابعة لاستعارة الجزء الصورى، أعنى الهيئة دون المادة، فإنه باقٍ على حقيقته (اللوحة: 46أ) ووجه عدوله عن الأول إلى الثانى أنه أقرب، لما أن استعارة الفعل حينئذ بواسطة استعار هيئته واستعارة هيئته مبنية على التشبيه.

قال الزبيارى[2]: قوله: بل اللفظ، سواء كان ذلك الجزء مادياً، أم صورياً فإن هذا الإضراب متعلق باستعارة المادة، واستعارة الهيئة كليهما، يدل عليه أن الشارح بعدما قرر فى رسالته الفارسية: أن استعارة مواد المشتقات تابعة لاستعارة مصادرها فقط. قال فى رسالته الفارسية: فائدة جليلة[3] جديدة.

---

(1) فى: جـ: إذا استعير الفعل باعتبار الزمان».

(2) فى: جـ: «وفى حواشى الزبيارى».

(3) فى الرسالة الفارسية «فائدة جديدة» مخطوطة وموجودة بدار الكتب الوطنية التونسية اللوحة: 33 رقم الإيداع «15991».

اعلم[1] أن الأولى أن يقال: إن الاستعارة إنما كانت تبعية؛ لأن الاستعارة فيها دائماً إنما هى المادة أو الهيئة، ولفظ المشتق مستعار بتبعيته، انتهى كلامه[2].

لكن ينبغي أن يعلم أن استعارة الجزء تابعة لاستعارة المصدر، إن كان ذلك الجزء مادياً، وللتشبيه الواقع بين المصدرين إن كان صورياً، وحينئذ يندفع الاعتراض عن دليله الذى ادعى أنه من مواهب الوهاب.

غاية الأمر أن تسميتها بالتبعية ليست باعتبار هذه التبعية، بل باعتبار تبعية الكل للجزء.

واعلم أن «أو» فى قوله: إنما هى المادة، أو الهيئة، لمنع الخلو، وإلا فقد يجتمعان، كما إذا عبرنا عن ضرب شديد فى المستقبل بلفظ «قتل» لتحقق وقوعه، فإنه قد استعير باعتبار مادته وهيئته.

قال فى شرح الرسالة[3] الفارسية فى آخر بحث الاستعارة التبعية: وقد علم من هذه التحقيقات أن ما ذكره المصنف[4] من أن الاستعارة فى المشتقات، تابعة لاستعارة المصدر، وفى الحروف تابعة للإستعارة فى المتعلق وتبع ذلك صدر الشريعة[5]. فهو كلام مبنى على الذهول التام، أو مبنى على قلة الاهتمام، بتحقيق الكلام.

---

(1) نص عبارة عصام فى الرسالة الفارسية اللوحة: 33 «فائدة جديد: ينبغى أن يقال فى توجيه تسمية استعارة المشتق بالتبعية، أنها إنما سميت تبعية لأنها تابعة لاستعارة أحد جزئيه ، أى المادة والهيئة دائماً إذ الاستعارة بالأصالة لا تكون إلا للمادة أو للهيئة ، وبتبعيتها للمشتق كله ، فيكون الكل تابعاً للجزء ، وفرعاً فى باب استعارة المشتقات .

(2) أى ملخصاً، وقد تقدمت الإشارة إليه قريباً.

(3) فى: جـ: «قال فى شرح رسالته الفارسية» اللوحة: 33.

(4) المراد به: «أبو الليث السمرقندى فى الرسالة السمرقندية فى الاستعارة» كذا فى الرسالة الفارسية اللوحة: 35.

(5) نقلت العبارة بتصرف. راجع حاشية الأنبابى على الصبان ص 386 الأميرية بولاق 1315 =

وفى حواشى العلامة يس حاصل كلام الشارح: أن للمشتقات دلالة على معانيها بجهتين: المادة، والهيئة، وأن إحدى الجهتين تختلف عن الأخرى، وأن الاستعارة إنما تكون فيما اختلف، وأن المختلف إن كان المادة فلا داعى لدعوى الاستعارة فى الهيئة، والمادة: عبارة عن الحروف الأصول، فلا امتياز لها عن المصدر فاحتيج لدعوى أن الإستعارة بحسب الأصالة فيه، وفى المشتق بطريق التبع، وإن كان المختلف الهيئة، فلا داعى للاستعارة فى المادة، ولا تظهر دعوى الاستعارة فى المصدر، فتعين أن الاستعارة إما لتبعية تشبيه المصدر المقيد بالزمان المعين، بمصدر مقيد بزمان معين غير ذلك الزمان. أو لتبعية[1] اللفظ بتمامه للجزء. وهو الهيئة. انتهى[2].

(وإن[3] أردت أيها الطالب تحقيقاً إنما تركناه لضيق المقام، لا لضن)،

= الطبعة الأولى. انظر الرسالة الفارسية اللوحة: 35 توجد منه نسخة خطية بدار الكتب الوطنية التونسية رقم الإيداع 15991.

(1) هذا استعارة المشتق باعتبار هيئته على رأى عصام الدين أما الاستعارة فيه باعتبار مادته فسر تسميتها بالتبعية، لأنها تابعة للتشبيه فى المصدر كما قال فى الأطول جـ 137/2 إلى 139. أو تابعة للاستعارة فى المصدر كما فى الرسالة الفارسية اللوحة: 34 قال: «وغاية ما يلزم أن استعارة المشتق إما تابعة لاستعارة المصدر الذى هو أصل مادة المشتق». ويعللها بتعليل آخر فى الرسالة الفارسية اللوحة: 33 سميت تبعية: لأنها تابعة لاستعارة أحد جزئيه، أى المادة والهيئة دائماً... يكون الكل تابعاً لجزئه وفرعاً له».

(2) فى: جـ: «انتهى ملخصاً».

(3) قبل ذلك فى: جـ: «وأقول: ـ والله المستعان ـ: قوله إحدى الجهتين تختلف دون الأخرى.

بيانه: أنه فى استعارة قتل لمفهوم ضرب وقع اختلاف المادة دون الهيئة، لأن هيئته ضرب وقتل واحدة، كلاهما ماض، فالاستعارة هنا لم تقع إلا فى المادة لاختلافها، وهذا معنى قوله: وإن الاستعارة تكون فيما اختلف. وقوله: وإن كان المختلف الهيئة الخ: بيانه: أنه إذا أريد استعارة ضرب ليضرب فى تحقيق الوقوع، يشبه الضرب الواقع فى المستقبل بالضرب الواقع فى الماضى، ويستعار ليضرب، فقد وقع هنا تشبيه الضرب المقيد بالزمان المستقبل بالضرب المقيد بالزمان الماضى، فلم تظهر دعوى الاستعارة فى المصدر أصالة، وإنما وقع التشبيه فقط. فقد اختلفت الهيئة هنا، ولم تختلف المادة، لأن مادة =

«بالضاد الساقطة» أى بخل (بالكلام، فعليك) بمراجعة (رسالتنا) المعلومـة (بالفارسية المعمولة) أى المصنعة (فى تحقيق المجازات). فرق فى هذه الرسالة، بين استعارة الفعل باعتبار مادته، واستعارته باعتبار هيئته: فإنها فى الأولى تابعة لاستعارة[1] المصدر، وفى الثانية تابعة لمجرد تشبيه الضرب باعتبار كونه فى زمان به باعتبار كونه فى زمان آخر.

قال جامعه ـ عفا الله عنه ـ: وقد[2] أشبعنا الكلام بما نقلناه عن الرسالة المذكورة[3]، وغيرها من أئمتنا الأعلام[4]، بما فيه كفاية[5]، والسلام.

«قوله قريباً المادة: هى عبارة عن الحروف الأصول، ولعلها حقيقة عرفية فى هذا الفن.

قال العلامة المرحوم الكفوى فى الكليات: المادة: هى على رأى متأخرى المناطقة، عبارة عن كيفية كانت لنسبة المحمول إلى الموضوع إيجاباً كان أو سلباً. وعلى رأى متقدميهم: عبارة عن كيفية النسبة الإيجابية فى نفس الأمر بالوجوب والإمكان والإمتناع، ولها أسماء باعتبارات، فمن جهة توارد الصورة المختلفة عليها مادة، وطنية»[6].

«ومـن جهـة استعدادها للصور قابل وهيولا. ومن جهة أن التركيب

= ضرب ويضرب واحدة، فيقال: الاستعارة هنا تبعية إما لتبعية الضرب المقيد بالزمان المستقبل بالضرب المقيد فى الزمان الماضى فى تحقق الوقوع، وإما لتبعية اللفظ بتمامه، وهو الفعل بجزئيه، وهما المادة والهيئة للجزء، وهو الهيئة؛ لأن الاستعارة إنما وقعت فيها فقط، لتغييرها فقط» سقطت هذه العبارة من: أ، ب.

(1) راجع الرسالة الفارسية لإبراهيم عصام اللوحة: 34.

(2) فى: جـ: «وأقول: قد مهدنا لك فيه المقام».

(3) فى: جـ: «الرسالة الفارسية».

(4) فى: جـ: «وكلام غيره من الأعلام».

(5) فى: جـ: «لبلوغ المرام، فراجعه متأملاً، وعليك السلام».

(6) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

يبتدىء منها عنصر، ومن جهة أن التحليـل ينتهى إليها إستقص، والمادة والصورة مختصتان بالأجسام.

وقال بعض المحققين: بطريانهما فى الأعراض.

والصيغة: هى والهيئة، والصورة، ألفاظ مترادفة، معناها واحد. والصيغة: الهيئة العارضة للفظ، باعتبار الحركات والسكنات، وتقديم بعض الحروف على بعض، وهى صورة الكلمة، والحروف مادتها.

والأبنية: هى الحروف مع الحركات والسكنات المخصوصة، انتهى»[1]. (اللوحة 47).

اعلم[2] أن الحق أن المنسوب[3]، والمصغر، والمثنى، والجمع. من المشتقات على ما تحرر من خلاف كبير.

لكن بقى[4] الكلام فى جريان الاستعارة فيها، وإذا جرت. فهل هى أصلية أو تبعية[5]؟.

أقول:

أما المصغر والمنسوب فالذى يظهر من كلامهم أن الاستعارة فيهما[6] تبعية.

أما صحة الاستعارة فيهما:

فلتأولهما[7] بالمشتق، أى منسوب، وحقير، مثلاً.

(1) ما بين المزدوجين ساقط فى : جـ .

(2) فى : جـ: «تنبيه: قال العلامة المحقق الغنيمى».

(3) قاله الفاضل الغنيمى فى حاشيته على عصام. الورقة 94 مخطوطة بمكتبة الأزهر رقم الإيداع 938 -20733 بلاغة.

(4) فى: أ، ب: «ينبغى» وهو خطأ، والصواب: «يبقى» كذا فى حاشية الغنيمى وكذا فى: جـ .

(5) فى: أ، ب: جـ: أم تبعية «والصواب: أو تبعية».

(6) فى: أ، ب: «فيها تبعية» والصواب: «فيهما» أى المصغر والمنسوب، كذا فى الحاشية.

(7) فى حاشية الغنيمى: «بمشتق» بحذف الألف واللام. وفى: جـ: «فلتأويلهما بالمشتق».

وأما كونها[1] تبعية:

فلعروض[2] الزمان لمفهومها[3]، وإن لم يكن جزءاً منه؛ لأنه لا يعتبر فى تحقيق الاستعارة[4] كون الزمان جزءاً لمدلوله.

وأما المثنى والجمع فالظاهر أن الاستعارة فيهما مبنية على الاستعارة فى مفردهما، وهو تارة يكون علم شخص كزيد وحاتم، وتارة يكون إسم جنس كأسد، وتارة يكون مشتقاً كضارب.

فإن كان كزيد، فمن منع الاستعارة فيه مطلقاً[5]، منع الاستعارة فى مثناه وجمعه؛ لأنهما لم يحدث لهما بالتثنية والجمع ما تصح ملاحظته بعنوان كلى ترجع الإستعارة إليه، إذ التعريف العلمى الذى فاته عوض عنه التعريف اللامى. ومن جوز الاستعارة[6] فيه - وهو بعض المتأخرين - جوز الاستعارة فيهما.

وإن كان كحاتم من العلم المشتهر بالصفة، فمن قال إن الاستعارة فيه أصلية كالجمهور، قال بذلك[7] فى مثناه وجمعه.

---

(1) فى: أ، ب، جـ: «وأما كونها» وهو خطأ، والصواب: «وأما كونهما» كذا فى حاشية الغنيمى.

(2) وفى حاشية الأنبابى على الصبان ص 377 «هل يدخل فى المشتق المصغر والمنسوب، لأنهما مشتقان حكماً»؟.

(3) فى: جـ: «لمفهومها» والصواب: «ولمفهومهما».

(4) مثال الاستعارة فى المصغر والمنسوب: «رجيل المستعار للكبير العظيم المتعاطى ما لا يليق. وقرشى المستعار للمتخلق بأخلاق قريش» كذا فى رسالة البيان للصبان ص 379 الأميرية بولاق.

(5) وهم الجمهور. كذا فى الرسالة البيانية للصبان ص 307 مع حاشية الأنبابى «الأميرية بولاق».

(6) كالعصام، والفنرى، والسيد الشريف الجرجانى، فى شرح المفتاح، والتفتازانى فى التلويح. راجعة حاشية الصبان على عصام ص 34 -35 انظر حاشية الأنبابى على رسالة البيان للصبان ص 308 «الأميرية».

(7) فى حاشية الغنيمى على عصام: «كذلك» وهو خطأ.

ومن قال: بأنها تبعية كالعصام[1]، وابن السبكى، قال بذلك فى مثناه وجمعه.

وإن كان مفردهما كأسد، مما[2] الإستعارة فيه أصلية اتفاقاً، فالاستعارة فيهما أيضاً كذلك.

وإن كان مفردهما مشتقاً كضارب، مما[3] الاستعارة فيه تبعية اتفاقاً، فالاستعارة فيه تبعية اتفاقاً، فتدبر، وحرره مرة أخرى.

قاله:[4] العلامة الغنيمى[5] رحمه الله تعالى.

(وقال) المصنف، والضمير لما دل عليه الكلام بحسب المقام: (فى حواشى هذه الرسالة) التى نحن بصدد شرحها. غرضه من نقل هذه الحاشية التكلم على حكم النسبة، هل تجرى فيها الاستعارة؟.

بأن يلاحظ التشبيه فى متعلق تلك النسبة، وتعتبر الإستعارة فيه، وبتبعية هذه الإستعارة تجرى الإستعارة فى الفعل كما جرت فى الحرف - أولا؟ فالمشهور أنها لا تجرى كما جرى[6] عليه صاحب الرسالة، ونقله عن السيد. ونقل عن العضد[7] أنها تجرى فيها، وهو مختار الشارح، وجعله هو الحق الحقيق بالاعتبار.

---

(1) قال الأنبابى فى حاشيته على الرسالة البيانية ص 309: «الاستعارة فى نحو حاتم، أصلية، هو ما جرى عليه القوم، ووافقهم المحقق العصام فى شرحه للسمرقندية، وفى رسالته الفارسية، وخالفهم فى الأطول، فقال: فيه نظر: لأن حاتماً متأول بالمتناهى فى الجود».

(2) فى حاشية الغنيمى «فالاستعارة» الورقة: 94.

(3) وفيها: «فالاستعارة».

(4) فى: جـ: «هذا كلامه».

(5) هذه نص عبارة الغنيمى فى حاشيته على عصام، مع الفروق التى بينتها الورقة 94.

(6) فى: أ، ب: «جرا» والصواب «جرى» لأنه من الجرى.

(7) قال عضد الملة والدين فى الفوائد الغياثية «شرح طاشكبرى زاده» ص 252 دار الطباعة العامرة: «تنبيه: أما الفعل فيدل على النسبة ويستدعى حدثاً، وزماناً... والاستعارة متصورة فى كل من الثلاثة».

والحق[1]:

خلاف قوليهما، إذ مبناهما على دلالة الفعل على الحدث، والزمان، والنسبة بالمطابقة، وليس كذلك، بل مدلوله مطابقة الأولين فقط، والمبنى على الفاسد فاسد، وسيأتيك بيان ذلك كله مفصلاً إن شاء الله تعالى بمنه[1].

(اعلم أن الإستعارة فى الفعل) أطلق لفظ الفعل وأراد مطلق المشتق، (إنما تتصور بتبعية المصدر) كما قدمناه قريباً، (ولا تجرى فى النسبة الداخلة فى مفهومه ـ أى الفعل ـ الاستعارة)[2] فاعل تجرى.

وفى الكلام وضع الظاهر موضع المضمر، إذ سياق الكلام يقتضى أن فاعل تجرى ضمير الاستعارة المتقدمة، وهى غير مقيدة، فمن ثم أتى به ظاهراً مؤخراً، والأولى أن يأتى به ضميراً؛ لأن التقييد ممكن مع الإضمار (تبعاً)، وذلك بأن يلاحظ التشبيه فى متعلق النسبة، وتعتبر الاستعارة فيه، وبتبعية هذه الاستعارة تجرى الاستعارة فى الفعل (على قياس) جريانها فى (الحرف)[3] «أى لا تجرى جريانها فى الفعل مقيساً على جريانها فى الحرف.

والمراد:

أنها لا تجرى فى نسبة الفعل مطلقاً.

وإنما قال على قياس الحرف؛ لأنه الذى ينشأ منه توهم الجريان، فهو قد نفى ما يحصل منه الوهم»[4] ثم أشار إلى تعليل ما فهم من قوله: على قياس الحرف من صحة جريان الاستعارة فيه بتبعية استعارة المتعلق مبيناً للعلة

---

(1) ما بين الرقمين ساقط فى: جـ.

(2) لو قال: لا تجرى الاستعارة فى النسبة الداخلة فى مفهوم الفعل لكان أحسن وأقرب إلى الفهم من الفصل الطويل بين الفعل وفاعله.

(3) زاد فى: جـ: «الظرف متعلق بالمنفى، دون النفى، إذ لو وجدت فى متعلق نسب الأفعال أصالة، وفى الفعل تبعاً، لاختل حصر المصنف المذكور آنفاً، من قوله: إن كان المستعار اسم جنس، فيلزم أن تكون تبعية الاستعارة ثلاثة، واللازم باطل، فالملزوم مثله».

(4) ما بين المزدوجين ساقط فى: جـ.

المصححة بقوله: (فإن معناه ـ أى الحرف ـ نسبة مخصوصة تجرى فيها الاستعارة تبعاً) للاستعارة فى متعلقها، وذلك بأن يشبه متعلق معنى الحرف بمتعلق معنى حرف آخر فى وصف اشتهر به المتعلق الذى وقع مشبهاً به، ثم يستعار أحد المتعلقين للآخر، وبواسطة ذلك تحصل المشابهة بين الحرفين، فيستعار لفظ الحرف الذى وقع مشبهاً به للحرف الذى وقع مشبهاً، هذا على رأى المصنف[1].

وأما على رأى الشارح[2]: فيعتبر التشبيه فقط بين المتعلقين، ويكفى ذلك فى استعارة الحرف، إذ عدم صلاحية الحرف للإستعارة الأصلية المستلزم لارتكاب التبعية هو عدم صلاحيته لمعنى التشبيه، فإذا اعتبر التشبيه فى المتعلق ارتفع المانع[3]. ولا شك أن مختار الشارح، أقل عملاً وتكلفاً، وسيأتى إيضاحه[4] قريباً إن شاء الله تعالى.

(وبحث فى اتباع الاستعارة للتشبيه:

فإن فيه اتباع الأقوى[5]، وهو الاستعارة، للتشبيه الضعيف، وهو عكس القياس؛ لأن القياس اتباع الضعيف للقوى، وإنما كانت الاستعارة أقوى من التشبيه؛ لأنها مبنية على تناسى التشبيه وادعاء أن المشبه من أفراد المشبه به، بخلافه.

ويمكن الجواب:

بأن يحمل امتناع اتباع تبعية القوى للضعيف قياساً إذا لم يكن فى الضعيف مزية لم توجد فى القوى)[6].

---

(1) أبو الليث السمرقندى فى رسالته السمرقندية.

(2) يعنى شارح هذه الرسالة وهو عصام الدين الإسفرائينى.

(3) فى: جـ: «قال حفيده: ولا شك الخ».

(4) فى: جـ: «وسيأتى إيضاح ما تقدم بالمثال، عند قول المصنف: وفى متعلق معنى الحرف إن كان المستعار حرفاً» وهذه العبارة ليست فى: أ، ب.

(5) راجع الرسالة البيانية للصبان «مع حاشية الأنبابى» ص 361 «المطبعة الأميرية بولاق» الطبعة الأولى سنة 1315 هـ.

(6) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

(وإلا فلا امتناع[1]، والمزية لـك فى بيان المـزية[2] هنـا فتأمـل قالـه الدمنهورى)[3].

ثم أشار إلى تعليل عدم جريان الاستعارة فى الفعل باعتبار نسبته فقال:

(لأن مـطلق النسبـة لم تشتهـر بمعنى يصلح لأن يجعـل وجــه شبـه الاستعارة)[4] ظاهره يدل على أن النسبه المعتبرة فى الفعل هى مطلق النسبة وليس كذلك كما هو مصرح به من أنها نسبة مخصوصة بين الحدث الذى هو مدلول مبدىء اشتقاقه، وبين فاعله المعين، وسيصرح هو به.

فإذا المراد أن متعلق نسبة الفعل هو مطلق النسبة، وهى لم تشتهر بمعنى يصلح أن يكون وجه شبه، ليعتبر التشبيه والاستعارة بين المتعلقين فيسرى إلى الفعل، ويؤيد حمل كلامه على هذا قوله: (بخلاف متعلقات معنى الحرف) كالابتداء، والإنتهاء، والظرفية، والاستعلاء، والغرضية، وغير ذلك (فإنها أنواع مخصوصة، لها أحوال مشهورة) وذلك كالتمكن الـلازم[5] للاستعـلاء والظرفية، تصلح تلك الأحوال، لأن تجعل وجه شبه عند تشبيه معانى حروف أخر، بتلك المتعلقات فتجرى الاستعارة فى المتعلقات، وبتبعية ذلك تجرى الإستعارة فى معانى الحروف.

واعلم أن هذه عبارة السيد فى حواشى المطول، غير أن المصنف تصرف فى نقلها.

ونص السيد:

فإن قلت: هل تجرى فى نسب الأفعال الاستعـارة تبعاً عـلى قياس

---

(1) هذه عبارة الصبان فى رسالة البيان «مع حاشية الأنبابى» ص 361 «الأميرية».

(2) قال محمد الصبان فى رسالة البيان ص 361: «لعل المزية هنا كون التشبيه أصلاً وأساساً للاستعارة». ومعلوم أن الفرع قد يفوق الأصل.

(3) ما بين القوسين ساقط فى: جـ .

(4) فى: جـ: «وظاهره».

(5) سقط من: جـ: «وذلك كالتمكن اللازم للاستعلاء، والظرفية».

الحرف؟ قلت: لا، لأن مطلق النسبة لم تشتهر بمعنى يصلح، لأن يجعل وجه الشبه فى الاستعارة، بخلاف متعلقات الحروف، فإنها أنواع مخصوصة، لها أحوال مشهورة"[1] هذا كلامه.

قال الشمس[2] الفنرى - بعد نقله -: وفيه بحث، لأن المعنى الذى يرجع إليه معانى النسب الأفعال، ليس مطلق النسبة، بل النسبة على وجه القيام، ولها أوصاف وخواص تصلح لها الاستعارة، فإذا أسند الضرب إلى المحرض دلالة على قوة نسبته إليه، وشبهت نسبته إليه، باعتبار التحريض بنسبته إلى من ينسب إليه على جهة القيام، وقلت: ضرب فلان، لم يبعد عن الصواب، وبالجملة تمكن الاستعارة فى الأفعال باعتبار نسبتها، بأن يشبه بما يرجع نسبتها إليه بنوع استلزام، كمطلق الاتصاف، والقيام، مثلاً، ما يرجع إليه نسبة أخرى، كمطلق الآلية، فيقال: قتلنى السوط والسيف.

فالتبعية فى الأفعال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر[3] فإنه دقيق[4] .

---

(1) أنظر حاشية السيد الجرجانى على المطول ص 199 «در سعادات مطبعة عثمانية» 1310 هـ.

(2) فى: جـ: «قال الفاضل الفنرى بعد نقله كلام السيد».

(3) فى: جـ: «فإنه دقيق انتهى» وهذا الرأى ضعيف فى نظرى، لأن الفعل يدل على الحدث، والزمان، دون النسبة.

(4) زاد فى: جـ: «فائدة: ينبغى التنبه لها، وهى أن يقال: هل بين قولنا: مثلاً مطلق النسبة، والنسبة المطلقة فرق أولا؟ أقول: قال ابن جماعة فى تعليقه على جمل العلامة ابن هشام الصغرى، عند قوله: الواو حرف عطف لمطلق الجمع، بعد إيراد سؤال عن الفرق بين مطلق الجمع، والجمع المطلق ما نصه: والظاهر الفرق، ألا ترى أنهم فرقوا بين مطلق الجمع، والجمع المطلق حيث قالوا عند قول ابن هشام: الواو حرف عطف لمطلق الجمع، هذه العبارة أحسن من عبارة ابن الحاجب فى المختصر، فإنه قال: الواو للجمع المطلق، والفرق واضح، وهو أن مطلق الجمع يتناول صورة المعية والترتيب، وما هو أعم من ذلك، والجمع المطلق لا يتناول المعية، ولا الترتيب. . . تنبيه: يزيدك إيضاحاً على ما تقدم وهو أن معنى الإطلاق فى النسبة هو حصول فعل ما. وليس هذا =

(إن الاستعارة فى الفعل على قسمين[1]: أحدهما:

أن يشبه الضرب الشديد مثلاً بالقتل، ويستعار له اسمه، ثم يشتق منه، قتل، بمعنى ضرب ضرباً شديداً) فإن الاستعارة فى الفعل جرت، بعد جريانها فى المصدر، وهذا بالاتفاق.

والثانى:

ـ من القسمين: ـ أن يشبه[2] الضرب فى المستقبل، بالضرب فى الماضى فى تحقق الوقوع، فيستعمل فيه ضرب[3]، فيكون المعنى المصدرى، أعنى الضرب موجوداً فى كل واحد منهما، بقيد مغاير لقيد الآخر) لتقييد أحدهما بالمستقبل، والآخر بالماضى (فصح التشبيه والاستعارة لذلك).

وهذا فيه خلاف:

أ ـ فعند المصنف قدس سره أن الاستعارة فى هذا القسم بتبعية استعارة المصدر، بدليل قوله فى أول الحاشية : إن الاستعارة فى الفعل إنما تتصور بتبعية استعارة المصدر .

ب ـ قال الشارح فى الأطول[4] :

فيما ذهب إليه قدس سره نظر، إذ الضرب حقيقة فى كل واحد من الضرب فى

= نسبة الفعل، بل نسبته هى النسبة على جهة القيام بالفاعل، وهذا معنى قولهم: نسبته مخصوصة».

(1) فى الأطول جـ 139/2 : «قال السيد السند فعلى هذا الاستعارة فى الفعل على قسمين. . . الخ راجع حاشية السيد على المطول ص 199 «درسعادت مطبعة عثمانية» سنة 1310 هـ.

(2) فى: جـ: «أن يشبه مثلاً».

(3) زاد فى: جـ: «أو يشبه الضرب فى الماضى بالضرب فى الحاضر»، فى كونه نصب العين، واجب المشاهدة، فيستعمل فيه يضرب.

(4) انظر الأطول جـ 139/2 و 140 ، والعبارة منقولة بتصرف «دار الطباعة العامرة».

الماضى والضرب فى المستقبل، فكيف[1] يتصور استعارة أحدهما للآخر، حتى تتحقق الاستعارة بتبعيتها فى الفعل[2]؟!

جـ - وفيما قاله نظر[3]:

لأنا لو سلمنا أن المصدر حقيقة فى الماضى والحال والمستقبل لكان الظاهر أن الضرب الذى يفهم من يضرب المستقبل حقيقة فى المستقبل، مجاز فى الماضى، فيتصور استعارة لفظ أحدهما للآخر، كما يتصور التشبيه بينهما.

قال مولانا أحمد الغنيمى[4]:

قوله: والثانى أن يشبه الضرب فى المستقبل بالضرب فى الماضى، وسكت عن عكسه، وهو تشبيه الضرب فى الماضى بالضرب فى المستقبل، فهل يكون ذلك من باب الاستعارة؟، فيقال: يضرب زيد الآن، أو غداً، معبراً به عن ضرب وقع منه فى الماضى أو يتعين أن يكون من باب المجاز المرسل؟.

وظاهر كلام بعض أهل الأصول[5]:

أن التعبير بالماضى عن المستقبل، نحو ﴿ونادى أصحاب النار﴾[6] وعكسه، نحو ﴿واتبعوا ما تتلوا الشياطين﴾[7] أن كلًّا منهما من باب المجاز لا

---

(1) الاستفهام هنا للتعجب.

(2) زاد فى: جـ: «هذا كلامه».

(3) خالف أبو العباس أحمد مصطفى الطرودى التونسى عصام الدين فى تسمية الاستعارة التبعية فى المشتقات ووافق مذهب الجمهور وأبا الليث السمرقندى فى أن الاستعارة فيها تابعة للاستعارة فى مصادرها.

(4) فى حاشيته على عصام: الورقة: 97 مخطوطة وموجودة بمكتبة الأزهر رقم الإيداع (938) 20733 بلاغة.

(5) ذكر صاحب التوضيح الأصولى: أن العلاقة فى الأول اعتبار ما يئول إليه، وفى الثانى اعتبار ما كان «راجع حاشية الأنبابى على الصبان» ص 357 .

(6) سورة الأعراف: «جزء الآية»: 50. عبر بالماضى عن المستقبل لتحقق وقوعه، والمعنى: ينادى.

(7) سورة البقرة. جزء الآية: 102. عبر بالمضارع عن الماضى استحضاراً للصورة والمعنى: واتبعوا ما تلت».

الاستعارة، وحينئذ ينظر فى العلاقة من أى الأنواع. هل هى فيها إذا عبر بالماضى عن المستقبل وكذا عكسه، بالمضادة، أو المجاور[1]؟ انتهى.

وتعقبه[2] تلميذه العلامة يس:

ونصه: عبارة السيد فى حواشى المطول: واعلم أن التعبير عن الماضى بالمضارع وعكسه، يعد من باب الاستعارة بأن يشبه غير الحاصل بالحاصل فى تحقق الوقوع، ويشبه الماضى بالحاضر فى كونه نصب العين واجب المشاهدة، ثم يستعار لفظ ـ أحدهما للآخر، فعلى هذا تكون الاستعارة فى الفعل على قسمين[3] إلى آخر ما قاله المصنف، فظهر أنه تصرف فى كلام السيد، وظهر أن السيد تعرض للتعبير عن الماضى بالمستقبل، فلا حاجة لتردد شيخنا فيه، ثم إن شيخنا[4] نقل أن مقتضى كلام بعض أهل الأصول القسمين من المجاز المرسل، والعلاقة المضادة، أو المجاورة.

واعلم أن حفيد السعد:

فى حواشى المختصر والمطول جعل ذلك من الاستعارة الأصلية[5]، لأنهما لا تظهر فيهما التبعية، لأن مصدر الفعلين واحد، واختلافه بالتقييد كما أشار إليه السيد لا يكفى، لأن المصدر حقيقة فى الزمانين والمستعار لا يكون حقيقة للمستعار له، فتدبر[6] (كذا أفاده) مرجع الضمير من أفاد، قوله: اعلم أن الاستعارة الخ.

---

(1) فى: جـ: «وكتب أيضاً ما نصه: ثم قد رأينا تشبيه الماضى بالحاضر، فى كونه نصب العين، واجب المشاهدة، منقولاً عن السيد وغيره، وأما تشبيهه بالمستقبل فحرره، هذا كلامه» راجع حاشية السيد على المطول ص 199، «درسعادت مطبعة عثمانية» 1310 هـ.

(2) فى: جـ: «وكتب تلميذه، أعنى العلامة يس على قول الشارح، ثم إن الاستعارة الخ».

(3) هذه عبارة السيد على المطول بعينها ص 199.

(4) قال يس: «ونقل شيخنا الغنيمى أن مقتضى كلام أهل الأصول أن القسمين من المجاز المرسل، والعلاقة إما الإطلاق والتقييد، أو المجاوز» انظر الرسالة البيانية للصبان «مع حاشية الأنبابى» بولاق ص 357.

(5) إقرأ المرجع السابق ص 357.

(6) فى: جـ: «انتهى كلام العلامة يس، ثم إن الفاضل الغنيمى، كتب بعد قوله ثم قد =

وفاعل أفاد (المحقق الشريف[1]) أقول: هو على بن محمد بن على، السيد الجرجانى الحنفى[2].

قال[3] ابن بسطة: إنه على بن على، بن حسين، والأول أعرف، انتقل من بلاده[4] وأخذ المفتاح عن شارحه نور الدين الطاوسى، وعنه أخذ الشرح المشار إليه، وكذا أخذ شرح المفتاح للقطب الشيرازى[5] عن ولد مؤلفه، وقدم القاهرة وأخذ بها عن أكمل[6] الدين وغيره، وأقام بسعيد السعداء أربع

= رأينا ما سنذكره وإنما فصلنا بينهما بكلام تلميذه يس، كما لا يخفى عليك ومنه عبارة السيرافى فى حاشية المطول، وفى هذا المقام فوائد، منها: أن التعبير عن المستقبل بالماضى، وعكسه. من قبيل الاستعارة التبعية، لأنه يشبه غير الحاصل بالحاصل فى تحقق الوقوع، ويشبه غير الحاضر بالحاضر، فى كونه نصب العين واجب المشاهدة، فيستعار أحد المصدرين للآخر ثم الفعل للفعل، فالاستعارة التبعية فى الفعل على قسمين: أحدهما استعارة أحد اللفظين المختلفين للآخر، كقتل لضرب، بجامع الشدة، والآخر استعارة أحد الفعلين المتماثلين للآخر، وبينهما اختلاف بالقيد، كالزمان الماضى والحاضر، فيصح التشبيه. . . . انتهى كلام الفاضل الغنيمى».

(1) فى هامش جـ: «التعريف بالسيد على الجرجانى، قدس الله تعالى سره، ورضى عن أسلافه الكرام».

(2) المتوفى سنة 816 هـ والمعروف بالسيد الشريف، والسيد السند، والسيد الجرجانى «كذا فى تاريخ علوم البلاغة» مطبعة مصطفى الحلبى/ الطبعة الأولى سنة 1369 هـ 1950 م ص 157.

أنظر ترجمته فى بغية الوعاة للسيوطى 351 «ط» السعادة القاهرة 1326 هـ.

البدر الطالع للشوكانى جـ 488/3 «ط» السعادة 1348 القاهرة دائرة المعارف جـ 333/6.

ولم أجد ترجمته فى تاج التراجم فى طبقات الحنفية مطبعة العانى بغداد، 1962 م، ولا فى الشذرات فى سنة 816 هـ.

(3) فى: جـ: «وقال ابن بسطة».

(4) فى: أ، ب: «انتقل ببلاده» وهو خطأ، والصواب: «انتقل من بلاده» جرجان.

(5) تقدمت ترجمته قريباً.

(6) محمد بن شمس الدين الرومى البابرق، قرية بنواحى بغداد ـ الإمام المتبحر فى العلوم العقلية والنقلية المتوفى سنة 786 هـ له شرح على تلخيص المفتاح قام بتحقيقه زميلى =

سنين، وخرج إلى بلاد الروم، ثم لحق ببلاد العجم، ورأس هناك، بحيث وصف بالعلامة، فريد عصره، ووحيد دهره، سلطان العلماء العاملين، افتخار أعاظم المفسرين، ذو الخلق والخلق، والتواضع مع الفقراء.

قال فيه البدر العيني:

كان عالم المشرق علامة دهره، كان بينه وبين التفتازانى مباحث ومحاورات فى مجلس تيمورلنك، تكرر استظهار السيد منها عليه غير مرة.

وله تصانيف يقال إنها تزهو على الخمسين، وتصدر للإقراء والتصنيف والفتيا، وتخرج عليه أئمة بخارى، وكثرت أتباعه وطلبته، واشتهر ذكره، وبعد صيته، مات - كما قال العفيف الجوهرى، وأبو الفتوح الضارى - فى يوم الأربعاء السادس ربيع الأول[1]، سنة ست[2] عشرة بشيراز، بالقرب من الجامع العتيق المسمى بسوخان[3]، وأرخه العينى ومن تبعه فى سنة أربع[4] عشرة والأول أصح (اللوحة 49 أ).

وصف بأنه كان شيخاً أبيض اللحية[5]، مضيئاً ذا فصاحة، وطلاقة، وعبارة رشيقة، ومعارف بطرق المناظرة والمباحثة والاحتجاج والاشتغال، وربما رجح على السعد[6] التفتازانى، رحمهما الله تعالى، وجمعنا بهما فى دار النعيم المقيم.

= الدكتور محمد صوفية. راجع الشذرات جـ 293/6. انظر تاج التراجم فى طبقات الحنفية ص 66 «مطبعة العانى بغداد».

(1) فى تاريخ علوم البلاغة للمراغى ص 159 الطبعة الأولى سنة 1950 م مطبعة مصطفى الحلبى: «توفى يوم الأربعاء السادس من شهر ربيع الثانى سنة ست عشرة وثمانمائة هـ».

(2) فى: أ، ب: «وسنة ستة عشر» والصواب: سنة ست عشرة وثمانمائة هـ.

(3) فى: جـ: «بسراخان».

(4) فى: أ: ب، ج: «سنة أربعة عشر» والصواب: سنة أربع عشرة.

(5) زاد فى: ب «منيراً» وكذا فى: جـ.

(6) كان السيد الشريف محباً للتفتازانى، وكتب حاشية على المطول، وكان فى مبادىء التأليف =

كذا فى الضوء اللامع، فى تراجم أهل القرن التاسع، للحافظ شمس الدين السخاوى، رحمه الله سبحانه وتعالى باختصار.

(لكن ذكر العلامة المحقق، عضد الملة والدين فى الفوائد الغياثية)[1] نقلاً عن الشيخ عبد القاهر (أن الفعل يدل على النسبة، ويستدعى حدثاً وزماناً فى الأكثر)[2] هذا استدراك من المصنف على كلام السيد الشريف المتقدم بكلام العلامة العضد. وكان الأولى أن لا يأتى بصورة الاستدراك، أى بأن يقول: وقال الخ.

وذلك لأنه لا يحسن أن يستدرك بإحدى مقالتين على الأخرى، ولعله إنما أورده بصيغة الاستدراك دفعاً لما قد يوهمه ما نقله السيد جازماً به من أن ذلك أمر متفق عليه، لا سيما مع تقدم العضد على الشريف[3].

= يعترف برفعة شأنه، وجلالته، وقدر فضله وعلو مقامه ولكنه خاصمه وناوأه، وجرت بينهما مناظرة عنيفة فى بلاط تيمورلنك سنة 791 هـ، وكان مقدماً عنده، ولكن تيموراً كان يرجح السيد، ويقول: لو فرضنا أنهما سيان فى الأصل والعرفان، فللسيد شرف النسب، ولذا رجحت كفة السيد على التفتازانى فى المناظرة التى جرت بينهما فى اجتماع الاستعارة التبعية والتمثيلية فى كلام الزمخشرى فى قوله تعالى «أولئك على هدى من ربهم» وكان الحكم بينهما نعمان الدين الخوارزمى المعتزلى. وقد تناول العلماء هذه المناظرة بالدرس والتحليل والترجيح وألفت الرسائل فيها، منها «مسالك الخلاص فى مهالك الخواص» لطاشكبرى زاده مخطوطة بدار الكتب الوطنية التونسية رقم الإيداع «13684» أحمدية. وكذا بدار الكتب المصرية رقم 308 بلاغة. انظر القزوينى وشروح التلخيص د/ أحمد مطلوب ص 581 مطابع دار التضامن بغداد، الطبعة الأولى سنة 1387 هـ 1967 م راجع حاشية الأنبابى على الصبان 456 ـ بولاق».

(1) أنظر الفوائد الغياثية ص 306 بشرح طاشكبرى زاده/ دار الطباعة العامرة.

(2) فى المصدر السابق ص 306 «تنبيه: أما الفعل فيدل على النسبة، ويستدعى حدثاً وزماناً فى الأكثر».

(3) فقد توفى العضد سنة 756 هـ وتوفى السيد سنة 816 هـ.

وإنما قيدنا بالأكثر، لأن الشارح أسقطها من عبارة الفوائد.

وقال فى ذلك الكتاب[1]: العفل[2] قد يعرى عن الحـدث كالأفعـال الناقصة، وقد يعرى عن الزمان، كنعم وبئس.

(ومخالفة الأسلوب فى التعبير بقوله: ويستدعى، يقتضى أن دلالة الفعل على النسبة وضعية، وعلى الآخرين إلتزامية، ولا قائل بها، ولعله للإشارة إلى أن ذات الفعل مستدعية للأخيرين استدعاء تاماً، بحيث لا يمكن تعقله بدونهما كذا قيل)[3]، والظاهر أن تعبيره أولاً بيدل، وثانياً بيستدعى تفنن، وإلا فقد حرصوا بأن الفعل يدل على الحدث، والزمان، والنسبة إلى الفاعل.

(والاستعارة متصورة فى كل واحد من الثلاثة[4]): مراده أن الاستعارة فى الفعل باعتبار كل واحد من الثلاثة، (لا على أن يثبت اعتبار الاستعارة فى كل واحد بقطع النظر عن إستعارة الفعل، وهى فى الأول والثانى أصلية، وفى الحدث تبعية)[5].

1 ـ ففى النسبة:

كهزم الأمير الجند، أى (اللوحة: 50/أ) كما[6] فى استعارة النسبة التى فى هزم، وهكذا فى الباقين، فإن لفظ الفعل باق على زمانه لما مضى[7]، وعلى الحدث الذى هو الهزيمة، لكن تصرف فى نسبتها إلى الأمير؛ لأن جند الأمير هو الهازم لا هو نفسه بل سبب لهزم جنده جند العدو، لكن[8] لتقويته، شبه

(1) أى الفوائد الغياثية ص 306 شرح طاشكبرى زاده.

(2) نص عبارة العضد فى الفوائد ص 306: «وإن كان قد يعرى عن الحدث ككان، أو يعرى عن الزمان، كنعم، وبئس، وبعت إذا استحدثت به الحكم» كذا فى: جـ .

(3) ما بين القوسين ساقط فى: جـ .

(4) هذه نص عبارة العضد فى الفوائد الغياثية ص 306 دار الطباعة العامرة.

(5) ما بين القوسين ساقط فى: جـ .

(6) «أى كما فى استعارة النسبة التى فى هزم، وهكذا فى الباقين» سقطت من: جـ .

(7) فى: ب، جـ: «زمانه الماضى».

(8) فى: ب، جـ: «ولكن» بالواو.

سببيته بفاعليته[1]، واستعير هزم، الموضوع لنسبة الهزيمة إلى العسكر، لنسبة الهزيمة إلى الأمير.

وفيه:

أنه من قبيل الإسناد المجازى[2] لا اللغوى، كما سيذكره الشارح.

2 ـ وفى الزمان:

كنادى أصحاب الجنة[3] فإن نادى يجرى على حقيقته فى الحدث والنسبة لكن استعير فى زمانه، لأن النداء فى[4] يوم القيامة.

3 ـ وفى الحدث:

نحو[5]: ﴿فبشرهم بعذاب أليم﴾[6] استعير البشارة فيه لـلإنذار[7]، وفى الأخيرين باق على حقيقته.

ثم إن المصنف ـ بعد نقله كلام العلامة، مستدركاً لكلام السيد ـ قال: (هذا) إشارة إلى قوله: ذكر العلامة (كلامه) أى كلام العلامة فى الفوائد الغياثية[8] (تأمل) كلام العلامة، (فإن فيه إشارة إلى أن النسبة الجارية فيها الإستعارة نوع من النسبة) يعنى نسبة الحدث إلى الفاعل، لا النسبة مطلقاً،

---

(1) بجامع الملابسة فى كل.

(2) هذا هو الرأى الراجح فى نظرى، لأن التجوز، وقع فى الإسناد بتصرف عقلى، لا فى الكلمة ونقلها من معناها الوضعى إلى المجازى لعلاقة وقرينة مانعة.

(3) اقتباس من قوله تعالى ﴿ونادى أصحاب الجنة﴾ سورة الأعراف: جزء الآية 44 .

(4) فى: ب، جـ: «يوم القيامة» وقد سقطت من: أ.

(5) أى قوله تعالى.

(6) سورة التوبة: الآية: 34.

(7) فى اللسان جـ 54/7 -55 «ط» الميرية بولاق سنة 1301 هـ مادة: «نذر» والصحيح أن النذر: الاسم، والإنذار: المصدر، وأنذره: خوفه وحذره».

(8) راجع الفوائد الغياثية ص 306 بشرح طاشكبرى زاده.

أعم من أن تكون نسبة الحدث إلى الفاعل والزمان، وهذا معنى قوله: دون النسبة فى التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى، نحو[1]﴿ونادى أصحاب الجنة﴾[2] وأردف[3] قوله: تأمل، بقوله: (فافهم) تحريضاً[4] على إمعان النظر على وجه أتم.

ولما كان وجه التأمل الذى أمر به المصنف فيه خفاء، أشار الشارح إلى بيانه بقوله: (أمر بالتأمل، لخفاء القول بالاستعارة للنسبة فى هزم الأمير الجند، دون «ونادى أصحاب الجنة»[5] فإنه كما يصح تشبيه نسبة الهزم إلى الأمير، بنسبة الهزم إلى الجند، والاستعارة يمكن تشبيه نسبة النداء فى الزمان المستقبل، بنسبة النداء فى الزمان الماضى، والاستعارة[6]).

قوله: تشبيه نسبة الهزم، يفيد أن المشبه نسبة الهزم إلى الأمير، والمشبه به نسبة الهزم إلى الجند، وليس هذا على أصل الاستعارة المصرحة، من أنه إنما يذكر فيها لفظ المشبه به[7].

وقوله: والاستعارة، يكون برفع الاستعارة عطفاً على فاعل يصح، وقوله: والاستعارة يكون برفعها عطفاً على تشبيه[8].

---

(1) أى قوله تعالى.

(2) سورة الأعراف: جزء الآية: 44.

(3) فى اللسان جـ 13/11 مادة: «ردف» الردف: ما يتبع الشىء، وكل شىء يتبع شيئاً فهو ردفه... وأردفه: لغة فى ردفه».

(4) فى: القاموس جـ 339/2 مادة: «الحرض» مطبعة مصطفى الحلبى ـ الطبعة الثانية سنة 1952 م: «حرضه تحريضاً حثه».

(5) سورة الأعراف: جزء الآية: 44.

(6) بعده فى: جـ: «انظر هل يقال: إن التشبيه فى هذه الصورة واقع أولاً فى المصدر، ثم سرى إلى الفعل أو وقع فى النسبة المضافة إلى الهزم...».

(7) ولذا كان الأجدر بالعضد أن ينظمها فى سلك الاستعارة بالكناية، على مذهب السكاكى الذى أنكر المجاز العقلى.

(8) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

(وكون الاستعارة فى إحدى الصورتين) وهى نسبة الهزم إلى الأمير، بنسبة الهزم إلى الجند، (للنسبة دون الأخرى) وهى نسبة النداء فى الزمان والمستقبل بنسبة النداء فى الزمان الماضى.

(تفرقه من غير فارق):

ويمكن أن يقال: بل بينهما فرق، فإن فى تشبيه نسبة الهزم إلى الأمير بنسبة الهزم إلى الجند، المشبه والمشبه به متغايران بالذات، لأن النسبة تختلف ذاتاً باختلاف طرفيها، وقد اختلف هاهنا المنسوب إليه بخلاف تشبيه نسبة النداء فى الزمان المستقبل، بنسبة النداء فى الزمان الماضى، فإن النسبة متحدة فيه ذاتاً، مختلفة اعتباراً، باعتبار اختلاف طرفيها.

ويمكن أن يجاب أيضاً بجواب آخر: بأن يقال: إنه لا شك فى أن نسبة الفعل إلى الزمان نوع من مطلق نسبة الفعل، ويجرى فيها الاستعارة، بناءً على رأى العلامة، إلا أنه أراد أن يبين جريان الاستعارة فى الأجزاء الثلاثة لمفهوم الفعل فأتى بثلاثة أمثلة متغايرة بالذات لزيادة التوضيح.

(ويمكن أن يجاب: باحتمال أنه أمر بالتأمل لينظر ما هو الحق فى الكلامين)[1].

(ولم يلتفت - المصنف - إلى ما هو أهم) عطفاً[2] على قوله: أمر بالتأمل وهو اعتراض على[3] المصنف، أى أمر بالتأمل الخاص الذى بينه، ولم يعتن بشأن ما هو أولى، (ومن ذلك) الذى بينه، من أن يتأمل فيه.

(من أن الحق من القولين أيهما): بيان للأهم.

وهو - رحمه الله تعالى الحاكمة بين هذين العلامتين:

السيد السند، والمحقق العضد، قدس سرهما: فقد اختلف قولاهما.

---

(1) ما بين القوسين ساقط فى: جـ .

(2) فى: جـ: «عطف».

(3) «وهو اعتراض على المصنف» سقط من: جـ .

صرح السيد السيند:

بأن الاستعارة فى الفعل لا تجرى فى النسبة الداخلة فى مفهومه.

وصرح المحقق العضد:

بجريانها فيه، باعتبار النسبة[1] الداخلة فيه[2].

(ونحن):

يعنى الشارح رحمه الله تعالى نفسه (نقول: الحق من القولين ما ذكره الشريف المحقق). من عدم جريان الاستعارة فى النسبة الداخلة فى مفهوم الفعل.

قال جامعه: عفا[3] الله تعالى عنه ـ: أقلم أن المسألة ذات خلاف قال فى الكشاف[4] فى تفسير قوله تعالى ﴿ختم الله على قلوبهم﴾[5]: للفعل ملابسات شتى: بلابس الفاعل، والمفعول به[6]، والمصدر، (اللوحة: 51/أ) والزمان، والمكان، والسبب[7]، فإسناده إلى الفاعل حقيقة، وقد سند إلى هذه الأشياء على طريق المجاز المسمى استعارة، وذلك لمضاهاتها الفاعل فى ملابسة الفعل، كما يضاهى الرجل فى الأسد فى جراءته، فيستعار له اسمه، انتهى.

---

(1) انظر الفوائد الغيائية شرح طاشكبرى زاده ص 306.

(2) زاد فى: جـ: «وتقدمت عبارة السيد، فتذكر» راجع حاشية السيد على المطول 199 «درسعادت مطبعة عثمانية».

(3) فى: ب: «عض» وهو خطأ، والصواب: «عفا» يعفو. «قال جامعه: اعلم أن المسألة ذات خلاف» سقطت من: جـ.

(4) انظر الكشاف جـ 51/1/ دار الكتاب العربى بيروت. فى: جـ: «فى الكلام على قوله تعالى».

(5) سورة البقرة. جزء الآية: 7.

(6) فى الكشاف: «المفعول به» وهو الصواب، مثل عيشة راضية، وماء دافق».

(7)وفيه: «والمسبب له» كقول عوف بن الأحوص:

فلا تسألينى واسألى عن خليقتى ... إذا رد عافى القدر من يستعيرها

قال السيد فى حواشيه [1]:

وتسمية هذا المجاز العقلى بالاستعارة، إنما هو على سبيل التشبيه بالاستعارة الاصطلاحية، كما أشار إليه بقوله: وذلك لإسناد الفعل إلى هذه الأشياء لمضاهاتها الخ.

والمستعار هاهنا[2] معنى، وهناك لفظ، ومن ثم جعلهما[3] متقابلين فى قوله تعالى ﴿إن الذين لا يؤمنون بالآخرة زينّا لهم أعمالهم﴾[4] حيث قال[5]: له طريقان فى علم البيان:

أحدهما:

أن يكون من المجاز الذى يسمى استعارة.

والثانى:

أن يكون من المجاز الحكمى، انتهى المراد منه.

وقال الإمام الطيبى - طيب الله تعالى ثراه -: إثر[6] قول الكشاف المتقدم ما نصه: وقد يختلج[7] فى بعض الخواطر أن معنى الاستعارة هنا ليس على حده، وذلك أن يذكر أحد طرفى التشبيه، ويراد به الطرف الآخر، بل هو على حده، وموقعه، نعم الفرق بين هذه الاستعارة، وبين الاستعارة فى المفرد، هو أن الاستعارة هناك واقعة فى الموضوع اللغوى، واللفظ المفرد، بسبب

---

(1) راجع حاشية السيد على المطول ص 30 .

(2) فى: جـ: «ههنا».

(3) أى الزمخشرى فى كشافه جـ 120/2 «المطبعة المصرية بولاق».

(4) سورة النمل: الآية: 4.

(5) القائل الزمخشرى فى كشافه أيضاً، راجع الكشاف جـ 120/2 وما بعدها «المطبعة المصرية بولاق».

(6) فى: جـ: «عند قول الكشاف المتقدم قريباً».

(7) فى القاموس جـ 193/1 مادة: (خلج) «خلج يخلج: جذب، وغمز، وانتزع وحرك... وتخلج: اضطرب، وتحرك وتخالج فى صدرى شىء شككت».

علاقة التشبيه، كما ترى بين الأسد والإنسان، بسبب علاقة الجراءة الموجودة فيهما[1]،- وهاهنا[2] الاستعارة واقعة فى النسبة لدليل عقلى، بسبب التشبيه بين الفاعل الحقيقى، والفاعل المجازى، فكما أن الاستعارة هناك لفظ الأسد للشجاع، فكذلك فى قولنا: أنبت الربيع البقل، إسناد[3] الإنبات من الفاعل الحقيقى، وهو الله عز وجل، للفاعل المجازى، وهو الربيع، بسبب دوران الإنبات معه، هذا كلامه.

ثم أيده بكلام المفتاح فقال[4]: قال صاحب المفتاح: مثل ما ترى الربيع، فى أنبت الربيع البقل، من نوع شبه بالفاعل المختار، من دوران الإنبات معه وجوداً وعدماً ثم قال[5]: وإن لم يكن هذا الشبه بين المذكور والمتروك، كما لو قلت: أنبت الربيع[6] البقل، نسبت إلى ما نكره، وإنما قلنا: إن نسبة الإنبات إلى الله تعالى على الحقيقة، لما يتبادر إلى فهم الموحد ذلك، كما يتبادر إلى الفهم من لفظ الأسد، الحيوان المفترس.

فالطرف المتروك هو إسناد الإنبات إلى الله تعالى، والمذكور تعلق الربيع به، وهو حصوله فى أوانه، ولذلك كان المقدر: أنبت الله البقل، وقت الربيع[7].

---

(1) فى: ب، جـ: «فيها» وهو خطأ.

(2) فى: ب، جـ: «ههنا».

(3) فى: جـ: «المستعار إسناد الإنبات».

(4) «ثم أيده بكلام صاحب المفتاح فقال: هذه العبارة ساقطة من: جـ.

(5) أى السكاكى فى المفتاح ص 188 مطبعة مصطفى الحلبى: الطبعة الأولى سنة 1356 هـ 1937 م.

(6) فى: أ، ب، جـ: «أنبت الرضيع البقل هو خطأ، والصواب: أنبت الربيع البقل» كذا فى المفتاح ص 188.

(7) يلاحظ أن متعلق المشابهة مختلف فى الاثنين، ففى المجاز العقلى متعلق المشابهة التلبس بالفعل فى كل منهما فالفاعل الحقيقى والزمان والمكان والسبب... الخ كل منهما له تعلق بالفعل وأما فى الاستعارة فالتعلق قائم بالذاتين كما فى الرجل الشجاع والأسد.

فقوله: وذلك لمضاهاتها الفاعل، تعليل لجعل الإسناد استعارة لذلك لأنه تقرر أن الاستعارة هى[1] المجاز الذى العلاقة بينه وبين الحقيقة التشبيه، انتهى كلام الإمام الطيبى - طيب الله تعالى ثراه.

«قال جامعه - عفا الله[2] تعالى عنه -: قد بان لنا من هذا، أن الإمام الطيبى مخالف للشيخ عبد القاهر[3]، وللسيد، وللجماعة، بسبب حمله كلام صاحب الكشاف على غير ما حمله عليه السيد، من جواز جريان الاستعارة فى النسبة مؤيداً له بكلام المفتاح، ثم تعليله كلام المفتاح بما رأيته، وأنت خبير بأن كلام المفتاح مخرج على مذهبه، وكلام الكشاف ليس نصاً صريحاً فيما خرجه الإمام الطيبى لصحة إجرائه على مذهب الشيخ، والسيد، والجماعة، ثم هو، أعنى الطيبى، موافق[4] للعلامة العضد فى جواز جريان الاستعارة فى النسبة ولكل وجهة هو[5] موليها والحاصل[6]»:

1 - إن من يقول بجريان الإستعارة فى النسبة يجعل فى هزم الأمير الجند ونحوه، إستعارتين: أصلية، وتبعية.

---

(1) فى: جـ: «الاستعارة هو المجاز».

(2) فى: ب: «عفى» وهو خطأ، وفى جـ: «أقول: قد بان لنا».

(3) قال الإمام عبد القاهر الجرجانى فى أسرار البلاغة ص 306 تصحيح محمد رشيد رضا - مطبعة محمد صبيح - الطبعة السادسة سنة 1379 هـ 1959 م: «وحده: أن كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه فى العقل لضرب من التأول فهى مجاز» وفى دلائل الإعجاز ص 227 مطبعة المنار سنة 1331 م: «فاعلم أن فى الكلام مجازاً على غير هذا السبيل، وهو أن يكون التحوز فى حكم يجرى على الكلمة فقط، وتكون الكلمة متروكة على ظاهرها، ويكون معناها مقصوداً فى نفسه، ومراداً من غير تورية».

(4) «موافق» سقطت من: ب. ولا تعويض، والمثال فيه قولهم: «نهارك صائم، وليلك قائم».

(5) اقتباس من قوله تعالى ﴿ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات﴾ سورة البقرة. الآية: 148.

(6) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

2 ـ ومن يقول بعدم ذلك كالسيد يجعل ذلك من المجاز العقلى.

3 ـ والإمام السكاكى يجعله من قبيل الاستعارة بالكناية، لإنكاره المجاز العقلى[1].

---

(1) سقط من: أ، ب: وذكر فى: جـ: «وأما قرينة المجاز العقلى، قال فى التلخيص وشرحه للمحقق مولانا السعد: ولا بد له، أى للمجاز العقلى من قرينة صارفة عن إرادة ظاهره؛ لأن المتبادر إلى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقى، انتهى.

وهى: أ: إما لفظية. ب ـ أو معنوية ـ جـ ـ أو عادية.

فاللفظية:

كقول أبى النجم[1]: أفناه قيل الله للشمس اطلعى.

وقبله:

قد أصبحت أم الخيار تدعى ... على ذنباً كله لم أصنع

ما أن رأت رأسى كراس الأصلع ... ميز عنه قنزعاً من قنزع[2]

جذب الليالى إبطئى أو أسرعى ... أفناه قيل الله...... البيت.

(1) استدل به على أن إسناد ميز إلى جذب الليالى مجاز، وأن أبا النجم موحد، يعتقد أن الفعل لله سبحانه، وأنه المبدىء والمعيد، والمنشىء، والمغنى، فيكون الإسناد إلى جانب الليالى بتأول، بناءً على أنه زمانه، أو سببه.

قال العلامة يس فى حواشى المختصر: قوله: بناء على أنه زمانه، فيه إذا كان المسند إليه جذب الليالى لا يكون زماناً، لأن الجذب ليس زماناً.

والجواب: أنه من إضافة الصفة إلى الموصوف والتقدير: الليالى الجاذبة فالمسند إليه فى الحقيقة الليالى، وقوله: أو سبب، أى عادى، فقوله: عن قنزع: أى بعد قنزع، وهو الشعر المجتمع فى نواحى الرأس، وقوله: جذب الليالى: أى مضيها، واختلافها.

---

(1) اسمه الفضل بن قدامة، المعروف بأبى النجم، انظر بغية الإيضاح جـ 58/1 وما بعدها.

(2) رواية البيت فى البغية جـ 59/1:

من أن رأت رأسى كراس الأصلع ... ميز عنه قنزعاً عن قنزع

قنزع: أى بعد قنزع، وهو الشعر المجتمع فى نواحى الرأس، وقوله: جذب الليالى: أى مضيها، واختلافها.

وفى الأساس[1] :

جذت الشعر: أى مضت عامته، وقوله: إبطئى أو أسرعى حال من الليالى على تقدير القول، أو كون الأمر بمعنى الخبر، ويجوز أن يكون منقطعاً، أى اصنعى ما شئت أيها الليالى فلا يتفاوت الحال فيها عندى بعد ذلك ولا أبالى.

وقوله: قيل الله: أى أمره وإرادته.

ولما كان قول الجاهل: خارجاً عن المجاز لاشتراط التأويل فيه، لم يحمل نحو قول الصلتان العبدى:

أشاب الصغير وأفنى الكبير كر الغداة ومر العشى[2]

مالم يعلم أو يظن أن قائله لم يرد ظاهره، لعدم التأويل فيه حينئذ، بل حمل على الحقيقة لكونه إسناداً إلى غير ما هو له عند المتكلم فى الظاهر.

قال مولانا الفنرى عند قول التلخيص: مالم يعلم، أو لم يظن الخ: فيه لأن قوله بعد عدة أبيات:

ألم تر لقمان أوصى ابنه وأوصيت عمراً ونعم الوصى

يدل على الصلتان العبدى موحد، لم يقصد بإسناد الإشابة والإفناء، إلى كر الغداة ومر العشى ظاهره، بل دلالته أظهر من دلالة قول أبى النجم: أفناه قيل الله.

على أن أبا النجم لم يرد ظاهر ما ذكره، إذ قد يناقش فيه، بأنه إنما يصح لولا لم يكن إسناد الإفناء إلى قيل الله بالمجاز، بناء على أنه السبب لجذب الليالى.

واعلم أن قوله: على أن أبا النجم، يتعلق بقوله: من دلالة، وليس جواباً تحقيقه كما قد يتوهم، فافهم.

وكتب على قوله: وأنه المبدىء والمعيد الخ وجه الدلالة: إنه من قال بأمر الله تعالى وإرادته.. أن طلوع الشمس وغروبها فى كل يوم بأمره تعالى وتقدس يكون مسلماً، والمسلم قائل بأن الإبداء، والإعادة والإنشاء، والإفناء من الله تعالى.

---

(1) عبارة الزمخشرى: «جذب الشهر: مضت عامته». انظر الأساس جـ 113/1 مطبعة دار الكتب المصرية سنة 1922 م.

(2) البيت للصلتان العبدى واسمه قشم بن خبيئة انظر البغية جـ 58/1.

فإن قلت: لم لم يمكن بأن يحمل قوله: قيل الله، على المجاز قلت: حملاً لكلام القائل على الصلاح وما يقتضيه النظر الصحيح وما أمكن، انتهى.

قال العلامة يس: فى حواشى المختصر، بعد ذكر البيت آنفاً للصلتان ما نصه: فمن جملة أبيات الصلتان:

فملتنا أننا مسلمون ... على دين صديقنا والنبى[1]

وهو صريح فى أنه موحد، كذا قالوا.

وأقول ليس فى كلام المصنف ما يقتضى أنه قاطع بعدم علمه بأن الصلتان غير موحد، وسيأتى فى بحث قرينة المجاز التصريحية بأنه موحد، وإنما غرضه هنا ما لم يعلم، أو لم يظن أنه لم يعتقد ظاهره لا يحمل على المجاز، وذلك لا ينافى العلم بأنه لم يعتقد الظاهر.

والمعنوية:

كاستحالة قيام المسند إليه بالمسند، نحو محبتك جاءت بى إليك، أى جاءت نفسى إليك لمحبتك، لاستحالة قيام المجىء بالمحبة، وكما فى قولك: سرتنى رؤيتك، أى سرنى الله عند رؤيتك.

وقوله: [2]

يرينا صفحتى قمر ... يفوق سناهما القمرا
يزيدك وجهه حسناً ... إذا ما زدته نظرا

أى يزيدك الله حسناً فى وجهه، لما أودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل والإمعان.

وقولك: اقدمنى بلدك حق لى على فلان.

يحكى أن الرشيد أنشد بحضرة أبى نواس فى جارية له كان يهواها:

(1) كذا فى المصدر السابق جـ 59/1 «ط النموذجية».

(2) أبو نواس، الحسن بن هانىء الشاعر المشهور من قصيدة مطلعها:

دع الرسم الذى دثرا ... يقاسى الريح والمطرا

وقد نسبها المطول لابن المعذل. والصواب أنها لأبى نواس لورودهما فى الديوان ص 114 «بغداد». =

قال الشيخ يس[1] عند قول التلخيص وشرحه:
وأنكر السكاكى المجاز العقلى.

وقال [2]:

الذى عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى، بواسطة المبالغة فى التشبيه، وجعل نسبة الإنبات إليه قرينة الاستعارة.

(ما نصه:

أى قال: ليس فى كلام العرب[3] مجاز عقلى، ولا يخفى أن ذلك ليس إلا لتقليل الانتشار وقرب الضبط باحتمال أمثلة المجاز العقلى للإستعارة بالكناية انتهى المراد منه)[4].

= حنان قد رأيناها ولم نر مثلها بشرا   يزيدك وجهها حسنا - إذا مازدته نظرا[5]

ثم قال: أجز فقال:

إذا ما الليل جس عليك فى الظلماء واستتر
وراح وما به قمر - فأبرزها ترى القمر

فلله در الخليفة والشاعر رحمهما الله تعالى.

والعادية:

نحو هزم الأمير الجند، لاستحالة هزم الجند بالأمير وحده من جهة العادة. وإن كان ممكناً عقلاً.

---

(1) فى: جـ: «اعلم أن الإمام السكاكى لا يثبت المجاز العقلى، ويجعله من قبيل الاستعارة بالكناية، قال فى التلخيص وشرحه للمحقق: وأنكر السكاكى »هذه العبارة سقطت فى أ، ب: راجع المطول ص 65».

(2) أنظر المفتاح ص 189 مطبعة مصطفى الحلبى الطبعة الأولى.

(3) قال فى المفتاح ص 189: «اجعل المجاز كله لغوياً».

(4) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

(5) أنظر ديوان أبى نواس ص 114 «بغداد».

وأقول:

قد يسبق لذهن[1] من ليس له اطلاع أنه من مخترعات الإمام السكاكى، وليس كذلك.

قال فى الكشاف[2]:

عند تفسير قوله تعالى ﴿ذلك نتلوه عليك من الآيات والذكر الحكيم﴾[3].

ما نصه:

والذكر الحكيم: القرآن وصف بصفة من هو سببه[4]، أو كأنه ينطق بالحكمة لكثرة حكمه، ثم كلامه.

قال الإمام الطيبى[5] - طيب الله تعالى ثراه -: قوله: (اللوحة: 52 أ) وصفه بصفة[6] من هو سببه وهو من الإسناد المجازى، كقوله: نهاره صائم، وليله قائم.

قوله: أو كأنه ينطق بالحكمة، اعلم أن الضمير فى قوله: كأنه العائد إلى الذكر، المراد به القرآن، إذا حمل على حقيقته، ولا شك أن نفس القرآن ليس بحكيم، كان الإسناد مجازياً: لأن مسببه، أى منزله حكيم.

وإذا[7] شبه القرآن لكثرة حكمه بإنسان فى حكمه، ثم خيل القرآن نفس[8] الشخص، ثم أطلق القرآن على المتخيل، ورمز بقوله : الحكيم، وهو

---

(1) فى: ب، جـ : «إلى الذهن أنه من مخترعات».

(2) أنظر الكشاف جـ 367/1/ دار الكتاب العربى ، بيروت.

(3) سورة آل عمران: الآية: 58.

(4) فى: جه: «وصف بصفة من هو من سببه» والصواب: «من هو سببه».

(5) فى: ب: «الشارح» وفى: جـ: «وقال شارحه».

(6) فى: ب: «بصفته» وهو خطأ.

(7) فى: ب: «ولذا» وهو خطأ.

(8) فى: ب: «نعض» وهو خطأ.

من روادف المشبه به، إذ القرآن مكان الإستعارة، يكون استعارة مكنية.

ولا تظن أن قوله: كأنه ينطق بالحكمة مشعر بأن التركيب تشبيه لذكر الطرفين وهو القرآن المشبه، والحكيم المشبه به، فإن التحقيق ما ذكرت لك، وتبين لك من هذا أن الفاعل فى الإسناد المجازى يمكن أن يكون مشبهاً على سبيل المكنية.

وأما قول المفتاح:

الذى عندى[1] هو نظم هذا النوع، أى الإسنـاد المجازى فى سلك الاستعارة بالكناية.

ليس من مخترعاته:

بل هو قول قد قيل، وذهب إليه، وإن راميه خابط فى الظلماء، انتهى فتأمل.

(لكن لما ذكره) من أن مطلق النسبة لم تشتهر بمعنى يصلح، الخ، بل لما نقوله[2] بعد:

(أما أولا)[3]:

وهو أن الحق قول السيد (فلأن الفعل موضوع للنسبة إلى الفاعل مجازياً كان أو حقيقياً ، وليس فى هزم الأمير الجند مجاز لغوى) أى بل عقلى ، فلا استعارة فى النسبة.

قال العلامة يس: قوله: موضوع للنسبة إلى الفاعل[4] الخ، هذا ممنوع منعاً لا شك فيه، وإنما الفعل موضوع للنسبة إلى فاعله الحقيقى، وإلا لم يكن فى أنبت الربيع البقل إسناد مجازى، هذا ما أشار إليه المحشى، وصرح به

(1) راجع المفتاح ص 189.

(2) فى: جـ: «بل لما يتلى عليك بعد».

(3) فى: ب: ، جـ: «أما الأول».

(4) فى: جـ: «مجازياً كان أو حقيقياً».

بعض الأفـاضـل فى توجيه كلامه، وجزم به شيخنا، يعنى الفاضل الغنيمى.

وعندى فيه بحث:

لأن الشارح قال: وليس فى هزم الأمير الجند مجاز لغوى، فكيف ينكر أن فيه مجازاً عقلياً؟ وإنما غرضه أن الاستعارة التى الكلام فيها، من أقسام المجاز المفرد الذى هو من أقسام الكلم، فلا يكون فيها ليس بكلمة كالنسبة، فالحق ما أفاده السيد من أن الاستعارة لا تجرى فى النسبة الداخلة فى مفهوم الفعل، فقوله: إن الفعل موضوع للنسبة الخ، أى فهو مستعمل فيما وضع له، فليس فى لفظه تجوز حتى تتصور الاستعارة، وهذا لا ينافى أن يكون الإسناد مجازياً، وبهذا يظهر قوله: وليس فى هزم الأمير الجند مجاز لغوى، وعلى ما فهمه الجماعة، لا يكون له معنى، ولا يرتبط بما قبله، وإنما كان اللائق أن يقول: وليس فى هزم الأمير الجند مجاز[1] فى النسبة.

وأعلم أن مراده:

من قوله، ليس فيه مجاز لغوى، إنه ليس فيه جرياً على القول المشهور، فلا ينافى أن فيه مجازاً لغوياً عند السكاكى[2] المنكر للمجاز العقلى حيث نظمه فى سلك الإستعارة بالكناية، وهى عنده من المجاز اللغوى.

وأما الثانى:

وهو بطلان دليله - قدس سره - فى عدم جريان الاستعارة فى النسبة الداخلة فى مفهوم الفعل بأن مطلق النسبة لم تشتهر بمعنى يصلح[3] لأن يجعل وجه شبه؛ (فلأن نسبة الفعل أنواع، نسبة إلى الفاعل وهى نسبة مخصوصة) لها أحوال مخصوصة، يمكن أن يشبه بها نسبة الفعل إلى آلته[4] وينزل منزلتها

---

(1) فى: ب: «مجازاً» وهو خطأ، لأنه اسم ليس.

(2) أنظر المطول ص 65 «مطبعة أحمد كامل».

(3) فى: ب: جـ: «يصلح الخ». وفى: أ: «الصلح» وهو خطأ.

(4) فى: جـ: «إلى الآلة».

ويستعار لها لحفظها، فيقال: قتلني السيف أو العصا[1]، (كما أن الابتداء نسبة مخصوصة) وكذا باقى الأنواع، فدليله ـ قدس سره ـ لا يدل على المدعى، (ونسبة إلى المفعول) وهذه النسبة يجوز أن تكون مشبهة بالنسبة إلى الفاعل كما ﴿فى عيشة راضية﴾[2] وأن تكون مشبهاً بها بالنسبة إلى الفاعل أيضاً، كما فى «سيل مفعم»[3] (ونسبة إلى المكان) نحو نهر جار، (إلى غير ذلك) كالنسبة إلى الآلة مثلاً، نحو قتلنى السيف أو العصا، والزمان، نهاره صائم، وليله قائم و ﴿يوماً يجعل الولدان شيباً﴾[4] والنسبة إلى السبب، نحو بنى الأمير المدينة، والنسبة إلى المصدر، نحو جد جده[5]، وهذه النسب لا تقع إلا مشبهة.

فإن قلت: كيف توجيه المجاز فى هذه التراكيب؟

فاعلم[6] أن التوجيه فى الأول:

إن الرضا صفة الراضى، فحقيقة الكلام: رضى المرء عيشته، فأسند الفعل إلى المفعول من غير أن يبنى له، فبقى رضيت العيشة، وهو معنى كونه مجازاً[7]، ثم سبك من الفعل المبنى للفاعل اسم فاعل وأسند إلى ضمير

---

(1) فى القاموس جـ 365/4 مادة «العصا» العصا: العود، جمع أعص، وأعصاء، وعصى، وعصى».

(2) سورة الحاقة: الآية: 21.

(3) فى اللسان جـ 353/15 مادة: «فعم» «الفعم، والأفعم، الممتلىء، وقيل الفائض امتلاء... وأنشد:

فصبحت والطير لم تكلم   حابية طمت بسيل مفعم»

(4) سورة المزمل: جزء الآية: 17. ﴿فكيف تتقون إن كفرتم يوماً يجعل الولدان شيباً﴾.

(5) ومثله قول أبى فراس:

سيذكرنى قومى إذا جد جدهم   وفى الليلة الظلماء يفتقد البدر

(6) فى: جـ: «قلت: فاعلم».

(7) ومثله قوله تعالى: ﴿خلق من ماء دافق﴾ وحقيقة هذا الإسناد: خلق من ماء دافق صاحبه إياه، فالماء مدفوق لا دافق. ومنه قول الحطيئة:

دع المكارم لاترحل لبغيتها   واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسى

أى المطعوم المكسو.

العيشة[1] قال الأمر إلى أن صار المفعول فاعلاً.

والتوجيه فى الثانى:

أن الإفعام صفة السيل، فحقيقة الكلام: أفعم السيل الوادى، أى ملأه فأسند الفعل إلى المفعول فى التقدير (اللوحة: 53 أ) من غير أن بنى له، فصار الكلام هكذا، أفعم الوادى السيل، ثم حذف الفاعل، وأقيم المفعول مقامه وبنى الفعل له، فصار أفعم السيل، وهذا معنى كونه مجازاً، ثم سبك منه اسم مفعول، فقيل: سيل مفعم «بفتح السين» فأسند اسم المفعول إلى ضمير المفعول الذى كان فى الأصل فاعلاً، فقد صار الفاعل مفعولاً على عكس المثال الأول، لأنه جعل فيه المفعول فاعلا[2].

والتوجيه فى الثالث:

أن أصل التركيب وحقيقته: جرى[3] الماء فى النهر، فحذف الفاعل، وأسند فعله إلى المكان، فقيل: جرى النهر، وهذا معنى كونه مجازاً، ثم سبك من الفعل اسم فاعل، وأسند إلى ضمير النهر، إسناداً مجازياً، فقيل: نهر جار، أى هو، مع أن الجارى هو الماء الجارى فى النهر، لا النهر .

---

(1) ومنه: أسلوب حكيم، وضلال بعيد، والكتاب الحكيم، والعذاب الأليم، يعنى وصف الشىء بوصف محدثه، وصاحبه فالعلاقة المفعولية، وبمعنى أدق مضاهاة المسند إليه المجازى للمسند إليه الحقيقى فى ملابسة الفعل، لأنه مفعوله بواسطة، أو بدونها. وفى المطول ص 58: «فالملابسة أعم من أن تكون بواسطة حرف أو بدونها، وهذه الصورة من قبيل الأول، إذ الأصل، هو حكيم فى أسلوبه، وكتابه وبعيد، وأليم فى ضلاله، وعذابه، فيكون مما بنى للفاعل وأسند إلى المفعول بواسطة، فتأمل».

(2) ومثله قوله تعالى: ﴿إنه كان وعده مأتياً﴾ أى مأتياً صاحبه، أى يأتيه الوعد. وقوله تعالى: ﴿حجاباً مستوراً﴾ أى مستوراً صاحبه، بمعنى يستره الحجاب.

(3) فى: أ «جرا» وهو خطأ.

والتوجيه فى الرابع:

إن حقيقة هذا الكلام وأصله: صام المرء[1] فى نهاره، ثم حذف الفاعل وأسند الفعل المبنى له إلى الزمان، فصار: صام نهاره، وهذا معنى كونه مجازاً، ثم سبك من الفعل اسم فاعل، وأخبر به عن النهار، فصار: نهاره صائم[2]، أى هو، ففي صائم[3] ضمير يرجع إلى النهار، وهو فاعل الصوم، أسند إليه الصوم إسناداً مجازياً، لأن الصائم[4] هو الشخص، لا النهار.

والتوجيه فى الخامس:[5]

إن الأصل: بنت الفعلة المدينة، بسبب أمر الأمير[6]، فقيل: بنى الأمير المدينة، وهذا معنى كونه مجازاً.

والتوجيه فى السادس:[7]

إن حقيقته: جد الرجل فى جده، فحذف الفاعل وأسند الفعل المبنى له إلى المصدر مبالغة، فصار جد جده مجازاً؛ لأن الجاد هو صاحبه، وهو من قام

---

(1) ومنه قوله تعالى: ﴿أولئك شر مكانا، وأضل سبيلاً﴾ فى التمييز المحول عن الفاعل.

(2) فى: ب، جه: «المرا» وهو خطأ.

(3) فى: ب، جـ: «صايم».

(4) فى: ب، جـ: «الصايم».

(5) فى: جـ: «والتوجيه فى التركيب الخامس» هكذا التعبير فى: جـ: فى كل التوجيهات.

(6) هذا هو السبب الآمر، أما السبب المؤثر: فمن ذلك قول بشامة بن العذير:

أنــا لمـن معشــر أفـنى أوائـلهـم   قيـل الكماة: ألا أين المحـامونـا؟

والتقدير: أفنى الله أوائلهم بسبب استجابتهم للداعى الشجاع: أين المحامون عن العرض والوطن؟ وأما السبب الغائى فمثاله قوله تعالى: ﴿يوم يقوم الحساب﴾ أى يوم يقوم الناس لأجله. راجع محاضرات فى البلاغة للمرحوم الأستاذ محمود فرج العقدة ص 26.

(7) فى: جـ: «والتوجيه فى التركيب السادس».

به الجد، لا الجد[1].

(وكل منها) أى من هذه المذكورات نوع مخصوص، (له لوازم مخصوصة يصح أن يشبه بها) أى أن تقع مشبهاً بها للأشياء (باعتبارها) أى بملاحظة تلك اللوازم، بأن تجعل تلك اللوازم وجه شبه.

(فنسبة الفاعل يلزمها الوقوع منه، ونسبة المفعول، يلزمها الوقوع عليه، ونسبة الزمان والمكان يلزمهما الوقوع فيهما، والإسناد إلى السبب كونه واسطة، ومعيناً على الفعل، وهكذا)[2].

(لكن هذه المناقشة مع العلامة المحقق ليست إلا فى المثال، وهو قوله: هزم الأمير الجند، للاستعارة فى النسبة) متعلق بالمثال، (أما لو قطع النظر عنه) أى عن المثال، كأن يقول بدله كرحمه الله لا رحمه (فالحق مع العلامة) من أن الاستعارة تكون فى النسبة.

قال المحشى: قوله لكن هذه المناقشة الخ، تزييف لكلام الماتن فى حواشيه، فاته مناقشة فى المثال، والمناقشة فيه ليست من دأب المخلصين، انتهى.

وتعقبه العلامة يس، بأن المراد بالمناقشة، هى المذكورة فى قوله: أما الأول فلأن الفعل موضوع الخ، فإن ذلك يتضمن مناقشة العلامة فى تمثيله للاستعارة فى نسبة الفعل، بهزم الأمير الجند، وأما ما قاله المحشى، فلا يظهر له معنى، وهو بعيد لفظاً، لطول الفاصل، وكل ذلك لا يخفى على أرباب الفضائل.

---

(1) ومثله: كد كده، وسحر سحره، وبرعت براعته، وعذبت عذوبته، وأصل التركيب فلان كد كداً، وسحر سحراً، وبرع براعة» انظر محاضرات فى البلاغة للمرحوم أستاذنا محمود فرج العقدة ص 26 المطول ص 58.

(2) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

(لأن الفعل قد يوضع للنسبة الإنشائية) فى ضمن وضعه للمعنى المطابقى الذى هو مجموع الحدث، والزمان، والنسبة، (نحو اضرب، وهى) أى النسبة الإنشائية، (مشتهرة بصفات تصلح لأن يشبه بها كالوجوب، وقد يوضع للنسبة الإخبارية) فى ضمن وضعه للمعنى المطابقى أيضاً، الذى هو مجموع الحدث، والزمان والنسبة.

(وهى) أى النسبة الإخبارية (مشتهرة بالمطابقة، وألا مطابقة، ويستعار الفعل) أى من حيث نسبته، (من أحداهما[1] للآخر، كاستعارة رحمه الله) الذى هو موضوع للنسبة الإخبارية (لا رحمه) الذى هو موضوع للنسبة الإنشائية، لمشابهة النسبة الإنشائية النسبة الخبرية فى المطابقة، أى الحصول الذى يناسب ادعاؤه[2] فى المقام تفاؤلاً[3]. واستعارة فليتبوأ فى قول النبى ﷺ: «من تعمد علىّ الكذب، فليتبوأ مقعده من النار»[4] للنسبة الاستقبالية[5] الإخبارية فإنه بمعنى (يتبوأ مقعده من النار) مثالاً لاستعارة الفعل الموضوع للنسبة الإنشائية المشتهرة بالوجوب، للنسبة الخبرية الاستقبالية، لمشابهة الثانية للأولى فى الوجوب بمعنى اللزوم.

---

(1) فى ب، جـ: «احداهما».

(2) فى: ب، أ: «ادعاءه» والصواب: ادعاؤه. كما فى: جـ.

(3) فى أ: ب: «تفاولاً» بالواو، وكذا فى: جـ، والصواب: «تفاؤلاً».

(4) أخرجه البخارى «فى كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبى ﷺ» جـ 212/1 بشرح فتح البارى. وأخرجه مسلم: فى «باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ» جـ 66/1 شرح النووى مروياً عن أنس بن مالك، وعن أبى هريرة أيضاً. وأخرجه ابن ماجه فى سننه فى باب «التغليظ فى تعمد الكذب على رسول الله» جـ 13/1 رقم الحديث 30 إلى 37، ز بروايات متعددة. كما أخرجه الترمذى فى كتاب العلم، باب ما جاء فى «تعظيم الكذب على رسول الله ﷺ» جـ 30/5 تحقيق إبراهيم عطوة مروياً عن ابن عباس بروايتين مختلفتين، قال أبو عيسى: هذا حديث صحيح. رقم الحديث: 2950 -2951. قاله النووى: جـ 66/1 إلى 68: «وأما متن الحديث فهو حديث عظيم فى نهاية من الصحة، وقيل أنه متواتر. . . وقد اتفق البخارى ومسلم على إخراجه فى صحيحيهما».

(5) فى: جـ: «الإخبارية الاستقبالية».

ومعنى يتبوأ[1] يحل وينزل، (قال الفاضل الدمنهورى: ـ رحمه الله تعالى ـ قوله: لأن الفعل قد يوضع الخ، توجيه لقول العضد[2] بتصور الاستعارة باعتبار الثلاثة.

وفيه أنه من المجاز المركب، كما صرح به التفتازانى، والشـارح بعد وليس الكلام فيه، فليس الدليل مطابقاً للمدلول، انتهى. اللوحة: (54 أ) قلت: قوله: والشارح بعد، يعنى فى أول الكلام على الفريدة السادسة من العقد الأول، مع نقله كلام التفتازانى، فارجع إليه)، (صرح به علماء السنة فى شرح الحديث) قوله: من تعمد علىّ الكذب، الذى فى[3] الصحيحـين وغيرهما[4]: «من كذب علىّ متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار»[5].

قال المنذرى وغيره من أئمة[6] الحديث: إنه بلغ مبلغ التواتر، فلعله رواه بالمعنى.

وفى[7] كتاب ابن الصلاح[8] ومختصره لمحى الدين اللووى ـ رحمهما الله

---

(1) فى: ب: «يتوأ» وهو خطأ.

(2) أنظر الفوائد الغياثية ص 306 شرح طاشكبرى زاده.

(3) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

(4) الذى فى صحيح مسلم بشرح النووى جـ 66/1 إلى 68: «عن أنس بن مالك أنه قال: «إنه ليمنعنى أن أحدثكم حديثاً كثيراً أن رسول الله ﷺ قال: «من تعمد علىّ كذباً، فليتبوأ مقعده من النار» وفى رواية أخرى عن أبى هريرة «من كذب علىّ متعمداً» الحديث، ونحن نلاحظ أن رواية أنس موافقة لما جاء فى هذا الكتاب، ولا فارق بينهما سوى تنكير الكذب وتعريفه.

(5) أنظر الترمذى فى كتاب العلم، باب ما جاء فى تعظيم الكذب على رسول الله، جـ 35/5 تحقيق إبراهيم عطوه. وفى «كتاب تفسير القرآن، باب ما جاء فى الذى يفسر القرآن برأيه جـ 199/5 رقم الحديث 2950 -2951.

(6) فى: ب، جـ: «أيمة» بالياء.

(7) فى: جـ: «فائدة» فى معرفة المتواتر من كتاب ابن الـصلاح.

(8) أنظر التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للحافظ زين الدين العراقى المتوفى =

تعالى ـ: التواتر: عبارة عن الخبر الذى ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة ولا بد فى إسناده من استمرار هذا الشرط، فى راوية [1] من أوله إلى منتهاه.

ومن سأل [2] عن إبراز مثال كذلك فيما روى من الحديث أعياه تطلبه، وحديث: «إنما الأعمال بالنيات» [3] ليس من ذلك بسبيل، وإن نقله عدد التواتر وزيادة، لأن ذلك طرأ عليه فى وسط إسناده، ولم يوجد فى أوائله [4].

نعم حديث: «من كذب على متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار [5]» تراه [6] مثالاً لذلك، فإن نقلته من الصحابة العدد الجم، وهو فى الصحيحين يروى [7] عن جماعة منهم، وروى [8] بعض الحفاظ أنه رواه عن رسول الله ﷺ اثنان

= سنة 806 هـ تحقيق عبد الرحمن عثمان ص 265 عند كلامه عن الحديث المشهور، قال: ومن المشهور المتواتر. . . .

(1) فى: أ، ب، جـ: «رواية» والذى فى شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقى: «روايته» ص 265.

(2) فى: ب، جـ: «سال» والصواب «سأل يسأل».

(3) افتتح الإمام البخارى صحيحه بهذا الحديث، وتمامه: «وإنما لكل امرىء ما نوى فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو إلى امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه» هذا الذى فى كتاب بدء الوحى جـ 10/1 إلى 19، وفى كتاب «النكاح» بلفظ «العمل بالنية». وفى كتاب الإيمان باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسنة» بلفظ «الأعمال بالنية» وزيادة «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله» وفيه: (أو امرأة يتزوجها) جـ 144/1 بشرح فتح البارى. وابن ماجه فى كتاب الزهد، باب النية جـ 1413/2 رقم: 4227. وأخرجه مسلم فى «باب إنما الأعمال بالنية» جـ 3/13 بشرح النووى ولفظه موافق لما جاء فى كتاب الإيمان للإمام البخارى.

(4) فى: أ، ب: (أوايله) بالياء. والصواب: أوائله، كذا فى: جـ .

(5) تقدم تخريجه، ارجع إليه قريباً.

(6) فى: أ، ب: «تراه» بالتاء، وفى التقييد والإيضاح «نراه» بالنون وفى جـ: «تراه».

(7) وفى المصدر السابق ص 265 «مروى عن جماعة منهم، وذكر أبو بكر البزار الحافظ الجليل فى مسنده أنه رواه عن رسول الله ﷺ نحواً من أربعين رجلاً من الصحابة».

(8) وفيه أيضاً «وذكر» بدل روى.

وستون[1] من الصحابة، وفيهم العشرة المشهود لهم بالجنة، وقيل: أكثر من ذلك وقيل لا يعرف حديث اجتمع عليه العشرة إلا هذا.

وقال الشيخ ابن الصلاح: ثم لم تزل عدد رواته فى ازدياد، وهلم جرا، على التوالى والاستمرار، انتهى شرح الكشاف للإمام الطيبى، طيب الله ثراه.

(قال الشيخ الحافظ جلال الدين السيوطى - رحمه الله تعالى - فى كتابه المسمي «بالنقاية»[2] التى ضمنها خلاصة أربعة عشر علماً وشرحها، ونصه ممزوجاً بالمتن: الخبر: بمعنى الحديث، وقيل أعم منه، إن تعدد طرقه بلا حصر متواتر أى يسمى[3] بذلك).

وسيأتى فى أصول الفقه، أنه يوجد العلم اليقينى، فلا يحتاج إلى البحث عن حال رجاله.

قال ابن الصلاح: ومثاله على التفسير المذكور يعز وجوده، إلا أن يدعى ذلك فى حديث «من كذب على متعمداً»[4] فقد رواه من الصحابة نحو المائة، وقيل: المائتين، وتعقب عليه الحافظ أبو الفضل العراقى بحديث مسح[5]

---

(1) وفيه: «اثنان وستون نفساً».

(2) يقول الدكتور أحمد مطلوب فى كتابه «القزوينى وشرح التلخيص» ص 604: «تكلم عن علوم البلاغة بإيجاز فى كتابه «النقاية» وشرحها «إتمام الدراية لقراء النقاية» وهو فى هذين الكتابين وغيرهما يتجه اتجاه القزوينى فى العرض والتقسيم والأمثلة».

(3) ما بين القوسين ساقط فى: ب، جـ.

(4) تقدم تخريجه قريباً ارجع إليه، انظر الجامع الصغير لجلال الدين السيوطى جـ 126/1.

(5) فى الترمذى جـ 155/1 مطبعة مصطفى الحلبى، تحقيق أحمد شاكر: باب فى المسح على الخفين، حدثنا هناد، حدثنا وكيع عن الأعمش عن إبراهيم عن همام بن الحرث قال: «بال جرير بن عبد الله، ثم توضأ ومسح على خفيه فقيل له: أتفعل هذا؟ قال: وما يمنعنى، وقد رأيت رسول الله ﷺ يفعله، قال: وكان يعجبهم حديث جرير، لأن إسلامه كان بعد نزول المائدة» قال أبو عيسى: وحديث جرير حديث حسن صحيح.

الخف، فقد رواه من الصحابة، وحديث رفع اليدين فى[1] الصلاة، فقد رواه نحو خمسين منهم.

«قال شيخ الإسلام الحافظ أبو الفضل بن حجر: ما ادعاه ابن الصلاح من العزة وغيرها من العدم ممنوع؛ لأن ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق، وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطأوا على الكذب، أو يحصل منهم اتفاق، قال: ومن أحسن ما يقرر به كون التواتر موجوداً وجود كثرة فى الأحاديث أن الكتب المشهورة المتداولة، بأيدى أهل العلم شرقاً وغرباً المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفها، إذا اجتمعت على إخراج حديث، وتعدد طرقه تعدداً تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، فإن العلم اليقينى بصحته إلى قائله، ومثال ذلك فى الكتب المشهورة كثير[2] ».

(قلت: صدق شيخ الإسلام وبر، ما قاله هو الصواب، الذى لا يمترى من له ممارسة فى الحديث، والاطلاع على طرقه، فقد وصف جماعة من المتقدمين، والمتأخرين أحاديث كثيرة بالتواتر، منها حديث «نزل القرآن على سبعة أحرف»[3] وحديث «العرض[4] » وانشقاق القمر[5] ، وأحاديث الهرج

---

(1) نص الحديث: عن أبى هريرة قال: «كان رسول الله ﷺ إذا كبر للصلاة نشر أصابعه». قال أبو عيسى: حديث أبى هريرة حسن، وقد روى غير واحد هذا الحديث، عن ابن أبى ذئب، عن سعيد بن سمعان عن أبى هريرة: «أن النبى ﷺ كان إذا دخل فى الصلاة رفع يديه مداً». أخرجه الترمذى فى «باب ما جاء فى نشر الأصابع عند التكبير» جـ 5/2/ تحقيق أحمد شاكر.

(2) ما بين القوسين ساقط فى: جـ .

(3) تخريجه: «عن أبى بن كعب قال: لقى رسول الله ﷺ جبريل فقال: يا جبريل، إنى بعثت إلى أمة أميين: منهم العجوز، والشيخ الكبير، والغلام، والجارية، والرجل الذى لم يقرأ كتاباً قط، قال: يا محمد أنزل القرآن على سبعة أحرف»، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح أخرجه الترمذى فى «باب ما جاء أنزل القرآن على سبعة أحرف» جـ 193/5.

(4) فى الترمذى فى «باب ما جاء فى العرض» جـ 617/4: «عن عائشة قالت سمعت رسول الله ﷺ يقول: من نوقش الحساب هلك، قلت يا رسول الله، إن الله تعالى يقول: فأما =

والفتن فى آخر الزمان[1]، وقد جمعت جزءاً فى حديث رفع اليدين، بالدعاء، فوقع لى من طرق تبلغ العشرين، وعزمت على جمع كتاب فى الأحـاديث المتواترة يسر الله ذلك، بمنه وكرمه آمين انتهى)[2].

ثم أشار المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ إلى بيان القسم الثانى من الاستعارة التبعية، فقال:

(وفى متعلق معنى الحرف إن كان حرفاً): عطفاً[3] على قوله السابق، بعد جريانها فى المصدر.

والمعنى أن الاستعارة التبعية منحصرة فى شيئين:

أحدهما:

المستعار المشتق بعد جريانها فى المصدر، وقد بين[4] بياناً شافياً.

والثانى فى الحرف:

بعد جريانها فى متعلق معنى الحرف، وهذا شروع فى[5] الكلام فيه.

= من أوتى كتابه بيمينه فسوف يحاسب حساباً يسيراً، قال: ذلك العرض، قال أبـو عيسى: هذا حديث حسن.

(5) «عن ابن عمر قال: انفلق القمر على عهد رسول الله ﷺ: فقال رسول الله ﷺ: اشهدوا. قال أبو عيسى: وفى الباب عن ابن مسعود، وأنس، وجبير بن مطعم، وهذا حديث حسن صحيح. أخرجه الترمذى فى «باب ما جاء فى انشقاق القمر» جـ 477/4 مطبعة مصطفى الحلبى ـ الطبعة الأولى سنة 1382 هـ 1962 م تحقيق إبراهيم عطوة.

(1) فى الترمذى جـ 489/4 «باب ما جاء فى الهرج والعبادة فيه» عن أبى موسى قال: قال رسول الله ﷺ إن من ورائكم أياماً يرفع فيها العلم، ويكثر فيها الهرج، قالوا يا رسول الله ما الهرج؟ قال: القتل قال أبو عيسى: وفى الباب عن أبى هريرة، وخالد بن الوليد، ومعقل بن يسار، وهذا حديث صحيح.

(2) ما بين القوسين ساقط فى: ب، جـ.

(3) فى: جـ: «هذا معطوف على قوله: بعد جريانها الخ».

(4) «وقد بين بياناً شافياً» هذه العبارة سقطت من: جـ.

(5) وهذا شروع فى الكلام فيه «ليست فى»: جـ.

ولنورد من ذلك أمثلة فنقول[1] :

إيضاحه فى قوله تعالى، ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً﴾[2] وذلك أن شبه ترتب[3] العداوة والحزن على الالتقاط، يترتب[4] العلة الغائية كالمحبة، والتبنى عليه، بجامع الحصول[5] بعد طلب النفع، ثم أدخل الترتب الأول فى جنس الترتب الثانى بالتأويل، فاستعير له لفظه، فأطلق عليه ترتب العلة الغائية، فهذه استعارة أصلية، ثم استعير له بطريق التبعية لذلك اللام الموضوع الثانى، فجرت الاستعارة أولاً فى العلية، والغرضية، وهى متعلق معنى الحرف وبتبعيتها فى اللام[6].

وعبارة المحقق الجاربردى[7]:

فإذا أريدت استعارة لام الغرض، قدرت الاستعارة فى متعلق لام الغرض ثم استعملت لام الغرض هناك، مثل أن يكون عندك ترتب وجود أمر على أمر، من غير أن يكون الثانى مطلوباً بالأول، فتشبهه بترتب وجود بين أمرين، مطلوب بالأول منهما[8] الثانى، ثم تستعير للترتب المشبه، كلمة الترتب

(1) (ولنورد من ذلك أمثلة فنقول: سقطت من: جـ).

(2) سورة القصص: جزء الآية: ٨ .

(3) أى مطلق ترتب.

(4) أى مطلق ترتب.

(5) فى حاشية الدسوقى جـ:123/4 ـ «بجامع مطلق الترتب فى كل».

(6) أبو العباس موافق لمذهب الجمهور، ومخالف للخطيب الذى يرى أن الاستعارة فى الحرف تابعة للتشبيه فى متعلق معناه، وهو المجرور، وكذلك للعصام كذا فى حاشية الدسوقى جـ 123/4.

(7) هو أحمد بن الحسين الجاربردى، قال السيوطى فى بغية الوعاة جـ 303/1 «قال السبكى فى طبقات الشافعية: أخذ عن القاضى ناصر الدين البيضاوى وصنف شرح منهاجه... شرح الكشاف، ومات فى رمضان سنة ست وأربعين وسبعمائة بتبريز» أنظر ترجمته مفصلة فى الشذرات جـ 148/6 وطبقات الشافعية جـ 169/5 والبغية جـ 303/1.

(8) فى: أ، ب: «منها» والصواب: منهما» كما فى: جـ.

فى المشبه به، وهى قرينة مانعة من حملها على ماهى موضوعة له، فتقول: إذا رأيت عاقلاً أحسن إلى إنسان ثم آذاه ذلك الإنسان أنه قد أحسن إليه ليؤذيه[1]، انتهى باختصار[2].

قلت: ومن ذلك أيضاً «لدوا للموت، وابنوا للخراب»[3] شبه ترتب الموت على الولادة، والخراب على البناء، بترتب علته الغائية عليه، على حد ما ذكره فى الآية الكريمة، وهذا اللفظ رواه البيهقى فى الشعب، عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه «أن ملكاً بباب السماء ينادى كل يوم، لدوا للموت وابنوا للخراب[4]» روى أيضاً عن غيره بألفاظ[5] متعددة، وقد كثر الاستشهاد بهذا الحديث فى فنون كثيرة[6]، وكذا قوله تعالى: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾[7] شبه ترتب العبادة على الخلق، بترتب علة الشئ الغائبة عليه،

---

(1) فى: جـ: ومن ذلك لام العلة فى قوله تعالى﴿ فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً﴾.

(2) كلمة «باختصار» ليست فى : جـ .

(3) هذا جزء من حديث رواه البيهقى فى الشعب عن أبى هريرة مرفوعاً أن ملكاً بباب من أبواب السماء ينادى كل يوم لدوا للموت، وابنوا للخراب» وهو عند البيهقى بمعناه بسند فيه ضعفان ومجهول. وعند أبى نعيم فى الحلية من حديث أبى ذر موقوف ومنقطع، انظر تمييز الطيب من الخبيث للأستاذ عبد الرحمن الأثرى ص 125.

(4) قال السيوطى فى شرح منظومته «عقود الجمان» جـ 47/2: «فائدة»: قال «كثر الاستشهاد فى فنون متعددة بقولهم: «لدوا للموت، وابنوا للخراب» وهذا اللفظ رواه البيهقى فى الشعب عن أبى هريرة عن النبى ﷺ أن ملكاً بباب السماء ينادى كل يوم لدوا للموت، وابنوا للخراب» وأيضاً روى عن ابن الزبير مرفوعاً «ما من صباح يصبح على العباد، إلا وصارخ يصرخ لدوا للموت، واجمعوا للفناء، وابنوا للخراب».

(5) «روى أبو نعيم فى الحلية عن أبى ذر أنه قال: تلدون للموت، وتبنون للخراب» انظر شرح عقود الجمان للسيوطى ص 47 جـ 2 المطبعة الميمنية بمصر 1314 هـ.

(6) قد اقتبس أبو العتاهية هذا المعنى فقال:

لدوا للموت، وابنوا للخراب   فكلكم يصير إلى الذهاب

انظر عقود الدرر فى شرح شواهد المختصر للمعلم شاهين عطية اللبنانى ص 96 «بيروت».

(7) سورة الذاريات: الآية: 56.

كترتب سكنى الدار، فأتى باللام استعارة هنا، وإن حملت الآية على ظاهرها، وإن كان المعنى للأمر بالعبادة فكذلك يقال شبه ترتب الأمر.

ومن ذلك قوله جل وعلا ﴿يأيها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون﴾[1] وذلك بأن يشبه طلب الأمر الإيجابى من عباده التقوى، فى قوله سبحانه ﴿لعلكم تتقون﴾[2] إذ هو فى قوة اتقوا، بدليل «اعبدوا» مع كونهم منية أى إمارة لها بتعاضد أسبابها، برجاء الراجى فى المرجو منه أمراً هين الحصول فى كون متعلق كل (اللوحة: 55 أ) منهما، متردداً بين الوقوع وعدمه من المأمورين بها، كالأمر المرجو من المرجو منه، متردد الوقوع من راجيه، مع رجحان الوقوع لتعاضد أسبابه، وتيسيرها، ومرحوجية عدم الوقوع لبعده بتآخذ[3] أسباب الأول، فيستعار للطلب الذى هو المشبه كلمة «لعل» الموضوعة للترجى، الذى هو المشبه به، استعارة تبعية حرفية.

وإنما سلك سبيلها، وعدل عن الحقيقة الطلبية، بأن يقول «اتقوا» للمبالغة فى الدلالة بذلك التركيب الحادى[4] لها على قوة الطلب وتأكيده، حيث أبرزه فى صورة الرجاء[5] المتوقع حصوله، وقرب المطلوب به، الذى هو التقوى، مع الوقوع وصدوره من العباد، بتعاضد أسبابها، المحصلة له، كأنه واقع، خصوصاً وقد خلقوا على الفطرة الإسلامية، وتأهلهم للتقوى، فى مبدأ الأمر دون موانع تصرف، فصار المطلوب بذلك فى غاية القرب من الوقوع، ولم يتم[6] هذا المعنى بسلوك الحقيقة لو قيل: «واتقوا» فلله در النظم الكريم.

---

(1) سورة البقرة. الآية: 21.

(2) سورة البقرة. جزء الآية: 21.

(3) فى: أ، ب، جـ: «بتأخذ» والصواب «بتآخذ».

(4) أى المستمل.

(5) فى ب، جـ: «الرجا» بالقصر.

(6) فى: ب، جـ: «ولم يتم» وفى: أ: «ولم يقم» وهو خطأ.

وحاصل ما تقدم:

أنه شبه ترتب الطلب على ما قبله، بترتب رجاء[1] الراجى، بجامع تيسر الأسباب المحصلة للمطلوب، والمرجو، تقرباً من الوقوع، ثم استعمل فى المشبه الحرف المفيد للرجاء[2]، الذى هو المشبه به، فجرت الاستعارة أولاً فى الرجاء[3] المطلق، فصار «لعل» حكمه حكم الأسد، حيث استعير لما يشبه الرجاء [4].

---

(1) فى: جـ «رجا» بالقصر.

(2) فى: ب، جـ: «للرجا» بالقصر.

(3) فى: ب، جـ: «الرجا» بالقصر.

(4) سقط من: أ، ب: وذكر فى: جـ: فى الهامش: «فائدة جليلة: قال المحقق أبو السعود فى تفسير قوله تعالى فى سورة الأنعام: ﴿وكذلك فتنا بعضهم ببعض ليقولوا﴾ ما نصه: واللام فى «ليقولوا» للعاقبة. قال أستاذنا البدر زيتونة فى شرحه مطالع السعود ـ مازجاً له كعادته ـ: واللام الظاهرة فى تعليل «فتنا» المقرونة بالفعل المضارع فى قوله تعالى: «ليقولوا» أى المشركون ـ يصرفوه عن ظاهرها التعليلى، لأنها لام الصيرورة، التى هى مفيدة للعاقبة، ومآل الأمر، أى فعلنا ذلك ليؤول أمرهم إلى ما قالوه كقوله: لدوا للموت، وابنوا للخراب» وقوله تعالى ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً﴾، واستظهره المحققون، وماقتصر عليه المصنف ولم يتبع أصله الأنوارى فى سلوكه مصدراً به، والتعليل المستظهر له اللباب قائلاً فى صدره:

للام وجهان: أظهرهما وعليه أكثر المعربين، والمفسرين أنها لام «كى» ومثل ذلك الفتون، «فتنا ليقولوا» هذه المقالة، ابتلاء منا، وامتحاناً. ولما رآه المصنف مفضياً لتعليل أفعاله تعالى بالأغراض تركه، وإن سلكه الكشاف التابع له الأنوار ثانياً، مفسراً لفشا: بخذلنا.

وقرره الشهاب فى كفايته: بسطاً للمقام وتحقيقاً له، بأن قال: إنما يترتب على فعل الفاعل، من حيث ترتبه عليه فائدة. ومن حيث وقوعه فى طرفه غاية ومن حيث كونه باعثاً عليه غرض بالنسبة إلى الفاعل، وعلة غائبة بالنسبة إلى الفعل، ولأفعاله تعالى فوائد وغايات، وحكم، لأن أفعاله تعالى لا تعلل بالأغراض كما برهن عليه فى الكلام. وقد تشبه الغاية بالعلة الغائبة، من حيث إنها عاقبة له، فتستعمل فيها =

وفى الكليات للعلامة[1] الكفوى ـ رحمه الله تعالى ـ من حرف اللام على «لعل» ما نصه: لعل: هى موضوعة لإنشاء توقع أمر، أما مرغوب لا وثوق بحصوله، ومن ثمة لا يقال: لعل الشمس تطلع، أو تغرب، وأما مرهوب كذلك، والأول يسمى ترجياً، نحو ﴿لعلى آتيكم منها بقبس﴾[2] والثانى يسمى إشفاقاً، نحو لعل الحبيب يلبس النعال، ويقطع الوصال، وكل واحد منهما، تارة يكون من المتكلم وهو الأصل، نحو لعلك تعطينى شيئاً، ولعله يموت الساعة، وتارة يكون من المخاطب، وهو أيضاً كثير، لتنزله منزلة المتكلم فى التلبس التام بالكلام، كقوله تعالى ﴿لعله يتذكر أو يخشى﴾[3] و﴿لعل الساعة قريب﴾[4] لاستحالة الترجى من الله تعالى. باستحالة الأمر المأخوذ فى مفهومه، وهو عدم الوثوق بحصول الأمر المرجو فى حقه تعالى، مع استحالة الإشفاق منه تعالى بالسبب المذكور)[5].

= اللام التعليلية على نهج الاستعارة التبعية، كاللام الداخلة على ثمرات أفعاله تعالى المسمات أبا الحكم، وليست هذه لام العاقبة عند الزمخشرى ومن تابعه، وفى شرح المقاصد: أن لام العاقبة إنما تكون فيها لا يكون للفاعل شعور بالترتيب وقت الفعل، أو قبله فيفعل لغرض، ولا يحصل ذلك، بل ضده، فيجعل كأنه فعل الفعل لذلك الغرض الفاسد، تنبيهاً على خطئه. ولا يتصور هذا فى كلام علام الغيوب، بالنظر إلى أفعاله، وإن وقع فيه بالنظر إلى فعل غيره، كقوله «ليكون لهم عدواً وحزناً» إذ ترتب فوائد أفعاله تعالى عليها مبنية على العلم التام، فبينهما مباينة. ولم يعتبر ابن هشام وغيره فيها هذا القيد، وجعلها لاماً تدل على الصيرورة والمآل مطلقاً ، فيجوز أن تقع فى كلامه تعالى، وعليه المصنف. والفرق بين لام العاقبة، وهذه فى كلامه تعالى من حيث إن ترتب الفائدة من الأولى لمجرد الإفضاء، لا السببية والإفضاء، بخلاف الثانية، ولهذا كانت لام العاقبة إن لم يرد الخذلان على طريقة المصنف رحمه الله تعالى ، وسيأتى الكلام عليه قريباً، وهذا مما منّ الله تعالى به، وينبغى للطالب حفظه، انتهى».

(1) أنظر الكليات لأبى البقاء الكفوى اللوحة: 393 «فصل اللام».

(2) سورة طه. الآية: 9.

(3) سورة طه. الآية: 44.

(4) سورة الشورى: الآية: 17.

(5) ما بين القوسين ساقط فى: جـ .

(وقد يكون من غيرهما، ممن له نوع تعلق بالكلام، كما فى قوله تعالى ﴿فلعلك تارك بعض ما يوحى أليك﴾[1] على أحد الوجهين. وهو أنك بلغت من التهالك عن إيمانهم مبلغاً يرجون أن تترك بعض ما يوحى إليك.

وقد تستعمل «لعل» فى معنى الإرادة، إما بطريق الاستعارة التبعية تشبيهاً لها بالترجى، فى ضمن تشبيه المرجو فى كون كل منهما أمراً محبوباً، أو بطريق المجاز المرسل، من قبيل ذكر الملزوم، وإرادة اللازم، بناء على أن الترجى يستلزم الإرادة.

وقد يستعمل بمعنى «كى» الموضوعة لتعليل[2] ما بعدها لما قبلها، لكن لا على سبيل الحقيقة، بل على سبيل استعارة. لعل بمعنى «كى» استعارة تبعية تشبيهاً له بالترجى، فى ضمن تشبيه العلة الغائية بالمرجو، فى كون كل منهما مقصوداً مترتباً على فعل متقدم.

وذكر السيد الشريف فى حاشية الكشاف: أن ابن الأنبارى وجماعة من الأدباء ذهبوا إلى أن «لعل» قد تجىء بمعنى «كى»)[3].

(حتى حملوها على التعليل، فى كل موضع امتنع فيه الترجى، سواء كان من قبيل الأطماع، نحو[4] ﴿لعلكم تفلحون﴾[5] أولا: ، نحو[6] ﴿لعلكم تتقون﴾[7] قال السيرافى وقطرب: معنى «لعل» الواقع فى كلامه تعالى التعليل،

---

(1) من الآية: 12 سورة هود.

(2) وعن الواقدى: كل ما فى القرآن من «لعل» فهو للتعليل، إلا لعلكم تخلدون، فإنها للتشبيه، وهذا غريب لم يذكره النحاة «راجع الكليات لأبى البقاء الكفوى، فصل اللام» اللوحة: 393.

(3) ما بين القوسين ساقط فى: جـ .

(4) أى قوله تعالى.

(5) من الآية: 77 سورة الحج ﴿وافعلوا الخير لعلكم تفلحون﴾.

(6) أى قوله تعالى.

(7) من الآيـة : 153 سورة الأنعام.

فقوله تعالى: ﴿واتقوا لعلكم ترحمون﴾[1] معناه لترحموا، وقد تستعمل مجازاً مرسلاً للأطماع أى لإيقـاع المتكلم المخاطب فى الطمع، لعلاقة اللزوم بين الترجى والطمع (لعلاقة اللزوم بين الترجى والطمـع)[2] نحو لعـلى اقض حاجتك، كما هو دأب الملوك وسائر[3] الكرماء فى وعدهم محسوب عندهم لا ينال إلا من جهتهم، عازمين على إيقاعه غير جازمين بوقوعه، وجوز التفتازانى أن يكون مثل قوله تعالى: ﴿لعلكم تفلحون﴾[4] ﴿لعلكم ترحمون﴾[5] من هذا القبيل، وإن كان حصول الفلاح والرحمة مجزوماً ومقطوعاً به، بالنسبة إليه تعالى.

وقد تستعمل للشك: لقرب المسافة بين الرجاء[6] والشك، كما فى قول ابن عمر: «لعلك من الذين يصلون على أوراكهم»[7].

(وقد يكون للاستفهام مع بقاء الترجى، كذا قيل)[8].

(واعلم أن جمهور أئمة[9] اللغة اقتصروا فى بيان معناها الحقيقى على الترجى والإشفاق، وعدم صلوحها لمجرد العلمية والعرضية، مما وقع (اللوحة:

---

(1) فى: أ: ﴿وافعلوا الخير لعلكم ترحمون﴾ وصواب الآية: «وهذا كتاب أنزلناه مباركاً، فاتبعوه ﴿واتقوا لعلكم ترحمون﴾ سورة الأنعام: الآية: 155.

(2) ما بين القوسين مكرر فى: أ.

(3) فى: جـ: «وساير» بالياء.

(4) من الآية: 77 سورة الحج.

(5) من الآية: 155 سورة الأنعام.

(6) فى: ب: «الرجا» بالقصر.

(7) فى اللسان جـ402/12 مادة (ورك) «الأميرية بولاق» سنة 1301 هـ: «وفى الحديث: لعلك من الذين يصلون على أوراكهم» فسر بأنه الذى يسجد ولا يرتفع على الأرض، ويعلى وركه، لكنه يفرج ركبته، فكأنه يعتمد على وركه... وقال الجوهرى: هو وضع الأليتين أو أحدهما على الأرض».

(8) ما بين القوسين ساقط فى: جـ .

(9) فى: أ، ب: «أيمة» بالياء.

56 أ) عليه الاتفاق، تقول: دخلت على المريض كى أعوده، وأجذبت الماء كى أشربه، ولا يصح فيه «لعل».

ثم اعلم أن «لعل، وعسى، وسوف» فى مواعيد الملوك[1] كالجزم بها، وإنما يطلقونها إظهاراً لوقارهم، وإشعاراً بأن الرمز منهم، كالتصريح من غيرهم، وعليه وعد الله تعالى، ووعيده تنبيهاً على أنه يجب أن يكون المكلف على الطمع والإشفاق، لأنه أبعد من الاتكال والإهمال، وقد تقرر أن الخصائص[2] الإلهية، لا تدخل فى الأوضاع العربية، بل هى مبنية على خصائص[3] الخلق، ولهذا ورد القرآن على العادة فيما بينهم، لأنه خطاب لهم، انتهى.

«وقد أوضحنا لك المقام بما لا مزيد عليه، فاحذ حذوه إن كنت نبيهاً[4]»[5].

تنبيه

مبنى الاستعارة التبعية كالتصريحية الأصلية، على ترك المشبه، وذكر المشبه به كما عليه الأكثر، كصاحب التلخيص. غاية ما فى الباب أن التشبيه فى التبعية لا يكون فى نفس مفهوم اللفظ[6]، فتدبر.

واعلم أن متعلق معنى الحرف:

أ ـ يطلق تارة على مجروره، كما ذهب إليه صاحب التلخيص [7].

---

(1) كذا قرر ابن قتيبة الدينورى فى كتابه مشكل القرآن.

(2) فى: جـ: «الخصايص».

(3) فى: جـ: «خصايص».

(4) فى: أ: «إن كنت نبيه» والصواب: «نبيهاً».

(5) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

(6) كذا فى المطول ص 375.

(7) أنظر شروح التلخيص جـ 120/4 مطبعة عيسى الحلبى.

ب ـ وتارة على المعنى الذى يرجع معناه[1] إليه بنوع استلزام[2]، وهو اسلتزام المقيد للمطلق، وكأن الإطلاق الأول غير مراد، لهم ههنا، مهد الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ للمراد فقال: (ولما كان متعلق معنى الحرف) أى هـذه العبارة (ظاهراً فيها) أى لفظ (هو) أى معنى الحرف (معنى فيه) أى فيها، أى فى لفظ معنى الحرف معنى فى ذلك اللفظ.

وقوله (أى المتعلق ملحوظ) جملة من مبتدأ وخبر وقعت تفسيراً لقوله: ما هـو معنى فيه، والمـراد بالمتعلق مـدخول الحـرف، وقولـه: (تبعيته) يتعلق بملحوظ، أى تبعية معنى الحرف له، أى لذلك المتعلق.

ومعنى التبعية:

أنه لا يتحقق معنى الحرف إلا به، ولهذا تسمعهم يقولون: الحرف مادل على معنى فى غيره، غير أن وراء سماعـك «خراط القتـاد»[3] (حتى توهم صاحب التلخيص أنه) أى متعلق معنى الحرف (فى لام التعليل) من قوله تعالى ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً[4]﴾ (مجـرورة) أى مجرور لام التعليل.

(فسره) جواب لما، أى المصنف، المتعلق (تحقيقاً للحق، ورداً للخطأ المطلق) «أى الذى لا تمكن صحته، وهو تابع فيه لصاحب الكشاف، وليس من عند نفسه، وسيأتى قريباً زيادة بيان لهذا[5]».

والوجه فى كون متعلق معنى الحرف ظاهراً فى المجرور، أن معنى الحرف نسبته جزئية، وكل نسبة جزئية لا بد فى تعلقها من طرفين، تتعلق بهما، فإذا ذكر المتعلق تبادر الذهن إلى ما هى متعلقة به، غير أن تخصيص صاحب

---

(1) راجع المطول 374.

(2) «ويسمى عند علماء البيان متعلق معنى الحرف، وهو المعنى الكلى لمعنى الحرف الجزئى المعبر باسمه عن معنى الحرف» انظر رسالة الصبان ص 384.

(3) فى اللسان جـ 154/9 مادة «خرط»: «وفى المثل دونه خرط القتاد» وقد تقدم بيانه.

(4) سورة القصص: من الآية: 8.

(5) ما بين القوسين ساقط فى: جـ .

التلخيص المتعلق بالمجرور على هذا غير ظاهر، ولعله أشار إليه الشارح بالتعبير بالتوهم، حيث قال: حتى توهم الخ، كذا قال المحشى[1].

وتعقبه العلامة يس[2] فقال: ذكر المحشى أنه أشار بالتوهم إلى أن تخصيص صاحب التلخيص بالمجرور غير ظاهر، لأن معنى الحرف كما لا بد فى تعقله وتحققه من المجرور، لا بد من العامل الذى أوصل الحرف معناه إلى المجرور وفيه أن هذا لا يقتضى الوهم، ويجوز أنه لم يتعرض للعامل، للعلم بأنه لا بد فى تعقل معنى الحرف منه، وذكر أيضاً أن الشارح جعل كلام صاحب التلخيص خطأً مطلقاً، إذ الوجدان يكذبه[3] فإنه قد يستعار المجرور، ولا يستعار الحرف، كما إذا قيل: خفت من الأسد، أى الرجل الشجاع[4]، انتهى.

وهذا إنما يصح لو ادعى صاحب التلخيص أنه يلزم من استعارة المجرور استعارة الحرف، وليس فى كلامه ما يشعر بذلك، بل الذى دل عليه كلامه إنما إذا أريد استعارة الحرف، فإنما يكون باستعارة[5] المجرور.

(1) أنظر حاشية حفيد عصام الدين ص 49 «المطبعة الخيرية بمصر» الطبعة الأولى سنة 1306 هـ.

(2) زاد فى: جـ: «بما نصه»: وسقط منه كلمة «فقال».

(3) راجع حاشية الصبان على عصام ص 49 «الخيرية بمصر الطبعة الأولى سنة 1306 هـ».

(4) هذه نص عبارة الصبان على عصام ص 49 «الخيرية».

(5) قال عبد الحكيم: «فعاد كلام المصنف هنا، وفى الإيضاح أن الاستعارة فى اللام تابعة لتشبيه العداوة والحزن بالعلة الغائية، وليس فى كلامه أن الاستعارة فى اللام تابعة للاستعارة فى المجرور، وإنما هى من زيادة الشارح... هذا هو المستفاد من الكشاف، وهو الحق عندى، لأن اللام لما كان معناها محتاجاً إلى ذكر المجرور، كان اللائق أن تكون الاستعارة والتشبيه فيها تابعاً لتشبيه المجرور، لا تابعاً لتشبيه معنى كلى بمعنى كلى» راجع حاشية الصبان على عصام ص 49 «الخيرية» انظر حاشية الدسوقى على المختصر جـ 2 ص 397 «دار الطباعة العامرة».

وألحق فى رد كلام صاحب التلخيص ما قاله السعد[1] ـ رحمه الله تعالى:

إلى أن طريقته فى الاستعارة المصرحة، أن المتروك يجب أن يكون هو المشبه، سواء كانت الاستعارة أصلية، أو تبعية، وعلى كون المتعلق المجرور المشبه أعنى العداوة والحزن، مذكور لا متروك، انتهى كلام العلامة[2] يس.

وأقول[3]:

قد ذكر بعض المحققين هذه المسألة بأبسط من هذا، فلنورده لما فيه من زيادة الفائدة[4].

ونصه[5]:

الاستعارة قسمان:

أ ـ تصريحية.

ب ـ ومكنى عنها.

والتصريحية:

استعمال اللفظ فيها شبه بمعناه الأصلى، وهو (اللوحة: 57 أ) مجاز، تكون علاقته المشابهة، كاستعمال لفظ الأسد فى الرجل الشجاع، ولفظ البحر فى الرجل الكريم.

ثم هى:

إما أصلية، وإما تبعية.

---

(1) كذا فى المختصر والمطول لسعدالدين التفتازانى جـ 396/2 مع حاشية «الدسوقى» «العامرة» وص 375 مطول «مطبعة أحمد كامل» سنة 1330 هـ .

(2) «كلام العلامة يس» ليس فى: جـ .

(3) فى: جـ: «وفى حواشى الفاضل حسن اليوسى على كبرى السيد محمد السنوسى زيادة إيضاح للمقام، فلنورده بالتمام» هذه العبارة ليست فى: أ: ولا فى: ب.

(4) فى: ب: «ريادة» وهو تصحيف.

(5) فى: جـ: «نصه» بحذف الواو.

والأصلية:

هى الجارية فى أسماء الأجناس[1].

والتبعية:

هى الجارية فى المشتقات، والحرف، كقولك: قتلت زيداً، إذا ضربته ضرباً شديداً، فإن استعمال «قتل» بمعنى ضرب تابع للاستعمال القتل مكان الضرب الشديد، وهذا معنى كونه تبعية، وكذا فى الحرف، نحو[2] ﴿ليكون لهم عدواً وحزناً﴾[3] الآية، إلا أنه وقع اضطراب[4] فى تقرير الاستعارة التبعية فى الحرف.

1 ـ فمذهب القزوينى فى تلخيص[5] المفتاح، تبعاً للكشاف[6]:

إلى أن معناها فى المثال المذكور، أن تشبه العداوة والحزن، فى الترتيب على الالتقاط، بالعلة الغائية، كالتبنى والمحبة، فيؤتى[7] باللام التى كان حقها أن تدخل على التبنى والمحبة، فتستعمل فى العداوة والحزن فتصير الاستعارة أولاً فى المجرور، وتبعيتها[8] فى اللام.

وهذا المذهب لا يستقيم مع جعل التبعية قسماً من الاستعارة المصرحة،

---

(1) تحقيقاً، أو تأويلاً نحو اليوم حاتم فى بيتنا.

(2) أى قوله تعالى.

(3) من الآية: 8 سورة القصص.

(4) فى: أ، ب: (وقع اضراب) وهو خطأ، والصواب: «وقع اضطراب» كما فى: جـ.

(5) راجع الأطول جـ 140/2 «دار الطباعة العامرة».

(6) قال الزمخشرى فى كشافه جـ 137/2 «المطبعة المصرية بولاق»: «وهى لام كى التى معناها التعليل... سواء بسواء ولكن معنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدواً وحزناً، ولكن المحبة والتبنى، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعى الذى يفعل الفاعل الفعل لأجله».

(7) فى: ب، جـ: «فيوتى باللام».

(8) على هذا فسر التفتازانى كلام الخطيب فى مختصره جـ 121/4 «وفى شروح التلخيص» =

فإن المصرحة يجب أن يطوى فيها ذكر المشبه، وعلى ما تقدم من التقرير، يكون المشبه هو المذكور، والمشبه به هو المطوى، وليس من التصريحية فى شىء البتة.

2 ـ وذهب المحققون:

إلى أنه يشبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط، بترتب علته الغائية عليه، فنقلت اللام الموضوعة للعلية، فاستعملت فيما يشبه العلة، وهو ترتب العداوة والحزن، كما ينقل لفظ الأسد الموضوع للسبع، ويستعمل فيما يشبهه، وهو الرجل الشجاع، انتهى.

فقال[1]:

(والمراد بمتعلق معنى الحرف: ما يعبر به عنه من المعانى المطلقة) لفظ «ما» لا يخلو[2] إما أن يكون عبارة عن اللفظ، أو عن المعنى، فإن كان الأول كان التقدير: لفظ يعبر به عن معنى الحرف من ألفاظ المعانى المطلقة.

وإن كان الثانى فالبيان على ظاهره، وقوله: يعبر به عنه، على حذف مضاف، أى يعبر بلفظه، لأن التعبير من صفات الألفاظ، والضمير فى به، عائد[3] على المتعلق، وفى عنه، على معنى الحرف.

(وفى تعليق الدمنهورى: ما يعبر به، أى بداله، أى دال ذلك التعليق، فإن العبارة لفظية لا معنوية)[4]. أو المراد بالتعبير الاستحضار للعبارة

= ومطوله ص 375 «أحمد كامل» ولكن عبد الحكيم فى حاشيته على المطول أيد مذهب الخطيب، وفسره بأن الاستعارة فى الحرف تابعة لمجرد التشبيه فى المجرور وليست تابعة للاستعارة فيه كما قال سعد الدين» أنظر حاشية الدسوقى على المختصر جـ 397/2 ـ «العامرة».

(1) فى: جـ: «ثم شرع المصنف فى بيان متعلق معنى الحرف فقال»:

(2) فى: أ، ب، جـ: «لا يخلوا» وهو خطأ، والصواب «لا يخلو».

(3) فى: ب، جـ: «عايد» بالياء.

(4) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

وملاحظاتها بالعقل لا النطق، فلا يحتاج لتقدير مضاف، وقوله: عنه، أى عن معنى الحرف عند تفسيره من المعانى المطلقة كالابتداء ونحوه، حين يقال: «من» معناها ابتداء الغاية، و «فى» معناها الظرفية، و «كى» معناها الغرضية.

وبيان ذلك: أنه قد عرف أن معنى لفظ الابتداء، هو الابتداء المطلق، وأن معنى «من» هو كل واحد من الابتداءات المختصة المقصودة بنسبة أشياء معنية، على أنها آلة[1] لملاحظتها، فإذا أريد التعبير عن تلك الابتداءات عبر عنها بالابتداء المطلق، الذى هو مشترك بينها، ولازم لها لزوم المطلق للمقيد، تسهيلاً على المتعلمين.

فيقال: معنى «من» هو ابتداء الغاية، أى المسافة، وكذا يقال: معنى «إلى» هو انتهاء الغاية، ومعنى «كى» الغرضية، إلى غير مما ذكر فى تفسير معانى[2] الحروف.

«فالمراد بمتعلق معانى الحروف:

هى هذه النسب المطلقة المشتركة بين معانيها المخصوصة المستلزمة لتلك النسب المطلقة. كذا فى شرح المفتاح للسيد قدس الله تعالى سره»[3].

(كالابتداء ونحوه) من الانتهاء والتعليل.

(والموضوع له الحرف:

هذه المعانى المطلقة[4] عند الجمهور) منهم السعد، أىَ لا الجزئيات المخصوصة، كما هو القول الآتى[5]، (لكن الواضع شرط استعماله فى جزئى مخصوص من جزئياتها) فالموضوع له أمر كلى، والمستعمل فيه جزئى.

---

(1) فى: ب «الة» بحذف المدة.

(2) راجع حاشية الأنبابى على رسالة البيان للصبان ص 380 وما بعدها «الميرية بولاق».

(3) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

(4) أنظر المطول 374 وما بعدها «مطبعة أحمد كامل».

(5) فى: ب، جـ: «الاتى» وهو خطأ.

(حتى لزمهم) أى الجمهور (كون الحروف مجازات لا حقائق[1] لها) إذ لا يستعمل الحرف فى تلك المعانى المطلقة، بل لا يصح، وإلا لم يكن حينئذ حرفاً بل اسماً، بل يلزمهم صحة استعمال الحرف فى المستقل بالمفهومية، وقد علمت أن نسبته جزئية، لا تستقل بالمفهومية، مثلاً معنى «من» ابتداء خاص، غير مستقل، بالمفهومية، لأنه لا يعقل، إلا بملاحظة شيئين: كالسير، والبصر، مثلاً، وكذا «فى» معناها مظروف خاص فى ظرف خاص، أى بكونه من كذا. وفى كذا.

مفسر بمتعلقها، أعنى المطلق، وهو ابتداء الغاية والظرفية، فتقول: «من» حرف لابتداء الغاية، و«فى» حرف للظرفية، وهكذا قياس[2] البواقى (اللوحة: 58 أ).

(وبعض من وفق لتحقيقه):

كالعضد، والسيد (جعل الموضوع له الجزئيات المخصوصة، وجعل تلك المطلقات) كالابتداء، والانتهاء، والظرفية، والتعليل، والترجى، (تعبيرات للجزئيات) أى معبر بها عن الجزئيات، (أحضرت الجزئيات بها) أى بالمطلقات، عند الوضع لها) أى للجزئيات[3]، فالموضوع له جزئى، أحضر ولوحظ، بعنوان كلى، (ولكونه) أى القول الثانى (الحق الحقيق بالاعتبار) أى بأن يعتبره المعتبر ويختاره، (احتاره المصنف فجعلها) أى المطلقات. (معبر بها لمعنى) أى عن معنى الحرف (ولم يجعلها) أى تلك المطلقات (معانى الحروف) لكونها معانى مستقلة، ومعانى الحروف غير مستقلة، ولذا قال السكاكى: لو كان ابتداء الغاية، وانتهاء الغاية، والغرض، معانى «من، وإلى، وكى» مع أن الابتداء، والانتهاء، والغرض أسماء، لكانت هى أسماء أيضاً.

وإنما هى متعلقات معانيها، أى إذا أفادت هذه الحروف معانى، رجعت إلى هذا بنوع استلزام، أى لا بالمطابقة، لأن الكلمة إذا سميت اسماً سميت

(1) فى: ب، جـ: «حقائق» وفى: أ: «حقايق» بالياء.

(2) فى: «ب»: «وهكذا قس البواقى».

(3) فى: ب «أى الجزئيات».

لمعنى الاسمية لها، ومعنى إفادتها معانى ابتداء خاص، وظرفية خاصة، وغرض خاص، ومعنى الخصوص ماه قدمناه، ومعنى قوله: رجعت إلى تلك، يعنى مطلق ابتداء الغاية، والظرفية، والغرض، وقوله بنوع استلزام، يعنى الاستلزام الذى مبناه على العرف، فالابتداء الخاص يستلزم مطلق الابتداء[1]، وكذا الظرفية والغرض الخاصين يستلزمان مطلق الظرفية، ومطلق الغرض، لأن المقيد هو المطلق مع شىء آخر، وهذا معنى قولهم: الخاص فيه معنى العام وزيادة.

ثم إن الشارح أشار إلى حاصل كلام المصنف السابق، وبيان دليله، ولم يورده على وجه المقابلة والمعادلة فقال:

(وتحقيق الاستعارة فى الحروف:

إن معانيها ـ أى الحروف ـ لعدم استقلالها بالمفهومية) لكونها آلة لملاحظة الغير، (لا يمكن أن يشبه بها، لأن المشبه به، هو المحكوم عليه بمشاركة المشبه له فى أمر) هو وجه الشبه؛ بحيث[2] لم يمكن استعارة الحروف لأجل ما ذكر، (فيجرى التشبيه فيما يعبر به عنه) على حذف مضاف، أى فى معنى ما، أى لفظ يعبر به عنه.

والمجرور الأول عائد على ما، والثانى على معانى الحروف، فى أن معانيها. والقياس أن يقول عنها: وإنما ذكر باعتبار كل واحد، أو أنه عائد على المشبه على طريقة الاستخدام، فإن المراد بالمشبه حيث ما ذكر يعم معانى الحروف وغيرها، (ويلزم بتبعية الاستعارة فى التعبيرات) جمع تعبير، أى معبر به، فلا إشكال فى جمعه، (الاستعارة فى معانى الحروف) وهى المعانى الجزئية، والأولى إسقاط لفظ «معانى» لأن الاستعارة للفظ الحروف.

وما ذكره بناء على ما ذكره المصنف: من أن الاستعارة التبعية فى الحروف تابعة للاستعارة فى المتعلق.

---

(1) فى: ب: «مطلق ابتداء».

(2) فى: ب: «فحيث» بالفاء.

وإلا فطريقته:

على ما صرح به فى الرسالة الفارسية: من أن الاستعارة فى الحروف، ليست إلا بتبعية التشبيه الواقع فى المتعلق، وقد ذكرنا طريق الشارح مع تعليله سابقاً، وأعدناه هنا، لما لا يخفى.

ومن الحواشى التى أثبتها المصنف فى هذا المقام، قوله: هذا ولم يقسموا[1]: اقتضاب فيه نوع مناسبة، لأن الواو فى قوله: «ولم[2] يقسموا» للحال.

ولفظ هذا: إما خبر مبتدأ محذوف، أى الأمر هذا، أو مبتدأ محذوف الخبر، أى هذا كما ذكر.

وقد يكون الخبر مذكوراً، مثل قوله تعالى - بعد ذكر جمع من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وأراد أن يذكر بعد ذلك الجنة، وأهلها -: ﴿هذا ذكر، وإن للمتقين لحسن مآب﴾[3] بإثبات الخبر، وهو قوله: «ذكر».

وهذا مشعر بأن فى مثل قوله تعالى: ﴿هذا، وإن للطاغين﴾[4] مبتدأ محذوف الخبر.

قال ابن الأثير:

لفظ، «هذا» فى هذا المقام من الفصل الذى هو أحسن من الوصل، وهى علامة وكيدة بين الخروج من كلام إلى كلام.

والاقتطاب فى اللغة:

الانقطاع، والارتجال، انتهى.

---

(1) قال أبو الليث السمرقندى: فات القوم تقسيم المجاز المرسل إلى أصلى، وتبعى، قياساً على الاستعارة.

(2) فى: ب: تقديم وتأخير.

(3) الآية: 49: سورة ص.

(4) الآية: 55 سورة ص.

وقال[1] العلامة يس: قوله: «هذا، ولم يقسموا» الأقرب أنه من كلام المتن فى الحاشية، وأنه اقتضاب عما قرره فى المتن فى الحاشية، وأنه اقتضاب عما قرره فى المتن، قريب من حسن التخلص، نحو ﴿هذا ذكر، وإن للمتقين﴾[2] الآية. وإعرابه، كإعرابه.

لكن سيأتى فى الفريدة السادسة فى المجاز المركب ما يشبهه، لا أن هذا من كلام الشارح، فهذا مبتدأ، خبره قوله: «من الحواشى» انتهى[3].

والواو فى «ولم يقسموا» ضمير القوم.

(المجاز المرسل)[4] وهو المجاز الذى علاقته غير المشابهة، (إلى: الأصلى[5]، والتبعى، على قياس الاستعارة) حيث قسموها إلى: أصلية، وتبعية.

وفى المسألة خلاف فى الأصول، مذكور فى جميع الجوامع.
والمختار وجوده فيها.

وكلام أهل المعانى فى بحث الإنشاء، وفى استعمال أدواته فى غير الإنشاء يشعر بها.

وقد حرر السيد ـ رحمه الله تعالى[6] وبينه ـ فأحسن كل الإحسان ـ فى حواشى[7] المطول، وقد نقلناه بتمامه فى مسودة هذا الكتاب ولم ننقله هنا، وما للاختصار[8].

---

(1) فى: جـ: «قال العلامة يس» بحذف الواو.

(2) سورة ص: الآية: 49.

(3) وقع تقديم وتأخير فى: جـ.

(4) اللوحة: 68 جـ.

(5) اللوحة: 59 أ.

(6) «رحمه الله تعالى» ليست فى: ب.

(7) فى حواشى المطول إلى آخر العبارة «روماً للاختصار» سقط من: جـ.

(8) هنا سمى كتابه كتاباً، وفى مواضع أخرى سماه رسالة، ومجلة. زاد فى: جـ: «لنورده»

= فأقول: والله المستعان، قد وقع بيان السيد لذلك فى حواشى المطول[1]، فى مبحث الإنشاء، عند قول السعد: «وتحقيق كيفية هذا المجاز، وبيان أنه من أى نوع من أنواعه، لم يحم أحد حوله»[2].

ونص السيد: قوله: «مما لم يحم أحد حوله».

أقول: وذلك لصعوبة بيان علاقة المجاز، وكيفية المناسبة المجوزة له ، ونحن نذكر فى الموضع، ما يتضح به وجه المجاز فيها.

هذا قوله: كالاستبطاء: نحو كم دعوتك؟.

أقول: الاستفهام عن عدد دعائه إياه، يستلزم الجهل به، المستلزم لاستكثاره عادة، أو ادعاء، فالاستفهام عن عدد دعائه إياه يستلزم الاستبطاء بهذه الوسائط، فاستعمل لفظه فيه[3].

وكذا نقول: فى قوله تعالى: ﴿متى نصر الله؟﴾[4] الاستفهام عن زمان النصر، يستلزم الجهل بزمانه، والجهل به يستلزم استبعاده، عادة، لأن الأنسب لما هو قريب، أن يكون معلوماً، إما بنفسه، وإما بإمارته والأنسب لما هو بعيد، أن يكون مجهولاً، واستبعاده يستلزم استبطاءه[5] وقس على ما ذكرنا نظائره.

والتعجب:

نحو: ﴿مالى لا أرى الهدهد﴾[6].

أقول: الاستفهام عن سبب عدم رؤية الهدهد، يستلزم الجهل به، المناسب للتعجب

(1) أنظر حاشية الشهاب الخفاجى جـ 110/1.

(2) أنظر فيض الفتاح جـ 278/3.

(3) مجاز المرسل، علاقته السببية، أطلق المسبب، وأريد السبب، انظر شروح التلخيص جـ 290/2.

(4) سورة البقرة: جزء الآية: 212.

(5) من باب المجاز المرسل، الذى علاقته السببية، راجع بغية الإيضاح جـ 44/2 الأستاذ عبد المتعال الصعيدى «ط النموذجية» 44.

(6) سورة النمل: جزء الآية: 20.

المسبب عن عدم الرؤية، لأنه كيفية نفسانية[1]، تابعة لإدراك الأمور القليلة الوقوع المجهولة الأسباب[2].

قوله: والتنبيه على الضلال:

نحو ﴿فأين تذهبون﴾[3].

أقول الاستفهام عن الشيء يستلزم تنبيه المخاطب عليه، وتوجيه ذهنه إليه، المستلزم للتنبيه عن كونه ضلالاً[4].

قوله: والوعيد[5]:

كقولك لمن يسيء الأدب، ،ألم أأدب فلاناً؟ أقول: هذا الاستفهام يستلزم تنبيه المخاطب على جزاء إساءته الأدب، وهذا التنبيه وعيده على إساءة الأدب.

والتقرير[6]:

أقول: الاستفهام عن أمر معلوم للمخاطب، يستلزم حمله على إقراره، بما هو معلوم منه.

---

(1) القياس الصرفي: كيفية نفسية.

(2) مجاز مرسل، من باب إطلاق الملزوم، وإرادة اللازم، أنظر المنهاج الواضح حامد عونى مقرر الفرقة الرابعة ص 163 «دار الكتاب العربى بمصر 1963 م».

(3) سورة التكوير، الآية: 26.

(4) من المجاز المرسل، وعلاقته اللزوم، راجع شروح التلخيص جـ 292/2.

(5) من باب إطلاق الملزوم وإرادة اللازم، ومثله قوله تعالى: ﴿ألم نهلك الأولين﴾؟ انظر المصدر السابق جـ 44/2 «ط النموذجية».

(6) من باب الإطلاق والتقييد، كذا فى المصدر السابق جـ45/2 «ط النموذجية» والاستفهام التقريرى، بمعنى طلب الإقرار، يكون مجازاً مرسلاً، علاقته «الإطلاق والتقييد» وبمعنى التحقيق، تكون العلاقة «اللزوم» لأن الاستفهام عن الشيء، قد يستلزم تحقيقه، انظر دراسات تفصيلية شاملة الأستاذ: عبد الهادى العدل ص 243 «دار الطباعة المحمدية 1958 م».

أو نقول: الاستفهام عنه، يستلزم[1](الجهل به، المستلزم لعدم توجيه الذهن إليه، المناسب لكراهته، والنفرة عنه، وادعاء أنه مما لا ينبغى أن يكون واقعاً، وقس على هذا حال الإنكار، بمعنى التكذيب.

قوله: والتهكم:

نحو ﴿أصلواتك تأمرك﴾[2].

أقول: الاستفهام عن كون صلواته آمرة له بذلك يقتضى الجهل به، والجهل به يقتضى الجهل بفائدته، والجهل بفائدته يقتضى الاستخفاف به، وهو ينشأ عنه الهزء[3].

= **قوله: والإنكار كذلك[1]:**

أقول: إنكار الشىء بمعنى كراهته، والنفرة عن وقوعه فى أحد الأزمنة، وادعاء أنه مما لا ينبغى أن يقع فيه، يستلزم، عدم توجيه الذهن إليه، المستدعى للجهل به، إلى الاستفهام عنه، (اللوحة: 69 جـ).

(1) مجاز مرسل علاقته اللزوم، وقيل كناية، وقيل من مستتبعات التركيب، راجع حاشيته الشهاب الخفاجى على البيضاوى جـ 110/1 انظر أساليب الاستفهام فى القرآن ص 225 عبد العليم فودة «المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب» انظر دراسات تفضيلية شاملة ص 247 «دار الطباعة المحمدية».

(2) سورة هود، من الآية: 87.

(3) فهو مجاز مرسل، علاقته اللزوم، والأحسن أن يكون استعمال إدارة الاستفهام فى التهكم من باب الكناية، أو يجعل التهكم من مستتبعات الكلام، وكذا يقال فى الجميع. انظر شروح التلخيص جـ 304/2.

---

(1) يرى الإمام عبد القاهر الجرجانى: أن المسؤول عنه، والمقرر به، والمنكر دائماً يلى الهمزة، راجع دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجانى ص 72 تصحيح محمد رشيد رضا «شركة الطباعة الفنية الحديثة» سنة 1961 م.

قوله: والتحقير[1]، والتهويل[2]، والاستبعاد[3].

أقول مناسبة هذه الأمور للاستفهام واضحة، فإن الاستفهام عن الشيء يستلزم الجهل به، المناسب لحقارته من وجه، لأن الحقير لا يلتفت إليه، فلا يعلم ولتهويله من وجه آخر، لأن الأمر الهائل لعظمته وفخامته ينافي أن يحافظ به علماً، والاستبعاد وقوعه أيضاً، لأن ما هو قريب الوقوع، فالأولى به أن يكون معلوماً، انتهى كلامه قدس الله سره (اللوحة: 70 جـ).

وكلا أهل المعانى، فى بحث الإنشاء، وفى استعمال أدواته فى غير الإنشاء، يشعر بها.

(ثم اعلم أنه لا دخل[4] لقوله: «ولم يقسموا» فى شرح المتن، بل مفاده أن القوم فاتهم تقسيم المجاز، إلى أصلى، وتبعى، أى تقسيمها صريحاً، وخص المجاز المرسل، لأنه الذى تقدم فى كلامه[5]، وقوله: «على قياس» يتعلق بالمنفى، لا بالنفى[6])[7].

(لكن) استدراك على قوله: «ولم يقسموا»، (ربما) للتقليل، (يشعر بذلك) أى بالتقسيم[8] المدلول عليه بيقسموا، (كلامهم).

قال الفاضل الغنيمى: ولعل مراده أهل المعانى، وأما أهل أصول الفقه،

---

(1) مثل: من هذا؟ أطنين أجنحة الذباب تضير؟ من باب إطلاق الملزوم وإرادة اللازم.

(2) كقراءة ابن عباس «ولقد نجينا بنى إسرائيل من العذاب المهين، مَنْ فرعون، بصيغة الاستفهام فهو مجاز مرسل علاقته السببية، راجع بغية الإيضاح جـ 50/2 «النموذجية».

(3) مثل قوله تعالى «أنى لهم الذكرى»؟.

(4) فى: ب: «لا مدخل» بدل «لا دخل».

(5) فى: ب: «فى الكلام».

(6) فى: ب: «بالمنفى لا النفى».

(7) ما بين القوسين سقط من: ج.

(8) فى: ب: «أى التقسيم».

فقد صرحوا[1] بذلك[2]، وأطال فى النقل، ـ رحمه الله تعالى ـ.

وأقول: قد قدمنا قريباً ما فيه.

(قال) الإمام أبو يعقوب، يوسف السكاكى رحمه الله[3] تعالى (فى كتابه المفتاح)[4] الذى أشرق نوره، فعم البطاح: (ومن أمثلة المجاز المرسل، قوله تعالى: ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله﴾[5]، استعملت) بالبناء للمفعول، مع التأنيث، مسنداً إلى (قرأت) بتأويل اللفظة، أو الجملة، كذا فى شرح المفتاح للسيد السند، (مكان أردت القراءة، مسببة عن إرادتها، استعمالاً مجازياً، يعنى استعمال المشتق بتبعية المصدر) هذا من كلام العضد، يبين به وجه أشعار كلام صاحب المفتاح بما قال.

وفى المفتاح[6]: بعد قوله: عن إرادتها، ما نصه: استعمالاً مجازياً بقرينة الفاء فى قوله تعالى: ﴿فاستعذ﴾[7].

---

(1) فى: جـ: «فقد تعرضوا لذلك».

(2) زاد فى: جـ: «فقد ذكر الإمام فخر الرازى: أن الفعل، والمشتق، كاسم الفاعل، واسم المفعول، لا يدخلها المجاز بالذات، وإنما يدخلها بالتبع للمصدر، الذى هو مشتق منه، فإن تجوز فى المصدر تجوز فيها، وإن كان المصدر حقيقة فهما كذلك. وخالف فى ذلك عز الدين بن عبد السلام، والنقشوانى، فقالا: إنه يقع فى الفعل وغيره، من المشتق بدون وقوعه فى المصدر، واختاره صاحب جمع الجوامع، ومثل ابن عبد السلام لذلك بقوله تعالى «ونادى أصحاب الجنة» «ونادى أصحاب الأعـراف» و «نادى أصحاب النار» فأطلق الماضى على المستقبل، لتحققه، وعكسه، مثل: «واتبعوا ما تتلوا الشياطين» اللوحة: 70 ج.

(3) «رحمه الله تعالى» سقطت من: ب.

(4) أنظر مفتاح العلوم للسكاكى ص 173 «مطبعة مصطفى الحلبى بمصر سنة 1937».

(5) سورة النحل: من الآية 98.

(6) ص 173 للسكاكى.

(7) سورة النحل: من الآية 98.

والسنة المقتضية لتقديم الاستعاذة، ولا يلتفت إلى من يؤخر الاستعاذة فذلك لضيق العطن[1] انتهى.

وأقول: فى تفسير[2] المحقق أبى السعود، عند تفسير قوله تعالى: ﴿فإذا قرأت﴾[3] الآية.

ما نصه: أى إذا أردت قراءته، عبر بها عن إرادتها، على طريقه إطلاق إسم المسبب على المسبب، إيذاناً بأن المراد، هى الإرادة المتصلة بالقراءة. ﴿فاستعذ بالله﴾[4]: فاسأله - عز وجل - أن يعيذك من الشيطان الرجيم، من وساوسه، وخطراته، كيلا يوسوسك عند القراءة، فإن له همة بذلك[5]. وتوجيه الخطاب إلى رسول الله ﷺ.

وتخصيص قراءة القرآن من بين الأعمال الصالحة بالاستعاذة عند إرادتها، للتنبيه على أنها لغيره عليه الصلاة والسلام، وفى سائر الأعمال الصالحة أهم.

فإنه عليه الصلاة والسلام حيث أمر بها عند قراءة القرآن، الذى:

---

(1) فى ب، جـ: «فذلك لضيق العطن» وهو الصواب كما فى مفتاح العلوم ص 173. وفى: أ: «لضيق النطق» وهو خطأ.

وفى القاموس جـ 250/4 مادة «عطن»: «العطن»: محركة وطن الإبل.

(2) أنظر إرشاد العقل السليم، إلى مزايا القرآن الكريم، لأبى السعود العمادى المتوفى 951 هـ. جـ 192/3 «ط محمد على صبيح بمصر».

(3) سورة النحل. من الآية: 98.

(4) سورة النحل: من الآية: 98.

(5) زاد فى: جـ: «قال تعالى»: ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبى إلا إذا تمنى ألقى الشيطان فى أمنيته﴾ من الآية: 50: الحج. كذا فى تفسير أبى السعود العمادى جـ 192/3 «مطبعة محمد صبيح بمصر».

﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه﴾[1] فما ظنكم بمن عداه، وفيما[2] عدا القرآن[3] من الأعمال.

والأمر للندب، وهذا مذهب الجمهور، وعن عطاء: للوجوب[4].

وقد أخذ بظاهر النظم الكريم، فاستعاذ[5] عقب القراءة أبو هريرة رضى الله تعالى عنه، ومالك، وابن سيرين، وداود، وحمزة من القراء.

وعن ابن مسعود - رضى الله تعالى عنه - قال: قرأت على رسول الله ﷺ، فقلت: «أعوذ بالسميع[6] العليم، من الشيطان الرجيم».

فقال عليه الصلاة والسلام: «قل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، هكذا أقرأنيه جبريل عن القلم عن اللوح المحفوظ[7] انتهى باختصار[8] يسير، رحمه الله سبحانه وتعالى.

(وجوز المولى سعد الدين فى شرح التلخيص: أن يكون «نطقت»[9] الحال، مجازاً مرسلاً عن دلت باعتبار أن الدلالة لازمة للنطق)، كما جوز الاستعارة باعتبار أن الدلالة مشبهة بالنطق، فى إيضاح المعنى، واستعير النطق للدلالة، واشتق منه «نطق».

(1) سورة فصلت - من الآية 41.

(2) فى: جـ: «فيما عدا القرآن».

(3) فى أبى السعود جـ 192/3 «فيما عدا القراءة».

(4) فى: ب: «الوجوب».

(5) أنظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبى جـ 174/10 و 175.

(6) فى ب: «أعوذ بالله السميع العليم» وفى رواية «أعوذ بالسميع العليم» كذا فى الأصل جـ 192/3 «أبو السعود» وأيضاً فى الكشاف جـ 633/2.

(7) رواه الثعلبى مسلسلاً عن شيخه، أبى الفضل محمد بن جعفر الخزاعى - إلى ابن مسعود، ورواه الواحدى فى الوسيط عن الثعلبى، أنظر الكشاف جـ 2 / 634 «بيروت». راجع تفسير أبى السعود جـ 192/3.

(8) «باختصار يسير الخ» ليست فى: جـ.

(9) أنظر تهذيب السعد للأستاذ محمد محى الدين عبد الحميد ص 95/ جـ 3 «مطبعة محمد على صبيح».

فجرت الاستعارة فى الفعل، بعد جريانها فى المصدر.

قال فى ذلك الشرح[1]: وسمعت بعض الأفاضل يقول: إن الدلالة لازمة للنطق، فلم لا يكون إطلاق النطق عليها مجازاً مرسلاً، باعتبار ذكر الملزوم، وإرادة اللازم من غير قصد إلى التشبيه ليكون استعارة.

فقلت: إن اللفظ[2] الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون مجازاً مرسلاً، وأن يكون استعارة باعتبارين، وذلك إذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقى نوعان من العلاقة.

أحدهما المشابهة، والأخرى غيرها، كاستعارة[3] المشفر، فى شفة الإنسان، فإنه استعارة، باعتبار قصد المشابهة فى الغلظ. (اللوحة: 60 أ).

مجاز مرسل، باعتبار استعمال المفيد، أعنى شفة البعير فى مطلق الشفة، على ما صرح به الشيخ عبد القاهر[4].

فكذا إطلاق النطق على الدلالة، وحينئذ يصح التمثيل على أحد الاعتبارين فاستحسنه[5])، انتهى.

(فافهم) هذا آخر الحاشية.

قال المحشى[6]: أى افهم وجه الإشعار بكون المجاز المرسل فى الفعل تبعياً.

والظاهر أنه راجع إلى ما فى شرح التلخيص، وإلا فقد بين المجاز المرسل تبعياً فى مثال المفتاح، بحيث لم يبق فيه خفاء.

---

(1) راجع المطول «مع فيض الفتاح» جـ 177/4.

(2) راجع فيض الفتاح جـ 140/4 «مطبعة مدرسة والدة عباس الأول بمصر» سنة 1907 م.

(3) أنظر أسرار البلاغة عبد القاهر الجرجانى ص 20 وما بعدها «مطبعة محمد على صبيح بمصر، سنة 1959 م».

(4) أنظر المصدر السابق ص 20.

(5) هذه عبارة التفتازانى فى مطوله بعينها «انظر فيض الفتاح» جـ 177/4.

(6) أنظر حاشية حفيد عصام ص 52 المطبعة الخيرية بمصر سنة 1306 هـ.

ومن ثم قال: «يريد ـ أى المصنف ـ أنه» أى صاحب شرح التلخيص (يبين علاقة المجاز بين معنى المصدرين، دون الفعلين) حيث قال فى ذلك الشرح[1]: باعتبار أن الدلالة لازمة للنطق وهذا من كلام الشارح، يبين به وجه قول المصنف.

وأنه أحال ذلك على ما بين به كلام المفتاح[2]، بقوله: يعنى، الخ.

وبه اتجه كون هذا متعلقاً بشرح التلخيص، لا المفتاح. وسقط قول شيخنا. قاله[3] العلامة يس: وأراد بشيخه الفاضل الغنيمى، وتبعه الدمنهورى.

وأقول: كلام الشيخ يس أظهر من الشمس، وأنقى من العين، فتأمل.

(ويشعر ذلك البيان باعتبار العلاقة بين المصدرين أولاً) ثم بين الفعلين ثانياً، فيكون المجاز المرسل فيهما أصلياً، وفى الفعل تبعياً، وإنما عبر «بيشعر» لأجل قوله:

(وفيه بحث، لأنه) أى صاحب شرح التلخيص (نبه) فى شرحه الصغير (أن العلاقة باعتبار بعض أجزاء معنى الفعل، دون كل جزء منه) يريد أنه يجوز أن يكون بيان العلاقة بين المصدرين للتنبيه على أنه يكفى فى العلاقة بين الفعلين تحققها فيهما، باعتبار جزئه الذى هو المادى، دون كل جزء، فلا يلزم كونها تبعية، بل تكون أصلية.

قال العلامة يس: وحاصل البحث: أنه لا يجب كون قصد المفتاح، وشرح التلخيص بيان العلاقة بين المصدرين، أن المجاز تبعي، بل إن العلاقة باعتبار بعض الأجزاء، ومعلوم أن التجوز إنما هو فى لفظ «الفعل»، الذى هو اسم للحدث، والزمان، والنسبة.

---

(1) راجع فيض الفتاح جـ 140/4.

(2) أنظر مفتاح العلوم للسكاكى ص 173 «مطبعة مصطفى الحلبى بمصر، سنة 1937 م».

(3) فى: ب: «قال العلامة يس» والصواب: «قاله العلامة يس».

قال المحشى: لا يقال: لا يسوغ هذا البحث من الشارح، وقد صرح فى رسالته الفارسية: بالاكتفاء فى بعض أقسام الاستعارة التبعية، بمجرد كونها تابعة للتشبيه بين الجزئين، بدون استعارة المصدر، وذلك فى استعارة الفعل من زمان إلى زمان، كما فى: ﴿أنا فتحنا﴾[1].

فالاستعارة فى «فتحنا» عنده، تابعة لتشبيه الفتح فى المستقبل، بالفتح فى الماضى فى تحقيق الوقوع، من غير استعارة المصدر، أعنى «الفتح» لما أنه حقيقة فى كليهما.

فقد اكتفى فى الاستعارة التبعية فى الفعل، بكون العلاقة فى جزئه، أى المادى.

فكيف جوز هنا كونها أصلية. مع أن العلاقة فى جزء الفعل؟.

لأنا نقول: بحثه هنا مع المتن، إلزامى، لا تحقيقى[2]، والماتن لا يكتفى فى التبعية، بما اكتفى به الشارح بل بشرط استعارة المصدر أيضاً، مع تحقق العلاقة فى المصدر، انتهى.

فائـدة

اعلم أن ما كان للإنسان اختيار فى معنى الدلالة[3] فهو «بفتح الدال».

وما لم يكن اختيار فى ذلك، فبكسرها، مثلاً إذا قلت: دلالة الخير لزيد فهو بالفتح، أى له اختيار فى ذلك، وإذا كسرتها، فمعناه حينئذ: صار الخير سجية لزيد، فيصدر منه كيفما كان.

---

(1) الآية: 1: الفتح.

(2) فى: ب: جـ: «إلزامى لا تحققى» والصواب: «لا تحقيقى».

(3) فى اللسان جـ 265/13 مادة: «دلل»: «والاسم الدلالة، والدلالة» بالفتح والكسر، . . . . إلى أن يقول: قال ابن دريد: الدلالة بالفتح حرفة الدلال: وهو الذي يجمع بين البيعين».

فإذا علمت هذا بأن لك أن الدلالة فى كلام الشارح «بكسر الدال»[1].

ولما كانت الاستعارة التبعية عند القوم قسماً مستقلاً غير تابع.

وكان السكاكى مخالفاً للقوم، حيث جعلها تابعة للمكنية، وقرينة لها.

أشار المصنف إلى بيان مذهب السكاكى بقوله: [2]:

(وأنكر التبعية السكاكى[3]) السكاكى[4] ذكره صاحب تاج التراجم[5] فى طبقات الحنفية.

نصه:

يوسف بن أبى بكر بن محمد بن على، أبو[6] يعقوب السكاكى سراج الدين الخوارزمى.

ولد ليلة الثلاثاء[7] ثالث جمادى الأولى، سنة خمس وخمسين وخمسمائة[8] وبرع فى عدة علوم نحو[9]، وتصريف، ومعان[10]، وبيان، وعروض، وشعر،

(1) فى الصحاح للجوهرى جـ 1698/4 مادة: «دلل» وقد دله على الطريق يدله: دلالة، ودلالة، ودلولة، والفتح أعلى».

(2) ما بين القوسين سقط من: ب.

(3) فى هامش جـ: «التعريف بالعلامة سراج الدين السكاكى رحمه الله تعالى».

(4) فى: جـ: «أقول السكاكى».

(5) هو الشيخ أبو العدل زين الدين، قاسم بن قطلوبغا الحنفى المصرى، المولود بالقاهرة، المتوفى سنة 879 هـ وبالجملة فهو من جسنات الدهر توفى فى ربيع الآخر عن سبع وسبعين سنة. انظر الشذرات جـ 326/7 راجع تاج التراجم لأبى العدل ص 1 «ط العانى بغداد».

(6) فى: أ: «بن يعقوب» وفى: جـ: «أبو يعقوب» وهو الصواب، كما فى تاج التراجم فى طبقات الحنفية ص 81 «مطبعة العانى بغداد».

(7) فى: جـ: «الثلاث» وهو خطأ، والصواب: الثلاثاء كما فى تاج التراجم ص 81. وفى: ب: « الثلاثا » وهو خطأ أيضاً.

(8) فى: جـ: وفى تاج التراجم ص 81 «خمسمائة»، وفى: أ: «خمسماية».

(9) فى تاج التراجم «ما بين نحو وتصريف» ص 82 «مطبعة العانى بغداد سنة 1962 م».

(10) فى المصدر السابق ص 82 «ومعانى» والصواب: معان كما فى: جـ .

صنف كتاب المفتاح، ومات سنة ست وعشرين وستمائة[1] رحمه الله تعالى.

(قدم المصنف[2] المفعول) على الفاعل، لأنه (من وضع الظاهر موضع المضمر (اللوحة: 61 أ) لمكان الالتباس) يعنى أن وضع المفعول متقدماً، من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر، لتوهم التباس المرجع بغيره، على تقدير الإتيان بالمضمر عوضاً عن الظاهر، لسبق ذكر الاستعارة المطلقة، والأصلية، والتبعية، الجارية فى المشتقات، والجارية فى الحروف، واحتمال الرجوع فى كل واحد منها قائم فى بادىء النظر.

والحاصل: أن المقام كان يقتضى التعبير بالضمير، لسبق المرجع، لكنه عبر بالاسم الظاهر، خوف اللبس، على تقدير الإتيان بالضمير (فوضعه موضع الضمير)، الوضع الأول بمعنى الإتيان، والوضع الثانى، بمعنى المقام.

والداعى لهذا التأويل دفع توهم التكرار ومعناه: أنه بعد أن أتى بالاسم الظاهر فى مقام يقتضى الضمير، وضع ذلك الاسم الظاهر موضعاً كان يستحقه الضمير لو أتى به من غير تقديم على ذلك الموضع، ولا تأخير، فحينئذ لا يتوهم التكرار، لقوله: فوضعه موضع الضمير، بعد قوله: لأنه من وضع الظاهر موضع المضمر، وقوله: (لأن الضمير كان متصلاً، وجب[3] التقديم على الفاعل، لعدم تعذر الاتصال) إشارة إلى القاعدة النحوية: وهو إذا كان المفعول ضميراً متصلاً بالفعل، وجب تقديم المفعول على الفاعل، وحيث كان الاسم الظاهر عوضاً عن الضمير أعطى مكانه التقدم على الفاعل، وتقديم هذا المفعول الموضوع موضع المضمر على الفاعل - على ما استخرجه الشارح - يحتمل أن يكون واجباً، وهو المتبادر من كلامه، حيث وصى بالمحافظة عليه فقال: (فاحفظه) ثم وصفه بقوله: (فإنه نكتة جليلة، وفقنا لاستخراجها) ويحتمل أن يكون مستحسناً.

---

(1) هذه نص عبارة تاج التراجم ص 81 -82 «مطبعة العانى بغداد» انظر ترجمته فى الشذرات جـ 122/5 وفيات الأعيان جـ 463/3.

(2) فى: جـ: «قدم المفعول على الفاعل».

(3) فى: جـ: «واجب التقديم على الفاعل».

قال العلامة يس: قوله: لأنه من وضع الظاهر موضع المضمر، تعليل لتقديم المفعول.

وقبل تمامه أدرج فيه تعليل، وضع الظاهر موضع المضمر، بقوله لمكان الالتباس، وإنما يتم تعليل التقديم بقوله: فوضعه موضع المضمر الخ.

والحاصل:

أن حق المفعول هنا أن يكون ضميراً، لتقدم مرجعه، لو جيء بالضمير كان متصلاً، لعدم تعذر الاتصال، وأعطى الظاهر حكمه فى التقدم. وفى المحشى[1] هنا تطويل بلا طائل[2].

وقوله أولاً: يعنى أن وضع المفعول مقدماً، من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر، ليس كذلك، لأن المقام يقتضى إضمار المفعول. قدم أو أخر، نعم، إن قدم اتصل، وإن أخر انفصل، فتدبر[3].

(وردها إلى المكنية: لا يرد نفسها إلى المكنية، بل يجعل قرينتها مكنية، ويرد نفسها إلى التخييلية).

فالمراد أنه يرد التبعية وقرينتها، إلى المكنية وقرينتها، على طريق اللف والنشر المشوش[4]، فيلزم أن يريد بالضمير، العائد إلى التبعة، التبعية وقرينتها، وأن يريد بالمكنية المردود إليها المكنية وقرينتها.

---

(1) أنظر حاشية الحفيد ص 54: المطبعة الخيرية بمصر، سنة 1306 الطبعة الأولى.

(2) فى ب: جـ: «بلا طايل» بالياء.

(3) فى: جـ: «فتدبر، انتهى».

(4) قال الخطيب القزوينى: «ومنه اللف والنشر، وهو ذكر متعدد على جهة التفصيل، أو الإجمال، ثم ما لكل واحد من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه والأول ضربان: لأن النشر إما على ترتيب اللف، كقوله تعالى ﴿ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله﴾ وإما على غير ترتيبه، كقول ابن حيوس:

كيف أسلو وأنت حقف وغصن   وغزال، لحظاً وقداً وردفا

راجع الإيضاح مع شروح التلخيص جـ 331/4 - 332.

وهو جمع بين الحقيقة والمجاز، إلا أن يرتكب عموم المجاز، الذى هو المخلص فى مثله، وإنما ارتكب هذا التسامح، اعتباراً لأصلين، وهما: التبعية، والمكنية، وإعراضاً عن القرينتين[1].

وتعقبه المحقق[2] الغنيمى: بأن قول المصنف: وردها إلى المكنية، أى جعلها تابعة للمكنية، وقرينة لها، لا قسماً[3] مستقلاً، وبهذا اندفع ما تكلفه الشارح، وحفيده فى حل هذه العبارة[4].

وأجاب[5] الشيخ يس: بأن المحوج للشارح كلام المصنف فى الفريدة الثانية من العقد الثانى، انتهى.

قلت: يعنى به قوله: واختار رداً لتبعية إليها، فتأمل[6]، وراجع.

(ولما كان المقصود ـ من قوله: وردها ـ مبهماً، قال: كما ستعرفه لتنظر بيانه) أى بيان المبهم، وذلك فى العقد الثانى. وعبارة المطول[7] ممزوجة بالمتن: واختار السكاكى ردها، أى[8] الاستعارة التبعية: وهى[9] ما تكون فى الحروف، والأفعال، وما يشتق منها، إلى الاستعارة المكنى عنها[10]، بجعل قرينتها أى قرينة الاستعارة التبعية، استعارة مكنياً[10] عنها، نحو قوله: أى قول السكاكى فى المنية، وأظفارها، حيث جعل المنية استعارة بالكناية، وإضافة الأظفار إليها قرينتها، ففى قولنا: نطقت الحال بكذا.

---

(1) زاد فى: جـ: «قاله حفيده المحشى».

(2) فى: ب: «وتعقب» بالبناء للمجهول، وإسقاط «المحقق الغنيمى».

(3) «لا قسماً مستقلاً» سقط من: جـ.

(4) «فى حل هذه العبارة» سقطت من: ب.

(5) فى: ب: «وأجيب».

(6) «فتأمل وراجع» ليست فى: ب.

(7) راجع المطول ص 402 «مطبعة أحمد كامل» سنة 1330 هـ.

(8) فى: ب: «ردها إلى الاستعارة» وهو خطأ.

(9) فى: ب: «وهى ما تكون» كذا فى: جـ: وفى: أ: «وهو».

(10) فى: ب: جـ: «استعارة مكنياً عنها» وفى: أ: «مكنى» وهو خطأ.

جعل القوم نطقت استعارة عن دلت، والحال حقيقة لا استعارة، لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة.

فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم، ويجعل نسبة النطق إليها قرينة الاستعارة.

وهكذا فى قولنا: نقريهم لهذميات، بجعل الهذميات، استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم، ونسبة لفظ القرى إليها قرينة الاستعارة وعلى هذا[1] فى سائر الأمثلة (اللوحة: 62 أ).

ففى قوله تعالى: ﴿ليكون لهم عدواً وحزناً﴾[2] بجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائبة للالتقاط، ويجعل نسبة لام التعليل إليه قرينة وكذا فى قوله تعالى ﴿ولأصلبنكم فى جذوع النخل﴾[3] بجعل الجذوع استعارة بالكناية، عن الظرف والأمكنة، واستعمال «فى» قرينة على ذلك.

وبالجملة: ما يجعله القوم قرينة الاستعارة التبعية، يجعله هو استعارة بالكناية، وما جعلوه استعارة تبعية، يجعله قرينة الاستعارة بالكناية.

وإنما اختار ذلك:

ليكون أقرب إلى الضبط، لما فيه من تقليل الأقسام، انتهى[4].

(فإن قلت:) سؤال[5] توجه[6] على التعبير بالإنكار، المقتضى أن السكاكى يقول بعدم وجود التبعية أصلاً، مع اعترافه بها، بدليل تعبير القوم عن رأيه بقولهم: واختار، كما سيعبر به المصنف.

---

(1) فى المطول ص 402 «وعلى هذا القياس فى سائر الأمثلة».

(2) سورة القصص. من الآية: 8.

(3) سورة طه: من الآية: 71.

(4) هذه عبارة المطول بعينها راجعه ص 402.

(5) فى: جـ: «ثم إن الشارح أورد سؤالاً توجه».

(6) فى: ب: كررت كلمة «توجه» مرتين.

تقريره[1]: (لا وجه لإنكار التبعية[2]، غايته) أى هذا الإنكار (إخراجها عن كونها متيقنة) أى مقطوعاً بوجودها فى كلام القوم (إذ احتمال كونها - أى التبعية - مكنية) أى قرينة المكنية، ففيه تسامح تبعاً للمتن.

(لا يرفع) ذلك الاحتمال احتمالها أى كونها تبعية.

(قلت: يرجح:) أى الرد إلى المكنية، بجعل الاستعارة قرينة المكنية (عدم كونها - أى المكنية - تابعة لاعتبار استعارة أخرى) - وهو الاستعارة فى المصدر أولاً، وفى متعلق معنى الحرف، على ما سبق.

(واعتبار المرجوح منكر عند ذوى العقول الراجحة، ونبه المصنف فيما بعد) حيث قال فى الفريدة الثانية من العقد الثانى: واختار السكاكى رد التبعية إليها (على كون الإنكار، إنكاراً مبنياً على الرجحان، لا على البطلان) أى بطلان التبعية وحقية المكنية (لو كنت ذا تنبه) له، حيث لم يقل: وجزم، أو أوجب، والله تعالى أعلم.

خاتمة فى تحقيق قرينة الاستعارة التبعية

اعلم أن القرينة فى الحروف غير منضبطة، كما فى المطول[3]، لأن كل حرف موضوع لمعنى، فإذا استعمل فى غير معناه الموضوع له كان ذلك قرينة على الإستعارة كاستعمال «على» الموضوعة للاستعلاء، موضع «فى» الموضوعة للظرفية، نحو[4]﴿ودخل المدينة على حين غفلة﴾[5] وعكسه نحو[6] ﴿ولأصلبنكم فى جذوع النخل﴾[7] وشمل ذلك الحرف الواحد، المختلف المعنى باعتبارين،

---

(1) فى: جـ: «فان قلت».

(2) فى: جـ: لا وجه لإنكار التبعية ألا يرى أن القوم قالوا: «واختار السكاكى رد التبعية».

(3) فى: جـ: «كما قال فى المطول». انظر المطول ص 377.

(4) أى قوله تعالى.

(5) سورة القصص جزء الآية: 15.

(6) أى قوله تعالى.

(7) سورة طه: جزء الآية: 71.

كلام العاقبة، فإنها تستعار لها لام العلية، والغرضية، التى هى الأصل فيها، كقوله تعالى: ﴿فالتقطه آل فرعون، ليكون لهم عدواً وحزناً﴾[1] الآية.

ومدار قرينة الاستعارة التبعية فى الفعل وما يشتق منه:

أ ـ [2] إما على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا، فإن النطق الحقيقى لا يسند إلى الحال.

ب ـ أو على المفعول نحو قول الشاعر فى عبدالله [3] بن المعتز بن المتوكل بن الرشيد، بويع يوم[4] خلع المعتز بالله، ولقب بالمرتضى، واستوزر أستاذه[5]، وكان واحد عصره فى الكرم والفضل. وقد أدركته حرفة

---

(1) سورة القصص: من الآية: 8.

(2) الترقيم أ: ب: جـ: د: هـ: من زيادتى تنسيقاً للموضوع.

(3) الصواب: أن القائل هو عبد الله بن المعتز، الشاعر الكبير، والناقد المثقف امتاز بحسه المرهف، وحبه للأدب، ونبوغه فى الشعر، وقد بز أقرانه بتشبيهاته الرائعة المعبرة عن حياته الناعمة حياة الملوك والأمراء، ولذا قيل: (أشعر الناس فى الأوصاف والتشبيهات) فمن روائع شعره قوله:

كأن البرق مصحف قار … فانطباقاً مرة وانفتاحا

وقوله:

قد انقضت دولة الصيام وقد … بشر سقم الهلال بالعيد
يتلو الثريا كفاغر شره … يفتح فاه لأكل عنقود

وقوله:

إصبر على مضض الْحَسُو … دِ فَإِنَّ صبرك قاتله
فالنار تأكل نفسها … إن لم تجد ما تأكله

راجع ديوانه ص 132 ط بيروت انظر معاهد التنصيص جـ 144/1 وما بعدها «البهية بمصر» راجع المفتاح ص 181 ط مصطفى الحلبى.

(4) فى: جـ: «بويع بعد خلع».

(5) هو محمد بن داود كذا فى معاهد التنصيص جـ 147/1 «المطبعة البهية بمصر، سنة 1304 هـ».

الأدب، فاضطرب أمره، ولم تكن خلافته إلا ثلاث ساعات من النهار[1].

(وفى تاريخ المؤيد: وكان مولد عبد الله بن المعتز لسبع بقين من شعبان، سنة سبع وأربعين ومائتين، وبويع بالخلافة سنة ست وتسعين ومائتين، وأخذ العلم عن المبرد، وثعلب، وتولى الخلافة يوماً واحداً، وقال حين تولى: آن للحق أن يتضح، وللباطل أن يفتضح.

وكان عبد الله بن المعتز آمناً فى سربه، معتكفاً على طلب العلم والشعر، قد اشتهر عند الخلفاء، أنه لم يؤهل نفسه للخلافة، وكان مستريحاً إلى أن حمله على تولى الخلافة القوم الذين خذلوه بعد بيعته، وقد رثاه على بن محمد بن بسام فقال:

لله درك من ملك بمضيعة ... ناهيك فى العلم[2] والآداب والحسب
ما فيه لولا ولا ليت تنقصه ... وإنما أدركته حرفة الأدب[3]

وقد روى عنه أنه كان يقول: إن ولّانى الله لأفنينّ جميع بنى طالب،

---

(1) سقط من: أ: ب: وذكر فى طرة جـ: «وفى معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ما نصه: ابن المعتز: هو عبد الله بن محمد. وقيل: الزبير، المعتز بالله، بن المتوكل، بن المعتصم، بن الرشيد العباسى الأمير الأديب، صاحب النظم البديع، والنثر الفائق، أخذ الأدب والعربية عن المبرد، وثعلب، ومؤدبه أحمد بن سعيد الدمشقى.
ومولده: فى شعبان سنة تسع وأربعين ومائتين، وهو أول من صنف فى صناعة الشعر، وضع كتاب البديع، وهو أشعر بنى هاشم على الإطلاق، وأشعر الناس فى الأوصاف والتشبيهات، كان يقول: إذا قلت: كأن «ولم آت بعدها بالتشبيه فض الله فاى» انتهى. راجع معاهد التنصيص جـ 148/1 «المطبعة البهية بمصر».

(2) فى معاهد التنصيص جـ 148/1 «المطبعة البهية»: «ناهيك فى العقل».

(3) هذا المعنى مأخوذ من قول أبى تمام الطائى:

مازلت أرمى بآمالى مطالبها ... لم يخلق العرض منى سوى مطلبى
إذا قصدت لشأو خلت أنى قد ... أدركته أدركتنى حرفة الأدب

أنظر المصدر السابق جـ 148/1.

فبلغ ذلك ولد على رضى الله تعالى عنه، فكانوا يدعون عليه، انتهى باختصار[1].

جُمع الحق لنا فى إمام قتل البخل وأحيا السماحا[2]

فإن القتل والإحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود، فهما استعارتان بأن شبه إزالة[3] البخل بالقتل، الذى هو إزهاق الروح، بجامع الإعدام، وشبه كثرة السماح، بالإحياء، الذى هو إعطاء الحياة، بجامع الإظهار، واشتق من القتل، قتل؛ ومن الإحياء، أحيا.

فائدة[4]

القتل: هو إزالة الروح من الجسد، كالموت، لكن إذا اعتبر بفعل المتولى لذلك يقال: قتل، وإذا اعتبر بفوات الحياة، يقال: موت، وقتله: أماته، والشراب مزجها بالماء، واقتتل «بضم التاء الأولى» إذا قتله العشق، أو الجن، و﴿قتل الإنسان ما أكفره﴾[5] أى لعن، و﴿قاتلهم الله أنى يؤفكون﴾[6] أى لعنهم، وقول العرب: قاتله الله ما أشعره؟ ظاهره يخالف معناه، إذ المراد

---

(1) ما بين القوسين ساقط فى: ب، جـ.

(2) هذا البيت من قصيدة الرمل مدح بـه أباه، حين خلع المقتدر من الخلافة لفساده، وتولى الحكم بنفسه، ومطلعها:

عرف الدبار فحيا وناحا بعدما كان صحا واستراحا

إقرأ القصيدة كاملة فى ديوان ابن المعتز فى الباب الثالث، مفتح حرف الحاء المهملة ص 132 ط بيروت. راجع شروح التلخيص جـ 124/4.

(3) فى: أ، ب، جـ: «إثبات البخل» وهو خطأ، والصواب: شبه إزالة البخل بالقتل.

(4) فى: جـ: «فايدة» وقد سقط من: جـ: من قوله: فائدة. إلى قوله: وكذا فى كليات الكفوى.

(5) سورة عبس. الآية: 17.

(6) سورة التوبة: الآية: 30.

المدح، لا وقوع القتل، فكأنه بلغ مبلغاً يحق أن يحسد، ويدعو عليه حاسده، وقد نظمت[1] فيه:

إن رقيبى له صاحب مسترق سمعى[2] ما أخبره؟
أشعر ما سرنى أمره قاتله الله ما أشعره؟

كذا فى كليات الكفوى[3] رحمه الله تعالى.

فإن قلت:

حاصل القرينة فى هذه الأمثلة، استحالة قيام المسند بالمسند إليه، وذلك من قرائن[4] المجاز، العقلى (ومن ذلك محبتك جاءت بى إليك، أى جاءت نفسى إليك لمحبتك، لاستحالة قيام المجىء بالمحبة، وكذا[5] فى قولك: سرتنى رؤ يتك (اللوحة: 63 أ)[6].

وقوله:[7]

يرينا صفحتى قمر يفوق مبناهما القمرا
يزيدك وجهه حسنا إذا ما زدته نظرا

(1) الناظم أبو البقاء الكفوى فى كلياته ـ ص 291 دار الطباعة العامرة بولاق.

(2) فى المصدر السابق ص 291 «مسترق سمع ما أخبره؟».

(3) هذه عبارة الكليات بعينها، راجع كليات أبى البقاء ص 291 دار الطباعة العامرة سنة 1281 هـ.

(4) فى: ب، جـ: «وتقدم أن ذلك من قرائن الحجاز العقلى».

(5) فى: ب: «وكما فى قولك».

(6) ما بين القوسين من زيادتى، وغرضى من ذلك إثبات نهاية كل لوحة من: النسخة «أ» ليسهل الرجوع إليها.

(7) القائل أبو نواس الحسن بن هانىء الشاعر المشهور من قصيدة من الوافر يهجو فيها الأعراب والأعرابيات، ويذم عيشهم، وأولها:

دع الرسم الذى دثرا يقاسى الريح والمطرا

وقيل البيتان لابن المعذل كما فى المطول ص 64 «ط أحمد كامل».

قال الفنارى: أشار الشارح بنسبة البيت لابن المعذل، لرد ما فى الإيضاح من نسبته لأبى نواس ، وقيل أبو نواس كنية لابن المعذل، فلا مخالفة بعد إمعان النظر» راجع حاشية الدسوقى مع شروح التلخيص جـ 260/1.

أى يزيدك الله تعالى حسناً فى وجهه، لما أودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل والإمعان، وقولك: أقدمنى بلدك حق لى على فلان)[1].

فالجواب:

أن ذلك لا يضر، لأن المقصود بالقرينة، ما يصرف عن إرادة المعنى الحقيقى، وهذه كذلك، وإن صلحت للمجاز العقلى أيضاً.

ونحو[2] قول القطامى[3]:

نقريهم لهذمات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد[4]

فنقريهم[5]: من قريت الضيف قرى، وقراء، إذا أحسنت إليه، إذا كسرت القاف قصرت، وإذا فتحت مددت.

= وفى تقرير الأنبارى على السعد جـ 535/1 «ط السعادة» فمن قال لا تنافى بين قوليهما، لجواز أن يكون له كنيتان، لم يأت بشىء. انتهى. وأنا من جانبى أرجح أن يكون البيتان لأبى نواس لورودهما فى ديوانه.

إقرأ القصيدة كاملة فى ديوان أبى نواس ص 114 دار مكتبة الثقافة العربية للطباعة والنشر بغداد. راجع معاهد التنصيص جـ 28/1.

(1) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

(2) فى: جـ: نحو قول القطامى:

لم تلق قوماً هم شر لإخوتهم منا عشية يجرى بالدم الوادى

نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد

.... والوادى: فاعل تجرى على الإسناد المجازى، والمراد بجريان الوادى فيها بالدم: ظهور الشر وكثرة الفتن.

(3) القطامى «بضم القاف» واسمه عمير بن شييم التغلبى الشاعر المشهور، كان حسن التشبيه رقيقه. انظر ترجمته فى الشعر والشعراء لابن قتيبة ص 170، المؤتلف والمختلف للآمدى ص 251 «دار إحياء الكتب العربية».

(4) هذا البيت من قصيدة طويلة من البسيط، يمدح بها زفر بن الحارث الكلابى ومطلعها:

ما اعتاد حب سليمى غير معتاد ولا تقضى بواقى دينها الصادى

أنظر معاهد التنصيص جـ 186/1 أسرار البلاغة ص 41.

(5) فى: ب: جـ: «نقريهم» بحذف الفاء.

واللهذمات: من الأسنة القاطعة، فأراد بلهذميات: (عنات منسوبة إلى الأسنة القاطعة، أو أراد نفس الأسنة والنسبة ملمبالغة كأحمرى.

والقد: القطع، وزرد الدرع، وسردها: نسجها. فالمفعول[1] الثانى، أعنى لهذميات قرينة على أن نقريهم استعارة.

وقد يكون المفعولان: بحيث يصح كل منهما قرينة، كقول الحريرى[2] من قصيدة: ذكرها فى المقامة الثانية والثلاثين[3]:

وأقرى[4] المسامع إما نطقت بياناً يقود الحرون الشموسا[5]

المسامع: جمع مسمع «بكسر الميم الأولى» يعنى الأذن، وإن شرطية، وما زائدة، وجواب الشرط محذوف، دل عليه الكلام السابق، أو هو

---

(1) فى: ب: جـ: «فالمفعول الثانى» وفى: أ: «بالمفعول».

(2) تقدمت ترجمته. انظر ترجمته فى معاهد التنصيص جـ 93/2. الأعلام للزركلى جـ 12/6/ الطبعة الثانية.

(3) لقد اشتملت مقامات الحريرى على كثير من بلاغة العرب فى لغاتها، وأمثالها، ورموز أسرار كلامها، ومن عرفها حق المعرفة، استدل بها على فضل هذا الرجل، وعلو كعبه فى اللغة والأدب، والبيان، ويروى لنا ولده أبو القاسم عبد الله سبب وضعه لها، قال: «كان أبى جالساً فى مسجد بنى حرام، فدخل عليه شيخ ذو طمرتين عليه أهبة السفر، رث الحال، فصيح الكلام، حسن العبارة، فسأله جماعة من أين الشيخ؟ فقال: من سروج، فاستخبروه عن كنيته فقال: أبو زيد. فعمل أبى المقامة الثامنة والأربعين، المعروفة بالحرامية، وعزاها إلى أبى زيد المذكور، واشتهرت فبلغ خبرها وزير المسترشد بالله شرف الدين، فأعجبته، فأشار على والدى بأن يضم إليها غيرها، فأتمها خمسين مقامة» وقد ترجمت إلى اللغات الأوروبية الحديثة، اقرأ المقامات الأدبية للحريرى ص 2 و 3 و 358 و 359 «المطبعة الحسينية».

(4) فى بعض النسخ «أعطى».

(5) هذا البيت من قصيدة ذكرها فى المقامة الثانية والثلاثين، وفيها يقول: قال الحارث بن همام: - يعنى نفسه -: فاعترضته وقلت له: عهدى بك سفيهاً، فمتى صرت فقيهاً؟ فظل هنيئة يجول، ثم أنشأ يقول:

لبست لكل زمان لبوسا ولابست صرفيه نعمى وبؤسا

السابق، على اختلاف البصرية، والكوفية، والحرون: الفـرس الذى يقف أثناء[1] الجرى، والشموس الذى يستصعب الركوب عليه، فإن تعلق أقرى بكل من المسامع، والبيان، دليل على أنه استعارة.

جـ - أو على المجرور، نحو[2] ﴿فبشرهم بعذاب أليم﴾[3] فإن ذكر العذاب قرينة، على أن بشرهم استعارة [4].

د - وتارة إلى الجميع [5]، الفاعل، والمفعول الأول، والثانى، والمجرور، بمعنى أن كلاً منها قرينة مستقلة، كقوله [6]:

تقرى الرياح رياض الحزن مزهـرة إذا سرى النوم فى الأجفان أيقاظا

وسيأتى الكلام على هذا البيت فى الكلام على الفريدة الثانية من العقد الثانـى بعون الله سبحانه وتعالى.

هـ - وقد تكون حالية، نحو قولك: قتلت زيداً إذا ضربته ضرباً شديداً.

= إلى أن يقول: وأقرى السامع، البيت، كذا فى: جـ. راجع المقامات الأدبية للحريرى ص 358 ' ومـا بعدهـا «المطبعـة الحسينية بمصـر سنة 1326 هـ»، الأعـلام للزركـلى جـ 12/6.

(1) فى: ب، جـ: «يقف فى أثناء الجرى».

(2) أى قوله تعالى.

(3) سورة التوبة: الآية: 34.

(4) أى تصريحية، تبعية، تهكمية.

(5) فى: جـ: «واعلم أن» إلى «هنا بمعنى» على «كما يقتضيه السوق، ونظيره فى مجىء «إلى» بمعنى «على» قوله عليه الصلاة والسلام» من ترك مالاً فلورثته، ومن ترك كلاً وعيالاً فإلى «والكل» بفتح الكاف، وتشديد اللام «وهو الذى لا يستقل بأمره، أو الثقل» بكسر الثاء المثلثة، وإسكان القاف» ومنه قول خديجة رضى الله تعالى عنها فى حديث بدء الوحى للنبى صلى الله تعالى عليه وسلم: «إنك لتصل الرحم، وتحمل الكل» والمراد بالجميع، الفاعل» وقد سقطت هذه العبارة من: أ، ب.

(6) البيت لم يعرف قائله، انظر المفتاح ص 181 مطبعة مصطفى الحلبى سنة 1937 م الطبعة الأولى. راجع شروح التلخيص جـ 126/4 مطبعة عيسى الحلبى.

كتاب جامع العبارات في تحقيق الاستعارات

الجزء الثاني

كتاب

جامع العبارات

في تحقيق الاستعارات

تأليف

أحمد مصطفى الطرودي التونسي

" المتوفى سنة 1167هـ"

دراسة وتحقيق

د. محمد رمضان الجربي

أستاذ مشارك بكلية التربية

بجامعة الفاتح - طرابلس

الجزء الثاني

الفريدة الثالثة

فى تقسيم الاستعارة
إلى
تحقيقية ، وتخييلية ،

لما كان هذا التقسيم خاصاً[1] بالسكاكى، وأن غيره يرى أن الاستعارة التى هى قسم من المجاز اللغوى لا تكون إلا تحقيقية، وأن إطلاق الاستعارة على التخييلية، من قبيل إطلاق المشترك لا من قبيل إطلاق العام على الخاص، نسب المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ ذلك إليه فقال: (ذهب السكاكى إلى أنه ـ الضمير للشأن ـ إن كان المستعار له محققاً حساً أو عقلاً) بأن يكون اللفظ قد نقل إلى أمر معلوم يمكن أن ينص عليه ويشار إليه إشارة حسية أو عقلية.

فالأول:

نحو جاءنى أسد يرمى، فالمستعار له هو الرجل الشجاع محقق حساً.

والعقلى:

كقوله[2] تعالى: ﴿ اهدنا الصراط المستقيم ﴾[3] أى الدين الحق، وهو

(1) فى: ب:، جـ: «مختصاً».

(2) فى: جـ: «والعقلى نحو».

(3) سورة الفاتحة: الآية: 6.

ملة الإسلام، وهذا محقق عقلاً لا حساً، أى لا يدرك بواسطة حس، أعنى حاسة من الحواس الخمس، وهى السمع، والبصر، والشم، والذوق، واللمس، وما يدرك بواحد منها حسى (فالاستعارة تسمى تحقيقية، لكون المستعار له محققاً متيقناً) قال المحشى[1]: قوله: محققاً حساً أو عقلاً، كأنه أراد بالمحقق ما هو فى نفس الأمر، وعممه بحيث يشمل الموجود فى الخارج، المشار إليه بقوله: حساً، والذهنى، المشار إليه بقوله: عقلاً.

وقول الشارح: لكون المستعار له محققاً متيقناً نشر على ترتيب اللف (وإلا) أى وإن لا يكن المستعار له محققاً حساً، أو عقلاً، بل كان شيئاً وهماً محضاً. لا تحقق له إلا فى مجرد الوهم، بأن يكون صورة تخبر عنها المتخيلة باستعمال الوهم إياها كأنياب الأغوال[2].

فى قول امرىء[3] القيس:

أيقتلنى والمشرفى مضاجعى ومسنونة زرق كأنياب أغوال[4]

---

(1) انظر حاشية الحفيد ص 55 ط «الخيرية بمصر سنة 1306 هـ».

(2) فى: ب:، جـ: «كأنياب الأغوال» وفى: أ: «كأنياب غول» بالإفراد.

(3) هو امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندى: من أهل نجد. من الطبقة الأولى، صور قصة هيامه وغرامه بعنيزة تصويراً صادقاً انظر ترجمته فى المعلقات للزوزنى ص 5 «دار الجيل بيروت» والمؤتلف والمختلف للآمدى ص 5 «دار إحياء الكتب العربية».

(4) هذا البيت من معلقته المشهورة، التى أولها:

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى

إلى أن يقول:

يغط غطيط البكر شد خناقه ليقتلنى والمرء ليس بقتال

وفى البيت شاهدان:

الأول:

الهمزة فى صدر البيت للاستفهام الإنكارى، والمنكر الفعل، أى لا يكون منه ذلك، لأن القاعدة أن المستفهم عنه، والمقرر به، والمنكر، دائماً يلى الهمزة، على المعتمد، وهو مذهب الإمام عبد القاهر الجرجانى، خلافاً للنحويين قال فى دلائل الإعجاز ص 91 «ط المنار»: «فهذا تكذيب منه لإنسان تهدده بالقتل، وإنكار أن يقدر على ذلك ويستطيعه».

فأنياب الأغوال مما لا يدركه الحس، لعدم تحققها مع أنها لو أدركت لم تدرك إلا بحس البصر.

وكصورة المخلب، والظفر فى المنية الشبيهة بالسبع فى قول الهذلى[1]:

وإذا المنيــة أنشبـت أظفــارهــا .... البيت[2]

وما شاكله، لا مطلقاً، وإلا فأظفار المنية فى قوله: مخالب المنية الشبيهة بالسبع لا تكون قرينة المكنية، فالإضافة للعهد، وسيأتى الكلام على هذا الأخير، إن شاء الله تعالى (فتخييلية) أى فالاستعارة تسمى تخييليـة، لأنه استعير للمشبه، ذلك الأمر الذى يخص المشبه به، وبه يكون كمال المشبه به، وقوامه فى وجه الشبه لتخييل أن (اللوحة / 64 أ) المشبه من جنس المشبه به، وهذا معنى قوله: (لبناء المستعار له على التوهم والتخييل) سئل أبو عبيدة معمر ابن المثنى التيمى عن قوله تعالى: ﴿ طلعها كأنه رؤوس الشياطين ﴾[3] وإنما يقع الوعد والإيعاد[4] بما عرف مثله، وهذا لم يعرف؟.

فقال أبو عبيدة: إنما كلم الله تعالى العرب على قدر كـلامهم، أما سمعت قول امرىء القيس:

= الثانى:

أن المشبه به وهمى. راجع شرح المعلقات السبع للزوزنى «دار الجيل بيروت» ص 5، اقرأها فى ديوانه ص 27 «دار المعارف بمصر» دلائل الإعجاز ص 91 «ط المنار».

(1) اسمه: خويلد بن خالد، شاعر مخضرم، ينتهى نسبه لنزار، انظر ترجمته فى المؤتلف والمختلف للآمدى ص 173 راجع الخزانة للبغدادى ص 284 جـ 1 «دار العصر للطبع والنشر» معاهد التنصيص جـ 192/1 «ط البهية».

(2) هذا البيت من قصيدة طويلة من الكامل، قالها أبو ذؤيب فى رثاء أبنائه الخمس الذين ماتوا بمرض الطاعون فى عام واحد. وكانوا فى من هاجر إلى مصر ومطلعها:

أمـن المنـــون وريبتهــا تـتــوجــع ... والـدهــر ليس بمعتب مـن يجـزع

(3) سورة الصافات: الآية: 65.

(4) فالوعد للخير، والإيعاد للشر، قال:

وإنى وإن أوعـدتـه أو وعـدتـه ... لمخلف إيعادى ومنجـز مـوعـدى

انظر شرح «بانت سعاد» جمال الدين الأنصارى ص 38 «مطبعة محمد صبيح» سنة 1346 هـ.

أيقتلني[1] والمشرفي مضاجعي .... البيت

ولم ير الغول قط، انتهى[2]، (وهذا - أي التقسيم المذكور - زبدة - أي خلاصة - ما ذكره السكاكي) لا عينه، (وإلا) بأن قطع النظر عن هذا التقسيم ونظر إلى مؤدى كلامه (فالقسمة التي تستفاد من كلامه ثلاثية) أي ذات ثلاثة أقسام (تحقيقية، وتخييلية) وقد مر الكلام فيهما، (ومحتملة لهما) أي للتحقيقية، والتخييلية، كما في قول زهير بن أبي سلمى «بضم السين» والد كعب الصحابي، رضي الله تعالى عنه، صاحب قصيدة[3] «بانت سعاد» وليس في العرب سلمى «بضم السين» غيره، واسمه ربيعة بن رباح بن مزنة[4] بن الحارث[5]:

صحا القلب عن سلمى[6] وأقصر باطله
وعرى أفراس[7] الصبا ورواحله

---

(1) راجع دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني، تصحيح محمد عبده ص 91.

(2) زاد في: جـ «قال في المطول: يقول: أيقتلني ذلك الرجل الذي توعدني في حب سلمى، والحال أن مضاجعي وملازمي سيف منسوب إلى مشارف اليمن....» وقد سقط ذلك من: أ، ب: انظر المطول ص 236.

(3) قال كعب بن زهير هذه القصيدة الرائعة يمدح بها رسول الله ﷺ، ومطلعها:

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول ... متيم إثرها لم يفد مكبول

راجع شرح قصيدة «بانت سعاد» لجمال الدين الأنصاري» ط محمد صبيح سنة 1346 هـ.

(4) في: ب: جـ: «ابن قرة» وهو خطأ، والصواب «ابن مزنة» كما في المؤتلف والمختلف للآمدي ص 157 دار إحياء الكتب العربية.

(5) في: جـ: «ابن الحرث» وهو خطأ، والصواب «الحارث» راجع المؤتلف والمختلف للآمدي عند ترجمته للخنساء ص 157.

(6) هذا مطلع قصيدة لزهير، يمدح بها حصن بن حذيفة بن بدر وفيها يقول:

ومن مثل حصن في الحروب ومثله ... لإنكار ضيم أو لأمر يحاوله

اقرأها كاملة في ديوانه ص 46 - انظر أسرار البلاغة ص 33.

(7) قال السكاكي في مفتاحة ص 179: «فحق قوله: أفراس الصبا ورواحله أن يعد استعارة تخييلية، لما يسبق إلى الفهم، ويتبادر إلى الخاطر، من تنزيل أفراس الصبا ورواحله منزلة، أنياب المنية ومخالبها».

أراد زهير أن يبين أنه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة، من الجهل، والغى، وأعرض عن معاودته، فبطلت آلاته، فشبه فى نفسه الصبا، بجهة من جهات المسير، كالحج والتجارة، قضى منها الوطر، فأهملت آلاتها ووجه الشبه[1] الاشتغال التام به، وركوب المسالك الصعبة فيه، غير مبال بمهلكة، ولا متحيز من معركة.

وهذا التشبيه[2] المضمر فى النفس استعارة بالكتابة، فأثبت له بعض ما يخص تلك الجهة، وهى الأفراس والرواحل، التى بها قوام جهة المسير، والسفر، فإثبات الأفراس والرواحل، استعارة تخييلية.

فالصبا: على هذا من الصبوة، بمعنى الميل إلى الجهل، والفتوة[3]، يقال: صبا، يصبو، صبوة، وصبوا، أى مال إلى الجهل والفتوة، كذا فى الصحاح[4].

لا من الصبا «بفتح الصاد» يقال صبأ صباء، مثل سمع سماعاً، أى لعب مع الصبيان.

ويحتمل:

أنه أراد بالأفراس والرواحل: دواعى النفوس[5]، وشهواتها، والقوى الحاصلة لها فى استيفاء اللذات.

---

(1) يرى بعض العلماء أن وجه الشبه هو «الإهمال والترك فى كل» راجع المطول ص 385 انظر شروح التلخيص جـ 161/4.

(2) هذا على مذهب الخطيب القزوينى، راجع حاشية الأنبابى على رسالة البيان للصبان ص 271 الطبعة الأولى ط الأميرية سنة 1315 هـ.

(3) انظر القاموس جـ 353/4 مادة: «الصبوة».

(4) راجع الصحاح للجوهرى جـ 2398/6 مادة: «صبا» دار الكتاب العربى بمصر.

(5) استعار الشاعر الأفراس والرواحل، لدواعى النفوس وشهواتها بجامع أن كلاًّ آلة إلى المطلوب.

استعارة أصلية، تحقيقية، عقلية على هذا الوجه، وإن كان الإمام عبد القاهر فى أسرار بلاغته ص 33 «ط صبيح» يرى أن فى البيت استعارة تخييلية ولم يتحدث فى كتابيه =

أو أراد بها :

الأسباب[1] التى قلما تتآخذ، أى تتعاضد، وتتناصر، أو تجتمع فى اتباع الغى إلا أوان الصبا، وعنفوان الشباب، مثل المال، والمنال، والأخـوان، والأعوان فيكون استعارة الأفراس، والرواحل تحقيقية، لتحقق معناها عقلاً، إذا أريد بها الدواعى، وحساً، إذا أريد بها أسباب اتباع الغى، من المال، والمنال.

ولما كانت المحتملة لهما لا تخرج عنهما، جعل المصنف مـآل القسمة الانحصار فى التحقيقية، والتخييلية).

وعبارته فى المفتاح[2].

واحتمالية: وهى أن يكون المشبه المتروك صالح الحمل، تارة على ماله تحقق، وتارة على ما ليس له تحقق، انتهى.

قال المحشى[3]: جعل قسمة الانحصار كون المحتملة غير خارجة عنهما، على تفسير التحقيقية، والتخييلية غير ظاهر، إذ المشكوك فى كونها إحداهما لا يصدق، أن المستعار له فيها محقق متيقن، ولا أن الأمر فيه مبنى على التوهم.

قال العلامة يس بعد نقل عبارة المفتاح المتقدمة: ولا يتأتى عليها كلام المحشى، لأنك لو اعتبرت حملها على ما له تحقق، دخلت فى التحقيقية، أو على ما ليس له تحقق، دخلت فى التخييلية، على أن المشكوك فى أحدهما لا تخرج فى نفس الأمر عن أحد القسمين، فسقط قول المحشى.

= صراحة عن المكنية، ويقرر إمكان إجراء التحقيقية فيه، وإن كان فيها ما فيها من التكلف.

(1) وعلى هذا استعيرت الرواحل والأفراس للأسباب الباعثة على الغى، بجامع أن كلاً آلة إلى المطلوب، استعارة أصلية تحقيقية حسية، راجع شروح التلخيص جـ 186/4.

(2) فى المفتاح ص 178 «ط مصطفى الحلبى» القسم الثالث: فى الاستعارة المصرح بها، المحتملة للتحقيق والتخييل» إلى أن يقول: «وكذلك قوله علت كلمته ﴿فأذاقها الله لباس الجوع﴾.

(3) انظر حاشية الحفيد ص 55 المطبعة الخيرية بمصر سنة 1306 هـ الطبعة الأولى.

وقال بعضهم: يقال عليه، هو وإن سلم، لا يناسبه جزم المصنف، بجعلها[1] تخييلية، حيث قال: وإلا فتخييلية، (وإنما قال المصنف: سنكشف لك حقيقتها) أى حقيقية التخييلية (إشارة إلى ما سيذكره) أى المصنف فى الفريدة الثانية من العقد الثالث (من أنها) أى الاستعارة التخييلية (القرينة للاستعادة المكنية).

المعنى: أنها تكون قرينة المكنية، لا أنها عبارة عن قرينة المكنية، حتى إنها لا تفارقها، فإن السكاكى مصرح[2] بأن التخييلية لا يستلزم[3] المكنية، بخلاف المكنية، فإنها يستلزم التخييلية، (كما فى قولنا أظفار المنية) من قولهم فى المثال المشهور: أظفار المنية نشبت بفلان، وإلا فأظفار المنية، من قولنا: أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلاناً، ترشيح للتشبيه، فالإضافة للعهد[4] (فإن الأظفار استعملت مجازاً فى أمور تخيلت، وتوهمت فى المنية، شبيهة بالأظفار بعد تشبيهها ـ أى المنية ـ بالسبع، وتنزيلها منزلته) أى السبع[5].

(وإلى ما يأتى) فى الفريدة الثانية من العقد الثالث، عطفاً على قوله سابقاً: إلى ما (اللوحة: 65أ) سيذكره (من تزييفها) بيان لما سيأتى (بأنه) أى ما ذكره من أنها استعملت فى أمر وهمى (تعسف، لأن القرينة للمكنية حاصلة، بمجرد إثبات الأظفار الحقيقية لها مجازاً (فى الإثبات، من غير حاجة إلى

---

(1) فى: ب «يجعلها تخييلية» وفى: أ: «فجعلها» بالفاء وهو خطأ.

(2) انظر المفتاح ص 179 مطبعة مصطفى الحلبى.

(3) فى: ب، جـ: «لا تستلزم» بالتاء.

(4) زاد فى: جـ «فافهم».

(5) سقط من: أ، ب: وذكر فى جـ: قال المولى السعد فى شرح التلخيص ممزوجاً بالمتن، ما نصه: وفسر السكاكى الاستعارة التخييلية: بما لا تحقق لمعناها حساً، ولا عقلاً، بل هو، أى معناه، صورة وهمية محضة، لا يشوبها شىء من التحقيق الحسى، أو العقلى، كلفظ الأظفار فى قول الهذلى:

وإذا المنية أنشبت أظفارها ....

راجع المطول ص 293 مطبعة أحمد كامل سنة 1330 م.

استعمالها بطريق المجاز فى الأمور الوهمية المتخيلة، (فتوهم شبيه بالأظفار فيها ـ أى الاستعارة ـ واستعمال الأظفار الحقيقية فيه) أى فى التوهم، والظاهر أن استعماله بالرفع عطفاً ، على قوله : توهم ، وقوله : (التحصيل القرينة المكنية) يتعلق به .

وقوله: (خروج عن الصراط المستقيم) خبر توهم، لما أن توهم شبيه بالأظفار واستعمل اللفظ فيه، تكلف، ومع ذلك لا يستغنى به، عما اكتفى به القوم فى القرينة، من التجوز فى الإثبات، إذ لا يخفى أن المنية التى ادعى اتحادها السبع، لا يثبت لها فى نفس الأمر، أمر متوهم شبيه بالأظفار.

قال المولى سعد الدين[1]، بعد أن قرر كلام التلخيص فى الاعتراض على السكاكى: نعم يتجه أن يقال: إن صاحب المفتاح فى هذا الفن، خصوصاً فى مثل هذه الاعتبارات، ليس بصدد التقليد لغيره، حتى يعترض عليه، بما ذكره، هو مخالفاً لما ذكره غيره[2]، انتهى.

وتعقبه[3] الشمس الفنرى فقال: وفيه أن تغيير تفسير الغير، وتبديل الاصطلاح الثابت، من غير حاجة، وبدون فائدة يعتد بها، مما لا يعتد به، انتهى.

والله تعالى أعلم، وبه التوفيق، إلى سواء الطريق، ونسأله خاتمة الحسنى بمنه وكرمه.

* * *

---

(1) فى: جـ: «قال المولى سعد الدين فى الشرح المختصر».

(2) هذا غير جواب فى نظرى، لأن مخالفة الاصطلاح من غير حاجة، وبدون فائدة لا يعتد به العقلاء. انظر حاشية الدسوقى على الشرح الصغير للتفتازانى شروح التلخيص جـ 199/4.

(3) فى: جـ: «قال الفاضل الفنرى».

الفريدة الرابعة

من العقد الأول

فى تقسيم الاستعارة إلى: مرشحة ومجردة ومطلقة

(الاستعارة) باعتبار غير اعتبار الطرفين، والجامع، واللفظ إلى ثلاثة أقسام:

لأنها[1] إما أن لا تقترن بشيء من ملائمات أحد الطرفين، أو تقترن بما يلائم، المستعار منه، أو المستعار له.

وقد أخذ فى بيان ذلك، فقال: (إن لم تقترن ربما - أى بلفظ - يلائم شيئاً من المستعار منه، والمستعار له، فمطلقة) جواب الشرط، نحو عندى أسد و[2] «من» فى قوله: من المستعار منه ابتدائية، لا بيانية، لأن البيانية تفيد اتحاد ما قبلها مع ما بعدها، وقوله: والمستعار له، قد يقال: كان الأولى إعادة النافى، إذ هذا التركيب بدون إعادته على وزان ما رأيت زيداً وعمراً، أو النفى فى مثله، من قبيل سلب العموم، دون عموم السلب، لكن القرينة على

---

(1) وجه الحصر فى الأقسام الثلاثة.

(2) فى: جـ: «قال الفاضل أحمد الدمنهورى فى تعقيبه على هذا الكتاب: «و» من «فى قوله: من المستعار منه ابتدائية».

المراد قول المصنف بعد: وإن قرنت. وقوله: تقترن، هكذا وقع فى عبارة التلخيص[1]، ونصه:

وهى ما لم تقترن بصفة، ولا تفريع، وهى أجود من قول المفتاح[2]: ما لم تعقب بصفة، ولا تفريع، لأن لفظ التعقيب يشعر بتأخير التجريد، والترشيح، ولهذا جعلوا فى الحمام أسد خلواً منها، مع أن ذلك ليس بشرط، وإن كان فى عبارة المفتاح حسن، من حيث إخراج القرينة، بلفظ التعقيب، وأن الترشيح، والتجريد يكون بعد تمامها.

والمراد بالصفة :

كما فى التلخيص[3] ـ الصفة المعنوية، التى هى معنى قائم بالغير، لا النعت النحوى، الذى هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول. فبينهما[4] عموم من وجه، لتصادقهما على العلم، فى قولنا: أعجبنى هذا العلم.

وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم، فى قولنا: العلم حسن، وصدقه بدونها على الرجل، فى قولنا، مررت بهذا الرجل.

وكذا بين النعت، والصفة المعنوية، التى فسروها: بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود ـ عموم من وجه، لتصادقهما فى جاءنى رجل عالم، وصدقها بدونه، فى قولنا: العالم مكرم، وبالعكس فى قولنا: جاءنى هذا الرجل.

ويجوز أن يكون المراد بالمعنوية هذا المعنى، والأول أنسب.

---

(1) انظر شروح التلخيص جـ 137/4.

(2) راجع مفتاح العلوم ص 182 مطبعة مصطفى الحلبى.

(3) انظر المطول ص 377 مطبعة أحمد كامل.

(4) فى: جـ: «وبينهما عموم» بالواو.

والتعقيب [1] :

قال السيرافى: هو ذكر حكم نشأ عن المستعار له، أو منه. فالمقترنة بالصفة، نحو قوله [2] :

غمر الرداء إذا تبسم ضاحكا علقت لضحكته رقاب المال[3]

والمقترنة بالتفريع، كقوله تعالى: ﴿ أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم ﴾[4]، وقوله[5] :

ينازعنى ردائى عبد عمرو رويدك يا أخا عبد بن بكر[6]

لى الشطر الذى ملكت[7] يمينى ودونك فاعتجر منه بشطر[8]

---

(1) راجع اللسان مادة «عقب» جـ 102/2 المطبعة الميرية بولاق سنة 1300 هـ.

(2) البيت لكثير بن عبد الرحمن، الخزاعى، الشاعر المشهور، صاحب عزة، ويعرف بابن أبى جمعة وهذا البيت من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز.
راجع علوم البلاغة للمراغى ص 287 المطبعة العربية.
المؤتلف والمختلف للآمدى 255 دار إحياء الكتب العربية. معاهد التنصيص للعباس جـ 187/1 المطبعة البهية المصرية سنة 1304 هـ.

(3) فى: جـ: سقط الشطر الثانى من البيت.
والشاهد فى البيت: استعارة الرداء لكثرة العطاء، بجامع الصيانة فى كل ووصف العطاء بالغمر والكثرة تجريد للاستعارة، انظر علوم البلاغة للمراغى ص 287 ط العربية راجع التصوير البيانى الدكتور حفنى شرف ص 272 المطبعة العالمية سنة 1970 م.

(4) سورة البقرة الآية: 16.

(5) البيتان لم أقف على قائلهما فلم ينسبها العباسى فى معاهد التنصيص جـ 187/1.

(6) رواية العباسى فى معاهد التنصيص جـ 187/1 المطبعة البهية المصرية سنة 1304 هـ :
ينازعنى ردائى عبد عمرو رويدك يا أخا عمرو بن بكر
لى الشطر الذى ملكت يمينى فدونك فاعتجر منه بشطر

(7) والشاهد فى البيتين: استعارة الرداء للسيف، بجامع الاشتمال، ووصف الرداء بالاعتجار ترشيحاً للاستعارة. قال فى القاموس جـ 88/2 مادة «عجر» الاعتجار: لف العمامة دون التلحى، ولبسه للمرأة.

(8) البيتان ساقطان من: جـ.

ونظير الترشيح بالصفة، قولك: جاوزت اليوم بحراً زاخراً، متلاطم الأمواج، وسيأتى بسط هذا كله فى محله إن شاء الله تعالى.

قال فى دور العبارات وغرر الإشارات، نقلاً عن عروس الأفراح، ومثل له، يعنى الإطلاق الطيبى، ـ رحمه الله تعالى ـ بقولك: رأيت أسداً يرمى بالنشاب قال: وإن كان يرمى صفة تلائم المستعار له، فلا يخرجها (اللوحة: 66 أ) عن كونها مطلقة، لأن يرمى قرينة صارفة عن الحقيقة، لولاها لما حصلت الاستعارة والتفريع والتعقيب إنما يكون بعد تمام الاستعارة.

قلت: وفيه نظر، لأن القرينة لا مانع أن يحصل بها التجريد، وقوله: إنما يحصل التفريع، بعد تمام الاستعارة صحيح، ولكن تمام الاستعارة ليس بالقرينة فإن القرينة كاشفة عن الاستعارة، لا جزء منها.

لا يقال: فيلزم أن يكون كل استعارة مجردة، فإن كل استعارة لا بد لها من قرينة، لأنـا نقول: ليس من شرط القرينة أن تكون لفظية «والاستعارة غير مجردة بل تكون القرينة ليست من أوصاف المستعار له، ولا المستعار منه، انتهى».

والمراد بالاقتران، المدلول عليه بيقترن، بما يلائم الاقتران، بما يلائم مما سوى القرينة) الأوضح الأخصر: المراد بالملائم ما سوى القرينة (كما سيبينه) أى المصنف، أى هذا البيان مثل البيان الذى يبينه لك، (وإلا فالقرينة مما يلائم المستعار له) أى وأن لا يكن المراد بالاقتران، بما يلائم الاقتران، بما يلائم سوى القرينة، والحال، أن القرينة مما يلائم المستعار له (فلا توجد استعارة مطلقة، واللازم باطل، فالملزوم مثله).

أى لا استعارة مصرحة، ولا استعارة مكنية، بل المصرحة، ومكنية السكاكى أبداً مجردة، ومكنية السلف أبداً مرشحة، وفيه نظر، إذ القرينة فى المصرحة، قد تكون حالية، فتوجد المطلقة حينئذ.

وأما فى المكنية فقد نقل فى التلخيص[1] استلزام المكنية التخييلية، فيتم كلامه فيها بناء على ذلك.

وقوله: مما يلائم المستعار له، الصواب أن يقال: وإلا فالقرينة مما يلائم، من غير تقييد بالمستعار له، لأنه وإن تم فى المصرحة، ومكنية السكاكى، لأنها مما يلائم المستعار له، لا يتم فى مكنية السلف، لأن قرينة مكنية السلف مما يلائم المستعار منه، بخلاف ما قلنا، فإنه يلائم القرائن كلها.

ولقد أحسن حيث قال: المراد بالاقتران بما يلائم، حيث أطلق الملائم ولم يقيده بالمستعار له، ولا المستعار منه.

(لا يقال) أى فى بيان عدم الحاجة إلى زيادة سوى القرينة، أورده نفياً بمعنى النهى، لأنه أبلغ، فكأنه يقول: هذا الشىء لا يمكن أن يصدر عنك، على حد ما قالوه فى قوله تعالى: ﴿ لا يمسه إلا المطهرون ﴾[2].

(الاستعارة باعتبار القرينة، لا تقترن بما يلائم المستعار له، بل تقترن بما يلائم ما يصير بعد مستعاراً له باقتران القرينة) فالقرينة محققة، لكونه مستعاراً له، وحيث لا قرينة، لا مستعار له، إلا باعتبار مجاز الأول.

فقوله: باقتران القرينة، متعلق بيصير، وهو من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر، فكان الظاهر: باقترانها. وهو عائد على الموصوف، والإضافة فيه من إضافة الصفة إلى الموصوف.

والمعنى:

بل تقترن الاستعارة باعتبار القرينة بشىء يصير المشبه مستعاراً له، بسببه وهو القرينة المقترنة بالاستعارة.

ولقائل أن يقول: كما أن الاستعارة باعتبار القرينة ليست مقترنة بما

---

(1) انظر المطول ص 382 مطبعة أحمد كامل، سنة 1330 هـ.

(2) سورة الواقعة: الآية: 79.

يلائم المستعار له، بل بما يصير المشبه مستعاراً له. كذلك ليست القرينة مما تقترن بها الاستعارة، بل بها تصير الاستعارة استعارة.

فلا يصح قوله فى السؤال، بل تقترن بما يلائم ما يصير مستعار له باقتران القرينة، ألا يرى أنه نبه على ذلك، فى الجواب حيث قال: الاستعارة تتحقق الخ فالأولى أن يقال: بدل قوله: بل تقترن بما يصير الخ. لأن تحقق الاستعارة والمستعار له موقوف على القرينة، فلا حاجة إلى تخصيص الملائم الموقوف على تحقق الاستعارة، والمستعار له، ومنه، بما سوى القرينة، لأنها غير داخلة فى الملائم.

قال العلامة يس :

وحاصل توجيه ذلك أن المصنف علق الاقتران، بما يلائم المستعار منه، والمستعار له، وكل منهما وصف إنما يتحقق حقيقة بعد تحقق الاستعارة، وهى إنما تتحقق بالقرينة، وقبل تحققها، لا يطلق على الذى اقترن به الملائم، إنه مستعار منه ومستعار له، إلا بمجاز الأولى، نحو إطلاق القتيل على الآيل أمره إلى القتل «فيمن قتل قتيلاً فله سلبه»[1].

وعبارة المحشى: قوله: لا يقال: حاصله أنه لا حاجة إلى تخصيص[2] الاقتران بما يلائم مما سوى القرينة. لعدم دخولها فى ملائم المستعار له، ولا

---

(1) تخريجه: هذا الحديث أخرجه مسلم فى صحيحه فى كتاب الجهد والسير، باب استحقاق القاتل سلب القتيل، جـ 57/12 إلى 59 وروايته: «من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه» وأخرجه ابن ماجه، فى باب المبارزة والسلب، من كتاب الجهاد جـ 974/2. رقم الحديث: 2838.
والشاهد فيه: سماه قتيلاً: باعتبار ما يؤول إليه على سبيل المجاز المرسل ومثله قوله تعالى: ﴿ إنى أرانى أعصر خمراً ﴾.

(2) راجع حاشية الحفيد ص 57 المطبعة الخيرية بمصر، سنة 1306 هـ.

ملائم المستعار منه، إذ كل منهما إنما يصير مستعاراً له، ومستعاراً منه بعد القرينة[1].

ثم أشار إلى الجواب بتحرير الدعوى، وبيان أن المراد بالقرينة، التى يجب تخصيص الملائم بما عداها، هى القرينة المعينة، دون المانعة، فقال: (لأنا نقول: الاستعارة تتحقق بالقرينة المانعة عن إرادة الموضوع له، وملائم المستعار له، القرينة المعينة، فالاستعارة باعتبار القرينة المعينة مقترنة بما يلائم المستعار له، فلا بد من التقييد) أى تقييد الملائم بما سوى القرينة المعينة للمراد.

وفى حواشى الزبيارى: ولقائل أن يقول: الاستعارة تتحقق(اللوحة: 67 أ) بالقرينة المانعة، كما اعترف به الشارح هنا، وكما فى تعريف المجاز، فيكون الإتيان بالقرينة، بعد تمامها، فتكون الاستعارة المقترنة بها مجردة، فكيف يجوز التقييد، بما سوى القرينة المعينة فتأمل، انتهى.

قلت: تأملناه، والجواب: لا بد من التقييد، لأن التعريف للاستعارة المطلقة، ولولا التقييد لم يكن تعريفاً لها، بل للمجردة[2]. (ثم بعد إثباتى هذا اطلعت على كلام الفاضل الغنيمى، فرأيته موافقاً لما أجبت به، فحمدت الرب الوهاب على إلهام الصواب)[3].

ونصه بعد تحقيق للمقام[4]: والحاصل أن الاستعارة باعتبار القرينة ليست خارجة بالقيد، بل خارجة بمقتضى المتن، لأن الاستعارة لا تتحقق إلا بها، فلا تكون ملائمة للمستعار له، إذ لا مستعار له إلا بها.

وأن الاستعارة باعتبار القرينة المعينة، هى التى خرجت بالقيد المذكور، ولولا التقييد لكان مقتضى المتن أن يكون استعارة مجردة لا مطلقة، لأنها قرنت

---

(1) زاد فى: ب، جـ: كلمة (انتهى).

(2) زاد فى: جـ: «والعجب من هذا الماهر، كيف خفى عليه هذا الأمر الظاهر».

(3) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

(4) فى: جـ: «ثم رأيت العلامة الغنيمى قال: بعد تحقيقه للمقام».

بما يلائم المستعار له، هذا ما ظهر لى، فليحرر مرة أخرى، راجع الأطول وحرره انتهى[1].

وفى حواشى العلامة يس: قوله: لأنا نقول، حاصله أن هذا القائل الذى ادعى عدم الاحتياج لتلك الزيادة، إذا أراد بالقرينة، القرينة المانعة، فما قاله مسلم، لكنه لا يفيد، لأنه يحتاج إلى تلك الزيادة لإخراج القرينة المعينة، وإن أراد القرينة المعينة فما قاله غير مسلم، لأن الاستعارة تتحقق بدون القرينة المعينة، لأنها إنما تتوقف على القرينة المانعة، انتهى المراد منه[2].

ثم مثل المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ للاستعارة المطلقة بقوله: (نحو رأيت أسداً، الأولى تقييده ـ أى المستعار ـ بالوصف بالرمى، لئلا يتوهم أن الإطلاق مشروط بانتفاء القرينة) وإنما عبر بالأولى، دون يجب، لما اشتهر أن المناقشة فى المثال ليس من دأب المحصلين، أو أنه نظر إلى أن القرينة تكون حالية، وهى كافية فى تحقق الاستعارة.

قال المحشى: قوله: لئلا يتوهم الخ. بل لا تتحقق الاستعارة على هذا، فمقتضى المقام التعبير بالوجوب، دون الألوية فى قوله: الأولى الخ. لكن قال الأولى لما أن الإتيان به مثالاً للاستعارة قرينة حالية، لكونه استعارة.

وفى حواشى العلامة يس على المختصر: واعترض تمثيل الرسالة للمطلقة برأيت أسداً.

وقيل: الأولى تقييده بالوصف بالرومى، لئلا يتوهم أن الإطلاق مشروط بانتفاء القرينة، ومثله يرد على تمثيل الشارح: يعتدى أسد، وقد يقال: القرينة فى ذلك حالية، ويجعل صورة المطلقة ذلك، ولا يقال حينئذ إنها قرنت بشىء يلائم أحد ـ الأركان، لأن الاقتران من عوارض الألفاظ.

---

(1) زاد فى: جـ: «الحمد لله ملهم الصواب».

(2) راجع حاشية الحفيد ص 57 المطبعة الخيرية بمصر 1306 هـ.

(وإن قرنت بما يلائم المستعار منه فمرشحة) :

اعلم أولاً أن أصل[1] الترشيح، وحقيقته الوضعية : خروج البلل، والقطر الصغار، مما يشتمل على شىء مائع، سواء كان وعاء أو غيره، كالرضيع[2]، وفى المثل: «كل إناء بالذى فيه ينضح»[3] ولا يختص بالجلد من الحيوان، كرشح الجبن، ورشح القرب، وإن كان فى بعض اللغة ما يوهمه.

ثم إن العرب كنوا به عن تربية الأم ولدها، لأنها ترشحه بلبنها قليلاً فقالوا رشحت الغزالة ولدها: إذا عودته المشى معها، ورشحت الأم ولدها باللبن: إذا صبته[4] فى فيه شيئاً فشيئاً حتى يقوى على مصه، ثم تجوز به [5] مجاز مبنياً على الكناية: عن مطلق التربية والتهيئة لأمر[6]، فقالوا: فلان ترشح للوزارة، أى تأهل لها.

ثم نقله أهل المعانى لما يلائم المعنى المجازى، غير القرينة المعينة، والظاهر أخذه من الأخير لما فيه من تقوية المعنى المجازى، وترتيبه، وتحقيق معناه.

ففى [7] اصطلاحهم :

أنه لفظ يذكر مع المجاز، يناسب معناه المراد منه ظاهر للمعنى المجازى

(1) انظر لسان العرب لابن منظور جـ 274/3 مادة «رشح» المطبعة الأميرية بولاق سنة 1300 هـ.

(2) فى: أ: «الرضيع» بدون كاف، وفى: ب، جـ: «كالرضيع» بالكاف وهو المناسب للمعنى.

(3) فى القاموس المحيط جـ 262/1 مادة: «نضح» نضح البيت ينضحه: رشه والقربة تنضح، كتمنع، نضحاً رشحت.

(4) فى حاشية الشهاب الخفاجي جـ 358 «إذا جعلته فى فيه».

(5) وفيها: «ثم تجوزوا به تجوزاً مبنياً على الكناية».

(6) وفيها أيضاً: «لأمر ما».

(7) وفى المصدر السابق: «فى اصطلاحهم».

سواء تقدم، أو تأخر، وسواء كان مستعملاً فى معناه الحقيقى، أم لا - كما سيجىء فى تحقيق ذلك فى الفريدة الخامسة - إن شاء الله تعالى بمنه وكرمه - وسواء كان المجاز مرسلاً، نحو له فى الكرم يد طولى[1]، وقد يصحب التشبيه[2]، وسيأتى الكلام عليه، وقد يصحب الاستعارة، وإليه إشارة المصنف - رحمه الله تعالى - بقوله (نحو رأيت أسداً، له لبد) الأولى تقييده بالوصف، نحو الرومى، لئلا يتوهم أن الترشيح المجرد عن التجريد، مشروط بانتفاء القرينة، والترشيح مع القرينة من قبيل الجمع بين الترشيح والتجريد.

ولتتم الاستعارة (اللبد على وزن علم: الشعر الملتزق بعضه ببعض جيداً) وليس هذا مقصود المصنف.

(واللبدة:[3] شعر الأسد المتلبد على رقبته، ويقال[4] للأسد: ذو لبدة واللبد: كعنب جمعها) وهذا معنى المصنف بقوله: لبد، لأنه المناسب للمقام، والموافق للبيت الآتى (أظفاره) جمع ظفر (لم تقلم) (اللوحة: 68 أ) من التقليم، بمعنى القطع، والمراد المبالغة فى النفى.

قال بعضهم: يحتمل أن تكون المبالغة فيه راجعة إلى النفى، كقوله تعالى ﴿ وما ربك بظلام للعبيد﴾[5] أو تكون راجعة إلى الإثبات، وعلى الأول تكون مبالغة فى النفى، وعلى الثانى نفى المبالغة.

قلت: الأول متعين قطعاً، لأن المقام مقام مدح، قال شيخ الإسلام حفيد المولى السعد: وينبغى أن يعلم أن تقلم للمبالغة فى النفى، لا لنفى المبالغة ونظير ذلك قوله تعالى، وساق الآية الكريم، انتهى.

---

(1) فى: ب، جـ: «يد طولا».

(2) هذه عبارة الشهاب الخفاجى فى حاشيته على البيضاوى جـ 358/1 و 359.

(3) فى القاموس جـ 347/1 مادة «لبد» اللبدة: «بالكسر شعر زبرة الأسد».

(4) وفيه أيضاً فى نفس المادة «وكنيته: ذو لبدة».

(5) سورة فصلت: الآية: 46 .

هذا، وقال الفاضل الكفوى فى كتاب[1] الكليات بعد كلام: والتكرار إذا ورد جواباً بالكلام خاص، لم يكن له مفهوم، كما فى قوله تعالى: ﴿ وما ربك بظلام للعبيد ﴾[2] فإنه ورد جواباً لمن قال: ظلام، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، انتهى.

وفى موضع آخر منه[3]: «صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة، لم ينف أصلها، ولهذا يقال: إن صيغة فعال فى قوله تعالى: ﴿ وما ربك بظلام للعبيد ﴾[4] للنسب، «أى ليست بذى ظلم» رحمه الله تعالى.

(جعلوا قوله: له لبداً، ترشيحاً،لأن اللبد ملائم المشبه به، وهو الأسد) ومن خواصه، وكذا أظفاره لم تقلم، لأن عدم تقليم الأظفار أخص به، أى بالأسد. (لا يقال فى قوله: لم تقلم، شائبة تجريد، لأن الوصف بعدم تقليم الأظفار، إنما يتعارف فى من هو من حاله تقليم الأظفار، وهو الإنسان، لأنا نقول: توهم شائبة التجريد، باعتبار أصل اللغة، لا باعتبار ما هو المراد المتعارف من تقليم الأظفار، لأنه كناية عن الضعف).

فى شروح الكشاف، يقال: فلان مقلم الأظفار، أى ضعيف.

قال الفاضل الغنيمى نقلاً عن الأطول[5]: وفى كون عدم التقليم ترشيحاً نظر، لأن الأسد يبعد عن الوصف بعدم تقليم الأظفار، بل بالتجريد أشبه، لأنه إنما يوصف بعدم تقليم الأظفار، ما من شأنه التقليم، ولو أريد

---

(1) فى كليات أبى البقاء ص 102 دار الطباعة العامرة بولاق «كل ما ورد عن العرب من المصادر على «تفعال» فهو بالفتح، كالتكرار، والترداد، إلا لفظين هما: تبيان، وتلقاء».

(2) سورة فصلت: الآية: 46.

(3) أى كتاب الكليات لأبى البقاء الكفوى، وفيه يقول ص 355 دار الطباعة العامرة «قوله تعالى ﴿ وما ربك بظلام للعبيد ﴾ إنما جىء به فى مقابلة العبيد، لأنه جمع كثرة، أو على النسب، أى بذى ظلم».

(4) سورة فصلت: الآية: 46.

(5) راجع الأطول جـ 144/2 دار الطباعة العامرة.

بعدم تقليم الأظفار سلب الضعف، على ما فى شروح الكشاف، من أنه يقال: فلان مقلوم الأظفار، أى ضعيف.

فهو مما لا اختصاص له بشىء من الأسد والرجل الشجاع، إلا أن يقال: الوصف بعدم الضعف أخص بالأسد[1]، انتهى.

(وإن قرنت بما يلائم المستعار له، فمجردة، لتجردها عن[2] بعض مبالغة فى الاستعارة) صوابه: فى التشبيه، بدل الاستعارة، يرشد إلى ذلك قول المصنف فيما بعد، فى وجه أبلغية الترشيح، لاشتماله على تحقيق المبالغة فى التشبيه[3]، إلا أن يجعل كلمة «فى» الاستعارة، على معنى السببية، أى على بعض مبالغة فى التشبيه حاصلة بسبب الاستعارة، (لأنه صار بذكر ملائم المشبه أبعد من دعوى الاتحاد، الذى فى الاستعارة).

وهو ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به،وذلك مبنى على أنه جعل أفراد الأسد بطريق التأويل قسمين، أحدهما المتعارف، وهو الذى غاية الجراءة ونهاية القوة، فى مثل تلك الجثة، وهاتيك الصورة والهيئة، وتلك الأنياب والمخالب إلى غير ذلك.

والثانى غير المتعارف، وهو الذى له تلك الجراءة وتلك القوة، لكن لا فى تلك الجثة، والهيكل المخصوص[4]، (ومنه تنشأ المبالغة، نحو رأيت أسداً شاكى السلاح) أى تام السلاح.

---

(1) المصدر السابق نفسه جـ 144/2 دار الطباعة العامرة.

(2) راجع عروس الأفراح «مع شروح التلخيص» جـ 128/4.

(3) ومن الاستعارة المجردة قول المتنبى:

وغيبت النوى الظبيات عنى ... فساعدت البراقع والحجالا

فالبراقع والحجال تجريد للاستعارة «الظبيات» انظر التصوير البيانى الدكتور حفنى شرف ص 273 «المطبعة العالمية» 1970 م.

(4) هذه نص عبارة المطول بعينها ص 362 وتمامها: «ولفظ الأسد، إنما هو موضوع للتعارف، فاستعماله غير المتعارف استعمال فى غير ما وضع له، والقرينة مانعة عن إرادة المعنى المتعارف» وبهذا يتم التوفيق بين الادعاء، ونصب القرينة المانعة؟.

شاكى[1] بالشين المعجمة، والمثناة التحتية، بعدها الكاف المكسورة، منقوص، كقاضى، صفة مشبهة، والإضافة فيه لفظية، وأصله: شايك[2]، من الشوكة وقد تحذف الياء بعد القلب، ويجرى الإعراب على الكاف، فلا تكتب الياء. وفى المصباح[3]: الشكة[4]: «بالكسر» السلاح، رجل شاك فى السلاح، والشاك السلاح: اللابس السلاح التام، وقوم شكاك فى الحديد، فالمادة تدل على الستر، واللزوم.

والسلاح[5]: «بالكسر» آلة الحرب، أو حدتها، «وبالضم» الخرء «بفتح الخاء».

وفيه: أنه قرينة، فإن الملائم الذى تصير به الاستعارة مجردة، إنما يكون بعد القرينة، فهذه الاستعارة مطلقة لا مجردة، إلا أن يقال: إنه بنى الأمر على القرينة الحالية، فإن التمثيل به للاستعارة قرينة حالية للمجاز.

قال الشمس الفنرى: هذا مبنى على أن قرينة الاستعارة حالية، أو فى البيت السابق، وإلا فشاكى السلاح قرينة للاستعارة، لا تجريد، انتهى[6].

ويمكن أن يكون قرينة الاستعارة لدى أحد، أى عنده، فيكون تجريداً. والأمر سهل. ولو مثل بما مثل به صاحب التلخيص[7] لم يرد شىء، وعبارته:

---

(1) فى القاموس جـ 251/4 - 252 مادة: «شكا» شاكى السلاح: «ذو شوكة، وحد فى سلاحه».

(2) حدث فيها قلب مكانى كما هو معلوم، قال الأخفش: «هو مقلوب من شائك» كذا فى المصباح جـ 2395/6.

(3) انظر المصدر السابق جـ 2394/6. مادة «شكا».

(4) فى المصدر السابق جـ 2395/6 مادة: شكا: «والشكى: فى السلاح معرب».

(5) فى القاموس جـ 237/1 مادة «سلح» «السلح كعنب، والسلحان «بالضم» آلة الحرب أو حديدتها».

(6) نهاية اللوحة: 72 ب).

(7) انظر الإيضاح للخطيب القزوينى جـ 128/4 «مع شروح التلخيص».

ومجردة وهى ما قرنت بما يلائم المستعار له، كقوله[1]: (اللوحة: 69 أ).

غمـــر الـرداء إذا تبسم ضـــاحكـاً   تمامه ـ غلقت لضحكته رقاب المال

الغمر[2]: «بوزن الخمر» بمعنى الشىء الكثير، أى كثير العطاء، استعار الرداء للعطاء، لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه، ثم وصفه بالغمر الذى يلائم العطاء، دون الرداء، تجريداً للاستعارة، والقرينة سياق الكلام، أعنى قوله: إذا تبسم ضاحكاً: أى شارعاً فى الضحك آخذاً فيه.

غلقت لضحكته الخ: يقال: غلق «بوزن علم» الرهن فى يد المرتهن: إذا لم يقدر على فكاكه، وعليه قوله[3]:

وفـارقتـك بـرهن لا فكـاك[4] لــه   يوم الوداع فأمسى[5] الرهن قد غلقا[6]

أى ارتهنت، وحبست قلبه، فذهبت به يوم التوديع، وانحبس قلب المحب عندها، على وجه لا يمكن فكاكه.

يعنى إذا تبسم غـرقت رقاب أمـواله فى أيـدى السـائلين، كـذا فى

---

(1) أى كثير عزة، وقد تقدمت ترجمته قريباً.

(2) فى اللسان لابن منظور جـ 333/6 مادة: «غمر» الغمر: الماء الكثير، وجمعه غمار وغمور. ورجل غمر الرداء، وغمر الخلق: أى واسع الخلق، كثير المعروف سخى، وإن كان رداؤه صغيراً وأنشد بيت كثير.

من قصيدته القافية، يمدح بها سنان، وأباه وأخوته، ومطلعها:

إن الخليط أجـد البـين فـانفـرقـا   وعلق القلب من أسـماء مـا علقـا

أقرأها فى ديوانه ص 57.

(3) البيت لشاعر السلام زهير بن أبى سلمى ـ وقد تقدمت ترجمته.

(4) قال الزمخشرى فى أساس البلاغة ص 210 جـ 2 دار الكتب المصرية سنة 1341 هـ 1923 م قال: «ومن المجاز: فك الرهن، وما لرهنك فكاك» بكسر الفاء وفكاك بفتحها.

(5) فى: أ «وأمسا» وفى: ب، جـ: «فأمسى» وهو الصواب.

(6) انظر معاهد التنصيص للعباسى جـ 187/1. راجع أساس البلاغة للزمخشرى. جـ 210/2.

المطول[1]. وفى حواشى الشمس الفنرى، قوله: يعنى إذا تبسم، حاصل المعنى: أن السائلين يأخذون أموال الممدوح من غير علمه يجيئون إلى حضرته، فيبتسم، ولا يأخذ منهم، فيتملكونه.

وعليه قوله تعالى: ﴿ فأذاقها الله لباس الجوع والخوف ﴾[2] استعار[3] اللباس، للجوع، ثم قرن بما يلائم المستعار لـه، من الإذاقة، ولو أراد الترشيح لقال: فكساها، لكن التجريد هنا أبلغ، لما فى لفظ الإذاقة من المبالغة فى الألم باطناً، وسيأتى زيادة تحقيق لهذا، فى الفريدة من العقد الثانى، إن شاء الله تعالى بمنه وكرمه.

وقد يجتمع الترشيح، والتجريد:

إشارة إلى أن التقسيم اعتبارى كما يأتى التصريح به فى كلامه، وإلى دفع

(1) راجع المطول ص 376 مطبعة أحمد كامل.

(2) سورة النحل: الآية: 112.

(3) الصواب: استعار اللباس، لما غشى الإنسان من امتقاع اللون، ورثاثة الهيئة بجامع الإحاطة والشمول. على سبيل الاستعارة التحقيقية الحسية، وإضافة اللباس للجوع، قرينتها، والإذاقة تجريد للاستعارة وهذا مذهب السكاكى انظر المفتاح ص 179 راجع المطول ص 358 مطبعة أحمد كامل سنة 1330 هـ هذا رأى.

والرأى الآخر:

استعار اللباس، لما غشى الإنسان من الضرر والألم الحاصل بسبب الجوع، بجامع الشمول والإحاطة. على سبيل الاستعارة التحقيقية العقلية، والإذاقة تجريد للاستعارة. وهذا الرأى أولى من سابقه لأنه أكثر مناسبة للإذاقة، فإنها تستعمل فى المضار والآلام، كذا فى المطول ص 358.

وهناك رأى ثالث:

هو تشبيه ما غش الإنسان من الآلام والمضار، بمطعوم مر المذاق، بجامع الكراهية على سبيل الاستعارة المكنية، وإثبات الإذاقة تخييل. وهذا رأى بعض أصحاب السكاكى كما قال فى المفتاح ص 179 «الظاهر من اللباس عند أصحابنا الحمل على التخييل» وعليه لا تجريد فى الآية الكريمة وهذا رأى مرجوع فى رأيى. راجع المطول ص 358 انظر الكشاف للزمخشرى جـ 1/445.

ما يتوهم من التنافى بينهما، فإن أحدهما يدعو إلى الاتحاد، والآخر إلى التعدد (كما ورد فى قوله): أى زهير، وقد مر التعريف به:

لدى أسد شاكى السلاح مقذف   له لبد أظفار لم تقلم[1]

يتجه عليه مثل ما اتجه على مثال الماتن، فلا يكون هذا شاملاً لاجتماعهما، بل للمرشحة، فقط.

والجواب ما تقدم. ويمكن الجواب فى خصوص هذا بأن القرينة كلمة «لدى» بمعنى عند.

والتقدير: كنت لدى أسد، وأنا عند أسد، والأسد الحقيقى لا يكون المتكلم عنده.

وبعد تسليم أن القرينة هى «شاكى الصلاح»[2] فيمكن كونها مجردة، باعتبار اقترانها بالمقذف، المفسر: بمن أوقع نفسه فى المواقع كثيراً، كما ذكر الشارح فى الأطول[3].

وفى حواشى المحقق ابن قاسم على المطول، نقلاً عن حواشى شيخ[4] الإسلام الحفيد، قوله: هذا ترشيح[5] بالنسبة إلى قوله: لبد، دون مقذف، لأنه لا يختص بالمستعار منه على ما سبق معناه فى أول الاستعارة، دون أظفاره

---

(1) هذا البيت من معلقة زهير المشهورة التى نظمها على أثر الحرب التى دار رحاها بين عبس وفزارة بسبب سباق داحس والغبراء. ومطلعها:

أمن أم أوفى دمنة لم تكلم   بحومانة الدراج فالمتثلم

اقرأها كاملة فى شرح المعلقات للزوزنى ص 98 دار الجيل - بيروت: الطبعة الثانية 1972 م راجع معاهد التنصيص للعباس جـ 187/1 «البهية».

(2) انظر معلقات العرب الدكتور بدوى طبانه ص 144 وما بعدها «مطبعة الرسالة الطبعة الأولى سنة 1378 هـ - 1958 م».

(3) انظر الأطول لعصام جـ 144/1 دار الطباعة العامرة.

(4) راجع حاشية الحفيد «مع حاشية الصبان» ص 58 المطبعة الخيرية بمصر سنة 1306 هـ.

(5) (نهاية اللوحة: 87 جـ).

لم تقلم، إلا أن يراد أنه ليس من عادة جنسه، وشأنه التقليم، وإلا فبعض أفراد الإنسان أيضاً كذاك، انتهى.

وفى حواشى العلامة يس[1] على المختصر، قوله: هذا ترشيح، المشار إليه ما بعد مقذف، وبقرينة عدم تفسيره، وقضية هذا إخراجه عن التجريد أنه ليس واحداً منهما، وكان وجهه أنه عام بكل من المشبه والمشبه به، فلا يكون ترشيحاً، ولا تجريداً، انتهى.

وفى شرح نظم الاستعارات، للشيخ الطبلاوى: تنبيه: قال شيخنا ابن قاسم - رحمه الله تعالى - الظاهر أنه ليس من الاجتماع الوصف الواحد، الشامل لكل من المشبه، والمشبه به، انتهى.

أقول :

فى عروس الأفراح[2]: إن اجتماع الترشيح والتجريد ليس من شرطه أن تذكر أوصافاً، بعضها يلائم المستعار له، وبعضها يلائم المستعار منه، بل قد يكون وصفاً واحداً يلائمهما، وتبعه الزركشى فى شرحه، انتهى.

ثم إن فى المصراع، الأخير مبالغات: جعله ذا لبد، كأنه[3] أسود، لا أسد[4]، وإفادة اختصاص اللبدة، المنفهم من تقديم الظرف، والمبالغة فى نفى

---

(1) راجع حاشية يس العليمى اللوحة: 60- 62 مخطوطة بدار الكتب الوطنية التونسية رقم الإيداع 15923.

(2) قال فى عروس الأفراح جـ 133/4 مع شروح التلخيص: «ويحتمل أن المراد به - المقذف - مجرد الوقوع فى المقاتلة، أو القذف باللحم والرمى به، فيكون ملائماً لهما معاً، فلا يكون تجريداً، ولا ترشيحاً، بل هو فى معنى الإطلاق» هذه عبارته بعينها المذكورة فى مبحث الترشيح والتجريد، وأما نص المذكور فى صلب المخطوطة فلم أعثر عليه فيه، ولكننى بعد حين عثرت عليه فى رسالة البيان للصبان ص 433 المطبعة الأميرية ببولاق/ الطبعة الأولى.

(3) فى: ب، جـ: «كأنه أسود» وهو الصواب.

(4) إذ لا تكون للأسد إلا لبدة واحدة.

الضعف المفهوم من «لم تقلم» إذا لمبالغة الواقعة فى صيغة التقليم راجعة إلى النفى دون المنفى[1]، كما تقدم[2].

واعلم أن ظاهر كلام بعض[3] شراح المعلقات: أن فى قوله: شاكى السلاح، ترشيح، لأنه جعل قوله[4]: «لدى» متعلق «بألقت» فى البيت قبله، وهو قوله: لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم[5].

وصدر البيت: فشد ولم ينظر بيوتاً كثيرة.

ويروى: ولم يفزع. وأم قشعم: قال أبو زكرياء يحيى التبريزى فى شرحه على المعلقات: قيل: هى المنية، وقيل: هى الحرب، ألا يرى إلى قوله: حيث ألقت رحلها أم قشعم، أى موضع شدة الأمر.

وقال أبو عبيدة: أم قشعم: العنكبوت، والمعنى: فشد على صاحب ثأره بضيعة (اللوحة: 70/أ). من الأرض، وقشعم: «فعلم» الميم زائدة، وهى من قشعت[6] الريح التراب فانقشع، وأقشع القوم عن الشىء، وتقشعوا إذا تفرقوا عنه وتركوه، انتهى.

وهذه القصيدة إحدى القصائد المشتهرة بالمعلقات السبع، قال أبو

---

(1) كذا فى رسالة البيان للصبان ص 433 المطبعة الأميرية/ بولاق/ الطبعة الأولى سنة 1315 هـ.

(2) (نهاية اللوحة: 73 ب).

(3) انظر حاشية يس العليمى، اللوحة 61 مخطوطة بدار الكتب التونسية رقم الإيداع 15923.

(4) أى قول زهير بن أبى سلمى فى معلقته، اقرأها فى شرح المعلقات السبع للزوزنى ص 98 إلى 123 «دار الجيل بيروت» انظر معلقات العرب، الدكتور بدوى طبانة ص 144 «مطبعة الرسالة».

(5) فالبيت: كناية عن الموت المحقق. اقرأ ديوان زهير شرح الدكتور أحمد طلعت ص 19 «بيروت».

(6) انظر اللسان لابن منظور مادة «قشع» جـ 146/10 المطبعة الميرية بولاق/ الطبعة الأولى سنة 1301 هـ.

جعفر[1] اختلفوا فى جمع القصائد السبع، فقيل: إن العرب كان أكثرهم يجتمعون بعكاظ ويتناشدون الشعر، فإذا استحسن الملك قصيدة، قال: علقوها فى خزانتى.

وأما قول من قال: إنها علقت فى الكعبة، فلا[2] نعرفه[3].

ومطلع هذه القصيدة:

أمن أم أوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج فالمتثلم[4]

وبعده بإحدى وأربعين بيتاً، قوله: لدى أسد .... البيت.

(أى عند أسد تام السلاح، كثير اللحم، والمقذف[5]: اسم مفعول من التقذيف «بالقاف والمعجمة» مبالغة فى القذف، بمعنى الرمى، كأنه رمى

---

(1) هو أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس النحوى المتوفى سنة 338 هـ انظر ترجمته فى خزانة الأدب للبغدادى جـ 89/1.

(2) عبارة النحاس المتقدم «فلا يعرفه أحد من الرواة» انظر معلقات العرب بدوى طبانة ص 21 وما بعدها «مطبعة الرسالة» راجع تاريخ آداب اللغة العربية لجرجى زيدان 90/1 «مطبعة الهلال، القاهرة سنة 1936 م».

(3) يقول أستاذنا الدكتور بدوى طبانة فى كتابه معلقات العرب ص 19:

«أما تسمية هذه القصائد بالمعلقات، وهو أشهر أسمائها، فإن سببه عند أكثر الباحثين هو تعليقها فى الكعبة» ويقول فى ص 56: «إن أبا جعفر انفرد وحده بالشك فى تعليق هذه القصائد فى الكعبة من بين القدماء، وقد كان فى العرب كاتبون، وحجج منكرى التعليق حجج ظنية، لا تقوى على هدم المأثور». راجع الأدب العربى وتاريخه محمد هاشم عطية ص 128، مقدمة ابن خلدون ص 581، طبقات فحول الشعراء لابن سلام ص 22.

(4) المفردات: أم أوفى: امرأة زهير، الدمنة: ما أسرد من آثار الديار. الحومانة: القطعة من الرمل. الدراج: والمتثلم. موضعان. انظر معلقات العرب الدكتور بدوى طبانة ص 131، اقرأ القصيدة فى مطلع ديوان زهير شرح الدكتور أحمد طلعت ص 19، الطبعة الثانية سنة 1970 م «مطابع معتوق أخوان بيروت» شرح المعلقات للزوزنى ص 98.

راجع القاموس جـ 189/3 مطبعة مصطفى الحلبى / الطبعة الثانية سنة 1952 م.

(5) انظر اللسان لابن منظور جـ 184/11 «الميرية بولاق» مادة: «قذف».

باللحم، من قولهم: ناقة مقذوفة باللحم، ومقذوفة: كأنها رميت به، ومعناه: السمين الكثير اللحم، وقيل المعنى: إنه يرمى به فى الوقائع والحروب لشدته، والأول أشهر عند أهل اللغة.

وقوله: (فالتقسيم اعتبارى) تفريع على الاجتماع.

(والترشيح أبلغ) :

أى من الإطلاق، والتجريد، وجمعهما، وإنما كان أبلغ: (لاشتماله على تحقيق[1] المبالغة فى التشبيه)، لأن فى الاستعارة مبالغة فى التشبيه، فترشيحها، وتزيينها بما يلائم المستعار منه، تحقيق لذلك، وتقوية، ولهذا كان مبناه على تناسى التشبيه، وادعاء أن المستعار له عين المستعار منه، لا شىء مشبه به، حتى إنه ينبنى على علو القدر، الذى يستعار له علو المكان، ما ينبنى على علو المكان، كقول أبى تمام[2] من قصيدة يرثى بها خالد بن يزيد الشيبانى، ويذكر أباه، وهذا البيت فى مدح أبيه، وذكر علوه:

ويصعد حتى[3] لظن الجهول ... بأن له حاجة فى السماء[4]

(1) فى: جـ: «على تحقيق فى التشبيه» سقطت منه كلمة: «المبالغة».

(2) هو حبيب من أوس الطائى، ولد سنة 190 هـ بجاسم من قرى الشام، وتوفى بالموصل عام 231 هـ، ودفن به. انظر الصور البيانية بين النظرة والتطبيق الدكتور حفنى شرف/ الطبعة الأولى سنة 1965 م «دار نهضة مصر»، راجع، معن بن أوس لكمال مصطفى «مطبعة النهضة بمصر» سنة 1927 م الطبعة الأولى. انظر ديوان الحماسة «شرح التبريزى» جـ 1 ص 1 مطبعة السعادة بمصر/ الطبعة الثانية سنة 1331 هـ 1913 م.

(3) روايته فى معاهد التنصيص للعباسى جـ 188/1 «المطبعة البهية المصرية».

ويصعد حتى يظن الجهول ... بأن له حاجة فى السماء

(4) هذا البيت من قصيدة طويلة من المتقارب، ومطلعها:

نعاء إلى كل حى نعى ... فتى العرب اختط ربع الفنا

أصبنا جميعاً بسهم النصا ... ل فهلا أصبنا بسهم العلا

راجع أسرار البلاغة ص 244 «مطبعة محمد صبيح» الطبعة السادسة سنة 1959 م. معاهد التنصيص جـ 188/1 «المطبعة البهية المصرية»، انظر الكشاف جـ 77/1 «دار الكتاب العربى بيروت».

اللام فى «لظن» لام الابتداء، دخلت على الماضى، بتقدير «قد» ويروى (يظن) وخص هذا الظن بالجهول مبالغة، وإيماء إلى أن الجهول هو الذى يخفى عليه حاله، فيظن أن له حاجة فى السماء، وأما غيره فيعلم أن الله تعالى أغناه عما سواه، وجعله متصفاً بجميع الكمالات، فلا حاجة له، إلى شىء أصلاً.

فإنه قد تناسى التشبيه. والتصميم على إنكاره، يجعله صاعداً فى السماء، من حيث المسافة المكانية[1] والظاهر أن الأبلغية ثابتة له، ولو كان من

---

(1)بعد ذلك، زاد فى: جـ: «ومنه قول ابن الرومى[1]:

شافهتم البدر بالسؤال عن الأمر إلى أن بغتم زحلا

وقول عنترة[2]:

ولم أر قبلى من مشى البدر نحوه ولا رجلاً قامت تعانقه الأسد

وقول بشار:

أتتنى الشمس زائرة ولم تك تبرح الفلكا

(اللوحة: 88 جـ) وهذه الأبيات سقطت من: أ، ب.

---

(1) يمدح بنى نوبخت وفيها يقول:

أعلم الناس بالنجوم بنو نو بخت علماً لم يأتهم بالحساب

راجع أسرار البلاغة «محمد صبيح» 244 معاهد التنصيص جـ 188/1، «المطبعة البهية المصرية» انظر ابن الرومى حياته من شعره عباس محمود العقاد ص 250 «مطبعة السعادة بمصر» الطبعة الرابعة سنة 1957 م.

(2) البيت غير منسوب لقائله فى معاهد التنصيص جـ 154/2 «مطبعة السعادة» وغير منسوب فى الإيضاح أيضاً، قال الخطيب القزوينى جـ 139/3 «المطبعة النموذجية»: «قال أبو الطيب:

كبرت حول ديارهم لما بدت منها الشموس وليس فيها المشرق

وكما قال غيره:

ولم أر قبلى من مشى البدر نحوه ولا رجلاً قامت تعانقه الأسد

والحق أن هذا البيت لأبى الطيب المتنبى لا لعنترة كما قال صاحب المخطوطة، ولا لغير المتنبى كما قال الخطيب القزوينى، وهو مذكور فى ديوانه من قصيدة يمدح بها محمد بن =

حيث اللفظ دون المعنى، كما سيأتى من أنه يجوز يكون مستعاراً من ملائم المستعار منه.

ولما كان هنا مظنة سؤال، وهو أن يقال: كيف تسند الأبلغية إلى الترشيح؟.

أجاب بقوله: (إسناد الأبلغية إلى الترشيح مجازى، من قبيل الإسناد إلى السبب، فإن الترشيح سبب البلاغة، أو المبالغة، وإلا فالأبلغ من البلاغة، وهو الكلام، ومن المبالغة، وهو المتلكم.

والإطلاق أبلغ من التجريد :

وقد أشرنا إلى وجهه يعنى قوله فيما تقدم: لتجردها عن بعض مبالغة فى الاستعارة (فتنبه لذلك، وجمع التجريد، والترشيح فى مرتبة الإطلاق، لتساقطهما، بتعارضهما) لا شك أن التساقط بالتعارض، إنما يكون إذا تساوى المتلائمان كماً وكيفاً، وإلا فلا تعارض، فلا تساقط، فعلم بذلك أنه المراد بقوله: وجمع التجريد، والترشيح فى مرتبة الإطلاق، الجمع الواقع على وجه التساوى كماً وكيفاً، وإلا فالحكم حكم المجردة، أو المرشحة.

(واعتبار الترشيح والتجريد: إنما يكون بعد تمام الاستعارة[1] - ولذلك - فلا تعد قرينة الاستعارة المصرحة تجريداً) هذا نشر على غير ترتيب اللف السابق من قوله، واعتبار الترشيح والتجريد إنما يكون بعد تمام الاستعارة (نحو قولك: رأيت أسداً يرمى) فيرمى قرينة الاستعارة.

= يسار بن مكرم التميمى، ومطلعها:

أقل فعالى بله أكثره مجد ... وذا الجد فيه نلت أم لم أنل جد

اقرأها كاملة فى ديوانه جـ 2/91-102 «شرح عبد الرحمن البرقوقى» مطبعة السعارة بمصر.

(1) قال محمد الصبان فى رسالة علم البيان ص 436 «ط الأميرية بولاق»:

فصل: اعتبار الترشيح والتجريد إنما يكون بعد تمام الاستعارة بالقرينة المانعة، وبعد القرينة المعينة أيضاً، فلا تعد قرينة المصرحة تجريداً، سواء كانت مانعة، أم معينة، ولا قرينة المكنية ترشيحاً، بل الزائدة على ما ذكر.

(ولا تعد قرينة المكنية ترشيحاً) كما فى قوله[1]:

ولئن نطقت بشكر برك مفصحاً فلسان حالى بالشكاية أنطق[2]

شبه الحال بإنسان يتكلم، فى الدلالة على المقصود، وهو الاستعارة بالكناية، فأثبت لها اللسان، الذى به قوام الدلالة فى الإنسان المتكلم، وهذا الإثبات استعارة تخييلية، وهى قرينة المكنية (وإلا) أى وأن لا تكون اعتبار الترشيح والتجريد بعد تمام الاستعارة (لم توجد الاستعارة مطلقة) واللازم باطل، فالملزوم مثله (ويستفاد من كلامه) يعنى قوله: واعتبار الترشيح والتجريد إنما الخ.

(إنه لو لم يشترط زيادة الترشيح والتجريد على تمام الاستعارة).

ذكر التجريد فيها (اللوحة: 71/أ) هو بصدده استطراد واستتباع، وإلا فمدار أمره على ذكر زيادة الترشيح، فلذا قال: (لكانت التخييلية) التى هى قرينة المكنية (ترشيحاً مطلقاً، وليس الأمر كذلك). أى ليس هو ترشيحاً

---

(1) قال العباسى فى معاهد التنصيص جـ 195/1 «ط البهية المصرية»: البيت لم يعرف قائله. ولكن المرشدى على عقود الجمان للسيوطى جـ 52/2 نسبه للعتبى، أبى النضر محمد بن عبد الجبار العتبى. والذى يؤكد صحة هذه الرواية ما رواه أبو منصور الثعالبى المتوفى سنة 429 هـ فى كتابه «الإعجاز والإيجاز» ص 204 قال: من غرر أحاسين أبى النضر محمد بن عبد الجبار العتبى قوله فى الغزل:

بنفسى من غدا ضيفاً عزيزاً على وإن لقيت به عذابا
ينال هواه من كبدى كباباً ويشرب من دمى أبداً شرابا

وقوله فى الاستزادة:

لا تحسبن بشاشتى لك عن رضى فوحق فضلك إننى أتملق
ولئن نطقت بشكر برك إننى بلسان حالى فى الشكاية أنطق

المفردات: بنفسى: أفدى بنفسى، كباباً: لحماً مشرحاً مشوياً. أتملق: أتصنع التودد والصداقة.

(2) فى القاموس المحيط جـ 351/4 «ط مصطفى البابى الحلبى» مادة: «شكا» «شكا أمره إلى الله شكوى وينون، وشكاة وشكاوة وشكية، وشكاية «بالكسر» وتشكى، واشتكى، وتشاكوا: شكا بعضهم إلى بعض».

مطلقاً، أى بالاتفاق، وذلك (لأن الترشيح: هو ذكر ملائم المستعار منه والمستعار منه فى المكنية المشبه على مذهب السكاكى) وهو لفظ المنية، فى قولنا: أظفار المنية نشبت بفلان، لأنها استعارة عن لفظ السبع، كما سيأتى فى المتن، من أن ظاهر كلامه يشعر بأنها لفظ المشبه المستعمل[1] فى المشبه به، بادعاء أنه عينه، فالمراد بالمنية، فى قولنا: أظفار المنية، السبع المستعار له لفظ المنية، ومعلوم أن الاستعارة إذا قرنت بما يلائم المستعار له تكون مجردة، فقرينة المكنية عنده من ملائمات[2] المستعار له.

فالتخييلية عنده على تقدير عدم الاشتراط تجريد، ولا ترشيح، فحق العبارة أن يقول[3]: فلا تعد قرينة المصرحة، ولا قرينة مكنية السكاكى تجريداً، ولا قرينة مكنية السلف ترشيحاً، (نعم يكون كذلك) أى ترشيحاً، على تقدير عدم الاشتراط (على المذهب المختار). وهو مذهب السلف، وصاحب الكشاف.

إيضاحه[4] :

إن الاستعارة فى قولك: أظفار المنية نشبت بفلان، هو لفظ الأسد المتروك والمستعار منه معناه، وهو الحيوان المفترس، والمستعار له، هو المنية، وهى مستعملة فى معناها الحقيقى، وإثبات الأظفار الحقيقية لها، هى التخييلية، وهى تلائم[5] المستعار منه، فهى ترشيح على هذا المذهب، على التقدير المذكور.

---

(1) انظر المفتاح للسكاكى 179 «مطبعة مصطفى الحلبى» سنة 1937/ الطبعة الأولى.
(2) فى: ب، جـ: «من ملايمات «بالياء».
(3) فى: جـ: «أن يقال».
(4) راجع المطول ص 383 «ط أحمد كامل سنة 1330 هـ قال: «وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف فى قوله تعالى: ﴿ينقضون عهد الله﴾. انظر الكشاف جـ 42/1/ المطبعة المصرية ببولاق.
(5) فى: ب، جـ: «تلايم» بالياء.

وتعبيره بالمذهب المختار، إشارة إلى أنه لا يكون كذلك على مذهب الخطيب أيضاً، وذلك أن المكنية عنده: هو التشبيه[1] المضمر فى النفس.

والتخييلية:

إثبات بعض[2] ملائمات المشبه به، فلا استعارة[3] فى شىء من المكنية والتخييلية، ولا ترشيح، بمعنى ذكر ملائم[4] المستعار منه، نعم ترشيح المكنية عنده، بذكر ملائم[5] المشبه به.

---

(1) فهى فعل من أفعال المتكلم لا توصف بحقيقة، ولا مجاز.

(2) نهاية اللوحة: (89/ جـ).

(3) أى فلا مناسبة بتسميتها استعارة على مذهبه، فالمكنية، والتخييلية عنده أمران معنويان لا يوصفان بحقيقة، ولا مجازاً، لأن ذلك من عوارض الألفاظ.

راجع المطول ص 382 «ط أحمد كامل» 1330 م.

(4) فى: ب، جـ: «ملايم» بالياء.

(5) فى: ب، جـ: «ملايم» بالياء.

الفريدة الخامسة

من العقد الأول

الترشيح يجوز أن يكون باقياً على حقيقته

وأن يكون مجازاً

(الترشيح: يجوز أن يكون باقياً على حقيقته) الأصلية الموضوع لها أولاً، بحيث لا يتجاوز به عنها إلى غيرها (تابعاً فى الذكر للتعبير عن الشىء) وهو المستعار له (بلفظ الاستعارة) أى بلفظ هو الاستعارة، والمراد بالتبعية فى الذكر، أن يكون المقصود الأصلى، ذكر لفظ الاستعارة، وأما ذكر الترشيح فبالتبع، لا أن[1] يذكر بعد، لما أن كثيراً ما يكون مذكوراً قبل، كلفظ الاعتصام فى قوله تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله﴾[2].

واعلم أن الشارح ذكر آنفاً[3]، أن الترشيح ذكر ملائماً المستعار منه، وهنا جعله عبارة عن اللفظ الدال على الملائم، بناء على أنه مشترك بينهما، أو حقيقة فى أحدهما، مجاز فى الآخر، والأولى أن يقال: لأجل مستعار الآتى، إذ موصوف هذا الوصف لفظ (مؤمياً للاستعارة) فيه إيماء إلى وجه تسميته

(1) فى: ب: جـ «لا أن يذكر بعد» وفى: أ: لأن يذكر «وهو خطأ».

(2) سورة آل عمران جزء الآية: 103.

(3) فى: ب: جـ: ذكر آنفاً بدون مد.

ترشيحاً (لا يقصد به) أى بالترشيح للاستعارة (إلا تقويتها) وتحقيق معناها، دون تجوز به عن شىء آخر، فإن ذلك غير لازم، (كأنه نقل لفظ المشبه به مع رديفه) أى تابعه وخاصته، (إلى المشبه) جواب عن سؤال، تقديره: إذا كان مستعملاً فى معناها الحقيقى[1]، فلأى شىء ذكره؟ وأتى بلفظ «كأن»[2] بالنظر إلى الرديف خاصة، وإلا فلفظ الاستعارة مستعمل فى غير ما وضع له مطلقاً، كما فى قولك: رأيت أسداً، وافى البراثن، عظيم الثدين، يعنى[3] أسداً. فإنك حالة ذكرك له أثر استعارة الأسد للرجل الشجاع، واصفاً للأسدية، لا تريد بذلك معه شيئاً من الأشياء، إلا زيادة تصوير، وفضل، تهويل، وتقرير للشجاع المستعار له الأسد، بإلقاء صورته فى الذهن، على أبلغ ما يكون من وصف الشجاعة، بأنه أسد كامل فى الشجاعة لا نقص فيه، فالوصف مكمل لتحقيق معنى الشجاعة فيه، من غير أن تريد فى وصفك له بلفظ البراثن معنى آخر غير ما وضع له أولاً، فهو حقيقة لا يذهب إلى شىء آخر، كالرأس واللبدة.

والبراثن: جمع برثن «بوزن قنفذ» وهى[4] من السباع والطير بمنزلة الأصبع[5] من الإنسان. وهذا هو القسم الأول من الترشيح.

وأشار إلى القسم الثانى بقوله: (ويجوز أن يكون مستعاراً) قال[6] المحشى: للعبارة حتماً لأن، **أحدهما**: أن يكون المراد، أنه يجوز ذلك فى كل ترشيح.

---

(1) (نهاية اللوحة: 75 ب).

(2) فى: ب: «وأتى بلفظ كان» والصواب «كأن».

(3) فى: ب: جـ: «تعنى أسداً» بالتاء الفوقية.

(4) فى: جـ: «والبراثن» بدل «وهى».

(5) كذا فى: ب أما جـ: «الأصابع».

(6) انظر حاشية الحفيد ص 61 و «المطبعة الخيرية بمصر» سنة 1306 هـ. انظر رسالة البيان للصبان ص 439 وما بعدها «المطبعة الأميرية بولاق».

والآخر: أن يكون المراد، أنه لا مانع من أن يكون الترشيح فى بعض المواد كذلك ، لكن تمثيله الآتى صريح فى الاحتمال الأول، فيرد عليه أن احتمال الاستعارة متوقف على قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له (اللوحة 72 أ) فلا يجتمعان، فتعين الاحتمال الثانى، انتهى.

وتعقبه العلامة يس[1]: فقال: أى فى كل موضع، أخذاً من الإطلاق، لا من التمثيل الآتى، كما قال المحشى، لأن الذى من شأن التمثيل اقتضاء[2]، التخصيص لا التعميم، فإن قيل: احتمال بقائه على حقيقته، لأن الاستعارة مجاز لا بد له من قرينة مانعة عن إرادة الحقيقة، فإن كانت القرينة موجودة صحت الاستعارة، ولم يصح الحمل على الحقيقة، وإلاّ فالعكس[3]، قلت: ذلك قرينة خاصة بالمجاز المعين، والقرينة هنا غير خاصة بالتجوز فى الترشيح بل عامة فيه، وفيما هو ترشيح له، وهى إضافة الحبل إلى الله تعالى، فإنه قرينة على أن الحبل مستعار للعهد، وعلى أن الاعتصام مستعار للوثوق ومثل هذه القرينة لا تمنع إرادة الحقيقة لاحتمال أنها[4] لم يقصد منها إلا منع الحقيقة فى الحبل، مع بقاء الاعتصام على حقيقته، بأن يكون المقصود نقل الحبل مع رديفه، وهو التمسك، إلى العهد، فتدبر هكذا ينبغى تقرير العام.

وكلام المحشى غير محرر، كما يظهر بالتأمل التام.

ثم إن تفريعه على عدم اجتماع الحقيقة والمجاز، المراد أن الترشيح فى بعض المواد يكون حقيقة وفى بعضها يكون مجازاً، لا يظهر فى كلام المصنف، لأنه جوز فى الآية[5] الاحتمالين، فكيف اجتمعا؟ (من ملائم - أى مناسب المستعار منه، لملائم المستعار له، ويكون حينئذ ترشيح الاستعارة لمجرد أنه عبر

راجع حاشيته اللوحة: 61-62 مخطوطة بدار الكتب التونسية رقم الإيداع (15923).

(2) فى: ب: «من شأن التمثيل اقتضا التخصيص». وفى: أ: «اقضاء».

(3) فى: ب: و: جـ «وإلا فبالعكس».

(4) فى: جـ: «لاحتمال أنها» وفى: أ: «لاحتمال أنه».

(5) قوله تعالى: ﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ﴾ آل عمران الآية 103.

عن ملائم المستعار له[1]، بلفظ موضوع لملائم[2] المستعار منه) هذا جواب عما يقال: كيف يسمى هذا ترشيحاً، والترشيح أن تقترن الاستعارة بما يلائم المستعار منه؟ وقوله: بمجرد أنه عبر، أى وإن لم يكن بحسب المعنى ملائماً للمستعار له[3].

قيل: وفيه أنه على هذا يضعف الترشيح جداً، بل هو إلى التجريد أقرب.

قال العلامة[4] الغنيمى ـ رحمه الله تعالى ـ: وحاصل المسألة أن ما زاد على القرينة من اللفظ ينظر، فإن كان موضوعاً بحسب الحقيقة الأصلية لملائم المشبه به كان ترشيحاً، سواء كان مستعملاً فى معناه الحقيقى، أم مستعملاً فى معناه المجازى، على وجه الاستعارة أو غيرها.

وإن كان موضوعاً فى الأصل لملائم المشبه كان تجريداً، سواء كان مستعملاً فى حقيقته، أم فى ملائم المشبه به على وجه الاستعارة، أو المجاز[5].

(ولا يخفى أن هذا) أى التعبير عن الملائم (لا يختص بكون لفظ ملائم[6] المستعار منه مستعاراً، بل يتحقق الترشيح بذلك التعبير) أى التعبير عن الملائم بغير اللفظ الموضوع له، ولا يقيد بكونه ملائم المستعار منه، ليصح التعميم، وهو (على وجه الاستعارة كان، أو على وجه المجاز المرسل، إما للملائم المذكور)[7] وهو ملائم المستعار له (أو للقدر المشترك بين المشبه والمشبه

---

(1) (اللوحة: 90 جـ).

(2) فى: ب: جـ: «للملايم» «بالياء التحتية».

(3) فى: جـ: «وإن لم يكن بحسب المعنى ملائماً للمستعار منه» وهو خطأ والصواب «له» كما فى: أ: ب.

(4) فى: ب: جـ: «قال الفاضل الغنيمى».

(5) هذا رأى سديد جداً، لإيجاده الفرق الواضح بين الترشيح والتجريد باعتبار أصل الوضع الحقيقى لكل منهما.

(6) فى: ب: جـ «لفظ ملايم» بالياء.

(اللوحة: 76 ب).

به) هذا اعتراض على المصنف فى تقييده بالمستعار، وحاصله: أن الأعم منه أن يقول: ويجوز أن لا يكون باقياً على حقيقته ليشمل المجاز المرسل، فيصح التعميم، ولا يخفى ما فى عبارة الشارح من التطويل، وكان يكفيه أن يقول بعد قول المصنف مستعاراً من ملائم المستعار منه، أو مجازاً مرسلاً فيه، أو فى القدر المشترك بين المشبه والمشبه به، وقوله: لا يختص بكون لفظ ملائم الخ، الأولى إسقاط لفظاً، ليوافق قوله بعد: إما للملائم المذكور، أو للقدر المشترك، أو يقول: إما للفظ الملائم[1]، أو للفظ القدر المشترك.

وقوله: إما للملائم المذكور، تنازع فيه ما قبله، وراعى فى التعبير باللام قوله: على وجه الاستعارة، ولو راعى قوله: أو على وجه المجاز المرسل لقال: إما فى الملائم[2] بالتعبير «بفى» كما فى قوله الآتى:

أو مجازاً مرسلاً فى الوثوق فراعى اللاحق، لأن إعماله أرجح عند أهل البصرة.

ولمناسبة قوله: للملائم، قال: أو للقدر المشترك، وإن كان متعلقاً بالمجاز فقط، كما لا يخفى، ولذا قال: بين المشبه والمشبه به، دون ـ المستعار والمستعار منه، فإن قيل: لا تشبيه فى المجاز، قلنا: المراد بالمشبه والمشبه به، ما لو أتى بالتشبيه (وأنه)[3] عطفاً على قوله: لا يختص (يحتمل) أن يكون الحكم مثل ذلك فى التجريد، بأن يكون التجريد باقياً على حقيقته، أو مجازاً) أى استعارة، أو مجازاً مرسلاً (عما يلائم المشبه به) مثله فى التجريد أن يكون التعبير عن ملائم المشبه. أو القدر المشترك (اللوحة: 73 أ) أما بالحقيقة، أو بلفظ موضوع لملائم المشبه به، وقوله: أو مجازاً عما يلائم المشبه به، أى مستعمل فى ملائم المشبه، أو فى القدر المشترك، فلا يرد أن جريان مثل ذلك فى التجريد ممتنع[4].

---

(1) فى: ب: جـ: «أما اللفظ الملايم» بالياء.

(2) فى: ب: جـ: «فى الملايم بالياء».

(3) يريد أن يقول: التجريد كالترشيح يجوز أن يكون باقياً على حقيقته، وأن يكون مجازاً.

(4) قال: فى: ب: «وفى الحاشية الغنيمية: لم يقل فيه، أو مجازاً عما يلائم القدر المشترك، =

وحاصل[1] الاعتراض على المصنف فى اقتصاره على تجويـز ما ذكر فى الترشيح دون التجريد.

وقد يقال وجهه[2] ما يأتى: إن المصنف أخذ ما ذكره من كلام المولى السعد على قرينة الاستعارة بالكتابة.

ووجه الأخذ:

أنه لما ظهر منه أن قرينة الاستعارة بالكناية، التى بها تتم الاستعارة يتحقق بالطريق المذكور، فتحقق الترشيح، الذى هو لمجرد تزيين الاستعارة بذلك الطريق بالطريق الأولى.

(فحينئذ) أى حين يعبر عن ملائم[3] أحدهما بلفظ ملائم الآخر (يجتمع التجريد والترشيح) فى لفظ واحد، كلفظ الاعتصام[4]، وإذا ـ استعمل فى الوثوق بالعهد، وهذا الاجتماع من وجهين: جهة اللفظ وجهة المعنى، أما التجريد فبالنظر إلى المعنى المجازى، وأما الترشيح فبالنظر إلى اللفظ، لأن اللفظ ملائم المشبه به لكونه موضوعاً له، هذا فى الترشيح، وأما فى التجريد فالأمر بالعكس.

(ويحتمل الوجهين) وهما كونه باقياً على حقيقته، وكونه مستعـاراً من ملائم المستعار منه، لملائم المستعار له (بل يحتمل الوجوه) بناء على جواز كون الترشيح مجازاً مرسلاً، عن الملائم المذكور، أو عن القدر المشترك.

= كما قال فى الترشيح، ولعله أسقطه لوضوح علمه بطريق المقايسة» هذه العبارة سقطت: من أ: ب.

(1) فى: جـ: «قال العلامة يس: وحاصل الاعتراض».

(2) راجع حاشية يس اللوحة: 62.

(3) فى: ب: جـ: «يعبر عن ملايم» بالياء التحتية.

(4) فى قوله تعالى: ﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ﴾.

فجملة الوجوه الثلاثة :

الحقيقة، والاستعارة، وهما للماتن، والمجاز[1] وهو للشارح، وفى تقريره وجهان، فعند المحشى لها أربعة[2] اثنان للماتن، واثنان للشارح تسامح.

(قوله تعالى: ﴿ واعتصموا بحبل الله ﴾[3] حيث استعير الحبل للعهد) أى والقرينة إضافة الحبل إلى الله تعالى وإنما استعير الحبل للعهد، لمشابهة العهد بالحبل[4] فى كونه أى العهد وسيلة لربط شىء بشىء، وذكر الاعتصام، وهو التمسك بالحبل ترشيحاً) هذا بيان الاعتصام بحسب خصوص المقام، قال فى الأساس[5]: كل ما عصم به الشىء، فهو عصام، وعصمه، وعلق القربة بعصامها، وهو الحبل الذى يجعل فى عروتها[6]، (إما باقياً على معناه) الحقيقى، وهذا الوجه الأول.

(أو مستعار للوثوق بالعهد) هذا هو الوجه الثانى. وكلامهما للمصنف.

وليس المراد أنه مستعار لمجموع المضاف، والمضاف إليه، ليستلزم التكرار[7]، الذى قاله المحشى: من أنه يتجه على كل من احتمالى الاستعارة والمجاز المرسل للوثوق بالعهد أنه يلزم التكرار، فإن الاعتصام مستعمل فى الوثوق بالعهد، والحبل مستعمل فى العهد، فيصير المعنى: توثقوا بالعهد، بعهد الله، بل المراد أنه مستعار للمضاف، وذكر المضاف إليه لتعيينه.

---

(1) أى المرسل.

(2) راجع حاشية الحفيد ص 62 «المطبعة الخيرية بمصر» الطبعة الأولى سنة 1306 هـ.

(3) سورة آل عمران جزء الآية: 103.

(4) (اللوحة: 91 جـ).

(5) انظر أساس البلاغة للزمخشرى تحت مادة «ع ص م» جـ 121/2/ دار الكتب المصرية بالقاهرة سنة 1341 هـ - 1922 م.

فى المصدر السابق جـ 121/2: «وهو الحبل الذى يجعل فى - خبريتها» أى عرويتها وهو خطأ.

(7) اللوحة: 77 ب.

(أو مجازاً مرسلاً فى الوثوق بالعهد) أى مجموع المضاف والمضاف إليه ليصح مقابلته[1] للذى بعده، وحينئذ فيلزم التكرار الذى قاله المحشى (لعلاقة الإطلاق والتقييد، فيكون الاعتصام مجازاً مرسلاً بمرتبتين) هذا هو الوجه الثالث، وهو للشارح.

وبيانه :

أنه أطلق الاعتصام، الذى هو التمسك[2] بالحبل، فى مطلق التمسك والوثوق، الذى هو قدر مشترك بين الملائمين، فهو من قبيل الانتقال من المقيد إلى المطلق، ثم أريد من ذلك المطلق، المقيد، الذى هو الوثوق بالعهد (فيكون مجازاً مرسلاً عن ملائم المشبه بمرتبتين).

ولعله إنما احتاج إلى المرتبتين، لأجل إرسال المجاز، لأن العلاقة بين الملائمين، إنما هى المشابهة، وهى مانعة من المجاز المرسل، (أو فى الوثوق المطلق) الذى هو قدر مشترك بين المشبه والمشبه به، فيكون مجازاً مرسلاً بمرتبة، بعلاقة الإطلاق فى القدر المشترك (كأنه قيل: توثقوا بعهد الله) على احتمال أنه استعارة، أو مجاز مرسل، وإما على أنه حقيقة، فكأنه قيل: تمسكوا بعهد الله، فتأمل. وهذا رابع الوجوه[3] وهو للشارح أيضاً. (وحينئذ) أى حينئذٍ كان الاعتصام غير باقٍ على معناه سواء كان مستعار الوثوق بالعهد، أو مجازاً مرسلاً عنه، أو عن مطلق الوثوق.

---

(1) فى: ب: جـ: «ليصح مقابلته» وفى: أ: «مقاتلته» وهو خطأ.

(2) راجع الحاشية الجديدة على شرح عصام الدين الفريدة للفاضل العلامة فلبوى السيد خليل أفندى جـ 351/2 وما بعدها «در سعادت» سنة 1308 هـ.

(3) الصواب أن الوجوه ثلاثة لا أربعة هى: أن الترشيح أما أن يكون باقياً على حقيقته أو استعارة تصريحية وهما للمصنف، أو مجازاً مرسلاً لعلاقة التقيد والإطلاق، أو لعلاقة الإطلاق فقط وهو للشارح ـ انظر الحاشية الجديدة خليل أفندى جـ 352/2/ «درسعادت» سنة 1308 هـ.

فكل من الترشيح والاستعارة ترشيح للآخر) «فى هذه الحالة، باعتبار أن لفظة ملائم للمعنى الأصلى للآخر، لأن معناه ملائم[1]» (فتأمل) حتى تطلع على حقيقة الحال، وعلى أنه قد يلزم من ذلك جواز كون الترشيح للمجاز المرسل، وذلك لأن الترشيح إذا كان مجازاً مرسلاً، والحال أن ـ الاستعارة ترشيح للترشيح، يلزم أن تكون الاستعارة ترشيحاً للمجاز المرسل، ولا غرابة فى ذلك، حتى يحتاج للتنبيه عليه، فسيأتى فى المتن، أن الترشيح يكون لكل من[2] الاستعارة، والمجاز المرسل، والتشبيه.

قلت: الباعث له على التنبيه إيقاظ الطلاب، كما هو دأبه فى هذا الكتاب.

(ولا يخفى أن الترشيح المعرف بذكر الملائم للمشبه به يبعد شموله (اللوحة: 74 أ) لذكر الملائم للمشبه، بلفظ الملائم للمشبه به. (وكأنه أخذه) ترج لما ارتكبه المصنف، أى أخذ هذا الشمول، (مما ذكره الشارح المحقق) وهو المولى السعد، ولا يخفى ما فى عدم التصريح باسمه والتعبير عنه بالشارح المحقق، من التنويه بجلالة قدره (فى شرحه للتلخيص[3] بقوله: إنى استنبطت من كلام الكشاف أنه قد يكون قرينة الاستعارة بالكناية ذكر ملائم المشبه، بلفظ يلائم المشبه به، فيما ذكره فى قوله تعالى: ﴿ينقضون عهد الله﴾[4] وسنذكر تفصيله، وما عليه، فيما سنذكره فى الاستعارة التخييلية) وذلك فى الفريدة الثانية، من العقد الثالث.

---

(1) ما بين القوسين سقط من: ب.

(2) قال أحمد السجاعى فى كتابه «الإحراز فى أنواع المجاز» اللوحة: 6 توجد منه نسخة خطية بمكتبة الأزهر رقم الإيداع (938) 20733 مجاميع بلاغة.

قال: «الترشيح يكون للمجاز اللغوى المرسل، بذكر ما يلائم المعنى الحقيقى، الموضوع له اللفظ حقيقة كما فى قوله عليه الصلاة والسلام «أطولكن يداً». وللمجاز العقلى، كقوله: وسالت بأعناق المطى الأباطح.

فأعناق المطى مناسبة للثابت السير حقيقة، وهم القوم، فهى ترشيح للمجاز العقلى».

(3) أنظر المطول ص 382 وما بعدها «مطبعة أحمد كامل».

(4) سورة البقرة من الآية: 27.

حاصل الاعتراض على المتن فيما قاله [1] :

أن الترشيح يكون مستعاراً.

وحاصل الاعتراض :

أن الأولى إبقاء الترشيح على حقيقته، لأنه إذا كان مجازاً عن ملائم[2] المستعار له، فهو بالتجريد أنسب.

والاعتذار عنه :

بأنه أخذ ذلك من كلام السعد[3] على القرينة.

واعلم: أن كلام الكشاف، وكلام حواشيه صريح فى أن «اعتصموا»[4] »ذا كان مستعاراً، لا يكون ترشيحاً، لأنهم قابلوا بينهما، وكان على الشارح أن يضم لاستبعاده ما قاله المصنف، كونه مخالفاً لكلام القوم[5]، قاله العلامة يس.

ونص المولى السعد فى المطول[6]: «ومما يدل على أن الترشيح ليس من المجاز[7] والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى: ﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ﴾[8] وساق كلام الكشاف[9].

---

(1) فى: ب: جـ: (على الماتن).

(2) فى: ب: جـ: (عن ملايم) بالياء.

(3) أى قياساً على القرينة المكنية.

(4) فى قوله تعالى: ﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ﴾.

(5) كذا فى حاشية يس اللوحة 64.

(6) راجع المطول ص 399 «مطبعة أحمد كامل».

(7) فى: ب «ليس من المجاز أو الاستعارة».

(8) الآية: 103 من سورة آل عمران.

(9) راجع الكشاف جـ 133/1/ المطبعة المصرية ببولاق.

وأقول[1]:

قد جرى المحقق أبو السعود فى تفسير قوله تعالى: ﴿أولئك الذين اشتروا[2] الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم﴾ على مذهب المصنف[3].

وذكر شيخنا البدر زيتونة فى شرحه مطالع السعود[4]: للترشيح ثلاثة أقسام، يأتى بيان ذلك كله إن شاء الله تعالى.

ونص المحقق أبى السعود ـ رحمه الله تعالى ـ: «وايرادهما إثر الاشتراء المستعار للاستبدال ترشيح للاستعارة، وتصير لما فاتهم[5] من فائدة الهدى بها، بصور خسارهم التجارة، الذى يتحاشى عنه كل أحد للابشاع فى التخسير، والتحسير، ولا ينافى ذلك أن التجارة فى نفسها استعارة[6]، لأنهماكهم فيما هم عليه من إيثار الضلالة على الهدى، وتمرنهم عليه، معرفة عن كون ذلك صناعة لهم، راسخة، إذ ليس من ضروريات الترشيح أن يكون باقياً على الحقيقة، تابعاً للاستعارة، لا يقصد به إلا تقويتها كما فى قولك: رأيت أسداً وافى البراثن، فإنك لا تريد به إلا زيادة تصوير للشجاع، وأنه أسد كامل، من غير أن تريد بلفظ البراثن معنى آخر.

(1) فى: جـ: «وأقول ـ والله المستعان ـ قد جرى المحقق».

(2) سورة البقرة الآية: 16 .

(3) وهو بقاء الترشيح على حقيقته الوضعية، أو استعارته نحو ﴿واعتصموا بحبل الله﴾ فقد جوز الوجهين.

(4) بحثت ملياً عن هذا الكتاب القيم «مطالع السعود» فى دار الكتب الوطنية التونسية، فلم أجد منه سوى المقدمة بخطوط مختلفة رقم الإيداع (7227 العبدلية).

(5) (اللوحة: 78 ب).

(6) (اللوحة : 92 جـ).

بل يكون مستعاراً من ملائم لمستعار منه لملائم المستعار له ومع ذلك يكون ترشيحاً للاستعارة :

كما فى قوله :[1]

ولما رأيت[2] النسر عز ابن داية وعشش فى وكريه جاش له صدرى[3]

فإن لفظ الوكرين[4] مع كونه مستعاراً من معناه الحقيقى. الذى هو موضع يتخذه الطائر للتفريخ، للرأس، واللحية، أو للفودانيين[5]، أعنى جانبى الرأس، ترشيح، باعتبار معناه الأصلى، لاستعارة لفظ: النسر للشيب، ولفظ: ابن داية[6] للشعر الأسود.

وكذا لفظ التعشيش، مع كونه مستعار للحلول والنزول المستمرين، ترشيح لتينك الاستعارتين باعتبار[7] المذكور، انتهى كلام المحقق[8]، حقق الله تعالى، رجاءه.

---

(1) البيت غير منسوب فى اللسان جـ 272/18 مادة (وأى) «الميرية بولاق». وغير منسوب فى الكشاف أيضاً جـ 25/1/ «المطبعة المصرية بولاق» عند تفسير قوله تعالى: ﴿ فما ربحت تجارتهم﴾.

(2) ورواية أبى السعود جـ 39/1:

فلما رأيت النسر عز ابن دأبة وعشعش فى وكريه جاش له صدرى

(3) رواية لسان العرب جـ 272/18، «الميرية بولاق» سنة 1303هـ: وقال: الشاعر يصف الشيب:

ولما رأيت النسر عز ابن دأية وعشعش فى وكريه جاشت له نفسى

(4) فى اللسان جـ 155/7 مادة «وكر»: وكر الطائر عشه، وإن لم يكن فيه.

(5) فى تفسير أبى السعود جـ 39/1 «مطبعة محمد صبيح» أو للفودين، أعنى جانبى الرأس.

(6) فى اللسان جـ 271/18 مادة: «دأى» ابن دأية: الغراب، سمى بذلك لأنه يقع على دأية البعير: الدبر فينقرها» (المطبعة الميرية بولاق).

(7) فى تفسير أبى السعود جـ 1/ 39 : «بالاعتبار المذكور».

(8) هذه عبارة أبى السعود بعينها، راجعه جـ39/1/ مطبعة محمد صبيح بمصر.

قال شيخنا البدر زيتونة فى مطالع السعود :

قوله: ومع ذلك يكون ترشيحاً لأصل الاستعارة أى المقصود تقويتها، فيجتمع مجازان، ويستقل بالملائمة، وقوله: النسر: طائر معروف، يوصف بطول العمر، وأقواه الأبيض، ولذا استعير للشيب[1]. وعز: بمعنى غلب[2]، وقهر، ومنه العزة، لأن العزيز شأنه ذلك، وابن دأية: الغراب[3]، علم جنس، منع الصرف، وصرفه الشاعر ضرورة ويسمى ابن داية: لوقوعه على داية البعير، وهى دبره، إذ الداية اسم لموضع الرحل، والقتب من ظهره فينقرها كثيراً، فنسب إليها، لكثرة ما يرى عليها.

وعشعش[4]: من التعشعيش، وهو اتخاذ الطائر عشاه فى الصباح[5]: عش الطائر ما يجمعه على الشجر من حطام العيدان، فإن كان فى جبل أو مغارة[6]، فهو وكر[7]، والجمع: أعشاش[8].

ووكريه: تثنية وكر «بفتح، فسكون» والجمع: وكار، كسهم، وسهام، وأوكار أيضاً، كثوب وأثواب، ووكر[9] الطائر من باب «وعد» اتخذ وكراً «بالتشديد» مبالغة.

---

(1) بجامع البياض فى كل. انظر الكشاف جـ 71/1/ دار الكتاب العربى بيروت.

(2) فى القاموس جـ 189/2 مادة «عثر» «عز يعز عزاً وعزة «بكسرهما» وعزازة: صار عزيزاً. . . وعزة: كمده غلبه».

(3) انظر اللسان جـ 18 / 71 مادة (دأى) «الميرية بولاق».

(4) فى القاموس جـ 289/2 مادة: «عش» (عشش الطائر تعشعيشاً اتخذ عشاً). مطبعة مصطفى الحلبى سنة 1952 م.

(5) انظر المصباح المنير جـ 630/2 مادة: «عش» (ط الأميرية بمصر سنة 1912 م).

(6) المصدر السابق جـ 630/2 «فى جبل أو عمارة».

(7) وفيه: «فهو وكر وكن».

(8) وفيه أيضاً: «والجمع عشاش بالكسور. . وربما قيل: أعشاش مثل قفل، وأقفال».

(9) راجع اللسان جـ 155/7 مادة «وكر».

وقوله: جاش[1] «يجيش، وشين معجمات، من جاشت القدر، غلت أى تحركت واضطربت، جواب لما».

وقوله: له صدرى، أى لما ذكر، من غلبة بياض الشعر (اللوحة: 75 أ) لسواده، وحلوله بلحيته، ورأسه، أو فوديه[2]، وجانبيه، لإيذانه ببغتة الانصرام، وهجوم الحمام، فهو كناية عن ارتفاع الأنفاس، وتصاعدها أو مجاز عن اضطرابها وتزايدها.

وقوله: فإن لفظ الوكرين مع كونه مستعاراً، أى استعارة تصريحية[3] ثم تبعية فى «عشعش» بمعنى حل ونزل، وقوله: المستمرين، أى الدائمين بصاحبهما إلى الوفاة، وقوله: ترشيح لتينك الاستعارتين: أى التصريحيتين النسرية، والغرابية، للشعر الأبيض والأسود.

وقوله: باعتبار المذكور، أى المنظور فيه لأصل[4] معناه، وهو اتخاذ العش، فإنه يلائم المستعار منه فيهما، فيكون فيهما ترشيح[5]، فى كل منهما استعارة، كالآية.

ثم قوله: جاش له صدرى، خارج عن الاستعارة، ولو عوض: فطاوله

---

(1) فى المصباح المنير جـ 182/1 «ط الأميرية» جاشت القدر تجيش جيشاً غلت».

(2) فى القاموس جـ 336/1 مادة: «فود» (الفود: معظم شعر الرأس مما يلى الأذن وناحية الرأس).

(3) بعده فى: ب: جـ: «وكذا قوله لفظ التعشعيش فى كونه مستعاراً، أى استعارة تصريحية أيضاً ثم تبعية» هذه العبارة سقطت من: أ.

(4) لعل المناسب للمعنى: «المنظور فيه لأصل معناه» بدليل التفسير بعده. أو يكون المراد لأصلى معناهما: اتخاذ العش، والوكر معاً.

(5) لعل المناسب للمقام «فيكون» بمعنى يوجد، فيهما ترشيح بالرفع، على أنه فاعل كان التامة.

صبرى كان أحسن[1]، واجتمع ثلاثة[2] ترشيحات، وعليه[3]:

وافى لوكر عداته[4] سحرا يوماً فطار الصبر من صدرى

ثم اعلم [5] أن الترشيح ثلاثة أنواع :

أ - ما يراد به حقيقته، ولم يذكر إلّا لأجل الترشيح.
ب - وما هو استعارة فى نفسه حسنة، مع أنه ترشيح.
جـ - وما هو استعارة تابع لاستعارة أخرى، ولولاها لم يحصل، وخير الأمور أوساطها.

وهذا القسم أعجبها لتقاطر ماء الفصاحة فيه. وقد يكون بين بين، فيكون مجازاً مبنياً على الأول، ولا يحسن بدونه، كقوله[6]: فما أم الردين. . . . . البيتين فإن تقصيع الشيطان، تمثيل على سبيل الاستعارة للخلق وما يتبعها من تغيير الخلقة[7]، والهيئة، والتنفق مثل للاجتهاد فى إزالة غضبها، لكن لولا استعارة التقصيع، من القاصعاء أولاً[8]، لم يصح استعارة التنفيق من النافقاء، والحبل القوام[9] من تتمة التنفق.

---

(1) وجه الحسن كثرة الترشيحات لتقوية الاستعارة وتزيينها.
(2) الصواب: ثلاثة ترشيحات: لأن المعتبر فى التذكير والتأنيث المفرد لا الجمع كما هو مدون فى علم النحو فى باب العدد وفى أ: ثلاث.
(3) فى حاشية الشهاب الخفاجى جـ 360/1 «كان أحسن، كما قلت».
(4) فى: ب «وافى لوكر عداقه» بالقاف وفى حاشية الشهاب جـ 360/1.
وافى لوكر غرابه سحرا يوماً فطار الصبر من صدرى
(5) فى: جـ: «ثم إن شيخنا - رحمه الله تعالى - ذكر للترشيح ثلاثة أنواع».
(6) البيتان مذكوران فى اللسان دون نسبة جـ 237/12 «الميرية بولاق» مادة «نفق».
(7) (اللوحة: 79 ب).
(8) (اللوحة: 93 جـ)
(9) أى المثنى المحكم، كذا فى الكشاف جـ 25/1.

وفيه لطف آخر، فليكن هذا أصلاً محفوظاً عندك، ولقد اشتبه على كثير من الفضلاء بل من الكبراء، فتدبر، انتهى كلام المرحوم شيخنا السيد زيتونة.

بقى الكلام على البيتين :

أعنى قوله: فما أم الردين[1].......... الخ وسيأتى الكلام عليهما قريباً.

وحيث انتهى بنا الغرض المقصود من كلام المحقق أبى السعود، مشفعاً بكلام شيخنا فى مطالع السعود، فلنورد كلام الزمخشرى، مشفعاً بكلام المولى الطيبى رحمه الله، فنقول:

نص الكشاف :

قولهم اعتصمت بحبله، يجوز أن يكون تمثيلاً[2] لاستظهاره[3] به، ووثوقه بحمايته، باستمساك المتدلى من مكان مرتفع بحبل وثيق، يأمن انقطاعه[4]، وأن يكون الحبل استعارة عن عهده، والاعتصام لوثوقه بالعهد، أو ترشيحاً لإستعارة الحبل بما يناسبه[5] انتهى.

---

(1) البيتان مذكوران فى الكشاف دون نسبتها لقائلها، قال: «ونحوه قول بعض فتّاكهم فى أمه:

فما أم الردين وإن أدلت بعالمة بأخلاق الكرام
إذا الشيطان قصع فى قفاها تنفقناه بالحبل التوام

راجع الكشاف جـ 25/1/ المطبعة المصرية ببولاق.

(2) أى استعارة تمثيلية فى الآية.

(3) أى استظهار العبد بالله تعالى.

(4) قال سعد الدين التفتازانى فى مطوله ص 399 «مطبعة أحمد كامل» : «ومما يدل على أن الترشيح ليس من المجاز، والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى: ﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ﴾ وذكر النص بدليل المقابلة بينهما».

(5) هذه نص عبارة الكشاف جـ 133/1 (بولاق).

قال الإمام الطيبى :

قوله : قولهم اعتصمت بحبله، كان المقتضى أن يكون : ﴿ واعتصموا بحبل الله ﴾[1] استعارة، لكن مراده أن هذه الاستعارة فاشية فى كلامهم، غير مختصة بالقرآن.

قوله : والاعتصام، هو معطوف على الحبل، والباء فى «بالعهد» متعلق بوثوقه.

قوله : أو ترشيحاً : معطوف على قوله : استعارة المقدر فى المعطوف، أى يجوز أن يكون الاعتصام استعارة لوثوقه بالعهد، أو ترشيحاً لاستعارة الحبل بما يناسبه، والباء متعلقاً بترشيحاً، ولا يجوز أن يكون عطفاً على المذكور، لأن قوله : لاستعارة الحبل بما يناسبه يأباه.

والحاصل :

أن قوله : ﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ﴾[2].

أ - أما استعارة تمثيلية، بأن شبهت الحالة بالحالة بجامع إثبات الوصلة بين الجانبين، كما سبق مراراً، واستعير لحالة المستعار له، ما يستعمل فى المستعار منه، من الألفاظ، فقيل : ﴿ واعتصموا بحبل الله ﴾[3].

ب - وأما استعارتان مترادفتان : فاستعارة الحبل للعهد مصرحة، أصلية تحقيقية أو تخييلية، والقرينة الإضافة.

واستعارة الاعتصام لوثوقه بالعهد، وتمسكه به، مصرحة، تبعية، تحقيقية والقرينة : اقترانها بالاستعارة الثانية.

وهو المراد بقوله : وأن يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام لوثوقه بالعهد.

---

(1) آل عمران من الآية : 103.

(2) سورة آل عمران جزء الآية 103.

(3) سورة آل عمران من الآية 103.

جـ ـ وأما أن تكون الاستعارة فى «الحبل» على طريق التخييل، أو التحقيق ويكون الاعتصام ترشيحاً لها، والقرينة إضافة الحبل إلى الله تعالى[1].

د ـ وأما أن يكونا استعارتين غير مستقلتين، بأن يكون الاستعارة فى الحبل مكنية، وفى الاعتصام تخييلية، لأن المكنية مستلزمة[2] للتخييلية، انتهى.

ونص[3] العلامة الزمخشرى[4] فى تفسير قوله تعالى: ﴿ أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى ﴾[5] بعد كلام ساقه، فإن قلت: هب أن شراء الضلالة بالهدى، وقع مجازاً فى معنى الاستبدال، فما معنى ذكر الربح والتجارة؟ كأنه ثمة مبايعة على الحقيقة، قلت: هذا من الصنعة البديعية[6] التى تبلغ بالمجاز الذروة العليا، وهى أن تساق (اللوحة: 76 أ) كلمة مساق[7] المجاز، ثم تقفى بأشكال لها وأخوات، إذا تلاحقت[8] لم تر كلاماً أحسن ديباجة[9]، وأكثر ماء ورونقاً منه بالمجاز المرشح، وذلك نحو قول العرب فى البليد: «كأن أذنى قلبه خطلاوان»[10] جعلوه كالحمار، ثم رشحوا ذلك، روماً لتحقيق البلادة،

---

(1) كذا فى حاشية يس العليمى اللوحة 63.

(2) على مذهب الخطيب القزوينى، ومن حذا حذوه.

(3) فى: جـ: «ونصه فى تفسير قوله تعالى».

(4) انظر الكشاف جـ 25/1/ (بولاق).

(5) سورة البقرة: الآية: 16.

(6) أى الغريبة العجيبة، فى المصباح جـ 63/1 «المطبعة الأميرية» الطبعة الثالثة سنة 1912 م: «أبدع الله الخلق إبداعاً خلقهم لا على مثال. وأبدعت الشىء وابتدعته: استخرجته واستحدثته».

(7) فى القاموس جـ 256/3 مادة «الساق»: «تساوقت الإبل تتابعت، وتفاودت».

(8) فى: ب: جـ: إذا تلاحقن.

(9) فى المصباح جـ 289/1 مادة «دبج»: «الديباج: ثوب سداه ولحمته إبريسم، ويقال: هو معرب ثم كثر حتى اشتقت العرب منه، فقالوا: دبج الغيث الأرض دبجاً، من باب «ضرب» إذا سقاها، فأنبتت أزهاراً مختلفة» انظر اللسان جـ 86/3 مادة «دبج».

(10) فى المصدر السابق جـ 222/13 مادة «خطل» «أذن خطلاء، بينة الخطل: طويلة، مضطربة، مسترخية».

فادعوا لقلبه أذنين، وادعوا لهما الخطل[1] ليمثلوا البلادة تمثيلاً يلحقها ببلادة الحمار، مشاهدة، ومعانيه ونحوه:

ولما رأيت النسر عز ابن داية وعشعش فى وكريه جاش له صدرى

لما شبه الشيب بالنسر، والشعر الفاحم بالغراب، أتبعه ذكر التعشعيش[2] والوكر.

ونحوه قول بعض فتاكهم[3]:

فما أم الردين[4] وإن أدلت[5] بعالمة بأخلاق الكرام
إذا الشيطان قصع فى قفاها تنفقناه[6] بالحبل التؤام[7]

أى إذا دخل الشيطان فى قفاها، استخرجناه من نافقائه بالحبل المثنى المحكم.

---

(1) فى المصدر السابق جـ 222/13: الفعل: «خطل خطلاً».

(2) ترشيحاً وتقوية للاستعارتين «النسر - وابن دأية».

(3) فى القاموس جـ 325/3 مادة «فتك». «الفتك ركوب ما هم من الأمور، ودعت إليه النفس، كالفتوك والإفتاك، فتك يفتك ويفتك - يفعل ويفعل - فهو فاتك: جرىء شجاع، والجمع فتاك» أنظر اللسان جـ 360/12 مادة «فتك» «المطبعة الميرية بولاق».

(4) فى القاموس جـ 223/4 مادة: «ردن»: «الردن - محركة - جبل ببربر الغرب، والوسخ، أو تلطمه دون الثوب».

وفى اللسان جـ 37/17/ مادة: «ردن»: «ردينة اسم امرأة، والرماح الردينية منسوبة إليها».

(5) فى المصدر السابق جـ 263/13/ مادة: (دلل) «دل المرأة ودلالتها: تدللها على زوجها وذلك أن تريه جراءة عليه، فى تغنج وتشكل كأنها تخالفه وليس بها خلاف».

(6) فى القاموس جـ 296/3/ مادة «نفق»: «النافقاء حجرة اليربوع يكتمها ويظهر غيرها، فإذا أتى من جهة القاصعاء ضرب النافقاء برأسه، فانتفق ونفق كنصر، وسمع، خرج من نافقائه».

(7) التؤام، مفردة توأم قال فى اللسان جـ 327/14 مادة: «تأم».

«التؤام من جميع الحيوان المولود مع غيره فى بطن،... وقد يستعار فى جميع المزدوجات... وتاءم الثوب: نسجه من خيطين».

يـريد: إذا حـردت[1] وأساءت الخلق، اجتهـدوا فى إزالة غضبهـا، وإحاطة[2] ما يسوء من خلقها. استعار التقصيع أولاً، ثم ضم إليه التنفق، ثم الحبل التؤام[3]، فلذلك لما ذكر سبحانه الشراء أتبعه ما يشاكله، ويؤاخيه وما يكمل ويتم بانضمامه إليه، تمثيلاً لخسارهم، وتصوراً لحقيقة[4]، انتهى.

قال الإمام الطيبى ـ طيب الله تعالى ثراه ـ قوله: كأن ثمة[5] مبايعة على الحقيقة، يعنى سلمنا أن الشراء[6] على المجاز، لقرينة استعمـال الهدى والضلالة معه، فما تصنع بقوله: ربحت تجارتهم[7]، فإنه لا يقرن إلا بالشراء الحقيقى، كأن بين إرادة المجاز، وبين هذا التفريع منافاة.

وخلاصة الجواب:

أنهم لما أرادوا المبالغة فى الاستعارة، بنو كلامهم على حديث المستعار منه، كأنهم نسوا حديث التشبيه والاستعارة ولم يخطر منهم على بال.

قوله: من الصفة البديعة، أى الغريبة المستحسنة التى يتوخى بها تزيين الكلام، ويتحرى بها حسن النظام، ويسمى: التتميم[8]، وهو كلام يفيد كلام

---

(1) فى المصباح المنير جـ 199/1 مادة: «حرد» حرد حرداً، مثل غضب غضباً، وزنا ومعنى وقد يسكن المصدر.

(2) (اللوحة: 80 ب).

(3) الصواب: التؤام: جميع توأم، أى المثنى المحكم. وفى: أ: «التوام».

(4) فى: ب: جـ: «لحقيقته» وهو الصواب كما فى الكشاف جـ 25/1. وفى: أ: «الحقيقة».

(5) فى: ب: جـ: «قوله: كأن ثمة مبايعة» وفى: أ: بحذف «كأن».

(6) (اللوحة: 94 جـ).

(7) إسناد الربح إلى التجارة على المجاز العقلى، والعلاقة السببية.

(8) عرفه أبو هلال العسكرى بقوله: «هو أن توفى ـ المعنى حظه من الجودة وتعطيه نصيبه من الصحة، ثم لا تغادر معنى يكون فيه تمامه إلا تورده أو لفظاً يكون فيه توكيده إلا تذكره كقول الله تعالى: ﴿ إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا ﴾ فبقوله تعالى: ﴿ استقاموا ﴾ ثم المعنى، وقد دخل تحته جميع الطاعات فهو من جوامع الكلم» انظر الصناعتين لأبى هلال العسكرى ص 389 «دار إحياء الكتب العربية».

المبالغة. وأشار إليه بقوله: أتبعه ما يشاكله إلى قوله: ويتم بانضمامه إليه، تمثيلاً.

والترشيح وأن يبحث عنه فى البيان، لكنه من المحسنات البديعية، لا من الدلالات الالتزامية.

ولهذا قال: لم تر كلاماً أحسن ديباجة، وأكثر ماء، ورونقاً منه.

على أن الصنعة البديعية، قد تطلق على مجموع[1] المعانى، والبيان والبديع، تسمية للشىء باسم أشهر أقسامه.

قوله: أحسن ديباجة، الديباج[2]: فارسى[3] معرب.

الأساس[4] :

ومن المجاز: دبج[5] العطر الأرض يدبجها دبجاً[6] ودبجها: زينها بالرياض، ولهذه القصيدة ديباجة حسنة، إذا كانت محبرة.

قوله: جعلوه، أى البليد كالحمار، ظاهره يؤذن بأن المشبه الشخص، وإنما المشبه قلبه.

لكن فى الحقيقة يعود المعنى إليه، فلذلك قال: جعلوه كالحمار، وإنما ذكروا القلب، وأريد الشخص، لأن القلب محل الفهم والذكاء.

---

(1) أنظر الصور البديعية بين النظرية والتطبيق الدكتور حفنى شرف/ القسم الأول ص 21 وما بعدها. راجع الصيغ البديعى فى اللغة العربية الدكتور أحمد موسى ص1وما بعدها «دار الكتاب العربى» بالقاهرة.

(2) انظر المصباح جـ 1/289 مادة : «دبج».

(3) فى: ب: جـ: «فارسى معرب» وهو الصواب. وفى: أ: «فارسى».

(4) انظر أساس البلاغة للزمخشرى جـ 261/1 «دار الكتب المصرية القاهرة سنة 1341 هـ ـ 1922 م ».

(5) فى: جـ: «دبح» «بالحاء المهملة» وهو تصحيف.

(6) فى: ب: جـ: «يدبجها دبجاً» وهو الصواب. وفى: أ: « ربحاً » بالراء.

والاستعارة التى فى الأذن تخييلية، وفى القلب مكنية، شبه القلب[1] بالحمار فى البلادة، تشبيهاً بليغاً[2] ثم أخذ الوهم فى تصويره، بصورة الحمار بعينه، واختراع ما يلازم صورته من الأذنين، ثم أطلق على ذلك المخترع المتوهم اسم المحقق.

وإليه الإشارة بقوله: فادعوا لقلبه أذنين، وجعلت القرينة إضافتها إلى القلب.

وقوله: خطلاوان: ترشيح لهذه الاستعارة، لأن ذكر الخطل متفرع عن إثبات الأذنين المستعارتين وإليه الإشارة بقوله: فادعوا لهما الخطل، تقدير الكلام: أذنا قلبه كأنهما خطلاوان.

والفاء فى «فادعوا»[3] مثلها فى قوله تعالى: ﴿ فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ﴾[4].

لأن قوله: فادعوا الخ عين قوله: جعلوه كالحمار، كما أن القتل عين التوبة، أى عزموا على جعله كالحمار، فادعوا.

قوله: خطلاوان: تثنية [5] الخطل، أى مسترخية، ومنه سمى الأخطل الشاعر[6].

قوله: مشاهدة معانيه حالان مترادفتان، أو متداخلتان، كقولك للمسافر راشداً مهدياً.

---

(1) فى: ب: جـ: «شبه قلبه بالحمار».

(2) أى بعد تناسى التشبيه، وادعاء أن المشبه عين المشبه به مبالغة فى التشبيه.

(3) فى الكشاف جـ 49/1 «المطبعة المصرية ببولاق» فإن قلت: ما الفرق بين الفاءات؟ قلت: «الأولى للتسبيب لا غير، لأن الظلم سبب التوبة والثانية للتعقيب، لأن المعنى فاعزموا على التوبة فاقتلوا أنفسكم».

(4) سورة البقرة: من الآية: 54.

(5) فى: ب: جـ: «خطلاوان: تثنية الخطل» وهو خطأ.

(6) وقيل: إنما سمى بذلك: لطول لسانه، كذا فى اللسان جـ222/13/ مادة «خطل».

قوله: فتّاكهم[1]: الجوهرى[2]: الفاتـك الجرىء، والفتـك: أن يأتى الرجل صاحبه وهو غافل حتى يشتد عليه فيقتله.

قوله: فما أم الردين.. البيت، أدلت: من الإدلال، أى لا تحفظ حد الإدلال.

القاصعاء: الطريق المستوى من إحدى جحر اليربوع. والنـافقاء[3]: موضع ترفقة، ولا تنفذه، مخافة أن يقع[4] عليه الصائـد، فإذا طلب من القاصعاء خرج من النافقاء برأسه، ومنه سمى المنافق، لأنه يدخل الإسلام، ثم يخرج منه من غير الوجه الذى دخل فيه، وإنما جاء بالتقصيع مصدراً، ليشير إلى أن الإشارة (اللوحة: 77 أ) فى قصع تبعية، ورشح الاستعارة بأن ضم التنفيق والحبل التؤام[5] إليها.

وأما مناسبة القفا: فهو أن سوء الخلق من الحمق، والحمق ينسب إلى القفا، يقال: فلان عريض القفا[6].

ويروى: إنك لعريض[7] الوساد وفيه أنها مبالغة فى سوء الخلق، بعيدة النزوع عنه، وأن مثل الحارش[8] الماهر، حيث يعلم استخراج الصيد من

---

(1) أنظر القاموس جـ 3/325 مادة: «فتك» اللسان جـ 360/12 مادة: «فتك».

(2) راجع الصحاح للجوهرى جـ 1602/4 مادة: «فتك» «دار الكتاب العربى بمصر» تحقيق أحمد عبد الغفور عطـار.

(3) راجع القاموس جـ 296/3 مادة «نفق».

(4) فى: ب: جـ: «مخافة أن يقع عليه الصائد» وهو الصواب. وفى أ: «تقع عليها».

(5) فى: أ: «التوأم» وهو خطأ.

(6) كناية عن الغباوة، وهى كناية قريبة خفية تحتاج إلى نظر وتأمل؛ راجع علوم البلاغة للمراغى ص 313 «المطبعة العربية».

(7) قال المطول ص 410: «كناية بعيدة عن الأبله، لأنه ينتقل منه إلى عريض القفا، ومنه إلى الأبله».

(8) فى القاموس جـ 278/4 مادة «حرش»: «حرش الضب يحرشه حرشاً وتحراشاً صاده كاحترشه وذلك بأن يحرك يده على باب جحره ليظنه حية، فيخرج ذنبه ليضربها، فيأخذه».

مكانه بلطائف الحيل[1] والأسباب المتناسبة، انتهى، فتدبر، فمن تدبر تبصر.

وقد رأينا أن نجعل خاتمة هذه الفريدة: ترجمة المولى سعد الدين التفتازانى: لتقدم ذكره قريباً فى كلام المولى عصام، بوأهما الله تعالى دار السلام.

فأقول:

ترجم له صاحب «روضة العلماء»[3] فيها نصه: أستاذ العلماء المتأخرين، وسيد الفضلاء المدققين، المولى[4] سعد الملة والدين، ولد بتفتازان عليه الرحمة والغفران فى صفر سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة، وفرغ من تصنيف شرح الزنجانى[5] حين بلغ ست[6] عشر سنة، فى شعبان، سنة ثمان وثلاثين[7]. وشرح تلخيص المفتاح فى صفر سنة ثمان وأربعين بهراة، ومن اختصاره سنة ست وخمسين بغجدان ومن رسالته شرح الشمسية فى جمادى الآخرة، سنة سبع وخمسين بمزارحام[8]، ومن شرح التوضيح[9] فى ذى القعدة سنة ثمان وخمسين «بكلستان تركستان» ومن شرح العقائد فى شعبان، سنة ثمان وستين، ومن

(1) من هنا، أى من أول ترجمة سعد الدين التفتازانى إلى آخرها سقط من: جـ.
(2) انظر ترجمته فى الدرر الكامنة جـ 119/5 رقم 4814، البدر الطالع جـ 303/2 مفتاح السعادة ص /165، بغية الوعاة/ 391، الأعلام للزركلى جـ 113/8، دائرة المعارف الإسلامية جـ339/5، هداية العارفين جـ 340/2، مقدمة ابن خلدون ص 545.
(3) لم أعثر عليه.
(4) فى: جـ: «مولا سعد الدين» وهو تحريف، والصواب: «مولانا».
(5) كتاب فى الصرف.
(6) الصواب: «حين بلغ عمره ست عشرة سنة».
(7) أى وسبعمائة.
(8) فى: ب: «بمزارحام» وفى تاريخ علوم البلاغة للمراغى ص 152 «بمزارجام».
(9) فى تاريخ علوم البلاغة للمراغى ص 152 «وحاشية التلويح على التوضيح فى الأصول أتمها فى ذى القعدة سنة 768 هـ».

حاشيته شرح المختصر[1] فى الأصول ذى الحجة، سنة سبعين، ومن رسالة الارشاد سنة أربع وسبعين، كلها «نجوارزم» ومن مقاصد الكلام، وشرحه فى ذى القعدة، سنة أربع وثمانين، «بسمرقند» ومن تهذيب الكلام فى رجب[2]، ومن شرح القسم الثالث من مفتاح[3] العلوم فى شوال، سنة تسع وثمانين بظاهر سمرقند، كليهما. وشرح فى فتاوى الحنفية يوم الأحد، التاسع من ذى القعدة، سنة تسع وستين «بهراة» فى تأليف مفتاح الفقه، سنة اثنتين وسبعين، وفى شرح تلخيص الجامع[4]، سنة ست وثمانين كليهما «بسرخس» وفى شرح الكشاف فى الثامن من ربيع الآخر[5] سنة تسع وثمانين وسبعمائة بظاهر سمرقند.

وتوفى :

يوم الاثنين، الثانى والعشرين من محرم سنة اثنين وسبعين[6] وسبعمائة

---

(1) المراد المختصر ابن الحاجب ، قال المراغى فى تاريخ علوم البلاغة ص 152 : « وحاشية شرح مختصر ابن الحاجب للعضد ، أتمها فى سنة 770 هـ » .

(2) سنة 789 هـ.

(3) يقول الدكتور أحمد مطلوب فى كتابه القزوينى وشروح التلخيص ص 572 «ولا يخرج الكتابان ـ المطول ومختصره ـ عما اختطه السكاكى، ورسمه القزوينى. . . ولم يستطع التفتازانى أن ينجو من سيطرة النزعة العقلية والفلسفية. . . ولم يقتصر على مفتاح العلوم وتلخيصه، وإنما اعتمد على آراء المتقدمين من علماء البلاغة، كالمرزوقى، وعبد القاهر والزمخشرى غير أنه لم يخرج عن منهج السكاكى والقزوينى، وقد اشتهر بهذين الشرحين وبقى الكتابان عمدة الدرس، حتى العصر الحديث» راجع القزوينى وشروح التلخيص الدكتور أحمد مطلوب ص 573/572 ـ دار التضامن ـ بغداد.

(4) أى الكبير فى الفقه الحنفى.

(5) فى تاريخ علوم البلاغة للمراغى ص 152: «وحواشى الكشاف، أتمها فى الثامن من شهر ربيع الأول سنة 789 هـ».

(6) فى : ب: «توفى سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة» وهذا هو الصواب.
وإلا فكيف ينتهى من تأليف كتبه، الجامع الكبير، شرح المفتاح، حواشى الكشاف، سنة 789 هـ ويتوفى سنة 772 هـ.

«بسمرقند» ونقل إلى «سرخس» ودفن بها، يوم الأربعاء[1]، التاسع من جمادى الأولى من تلك السنة، روّح الله تعالى روحه، ونور ضريحه آمين[2] وجمعنا به، وبأمثاله فى عليين، حضرة المقربين.

---

(1) ويقول المراغى فى تاريخ علوم البلاغة ص 152: توفى سنة 792 هـ، وتصفحت شذرات الذهب جـ 322/6 - 323 فلم أجد ترجمته فى التاريخين المذكورين سنة 772 هـ، 792 هـ.
وقد اختلف فى مذهبه: فقيل: كان حنفياً لتأليفه فى فقه أبى حنيفة، قال ابن نجيم المصرى: إليه انتهت رئاسة الحنفية فى زمانه، حتى ولى قضاء الحنفية، له فتاوى الحنفية وقيل: كان شافعياً، يتعبد على مذهب الإمام الشافعى.
راجع تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها أحمد مصطفى المراغى - الطبعة الأولى سنة1950 «مطبعة مصطفى الحلبى».

(2) زاد فى جـ: «واختلف فيه، هل هو شافعى أو حنفى، فقال بالأول المولى الفنارى فى حواشيه على المطول، . . . وتوقف فيه شيخنا البدر زيتونة مع طول باعه، وكثرة اطلاعه (اللوحة: 131 جـ).

الفريدة السادسة

من العقد الأول

المجاز المركب

وهى خاتمة (المجاز المركب).

كان الأحسن وضع هـذه الفريـدة قبل ذكـر الترشيـح، والتجديـد، والإطلاق، ليفيد أن المركب قد يوصف بأحدها، (وهو المركب) المركب جنس للمجاز المركب وغيره، ولو حذف لفظ المركب كان المعنى عليه، لأن المستعمل صفة لا بد لها من موصوف، والأظهر فى تقدير الموصوف أن يقـدر لفظ المركب، لأنه جنس قريب للمجاز المركب، وبتصدير[1] الحد به لم يدخل المجاز المفرد (المستعمل) أخرج المركب قبل استعماله فى معناه، بعد وضعه لإفادة التركيب، (فى غير ما وضع له) أخرج الحقيقة المركبة، وهو المركب المستعمل فيما وضع له.

وأطلق غير الموضوع له، ولم يقيد بالمركب، ليشمل ما لو استعمـل المركب فى مفرد غير موضوع له، كقوله[2]:

---

(1) فى: ب: جـ: «وبتصدير الحد به» وهو الصواب. وفى: أ: «الحذف» وهو خطأ.

(2) قال العباس فى معاهد التنصيص جـ 133/1 «المطبعة البهية بمصر» قال: لم أقف على =

وكأن محمر الشقيق[1] إذا تصوب[2] أو تصعد[3]
أعلام[4] ياقوت نشرن على رماح[5] من زبرجد

يعنى شقائق، فإن هذا المركب مستعار للشقائق، وهو مفرد.

(العلاقة) أخرج الغلط، كقولك: جاءنى زيد، موضع ذهب عمرو. (مع قرينة، كالمفرد) أى كقرينة المفرد، فى كونها مانعة عن إرادة الموضوع له، هذا وجه الشبه، فخرج[6] الكناية المركبة، واستظهره المحشى بغيره، فقال[7]: الأظهر أن المراد تشبيه المجاز المركب بالمجاز المفرد، ووجه الشبه ما أشار إليه بقوله: إن كانت علاقته غير المشابهة الخ.

والحاصل: أن المجاز المركب كالمفرد، فى الانقسام إلى الاستعارة وغيرها، انتهى.

وفى تعليق الدمنهورى فى قوله كالمفرد: ظاهره أن هذا خبر المبتدأ،

= اسم قائلها، ورأيت بعض أهل العصر نسبها فى مصنف له إلى الصنوبرى».
وقد نسبها الإمام عبد القاهر الجرجانى إلى الشاعر الصنوبرى فى أسرار البلاغة ص 127 «مطبعة محمد على» الطبعة السادسة/ سنة 1959 م.

(1) محمر الشقيق: من إضافة الصفة للموصوف، أى الشقيق الأحمر، وهو ورد أحمر فى وسطه سواد، ينبت فى الجبال، يقال له: شقائق النعمان راجع علوم البلاغة للمراغى ص 224 «المطبعة العربية».

(2) تصوب: مال إلى أسفل. فى القاموس جـ 97/1 «الصواب: المجىء من عل».

(3) تصعد: مال إلى علو، أو بمعنى الواو.

(4) جمع علم، وهو الراية.

(5) والشاهد فيه: أن المشبه به خيالى مركب، وهو المعدوم الذى فرض مجتمعاً من أمور، كل واحد منها مما يدرك بالحس انظر المطول ص 312 «مطبعة أحمد كامل».

(6) مثل لها بنحو قول من يطلب: «والله إنى لمحتاج» فإنه لفظ مركب كناية عن الطلب» كذا قال الأنبابى فى حاشيته على الرسالة البيانية للصبان ص 443.
والظاهر أن هذا التركيب من باب التعريض بالطلب لا الكناية.

(7) راجع حاشية الحفيد ص 64 «المطبعة الخيرية بمصر».

وخالف الشارح كما ترى، هذا الظاهر، لما أنه يلزم عليه الحكم على أحد قسمى هذا المجاز بأنه مجاز مرسل، مع أنه لا يسمى به ووجه ذلك أن التشبيه يقتضى ذلك، لما أنه يصير الجامع بينهما، أن كلًا انقسم إلى استعارة، وإلى مجاز[1] مرسل، وستقف على منع ذلك فى كلام الشارح، والكلام على «مع» كالكلام عليها فى تعريف المجاز المفرد، وترك الشارح شر هذا التعريف، إحالة على ما أسلفه فى شرح المجاز المفرد.

(فصدق التعريف)[2] أى فلا يكون مانعاً، ويجاب بأن قيد الحيثية يعتبر فى التعريف، أى المركب المستعمل فى غير ما وضع له، من حيث هو مركب[3]، والمركب الذى سرى فيه التجوز من جزئيه لم يستعمل فى غير ما وضع له، من حيث هو مركب، بل من حيث إن جزأه مستعمل فى غير ما وضع له.

---

(1) كالأخبار المستعملة فى الإنشاء وعكسه.

قال الشاعر:

سلام على الدنيا إذ لم يكن بها ... صديق صدوق يصدق الوعد منصفا

وقال آخر:

أخذت من شبابى الأيام ... وتولى الصبا عليه السلام

وقال آخر:

ذهب الشباب فما له من عودة ... وأتى المشيب فأين منه المهرب؟

فأنت ترى أن الشاعر فى البيت الأول يتحسر عن فقدان الصديق الصدوق. وفى البيت الثانى يتحسر عن فوات شبابه، كذلك البيت الثالث تماماً. فالخبر هنا قصد به الإنشاء، لأن الشاعر يأسى ويحزن، لفقدانه صديقه، وشبابه.

إذن: فالأسلوب: من باب المجاز المرسل المركب والعلاقة السببية: لأن التحزن والأسى للأخبار والتعبير عن الحزن الدفين فى مكنون الشاعر.

(2) عصام الدين يعترض على التعريف بأنه غير مانع لصدقه على مجموع ﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ﴾ مع أنه لا يسمى مجازاً مركباً. انظر الرسالة البيانية للصبان ص 443 «المطبعة الأميرية» بولاق.

(3) (اللوحة: 82 ب).

(على مجموع: اعتصموا[1] بحبل الله) بناء على أنه ليس باستعارة تمثيلية، أما البناء فلا اعتراض فى صدقه على ذلك، بل يجب صدقه عليه، وإلا لم يكن جامعاً.

ولم يحك نظم التلاوة بتمامه، بل أسقط الواو، وهو جائز، حيث قصد الاستشهاد والتمثيل، لا التلاوة. نقله البدر الدماميني عن التقى السبكى، بيانه[2]: أنه شبه استظهار العبد[3] بالله تعالى، ووثوقه بحمايته فى النجاة من المكاره، باستمساك الواقع فى مهواة بحبل وثيق، تدلى من مكان مرتفع، يأمن من انقطاعه، بجامع إثبات[4] الوصلة من[5] الجانبين واستعير لحالة المستعار له ما استعمل فى المستعار منه من الألفاظ.

(على الاحتمالين) أى كون الترشيح باقياً على حقيقته، وكونه غير باقٍ عليها، فيشمل الأوجه الأربعة المتقدمة، ولما كان صدقه على تقدير عدم بقائه عليهما ظاهراً، لم يحتج إلى بيانه، وأما إذا كان باقياً عليها، ففيه خفاء، لأن الكلام المشتمل على الحقيقة والمجاز، بأن كان بعض أجزائه حقيقة، وبعضها مجازاً، قد يدعى[6] أنه لا يوصف بشىء منها، حذراً من ترجيح أحد المتساويين بلا مرجح، أشار إلى بيانه بقوله: (لأنه إذا استعمل جزء من أجزاء المركب فى غير ما وضع له، فقد استعمل مجموعه فى غير ماوضع[7] له، لأن الموضوع له المجموع مجموع أمور وضع له الأجزاء).

حاصلة: أن المجموع المركب من الموضوع له، وغير الموضوع له،

---

(1) الآية: 103 من سورة آل عمران ﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ﴾.

(2) فى: ب: جـ: «بيانها» وهو خطأ.

(3) (اللوحة: 99 جـ).

(4) فى: جـ: «بجامع ثبات الوصلة» وهو خطأ.

(5) فى: جـ: «بين الجانبين».

(6) فى: جـ: «قد تدعى» بالتاء.

(7) هذه عبارة رسالة البيان للصبان ص 443 «المطبعة الميرية بولاق».

يصدق عليه أنه غير موضوع له، إذ من القواعد المشهورة: أن الشيء مع غيره، غير الشيء[1] وحده.

ولفظ المجموع بالرفع، نائب فاعل الموضوع له، وضبطه الفاضل الغنيمي بالنصب، فكأنه جعل نائب الفاعل الجار والمجرور، وهو له على قول البعض (اللوحة: 78 أ).

(وفي تسمية مجموع المركب) الذي سرى التجوز فيه باعتبار الاستعارة في جزئه (استعارة مركبة نظر، بل في تسميتها استعارة) أنت الضمير، نظراً للفظ استعارة، وبل للترقي من التنظير في التسمية استعارة مركبة، إلى التنظير في تسميتها مطلق استعارة (كما لا يخفى) ليست الكاف للتشبيه، بل لمجرد التأكيد[2]، أي ظهر ظهوراً لا يخفى (على من ليس في معرفة الفن كالمستعير من الفن)[3] الأول بالفاء المفتوحة، والثاني بالقاف المكسورة، ومعناه العبد، فراعى المناسبة اللفظية، وبالغ في ظهور أنه لا يسمى ذلك المركب استعارة، حتى إن ذلك لا يخفى إلا على من كان عارياً عن معرفة هذا الفن. حتى يحتاج إلى الاستعارة من العبد[4] الذي لا يملك شيئاً. (وكذا يصدق التعريف على مجموع قولنا: في رحمة[5] الله، أي الجنة) التي هي محل الرحمة، (مع أن في جعلها مجازاً مركباً نظر) والمعنى أنه كما يصدق على مركب سرى التجوز فيه باعتبار الاستعارة في جزئه، يصدق على مركب سرى التجوز فيه باعتبار المجاز المرسل في جزئه، فلا تكرار في المثالين، فما تقدم اعتراض على التعريف بكونه غير مانع، نظراً للاستعارة، وهذا الاعتراض عليه بمثل ذلك، نظراً للمجاز

(1) وفي المصدر السابق ص 443 «وهذا لا يسمى مجازاً مركباً، لأن المجاز المركب، هو الذي تجوز لمجموعة أولاً وبالذات، ولا يشمل ما سرى التجوز إلى مجموعة من جزئه».

(2) في: جـ: «بل لمجرد التقيد» بدل التأكيد، وهو خطأ.

(3) في القاموس جـ 263/4 مادة «قان» القين: العبد، وجمعه قيان».

(4) (اللوحة: 100 جـ).

(5) ومثله قوله تعالى: ﴿ وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله ﴾ أي الجنة، أطلق الحال وأريد المحل، إذ الجنة محل نزول الرحمة فيها.

المرسل، أو نقول: أى بالمثالين، لأن الأول منهما مركب تام، والثانى مركب ناقص.

(والحاصل): أى على رأى المصنف، تبعاً للشارح المحقق (أن المجاز المركب يختص بالاستعارة التمثيلية) فالباء داخلة على المقصود عليه، (والخبر المستعمل فى الإنشاء) مثل استعارة[1] رحمه الله، لا رحمه، (والإنشاء المستعمل فى الخبر) مثل «فليتبوأ مقعده من النار»[2].

(ولا يشمل ما تجوز فى أحد الألفاظ فيه) لعل «فيه، متعلقة بتجوز، أى تجوز فيه فى أحد الألفاظ، مثل ﴿ اعتصموا بحبل[3] الله ﴾ وفى رحمة الله، مع أن التعريف يشمله، فلا يكون مانعاً، والجواب: ما قدمناه فى التعريف.

---

(1) كان الأولى أن يقول: مثال الخبر المقصود به الإنشاء على سبيل المجاز المرسل المركب، إذ لا توجد مشابهة بين الخبر، والإنشاء مثل قوله تعالى: ﴿ رب إنى وضعتها أنثى ﴾ فالمقصود التحسر والتحزن. والعلاقة السببية.

(2) هذا جزء من حديث أخرجه مسلم فى باب تغليظ الكذب على رسول ﷺ، جـ 66/1 بشرح النووى ونصه: عن أنس بن مالك أنه قال: «إنه ليمنعنى أن أحدثكم حديثاً كثيراً، أن رسول الله قال: مـن تعمد علىّ كذباً، فليتبوأ مقعده من النار».
وفى رواية أخرى عن أبى هريرة «من كذب علىّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» كما أخرجه البخارى «بشرح فتح البارى» جـ 209/1 إلى 212 «فى كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبى». ورواه ابن ماجة فى باب «التغليظ فى تعمد الكذب على رسول الله ﷺ » جـ 13/1 رقم الحديث: 32 ـ 33 ـ 34 ـ35ـ 36 ـ 37 ـ روايات متعددة. ورواه الترمذى فى «كتاب العلم، باب ما جاء فى تعظيم الكذب على رسول الله ﷺ» جـ 35/5 وفى كتاب تفسير القرآن، «باب ما جاء فى الذى يفسر القرآن برأيه» جـ 199/5 برواية ابن عباس بروايتين مختلفتين.
قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.
رقم الحديث: 2950 - 2951 .
راجع الترمذى، تحقيق إبراهيم عطوة «مطبعة مصطفى الحلبى بمصر».

(3) من الآية: 103 سورة آل عمران.

واعلم أن ثمرة هذا الاعتراض تأكيد الاعتراض على المصنف فى حده، وسيتأتى تحقيق المقام بعون الله تعالى الملك العلام.

ولما فرغ المصنف من حد المجاز المركب شرح فى بيان تقريره وتفصيله، فقال: (إن كانت علاقته المقصودة غير المشابهة فلا يسمى[1] استعارة. فى حواشيه) أى المصنف على هذه الرسالة ما نصه: (ولم يقل) فيه التفات من التكلم إلى الغيبة، أو هو من باب التجريد، ومقول القول[2] (يسمى مجازاً مرسلاً) بدل قوله: فلا يسمى استعارة، (لعدم تصريحهم - أى القوم - بذلك) أى بتسميته مجازاً مرسلاً. (هذا) يعنى هذا، أو خذ هذا، (والشرطية) وهى قوله: إن كانت علاقته غير المشابهة. (خبر للمجاز المركب) وليس هذا بمتعين، لجواز أن يكون خبر المبتدأ قوله: كالمفرد[3]، والشرطية بيان لوجه التشبيه فى قوله: كالمفرد، ثم إن هذا المبتدأ وخبره على كل تقدير، خبر عن قوله: الفريدة السادسة، ولا يحتاج إلى العائد[4] للاتحاد كما فى ضمير الشأن. كذا قال المحشى[5].

وتعقبه العلامة يس: بأن عدم احتياجها إلى الرابط، لا لأنها عين المبتدأ، كخبر ضمير الشأن، بل لأن المراد منه اللفظ.

قلت: وقد مر الكلام فيه عند قول الشارح: إن أحسن ما تزاد به النعم الوفية، وتدفع به البلية، فراجعه. (وما بينهما) وهو قوله: وهو المركب المستعمل، إلى قوله كالمفرد، (اعتراض بالواو) لبيان تعريف المجاز المركب (ويوهم نفى التسمية) أى تسميته المجاز المركب، الذى علاقته غير المشابهة

---

(1) فى الرسالة البيانية للصبان ص 450: «والقياس تسميته مجازاً مرسلاً مركباً، لكن فات القوم تسميتهم بذلك، بل فاتهم هذا القسم من أصله وحصروا المجاز المركب فى الاستعارة التمثيلية».

(2) (اللوحة: 83 ب).

(3) فى: ب: جـ: «كالمفرد» وهو الصواب. وفى: أ: «كالفرد» وهو خطأ.

(4) فى: ب: جـ : «ولا يحتاج إلى العائد». وفى: أ: العايد بالياء.

(5) راجع حاشية الحفيد ص 66 «المطبعة الخيرية بمصر».

(بالاستعارة، أنه يسمى باسم آخر) لتوجه النفى إلى القيد. ولعله المجاز المرسل، (بل يكاد يوهم أنه يسمى تمثيلاً، بغير ضمير الاستعارة) لأنه فيما سيأتى فى المتن قال: «وإلا سمى استعارة تمثيلية» فافهم أن هذا يسمى تمثيلاً فقط، من غير[1] ضميمة الاستعارة إليه، (مع أنه لا يسمى باسم) وحينئذ كان الأولى أن يقول: إن كانت علاقته غير المشابهة فلا يسمى باسم، (بل مما فات القوم)[2]، أى هذا القسم من المجاز المركب، ولم يتعرضوا له، فكلمة «بل» للترقى من انتفاء التسمية إلى انتفاء المسعى.

واعترض عليهم الشارح المحقق للتلخيص[3]: بأن المجازات المركبة كثيرة، كالأخبار المستعملة[4] فى الإنشاءات، والإنشاءات المستعملة[5] فى الأخبار) وغير ذلك، وحينئذ (فلا وجه - أى طريق - لحصر المجاز المركب فى الاستعارة[6] التمثيلية) وهذا الاعتراض مرتبط بقوله: (اللوحة: 79 أ): مما فات القوم، فإنه يفهم منه أن القوم حصروا المجاز المركب فى الاستعارة التمثيلية.

ونص الشارح المحقق فى المطول[7]: «وها[8] هنا بحث: وهو أن المجاز المركب كما يكون استعارة، فقد يكون غير استعارة، وتحقيق ذلك: أن الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع.

---

(1) فى: ب: جـ: «بعير ضميمة الاستعارة إليه». وهو تصحيف.

(2) المراد بالقوم من تقدم سعد الدين التفتازانى، كذا فى حاشية الصبان على شرح عصام ص 66 انظر حاشية الأنبابى على رسالة البيان للصبان ص 450.

راجع شروح التلخيص جـ 146/4 «مطبعة عيسى الحلبى».

كقوله تعالى: ﴿ رب إنى وهن العظم منى، واشتعل الرأس شيباً ﴾ فالمقصود إظهار الضعف.

(5) كما فى الحديث النبوى الشريف «فليتبوأ مقعده من النار» أى يتبوأ.

(6) كذا فى حاشية الأنبابى على الصبان ص 450 «المطبعة الأميرية بولاق».

(7) انظر المطول ص 380 «مطبعة أحمد كامل».

(8) فى: ب: جـ: «وههنا».

مثلاً هيئة التركيب فى زيد قائم، موضوعة للأخبار بالإثبات، فإذا استعمل ذلك المركب فى غير ما وضع له، فلا بد أن يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين، فإن كانت العلاقة المشابهة فاستعارة، وإلا فغير استعارة[1]، كقوله[2]:

هواى مع الركب اليمانين مصعد[3] .... البيت

فإن المركب موضوع للإخبار، والغرض منه إظهار التحزن والتحسر، فحصر المجاز المركب فى الاستعارة، وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب[4]، انتهى.

قال السيد الحموى - رحمه الله تعالى - قوله: وإلا فغير استعارة، قال

---

(1) زاد فى المطول ص 380: «وهو كثير فى الكلام، كالجمل الخبرية، التى لم تستعمل فى الأخبار.

(2) القائل: جعفر بن عبلة الحارثى، وهو من مخضرمى الدولتين: العباسية، والأموية، شاعر مقل، غزل، فارس، مات قتيلاً فى قصاص، انظر معاهد التنصيص للعباسى جـ 43/1.

(3) هذا صدر بيت لجعفر الحارثى، تمامه: جنيب وجثمانى بمكة موثق. وهذا البيت من قصيدة من بحر الطويل قالها وهو مسجون فى مكة:

عجبت لمسراها وأنى تخلصت إلى وباب السجن بالقفل مغلق

ألمت، فحيت، ثم ولت، فودعت فلما تولت كادت النفس تزهق

انظر المرشدى على عقود الجمان للسيوطى جـ 50/2 «المطبعة الميمنية بمصر» اقرأ القصيدة فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى، نشر أحمد أمين/ القسم الأول، راجع معاهد التنصيص جـ 43.

(4) هذه عبارة المطول بعينها، راجع المطول ص 380 «مطبعة أحمد كامل» وهذا موافق لما فى مواهب الفتاح لأبى يعقوب المغربى، ولما فى حاشية الدسوقى على مختصر السعد، ولما فى الرسالة البيانية للصبان.

راجع مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربى جـ 146/4.

انظر حاشية الدسوقى على مختصر السعد جـ 146/4 «مع شروح التلخيص».

راجع رسالة البيان لمحمد الصبان ص 450 «المطبعة الأميرية بولاق».

الأستاذ - فسح الله تعالى فى قبره - يعنى الشهاب[1] الخفاجى، الظاهر أن المراد علاقة من علاقات المجاز المرسل، وظاهر أن جميع تلك العلاقات لا تتأتى هنا، لأن شارح الرسالة حصر المجاز المركب فى قوله: والحاصل: أن المجاز المركب يختص بالتمثيلية[2]، فالعلاقة فيها المشابهة، ولم يبق معنا إلا الخبر المستعمل فى الإنشاء، وعكسه، ومعلوم أن جميع علاقات المجاز المفرد لا تتأتى فيه، لكن لا بد له من علاقة، فلينظر ما هى؟ ويقرب أنها السببية، والمسببية[3]، انتهى.

«لا يخفى ما فى قول العلامة الشهاب شارح الرسالة من التنويه بمقام المولى عصام، كما لا يخفى على أولى الأفهام، وكان ما عداه من شروح الرسالة ما وقع حول ذلك الحمى ولا حام»[4].

(ونحن نقول)[5]: فى جواب اعتراض الشارح المحقق[6] على القوم الحصر المذكور[7] (لا تجوز فى شىء من أجزاء الاستعارة التمثيلية، من حيث الاستعارة التمثيلية، بل هى - أى الأجزاء - باقية فى حد ذاتها على حال ما كانت عليه، قبل الاستعارة التمثيلية، من كونها - أى الأجزاء - حقائق لغوية) مستعملة فيما وضعت له كلها (أو مجازات) لغوية، مستعملة فى غير ما وضعت له كلها، (أو مختلفات) بعضها حقائق[8]، وبعضها مجازات، (بل التجوز

---

(1) هو أحمد بن محمد الخفاجى المصرى، البليغ، ذو النثر الرائع والشعر البديع، له ريحانة الألباء، وحاشية على شرح السيد للفتاح، وحاشية على البيضاوى توفى 1069 هـ.
راجع تاريخ علوم البلاغة للمراغى ص 189 - 190 «مطبعة مصطفى الحلبى».

(2) زاد فى ب ، : جـ : «والخبر المستعمل فى الإنشاء ، والإنشاء المستعمل فى الخبر، فأما التمثيلية» فالعلاقة الخ .

(3) زاد فى: جـ: «فليحرر».

(4) ما بين القوسين سقط من: ب: جـ.

(5) القائل عصام الدين المتوفى 951 هـ.

(6) كلمة «المحقق» ليست فى: جـ . والمقصود به سعد الدين التفتازانى المتوفى 792 هـ.

(7) ومقصوده: حصر المجاز المركب فى الاستعارة التمثيلية.

(8) فى : ب: «حقايق» بالياء.

معتبر فى المجموع المركب من حيث المجموع) فإنه مستعمل فى غير ما وضع له، لعلاقة مع القرينة، كالمفرد، كما تقدم (بخلاف غيرها) أى الاستعارة التمثيلية (من المركبات) نحو: ﴿ اعتصموا بحبل الله ﴾[1] و﴿ رحمة[2] الله ﴾[3] والخبر المستعمل فى الإنشاء، وعكسه، مما يصدق على مجموعة أنه استعمل فى غير ما وضع له، (فإن التجوز فيها سار) إليها، وعارض لها (من التجوز فى أحد أجزائها) فبسبب ذلك، (لم يلتفتوا) أى القوم (إلى ذلك التجوز) السارى إلى المركب، والعارض له بسبب التجوز فى أجزائه (واكتفوا - أى أعرضوا - عن بيانه) أى بيان التجوز السارى إلى المركب (ببيان) أى بسبب أنهم بينوا (التجوز الذى فى مفرده) فلم يتركوا بيانه، بل قد بينوه[4]، لما أن بيان ما هو المنشأ[5] له، بيان له بالقوة.

قال المحشى[6]: قوله: ونحن نقول الخ، حاصله، جواب عن اعتراض المحقق التفتازانى، بتسليم تكثير أقسام المجاز المركب بحسب نفس الأمر، ومنع عدم الوجه لحصر المجاز المركب فى الاستعارة التمثيلية، وإبداء وجه الحصر فى التمثيلية، وعدم اعتبارها[7] فى الأقسام.

وحاصل الوجه :

أنهم اعتبروا حصول المجاز المركب أولاً وبالذات، لا ثانياً وبالعرض، وذلك لا يكون إلا فى التمثيلية، وأما غيرها فالتجوز فيه بتبعيته فى جزئه، فكان حصوله فى المركب ثانياً وبالعرض.

---

(1) من الآية: 103 من سورة آل عمران.

(2) تمام الآية: 107 آل عمران: ﴿ وأما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله ﴾ أى الجنة.

(3) (اللوحة: 84 ب).

(4) (اللوحة: 101 جـ).

(5) فى: ب: جـ: «ما هو المنشأ» وفى: أ: «المشأ» بحذف النون.

(6) انظر حاشية الحفيد ص 66 «المطبعة الخيرية بمصر».

(7) فى: ب: جـ: «وعدم اعتبار باقى الأقسام».

هذا ولا يخفى أن جواب الشارح، وكذا اعتراض المحقق، يدل على أن المجاز المركب عندهم منحصر فى التمثيلية، وهو مناف لما سبق من الشارح، حيث قال: والحاصل: أن المجاز المركب يختص بالتمثيلية، والخبر المستعمل فى الإنشاء، والإنشاء المستعمل فى الخبر فتأمل[1]، انتهى. وتبعه الفاضل الغنيمى، وتعقبهما العلامة يس، بما نصه:

أقول: هذا عجيب من هذين الماهرين[2]، لأن الحاصل الذى أسلفه الشارح لم ينقله عن القوم، وإنما هو على رأى المصنف، تبعاً للشارح المحقق من عدم الانحصار، ولهذا قسم المصنف المجاز المركب إلى القسمين، وغرض الشارح من ذلك الحاصل تأكيد الاعتراض على المصنف، بأن المجاز المركب عنده محصور فى قسمين، والتعريف صادق على غيرهما[3]، انتهى.

(وهيئة المركب الخبرى - مثل يتبوأ - أوالإنشائى) مثل ارحمه (كل منهما موضوعة لنوع من النسبة) فالأولى للنسبة الخبرية، والثانية للإنشائية (فيتجوز فيها) أى فى هيئة كل منها، (بنقلها إلى النوع الآخر) فإن عبر عن يتبوأ بليتبوأ[4]، وعبر عن ارحم، برحمه، (فيصير المركب مجازاً. (اللوحة: 80 أ) بتبعية ذلك التجوز) الذى وقع فى جزئه، وهو الهيئة، (بخلاف التمثيل) فإنه ليس بهذه المثابة، من حيث هو تمثيل، إذ ليس فيه تبعية كل لجزء صورى، أو مادى، بل التجوز فى المجموع من حيث المجموع. من غير نظر إلى الأفراد، كما تقدم، وقوله: هيئة، بالنصب عند المحشى، عطفاً على قوله: فإن التجوز فيها سار من التجوز فى أحد أجزائها، من عطف الخاص على العام، للاهتمام

---

(1) هذه نص عبارة الحفيد ص 66.

(2) هما: على بن صدر الدين، حفيد عصام الدين الإسفرائينى المتوفى 1007 هـ.

وأحمد الغنيمى أستاذ يس العليمى، له حاشية أيضاً على شرح عصام الدين على السمرقندية مخطوط وموجود بمكتبة الأزهر الشريف، رقم الإيداع (938) 20733.

(3) راجع حاشية يس العليمى المتوفى 1061 هـ على عصام اللوحة: 65، مخطوطة بالمكتبة الوطنية التونسية، رقم الإيداع (15923) بلاغة.

(4) فى القاموس جـ 99/1 مادة: «باء» «بوأه منزلاً، أنزله».

بالمعطوف، والتنصيص عليه، لما أن المتبادر من الجزء المادى[1]، انتهى.

ونقل العلامة يس عن حواشى شيخه[2]: أن هيئة مبتدأ، خبره قوله: موضوعة، ثم قال: والظاهر أن الجملة مستأنفة استئنافاً[3] بيانياً، وكأن قائلاً يقول: بقى المركب الخبرى إذا استعمل فى الإنشاء، وعكسه وارداً عليهم. فأجاب بقوله: وهيئة الخ.

وحاصل الجواب:

أن التجوز فيه وقع فى الهيئة أصالة، ثم وقع فى المركب تبعاً، وحينئذ فلا يرد على المجاز المركب فى الاستعارة التمثيلية إذاً.

إذ لم يقع التجوز فى شىء من أجزائها، فتأمل[4].

ودعوى أن قوله: وهيئة، عطفاً على قوله: التجوز فيها، وأن المراد من قوله سابقاً فى أحد أجزائه المادية، لأجل عطف الهيئة، وإلا فهى جزء أيضاً، فكان ينبغى إسقاطها، لا يخلو[5] عن ركاكة، إلى هنا تمام النقل. قال الشيخ يس: قوله: ودعوى إلى آخره، رد على المحشى، والحامل للمحشى على تلك الدعوى فهمه دخول المركب الخبرى، والإنشائى، المذكورين فى المركبات، فى قوله: بخلاف غيرها من المركبات، ولا داعى لاستئناف الكلام[6].

قال جامع: العبد الفقير: إيضاحه: أن الفاضل الغنيمى جعل مرجع

---

(1) راجع حاشية الحفيد على عصام الدين ص 66.

(2) أى الفاضل الغنيمى وهو العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد الغنيمى الأنصارى الخزرجى من علماء أوائل القرن الحادى عشر للهجرة، له حاشية على عصام الدين مخطوطة بمكتبة الأزهر رقم الإيداع (938) 20733 بلاغة انظر الفهرس.

(3) مثل قوله تعالى: ﴿ قالوا سلاماً، قال سلام﴾ ومنه ﴿قال لمن حوله ألا تستمعون﴾.

(4) كذا فى حاشية يس العليمى على عصام الدين اللوحة: 66.

(5) فى: ب: جـ: «لا يخلوا من ركاكة» وهو خطأ. والصواب: لا يخلو.

(6) فى: ب: جـ: «ولا داعى لاستئناف الكلام عليها».

الضمير، فى قول الشارح: فإن التجوز فيها، إلى[1] ﴿ اعتصموا بحبل[2] الله ﴾ و﴿ففى رحمة الله﴾[3] فقط، ومن ثم كتب فى الحاشية على قول الشارح: بخلاف غيرها من المركبات، ما نصه: أى التى أوردناها على تعريف المجاز المركب السابق، نحو ﴿ اعتصموا بحبل الله جميعاً ﴾[4] وفى ﴿ رحمة الله ﴾[5] هذا كلامه.

وحينئذ، فلم يدخل الخبر المستعمل فى الإنشاء، وعكسه، فالتجأ[6] إلى أن يجعل لفظة «وهيئة» مبتدأ، إلى آخر ما ذكره والمحشى جعل الخبر المستعمل فى الإنشاء، وعكسه، فالتجأ إلى أن يجعل لفظة «وهيئة» بالنصب، ووجه بما[7] وجه.

والعلامة يس. وإن نقل كلام شيخه[8]، لكنه[9] لم يرتضه، حيث قال فى حواشيه[10]: قوله: بخلاف غيرها من المركبات. قال شيخنا: التى أوردناها فى تعريف المجاز المركب السابق، نحو ﴿ اعتصموا بحبل الله جميعاً ﴾[11] وفى ﴿ رحمة الله ﴾[12] انتهى.

وأقول: فيه قصور ينبىء عنه ما سيأتى فى إعراب قول الشارح، وهيئة المركب، الخ.

---

(1) (اللوحة: 85 ب).

(2) من الآية: 103 سورة آل عمران.

(3) جـزء الآية: 107 سورة آل عمران.

(4) آل عمران، جزء الآية: 103.

(5) آل عمران، جزء الآية: 107.

(6) فى: جـ: «فاضطر» بدل «فالتجأ» كما فى: أ: ب.

(7) فى: ب: «ووجه بما وجه به». وفى: جـ: «ووجه بما رأيته».

(8) فى: جـ: وإن نقل كلام شيخه وأقره».

(9) كلمة «لكنه» ليست فى: جـ.

(10) فى: جـ: «حيث قال فى الحاشية ما نصه».

(11) سورة آل عمران، جزء الآية: 103.

(12) سورة آل عمران، جزء الآية: 107.

والأظهر أن يقال: المراد من المركبات، ما يعم ما ذكر، والخبر المستعمل فى الإنشاء، وعكسه، انتهى.

كلام العلامة يس[1].

وأقول: ومن ثم حملنا فى هذا المجموع، بناء على هذا الأظهر، قول الشارح بخلاف غيرها من المركبات، على التعميم، فراجعه، فزت بالتكريم، من هاد وهاب كريم.

«ولنرجع إلى إتمام قول العلامة يس، بعد[2] قوله: ولا داعى لاستئناف الكلام عليها»[3].

والجواب عن إيراد الجميع واحد، كما ينطق به كلام الأطول[4]. وعبارته: اعترض الشارح على تعريف المجاز المركب، بأنه غير جامع، لخروج مجازات مركبة، ليست علاقتها المشابهة، كالأخبار المستعملة فى الدعاء، والتحسر، والتحزن [5]، ونحو ذلك.

ولا يبعد أن يقال: ما سوى الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة مجازات بالعرض، والمجاز بالأصالة أجزاؤها[6] الداخلية فى المفرد، فلو عد اللفظ الذى صار مجازاً للتجوز فى جزئه قسماً على المجاز المركب، لكان جاءنى أسد، وقوله تعالى: ﴿وأما الذين ابيضت وجوههم[7] ففى رحمة الله﴾ ونحوهما مجازات مركبة، ولم يقل به أحد.

---

(1) أنظر حاشية يس على عصام الدين اللوحة 65.

(2) فى: جـ: «وهو قوله: عن إيراد الجميع، أى جميع ما أورد على الحد» وهذه العبارة ليست فى: أ: ولا: ب.

(3) ما بين القوسين ليس فى: جـ.

(4) انظر الأطول جـ 146/1 دار الطباعة العامرة.

(5) فى المصدر السابق جـ 146/1 «أو نحو ذلك».

(6) فى المصدر السابق جـ 147/1 «فى المجاز المفرد».

(7) آل عمران: الآية: 107.

والإنصاف [1] :

أن التركيب العربى الخالص المعرب عن المراد، أن يقول: بأن التجوز فيها سار من التجوز فى أحد أجزائها، إما بحسب المادة، نحو ﴿ اعتصموا بحبل الله ﴾[2].

وإما بحسب الهيئة. كالمركب الخبرى إذا استعمل فى الإنشاء، والإنشاء إذا استعمل فى الخبـر ثم يذكر عدم الالتفات إلى ذلك التجوز، وأنه بحسب التبع، بخلاف التمثيل، وأن ذلك مشترك فى القسمين، بخلاف ما يوهمه صنيعه، ويبين أن ذلك التجوز فى هيئة «غفر الله» من هيئـة «اغفر» وفى «فليتبوأ» عن هيئة «يتبوأ» ثم يذكر قوله: (نعم يتجه) بقى هنا شيء، وهو أن هذا إنما يظهر فى المركب الخبرى، أو الإنشائى المذكورين، لا فى[3]: هو أى مع الركب اليمانين مصعد[4].

---

(1) فى: جـ «والإنصاف أن عبارة الشارح ليست خالية من لكنة أعجمية».

(2) الآية: 103 آل عمران.

(3) أى قول جعفر بن علبة الحارثى، وقد تقدمت ترجمته، اقرأ ديوان الحماسة، شرح المرزوقى، نشر أحمد أمين، وعبد السلام هارون/ القسم الأول جـ 1/ من 51 إلى 56 ـ «لجنة التأليف والترجمة والنشر» سنة 1951 م.

(4) تمامه: جنيب وجثمانى بمكة موثق.

والمعنى: أنه منضم للركب القاصد لليمن بروحه وعقله، لكون الحبيب فيه، ومع ذلك جسمه مقيد ومحبوس بمكة، والقصيدة مذكورة فى معاهد التنصيص للعباس جـ 43/1 ـ وديوان الحماسة للمرزوقى جـ 1 /51 وما بعده.

ومنها:

عـجبـت لمـسـراهـا وأنى تخلصت	إلى وبـاب السجن بـالقفـل مغـلق
ألمت فـحيـت ثـم ولـت فـودعـت	فلما تـولت كـادت الـنفس تـزهـق
فـلا تحسبينى أنى تخشـعت بعـدكم	ولا أنى عـن المـوت أفـرق
ولا أن قـلبى يـزدهيـه وديعكـم	ولا أننى بـالمشى فى القيـد أخـرق
ولكنى عـرتنى من هـواك ضمـامـة	كـما كنت ألقى منك إذ أنـا مطلق

و﴿ رب إنى وضعتها أنثى ﴾[1] ونحو ذلك مما لم يقصد به الخبر، فإنه ليس فى تلك المركبات جزء معين غيرت مادته للدلالة على ما قصد به، من تحسر، وتحزن، ونحو ذلك، بل الذى دل عليه ذلك هيئة المجموع. ولذا أجاب بعضهم بأن كلام التلخيص فى المجاز المركب، بحسب المادة، كما أسلفناه فتأمل المقام.

ولا يبعد أن يجاب عن هذه المركبات بما أجيب به عن المركبات المقصود بها لازم فائدة الخبر، فتدبر.

فإن قيل: ما قررته فى المركب الخبرى، والإنشائى المذكورين يؤول إلى التجوز فى هيئة المفرد لا المركب، قلت: ممنوع، إذ لولا التركيب، لم يحصل تجوز فى هيئة ذلك المفرد.

واعلم أنه يرد على ما وجه الشارح حصر القوم المجاز المركب فى الاستعارة التمثيلية ما يأتى مما ذكره فى آخر هذا العقد، أعنى العقد الأول، من أنى أراك تقدم رجلاً، وتؤخر أخرى، يحتمل المجاز المرسل فى المجموع من غير تصرف فى الأجزاء، لأنه مسبب عن التردد، فأطلق اسم المسبب[2] على السبب انتهى[3]، فراجع كلام العلامة يس[4]، مع حذف وتغيير يسير، لا يخل بالتقرير، ولا يفسد النظام، لأمر اقتضاه المقام.

وفى حواشيه، أعنى العلامة يس على مختصر المولى السعد، بعد نقله كلام المولى عصام فى هذا الشرح، أعنى شرح الرسالة، ما نصه: وحاصل ما أشار به الشارح بقوله: وهيئة المركب الخبرى الخ، أن التجوز فى ذلك وقع فى الهيئة أصالة، ثم فى المركب تبعاً فلا يرد على حصر المركب فى الاستعارة التمثيلية، إذ لم يقع التجوز فى شىء من أجزائها.

(1) الآية: 36: آل عمران.

(2) فى: جـ: «فأطلق اسم المسبب عن السبب».

(3) فى: ب: «فأطلق اسم المسبب على السبب فراجعه انتهى كلام العلامة يس». وفى: جـ: بإسقاط كلمة «فراجعه».

(4) راجع حاشية يس اللوحة: 66.

وفى رسالة **المجاز لابن كمال**[1] باشا ـ رحمه الله تعالى ـ: كلام المصنف فى المجاز بحسب المادة، وهو أن يكون المنقول لفظاً مركباً، والنقل عما وضع[2] له، وضعاً شخصياً، لا فى المجاز الأعم منه، ومن المجاز بحسب الهيئة التركيبية، وهو أن يكون المنقول لفظاً مركباً، والنقل عما وضع له وضعاً نوعياً وما أورده الشارح من هذا القبيل. نعم يرد على المصنف أن المجاز المنقول عن الكناية من القسم الأول، فلا ينحصر المجاز المركب فى الاستعارة التمثيلية[3] انتهى المراد منه.

وأقول: قوله: وفى رسالة المجاز لابن كمال باشا الخ، ونقله بتمامه الشيخ منصور الطبلاوى[4] فى شرح نظم الاستعارات.

ونصه: تنبيه: وقع أولاً ابن كمال باشا[5] أنه جعل أقسام المجاز أربعة:

الأول: أن يكون المنقول لفظاً مفرداً، والنقل عما وضع له وضعاً شخصياً وهو مجاز مفرد.

الثانى: أن يكون المنقول لفظاً مركباً، والنقل عما وضع له وضعاً شخصياً، فهو مجاز مركب.

قال: وهذا القسم من المجاز لا يوجد إلا فى الاستعارة التمثيلية، والمجاز المرسل المنقول عن الكناية.

---

(1) هو أحمد بن سليمان الرومى، المتوفى سنة 940 هـ كان عالماً محققاً كثير التصانيف حتى قيل: إن مصنفاته تساوى مصنفات الجلال السيوطى، كثرة واعتباراً، ومكانته فى البلاد الرومية كالسيوطى فى الديار المصرية وكان معاصراً له، له شرح المفتاح، وهو موجود بدار الكتب الوطنية التونسية ـ راجع تاريخ علوم البلاغة للمراغى ص 178/ البغية للسيوطى جـ 128/1.

(2)(اللوحة: 86 ب).

(3) بعده فى: جـ: «هذه طائفة من كلام ابن كمال باشا، فى رسالة المجاز المذكورة، تصرف الشيخ يس فى نقله» وهذه العبارة ليست فى: أ: ولا ب.

(4) قال الزركلى فى الأعلام جـ 229/8: «منصور الطبلاوى شافعى مصرى، توفى سنة 1014 هجرية».

(5) تقدمت ترجمته.

الثالث: أن يكون المنقول[1] لفظاً مفرداً، والنقل عما وضع له وضعاً نوعياً، وهو مجاز بحسب البناء[2] قال الإمام المرزوقى فى شرح قول الحماسى[3]: وأبغض إلىّ بإتيانها[4]. استعير فيه بناء الأمر للخبر، لأن معناه التعجب، والتعجب[5] خبر، وهم يستعيرون المبانى للمعانى، كما يستعيرون الجمل والمفردات.

---

(1) فى: جـ: «لفظاً مفرداً» وهو خطأ، والصواب «لفظاً».

(2) فى: أ: ب: جـ: «وهو مجاز بحسب البنا» والصواب: البناء بالمد، لأنه من بنى يبنى بناء.

(3) هو «خفاف «بضم الخاء» بن عمير بن الشريد ، السلمى، الفارس المشهور والشاعر المجيد، أحد أغربة العرب وابن عم الخنساء الشاعرة، وأمه ندبة، بفتح النون «كما يقول التبريزى». ويقول المرزوقى «بفتح النون وضمها» وهى سوداء، وإليها ينسب، شاعر مخضرم وصحابى جليل، كانت بينه وبين العباس بن مرداس مهاجاة أيام كانا فى الجاهلية.

أنظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقى جـ 226/2 إلى 229 تحقيق أحمد أمين، وعبد السلام هارون «لجنة التأليف والنشر» الشعر والشعراء لابن قتيبة ص 72 «مطبعة الفتوح الأدبية» المؤتلف والمختلف للآمدى ص 153 «باب الخاء فى أوائل الأسماء».

(4) هذا صدر بيت، تمامه: إذا أنا لم آتها أدفع.

وهذا البيت من قصيدة رائعة يخاطب بها العباس بن مرداس ومطلعها:

أعباس إن الذى بيننا ... أبى أن يجاوزه أربع
علائق من حسب داخل ... مع الآل والنسب الأرفع
وأن ثنية رأس الهجا ... ء بينى وبينك لا تطلع
وأبغض إلى بإتيانها ... إذا أنا لم آتها أدفع

البيان: فى البيت الأول قلب، والأصل أبى أن يتجاوز هو، أى الشر، أربع خصال، لأنها تمنعه، ثم فسر هذا الإجمال بالأبيات التى تليه. ويقول المرزوقى: قوله: «وأبغض إلى بإتيانها» استعير فيه بناء الأمير للخبر، لأن معناه التعجب، والتعجب خبر، وهم يستعيرون المبانى للمعانى، كما يستعيرون الجمل للمفردات» راجع شرح ديوان الحماسة للمرزوقى جـ 226/2، التبريزى جـ 249/1 «السعادة» عقود الدرر فى شرح شواهد المختصر المعلم شاهين «المطبعة الأدبية ببيروت».

(5) نص المتأخرون على أن التعجب إنشاء غير طلبى.

وهذا، كما يستعار بناء الخبر للأمر، كقوله تعالى: ﴿ والمطلقات يتربصن ﴾[1].

واستعارة صيغة الماضى[2] للمستقبل، وبالعكس أيضاً من القسم المذكور.

الرابع: أن يكون المنقول لفظاً مركباً، والنقل عما وضع له وضعاً نوعياً، وهو مجاز بحسب الهيئة التركيبية، كقوله عز وجل ﴿ رب إنى وضعتها أنثى ﴾[3] فإن هذه الجملة موضوعة للإخبار، وقد استعيرت لإنشاء إظهار التحزن.

قال[4]: والفاضل التفتازانى لعدم فرقة بين المجاز المركب الذى لا تجوز فى هيئته، بل فى مادته، والمجاز فى الهيئة التركيبية رد قول صاحب التلخيص، وأنت خبير بعد ما نبهت على الفرق بين المجاز المركب، والمجاز بحسب الهيئة التركيبية، فإن التجوز فى الأول بحسب المادة وفى الثانى بحسب الهيئة، وعرفت أن كلام صاحب التلخيص فى الأول دون الثانى، فقد وقفت على أن المخطىء هو المخطى.

نعم لم يصب[5] صاحب التلخيص فى زعمه انحصار المجاز المركب فى الاستعارة التمثيلية لما عرفت (اللوحة: 82 أ).

أن المجاز المرسل المنقول عن الكناية أيضاً منه.

---

(1) جزء الآية: 226 سورة البقرة. ومثله قوله تعالى: ﴿ والوالدات يرضعن ﴾.

(2) مثل قوله تعالى: ﴿ أتى أمر الله فلا تستعجلوه ﴾ وقوله: ﴿ونادى أصحاب النار أصحاب الجنة﴾.

(3) الآية: 36 من سورة آل عمران. ومثله قوله تعالى: ﴿ رب إنى وهن العظم منى ﴾.

(4) فى: ب: «قال: والفاضل التفتازانى لعدم فرقه» وفى: أ: «قال الفاضل» ومعلوم أن القائل هنا ابن كمال باشا، وهو ينقد سعد الدين التفتازانى ويدافع عن الخطيب القزوينى. راجع رسالة البيان للصبان ص 445.

(5) راجع الإيضاح للخطيب القزوينى جـ 144/4 «مع شروح التلخيص».

وكذا لم يصب[1] أيضاً فى قوله: وقد يسمى[2] التمثيل مطلقاً[3]. لأن المسمى بالتمثيل مطلقاً، وهو التشبيه التمثيلى، لا الاستعارة التمثيلية، فإنها مسماة بالتمثيل على سبيل الاستعارة، لا بالتمثيل مطلقاً.

وقول صاحب المفتاح فى الفرع الثانى من أصل التشبيه:

واعلم[4] أن التشبيه متى كان وجهه وصفاً غير حقيقى، وكان منتزعاً من عدة[5]

---

(1) قال ابن كمال باشا: لم يصب صاحب التلخيص فى قوله: وقد يسمى التمثيل مطلقاً»
أنظر رسالة البيان للصبان 446 «المطبعة الأميرية بولاق».

(2) كذا فى الإيضاح للخطيب القزوينى جـ 144/4 «مع شروح التلخيص».

(3) قال الشيخ محمد الأنبابى فى حاشيته على رسالة البيان للشيخ محمد الصبان ص 445:
«هذا اصطلاح للشيخ عبد القاهر، وكثير من القدماء، فإنهم قسموا المجاز، المبنى على المبالغة فى التشبيه وهو الذى يسميه المتأخرون استعارة، إلى:
الاستعارة، والتمثيل،
وعنوا بالتمثيل ما يكون وجه الشبه فيه منتزعاً من أمور.
وبالاستعارة ما يكون بخلاف ذلك.
وقد تبعهم صاحب الكشاف، كما فى قوله تعالى: ﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ﴾ يجوز أن يكون تمثيلاً، وأن يكون استعارة».
أنظر الكشاف جـ 133/1 «المطبعة المصرية بولاق».

(4) كذا فى المفتاح للسكاكى ص 164. (مطبعة مصطفى الحلبى).

(5) آراء علماء البيان فى تعريف التشبيه التمثيلى:
أ ـ عرفه الإمام عبدالقاهر الجرجانى فى أسرار البلاغة ص 64 بقوله: «أن يكون الشبه محصلاً بضرب من التأويل» بأن يشارك المشبه المشبه به فى لازم أبرز صفاته، نحو كلامك كالعسل فى ارتياح النفوس. قال عبدالقاهر فى الأسرار ص 73: «ثم إن الشبه العقلى ربما انتزع من شىء واحد، كما مضى من انتزاع الشبه للفظ من حلاوة العسل، وربما انتزع من عدة أمور، يجمع بعضها إلى بعض، ثن يستخرج من مجموعها الشبه «أى وجه الشبه».
ب ـ وعرفه السكاكى بقوله المذكور آنفاً فى أعلى الصفحة ارجع إليه ص 164.
جـ ـ وعند الجمهور: ما كان وجه الشبه هيئة منتزعة من متعدد.
د ـ وعند الخطيب القزوينى: مثل الجمهور تماماً.

أمور، خص باسم التمثيل، كالذى فى قوله[1]:

واصبر على مضض الحسو د فإن صبرك قاتله[2]
كالنار تأكل بعضها إن لم تجد ما تأكله

وقوله فى تحقيق الاستعارة التمثيلية، بعد التمثيل بما ذكره صاحب التلخيص، وهو الذى يسميه التمثيل على سبيل الاستعارة، صريح فيما ذكرناه ويوافقه قول صاحب الكشاف، حيث قال فى تفسير قوله تعالى: ﴿ مثلهم[3] كمثل[4] الذى استوقد ناراً[5] ﴾ الآية، بعد تحقيق أن المثلين[6] كليهما من باب

= هـ - أما الزمخشرى فالتشبيه والتمثيل مترادفان عنده.
انظر بغية الإيضاح جـ 57/3/ «المطبعة النموذجية».
راجع المطول ص 339، أسرار البلاغة ص 64، المفتاح ص 164، دراسات تفصيلية شاملة، لبلاغة عبد القاهر فى - التشبيه والتمثيل ص 52 عبد الهادى العدل «دار الطباعة المحمدية» الطبعة الثالثة، سنة 1958 م.

(1) القائل عبدالله بن المعتز الأمير الأديب، وهو أشعر بنى هاشم وأشعر الناس فى الأوصاف والتشبيهات، كان يقول: إذا قلت كأن ولم آت بالتشبيه، فض الله فاى. انظر معاهد التنصيص للعباس جـ 146/1 «المطبعة البهتية المصرية».

(2) كذا فى: ب: جـ: ورواية البيتين فى أسرار البلاغة ص 70 تعليق محمد رشيد رضا: وكذلك المفتاح ص 164:

اصبر على مضض الحسو د فإن صبرك قاتله
فالنار تأكل نفسها إن لم تجد ما تأكله

وهذه هى الرواية الصحيحة: لأن التشبيه التمثيلى فى البيتين ضمنى، فقد شبه حالة المحسود مع حاسده وصبره على آلامه بحالة نار تشتعل دون أن تمد بالوقود، بجامع سرعة الفناء والزوال فى كل. راجع بغية الإيضاح جـ 57/3.

(3) فى اللسان جـ 131/14 مادة: «مثل» «مثل كلمة تسوية، يقال: هذا مثله، ومثله، كما يقال: شبهه، وشبهه، بمعنى. . . . وقال: «قال الجوهرى: ومثل الشىء أيضاً صفته. . مثل الجنة التى وعد المتقون».

(4) راجع الجمان فى تشبيهات القرآن لابن ناقيا البغدادى المتوفى سنة 485 هـ ص 90 - تحقيق الدكتور مصطفى الجوينى، «دار بور سعيد للطباعة».

(5) سورة البقرة، الآية: 17 .

(6) قال الزمخشرى فى كشافه جـ 25/1، 26: «المثل فى أصل كلامهم، بمعنى المثل، وهو =

التشبيه، دون الاستعارة والصحيح الذى عليه علماء البيان لا يتخطونه أن المثلين جميعاً من جملة التمثيلات المركبة دون المفردة.

وقال صاحب المفتاح فى آخر بحث التشبيه التمثيلى: ثم إن التشبيه التمثيلى متى فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا غير، يسمى مثلاً[1].

فقال[2]: وقد يسمى التمثيل، وكان حقه أن يقول: وقد يسمى المثل انتهى.

وتوقف شيخنا فيه فى مواضع، منها ما ادعاه فى القسم الثانى من كون الوضع فيه شخصياً المقتضى أن وضع بعض المركبات قد يكون شخصياً، يعارضه قول العلامة التفتازانى فى حواشى العضد، ما نصه: لأن جميع المركبات، وكثيراً من الأفعال، ومثل المثنى، والمجموع والمصغر، والمنسوب، وبالجملة كل ما تكون دلالته بحسب[3] الهيئة دون المادة، إنما هى موضوعة بالنوع دون الشخص، انتهى.

ومنها أنه يقال: ما الحكمة فى أن هذا القسم من المجاز لا يوجد إلا فى الاستعارة التمثيلية، والمجاز المرسل المنقول عن الكناية.

ومنها قوله: والفاضل التفتازانى لعدم فرقه الخ، فقد يقال كون الرد لعدم الفرق مجرد دعوى، بل جاز أن يكون مراد العلامة التفتازانى أن المجاز

= النظير، يقال مثل، ومثل، ومثيل، كشبه، وشبه وشبيه، ثم قيل: للقول السائر، الممثل مضربه بمورده مثل، ولم يضربوا مثلاً، ولا رأوه أهلاً للتسيير، ولا جيداً بالتداول والقبول، إلّا قولاً فيه غرابة من بعض الوجوه، ومن ثم حوفظ عليه، وحمى من التغيير. . . . وقد استعير المثل - استعارة الأسد للمقدام - للحال، أو الصفة، أو القصة، إذا كان لها شأن، وفيها غرابة، كأنه قيل: حالهم العجيبة الشأن، كحال الذى استوقد ناراً».

(1) كذا فى المفتاح ص 166.

(2) فى: ب: جـ: «وكأن صاحب التلخيص لم يفرق بين عبارة التمثيل، وعبارة المثل» فقال: هذه العبارة سقطت من: أ.

(3) (اللوحة: 87 ب).

لمركب يصح أن يطلق على المجاز بحسب الهيئة، إذ معنى كون اللفظ مجازاً، كونه مستعملاً فى غير ما وضع له، وهذا شامل لما كان التجوز فيه من جهة المادة، ولما كان التجوز فيه من جهة الهيئة.

فالاقتصار على إطلاق المجاز المركب، وتفسيره بما ذكـر، الموهم انتفاء القسم الآخر، بلا داعٍ، مع إمكان تقسيمه إلى القسمين، وتفسير كل منهما، كما هو حق البيان، خلاف اللائق[1]، والأولى، وكثيراً ما يطلق الصواب على اللائق[2]، والأولى، كما لا يمترى[3] فيه من تصفح كلامهم.

ومنها قوله: وقفت على المخطى هو[4]، فإنه لا يخفى مع أدنى إنصاف، بأن الاقتصار فى مقام بيان المجاز، المستدعى استيفاء أقسامه على أحد أقسامه، من غير داع معتبر وإن الاقتصار مع إمكان الاستيفاء فى قوة الخطأ، إن لم يكن خطأ، بل هو خطأ، على أن التصويب كثير ما يراد به خلاف الأولى، كما هو معلوم لمن تصفح كلامهم.

فالمخطىء لمولانا التفتازانى لرغبته فى تخطئة هذا الإمام، لا ينبغى أن يكون إلا مخطئاً فليتأمل، بالإنصاف، انتهى، رحمهم الله تعالى أجمعين. . .

(نعم) أقول: هو متعلق بقوله: واكتفوا عن بيانه ببيان التجوز فى مفرده (يتجه أن التجوز فى الهيئة التركيبية) كاستعمال الخبر فى الإنشاء، وعكسه (لم يدخل فى شىء من الأقسام) أى القسمين: المجاز المفرد، والمجاز المركب، بناء على إطلاق الجمع على ما فوق الواحد، (فإما أن يتجوز فى الكلمة المستعملة فى التعريف) أى تعريف المجاز المفرد (وتجعل ـ أى الكلمة ـ شاملة لها) أى[5] الهيئة التركيبية، بأن تجعل أعم من أن تكون كلمة حقيقية، أو حكماً، لأنها لما

---

(1) فى: جـ: «خلاف اللايق» بالياء.

(2) فى: جـ: «اللايق» بالياء.

(3) أى يشك.

(4) «مُخَطِّىء»: الأول اسم فاعل، والثانى اسم مفعول، والمقصود منه: سعد الدين التفتازانى.

(5) فى: ب: جـ: «أى للهيئة».

كانت وصفاً للكلمة، وحالة فيها، أطلق عليها الكلمة، من إطلاق اسم المحل على الحال[1].

(وإما أن يترك بيانها) أى بيان الهيئة التركيبية (للمقايسة)[2] على المجاز المفرد، فإن الهيئة التركيبية المستعملة فى غير ما وضعت له لعلاقة، وقرينة مجاز، كالكلمة وحاصله: أن بيان التجوز (اللوحة: 83 أ) فى المفرد يتم، لو كان ما عدا التمثيل من المركبات المجازية، المجاز فيه ناشىء[3] عن المجاز فى مفرده، والحال أنه ليس كذلك.

وحاصل الجواب التزام تعميم المفرد، بحيث يشمل الهيئة التركيبية (فإن قلت: إنما يندفع بهذا) يعنى قوله: ونحن نقول الخ (ما ذكروا - أى القوم - من المركبات فى مقال الأشكال) وهى المركبات التى سرى التجوال بها فى أجزائها كلها، أو بعضها، مادية، أو صورية، كجاءنى[4] أسد، ﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ﴾[5] و﴿ ففى رحمة الله ﴾[6] والخبر المستعمل فى الإنشاء وعكسه.

(لكن هناك ما لم يذكروه، من المركبات المقصود بها إفادة لازم الخبر، فإن قولك: حفظت التوراة)[7] بتاء الخطاب (يقصد به إفادة معنى، علمت أنك حفظت التوراة، ولا تجوز فى شىء من أجزائه، فهو كقولك: تقدم رجلاً وتؤخر أخرى، بعينه) فى كونه لا تجوز فى شىء من أجزائه، ولو كان فى أجزائه تجوز، فليس تجوز المجموع من حيث تجوز الأجزاء، مع أنه ليس باستعارة تمثيلية، فليس جوابك حاسماً لمادة الشبهة.

---

(1) انظر حاشية الحفيد على عصام ص 67.

(2) أى لعلم حكمها بطريق المقايسة.

(3) فى: جـ: «المجاز فيه ناش» وهو خطأ. والصواب: ناشىء، من نشأ ينشأ فهو ناشىء.

(4) فى: ب: جـ: «كجانى أسد» وهو تحريف.

(5) آل عمران، من الآية: 103.

(6) آل عمران، من الآية: 107.

(7) فى: ب: جـ: «بتاء الخطاب» وهو الصواب وفى: أ: بالنون وهو خطأ.

قلت: فى جوابه (لعله) أى مثل حفظت [1] التوراة (عندهم) أى القوم (من قبيل قوله) عليه الصلاة والسلام[2] «السلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»[3] فيمن يؤذى (المسلمين) فى كونه من قبيل الكناية[4] العرضية (فإنه يفاد به) أى هذا الحديث الشريف (إن هذا الشخص[5] الذى يؤذى المسلمين ليس بمسلم أى كامل الإسلام لكنه من عرض الكلام) بضم العين المهملة: أى جانب. (ولا يصير اللفظ مجازاً) أى على المذهب المختار[6] كما ذهب إليه السيد، رداً على الخطيب والسعد، حيث فهما عن السكاكى أن المعنى العرضى تارة يكون مجازاً كقولك: آذيتنى فستعرف، وأنت تريد إنساناً مع المخاطب دونه، وقد يكون كناية، كلما إذا أردتهما[7].

---

(1) أى من كل التراكيب المقصود منها لازم الفائدة.

(2) (اللوحة: 104 جـ) (واللوحة: 88 ب).

(3) هذا جزء من حديث أخرجه البخارى فى «كتاب الإيمان، باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» جـ 59/1، 60 «بشرح فتح البارى» وتمامه: «والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه».

وأخرجه مسلم فى «باب تفاضل الإسلام، أى أموره أفضل» بروايات متعددة، اقرأها فى صحيح مسلم شرح النورى جـ 10/1، 12 «المطبعة المصرية».

وأخرجه الترمذى فى «كتاب الإيمان باب ما جاء فى أن المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» جـ 17/5 تحقيق إبراهيم عطوة.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. رقم الحديث 2627. وأخرجه فى «كتاب صفة القيامة» أيضاً جـ 661/4، وقال: هذا حديث صحيح غريب من هذا الوجه أى من حديث أبى موسى.

(4) هى التى لم يذكر فيها الموصوف. انظر المطول ص 412 «مطبعة أحمد كامل».

(5) يكون كناية عرضية إذا أريد نفى الإسلام عن كل مؤذ، أما إذا أريد نفى الإسلام عن مؤذ معين فهو تعريض كذا قرره شيخنا الدكتور صادق خطاب. راجع بغية الإيضاح جـ 186/3 «ط النموذجية».

(6) فالتعريض لا يوصف بحقيقة، ولا مجاز، لأن ذلك من عوارض الألفاظ والتعريض ليس بلفظ، وإنما يفهم من فحوى الكلام، ومن بين السطور راجع المطول ص 412 وزهر الربيع للحملاوى ص 154.

(7) راجع المطول ص 413.

ونص السيد ـ قدس سره ـ : واذا تقرر أن اللفظ بالقياس إلى المعنى المعرض به ، لا يوصف بالحقيقة ، ولا بالمجاز ، ولا بالكناية ، لفقدان استعمال اللفظ في ذلك المعنى ، واشتراطه فى تلك الأمور ، فقول السكاكى [1] : أن التعريض قد يكون تارة على سبيل الكناية ، وأخرى على سبيل المجاز ، لم يرد به أن اللفظ فى المعنى المعرض به ، قد يكون كناية ، وقد يكون مجازاً ، كما يتبادر الوهم إليه ، فيما نقله المصنف[2] عنه ، وصرح به الشارح [3] ، وأيده بأن اللفظ إذا دل على معنى دلالة صحيحة ، فلا بد أن يكون حقيقة فيه ، أو مجازاً ، أو كناية ، وقد غفل عن مستتبعات التراكيب ، فإن الكلام يدل عليه دلالة صحيحة ، وليس حقيقة فيه ، ولا مجازاً ، ولا كناية ، لأنها المقصود تبعاً لا أصالة ، فلا يكون مستعملاً فيها [4] والمعنى المعرض به ، وإن كان مقصوداً أصلياً . إلا أنه ليس مقصوداً من اللفظ حيث يكون مستعملاً فيه ، وإنما قصد إليه من السياق ، بجهة التلويح [5] والإشارة .

وقد صرح ابن الأثير[6]: بأن التعريض لا يكون حقيقة فى المعنى المعرض به، ولا مجازاً حيث قال: هو اللفظ الدال على المعنى، لا من جهة الوضع الحقيقى، والمجازى.

---

(1) انظر مفتاح العلوم للسكاكى ص 194 .

(2) راجع الإيضاح للخطيب القزوينى جـ 270/4 «مع شروح التلخيص» «مطبعة عيسى الحلبى» .

(3) انظر مختصر سعد الدين التفتازانى جـ 272/4 «مع شروح التلخيص» .

(4) أنظر مواهب الفتاح لأبى يعقوب المغربى مع شروح التلخيص . جـ 274/4 .

(5) الفرق بين التلويح والإشارة، أن الكناية إن كثرت وسائطها سميت تلويحاً نحو كثير الرماد، وإن قلت بلا خفاء اللزوم سميت إيماء وإشارة كقول الشاعر:

أو ما رأيت المجد ألقى رحاله ... فى آل طلحة ثم لم يتحول

راجع المطول 413.

(6) انظر المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير جـ 56/3 وما بعدها . تحقيق الدكتورين الحوفى، وطبانة «مطبعة الرسالة» سنة 1962 م .

وحيث قال: فإنه تعريض بالطلب، مع أنه لم يوضع له، حقيقة، ولا مجازاً.

وقد أشار إلى أنه لا يكون كناية فيه أيضاً.

حيث قال[1]: الكناية ما دل على معنى، يجوز حمله على جانبى الحقيقة والمجاز.

بل أراد السكاكى به: أن التعريض قد يكون على طريق الكناية، فى أن يقصد به المعنيان معاً.

وقد يكون على طريق المجاز، بأن يقصد به المعنى التعريضى فقط، فقولك[2]: آذيتنى فستعرف، إذا أرادت به تهديد المخاطب، وتهديد غيره معاً، كان على سبيل الكناية فى إرادة المعنيين، إلا أن الأول مراد باللفظ، والثانى بالسياق، وإن أردت به تهديد غيره[3] فقط، وهو المعنى المعرض به، كان على سبيل المجاز، فى أن المقصود هو هذا المعنى وحده، ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضاً، لما مر، وللتنبيه على هذا المعنى زاد فى التركيب لفظ السبيل، والله الهادى إلى سواء السبيل انتهى[4].

وأقول: فى[5] شرح الإمام الطيبى على تفسير العلامة[6] جار الله ما نصه:

---

(1) أى ضياء الدين بن الأثير، انظر المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير جـ 292/4/ تحقيق الدكتورين الحوفى، وطبانة «مطبعة الرسالة» سنة 1962 م الطبعة الأولى.

(2) فى: ب: جـ: «كقولك».

(3) انظر المطول ص 413 «مطبعة أحمد كامل».

(4) فى: جـ: «انتهى بحروفه».

(5) فى: جـ: «وأقول: وفى شرح».

(6) «جار الله» ليست فى: جـ.

الكناية [1] :

أن يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له. ليس هذا تعريف الكناية لدخول المجاز فيه ولو قال: مع قرينة غير مانعة لإرادة الموضوع له لصح.

وكذا تعريض التعريض :

هو اللفظ المشار به إلى جانب، بحيث يوهم أن الغرض جانب آخر. وبين الكناية، والتعريض عموم وخصوص من وجه، فقد يكون كناية، وقد يكون تعريضاً كقولك: فلان طويل النجاد (اللوحة: 84 أ) وبالعكس، كقولك: فى عرض من يؤذيك لغير المؤذى: آذيتنى فستعرف، وعليه قوله تعالى لعيسى عليه الصلاة والسلام ﴿أأنت[2] قلت للناس اتخذونى وأمى إلهين من دون الله ﴾ [3] .

وقد يجتمع التعريض والكناية معاً :

كقولك فى عرض من يؤذى المسلمين: المؤمن هو الذى يصلى ويزكى، ولا يؤذى أخاه، ويتصل بذلك إلى نفس الإيمان عن المؤذى.

---

(1) كذا فى الكليات لأبى البقاء الكفوى ص 305.

(2) الهمزة للاستفهام التقريرى كما يقول ابن قتيبة فى مشكل القرآن ص 216، والمقرر به هو نفى الفعل، وهو غير وال للهمزة، بل هو غير موجود فى الكلام، هكذا قرر الأستاذ عبد الهادى العدل فى كتابه «دراسات تفصيلية شاملة» ص 243 وما بعدها، ومعلوم أن هذا الرأى لا يتفق ورأى الإمام عبد القاهر الجرجانى، الذى يرى وجوب إيلاء المقرر به الهمزة، ويمكن تخريج هذه الآية المتقدمة بأن يكون الاستفهام هنا للإنكار، والمنكر هو نفى الفعل، وقدم المسند إليه لتقويته إنكاراً للفعل ونفيه على مذهب السكاكى، وبذلك يندفع الاعتراض الوارد على عبد القاهر راجع مشكل القرآن لابن قتيبة ص 216، دراسات تفصيلية شاملة، عبد الهادى العدل ص 243، المطول ص 237، ابن قتيبة ومقاييسه. بحث قدم لكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر للحصول على درجة الماجستير سنة 1973 م ص 127. «للمحقق».

(3) سورة المائدة : الآية 116 .

والتلويح [1] :

أن تشير إلى مطلوبك من بعد، كقولك: فلان كثير الرماد، فإنه يدل على كثرة إحراق الحطب، ثم على كثرة الطبخ، ثم على كثرة تردد الضيفان، ثم على أنه مضياف[2]، وفى كلام المصنف تسامح.

الراغب[3]: التعريض كالكناية، لأن التعريض أن يذكر ما يفهم المقصود من عرضه[4] وليس بموضوع للمفهوم عنه، لا أصلاً ولا نقلاً، والكناية: العدول عن لفظ إلى لفظ هو يخلف[5] الأول، ويقوم مقامه، ولهذا سمى [6] الأسماء المضمرات فى النحو الكنايات.

وقلت: هذا قريب إلى ما ذهب إليه المصنف. انتهى[7].

(وللمصنف فى هذا المقام) أى مقام الكلام على المجاز المركب، قال الشارح المولى عصام[8] فى الأطول: عند قول التلخيص: فإن مقامات الكلام

---

(1) راجع مواهب الفتاح، لأبى يعقوب المغربى جـ 265/4 ، مع شروح التلخيص.

(2) ومن الكناية البعيدة قول الشاعر:

وما يك فى من عيب فإنى ... جبان الكلب مهزول الفصيل

وقول أبى الطيب المتنبى كناية الكذب:

تشتكى ما اشتكيت من ألم الشو ... ق إليها، والشوق حيث النحول

انظر التصوير البيانى الدكتور حفنى شرف ص 323 وما بعدها «المطبعة العالمية بالقاهرة».

(3) هذا النص غير موجود فى المفردات فى غريب القرآن للراغب الأصفهانى، المتوفى سنة 502 هـ، فى مادتى: عرض ، كتاب العين ص 330، وكن، كتاب الكاف ص 442 «ط مصطفى الحلبى سنة 1961 م».

(4) (اللوحة: 105 جـ).

(5) فى: ب: جـ: «هو يخلف الأول» وفى: أ: «يخالف».

(6) فى: ب: جـ: «لو هذا يسمى الأسماء المضمرات» ولعل هذا باعتبار المعنى اللغوى للكناية، وهو الخفاء، فأضمرت الشىء وأخفيته ولذا يطلق أبو عبيدة الكناية على الضمير فى كتابه مجاز القرآن.

(7) «اللوحة: 89 ب».

(8) زاد فى: ب: جـ: «رحمه الله تعالى».

متفاوتة، ما نصه: ثم الظاهر أنه يسمى مقاماً: لأنه كما أن مراتب الرجال تبين بالمقامات، كذلك تتفاوت مراتب الكلام بالأحوال[1]، انتهى.

وقال الخطابى فى حواشيه: الوجه الصالح أن يقال: المقام محل القيام، وقيام السوق نفاقها ورواجها، فمعنى مقام التأكيد محل رواجه، وأن المقام من قيام الرجل، بمعنى[2] انتصابه، أو من قيام العود، بمعنى استقامته انتهى.

وقيل: كان من عادة العرب أنهم يقومون عند تناشد الأشعار، وعرض الخلب، والرسائل[3]، فناسب أن يسمى الأمر الداعى لهم إلى اعتبار الخصوصية فى الكلام مقاماً، لأنهم يلاحظونه، ويلتفتون إليه، فى محل قيامهم، ولذلك سمى الحريرى[4] كتابه «بالمقامات» ولمثل ذلك تسمى كلمات الوعاظ مجالس لأنهم يجلسون فى تقريرها وأدائها، وهذا غاية ما وقفنا عليه فى كلامهم، على لفظ المقام فى محاوراتهم، وبالجملة فإطلاق المقام على ما ذكر مجاز، والظاهر أنه مجاز مرسل علاقته الحالية والمحلية، فليتأمل، ويحرر.

(حاشية يغنى عنها ما ذكرناه، لكن ننقلها ليكون شرحنا جامعة) أى جامعاً، والتاء للمبالغة[5]، أو فرائد[6] جامعة، (لحواشيه) أى المصنف على هذه الرسالة (رعاية منا لحق مكتوبة، وهى هذه أجزاء) مبتدأ خبره سيأتى (هذا المركب، المسمى استعارة تمثيلية) (وإن حالية[7] - كان لها - أى لكل منها - مدخل - أى دخول قوى - فى انتزاع وجه الشبه) الجامع بين الطرفين، (إلا أنه

(1) كذا فى الأطول لعصام جـ 30/1 «دار الطباعة العامرة».

(2) راجع اللسان جـ 405/15 مادة «قوم» انظر القاموس جـ 170/4 مادة «يوم».

(3) فى: جـ: «والرسايل» بالياء.

(4) تقدمت ترجمته.

(5) فى: ب: جـ: «أو فرائد، أو فوائد جامعة».

(6) وفى القاموس جـ 334/1 مادة: «فرد» الفريد: الشذ يفصل بين اللؤلؤ والذهب والجمع فرائد، والجوهرة النفيسة، كالفريدة، والدر إذا نظم وفصل بغيره».

(7) المراد: جملة «إن كان لها مدخل» حالية، وفى العبارة ما فيها من الاضطراب بسبب ارتباط الشرح بالمتن.

ليس فى شىء منها - أى تلك الأجزاء - على انفراده تجوز، باعتبار هذا المجاز المتعلق بمجموعها، بل هى - أى الأجزاء - باقية على حالها من كونها حقيقة كلها، أو مجازاً) كلًا أو بعضاً «فأو» لمنع الخلو كما قررنا به، وتقدم مثله من كلام الشارح.

(أما الأول كما[1] فى المثال المذكور) وهو كونها حقيقة باقية على حالها، كما فى قول المتن الآتى: إنى أراك تقدم رجلًا الخ، فإنه ليس مما عبر عن المشبه به بالمفرد، ولا مجاز فى مفرد من مفرداته، بل فى نفس الكلام حيث لم يستعمل فى معناه الأصلى.

قال المولى[2] الفنرى - رحمه الله تعالى - عند قول الشارح المحقق: للقطع بأن تقدم رجلًا، وتؤخر أخرى، مستعمل فى معناه الأصلى، أعنى صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة الخ.

ما نصه: قد يناقش فيه، فإن هذا الكلام مستعمل فى التردد بين الإقدام والإحجام، ولا يوجد فيه تقديم الرجل[3] وتأخيره حقيقة، فالحق[4] أن التجوز كما هو حاصل فى نفس الكلام، حاصل فى مفرداته، بأن يشبه ازعاج الخاطر نحو الفعل، بالتقديم، ونفس الخاطر بالرجل وانقباض الخاطر عنه تارة أخرى بالتأخير، وهذه المناقشة على تقدير صحتها مخصوص بهذا المثال، وإلا فمن المسلمات أن اعتبار التشبيه فى مفردات التمثيل غير لازم، انتهى.

---

(1) عبارة: ب: جـ: «أما الأول: وهو كونها باقية على حالها، ومن كونها حقيقة كلها، فكما فى المثال المذكور فى قول المتن الآتى» وقد سقط من جـ: «فى قول المتن الآتى».

(2) ويدعى الفنارى أيضاً.

(3) فى: ب: جـ: «ولا تأخيره».

(4) قال الحفيد فى حاشيته على شرح عصام ص 69: «لا وجه لهذه المناقشة أصلًا... ولو اعتبرنا فى مفرداته ما ذكر، لم يكن لنا حاجة إلى اعتبار التمثيلية، للاستغناء عنها بالمجازات الإفرادية» وهذا رأى سديد فى نظرى، لأن مدار الحسن والجمال فى التمثيلية. عندما يكون التشبيه بين الحالتين لترى هيئتين متعانقتين، وصورتين عجيبتين مجتمعتين فى شىء واحد فيزداد القلب ارتياحاً، وتهز النفوس طرباً.

وأما الثانى: وهو كونها مجازاً كلاً أو بعضاً (فكما لو عبر[1] فى الكلام المذكور عن التقديم، والتأخير، والرجل، بلفظ مجازى) كما إذا قيل: إنى أراك تنزل يداً وترفع أخرى، مراداً به، إنى أراك تقدم الخ، (وكما فى قوله تعالى: ﴿ختم الله على قلوبهم﴾[2] (اللوحة: 85 أ) إذا جعل الختم[3] استعارة لإحداث هيئة مانعة من حلول الحق فيها، وجعل الكلام استعارة تمثيلية[4]، بناء على تشبيه حال قلوبهم، بحال قلوب ختم الله عليها، محققة) كحال قلوب البهائم مثلاً، فإنها خلقها الله تعالى خالية عن الفطن (أو بحال قلوب مقدرة) أى مفروضة على ذلك الوجه (هذا المذكور كلامه) أى المصنف فى الحاشية بلفظه.

قال المحشى[5] - رحمه الله تعالى -: قوله إذا جعل الختم استعارة لإحداث هيئة الخ، وذلك أنه شبه إحداث الله تعالى فى نفوسهم هيئة تمرنهم على استحباب الفكر، والمعاصى، واستقباح الإيمان[6] والطاعة[7] بالختم المستوثق

---

(1) راجع حاشية الحفيد على عصام الدين ص 69.

(2) سورة البقرة. جزء الآية: 7.

(3) فى الكشاف جـ 18/1 «بولاق»: «الختم، والكتم أخوان، لأن فى الاستيثاق من الشىء يضرب الختم عليه، كتماً له، وتعطيه، لئلا يتوصل إليه، ولا يطلع».

(4) فى المصدر جـ 18/1 «المطبعة المصرية بولاق»: «ويجوز أن تضرب الجملة كما هى - وهى: «ختم الله على قلوبهم» - مثلاً «سال به الوادى» إذا هلك، «وطارت به العنقاء» إذا أطال الغيبة، وليس للوادى، ولا للعنقاء عمل، فى هلاكه، ولا فى طول غيبته، وإنما هو تمثيل، مثلت حاله فى هلاكه، بحال من سال به الوادى، وفى طول غيبته بحال من طارت به العنقاء، فكذلك، مثلت قلوبهم فيما كانت عليه من التجافى عن الحق، بحال قلوب ختم الله عليها نحو قلوب الأغتام - «الأغتم: الأعجم الذى لا يفصح شيئاً» - التى هى فى خلوها عن الفطن، كقلوب البهائم، أو بحال قلوب البهائم أنفسها أو بحال قلوب مقدر ختم الله عليها، حتى لا تعى شيئاً ولا تفقهه» راجع الكشاف جـ 51/1/ دار الكتاب العربى ببيروت.

(5) فى: جـ: «قال الحفيد».

(6) (اللوحة: 90 ب: 106 جـ).

(7) فى حاشية الحفيد ص 69 «استقباح الإيمان والطاعات».

على الأوانى، فى أنهما مانعان[1] من التوصل إلى ما ورائهما، فإن إحداث الهيئة المذكور حائل ومانع[2] من وصول الحق إلى قلوبهم، كما أن الختم مانع من تطرق الأيدى إلى ما فى الإناء المختوم عليه، ثم استعير لفظ الختم، لإحداث الهيئة المذكورة، ثم اشتق منه الفعل، أعنى «ختم» فيكون استعارة تبعية[3]، ثم يستعار الجملة الدالة على المشبه به للمشبه، كما فى أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى، فكما أنه ليس من المخاطب تقديم، ولا تأخير للرجل، فكذا ههنا ليس من الله[4] تعالى منع لقبول الحق، وهذا الوجه مما اضطرت المعتزلة فى الآية إلى مثله، لكونها وردت مخالفة لمعتقدهم، لئلا يلزمهم إسناد القبح إلى الله تعالى.

ولنا غنية عنه، لاعتقادنا أنه لا يقبح منه تعالى شىء، وإنما قبح من العبد، لصدوره منه على خلاف ما أمر به، انتهى[5].

يحكى: أن أبا القاسم[6] الأنصارى سئل عن تكفير المعتزلة فى هذه المسألة. فقال: لا، لأنهم نزهوا الله تعالى، فسئل عن أهل السنة، فقال: لا، لأنهم عظموه.

والمعنى: أن كلا الفريقين ما طلب[7] إلا جلال الله تعالى وكبرياءه إلا أن أهل السنة وقع نظرهم على عظمته، فقالوا: ينبغى أن يكون الله تعالى هو الموجد على الإطلاق، ولا يوجد سواه.

---

(1) هذا وجه الشبه بين الطرفين.

(2) فى: جـ: «حايل» بالياء.

(3) قال أبو السعود: «والختم على الشىء الاستيثاق منه، بضرب الخاتم عليه صيانة له... إما على طريقة الاستعارة التبعية........... وإما على طريقة التمثيل». انظر تفسير أبى السعود جـ 29/1.

(4) صواب العبارة «ليس من الله» وقد حذفت كلمة: (ومن) من: أ.

(5) كذا فى حاشية الحفيد ص 69.

(6) فى: جـ: «يحكى أن أبا قاسم الأنصارى».

(7) فى: جـ: «ما طلبه جلال الله تعالى، وكبرياؤه».

والمعتزلة: وقع نظرهم على الحكمة، فقالوا: لا يليق بجلال حضرته القبائح.

وفى الأنوار [1] :

فى تفسير قوله تعالى: ﴿ هو الذى خلقكم، منكم كافر ﴾[2]، مقدر كفره، موجه إليه ما يحمله عليه، ﴿ ومنكم مؤمن ﴾[3] مقدر إيمانه[4]، موفق لما يدعوه إليه.

وفيه حكاية الإمام الأعظم ، أبى حنيفة ـ رضى الله تعالى عنه مع القدرية :

وهى أن جماعة منهم هجموا عليه،وقالوا: أنت الذى تزعم أن الله[5] شاء الكفر من عباده، ثم يعاقبهم على ذلك، فقال: أخبرونى هل علم الله فى الأزل أن يوجد من هؤلاء الكفر أم لا؟ فلم يمكنهم إنكار علم الله تعالى، فقالوا: نعم، قال: فإذا علم الله منهم الكفر، كيف تقولون هل شاء أن يحقق علمه كما علم، أم شاء أن يغير علمه جهلاً؟ فعرفوا بطلان مذهبهم فتابوا.

وفى اللباب لابن عادل فى تفسير سورة النساء ما نصه: قالت المعتزلة قوله تعالى: ﴿ والله يريد أن يتوب عليكم ﴾[6] يدل على أن الله تعالى يريد

---

(1) أى أنوار التنزيل، وأسرار التأويل» المسمى «بتفسير البيضاوى» ومن هنا سقط من: جـ: إلى آخر النقل منـه.

(2) سورة التغابن: الآية: 2.

(3) التغابن، جزء الآية: 2.

(4) فى تفسير أبى السعود جـ 167/5 «ط محمد صبيح: هو الذى خلقكم خلقاً بديعاً، حادياً لجميع الكمالات العلمية والعملية، ومع ذلك فمنكم كافر، أى فبعضكم مختار للكفر، كاسب له، وبعضكم مختار للإيمان كاسب له».

(5) فى: ب: «إن شاء الله الكفر من عباده» وهو الصواب «وحذفت كلمة «الله» من: أ.

(6) من هنا إلى آخر النقل من اللباب، سقط من: ب: و: جـ.

التوبة من الكل، والطاعة من الكل. وقال أهل السنة: هذا محال، لأنه تعالى علم أن الفاسق لا يتوب، وعلمه بأنه لا يتوب مع توبته ضدان، وذلك العلم ممتنع الزوال، ومع وجود أحد الضدين كانت إرادة الضد الآخر، إرادة لما علم الله تعالى كونه محالاً، وذلك محال.

وأيضاً فإنه تعالى إذا كان يريد التوبة من الكل، ويريد الشيطان ﴿ أن تميلوا ميلاً عظيماً ﴾[1] ثم يحصل مراد الشيطان، لا مراد الرحمن، فحينئذ نفاذ الشيطان فى ملك الرحمن، أتم من نفاذ الرحمن فى ملك نفسه، وذلك محال، فثبت أن قوله تعالى: ﴿ والله يريد أن يتوب عليكم ﴾[2] خطاب مع قوم معنيين[3]، حصلت هذه التوبة لهم، انتهى.

قلت: خلاصة هذا هو كلام الإمام الأعظم قبله، وقد كان له رضى الله تعالى عنه مع المعتزلة مشاهد، فإنهم هجموا عليه غير مرة، وهموا به، فحفظه الله تعالى من مكرهم ونصره عليه والحمد لله رب العالمين ومن حزب الشيخ أبى العباس المرسى رحمه الله تعالى: «إلهى معصيتك نادتنى[4] بالطاعة وطاعتك نادتنى بالمعصية» يريد أنه سبق تعلق علمك بالمعصية منى، وقدرتك بإيجاد وإرادتك بتخصيصها، فتعين وجودها حسب التعلق تعلقاً لزومياً، ضرورة بطلان تعلق العلم جهلاً، والقدرة عجزاً والإرادة قسراً، فأنى يمكن الحول عنها؟[5].

(1) سورة النساء، الآية: 27.

(2) سورة النساء، جزء من الآية 27.

(3) سورة النساء، جزء الآية: 27.

(4) وفى تفسير التحرير والتنوير لفضيلة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور جـ 21/5 «الدار التونسية للنشر» «ولذلك قدم المسند إليه على الخبر الفعلى فى قوله ﴿والله يريد أن يتوب عليكم﴾ ليدل على التخصيص الإضافى أى الله وحده هو الذى يريد أن يتوب عليكم، وأما الذين يتبعون الشهوات، فيريدون انصرافكم عن الحق....... وهم المشركون».

(5) فى: ب: «نادنى» وهو خطأ، والصواب: «نادتنى».

فى الصحاح جـ 1679/4 مادة: «حول» حال إلى مكان آخر، أى تحول.

ووقوعها حتماً عدل لا ظلم ، فلذا كانت منادية بالطاعة ، أى بالدخول تحت مجارى القهر ، استسلاماً للقهار .

وكذلك التعلق بالطاعة التى جرت على يد العبد، فكان الحق وقوعها، والباطل امتناعها، مع أن العبد يرى أنه قد أطاع، وما خالف، فيكون منادياً على نفسه بلسان الحال، إن طاعته لمولاه، مع قدرته على المخالفة فى حال الإطاعة حقيقة، فعدل عن المخالفة للطاعة، فأطاع، فيكون فى عين المعصية، بل الطاعة له مجاز، كنسبتها للسموات والأرض.

ويفهم منه قوله جل وعلا لسيد خلقه ﴿ ليس[1] لك من الأمر ﴾[2]، وقوله أيضاً «﴿ وإليه يرجع الأمر كله، فاعبده وتوكله عليه ﴾[3].

وعبارة بعضهم فى هذا المقام «العبد أسير بين حضرة الإرادة، وحضرة الأمر» فإن كان فى الطاعة فهو مطيع للإرادة، مطيع للأمر، وإن كان فى المعصية فهو مطيع الإرادة عاصٍ للأمر.

ومن كلام الشيخ القطب العارف بالله سيدى أبى الحسن[4] الشاذلى[5] رضى الله تعالى عنه وعن أسلافه الكرام: «الموحد إذا تعرض أهلكته الحقيقة وإذا سكت أهلكه الأدب فلا يزال هالكاً، ما دام فى هذه الدار فإذا كان ولا بد، فهلاك الشريعة هلاك، وهلاك الحقيقة نجاة، فكن ذا أدبين تفز بالسعادة، جعلنا الله تعالى من السعداء بمنه وكرمه[6]، آمين.

---

(1) آل عمران، جزء الآية: 128.

(2) فى: ب: «ليس لك من الأمر شىء».

(3) سورة هود، الآية: 123.

(4) هو أبو الحسن على الشاذلى، بن عبد الجبار، الصوفى العارف بالله، كان فصيح اللسان، عذب الكلام، صاحب الطريقة الشاذلية المعروفة، المتوفى سنة 656 هـ . انظر «أبو الحسن الشاذلى الدكتور عبد الحليم محمود» دار الكتاب العربى للطباعة والنشر الطبعة الثانية سنة 1967 م.

(5) فى: جـ: «الشادلى» بالدال المهملة وهو خطأ.

(6) فى: ب: «بمنه وفضله».

واعلم أن الكلام على هذه الآية[1] الكريمة طويل الذيل، وقد أوردنا فى مسودة هذا الكتاب ما يشفى الغليل، ويبرىء العليل، واقتصرنا هنا على هذا النزر القليل، مما فيه كفاية، والله ولى التوفيق والهداية، وهو المستعان فى البداية والنهاية.

(وإلا) أى وألا تكن علاقته غير المشابهة، بأن كانت المشابهة (سمى استعارة تمثيلية) كالمصنف والسكاكى[2].

وتحقيق القول فيه: أن فى المسألة مذهبين:

وبيان ذلك :

لما كان معنى المجموع المركب، معانى تلك الألفاظ، التى ليس فيها التجوز المعهود، ولم تكن الهيئة العقلية الحاصلة بالتركيب، المنتزعة من معانيها، مدلولاً[3] وضعياً لها، ليكون ما دل على الهيئة المشبه بها، عند استعماله فى الهيئة المشبهة، مستعملاً فى غير ما وضع له.

ذهب قدماء المحققين، كالشيخ عبد القار[4] وأضرابه[5] - قدس سرهم - إلى جعل التمثيل قسماً برأسه، ومنعوا تسميته استعارة، لتخلف ضابطها عنه، كما تقرر، فهى عندهم من قسم التشبيه، وعليه ظاهر التلخيص[6] فى مواضع، إذ قال فى أقسامه: وأما تمثيل.

---

(1) فى: ب: جـ: «فى هذه الآية».
(2) انظر المفتاح ص 166.
(3) راجع أسرار البلاغة ص 192 «ط محمد صبيح».
(4) انظر أسرار البلاغة ص 192، 206، 208 «ط محمد صبيح».
(5) مثل الزمخشرى انظر الكشاف جـ 195/1 راجع النظم القرآنى فى كشاف الزمخشرى الدكتور درويش الجندى انظر بغية الإيضاح جـ 150/3 - الطبعة الرابعة.
(6) راجع المصدر السابق جـ 57/3، 146 وما بعدها.

ومن رام تقليل الأقسام من المتأخرين[1] :

عد تلك الهيئة المشبه بها من قبيل المدلولات الوضعية، وجعل الكلام المفيد لها، عند استعماله فيما يشبه بها من هيئة أخرى، منتزعة من أمور أخرى، من قبيل الاستعارة وسماه استعارة تمثيلية[2] (لاشتماله) أى المجاز المركب (على التمثيل بمعنى التشبيه) وهو من اشتمال الموقف على الموقف عليه، لأن كون المجاز استعارة؛ موقوف على التشبيه، لأن كل استعارة لا تتحقق إلا به[3].

قال العلامة يس[4]: قوله: والأسمى استعارة تمثيلية، قال شيخنا: ظاهره، أو صريحه أن التمثيلية لا تكون تبعية، وأن التبعية إنما تكون فى المفرد[5].

وقد يتوقف فيه[6]: لأن غاية ما دل عليه كلام المصنف، أن المجاز المركب الذى علاقته المشابهة يسمى استعارة تمثيلية، وهذا لا تصريح فيه، بأن بعض أفراد التبعية، لا يسمى تمثيلية وكان الظاهر أن يقول: سكت المصنف عن جريان الاستعارة؛ التى تسمى تمثيلية فى المجاز المفرد، وظاهر ذلك بل

---

(1) كسعد الدين التفتازانى، انظر تقرير الأنبابى على السعد، جـ 252/4 وما بعدها. «ط السعادة سنة 1331 هـ».

ومثله أبو الليث السمرقندى، ويس العليمى، راجع حاشية يس على عصام، اللوحة: 69.

(2) راجع جواهر البلاغة لأحمد الهاشمى، ص 258 «ط السعادة بمصر سنة 1935 م».

(3) هذه عبارة يس على عصام، انظر حاشية يس العليمى على عصام، اللوحة 70 توجد منها نسخة خطية بدار الكتب الوطنية التونسية رقم الإيداع 15923.

(4) فى حاشيته على عصام، اللوحة: 69 مخطوطة بدار الكتب الوطنية التونسية، رقم الإيداع: 15923.

(5) فى المصدر السابق «انتهى».

(6) يس العليمى ينقد رأى شيخه المتقدم، ويصوب له عبارته.

صريحه فى مقام البيان أنها لا تجرى فيه، ويلزم من ذلك ألا تكون تبعية، لأن التبعية لا تكون فى مصادر المشتقات، ومتعلقات الحروف أولاً[1].

وإنما تكون الأصلية أولاً، وتبعيتها فى المشتقات والحروف، والمصادر ومتعلقات الحروف، مفردة، والتمثيل يقضى التركيب[2].

واعلم أن هذه المسألة معترك الأفهام، ومزلة الأقدام، ومما اختلف فيه العلماء الأعلام.

1 ـ فذهب جماعة إلى جواز الاجتماع.

2 ـ وآخرون إلى المنع[3].

ومن الأولين المولى السعد[4]، ومن الآخرين السيد السند[5]، وقد وقع فيها المناظرة بين السعد، والسيد فى مجلس تيمورخان[6] بسمرقند.

---

(1) كلمة: «أولاً» ليست فى: جـ

(2) الشيخ يس يؤيد السيد السند فى رأيه الناطق بمنع اجتماع التمثيلية والتبعية ـ راجع حاشية يس على عصام، مخطوطة بدار الكتب الوطنية التونسية، اللوحة: 69.

(3) (اللوحة: 91 ب).

(4) قال يس العليمى فى حاشيته على عصام، اللوحة: 69: «وقد تعرض السعد لهذه الواقعة فى آخر شرحه للمفتاح، وكذا فى حاشية الكشاف، عند تفسير قوله تعالى: ﴿ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم﴾.

(5) فى المصدر السابق، اللوحة: 69: «وأما السيد فقد أشار فى حاشية المطول إليها».

(6) هذا الطاغية، المتوفى سنة 807 هـ، الذى دوخ الشرق بجحافله الزاحفة، وقد بلغ من جبروته، أن ألجأ الشيخين: سعد الدين التفتازانى، والسيد الشريف، إلى أن يتناظرا بين يديه، فشجر بينهما الخلاف، فى الاستعارة التمثيلية، فجوز السعد اجتماع التمثيلية والتبعية ومنع السيد ذلك، وطال احتجاج الطرفين، وكانت النتيجة انتصار السيد على السعد وقد مات التفتازانى غماً وهماً.

وكان ذلك بإيعاز من تيمور، ووزيره الذى يكره السعد، فألب السيد عليه واختار عبد=

والحاصل :

أن السعد قد جوز فى قوله تعالى: ﴿ أولئك على هدى من ربهم ﴾[1] اجتماعهما.

أما التبعية :

فلجريانها فى الاستعلاء، الذى هو متعلق[2] معنى «على» أولاً، وتبعيته فى «على».

وأما التمثيل :

فلكون[3] كل من طرفى التشبيه حالة منتزعة من عدة أمور، لأن المشبه، تمكنهم من الهدى، واستقرارهم عليه، وتمسكهم به، والمشبه به حال من اعتلى الشىء وركبه.

واعترض عليه السيد[4] :

بأن انتزاع كل من طرفيه من عدة أمـور، يستلزم تركبـه من معان متعددة، ومن البين أن متعلق كلمة «على» وهو الاستعلاء مفرد، كالضرب، فلا يكون مشبهاً به فى تشبيه مركب طرفاه، وإن انضم إليه مفرد آخر، وجعل المجموع مشبهاً به، فكيف سرى التشبيه والاستعارة منه إلى معنى الحرف.

= الجبار حكماً فى هذه المناظرة، وبذلك تم لهم ما أرادوا راجع نشأة النحو، وتاريخ أشهر النحاة، محمد طنطاوى ص 201.

انظر حاشية يس على عصام، اللوحة: 69.

(1) سورة البقرة، جزء الآية: 5.

(2) انظر حاشية الشهاب الخفاجى على تفسير القاضى البيضاوى جـ 245/1 ـ وما بعدها.

(3) راجع المصدر السابق نفسه، جـ 245/1، وما بعدها، انظر الكشاف للزمخشرى جـ 43/1 «دار الكتاب العربى بيروت» .

(4) راجع حاشية يس العليمى، اللوحة: 69.

والحاصل :

أن استعارة «على» استعارة تبعية، تستلزم كون الاستعلاء مشبهاً به ، وتركب الطرفين يستلزم ألا يكون مشبهاً به [1] .

وأجاب السعد [2] :

بأن انتزاع كل من طرفيه من عدة أمور[3]، لا يوجب تركيبه، بل يقتضى تعدداً فى مآخذه[4]، وهو لا ينافى فى كونه متعلق معنى الحرف[5].

ورده السيد :

بأمور بسطها فى حاشيته على المطول، أكثر من حاشية الكشاف.

وتعقبه مولانا خسرو [6] :

منتصراً للسعد[7].

(1) انظر حاشية الشهاب الخفاجى على تفسير القاضى البيضاوى جـ 246/1، راجع حاشية زاده على البيضاوى، جـ 102/1 «المطبعة العثمانية».

(2) راجع حاشية يس العليمى على عصام، اللوحة: 69.

(3) انظر حاشية الشهاب الخفاجى على تفسير القاضى البيضاوى جـ 246/1.

(4) فى: ب: جـ: «فى مأخذه» كذا فى حاشية الشهاب جـ 246/1 وحاشية يس، اللوحة: 69.

(5) فى حاشية محمد الخضرى على الملوى على السمرقندية ص 83: «ذهب التفتازانى إلى أنه يكفى أن يعبر عن تلك الهيئة، بعد انتزاعها بلفظ مفرد، ولذا لا يشترط فى اللفظ المستعار التعدد».

(6) هو محمد بن فراموز، الشهير بالمولى خسرو، كان واسع المعرفة كثير الفضل عالماً بالعلوم العقلية والنقلية، له مؤلفات، منها متن الغرر وشرحه الدرر فى فقه الحنفية، وله حواش على تفسير البيضاوى، وحواش على شرح المطول لسعد الدين التفتازانى. توفى بالقسطنطينية، ثم نقل إلى بروسا، سنة خمس وثمانين، وثمانمائة للهجرة. انظر الشذرات جـ7/342، راجع تاريخ علوم البلاغة للمراغى ص 165.

(7) فقال: إن قوله تعالى ﴿أولئك على هدى﴾ يجوز أن تعتبر فيه التبعية وحدها، وأن تعتبر فيه التمثيلية كذا فى حاشية يس العليمى على عصام اللوحة: 69.

وللمولى أحمد، الشهير بطاشكبرى[1] زاده، رسالتان[2] فى هذه المسألة، انتصر فيها للسعد أيضاً، فاستوفى الكلام على ما جرى فى المناظرة انتهى[3].

وسنورد عليك توجيهات (اللوحة: 87 /أ) المحقق أبى السعود فى الآية الكريمة، وزبدة ما ذكره شيخنا البدر زيتونة فى شرحه «مطالع السعود»[4] ونصه: ممزوجاً بكلام المفسر المحقق، ولما شاع الاستعلاء فيما يحس، واستعمل هنا فى معقول، بين وجهه المجازى من الاستعارة[5] التمثيلية والتبعية، والمكنية، بادئاً بالأول لقوته، فقال: وإيراد مبتدأ كلمة أى الإتيان بالأداة الدالة على الاستعلاء، أى العلو، لا طلبه، فالسين للتأكيد، وهى «على» فى «على هدى»[6] بناء، حال كونه، أو لأجله، على تمثيل، وهو ضرب المثل، والإتيان بمثال، - ومطلق التشبيه، والتشبيه[7] المركب، وهو المراد هنا، حالهم، أى المتقين أصحاب تلك الصفات الحاصلة لهم، من كمال الثبات والسير إلى الله تعالى، والتحقق بالتقوى، فى ملابستهم، ومخالطتهم وتلبسهم بالهدى، وهو أحد وجهى المشبه، من الهيئتين، المركبتين، المنتزعتين، بحال، صلة، تمثيل من، أى شخص يعتلى «بالعين المهملة، والمثناة[8] الفوقية». أن يرتقى الشىء

---

(1) هو محمد بن أحمد، الشهير «بطاشكبرى» زاده الرومى، كان فاضلاً بليغاً ضليعاً فى اللغة العربية، له مؤلفات تربو على الثلاثين، منها شرحاه الكبير والمختصر على الفوائد الغياثية، للعضد، وثانيهما مطبوع بالآستانة توفى سنة 963 هـ. انظر تاريخ علوم البلاغة للمراغى ص 182، 183.

(2) إحداهما: «مسالك الخلاص، فى مهالك الخواص» مخطوطة بدار الكتب المصرية. رقم الإيداع: «308» بلاغة.

(3) فى: ب: «انتهى الشيخ زيتونة وحاشيته» وفى: جـ: «انتهى نقل العلامة يس».

(4) توجد منه نسخة بخطوط مختلفة، بدار الكتب الوطنية التونسية رقم الإيداع 7227 العبدلية.

(5) (اللوحة: 110 جـ).

(6) سورة البقرة، جزء الآية: 5.

(7) راجع حاشية الشهاب الخفاجى على تفسير القاضى البيضاوى جـ 225/1.

(8) فى: ب: جـ: «والمثنات».

المركوب فيتمكن من ركوبه، ويستولى عليه، قاهراً له، وذلك، تصوير للاعتلاء[1] والاستعلاء[2] يتصرف فيه، أى فى ذلك الشىء، متمكناً منه.

والجامع :

الإيصال إلى المقصد بكل.

وإيضاح المقام :

أن فى هذا الوجه تشبيه هيئة[3] منتزعة، من المتقى، والمهتدى، وتمسكه، بهيئة منتزعة من الراكب، والمركوب، واعتلائه عليه، فتكون تمثيلية[4]، من تركب كل من طرفيها، لكن لم يصرح من الألفاظ التى بإزاء المشبه به إلا بكلمة «على» فإن مدلولها هو العمدة[5] فى تلك الهيئة، وما عداه تابع له، ملاحظ فى ضمن ألفاظ منوية، وإن لم يقدر فى نظم الكلام، فليس فى «على» استعارة أصلاً على هذا الوجه، بل هى على حالها، كما لو صرح بتلك الألفاظ.

قال السيد متعقباً به السعد :

أو[6] إيرادها، بناء على استعارتها، أى كلمة الاستعلاء من معناها

(1) فى : أ: «للاعتلا».

(2) فى : ب: جـ: «والاستواء».

(3) انظر حاشية يس العليمى على عصام، اللوحة 69، مخطوطة، بدار الكتب التونسية رقم الإيداع (15923).

(4) هذا هو التوجيه الأول للآية «استعارة تمثيلية» كما فى تفسير أبى السعود العمادى، المتوفى سنة 951 هـ راجعة جـ 26/1 «ط محمد صبيح».

(5) قال محمد الفاضل بن عاشور: «ونحن نجد اعتبار التمثيلية فى الآية أرجح، لأنها أوضح، وأبلغ، وأشهر، وأسعد بكلام الكشاف، أما كونها أوضح، فلأن تشبيه التمثيل منزع واضح لا كلفة فيه، وأما كونها أبلغ لما فيها من زيادة الخصوصيات، وأما أشهر فلأن التمثيلية متفوق عليها بخلاف التبعية، وأما أسعد بكلام الكشاف، فلأن ظاهر قوله «مثل» أنه أراد التمثيل راجع التحرير والتنوير للفاضل ابن عاشور جـ 244/1 «دار التونسية للنشر».

(6) فى : جـ: «قال السيد متعقباً به السعد: ومنه أخذ المؤلف: أو إيرادها».

الأصلى الحقيقى، لتمسكهم، أى المتقين المحكية أوصافهم، بالهدى وثباتهم عليه، استعارة تبعية[1]، جارية فى صرف الاستعلاء ثانياً، بعد جريانها فى متعلقه، وهو المعنى الكلى الشامل له، كما حقق، ولذا استكمل إيضاحها ببيان وجه التبع، والجرى ثانياً بقوله: متفرعة تلك الاستعارة فى الحرف المذكور، على تشبيهه، أى تمسكهم بالهدى، وتمكنهم منه، حتى صاروا متصرفين فيه، ملازمين له[2]، حيث حلوا فى منازل التقوى، باعتلاء الراكب، واستوائه على ظهر مركوبه، المعتلى عليه، فانتزع أولاً هيئتين[3]: إحداهما من التمسك بالهدى، وهى عقلية.

والثانية من الراكب، وهى حسية، وشبهت الأولى بالثانية. ثم نشأ عنها استعارة حرف الاستعلاء[4] المتأصل[5] فى المشبه به، فجرت فيه ثانياً، فهى تمثيلية، تبعية على هذا الوجه الثانى.

وهو معترك الأفكار، وفيه ركب الفهم جواد التحقيق، وداره، فوقع النزاع بين الكمل فى الاستعارة التبعية.

هل تكون تمثيلية أم لا؟.

فذهب[6] الفاضل المحقق[7] إلى جوازه، متمسكاً بما صرح به العلامة فى

---

(1) هذا هو الوجه الثانى للآية: «استعارة تبعية» فى «على» راجع تفسير أبى السعود جـ 26/1 «مطبعة محمد صبيح بمصر». وهناك وجه ثالث للآية حيث شبه الهدى بالمركوب للإيذان بقوة تمكنهم منه، على طريقة المكنية وإثبات «على» تخييل.

(2) اللوحة: 92 ب.

(3) انظر حاشية محمد الخضرى على شرح الملوى على السمرقندية ص 83. المطبعة الأزهرية بمصر «الطبعة الثانية سنة 1931 م.

(4) «لأن دلالة كلمة «على» على الاستعلاء مطابقية، وعلى البواقى التزامية، واللفظ لا يكون مركباً باعتبار المدلول الالتزامى» قاله المولى خسرو، انظر حاشية يس العليمى على عصام اللوحة: 69. مخطوطة بدار الكتب الوطنية التونسية رقم الإيداع 15923.

(5) فى: ب «المتأصل».

(6) هذه عبارة الشهاب الخفاجى فى حاشيته على البيضاوى جـ 245/1.

(7) أى سعد الدين التفازانى.

مواضع من كشافه، كما صرح به[1] هنا[2]، وقد سبقه إلى ذلك[3] الطيبى، وقال (إنه مسلك الشيخين: الزمخشرى والسكاكى ولم يرتضه المدقق فى الكشف، وأول ما فى عبارتهم، وتبعه فيه السيد، وشنع على الفاضل، حتى كأنه «أبو عذرته»[4] وهى المعركة العظمى التى عقدت لها المجالس، وصنفت فيها الرسائل، مما هو أشهر «من قفا نبك»[5].

والذى يخطر بالبال[6]، بعد طى شقة القيل والقال، أن الخلاف بينهم فى حرف واحد.

إذ لا خلاف فى أن التمثيل التفصيلى المعروف، يستدعى[7] تركب الطرفين حقيقة.

---

(1) فى: ب: جـ: «كما صرح بها» وهو خطأ، والصواب «به» كما فى حاشية الشهاب الخفاجى جـ 245/1.

(2) انظر الكشاف للزمخشرى جـ 1/43 .

(3) فى: ب، جـ: «وقد سبقه إلى ذلك الطبى» وهو خطأ.

(4) فى حاشية الشهاب الخفاجى جـ 245/1: «كأنه أبو عذرته».
قال فى الصحاح جـ2/738 مادة: «عذر»: «يقال: فلان أبو عذرها، إذا كان هو الذى افترعها، وافتضها» دار الكتاب العربى بمصر» وفى القاموس المحيط جـ 89/2. مادة «عذر»: «افتضاض الجارية، ومفتضها: أبو عذرها».

(5) هذا جزء من بيت لامرىء القيس الكندى، من قصيدته المشهورة، التى مطلعها:
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
وهى قصيدة طويلة، رائعة، وممتعة،قال الدكتور محمد صبرى فى الشوامخ «امرؤ القيس» ص 31 «فضل امرىء القيس فى سبقه الشعراء إلى أبواب كثيرة.... فسن للشعراء طرقاً وأساليب تبعوها عن قرب، ولم يزالوا مأخوذين بتلك المطالع الجميلة، من أمثال: قفا نبك، فكان أول من وقف واستوقف على «الأطلال» انظر الشوامخ امرأ القيس، الدكتور محمد صبرى ص 31 «دار الكتب المصرية» سنة 1944 م. اقرأ القصيدة فى ديوان امرىء القيس ص 8، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم «دار المعارف بمصر».

(6) فى حاشية الشهاب الخفاجى جـ 247/1: «فالذى يخطر بالبال».

(7) هذه عبارة الشهاب الخفاجى، انظر حاشيته على البيضاوى جـ 247/1.

وأن التمثيل الآخر الذى هو محل النزاع، هل يشترط فيه التركيب؟ بعد الاتفاق على أنه لا يلزم التصريح بأجزائه لا لفظاً، ولا تقديراً؟.

فذهب الشريف :

ـ قدس [1] سره ـ : إلى أنه يشترط فيه أن تكون أجزاؤه مرادة منوية ، فلا يكون ما اقتصر عليه من الحرف ونحوه ، مما هو عمدة المعنى المجازى ، مستعملاً فى معنى مجازى ، بل حقيقة ، وإلا كان مجازاً مفرداً لا تمثيلاً .

أولا يشترط فيه ذلك ؟

بل يكفى تركب المأخذ[2]، المنتزع منه ذلك، ويكون الحرف المذكور مع ما يدل عليه بالالتزام من طرفى التشبيه، وما يتممها متجوزاً فيه، وإلا لم يصح دخول على﴿على هدى﴾[3] كما مشى عليه السعد[4] ومن مشى (اللوحة: 88/أ) على جادته فالنزاع[5] كَاللَّفْظِى.

أو إيراد[6] كلمة الاستعلاء فى قوله تعالى: ﴿ على هدى ﴾[7].

وهو الوجه الثالث: بناء على جعلها استعارة تخييلية، قرينة دالة على وجه الإشارة للاستعارة[8] بالكناية، المطوى فيها ذكر المشبه به، مع التصريح بالمشبه على حد نشبت المنية بأظفارها.

والتشبيه واقع بين الهدى، وهو المشبه، والمركوب، وهو المشبه بـه،

---

(1) «قدس سره» ليست فى ؛ جـ .

(2) فى: ب، جـ: «الماخذ» .

(3) سورة البقرة: جزء الآية: 5.

(4) راجع حاشية محمد الخضرى على شرح الملوى، على السمرقندية ص 83.

(5) فى جميع النسخ: «كالنزاع اللفظى» وهو خطأ، والصواب: «فالنزاع كاللفظى» انظر حاشية الخفاجى على البيضاوى جـ 247/1.

(6) كذا فى تفسيره أبى السعود العمادى، راجعه جـ 26/1.

(7) سورة البقرة ـ من الآية: 5

(8) اللوحة: 111 جـ .

والثانى مطوى، ذكر مع الأول قرينته، التى هى كلمة الاستعلاء، فإنها حقيقة فى الحسى اللائق بالمركوب، فقرن بها المعنوى تخييلًا للاستعارة، كالألفاظ اللائقة بالسبع للمنية[1].

فالتخييل باق على حقيقته عند صاحب[2] التلخيص، ففى المقام تشبيه الهدى بمركوب، طوى ذكره، وقرن بالهدى لازمه، للإيذان، خبر إيراد، أى إعلام العقل، تمكنهم فيه على وجه الدوام، بحيث لا يتخلفون عنه، وكمال رسوخهم، وثبات أقدامهم، أى الهدى على الوجه الأكمل، هذا كلامه باختصاره، نسأل[3] الله تعالى أن يجمعنا بهم فى جوار حضرة الأبرار[4].

(وخص التمثيل بها) أى بالاستعارة فى المركب، فالباء داخلة على[5] المقصور عليه كما هو أصل وضعها، بعد الاختصاص وما تصرف منه.

ويجوز[6] أن يراد بالتمثيل مدلوله، أعنى الاستعارة التمثيلية، أى خص هذا النوع من الاستعارة بهذا الاسم، فالباء داخلة على المقصور، كما هو العرفى الشائع، إما لتضمن الاختصاص معنى الانفراد، أو لأنه مجاز مشهور عنه، كما حققه السيد فى حواشى الكشاف والمطول إيضاحاً[7] لما قال السعد.

---

(1) فى التحرير والتنوير جـ 245/1: «والذى اختاره فى الآية أنها تمثيلية مكنية، شبهت الحالة بالحالة، وحذف لفظ المشبه به».

(2) راجع بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، عبد المتعال الصعيدى جـ 154/3.

(3) انتهى أبو السعود جـ 26/1.

(4) هذا الدعاء ليس فى: جـ .

(5) زاد فى: ب «وأن يخلصنا من الأغيار، وأن يكفينا شر هذه الدار، بجاه سيد المتقين الأخيار، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه من المهاجرين والأنصار، آناء الليل وأطراف النهار».

(6) راجع حاشية الحفيد على عصام ص 70 و 71 «المطبعة الخيرية بمصر».
انظر حاشية الصبان على عصام ص 70 «المطبعة الخيرية بمصر».

(7) «إيضاحاً لما قال السعد، فإنهما متفقان» وهو الصواب، كذا فى حاشية الصبان ص 70 وفى: أ: «إيضاحه» وهو خطأ.

فإنهما متفقان على هذا الحكم، ومن اعتقد تخالفهمـا فقد تقول عليهما[1]، وفى التعبير عن هذا النوع بلفظ التمثيل، إشارة إلى أنه يسمى به، كما يسمى استعارة تمثيلية (مع أنه لا استعارة مطلقاً بدون تمثيل) أى تشبيه[2]، (لأن فضل التشبيه) أى شرفه ومزيته (لتشبيه المركب بالمركب) أى كائن وثابت له، فقوله: لتشبيه متعلق خبر «أن» واللام إما للاختصاص، أو للتعليل.

(حتى كأن ما عداه من التشبيه فى نظر البلاغة)[3] إسناد النظر إلى البلاغة مجاز كما لا يخفى (كلا تشبيه) أى فهو كالمعدوم، لأنه مبتذل، يشترك فيه الخاص والعام.

(وهذه الاستعارة التمثيلية مثار[4] فرسان البلاغة) فى الكلام استعارة بالكناية وحيث شبه البلاغة بميدان السباق، وأثبت لها فرسان، فهو استعارة تخييلية، وأما ذكر المثار فترشيح للمكنية[5]، وهو بضم الميم «غبار الميدان، من أثار يثير لا بفتحها من ثاره.

واعلم أن الأمر إذا دار بين حمل الكلام على الاستعارة فى المفرد، وعلى التمثيل، فحمله على التمثيل أولى، ثم أولى، لأن للهيئة المركبات من الوقع فى النفس، ما ليس فى المفردات فى ذاتها، من غير نظر إلى نظامها، ولا التفات إلى هيئتها الاجتماعية.

---

(1) كذا فى حاشية يس العليمى على عصام، اللوحة: 71.

(2) اللوحة: 93/ ب.

(3) فى عصام المطبوع ص 71: «فى نظر البلغاء».

(4) فى الصحاح جـ 606. مادة: «ثور» ثار الغبار يثور ثوراً، وثوراناً، أى سطع وأثاره: غيره». انظر الصحاح للجوهرى جـ 606/2 تحقيق أحمد عبد الغفور عطار.

(5) ومثله: «من ذاق حلاوة البيان، ولو بطرف اللسان» فشبه البيان بمطعوم حلو المذاق، وإثبات الحلاوة تخييل، وكل من الذوق، واللسان ترشيح للمكنية، انظر حاشية الحفيد على عصام ص 71.

قال الشيخ عبد القاهر[1] ـ قدس سره ـ فى قول القائل[2]:

وكـأن أجـرام النجـوم لـوامعـاً درر نثـرن عـلى بسـاط أزرق[3]

ولو قلت: كأن النجوم[4] درر، وكأن السماء بساط، كان التشبيه مقبولاً[5]، لكن أين هو من التشبيه الذى يريك الهيئة التى تملأ النواظر عجباً، وتستوقف العيون وتستنطق القلوب بذكر الله تعالى، من طلوع النجوم مؤتلقة[6]، متفرقة فى أديم[7] السماء، زرقاء[8]، زرقتها بحسب الرؤية صافية، والنجوم تبرق، وتتلألأ[9]، أثناء[10] تلك الزرقة؟ ومن لك[11] بهذه

(1) انظر أسرار البلاغة ص 157 «مطبعة محمد صبيح» شرح محمد رشيد رضا سنة 1959 م.

(2) البيت لأبى طالب الرقى، من شعراء اليتيمة، انظر أسرار البلاغة ص 127 و 139 راجع بغية الإيضاح جـ 19/3، 26.

(3) قال الثعالبى فى يتيمة الدهر: لم أجد ذكره إلا عند أبى بكر الخوارزمى، وسمعته يقول: إنه أحد المقلين المحسنين، الذين يطبقون المفصل فى أغراضهم، وينظمون الدر المفصل فى معانيهم، وألفاظهم، ثم أنشدنى له قوله:

ولقـد ذكـرتـك فى الظلام كـأنـه يـوم النـدى وفؤاد مـن لم يعـشق
وكـأن أجـرام النجـوم لـوامعـاً درر نـثـرن عـلى زجـاج أزرق

انظر يتيمة الدهر للثعالبى جـ298/1« مطبعة السعادة القاهرة» الطبعة الثانية سنة 1956 م تحقيق محمد محى الدين.

(4) انظر أسرار البلاغة ص 156 وما بعدها «ط محمد صبيح» تحت عنوان: «فصل التشبيه المتعدد، والفرق بينه وبين المركب».

(5) فى المصدر السابق ص 157: «وجدت التشبيه مقبولاً معتاداً مع التفريق: فإنك تعلم ما بين الحالتين، ومقدار الإحسان الذى يذهب من البين».

(6) فى: ب: «ماتلقة» وهو خطأ، والصواب: مؤتلقة، كذا فى أسرار البلاغة ص 157.

(7) فى القاموس جـ 74/4 مادة «أدم»: «أديم النهار عامته، أو بياضه، ومن السماء والأرض، ما ظهر» الطبعة الثانية سنة 1952 م.

(8) فى أسرار البلاغة ص 157: «وهى زرقاء».

(9) فى: ب: «وتتلألؤ» وهو خطأ، والصواب: «تتلألأ» كذا فى: جـ: وفى الأسرار ص 157.

الصورة إذا جعلت التشبيه مفرداً [1] ؟.

---

(10) فى: ب، جـ: «فى أثناء تلك الزرقة» كذا فى الأسرار ص 157.

(11) فى أسرار البلاغة ص 157: «ومن لك بهذه الصورة إذا فرقت التشبيه وأزلت عنه الجمع والتركيب؟ وهذا أظهر من أن يخفى، وإذا عرفت هذه التفاصيل، فاعلم أن ما كان من التركيب فى صورة بيت امرىء القيس:

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً لدى وكرها العناب والحشف البالى

فإنما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ، وحسن الترتيب فيه، لا، لأن للجمع فائدة فى عين التشبيه».

(1) قال الأستاذ عبد الهادى العدل فى كتابه: «دراسات تفصيلية شاملة» ص 26، وما بعدها: «وقد انصرفت عناية الشيخ إلى تحقيق الفرق بين التشبيه، المركب، والتشبيه المتعدد، لأن أمرهما كان مضطرباً فى عصره فلم تكن الحدود بينهما واضحة المعالم، وكان المؤلفون يخلطون، ويدخلون أحدهما فى الآخر، ويغفلون عما بينهما من الفروق، وما لكل من الخصائص فبين الشيخ تلك الفروق، وأوضح هذه الخصائص فى فصول ثلاثة. . . . . فرأيت أن أجمع متفرقها:

فيم يتفق النوعان:

يتفق النوعان فى أن كلاً منهما كلام قصد به تشبيه شيئين أو أكثر، بتشبيه شيئين أو أكثر ضربة واحدة.

فيم يختلفان؟.

يختلفان فى أمور:

أحدهما: أن المركب قصد به امتزاج أجزائه، وبناء بعضها على بعض، حتى صار شيئاً واحداً، وهيئة ملتئمة، وتشبيهاً واحداً، بخلاف المتعدد فهو تشبيهات متعددة مستقلة غير ممتزجة.

ثانيها: أن المركب له مغزى، وغرض واحد، لا يحصل إلا بالتركيب كله، فلا تجوز التجزئة مطلقاً، وإن كان التشبيه الباقى صحيحاً فى نفسه، بخلاف المتعدد فله أغراض متعددة بتعدد التشبيهات، كذا تجوز التجزئة فيه.

ثالثها: أن المركب ينبغى أن يراعى فى ترتيبه نسق معين، فلا يجوز فيه التقديم والتأخير بخلاف المتعدد.

رابعها: أن التعدد يعطف بعضه على بعض عطفاً مستقلاً بخلاف المركب، فأجزاؤه، وجمله تأتى على وجه التبع غالباً، كأن تكون صفة، أو صلة أو حالاً أو غير ذلك». انظر دراسات تفصيلية شاملة لبلاغة عبد القاهر، عبد الهادى العدل=

فلذا[1] قال: (حتى لا يكاد يرتضى من ذاق حلاوة البيان[2]، ولو بطرف اللسان، أن يحمل الاستعارة فى المركب على الاستعارة المتعددة، وإن أمكن ويحمل عليه حتى الإمكان) لعل «حتى» بمعنى إلى، متعلقة بيحمل الداخلة فى حيز النفى، كأنه قال: لا يرتضى حمل الاستعارة على الاستعارة المتعددة، حتى لا يرتضى امكان ذلك.

والحاصل:

لا يرتضى حملها على ذلك بالفعل، ولا بالإمكان، وفاعل يرتضى[3] «من» ذاق.

وقوله: أن يحمل، الظاهر أنه مفعول يرتضى، وانظر اسم كان وخبرها. قاله الفاضل الغنيمى. قال العلامة[4] يس: والظاهر أن كاد[5] هنا تامة.

وإنها، ويرتضى تنازعاً «من» فمن فاعل أحدهما. وأضمر فى الآخر ضميره.

وفى قوله: «من ذاق» استعارة بالكناية، حيث شبه البيان بمطعوم حلو المذاق (اللوحة: 89/أ) وإثبات[6] الحلاوة له، استعارة تخييلية، وكل من ذكر اللسان، والذوق ترشيح.

= ص 26 وما بعدها، الطبعة الثالثة سنة 1958 م «دار الطباعة المحمدية القاهرة». راجع أسرار البلاغة ص 73 وما بعدها ص 156 وما بعدها (ط محمد صبيح) الطبعة السادسة سنة 1959 م.

(1) فى: جـ: «فمن ثم قال».

(2) فى الأسلوب استعارة مكنية مرشحة، لطيفة.

(3) زاد فى جـ: «قال العلامة يس، نقلاً عن شيخه: «من» فى من ذاق».

(4) انظر حاشية يس العليمى، اللوحة: 71.

(5) فى المصدر السابق «اللوحة: 71 «يكاد».

(6) فى: ب، جـ: «وأثبت الحلاوة».

فيكون التشبيه المنظور للبليغ، هذا التشبيه النبيه العظيم الشأن.

وحقيقته [1] :

أى هذا التشبيه المنوه به (أن تأخذ أموراً متعددة من المشبه، وتجمع فى الخاطر) فى القاموس[2]: الخاطر: الهاجس: والجمع الخواطر، وفيه أيضاً: هجس[3] الشىء فى صدره يهجس خطر بباله، أو[4] يحدث نفسه فى صدره، مثل الوسواس، والهجس[5]: النبأة، تسمعها ولاتهمها، وكل ما وقع فى خلدك[6] والمراد هنا: القوة الباطنية، المعبر عندهم بالواهمة.

(وكذا تأخذ أيضاً من المشبه[7] به) وتجمع فى الخاطر[8]، (ويجعل المجموعان مشتركين فى مجموع منتزع يشملهما، وإن أردت مزيد التفصيل، فلا تطلبه ممن هذا المختصر القليل، وارجع إلى مقام أعد لمثله، لا إلى كلام عد الإيجاز من فضله) مثل هذه الرسالة وشرحها.

---

(1) راجع فيض الفتاح جـ 103/2 دراسات تفصيلية شاملة لبلاغة الإمام عبد القاهر الجرجانى ص 26 «دار الطباعة المحمدية بالقاهرة» سنة 1958.

بغية الإيضاح عبد المتعال الصعيدى جـ 57/3.

أسرار البلاغة ص 156 «مطبعة محمد على صبيح» الطبعة السادسة سنة 1959.

(2) انظر القاموس المحيط جـ 22/2، مادة «خطر» «مطبعة مصطفى البابى الحلبى» سنة 1952 م.

(3) انظر المصدر السابق جـ 268/2، مادة «هجس».

(4) فى: ب: «وهو أن يحدث نفسه» كذا فى القاموس جـ 268/2.

(5) فى: ب: «هجس الشىء» بالحاء المهملة، وهو تصحيف، والصواب: «هجس» بالجيم، كذا فى القاموس جـ 268/2.

(6) انتهت عبارة القاموس جـ 268/2.

(7) انظر حاشية الحفيد على عصام ص 72.

(8) انظر القاموس المحيط جـ 22/2 «مادة: خطر».

وأقول :

قد رجعنا ـ والحمد لله[1] ـ إلى ذلك المقام، ونقلنا من تحقيقات الفضلاء الأعلام، منهم مولانا عصام، ما فيه للطالب مقنع وكفاية، والله تعالى ولى التوفيق والهداية.

قال الفاضل الدمنهورى فى تعليقه: قوله: من المشبه، غير ظاهر إذ المشبه، إنما هو الهيئة المنتزعة من الأمور المتعددة، وكذا القول فى قوله: من المشبه به، ففى العبارة قلب وانتهى.

(وفى حواشيه) أى المصنف ما نصه (كما أن الاستعارة المصرحة قد تكون مركبة[2].

---

(1) فى: ب، جـ: ولله الحمد.

(2) قال الشيخ محمد الطاهر بن عاشور فى كتابه «التحرير والتنوير» جـ 1 «الكتاب الأول» ص 304 «الدار التونسية للنشر»: «وأننى تتبعت كلامهم فوجدت التشبيه التمثيلى يعتريه ما يعترى التشبيه المفرد، فيجىء فى أربعة أقسام:

الأول: ما صرح فيه بأداة التشبيه، أو حذفت منه على طريقة التشبيه البليغ، كما فى هذه الآية ﴿مثلهم كمثل الذى استوقد ناراً﴾ وقوله: ﴿أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى﴾ إذا قدرنا أولئك كالذين اشتروا.

الثانى: ما كان على طريقة الاستعارة التمثيلية المصرحة، بأن يذكروا اللفظ الدال بالمطابقة على الهيئة المشبه بها. ويحذف ما يدل على الهيئة المشبهة نحو المثال المشهور، وهو قولهم: إنى أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى.

الثالث: تمثيلية مكنية، وهى أن تشبه هيئة بهيئة، ولا يذكر اللفظ الدال على الهيئة المشبه بها، بل يرمز إليه بما هو لازم مشتهر من لوازمه، وقد كنت أعد مثالاً لهذا النوع... لم يحضرنى مثال للمكنية التمثيلية، من غير باب الأمثال، حتى كان يوم حضرت فيه جنازة، فلما دفنوا الميت، وفرغوا من مواراته التراب، ضج الناس بقولهم: «اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة، فاغفر للأنصار والمهاجرة» فقلت: إن الذين سنوا هذه المقالة فى مثل هذه الحالة، ما أرادوا إلا تنظير هيئة حضورهم للميت، بهيئة الذين كانوا يحفرون الخندق مع النبى ﷺ، إذ كانوا يكررون هذه المقالة قصداً من هذا التنظير أن يكون حفرهم ذلك شبيهاً بحفر الخندق فى غزوة الأحزاب، بجامع رجاء القبول عند الله تعالى، فلم يذكروا ما يدل على المشبه به، =

يجوز أن تكون الاستعارة المكنية[1] أيضاً مركبة ، ولا مانع من ذلك ـ أى تركيب المكنية ـ عقلاً ، لكنهم ـ أى القوم ـ لم يذكروه) أى تركيب المكنية.

(وفى وقوعه) أى التركيب [2] المذكور (فى الكلام تردد [3]) :

(ثم كتب ـ أى المصنف ـ على حاشية هذه الحاشية) المذكورة (ظفرت بعد حين من الدهر بوقوعه ـ أى التركيب ـ فى كلام الله سبحانه وتعالى،

= ولكنهم طووه، ورمزوا إليه بما هو من لوازمه، التى عرف بها، وهى قول النبى تلك المقالة، ثم ظفرت بقول أحمد بن عبد ربه الأندلسى:

وقل لمن لام فى التصابى خل قليلاً عن الطريق

فرأيته من التمثيلية المكنية، فإنه حذف المشبه به، وهو حال المعترض بسائر فى طريقه، يسده عليه، ويمنعه المرور به، وأتى بشىء من لوازم هذه الحالة، وهو قل لسائر المعترض: خل عن الطريق.

رابعاً: تمثيلية تبعية، كقول أبى عطاء السندى:

ذكرتك والخطى يخطر بيننا وقد نهلت منى المثقفة السمر

فأثبت النهل للرماح، تشبيهاً لها بحالة الناهل، فيما تصيبه من دماء الجرحى، المرة بعد الأخرى، كأنها لا يرويها ما تصيبه أولاً، ثم أتى بنهلت، على وجه التبعية، ومن هذا القسم عند التفتازانى الاستعارة فى «على» من قوله تعالى ﴿ أولئك على هدى من ربهم ﴾ وقول الحماسى: وفارس فى غمار الموت منغمس فإن منغمس تمثيل لهيئة إحاطته أسباب الموت به من كل جانب، بهيئة من أحاطت به المياه المهلكة من كل جانب، ولفظ «منغمس» تبعية لا محالة» انظر تفسير التحرير والتنوير لفضيلة المرحوم الشيخ محمد الطاهر بن عاشور جـ 245/1، 304، 305 «الدار التونسية للنشر».

(1) اللوحة: 94 / ب، 112/ جـ.

(2) فى: ب، جـ: «أى التركب» بدل التركيب.

(3) لا تردد منه بعد أن ذكره الزمخشرى فى كشافه فى سورة الزمر، عند قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ من فى النار﴾ انظر الكشاف جـ 121/4، دار الكتاب العربى «بيروت».

وبعد أن أوضح ذلك فضيلة المرحوم العلامة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور التونسى فى كتابه عظيم الشأن. «التحرير والتنوير» جـ 304/1 و 305 «الدار التونسية للنشر». ارجع إليه فإنه عظيم الفائدة.

على ما ذكره العلامة التفتازانى فى قوله تعالى: ﴿أفمن حق عليه كلمة العذاب﴾[1] فى سورة التنزيل الآية.

ونص العلامة التفتازانى فى حواشيه على الكشاف [2] :

أصل الكلام: أمن حق عليه كلمة العذاب، فأنت تنقذه جملة شرطية، دخل عليها همزة الإنكار، والفاء فاء الجزاء، ثم دخلت الفاء التى فى أولها للعطف على محذوف، دل[3] عليه الكلام، تقديره: أأنت مالك أمرهم، فمن حق عليه كلمة العذاب، أفانت تنقذه؟ وكررت[4] الهمزة فى الجزاء لتأكيد الإنكار، ووضع (من فى النار) موضع الضمير لذلك، وللدلالة على أن من حكم عليه بالعذاب، فهو كالواقع فيه، لامتناع التخلف عنه.

وإن اجتهاد النبى صلى الله تعالى عليه وسلم فى دعائهم إلى الإيمان، سعى فى إنقاذهم من النار.

نزل ما دل عليه قوله تعالى: ﴿أفمن حق عليه كلمة العذاب﴾[5] من استحقاقهم للعذاب، وهم فى الدنيا منزلة دخولهم فى النار وهم[6] فى الآخرة على طريق الاستعارة بالكناية فى المركب، حتى يترتب عليه تنزيل بذل النبى صلى الله تعالى عليه وسلم وجهده فى دعائهم إلى الإيمان، منزلة إنقاذهم من النار، الذى هو من ملائمات[7] دخولهم النار، فصار قرينة على الأول.

---

(1) سورة الزمر، الآية: 19. 121/14.
(2) راجع الكشاف للزمخشرى جـ 121/4.
(3) فى المصدر السابق جـ 121/4: «يدل عليه الخطاب».
(4) فى المصدر السابق جـ 121/4: «والهمزة الثانية هى الأولى، كررت لتوكيد معنى الإنكار والاستبعاد».
(5) سورة الزمر، الآية: 19.
(6) كلمة: «وهم» ليست فى: جـ .
(7) فى: جـ: «ملايمات» بالياء.

وقرينة الاستعارة بالكناية هنا استعارة تحقيقية، كما فى نقض[1] العهد، والاعتصام بحبل[2] الله تعالى، على ما هو مذهب الكشاف[3].

وأما ما يذهب إليه من أنه يريد أن «النار» مجاز عن الكفر[4] المنفى إليها، والإنقاذ ترشيح لهذا المجاز. أو مجاز عن الدعاء إلى الإيمان والطاعة، فهو نازل الدرجة[5]، بالنسبة لما ذكرنا[6] .

(ومن حواشيه) أى المصنف (فى هذا المقام) هذا الاستئناف، غرضه منه الإشارة إلى أنه يجوز فيما اشتهر عندهم أنه من قبيل المجاز العقلى، أن يكون استعارة تمثيلية، فقال مشيراً إلى ذلك (إذا قيل: أنبت الربيع البقل، وقصد تشبيه التلبس ـ التعلق ـ الغير الفاعلى، بـالتلبس ـ أى بالتعلق ـ الفـاعلى، فاستعمل المركب الموضوع بالوضع النوعى، للثانى، وهو التلبس الفاعلى، فى الأول) وهو التلبس الغير الفاعلى، ليس المراد أنه قصد إفادته من ذلك القول، كيف؟!!!؛ والاستعارة مبنية على تناسى التشبيه، بل هـو بيان لمبنى هـذا المجاز، ولكن الظاهر فى التعبير، إذا قصد تشبيه التلبس الغـير الفاعـلى، بالتلبس الفاعلى، فاستعمل، فقيل.

واعلم: أن ما صرح به الشارح نقلاً عن المصنف من أن المركبات

---

(1) كما فى قوله تعالى: ﴿ ينقضون عهد الله ﴾ سورة البقرة: 27.

(2) كما فى قوله تعالى: ﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ﴾ سورة آل عمران: 103.

(3) أنظر الكشاف للزمخشرى جـ 120/1، 394.

(4) قال الشيخ زاده فى حاشيته على البيضاوى جـ 407/7: «فإن أصل الكلام، أفأنت تهدى من هو منغمس فى الضلال؟ فوضع النار موضع الضلال، وضعاً للمسبب موضع السبب لقوة أمره، ثم عقب المجاز بما يناسبه من قوله: «تنقذ» بدل تهدى، كما تعقب الاستعارة بالترشيح، لكون الإنقاذ أنسب بمن هو فى النار من الهدية. . أى لست أنت الفاعل لهذا الفعل، بل فاعله هو الله وحده». راجع حاشية زاده على البيضاوى جـ 407/7.

(5) لما علم من الفارق بين الاستعارتين التمثيلية وغيرها.

(6) زاد فى: جـ: «وانتهى».

موضوعة بالنوع صرح به السعد فى حواشى[1] العضد، وفى التلويح أيضاً، وصرح به الرضى (اللوحة: 90/أ).

أما إذا[2] كانت مجازات فلا إشكال، لأن المجاز المفرد موضوع بالنوع، فما الظن بالمركب؟.

وأما إذا كانت حقائق، فلأن الواضع لم يضع أشخاصها، وإنما أشار إليها بقواعد كلية، كما يعلم من الأحكام التركيبية فى النحو، وكأنه قال: إذا اجتمع المضاف والمضاف إليه، وجب تقديم المضاف[3]، وهكذا.

(فلا شك أنه) أى أنبت الربيع البقل، إذا قيل ما تقرر (مجاز مركب، والعلاقة فيه المشابهة.

وصرح العلامة التفتازانى فى شرح الأصول بأنها) [4] .

أنت الضمير مع أنه عائد على المجاز المركب للخبر، وهو قوله: (استعارة تمثيلية، نحو إنى أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى) المراد بشرح الأصول شرح مختصر ابن الحاجب، وشرحه: ما كتبه السعد عليه.

قال [5] العلامة يس :

ولا بأس[6] بنقل عبارة السعد بكاملها، لما فيها من بيان المذاهب، فى مثل هذا التركيب.

---

(1) انظر حاشية السعد، على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب جـ 155/1.
(2) انظر حاشية يس العليمى على عصام، اللوحة: 71.
(3) راجع المصدر السابق: اللوحة: 71.
(4) راجع حاشية السعد على شرح عضد الملة لمختصر ابن الحاجب جـ 155/1 وما بعدها.
فى: ب: جـ: «قاله العلامة يس».
انظر حاشية يس على عصام اللوحة: 72.
(5) فى: ب: ، جـ: «قاله العلامة يس».
(6) انظر حاشية يس على عصام اللوحة: 72.

قال[1] ـ رحمه الله تعالى ـ قوله: اعلم لاخفاء فى أن مدلول إسناد الفعل إلى شىء[2] هو قيامه به، وثبوته له، بحيث يتصف به، وهو لا يصح ظاهراً، فيما إذا أسند إلى غير ما هو له، من المصدر، والزمان، والمكان، وغيرها، نحو جد جده، وأنبت الربيع البقل[3]، وغير ذلك، فلا بد من صرف[4] عن ظاهره بتأويل.

أما فى المعنى، أو فى اللفظ أما المسند، أو المسند إليه، أو الهيئة[5] التى هى كيفية الدلالة على الإسناد.

الأول :

لا مجاز فيه بحسب الوضع، بل بحسب العقل، حيث أسند الفعل إلى غير ما يقتضى العقل[6] إسناده له، وهو قول الشيخ عبد القاهر، والإمام الرازى، وجميع علماء البيان[7].

الثانى :

أن المسند مجاز عن المعنى الذى يصح إسناده إلى المسند إليه المذكور، وهو قول المصنف، يعنى ابن الحاجب[8] .

---

(1) القائل سعد الدين التفتازانى فى حاشيته على شرح مختصر ابن الحاجب جـ 155/1 وما بعدها.

(2) اللوحة: 95 / ب.

(3) فى المصدر السابق جـ 155/1: «وجرى النهر وغير ذلك».

(4) فى المصدر السابق جـ 155/1: «فلا بد من صرفه عن ظاهره».

(5) وفيه: «الهيئة التركيبية الدالة على الإسناد».

(6) انظر دلائل الإعجاز ص 193 وما بعدها.

(7) هذا أرجح الأقوال، وأجدرها بالقبول، راجع جواهر البلاغة أحمد الهاشمى ص 41 «مطبعة السعادة بمصر» سنة 1935 م.

(8) انظر حاشية التفتازانى على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب جـ 156/1، وما بعدها.

الثالث :

إن المسند إليه استعارة بالكناية عما يصح الإسناد إليه حقيقة، وإسناد الإثبات إليه قرينة لهذه الاستعارة، وهو قول السكاكى[1].

الرابع :

أنه لا مجاز فى شىء من المفردات، بل يشبه التلبس الغير الفاعلى، بالتلبس الفاعلى، فيستعمل له اللفظ الموضوع لإفادة التلبس الفاعلى، فيكون استعارة تمثيلية[2] كما فى أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى.

وهذا ليس قولاً لعبد القاهر، ولا لغيره من علماء البيان[3]، ولكنه ليس ببعيد[4] هذا كلامه[5] ونقل الفاضل[6] البرماوى فى شرحه على ألفيته فى الأصول عن الإمام الرازى فى نهاية الإيجاز مذهباً رابعاً: وهو أن نحو أنبت الربيع البقل من باب التمثيل، ولا مجاز فيه لا فى المفرد، ولا فى الإسناد، وهو كلام أورد ليتصور معناه، وينقل منه الذهن إلى المنبت الحقيقى وهو الله.

وقال القاضى عضدالدين :

والحق أنها تصرفات عقلية، ولا حجر فيها، فالكل ممكن، والنظر إلى قصد المتكلم وانتهى.

---

(1) راجع مفتاح العلوم للسكاكى ص 189.

(2) انظر حاشية يس العليمى اللوحة: 72.

(3) اللوحة: 91/أ.

(4) هذه عبارة السعد فى حاشيته على شرح عضد الملة والدين، لمختصر ابن الحاجب جـ 156/1.

(5) فى: ب، جـ: «انتهت عبارة السعد، أسعده الله».

(6) فى: ب، جـ: «ونقل البرماوى».

ونقل أيضاً البهاء السبكى فى العروس: إنه تمثيل عن الإمام، لكن لم يبين الكتاب الذى ذكره فيه ذلك، والنقل عن الإمام مختلف، لأن السعد نقل عنه أنه يوافق الشيخ، ثم تقرير التمثيل المنقول عنه مخالف لتقرير السعد، فتدبر، انتهى.

(ولى فيه) أى فى[1] المثال الذى ذكره العلامة التفتازانى، وهو أنبت الربيع البقل (بحث).

حاصله:

منع كون ذلك من قبيل الاستعارة التمثيلية لعدم انطباق[2] ضابطها عليه. وأشار إلى توجيه البحث بقوله: (فإن الاستعارة المكنية التمثيلية، على ما صرحوا به أى القوم[3]، يجب أن يكون وجه الشبه هيئة منتزعة من عدة أمور، وكذا الطرفان بحيث أن يكونا هيئتين منتزعتين من مجموع أشياء، قد تضامت، وتلاصقت، حتى عادت، أى صارت شيئاً واحداً، فيقع فى كل من الطرفين عدة أمور، ربما[4] يكون الشبه[5]، أى وجه الشبه، فيها، زائدة بينهما ظاهراً).

والمعنى:

كثيراً ما يكون وجه الشبه بين جزءين من أجزاء الطرفين ظاهراً.

(لكن لا يلتفت إليه) إذ لا فضل لتشبيه المفرد بالمفرد، ولا للاستعارة المبنية عليه.

---

(1) فى: ب «أى المثال» بإسقاط «فى».

(2) فى: ب: «لعدم انطباق ضابطها».

(3) فى: جـ: «على ما صرحوا، أى القوم به».

(4) فى: ب «وربما يكون» بزيادة الواو فيها.

(5) فى: جـ «يكون التشبيه».

(وفى كون المثال المذكور) وهو أنبت الربيع البقل، (كذلك) أى استعارة تمثيلية بالمعنى المذكور، (بحث) أى لأن الظاهر فيه خلاف ذلك، بل الظاهر فيه الأقوال المتقدمة، لكن ذلك لا يدفع احتمال هذا القول[1]، وبظهور أن هذا مراده لم يتعرض لبيان البحث.

(ولا يشتبه عليك أيها الناظر، أن نحو: إنى أراك تقدم رجلاً الخ غير مستعمل فى التلبّس الغير الفاعلى) هذا زيادة فى الاعتراض على السعد بغير ما أشار إليه: بأن فيه بحثاً.

وهذا مبنى على أن السعد قصد تشبيه أنبت الربيع البقل ، بأنى أراك تقدم رجلاً الخ فى كل وجه .

(ثم القول بمثل هذا النوع من المجاز) يعنى الاستعارة التمثيلية (فى مثل هذا التركيب) وهو أنبت الربيع البقل استعارة تمثيلية، (نسبه العلامة العضد فى الفوائد الغياثية، وشرح المختصر[2] إلى الإمام عبد القاهر، رحمه الله.

وذكر الفاضل التفتازانى[3]، أنه) أى أنبت الربيع البقل، استعارة تمثيلية (ليس قولاً لعبد القاهر)[4] غرض السعد مناقشة العضد، فى نسبة ذلك إلى الشيخ عبد القاهر[5]، ثم عمم زيادة وتأكيداً للمناقشة بقوله: (ولا لغيره من

(1) زاد فى: جـ: «وفى كلام المحشى هنا قصور، حيث اقتصر على قوله: بل هو مجاز عقلى».

(2) المقصود به: حاشية التفتازانى على شرح عضد الملة والدين لمختصر ابن الحاجب فى الأصول.

(3) هذه عبارة يس العليمى على عصام، اللوحة: 72.

(4) راجع دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجانى ص 193 انظر أسرار البلاغة عبد القاهر الجرجانى ص 292 وما بعدها.

(5) فى: ب: «الجرجانى: أقول هو الإمام قدوة الأنام الجرجانى، نسبة إلى جرجان، علم بلدتين: إحداهما بإقليم خوارزم، وفى الأصل مملكة عظيمة معروفة على جيحون، فيها مدينة عظيمة يقال لها «راكج» وهى التى اشتهرت الآن بخوارزم، وأخرى بخراسان، ولم أقف على أنه من أيهما انتهت إليه الرئاسة فى علم النحو، والبلاغة، =

علماء البيان لكنه ليس ببعيد).

حاصله:

إنه لم يذهب إليه أحد، فدل على عدم ظهوره وغايته، أى السعد لم يستبعده، وليته بين وجه عدم استبعاده.

والمجرور[1] فى قوله: بمثل هذا النوع يتعلق بالقول، وكذا قوله: فى مثل هذا التركيب، ويجوز تعلق حرفى جر اختلفا بعامل واحد، وقوله: من المجاز (اللوحة: 92/أ) متعلق بمثل (هذا) إشارة إلى قوله: ومن حواشيه، إلى قوله: ليس ببعيد (كلامه) أى المصنف.

= واتفق على جلالة قدره، وغزارة علمه، بحيث إذا أطلق علماء البيان فى محاوراتهم لفظ الشيخ، فالمراد به هو.

قيل: هو أول من دون علمى البلاغة، وكفى شاهداً على ذلك كتاباه، دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، فالناس عيال عليهما.

قال السعد: وقد تصفحتهما غاية التصفح، وهما فى البلاغة، نظير كتاب سيبويه فى النحو؛ وكان حنفى المذهب.

قال فى تاريخ الجنيس: وفى سنة ست[1] وسبعين، وأربعمائة مات إمام النحاة، أبو بكر عبد القاهر الجرجانى، صاحب التصانيف، انتهى، روح الله تعالى روحه فى نور ضريحه، آمين. هذه الترجمة سقطت من: أ، جـ.

انظر ترجمته فى الشذرات جـ 18/5، راجع مقدمتى دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، إنباء الرواة القفطى جـ 188/2، طبقات المفسرين للداودى ص 140 مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم 168 تاريخ، طبقات الشافعية السبكى «ط الحسينية 1324 هـ» معجم الأدباء لياقوت الرومى جـ 16/14 «ط دار المأمون».

(1) عصام الدين ينقد أبا الليث السمرقندى، راجع حاشية الحفيد على عصام ص 74.

---

(1) قال الدكتور أحمد بدوى طبانة فى أعلام العرب «عبد القاهر الجرجانى» ص 18 «ط لجنة التأليف والنشر» «مات سنة إحدى وسبعين وأربعمائة فى أرجح القولين ورواية أنه مات سنة أربع وسبعين وأربعمائة» انظر فوات الوفيات جـ 297/1 «ط بولاق» سنة 1299 هـ، مرآة الجنان جـ 101/2 «ط حيدر آباد».

(وما ذكره أى المصنف من البحث المذكور، مندفع، أى مردود، بأنه لو أنه قصد تشبيه غير الفاعل بالفاعل لمضاهاته[1]، أى[2] غير الفاعل إياه، أى الفاعل فى التلبس، أى تعلق الفعل بكل منهما، وأسند الفعل إليه، أى إلى غير الفاعل كما هو المشهور فى المجاز العقلى، لم يكن تجوزاً فى اللغة، فضلاً عن أن يكون مجازاً مركباً[3].

وهذا القصد بعيد عن كلام المصنف المتقدم، لأنه صريح فى قصد تشبيه التلبس الغير الفاعلى، بالتلبس الفاعلى، فلا حاجة إليه فى دفع بحث المصنف، وكان يكفيه دفعه أن يقول: لا خفاء فى أن تشبيه التلبس الغير الفاعلى، بالتلبس الفاعلى ليس تشبيه أشياء بأشياء الخ.

وعبارة الفاضل الدمنهورى فى تعلقه[4]، ما نصه: كما تصرح به عبارة المصنف التى أثبتها فى الهامش، حيث قال فيها: وقصد تشبيه التلبس الغير الفاعلى بالفاعلى، دون أن يقول: وقصد تشبيه غير الفاعل بالفاعل، لا يقال: كلا العبارتين يقتضى أن التشبيه بين مفردين، لأنا نقول: مفهوم التلبس متعدد، انتهى.

ثم أشار[5] إلى رد قول المصنف بشيئين:

الأول :

قوله: (أما لو قصد تشبيه التلبس بالمجاز العقلى، الذى هو عبارة عن مفهوم المركب من غير قصد إلى جزء من الأجزاء، فلا خفاء[2] أنها تشبيه أشياء بأشياء قد تضامت وتلاصقت، حتى عادت شيئاً واحداً، وحينئذ) أى حينئذ كان القصد تشبيه التلبس بالمجاز العقلى الخ.

---

(1) فى: جـ: «أى مصاهاة غير الفاعل» وهو تصحيف.

(2) «اللوحة: 114/ جـ».

(3) «فى تعليقه» ليست فى: ب.

(4) فى: جـ: «أشار إلى الأول بقوله».

(5) فى: ب: «فلا خفا فى أنها».

(يكون قولنا: أنبت الربيع البقل، كما قال التفتازانى[1] من أنه، مثل قولنا: إنى أراك تقدم رجلاً، وتؤخر أخرى) فى كونه تشبيه أشياء بأشياء، من غير نظر إلى أجزاء التركيب مستقلة، لا كما فهم المصنف من كلام السعد، من أنه مثله، من حيث إنه شبه فى كل التلبس الغير الفاعـلى، بالتلبس الفاعلى.

وأشار[2] إلى الثانى بقوله: (ولا يلزم من تشبيه) أى السعد، أنبت الربيع البقل (بهذا الاعتبار) وهو كونه تشبيه أشياء بأشياء (بالقول المذكور) وهو إنى أراك تقدم رجلاً، وتؤخر أخرى، (كون القول المذكور) وهو أنى أراك تقدم الخ.

(مستعملاً في التلبس الغير الفاعلى) لأنه لا يلزم التشبيه به من كل وجه، (فلا يتجه[3] أيضاً ما ذكره بقوله: ولا يشتبه عليك أن نحو إنى تقدم رجلاً، وتؤخر أخرى، غير مستعمل فى التلبس الغير الفاعلى) وذلك أنه لم يلاحظ فى قولنا: أنبت الربيع البقل، تشبيه التلبس الغير الفاعلى بالفاعلى، ليكون نحو إنى أراك تقدم رجلاً الخ كذلك.

بل قصد فيه تشبيه التلبس، الذى هو عبارة عن مفهوم المركب.

(ومما يؤيد ما ذكرناه فى الجواب، ما نقله أى المصنف من أنه قال: قال ذلك المحقق[4]) يعنى العلامة التفتازانى.

(إنه لم يقل به أحد، لكنه ليس[5] ببعيد فلعله يشير إلى أنه توجيه للمركب المذكور) وهو أنبت الربيع البقل (غير ما هو المشهور).

---

(1) راجع حاشية يس العليمى، اللوحة: 73.

(2) فى: جـ: «ثم أشار».

(3) انظر حاشية حفيد عصام ص 74.

(4) راجع المصدر السابق ص 74.

(5) انظر حاشية سعد الدين التفتازانى على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب جـ 156/1.

وما هو المشهور أنه من باب الإسناد المجازى، وفيه أنه لا يلزم أن يكون غير ما هو المشهور بالاستعارة التمثيلية، بل يجوز أن يكون غير ما هو المشهور للاستعارة التبعية فى النسبة فقط، دون الحدث، والزمان.

ويكون مجازاً مفرداً، كما ذهب إليه عضد الملة والدين، فى نحو «هزم الأمير الجند»، صرح بذلك الشارح فى الرسالة[1] الفارسية.

وأى ضرورة تدعو إلى الحمل على الاستعارة التمثيلية، مع بعدها عن العبارة وعدم معقوليتها فى نحو أنبت الربيع البقل، لأن المعقول والمنقول فيه، إنما هو المجاز العقلى كما هو المشهور[2]، أو اللغوى[3] المفرد، الذى هو فى النسبة، كما هو غير المشهور، وبالله تعالى التوفيق.

ثم أشار[4] إلى الاستعارة التمثيلية بقوله: (نحو إنى أراك تقدم رجلاً، وتؤخر أخرى، ظاهره - أى هذا الكلام - وتؤخر رجلاً أخرى، ولا محصل له) أى مطابقاً للغرض المطلوب منه.

وإن كان له محصل فى نفسه، لكن غير مطابق للمراد، إذ المتردد لا يقدم رجلاً إلى قدامه، ويؤخر رجله الأخرى إلى خلفه، (بل أخرى صفة تارة[5]، أى إنى أراك تقدم رجلاً تارة، وتؤخر تلك الرجل تارة أخرى) هذا بيان للمعنى الحقيقى المستعار منه، وأما المعنى المجازى المراد، فقد أشار إليه بقوله: (أى تردد فى الإقدام) أى الشجاعة، فيه شىء، إذ مقابلته بالإحجام، بمعنى كف النفس عن الفعل، إنما يناسب أن يفسره بالعزم على (اللوحة: 93/أ) إيقاع الفعل، (والجراءة) عطف تفسير على الشجاعة، لبيان أن المراد

---

(1) راجع الرسالة الفارسية، اللوحة: 27، 28.

(2) انظر دلائل الإعجاز ص 193 وما بعدها وجواهر البلاغة أحمد الهاشمى ص 41.

(3) انظر الرسالة الفارسية: اللوحة: 27 «معربة».

(4) فى: جـ: «ثم مثل للاستعارة التمثيلية بقوله»:

(5) راجع شرح التلخيص جـ 143/2 وما بعدهـا.

منها الجراءة، لا ما هو المتبادر منها من الخوض فى المهالك، لأن المثال لا يختص بذلك، بل استعماله أعم.

وقد استعمله فى المفتاح فى المعنى، واستعمله فى المتردد فى البيعة، وهو أن الوليد[1] بن اليزيد لما بويع بالخلافة، كتب إلى مروان بن محمد ـ وقد بلغه أنه متوقف فى البيعة، أما بعد فإنى أراك تقدم رجلاً، وتؤخر أخرى، فإذا أتاك كتابى هذا، فاعتمد على أيهما شئت.

على الأمر الذى تريد أن تفعله (والإحجام[2]: بجيم، وحاء، أى كف النفس عنه) أى عن ذلك الأمر.

(قال[3] المحشى[4]: قوله: بجيم وحاء، أى كف النفس، وهكذا فى القاموس[5] وفيه أيضاً بتقديم الحاء على الجيم، بهذا المعنى أيضاً، وكلام الشارح يحتملهما، فإن الواو لا تدل على ترتيب)[6].

(لا تدرى أيهما أحرى، أى أولى، هكذا حقق) على صيغة الأمر (المثال) المذكور، أى المستعار منه، وهو أنى أراك تقدم الخ لا كما حققه المحقق التفتازانى والسيد السند.

فوجهه الأول:

فى شرح المفتاح بأن المراد بالرجل الخطوة، والمعنى تقدم خطوة قدامك، وتؤخر خطوة أخرى خلفك.

---

(1) راجع الإيضاح مع شروح التلخيص جـ 143/4.

(2) انظر القاموس جـ 88/4 مادة «أحجم».

(3) ما بين القوسين ساقط فى: جـ.

(4) انظر حاشية حفيد عصام الدين ص 75.

(5) راجع القاموس المحيط جـ 88/4 مادة: «أحجم».

(6) فى: ب: «فإن الواو لاتدل على الترتيب».

وأورد عليه :

أن[1] تأخير الخطوة إلى موضع ابتدأت منه الخطوة الأولى، لا إلى الخلف المتردد.

وقال الثانى[2] فى توجيهه :

المراد بالرجل التى قدمها، جعلها رجلاً أخرى، لأنها من حيث أخرت، مغايرة لها من حيث إنها قدمت.

ولا يخفى بعد كل منهما، وحسن توجيه الشارح، وهو مسبوق[3] به.
قال المرحوم مولانا الفنرى، بعد أن ذكر توجيه الشارح المحقق فى شرح المفتاح، ما نصه: وفيه بحث.

أما أولاً :

فلأن المراد بالقدام قدام الشخص، فيكون الخلف الواقع فى مقابلته خلفه أيضاً ومن البين أن هذا ليس هيئة المتردد.

وأما ثانياً :

فلأن اعتبار التقديم فى الخطوة، لا يخلو[4] عن تكلف[5] وتجوز، لأن الخطوة إنما تحصل بتقديم الرجل، لا أنها حاصلة مقررة، تقدم تارة، وتؤخر أخرى.

---

(1) فى : ب : «بأن تأخير الخطوة».
(2) فى : جـ : «قال السيد السند».
(3) «وهو مسبوق به» ليست فى : جـ.
(4) فى : جـ : ز، وفى : ب : «لا يخلوا».
(5) فى : ب : «لا يخلو من تكلف» بدل «عن».

وأما ثالثاً:

فلأن[1] المتبادر من المثل اتحاد متعلق التقديم، والتأخير، كما لا يخفى على ذى إنصاف، وعلى ما ذكره الشارح لا يكونان واقعين على شىء واحد.

فالوجه أن يقال:

أخرى صفة[2] تارة، المعنى: تقدم رجلاً تارة، وتؤخر تارة أخـرى. فيتحد متعلق التقديم والتأخير[3].

وفى الكتاب المسمى «بالزهر الأكم فى الأمثال والحكم» للعلامة الشيخ حسن البسوسى، قدس سره، فى باب الراء، ما نصه: «أراك تقدم رجلاً وتؤخر رجلاً أخرى، يضرب عند التردد فى الأمر.

وأصله: أن الرجل مثلاً، إذا قام ليذهب إلى جهة، ثم يبدو له، ويتحير فتارة يريد الذهاب، فيقدم، وتارة لا يريد، فيؤخر، وهذا ظاهر فى المقصود، لكن قولهم: «يقدم رجلاً، ويؤخر أخرى»[4]. يحتمل باعتبار دلالة عبارته فى أصلها أربعة أمور:

أحدهما:

أن يكون المعنى: أنه يقف فى مكانه، ويحرك إحدى رجليه، فتارة[5] يقدمها لإرادة الذهاب، وتارة يؤخرها رجوعـاً عن الذهـاب، حتى توازى أختها، كما كانت أولاً، وعلى هذا فلفظ الأخرى، فيه تجوز، فإن فيه جعل

---

(1) فى: جـ: «فإن المتبادر».

(2) فى حاشية العليمى على عصام، اللوحة: 74.

(3) فى: جـ: «بزيادة» انتهى.

(4) ما بين الرقمين سقط من: ب، جـ.

(5) انظر مواهب الفتاح لأبى يعقوب المغربى جـ 144/4.

الشخص الواحد متعدداً باعتبار حالتيه، فلفظ التأخير أيضاً لم يصح فيه، إلا فى النسبة.

الثانى :

أن يكون المعنى، أنه يقدم رجلًا، لإرادة الذهاب، ثم يبدو[1] له أن لا يذهب، فيبقى واقفاً، على تلك الحال، إحدى رجليه متقدمة، والأخرى متأخرة عنها، وعلى هذا، ففى لفظ التأخير تجوز، إذ معناه إبقاؤها متأخرة، نحو[2] ﴿ يا أيها الذين آمنوا، آمنوا ﴾[3] على وجه.

الثالث :

أن يكون المعنى أنه يقدم إحدى رجليه إلى القدام، ويؤخر الأخرى إلى الوراء، وهذا ظاهر اللفظ، ولكن لا وجه له، ولا وجود فى الخارج.

الرابع :

أن يكون المعنى، أنه يقدم إحدى رجليه، وتبقى الأخرى متأخرة، ثم يقدم هذه، وتبقى الأخرى هكذا، وهذا أيضاً ظاهر من اللفظ، لكن لا يصح أيضاً هنا، لأنه حالة الماشى لا الواقف المتردد، فقد علمت أن فى العبارة عند تفتيشها تجوزاً، أو خفاء مع وضوح المراد، انتهى»[4].

(فإنه أى ما حققناه فى التحقيق الوفى، بالمراد الأجلى) بالجيم، من الجلاء[5]،

(1) فى: أ: «يبدوا» وهو خطأ.

(2) أى قوله تعالى.

(3) سورةالنساء: الآية: 135.

(4) من أول النقل من الكتاب المسمى «بالزهر الأكم فى الأمثال والحكم» ساقط من: ب، جـ .

(5) فى القاموس جـ 314/4 مادة: «جلا» «جلا القوم عن الموضع، ومنه جلوا وجلاء.... والجلا مقصورة انحسار مقدم الشعر، أو نصف الرأس، وهو دون الصلع».

ضد الخفا[1]، قال فى المصباح : جلا الخبر للناس جلاء « بالفتح والمد» وضح وانكشف، فهو جلى، وجلوته، أوضحته، يتعدى، ولا يتعدى، وظن بعض القاصرين أنه لم يستعمل من هذه المادة فعل ثلاثى، فصحف عبارة الشارح «الأحلى»[2] الحاء المهملة، من الحلاوة، ولا حلاوة فى هذا الإهمال.

(ولا يذهب عليك أيها الطالب أنه لا يمكن الحكم على مفهوم الجملة) لاشتمالها على النسبة الغير المستقلة، والمركب من المستقل وغيره غير مستقل، فمفهوم الجملة غير مستقل.

(كما لا يصح على مفهوم الفعل، والحرف).

مفهوم الجملة، ومدلولها، وقوع النسبة، أو لا وقوعها، وقيل: إيقاعها، وانتزاعها[3].

ورد بأنه لو كان مدلولها إيقاع ذلك، لم يكن لإنكار الحكم معنى، لامتناع أن يقال لمن قال: قام[4] زيد، أنه لم[5] يوقع النسبة، وتوضيح هذا المقام يطلب من شرح جمع الجوامع، فى مبحث الأخبار، وفى أحوال الإسناد الخبرى من المطول، وإنما لم نذكره لزيادة ارتباط كلام الشارح.

(فلا يصح فيه، أى فى مفهوم الجملة، التشبيه الذى هو مبنى الاستعارة) وذلك لأن التشبيه يقتضى اتصاف المشبه به، بكون المشبه مشاركاً له فى وجه الشبه، وإنما يصح للموصوفية الحقائق الثابتة فى نفسها، كما تقدم تحقيقه، ومفهوم الجملة ليس كذلك.

---

(1) فى المصدر السابق جـ 326/4 مادة: «خفا» خفى، كرضى «خفاء».

(2) فى: ب «الأصل» وهو تصحيف.

(3) انظر حاشية يس العليمى على عصام، اللوحة: 75.

(4) اللوحة: 115/ جـ.

(5) فى: ب: «إنه لو يوقع النسبة» وهو خطأ، والصواب: «لم يوقع النسبة» انظر حاشية يس على عصام، اللوحة: 75.

(بل لا بد من التشبيه فيما يسرى التشبيه منه) حال، أو صفة للتشبيه، والتقدير: فيما يسرى التشبيه كائناً منه، أى فيما، أو التشبيه الكائن فى ذلك الأمر، (إلى التشبيه فى مفهوم ذلك المركب، كأن يعتبر التشبيه فى مضمون الجملة).

مضمون الجملة:

هو ما دلت عليه، وهو غير مفهومها، وغير الهيئة المنتزعة منها، لأن مفهومها وقوع القيام فى مثل قام زيد، ومضمونها القيام الواقع.

وحاصله:

أن مفهوم الجملة هو ثبوت المحمول للموضوع، ومضمونها: المصدر المأخوذ منها مضافاً إلى فاعله (اللوحة: 94/أ) أو مفعوله.

وفى شرح الكافية للفاضل الجامى: المراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف إلى الفاعل أو المفعول.

وأراد بالفاعل: ما يشبه الفاعل المعنوى، ليدخل فيه الجملة الاسمية. وزاد قوله: أو[1] المفعول، ليشمل نحو ﴿فشدوا الوثاق﴾[2] وقد يقال: هو مضاف للفاعل أى شدكم الوثاق.

وعبارة بعضهم: المضمون: هو المأخوذ من مادة الكلام، وهيئته، من حيث دلالتها على الإسناد فقط، كقيام زيد، من زيد قائم، واختصاص الحمد بالله، من الحمد لله، وإصعاد المهوى من:

هواى مع الركب اليمانين مصعد[3] ....

---

(1) فى: ب: «أى المفعول» وهو خطأ.

(2) سورة محمد. جزء الآية: 4.

(3) تقدم بيانه.

(أو فى الهيئة المنتزعة منها) بالجر عطفاً على مضمون الجملة، والظاهر أن المقصود منه التخيير.

قال الفاضل الغنيمى: لعل قوله: فى مضمون الجملة، فى غير الاستعارة التمثيلية، كما لا يخفى.

قال تلميذه العلامة يس: ولا يخفى ما فيه، لأن كلام الشارح إنما هو فى المركبات، التى قيل: إنها استعارة تمثيلية كما لا يخفى، لأن حاصل كلامه أن القوم ~~جعلوها تمثيلية~~ أصالة، وقياس ما قالوه فى استعارة المشتقات، والحروف أنها تبعية، أن يكون[1] الاستعارة فى الجملة كذلك.

(فتكون الاستعارة فيها أيضاً بالتبعية).

تفريغ على قوله: لا بد من التشبيه فيما يسرى منه إلى مدلولها. من غير التزام، كونها تابعة للاستعارة فيما تسرى الاستعارة منه إلى المسماة تبعية.

(وقد خلا عن الإيماء إليه) أى إلى أن الاستعارة المركبة التمثيلية تبعية، وإلى أن المتبوع أى شىء (كلام القوم) لانسلم خلو كلام القوم عن الإيماء إلى ذلك، فإن قولهم: أن الطرفين هيئتان يومىء[2] إليه، بل هو صريح فيه، غايته: أنهم لم يصرحوا بتسميتها تبعية، لأن الأصل فى التابع أن يكون فرعاً تابعاً للأصل.

وفى الاستعارة التمثيلية الأمر بالعكس، فإن الاستعارة فى الجملة، تابعة لاستعارة الصورة المنتزعة، وهى فرع، بخلاف التبعية، فإنها تابعة لأصل، وهو المصدر.

وأيضاً أن يكون التابع والمتبوع، مشتركين فى جنس، ولم يوجد ذلك فى الاستعارة التمثيلية فإنها لفظ تابع لهيئة، بخلاف التبعية، فإنها لفظ تابع للفظ، وهذا هو الوجه فى عدم تسمية القوم بها تبعية، وهذا التوجيه ذكره

(1) فى: ب: «أن تكون بالتاء الفوقية».

(2) فى: أ: «يومى» بحذف الهمزة.

المحشى عند قول الشارح: كأن يعتبر التشبيه الخ، إلا أنه لم يورده على وجه يصلح جواباً عن كلام الشارح، كأن يعتبر التشبيه الخ.

ونصه: يريد أن التشبيه سرى من مضمون الجملة، أو من الهيئة المنتزعة منها إلى مفهوم الجملة محل تردد، إذ كل منهما فرع لمفهوم الجملة، والمعهود السريان من الأصل إلى الفرع دون العكس.

(ومما يختلج فى الصدر، ولا تجده فى صدر بعد الصدر) قال فى القاموس تخلج: اضطرب، وتحرك، وتخالج فى صدرى، انتهى.

قال المحشى: اللازم فى الصدر الأول للعهد، أو عوض عن المضاف إليه، أى ومما يختلج فى صدرى.

والمراد بالصدر الثالث العرف هو الأول دون الثانى، على قاعدة: أن اللفظ إذا أعيد معرفة كان عين الأول، وإن أعيد نكرة كان غيره.

والمعنى :

أن هذا شىء تفردت به فى هذا العصر، وإن تصفحت عن الأعصار الماضية لا تجده فى شىء منها.

وتعقبه العلامة يس: بأن المراد بالصدر، الصدر المعهود، وهو صدر الشارح.

أما جعل «لم» عوضاً عن ضمير المتكلم، والأصل: صدرى، فقال ابن هشام إنه غير معهود، وإنما المعهود جعله عوضاً عن ضمير الغائب، نحو الحسن الوجه، أى وجهه.

(إن قوله: إنى أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى، مسبب عن التردد) والتردد سبب لتقديم الرجل، وتأخيرها، فأطلق اسم المسبب، وهو تقديم الرجل وتأخيرها، على السبب، وهو التردد. فيعبر التردد بقوله: تقدم رجلاً الخ.

(فيحتمل أن يكون التجوز باعتباره، أى المذكور، فيتحقق المجاز المرسل فى المجموع من غير تصرف فى الأجزاء كالاستعارة).

قال الفاضل الدمنهورى ـ رحمه الله تعالى ـ: تقدم فى كلامه ما يرد عليه، وهو أن العلاقة إن كانت غير المشابهة، فلا يسمى المجاز المركب باسم، مع أنا لا نسلم ما ذكره هنا، لأن التركيب مستعار للدلالة على الهيئة، فيكون تمثيلاً، انتهى.

العقد الثانى

مذاهب العلماء فى الاستعارة المكنية
ويحتوى على أربع فرائد

العقد الثانى فى تحقيق معنى الاستعارة بالكناية

يجوز أن تكون الإضافة بيانية، وأن تكـون من إضافـة المسمى إلى الاسم. (اتفقت كلمة[1] القوم، الظاهر كلمات القوم، لأنه لا بد للاتفاق من فاعل متعدد) لأنه من الأمور النسبية[2] التى لا تقوم إلا بمتعدد، كتخاصم وتقاتل زيد وعمرو.

(إلا أن يقال: قصد بتوحيدها - أى الكلمة[3] - المبالغة فى الاتفاق) أى لا حقيقة الوحدة (حتى تجاوزته)[4] أى الكلمات الاتفاق (إلى الاتحاد) لا يظهر كون هذا الجواب دافعاً للسؤال[5] بعد تسليم أنه لا بد للاتفاق من فاعل متعدد ولعل مراده أن الفاعل متعدد، والمعنى: اتفقت كلمات القوم، لكنه تجوز فى إطلاق الكلمة على الكلمات لقصد المبالغة فى الاتفاق.

---

(1) اللوحة: 95 أ.

(2) فى: جـ: «من الأمور التشبيه» بالتاء، وهو خطأ.

(3) فى: جـ: «أى الكلمات».

(4) فى: ب: «حتى تجاوزت».

(5) فى: ب: جـ: «دافعاً للسؤال» وهو الصواب. وفى: أ: «دفعا».

أو المراد أن التاء فى كلمة[1] للوحدة النوعية، وهى لا تنافى التعدد الشخصى، ويكون قوله: قصد بتوحيدها المبالغة إلى آخره[2] أنه آثر[3] التعبير بالكلمة دون الكلمات لقصد المبالغة، وإن كان كل منهما حقيقة قاله المحشى[4].

وتعقبه العلامة[5] يس بأنه إذا كان للوحدة النوعية فلا حاجة إلى هذا التكلف، لأن الكلمة أضيفت إلى القوم، والإضافة تأتى لما تأتى له اللام، فتحمل هنا على الاستغراق، لأن النوعية لا تنافيه انتهى.

(ولا يبعد أن يقال الإسناد مجازى، وحقيقته: اتفقت القوم فى كلمتهم، فلا يضر حينئذ وحدة الكلمة فى فاعليتها)[6].

«حاصل الجواب: أن الفاعل الحقيقى للاتفاق لا بد وأن يكون متعدداً دون الفاعل المجازى»[7] والفاعل ههنا مجازى فلا تضر[8] وحدته[9].

قاله[10] المحشى. ونظر فيه العلامة يس[11]: بأن فاعل الاتفاق لا بد وأن

---

(1) فى: ب: حـ: «التاء فى الكلمة».

(2) فى: جـ. «الخ» بدل: «إلى آخره».

(3) فى: ب: «أثر» بدل «آثر» وهو خطأ.

(4) انظر حاشية حفيد عصام الدين ص 77 «المطبعة الخيرية بمصر سنة 1306 هـ».

(5) راجع حاشية يس العليمى على عصام، اللوحة: 80.

(6) فى: جـ: «ويمكن أن تكون الكلمة مجازاً مرسلاً، بأن عبر بالجزء عن الكل، وأن تكون استعارة تصريحية، بأن شبهت كلماتهم بكلمة واحدة، واستعمل فيها لفظ كلمة» هذه العبارات قدمت، وأخرت فى: أ: ب: جـ

(7) ما بين القوسين سقط من: ح.

(8) فى: ب: «فلا تضر وحدته» بالتاء. وفى: أ: «يضر» بالياء.

(9) زاد فى: جـ. «بخلاف ما إذا كان حقيقياً».

(10) فى: ب: «قال المحشى» والصواب: «قاله المحشى» أنظر حاشية الحفيد على عصام ص 78.

(11) راجع حاشية يس على عصام، اللوحة: 80.

يكون متعدداً، لا فرق بين كونه فاعلاً حقيقياً أو مجازياً، لأنه من الأمور النسبية التى لا تقوم إلا بمتعدد، وكون القيام على جهة الحقيقة أو المجاز لا دخل له فى ذلك كما لا يخفى، انتهى. ويمكن أن تكون الكلمة مجازاً مرسلاً بأى عبر بالجزء عن الكل، وأن تكون استعارة تصريحية، بأن شبهت كلماتهم بكلمة واحدة واستعمل فيها لفظ كلمة.

وقال بعضهم: الكلمة هنا بمعنى الكلام ككلمة الشهادة، وحينئذ فلا يحتاج إلى ما ذكر من التكاليف.

«قلت: وهذا عين ما قدمنا، ولا مشاحة فى التعبير»[1] (على أنه إذا شبه أمر بآخر من غير تصريح بشىء من أركان التشبيه سوى المشبه، المراد بالمشبه - الواقع فى العبارة - ما لو أتى بالتشبيه كان مشبهاً، لا ما ذكره[2] المصنف لكونه مشبهاً) أى بالفعل[3] وليس كذلك (فإن لفظ المنية - فى قولنا - أظفار المنية نشبت بفلان ليست حكمها) أى مثل ما قال المصنف (إذ ليس فى نظم هذا الكلام) وهو قولنا أظفار المنية الخ (تشبيه) بالمعنى المصطلح عليه عند علماء البيان:

وهو[4]: الدلالة على مشاركة أمر لآخر فى معنى. (بل التشبيه مرموز - أى مشار - إليه بإضافة الأظفار إلى المنية) قال العلامة يس[5]: ليت شعرى ما وجه[6] تخصيص المشبه بهذه الإرادة، وهذا أولى فى قوله: إذا شبه. وفى قوله: أركان التشبيه. ثم إنه لا يظهر الاحتياج إلى هذا المراد، لأنه معترف بأن فى

---

(1) ما بين القوسين سقط من: جـ.

(2) فى: جـ. «لا ما ذكر، لكونه مشبهاً».

(3) سقط من: جـ. «أى بالفعل، وليس كذلك».

(4) انظر فتح منزل المبانى بشرح أقصى الأمانى، فى البيان، والبديع، والمعانى لأبى يحيى زكريا الأنصارى ص 71 «المطبعة الجمالية بمصر سنة 1332 هـ» الطبعة الأولى.

(5) انظر حاشية يس على عصام، اللوحة: 80.

(6) اللوحة: 117 جـ.

الكلام تشبيهاً مرموزاً إليه وهذا كاف فى صحة إطلاق المشبه على المستعار له، انتهى (والشرط المذكور) أى القدر المذكور من الشرط، فإنه بعض الشرط، لأن قوله ودل عليه الخ من تتمة الشرط، ولعل قوله: المذكور إشارة إلى ذلك (يشمل قولنا: زيد فى جواب من قال: من يشبه عمراً؟) فإنه يصدق عليه أنه تشبيه أمر بآخر من غير تصريح الخ (مع أنه ليس هناك) أى فى المثال المذكور (استعارة بالكناية، فأخرجه) أى المثال المذكور (بقوله: ودل عليه أى على ذلك التشبيه بذكر ما يخص المشبه به) لأن التشبيه فى المثال المذكور لم يدل عليه بذكر ما يخص المشبه به، بل دل عليه بالسؤال.

ويتجه عليه أنه بعد تفسير المشبه بما ذكر، وبيان المراد لا يشمل المثال المذكور، لأن زيداً فى المثال المذكور ليس مشبهاً بالمعنى الذى أراده، بل هو مشبه باعتبار صريح الكلام، ولدفع هذا كتب الشارح رحمه الله تعالى بخطه على الحاشية ما نصه: ولا يخفى[1] أن حمل المشبه على ما ذكر يخرج المثال المذكور، لكنه يحوج إلى دقة نظر، فلم يكتف به وأخرج إخراجاً صريحاً، فقوله[2]: يشمل قولنا زيد، يراد به يشمل فى مبادىء النظر (لا يشمل) أى الشرط المعنوى، وهو مجموع المتعاطفين (مثل قولنا: ينقضون عهد الله، إذا أريد بالنقض إبطال العهد) قيد به لأنه إذا أريد به معناه الحقيقى[3] وهو إبطال فتل الحبل والتفاف طاقاته بعضها عن بعض، فالشمول ظاهر، وكان اللائق بأساليب الكلام، لكنه لا يشمل استدراكاً على ما أسلفه فى الاحتياج إلى: ودل عليه الخ. ولإخراج زيد فى جواب ما تقدم.

وقوله: إبطال العهد، أى أريد به المضاف، وذكر المضاف إليه لتعيينه لا مجموع المضاف والمضاف إليه ليلزم التكرار فى العهد، وقد تقدم الكلام فى

---

(1) فى: جـ: «لا يخفى» بحذف الواو.

(2) اللوحة: 96أ.

(3) فى القاموس المحيط جـ 2 ص 360 مادة «نقض» والنقاضة «بالضم» من حبل الشعر.

مثله[1] فتذكر[2]. (فإنه) أى إذا أريد بالنقض إبطال العهد (لم يدل على التشبيه فيه) أى فى ينقضون عهد الله.

(بذكر ما يخص المشبه به، وهو الحبل، بل دل على التشبيه بذكر ما يخص المشبه - وهو العهد - بلفظ ما يخص المشبه به - وهو الحبل - إلا أن يتكلف بما أرجو[3] أن لا يخفى على مثلك) أيها الطالب. أى بأن يقال بالاختصاص ولو لفظاً، فحينئذ يكون شاملاً، وعدم الشمول المذكور المتوقف على أن المراد بالنقض واذكر، بمعنى على ما أسلفه الشارح فى الكلام على الفريدة الخامسة من أن الترشيح بذكر الملائم للمشبه يبعد شموله لذكر الملائم للمشبه بلفظ الملائم للمشبه به[4].

قال العلامة[5] يس: وكان الأظهر أن يقول الشارح بعد كلام المتن الظاهر أن المراد بذكر ما يخص المشبه به باعتبار لفظه ومعناه، فلا يشمل نحو[6] «ينقضون عهد الله[7]»، إذا أريد بالنقض الإنكار والفسخ، لأن معناه حينئذ لا يناسب المشبه به بل المشبه.

---

(1) زاد فى: جـ: «فى قوله تعالى: ﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ﴾. سورة آل عمران، الآية: 103.

(2) كلمة «فتذكر» ليست فى: جـ.

(3) فى: ب: جـ: «بما أرجوا» وهو خطأ والصواب: «أرجو».

(4) زاد فى: جـ: فإن قلت: هذا فى الترشيح، والكلام هنا فى قرينة الاستعارة بالكناية، قلت: لا فرق، لأن فى كل منهما، ذكر ملائم المشبه بلفظ ما يلائم المشبه به فإن قلت: قد ذكر ثمة أن الشارح المحقق للتلخيص استنبط من كلام صاحب الكشاف، أنه قد يكون قرينة الاستعارة بالكناية، ذكر ملائم المشبه بلفظ ملائم المشبه به، فيما ذكره، فى قوله تعالى: ﴿ ينقضون عهد الله ﴾ فكيف يكون الحمل عليه تكلفاً؟ قلت: ألا تراه بعد ذلك قال: وسنذكر تفصيله، وما عليه فى الاستعارة التخييلية، والموعود به فيها، ولا يخفى أنها قرينة ضعيفة، يستبعد كونها معتبرة عند البلغاء، فتأمل» سقط من: أ: ب.

(5) انظر حاشية يس على عصام، اللوحة: 80.

(6) أى قوله تعالى.

(7) سورة البقرة، الآية: 27.

ويمكن أن يكون المراد ما يختص المشبه به ولو بحسب اللفظ فتدبر.

(وفى شمول البيان) الأولى وفى شمول الشرط المذكور، وهو قوله: إذا شبه إلى قوله: ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به (للاستعارة بالكناية[1] على مذهب السكاكى نظر - وذلك - لأن مبنى الكلام على مذهبه - أى السكاكى - على تناسى التشبيه كما هو مقتضى) مطلق استعارة، وحينئذ (فليس الدلالة - عند السكاكى - بذكر ما يخص المشبه به على التشبيه، بل على دعوة تقرر الاتحاد، بحيث لا يقصد الاتحاد بالدعوى، بل يجعل مسلم الثبوت، ويعبر عنه) أى عن المشبه به.

(بالاسم) أى باسم المشبه، بناء على أنهما إذا اتحدا يكون اسم المشبه اسماً للمشبه به، حتى كأنه صارت المنية والسبع اسمين مترادفين[2]، وهو تفريع على قوله: لأن مبنى الكلام.

وفيه أنه لا يخلو[3] عن الدلالة على التشبيه، كيف[4]، وهو قرينة الاستعارة.

وفى تعليق الدمنهورى قوله: ويعبر عنه أى عن المتحد بلفظه، ففى العبارة تشتيت الضمائر، إلا أن يجعل ضمير عنه عائداً على الاتحاد بمعنى المتحد على سبيل الاستخدام[5].

(1) اللوحة: 118 جـ .
(2) انظر المفتاح للسكاكى ص 179.
(3) فى: جـ : «لا يخلوا» وهو خطأ.
(4) كلمة «كيف؟» ليست فى: ب.
(5) ومن الاستخدام قول معاوية بن مالك:

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا

وقول الآخر:

وللغزالة شىء من تلفته ونورها من ضيا خديه مكتسب

أراد بالغزالة الحيوان، وبنورها الشمس. انظر جواهر البلاغة، لأحمد الهاشمى، ص 289 .

(وكذا فى شموله) أى البيان المذكور (الاستعارة بالكناية على المذهب المختار) نظر أيضاً (إذ الدلالة فى المذهب المختار- بذكر ما يخص المشبه به كائنة[1] على لفظ المستعار للمشبه) الإضافة[2] فى لفظ المستعار للبيان. (لا على التشبيه) وفيه نظر مع قوله الآتى فى أول الفريدة الثالثة كما يرمز إلى [3] التشبيه.

(فالأولى أن يقال: إذا لم يذكر من أركان التشبيه[4] شىء سوى المشبه، وذكر معه ما يخص المشبه به، لم يقل الصواب مع أنه مقتضى عدم شمول المذهب المختار، خصوصاً مع كونه المرضى للمتن، وكذا عدم شموله مذهب السكاكى أن يكون خطأ، لأن ما سبق من المقدمات بعضها فى حيز المنع، وهو قوله: فليس الدلالة بذكر ما يخص المشبه به على التشبيه، بل على دعوى تقرر الاتحاد، إذا قد يمنع عدم الدلالة على التشبيه؛ كيف؟ وهو مبنى الاستعارة.

وكذا قوله فى المذهب المختار لا على التشبيه لما أنه مبنى الاستعارة.

ومن وجوه الأولوية أيضاً كون عبارة الشارح أخصر، ولما كانت عبارة الشارح هذه أيضاً محتاجة إلى أن يراد بالمشبه ما لو أتى بالتشبيه كان مشبهاً لا ما هو مشبه بالفعل.

كان الأولى ما عبر به المحقق التفتازانى حيث قال: أنفقت[5] الآراء فى مثل قولنا: أظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية، قاله المحشى[6].

---

(1) فى: جـ : «كائن» بدل «كائنة».

(2) فى: جـ : «والإضافة» بالواو.

(3) فى: أ - ب «كما يرمز إليه التشبيه» وهو خطأ، والصواب: إلى.

(4) فى: ب: «إذا لم يذكر من أركان التشبيه شىء».

(5) انظر فيض الفتاح جـ 86/4. وما بعدها راجع شروح التلخيص جـ 150/4 بمصر.

(6) انظر حاشية حفيد عصام الدين ص 79 .

قال[1] العلامة يس[2]: حاصل النظر[3] فى الشمول للاستعارة المكنية عند السكاكى والجمهور، أن قول المصنف: ودل عليه، أى على ذلك التشبيه، إنما يشمل مذهب الخطيب، وهذا ظاهر أن كان قوله: أى على ذلك التشبيه من كلام الماتن، وقد كتبه بالحمرة فى أكثر نسخ الشرح، وإن كان من كلام الشارح فوجهه أن إرجاع الضمير المجرور بعلى للمشبه به متعين لأنه لا يصح رجوعه للمشبه، وليس فى الكلام ما يرجع ضمير عليه غيرهما.

حاصله: أن قوله على ذلك التشبيه لا يخلو إما أن يكون من كلام المصنف، أو كلام الشارح، فإن كان الأول فلا يشمل إلا مذهب الخطيب، وإن كان الثانى فلا نسلم رجوعه للمشبه كما فهم الشارح، بل هو راجع للمشبه به.

ثم لا يخفى ما فى عبارة الشارح من الغلاقة[4] والتطويل، وكان الواضح المختصر أن يقول: ودل عليه، أى على ذلك التشبيه إنما يتناول مذهب الخطيب، لا السكاكى، لأن الذى دل عليه ذكر ما يخص المشبه به عنده دعوى الاتحاد، بحيث يجعل مسلماً ويعبر عنه بالاسم. ولا المذهب المختار، لأن المدلول عليه بذلك على المذهب لفظ المستعار للمشبه، بل كان الظاهر أن يقول بعد قوله فأخرجه بقوله ودل عليه الخ كلام المصنف، ولا حاجة إلى ذلك لما عرفت أن المراد بالمشبه ما لو أتى بالتشبيه كان مشبهاً، ولا يشمل ذلك، بل هو قاصر، لأنه لا يشمل نحو ينقضون الخ.

ولا يتناول غير مذهب الخطيب فى الاستعارة بالكناية، لأن الذى دل

---

(1) فى: جـ: «وقال العلامة يس».

(2) راجع حاشية يس العليمى على عصام، اللوحة: 81.

(3) اللوحة: 97 أ.

(4) فى: جميع النسخ: أ: ب: جـ: «من القلاقة» بالقاف، ولكن فى حاشية يس اللوحة: 81 «من الغلاقة». بالغين وهو الصواب.

عليه ذكر ما يخص المشبه به عند السكاكى[1] دعوى الاتحاد يعبر عن المشبه به باسم المشبه. وعند الجمهور[2] لفظ المستعار للمشبه لا التشبيه، فتأمل بالإنصاف [3].

وقوله: إذا لم يذكر من أركان تشبيه شىء بشىء سوى المشبه، ليس فى هذا تفسير للجملة الأولى فى كلام المصنف، بل فيه تطويل بلا طائل، لأن قول المصنف من أركان التشبيه أخصر مما قاله، فالذى يحتاج للتغيير على زعمه الجملة الثانية، انتهى[4] بزيادة شىء فيه. وقوله: بل فيه تطويل بلا طائل تزييف لقول المحشى ومن وجوه الأولوية أيضاً كون عبارة الشارح أخصر، فتأمل (كان هناك استعارة بالكناية) هذا جواب الشرط.

ولما كان بين قول السكاكى، وقول[5] الخطيب، وقول السلف اختلاف[6] فى ماهية الاستعارة بالكناية أشار إلى ذلك مستدركاً ما تقدم فقال: (لكن اضطربت أقوالهم، أى اختلفت أقوالهم من قولهم اضطرب رجل[8] القوم بمعنى اختلفت كلماتهم[7]، وليس بمعنى اختلت كلماتهم كما هو أحد معانى الاضطراب) لم يقل أحد معنى الاضطراب بصيغة التثنية، إما لأن المراد بالجمع ما فوق الواحد، وإما لأن للاضطراب معنى ثالثاً، وهو التحرك، ولم يتعرض له لا نفياً ولا إثباتاً، لأنه غير مناسب للمقام. (لعدم اختلال قول السلف)

---

(1) انظر فيض الفتاح جـ 222/4، راجع مفتاح العلوم للسكاكى ص 179 .

(2) راجع المصدر السابق جـ 118/4 .

(3) فى: جـ: «فتأمل بإنصاف».

(4) هذه عبارة يس على عصام بعينها، راجعها اللوحة 81 مخطوطة بدار الكتب الوطنية التونسية. رقم الإيداع «15923».

(5) مذاهب العلماء فى الاستعارة بالكناية، راجع فيض الفتاح جـ 186/4 وما بعدها.

(6) فى: جـ: «اختلافاً» وهو خطأ نحوى، والصواب «اختلاف» لأنه اسم كان.

(7) فى: جـ: «اضطرب جبل القوم».

(8) اللوحة: 119 جـ.

ولكن المقابل للاتفاق إنما هو الاختلاف لا الاختلال (والأولى أن يقـول: اضطربت أقوالهم إلى ثلاثة) أنث العدد نظراً إلى أن المعدود والمحذوف الذى هو أقوال جمع قول مذكر.

قال العلامة يس نقلاً عن شيخه[1]: وليس بتعيين، وقد صرحوا بأن المعدود إذا كان محذوفاً، أو مقدماً يجوز الوجهان حذف التاء وإثباتها على ما هو المقرر فى كتب العربية[2] وغيرها، انتهى.

وأقول: أما جواز الوجهين عند الحذف فأطلقه غير واحد، وقيده الشيخ الإمام السبكى بأن يكون المحذوف لفظ الأيام[3].

وأما جواز الوجهين عند التقديم[4] فنقله[5] السيد الصفوى فى شرح الكافية عن النووى، وتعقبه العلامة الشنوانى.

ولم أر فى كتب النووى ذلك كما فصلنا ذلك فى حاشية الفاكهى[6]، انتهى ،قوله: بأن يكون المحذوف لفظ الأيام، أقول منه الحـديثان: «من صام[7] رمضان، ثم أتبعه بست من شوال، كان كمن صام الدهر» وقوله:

---

(1) انظر حاشية يس على عصام، اللوحة: 81 .

(2) راجع: منار السالك، إلى أوضح المسالك، للأستاذ محمد عبد العزيز النجار، جـ 248/2 «مطبعة الفجالة بمصر».

(3) انظر حاشية يس العليمى. اللوحة: 81.

(4) فى حاشية يس على عصام، اللوحة: 81 «عند الحذف» وهو خطأ، والصواب: «عند التقديم» كما هو مذكور فى جميع النسخ.

(5) فى: أ: ب: جـ: «نقله السيد الصفوى «والصواب: «فنقله» بالفاء، كما هو مذكور فى حاشية يس على عصام، اللوحة: 81.

(6) فى: أ: ب: جـ: «فى حاشية الفاكى» وهو تحريف، والصواب «الفاكهى» كما فى حاشية يس على عصام، اللوحة: 81.

(7) تخريجه: أخرجه الترمذى فى «باب ما جاء فى صيام ستة أيام من شوال من كتاب الصوم» جـ 123/3 تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى «ط مصطفى الحلبى» مروياً عن أبى=

«من صام رمضان، ثم أتبعه بستة من شوال، حرم الله جسده على النار»[1] فورد الحديث الأول بغير تاء، والحديث الثانى بالتاء»[2] (حتى يتبين وجه قوله: ولنتعرض) فيه اقتران اللام بفعل المتكلم، وهو قليل، ومنه «لأصل لكم» (لها فى ثلاث فرائد) جمع فريدة (وبعد) أى بعد ذلك إلى الآن (لم يتبين خفاء وجه قوله: مذيلة بفريدة أخرى. أى مجعولاً ذيلها فريدة أخرى، وكأنه مستحدث، وإلا فلم نجد التذييل بهذا المعنى فى اللغة) كأن الشارح جعل الباء فى قوله: بفريدة أخرى للتعدية، ففهم الجعل، كما يقال فى جئت الزبد، أى جعلته جائياً.

واعلم: أنه لم يرد التذييل فى الصحاح[3]، ولا فى القاموس[4]، بمعنى الجعل المذكور، بل ورد فيهما بمعنى طويل الذيل، يقال رداؤه مذيل، كمعظم طويل الذيل، وحيث ورد ذلك فى اللغة فيجوز حمل عبارة الماتن عليه، وجعل الباء للمصاحبة. فقوله مذيلة بفريدة أخرى أى طويلة الذيل مصاحبة بفريدة أخرى، وأشار المصنف إلى فائدة الإتيان بهذه الفريدة الأخرى، بقوله: (لبيان أنه هل يجب أن يكون المشبه فى الاستعارة بالكناية مذكوراً بلفظه الموضوع له أم لا؟) هذه عبارة[5] الماتن، وحقها أن تبدل أم بأو، أو تبدل هل فى صدر

= أيوب، قال أبو عيسى: حديث أبى أيوب حديث حسن صحيح. **ولفظه**: «من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال، فذلك صيام الدهر».

(1) أخرجه مسلم فى باب استحباب صوم ستة أيام من شوال اتباعاً لرمضان من كتاب الصوم» جـ 39/13.

(2) ما بين القوسين ليس فى: ب: جـ:

(3) فى الصحاح للجوهرى جـ 1702/4 مادة «ذيل» «دار الكتاب العربى بمصر»: «ذالت المرأة تذيل، أى جرت ذيلها على الأرض، وملاء مذيل، أى طويل الذيل، وأذالت المرأة قناعها، أى أرسلته».

(4) انظر القاموس المحيط جـ 391/3 مادة: «ذيل».

(5) اللوحة: 98 أ.

العبارة بالهمزة، لأن أم معينة[1] لكونها متصلة، ولا يجوز حملها على المنفصلة كما لا يخفى، والمتصلة لا تستعمل مع هل إلا شذوذاً[2]، قاله المحشى[3].

---

(1) فى حاشية الصبان ص 80 «متعينة».

(2) فى: حـ: «إلا مع الشذوذ».

(3) انظر حاشية حفيد عصام «مع حاشية الصبان» ص 80.

الفريدة الأولى
من العقد الثاني

مذهب السلف

(ذهب السلف، يريد ـ أى المصنف ـ به ـ أى بالسلف[1] ـ من تقدم السكاكى) من علماء البيان، بدليل أن مذهبه عديل مذهبهم، وإنما قال يريد إشارة إلى أنه جرى على خلاف مقتضى الظاهر.

(وهو[2] فى اللغة): كل من تقدم من آبائك وأقربائك[3]، وكأنه سمى أهل العلم الماضية سلفاً، لأنهم آباء التعليم، وحاصله: أن إطلاق السلف على المتقدمين من علماء البيان بناء على تشبيههم بالآباء لمن بعدهم فى النفع والشفقة، حيث مهد القوانين وضبطوها بالتأليف، فيكون استعارة مصرحة،

---

(1) قال الدسوقى فى حاشيته على مختصر التفتازانى جـ 159/4: «فالمراد بهم أى السلف ـ صاحب الكشاف، ومن قبله، ومن بعده».

(2) وفى المصدر السابق ص 81: «الظاهر أنه اسم جمع سالف، من سلف يسلف سلفاً، كطلب، يطلب طلباً، أى مضى، وجمع السلف أسلاف».

(3) انظر القاموس جـ 158/3 مادة «سلف».

وإضافة الآباء إلى التعليم من قبيل إضافة المسبب[1] إلى السبب، والمعنى لأنهم آباء المتعلمين بسبب التعليم.

(إلى أن المستعار بالكناية): كان الظاهر إلى أن الاستعارة بالكناية، لأنه الاسم المتفق عليه عند أرباب المذاهب[2] وإلا فالخطيب لا يثبت مستعاراً بالكناية فى الاستعارة بالكناية، فإنها عنده التشبيه المضمر[3] فى النفس.

(لفظ المشبه به المستعار[4] للمشبه المضمر فى النفس) متعلق بقوله للمشبه، ويحتمل أن يكون المستعار والمشبه تنازعاه (المرموز إليه) أى إلى لفظ المشبه به المستعار للمشبه (بذكر لازمه) فذكر اللازم قرينة على نفس اللفظ، وعلى إرادة المعنى المجازى فيه (من غير تقدير) أى لذلك اللفظ المستعار (فى نظم الكلام، وذكر اللازم قرينة[5] على قصده، من عرض[6] الكلام).

جواب سؤال تقديره: كيف لا يكون مقدراً فى نظمه ، وذكر اللازم قرينة دل على تقديره؟.

فأجاب: بأن ذكر اللازم قرينة على قصده، لكن من عرض الكلام، لا من مطلق الكلام حتى يكون مقدراً فى نظمه.

(ولا بعد فيه) أى فى قصده من عرض[7] الكلام من غير تقدير فى نظمه

---

(1) فى: ب: «من قبيل إضافة السبب إلى المسبب» وهوخطأ، والصواب: «المسبب إلى السبب» كذا فى حاشية الحفيد ص 81.

(2) أى الثلاثة، وهى: مذهب الجمهور والسكاكى، والخطيب، راجع حاشية محمد الصبان على عصام ص 81 .

(3) انظر فيض الفتاح جـ 187/4 .

(4) راجع المطول «مع فيض الفتاح» جـ 191/4، انظر شروح التلخيص جـ 159/4 .

(5) اللوحة: 120 جـ .

(6) فى القاموس جـ 346/4 مادة: «عروض» والعروض: الطريق فى عرض الجبل، ومن الكلام فحواه، والعروض من الجانب أى جانب الكلام وفحواه.

(7) انظر حاشية يس العليمى، اللوحة: 82 .

(عند من شاهد الإشارة إلى المعانى العرضية، وصدق بمحاسنها المرضية) لا يخفى ما فى الفقرة الأولى من الاستعارة بالكناية، حيث شبه المعانى العرضية بحسناء ذات جمال، وإثبات المشاهدة تخييلية، وكل من ذكر الإشارة والمحاسن ترشيح، وكذا يجوز أن يكون فى الثانية أيضاً استعارة بالكناية، وإثبات المحاسن تخييلية. (وهكذا المذهب الثالث) وهو مذهب الخطيب[1].

(الذى جعلها) أى الاستعارة بالكناية (التشبيه المضمر فى النفس المدول[2] عليه) أى على ذلك التشبيه (بذكر ما يلائم المشبه به، مبنى على جعل التشبيه المذكور معنى عرضياً، لا مقدراً فى نظم الكلام) أى وليس هناك لفظ مستعمل فيه على جهة المجاز أو الحقيقة كما هو شأن التعريض، فإن لفظ[3] فيه لم يستعمل فى المعنى العرضى (وحينئذ) أى حينئذ كان المستعار بالكناية لفظ المشبه به المستعار للمشبه.

(وجد تسميتها استعارة بالكناية أو مكنية: أى استعارة مكنية) فيقدر فى المعطوف لفظ استعارة بقرينة ذكره فى الاسم الأول، لأنه عطف مكنية على بالكناية فتنسحب الاستعارة من حيث العطف، لئلا يلزم العطف على جزء الاسم (لأن الرسم هو المجموع لا مجرد المكنية ظاهر، لأنه استعارة بالمعنى المصطلح عليه) وهو المجاز الذى قصد أن علاقته المشابهة، ولا شك أن لفظ المشبه[4] به الذى استعير للمشبه استعمل فى غير ما وضع له، لأنه استعمل فى المنية، وأما المنية فمستعملة فى حقيقتها.

(وملبس[5] بالكناية) إشارة إلى أن الباء فى قولهم بالكناية باء الملابسة،

---

(1) انظر جواهر البلاغة. للأستاذ أحمد الهاشمى ص 243 وما بعدها «ط السعادة بمصر» سنة 1354 هـ 1935 م.

(2) راجع عروس الأفراح، بهاء الدين السبكى «مع شروح التلخيص» جـ 150/4.

(3) فى: جـ: «فإن المعنى» وهو خطأ، والصواب: «فإن اللفظ».

(4) فى: ب: «لفظ المشبه الذى استعير للمشبه» ففى العبارة حذف، والصواب: «لفظ المشبه به الذى استعير للمشبه».

(5) فى: ب: «ومتلبس بالكناية».

أى فالإلصاق على وجه الملابسة وإلا فالملابسة ليست هى معنى الباء (بمعنى[1] اللغة) أى الخفا[2] تفسير لمعنى اللغة (ولك أن لا تتجاوز اللغة) يحتمل معنيين:

أحدهما: أن يكون متمماً لقوله وملبس[3] بالكناية بالمعنى اللغوى، أن كون الكناية بالمعنى اللغوى كاف فى وجه التسمية[4]، ولا حاجة إلى كونها بالمعنى المصطلح كالاستعارة.

والثانى: أنه يجوز لك الاكتفاء[5] بالمعنى اللغوى فى كلا الجزئين، ولا يحتاج إلى التجوز عنه إلى المعنى الاصطلاحى.

فاطلاق الاستعارة على لفظ المشبه به الذى هو مستعار، أما على وجه المبالغة كإطلاق الخلق على المخلوق.

وإنما سمى استعارة لاتصافه بها. ولعل قوله: فافهم إشارة إلى المعنيين قاله[6] المحشى.

وقال العلامة[7] **يس**: قوله: ولك أن لا تتجاوز اللغة، أى أن لا

---

(1) فى القاموس جـ 386/4 مادة: «كنى» كنى به عن كذا، يكنى، ويكنو، كناية، تكلم بما يستدل به عليه، أو أن تتكلم بشىء وأنت تريد غيره، أو بلفظ يجاذبه جانباً حقيقة، ومجاز».

(2) فى: ب: «الخفاء» بالمد. فى القاموس جـ 326/4 مادة «خفا»«خفاه، وأخفاه ستره وكتمه، وخفى، كرضى خفاء».

(3) فى: ب: «ومتلبس بالكناية».

(4) إنما سميت استعارة بالكناية، لأنها أشبهت الكناية اللغوية، بجامع الخفاء فيهما أو الكناية الاصطلاحية، لأن اللفظ فيها أطلق على الشىء لإفادة لازمه، فأطلقت المنية على حقيقتها اللغوية لإفادة لازمها، وهو أن لها اغتيال السبع، المدلول عليه بقوله «أنشبت المنية أظفارها» وكان الواجب على هذا عدها من قسم الكنايات. راجع «عروس الأفراح مع شروح التلخيص» جـ 152/4.

(5) فى: ب: جـ: «الاكتفاء» بالقصر.

(6) راجع حاشية حفيد عصام ص 83 «المطبعة الخيرية بمصر».

(7) انظر حاشية يس العليمى، اللوحة: 82.

تتجاوز فى وجه التسمية بالاستعارة بالكناية اللغة إلى التوجيه فى الاستعارة بالمعنى المصطلح عليه هذا كما يتبادر، فكـان ينبغى للمحشى تقديمه على الاحتمال الآخر.

وكأنه نظر إلى أنه يحتاج إلى التأويل فى إطلاق الاستعارة على لفظ المشبه به انتهى. (فافهم) أمر بالفهم، ولعله ليذهب الذهن إلى الاحتمال الثانى فإن فيه دقة.

(ومن وجوه ترجيح هذا[1] المذهب): أى مذهب السلف:

1 - (أن الاستعارة حينئذ) أى حينئذ كونها لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه (قرب إلى الضبط، لأنها كلها حينئذ المشبه به المستعمل فى المشبه)، فيه أن الاستعارة التخييلية ليست كذلك عندهم، بل إنما هى تجوز فى الإسناد.

فإن أريد أن الاستعـارة التى هى من قسم[2] المجاز اللغـوى كلها كذلك.

ورد أنه حينئذ لا يصلح مرجحاً على مذهب الخطيب، إلا أن يقال: إنه لم يعتد المذهب الخطيب، أو أنـه أراد حصر الاستعـارة المقصودة لذاتها[3]، وأما الاستعارة التخييلية فهى مقصودة لغيـرها، لأنها قـرينة المكنية.

2 - (وكفى شاهداً لقوته[4] أنه إليه ذهب صاحب الكشاف لا إلى غيره) هذا

---

(1) انظر فيض الفتاح جـ 188/4.

(2) اللوحة: 104 ب.

(3) اللوحة: 121 جـ.

(4) خلاصة محاسن مذهب الجمهور:

1 - أنه أقرب إلى الضبط.

2 - مبنى على مناسبة لغوية.

3 - له مستند من كلام السلف.

ويؤخذ عليهم:

1 - أنهم يستعيرون، ثم يحذفون.

2 - أنهم يجمعون بين الطرفين «المشبه به والمشبه». راجع المطول «مع فيض الفتاح» جـ 188/4.

حل معنى لا حل إعراب، فلا يلزم عمل أن محذوفة، ولا تغيير إعراب المتن (ولو) كان ذهاب صاحب الكشاف[1] (احتمالاً) أى على وجه الاحتمال غير مقطوع به لكفى فى كونه شاهداً لقوته.

وفى تعليق الفاضل الدمنهورى قوله: ولو احتمالاً يحتمل تعلقه بذهب فى كلام المصنف، والتقدير: ولو كان ذهابه احتمالاً لكفى فى كونه شاهداً لقوته.

ويحتمل تعلقه بمعنى النفى فى كلام الشارح، والتقدير: انتفى ذهاب صاحب الكشاف إلى غيره حتى احتمالاً، يعنى لم يذهب إلى غيره ذهاباً محققاً ولا محتملاً[2] لكن الظاهر أنه لم يذهب إلى الغير، كيف؟.

وقد صرح المحقق التفتازانى فى المطول[3] بأن كلامه صريح فى أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحاً، المرموز إليه بذكر لازمه.

ونصه: معناها[4] الصحيح المذكور فى كلام السلف هو: أن لا يصرح بذكر المستعار، بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا: أظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الأسد للرجل الشجاع فى قولنا: رأيت أسداً. لكنا لم نصرح بذكر المستعار، أعنى السبع، بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه إلى المقصود كما هو شأن الكناية.

فالمستعار[5] هو لفظ السبع الغير المصرح به، والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية.

= انظر مذاهب العلماء فى الاستعارتين: المكنية والتخييلية الدكتور كامل الخولى «مذكرة» لطلاب السنة الرابعة بكلية اللغة بليبيا.

(1) راجع حسن الصنيع، فى علم المعانى، والبيان، والبديع، محمد البسيونى ص 148 وما بعدها «المطبعة المحمدية بمصر، سنة 1356 هـ».

(2) زاد فى: جـ: «انتهى».

(3) انظر المطول لسعد الدين التفتازانى «مع فيض الفتاح» جـ 188/4 .

(4) راجع المصدر السابق جـ 188/4 فعبارته بعينها.

(5) أركان الاستعارة المكنية.

وبهذا يشعر قول صاحب الكشاف: فى قوله تعالى: ﴿ينقضون عهد الله﴾[1] حيث قال[2]: «شاع استعمال النقض فى إبطال العهد، من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من إثبات الوصلة بين المتعاهدين، وهذا[3] من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشىء المستعار، ثم يرمزوا إليه بشىء من روادفه، فينبهوا بذلك الرمز على مكانه، نحو شجاع يفترس أقرانه[4]، ففيه تنبيه على أن الشجاع أسد» هذا كلامه.

وهو صريح فى أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحاً المرموز إليه بذكر لازمه[5].

لكنا استفدنا منه أن قرينة الاستعارة بالكتابة لا يجب أن تكون استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية، كاستعارة النقض لإبطال العهـد، وسيجىء الكلام على ما ذكره السكاكى[6]، انتهى والله الموفق.

(فتقديم الظرف) وهو قوله: إليه (للقصر. والتعبير عن صاحب المذهب بصاحب الكشاف تنويه بشأنه[7]) إشاعة وإظهاراً له، فهذا[8] الوصف أشهر

---

(1) سورة البقرة، الآية: 27.

(2) راجع الكشاف للزمخشرى جـ 119/1 وما بعدها «دار الكتاب العربى ببيروت».

(3) انظر حسن الصنيع فى المعانى والبيان والبديع محمد البسيونى ص 149 «ط المحمودية بمصر».

راجع أسرار البيان للأستاذ على محمد العمارى ص 165 وما بعدها «دار القومية العربية للطباعة بمصر» سنة 1384 هـ 1964 م.

(4) زاد فى الكشاف جـ 120/1 «دار الكتاب العربى ببيروت»: «وعالم يغترف منه الناس... لم تقل هذا، إلا وقد نبهت على الشجاع والعالم بأنهما أسد، وبحر».

(5) انظر مواهب الفتاح لأبى يعقوب المغربى «مع شروح التلخيص» جـ 159/4.

راجع حاشية الدسوقى على مختصر العد «مع شروح التلخيص» جـ 159/4.

(6) انظر المطول «مع فيض الفتاح» جـ 190/4 وما بعدها.

(7) فى: جـ: «تنويهاً بشأنه.

(8) فى: جـ: «بهذا الوصف» والصواب: فهذا الوصف.

منه بعلمه أو وصف آخر له سامحه الله[1] تعالى.

(فلا يخفى أن ما سبق يستلزم كونه المختار على أبلغ وجه وأتمه. فالأولى بقوله[2]: أى المصنف ـ وهو المختار التفريع. ويمكن أن يعتذر لترك التفريع بأن المقصود أنه مختار الجمهور) فيكون أولى، إذ فيه إشارة إلى تكثير جهة[3] الاختيار. (وفى التفريع يستفاد أنه المختار بناء على الدليل) أى فقط، من حيث الحكم.

إذ لا تلازم بين ما هو مختار من حيث الدليل، وما هو مختار من حيث الحكم.

(وكثير من كلام السكاكى يميل إلى أن مذهبه هذا) أى مذهب السلف، وفى هذا توطئة وتمهيد من الشارح إلى قول المتن الآتى قريباً: يشعر كلام السكاكى حيث عبر بالأشعار ولفظ الظاهر.

قال فى التلخيص[4]:[5] وقسم السكاكى المجاز اللغوى إلى استعارة وغيرها.

وعرف الاستعارة: بأن[6] تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد به الطرف الآخر.

قال فى المطول[7]: أى الطرف المتروك مدعياً دخول المشبه فى جنس المشبه به، كما تقول: فى الحمام أسد، وأنت تريد الرجل الشجاع مدعياً أنه من جنس الأسود، فتثبت له ما يخص المشبه به، وهو اسم جنسه[8].

---

(1) «سامحه الله تعالى» ليست فى: جـ.

(2) اللوحة: 100 أ.

(3) فى: جـ: «إلى تكثير جهات الاختيار».

(4) انظر بغية الإيضاح، عبد المتعال الصعيدى جـ 154/3. راجع فيض الفتاح جـ 201/4.

(5) فى: ب: «قسم السكاكى المجاز اللغوى» بحذف الواو.

(6) انظر المفتاح للسكاكى ص 179.

(7) راجع المطول «مع فيض الفتاح» جـ 201/4.

(8) فى: جـ: «وهو اسم جنس».

كما تقول: أنشبت المنية أظفارها وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به أعنى السبع، وهو الأظفار، فالشجاع قد اكتسى اسم الأسد كما اكتساه الحيوان المفترس. والمنية قد برزت مع الأظفار فى معرض السبع معها فى أنه كذلك ينبغى، كما هو شأن العارية، فإن المستعير يبرز مع العارية[1] فى معرض المستعار منه، ولا يتفاوتان، إلا بأن أحدهما مالك لها، والآخر ليس بمالك، ويسمى المشبه[2] به سواء كان هو المذكور أو المتداول مستعار منه.

ويسمى اسم المشبه به مستعاراً[3]، هذا كلامه[4].

وهو دال على أن المستعار منه فى الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك. والمستعار هو لفظ السبع.

والمستعار له المنية. وكلامه[5] فى مناسبة[6] التسمية كان مشعراً بأن المستعار هو الأظفار[7] مثلاً، وسيجيىء فى كلامه ما ينافى جميع ذلك.

ففى الجملة: قد وقع منه على زعم القوم خبط فى تحقيق الاستعارة بالكناية انتهى[8].

قال المولى: رحمه[9] الله تعالى - فى قوله إنه كذلك ينبغى، وهو أن يكون له أظفار.

---

(1) راجع مواهب الفتاح، لأبى يعقوب المغربى «مع شروح التلخيص» جـ 182/4.

(2) هذه أركان الاستعارتين: التصريحية، والمكنية.

(3) ويسمى المشبه مستعاراً له، كذا فى المطول جـ 202/4 «مع فيض الفتاح».

(4) انظر المصدر السابق جـ 202/4.

(5) اللوحة: 122 جـ.

(6) فى: جـ: «وكلامه فى التسمية» وهو تحريف، والصواب مناسبة التسمية.

(8) فى: جـ: «بأن المستعار هو الأظفارى وهو تصحيف، والصواب الأظفار.

(8) هذه عبارة المطول بعينها، راجعه، «مع فيض الفتاح» حـ 202/4.

(9) «رحمة الله تعالى» ليست فى: جـ.

ولفظ كذلك حال من المستتر فى ينبغى. قوله: وكلامه فى مناسبة التسمية الخ كلامه فى وجه التسمية هو الذى ذكره فى مفتتح الفصل الثالث، وقد أورد الشارح خلاصته بقوله: والمنية قد برزت مع الأظفار الخ. ولا يخفى وجه أشعاره بأن المستعار هو لفظ الأظفار. قوله: وسيجىء من كلامه ما ينافى جميع ذلك، هو قوله فى القسم الرابع: الاستعارة بالكناية كما عرفت أن تذكر[1] المشبه وتريد المشبه به دالاً على ذلك بنصب قرينة تنصبها، ولا يخفى أنه دال على أن المستعار هو لفظ المنية. وسيجىء توفيق الشارح بين أقواله إن شاء الله تعالى (حتى ذهب الشارح المحقق) يعنى المولى السعد أسعده الله تعالى (فى شرح التلخيص[2] إلى أن مذهبه) أى العلامة السكاكى رحمه الله تعالى (هذا) أى مذهب السلف.

(وصرف) أى الشارح المحقق (عبارته) أى عبارة السكاكى (الأبية) الممتنعة من الإباء وهو الامتناع، وفيه تجوز لا يخفى تعديده (عن ذلك) أى عن الصرف المذكور (عن ظاهرها) حيث قال فى الشرح المذكور:

والحق[3]: أن الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادعاء، والمنية مستعار له، والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق.

والسكاكى حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وإرادة المشبه به أراد بها المعنى المصدرى.

وحيث جعلها من أقسام المجاز اللغوى أراد بها اللفظ، وقد صرح بأن المستعار فى الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به[4] المتروك. وعلى هذا لا إشكال

---

(1) انظر مفتاح العلوم للسكاكى، ص 179 .

(2) راجع المطول «مع فيض الفتاح» جـ 225/4.

(3) انظر المصدر السابق جـ 225/4 وما بعدها.

(4) فى المفتاح ص 174 «ويسمى المشبه به، سواء كان هو المذكور، أم المتروك مستعاراً منه، واسمه مستعاراً والمشبه مستعاراً له».

عليه، إلا أنه صرح فى آخر بحث الاستعارة التبعية[1] بأن المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم[2]، إلى غير ذلك من الأمثلة.

وفى آخر فصل المجاز العقلى بأن الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى فجاء الإشكال.

فالوجه: أن يحمل هذا على حذف المضاف، أى ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء، على أن المراد بالاستعارة معناها المصدرى، أعنى استعمال المشبه فى المشبه به ادعاء فيوافق كلامه فى بحث[3] الاستعارة بالكناية[4]، وحينئذ اندفع الإشكال بحذافيرها[5] انتهى.

(لكن الحق) أى خلافاً لما يدعيه المولى السعد (أن عبارته أظهر) إنما عبر بالأظهر دون الظاهر لملاحظة صرف الشارح المحقق المذكور آنفاً، كأنه قال: ما ذكره الشارح المحقق من الصرف ظاهر، لكن الأظهر (فى كون مذهبه) أى السكاكى (ما) أى الذى (هو المشهور من مذهبه) عند القوم، (فلهذا قال) المصنف:

---

(1) انظر المصدر السابق ص 181.

(2) فى قولهم: الحال ناطقة.

(3) اللوحة: 101 أ.

(4) انظر المطول« مع فيض الفتاح» جـ 225/4 وما بعدها.

(5) قال عصام الدين فى الرسالة الفارسية، اللوحة: 38 وهذا الإشكال على السكاكى بقى على حاله إلى الآن، ولم يحم حول دفعه أحد من مبارزى فن البيان، مع أنه يمكن دفعه، بأن يقال: «أراد السكاكى بقوله: لفظ المشبه المستعمل فى المشبه به، إن لفظ المشبه مستعمل فى معناه، باعتبار اتصافه باتحاد المشبه به، فيكون بهذا الاعتبار مجازاً لا محالة، لأن المنية مثلاً فى المثال المذكور، يراد بها الموت المتصف بالاتحاد بالسبع، يعنى أنها قد استعملت هنا فى الموت المتحد بالسبع لا فى مطلق الموت الذى هو معناه الحقيقى، الموضوع له، فيكون مجازاً بهذا الاستعمال، ومستعاراً من معناها الحقيقى، وهو الموت المطلق، لهذا المعنى المجازى، أى الموت المتحد بالسبع».

الفريدة الثانية
من العقد الثانى

مذهب السكاكى

(يشعر ظاهر كلام السكاكى بأنها أى الاستعارة بالكناية: لفظ[1] المشبه المستعمل فى المشبه به بادعاء أنه أى المشبه عينه أى المشبه به) حال من المشبه به، أى ملتبساً بادعاء أن المشبه عين المشبه به.

والمعنى: أنها لفظ المشبه[2] المستعمل فى المشبه به الادعائى[3]. ولو قال فى المشبه به الادعائى لكان أخصر وأوضح.

(ولا خفاء فى أن تسميتها استعارة بالكناية أو استعـارة مكنية غـير ظاهر[4]: ولو بالمعنى اللغوى، بل الظاهر أنها مصرحة، ولا كناية هناك لا

---

(1) انظر مفتاح العلوم ص 179.

(2) قال الدسوقى فى حاشيته على مختصر التفتازانى جـ 184/4: «فعلمت مما ذكر أن فى كلام السكاكى، بالنسبة للاستعارة بالكناية تناقضاً، لأن كلامه فى بعض المواضع يفيد، أن الاستعارة بالكناية لفظ المشبه به المتروك، وفى بعض المواضع يفيد أنها لفظ المشبه المذكور». انظر المفتاح ص 174، 179.

(3) اللوحة: 106 ب.

(4) قال بهاء الدين السبكى فى عروس الأفراح جـ 152/4: «وإنما سميت استعـارة =

بالمعنى اللغوى، ولا بالمعنى الاصطلاحى. وإنما قال غير ظاهر، ولم يقل لا وجه لتسميتها استعارة بالكناية أو مكنية بأنه إذا استعمل لفظ المشبه فى المشبه به الادعائى كان فى الاستعارة كناية أى خفاء بالنسبة إلى المصرحة، تأمل قاله الزيبارى. (وإن سلم ظهور وجه كونها استعارة).

فيه أن كونها استعارة ممنوع[1] لما سيأتى قريباً من قوله: ويرد عليه الخ.

ولعل ظهور ذلك الوجه ما أجلب به فى الرسالة[2] الفارسية، وسنذكره قريباً إن شاء الله تعالى.

(**واختار رد التبعية**[3] **إليها**: أى إلى المكنية[4] (يجعل قرينتها) أى يجعل ما هو قرينة التبعية عند القوم (استعارة بالكناية، وجعلها أى جعل التبعية قرينتها) فيه تسامح، لأنه يجعل نطقت فى نطقت الحال قرينة، بل يجعله[5] مستعملاً فى معناه الحقيقى، ويجعل نسبة النطق إلى الحال قرينة الاستعارة، كما هو مصرح به فى المطول[6] وقد قدمناه فراجعه (على عكس ما ذكره القوم فى مثل نطقت الحال، من أن نطقت استعارة لدلت، والحال قرينة) فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم، ويجعل نسبة النطق إليها قرينة الاستعارة.

وفى حواشى[7] **السيد السند**: عند قول المطول: واختار رد التبعية الخ.

= بالكناية على رأى السكاكى، لأن الأصل إنما هو استعارة السبع للمنية، لا استعارة المنية للسبع، فلما عكس فى الصورة كانت استعارة مكنياً عنها».

(1) لأن المشبه مستعمل فى معناه الحقيقى، والاستعارة مطلقاً، نوع من المجاز.

(2) انظر الرسالة الفارسية لعصام الدين، اللوحة: 38 .

(3) انظر فيض الفتاح جـ 227/4 وما بعدها.

(4) اللوحة: 123 جـ .

(5) فى: جـ : «بل يجعله مستعملاً فى معناه الحقيقى» وفى: أ: «يجعل».

(6) راجع المطول «مع فيض الفتاح» جـ 227/4.

(7) فى: جـ : «وفى حواسى السيد». وهو تصحيف.

أقول[1]: فإذا قلت نطقت الحال بكذا، فالقوم على أن نطقت استعارة تبعية، لاستعارة النطق للدلالة، كأنه استعمل النطق فى الدلالة أولاً، ثم اشتق منه نطقت بمعنى دلت، وذكر الحال قرينة لتلك الاستعارة.

وعند السكاكى: أن الحال استعارة بالكناية عن المتكلم، وأن نسبة النطق إليها قرينة الاستعارة.

وإنما قصد برد التبعية إلى المكنى عنها تقليل الأقسام، ليكون أقرب إلى الضبط كما صرح به[2].

ورد عليه صاحب الكشف[3]:

1 ـ بأنه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصد الأصلى والواضح الجلى، ويكون ذكر المتعلقات تابعاً ومقصوداً بالعرض فالاستعارة حينئذ تكون تبعية[4]، كما فى قوله[5]:

تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة[6] إذا سرى النوم فى الأجفان أيقاظا[7]

فإن التشبيه ههنا إنما يحسن أصالة بين هبوب الرياح عليها وبين

---

(1) انظر حاشية عبد الحكيم على المطول «مع فيض الفتاح للشربينى» جـ227/4.

(2) انظر مفتاح العلوم للسكاكى ص 181، راجع فيض الفتاح جـ 227/4.

(3) انظر فيض الفتاح جـ 227/4.

(4) فى حاشية يس على عصام، اللوحة: 83 «فالاستعارة حينئذ تكون تبعية، لا مكنية».

(5) البيت لا يعرف قائله، انظر معاهد التنصيص جـ 147/2 «مطبعة السعادة بمصر» راجع الفتاح ص 181.

(6) الحزن: الأرض الغليظة، وإيقاظاً: مفعول ثان لتقرى، والمعنى: أنها تهزها عند هبوبها عليها، إذا نامت أجفان الناس.
والشاهد فيه: أن الشاعر استعار القرى لإحداث الرياح الأيقاظ فى الرياض، بقرينة نسبته إلى الفاعل، والمفعولين، والمجرور جميعاً.
راجع بغية الإيضاح جـ 134/3 عروس الأفراح جـ 126/4 المفتاح ص 181.

(7) فى: جـ: «ايقاضاً» وهو خطأ.

القرى، ولا يحسن الشبه ابتداء بين الرياح والمضيف، ولا بين الرياض والضيف[1]، ولا بين الأيقاظ [2] والطعام.

نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الأمور تبعاً لذلك التشبيه، ولا يصح أن يعكس فيجعل التشبيه بين الهبوب والقرى، تبعاً لشىء من هذه التشبيهات، فلا يصح[3] ههنا رد التبعية إلى المكنية عند من له ذوق سليم.

2 ـ وقد يكون التشبيه فى المتعلق غرضاً أصلياً وأمراً جلياً، ويكون ذلك الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعاً، فحينئذ يحمل على الاستعارة بالكناية، كقوله تعالى: ﴿ ينقضون عهد الله ﴾[4] فإن تشبيه العهد بالحبل مستفيض مشهور.

3 ـ وقد يكون التشبيه فى مصدر الفعل وفى متعلقه على السواء، فحينئذ جاز أن يجعل استعارة تبعية، وأن يجعل مكنية كما فى قولك نطقت الحال، فإن كلًا من تشبيه[5] الدلالة بالنطق، وتشبيه الحال بالمتكلم ابتداء مستحسن[6].

فظهر أن ما اختاره السكاكى من الرد مطلقاً مردود، انتهى كلام السيد[7].

قوله: تقرى[8] الرياح البيت. الحزن[9]: بلاد العرب، وهى فى الأصل

---

(1) فى: ب: «ولا بين الرياض والمضيف».

(2) فى: جـ: «الايقاض» بدل «الأيقاظ».

(3) اللوحة: 124 جـ.

(4) سورة البقرة، من الآية: 27.

(5) اللوحة: 102 أ.

(6) راجع حاشية محمد الخضرى، على شرح الملوى للسمرقندية ص 98 وما بعدها.

(7) انظر فيض الفتاح، الأستاذ عبد الرحمن الشربينى جـ 227/4.

(8) راجع أساس البلاغة للزمخشرى مادة «قرو» جـ 249/2.

(9) انظر القاموس مادة: «حزن» جـ 215/4.

ما غلظ من الأرض، والرياح فاعل لتقرى، ورياض مفعول به أو لتقرى، ومزهرة حال من الرياض، يقال: أزهر النبت إذا ظهر نوره، إذا سرى ظرف لتقرى، والنوم فاعل بسرى[1]، وفى الأجفان متعلق به، وأيقاظاً مفعول ثانٍ لتقرى، وليس المراد بالأجفان أجفان الحيوان كما قد توهم، بل المراد أنها أجفان الرياض، وهى الزهر الشبيه بها، فاللام فى الأجفان عوض عن المضاف إليه، وهو الضمير الراجع إلى الرياض، وسريان النوم فيها ذبول تلك الزهر، وانضمام أطراف النور[2] بعضها إلى بعض، وقرى الرياح الرياض الأيقاظ: فتح تلك الزهر، ونشر أطرافها، وإعطاء النضارة والطراوة إياها.

فإنه لما جعل الأيقاظ مفعولاً ثانياً لتقرى، والرياض مفعولاً أولاً، وظاهر[3]أن الأيقاظ لا يكون إلا للنائم، تعين أن يراد بالأجفان السارى فيها النوم أجفان الرياض، فيكون ذكر أجفان الرياض قرينة، على أن تقرى استعارة بمعنى تفتح.

(ويرد عليه[4]: أما من الرد، أو الورود) فعلى الأول بضم الياء، وفتح الراء، وتشديد الدال، وعلى الثانى بفتح الياء، وكسر الراء، وتخفيف الدال، وفاعله على التخريجين (أن لفظ المشبه لم يستعمل إلا فى معناه - الحقيقى - فلا يكون استعارة[5]، إذ الاستعارة عندهم) أى القوم (مطلقاً) سواء الاستعارة بالكناية وغيرها (قسم من المجاز[6]، وهذا) أى قوله أن لفظ المشبه الخ (إيراد

---

(1) فى: ب: «والنوم فاعل سرى».

(2) فى القاموس جـ 155/4 مادة: «نور» «النور، والنورة، وكرمان: الزهر أو الأبيض منه».

(3) فى: ب: «وظهر».

(4) أى فى كل من الدعوتين: الأولى: دعوى أن المكنية لفظ المشبه الخ والثانية: رد التبعية إلى المكنية. انظر حاشية البيجورى على السمرقندية ص 55 «الطبعة المصرية بولاق».

(5) اللوحة: 124 جـ.

(6) أى اللغوى، فهى أخص منه، انظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص 101 «دار إحياء الكتب العربية».

على تفسيره ـ أى السكاكى ـ الاستعارة بالكناية، وهذه شبهة قوية لم يحم حول دفعها أحد بما يليق أن يصغى له).

فيه إشارة إلى وقوع[1] الدفع غير أنه غير مرض له.

(ونحن دفعناها): أى الشبهة[2] المذكورة (فى رسالتنا المعمولة بالفارسية الموضوعة فى الاستعارات).

قال فى تلك الرسالة: للسكاكى أن يقول: إنما أردت بالمنية الموت الموصوف بالاتحاد مع السبع، ولا شك أن يكون حينئذ مستعملاً فى غير معناه[3]، انتهى.

قال الفاضل الدمنهورى فى تعليقه: وأما الدعاء السبعية للمنية فلا يجدى نفعاً، لأن ذلك لا يخرجها عن كونها موضوعاً[4] لها لفظ المنية تحقيقاً، كما أن ادعاء الأسد للشجاع فى الاستعارة المصرح بها لا بجعله موضوعاً له لفظ الأسد.

وقوله: فى رسالتنا المعمولة بالفارسية[5]: للسكاكى أن يقول الخ.

فتحصل من كلامه: أنه صار من قبيل استعمال المطلق فى المقيد، وهو

راجع صور من تطور البيان العربى، الدكتور كامل الخولى ص 139 «دار الأنوار».
انظر ابن قتيبة ومقاييسه البلاغية محمد رمضان الجربى ص 148 «بحث لنيل درجة الماجستير سنة 1973 م».

(1) انظر فيض الفتاح الشربينى جـ 226/4.

(2) أى الشبهة الأولى، وهى أن الاستعارة المكنية لفظ المشبه الخ.

(3) راجع الرسالة الفارسية لعصام، اللوحة 38.

(4) راجع شرح الملوى على السمرقندية ص97 .

(5) فى: جـ : «قال فيها: للسكاكى أن يقول: إنما أردت بالمنية، الموت الموصوف بالاتحاد مع السبع، ولا شك أنه حينئذ يكون مستعملاً فى غير معناه» انتهى.
هذه العبارة سقطت من: أ: ب. انظر الرسالة الفارسية، اللوحة: 38.

حقيقة إن نظر إلى كون المقيد فرداً من أفراد الماهية، ومجاز إن نظر إليه من حيث خصوصه.

والجواب لا يتم على الأول كما هو ظاهر، ولا على الثانى، لأن استعمال المطلق فى المقيد مجاز مرسل لا استعارة[1].

(وقوله) أى المصنف (وهو - أى السكاكى - قد صرح[2] بأن نطقت) فى نطقت الحال (مستعار للأمر الوهمى) كأظفار المنية استعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالأظفار الحقيقية (فيكون استعارة، والاستعارة الأظهر أنه بالنصب عطفاً على نطقت) لأنه لو رفع لم يعلم أن الاستعارة فى الفعل عنده لا تكون [3] إلا تبعية ليتم الإلزام عليه.

بالمعنى[4]، وهو قد صرح بأن الاستعارة (فى الفعل لا تكون إلا تبعية فيلزم السكاكى القول بالاستعارة[5] التبعية) لكن يرد على هذا أن السكاكى لا يثبت الاستعارة التبعية، فكيف يصرح بذلك؟.

فالأظهر: أن قوله: والاستعارة[6] بالرفع مبتدأ، وما بعده خبر، والجملة مستأنفة، والمقصود منها الإلزام، لأن مدلولها أمر محقق لا يسع السكاكى إنكاره.

إلا أن يقال: السكاكى لا ينكر التبعية أصلاً، بل يختار ردها إلى

---

(1) زاد فى: جـ: «انتهى».

(2) انظر المفتاح ص 180.

(3) راجع حاشيه محمد الأمير على السمرقندية ص 101 «المطبعة الأزهرية بمصر سنة 1349 هـ 1931 م».

(4) فى: ب: «فالمعنى» بالفاء، وهو خطأ، والصواب «بالمعنى».

(5) انظر فيض الفتاح جـ 227/4 وما بعدها، راجع شروح التلخيص جـ 212/4 وما بعدها.

(6) انظر حاشية محمد الصبان على عصام ص 85.

المكنية، فهى عنده محتملة، فتصريحه[1] بما ذكر بناء على الاحتمال الآخر فى كلامه.

ولذا قال المصنف تبعاً لصاحب التلخيص[2]: واختار، ولم يقل: وأنكر. ويرد على هذا أنه أسقط التبعية بالكلية فى ضبط أقسام المجاز على رأيه، كما أسقط هناك المجاز العقلى، وبهذا يعلم أنه لا يتم جواب السعد فى شرح المفتاح[3]عن الإيراد الذى قاله المصنف، وعن إيراد صاحب الكشف بأن مقصود السكاكى تقليل التبعية لا انتفاؤها[4]بالكلية، لأنه لو كان ذلك مقصوده ما أسقطها فى ضبط أقسام المجاز، وأيضاً الأقربية إلى الضبط إنما تحصل بنفى التبعية رأساً لا بتقليلها.

(إيراد) أى هذا إيراداً على السكاكى (على رده[5] التبعية إلى المكنى عنها) وإنما ارتكبه (تقليلاً للأقسام وتقريباً إلى الضبط كما صرح به[6]. ففى الكلام) أى كلام المصنف.

(نشر على ترتيب اللف)[7] وذلك أنه ذكر أولاً أمرين:

أولهما: أنه جعل الاستعارة بالكناية:

---

(1) انظر مفتاح العلوم للسكاكى ص 180 وما بعدها.

(2) راجع بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح جـ 159/3 وما بعدها «ط النموذجية».

(3) اللوحة: 125 جـ.

(4) فى: ب: «لا انتفاءها بالكلية» وهو خطأ، والصواب: «لا انتفاؤها».

(5) انظر المفتاح ص 180.

(6) راجع المصدر السابق ص 180.

(7) حقيقته: أن يذكر متعدد، ثم يذكر ما لكل من أفراده من غير تعيين، اعتماداً على تصرف السامع فى تمييز ما لكل واحد منها، وهو قسمان: نشر على ترتيب اللف، لقوله تعالى: ﴿ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار، لتسكنوا فيه، ولتبتغوا من فضله﴾ وعلى خلافه: مثل قوله تعالى: ﴿ فمحونا آية الليل، وجعلنا آية النهار مبصرة، لتبتغوا فضلاً من ربكم، ولتعلموا عدد السنين، والحساب ﴾.
راجع جواهر البلاغة ص 300 وما بعدها «ط السعادة بمصر» 1354 هـ ـ 1935 م.

لفظ المشبه[1] المستعمل فى المشبه به بادعاء أنه عينه.

وثانيها: أنه رد التبعية[2] إلى قرينة المكنية، فرد الأول بقوله: لفظ المشبه لم يستعمل إلا فى معناه[3] فلا يكون استعارة. ورد الثانى بقوله: وهو قد صرح بأن نطقت مستعار الخ.

(**وحاصل الإيراد**: أنك لم تستغن بالرد عن اعتبار الاستعارة التبعية، لأنك جعلت الفعل استعارة للأمر الوهمى ليتم ما ذكرته فى الاستعارة التخييلية) من كونها حقيقة باسم الاستعارة، لكونها مجازاً لغوياً موافقة لباقى الاستعارات بخلاف مذهب القوم. (وهذا الإيراد مما لم[4] يذب) بالبناء للمفعول، أى لم يدفع (عن السكاكى، ويمكن دفعه[5] بوجهين:

أحدهما: أنه يعترض على القوم بأنهم لو قلبوا الاعتبار فى التبعية) بأن يقولوا فى مثل نطقت الحال أن الحال استعارة عن المتكلم، وإثبات النطق تخييل، مع أن النطق مستعمل فى معناه الحقيقى (لصارت استعارة بالكناية، واستغنوا عن اعتبارها) أى التبعية التى لا ترتكب وتثبت إلا الضرورة، ولما فيها من التكلف.

(لأنهم) أى القوم (يجعلون الاستعارة التخييلية[6]): إثبات لازم المشبه به للمشبه، مع استعماله فى حقيقته وحينئذ (لا يشعر كلامه بأنه يردها) أى التبعية مع قرينتها (إلى الاستعارة بالكناية والتخييلية[7] على مذهبه، بل من

---

(1) انظر المفتاح ص 179.

(2) راجع المصدر السابق ص 180 وما بعدها.

(3) أى الحقيقى، انظر فيض الفتاح جـ 224/4.

(4) فى حاشية الخضرى على الملوى ص 101 «وهذا الاعتراض مما لا يذب عن السكاكى».

(5) العصام يدافع عن السكاكى فى رده التبعية إلى المكنية، راجع حاشية الخضرى على الملوى ص 101 «المطبعة الأزهرية».

(6) انظر مواهب الفتاح، لأبى يعقوب المغربى جـ 200/4 «ط عيسى الحلبى».

(7) فى: جـ: «والتخييل».

ينظر فى كلامه[1]) أى السكاكى (يعرف أنه كلام مع القوم).

وفيه أن القوم لا يستغنون عن اعتبار التبعية بردها إلى المكنية، لأن التبعية التى قرينتها حالية، كقولك قتلت زيداً إذا ضربته ضرباً شديداً شبيهاً بالقتل، وتسمى أيضاً[2] عقلية لا يمكن ردها إلى المكنية.

وثانيهما: أى الوجهين (أنه ـ أى السكاكى ـ إنما جعل الاستعارة التخييلية للصورة الوهمية[3]، لكون) أى الصورة الوهمية[4] (حقيقة[5] باسم الاستعارة فى الغاية) لأنها حينئذ يكون مجازاً لغوياً لا عقلياً، لتكون موافقة لباقى الاستعارات، بخلاف ما إذا كانت مجازاً فى الإثبات، فإنها وإن كانت حقيقة باسم الاستعارة، لكن لا فى الغاية، وذلك (قبل رد التبعية، فله ـ أى السكاكى ـ أن يعدل) أى يميل (عن القول) أى بأن الاستعارة التخييلية: اللفظ المستعمل فى صورة وهمية، إلى كلام القول[6]فى التخييلية، من أنها المجاز العقلى.

والوجه فى العدول عن القول به[7]: (لمصلحة الرد المذكور، لأن النفع

---

(1) انظر حاشية محمد الصبان على عصام ص 85 وما بعدها.

(2) «وتسمى أيضاً عقلية» جملة معترضة بين اسم «أن» وخبرها.

(3) قال فى حاشية الشيخ البيجورى على السمرقندية ص 56 «المطبعة المصرية بولاق» «وإنما نسب للوهم: لأنه وإن كان من أعمال القوة المفكرة، لكنه بسبب الوهم».

(4) اللوحة: 125 جـ.

(5) حقيقة: أى جديرة، قال فى القاموس حـ 228/3 مادة «حق»: «وهو حقيق به وحق جدير».

(6) «وعلى هذا تكون قرينة المكنية عنده قسمين:

أ ـ تخييلية بمعناها عند القوم.

ب ـ وتخييلية كما فسرها السكاكى نفسه راجع حاشية الخضرى ص 76.

(7) أى عدول السكاكى عن مذهبه فى التخييلية، وتفسيرها بما فسرها الجمهور.

فيه) أى الرد المذكور(أكثر من شدة[1] رعاية المناسبة فى إطلاق الاستعارة) لما فيه من تقليل الأقسام، والتقريب إلى الضبط [2].

(ولا يخفى[3] عليك أن المناسب بحديث[4] رد التبعية بعد تحقيق معنى التخييلية عنده) أى السكاكى.

هذا ابتداء كلام، وإشارة إلى أن الرد قد ذكره المصنف فى غير موضعه، واللائق أن يذكر ذلك الحديث بعد تحقق معنى التخييلية (فإن مبنى الرد عليه كما لا يخفى) عليك، أى على تحقق معنى التخييلية عنده، كما كان مبنى الرد على تحقق معنى المكنية عنده أيضاً، وليس المعنى أن مبنى الرد على تحقق معنى التخييلية فقط.

والحاصل: أن مبنى الرد على تحققهما. فالمناسب ذكره بعد تحققهما. ويمكن أن يجاب عنه بأن المكنية أصل، والتخييلية فرعها، لأنها قرينتها، فاختارت حديث ذكر الرد عقيب ذكر الأصل، ولرعاية تلك الأصالة ارتكب التسامح، وقال: واختار السكاكى[5] رد التبعية الخ مع أن المردود إليها إنما هو قرينة التبعية، والتبعية مردودة إلى قرينتها، وبالله تعالى التوفيق، وبيده مقاليد[6] التحقيق[7].

---

(1) فى: جـ: «أكثر من رعاية شدة المناسبة» وهو خطأ.

(2) انظر فيض الفتاح الشربينى جـ 228/4.

(3) العصام ينقد أبا الليثى السمرقندى «المصنف» فى: حديثه عن رد التبعية إلى التخييلية، قبل بيان معنى التخييلية.
انظر حاشية حفيد عصام ص 76.

(4) فى: جـ: «وأن المناسب الحديث» بدل «بحديث».

(5) راجع عروس الأفراح لبهاء الدين السبكى جـ 211/4.

(6) «وبيده، مقاليد التحقيق» ليست فى؛ جـ.

(7) اللوحة: 109 ب.

الفريدة الثالثة

من العقد الثانى

مذهب الخطيب القزوينى

(ذهب الخطيب، أى خطيب[1] دمشق): الشام، هو محمد[2] بن عبد الرحمن، قاضى القضاة، جلال الدين القزوينى[3] الشافعى العلامة.

قال الإمام ابن حجر[4]: ولد سنة ست وستين وستمائة، واشتغل وتفقه حتى ولى قضاء ناحية بالروم وله دون العشرين، ثم قدم دمشق، واشتغل بالفنون وأتقن الأصول، والعربية، والمعانى والبيان، وسمع الحديث وخرج له البرزلى جزءاً وحدثه به[5]، وكان فهماً ذكياً فصيحاً مفوهاً، حسن الإيراد، جميل الذات والهيئة والمكارم، جميل المحاضرة، حسن الملتقى جواداً، حلو العبارة،

(1) وخطيب مصر بجامع القلعة فى عهد الناصر بن قلاوون، انظر الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلانى جـ 121/4.

(2) يكنى بأبى عبدالله، وأبى المعالى، راجع الأعلام للزركلى جـ 66/7، تاريخ علوم البلاغة للمراغى ص 134.

(3) فى الأعلام جـ 66/7: «أصله من قزوين ومولده بالموصل».

(4) العسقلانى فى كتابه الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة جـ 120/4 وما بعدها.

(5) فى المصدر السابق جـ 121/4 «جزءاً من حديثه، وحدث به».

حاد الذهن، منصفاً فى البحث، مع الذكاء والذوق فى الأدب، ولى خطابة جامع[1] دمشق، توفى سنة تسع وثلاثين وسبعمائة[2] روح الله تعالى[3] روحه، ونور ضريحه.

(إلى أنها) أى الاستعارة بالكناية[4]: (التشبيه المضمر فى النفس) هذا تعريف بالأعم، بل لا يبعد أن يقال: إنه تعريف بالمباين، إذ لا يصدق على شىء من أفراد المعرف، لأن المتبادر من إضمار التشبيه أن تكون أركانه كلها مضمرة. فالصواب أن يقال: إنها التشبيه[5] المضمر فى النفس المتروك أركانه سوى المشبه، ودل عليه بإثبات لازم المشبه به للمشبه. وكأنه لشهرته تساهل فيه.

وأجيب[6]: بأن اللام فى التشبيه للعهد، إشارة إلى أن التشبيه المفهوم

---

(1) «وفى سنة 724 هـ» كذا فى الأعلام جـ 66/7: ولى قضاء دمشق، فقضاء القضاة بمصر، سنة 727هـ، ثم أعيد إلى دمشق ومرض بالفالج ومات وكان أديباً بالعربية، والتركية، والفارسية.

(2) ينظر ترجمته فى مفتاح السعادة جـ 168/1، البدر الطالع جـ 183/2، النجوم الزاهرة جـ 318/9، مرآة الجنان جـ 301/4، الوافى بالوفيات جـ 242/3، طبقات الشافعية جـ 238/5، الدرر الكامنة جـ 121/4 «مطبعة المدنى بمصر»، تاريخ علوم البلاغة للمراغى ص 134 «ط مصطفى الحلبى بمصر» الأعلام للزركلى جـ 66/7 «الطبعة الثالثة» الشذرات جـ 123/6.

(3) فى: جـ: «رحمة الله تعالى».

(4) فالاستعارة عند الخطيب، لا تنقسم إلى مصرحة، ومكنية، لأن المكنية عنده ليست بمجاز، بل تشبيه مضمر. وإطلاق الاستعارة عليها، وعلى المصرحة بالاشتراك اللفظى، لا المعنوى، أى من قبيل إطلاق اللفظ المشترك على أحد معانيه. انظر الرسالة الفارسية للعصام، اللوحة: 39.

(5) انظر المطول «فيض الفتاح» جـ 187/4.

(6) الذى أجاب الحفيد فى حاشيته على شرح جده عصام على السمرقندية ص 87.

من قوله المتقدم[1] فى هذا[2] العقد: إذا شبه أمر بأمر من غير تصريح بشىء من أركان التشبيه الخ. فلا يرد أنه تعريف بالأعم.

(وحينئذ) أى حينئذ كانت الاستعارة بالكناية: التشبيه المضمر فى النفس.

(لا وجه لتسميتها استعارة): وقد سماها صاحب التلخيص تشبيهاً حيث قال: وقد يضمر التشبيه فى النفس[3].

ويمكن أن يقال: وجه تسميتها استعارة[4] أنه يشبه الاستعارة فى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به، واستعير للدلالة[5] على ذلك التشبيه إثبات لازم المشبه به للمشبه، وما حقه تلك الدلالة إنما هو أداة التشبيه.

وتأنيث الضمير فى تسميتها باعتبار لفظ الاستعارة، وكذا التأنيث فى قول الشارح.

(وإن كان كونها كناية[6] غير خفى[7]): وذلك أن التشبيه مضمر فى النفس خفى، إنما يدل عليه بذكر لازم المشبه به.

(ويتجه أيضاً: أن ذكر لازم المشبه به كما يرمز إلى التشبيه) الذى ذكره الخطيب (يرمز إلى الاستعارة) كما قال السلف **(والاستعارة أبلغ)**: من

---

(1) كلمة «المتقدم» ليست فى: جـ.

(2) فى: جـ: «فى العقد الثانى» بدلاً من «فى هذا العقد».

(3) فى مواهب الفتاح جـ 152/4 «وأما تسميتها بالاستعارة، لمجرد تسمية اصطلاحية عارية عن المناسبة».

(4) انظر المصدر السابق جـ 152/4 «ط عيسى الحلبى بمصر».

(5) اللوحة: 104 أ.

(6) أما تسميتها بالكناية فواضح، لأن التشبيه غير مصرح به، بل دل عليه بذكر خواص المشبه به، وإثباته للمشبه، راجع مواهب الفتاح لبهاء الدين السبكى، جـ 152/4.

(7) فى: ب: «غير مخفى».

التشبيه، وهو من البلاغة[1]، أى الكلام الذى فيه استعارة أبلغ من الكلام الذى فيه تشبيه[2]، لأن المفرد لا يوصف[3] بالبلاغة.

ومن جعله من المبالغة[4] يلزم فيه شذوذان: **أحدهما**: بناء اسم التفضيل من المزيد فيه[5].

وثانيهما: كونه بمعنى المفعول دون الفاعل، مع أن القياس أن يكون للفاعل.

والأولى أن يقال: وهى أبلغ، لأن المقام مقام المضمر دون المظهر، إلا أن يقال: عدل إلى المظهر لزيادة التمكن فى ذهن السامع.

وحينئذ (فلا وجه للعدول عما حققه القوم) يعنى السلف والسكاكى (من الاستعارة) ولم يقل للعدول عنها مع أن السياق يقتضيه، إشارة إلى أن عدوله مخالف للدليل[6] العقلى والنقلى[7].

---

(1) مأخوذ من «بلغ مثل كرم، بلاغة» انظر القاموس جـ 107/3، حاشية الدسوقى جـ 275/4.

(2) فى: جـ: «الذى فيه التشبيه».

(3) فلا يقال كلمة بليغة، لعدم ورود السماع بذلك، ولأن البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وهذه المطابقة لا تتحقق إلا فى التراكيب والجمل. راجع المنهاج الواضح، حامد عونى جـ 22/1 «مطابع دار الكتاب العربى بمصر» سنة 1380 هـ الطبعة الأولى.

(4) فى القاموس جـ 107/3 مادة «بلغ» بالغ مبالغة انظر حاشية الدسوقى على مختصر السعد، جـ 275/4.

(5) يصح على مذهب الأخفش، والمبرد، المجوزين لصوغ أفعل التفضيل من الرباعى راجع المصدر السابق جـ 275/4.

(6) فى: ب: جـ: «عدوله مخالف للدليل العقلى، والنقلى».

(7) من محاسن مذهب الخطيب أنه مسهل وميسور، ويؤخذ عليه فى تعريفه للمكنية:
1 ـ لا مستند له من كلام السلف.
2 ـ ولم يكن مبيناً على مناسبة لغوية. انظر حاشية الخضرى على الملوى ص 102 «المطبعة الأزهرية بمصر». سنة 1349 هـ.

وجماع القول[1] على مذهبه: أن الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية[2] أمران معنويان غير داخلين فى تعريف المجاز[3]، لأنه من عوارض الألفاظ، وهما عنده ليسا بلفظين، وإنما هما فعلان للمتكلم، فمن ثم أورد لهما فعلاً مستقلاً فى مزيد بحث الاستعارة تتميماً لأقسامها، وتكميلاً للمعانى، التى تطلق هى عليه.

فقال: رحمه الله تعالى: وقد[4] يضمر التشبيه فى النفس، أى فى نفس المتكلم، فلا يصرح بشىء من أركانه سوى المشبه، ويدل عليه، أى على ذلك التشبيه المضمر فى النفس، بأن يثبت للمشبه أمر يختص بالمشبه به، من غير أن يكون هناك أمر محقق حساً أو عقلاً يجرى عليه اسم ذلك الأمر كما فى بيت الهذلى[5].

---

(1) فى: جـ: «وأقول: إن الشارح اختصر القول فى الاستعارة بالكناية، على مذهب الخطيب، مع أن تحقيق القول فيها قريب، فنقول: اعلم أن الاستعارة» هذه العبارة ليست فى: أ: ب.

(2) زاد فى: جـ: «على مذهب الخطيب».

(3) وأيضاً غير داخلين فى تعريف الحقيقة، فلا يوصفان بحقيقة، ولا مجاز، لأن ذلك من عوارض الألفاظ، وهما فعلان معنويان من أفعال المتكلم.

(4) انظر الإيضاح للخطيب القزوينى جـ 151/4.

(5) اسمه خويلد بن خالد، بن محرث، ينتهى نسبه لنزار، وهو أحد الشعراء المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، وهذا البيت من قصيدة قالها فى رثاء بنيه، وقد هلك له خمسة بنين في عام واحد، وكانوا فيمن هاجروا إلى مصر، فرثاهم بهذه القصيدة:

أمن المنون وريبها تتوجع والدهر ليس بمعتب من يجزع

إلى أن يقول:

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفيت كل تميمة لا تنفع

انظر المؤتلف والمختلف للآمدى ص 173 / تحقيق عبد الستار أحمد فراج، «دار إحياء الكتب العربية بمصر، سنة 1381 هـ ـ 1961 م» راجع خزانة الأدب للبغدادى جـ 284/1 «دار العصور للطبع والنشر».

انظر شرح أشعار الهذليين جـ 1/1/ لأبى سعيد السكرى/ تحقيق عبد الستار أحمد =

فإنه ليس للمنية أظفار محققة حساً أو عقلاً يطلق عليها لفظ الأظفار[1]. فيسمى التشبيه المضمر فى النفس استعارة بالكناية، أو مكنياً عنها.

ويسمى إثبات ذلك الأمر المختص بالمشبه به استعارة تخييلية، لأنه قد استعير للمشبه ذلك الأمر الذى يخص المشبه به، وبه يكون كماله، وأقوامه فى وجه الشبه ليخيل أنه من جنس المشبه به.

ثم هو على ضربين: أحدهما: ما لا يكمل وجه الشبه فى المشبه به بدونه.

والثانى: ما يكون به قوام وجه الشبه فى المشبه به.

فالأول[2]: كما فى قول الهذلى[3]: وإذا المنية[4] البيت. شبه فى نفس المنية بالسبع فى اغتيال النفوس، فأثبت لها الأظفار الذى لا يكمل ذلك الاغتيال فى السبع إلا به، تحقيقاً للمبالغة فى التشبيه[5].

فتشبيه المنية بالسبع استعارة مكنية، وإثبات الأظفار لها استعارة تخييلية.

والثانى: كقول الآخر[6]:

= فراج «مطبعة المدنى» القاهرة، وفيه «هلك أبو ذؤيب فى عهد عثمان بن عفان فى طريق مصر، وقيل: فى طريق إفريقية».

(1) اللوحة: 110 ب.

(2) فى: جـ: «فالأولى» أيضاً، وفى: ب: «فالأول» وهو الصواب، بدليل قوله فيما بعد: «والثانى».

(3) تقدمت ترجمته قريباً.

(4) قال أبو منصور الثعالبى فى كتابه «الإعجاز والإيجاز» ص 146: «وقيل: هذيل أشعر قبائل العرب، وأبو ذؤيب أشعر هذيل، وأمير شعره، وغرة كلامه قصيدته فى الرثاء، التى أولها:

أمن المنون وريبها تتوجع ... والدهر ليس بمعتب من يجزع

انظر معاهد التنصيص جـ 2/ 166 وما بعدها «مطبعة السعادة بمصر» سنة 1367 هـ.

(5) راجع شروح التلخيص جـ 151/4 وما بعدها.

(6) قال العباسى فى معاهد تنصيصه جـ 170/2 «مطبعة السعادة بمصر» سنة 1947 م: «البيت من الكامل، ولا أعرف قائله» =

ولئن نـطقت بشكر بـرك مفصحـاً فلسـان حـالى بـالشكـايـة أنـطق[1]

شبه الحال بإنسان يتكلم، فى الدلالة على المقصود، وهذا هو الاستعارة بالكناية، فأثبت لها اللسان الذى به[2] قوام الدلالة فى الإنسان المتكلم، وهذه استعارة تخييلية.

وحينئذ فكل من لفظى المنية والأظفار حقيقة مستعملة فى المعنى الموضوع له، وليس فى الكلام مجاز لغوى[3] وإنما المجاز فى الإثبات، وهو أمر عقلى، كإثبات النبات للربيع، فالاستعارة بالكناية، والاستعارة التخييلية أو معنويان، وهما فعلان للمتكلم على ما سبق، ومتلازمان فى الكلام، لا يتحقق أحدهما بدون الآخر[4]، والله تعالى أعلم.

(وإذا عـرفت) أيها الـطالب (الأقوال الثـلاثة) قـول السلف، وقول السكاكى، وقول الخطيب[5].

= أقول: قد عثرت على نسبته إلى قائله، فقد نسبه المرشدى عـلى عقود الجمـان للسيوطى جـ 52/2 «المطبعة الميمنية بمصر، سنة 306 / هـ» نسبه للعتبى الشاعر، كما نسبه إليه أبو منصور الثعالبى فى كتابه «الإعجاز والإيجاز» ص 204 «المطبعة العمومية بمصر، سنة الطبعة الأولى.
وقال: من غرر أحاسيسه أبى النضر محمد بن عبد الجبار العتبى، قوله فى الاستزادة:

لا تحسبن بشـاشتى لـك عن رضى فـوحـق فـضـلك إنـنى أتمـلق
ولئـن نـطقت بشكـر بـرك إنـنى بلسـان حـالى فى الشكـايـة أنـطق

(1) رواية البيت مختلفة فى كتاب «الإعجاز والإيجاز» لأبى منصور الثعالبى ص 204، المتوفى سنة 429 هـ، وقد تقدمت قريباً.
(2) كلمة «به» ليست فى: ب.
(3) على مذهب عبد القاهر الجرجانى، والخطيب القزوينى، والسلف فى التخييلية وخالف السكاكى وعد ذلك من المجاز اللغوى، انظر فيض الفتاح جـ 217/4 وما بعدها.
(4) فالمكنية قرينتها تخييلية البتة، والتخييلية قرينتها مكنية البتة، انظر مختصر السعد، وحاشية الدسوقى عليه جـ 157/4.
(5) فالمذاهب ثلاثة، وقد تقدمت.

(فاستمع) لقولنا (فلنا تحقيق رابع. أرجو[1] أن يكون) ذلك التحقيق فائضاً (ممن) أى من الله الذى (ليس لما أعطاه إيانا مانع) عبر عن نفسه أولاً بقوله: «لنا» معظماً نفسه ترويجاً لشأن ذلك التحقيق وترغيباً[2] فيه، وعبر ثانياً بقوله: أرجو أن يكون، لما أن مقام الرجاء[3] يقتضى التواضع والخضوع، وقوله ممن ليس الخ إشارة إلى قوله عليه الصلاة والسلام: «اللهم لا مانع لما أعطيت»[4] وحذف المفعول الأول لأعطى دون الثانى لقرينة التعبير بما دون من، والحذف للتعميم، والمرادف بقوله: أرجو الخ أن يكون ممن يليق بنسبته إليه تعالى، برفعة مكانه وإلا فجميع الأمور منه تعالى[5] قال المحشى[6].

وقال العلامة يس[7]: دل كلام المحشى على أن يكون بالياء، وبين معناه.

وقيل يجوز أن يكون بالتاء المثناة فوق، والمعنى أن تكون من الـذين ليسوا مانعين لما أعطاه الله تعالى لعدم قبوله والمبادرة.

---

(1) فى: جـ: «أرجوا» وهو خطأ، والصواب «أرجو».

(2) اللوحة: 105 أ.

(3) فى: جـ: «الرجا» بالقصر.

(4) تخريجه: هذا جزء من حديث نبوى، أخرجه البخارى فى صحيحه فى «باب لا مانع لما أعطى» من «كتاب القدر».
ونصه: «عن وراد مولى المغيرة بن شعبة قال: كتب معاوية إلى المغيرة: اكتب إلىّ ما سمعت النبى ﷺ يقول خلف الصلاة، فأملى على المغيرة، قال: «سمعت النبى ﷺ يقول خلف الصلاة، لا إله إلا الله وحده لا شريك له، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطى لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد» انظر البخارى وشـرح فتح البارى» جـ 316/14 «مطبعة مصطفى الحلبى بمصر، سنة 1378 هـ ـ 1959 م».

(5) اللوحة: 127 جـ

(6) انظر حاشية حفيد عصام ص 87 .

(7) راجع حاشية يس على عصام، اللوحة: 84 .

ويحتاج أن يقال: إن فاعل أعطى عائد على الله تعالى للعلم به، وأن أفراد ضمير ليس ومانع مراعاة اللفظ.

(وهو) أى التحقيق[1] **الرابع الذى**[2] **لنا**: (أن الاستعارة بالكناية) التى سماها[3] القوم بذلك (من فروع التشبيه المقلوب) أى عندى[4]. قال الزيبارى: أى كأنها كانت مبنية على التشبيه المقلوب (فكما) شروع[5] فى تصوير كونها من فروع التشبيه المقلوب (يجعل المشبه) يعنى المنية مثلاً، والمراد حينئذ المشبه باعتبار الأصل لا الحال وإلا فهو بعد قلب التشبيه مشبه به، وهو المستعار عنده.

وقوله[6]: (مشبهاً به) يقال فيه أيضاً كما فعل فى المشبه، فافهم[7] (مبالغة) أى لأجل المبالغة (فى كماله) «أى الممدوح فى وجه الشبه، حتى استحق أن يلحق به المشبه به»[8] (كقوله)[9] أى محمد بن[10] وهيب[11]:

وبدا الصباح كأنه غرته ... وجه الخليفة حين يمتدح[12]

---

(1) أى المذهب الرابع فى تحقيق الاستعارة بالكناية، وهو لعصام.

(2) «الذى لنا» سقط من: ب: جـ.

(3) سقط من: جـ: «التى سماها القوم بذلك».

(4) سقط من: جـ: «أى عندى، قال الزبيارى».

(5) «شروع فى تصوير كونها من فروع التشبيه المقلوب» سقطت من: جـ.

(6) ما بين القوسين ساقط من: جـ.

(7) ما بين القوسين سقط من: جـ.

(8) ما بين القوسين ساقط من: جـ.

(9) سقط: من: جـ: «أى محمد بن وهيب».

(10) انظر ترجمته فى معاهد التنصيص جـ 57/2 «مطبعة السعادة بمصر» تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد.

(11) فى فيض الفتاح جـ 96/4 «محمد بن وهب».

(12) البيت لمحمد بن وهيب الحميدى، من قصيدة من الكامل، يمدح بها المأمون ومطلعها:

العذر إن انصفت متضح ... وشهود حبك أدمع سفح

«الصباح هو أول النهار، يعنى حمرة الشفق فى سواد الليل»[1] والغرة[2] بياض فى جبهة الفرس فوق الدرهم، استعير[3] لبياض الصبح قصد إيهام أن وجه الخليفة أتم فى الصباح فى الضوء (حيث شبه غرة الصباح بوجه الخليفة) ظاهرة أن المشبه هو نفس الغرة التى هى بياض قدر الدرهم فى جبهة الفرس، وهو أبلغ مما اقتضاه كلام المولى سعد الدين[4] فى مختصره[5] ومطوله[6] من أنها الصباح، وإن أقره عليه شيخ الإسلام حفيده فى حاشية المختصر، حيث قال: قوله: كأن غرته، إضافة الغرة إلى البياض، أى بياض الصبح، من إضافة الصفة إلى الموصوف، لكن الوصف للمبالغة، على طريق رجل عدل، فإن ذا البياض مشبه بالوجه انتهى.

وقال الشارح فى أطوله[7] عقب قوله: حين يمتدح، فإنه قصد أن إيهام وجه الخليفة أتم من غرة الصباح فى الوضوح والبعد عن ظلمة العبوس.

قال المصنف: فى قوله: حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح بالارتياح له، وكونه كاملاً فى الكرم، والاتصاف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح.

هذا ولا يخفى أن فى إبراز يمتدح مجهولاً قرينة لطيفة لذلك، يعرفها

= اقرأ القصيدة كاملة فى معاهد التنصيص للعباسى جـ 57/2 «ط السعادة» انظر بغية الايضاح جـ 44/3 «ط النموذجية».

(1) ما بين القوسين ليس فى: جـ.

(2) فى القاموس جـ 104/2 مادة «غرة». والغرة «بالضم» من الرجل وجهه، وكل ما بدا لك من ضوء، أو صبح، فقد بدت غرته».

(3) فى: جـ: «ثم استعير».

(4) اللوحة: 111 ب.

(5) انظر تهذيب السعد، لمحمد محى الدين عبد الحميد جـ 41/3 «مطبعة محمد على صبيح بمصر».

(6) راجع المطول «مع فيض الفتاح جـ 96/4.

(7) ما بين القوسين ساقط من: جـ.

الذكى، فإنه يشعر بأن ذلك سجية منه عامة فى كل مادح، لا يختص به واحد دون غيره، لسعة فضله، وبسط يده، وكونه حاتم وقته، انتهى.

قلت: وفى إبراز المذكور لطف آخر: وهو أنه ولو كان ذلك المدح من شاعر واحد، وأعطاه لكل مرة جائزة.

وفيه أيضاً لطف آخر: وذلك بأن كان المديح الواحد كرره الشاعر بحضرة الممدوح فى مجالس، وأعطاه فى كل مجلس أعاده فيه جائزة، مثل ما يحكى: أن الخليفة عبد المؤمن بن على ملك[1] المغرب وقف بين يديه شاعر، وأنشده قوله[2]:

ما هز عطفيه[3] بين البيض والأسل[4] مثل الخليفة عبد المؤمن بن على

فأشار عليه بالسكوت، وأعطاه ألف دينار ذهباً. فجاء فى الغد ووقف أمامه، وأعاد البيت، فأشار عليه بالسكوت وأعطاه ألف دينار، فجاء من الغد، وأعادها فأشار عليه بالسكوت، وأعطاه ألف دينار، فحسده بعض الحشم، وقال له: أما كفاك ما أعطاك؟ فعساك إذا عدت لا تأمن من مكره، فذهب الشاعر، فسأل الخليفة عنه، فأخبر بذهابه، فقال: ظن بنا خلاف ما نحن عليه، فلو أعادها مراراً لأعطيته لكل مرة ألف دينار)[5].

---

(1) انظر ترجمته فى وفيات الأعيان لابن خلكان جـ 237/3 «دار صادر، بيروت».

(2) فى المصدر السابق جـ 239/3 «وذكر العماد الأصبهانى فى كتاب (الخريدة) أن الفقيه أبا عبدالله، محمد بن أبى العباس الشاشى، لما أنشده:

ما هز عطفيه بين البيض والأسل مثل الخليفة عبد المؤمن بن على

أشار عليه بأن يقتصر على هذا البيت، وأمر له بألف دينار».

(3) فى الصحاح للجوهرى جـ 1405/4 مادة: «عطف»: «عطفاً الرجل جانباه من رأسه إلى».

(4) فى القاموس جـ 331/3 مادة «أسل»: «الأسل محركة: نبات، واحده بهاء، والرماح، والنبل».

(5) ما بير القوسين سقط من: جـ.

(فقيل له على بيت واحد، فقال: وما عساه أن يقول بعد قوله: البيت المذكور[1]، رحمه الله تعالى)[2].

(وأقول أيضاً: وفيه لطف آخر من الخليفة عبد المؤمن، دال على قوة فطنته، وذكائه وارتياحه لشهرة ذكره، وارتفاع صيته فى العالم، حيث يقال: أعطى شاعراً ثلاثة آلاف دينار فى مدحه ببيت واحد، وقد وقفت فى ترجمته أنه كان طبقة فى العلم، ثم وقفت على ترجمته أيضاً فى وفيات الأعيان[3] لابن خلكان[4]، نصه: أبو محمد عبد المؤمن بن على القيسى، الكومى[5]، الذى قام بأمره محمد بن تومرت، المعروف «بالمهدى» إلى أن قال: وكان أبداً يتفرس فيه النجابة، واستوثق به الأمر، وأمد ملكه إلى المغرب الأقصى، والأدنى، وبلاد إفريقية[6]، وكثير من بلاد الأندلس، وتسمى بأمير المؤمنين، وقصدته الشعراء، وامتدحته بأحسن المدائح.

---

(1) وهو قوله:

ما هز عطفيه بين البيض والأسل ... مثل الخليفة عبد المؤمن بن على

(2) ما بين القوسين سقط من: جـ.

(3) انظر ترجمته فى وفيات الأعيان، لابن خلكان، جـ 237/3 «دار صادر بيروت» وشذرات الذهب جـ 183/4، والحلل السندسية فى الأخبار التونسية جـ 1/ القسم الرابع ص 988.

(4) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم، بن خلكان، الأربلى الشافعى، ولد بأربل سنة 608 هـ وكان فاضلاً، جيد القريحة، بصيراً بالعربية، علامة، علامة فى الأدب والشعر والتاريخ، توفى سنة 681 هـ انظر ترجمته فى مقدمة الوفيات تحقيق الدكتور إحسان عباس، وطبقات السبكى جـ 14/5، والنجوم الزاهرة جـ 357/7 وقضاة دمشق 76، وشذرات الذهب جـ 371/5.

(5) الكومى: بضم الكاف، وسكون الواو، وبعدها ميم، نسبة إلى كومية، قبيلة صغيرة نازلة بساحل البحر من أعمال تلمسان بالمغرب، انظر وفيات الأعيان جـ 24/3 «دار صادر بيروت».

(6) يشمل تونس، وطرابلس الغرب.

ذكر العماد الأصبهانى فى كتاب «الخريدة» أن الفقيه أبا عبدالله محمد، ابن أبى العباس الشاشى[1] ـ لما أنشده:

ما هز عطفيه[2] بين البيض والأسل[3] مثل الخليفة عبد المؤمن بن على

أشار عليه بأن يقتصر على هذا البيت، وأمر له بألف دينار.

ولما تمهدت له القواعد، وانتهت أيامه، خرج من مراكش إلى مدينة[4] «سلاز» فأصابه بها مرض[5]، (توفى منه فى العشر الأواخر من جمادى الآخرة[6]، سنة ثمان وخمسين وخمسمائة، وكانت مدة ولايته ثلاثاً وثلاثين سنة وشهراً، وكان عند موته شيخاً، نقى البياض.

ونقلت من تاريخ فيه سيرته، وحليته فقال مؤلفه: كان شيخاً معتدل القامة، عظيم الهامة أشهل[7] العينين، كث[8] اللحية، شثن[9] الكفين، طويل القعدة، واضح بيان الأسنان؛ نجد الأيمن خال، رضى الله تعالى باختصار.

أقول: ومما يؤيد ما نوهنا به مقام أمير المسلمين، عبد المؤمن يسراه، ما

---

(1) فى الوفيات جـ 239/3 «أبى العباس، التيفاشى «بدل» الشاشى. انظر الحلل السندسية جـ 989/1.

(2) فى الصحاح جـ 1405/4 «العطف: الجانب».

(3) فى القاموس جـ 331/3 «الأسل: محركة النبات، والرماح، والنبل».

(4) مراكش، وسلاز: مدينتان بالمملكة المغربية.

(5) ما بين القوسين سقط من: ب: و: جـ.

(6) زاد فى الوفيات: «السابع والعشرين منه».

(7) فى القاموس جـ 416/3 مادة «شهل»: «الشهل: محركة، والشهلة» بالضم أقل من الزرق فى الحدق، ومشهل كفرح، والنعت أشهل».

(8) فى المصدر السابق جـ 179/1 «الكث: الكثيف».

(9) فى المصدر السابق جـ 240/4 مادة «شتن»: «شيشنت كفه: كفرح، وكرم شثناً وشثونة، خشنت، وغلظت».

ذكره العلامة، مولانا أحمد[1] المقرى[2] فى كتابه المسمى «بنفح الطيب».

ونصه: وكان أبو حجر بن عطية من أبلغ أهل زمانه، وقد حكى أنه مر مع الخليفة عبد المؤمن ببعض طرق مراكش، فأطلقت من شباك جارية، بارعة الجمال، فقال عبد المؤمن:

قدت فؤادى من الشباك إذا نظرت

فقال الوزير ابن عطية مجيزاً له: حوراء ترنو إلى العشاق بالمقل

فقال عبد المؤمن: كأن لحظتها فى قلب عاشقها

فقال ابن عطية: سيف المؤيد عبد المؤمن بن على.

ولا خفاء أن هذه طبقة عالية، انتهى المراد منه)[3].

وفى الكتاب المذكور، وقبل هذا ما نصه: كان أبو جعفر هذا من أهل مراكش، وأصله القديم من طرطوشة[4]، ثم بعد من دانية، وهو ممن كتب على على بن يوسف بن تاشفين وعلى ابنيه: تاشفين، وإسحاق، ثم استخلصه

---

(1) هو أبو العباس أحمد بن محمد المقرى التلمسانى، وقال فى مقدمة نفح الطيب: جـ 342/9 طبعة مصر 1939 هـ: إنه ولد بتلمسان، ونشأ فى ظل والده ورباه تربية إسلامية، فحفظ القرآن، وواظب على تحصيل العلوم ورحل إلى فاس، ومصر، والشام، والحجاز، وتوفى سنة 1041 هـ بالقاهرة، راجع المقرى صاحب نفح الطيب، للحبيب الجنحانى ص 31 وما بعدها «دار الكتب الشرقية تونس» الطبعة الأولى سنة 1374 هـ - 1955 م.

(2) فى المصدر السابق ص 75: تحت عنوان: ضبط نسبته، قال: إن تعثر الألسن فى النطق بهذه الكلمة دفع إلى إفرادها بالتأليف، فألف محمد الصغير الوفرانى كتاباً سماه «الوشى العبقرى فى ضبط لفظ المقرى» قال: وهذه النسبة يصح فيها وجهان فى النطق:

1 - الأول: فتح الميم، وسكون القاف، وكسر الراء، «المقرى».

2 - والوجه الثانى: «فتح الميم، والقاب مع تشديده، وكسر الراء «المقرى» وهذا هو المرجح. راجع نيل الابتهاج بتطريز الديباج ص 249 ط مصر ص 1329 هـ.

(3) ما بين القوسين سقط من: ب، جـ.

(4) فى القاموس المحيط حـ 287/2 مادة «ط ر ش»: «طرطوشة بالضم، وقد تفتح بلاد بالأندلس، وطرطوشة بالفتح بلاد من أعمال باجة».

لنفسه سالف ملكهم، عبد المؤمن بن على، وأسند إليه وزارته، فنهض بأعبائها، وتحبب إلى الناس بأجمال السعى والإحسان، فعمت صنائعه، وفشا معروفه، وكان محمود السيرة، ناجح المساعى، سعيد المأخذ، ميسر المآرب، وكانت وزارته زيناً للوقت، وكمالاً للدولة.

وفى أيام توجهه إلى الأندلس، وجد حساده السبيل إلى التدبير عليه، والسعى به، حتى أوغروا صدر الخليفة عليه.

قلت: ولا زال يذكر أحواله.

وحاصل ذلك، أن الخليفة عبد المؤمن، نكبه ثم قتله، وتلك سنة الله تعالى فى الملوك، لاتؤمن غوائلهم، ولا يجاب سائلهم، فالبعد عنهم سلامة، والقرب منهم ندامة، والركون إليهم نار وقادة، ولله الحمد على السلامة[1].

(كذلك يستعار اسم المشبه)[2] الذى كان مشبهاً به فى التشبيه المقلوب[3] (للمشبه به[4] الذى كان مشبهاً فى التشبيه[5] المقلوب (فيكون غاية المبالغة فى كمال المشبه فى وجه الشبه) كيف لا؟ وقد عدل عن الطريق المعهود فى الاستعارة حيث استعير اسم المشبه[6] للمشبه به.

وفيه إيماء إلى أن المشبه أقوى من المشبه به، حتى استحق أن يستعار منه اسمه للمشبه، قال الزيبارى انتهى.

وذلك[7] (كما[8] فى قولنا: أظفار المنية) نشبت بفلان (فالمراد بالمنية السبع) حقيقة لا ادعاء.

---

(1) ما بين القوسين سقط من: ب: جـ.

(2) زاد فى: جـ: «وهو المنية مثلاً».

(3) سقط من: جـ: «الذى كان مشبهاً به فى التشبيه المقلوب».

(4) زاد فى: جـ: «وهو الأسد مثلاً».

(5) سقط من: جـ: «الذى كان مشبهاً فى التشبيه المقلوب.

(6) اللوحة: 106 أ.

(7) فى جـ: «ومثل له بقوله» بدل: «وذلك».

(8) خلاصة مذهب عصام: أن يجعل المشبه مشبهاً به، ويستعار لفظه للمشبه به

(ويجعل الكلام حينئذ) أى حين أريد بالمنية السبع الحقيقى (كناية) حتى لا يكون الكلام كاذباً، فهذه الكناية مركبة مرتبة على الاستعارة (عن تحقق الموت) أى فى الاستقبال (بلا ريب) وذلك مفاد من وصول المبالغة غايتها.

وليس المعنى أنه كناية عن تحقق موته فى الماضى أو فى الحال، ألا يرى أنه إنما يقال: أظفار المنية نشبت بفلان عند شدة مرضه واليأس[1] منه.

واعلم أن قرينة هذه الاستعارة[2] لفظية: وهى الأظفار المضافة للمنية، وقرينة الكناية حالية، وهى عدم وجود السبع عند فلان عند التكلم بهذا الكلام، فتكون هذه الكناية من جملة الكنايات الخالية عن تحقق المعنى الحقيقى، فلم تجز إرادته، وقد اختار الشارح فيما مر أن أمثال تلك الكنايات مجازات لا كنايات لوجود القرينة المانعة عن إرادة الموضوع له ([3] فنشبت المنية أظفارها بفلان، بمعنى نشب السبع أظفاره به، كناية عن موته لا محالة، وحينئذ لا تجوز فى إضافة الأظفار إلى المنية) أى لا مجاز فيها، لا لغوياً[4] ولا عقلياً[5]، والأولى أن يقال: ولا تجوز فى الأظفار، ولا فى إضافتها إلى المنية، ليكون الأول إشارة[6] إلى مذهب السكاكى والثانى[7] إيماء إلى مذهب السلف

= الأصلى، بعد جعله مشبهاً، فوجدت الاستعارة، بقرينة ذكر الملائم كالأظفار، ثم يطلق مجموع هذا الكلام، ويراد منه لازم معناه، فيكون كناية اصطلاحية، والقرينة عليها حالية، وهى عدم وجود الأسد الحقيقى عند فلان، انظر حاشية الخضرى على شرح الملوى ص 103.

(1) سقط من: جـ: «واليأس منه».

(2) أى المكنية على رأى عصام.

(3) فى القاموس جـ 137/1 مادة «نشب» «نشب، كفرح، وأنشبه، ونشبه «بالتضعيف» بمعنى علق «المضعف أيضاً».

(4) كما يقول بذلك السكاكى، انظر حاشية الخضرى على الملوى ص 103.

(5) كما يقول بذلك القوم. راجع المصدر السابق ص 103.

(6) فى حاشية الحفيد ص 88 «فيكون الأول نفياً لمذهب السكاكى».

فى المصدر السابق ص 88 «والثانى نفياً لمذهب السلف، كذا قال الزيبارى».

(ولا إشكال فى جعل المنية استعارة) فإن لفظ المنية استعمل فى السبع الحقيقى، فيكون استعارة اصطلاحية، لا فى السبع الادعائى حتى يرد الإشكال الذى ورد على السكاكى.

(**ووجه تسميتها استعارة**[1] بالكناية فى غاية الوضوح): لأن الكناية حينئذ تكون محمولة على المعنى الاصطلاحى دون اللغوى كما فى المذاهب الثلاثة.

قال[2] العلامة يس[3]: قول الشارح، وهو أن الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه المقلوب الخ.

يرد على هذا الوجه: أنه يلزم أن يكون المذكور فى الاستعارة بالكناية المشبه به، لأن المنية على هذا الوجه[4] كذلك وهو خلاف ما اتفقت[5] عليه كلمة القوم انتهى[6].

وقال الفاضل الدمنهورى: ما ذهب إليه الشارح مردود من وجوه[7]:

أ ـ منها أنه إذا كان المركب كناية عن تحقق الموت، كان كناية، فلا حاجة إلى الاستعارة فى لفظ المنية.

---

(1) ولا وجه لتسميتها استعارة تخييلية، حيث لا تجوز فى الأظفار، ولا فى إضافتها إلى المنية، اللهم إلا أن يسميها عصام الدين بهذا الاسم، تسمية بدون مناسبة راجع حاشية محمد الصبان ص 88 وحاشية الحفيد ص 88 «المطبعة الخيرية بمصر».

(2) فى: جـ: «هذا، وقال العلامة يس».

(3) الشيخ يس العليمى ينقد عصام الدين فى جعله الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه المقلوب، انظر حاشية يس على عصام، اللوحة: 84.

(4) أى بعد قلب التشبيه.

(5) إذن تسمية بدون مبرر، ورأى مجرد عن الدليل، فكان الأولى أن تسميها تصريحية لا مكنية، إن صمم على هذا التصرف العقلى، المخالف للإجماع، انظر حاشية محمد الأمير على الملوى ص 103 «المطبعة الأزهرية بمصر» سنة 1931 م.

(6) راجع حاشية يس، اللوحة: 84.

(7) انظر حاشية الأمير على الملوى ص 103 «ط الأزهرية بمصر».

ب ـ ومنها أن الاستعارة بالكناية ليست من فروع التشبيه المقلوب، بل من التشبيه الأصلى، كغيرها من الاستعارات.
جـ ـ ومنها غير ذلك مما هو معلوم فى محله[1]، انتهى.

قال المحقق الغنيمى رحمه الله تعالى: ثم أقول أيها الفطن العارف بمقدار اللطائف، المتخلص عن ربقة التقليد[2]، المعترف بخفايا حسن المعانى كالقائف[3] يجوز أن يكون تشبيهاً غير مقلوب، بأن يكون تشبيه غرة الصباح بوجه الخليفة فى سرعة انتشارها، ولا يخفى أن سرعة انتشار الطلاقة فى وجه الخليفة أتم منها بالنسبة إلى انتشارها، ولا يخفى أن سرعة انتشار الطلاقة فى وجه الخليفة أتم منها بالنسبة إلى انتشار الصبح انتهى، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه سبحانه المرجع والمآب.

---

(1) منها أن كل أحد يعرف أن المراد بالمنية هو الموت قطعاً اقرأ الردود كاملة فى حاشية الأمير على الملوى ص 103 وما بعدها، «ط الأزهرية» وهى ردود مقنعة تفند رأى عصام، وتبطل مذهبه فى الاستعارة بالكناية.

(2) اللوحة: 112 ب.

(3) فى القاموس جـ 194/3 «القائف: من يعرف الآثار، جمع قافة».

الفريدة الرابعة

من العقد الثاني

هل يجب ذكر المشبه بلفظه الموضوع له أو لا؟

(لا شبهــة فى أن المشبــه فى صــورة الاستعــارة بــالـكنــايــة لا يكون مذكوراً بلفظ المشبه بـه) أى فى التشبيه الـذى هو مـدار الاستعارة بالكناية، وإلا فيجوز أن يكون مذكوراً بلفظ المشبه به فى تشبيه آخر، كما يدل عليه كلامه (كما فى صورة الاستعارة المصرحة) إذا لو كان مذكوراً بلفظ المشبه به لكانت مصرحة، وخرجت عن كونها مكنية (وإنما الكـلام فى[1] وجوب ذكره): أى المشبه (بلفظه الموضوع[2] له، والحق عدم الوجوب) إذ يجوز ذكره بغير لفظه، بشرط أن لا يكون لفظ المشبه به (لجواز أن يشبه شىء بأمرين، ويستعمل لفظ أحدهما فيه) فهذا اللفظ المستعمل[3] استعارة مصرحة (ويثبت له من لوازم الآخر) فهذا الإثبات استعارة تخييلية (فقد اجتمع المصرحة[4] والمكنية): أما المصرحة[5] فهى لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه.

(1) انظر حاشية حفيد عصام الدين ص 88.

(2) راجع حاشية محمد الأمير على الملوى ص 103.

(3) اللوحة: 107. أ.

(4) انظر فيض الفتاح جـ 142/4، 181.

(5) اللوحة: 128 جـ.

وأما المكنية ففيها المذاهب الثلاثة، هذه صورة اجتماع المصرحة والمكنية.

ويجوز اجتماع المجاز المرسل والمكنية[1]: بأن يعبر عن أمر بلفظ المجاز المرسل، ويشبه ذلك الأمر بآخر، ويثبت له من لوازم المشبه به.

وقوله: لجواز أن يشبه الخ، كان الأنسب بما قبله والأعم أن يقول: لجواز أن يذكر بغير لفظه الموضوع[2] له، ليشمل ما لو ذكر بلفظ مجازى، إما على وجه الاستعارة كما مثل، أو على وجه المجاز المرسل، أو على وجه الكناية.

وهذا هو اللائق بجعل عنوان هذه الفريدة، عدم وجوب كون المشبه فى الاستعارة بالكناية مذكوراً بلفظه، وتفريع اجتماع المكنية والمصرحة عليه، ولم يجعل العنوان ابتداء ذلك، فإن الأول أعم فتفطن لذلك، قاله العلامة[3] يس.

(مثاله) أى اجتماع المصرحة والمكنية: (قوله تعالى: ﴿ فأذاقها الله لباس الجوع والخوف ﴾[4].

فالمشبه فى الآية أثر الضرر، والمشبه به اللباس[5]، والطعم المر البشع[6]، واستعمل لفظ أحدهما، وهو اللباس فى الضرر، وأثبت للباس من لوازم المشبه به الآخر، وهو الطعم المر البشع، الإذاقة، والداعى إلى ذلك أن الإذاقة بحسب الظاهر دلت على أن فى الكلام استعارة مكنية، والمكنية لا بد أن يذكر

---

(1) مثل قوله تعالى: ﴿فأذاقها الله لباس الجوع والخوف﴾ أن أريد من اللباس النحول، لعلاقة المجاورة، قاله الأمير فى حاشيته على الملوى ص 103.

(2) انظر حاشية عبد الحكيم على المطول «مع فيض الفتاح» جـ 181/4.

(3) كذا فى حاشية يس على عصام الدين، اللوحة: 84.

(4) سورة النحل، الآية: 112.

(5) بجامع الإحاطة والاشتمال فى كل.

(6) بجامع الكراهية الشديدة فى كل، وإثبات الإذاقة تخييل، وقرينة للمكنية.

فيها المشبه، وهو فى الآية أثر الضرر، وذلك غير مذكور بلفظه، كما أن المشبه به، وهو طعم المر البشع غير مذكور، فاحتيج إلى القول بأن المشبه مذكور بغير لفظه الموضوع له لأنه مذكور بلفظ اللباس الذى استعير له استعارة مصرحة[1]، وهذا مبنى على أن فى الآية استعارتين: إحداهما[2] مصرحة، والأخرى مكنية، وقد أشار فى المطول[3] فى مبحث الاستعارة المجردة أن فى الآية استعارة واحدة مجردة، وعبارته عند قول المصنف: ومجردة الخ ما نصه: وعليه قوله تعالى: ﴿فأذاقها الله لباس الجوع والخوف﴾[4] حيث لم يقل فى كساها، لأن الترشيح وإن كان أبلغ، لكن الإدراك بالذوق يستلزم الإدراك[5] باللمس من غير عكس، فكان فى الإذاقة إشعار بشدة الإصابة بخلاف الكسوة، وإنما لم يقل طعم الجوع، لأنه وإن لازم الإذاقة، فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان أن الجوع والخوف عم أثرهما جميع البدن عموم اللباس.

فإن قيل: المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضرر[6]، وانتقاع اللون، ورثاثة[7] الهيئة على ما مر، والإذاقة لا تناسب ذلك، فكيف يكون تجريداً؟.

---

(1) انظر حاشية يس على عصام الدين، اللوحة: 85.

(2) كلمة: «أحديهما» سقطت من: ب، وفى: جـ: «أحدهما».

(3) راجع المطول لسعد الدين التفتازانى، «مع فيض الفتاح» جـ 180/4.

(4) سورة النحل، الآية: 112.

(5) قال أبو السعود فى تفسيره جـ 196/3: «شبه أثر الجوع والخوف وضررهما المحيط بهم، باللباس الغاشى للابس، فاستعير له اسمه، وأوقع عليه الإذاقة، المستعارة لمطلق الإيصال، المنبئة عن شدة الإصابة لما فيها من اجتماع مدركى اللامسة، والذائقة على نهج التجريد».

(6) فالاستعارة عقلية، وهذا الوجه أحسن الوجوه، وأبلغها. وأكثرها تناسباً مع بلاغة القرآن فى هذه الآية. انظر حاشية عبد الحكيم على المطول جـ 142/4.

(7) فتكون الاستعارة حسية على مذهب السكاكى، راجع حاشية يس على عصام، اللوحة: 85 مخطوطة بدار الكتب التونسية رقم الإيداع «15923».

قلنا: المراد بالإذاقة إصابتها بذلك الأمر الحادث الذى استعير له اللباس، فكأنه قيل: فأصابها بلباس من الجوع والخوف، والإذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها فى البلايا والشدائد[1]، كما يقال: ذاق فلان البؤس والضرر وأذاقه العذاب[2].

والذى يلوح من كلام القوم فى هذه الآية: أن فى لباس الجوع استعارتين: إحداهما[3]: تصريحية، وهو أنه شبه ما غشى الإنسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس، لاشتماله على اللابس، ثم استعير له اللباس.

والأخرى مكنية: وهو أنه شبه ما يدرك من أثر الضرر والألم بما يدرك من طعم المر البشع، حتى أوقع عليه الإذاقة، كذا فى الكشاف[4]، فعلى هذا تكون الإذاقة بمنزلة الأظفار للمنية، فلا يكون ترشيحاً[5]، انتهى[6].

فإن قلت: سياق ما تقدم يقتضى أن يقول: فلا يكون تجريداً، قلت: أجاب عنه المرحوم[7] المولى الفنارى فى حواشيه على المطول، ونصه: قوله: فلا يكون ترشيحاً، قيل الظاهر أن يقول: فلا يكون تجريداً، لأن سياق الكلام على أنه تجريد للاستعارة المصرحة، لا للاستعارة المكنية التى ذكرها، وإنما المتوهم أن يكون ترشيحاً لها، لكونه ملائماً للمستعار منه فى هذه الاستعارة[8] فهو طعم المر، فدفع هذا التوهم، وإنما لا يكون ترشيحاً، لأن قرينة

---

(1) فى: جـ: «فى الشدائد» بالياء.

(2) انظر فيض الفتاح جـ 142/4، وتفسير أبى السعود جـ 196/3.

(3) فى: جـ: «أحديهما» وهو خطأ.

(4) انظر الكشاف للزمخشرى جـ 638/2.

(5) أى للمكنية.

(6) فى: جـ: «انتهى كلام المطول».

(7) كلمة «المرحوم» ليست فى: ب: جـ.

(8) اللوحة: 113 ب.

الاستعارة بالكناية لا تسمى ترشيحاً، لأن الترشيح إنما يعتبر بعد تمام الاستعارة، والقرينة من تتمتها، انتهى[1].

وفى الآية احتمال آخر[2]: وهو أن تكون إضافة اللباس إلى الجوع من قبيل ما أضيف المشبه به إلى المشبه بعد حذف الأداة، كلجين الماء[3]، أى أذاقها الله جوعاً كاللباس فى الإحاطة والشمول باعتبار ضرره[4]، نعم يكون فى أذاقها استعارة تبعية، عبر عن جعلها مدركة للجوع بالإذاقة، لمشابهته له فى مطلق الإدراك واعلم أن قوله تعالى: ﴿ولباس التقوى ذلك خير﴾[5] على أسلوب ﴿فأذاقها الله لباس الجوع والخوف﴾[6].

فالاستعارة تحقيقية[7]: لأن المشبه المتروك. إما عقلى: وهو أن يستعار اللباس لما يغشى الإنسان ويتلبس به من انشراح الصدر، وقذف النور فى القلب، والتخلص من مضيق الضلال وظلمات الكفر، قال الله تعالى: ﴿فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام، ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً﴾[8].

---

(1) انظر المطول «مع فيض الفتاح» جـ 181/4.

(2) اللوحة: 129 جـ.

(3) قال سعد الدين التفتازانى فى مطوله جـ 143/4 «مع فيض الفتاح» وبالجملة ليس المشبه الجوع، بل الأمر الحادث عنده، فتوهم كونه تشبيهاً، لا استعارة غلط».

(4) اللوحة: 108 أ.

(5) سورة الأعراف: الآية: 26.

(6) سورة النحل، الآية: 112.

(7) قال الأستاذ محمد الطاهر بن عاشور فى تفسيره «التحرير والتنوير» جـ 8/ القسم الثانى ص 75 «الدار التونسية للنشر»: «المراد بالتقوى تقوى الله وخشيته، وأطلق عليها اللباس، إما بتخييل تقوى الله بلباس يلبس، وإما بتشبيه ملازمة تقوى الله بملازمة اللابس لباسه، كقوله تعالى: ﴿هن لباس لكم وأنتم لباس لهن﴾.

(8) سورة الأنعام، جزء الآية: 125.

وإما حسى: بأن يستعار اللباس لما يظهر فى الإنسان من شعار الإسلام ونوره، وحسن الطلعة، وبهاء المنظر، قال الله تعالى: ﴿ سيماهم فى وجوههم من أثر السجود ﴾[1].

(يستفاد من هذا البيان) أى بيان الماتن فى قوله: وإنما الكلام فى وجوب ذكره بلفظه، والحق عدم الوجوب.

(إنه اختلف فى جواز ذكر المشبه بغير لفظه، ولم نعثر عليه) أى على هذا الاختلاف فى كتب القوم، فيكون مؤذناً بالاتفاق (قال[2] الشارح المحقق) هو مولانا[3] سعد الدين رحمه الله تعالى (فى شرح التلخيص)[4] ما نصه: (والذى يلوح - أى يظهر - من كلام القوى فى هذه الآية، أن فى لباس الجوع استعارتين: إحداهما تصريحية، والأخرى مكنية، فإنه شبه ما غشى الإنسان عند الجوع والخوف من أثر الضرر) بيان لما، من قوله: ما غشى الإنسان، فلا حاجة لبيان المحشى[5] له بقوله: من النحافة[6]، واصفرار اللون، بل لا وجه له، لأن كلام المصنف مبنى على أن المشبه شىء واحد، ومعلوم أن المشبه بطعم المر البشع إنما هو أثر الضرر من الألم، لا اصفرار اللون، لأنه إنما يصلح للتشبيه باللباس، ولكن إذا جعل مشبهاً باللباس لم تجتمع الاستعارتان[7] فى شىء واحد، قاله العلامة يس[8].

---

(1) سورة الفتح، جزء الآية: 29.

(2) فى: جـ: «بل للترقى من عدم العثور على الخلاف، إلى العثور على الاتفاق» هذه العبارة ليست فى: أ: ب.

(3) فى: جـ: «هو المولى» بدل «مولانا».

(4) انظر المطول سعد الدين التفتازانى «مع فيض الفتاح» جـ 181/4.

(5) انظر حاشية حفيد عصام الدين ص 89 «المطبعة الخيرية بمصر سنة 1306 هـ».

(6) فى: ب: «من الشخافة»، وفى: جـ: «من السخافة» وهو خطأ. والصواب: «النحافة».

(7) فى: ب: «لم تجتمع استعارتان».

(8) انظر حاشية يس، اللوحة: 86.

(من حيث الاشتمال باللباس، فاستعير له اسمه، وشبه ما غشيه[1] من حيث الكراهة بالطعم المر البشع) ككتف من الطعام الكريه، ففيه حفوف ومرارة،[2] والكريه ريح الفم الذى لا يتخلل ولا يستاك، كذا فى القاموس[3] وفى حواشى المولى الفنذى: الطعم[4] بالفتح ما يؤديه الذوق، يقال طعمة، والطعم أيضاً ما يشتهى منه، يقال: ليس له طعم، وما فلان بذى طعم، والطعام انتهى.

وقال الراغب[5]: الطعم تناول[6] الغذاء[7]، ويسمى ما يتناول منه طعم وطعام، ورجل طاعم حسن الحال[8]، انتهى.

(فيكون اللباس استعارة مصرحة، نظراً إلى الأول) وهو ما يغشى الإنسان من حيث الاشتمال باللباس (و) يكون اللباس استعارة (مكنية، نظراً إلى الثانى) وهو ما يغشى الإنسان من حيث الكراهة، بالطعم المر البشع.

والحق أن يزاد عقبيه، وأثبت لأثر الضرر، خاصة الطعم، ليصح تفريع قوله (وتكون الإذاقة تخييلاً) على الثانى، فقد ذكر المشبه فى هذه المكنية بغير لفظ المشبه به، وبغير لفظه الموضوع له، بل بلفظ اللباس، وهو غيرهما. والذوق: قال الراغب: وجود الطعم بالفم، وأصله فيما يقل تناوله دون

---

(1) فى: جـ: «ما عشيه» وهو تصحيف، والصواب: «غشيه».
(2) فى: أ: ب: جـ: «ففيه حفوف ومرارة» والصواب «فيه» كذا فى القاموس جـ 5/3.
(3) راجع القاموس المحيط جـ 5/3 مادة: «بشع».
(4) انظر المصدر السابق جـ 145/4 مادة: «طعم».
(5) انظر المفردات فى غريب القرآن، لأبى القاسم الحسين بن محمد الأصفهانى المتوفى سنة 502 هـ ص 304/ تحقيق محمد سيد كيلانى/ ط مصطفى الحلبى.
(6) اللوحة: 114 ب.
(7) فى: جـ: الغدا «بالقصر».
(8) كذا فى القاموس المحيط جـ 145/4/ مادة: «طعم».

ما يكثر، فإنه[1] يقال له الأكل، واختير فى التنزيل[2] لفظ الذوق فى العذاب، لأن ذلك فى المتعارف للقليل، فهو صالح[3] للكثير، فخصه بالذكر ليعم الأمرين، وكثر استعماله فى العذاب، وقد جاء فى الرحمة، نحو ﴿ ولئن أذقنا الإنسان منا رحمة ﴾[4] ويعبر به عن الاختيار، يقال: أذقته كذا[5] فذاق، ويقال: فلان ذاق كذا، وأنا أكلته أى خبرته أكثر مما خبر، انتهى[6].

(وتحقيق ذلك): إشارة إلى البيان المتقدم، وفيه رد على المصنف فى نقل التردد على الإطلاق، (أن الاستعارة بالكناية:

أ - إن كان تشبيهاً مضمراً فى النفس) كما هو مذهب الخطيب (فلا مانع من كون المشبه فى التشبيه مذكوراً مجازاً[7].

ب - وإن كانت المشبه به المرموز إليه) بذكر ما يخصه (المستعار للمشبه) كما هو مذهب السلف (فلا مانع أيضاً من ذلك، من ذكر المشبه مجازاً.

جـ - وإن كانت) الاستعارة بالكناية (المشبه المستعار للمشبه به، كما هو مذهب السكاكى)[8] وإنما صرح بمذهب السكاكى، ولم يعز[9] المذهبين المتقدمين ليفرع عليه قوله (فصحته) أى فصحة كون المشبه مذكوراً مجازاً (تدور على صحة الاستعارة[10] من المستعار) وهو المنية مثلاً، فإنها عند

---

(1) فى تفسير الراغب ص 182: «فإن ما يكثر منه يقال له الأكل».

(2) وفيه: «فى القرآن» بدل «التنزيل».

(3) وفيه: «فهو مستصلح».

(4) سورة هود، الآية: 9.

(5) انظر الصحاح للجوهرى جـ 1479/4 مادة «ذوق» دار الكتاب العربى بمصر» تحقيق أحمد عبد الغفور عطار.

(6) انتهى ملخصاً، راجع المفردات فى غريب القرآن للأصفهانى ص 182/ تحقيق محمد كيلانى/ ط مصطفى الحلبى بمصر/ الطبعة الأخيرة سنة 1381 هـ - 1961 م.

(7) اللوحة: 109 أ.

(8) اللوحة: 130 جـ.

(9) انظر مفتاح العلوم للسكاكى ص 179.

وفى القاموس جـ 364/4 مادة: «عزا» «عزاه إلى أبيه نسبه إليه».

(10) فقد جوز جمهور الأصوليين والبيانيين بناء المجاز على المجاز، انظر حاشية حفيد عصام، ص 90.

السكاكى مستعملة فى معنى مجازى، وهو الموت، بادعاء السبعية له (فإن صحت) الاستعارة من المستعار (صح) ذكره مجازاً (وإلا فلا)[1] يصح.

وحاصل التحقيق: أنه على مذهب السلف، والخطيب لا مانع من كون المشبه مذكوراً بلفظ مجازى.

وأما على مذهب السكاكى فالكلام فيه مبنى على صحة الاستعارة من المستعار، وهو مختلف فيه، فيسرى الخلاف منه إلى ما نحن فيه، مثلاً اللباس فى الآية[2] مستعار لأثر الضرر من حيث الاشتمال.

فهل يصح أن يستعار اللباس ثانياً، من حيث إن المراد به أثر الضرر، الذى هو[3] معناه المجازى، على وجه الاستعارة للمر والبشع من حيث الكراهية؟ قيل: ولا وجه لتوقف الشارح فى ذلك.

لما شاع[4] من أن المجاز يبتنى[5] على المجاز: ويكون بمرتبتين، ومراتب عند الأصوليين، وأهل المعانى، خلافاً لمن نقل المنع عن الأصوليين، فقد نص فى جمع الجوامع على الجواز.

ونقل الزركشى[6] فى بحر الأصول[7]: أن فى قوله تعالى: ﴿ أنزلنا

---

(1) وهو مذهب الآمدى الذى يرى من بناء المجاز على المجاز، راجع حاشية حفيد إبراهيم عصام ص 90.

(2) وهى قوله تعالى: ﴿ فأذاقها الله لباس الجوع والخوف ﴾.

(3) انظر حاشية الحفيد ص 90.

(4) كلمة «من» من قوله: «لما شاع من أن المجاز» سقطت من: ب.

(5) فى: جـ: «يبنى» بدل «يبتنى».

(6) هو الإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشى، ولد بالقاهرة، فى عصر ازدهار العلوم، والفنون، والآداب، وقد نهل منها حتى صار إماماً فيها، ومؤلفاته ناطقة بعلو كعبه ورفعة منزلته، توفى بمصر، سنة أربع وتسعين وسبعمائة هجرية. انظر مقدمة البرهان فى علوم القرآن للزركشى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / الطبعة الأولى سنة 1376 هـ ـ 1957 م «دار إحياء الكتب العربية».

(7) فى حاشية حفيد عصام ص 90 : «نقل الزركشى فى البحر المحيط فى الأصول عن الآمدى امتناع بناء المجاز على المجاز».

عليكم لباساً يوارى سوءاتكم ﴾[1] مجازاً بمراتب، لأن المنـزل الماء، المنبت للزرع، المتخذ منه الغزل، المنسوج منه اللباس.

ويجاب بأن المجاز أعم من الاستعارة، ولا يلزم من التجوز الذى ليس باستعارة، التجوز بالمجاز الذى هو استعارة.

فمحل التوقف بناء استعارة على استعارة. (معنى إنزال اللباس، إنزال المطر، وبه تتكون الأشياء، التى بها يحصل اللباس، فصار كأنه تعالى إنزال اللباس، أى أنزلنا أسبابه، فعبر بالسبب عن المسبب، وقيل معنى أنزلنا خلقنا لكم، وقيل كل بركات الأرض منسوبة إلى السماء، لقوله تعالى: ﴿ وأنزلنا الحديد ﴾[2] وإنما يستخرج الحديد من الأرض)[3].

والأقسام[4] حينئذ أربعة:

1 ـ مجاز مرسل على مثله.

2 ـ أو على استعارة.

3 ـ واستعارة مبنية على مثلها.

4 ـ أو على مجاز مرسل.

ومن أمثلة المجاز المرسل المبنى على الاستعارة: لفظ «دون» المستعملة فى تجوز حد إلى حد، فإنها فى الأصل: أدنى مكان من الشىء[5]، ثم استعيرت

---

(1) سورة الأعراف، جزء الآية: 26 .

(2) سورة الحديد، جزء الآية: 24.

(3) ما بين القوسين سقط من: ب: جـ .

(4) فى: ب: «فالأقسام».

(5) فى مختصر التفتازانى، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد جـ 46/2/ ط صبيح: «يقال : هذا دون ذاك، إذا كان أحط منه قليلاً».

للتفاوت فى الأحوال والرتب، ثم اتسع فيها[1] فاستعملت فيها تقدم، كما ذكره السعد[2] فى أول باب القصر.

وأشار إليه صاحب الكشاف فى قوله تعالى: ﴿ هو الذى يصلى عليكم وملائكته ﴾[3] الصلاة[4]: عبارة عن الأركان المخصوصة، ثم نقلت إلى الانعطاف على وجه الترحم، كانعطاف عائد المريض، والمرأة على ولدها لوجوده فيها، ثم منه إلى الدعاء مجازاً عن الاستعارة[5]، انتهى (وهذا عكس المشهور من نقل الصلاة التى هى الأركان من الدعاء وما اشتهر[6] هو الحق كما بينه السعد فى حواشى الكشاف)[7].

ومن أمثلة الاستعارة المبنية على المجاز: الصلاة فى الدعاء على ما ذكر فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى: ﴿ يقيمون الصلاة ﴾[8] قال: الصلاة[9] تحريك

---

(1) وفيه جـ 46/2: «ثم اتسع فيه، فاستعمل فى كل تجاوز حد إلى حد، وتخطى حكم إلى حكم».

(2) رجع مختصر المعانى لسعد الدين التفتازانى جـ 46/2 «مطبعة محمد على صبيح بمصر». والمطول «مع فيض الفتاح» جـ 198/3.

(3) سورة الأحزاب، جزء الآية: 43.

(4) فى الكشاف جـ 545 دار الكتاب العربى بيروت: «كما كان من شأن المصلى أن ينعطف فى ركوعه وسجوده، استعير لمن ينعطف على غيره، عفواً عليه... ثم كثر حتى استعمل فى الرحمة والترؤف».

(5) راجع الكشاف للزمخشرى جـ 545/3/ دار الكتاب العربى بيروت «النقل بالمعنى».

(6) سقط من: ب: «وما اشتهر هو الحق».

(7) ما بين القوسين سقط من: جـ.

(8) سورة البقرة، جزء الآية: 3.

(9) فى حاشية الشهاب الخفاجى على البيضاوى جـ 223/1... «فعله من صلى» بفتح العين «على الظاهر المشهور».

الصلوين[1] حقيقة، سميت بها الأركان المخصوصة لتحركها فيها[2]، ثم سمى بها الدعاء تشبيهاً للداعى بالمصلى فى تخشعه، فهى فى الدعاء استعارة من المجاز المرسل[3]، انتهى.

والله تعالى الموفق للإتمام، والميسر للاختتام.

---

(1) فى الكشاف جـ 40/1 «دار الكتاب العربى بيروت : «وحقيقة صلى: حرك الصلوين: لأن المصلى يفعل ذلك فى ركوعه وسجوده».

(2) فى المصدر السابق جـ 40/1: «ونظيره: كفر اليهودى: إذا طأطأ رأسه، وانحنى عند تعظيم صاحبه، لأنه ينثنى على الكاذبين، وهما الكافرتان» وفى القاموس جـ 371/1: «الكاذة: ما حول الحياء من ظاهر الفخذين، أو لحم مؤخرهما». وفيه جـ 133/2: «الكافرتان: الأليتان، أو الكاذتان».

(3) انظر الكشاف جـ 40/1 «دار الكتاب العربى بيروت».

العقد الثالث

مذاهب العلماء فى قرينة المكنية وما يذكر زائداً عليها
من الترشيح والتجريد
ويحتوى على خمس فرائد

(فى تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية، وما يذكره زيادة عليها) أى على قرينة الاستعارة بالكناية، والظاهر أنه معطوف على قرينة، لا على تحقيق، لما ذكره فيه من زيادة التحقيق (من ملائمات المشبه به) بيان لما يذكر زيادة عليها، وذلك (فى نحو قولك: مخالب المنية نشبت بفلان، فإن المخالب فيه) أى فى هذا المثال (قرينة الاستعارة بالكناية، وهو جمع مخلب بكسر الميم وفتح اللام) من الخلب، بمعنى الجرح والخدش، كذا فى القاموس[1] (أما بمعنى ظفر كل سبع، طائراً كان أو ماشياً) فعلى هذه النسبة بينهما العموم والخصوص المطلق. وعلى الآتى التباين، والسبع[2] كل حيوان مختطف منتهب عَادٍ[3]. عادة

(1) فى القاموس جـ 65/1: «خلب»: «الخلب: بالكسر الظفر، خلبه بظفره يخلبه ويخلبه جرحه، أو خدشه، أو قطعه».

(2) فى المصدر السابق جـ 36/3 مادة: «سبع» السبـع بضم الباء وفتحهـا، وسكونها «المفترس من الحيوان والجمع أسبع وسباع».

(3) فى: جـ: «عادى» والصواب «عاد» لأنها أعلت إعلال قاض.

من الطير والبهائم، فالأول كالعقاب، والثانى، كالأسد، (أو هو) أى المخلب (لما) أى لآلة[1] حيوان (يصيد من الطير، والظفر لما لا يصيد)[2] أى من كل حيوان، طائراً أو ماشياً. وفيه أنه يبقى ما يصيد من الماشى واسطة بين المخلب والظفر، فإنه لا يصدق على صاحبه أنه مما يصيد من الطير. حتى يسمى مخلباً، ولا يصدق عليه أنه مما لا يصيد، حتى يسمى ظفراً، وظاهر من اللغة، أنه لا واسطة. والجواب: أن النفى فى قوله: والظفر[3] لما لا يصيد[4]، داخل على المقيد، أى لما لا يصيد من الطير، وحينئذ لا واسطة، بل هو داخل فيما له الظفر، فإن الواسطة، أعنى الماشى الصائد، يصدق عليه أنه لا يصيد من الطير، وذلك، لما تقرر أن النفى إذا ورد على مقيد كان صادقاً بثلاث صور:

أ - انتفاؤهما معاً.

ب - وانتفاء القيد دون المقيد.

جـ - وعكسه.

كـذا[5] فى المحشى[6].

وتعقبه العلامة[7] يس فقال: فقوله: والظفر لما لا يصيد، بقى عليه ما يصيد من الماشى، فيلزم الواسطة. وقول المحشى أن النفى فى قوله: لما لا يصيد متوجه إلى القيد، وهو من الطير، إنما يظهر لو كان القيد المذكور بعد النفى. ولم يذكر هنا بعد النفى، بل لم يذكر فى جملته، وإنما ذكر فى الجملة التى عطفت عليها جملته[8].

---

(1) «أى لآلة حيوان» سقط من: جـ .

(2) كذا فى القاموس المحيط جـ 65/1 مادة: «خلب».

(3) فى: جـ : «والطفر لما لا يصيد» وهو تصحيف، والصواب «والظفر».

(4) اللوحة: 110 أ.

(5) فى: جـ : «قاله المحشى».

(6) انظر حاشية حفيد عصام الدين ص 90 «ط الخيرية بمصر سنة 1306 هـ».

(7) فى: جـ: وتعقبه الشيخ يس».

(8) هذه عبارة يس بعينها، راجع حاشية يس العليمى على عصام (اللوحة: 90).

(ونشب[1] كفرح، بمعنى علق، زيادة على القرينة) وهو ترشيح، اما للمكنية، أو للتخييلية، إن كانت قرينة المكنية تخييلية، أو التحقيقية إن كانت قرينتها تحقيقية، كما سيأتى فى التنبيه عليه آخر الرسالة[2]، إن شاء الله تعالى، بمنه وكرمه.

(وفيه) أى العقد الثالث (خمس فرائد).

---

(1) انظر القاموس المحيط جـ 137/1 مادة: «نشب» نشب العظم فيه، نشباً ونشوباً ونشبة بالضم لم ينفذ وأنشبه ونشبه.

(2) انظر حاشية يس على شرح عصام، اللوحة/ 90.

الفريدة الأولى
من العقد الثالث

مذهب السلف والخطيب

(ذهب السلف، سوى صاحب الكشاف) فى استثنائه إشارة إلى أنه من السلف[1].

ترجم له صاحب تلخيص تاج التراجم فى طبقات[2] الحنفية:

ونصه: محمود بن عمر، بن محمد[3]، بن عمر، أبو القاسم الزمخشرى، فخر خوارزم، إمام عصره بلا مدافع.

مولده: بزمخشر، قرية من قرى خوارزم، سنة سبع وستين وأربعمائة[4].

أخذ الأدب عن أبى مضر منصور بمصر[5]، وصنف التصانيف البديعة، منها الكشاف فى تفسير القرآن العزيز، لم يصنف مثله قبله، والفائق فى

(1) انظر المرشدى على عقود الجمان جـ 53/2.

(2) انظر تاج التراجم فى طبقات الحنفية ص 71 «مطبعة العانى بغداد، سنة 1962 م.

(3) ترجمته فى لسان الميزان حـ 4/6 والجواهر المضيئة 160/2 وأنباء الرواة حـ 265/3، وطبقات الشافعية ص 20 وفيات الأعيان حـ 168/5 دار صادر بيروت.

(4) كذا فى الوفيات حـ 173/5 «دار صادر بيروت».

(5) فى جميع النسخ: أ: ب: حـ: أخذ الأدب عن أبى منصور بمصر» وهو خطأ، والصواب: «عن أبى مضر منصور» كذا فى الوفيات حـ 168/5، وفى الهامش منها: «أبى منصور مضر».

تفسير[1] الحديث، وأساس[2] البلاغة فى اللغة، وربيع الأبرار[3]، وفصوص الأخبار[4] والمفصل[5] فى النحو، ومختصره المسمى بالأنموذج، والمنهاج فى الأصول[6].

وجاور بمكة زماناً، فكان يسمى جار الله لذلك، توفى فى ليلة عرفة، سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بجرجانية[7] خوارزم، بعد رجوعه[8] من مكة[9]، سامحه الله تعالى[10].

---

(1) طبع فى الهند فى مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، سنة 1324 هـ.

(2) طبع بدار الكتب المصرية سنة 1341 هـ.

(3) مخطوطة بمكتبة بلدية الاسكندرية، انظر منهاج الزمخشرى فى تفسير القرآن، وبيان إعجازه/ الدكتور مصطفى الجونير «دار المعارف بمصر».

(4) فى: أ: ب: جـ: «ربيع الأبرار، ونصوص الأخبار، وهو خطأ والصواب فصوص الأخبار بالفاء، كذا فى الوفيات جـ168/5 » دار صادر.

(5) شرحه ابن يعيش وطبع سنة 1886 هـ طبعة ليبزج.

(6) زاد فى: حـ: «وكان شروعه فى المفصل فى عشر رمضان، سنة ثلاث عشرة وخمسمائة، وفرغ منه فى عشرة المحرم، سنة خمس عشرة».

(7) قال ابن خلكان فى الوفيات جـ 174/5 «دار صادر بيروت» : جرجانية: قصبة خوارزم، قال ياقوت الحموى فى كتاب «البلدان» يقال لها بلغتهم: كركانج «وقد عربت فقيل لها: «الجرجانية» وهى على شاطىء جيجون».

(8) زاد فى: جـ : «هكذا ذكره صاحب تلخيص تاج التراجم فى طبقات الحنفية». انظر ص 71 «مطبعة العانى بغداد».

(9) فى: ب: «بكة» بالباء، بدل «مكة» وهى لغة فى مكة، يقال لها: مكة، وبكة.

(10) زاد فى: جـ: وفى حاشية الجلال السيوطى على تفسير القاضى البيضاوى ما نصه: وقال أبو حيان[1] قصيدة ذكر فيها الكشاف، وأثنى على محاسنه[2]، ثم نبه على أشياء فيه يجب تجنبها، قلت: وطالعتها: وهى هذه:

---

(1) هو محمد بن يوسف الغرناطى الأندلسى النحوى المتوفى سنة 745 هـ انظر ترجمته فى الدرر الكافية جـ 302/4 وبغية الوعاة جـ 280/1 وتاريخ ابن الوردى جـ 339/3 القاهرة 1285 هـ وديوان أبى حيان تحقيق الدكتور أحمد مطلوب ص 34/1 «مطبعة العانى بغداد/ الطبعة الأولى سنة 1969 م.

(2) ذكر أبو حيان بعض هذه القصيدة فى تفسيره «البحر المحيط» جـ 84/7 القاهرة سنة 1328 هـ الطبعة الأولى.

=

= لـزمـت انـفـرادى إذ قـطعـت الـعـلائـقـا
وجـالـسـت مـن[1] ذاق الـصـديـق المـرافـقـا[2]
وأنـسـنى فـكـرى لـبـعـدى عـن الـورى
فـلسـت إلى شـىء سـوى الـعـلم تـائـقـا
أرى يـقـظتى[3] تـبـدى لـطائـف حـكـمـة
وفى هـجـعـتى[4] وهـنـا أشـيـم الـبـوارقـا

ومنها:

ودع عـنـك تـقـليـد الـرجـال فـإنمـا
يـقـلدهـم مـن كـان أنـوك[5] مـائـقـا[6]
ولا تـعـد عـن كـشـاف شـيـخ زمخـشـر
وكـاشـف بـه بـاغـى الـكـرامـات خـارقـا
فـكم بـكسـر معنى عـز منهـا اقـتـراعهـا[7]
لهـا ذهـنـه الـوقـاد أصـبـح فـائـقـا[8]

---

(1) هذه مطلع القصيدة، وهى مذكورة بتمامها فى ديوانه، ارجع إليه ص 324 «ط العانى بغداد».
(2) فى الديوان ص 324 «الموافقا» بالواو.
(3) فى الديوان 325 «يقظتى» وهو الصواب.
(4) فى القاموس جـ 101/3 مادة «هجع» الهجوع: بالضم والتهجاع: النوم ليلاً، أو النوم الخفيف».
(5) فى اللسان حـ 392/12 مادة: «نوك» النوك: بالضم «الحمق» وفى القاموس جـ 332/3 «النوك» بالضم والفتح الحمق.
(6) فى اللسان لابن منظور جـ 211/12 مادة: «مأق» «المأقة الحقد».
(7) فى الديوان ص 327 «افتراعها» بالفاء.
(8) وفيه: ص 327: «أصبح فاتقا» بالتاء. فى اللسان جـ 170/12 مادة «فتق»: «الفتق: خلاف الرتق، فتقه ونفتقه ويفتقه فتقا: شقه».

كـسـاهـا مـن الـلفظ الـبـديـع مـلابـسـاً
فـجـرت ذيـولاً لـلفـخـار سـوابـقـا
لـقـد غـاض فى بـحـر فـأبـدى جواهـراً
ولـولا اعـتـيـاد الـسـبـح قـد كـان غـارقـا
وكـاشـف [1] بـالـكـشـاف - لا خـاب سعيـه
مـغـطى خـبـيـات تـبـدت طـفـائـفـا[2]
ولـكـنـه[3] فـيـه مجـال لـنـاقـد
وزلات سـوء قـد أخـذن المـخـانـقـا[4]
فـيـثـبـت مـوضـوع الأحـاديـث جـاهـلاً
ويـعـزو إلى المـعـصـوم مـا لـيس لائـقـا
فـيـا حـسـرة[5] شـيـخـا يخـرق[6] صـيـتـه
مـعـائـب[7] تخـريـق الـصـبـاء[8] [9] مـشـارقـا[10]

---

(1) فى المصدر السابق ص 327: «وكشف».
(2) فى المصدر السابق «تبدت حقائقا».
(3) من هنا نبدأ الأبيات التى ذكرها أبو حيان النحوى فى تفسيره «البحر المحيط جـ 84/7 القاهرة، سنة 1328 م الطبعة الأولى».
(4) فى القاموس جـ 237/3 مادة «خنق»: «يقال «أخذه بخناقة بالكسر والضم» ومخنقه: أى بحلقه».
(5) فى الديوان ص 329: «فيا حسرة» بالخاء المعجمة.
(6) فى المصدر السابق 329: «تخرقه صيته».
(7) فى المصدر السابق «مغارب».
(8) فى المصدر السابق 329 «الصبا» بالقصر ليسلم الوزن.
(9) فى المصدر السابق 329 «ومشارقا».
(10) رواية البيت كما فى الديوان ص 329:
فـيـا خـسـرة شـيـخـاً تخـرق صـيـتـه
مـغـارب تخـريـق الـصـبـا ومـشـارقـا
والبيت كناية عن شهرته بين الناس فى الاعتزال.

لئن لم تداركه من الله رحمة
لسوف يرى للكافرين مرافقا

قال الشيخ ولى الدين: قد أحسن أبو حيان بقوله: جاهلاً، وإن كان فيه خشونة، لأن إثباته مع الجهل بوضعه، أقل خطأ من إثباته مع العلم بوضعه، انتهى كلام الجلال.

وفى طبقات السيوطى الصغرى ما نصه:

محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشرى، أبو القاسم جار الله، كان واسع العلم كثير الفضل، غاية فى الذكاء، وجودة القريحة، متفنناً فى كل علم، معتزلياً قوياً فى مذهبه، مجاهراً به حنفياً، ولد فى رجب، سنة سبع وستين وأربعمائة[1].

وورد بغداد أكثر من مرة، وأخذ الأدب عن أبى الحسن عن ابن المظفر النيسابورى وأبى نصر الأصبهانى، وسمع عن أبى سعيد الشقاقى، وشيخ الإسلام أبى منصور الحارثى، وجاور بمكة وتلقب بجار الله، وفخر خوارزم أيضاً.

وكتب إليه الحافظ السلفى يستجيزه، وأصابه جراح فى رجله فقطعها، وصنع عوضها، رجلاً من خشب، وكان إذا مشى أبقى عليها ثيابه الطوال، فيظن من يراه أنه أعرج.

مات يوم عرفة، سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة[2].

أسند حديثه فى الطبقات الكبرى، وتكرر فى جمع الجوامع.

إن[3] النفائس فى الدنيا بلا عدد
وليس فيها لعمرى مثل كشاف[4]
إن كنت تبغى الهدى فالزم قراءته
فالجهل كالداء، والكشاف كالشاف[5]

(1) كذا فى وفيات الأعيان لابن خلكان جـ 173/5 «دار صادر بيروت».
(2) انظر تاج التراجم ص 71 «مطبعة العانى بغداد».
(3) البيتان للزمخشرى يثنى على كشافه ويفتخر به، انظر الزمخشرى الدكتور أحمد محمد الحوفى.
(4) فى المصدر السابق «مثل كشافى».
(5) فى المصدر السابق «والكشاف كالشافى».

(إلى أن الأمر الذى أثبت للمشبه، من خواص المشبه به) بيان لما أثبت، فهو فى موضع الحال، كما قيل به فى نظائره (مستعمل) أى لفظه، على حذف المضاف، ويجوز الاستخدام أيضاً.

(وفى معناه الحقيقى، وإنما المجاز فى الإثبات) أى اثبات شىء لغير ما هو له، كإثبات الإنبات للربيع، فى قولنا: إثبات الربيع البقل.

(يعم البيان) أى بيان الماتن، من قوله: الأمر الذى أثبت للمشبه من خواص المشبه به (الترشيح، والتخييلية) فى أن كلاًّ منهما ينطبق عليه ما ذكر

= وفى أزهار الرياض فى أخبار عياض، لنا درة الدهر، وحافظ العصر، شيخ الإسلام الشيخ أحمد المقرى ما نصه: وممن استجازه القاضى أبو الفضل عياض[1]، ولم يجزه الزمخشرى، صاحب الكشاف، سامحه الله تعالى.

قال: الحمد لله الذى لم يجعل على يد المبيدع؛ أو فاسق، أو نحو هذا من العبارات.

وأمانة الزمخشرى فى العلوم معروفة، ولكن أعنته القلوب إلى من بيده التوفيق، ولا بد من الإلمام بأحوال هذا الرجل، الذى اختلف فى أمره الآراء[2].

وأنس من جانب البيان والنحو ناراً، وأنكر لحق وقد وضح نهاراً وذكر بعضهم: أنه تاب، ويأبى ذلك تصريحه فى كشافه بما خالف السنة جهاراً، فإنه لو صح ذلك لمحاه، وأشهد على نفسه بالرجوع لما قصده فيه، وانتحاه.

وكثير من الأئمة أغضى عن اعتزاله، وانتفع بكشافه، مع قطع النظر عن موضع التهمة واعتزاله.

---

(1) هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبى، السبتى، المالكى المتوفى سنة 544 هجرية، انظر شارحه الأنوار على صحاح الآثار للقاض عياض جـ 1/1 «دارالتراث».

(2) قال أبو عبدالله محمد بن أحمد الذهبى المتوفى 748 فى ميزان الاعتدال فى نقد الرجال: «محمود بن عمر الزمخشرى، المفسر النحوى صالح لكنه داعية إلى الاعتزال ـ أجارنا الله ـ فكن حذراً من كشافه». راجع ميزان الاعتدال فى نقد الرجال للذهبى، تحقيق البجاوى القسم الرابع «مطبعة عيسى الحلبى بمصر».

(وليس فى كلام السلف فيما رأيناه[1] إلا فى التخييلية) ما مصدريه، وكثير ما يجعل المصدر حيناً، والمعنى: ليس كلام السلف فى مدة رؤ يتنا كلامهم فى هذا المقام إلا فى التخييلية، أو موصولة، والعائد محذوف، والمعنى حينئذ: ليس كلام السلف فى الكتب التى رأيناها فى هذا المقام إلا فى التخييلية. وحاصل[2] الاعتراض على الماتن بنقله عن السلف ما لم يكن فى كلامهم، فإنهم إنما صرحوا[3] بكـون اللفظ مستعملاً فى حقيقتـه، وإنما المجـاز فى الإثبات فى التخييلية، وسكتوا عن الترشيح[4].

وقوله: فيما رأينا، من باب هضم النفس، وفيه أيضاً تحرز عن الوقوع فى الكذب، واعتراف بأن عنده عدم الاطلاع، لا الاطلاع على العدم، وكأن الماتن رأى أنه لا فرق بين التخييلية والترشيح فى كون كل منهما، وإن كان مثبتاً للمشبه من ملائمات المشبه به، فتصريحهم فى أحدهما بمنزلة التصريح فى الآخر.

ثم أشار إلى اعتراض آخر على الماتن، نشأ عن عموم البيان، فقال: (وأيضاً لا يصح على عمومه قوله) أى المصنف (ويسمونه) أى إثبات ذلك الأمر للمشبه (استعارة تخييلية، فيجب حينئذ تخصيص الأمر) فى الموضعين (بما لا تتم الاستعارة إلا به) ويمكن الجواب عن الماتن، بأن مراده بالأمر الذى أثبت للمشبه به، الأمر الذى أثبت لأن ينتقل منه إلى الاستعارة بالكناية، أو

---

(1) فى: جـ: «فيما رأينا». اللوحة: 133 جـ.

(2) انظر حاشية حفيد عصام الدين ص 91 .

(3) انظر فيض الفتاح جـ 188/4.

(4) قال الزمخشرى فى كشافه جـ 1/ ص 394: «دار الكتاب العربى بيروت»: «وأن يكون الحبل استعارة لعهده، والاعتصام لوثوقه بالعهد، أو ترشيحاً لاستعارة الحبل بما يناسبه».

قال سعد الدين التفتازانى فى مطوله «مع فيض الفتاح» جـ 219/4، 220: ومما يدل على أن الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف فى قولـه تعالى: ﴿ واعتصموا بحبل الله ﴾ ثم نقل عبارة الكشاف.

أن المراد أولاً العموم، لما أن تصريح القوم فى التخييلية بمنزلة تصريحهم فى الترشيح، ويلزم الاستخدام فى قولـه: ويسمونـه استعارة تخييليـة، قالـه[1] المحشى.

وتعقبه[2] العلامة يس فقال[3]: قوله: فيجب تخصيص[4] الأمر: اللائق المبادرة بالإصلاح التى هى من الصلاح أن يقول بعد قوله: الـذى أثبت للمشبه مما لا تتم الاستعارة إلا به، بدليل قوله: ويسمونه استعارة، فلا يرد: يعم البيان الخ انتهى[5].

(وتسميته استعـارة: لأنه استعير[6] ذلك الإثبات من المشبه به) وهو الأسد مثلاً (للمشبه) وهو المنية.

(وتخييلية[7]: لأنه خيل بثبوته للمشبه ادعاء اتحاده ـ أى المشبه ـ مع المشبه به).

(وقوله) أى المصنف (وإنما المجاز فى الإثبات، بمعنى ما المجاز إلا فى الإثبات، أى فى إثبات تلك الخاصة للمشبه، وقع على ألطف بيان، لأنه يسمى هذا المجاز مجازاً فى الإثبات) ويسمى أيضـاً مجازاً[8] عقليـاً، ومجازاً حكمياً، وإسناداً مجازياً[9].

---

(1) انظر حاشية الحفيد ص 91.

(2) فى: حـ: «قال العلامة يس»:

(3) راجع حاشية يس العليمى على عصام الدين، اللوحة: 9.

(4) اللوحة: 111 أ.

(5) كلمة: «انتهى» ليست فى: ب.

(6) انظر المطول «مع فيض الفتاح» جـ 187/4.

(7) انظر المصدر السابق حـ 187/4.

(8) انظر دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجانى ص 286 «مطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة» الطبعة الأولى سنة 1969 م.

(9) انظر مختصر المعانى سعد الدين التفتازانى ص 88 جـ 1 «مع تهذيب السعد» محمد محى الدين عبد الحميد «ط محمد صبيح بمصر».

وقوله: (ووجه التسمية) إذا وجد فى شىء آخر (ليس موجباً للتسمية) أى لتسمية ذلك الآخر بذلك الاسم، جواب سؤال ناشىء[1] على[2] قوله: فيجب تخصيص الأمر بما لا تتم[3] الخ.

وتقريره: أنه إذا خص الأمر الذى أثبت للمشبه بما لا تتم الاستعارة إلا به فتكون[4] التسمية بالاستعارة التخييلية مختصة به، مع أن وجه التسمية غير مختص به، بل موجود فى غيره، فأجاب بأن وجه التسمية لا يكون موجباً للتسمية: (حتى يتجه أن الزائد على القرينة أيضاً شاركها)[5] أى القرينة (فى كونه) أى ذلك الزائد (مستعاراً مخيلاً) وفى كونه مجازاً فى الإثبات.

(ويحكمون) أى السلف[6]: (بعدم انفكاك المكنى عنه) يعنى الاستعارة بالكناية (عنها) أى عن الاستعارة التخييلية.

ولـو قال: ويحكمـون بتلازمهـما لكان أولى، ولعله أظهـر ما خفى، وأعرض عما يظهر، وهو عدم انفكاك التخييلية عن المكنى عنه، فإنه مجمع عليه، وصاحب الكشاف قائل بانفكاك المكنى عنه عن التخييلية.

فإن قرينة المكنية قد تكون تحقيقية[7]، وقد تكون تخييلية.

وتسميته مكنياً عنه:

---

(1) فى: جـ: «جواب سؤال ناش» والصواب: «ناشىء».

(2) فى: ب: «عن قوله» وفى جـ: «ومن قوله» بدل «على».

(3) اللوحة: 136 جـ.

(4) فى: جـ: فيكون التسمية «بالياء التحتية».

(5) فى: ب: «يشاكرها» بدل «شاركها».

(6) ما عدا الزمخشرى، انظر جواهر البلاغة، السيد أحمد الهاشمى، سنة 1354 هـ ص 244 وما بعدها.

(7) مثل استعارة النقض لإبطال العهد فى قوله تعالى: ﴿ينقضون عهد الله﴾ راجع «فيض الفتاح» جـ 192/4.

أ - أما على مذهب السلف فلأن الاستعارة[1] بالكناية عندهم: لفظ المشبه به المرموز إليه بذكر رادفه، فهو مكنى عنه.

ب - وأما على مذهب الخطيب: فهو التشبيه المضمر فى النفس، وهو مكنى عنه بذكر ملائم المشبه به.

جـ - وأما على مذهب السكاكى فالمراد بالمكنى عنه فى عبارته: المشبه، فإنه كنى عنه كناية لغوية[2].

والمراد بالسلف: من سوى صاحب الكشاف، وإلا فهو يقول بانفكاك[3] المكنية عن التخييلية، فإنه جوز كون قرينة المكنية استعارة تحقيقية[4]، كما ستعلم[5] قريباً من الفريدة الثانية.

(وإليه) أى إلى جميع ما ذكر فى هذه الفريدة (ذهب الخطيب): كما ذهب أيضاً إلى أن التخييلية[6] لا تنفك عن المكنية.

---

(1) انظر عروس الأفراح جـ 152/4 «ط عيسى الحلبى بمصر».

(2) فى المصدر السابق جـ 152/4: «الأصل استعارة السبع للمنية، فلما عكس الصورة كانت استعارة مكنية».

(3) انظر جواهر البلاغة ص 244.

(4) راجع الكشاف للزمخشرى جـ 119/1 وما بعدها.

(5) فى: جـ: «كما سيعلم قريباً» بالياء التحتية.

(6) إذن: فالاستعارة التخييلية: عند السلف سوى الزمخشرى، والخطيب القزوينى، وعبد القاهر الجرجانى، إثبات لازم المشبه به للمشبه، وهذا الإثبات فعل من أفعال المتكلم لا يوصف بحقيقة ولا مجاز، والمكنية والتخييلية متلازمتان عندهم، ولفظ اللازم حقيقة. انظر شروح التلخيص جـ 150/4 وما بعدها «ط عيسى الحلبى بمصر والمرشدى على عقود الجمان جـ 52/2 وما بعدها «المطبعة الميمنية بمصر» سنة 1306 هـ والتصوير البيانى الدكتور حفنى شرف ص 200 وما بعدها «ط الرسالة سنة 1388 هـ».

الفريدة الثانية

من العقد الثالث

مذهب الزمخشرى

(جوز صاحب الكشاف كونه) أى التخييل (استعارة تحقيقية فى بعض المواد) وهى المادة التى شاع فيها استعمال اللفظ الموضوع لملائم المشبه به فى ملائم المشبه، وإن لم[1] يشع تكون القرينة تخييلية.

وسيأتى فى الفريدة الرابعة ما للمصنف[2] مما يخالف هذا. والمراد بالجواز عدم الامتناع دون استواء الطرفين كما سيعلم[3] مما سيأتى من الشارح أن صنيعه يشعر بأنه ما أمكن هذا الاحتمال لا يلتفت إلى غيره كذا قال المحشى[4].

---

(1) انظر جواهر البلاغة ص 245.

(2) أبو الليث السمرقندى، صاحب السمرقندية، راجع المصدر السابق ص 245، ط السعادة بمصر.

(3) «كما سيعلم» ليست فى: ب.

(4) انظر حاشية حفيد عصام ص 92.

وقال الشيخ يس: المتبادر من الجواز، ومن قول الشارح فى بعض المواد أن ذلك ليس بواجب عنده.

وقول المحشى مما سيأتى، يشعر بأن ما أمكن ذلك لا يلتفت إلى غيره ظاهر بأنه لا يمكن فى بعض المواد، فتدبر[1]، انتهى.

(لملائم المشبه، كما فى قوله تعالى: ﴿ ينقضون عهد الله ﴾[2] حيث استعير الحبل للعهد) استعارة مكنية.

(والنقض لإبطاله) أى إبطال العهد على سبيل التصريح.

(قال صاحب الكشاف)[3]: إشارة إلى مأخذ هذه الفريدة (شاع[4] استعمال النقض فى إبطال العهد، من حيث) تعليليه، والظاهر أن من للابتداء، وحيث ظرف مكان اعتبارى، أى شاع ناشئاً ومبتدأ من هذا الموضوع (تسميتهم) أى العرب (العهد بالحبل) وفيه رمز إلى أن الاستعارة المكنية عنده[5]: لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه، المرموز إليه بإثبات خاص المشبه به له. (على سبيل الاستعارة، لما فيه من إثبات الوصلة بين المتعاهدين) على شىء.

والمعنى أنهما يتعاهدان، فيربط كل منهما كلامه بكلام صاحبه، ربط بعض أجزاء الحبل ببعض، تأكيداً للأمر، وتثبيتاً له.

---

(1) انظر حاشية يس على عصام، اللوحة: 90 مخطوطة.
(2) سورة البقرة، من الآية: 27 .
(3) انظر الكشاف للزمخشرى جـ 119/1 «دار الكتاب العربى بيروت».
(4) فى جميع النسخ: أ: ب: جـ: «شاع» وفى المصدر السابق جـ 119/1 «ساغ» وفى حاشية الشهاب على البيضاوى جـ 105/2: «يجوز» شاع، وساغ».
(5) اللوحة: 112 أ.

ومنه قول ابن[1] التيهان[2] - رضى الله تعالى عنه - فى بيعة العقبة الثانية: يا رسول الله، إن بيننا وبين القوم حبالاً، ونحن قاطعوها، فنخشى إن[3] أعزك الله وأظهرك أن ترجع إلى قومك[4]، فتبسم رسول الله ﷺ وقال: «الدم، بالدم، والهدم[5] بالهدم، وأنتم منى، وأنا منكم» أورده ابن الجوزى فى كتاب الوفى فى سيرة المصطفى. وفى نهاية ابن[6] الأثير فى بيعة الأنصار بالعقبة «بل الدم بالدم، والهدم بالهدم» أى تطلبون بدمى، وأطلب بدمكم، ودمى ودمكم شىء واحد، وذكر فى آخر الهاء[7] والدال فى بيعة العقبة: «بل الدم بالدم، والهدم بالهدم» يروى بسكون[8] الدال وفتحها، فالهدم بالتحريك القبر، يعنى إنى أقبر حيث تقبرون، وقيل هو المنزل[9]، أى منزلكم منزلى، كالحديث الآخر: «المحيا محياكم، والممات مماتكم» أى لا أفارقكم. والهدم بالسكون والفتح أيضاً، هو اهدام دم القتيل، يقال: دماؤهم بينهم هدم[10]؛ أى مهدورة.

---

(1) كذا فى الكشاف للزمخشرى جـ 119/1.

(2) صحابى جليل شهد المواقع كلها، وستأتى ترجمته قريباً فى صلب الكتاب، وانظر ترجمته فى الإصابة جـ 382/1 تحقيق البجاوى.

(3) فى الكشاف جـ 119/1 «إن الله عز وجل اعزك وأظهرك».

(4) أنظر حاشية الشهاب على البيضاوى جـ 104/2 وما بعدها، والمراد بالحبال: العهود التى كانت فى الجاهلية بين قريش، وبين الأوس والخزرج. كذا في التحرير والتنوير للأستاذ محمد الطاهر بن عاشور جـ 1 من الكتاب الأول «الدار التونسية للنشر».

(5) فى القاموس جـ 190/4 مادة: «هدم»: الهدم: نقض البناء، والمهدور من الدماء.

(6) انظر النهاية لابن الأثير، «باب الدال مع الميم» جـ 32/2/ المطبعة العثمانية بسوق الزلط بمصر، سنة 1311 هـ.

(7) اللوحة: 136 جـ.

(8) انظر الصحاح للجوهرى جـ 2056/5/ مادة: هدم «دار الكتاب العربى بمصر».

(9) كذا فى القاموس جـ 190/4 مادة: «هدم».

(10) كذا فى الصحاح للجوهرى جـ 2056/5 مادة: «هدم».

والمعنى: أن طلب دمكم فقد طلب دمى، وإن أهدر دمكم فقد أهدر دمى، لاستحكام الألفة بيننا.

وهو قول معروف للعرب يقولون: «دمى دمك، وهدمى هدمك» وذلك عند المعاقدة.

والحبال فى قول ابن التيهان استعارة مصرحة عن العهد، والقرينة مقتضى المقام، وقاطعوها ترشيح لها.

ثم اعلم أن النقض[1] إما مشفوع بالحبل، أو بالعهد، وأياً ما كان فيختلف الحال فيه، وفى الاستعارة:

أ - فإن قرن بالحبل المعروف، ولم يرد به حقيقته، بل أريد به معناه المجازى، الذى هو العهد، كنقضوا حبال الله، أى عهوده المأخوذة عليهم، كان ذكر النقض مع الحبل المراد به العهد ترشيحاً مقوياً للمجاز المعبر به عن تصريحى الاستعارة هنا، فإن الحبل مطلق على العهد المشبه، كالأسد للشجاع، والنقض ملائم للمشبه به، كالافتراس للأسد، فكان ترشيحاً، والاستعارة تصريحية، وهذا الترشيح باق على

---

(1) فى القاموس جـ 359/2 مادة: «نقض»: «النقص: فى البناء، والحبل والعهد، وغيره ضد الإبرام». وفى التحرير والتنوير للأستاذ المرحوم محمد الطاهر بن عاشور جـ 1 من الكتاب الأول ص 368 «الدار التونسية للنشر»: «النقض: فى اللغة حقيقة فى فسخ وحل ما ركب ووصل، بفعل يعاكس الفعل الذى كان به التركيب.
والنقض هنا مجاز فى إبطال العهد، بقرينة إضافته إلى عهد الله وهى استعارة من مخترعات القرآن، بنيت على ما شاع من كلام العرب فى تشبيه العهد، وكل ما فيه وصل بالحبل، وهو تشبيه شائع فى كلامهم، وكان الشائع فى كلامهم إطلاق لفظ القطع، والصرم وما فى معناهما على إبطال العهد».

حقيقته[1]، والقرينة إضافة الحبل إلى الله تعالى.

ب - وإن قرن النقض بالعهد، ككريم الآية كان النقض المذكور[2] معه تخييلاً لمكنى الاستعارة، ورمزاً على أبلغ وجه وألطفه إلى شىء، ذلك النقض من روادفه وتوابعه الحقيقية اللازمة له، وهو الحبل، كإشارة الأظفار المقرونة بالمنية، ورمزها إلى ما هى لازمة ورديفه له، وهو السبع، وتنبيهاً على مكانه من مردوفه، وأن المذكور فى التركيب قد استعير له، أى للمحذوف، كما يقال فى مكنى الاستعارة، وتشبيه الشجاع بـالأسد، والعالم بالبحر، شجاع يفترس أقرانه، وعالم تغترف منه الناس، فذكر الافتراس[3] فى الأول والاغتراف فى الثانى تنبيهاً للمخاطب بالأول على أن الشجاع أسد، أى كالأسد فى شجاعته وقوته.

وبالثانى على أن العالم بحر، أى كالبحر فى إفاضته وإلقائه العلوم على الناس، بجامع الكثرة، وكمال الانتفاع.

فطوى ذكر المشبه به فيهما، وخيل له بيفترس، ويغترف، فإنهما من لوازمه الدالة عليه، فكان استعارة مكنية، حيث ذكر الشجاع، والعالم، مشبهين، وطوى الأسد، والبحر مشبهاً بهما، وخيل لهما بلازمهما، تنبيهاً على مكانهما ليتفطن لهما، فاحفظه.

وابن التيهان: قال الإمام الطيبى - طيب الله ثراه -: عن نسخة المصنف

---

(1) انظر حاشية الشهاب الخفاجى على تفسير البيضاوى، جـ 104/2 وما بعدها «دار الطباعة الخديوية».

(2) فى: جـ: «كان النقض مذكور معه».

(3) راجع حاشية الشهاب الخفاجى على البيضاوى جـ 105/2 وما بعدها.

بفتح التاء[1]، وبكسرها خطأ[2]. ذكره المرزوقى[3] فى شرح الحماسة. قلت: بل هو الصواب[4]، كما فى جامع الأصول.

ابن التيهان[5]، اسمه أبو الهيثم مالك بن التيهان الأنصارى[6]، صحابى كبير، شهد العقبة الأولى، والثانية، وشهد بدراً وأحداً، والمشاهد كلها. التيهان بفتح التاء فوقها نقطتان، وتشديد الياء تحتها نقطتان وكسرها، ذكره فى موضعين من كتابه، انتهى.

قلت: وهو أعنى ابن التيهان من الأوس[7].

(قال الشارح المحقق[8]: قد استفدنا منه) أى من قول صاحب الكشاف (أن قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب أن تكون استعارة تخييلية، بل قد تكون استعارة تحقيقية) قرينتها الشيوع (كاستعارة النقض لإبطال العهد، هذا كلامه). أى كلام الشارح المحقق.

---

(1) فى: أ: ب: جـ: «بفتح التاء».

(2) انظر التحرير والتنوير للأستاذ محمد الطاهر بن عاشور جـ 1 من الكتاب الأول ص 368 «الدار التونسية للنشر».

(3) فى: ب: «ذكر المرزوقى» والصواب: ذكره المرزوقى.

(4) فى حاشية الشهاب الخفاجى على البيضاوى حـ 105/2 «دار الطباعة الخديوية»: ابن التيهان «بكسر التاء على الصحيح، وصوب المرزوقى الفتح».

(5) فى القاموس جـ 284/4 مادة: «تيه»: «تاه فهو تائه، وتياه، وتيهان، وتيهان وتيهان مشددة الياء وتكسر».

(6) فى الأعلام للزركلى جـ 129/6: «الأنصارى الأوسى، يقول بالتوحيد هو، وأسعد ابن زرارة، وكانا أول من أسلم من الأنصار بمكة، وتوفى فى خلافة عمر، وقيل شهد صفين مع على، وقتل سنة 37 هـ وكان شاعراً» انظر صفوة الصفوة جـ 183/1.

(7) وفى الإصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر العسقلانى، تحقيق على محمد البجارى/ القسم الأول ص 382 مطبعة نهضة مصر: «التيهان: الأنصارى... قال ابن حجر: 382: والحق أن التيهان لم يدرك الإسلام».

(8) المراد به سعد الدين التفتازانى، انظر المطول جـ 192/4 «مع فيض الفتاح».

(فالقرينة) للمكنية[1] حينئذ: (مجرد التعبير عن ملائم المشبه، بما وضع لملائم المشبه به.

ويجرى) أن تكون[2] القرينة (التخييل بإثبات النقض الحقيقى) للعهد: وهو إبطال[3] فتل الحبل بتفريق طاقاته، بعضها عن بعض، فيكون مجازاً فى الإثبات (فى الآية[4] أيضاً) أى كما يجوز أن تكون القرينة استعارة تحقيقية بإثبات النقض المجازى للعهد. (فجعلها) أى التخييل، أنث مراعاة لقوله (استعارة) تحقيقية (بإبطال العهد) وجعلها: يحتمل أنه مصدر مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله، أى فجعل صاحب الكشاف إياها.

ويحتمل أنه فعل، فاعله مستتر، عائد على صاحب الكشاف، والضمير البارز مفعوله.

(من غير التفات إلى هذا الاحتمال) وهو أن النقض مستعمل فى حقيقته، وإنما المجاز[5] فى الإثبات.

(يشعر بأنه ما أمكن ذلك) أى جعل القرينة استعارة تحقيقية (لا يلتفت إلى غيره) وهو التخييل (ومن[6] هنا) أى من إشعار كلامه، بأنه ما أمكن جعل قرينة المكنية استعارة تحقيقية، لا يلتفت إلى جعل قرينتها التخييل (نشأ ما

---

(1) اللوحة: 113 أ.

(2) فى: ب: أن تكون القرينة بالتاء الفوقيه.

(3) فى التحرير والتنوير للأستاذ محمد الطاهر بن عاشور جـ 1 من الكتاب الأول ص 368 «الدار التونسية للنشر»: ووجه اختيار استعارة النقض: الذى هو حل طيات الحبل، إلى إبطال العهد، إنها تمثيل لإبطال العهد رويداً، وفى أزمنة متكررة ومعالجة، والنقض أبلغ فى الدلالة على الإبطال، من القطع والصرم، ونحوهما، لأن فى النقض إفساداً لهيئة الحبل، وزوال رجاء عودها، وأما القطع فهو تجزئة».

(4) أى قوله تعالى فى سورة البقرة الآية: 27 ﴿ ينقضون عهد الله ﴾.

(5) اللوحة: 137 جـ.

(6) فى شرح عصام للسمرقندية ص 93 ومن هاهنا.

ذكره) أى المصنف (فى الفريدة الرابعة) فالأولى تقديم الرابعة على الثالثة، إلا أن يقال: ذكر المصنف مختاره بعد ذكر المذاهب الثلاثة فى التخييل.

(ولا يخفى[1]) عليك (أنه) أى جعل القرينة استعارة تحقيقية (قرينة ضعيفة) لأنه (يستبعد كونها معتبرة عند البلغاء)[2].

قال العلامة يس: قوله: ولا يخفى[3] الخ، لأن الظاهر من القرينة، ما يكون من خواص المشبه به لفظاً ومعنى، لا لفظاً فقط، انتهى[4].

وأقول: إيضاحه أنه إذا جعل قرينة المكنية استعارة تحقيقية، كما استفاده الشارح المحقق من كلام الكشاف صارت القرينة حينئذ من خواص المشبه به لفظاً لا معنى، ولا شك أنها قرينة ضعيفة[5]، بخلاف ما إذا كانت تخييلية، فإنها حينئذ تكون من خواص المشبه به لفظاً ومعنى، لأنها حينئذ النقض الحقيقى، فالتجوز إنما هو فى الإسناد.

ثم إن الشارح[6] لما لم يرتض حمل عبارة صاحب الكشاف على ظاهرها، ليستفاد منها ما استفاده الشارح المحقق، لأن مجرد التعبير عن ملائم المشبه قرينة ضعيفة أول كلام صاحب الكشاف.

---

(1) كذا فى الرسالة الفارسية لعصام الدين، اللوحة: 42.

(2) فى المصدر السابق، اللوحة: 42: «لأن النقض باق هنا على معناه الحقيقى: وهو تفريق طاقات الحبل، وبهذا المعنى أثبت للعهد، والمجاز فى الإثبات فقط، كما هو المشهور، وهو قرينة المكنية بهذا الاعتبار».

(3) فى: جـ: «ولا يخفى أنها قرينة ضعيفة».

(4) انظر حاشية يس على عصام، اللوحة: 91.

(5) راجع حاشية محمد الخضرى على الملوى ص 109.

(6) إبراهيم عصام ينقد سعد الدين التفتازانى، انظر حاشية حفيد عصام ص 93.

بثلاثة[1] تأويلات: مشير إلى تقريرها بقوله:

1 ـ (فنقول: يحتمل[2] أن يكون مراد صاحب الكشاف أن النقض) المستعمل فى معناه الحقيقى (بعد إثباته للعهد كناية عن بطلانه[3]، كما أن نشبت مخالب المنية بفلان كناية عن الموت.

2 ـ وأن يكون مراده) أى صاحب الكشاف بقوله (شاع استعمال النقض) المستعمل فى معناه الحقيقى (فى مقام إفادة إبطال العهد) لا أنه مستعمل فى إبطاله، حتى يكون استعارة تحقيقية، وهذه الإفادة أيضاً تكون بطريق الكناية.

3 ـ (أو فى إظهار العهد) وهذا الإظهار أيضاً يكون بطريق الكناية[4].

(ولا يخفى[5] أن جعل القرينة مطلقاً (أى من غير تقييد ببعض المواد

---

(1) فى: ب: «بثلاثة تأويلات» وفى: جـ: «ثلاث تأويلات» والصواب: بثلاثة تأويلات، لأن المعتبر فى التذكير والتأنيث المفرد.

(2) يقول إبراهيم عصام فى رسالته الفارسية، اللوحة: 42 وأما كلام صاحب الكشاف فليس ينص فيها استفاده منه العلامة التفتازانى أى فى الاستعارة التحقيقية ، وذكر الاحتمالات.

(3) قال محمد الخضرى فى حاشيته على الملوى ص 109 «ط الأزهرية بمصر سنة 1349 هـ»: والإفادة إنما حصلت بطريق الكناية، من مجموع الكلام، من غير نظر إلى مفرداته، هل هى حقيقية، أو مجازية ؟ ﴾ وهذا ما يسمى بالكناية المركبة التى استنبطها الزمخشرى، مثل قوله تعالى: ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ كناية عن الملك، وقوله: ﴿والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه ﴾ كناية عن عظمته، انظر الكشاف جـ 142/4 «دار الكتاب العربى بيروت».
راجع الرسالة السمرقندية لعصام الدين، اللوحة: 42 مخطوطة.

(4) انظر المصدر السابق، اللوحة: 91 وحاشية يس العليمى اللوحة: 91 مخطوطة.

(5) هذا هو السبب الثانى لضعف ما فهمه التفتازانى من الزمخشرى، وقوة ما حمل الشارح عصام عليه كلامه، انظر حاشية الصبان على عصام ص 94.
انظر حاشية يس العليمى على عصام، اللوحة: 92 .

(التخييل) كما هو مذهب السلف، والخطيب[1]، (أقرب إلى الضبط[2]، فمجرده) أى التخييل المذكور (أنسب بالاعتبار) أى بأن يعتبر، ويعول عليه، ولا يلتفت إلى غيره.

قال السيد السند: ـ رحمه الله تعالى ـ عند قول المطول فى مبحث الاستعارة بالكناية[3]: وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف فى قوله تعالى: ﴿ ينقضون عهد الله ﴾[4] حيث قال[5]: «شاع استعمال النقض فى إبطال العهد، من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة، لما فيه من إثبات الوصلة بين المتعاهدين، وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها، أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار، ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه، فينبهوا بذلك الرمز عن مكانه، نحو شجاع يفترس أقرانه، ففيه تنبيه على أن الشجاع أسد.

ما نصه[6]: وتلخيص ما ذكره صاحب الكشاف: أنه لما جعل النقض مستعملاً فى إبطال العهد، علم أنه استعارة تصريحية، حيث شبه إبطال العهد بنقض الحبل، ثم استعير لفظ المشبه به فى المشبه.

وهكذا الافتراس والاغتراب، يعنى فى قولك: شجاع يفترس أقرانه، وعالم يغترف منه الناس[7]، استعارتان تصريحيتان، حيث شبه بطشه وقتله لأقرانه بافتراس الأسد، وشبه انتفاع الناس بالاغتراف، ثم استعمل ههنا أيضاً لفظ المشبه به فى المشبه[8].

---

(1) راجع «فيض الفتاح» جـ 186/4 وما بعدها.

(2) انظر حاشية محمد الخضرى على الملوى ص 109.

(3) انظر المطول «مع فيض الفتاح» جـ 189/4 وما بعدها.

(4) سورة البقرة، من الآية: 27.

(5) راجع الكشاف جـ 119/1.

(6) انظر حاشية عبد الحكيم على المطول «مع فيض الفتاح» جـ 189/4 ـ 190.

(7) انظر الكشاف للزمخشرى جـ 120/1.

(8) اللوحة: 114 أ.

فإن[1] قلت: إذا كان النقض ونظائره استعارات مصرحاً بها، قد شبهت معانيها المرادة، بمعانيها الأصلية، فكيف تكون كنايات عن استعارات أخر؟.

قلت[2]: هذه الاستعارات من حيث إنها مفرعة عن الاستعارات الأخر كنايات عنها، فإن النقض إنما ساغ استعماله[3] فى إبطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل، فلما نزل العهد منزلة الحبل، وسمى به، نزل إبطاله منزلة نقضه، فلولا استعارة الحبل للعهد لم يحس، بل لم يصح استعارة النقض لإبطاله، وقس[4] على ذلك استعارة الافتراس والاغتراف، فإنها تابعة لاستعارة الأسد للشجاع، والبحر[5] للعالم.

ولما كانت هذه الاستعارات تابعة لتلك الاستعارات الأخر،ولم تكن مقصودة فى أنفسها[6]، بل قصد بها الدلالة على تلك الأخر كانت كناية عنها، وذلك لا ينافى كونها فى نفسها استعارة على قياس ما عرف أن الكناية لا تنافى إرادة الحقيقة، فالافتراس مع كونه استعارة مصرحاً بها، كناية عن استعارة الأسد للرجل الشجاع.

فظهر بذلك أن الاستعارة بالكناية لا تستلزم الاستعارة التخييلية[7].

نعم، القرائن فى مثل قولك: أظفار المنية، ويد الشمال، ومخالب المنية استعارات تخييلية:

---

(1) انظر المرشدى على عقود الجمان جـ 53/2 «المطبعة الميمنية بمصر سنة 1306 هـ».
(2) انظر فيض الفتاح حـ 190/4.
(3) اللوحة: 138 جـ.
(4) راجع حاشية يس العليمى على عصام، اللوحة: 91.
(5) انظر حاشية سيلكوتى على المطول ص 574 وما بعدها «دار الطباعة العامرة، سنة 1266 هـ».
(6) فى: ب: «فى نفسها».
(7) إذن السيد السند على مذهب الزمخشرى والسكاكى، القائلين بعدم استلزام المكنية للتخييلية، راجع حاشية عبد الحكيم جـ 190/4.

أ - إما على أنها أريد بها صورة تخييلية مشبهة بمعانيها الحقيقية، كما صرح به في المفتاح، وهو المختار[1].

ب - وإما على أنها أريد بها معانيها الحقيقية، والاستعارة التخييلية، هي إثبات تلك المعاني للمنية والشمال على سبيل التخييل، كما ذهب إليه صاحب الإيضاح[2]، وادعى أنه مذهب الجمهور.

وبالجملة من زعم أن الاستعارة بالكناية عن مذهب القدماء تستلزم التخييلية فقد أخطأ[3].

فإن قلت: لو كان النقض[4] مثلاً مستعملاً في إبطال العهد لم يكن شيء من روادف المستعار المسكوت عنه -، أعني الحبل - مذكوراً، فلا يصح قوله: ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه، فوجب أن يكون النقض ونظائره

---

(1) أي مختار السيد السند تبعاً للسكاكي، وفي رأيي أنه رأي ضعيف، مخالف لإجماع الناس، وفيه ما فيه من التعسف، وكثرة الاعتبارات، وذلك أن المستعير يحتاج إلى اعتبار أمر وهمي، واعتبار علاقة بينه وبين الأمر الحقيقي، واعتبار قرينة على أن المراد من اللفظ الأمر الوهمي.
فهذه اعتبارات ثلاثة لا يدل عليها دليل، ولا تمس الحاجة إليها. وانظر جواهر البلاغة ص 224 وما بعدها «ط السعادة بمصر» سنة 1935 م وبغية الإيضاح جـ 155/3 «ط النموذجية بمصر».

(2) انظر المصدر السابق جـ 150/3 وما بعدها «ط النموذجية بمصر».

(3) التحقيق أن الجمهور يرون ملازمة المكنية للتخييلية ملازمة الظل لصاحبه، ولا أدري كيف يخطىء السيد جميع العلماء المؤلفين القائلين بذلك، وإليك بعضاً منهم، انظر المطول حـ 188/4 والمختصر جـ 157/4 «شروح التلخيص» وعروس الأفراح جـ 153/4 ومواهب الفتاح جـ 156/4 وحاشية الدسوقي جـ 157/4 والجوهر المكنون ص 120 «ط محمد على صبيح» 1377 هـ، مذكرة حامد عوفي جـ 3.
صور من تطور البيان العربي ص 216 «دار الأنوار للطباعة» وأسرار البيان محمد على العماري ص 167 «دار القومية العربية للطباعة» سنة 1384 هـ / 1964 .

(4) هذه عبارة السيد السند، انظر حاشية عبد الحكيم على المطول جـ 190/4، فيض الفتاح «ط مدرسة والدة عباس الأول بالقاهرة».

من قرائن الاستعارة بالكناية مستعملة فى معانيها الحقيقية التى هى من روادف المستعار المسكوت عنه، وحينئذ يكـون[1] إثباتهـا للمستعار لـه على سبيـل التخييل، فصح أن الاستعارة بالكناية تستلزم التخييلية.

قلت: لما صرح باستعمال النقض فى إبطال العهد علم أنه أراد بذكـر الروادف ما هو أعم من[2] أن يراد به معناه الأصلى الذى هو الرادف الحقيقى، أو يراد به ما هو مشبه بذلك المعنى، ومنزل منزلته، فإن النقض من روادف الحبل، أما[3] إن أريد به معناه الحقيقى فظاهر، وأما[4] إن أريد به معناه المجازى، فلأنه إذا نزل منزلة المعنى الحقيقى، وعبر عنه باسمه صار رادفاً للحبل أيضاً.

فالرادف على الأول مذكور لفظاً ومعنى حقيقة. وعلى الثانى مذكـور لفظاً[5] حقيقة، ومعنى ادعاء، وكلاهما يصلحان قرينة الاستعارة بالكنـاية، انتهى[6] كلام السيد.

قوله[7]: قدس سره ـ وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف فى قوله تعالى: ﴿ ينقضون عهد الله ﴾[8] حيث قال[9]: الخ النقل.

---

(1) فى المصدر السابق جـ 190/4 «وحينئذ يكون إثباتها». وفى أ: بحذف «يكون».

(2) قوله: «من أن يراد به معناه الأصلى الذى هو الرادف الحقيقى» سقط من: جـ، انظر فيض الفتاح جـ 190/4.

(3) عبارة السيد «أما إذا أريد به معناه الحقيقى».

(4) وفى عبد الحكيم «وأما إذا أريد بـه معنـاه المجازى» بدل «أن» راجع حاشية عبد الحكيم على المطول جـ 190/4.

(5) فى: جـ: «وعلى الثانى مذكور لفظاً حقيقة بحذف «لا» كذا فى حاشية عبد الحكيم حـ 190/4 وفى: أ: بزيادة لا.

(6) فى: جـ: «انتهى المراد، والله سبحانه وتعالى ولى التوفيق، وهو نعم المولى، ونعم التوفيق».

(7) أى سعد الدين التفتازانى، انظر المطول «فيض الفتاح» جـ 189/4.

(8) سورة البقرة، من الآية: 27 .

(9) راجع الكشاف للزمخشرى جـ 119/1 .

قال[1] الإمام الطيبي: النقض[2] الفسخ. الراغب[3]: النقض: فسخ المبرم، وأصله في طاقات الحبل، والنكث[4] مثله قوله: من حيث تسميتهم العهد بالحبل، أي لما سموا العهد بالحبل على سبيل الاستعارة، كما في قوله: إن بيننا وبين القوم حبالاً، أي عهدوا، جسروا[5] أن يستعملوا النقض في إبطال العهد، وذلك أن شبه العهد بالحبل، لما فيه من إثبات الوصلة تشبيهاً بليغاً، حتى إنه جعل من الحبال، ثم أخذ الوهم في تصويره بصورة الحبل، واختراع ما يلازم الحبل من النقض، ثم إطلاق النقض المحقق على ذلك المخترع على سبيل الاستعارة التخييلية، ثم إضافته إلى العهد المتخيل، ليكون قرينة مانعة عن إرادة العهد الحقيقي، ولو لم يذكر النقض لم يعلم أن العهد مكان الاستعارة، وإليه رمز المصنف بقوله: أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار، أي الحبل، ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه ، أي النقض. فنبهوا بتلك الرمزة على مكانه، أي الحبل المستعار، وعلى هذا المثالان[6]، انتهى[7] كلام الإمام الطيبي.

قوله: وعلى هذا المثالان، أي قوله: شجاع يفترس أقرانه، وعالم يغترف منه الناس[8].

---

(1) في: جـ: «أقول: قال الإمام الطيبي».

(2) في المصدر السابق جـ 119/1: «النقض: الفسخ وفك التركيب».

(3) عبارة الراغب الأصفهاني في كتابه «المفردات في غريب القرآن» تحقيق محمد سيد كيلاني، ط مصطفى الحلبي، سنة 1961 م ص 504: «النقض: انتثار العقد من البناء، والحبل والعقد، وهو ضد الإبرام».

(4) في القاموس جـ 182/1 مادة «نكث»: النكث «بالكسر» أن تنقض أخلاق الأكسية لتغزل ثانية، ونكث العهد والحبل ينكثه وينكثه نقضه.

(5) في المصدر السابق جـ 404/1 مادة: «جسر» «جسره تجسيراً شجعه».

(6) زاد في: جـ: «المثالان: شجاع يفترس أقرانه، وعالم يغترف منه الناس».

(7) «تم كلام الطيبي، طيب الله ثراه».

(8) انظر الكشاف جـ 120/1 .

هذا[1] وفى حواشى العلامة[2] المحقق ابن كمال باشا على تفسير القاضى البيضاوى ما نصه: قوله: واستعماله فى إبطال العهد أقول: لقائل أن يقول: من أين علمت ذلك[3]؟ أى كون النقض مستعملاً فى معنى الإبطال.

فإنه يجوز أن يكون مستعملاً فى معناه الوضعى، وكون الحبل مستعملاً للعهد بطريق الاستعارة المكنية لا ينافيه، كما أن استعمال الأسد للشجاع كذلك لا يقتضى[4] خروج الافتراس عن معناه الأصلى.

واستعارة البحر للعالم لا[5] تقتضى خروج الاغتراف عن معناه الأصلى.

بل نقول: إن ذلك يستدعى بقاءه فى معناه الوضعى، لأن قرينة استعارة الحبل للعهد يأبى عن استعارة النقض للإبطال.

فقد عرفت أن من قال استعارة النقض للإبطال، إنما جازت بعد اعتبار استعارة الحبل للعهد فقد عكس الأمر، فتدبر، انتهى كلامه[6].

وأقول[7]: ثم رأيت على هامش الحواشى[8] المذكورة ما نصه:

والشريف[9] حيث قال فى حاشية المطول[10]: فلولا استعارة الحبل للعهد لم يحسن، بل لم يصح استعارة النقض للإبطال، وقس على ذلك الخ.

---

(1) فى: جـ : «وأقول: فى حاشية العلامة المحقق».
(2) كلمة «العلامة» ليست فى: ب.
(3) اللوحة: 115 أ.
(4) فى: جـ «لم يقتض».
(5) فى: جـ: «لم يقتض».
(6) فى: جـ: «انتهى كلام المحقق ابن كمال باشا».
(7) سقط من: حـ: «وأقول».
(8) فى: جـ «الحاشية».
(9) ابن كمال باشا ينقد السيد الشريف الجرجانى.
(10) انظر فيض الفتاح جـ 119/4.

مما[1] يدل على بطلان مقاله قوله تعالى: ﴿واضمم إليك جناحك﴾[2] فإن فيه استعارة[3] الجناح لليد، عارية عن استعارة الطير لشخص موسى صلى الله تعالى عليه، فتأمل، ورد كل شيء إلى مقامه، انتهى[4] ما في الهامش، وعلى طرف الهامش ما نصه: رد على التفتازاني والله تعالى أعلم.

ثم وقفت على هذا البحث بلفظه في رسالة السيد أحمد الحموي على الاستعارة معزواً لابن كمال باشا المذكور، وفي آخره: فقد عرفت أن قول[5] السيد كالتفتازاني، فلولا استعارة الحبل للعهد، لم يحسن، بل لم يصح استعارة النقض للإبطال، عكس الأمر.

ومما يدل على بطلانه قوله تعالى: ﴿ واضمم إليك جناحك ﴾[6].

(1) في: ب: «ومما يدل».
(2) سورة القصص الآية: 32.
(3) قال الزمخشري: «المراد بالجناح: اليد، لأن يدي الإنسان، بمنزلة جناحي الطائر... استعارة من فعل الطائر، لأنه إذا خاف نشر جناحيه وأرخاهما» وفي تفسير أبي السعود جـ 153/4: «استعارة من حال الطائر، فإذا خاف نشر جناحيه، وإذا أمن واطمأن ضمهما إليه». انظر الكشاف جـ 408/3 دار الكتاب العربي بيروت، تفسير أبي السعود جـ 153/4 «ط محمد صبيح بمصر».
(4) اللوحة 139 حـ.
(5) في: ب: أن السيد كالتفتازاني.
(6) سورة القصص جزء الآية 32 .

الفريدة الثالثة
من العقد الثالث

مذهب السكاكى

(جوز السكاكى[1] كونه) أى الأمر، أى لفظ الأمر على حذف مضاف، بمعنى الاستعارة التخييلية (مستعملاً) أى ذلك الأمر، (رأينا)[2] من أفعال القلوب (ما رأينا) من الأبصار، تقتضى مفعولاً واحداً، وما مصدرية وكثيراً ما يجعل المصدر حيناً، كقولهم: رأيتك خفوق[3] النجم. أى وقت خفوقه (بيانهم) أى بيان القوم، وتفسيرهم للتخييلية على مذهب السكاكى، وهو متنازع فيه للفعلين، أو مفعول به للفعل الثانى فقط.

وقوله: (إن السكاكى جعل الاستعارة التخييلية مستعملة)[4] مفعول ثانٍ للفعل الأول على تقدير التنازع فى المفعول الأول، وقائم مقام مفعوليه على تقدير أن يكون بيانهم مفعولاً للفعل الثانى فقط.

---

(1) تقدمت ترجمته، انظر ترجمته فى الشذرات جـ 122/5.

(2) في حاشية عصام الفريدة جـ 598/2: «أى رأيت ما رأينا، أى مدة أبصارى نقوش بيانهم، أى بيان القوم».

(3) فى القاموس المحيط جـ 235/3 مادة «خفق»: «خفق النجم يخفق خفوقاً: غاب».

(4) راجع المطول ص 393 «مطبعة أحمد كامل».

والمعنى على قدير التنازع فى المفعول الأول: رأينا بيان القوم للتخييلية على مذهب السكاكى جعل الخ.

مدة رؤيتنا بيانهم للتخييلية على مذهبه.

وأما على تقدير عدم التنازع فيه، فيكون المعنى رأينا أن السكاكى جعل الاستعارة مدة رؤيتنا بيانهم، ولا يجوز أن تكون[1] الرؤيـة من أفعال القلوب، إذ بلغوا حينئذ التقييد بالمصدر الحينى.

ألا ترى أن قولك: رأيت زيداً كريماً ما رأيته كريماً لغو، وتقييده بلا فائدة[2]، بخلاف ما رأيت زيداً، رأيته كريماً.

أو رأيت زيداً كريماً، ما رأيته، فإنه يفيد.

واعلم أن فائدة التقييد بالمصدر الحينى: التحرز عن توهم الوقوع فى الكذب، كذا قال الفاضل الزيبارى.

وقال المحشى: قوله: رأينا ما رأينا، الأولى علمية، والثانية بصرية، وما مصدرية حينية، وبيانهم مفعول الرؤية[3] البصرية، وأن السكاكى الخ قائم مقام المفعولين للعلمية.

فالمعنى علمنا حين رأينا بيـان القوم أن السكـاكى جعل الاستعـارة التخييلية مستعملة الخ.

ويحتمل أن يكون كلاهما بصرية، وما موصولة، أو للاستفهام التعجبى أى بياناً كثيراً يتعجب من كثرته.

وقوله: بيانهم أن السكاكى الخ استئناف[4] بيانى، كان سائلاً قال: فماذا كان بيانهم؟.

---

(1) فى: ب: «أن تكون» بالتاء الفوقية.

(2) فى: جـ: «بلا فائده» بالهاء.

(3) اللوحة: 139 جـ.

(4) من الاستئناف البيانى قول الحماسى:

زعـمتـم أن إخـوتكـم قـريش ... لهـم إلـف ولـيس لـكـم ألآف =

قال: إن السكاكى [1]. وعلى كلا التقديرين الاعتراض على الماتن بنسبته التجويز إلى السكاكى القابل للترجيح والتعيين، والحال أن المستفاد بيانهم ذلك دون التجويز.

وفيه بحث: لما أن المحقق التفتازانى قال: قال السكاكى: إن قرينة المكنى عنها، أما أمر مقدر[2] وهمى كالأظفار، أو أمر محقق كالإثبات فى أنبت الربيع البقل، والهزم فى هزم الأمير الجند، فمذهبه التجويز انتهى.

وأقول: فى دور العبارات، وغرر الإشارات للسيد أحمد الحموى بعد نقله قول المولى العصام: رأينا ما رأينا الخ.

ما نصه: وأقول: فيه بحث، فقد صرح السكاكى نفسه فى المفتاح[3] فى مبحث المجاز العقلى، بأن قرينة المكنى عنها قد يكون أمراً وهمياً كالأظفار للمنية، وقد يكون[4] أمراً محققاً كالإنبات فى أنبت الربيع البقل، والهزم فى هزم الأمير الجند، فعلى هذا يكون مذهبه التجويز دون الترجيع والتعيين[5]، ودعواه أنه لم يعثر عليه تصور منه، انتهى.

وفى[6] حواشى الشيخ يس نقلاً عن حواشى شيخه المحقق الغنيمى ما نصه: قوله: رأينا ما رأينا الخ.

قال شيخنا: إن رأى الأولى علمية، ومفعولها الأول هو قوامه: بيانهم، ومفعولها الثانى هو قوله: إن السكاكى مؤول بالمفرد، أى علمنا بيانهم جعل السكاكى.

= انظر القزوينى وشروح التلخيص الدكتور أحمد مطلوب «دار التضامن بغداد» سنة 1967 م.

(1) فى: جـ: «قال إن السكاكى الخ».

(2) فى: جـ: إما مقدر أمر وهمى بالتقديم والتأخير.

(3) انظر مفتاح العلوم «مبحث المجاز العقلى» ص 189.

(4) فى: ب: «أو أمراً محققاً». وفى: جـ: «وقد تكون» بالتاء الفوقية.

(5) اللوحة: 116 أ.

(6) فى: جـ: «هذا وفى حواشى».

ورأى الثانية بصرية، وما نافية[1]، أى أبصرنا، ومفعوله محذوف تقديره: ما أبصرنا الذى نقله المصنف عنه من التجويز، ويدل على هذا المحذوف قول الشارح: ولم نعثر من غيره على نسبة التجويز إليه، متأملة بالإمعان، انتهى.

ونقل فى بعض آخر كلام المحشى وقال: إن إمارات الوهم عليه، وما قاله جده لا يتجه، من أمعن النظر فى كلام السعد والسكاكى اتضح له الحال، وانجلى له المقال، انتهى.

وأقول: لا وهم فى كلام الشارح، ولا يتجه عليه اعتراض إلا ببيان أن فى كلام السكاكى ما يفيد أن مذهبه التجويز، إما بنقل نص كلامه، أو بنقل من يعتد به ذلك عنه.

نعم قد يقال إن مراد المصنف بالجواز عدم الامتناع دون استواء الطرفين.

والعجب أن المحشى ذكر فيما مضى هذا التأويل مع أنه لم يقم عليه دليل، وترك مثله فى هذا المقام مع الاحتياج إليه فى صحة الكلام. إما ما أجاب به من أن السعد قال: قال السكاكى[2]: إن قرينة المكنى عنها، إما أمر مقدر وهمى كالأظفار، أو محقق كالإنبات فى أنبت الربيع البقل، ففيه بحث[3]، لاحتمال أن هذا تنويع لا تجويز.

وأن المتبادر من التجويز فى المادة الواحدة.

(فى أمر وهمى[4]، توهمه المتكلم شبيهاً بمعناه الحقيقى) فيكون[5] استعارة

---

(1) انظر حاشية حفيد عصام الدين ص 94.

(2) راجع مفتاح العلوم ص 189.

(3) اللوحة: 122 ب.

(4) انظر المفتاح ص 189.

(5) فى: جـ: «فتكون» بالتاء الفوقية.

تصريحية: مثلاً لما شبه الهذلى[1] فى قوله: وإذا المنية أنشبت أظفارها. شبهت المنية بالسبع فى الاغتيال، أخذ الوهم فى تصويرها بصورة السبع، واختراع لوازمه لها. فاخترع للمنية صورة مثل صورة الأظفار الحقيقية، ثم أطلق على المشبه لفظ الأظفار.

والقرينة: أضافتها إلى المنية[2].

(ولم نعثر) عطفاً على رأينا الأولى (من غيره) أى من جانب غير المصنف (على نسبة التجويز) الذى هو مقابل الوجوب والامتناع (إليه) أى إلى السكاكى (بأن يكون مذهبه التجويز دون الترجيح والتعيين) أى تعيين ذلك الراجح، وهو استعمال لفظ لازم المشبه به فى أمر وهمى.

(ويسميه) أى اللفظ الدال على ذلك الأمر، على حذف مضاف، أو على الاستخدام (استعارة)[3] (وهذا) أى تسميته بالاستعارة (ظاهر) لا خفاء فيه.

(تخييلية[4] لأنه) أى ذلك الأمر الوهمى (مما خيله) الضمير راجع إلى ما الموصولة (استعمال) بالرفع فاعل خيله (المشبه فى المشبه به).

(ولا يخفى) عليك (أنه) أى ما ذهب إليه السكاكى (تعسف[5]): أى خروج[6] عن سلوك الطريق، وانفراد عن كل رفيق، وهو فى السلوك لا يليق[7].

---

(1) تقدمت ترجمته أنظر معاهد التنصيص للعباس جـ 192/1 «المطبعة البهية المصرية، سنة 1304 هـ».

(2) هذه عبارة المطول ص 393 - 394 «مطبعة أحمد كامل» سنة 1330 هـ.

(3) انظر الرسالة الفارسية، اللوحة: 40 مخطوطة.

(4) انظر زهر الربيع فى المعانى والبيان والبديع أحمد الحملاوى ص 140 «ط مصطفى الحلبى سنة 1959 م».

(5) راجع المطول ص 395 ط «أحمد كامل».

(6) فى: جـ: سلوك عن خروج الطريق».

(7) وهذا كناية عن مرجوحية ما ذهب إليه، وركاكته، راجع حاشية عصام الفريدة لأحمد خليل الفوزى جـ 600/2 «مطبعة سنده سنة 1308 هـ.

قال العلامة يس[1]: مر فى بيان مذهب أصحاب السكاكى فى حمل اللباس على التخييل ما يقتضى أنه ليس بواحد فى ذلك السبيل، إلا أن يقال ذلك البيان على طريقته[2]. ثم إن المقصود ليس تفسير التعسف بمجموع الأمرين كما هو صريح عطف ثانيهما بالواو، فلا يلزم أن يكون كل من مذهب صاحب الكشاف، والمصنف تعسفاً، لأن كلاً منهما فى الطريق عن الرفيق (وذلك) أى كونه تعسفاً قاله المحشى[3]، وتبعه الفاضل الغنيمى.

قال العلامة يس: والأظهر، أى كونه خروجاً عن سلوك الطريق، لأن التعسف مفسر بأمرين، وهذا بيان لأولهما، إلا أن تجعل الإشارة إلى التعسف باعتبار بعض مدلوله على حد الاستخدام فى الضمير.

بل حاول بعض الفضلاء أن ذلك من الاستخدام[4]، ولا يختص بالضمير انتهى.

قلت[5]: وفى حواشيه على مختصر السعد ما نصه: «تنبيه».

قال بعض الأفاضل لا يختص الاستخدام بكونه بين ظاهر وضميره، أو بين ضميرين، بل منه ما يكون بين ظاهر له معنيان مثلاً، إذا ذكر وميز بظاهرين، كل منهما باعتبار أحد المعنيين، كما فى قوله:

[6] مثل الغزالة إشراقاً وملتفتا[7].

---

(1) اللوحة: 140 أ.

(2) زاد فى: جـ: «وأن يوافق أصحابه عليه، والحاصل أنه على طريقته فى البيان».

(3) انظر حاشية حفيد عصام ص 95.

(4) انظر الصبغ البديعى فى اللغة العربية، الدكتور أحمد موسى دار الكتاب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة سنة 1969 م.

(5) فى: جـ: «قلت: ونصه فى حواشيه».

(6) كذا فى مواهب الفتاح لأبى يعقوب المغربى جـ 329/4، وهو غير منسوب إلى قائله.

(7) فى حاشية الدسوقى على مختصر السعد جـ 532/2 «ذا الطباعة العامرة»: «ويكون الاستخدام بالتمييز كقوله: =

فالغزالة: بمعنى الشمس، وبمعنى الحيوان المعروف، وقوله: إشراقاً[1] باعتبار المعنى الأول وقوله: وملتفتاً باعتبار المعنى الثانى.

وعندى[2] أن هذا من قبيل التوجيه المرشح كلا معنييه، وهو من محاسنه انتهى.

ثم أشار إلى بيان وجه التعسف بقوله: (لأن الجادة) الجادة فى اللغة الطريق العظيم، وهنا استعارة تصريحية عن الصواب، والقرينة قوله (هى جعل اللفظ تابعاً للمعنى).

بأن يكون المعنى له تقرر أولاً، ثم يدل عليه اللفظ، فيكون اللفظ تابعاً للمعنى.

(فجعل المعنى) أى الأمر المتخيل (تابعاً للفظ) أى للفظ الاستعارة، والمراد أن السكاكى حافظ على إبقاء لفظ الاستعارة[3]، فتخيل معنى يستعمل اللفظ فيه ليكون مستعملاً فى غير ما وضع له.

(خروج عنها) أى عن الجادة[4].

(فالسكاكى) الفاء للتعليل، ويجوز أن تكون للتفريع (عدل) أى مال (عما عليه طبيعة المعنى من إثبات المعنى الحقيقى) بيان لما الموصولة (للملائم المشبه به) أى اللفظ، على حذف المضاف، أو حال عن المعنى أى كائناً للفظ ملائم

= حكى الغزال طلعة ولفته ... من ذا رآه مقبلاً ولا افتتن
أعذب خلق الله ريقاً وفماً ... إن لم يكن أحق بالحسن فمن؟

(1) اللوحة: 127 أ.

(2) فى مواهب الفتاح جـ 329/4: «ولكن الأقرب أن مثل هذا من التوجيه المرشح معنياه، حيث استويا ولو بالقرينة».

(3) فالسكاكى مغرم بالحصر والضبط، ولو خالف المتعارف، لأن المتعارف أن يكون اللفظ تابعاً للمعنى، فاللفظ إنما ينساق لإفادة المعنى المضمر فى الفؤاد. انظر حاشية عصام الفريدة جـ 600/2 «در سعادات» 1308 هـ».

(4) «الجادة الطريق الجيد العام» انظر اللسان جـ 110/4 راجع حاشية الصبان ص 95 «ط البهية».

المشبه به (للمشبه) متعلق بإثبات (إلى أن المتكلم) صلة عدل (توهم صورة وهمية، فاستعار لها لفظ الملائم للمشبه به، ولا يرى داع إليه كما ترى)[1]، أي لا يعلم داعٍ إليه كما تبصر أنه لا داعى إليه، فترك العلم لعدم الداعى، منزله منزلة أبصاره مبالغة.

ويحتمل أن يكون نفى العلم بالداعى كناية عن عدمه، ومعنى قوله: كما ترى، أن العلم بعدم الداعى بديهى، كالمبصر الذى من أجلى البديهيات (سوى طلب استعمال لفظ الاستعارة) من إضافة المصدر إلى فاعله (المتعارفة فى اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له ذلك) المشار إليه هو توهم الصورة الوهمية المستعمل فيها لفظ ذلك الأمر.

[2] التعسف: قال الكفوى[3]: هو ارتكاب ما لا يجوز عند المحققين، وإن جوزه البعض. ويطلق على ارتكاب ما لا صورة[4] فيه والأصل عدمه. وقيل[5]: حمل الكلام على معنى لا تكون دلالته ظاهره[6]، وهو أخف من البطلان.

والتساهل: يستعمل فى كلام لا خطأ فيه، ولكن يحتاج إلى نوع توجيه تحتمله العبارة.

والتسامح: استعمال اللفظ فى غير موضعه الأصلى كالمجاز، بلا قصد علاقة مقبولة، ولا نصب قرينة دالة عليه، اعتماداً على ظهور الفهم من ذلك المقام.

---

(1) لعل الداعى إليه إنكاره للمجاز العقلى، وفيه ما فيه من التعسف، لكثرة الاعتبارات التى لا يدل عليها دليل، ولا تدعو إليها حاجة. انظر حاشية عصام الفريدة للأستاذ أحمد خليل الفورى جـ 602/2 والمطول ص 395 «مطبعة أحمد كامل».

(2) من هنا إلى آخر كلام الكفوى سقط من: جـ.

(3) هو أبو البقاء الحسينى الكفوى الحنفى، له كتاب الكليات.
انظر مقدمة كليات أبى البقاء «دار الطباعة العامرة بولاق سنة 1281 هـ.

(4) فى المصدر السابق ص 121: «ما لا ضرورة فيه» وهو الصواب.

(5) فى المصدر السابق 121 «وقيل: هو حمل الكلام».

(6) وفيه ص 121: «دلالته عليه ظاهرة».

والتمحل: الاحتيال[1].

والتعصب[2]: وهى الخصلة المنسوبة إلى العصبية، وهى التقوية والنصرة.

وفى بعض الحواشى المتعصب[3]: من تكون عقيدته مانعة من قبول الحق عند ظهور الدليل.

وقيل: المتعصب: من ينصر غيره فى الباطل.

والتعنت: من ينصر نفسه عن الباطل، انتهى[4].

(1) فى المصدر السابق 121: «التمحل: الاحتيال، وهو الطلب بحيلة».

(2) انظر لسان العرب لابن منظور جـ 92/2 مادة: «عصب» «المطبعة الكبرى الأميرية بولاق» سنة 1300 هـ.

(3) انظر المصدر السابق جـ 96/2 «الأميرية بولاق» سنة 1300 هجرية.

(4) اللوحة: 123 ب.

الفريدة الرابعة

من العقد الثالث

مذهب أبي الليث السمرقندى

كونها رابعة باعتبار الزمان، وتأخير مذهب المصنف[1] على[2] المذاهب الثلاثة المتقدمة، وإلا فمن حيث كونها ناشئة عن كلام صاحب الكشاف فمقامها التقديم على الثالثة، وتقدمت الإشارة إلى هذا[3].

(المختار فى قرينة الاستعارة المكنية أنه إذا لم يكن للمشبه المذكور تابع) كالمنية فى بيت الهذلى، لا العهد فى ﴿ينقضون عهد الله﴾[4] لأنه تقدم أن العهد له رادف يشبه رادف الحبل ، وشاع استعماله فيه .

---

(1) هو أبو الليث السمرقندى، صاحب الرسالة السمرقندية، وقد تقدمت ترجمته فى أول الكتاب.

(2) فى : جـ : «عن المذاهب».

(3) فى الفريدة الثانية من العقد الثالث.

(4) من الآية : 27 البقرة.

فها هنا[1]، وهو قوله: (يشبه رادف[2] المشبه به، أى تابعه، كان) أى تابع المشبه به، أى لفظه (باقياً على معناه الحقيقى)[3].

فيه أنه لا يلزم من عدم المشابهة، عدم علاقة أخرى، فبقاؤه على حقيقته حينئذ ممنوع بناء على مختاره.

قال الفاضل الدمنهورى فى تعليقه: ويمكن الجواب بأن المراد نفسى كونه استعارة مصرحة، فيشمل الحقيقة، والمجاز المرسل، وغيرها، واستعمل الأخص فى الأعم، والقرينة الحصر فى التصريحية فى المقابل، وإلا لورد هذا البحث فيه تأمل، انتهى.

(وقد عرفت منشأه)[4]: أى منشأ هذا المختار، وهو قول صاحب الكشاف[5]: شاع استعمال النقض.

قال الشارح فى شرح الفريدة الثانية[6]: قال صاحب الكشاف: شاع[7] استعمال النقض فى إبطال العهد، إلى أن قال: ومن هنا نشأ ما ذكره فى الفريدة الرابعة.

---

(1) فى: جـ: «ههنا».
(2) عبر بالتابع أولاً، وبالرادف ثانياً تفنناً. انظر حاشية الصبان ص 96.
(3) راجع حاشية الأنبابى على الصبان ص 296 .
(4) فى الفريدة الثانية من هذا العقد، ارجع إليه.
(5) انظر الكشاف للزمخشرى جـ 119/1 .
(6) فى: جـ: «الفريدة الثانية» وهو الصواب. وفى: أ: «الثالثة».
(7) فى الكشاف جـ 119/1 «بيروت»: «ساغ» وفى حاشية الشهاب الخفاجى على البيضاوى جـ 105/2: «يجوز» شاع، وساغ».

(وفيه)[1] أى ما اختاره المصنف، واستنبطه من كلام الكشاف (بحث) أشار إليه بقوله: (لجواز[2] أن يكون ذلك) أى البقاء على المعنى الحقيقى (فيما إذا) كان للمشبه رادف يشبه رادف المشبه به، والحال أنه (لم يشع استعمال لفظ رادف المشبه به فى المشبه، لا) أن يكون البقاء على المعنى الحقيقى (فيما) أى الذى (إذا لم يكن) أى لم يوجد للمشبه المذكور تابع يشبه رادف المشبه به[3] فقط. الذى هو مختار المصنف (فإنه) أى البقاء على الحقيقة فى الذى كان ولم يشع، وعدم البقاء فيما شاع (الذى دل عليه سوق عبارة الكشاف[4]، حيث قال: شاع استعمال النقض فى إبطال العهد).

وحاصل البحث: أن كلام صاحب الكشاف منشأ[5] لكلام المصنف، وكلام صاحب الكشاف أعم من كلام المصنف، لأنه يقتضى بقاء[6] رادف المشبه على معناه الحقيقى:

أ - فيما إذا لم يكن رادف المشبه مشبهاً لرادف المشبه به[7].
ب - وفيما كان مشبهاً، ولم يشع استعمال رادف المشبه به فى تابع المشبه.

وكلام المصنف خاص بالأول، ويقتضى أن ما كان مشبهاً ولم يشع فيه ما ذكر[8]، لا يكون باقياً على معناه الحقيقى، بل يستعار.

وحيث كان كلام صاحب الكشاف منشأ لكلامه، فلا وجه لعدوله عنه،

---

(1) عصام نقد السمرقندى، راجع رسالة البيان للصبان ص 296.
(2) انظر الرسالة الفارسية لإبراهيم عصام، اللوحة: 42.
(3) اللوحة: 141 جـ.
(4) انظر الكشاف جـ 119/1.
(5) انظر حاشية الأنبابى على رسالة البيان ص 295 «الأميرية بولاق».
(6) فى: ب: جـ: «بقاء» بالمد وفى: أ: «بقا» بالقصر.
(7) راجع جواهر البلاغة ص 245.
(8) اللوحة: 118 أ.

وإنما يحسن العدول لو كان له داعٍ ولا داعى له، بل الداعى لاتباع[1] صاحب الكشاف موجود، لأن الاستعارة فى الرادف[2] لا بد لها من قرينة، ولا قرينة إلا الشيوع كما مر.

(ووجه ما ذكره): الضمير عائد على صاحب الكشاف، وكذا فى الآتى: ويعارضه، وفاقاً للعلامة يس. خلافاً[3] لأرباب الحواشى، حيث أعادوا الضمير فيهما إلى المصنف، فراجعه[4]، وتأمل[5].

(إن الأولى رعاية اسم الاستعارة، إذا لم يمنعه) أى المذكور من الرعاية (جانب المعنى) فإن منعه جانب المعنى، بأن لم يكن للمشبه تابع كذلك، يكون باقياً على حقيقته.

(ويعارضه) أى صاحب الكشاف (ما) أى الذى، فاعل يعارضه (سبعه) فى آخر الفريدة الثانية[6]، يعنى قوله: ولا يخفى أن جعل القرينة مطلقاً التخييل أقرب[7] إلى الضبط، فمجرده[8] أنسب[9] باعتبار.

(إن جعل الجميع على نحو واحد) بدل مما سبق، كذا فى حواشى[10] الغنيمى.

---

(1) فى: جـ: «بل الداعى اتباع».

(2) فى: جـ: «الروادف» بصيغة الجمع.

(3) فى: ب: «وخلافاً» بزيادة الواو.

(4) كلمة: «فراجعه» سقطت من: جـ.

(5) فى: جـ: «فتأمل».

(6) من العقد الثالث.

(7) انظر حاشية يس العليمى على عصام، اللوحة: 92 مخطوطة. راجع فيض الفتاح جـ 189/4.

(8) فى: ب: جـ: «فمجرده» بالهاء، وهو الصواب، انظر حاشية عصام الفريدة جـ 596/2.

(9) اللوحة: 124 ب.

(10) فى: جـ: «بزيادة كلمة» الفاضل.

وقال العلامة يس: إن جعل، أى من، ومن بيان لما، فهى فى موضع الحال، وهذا أظهر من قول شيخنا: الظاهر أنه بدل مما سبق (إذا لم يكن فيه) أى فى الجعل على نحو واحد (كلفه) كما هو مذهب السلف[1] (أولى) من الجعل على تجويز، بأن يكون بعض أفراده قرينة حقيقية، وبعضها استعارة مصرحة.

وفيه إشارة إلى أن فى مذهب السكاكى كلفة وتعسفاً[2]، وإن كان الجميع فى مذهبه على نحو واحد.

(مع أن خلوص القرينة) التى هى التخييل (عن الضعف مطلقاً) أى فى جميع المواد (يدعو [3] إليه) أى إلى جعل الجميع على نحو واحد، وهو مذهب السلف. بخلاف مذهب السكاكى، فإن القرينة فيه ضعيفة[4] مطلقاً. وبخلاف مذهب صاحب الكشاف، ومختار المصنف، فإن القرينة فيه ضعيفة أيضاً، لكن لا مطلقاً، بل فى بعض المواد.

(وكان إثباته) أى إثبات رادف المشبه به (له) أى للمشبه (استعارة تخييلية) وقد تقدم فى شرح الفريدة الأولى من هذا العقد وجه تسمية التابع بالاستعارة التخييلية، فتنبه له.

(لا توهم) عطفاً على إثبات (صورة شبيهه إياه) أى رادف المشبه به (له) يتعلق بتوهم وإياه. قال الشيخ يس: منصوب بشبيهه[5] على التوسع،

---

(1) راجع فيض الفتاح جـ 187/4 وانظر حاشية حفيد عصام ص 91 .

(2) انظر الرسالة الفارسية لعصام الدين، اللوحة: 42 مخطوطة بدار الكتب التونسية، رقم الإيداع «15991».

(3) فى: أ، ب، جـ: «يدعوا» وهو خطأ، والصواب: «يدعو».

(4) راجع المصدر السابق اللوحة: 42 وحاشية عصام الفريدة جـ 600/2، وحاشية الخضرى على الملوى ص 109 .

وحاشية يس العليمى على عصام اللوحة: 91.

(5) فى: ب «منصوب بشبيهة» وفى: أ: «بشبيهه».

والتوقف فيه من تحجير [1] الواسع ، انتهى .

قلت: فيه رد[2] على المحشى فى قوله: وفى نصب شبيهه المضمر توقف آخر ما أطال به.

(على ما هو مذهب السكاكى، لأنه) أى مذهب السكاكى (تعسف، كمخالب المنية، أى كبقاء مخالب المنية على معناه الحقيقى، أو كإثبات المخالب للمنية)، فمخالب مفعول مطلق محذوف:

إما لقوله: باقياً. وإما لقوله: إثبات.

ومعنى التركيب على الأول:

وكان باقياً بقاء مثل بقاء مخالب المنية.

وعلى الثانى:

وكان إثباته إثباتاً مثل إثبات مخالب المنية.

(فرده)[3] «على صيغة المصدر مبدأ، وجعله أمراً من المضاعف خلاف الظاهر، بل لا يكاد يصح، أى مخالب المنية، أى جعله مثالاً للإثبات، أو لما هو باقٍ على المعنى الحقيقى»[4] (على كل تقدير) يعنى[5] من التقديرين السابقين فى قوله: كبقاء مخالب المنية، أو كإثبات المخالب[5]. (إلى ما هو له) صلة الرد (إليك)[6] خبر عن قوله: فرده.

(فعليك) أى الرد أو فعليك بالتأمل[7]، أى ألزمه. (والسلام عليك) إذ

---

(1) فى القاموس جـ 5/2 «تحجر عليه: ضيق».

(2) فى: جـ: «قلت: أشار به لقول المحشى».

(3) فى: جـ: «فرده: أى المصدر، إلى ما جعل ذلك المصدر له» سقط من: أ، ب.

(4) ما بين القوسين سقط من: جـ.

(5) ما بين الرقمين سقط من: جـ.

(6) فى: جـ: «مغوض إليك».

(7) «أو فعليك بالتأمل» ليس فى: جـ. انظر حاشية عصام الفريدة جـ 610/2 .

رددت كلاً منهما إلى ما هو له، وإلا «فالبليد[1] بليد، ولو غذى بالفستق[2] والفانيد»[3] فنسألك اللهم فتحاً مبيناً، وعملاً صالحاً متقبلاً، يكون لنا على الخير معيناً، بمنك وكرمك[4].

(وإن كان له)[5] أى للمشبه (تابع) حقيقى، لا اختراعى (يشبه ذلك الرادف المذكور) أى رادف المشبه به (كان) أى رادف المشبه به (مستعاراً لذلك التابع) أى تابع المشبه (على طريق التصريح) أى الاستعارة التصريحية.

فيه أنه لا يكفى ذلك، بل لا بد مع ذلك من وجود القرينة المانعة من إرادة الحقيقة.

ولذلك اعتبر صاحب الكشاف مع ذلك الشيوع.

(فالاحتمالات) التى ذهب إليها علماء البيان فى الاستعارة[6] المكنية (عنده) أى المصنف، لا عند غيره، فإنها عند غيره ثلاثة (أربعة)[7].

1 ـ أحدها: كون الجميع، أى جميع أفراد التخييلية[8] (حقيقة) وهو مذهب السلف[9] والخطيب.

---

(1) فى اللسان لابن منظور جـ 64/2 «الميرية بولاق» مادة: «بلد»: «والبلدة والبلدة، والبلدة، والبلادة، ضد النفاد والذكاء، والمضاء فى الأمور».

(2) فى المصدر السابق جـ 183/12؛ «الفستق معروف، قال الأزهرى: الفستقة فارسية معربة، وهى ثمرة شجرة معروفة».

(3) فى اللسان جـ 336/1: «الفند: غصن من أغصان الشجر» وفى القاموس جـ 336/1: «كفانده، وتفنده، وفى الشراب عكف عليه».

(4) كلمة: «وكرمك» ليست فى: جـ.

(5) اللوحة: 142 جـ.

(6) الصواب: «فالاحتمالات فى قرينة المكنية» كذا فى حاشية عصام الفريدة جـ 609/2.

(7) فى: ب: «أربعة» بالتاء، وهو الصواب، لأن العبرة فى التذكير والتأنيث بالمفرد، ولا الجمع، كما هو معلوم فى بابه. وفى: أ «أربع».

(8) اللوحة: 119/ أ.

(9) انظر فيض الفتاح جـ 187/4، جواهر البلاغة ص 244 وما بعدها.

2 ـ وثانيها[1]: (الانقسام إلى:
أ ـ الاستعارة المصرحة.
ب ـ الحقيقية).
وهو مذهب صاحب الكشاف[2].

3 ـ وثالثها: كون الجميع استعارة تخييلية وهو مذهب السكاكى[3].

4 ـ ورابعها: (الانقسام إلى: التحقيقية. والتخييلية) وهو مختار المصنف.

والفرق بينه وبين[4] صاحب الكشاف: أنه لم ينقل عن صاحب الكشاف التسمية بالاستعارة التخييلية، فيما إذا كان رادف المشبه به باقياً على حقيقته.

بخلاف المصنف، فإنه سماه استعارة تخييلية كما ترى.

فلذلك قال الشارح فى مذهب صاحب الكشاف: تنقسم قرينة المكنية إلى: الاستعارة المصرحة، والحقيقية.

وفى مختار المصنف: تنقسم إلى: التحقيقية، والتخييلية.

(ولك أن تزيد[5] أقسام الاحتمال، بما هيأنا[6] لك غير مرة) من احتمال المجاز المرسل فى قرينة المكنية (إلى أن حصل لك الاستقلال) فى زيادة تلك الأقسام (فعلينا بالإعراض) عن بيان تلك الأقسام لك.

(وعليك بالإقبال) على استخراج تلك الأقسام بدقة النظر.

---

(1) فى: جـ: «وثانيهما».
(2) راجع الكشاف جـ 119/1 انظر المرشدى على عقود الجمان جـ 53/2.
(3) انظر المطول ص 393 «مطبعة أحمد كامل».
(4) انظر حاشية عصام الفريدة جـ 610/2.
(5) اللوحة: 125 : ب.
(6) فى: ب: «بما هيأناه».

اعلم أن الاحتمالات لا تزيد على المذاهب الأربعة [1] :

وأن مذهب السلف، ومذهب السكاكى لا يحتملان التعدد. فزيادة أقسام الاحتمال، باحتمال المجاز المرسل لا يتصور إلا فى مذهب الكشاف، ومختار المصنف، تأمل، قاله الزبيارى (الحمد لله) ذى العظمة والجلال، مبدىء[2] النعمة، ومجزل العطاء[3] والنوال (على كل حال) يصح الحمد عليه، ونعوذ بوجهه الكريم، وسلطانه العظيم، وجلاله القديم من الزيغ والضلال، ونسأله من فضله العظيم التوفيق فى الأقوال والأفعال، ولا حول ولا قوة إلا بالله خير المقال، (وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه خير صحب، وأكرم آل، ما تحرك متحرك بالغدو والآصال، وسلم تسليماً إلى يوم الحشر والسؤال)[4].

---

(1) انظر حاشية عصام الفريدة جـ 610/2.

(2) فى : جـ : «مبدى».

(3) فى : ب «العطاء» بالمد. وفى : أ : «العطا» بالقصر.

(4) ما بين القوسين سقط من : جـ.

الفريدة الخامسة

من العقد الثالث

التوشيح والتجديد يكونان للمكنية والتخييلية

وهى خاتمة الكتاب (كما يسمى ما زاد على قرينة) الاستعارة (المصرحة[1] من) بيان لقوله: (ملائمات[2] المشبه به ترشيحاً لها[3] كذلك يعد) الظاهر أن الإشارة تأكيد للتشبيه المستفاد من الكاف فى «كما يسمى» ولا معنى لجعلها للتعليل كما فى قوله تعالى: ﴿كما كداهم﴾[4] كما لا يخفى.

مع أن ذلك لو استقام لم يثبت الاحتياج إلى قوله: كذلك.

والتعبير أولاً: بيسمى. وثانياً: بيعد، تفنناً. ولو عكس، أو عبر فى كليهما بأحدهما لاستقام.

---

(1) انظر حاشية الدسوقى جـ 157/4 «شروح التلخيص».

(2) فى: ب: «ملايمات» بالياء.

(3) انظر النظام البديع فى المعانى، والبيان، والبديع، للأستاذ على صقر 119 «ط الحسينية».

(4) سورة البقرة: من الآية: 198.

(ما زاد على قرينة المكنية من الملائمات) أى ملائمات[2] المشبه به.

ويحتمل أنها للجنس، وأنه لم يقيد كما فعل أولاً، ليشمل ـ كما قال المحشى[3] ـ قرينة المكنية على المذاهب الثلاثة.

قال شيخنا: وفيه نظر ظاهر:

إذ الترشيح فى الاستعارة بالكناية، إنما يكون لملائم المشبه به على سائر الأقوال، ويؤيد ذلك قول الماتن فيما يأتى: ووجه الفرق الخ فتأمل، قاله العلامة يس.

(ترشيحاً لها) أى للمكنية (لكون الترشيح موضوعاً) فى عرف هذا الفن.

(لمفهوم مشترك) اشتراكاً معنوياً، كالإنسان (بينهما)[4] أى بين الملائمات[5] الزائدين على القرينتين (وهو: ما يلائم المستعار منه، ومقارن الاستعارة) وهذا ترشيح الاستعارة المصرحة[6].

(أو ما يلائم المشبه به، ويقارن الاستعارة، أو التشبيه) وهذا ترشيح المكنية[7] على المذاهب الثلاثة.

والمراد بالتشبيه:

والتشبيه المضمر فى النفس، لا الأعم، وإلا لشمل ترشيح التشبيه. والتعبير بالمشبه به على قول غير الخطيب يحتاج إلى نظير تأويل قول المؤلف[8] فى العقد الثانى.

---

(1) فى: ب: «الملايمات» بالياء.

(2) فى: ب: «ملايمات» بالياء.

(3) كذا فى حاشية حفيد عصام ص 98.

(4) فى: جـ: «بينها».

(5) فى: جـ: «بين الملايمات» بالياء.

(6) انظر النظام البديع فى المعانى، والبيان، والبديع الأستاذ على صقر ص 119.

(7) راجع المصدر السابق ص 126.

(8) فى: جـ: «قول المؤلف».

وهو أن المراد:

لو أتى بالتشبيه لكان مشبهاً به، لا ما ذكره لكونه مشبهاً[1] فتنبه.

(بل) انتقالية (لمفهوم مشترك[2] بينهما) أى بين الاستعارة التصريحية والمكنية (وبين التشبيه، والمجاز المرسل، أيضاً) لو ترك التقييد بالمجاز المرسل كان أنسب، لما يأتى من تنصيص المصنف على أن الترشيح يكون للمجاز العقلى.

بقى أن كلام أهل البديع [3]:

يقتضى أن الترشيح يكون بين اللفظ المشترك تهيئة[4] لأحد معنييه، كما يدل على كلامهم فى:

أ - بحث التورية.

ب - وفى بحث الترشيح.

ولهذا قال ابن أبى الإصبع: [5] الترشيح[6]:

أن يؤتى بكلمة لا تصلح لضرب من المجاز، حتى يؤتى بلفظ يوصلها لذلك، كقول على رضى الله تعالى عنه فى الأشعث[7] بن قيس، هذا كان أبوه ينسج الشمال باليمين، لإنسان كان يحوك[8] الشمال، التى واحدها شملة[9]،

(1) فى: ب «مشبيهاً» وهو خطأ، والصواب: «مشبهاً».

(2) اللوحة: 143/ جـ.

(3) انظر الصور البديعية بين النظرية والتطبيق الدكتور حفنى شرف، القسم الثانى ص 290، 291 «مطبعة الرسالة».

(4) فى: ب: «لهيئة» وهو خطأ، والصواب: «تهيئة». كما فى: أ، جـ.

(5) فى: أ، ب، جـ: «ابن أبى الأصيغ» بالغين المعجمة، وهو تصحيف والصواب «الإصبع».

(6) راجع الصور البديعية بين النظرية والتطبيق جـ 291/2 «ط الرسالة».

(7) فى: ب «الأسعث» بالسين المهملة تصحيف، والصواب: «الأشعث». فى حاشية الأنبابى على رسالة البيان ص 301 «الأشعث بن قيس الكندى».

(8) فى القاموس جـ 310/3 مادة: «حاك»: «حاك يحيك، حيكاً، وحيكاناً محركة فهو حائك، وحياك».

(9) فى المصدر السابق جـ 414/3 مادة: «شمل» «الشملة بالكسر: هيئة الاشتمال، كساء دون القطيفة، يشتمل به».

فأتى بلفظ اليمين لترشيح الشمال، للتورية، ولم يقتصر[1] على قوله: ينسج الشمال، وإلا لقال: ينسج الشمال[2] بيده [3].

(لأن الاشتراك) أى اللفظى كالعين (خلاف الأصل) لأن فيه التزاماً بتعدد الوضع، والأصل عدمه.

وهو تعليل لمحذوف دل عليه السياق وتقديره: فهو مشترك معنوى، وليس مشتركاً لفظياً، لأن الاشتراك الخ.

---

(1) اللوحة: 120/ أ.

(2) زاد فى: جـ: «قاله الشيخ يس».

(3) زاد فى: جـ.

وأقول: وهذا قسم من أقسام التورية المرشحة ، يسمى: بالهيئة.

وهي:

ما لا تقع التورية فيه، ولا تتهيأ إلا بلفظ قبلها، أو بعدها. أو تكون التورية فى لفظين لولا كل منهما لما تهيأت التورية [1].

فالأول :

وهو ما يتهيأ بلفظ قبل، كقول ابن سناء[2] الملك :

وسـيـرك فـيـنـا سـيـرة عـمـريـة فروحك عن قلبى وفرجك عن كربى [3]

وأظهـرت فينـا من سمـائـك [4] سنـة فأظهرت ذاك الفرض من ذلك الندب

---

(1) «وهى بهذا الاعتبار ثلاثة أنواع» كذا فى الصور البديعية بين النظرية والتطبيق القسم الثانى ص 290 الدكتور حفنى محمد شرف الطبعة الأولى سنة 1966 م.

(2) فى المصدر السابق جـ 290/2 «ابن سناء الملك» بالمد، له ديوان كبير مدح فيه صلاح الدين الأيوبى، وتوفى سنة 608 هـ.

(3) رواية البيت فى المصدر السابق جـ 290/2:

انظر ابن سناء الملك محمد إبراهيم نصوص 38 وما بعدها :

وسـيـرك فـيـنـا سـيـرة عـمـريـة فروحت عن قلب، وفرجك عن كرب

(4) فى المرجع السابق جـ 290/2 «من سميك «بدل» سمائك».

فالعرض، والندب: معناهما القريب: الحكمان الشرعيان، والبعيد: فالفرض: بمعنى العطاء. والندب[1]: الرجل السريع بقضاء الحوائج، ولولا ذكر السنة لما تهيأت التورية ولا فهم[2] الحكمان.

والثانى: [3]

وهو ما يتهيأ بلفظ بعد، كقول: على، المتقدم فى الأشعث.

والثالث:

وهو ما تكون التورية فى لفظين، لولا كل منهما لما تهيأت التورية[4] كقول عمر بن أبى ربيعة، المخزومى[5]: لما تزوج سهيل - رجل فى غاية القبح - ثريا بنت عبد[6] الله بن الحارث، من أمية، وهى فى غاية الجمال:

أيها المنكح[7] الثريا سهيلا　　عمرك الله كيف يجتمعان[8]
هى شآمية إذا ما استهلت　　وسهيل إذا ما استهل يمان[9]

فالمعنى المورى به: الكوكبان، والمورى عنه الزوجان[10]، لولا ذكر الثريا: النجم لم يتنبه السامع لسهيل، وكل منهما صالح للتورية.

---

(1) فى المصدر السابق جـ 290/2: «الندب: صفة الرجل السريع فى قضاء الحوائج».

(2) فى المصدر السابق جـ 290/2 «الرسالة»: ولأنهم من الفرض والندب، الحكمان الشرعيان اللذان صحت بهما التورية.

(3) فى المرجع السابق جـ 290/2: «النوع الثانى».

(4) زاد فى المصدر السابق جـ 291/2: «فى الآخر».

(5) تقدمت ترجمته.

(6) فى المصدر السابق جـ 291/2 «بنت على بن عبد الله بن الحارث».

(7) فى المصدر السابق جـ 291/2: «أيها المعلم».

(8) فى المصدر السابق جـ 291/2 «كيف يلتقيان» وكذا فى جوهر الكنز ص 111 لأحمد بن اسماعيل بن الأثير الحلبى.

(9) روايته فى المصدر المتقدم جـ 291/2: «وكذا فى جوهر الكنز ص 111» شركة الاسكندرية للطباعة والنشر:

هى شآمية إذا ما استقلت　　وسهيل إذا استقل يمانى

(10) هما: «سهيل بن عبدالرحمن بن عوف، وقيل: إنه كان رجلاً مشهوراً من اليمن. وثريا =

ولما كان خلاف الأصل[1] (لا يثبت من غير ضرورة) داعية إلى إثباته (ولا ضرورة هنا) داعية إلى إثباته، لأن فى القول بالاشتراك المعنوى غنية عنه (فلك) أيها الطالب (تحصيل ذلك المفهوم) المشترك معنى بينهما، وبين التشبيه، والمجاز المرسل،وهو يلائم الموضوع له، ويقارن المجاز، أن التشبيه بسهولة (مما ألقينا إليك) وما سيلقى إلينا المصنف..

ولا يخفى عليك أنه لا معنى لو قال أى المصنف (ما زاد على قرينة المصرحة:

(لأن ذكر ملائم[2] المشبه به لا يصح أن يكون[3] قرينة المصرحة حتى يحتاج) المصنف (إلى تقييد جعله) أى الزائد، (ترشيحاً بالزيادة على القرينة) بل إنما يحتاج إلى ذلك التقييد التجريد.

قال الشيخ[4] يس: قوله: ولا يخفى أن لا معنى الخ.

لقوله: لا معنى، فكان اللائق أن يقول: لا حاجة لأن لذلك القول معنى صحيحاً[5] مع أنه قد ينازع فى عدم الحاجة إليه، لأن الأصل فى القيود أن تكون لبيان الواقع.

(ولا يكفى فى التقييد أن يكون) الزائد (زائداً على قرينة المكنية): انتقالية (بل لا بد أن يكون) ذلك (زائداً على قرينة التخييلية أيضاً) أى كما أنه لا بد أن يكون زائداً على قرينة المكنية.

= بنت على ابن عبدالله، بن الحارث» انظر الصور البديعية بين النظرية والتطبيق د. حفنى شرف ص 291 «مطبعة الرسالة» وانظر العمدة لابن رشيق القيروانى جـ 249/1 مطبعة حجازى بالقاهرة تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد.

(1) راجع حاشية عصام الفريدة جـ 238/2 «استانبول» 1308 هـ .

(2) فى: جـ «ملايم» بالياء.

(3) انظر حاشية محمد الصبان على عصام ص 99 .

(4) فى: جـ: «قال العلامة».

(5) فى: أ: «صحيح» وهو خطأ نحوى.

تنبيــه:

إن قرينة التخييلية ليست إلا المكنية فيما رأينا. كما أن قرينة المكنية ليست إلا[1] التخييلية، وليت شعرى ما وجه ما قالـه الشارح، كـذا قال الزيبارى.

(إلا أن يقال: الداخل فى قرينة التخييلية لا يزيد على قرينة المكنية):

فإن[2] الاستعارة لا تتم بدون القرينة. فتكون قرينة التخييلية داخلة فى قرينة المكنية.

واعلم[3] أنه ثبت فى بعض النسخ، إلا أن يقال: قرينة التخييلية لا تزيد على قرينة المكنية، وهو ظاهر لا يحتاج إلى تأويل. وأكثر النسخ على ما كتبنا[4] فى هذا الشرح، وحينئذ لا بد أن تكون إضافة القرينة إلى التخييلية بيانية[5]. (فلا تغفل) أيها الطالب.

(ولا يخفى عليك أيضاً) أى كما لا يخفى أنه لا معنى لقوله: ما زاد على قرينة المصرحة، والمكنيـة (أن الاشتراك بـين المصرحـة، والمكنية لا يخص الترشيح، بل) انتقالية (ليشمل)[6] الاشتـراك (التجريـد أيضاً) كـما يشمل الترشيح، وهو ما يلائم[7] المستعار له[8]، ويقارن الاستعارة.

---

(1) قال الملوى فى كتابه على الرسالة السمرقندية ص 43: «التحقيق أن المكنية لا تستلزم التخييلية» المطبعة الكستيلية.

(2) فى: ب: «لأن».

(3) فى: جـ: «اعلم» بحذف الواو.

(4) فى: جـ: «على ما مشينا».

(5) زاد فى: جـ: كلمـة: «تأمل».

(6) فى: جـ «يشمل» بحذف اللام.

(7) فى: ب: «يلائم» بالهمزة.

(8) المكنية تنقسم باعتبار الملائم إلى ثلاثة أقسام:

(بل) انتقالية يشمل (الاشتراك بين التشبيه، والمجاز المرسل أيضاً).

ومفهوم التجريد المشترك معنى بينهما ، وبين التشبيه ، والمجاز المرسل :

ما يلائم[1] المعنى المجازى، أو المشبه ويقارن المجاز، أو التشبيه.

(إلا أن يقال: التخصيص) أى تخصيص الاشتراك بالمرشح (مجرد اصطلاح)[2] لا تخصيص واقع، لجريان الاشتراك فى التجريد، ويجوز أن: تعرض للاشتراك فى الترشيح دون التجريد اهتماماً بشأنه[3] لشرفه، وأبلغيته، ولم[4] يتعرض للاشتراك فى التجريد اكتفاء بالمقايسة (فاعرفه) أى أن التخصيص مجرد اصطلاح، ولا يلزم من التخصيص الاصطلاحى الاختصاص الواقعى.

(ولو لم تسمه) أى ملائم المستعار له الزائد على القرينة (تجريداً) فإنه لا يستلزم أن[5] لا يكون تجريداً فى نفس الأمر.

(فإن محاسن الكلام ليس من توابع الأسماء): بل الأسماء من توابع المحاسن.

(ويجوز[6] جعله) أى ترشيح للمكنية (ترشيحاً للتخييلية): إن كانت

= 1 ـ مرشحة: نحو نطق لسان الحال بكذا.

2 ـ ومجردة: نحو نطقت الحال الواضحة بكذا، فالنطق ترشيح، والوضوح تجريد.

3 ـ مطلقة: وهى التى لم تقترن بشىء يلائم الطرفين، أو اقترنت بهما معاً، نحو نطقت الحال بكذا، ونحو نطق لسان الحال الواضحة بكذا. انظر النظام البديع فى المعانى والبيان والبديع الأستاذ على صقر ص 126.

(1) فى: ب «يلائم» مهموزاً.

(2) انظر حاشية عصام الفريدة جـ 631/2.

(3) فى: ب: «بشأنه».

(4) فى: جـ: «ولن يتعرض» والصواب: «ولم».

(5) فى: ب: «أنه لا يكون».

(6) هذه عبارة حاشية عصام الفريدة جـ 633/2.

قرينة المكنية استعارة تخييلية، كأن يقال: فى نشبت من نشبت أظفار المنية بفلان إنه إما ترشيح للمنية، أو للأظفار، كما أشار إليه فيما مر.

(والاستعارة التحقيقية) إن كانت قرينة المكنية استعارة تحقيقية، كما ذهب إليه صاحب الكشاف، واختاره المصنف.

(أما الاستعارة التحقيقية فظاهر)[1] فكون الترشيح لها، لأنها[2] كسائر[3] الاستعارات المصرحة، التى لم تكن قرينة للمكنية.

(وكذا التخييلية) كون الترشيح لها ظاهر (على ما ذهب إليه السكاكى):

لأن التخييلية[4] مصرحة عنده[5].

(وأما التخييلية على مذهب السلف) فى كون[6] الترشيح يكون لها[7].

(فلأن الترشيح يكون للمجاز العقلى أيضاً :

بذكر ما يلائم ما هو له، كما) تأكيد لقوله: أيضاً (يكون للمجاز اللغوى المرسل[8]، بذكر ما يلائم الموضوع له كما فى قوله ﷺ «أسرعكن لحوقاً بى، أطولكن يدا»[9].

---

(1) فى: جـ: «أما الاستعارة التحقيقية فكون الترشيح لها ظاهراً».

(2) فى : جـ : «وذلك أنها» انظر حاشية الأسير على الملوى ص 43 «المطبعة الكستلية سنة 1381 هـ» .

(3) فى: ب «كساير» بالياء.

(4) انظر المفتاح ص 176.

(5) فى شرح الفوائد الغياثية لطاشكبرى زاده ص 246 دار الطباعة العامرة وهذا خلاف ما ذهب إليه السلف ، كما قال عبدالقاهر فى «يدالشمال» أنظر أسرار البلاغة عبدالقاهر الجرجانى ص 31 «تصحيح محمد رشيد رضا».
الطبعة السادسة سنة 1959 م .

(6) اللوحة: 121/ أ.

(7) اللوحة: 127/ ب.

(8) كذا فى حاشية عصام الفريدة جـ 633/2.

(9) تخريجه : أخرجه مسلم فى صحيحه جـ 8/16 «باب فضائل زينب أم المؤمنين» وفيه : =

فاليد مجاز مرسل عن النعمة، وأطـول ترشيـح لذلـك، من الطول «بفتح[1] الطاء» وهو الإنعام والإعطاء، لأنه يلائم المشبه به، وهو اليد، لا من الطول[2]، «بضم الطاء» وهو الامتداد[3].

وذلك أن تقول: الإنعام[4] لا يخص المشبه به، لثبوته للمشبه أيضاً، وهو النعمة، لأنها متعلقة.

ويكون للتشبيه :

(بذكر ما يلائم[5] المشبه به) كما فى أظفار المنية الشبيهة بالأسد نشبت بفلان.

= «أسرعكن لحاقاً» برواية عائشة . وأخرجه البخارى فى «باب حدثنا موسى بن اسماعيل ، من كتاب الزكاة» مروياً عن عائشة أيضاً . واللفظ مختلف جـ 28/4 «ط مصطفى الحلبى سنة 1959 م » .

(1) فى حاشية الصبان على رسالة البيان ص 100 : « أطول ترشيح ، إن كان من الطول بالضم ، فإن كان من الطول بالفتح فتجريد » .

(2) فى اللسان جـ 437/13 مادة «الطول»: الطول : خلاف العرض ، وطال الشىء امتد ، وفى ص 440 : «الطول ، الفضل والعطاء» .

(3) زاد فى : جـ: «كذا قرره الأستاذ».

(4) قال الخطيب القزوينى فى الإيضاح : «أطولكن : لا بأس أن يسمى ترشيح المجاز ، والمعنى : بسط اليد بالعطاء . وقيل أطولكن : من الطول بمعنى الفضل . . .

ويحتمل أن يريد: أطولكن يداً بالعطاء».

ومن ذلك يُفْهَم:

أ ـ على التفسير الأول: ترشيح.

ب ـ وعلى الثانى تجريد.

جـ ـ وعلى الثالث: مجاز بالحذف.

انظر شروح التلخيص جـ 32/4.

(5) فى : ب: «يلايم» بالياء.

(ويكون للاستعارة المصرحة كما سبق) فى أول الفريدة[1].

(والأولى ترك قوله: والاستعارة المصرحة كما سبق، أو زيادة المكنية) لأنه إن كان الغرض الاستيفاء، فلا معنى لترك المكنية، وإن لم يكن الاستيفاء مقصوداً، فلا معنى لإعادة ما قد سبق.

ثم أشار إلى وجه ما وقع من الاختلاف فى قرينة المكنية بقوله [2]:

(ووجه الفرق بين ما يجعل قرينة للمكنية، ويجعل نفسه تخييلاً) وهو مذهب[3] السكاكى.

(أو يجعل استعارة تحقيقية) وهو مذهب صاحب الكشاف[4].

(أو يجعل إثباته لا نفسه[5] تخييلاً) وهو مذهب السلف[6]، وصاحب الكشاف فى بعض المواد.

(وبين ما يجعل زائداً عليها) أى على قرينة المكنية، ترشيحاً، إما للمكنية أو للتخييلية.

(قوة الاختصاص بالمشبه به، فأيهما) أى ما يجعل قرينة للمكنية، والزائد عليها.

(أقوى اختصاصاً[7]، وتعلقاً به) أى المشبه به، متنازعاً فيه، لقوله اختصاصاً، وتعلقاً.

---

(1) أى الخامسة من العقد الثالث.

(2) الفرق بين الترشيح، وقرينة المكنية.

(3) انظر فيض الفتاح جـ 187/4، ومفتاح العلوم ص 189.

(4) انظر الكشاف جـ 119/1 «دار الكتاب العربى ببيروت».

(5) فى: ب «لنفسه» وهو خطأ، والصواب: «لا نفسه».

(6) والخطيب أيضاً، راجع حاشية عصام الفريدة جـ 635/2.

(7) فى الرسالة البيانية الشيخ محمد الصبان ص 300 «ط الأميرية»: إذا كان المذكور من نوازم المشبه به فى المكنية واحداً، جعل قرينة لها.
وإن كان متعدداً جعل أقواها، وأبينها، لزوماً، أو أسبقها دلالة على المراد على خلاف فى ذلك. اختار الثانى العصام، وهو التحقيق قرينة لها، وما عداه ترشيحاً لها».

(فهو القرينة) سواء كان متقدماً، أم متأخراً.

فإذا استويا فى القوة فأشبههما[1] دلالة على المراد يكون قرينة (وما سواه ترشيح) مثال المكنية المرشحة: مخالب المنية نشبت بفلان ففترسته.

(خص ـ أى المصنف ـ بيان الفرق بين القرينة والترشيح بالاستعارة المكنية:

لأنه لا التباس بين القرينة والترشيح فى الاستعارة المصرحة، كما أشرنا إليه) حيث قال: ولا يخفى أنه لا معنى لقوله: ما زاد على قرينة المصرحة، لأن الخ.

(نعم[2] يحتاج[3] إلى الفرق بمثل ما ذكر) من قوة الاختصاص (بين القرينة والتجريد) فإن كلاً منهما ملائم للمشبه. (فأيهما) من القرينة والتجريد (أشد اختصاصاً بالمشبه كان قرينة)[4] للاستعارة المصرحة (وما سواه) أى سوى الأشد اختصاصاً (تجريد) لها.

(والأظهر أن ما يحضره) أى يتنبه له (السامع) على المراد (أولاً، فهو القرينة) للاستعارة: (وما سواه) أى سوى ما يتنبه له أولاً (ترشيح) أو تجريد فالاعتبار بالدلالة على المراد، لا بقوة الاختصاص عند الشارح.

قال العلامة يس[5]: قوله: والأظهر أن ما يحضره الخ. قال شيخنا: أنظر هل يأتى مثل ذلك فيما سبق من قرينة المكنية، والزائد عليها؟انتهى.

---

(1) فى: ب، جـ: «فاشبههما» بالتثنية، وهو الصواب، والمراد القرينة، والزائد عليها. وفى: أ، «فأشبهها».

(2) الفرق بين التجريد، وقرينة التصريحية.

(3) بالبناء للمجهول، كذا فى حاشية عصام الفريدة جـ 638/2.

(4) يرى العصام: أن مدى الفرق بين القرينة، والترشيح الدلالة على المراد بقوة الاختصاص «انظر حاشية عصام الفريدة جـ 638/2.

(5) كذا فى حاشية يس العليمى على عصام الدين، اللوحة: 96.

ولما كان[1] مذهب المصنف، وما استظهره الشارح غير لازم فى كل مقام، قال الشارح:

(ولك أن تجعل الجميع)[2] أى جميع الملائمات[3] (قرينة، فى مقام شدة[4] الاهتمام) والاعتناء، (بالايضاح).

ولذا قال صاحب التلخيص[5] - رحمه الله تعالى -: (القرينة:

أ - قد تكون واحدة[6].

ب - وقد تكون متعددة[7].

قال العلامة يس - رحمه الله تعالى:

هل كذلك يجرى مثله فيما سبق، بأن يقال: إن الجميع قرينة المكنية، من غير ترشيح؟ فليحرر.

وفى الأطول[8]:

منعوا أن تكون قرينة الاستعارة المصرحة متعددة، دون الاستعارة

---

(1) ويرى العصام أيضاً، أن تكون جميع الملائمات قرينة للاستعارة فى مقام شدة الاهتمام.

(2) فى حاشية عصام الفريدة جـ 639/2: «الجميع: أى كل واحد منها قرينة». قال الأمير: وهو مبنى على جواز تعددها، وهو الحق» انظر حاشية الأنبابى على رسالة البيان للصبان ص 302.

(3) فى: ب: «الملايمات» بالياء.

(4) فى حاشية الأنبابى ص 302: «يعتبر التعدد كأنه شىء واحد للنكتة التى ذكرها العصام، أعنى: مزيد الاهتمام».

(5) انظر الإيضاح للخطيب القزوينى جـ 72/4 «شروح التلخيص».

(6) فى المصدر السابق جـ 72/4: كقول بعض العرب:

فإن تعافوا العدل والإيمانا ... فإن فى إيماننا نيرانا

أى سيوفاً تلمع، كأنه شعل نيران.

(7) كقول البحترى:

وصاعقة من نصله تنكفى بها ... على أرؤس الأقران خمس سحائب

أى أنامل الممدوح.

(8) كذا فى الأطول لعصام الدين جـ 128/2.

بالكناية، بل جعلوا واحداً مما يصرفها عن الحقيقة قرينة، والزائد[1] عليها تجريد.

وأيضاً لا يظهر فرق بين استعارة[2] قرينتها متعددة، وبين الاستعارة المجردة[3].

(والحمد لله على تمام الإصباح، بعد الظلام المحوج إلى المصباح) ختم الشارح - رحمه الله تعالى - بالحمد، كما بدأه[4] به، ليكون الختم على سنن الابتداء.

ثم شرع[5] فى الدعاء قائلاً[6]:

(ونرجو)[7] من الله تعالى الكريم[8]، الذى لا يخيب من رجاه.

(الانتظام به) بما شرحناه للراغبين، وحققناه (فى) سلك (دعاء الطلبة) للعلم، القاصدين به وجه الله تعالى، فى الجنة العلية[9].

فهم الذين يرجى[10] قبول دعائهم، لا من يطلبه للمنافسة والمباهاة، وجمع حطام الدنيا الدنية، فإن هؤلاء لا يصدق عليهم طلبة علم على الحقيقة.

قال ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»[11] الحديث.

---

(1) فى: ب «الزايد» بالياء.

(2) فى الأطول جـ 2/128 «الاستعارة».

(3) كذا فى حاشية يس على عصام اللوحة: 96 مخطوطة.

(4) فى: جـ: «بداه».

(5) فى: جـ: «ثم بعد الثناء على الله تعالى، شرع»،

(6) فى: جـ: «فقال».

(7) فى: جـ: «ونرجوا» وهو خطأ، والصواب: «ونرجو».

(8) اللوحة: 128/ ب.

(9) اللوحة: 122/ أ.

(10) فى: جـ: «فهم الذين يزجى» وهو تصحيف.

(11) جزء من حديث شريف، أخرجه البخارى فى «كتاب بدء الوحى جـ 13/1» وفى =

ولله در الإمام الغزالى حيث قال: «مثل من يطلب العلم لغرض الدنيا، كمثل من يأخذ النجاسة بملاعق الياقوت»[1].

قال عليه الصلاة والسلام «تعس[2] عبد الدنيا، تعس[3] عبد الدرهم، تعس وانتكس، وإذا شيك فلا انتقش».

(وفى نهاية العلامة ابن الأثير، بعد تفسير حديث ساقه، ما نصه: ومنه الحديث: «وإذا[4] شيك فلا انتقش». أى إذا شاكته شوكة[5] فلا يقدر على انتقاشها، وهو إخراجها بالمنقاش، انتهى.

وفى موضع آخر منها: وأصل المناقشة: من نقش الشوكة: إذا استخرجها[6] من جسمه، وقد نقشها وانتقشها.

ومنه حديث أبى هريرة[7]: «وإذا شيك فلا انتقش». أى إذا دخل فيه شوكة، لا أخرجها من موضعها، وبه سمى المنقاش الذى ينقش به، انتهى.

= كتاب الإيمان باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة» جـ 144/1، أنظر فتح البارى «ط مصطفى الحلبى». وأخرجه مسلم فى «باب إنما الأعمال بالنيات» جـ 53/13، «وابن ماجه فى «كتاب الزهد باب النية» جـ 1413/2 رقم الحديث: 4227.

(1) فى القاموس جـ 167/1: «الياقوت: من الجواهر، معرب، أجوده الأحمر الرمانى.

(2) هذا جزء من حديث أخرجه البخارى فى «كتاب الجهاد» من «باب الحراسة فى الغزو فى سبيل الله» جـ 422/6 «شرح فتح البارى لابن حجر» مطبعة مصطفى الحلبى سنة 1959 م»، وقد تقدم تخريجه.

(3) فى: جـ «وتعس» بزيادة الواو.

(4) هذا جزء حديث، رواه أبو هريرة رضى الله عنه، وقد تقدم تخريجه قريباً.

(5) فى اللسان جـ 339/12 «وشاكته الشوكة تشوكه: دخلت فى جسمه».

(6) فى المصدر السابق جـ 250/8: «نقش الشوكة ينقشها نقشاً، وانتقشها وأخرجها من رجله».

(7) فى المصدر السابق جـ 250/8 ومنه حديث أبى هريرة: «عثر فلا انتعش وشيك فهلا انتقش، أى دخلت فيه شوكة لا أخرجها من موضعها، وبه سمى المنقاش الذى ينقش به».

وفى موضع آخر منها ما نصه: وفى حديث أبى هريرة «تعس[1] عبد الدنيا وانتكس»[2] أى انقلب على رأسه، وهو دعاء عليه بالخيبة: لأن من انتكس فى أمره فقد خاب وخسر، انتهى.

وفى مادة «نعش» منها وإذا نعش فلا انتعش، أى لا ارتفع[3] وهو دعاء عليه، يقال: نعشه الله ينعشه نعشاً، إذا رفعه، وانتعش العاثر: إذا نهض من عثرته، وبه سمى سرير الميت نعشاً لارتفاعه[4]، وإذا لم يكن عليه ميت محمول، فهو سرير[5].

ومنه حديث عمر: انتعش نعشك الله، أى ارتفع هـ)[6].

(فى الصباح والرواح) إنما خص هذين الوقتين[7] بالذكر لشرفهما، برفع الأعمال فيهما، رجاء لقبول الدعاء، فنسأل الله تعالى الكريم من فضله، متوسلين[8] إليه بسيدنا محمد نبيه، وعبده، وآله[9] وصحبه، ومن اقتدى بسنته، واهتدى بهديه[10] أن يختم لنا، ولذريتنا، وأحبتنا[11]، وإخواننا، بخاتمة الإسلام، وأن يبوأنا[12] دار السلام، وأن يترحم على صاحب المنن، والشرح وجميع من

---

(1) تقدم تخريجه قريباً.

(2) فى اللسان جـ 137/8 مادة: «نكس»: «والنكس: قلب الشىء على رأسه».

(3) كذا فى اللسان جـ 347/8 المطبعة الميرية بولاق سنة 1301 هـ.

(4) كذا فى اللسان لابن منظور جـ 347/8 مادة: «نعش».

(5) قاله ابن الأثير انظر المصدر السابق جـ 347/8.

(6) ما بين القوسين سقط من: ب ، جـ.

(7) اللوحة: 146/ جـ.

(8) فى: جـ: «بجاه سيدنا محمد».

(9) ما بين القوسين سقط من: جـ.

(10) «وأحبتنا» ليست فى: جـ.

(11) فى : جـ « قدم : وأن يترجم على صاحب المتن والشرح » ثم قال : « وأن يبوأنا وإياهما دار السلام » .

(12) «وجميع من ذكر فيهما من الأئمة والأعلام» سقطت من: جـ.

ذكر فيهما من الأئمة الأعلام، وجميع مشايخنا، ومن علمنا خيراً، ووالدينا، آمين.

(وليكن الختام بقول سيد ولد عدنان: كلمتان[1] حبيبتان إلى الرحمن خفيفتان[2] على اللسان، ثقيلتان فى الميزان، سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم والحمد لله رب العالمين.

وكان الفراغ من تبييضه ليلة المولد الشريف المبارك، وأنا أسأل الله تعالى من فضله جل جلاله بقدر هذه الليلة المباركة الغراء أن يبيض وجهى يوم تبيض وجـوه أوليائه، وأن يجعل خير أيامنا وأسعدها يوم لقائه، بجاه سيدنا محمد وآله، وأصحابه، ولمن قال آمين[3]. والحمد لله رب العالمين «انتهى» من شهور عام تسعة وخمسين بعد المائة والألف عرفنا الله خيره آمين[4] وخير ما يعده حتى نلقاه آمنين مطمئنين.

---

(1) تخريجه : أخرجه البخارى :
فى «كتاب الدعوات ، باب فضل التسبيح» جـ 464/13 مروياً عن أبى هريرة ، وفى «باب قول الله تعالى : ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ﴾ من «كتاب التوحيد» جـ 326/17 و 327 ، « انظر فتح البارى » .
وأخرجه مسلم :
فى كتاب الذكر ، والدعاء ، والتوبة ، والاستغفار من «باب فضل التهليل ، والتسبيح ، والدعاء» جـ 19/18 . مروياً عن أبى هريرة أيضاً ، واللفظ واحد ، ولا فارق بينهما سوى تقديم « سبحان الله وبحمده » على « سبحان الله العظيم » . كما ورد فى مسلم «المطبعة المصرية، سنة 1349 هـ » .

(2) قال الطيبى فى فتح البارى جـ 464/13 : «الخفة : مستعارة للسهولة ، شبه سهولة جريان هذا الكلام على اللسان ، بما يخف عن الحامل من بعض المحمولات ، فلا يشق عليه » .

(3) فى : ب : «ومن قال: آمين».

(4) اللوحة: 129 ب.

خاتمة الكتاب

بسم [1] الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وسلم يقول العبد الضعيف، العاجز الفقير، إلى مولانا القوى الغنى القدير، أحمد الطرودى [2] بن مصطفى الحنفى، حفه الله بلطفه الخفى، وبره الحفى :

الحمد لله على الختام وحمده من أعظم الأنعام
ثم صلاة الله تترى[3] أبدا على النبى ومن بهديه اهتدى

(1) من هنا إلى آخر الخاتمة سقط من : ب . كما سقط من : جـ : من البسملة إلى قوله : «فضل يحتوى على أربعة مطالب» .

(2) أنظر ترجمته فى مفاتيح النصر للتعريف بعلماء العصر ، للعياض القيروانى ، ص 44 مخطوطة بدار الكتب الوطنية التونسية رقم الإيداع : 16024 . مسامرة الظريف محمد السنوسى ، اللوحة 31 من القسم الثانى ، مخطوطة بدار الكتب التونسية رقم الإيداع 18674 كتاب بشائر أهل الإيمان حسين خوجة ص 163 المطبعة الرسمية العربية تونس سنة 1316 هـ .

والحلل السندسية جـ 2/ اللوحة 119 مخطوطة بدار الكتب التونسية رقم الإيداع / 1 .

(3) فى المنجد للأب لويس اليسوعى ص 57 المطبعة الكاثوليكية ، بيروت : يقال : «جاء القوم تترى ، وتترى : أى متتابعين ، وأصلها : وترى» .

ما سجت[1] فى طرسها[2] الأقلام
وصنفت أسلافنا الأعلام[3]

وبعد حمد لله ذى الجلال
مضاعف الأفضال والنوال

فهذه مقاصد مهمة
ألفتها[4] من زبر[5] الأئمة

جعلتها خاتمة المجلة
كأنها للغانيات[6] حلة[7]

جمعت فيها ما مضى مفصلا
مختصراً منقحاً على السوا

بحفظها تستحضر[8] القواعد
نافعة لقاصر[9] مكابد[10]

نسأله خاتمة الإيمان
والفوز بالرضاء فى الجنان

ولنشرع فيما أشرنا إليه، مستعيناً بالله، سبحانه وتعالى، ومتوكلاً عليه، فنقول: اعلم أن الاستعارة[11]، وهى: من استعرت[12] زيداً ثوباً لعمرو،

(1) فى الصحاح للجوهرى جـ 2372/6 مادة : «سجا» : «سجا يسجو سجواً : سكن، ودام» .

(2) فى القاموس جـ 234/2 مادة «طرس»: «الطرس بالسكر : الصحيفة أو التى محيت ، ثم كبتت ، جمع أطراس ، وطروس ، وطرسه » .

(3) جناس ناقص بين قوله: أقلام، أعلام.

(4) فى المصدر السابق جـ 122/3 :«والألف» بالضم اسم من الائتلاف. . والقوم اجتمعوا، كائتلفوا».

(5) فى المصدر السابق جـ 38/2 مادة: «زبر»: «المزبر، القلم، والزبور الكتاب، بمعنى المزبور، والجمع زبر».

(6) فى المصدر السابق جـ 374/4 «الغانية: المرأة التى تطلب ولا تطلب، أو الغنية بحسنها عن الزينة . . . أو الشابة العفيفة، ذات زوج أم لا».

(7) فى المصدر السابق جـ 370/3 «الحلم بالضم: إزاء ورداء، برد أو غيره ولا تكون حلة إلا من ثوبين، أو ثوب له بطانة».

(8) الصواب : «تستحضر» .

(9) فى المنجد للأب لويس ص 668 «بيروت» «قصر عن الشىء : كف عنه ، وتركه مع العجز. . . .».

(10) فى القاموس جـ 344/1 مادة: «الكبد»: «كابده وكابده، وكباداً : قاساه».

(11) أى فى اللغة، راجع المنجد ص 562 «بيروت» مادة: «عور».

(12) قال ابن الأثير فى المثل السائر جـ 77/2 تحقيق الدكتور بدوى طبانة ، والدكتور أحمد الحوفى : «وإنما سمى هذا القسم من الكلام استعارة ، لأن الأصل فى الاستعارة =

ولكنها فى صورة إطلاقها[1] على:

أ - لفظ المشبه[2] به مستعملاً فى المشبه، نقلت من المصدر بمعنى المفعول إلى معنى لا يصح الاشتقاق منه.

ب - وفى صورة إطـلاقها[3] على استعمال لفظ المشبه به المشبه. نقلت من معنى مصدرى، يصح الاشتقاق منه.

وهى:

لفظ استعمل فى غير ما وضع له، للمشابهة مع قرينة[4].

وبهذا خالفت المجاز المرسل، وهى أخص[5] منه، إذ قصد المبالغة شرط فيها دونه.

ولا تحس[6] إلا حيث كان التشبيه مقرراً، وكلما زاد التشبيه خفاء، زادت حسناً. ما لم تبلغ حد التعمية[7]. فتصير لغزاً.

= المجازية مأخوذة من العارية الحقيقية، التى هى ضرب من المعاملة، وهى أن يستعير بعض الناس من بعضه شيئاً من الأشياء، ولا يقع ذلك إلا من شخصين، بينهما سبب معرفة ما.
يقتضى استعارة أحدهما من الآخر شيئاً».

(1) أى بحسب اصطلاح البيانيين، وأما الأصوليون فيطلقون الاستعارة على كل مجاز، فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين ... قاله الفنرى، راجع حاشية الدسوقى جـ 41/4.

(2) هذا تعريف للاستعارة بالمعنى الأسمى راجع شروح التلخيص جـ 30/4.

(3) وهذا تعريف لها بالمعنى المصدرى، قال ابن يعقوب المغرى فى مواهب الفتاح جـ 30/4: «وذلك هو الأقرب إلى الأصل فى الإطلاق، وبرعاية هذا الإطلاق ... يصح الاشتقاق».

(4) أى مانعة من إرادة المعنى الحقيقى. انظر فيض الفتاح جـ 142/4.

(5) أنظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص 101، صدر من تطور البيان العربى، الدكتور كامل الخولى ص 139 «دار الأنوار» ابن قتيبة ومقاييسه البلاغية محمد رمضان الجربى «بحث لنيل درجة الماجستير ص 148».

(6) «عقد المؤلف فصلاً طويلاً بين فيه الاستعارة الحسنة والقبيحة وسيأتى قريباً».

(7) أنظر أثر القرآن، فى تطور النقد الأدبى محمد زغلول سلام ص 119، دار المعارف بمصر 1952 م.

ولا يشترط السماع فيها، بل يشترط المعنى المناسب الصالح للاستعارة.

ثم هى باعتبار ذاتها تنقسم إلى: مصرح بها، ومكنى[1] عنها.

والمصرح بها تنقسم إلى: قطعية، واحتمالية[2]. (اللوحة: 123/أ).

والقطعية تنقسم إلى: حقيقية، وتخييلية[3].

وثانياً: تنقسم إلى: أصلية[4]، وتبعية.

وثالثاً: تنقسم إلى: مطلقة، ومجردة، ومرشحة.

أما الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع، فهى:

أن تذكر مشبهاً به فى موضع مشبه محقق، مدعياً دخول المشبه فى جنس المشبه به، مع سد طريق التشبيه، ونصب قرينة مانعة من الحمل على الظاهر. احترزوا عن الكذب، كما إذا أردت أن تلحق شجاعاً بالأسد، فى شدة البطش، وكمال الإقدام، فقلت: رأيت أسداً يتكلم، أو ذا وجه جميل كالبدر فى الوضوح، والإشراق، وملاحة الاستدارة، فقلت: رأيت بدراً يبتسم.

وأما الاستعارة المصرح بها التخييلية مع القطع[5]، فهى:

أن تذكر مشبهاً فى موضع مشبه به، وتقدر مشابهته للمذكور، مع الإفراد فى الذكر، والقرينة، كما إذا شبهت الحالة الدالة، على أمر، بالإنسان الذى يتكلم، فيخترع الوهم للحال ما قوام الكلام به، ثم نطق عليه اسم اللسان المحقق، ونضيفه إلى الحال، قائلاً: لسان الحال[6] ناطق بكذا.

---

(1) انظر جواهر البلاغة ص 241 «ط السعادة».

(2) كذا فى المفتاح ص 176.

(3) انظر المصدر السابق ص 176.

(4) قال العصام فى الأطول ص 136 جـ 2: «وهذا التقسيم باعتبار لفظ الاستعارة».

(5) كذا فى المفتاح ص 178.

(6) أنظر المصدر السابق 178.

وأما الاستعارة المصرح بها المحتملة للقطع [1] ، والتخييل :

فكما فى قوله تعالى: ﴿ فأذاقها الله لباس الجوع والخوف ﴾[2] إذ الظاهر من اللباس الحمل على التخييل[3]، ويحتمل الحمل على التحقيق[4]، بأن يستعار لما يلبسه الإنسان، من امتقاع اللون، ورثاثته[5].

وأما الاستعارة الأصلية.[6]

فهى الواقعة فى أسماء الأجناس.

وأما التبعية.[7]

فهى ما تقع فى غير أسماء الأجناس، من الأفعال، والصفات، وأسماء الزمان والمكان، والآلة والحروف.

وأما المطلقة، والمجردة[8]، والمرشحة، فالاستعارة: إذا عقبت بما يلائم المستعار منه، فهى مرشحة، لاتباعها بما يرادف المعنى الحقيقى، نحو رأيت أسداً له لبد.

وإن عقبت بما يلائم المستعار له، فمجردة، لتجردها عن روادف المعنى الحقيقى، نحو رأيت أسداً شاكى السلاح وإن لم تعقب بشىء مما يلائم المستعار منه والمستعار له، فهى مطلقة، نحو رأيت أسداً.

---

(1) انظر المصدر السابق ص 178.
(2) سورة النحل: الآية: 112.
(3) هنا موافق لأصحاب السكاكى انظر المفتاح ص 179.
(4) قال السكاكى فى المفتاح ص 179 «وعندى أن يحمل على التحقيق».
(5) كذا فى المفتاح ص 179.
(6) انظر الأطول ص 1306 جـ 2 «ط العثمانية».
(7) انظر جواهر البلاغة ص 246.
(8) راجع الأطول جـ 136/2، انظر جواهر البلاغةص 253 وما بعدها .

ومن الاستعارة[1] استعارة أحد الضدين للآخر، بواسطة تنزيل التضاد منزلة التناسب، بطريق التهكم، والتلميح[2].

الأول: نحو قوله تعالى: ﴿ فبشرهم بعذاب أليم ﴾[3].

الثانى : نحو قولك: رأيت أسداً، أى جباناً[4]، على سبيل التلميح والظرافة.

ومنها استعارة وصف أحد صورتين[5] منتزعتين من عدة أمور، لوصف آخر، مثل أن تجد من استفتى فى مسألة، فيهمّ بالجواب تارة، ويمسك عنه أخرى، فيشبه تردده بتردد من قام لأمر، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً، وتارة لا يريد فيؤخر أخرى، ثم يدعى دخول المشبه فى المشبه به، وتسد طريق التشبيه، قائلاً: أراك تقدم رجلاً، وتؤخر أخرى، والأصل: أراك فى ترددك كمن يقدم رجلاً ويؤخر أخرى.

ويسمى هذا التمثيل على سبيل الاستعارة، وقد صرح أهل البيان بأن التمثيل لا يستلزم الاستعارة فى شىء من أجزائه، بل لا يجوز فيه ذلك، حتى نفى بعض المحققين عدم اجتماع التمثيلية، والتبعية، على ذلك، وهو السيد للسند[6]ومن حذا حذوه، خلافاً للمحقق السعد[7]، ومن حذا حذوه، حيث جوزه[8].

(1) راجع مواهب الفتاح جـ 76/4 ومذكرة حامد عونى فى البلاغة لطلاب السنة الثالثة ص 47«مطابع دار الكتاب العربى بمصر سنة 1374 هـ».

(2) انظر عروس الأفراح جـ 76/4، انظر الكشاف جـ 251/1 «بولاق» وحاشية الدسوقى على مختصر السعد جـ 78/4.

(3) سورة التوبة من الآية: 34.

(4) انظر فتح منزل المبانى بشرح أقصى الأمانى فى البيان، والبديع، والمعانى تأليف أبى يحيى زكرياء الأنصارى ص 84 «المطبعة الجمالية بمصر» الطبعة الأولى سنة 1332 هـ .

(5) راجع جواهر البلاغةص 258 وما بعدها «ط السعادة سنة 1935 م».

(6) انظر حاشية يس العليمى على عصام اللوحة: 69 مخطوطة بدار الكتب التونسية رقم الإيداع 15923 .

(7) انظر المصدر السابق اللوحة: 69، وراجع مسالك الخلاص فى مهالك الخواص لطاشكبرى زاده مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم الإيداع 308 بلاغة.

(8) راجع حاشية الشهاب الخفاجى على البيضاوى جـ 246/1، وحاشية زاده على البيضاوى جـ 102/1 .

قال القطب [1] :

فى المثل شهرة، بحيث صار علماً للحال الأولى، التى هى المورد، بخلاف الاستعارة التمثيلية فكل مثل استعارة تمثيلية، ولا عكس [2].

وحقيقتها [3]:

أن تأخذ أموراً متعددة من المشبه، وتجمع فى الخاطر، وكذا من المشبه به، ويجعل المجموعان مشتركين فى مجموع منتزع يشملهما.

ومذهب السكاكى [4] :

أن الاستعارة [5] تشمل التمثيل، ويقال للتمثيل، استعارة تمثيلية.

وأما على مذهب الشيخ عبد القاهر [6]، وجار الله :

فالاستعارة مختصة بالمجاز فى المفرد المبنى على التشبيه.

وأما الاستعارة بالكناية [7] فهى :

أن تذكر المشبه، وتريد المشبه به، دالاً على ذلك، بإضافة شىء من لوازم المشبه به المساوية للمشبه، مثل أن تشبه المنية بالسبع، ثم تفردها بالذكر، مضيفاً إليها الأنياب، والمخالب، قائلاً: مخالب المنية، أو أنياب المنية نشبت بفلان.

ونحوه: لسان الحال ناطق بكذا.

---

(1) لعل المراد به القطب الشيرازى وقد تقدمت ترجمته.

(2) انظر مواهب الفتاح لأبى يعقوب المغربى جـ 148/4.

(3) راجع فيض الفتاح جـ 103/4 وأسرار البلاغة 156 «صبيح».

دراسات تفصيلية شاملة لبلاغة الإمام عبد القاهر الجرجانى 26 «دار الطباعة المحمدية بمصر».

(4) انظر المفتاح 177 .

(5) أى التحقيقية المصرحة تشمل الاستعارة التمثيلية، وهذا اضطراب منه.

انظر فيض الفتاح جـ 202/4 .

(6) راجع المصدر السابق جـ 202/4.

(7) انظر مفتاح العوم ص 179 .

ثم إنه قد تقرر فى قواعد البيان: أن الاستعارة فى الفعل، والصفة، وفى الحروف تبعية[1].

والاستعارة الواقعة فى الحروف:

إنما هى واقعة فى متعلق معناه، فتقع فى المصادر وفى متعلقات المعانى ثم تبعيتها تسرى، فى الأفعال، والصفات، والحروف[2].

فمعنى الاستعارة التبعية (اللوحة: 124/أ).

أى يكون المستعار فعلاً أو صفة أو حرفاً، والمستعار له لفظ المشبه لا المشبه به، فإذا وجدت مثلاً قتل زيد عمراً، بمعنى ضربه ضرباً شديداً، وفتشت جميع أجزاء مفهومه، فلا[3] تجد المجازية إلا فى جزئه الحدثى، وهى مجازية الكل ولذلك تسمى الاستعارة فى الفعل تبعية، وقس عليه، واستوضح منه حال المشتق والحرف.

وأوضح من ذلك أنه إذا أريد استعارة «قتل» لمفهوم «ضرب» لتشبيه مفهوم «ضرب» بمفهوم «قتل» فى شدة التأثير، يشبه الضرب بالقتل ويستعار له القتل ويشتق منه «قتل»[4].

فيستعار قتل بتبعية استعارة القتل، وهكذا باقى المشتقات.

وبيان الاستعارة فى الحروف [5]

هو أن معانى الحروف لعدم استقلالها لا يمكن أن يشبه بها لأن المشبه به هو المحكوم عليه فيشاركه المشبه به فى أمر فيجرى التشبيه فيما يعبر به عنه،

---

(1) انظر جواهر البلاغة ص 248.

(2) راجع فيض الفتاح جـ 176/4 وما بعدها.

(3) انظر شروح التلخيص جـ 115/4.

(4) انظر فيض الفتاح جـ 177/4 وما بعدها.

(5) انظر شروح التلخيص جـ 116/4 وما بعدها.

ويلزم بتبعية الاستعارة فى التعبيرات الاستعارة فى معانى الحروف، وقد يكون جريان التشبيه فى مصر الفعل وفى متعلقه على السوية، فيجوز اختيار كل من التبعية والمكنية كما فى «نطقت[1] الحال بكذا» ومما ينبغى أن يحرر فى هذا المقام مذهب الأئمة الأعلام من غير تقرير أدلة كل منهم وما يلزم عليه من النقض والإبرام.

وهو أن الاستعارة بالكناية على ما ذهب إليه جمهور السلف [2] :

وهو أن لا يصرح بذكر المستعار[3] بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه كقولك «شجاع يفترس أقرانه».

وعلى ما ذهب إليه صاحب المفتاح :

هو أن تذكر المشبه[4] وتريد المشبه به دالاً عليه بنصب قرينة تنصبها.

وعلى ما ذهب إليه صاحب الإيضاح [5] :

هى التشبيه المضمر فى النفس المدلول عليه بذكر ما يخص المشبه به[6].

وأما الاستعارة التخييلية على ما ذهب إليه السلف [7] وتبعهم صاحب الإيضاح فى الخلف :

هو جعل الشىء للشىء كجعل الأظفار للمنية، واليد للشمال.

---

(1) راجع فيض الفتاح جـ 177/4 .

(2) يريد بالسلف من تقدم السكاكى، قال الدسوقى فى حاشيته على المختصر جـ 159/4 : «فالمراد بهم صاحب الكشاف، ومن قبله ومن بعده».

(3) راجع المطول «مع فيض الفتاح» جـ 191/4.

(4) انظر المفتاح للسكاكى 179 .

(5) انظر عروس الأفراح جـ 150/4 لبهاء الدين السبكى.

(6) راجع جواهر البلاغة للأستاذ أحمد الهاشمى ص 243 وما بعدها ط السعادة بمصر.

(7) انظر حاشية يس على عصام اللوحة: 90 .

وعلى ما ذهب إليه الإمام السكاكى [1]

وهو أن تسمى باسم صورة محققة، صورة عندك وهمية محضة تقدرها مشابهة لها، مقدراً لها فى الذكر، فى ضمن قرينة مانعة عن حمل الاسم على ما يسبق منه إلى الفهم من كون مسماه شيئاً محققاً.

وأما استلزام الاستعارة المكنية للتخييلية :

فـذهب السلف[2]: إلى أن المكنية لا تستلزم التخييليـة وإليـه ذهب صاحب المفتاح[3].

وذهب صـاحب الإيضاح[4]: إلى أنها تستلزم التخييليـة، وادعى أنه مذهب الجمهور[5]، وأن عدم الاستلزام باطل بالاتفاق. وأنت خبير بأنه إن أراد بالاتفاق، اتفاق غير صاحب المفتاح فهو ممنوع، لأن صاحب الكشاف على عدم الاستلزام[6]، وإن أراد اتفاق السكاكى وغيره فهو ظاهر البطلان، لأن السكاكى مصرح بخلافه.

وأما التخييلية: فهل تنفك عن المكنية فذهب السلف[7] إلى انفكاكها عنها وتبعهم فى ذلك صاحب المفتاح. وإلى عـدم جواز الانفكـاك: ذهب صاحب الإيضاح[8].

---

(1) انظر المفتاح للسكاكى ص 189 .

(2) لعل مراده بالسلف الزمخشرى فقط، وإلا فغيره يحكمون بتلازمهما، انظر جواهر البلاغة ص 244.

(3) انظر المفتاح ص 189 .

(4) انظر الإيضاح للخطيب القزوينى جـ 151/4.

(5) وهو الحق الجدير بالقبول انظر حاشية حفيد عصام 91 «ط الخيرية بمصر».

(6) راجع الكشاف جـ 119/1 وما بعدها .

(7) الحق أن السلف يحكمون بالانفكاك سوى الزمخشرى راجع فيض الفتاح جـ 194/4.

(8) كذا فى الإيضاح للخطيب القزوينى جـ 151/4 «مع شروح التلخيص».

وأما الترشيحية :

فالظاهـر من كلمات صاحب الإيضاح [1] عدم جريانها فى المكنية.

وكلام السكاكى لا يأبى عن كون الترشيح تخييلاً[2]. وأنت خبير بأن ما زاد[3] فى المكنية على قرينتها أعنى إثبات لازم واحد يعد ترشيحاً، نحو: مخالب المنية، نشبت بفلان فافترسه. ورأيت أسداً له لبد أظفاره فلم تقلم.

وأما الاستعارة باعتبار ابتنائها على التشبيه فهى [4] ستة أنواع :

فإن المستعار منه والمستعار له إما حسيان والجامـع أيضاً حسى. أو الطرفان حسيان والجامع عقلى. أو كل منهما عقلى وكذا الجامع[5]، أو المستعار منه حسى والمستعار له عقلى[6]. أو العكس. وهو أن يكون المستعـار منه عقلى والمستعار له حسى. والسادس أن يكون الطرفان حسيان والجامع مختلف بعضه حسى وبعضه عقلى. وقد أهمل صاحب المفتاح هذا[7] القسم لندرة وقوعه، ولأنه فى الحقيقة استعارتان فتنبه إن كنت ذا شأن.

---

(1) قسم صاحب الإيضاح المصرحة إلى مرشحة، ومجردة، ومطلقة، وسكت عن المكنية وسكوته يدل على عدم إجراء هذه الأقسام فيها، انظر شروح التلخيص جـ 127/4.

(2) انظر المصدر السابق جـ 201/4 قال التفتازانى فى مطوله جـ 219/4 «فيض الفتاح»: «ومما يدل على أن الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى: ﴿ واعتصموا بحبل الله ﴾ أنه يجوز أن يكون الحبل استعارة لعهده، والاعتصام به استعارة للوثوق بالعهد، أو ترشيحاً لاستعارة الحبل بما يناسبه» انظر الكشاف جـ 394/1 «دار الكتاب العربي بيروت».

(3) انظر حاشية حفيد عصام ص 98 «المطبعة الخيرية بمصر، سنة 1306 هـ». وراجع جوهر البلاغة ص 256.

(4) انظر المطول ص 369.

(5) راجع بدائع القرآن لابن أبى الإصبع المصرى ص 21 «دار نهضة مصر بالفجالة».

(6) انظر سر الفصاحة ص 137.

(7) كذا فى المطول ص 370.

تنبيهان :

الأول: أنكر قوم الاستعارة[1]، بناء على إنكارهم المجاز. وقوم إطلاقها فى القرآن[2]، لأن فيها إيهاماً للحاجة، لأنه لم يرد فى ذلك إذن من الشارع. وعليه «القاضى عبد الوهاب المالكى». وقال الطرطوشى: إن أطلقوا فيه، أطلقناها، وإن امتنعوا منعنا. ويكون هذا من قبيل الله عالم، والعلم هو العقل، ولا نصفه به لعدم التوقيف، وكلاهما[3] فاسد فإن منكر المجاز فى اللغة (اللوحة: 125/أ) منكر محاسن لغة العرب[4]، ومنكر المجاز فى القرآن كالرافضة وأهل الظاهر[5] منهم داود الأصبهانى وأبو بكر الأصبهانى وأتباعهما. ولا يخلو من أن يفعل المعدوم شيئاً كما قالت القدرية أو ليس بشىء كما قال غيرهم، فعلى الأول يلزم أن يكون قوله تعالى: ﴿وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئاً﴾[6] مجازاً، وعلى الثانى يلزم أن يكون قوله تعالى: ﴿إن زلزلة الساعة شىء عظيم﴾[7] مجازاً، ويلزم أيضاً على من قال: لو كان فيه مجاز

---

(1) انظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص 10 وما بعدها.

(2) المنكرون للمجاز فى القرآن احتجوا بدليلين باطلين:

أ ـ المجاز كذب والكذب محال على الله.

ب ـ الالتجاء إلى المجاز. وهو العجز عن التعبير بالحقيقة، والعجز محال على الله.

(3) قال السيوطى فى الإتقان فى علوم القرآن جـ 36/2 «ط محمود توفيق» سنة 1352 هـ: «وهذه شبهة باطلة ولو سقط المجاز من القرآن سقط منه شطر الحسن» انظر ابن قتيبة ومقاييسه البلاغية محمد رمضان الجربى ص 76.

(4) هذه العبارة قالها ابن قتيبة الدينورى فى كتابه تأويل مشكل القرآن ص 12 و 62 تحقيق أحمد صقر «دار إحياء الكتب العربية».

وقال: «ولو كان المجاز كذباً... كان أكثر كلامنا فاسداً» انظر مقدمة تلخيص البيان للشريف الرضى «ط عيسى الحلبى سنة 1955 م» تحقيق محمد عبد الغنى حسن» ص56.

(5) هم أتباع الإمام داود بن على الظاهرى المتوفى سنة 270 هـ انظر المصدر السابق ص 56.

(6) سورة مريم الآية: 8.

(7) سورة الحج الآية: 1.

لكان كذباً بدليل أنه يصدق نافيه، فيكون إثباته كذباً. أن يكون قوله تعالى: ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ [1] كذباً، لأن «إنا - ونحن» للجماعة فى أصل الوضع، ولو قال صح ذلك على وجه التخييل فهو المجاز.

الثانى: التشبيه من أعلى أنواع البلاغة وأشرفها [2]، واتفق البلغاء أن الاستعارة أبلغ منه [3]، لأنها مجاز وهو حقيقة، والمجاز أبلغ، فإذا الاستعارة أعلى مراتب الفصاحة [4]، وكذا الكناية أبلغ من التصريح [5]، لأن فيها الانتقال الملزوم إلى اللازم، فهو كدعوى الشىء ببينة، بخلاف التصريح، ولم يريدوا هنا باللازم والملزوم مصطلح أرباب الجدل، بل مصطلح أرباب البيان، وهو المستتبع والتابع، حيث قالوا: مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم، وأراد باللازم التابع والرديف كطول النجاد مثلاً [6]، فإنه من توابع طول القامة، وروادفه، وقد بسطنا فيه الكلام فمن أراده فليرجع إلى ذلك المقام، ونسأل الله حسن الختام.

والاستعارة أبلغ من الكناية كما قال فى عروس الأفراح [7] إنه الظاهر، لأنها كالجامعة بين كناية واستعارة، ولأنها مجاز قطعاً، وفى الكناية خلاف [8]، وأبلغ أنواع الاستعارة التمثيلية، كما يقتضيه كلام الكشاف [9] عند قوله تعالى: ﴿ وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات

---

(1) سورة الحجر الآية: 9.

(2) انظر البلاغة التطبيقية الدكتور أحمد موسى ص 1 وما بعدها «للسنة الثالثة كلية اللغة العربية بالجامعة الليبية سنة 72/71».

(3) راجع عيار الشعر لابن طباطبا العلوى المتوفى سنة 322 هـ ص 10.
والكامل للمبرد جـ 69/2 «مصطفى محمد سنة1355 هـ».

(4) انظر شروح التلخيص جـ 274/4 وما بعدها.

(5) راجع جوهر البلاغة ص 278 وما بعدها.

(6) راجع شروح التلخيص جـ 276/4.

(7) انظر عروس الأفراح جـ 274/4 وما بعدها.

(8) انظر المصدر السابق جـ 277/4.

(9) راجع الكشاف جـ 142/4.

مطويات بيمينه﴾[1] ويليها المكنية، صرح به الطيبى لاشتمالها على المجاز العقلى، والترشيحية[2] أبلغ من المجردة والمطلقة، والتخييلية أبلغ من التحقيقية، والمراد بالأبلغية إفادة[3] زيادة التأكيد والمبالغة كمال التشبيه لا زيادة فى المعنى لا توجد فى غير ذلك، ومن ثم قال مولانا سعد[4] الدين ليس معنى كون المجاز والكناية أبلغ، أن شيئاً منهما[5] يوجب أن يحصل فى الواقع زيادة فى المعنى لا توجد فى الحقيقة والتصريح، بل المراد أنه يفيد زيادة تأكيد للإثبات، ويفهم من الاستعارة أن الوصف فى المشبه بالغ حد الكمال كما فى المشبه به وليس بقاصر فيه.

كما يفهم من التشبيه والمعنى لا يتغير حاله فى نفسه، بأن يعبر عنه بعبارة أبلغ، عنه بعبارة أبلغ، وهذا مراد الشيخ عبد القاهر بقوله: ليست مزية قولنا «رأيت أسداً» على قولنا «رأيت رجلاً هو والأسد سواء فى الشجاعة» إن الأول أفاد زيادة فى مساواته للأسد فى الشجاعة لم يفدها الثانى، بل الفضيلة فى أن الأول أفاد تأكيد الإثبات تلك المساواة له لم يفده الثانى[6] انتهى.

قال المحقق أبى قاسم فى حواشى المطول عند قول التلخيص[7] أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة، والصريح[8] نقلاً عن السيد عيسى الصفوى قدس سره ما نصه: قوله فى المتن: أبلغ من الحقيقة، قيل لعل أفعل التفضيل من المبالغة لا البلاغة وفيه نظر، إذ لا مبالغة فى الحقيقة فى كثير من المواضع، ولعله إنما قال ذلك دفعاً لما يورد على الأبلغية من أنه لا يجوز صرف كلام الله تعالى ورسوله على الحقيقة ما أمكن، وكيف ذلك مع أن

(1) سورة الزمر الآية: 67.

(2) راجع جواهر البلاغة ص 256.

(3) راجع عروس الأفراح جـ 277/4.

(4) كذا فى المختصر انظر شروح التلخيص جـ 277/4.

(5) فى المصدر السابق جـ 277/4: «أن شيئاً منهما» أى المجاز والكناية وهو الصواب.

(6) هذه عبارة مختصر السعد بعينها، انظر شروح التلخيص جـ 279/4، وما بعدها.

(7) انظر فيض الفتاح جـ 258/4.

(8) راجع حاشية الدسوقى جـ 276/4.

المجاز أبلغ، وجوابه: أن الأبلغية إذا وافى مقتضى الحال والحال فى كلامهما إنما يقتضى الحمل على الحقيقة وإن سلم فما المانع من عدم الحمل على الأبلغ لمانع شرعى فتأمل انتهى.

وقال أيضاً قوله أبلغ من الحقيقة من البلاغة دون المبالغة، إذ لا مبالغة فى الحقيقة، لأنها مفرد والمفرد لا يوصف بها انتهى.

وأقول فى مطالع السعود لشيخنا البدر زيتونة:

روح الله تعالى روحه، ونور ضريحه، كلام نفيس يتعلق بما نحن بصدده نقله عن كتاب أنوار التحصيل فى أسرار التنزيل، ونصه: اعلم أن المعنى الواحد[1] قد يخبر عنه بألفاظ بعضها أحسن من بعض وكذلك كل واحد من جزئى[2] (اللوحة: 126/أ).

الجملة، قد يعبر عنه بأفصح ما يلائم الجزء الآخر، ولا بد من استحضارها فى الجمل واستحضار جميع ما يلائمها من الألفاظ، ثم استعمال أفصحها وأنسبها، واستحضار هذا متعذر على البشر فى أكثر الأحوال، وذلك عتيد[3] حاصل فى علم الله سبحانه، فلذلك كان القرآن أحسن الحديث وأفصحه، وإن كان مشتملاً على الفصيح[4] والأفصح، والمليح والأملح، ولذلك أمثلة منها قوله تعالى: ﴿وجنى الجنتين دان﴾[5] لو قال مكانه: وثمر الجنتين قريب لم يقم مقامه[6] من جهة الجناس بين الجنى والجنتين، ومن جهة أن الثمر لا يشعر بمصيره إلى حال يجنى فيها، ومن جهة مراعاة الفواصل،

---

(1) راجع دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجانى ص 87 وما بعدها تصحيح محمد رشيد رضا.

(2) راجع المصدر السابق ص 93 وما بعدها إلى ص 97.

(3) فى المنجد للأب لويس ص 505: «العتيد: الحاضر المهيأ».

(4) قال القاضى أبو بكر فى البرهان جـ 99/2 «ونحن نعتقد أن الإعجاز فى بعض القرآن أظهر، وفى بعض أدق وأغمض».

(5) سورة الرحمن الآية: 53.

(6) انظر دلائل الإعجاز ص 91.

ومنها قوله: ﴿ وما كنت تتلوا من قبله من[1] كتاب ﴾ أحسن من التعبير بتقرأ الثقيلة بالهمزة، ومنها ﴿ لا ريب فيه ﴾[2] أحسن من لا شك فيه، لثقل الإدغام، ولهذا كثر ذكر الريب «ومنها» ﴿ ولا تهنوا ﴾[3] أحسن من لا تضعفوا لخفته و ﴿وهن العظم منى﴾ [4] أحسن من ضعف، لأن الفتحة أخف من الضمة.

ومنها ﴿ آمن ﴾[5] أخف من صدق، ولذا كان ذكره أكثر من ذكر التصديق و ﴿ آثرك الله ﴾[6] أخف من فضلك، و ﴿آتى﴾ [7] أخف من أعطى، و﴿ أنذر ﴾[8] أخف من خوف، و ﴿ خيركم ﴾ أخف من أفضل لكم، والمصدر فى ﴿ هذا خلق الله ﴾[9] أخف من مخلوق، و ﴿ نكح ﴾ أخف من تزوج لأن فعل أخف من تفعل، ولهذا كان ذكر النكاح فيه أكثر.

ولأجل التخفيف والاختصار استعمل لفظ الرحمة، والغضب، والرضا، والحب والمقت، فى أوصافه تعالى، مع أنه لا يوصف بها حقيقة، لأنه لو عبر عن ذلك بألفاظ الحقيقة لطال الكلام، كان يقال يعامله معاملة المحب والماقت، فالمجاز فى مثل هذا أفضل من الحقيقة، لخفته واختصاره وانبنائه على التشبيه البليغ، فإن قوله تعالى: ﴿ فلما آسفونا انتقمنا منهم ﴾[10] أحسن من فلما عاملونا معاملة الغضب، أو فلما أتوا إلينا ما يأتيه المغضب انتهى.

وقال أيضاً: **اختلف فى تفاوت القرآن، فى مراتب الفصاحة**[11]:

---

(1) سورة العنكبوت جزء الآية: 48.

(2) سورة البقرة: الآية: 1.

(3) سورة النساء. جزء الآية: 103.

(4) سورة مريم جزء الآية: 4.

(5) سورة البقرة جزء الآية: 284 ﴿ آمن الرسول بما أنزل ﴾.

(6) سورة يوسف، جزء الآية: 91 ﴿قالوا تالله لقد آثرك الله علينا﴾.

(7) سورة البقرة، جزء الآية: 176 ﴿وآتى المال على حبه﴾.

(8) الشعراء، جزء الآية 213 ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾.

(9) سورة لقمان، جزء الآية 10.

(10) سورة زخرف، جزء الآية: 55.

(11) قال ابن قتيبة فى كتابه تأويل مشكل القرآن ص 10 تحقيق أحمد صقر: «لا يعرف =

بعد اتفاقهم على أنه فى أعلى مراتب البلاغة، بحيث لا يوجد فى التركيب[1] ما هو أشد تناسباً ولا اعتمد إلا فى إفادة ذلك[2] المعنى منه فاختار القاضى[3] المنع، وإن كل كلمة فيه موصوفة بالذروة العليا، وإن كان بعض الناس أحسن إحساساً له من بعض، واختار أبو نصر القشيرى وغيره التفاوت فقال: لا ندعى أن كل ما فى القرآن على أرفع الدرجات فى الفصاحة.

وكذا قال[4] غيره فى القرآن الأفصح والفصيح[5]، وإلى هذا انحنى

= القرآن إلا من حذق لغة العرب، وأدرك أسرارها ومزاياها، . . . . وإنما يعرف فضل القرآن من كثر نظره، واتسع علمه، وفهم مذاهب العرب وافتتانها فى الأساليب، وما خص الله به لغتها، دون جميع اللغات، فإنه ليس فى جميع الأمم أمة أوتيت من العارضة والبيان واتساع المجاز ما أتيته العرب».

(1) قال الدسوقى فى حاشيته على مختصر السعد جـ 138/1: «ولا يخفى أن بعض الآيات أعلى طبقة من البعض وإن كان الجميع مشتركاً فى امتناع معارضته».

(2) انظر فيض الفتاح جـ 235/1.

(3) أبو بكر الباقلانى فى كتابه إعجاز القرآن ص 55 جـ 1 مع كتاب الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى.
قال: «قد تأملنا ما يتصرف إليه وجوه الخطاب من الآيات الطويلة والقصيرة فرأينا الاعجاز فى جميعها على حد واحد لا يختلف». وقال القاضى أبو بكر فى البرهان جـ 99/2: «ونحن نعتقد أن الإعجاز فى بعض القرآن أظهر، وفى بعض أدق وأغمض» «دار احياء الكتب العربية».

(4) قال أبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابى المتوفى 388 هـ فى كتابه «بيان إعجاز القرآن» ص 26 «ضمن ثلاث رسائل» ط دار المعارف بمصر سنة 1968 م: «إن أجناس الكلام مختلفة، ومراتبها فى نسبة التبيان متفاوتة ودرجاتها فى البلاغة متباينة غير متساوية فمنها البليغ الرصين الجزل، ومنها القريب الفصيح السهل، ومنها الجائز الطلق الرسل، وهذه أقسام الكلام الفاضل المحمود، دون النوع الهجين المذموم، الذى لا يوجد فى القرآن شىء منه البتة. فالقسم الأول أعلى طبقات الكلام وأرفعه، والقسم الثانى أوسطه وأقصده، والقسم الثالث أدناه وأقربه فحازت بلاغة القرآن من كل قسم من هذه الأقسام حصة».

(5) انظر البرهان فى علوم القرآن للزركشى جـ 101/2 «دار إحياء الكتب العربية».

الشيخ عز الدين بن عبد السلام، ثم أورده سؤالاً، وهو أنه لم لم يأت القرآن جميعه بالأفصح، وأجاب عنه الصدر موهوب الجزرى بما حاطه، أنه لو جاء القرآن على ذلك لكان على غير النمط المتبادر فى كلام العرب من الجمع بين الأفصح والفصيح، فلا تتم الحجة فى الإعجاز، فجاء على نمط كلامهم المتبادر ليتم ظهور العجز عن معارضته[1] ولا يقولون مثلاً أتيت بما لا قدرة لنا على جنسه، كما لا يصح من البصير أن يقول للأعمى قد غلبتك ببصرى، لأنه يقول له إنما تم لك الغلبة لو كنت قادراً على النظر، وكان نظرك أقوى من نظره.

فأما إذا فقد أصل النظر، فكيف تصح فيه المعارضة. انتهى بلفظه.

---

(1) راجع الكشاف الزمخشرى جـ 540/1 .

فصل [1]
يحتوى على أربعة مطالب

المطلب الأول:

فى الكلام على تعدية المجاز، أعنى أن يعتبر فى الاستعارة تعدى المستعار له وقد يعتبر تعدى المستعار منه، فمن القبيل الأول قوله تعالى: ﴿ اشتروا الضلالة بالهدى، والعذاب بالمغفرة ﴾[2] فإن اشتروا استعارة تبعية، لاستعارة الاشتراء للاختيار، وقد اعتبر تعدى المستعار، حيث عدى إلى المفعول الثانى بالباء دون «على».

ومنه قولهم: نطقت الحال بكذا، فإن فى الفعل وشبهه استعارة تبعية، لاستعارة النطق للدلالة، المتعدية بعلى، وقد اعتبر تعدى المستعار، فعدى بالباء.

ومنه قول الإمام السكاى[3] ـ رحمه الله تعالى ـ فى أوائل الفن الأول:

---

(1) هذا الفصل بأكمله سقط من: ب.

(2) سورة البقرة الآية: 174.

(3) انظر مفتاح العلوم للسكاكى ص 82.

« والذى أريناك إذا أَجَلْت فيه البصيرة، استوثقت من جواب[1] أبى العباس الكندى»[2] فإن قوله: أريناك، أى أريناكه، أى جعلناك مبصراً إياه، فإن فيه استعارة، تابعة لاستعارة الإرادة للإيضاح، كما يفصح عنه نسبة الأعمال للبصيرة، التى هى[3] للقلب كالبصر للعين، وقد اعتبر تعدى المستعار، حيث عدى إلى ضمير المخاطب، وأمثال ذلك أكثر من أن يضبطه القلم.

ومن القبيل الثانى:

قول العلامة السكاكى فى مبحث الجامع الخيالى من الفن الرابع[4].

«يحكى أن صاحب سلاح ملك، وصائغاً[5]، وصاحب بقر، ومعلم صبية انتظمهم طريق» فإنه استعمل الانتظام، الذى هو عبارة عن اقتران المتناسبين متعدياً، مع أنه لازم، بناء على استعارته لجمع الطريق لتلك الرفقاء الأربع.

وإليه أشار السيد ـ رحمه الله تعالى ـ حيث قال فى شرحه لهذا الموضع: والانتظام مستعار للجمع.

---

(1) تمام العبارة ص 82 المفتاح: «حين سأله قائلاً، إنى أجد فى كلام العرب حشواً يقولون: عبدالله قائم، ثم يقولون: إن عبد الله قائم، ثم يقولون: إن عبدالله لقائم، والمعنى واحد، وذلك أن قال: بل المعانى مختلفة، فقولهم: عبدالله قائم إخبار عن قيامه، وقولهم: إن عبدالله قائم جواب عن سؤال سائل، وقولهم: إن عبدالله لقائم، جواب عن إنكار منكر قيامه».

(2) هو يعقوب بن إسحاق الفيلسوف، انظر بغية الإيضاح جـ 46/1 «النموذجية» راجع أثر القرآن فى تطور البلاغة حتى نهاية القرن الخامس الهجرى ص 17 الدكتور كامل الخولى/ «دار الأنوار للطباعة والنشر»/ الطبعة الأولى سنة 1381 هـ ـ 1962 م.

(3) اللوحة 127 أ.

(4) انظر مفتاح العلوم للسكاكى ص 123.

(5) فى المصدر السابق ص 123 «وصواغا».

وكذا العلامة صاحب الكشاف: فى بيان حسن ذكر الإبل مع السماء والجبال، فى قوله عز وجل: ﴿ أفلا ينظرون إلى الإبل ﴾[1] الآية.

«وقد انتظم هذه الأشياء نظر العرب فى أوديتهم، ونواديهم، فانتظمها الذكر على حسب ما انتظمها نظرهم»[2] فإنه استعمل الانتظام فى المواقع الثلاث متعدياً، نظراً إلى تعدى المستعار له، أعنى الجمع.

ومن هذا القبيل قول أبى الطيب[3]:

وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة سبوح لها منها عليها شواهد[4]

فإن قوله: شواهد[5]، فيها استعارة تابعة لاستعارة الشهادة للدلالة، وهى العلامات الدالة على نجابة الفرس، إذ معناه الحقيقى، أعنى الخبر القاطع غير متصور ههنا.

وقد اعتبر تعدى المستعار له، حيث قال: عليها ولو اعتبر تعدى المستعار منه، لقيل: لها، لأن الشهادة المعداة بعلى، لم ترد إلا فى الضرورة والله سبحانه وتعالى أعلم.

---

(1) سورة الغاشية، الآية: 17.

(2) راجع الكشاف للزمخشرى جـ 475/4 «دار الكتاب العربى بيروت».

(3) هو أحمد بن الحسين، ملأ الدنيا أدباً وفناً، وشغل أذهان الأدباء والنقاد وديوانه خير دليل على نبوغه وعبقريته، انظر الوساطة بين المتنبى وخصومه للقاضى عبد العزيز الجرجانى ص 1 تحقيق البجاوى «دار احياء الكتب العربية».

(4) هذا البيت من قصيدة من الطويل، يمدح بها سيف الدولة بن حمدان ومطلعها:

عواذل ذات الخال فى حواسد وإن حجيج الخد منى لماجد

وفيه شاهد آخر: وهو كثرة التكرار والضمائر.

والغمرة: الشدة. والسبوح: السريعة. والشواهد: العلامات.

انظر ديوان المتنبى جـ 268/1 «البرقوقى».

راجع معاهد التنصيص للعباسى جـ 58/1 «مطبعة السعادة» ومختصر السعد، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد جـ 5/1 «صبيح» انظر «النموذجية» بغية الإيضاح جـ 23/1.

(5) انظر ديوان المتنبى جـ 268/1 «شرح البرقوقى».

المطلب الثانى: فى المجاز على المجاز

قال السيد الحموى، نقلاً عن العلامة ابن الكمال فى شرح المفتاح: القريحة[1]: البئر أول ما تحضر، ولا تسمى قريحة حتى يظهر ماؤها، ذكره الميدانى فى الأمثال فعلى هذا لا إشكال فى إطلاقها على الطبيعة، بطريق الاستعارة.

وأما على ما قيل: القريحة، أول ما يستنبط من البئر[2]، فاستعير للعلم المستنبط بجودة الطبيعة، ثم أطلق على الطبيعة نفسها.

يرد عليه أنه يكون إطلاقها على الطبيعة مجازاً، ولا علاقة بين الطبيعة ومعناها الحقيقى، وإنما العلاقة بينها وبين معناها الذى استعيرت له القريحة، والمجاز إنما تعتبر علاقته بالقياس إلى المعنى الحقيقى.

نعم، قد يكون المجاز شائعاً، بحيث يلحق بالحقيقة، فحينئذ يصح أن يكون عنه مجازاً آخر، على ما صرح به فى الكشاف[3]، فى تفسير الصافات[4]، فى لفظ «اليمين»[5].

وأقول: فى شرح الإمام الطيبى ـ طيب الله ثراه ـ عند قول العلامة

---

(1) راجع اللسان جـ 392/3 «المطبعة الأميرية بمصر، سنة 1300، الطبعة الأولى».

(2) انظر القاموس المحيط جـ 251/1 مادة: «قرح».

(3) نص عبارة الكشاف جـ 39/4 و 40: «اليمين: لما كانت أشرف العضوين... استعيرت لجهة الخير وجانبه، فقيل: أتاه من اليمين، أى من قبل الخير وناحيته، فصده عنه وأضله.

...... فإن قلت: أتاه من جهة الخير وناحية، مجاز فى نفسه، فكيف جعلت اليمين مجازاً عن المجاز؟.

قلت: من المجاز ما غلب فى الاستعمال حتى لحق بالحقائق، وهذا من ذاك».

(4) انظر الكشاف للزمخشرى جـ 40/4 «دار الكتاب العربى بيروت».

(5) سورة الصافات من الآية: 28 وهى قوله تعالى ﴿ قالوا إنكم كنتم تأتوننا عن اليمين ﴾.

الزمخشرى فى ديباجة[1] الكشاف: «ثم إن أملأ[2] العلوم بما يغمر القرائح».

ما نصه: القرائح: جمع قريحة، وهى أول ماء يخرج من البير، فاستعمل فى محله، ثم استعير للطبيعة، من حيث صدور العلوم منها، كالماء للبئرة.

يقال لفلان قريحة، ويراد منه أنه مستنبط للعلوم، هذا كلامه[3].

وأقول: نص القاموس: القريحة: أول ماء يستنبط من البئر[4] انتهى.

فتفسير الطيبى مطابق لما فى القاموس، مخالف لتفسير القريحة، بما ذكره العلامة ابن الكمال، قوله: فاستعمل فى محله، أى البئر.

قوله: مجازاً، أى مرسلاً بعلاقة الحالية والمحلية، أو المجاورة، كما فى قوله تعالى: ﴿فى رحمة الله﴾[5] أى فى الجنة، فإن الرحمة حالة فيها، ومجاورة لها.

قوله: قد استعير للطبيعة، أى بعد جعله مجازاً مرسلاً عما ذكر، والجامع ما أشار إليه بقوله: من حيث صدور العلم منها كالبئر.

وهذه الاستعارة أصلية، تصريحية، تحقيقية، والقرينة الإسناد، فالاستعارة مرتبة على المجاز المرسل، وهذا بخلاف ما فى القيل المنقول عن ابن الكمال، فإن ثمة عكس[6] ما عند الطيبى، ولو مثل به الحموى لكان أحسن لسلامته عن الاعتراض المذكور.

ولا يخفى على المتأمل الحاذق فى الصناعة ما فيه من تقاطر رضاب[7] البراعة.

---

(1) انظر الكشاف، المقدمة «ن». دار الكتاب العربى ببيروت.

(2) فى المصدر السابق «املأ» بدل «أملى». وفى: أ: «أملى».

(3) أى الطيبى فى الكشف على الكشاف، وقد تقدم عليه فى المقدمة ارجع إليه.

(4) انظر القاموس جـ 251/1 «مطبعة مصطفى البابى الحلبى بمصر».

(5) سورة آل عمران، جزء الآية: 107.

(6) يقارن بين ابن كمال باشا، والطيبى.

(7) فى القاموس جـ 76/1 مادة «رضب» «رضب ريقها رشفه... وفتات المسك.... والمراضب: الأرياق العذبه».

المطلب الثالث: فى مجاز المجاز :

قال فى الإتقان[1]: لهم مجاز المجاز، وهو أن يجعل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة، بالنسبة إلى مجاز آخر، فيتجوز بالمجاز الأول عن الثانى لعلاقة بينهما، كقوله تعالى: ﴿ ولكن لا تواعدوهن سراً ﴾[2].

فإنه مجاز عن مجاز، فإن الموطأ[3] تجوز عنه بالسر، لكونه لا يقع غالباً إلا فى السر، وتجوز به عن العقد، لأنه مسبب عنه.

فالمصحح للمجاز الأول اللازمية[4]، والثانى المسببية[5].

والمغنى[6]: لا تواعدوهن عقد نكاح.

وكذا قوله: ﴿ ومن يكفر بالأيمان فقد حبط عمله ﴾[7]، فإن قوله: لا إله إلا الله مجاز عن تصديق القلب بمدلول هذا اللفظ، والعلاقة المسببية، لأن توحيد اللسان مسبب الجنان.

والتعبير بلا إله إلا الله عن الوحدانية، من مجاز التعبير بالقول عن القول فمه.

وجعل منه ابن السيد[8] ﴿ قد أنزلنا عليكم لباساً ﴾[9] فإن المنزل عليهم ليس هو نفس اللباس، بل الماء المنبت للزرع، المتخذ منه الغزل، المنسوج منه اللباس[10] انتهى كلامه.

(1) فى الإتقان جـ 41/2 «مطبعة مصطفى البابى الحلبى»: «خاتمة: لهم مجاز المجاز».

(2) سورة البقرة، من الآية 233.

(3) فى الاتفاق جـ 41/2 «الوطء».

(4) فى المصدر السابق: «الملازمة».

(5) فى المصدر السابق جـ 41/2: «والثانى السببية».

(6) اللوحة: 128 أ.

(7) سورة المائدة: جزء الآية: 6.

(8) فى الإتقان جـ 41/2: ﴿ أنزلنا عليكم لباساً ﴾ بحذف «قد».

(9) الأعراف جزء الآية: 26.

(10) هذه عبارة الإتقان بعينها، راجعه جـ 41/2 وما بعدها.

قال الفاضل الغنيمى بعد نقله كلام الإتقان: انظر هل يجرى هذا المعنى فى غير لا إله إلا الله من الجمل الاعتقادية، التى مضمونها اعتقادات[1] نحو أشهد أن محمداً رسول الله، فيقال: أن أشهد أن محمداً رسول الله من مجاز التعبير بالقول على القول فيه، وكذا نحو البعث حق، والجنة حق، ونحو ذلك، انتهى.

وأقول: من مجاز المجاز ما قال فى الكشاف[2] فى قوله تعالى: ﴿ثم استوى إلى السماء﴾[3] الاستواء الاعتدال والاستقامة، يقال: استوى العود وغيره، إذا قام واعتدل.

ثم قيل: استوى إليه، كالسهم المرسل، إذا قصده قصداً مستوياً من غير أن يلوى على شىء، ومنه استعير قوله تعالى: ﴿ثم استوى إلى السماء﴾[4]، أى قصد إليها بإرادته ومشيئته[5].

قال الطيبى: ثم قيل: استوى إليه: الأساس: ومن المجاز استويت إليك، قصدتك قصداً لا ألوى على شىء، ولما لم يكن فى الاعتدال والاستقامة التواء سمى به القصد المستوى مجازاً بقرينة التعدية «بإلى».

الأساس[6]: قصدته، وقصدت إليه، ثم شبه بهذا القصد الذى يختص بالأجسام، إرادته الخاصة، تعالى عن صفات المخلوقين، ثم استعير لها ما كان مستعملاً فى المشبه به، استعارة، مصرحة، تبعية، انتهى.

---

(1) اللوحة: 96 أ.

(2) انظر الكشاف للزمخشرى جـ 188/4 وما بعدها.

(3) سورة فصلت من الآية: 11.

(4) سورة فصلت من الآية: 11.

(5) النقل بالمعنى هنا، انظر الكشاف للزمخشرى جـ 188/4.

(6) انظر أساس البلاغة للزمخشرى جـ 255/2 وما بعدها «دار الكتب المصرية» بالقاهرة سنة 1923 م «والنقل بالمعنى».

قال العلامة القطب[1]: أى الاستواء حقيقة الاعتدال والاستقامة، ثم نقل مجازاً إلى القصد المستوى من غير الميل إلى شىء آخر، ثم شبه بذلك القصد الذى فى الأجسام إرادة الله تعالى فى خلق السماء، من غير إرادة خلق شىء، واستعير لها لفظ الاستواء، فهو استعارة مرتبة على مجاز فى المرتبة الثانية، انتهى.

المطلب الرابع:

فى تحرير الفرق بين الاستعارة، والتشبيه المحذوف الأداة، نحو زيد أسد.

قال فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى: ﴿ مثلهم كمثل الذى استوقد ناراً ﴾[2] إلى قوله: ﴿صم بكم عمى﴾[3] ما نصه: وفى الآية[4] تفسير آخر، وهو أنهم لما وصفوا بأنهم اشتروا الضلالة بالهدى، عقب ذلك بهذا التمثيل، ليمثل هداهم الذى باعوه بالنار المضيئة ما حول المستوقد.

والضلالة التى اشتروها، وطبع بها على قلوبهم، بذهاب الله بنورهم، وتركه إياهم فى الظلمات.

وتنكير النار للتعظيم، كانت حواسهم سليمة ولكن لما سدوا عن الإصاخة إلى الحق مسامعهم، وأبوا أن ينطقوا به ألسنتهم، وأن ينظروا

---

(1) هو قطب الدين الشيرازى، المتوفى سنة 710 هـ الملقب بالعلامة الشافعى إمام عصره فى المعقول والمنقول، له مفتاح المفتاح.
انظر ترجمته فى تاريخ علوم البلاغة للمراغى ص 132 «مطبعة مصطفى البابى الحلبى».
راجع منهج الزمخشرى فى تفسير القرآن وبيان إعجازه ص 272 الدكتور مصطفى الجوينى «دار المعارف بمصر».

(2) سورة البقرة، جزء الآية: 16.

(3) سورة البقرة، جزء الآية: 17.

(4) انظر الكشاف للزمخشرى جـ 75/1.

ويتبصروا بعيونهم، جعلوا كأنما أيفت[1] مشاعرهم، وانتقضت بناها التى بنيت عليها للإحساس، والإدراك، كقوله[2]:

صم إذا سمعوا خيراً ذكرت به ... وإن ذكرت بسوء عندهم أذنوا[3]

أصم[4] عن الشىء الذى لا أريده ... وأسمع خلق الله حين أريد

فأصممت[5] عمراً وأعميته ... عن الجود والفخر يوم الفخار[6]

فإن قلت: كيف طريقته عند علماء البيان؟.

قلت: طريقة قولهم: هم ليوث للشجعان، وبحور للأسخياء، إلا أن

---

(1) فى الصحاح للجوهرى جـ 1333/4: «أيف الزرع: أصابته آفة».

(2) البيت لقعنب بن ضمرة، بن أم صاحب، أحد بنى عبد الله، بن غطفان، من شعراء الحماسة، ومطلعها:

ما بال قوم صديق ثم ليس لهم ... عهد، وليس بهم دين إذا ائتمنوا

إلى أن يقول:

إن يسمعوا ريبة طاروا بها فرحاً ... منى وما سمعوا من صالح دفنوا

وبعده البيت.

انظر حاشية الشهاب الخفاجى على البيضاوى جـ 381/1، والتحرير والتنوير محمد الطاهر عاشور جـ 1 من الكتاب الأول ص 313 «الدار التونسية للنشر».

(3) الشاهد فيه: أنه من التشبيه البليغ، والتقدير: هم كالصم، انظر الكشاف جـ 75/1 راجع تفسير المنار محمد رشيد رضا جـ 172/1 «دار المنار بمصر، سنة 1954م»، الجامع لأحكام القرآن للقرطبى جـ 214/1 «دار الكتب المصرية، سنة 1954 م».

(4) فى غريب القرآن للأصفهانى ص 286 «ط مصطفى الحلبى بمصر»: «الصم: فقدان حاسة السمع، وبه يوصف من لا يصغى إلى الحق ويقبله». والمراد حاله كحال الأصم، كما فى الكشاف جـ 76/1.

(5) فى أساس البلاغة للزمخشرى حـ 27/2 «دار الكتب المصرية»: «فأصممته. وأصمهم دعائى إذا لم يجيبوك».

(6) فى الكشاف جـ 76/1 «دار الكتاب العربى بيروت»: «يوم الفخار» وهو الصواب والمعنى: لما أظهرت مفاخرى ومكارمى، أصممت عمراً، وصيرته كالأصم، وأعميته، أى صيرته كالأعمى، فالصم، والعمى: استعارتان مصرحتان، والمقصود ألجمته وأسكته عن الكلام فى الجود والفخر إبان مفاخرتى إياه».

هذا فى الصفات، وذاك فى الأسماء، وقد جاءت الاستعارة فى الأسماء، والصفات، والأفعال جميعاً.

تقول: رأيت ليوثاً، ولقيت صماً عن الخير، ودجا الإسلام، وأضاء الحق[1].

فإن قلت: هل يسمى ما فى الآية استعارة؟.

قلت: مختلف[2] فيه، والمحققون على تسميته تشبيهاً بليغاً، لا استعارة، لأن المستعار له مذكور، وهم المنافقون، والاستعارة إنما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له، ويجعل الكلام خلواً عنه، صالحاً لأن يراد به المنقول عنه، والمنقول إليه، لولا دلالة الحال، أو فحوى الكلام، كقول زهير[3]:

لدى أسد شاكى السلاح مقذف ... له لبد أظفاره لم تقلم[4]

ومن ثم ترى المفلقين[5] السحرة منهم؛ كأنهم يتناسون التشبيه، ويضربون عن توهمه صفحاً، قال أبو تمام:

---

(1) راجع المصدر السابق جـ 76/1.

(2) قال الشهاب الخفاجى فى حاشيته على البيضاوى جـ 381/1: «والحاصل: أنه إذا ذكر الطرفان حقيقة، أو حكماً ففيه ثلاثة مذاهب لأهل البيان:
أ - المحققون على أنه تشبيه بليغ.
ب - وذهب بعضهم إلى أنه استعارة - وهم الأقدمون بدليل صحة الحمل.
جـ - وآخرون إلى جواز الأمرين، كعبد اللطيف البغدادى فى قوانين البلاغة.

(3) ابن أبى سلمى يمدح الحارث بن عوف، وهرم بن سنان، انظر شرح القصائد العشر للتبريزى ص 102 «مطبعة محمد صبيح».

(4) روايته فى المصدر السابق 102 «مقاذف» أى مرام، اقرأ المعلقة فى شرح التبريزى ص 2، وديوانه ص 19.

(5) فى العمدة لابن رشيق القيروانى المتوفى 463 هـ «مطبعة حجازى بالقاهرة» الطبعة الأولى سنة 1934 م جـ 95/1: «قالوا: الشعراء أربعة:
شاعر خنذيذ: وهو الذى يجمع إلى جودة شعره، رواية الجيد من شعر غيره.
وشاعر مفلق: وهو الذى لا رواية له، إلا أنه مجود، كالخنذيذ فى شعره - وشاعر فقط: وهو فوق الردىء بدرجة. وشعرور: وهو لا شىء...

=

ويصعد حتى يظن الجهول بأن له حاجة فى السماء[1]

ولبعضهم[2]:

لا تحسبوا أن فى سرباله رجلاً ففيه غيث وليث، مسبل، مشبل[3]

وليس لقائل أن يقول: طوى ذكرهم عن الجملة، بحذف المبتدأ، فأتسلق بذلك إلى تسميته استعارة، لأنه فى حكم المنطوق به، نظيره قول من يخاطب الحجاج[4]:

أسد على وفى الحروب نعامة فتخاء تنفر من صغير الصافر

انتهى المراد من نقله.

قال القرطبى: قوله: كانت حواسهم سليمة.

الراغب: الصم[5]: صلابة من اكتناز الأجزاء، ومنه قيل: حجر أصم، وصخرة صماء.

= وقيل: شاعر مفلق، وشاعر مطلق، وشويعر، وشعرور، والمفلق: هو الذى يأتى بالفلق، وهو العجب انظر البيان والتبين للجاحظ جـ 9/2.

(1) تقدم بيانه فى الترشيح، ارجع إليه، انظر معاهد التنصيص للعباسى جـ 188/1 «البهية» راجع أسرار البلاغة عبد القاهر الجرجانى ص 244 .

(2) البيت للزمخشرى، كمافى ذيل الكشاف جـ 77/1.

(3) الشاهد فيه :

1 ـ استعار للممدوح الغيث ، والليث ، بجامع النفع وكثرة العطاء فى الأول ، والشجاعة فى الثانى على سبيل الاستعارة التصريحية ، وادعى أن الممدوح غيث وليث ، ولذلك نهى الناس أن يظنوا أن فى سرباله رجلاً للدلالة على تناسى التشبيه ودعوى الاتحاد والمسبل : كثرة الانسياب، والمشبل: الذى كثر أشباله.

2 ـ وفيه شاهد آخر: وهو الجناس اللاحق بين غيث، وليث، وبين مسبل، ومشبل، انظر الكشاف جـ 77/1 «دار الكتاب العربى بيروت».

(4) البيت لعمران بن حطان، يخاطب الحجاج بن يوسف الثقفى، راجع الكشاف جـ 78/1 مختصر التفتازانى جـ 97/4 «تهذيب السعد» محمد محى الدين عبد الحمد «ط محمد على صبيح».

(5) فى مفردات غريب القرآن للأصفهانى ص 286: «الصمم: فقدان حاسة السمع».

وقيل: لرأس القارورة الصمام.

والبكم: اعتقال اللسان، وأصله: فيمن يولد أخرس[1].

والعمى[2]: قد يقال فى عدم البصيرة، والبصر جميعاً.

فمن ترك الإصغاء إلى الحكمة الربانية، وأعرض عن الطريق الأخروية واشتغل عن تعريف حالها، ولم ينعم تدبرها صح أن تستعمل هذه الألفاظ فيه.

والآية مبنية على الآية الأولى، ومفسرة بحسب تفسيرها (اللوحة: 129/أ) قوله: أيفت: أى صارت ذا آفة.

الجوهرى: الآفة: العاهة[3]. وقد أيف[4] الزرع، أى أصابته آفة.

والبنى[5] مقصور «بالضم» مثل البنى[6] بنية، وبنى، وبنية، وبنى.

---

(1) فى المصدر السابق ص 58 «ط مصطفى الحلبى بمصر» الأبكم: «هو الذى يولد أخرس، فكل أبكم أخرس، وليس كل أخرس أبكم» انظر حاشية الشهاب الخفاجى جـ 388/1.

(2) فى المصدر السابق ص 348: «العمى: يقال: فى افتقاد البصر، والبصيرة.. بل لم يعد افتقاد البصر فى جنب افتقاد البصيرة عمى، حتى قال: «فإنها لا تعمى الأبصار، ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور» انتهى.

(3) كلمة: «العاهة» غير واضحة فى: جـ، وقد استوضحتها من صحاح الجوهرى جـ 1332/4.

(4) فى الصحاح للجوهرى جـ 1333/4 تحقيق أحمد عبد الغفور عطار «دار الكتاب العربى بمصر»: «ايف الزرع، على ما لم يسم فاعله، أى أصابته آفة، فهو مؤوف، مثل معوف، وزاد فى القاموس: «ومئيف».

(5) انظر المصدر السابق جـ 2286/6«دار الكتاب العربى بمصر» راجع القاموس جـ 307/4.

(6) وفيه جـ 2286/6/: يقال: بنيه وبنى، وبنية وبنى «بكسرالباء مقصور، مثل جزية وجزى».

قوله: أذنوا[1]، من أذنت الشيء أذناً، إذا أصغيت إليه، وأنشد الجوهري[2]: أن يسمعوا ريبة طاروا بها فرحاً.

وقوله: فأصممت عمراً، البيت: أى وجدته أصم. أعميته: وجدته أعمى.

قوله: كيف طريقته: قبل: أى أهو حقيقة، أم مجاز؟.

ثم إن كان مجازاً أهو من باب التمثيل، أو الاستعارة؟ وليس بذلك، بل توجيه السؤال أن يقال: ذكرت أن قوله: ﴿صم بكم عمى﴾[3] ليست على ظاهرها: لأن حواسهم كانت سليمة، وأنها محمولة على تلك المعانى.

فمن أى أسلوب هو فى البيان؟.

فأجاب: إنه من باب التشبيه[4]، ثم أورد عليه أن مبنى التشبيه أن يذكر طرفاه، وهو المشبه والمشبه به.

والاستعارة: هى[5] أن يطلق أحد طرفى التشبيه، ويراد الطرف الآخر، وههنا لم يذكر المشبه، فهل يسمى استعارة أولاً؟.

فأجاب: بأنه لا يسمى استعارة، لأن المستعار مذكور، وهم المنافقون ثم أتبع بتعليل، يقال: طوى ذكرهم فى الجملة، بحذف المبتدأ، وتقديره.

فقد ثبت فى البيان أن شرط استعارة: أن يكون المشبه المتروك مطوياً فى جملة وقعت الاستعارة فيها.

فلو ذكر فى غيرها من الجمل لا يضرها، ألا ترى إلى قوله[6]:

قامت تظللنى من الشمس   نفس أعز علىّ من نفسى

---

(1) فى المصدر السابق جـ 5/ 2068: «أذن له أذناً: اسمع».

(2) قال الجوهرى جـ 2068/5: قال قعنب «بفتح القاف، وسكون العين، وفتح النون» ابن أم صاحب: وأنشد البيتين، وقد تقدم بيانها فلا داعى للتكرار ارجع إليها قريباً.

(3) سورة البقرة، الآية: 18.

(4) أى البليغ، وهو ما حذف منه الوجه والأداة.

(5) انظر مفتاح العلوم للسكاكى ص 174 .

(6) اللوحة: 97 جـ.

قامت[1] تظللنى ومن عجب   شمس تظللنى من الشمس[2] [3]

فإن قوله: شمس تظللنى، عدة استعارة. وإن علم من السابق أنه تشبيه كما ههنا؟ هذه الجملة معراة عن ذكر المشبه، وإن علم مما سبق ذكرهم.

وإليه الإشارة بقوله: طوى ذكرهم من الجملة.

وأجاب بأن المطوى فى حكم المنطوق، لأن الكلام لا يتم إلا به، بخلاف فى البيت فإن تلك الجملة مستقلة.

قوله[4]: هم ليوث للشجعان، وبحور للأسخياء على التشبيه، بحذف الأداة، والوجه، إلا أن الفرق بينهما[5]. من حيث الاسم، والصفة، وكما جاءت الاستعارة على الأصالة، فى الأسماء، وعلى التبعية فى الصفات والأفعال، كذا يجىء[6] فى التشبيه، لأن مبنى الاستعارة على التشبيه تقول:

---

(1) والقائل ابن العميد واسمه: محمد بن الحسين، عماد ملك آل بويه.

قال أبو منصور الثعالبى فى فضله: «كان أوحد العصر فى الكتابة، وكان يدعى الجاحظ الأخر، والأستاذ، والرئيس، يضرب به المثل فى البلاغة» أقرأ ترجمته مفصلة فى يتيمة الدهر للثعالبى جـ 158/3 ـ 185/ تحقيق محى الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بالقاهرة سنة 1956 م.

انظر وفيات الأعيان لابن خلكان/ تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد جـ 189/4.

(2) رواية البيت الثانى فى يتيمة الدهر للثعالبى جـ 158/3:

فأقول: واعجباً ومن عجب   شمس تظلنى من الشمس

(3) البيتان من «الكامل» قالهما فى غلام جميل قام على رأسه يظلله من الشمس. والشاهد فيهما: أن إطلاق اسم المشبه به على المشبه، إنما يكون بعد ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به، وأنه عينه، فيكون استعمال الاستعارة فى المشبه استعمالاً فيما وضعت له، «فهى مجاز عقلى» ولذا صح التعجب. انظر معاهد التنصيص جـ 115/2 «ط السعادة» راجع اليتيمة حـ 158/3 وما بعدها.

(4) أى الزمخشرى فى كشاف جـ 76/1 «دار الكتاب العربى بيروت».

(5) أى المثالان المتقدمان «هم ليوث للشجعان، وبحور للأسخياء» راجع الكشاف جـ 76/1.

(6) لا أعرف تشبيهاً بالأصالة، وآخر بالتبعية، لأن التشبيه لا يكون إلا بين مصدرين أو اسمين، وأما التشبيه فى الأفعال والصفات فهو غير منظور إليه، لأن الذى يصلح للموصوفين الحقائق الثابتة المتقررة، بخلاف الأفعال، والصفات لتجددها بواسطة دخول

رأيت ليوثاً، ولقيت صماً، ودجا الإسلام، وأضاء الحق»[1] استعارات لا تشبيهات، فإذا جوز ذلك فى الفرع، ففى الأصل[2] بالطريق الأولى.

أقول: دجا الإسلام، الأساس[3] : «ومن المجاز: ثوب داج: سابغ، غطى جسده كله، وثوب الإسلام داجٍ».

قوله: تشبيهاً بليغاً، وذلك أن حق التشبيه ذكر أركانه الأربع[4]:

أ ـ المشبه . ب ـ المشبه به . جـ ـ وأداته . د ـ ووجهه .

وحين لم يذكر ههنا الأداة، دل على الحمل، ولما لم يذكر الوجه دل على العموم[5]. وأما حذف المسند إليه ففيه بلاغة أم لا؟.

فمذهب صاحب المفتاح، لأن كون المقدر كالملفوظ، لكن لا يخلو من نوع مبالغة، فإن دلالة المسند على المسند إليه المعتبر فى نحو[6]:

أسد عليّ وفى الحروب نعامة [7] .

= الزمان فى مفهوم الأفعال، وعروضه للصفات» راجع مختصر السعد «وبعد تهذيب السعد جـ 129/4 «ط محمد صبيح بمصر» تأليف محمد محى الدين عبد الحميد.

(1) انظر الكشاف للزمخشرى جـ 76/1 «دار الكتاب العربى بيروت».

(2) فى رأيى: هذا قياس مع الفارق، لأن الفرع قد يفوق أصله كما فى الاستعارة، فهى وإن بنيت على التشبيه إلا أنها فاقته بكثير، فهى مجاز مبنى على الادعاء، وتناسى التشبيه، مبالغة فيه وفيها ما فيها من الإيجاز، والخيال الخصب الرائع، والصور العجيبة الممتعة.

(3) عبارة الأساس غير واضحة فى: جـ، وقد استوضحتها من أساس البلاغة للزمخشرى انظر جـ 264/1 «دار الكتب المصرية بالقاهرة، سنة 1341 هـ ـ 1922».

(4) انظر المرشدى على عقود الجمان جـ 7/2 «المطبعة الميمنية بمصر سنة 1306 هـ».

(5) راجع فيض الفتاح جـ 116/4.

(6) أى قول عمران بن حطام وقد تقدم، انظر الكشاف جـ 78/1 «بيروت» ارجع إليه قريباً.

(7) تمامه: فتخاء تنفر من صغير الصافر.

فى القاموس جـ 275/1 «مادة: فتخ»: «الفتخاء: من العقبان اللينة الجناح».

راجع تهذيب السعد جـ 97/4 محمد محيى الدين عبدالحميد .

قريب من نحو دلالة الأسد على الشجاع، فى قولك رأيت أسد يرمى، ولهذا اختلف فيه.

قوله: يطوى ذكر المستعار له، ليس بكلى، لأن ذلك مشروط فى الاستعارة المصرحة.

أما المكنية[1] فبخلافه ويجعل الكلام خلواً عنه، صالحاً لأن يراد به المنقول عنه، والمنقول إليه[2] مبنى على القول بالادعاء الذى هو أصل الاستعارة، وإلا فمعنى الحقيقة هو المتبادر إلى الفهم عند خلو الكلام عن القرينة، ومعنى الاستعارة عند وجودها، وذلك أن المتكلم عند إرادة الاستعارة: يدعى أولاً أن المشبه داخل فى جنس المشبه به، وفرد من أفراده، فالمستعار كاللفظ المشترك الدائر بين مفهوميه (لولا القرينة المعنية لم يعلم المراد)[3].

وعلله السكاكى[4]: بأن[5] من شرط الاستعارة إمكان حمل الكلام على الحقيقة فى الظاهر، وتناسى التشبيه. وزيد أسد، لا يمكن كونه حقيقة، فلا يجوز أن يكون استعارة، وتابعه صاحب الإيضاح[6].

قال فى العروس[7]: وما لاقاه ممنوع، وليس من شرط الاستعارة صلاحية الكلام لصرفه إلى الحقيقة فى الظاهر.

قال: بل لو عكس، وقال: لا بد من عدم صلاحيته لكان أقرب، لأن الاستعارة مجاز، لا بد له من قرينة، فإن لم تكن قرينة، امتنع صرفه إلى الاستعارة، فصرفناه إلى حقيقته، وإنما نصرفه إلى الاستعارة بقرينة، إما

---

(1) فى: جـ: «أما المكنية فنجد فى قوله: فيجعل الكلام خلواً عنه».
(2) انظر المرشدى على عقود الجمان للسيوطى حـ 7/2.
(3) ما بين القوسين سقط من: اللوحة 130 أ.
(4) يعنى قوله: «زيد أسد».
(5) انظر المفتاح 189.
(6) راجع بغية الايضاح جـ 108/3 «النموذجية».
(7) عروس الأفراح.

لفظية، أو معنوية، نحو زيد أسد، فالإخبار به عن زيد قرينة صارفة عن إرادة حقيقته، قال: والذى نختاره فى نحو زيد أسد، أنه تارة يقصد التشبيه، فتكون أداة التشبيه مقدرة، وتارة يقصد به الاستعارة، فتكون غير مقدرة، ويكون الأسد مستعملاً فى حقيقته، وذكر زيد والأخبار عنه بما لا يصلح له، قرينة حقيقية صارفة إلى الاستعارة، دالة عليها.

فإن قامت قرينة على حذف الأداة صرفناه إليه، وإن لم تقم، فنحن بين إضمار، واستعارة، والاستعارة أولى فيها، وإليها.

وممن صرح بهذا الفرق عبد اللطيف البغدادى فى قوانين البلاغة، وكذا قال: حازم[1].

الفرق بينهما: أن الاستعارة وإن كان فيها معنى التشبيه، فتقدير حرف التشبيه[2] لا يجوز فيها، والتشبيه بغير حرف على خلاف ذلك، لأن تقدير حرف التشبيه واجب فيه[3].

تنبيه

قال فى عروس[4] الأفراح: الاستعارة والكناية قد تكون خبراً[5] وهذا واضح.

---

(1) هو أبو الحسن حازم بن محمد بن حازم، له كتاب منهاج البلغاء، وسراج الأدباء انظر ترجمته فى عروس الأفراح جـ 57/4.

(2) أى الأداة.

(3) قال فى العروس جـ 57/4: «ألا ترى إلى قول الدمشقى:

فـأمـطرت لؤلؤاً من نـرجس وسقت ... ورداً وعضت عـلى العنـاب بـالبـرد

يسوغ لك أن تقدره: وعضت على مثل العناب بمثل البرد... ولا يسوغ ذلك فى الاستعارة نحول قول ابن نباتة:

حـتى إذا بهـر الأبـاطـح والـربـا ... نـظرت إلـيـك بـأعـين الـنـوار

لأنه لا يصح أن تقـدر: نظرت إليك بمثابة أعين النوار».

(4) انظر المصدر السابق جـ 282/4.

(5) وفيه: الكناية والاستعارة، قد يكون كل منها إنشاء، وقد يكون خبراً.

وأما التشبيه فالذى يظهر أنه خبر، لأن قولك زيد كعمرو، له خارجى، وهو المشابهة، لكن فيه خلاف، فكان الوالد فى تفسيره المسمى «بالدر النظيم». واختار أنه خبر عما فى نفس المتكلم من التشبيه، كما أن حسبت خبر عن حسبانه، ولا[1] يختلف الحال فى ذلك، من جهة أقوى[2] موقعاً يقوى الشبه حتى يتخيل أو يكاد يتخيل أن المشبه هو المشبه به، والكاف محتملة له، وللإخبار عن المماثلة الخارجية كقولك[3] مثل، كلامه، انتهى.

قال السيد الحموى: فيه بحث، لأن الاستعارة المصرح بها لا يكون خبراً، كلامه شامل لها.

قال فى المصباح: ولا تقع يعنى[4] الاستعارة موقع الخبر، إذا طوى المشبه[5].

والله سبحانه وتعالى أعلم

---

(1) فى العروس جـ 282/4: «قال: ولا يختلف الحال فى ذلك».

(2) وفيه: من جهة أن موقعها أن تقوى الشبه حتى يتخيل».

(3) وفيه جـ 282/4: «كقولك: مثل».

(4) فى: أ: «يقع» بالياء.

(5) اللوحة: 131 أ.

فصل

فى تقسيم الاستعارة بحسب الحسن والقبح

«الحمد لله، بقيت لطائف تتعلق بالاستعارة لم نذكرها سابقاً، لما احتوت عليه من البسط والإطناب، فرأينا أن نجعلها خاتمة الكتاب فنقول»[1]:

اعلم أن الاستعارة باعتبار ما ذكر قسمان: قبيحة[2]: وهى التى تفضى إليها الضرورة، ولم تفد فائدة زائدة[3] على ما تفيده الحقيقة من بيان أو إيجاز نحو قول ابن أحمر[4]:

غـادرنى سهمـه أعشى[5] وغـادرت سيف ابن أحمر شكوى الزمان والكبد

(1) ما بين القوسين ليست فى: أ: وب.

(2) انظر الموشح للمرزبانى تحقيق البجاوى «دار نهضة مصر» سنة 1965 ص 88، 472، 496.

(3) فى: جـ: «زايدة» بالياء.

(4) هو عمر بن أحمد، بن فراص، بن معن، بن أعصر، وكان رماه رجل اسمه «مخشى» فذهبت عينه وعمره تسعون سنة، انظر ترجمته فى الشعر والشعراء لابن قتيبة ص 77 «مطبعة الفتوح الأدبية».

(5) فى: جـ: «أعشى» وهو الصواب. وفى المنجد للأب لويس ص 530: «أعشى: أبصر بالنهار، ولم يبصر بالليل».

أراد غادرني أي تركني سهمه أعور، فلم يمكنه لفساد الوزن فقال: أعشى. ومن الاستعارة القبيحة قول بعض المولدين: أسفرى للعين ياضرة الشمس[1]، كأنه ظن أن الضرة لا تكون إلا قبيحة[2]، قل: وليس منه قول الوزير أبى محمد بن سفيان، وزير آل ذى النون، من ملوك الطوائف الأندلس، متغزلاً، وهو مما أتى فيه بالإحسان رحمة الله تعالى:

يا ضرة الشمس قلبى منك فى وهج ... لو كان بالنار لم تسكن ذرى حجرى

وبعده:

أبيت أسهر لا أغفى فإن سمحت ... إغفاءة فكمثل اللمح بالبصر
إذا رأيت الدجى تعلو[3] غواربه ... والنجم فى قيده حيران لم يسر
أقول ما بال باز الصبح ليس له ... وقع وما لغراب البين لم يطر
فإن سمحت بوصل أو بخلت به ... شكوت ليلى من طول ومن قصر
لا أفقد النجم أرعاه وأرقبه ... فى الوصل منك وفى الهجران من قمر

والحسنة[4]: هى التى لم تفض إليها الضرورة، وأفادت فائدة زائدة على ما تفيده الحقيقة من بيان، أو إيجاز، وروعى فيها جهات حسن التشبيه: كأن يكون وجه الشبه شاملاً للطرفين، والتشبيه وافياً بإفادة ما علق به من الغرض، وكون وجه الشبه فى المشبه به أتم، وكون حضور المشبه به نادراً، وغير ذلك. هذا ما عرفوا به شرائط الاستعارة الحسنة، والكلام مستوفى بسطاً وتحقيقاً فى محله، ونحن نذكر لك ما تستأنس[5] به على وجه التقريب والتلفيق، وبالله تعالى التوفيق.

(1) رواية البيت فى العمدة: لابن رشيق جـ 242/2: واسترذل قول بعض المولدين:

أسفرى لى النقاب ياضرة الشمس

(2) فى المصدر السابق جـ 242/2: «أتراه ظن أن الضرة لا تكون إلا حسنة؟».

(3) فى: جـ: «تعلوا» وهو خطأ.

(4) قال الرمانى: «والاستعارةالحسنة: ما أوجبت بلاغة، ببيان لا تنوب عنه به الحقيقة كقول امرىء القيس:

وقد أغتدى والطير فى وكناتها ... بمنجرد قيد الأوابد هيكل

راجع العمدة بن رشيق القيروانى جـ 242/2.

(5) فى: جـ: «ما يستانس» بتسهيل الهمزة.

فنقول: قولهم: كأن يكون وجه الشبه شاملاً للطرفين، والتشبيه وافياً الخ.

وجه الشبه: هو المعنى الذى قصد[1] اشتراك الطرفين فيه.

وذلك أن زيداً والأسد يشتركان فى كثير من الذاتيات، وغيرها كالحيوانية، والجسمية، والوجود، وغير ذلك، مع أن شيئاً منها ليس وجه الشبه، وقد أشرنا إلى هذا فى أول مبحث علاقات المجاز فليراجع[2]. وذلك الاشتراك يكون تحقيقياً. أو تخييلياً. والمراد **بالتخييل**: أنه لا يوجد ذلك المعنى فى أحد الطرفين أو كليهما إلا على سبيل التخييل والتأويل[3].

نحو ما فى قوله[4]:

وكأن النجوم بين دجاه[5]

جمع دجية وهى الظلمة والضمير لليل، ويروى: دجاها. والضمير للنجوم: سنن لاح بينهن ابتداع[6]. فإن وجه الشبه فى هذا التشبيه: هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض فى جوانب شىء مظلم أسود.

فتلك الهيئة غير موجودة فى المشبه به، أعنى: السنن بين الابتداع. إلا على طريق التخييل[7]، وذلك أنه لما كانت البدعة، وكل ما هو جهل، تجعل

---

(1) كذا فى المطول، أنظر فيض الفتاح جـ 66/3.

(2) فى: جـ: «فليراجع»، وهو سيف تصحيف.

(3) كذا عرفه التفتازانى فى مطوله، انظر فيض الفتاح جـ 56/3.

(4) البيت لعلى بن محمد، بن داود، المعروف القاضى التنوخى، انظر المصدر السابق جـ 56/3 وبغية الإيضاح عبد المتعال الصعيدى جـ 18/3.

(5) فى المصدرين السابقين جـ 56/3، جـ 18/3:

وكأن النجوم بين دجاها سنن لاح بينهن ابتداع

(6) فى هذا الشعر قلب، والأصل: سنن لاحت بين ابتداع، لأن هذا هو الموافق لوجود النجوم بين الدجى. انظر البغية للصعيدى جـ 18/3.

(7) كذا فى المطول جـ 56/3.

صاحبها كمن يمشى فى الظلمة، فلا يهتدى الطريق[1]، ولا يأمن أن ينال مكروهاً، شبهت البدعة بالظلمة.

ولزم بطريق العكس إذا أريد التشبيه أن تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور، لأن السنة والعلم يقابلان البدعة، والجهل، كما أن النور يقابل الظلمة، وشاع كون السنة والعلم يقابلان البدعة والجهل، كما أن النور يقابل الظلمة حتى يخيل أن السنة وكل ما هو علم، مما له بياض وإشراق نحو قوله عليه[2] الصلاة والسلام: أتيتكم بالحنيفية البيضاء، ويخيل أن البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد وظلام كقولك: شاهدت سواد الكفر من جبين فلان، فظهر بسبب تخييل أن الثانى مما له بياض وإشراق والأول مما له سواد وظلام[3] - تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيه النجوم ببياض الشيب فى سواد الشباب، أى أبيضه فى أسود، أو بالأنوار[4] أى الأزهار مؤتلقة «بالقاف» أى لامعة بين النباتات الشديدة الخضرة، حتى يضرب إلى السواد، فبهذا التأويل أعنى تخييل ما ليس بمتلون متلوناً ظهر اشتراك النجوم بين الدجى، والسنن بين الابتداع، فى كون كل واحد منها شيئاً ذا بياض[5] بين شىء ذى سواد، ولا يخفى أن قوله: لاح بينهن ابتداع، من باب القلب، أى لاحت[6] بين الابتداع[7].

---

(1) فى: جـ: «للطريق».

(2) هذه عبارة المطول بعينها انظر فيض الفتاح جـ 56/3.

(3) اللوحة: 147 جـ.

(4) جمع نور «بفتح النون، وهو الزهر الأبيض، أو الزهر مطلقاً، انظر البغية للصعيدى جـ 19/3.

(5) اللوحة 132 أ.

(6) كذا فى المطول، انظر فيض الفتاح جـ 56/3.

(7) فى جواهر البلاغة ص 228: «فإن جمال هذا البيت جاء من شعورك ببراعة الشاعر، وحذقه فى عقد المشابهة بين حالتين: ما كان يخطر بالبال تشابهها، وهما: حالة النجوم فى رقعة الليل، بحال السنن الدينية الصحيحة متفرقة بين البدع الباطلة.
ولهذا التشبيه روعة أخرى، جاءت من أن الشاعر تخيل أن السنن لماعة، وأن البدع مظلمة قاتمة».

فعلم من وجوب اشتراك الطرفين فى وجه التشبيه: فساد جعل وجه الشبه فى قول القائل: النحو فى الكلام كالملح فى الطعام، كون القليل مصلحاً، والكثير مفسداً لأن المشبه أعنى النحو، لا يشترك فى هذا المعنى، لأن النحو لا يحتمل القلة والكثرة إذ لا يخفى أن المراد ههنا[1] رعاية قواعده، واستعمال أحكامه، مثل رفع الفاعل، ونصب المفعول، وهذه إن وجدت فى الكلام بكمالها، صار صالحاً لفهم المراد، وإن لم توجد بقى فاسداً، ولم ينتفع به، بخلاف الملح، فإنه يحتمل القلة والكثرة، بأن فى الطعام القدر الصالح منه، أو أقل أو أكثر.

بل وجه التشبيه: هو الصلاح بأعمالها، والفساد بإهمالها[2].

وقولهم والتشبيه وافياً بإفادة ما علق به من الغرض، قال فى التلخيص[3] وشرحه: واعلم أنه قد ينتزع وجه الشبه من متعدد فيقع الخطأ[4]، لوجوب انتزاعه من أكثر من ذلك المتعدد، كما إذا انتزع وجه الشبه من الشطر الأول من قوله[5]:

كما أبرقت قوماً عطاشا[6].

فى الأساس[7]: أبرقت لى فلانة إذا تحسنت لك، وتعرضت بالكلام، ههنا[8] على حذف الجار وايصال الفعل، أى أبرقت لقوم عطاش، جمع عطشان:

غمامة   فلما رأوها أقشعت وتجلت[9].

---

(1) فى: جـ: «ها هنا».

(2) النقل من المطول بتصرف انظر فيض الفتاح جـ 57/3.

(3) انظر بغية الايضاح جـ 33/3 «ط النموذجية».

(4) فى: جـ: «الخطا» بتسهيل الهمزة.

(5) البيت لا يعرف قائله، انظر معاهد التنصيص جـ 51/2 «ط السعادة».

الإمام عبد القاهر فى أسرار بلاغته ص 88 «الطبعة الثالثة».

والخطيب القزوينى فى ايضاحه، انظر البغية جـ 3/ 33 «النموذجية».

(6) تمامه: .... غمامة   فلما رأوها أقشعت وتولت

(7) انظر أساس البلاغة للزمخشرى جـ 43/1 «دار الكتب المصرية سنة 1922 م» مادة: «برق».

(8) فى: جـ: «ها هنا».

(9) وقبله:

أى تفرقت وانكشفت، فانتزاع وجه التشبيه من مجرد قوله:
كما أبرقت قوماً عطاشاً غمامة
خطأ، لوجود انتزاعه من الجميع يعنى جميع البيت.

فإن المراد التشبيه، أى تشبيه الحال[1] المذكور، فى الأبيات السابقة، بحال ظهور غمامة للقوم العطاشى، ثم تفرقها وانكشافها، وبقاؤهم[2] متحيرين، باتصال أى باعتبار اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مويس[3]، فهذا خلاف التشبيهات المجتمعة[4]، كما فى قولنا: زيد كالأسد، والسيف، والبحر، فإن القصد فيها إلى التشبيه بكل واحد من الأمور على حدة حتى لو حذف ذلك البعض، لم يتغير حاله الباقى فى إفادة[5] معناها، بخلاف المركب، فإن المقصود فيه يختل بإسقاط بعض الأمور.

وقولهم: وكون وجه الشبه فى المشبه به أتم، قال فى التلخيص[6] وشرحه:

والغرض منه أى من التشبيه: فى الأغلب يعود إلى المشبه، وهو أى الغرض العائد إلى المشبه، **بيان إمكانه:** أى المشبه، وذلك كما إذا كان أمراً غريباً يمكن أن يخالف فيه ويدعى امتناعه كما فى قوله[7]:

= لقد أطمعتنى بالوصال تبسما   وبعد رجائى أعرضت وتولت
راجع بغية الإيضاح للصعيدى جـ 33/3 «النموذجية».

(1) فى: جـ: «الحالة».

(2) فى: جـ: «وبقاؤهم».

(3) فى: أ: جـ: «مويس» وفى المطول جـ 76/3 «مؤيس».

(4) يفرق بين التشبيه المركب والمتعدد انظر دراسات تفصيلية شاملة الأستاذ عبد الهادى العدل ص 27 ـ الطبعة الثالثة سنة 1958 م دار الطباعة المحمدية بالقاهرة.

(5) انظر المصدر السابق ص 28 وما بعدها «دار الطباعة المحمدية بالقاهرة».

(6) انظر بغية الايضاح عبد المتعال الصعيدى جـ 38/3 النموذجية.

(7) البيت لأبى الطيب المتنبى يرثى والدة سيف الدولة الحمدانية بقصيدة رائعة مذكورة بتمامها فى الديوان جـ 151/3 وأولها:
نعد المشرفية والعوالى   وتقتلنا المنون بلا قتال
انظر الديوان حـ 140/3 شرح البرقوقى. «مطبعة السعادة».

فـإن تـفـق الأنـــام وأنـت مـنـهـم   فـإن المسـك بعض دم الغـــزال[1]

فإنه لما ادَّعى أن الممدوح فى الناس، حتى صار أصلاً برأسه، وجنساً بنفسه فكان هذا فى الظاهر كالممتنع، احتج لهذه الدعوى وبين إمكانها، بأن شبه هذه الحال، بحال المسك الذى هو من الدماء، ثم إنه لا يعـد من الدماء، لما فيه من الأوصاف الشريفة التى لا توجد فى الدم.

وهذا التشبيه ضمنى ومكنى[2] عنه، لا صريح، **أو حاله**[3]: عطفاً على إمكانه، أى بيان حال المشبه بأنه على أى وصف من الأوصاف، كما فى تشبيه ثوب آخر[4] فى السواد، إذا علم السامع لون المشبه به، دون المشبه.

أو مقدارها[5]: أى بيان مقدار حال المشبه فى القوة والضعف، والزيادة والنقصان كما فى تشبيهه: أى تشبيه الثوب الأسد بالغراب فى شدته أى شدة السواد.

وتقريرها[6]: مرفوع عطفاً على بيان إمكانه. أى تقرير حال المشبه فى

---

(1) انظر معاهد التنصيص للعباسى جـ 53/2 مطبعة السعادة. راجع أسرار البلاغة ص 95 ـ محمد على صبيح.

(2) لأنه ذكر فى الكلام لازم التشبيه، وهو وجه الشبه ـ أعنى فوقان الأصل ـ وأريد الملزوم، وهو التشبيه ـ راجع بغية الايضاح جـ 38/3.

(3) هذا هو الغرض الثانى من أغراض التشبيه، وهو بيان حال المشبه، كقول الشاعر:

كـأن سـهـيـلاً والـنـجـوم وراءه   صـفـوف صـلاة قـام فيهـا إمـامهـا

(4) فى: جـ: «شبه ثوب بآخر».

(5) هذا هو الغرض الثالث من أغراض التشبيه، وهو بيان مقدار حال المشبه ـ كقول الحسن بن وهب:

مـداد مـثـل خـافـيـة الـغـراب   وأقـلام كـمـرهـفـة الحـداد

راجع المصدر السابق حـ 39/3 النموذجية، وانظر المرشدى على عقود الجمان جـ 20/1.

(6) هذا هو الغرض الرابع من أغراض التشبيه، وهو تقرير حال المشبه فى نفس السامع، كقول الشاعر:

إذا أنـا عـاتـبـت المـلوك كـأنمـا   أخط بـأقـلامى عـلى المـاء أرقـمـا

راجع البغية جـ 40/3.

نفس السامع وتقوية شأنه، كما فى تشبيه: من لا يحصل من سعيه على طائل، بمن يرقم على الماء فإنك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة[1]، وتقوية شأنه، ما لا تجده فى غيره، لأن الفكر بالحسيات أتم منه بالعقليات، لتقدم الحسيات وفرط[2] إلف النفس بها وهذه الأغراض الأربعة، تقتضى أن يكون وجه الشبه فى المشبه به أتم[3]، وهو به أشهر[4].

وقولهم: **وكون حضور[5] المشبه نادراً**: هذا يسمى بالاستطراف «بالطاء المهملة» أى عد المشبه طريفاً حديثاً بديعاً[6]. **قال فى التلخيص[7]** وشرحه: استطرف المشبه فى هذا التشبيه، لإبراز المشبه فى صورة الممتنع عادة وإن كان ممكناً عقلاً، ولا يخفى أن الممتنع عادة مستطرف غريب.

وللاستطراف[8] وجه آخر: غير الإبراز فى صورة الممتنع عادة، وهو أن يكون المشبه به نادر[9] الحضور فى[10] الذهن، إما مطلقاً[11]: كما فى تشبيه،

(1) فى: جـ: «الفايدة» بالياء بتسهيل الهمزة.

(2) أنظر أسرار البلاغة ص 94 «ط محمد على صبيح».

(3) انظر فيض الفتاح جـ 86/4 وبغية الإيضاح جـ 40/3.

(4) المراد بكونه أتم، أن يكون أقوى وأكمل، وبالأشهر أن يكون أعرف من المشبه واشتراط الأعرفية ظاهر فى جميع الأغراض المذكورة، أما كون المشبه به أقوى وأكمل وأتم فى وجه الشبه: فذلك شرط فى تقرير حال المشبه فى نفس السامع فقط.
انظر المطول حـ 87/4 «مع فيض الفتاح» وراجع البغية جـ 40/3.

(5) التشبيه الغريب: وترجع غرابته لأمرين:
1 ـ كثرة التفصيل، كتشبيه الشمس بالمرآة فى كشف الأشل.
2 ـ ندرة حضور المشبه به فى الذهن إما مطلقاً: لكونه وهمياً، أو مركباً خيالياً، أو مركباً عقلياً. وإما عند حضور المشبه لبعد المناسبة بينهما، وكل ذلك يحتاج إلى إعمال نظر، وفكر بسبب دقة المعانى، انظر بغية الإيضاح حـ 64/3.

(6) اللوحة: 148 جـ.

(7) كذا فى المطول انظر فيض الفتاح جـ 93/4.

(8) فى: جـ: «ولا يخفى» وهو الصواب. وفى: أ: «لا يخفا».

(9) فى: جـ: «نادر» بالدال المهملة وهو الصواب.

(10) فى: جـ: «الحضور» بالضاء وهو الصواب انظر فيض الفتاح جـ 94/4.

(11) لكونه وهمياً، أو مركباً خيالياً أو مركباً عقلياً. راجع بغية الإيضاح جـ 3/ 64 ط النموذجية.

فحم فيه جمر[1] موقد، وإما عند خطور المشبه: كما فى قوله[2]: ولازوردية: يعنى البنفسج.

تزهو: قال الجوهرى فى الصحاح: زها الرجل فهو مزهو إذا تكبر، وفيه لغة أخرى حكاها ابن دريد، زها يزهو زهواً.

ولازوردية تزهو بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت

يعنى الأزهار، والشقائق الحمر.

كأنها فوق قامات ضعفن بها أوائل النار فى أطراف كبريت[3]

فإن اتصال النار بأطراف الكبريت، لا يندر حضور، فى الذهن، ندرة صورة بحر من المسك موجه الذهب، لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج، فيستطرف بمشاهدة عناق بين صورتين[4] متباعدتين[5]، انتهى.

قوله: ولازوردية: أى رب أزهار من البنفسج، اللازوردية.

قال السيد فى شرح المفتاح: كسر الزاء هو الظاهر الثابت فى الرواية، والمراد البنفسج نسب إلى الحجر المعروف لكونه على لونه، انتهى.

وأن لا يشم شيء من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه لفظاً: أى من جهة اللفظ، لأن إشمامها رائحته يبطل الغرض من الاستعارة، وهو ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به وإلحاقه به، لما فى التشبيه من الدلالة على كون المشبه به أقوى فى وجه الشبه:

---

(1) اللوحة: 133 أ.

(2) البيتان لابن الرومى كما فى معاهد التنصيص للعباسى جـ 56/2 السعادة، ونسبهما المرشدى على عقود الجمان جـ 21/2 وعبد المتعال الصعيدى إلى ابن المعتز جـ 42/3

(3) انظر معاهد التنصيص جـ 56/2 مطبعة السعادة.

(4) قال الإمام عبد القاهر الجرجانى فى الأسرار ص 102 «ط صبيح» ومبنى الطباع على أن الشيء إذا ظهر من مكان لم يعهد ظهوره منه.... كانت صبابة النفس به أكثر، وكان الشغف به أكثر».

(5) انظر بغية الإيضاح جـ 42/3 «وفيض الفتاح» جـ 95/4.

ظلمناك فى تشبيه صدغيك بالمسك   فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى[1]

«لطيفة»

حكى أن الكندى[2] كان حاضراً عند أحمد بن المعتصم، وقد دخل أبو تمام[3] فأنشده[4]:

أقدام عمرو[5] فى سماحة حاتم   فى حلم أحنف ذكاء وإياس[6]

فقال الكندى: ما صنعت شيئاً. قال: كيف؟ قال: ما زدت على أن شبهت ابن أمير المؤمنين بصعاليك[7] العرب. وأيضاً فإن شعراء دهرنا يتجاوزون بالممدوح من كان قبله، ألا ترى فى قول المعوّك فى أبى دلف:

رجل أبر على شجاعة عامر   بأساً وغير فى محيا حاتم

---

(1) رواية البيت فى المرشدى على عقود الجمان للسيوطى جـ 31/1: ظلمناك فى تشبيه صدغك بالمسك وقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى وقد نسبه المرشدى إلى أبى العلاء المعرى جـ 31/1، وكذلك حامد عونى فى مذكرته للسنة الثالثة الثانوية ص 180 شركة مساهمة 1951 م - انظر الشذرات جـ 74/2.

(2) هو أبو يوسف الفيلسوف الكندى وفى: جـ: «حظر» والصواب «حضر».

(3) تقدمت ترجمته.

(4) يمدح بها أحمد بن المعتصم بن هارون الرشيد المتوفى سنة اثنتين وثلاثين ومائتين. كذا فى الشذرات جـ 75/2. راجع العمدة، لابن رشيق القيروانى جـ 250/1 ط حجازى بمصر تحقيق/ محمد محى الدين عبد الحميد.

(5) المراد به: عمرو بن معد يكرب، وإياس بن معاوية كان قاضياً بالبصرة، ويوصف بالذكاء.

انظر ديوان أبى تمام «شرح التبريزى» تحقيق محمد عبده عزام جـ 242/2.

(6) البيت من قصيدة يمدح بها أحمد بن المعتصم ومطلعها:

ما فى وقوفك ساعة من باس   نقض ذقام الأربع الأدراس

الأدارس: إن جعل جمع دارس، فهو مثل: شاهد وأشهاد: وإن جعل جمع دريس، فهو مثل يتيم، وأيتام. راجع المصدر السابق حـ 242/2 والعمدة جـ 1/ 250.

(7) الصعلوك: الفقير، الضعيف، والجمع صعاليك، وصعالك. وصعالك العرب لصوصهم، وفقراؤهم انظر المنجد، للأب لويس معلوف اليسوعى ص 438 (المطبعة الكاثوليكية، بيروت) الطبعة الثامنة سنة 1935 م.

قال فأطرق أبو تمام ثم أنشد[1]:

لا تنكروا ضربي له من دونه[2] مثلاً شروداً[3] في الندى[4] والباس
فالله قد ضرب الأقل لنوره مثلاً من المشكاة[5] والنبراس[6]

ولم يكن هذا في القصيدة فتعجب منه انتهى.

وإنما قيل لفظاً[7]: لأن المعنى على التشبيه قطعاً، وإنما ذكر إشمام الرائحة المنبئة على القلة، لأنه لو زيد عليه، بأن بين مثلاً المشبه المذكور بالمشبه به، إما صريحاً أو ضمناً، كما في الخيط الأبيض[8] والأسود حيث بين بقوله: «من الفجر»[9] أو بأن يذكر وجه الشبه كما في رأيت أسداً في الشجاعة لم يكن

---

(1) اقرأ القصيدة في ديوانه «شرح التبريزي» جـ 242/2، وانظر العمدة لابن رشيق جـ 250/1.

(2) رواية الديوان جـ 242/2 «من دونه».

(3) في المنجد ص 393 اليسوعي: «شوارد اللغة: نوادرها وغرائبها، وشرده، وأشرده طرده، ونفره..... شرد شملهم: فرق جمعهم».

(4) في الديوان جـ242/2 «في الندى» وفي: أ: «الندا».

(5) في المنجد لليسوعي ص 410 بيروت: «المشكاة: كل كوة غير نافذة، كل ما يوضع فيه، أو عليه المصباح».

(6) في المصدر السابق 849: «النبراس: المصباح».

(7) لأن ذلك يبطل الغرض من الاستعارة، انظر حاشية الدسوقي على مختصر السعد جـ 223/1 .

(8) بدليل أنهم جعلوا الخيط الأسود في قوله تعالى: ﴿ حتى يتبين لكم الخيط الأبيض، من الخيط الأسود من الفجر ﴾ تشبيهاً، لأن بيان الخيط الأبيض بالفجر، قرينة على أن الخيط الأسود أيضاً مبين بسواد آخر الليل» من الأولى لابتداء الغاية، والثانية، بيانية، وكلاهما متعلق بتبين.

شبه ما يبدو من البياض، وما يمتد معه من الغبش - ظلم آخر الليل - بخيطين أبيض، وأسود في الامتداد، راجع فيض الفتاح جـ 148/4 والفتوحات الإلهية تأليف سليمان الجمل المتوفى1204 هـ جـ 150/1 ط عيسى الحلبي.

(9) جزء من الآية: 186. وهي قوله تعالى: ﴿ حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ﴾.

هناك استعارة أصلاً، بل يعد مثل ذلك تشبيهاً فانتفت الاستعارة فى هذا المثال، لتجاوزه عن مرتبة الإشمام، إلى التصريح بوجه[1] الشبه.

فمثال إشمام رائحة التشبيه قوله[2]:

قد زر أزراره على القمر[3]

وصدر البيت: لا تعجبوا من بلى غلالته.

فإن فيه ذلك الإشمام، بسبب ذكر الطرفين، وهو القمر، والضمير راجع إلى الممدوح، أو إلى الغلالة.

أما رجوعه إلى الممدوح فظاهر، وأما إذا رجع إلى الغلالة فبتأويل القميص، فلأن ضمير غلالته راجع إلى الممدوح، فذكر الطرفين حاصل باعتباره، فيقل حسن الاستعارة فيه، ولا يخرجه[4] إلى باب التشبيه، لأن ذكر المشبه فيه ليس على وجه يشعر بكونه مشبهاً، بل فيه رائحة الإشعار بذلك، و «البلى»: بكسر الباء والقصر، مصدر بلى الثوب يبلى[5]، إذا صار خلقاً، وإذا فتحت «باء» المصدر مددت. قال العجاج[6]:

والمرء يبليه بلاء السربال   كر الليالى واختلاف الأحوال[7]

---

(1) انظر مختصر السعد جـ 223/4 «مع شروح التلخيص».

(2) البيت لأبى الحسن محمد بن حمد بن طباطبا العلوى شاعر مفلق، وعالم محقق ولد بأصبهان وتوفى سنة 322 هـ صاحب عيار الشعر انظر ترجمته فى معاهد التنصيص جـ 129/2 وما بعدها «ط السعادة».

(3) وقبله: يا من حكى الماء فرط رقته   وقلبه فى قساوة الحجر
انظر المصدر السابق حـ 129/2.

(4) فى: جـ: «ولا تخرجه» بالتاء.

(5) فى: جـ: «بلى يبلى بلاء».

(6) هو عبدالله بن رؤبة، من بنى مالك، بن سعد، بن زيد مناة، بن تميم، وسمى العجاج لقوله: «حتى يعج عندها من عجعجا» انظر الشعر والشعراء لابن قتيبة ص 141 مطبعة الفتوح الأدبية سنة 1332 هـ.

(7) رواية البيت فى أراجيز العرب ص 41 تأليف محمد البكرى، الطبعة الثانية سنة 1346 هـ بمصر:
والمرء يبليه بلا السربال   تعاقب الأهلال بعد الأهلال

السربال: «القميص، و«الغلالة»: شعار يلبس تحت الثوب[1]، وتحت الدرع أيضاً ـ و«زر»: بمعنى شد، من: زررت القميص، أزره «بالضم» زراً، إذا شددت أزراره عليه، والأزرار جمع زر بالفتح، كأثواب جمع ثوب، أو جمع زر «بالضم» كأقراء جمع قرء[2]، وزر القميص معروف[3].

ولما كان من شرط حسن الاستعارة، ألا تشم رائحة التشبيه لفظاً يوصى على صيغة المفعول المشددة، والموصى أئمة البيان أن يكون ما به المشابهة بين الطرفين جلياً بنفسه[4] أو بسبب عرف أو اصطلاح خاص[5]، لئلا يصير إلغازاً وتعمية في المراد.

إلغاز: «بكسر الهمزة» يقال: «ألغز[6] في كلامه إذا عمى مراده، ومنه اللغز، والجمع ألغاز، مثل: رطب وأرطاب، كما لو قيل في التحقيقية: رأيت أسداً وأنت تريد إنساناً ألغز، وفي التمثيل: رأيت إبلاً مائة لا تجد فيها راحلة، وأريد الناس هذا المثال استعارة مأخوذة من التشبيه الذى في قوله عليه الصلاة والسلام: «الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة»[7] وفي الفائق[8]: «تجدون الناس كإبل المائة ليست فيها راحلة» والراحلة: البعير الذى يرتحله الرجل جملاً كان أو ناقة، يعنى أن المرضى المنتخب من الناس في عزة وجوده كالنجيبة التى لا توجد في كثير من الإبل.

والكاف مفعول ثانٍ لتجدون، وليست مع ما في حيزها في محل نصب

(1) انظر بغية الإيضاح جـ 112/3 «النموذجية».
(2) في: جـ: «جمع قرا» وهو خطأ.
(3) اللوحة: 149 جـ.
(4) اللوحة 34 أ.
(5) في: جـ: «بسبب عرف خاص» وهو تصحيف.
(6) انظر المنجد للأب لويس ص 775 مادة: «لغز» «المطبعة الكاثوليكية بيروت». الطبعة الثامنة سنة 1935 م.
(7) هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه جـ 101/1 بشرح النووى، وأخرجه ابن الأثير في النهاية في «باب الهمزة مع الباء» جـ 15/1.
(8) كذا في المطول، انظر فيض الفتاح جـ 234/4.

على الحال، كأنه قيل: كالإبل المائة غير موجودة فيهـا راحلة، وهى جملة مستأنفة استئنافاً بيانياً كأنه قيل: كيف تجدهم؟ فقال: المائة الخ. فحق مثل ذلك أن يؤتى بالتشبيه كما فى الحديث الشريف.

وكذلك شبه عليه الصلاة والسلام المؤمن بالنخلة فى حديث ابن عمر الوارد فى الصحيح.

وبالخامة فى حديث أبى هريرة الوارد فيه أيضاً. ونص الأول: «إن[1] من الشجر شجرة[2] لا يسقط ورقها، وإنها مثل المسلم، حدثونى ما هى؟ قال: فوقع الناس فى شجر البوادى. قال عبدالله: فوقع فى نفسى أنها النخلة، فاستحييت[3]، ثم قالوا: حدثنا يا رسول الله. ما هى؟ قال: هى النخلة» هذا لفظ البخارى فى كتاب العلم[4]. ولفظ الثانى: «مثل[5] المؤمن كمثل الخامة من الزرع، من حيث أتتها الريح كفأتها[6]، فإذا اعتدلت تكفأ بالبـلا[7]، والفاجر كالأرزة صماء معتدلة حتى يقصمها الله إذا شاء هذا لفظ البخارى أيضاً فى كتاب المرضى.

(1) تخريجه: أخرجه البخارى فى كتاب العلم، باب طرح الإمام المسألة على أصحابه، ليختبر ما عندهم من العلم، مروياً عن ابن عمر، جـ 147/1 «المطبعة السلفية» «بشرح فتح البارى».

(2) فى المصدر السابق جـ 147/1: «شجرة».

(3) فى المصدر السابق جـ 147/1: كلمة: «فاستحييت» غير مذكورة، ولكن فى باب الفهم والعلم» من نفس المصدر جـ 165/1: «فإذا أنا أصغر القوم فسكت».

(4) كذا فى البخارى بشرح فتح البارى فى «كتاب العلم» باب طرح الإمام المسألة على أصحابه ليختبر ما عندهم من العلم جـ 147/1 مع الفروق التى ذكرتها، أما فى «باب الفهم والعلم من كتاب العلم» جـ 165/1 فاللفظ مختلف، وإن كان الراوى فيهما ابن عمر رضى الله تعالى عنهما.

(5) تخريجه: أخرجه البخارى فى «كتاب المرضى، باب ما جاء فى كفارة المرض» جـ 10/ 103 واللفظ واحد. مروياً عن أبى هريرة.

(6) أما رواية عبدالله بن كعب عن أبيه ـ فى نفس المصدر والباب، والكتاب جـ 103/10 فاللفظ مختلف «المطبعة السلفية».

(7) فى: جـ : «تكفأ بالبلاء» بالمد كذا فى البخارى جـ 103/10.

(وفى نهاية مجد الدين بن الأثير فى مادة «إبل»[1] ما نصه: وفيه[2] «الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة» يعنى أن المرضى المنتخب من الناس فى عزة وجوده، كالنجيب من الإبل القوى فى الأحمال والأسفار الذى لا يوجد فى كثير من الإبل.

قال[3] الأزهرى: الذى عندى فيه أن الله[4] تعالى ذم الدنيا وحذر العباد سوء مغبتها، وضرب لهم فيها الأمثال، ليعتبروا ويحذروا، وكان النبى صلى الله تعالى عليه وسلم، يحذرهم ما حذرهم الله، ويزهدهم فيها، فرغب أصحابه بعده فيها وتنافسوا فيها، حتى كان الزهد فى النادر القليل منهم فقال: «تجدون الناس بعدى كإبل مائة ليس فيها راحلة» أى أن الكامل فى الزهد فى الدنيا والرغبة فى الآخرة قليل، كقلة الراحلة فى الإبل[5]، والراحلة[6]: هى البعير القوى على الأسفار والأحمال. النجيب[7]: التام الخلق الحسن المنظر ويقع على الذكر والأنثى والهاء فيه للمبالغة.

وفيها[8] أيضاً فى مادة «خفت» ما نصه: وفى حديث أبى هريرة رضى الله عنه: «[9] مثل المؤمن كمثل خافة الزرع، تميل مرة وتعتدل أخرى» وفى

---

(1) انظر النهاية لابن الأثير جـ 15/1 مادة: «إبل» باب الهمزة مع الباء.
(2) هذا الحديث أخرجه ابن الأثير فى النهاية فى «باب الهمزة مع الباء» جـ 15/1 وأخرجه مسلم جـ 101/1.
(3) انظر المصدر السابق جـ 15/1 «باب الهمزة مع الباء».
(4) ما بين القوسين سقط من: جـ.
(5) كذا فى المصدر السابق جـ 15/1 «باب الهمزة مع الباء.
(6) فى القاموس جـ 394/2 مادة: «رحل»: «الراحلة: البعير قوى ظهره بعد ضعف، والإبل سمنت بعد هزال.
(7) فى اللسان جـ 344/2 مادة: «نجب»: النجيب: ابن الأثير: «النجيب: الفاضل من كل حيوان». انظر القاموس جـ 135/1 مادة «نجب».
(8) أى النهاية لابن الأثير. راجعه جـ 52/2 «باب الخاء مع الفاء».
(9) هذا جزء من حديث أخرجه البخارى «شرح فتح البارى» فى كتاب المرضى، باب ما جاء فى كفارة المرض جـ 103/10 وهذه الرواية موافقة لرواية عبدالله بن كعب عن أبيه، =

رواية[1]: «كمثل خافتة الزرع».

الخافة[2] والخافتة: ما لان وضعف من الزرع الغصن. ولحوق الهاء، على تأويل السنبلة [3][4]) (ومنه[5] خفت الصوت إذا ضعف وسكن، [6] يعنى أن المؤمن مرزاء[7] فى نفسه وأهله وماله مملوء[8] بالأحداث فى أمر دنياه، ويروى «كمثل [9] خامة الزرع» وستجيىء فى بابها.

قلت: وذكر فى بابها فى مادة «خوم[10]» ما نصه: مثل المؤمن مثل الخامة من الزرع تفيؤها الرياح[11]» هى الطاقة[12] الغضة اللينة من الزرع. وألفها منقلبة عن واو انتهى.

= مع اختلاف فى بعض الكلمات، مثل «تفيؤها الريح مرة، وتعدلها مرة». أما رواية أبى هريرة فلفظها يختلف عن هذا النص تماماً، وإن كان مضمونها واحداً.

(1) انظر النهاية لابن الأثير جـ 52/2 «باب الخاء مع الفاء». وهذه عبارة اللسان لابن منظور بعينها جـ 335/1 مادة «خفت».

(2) كذا فى المصدر السابق جـ 52/2.

(3) كذا فى اللسان جـ 335/1.

(4) ما بين القوسين ليس فى: جـ.

(5) انظر النهاية لابن الأثير جـ 52/2 «باب الخاء مع الفاء» ـ «دار إحياء الكتب العربية، تحقيق الطاهرى الزاوى».

(6) فى اللسان لابن منظور جـ 335/1 مادة: «خفت» «والمعنى: أن المؤمن مرزأ».

(7) فى المصدر السابق جـ 335/1 «مرزأ» كذا فى النهاية لابن الأثير «باب الراء مع الزين».

(8) فى اللسان جـ 335/1 «قمنو بالأحداث» كذا فى نهاية ابن الأثير «باب الميم مع النون».

(9) كذا فى لسان العرب لابن منظور جـ 335/1 «المطبعة الميرية الكبرى بولاق» سنة 1300 هـ.

(10) كذا فى النهاية لابن الأثير جـ 89/2 مادة: «خوم» «باب الخاء مع الواو».

(11) هذا جزء من حديث تقدم تخريجه قريباً روى عن عبدالله بن كعب عن أبيه انظر البخارى «شرح فتح البارى» جـ 103/10 من «كتاب المرضى».

(12) فى اللسان جـ 83/15 مادة: «خوم»: «قال ابن الأثير:«هى الطاقة اللينة وألفها منقلبة عن واو» وفيه: «خامت تخيم خيماناً، وخامت تخوم خوماناً».
وفى القاموس جـ 111/4 «الخامة: للزرع يائية، ووهم الجوهرى».

وفيها فى مادة «أرز»[1] «مثل المنافق مثل أرزة المجذية على الأرض»[2].

الأرزة:[3] بسكون الراء، وفتحها شجرة الأرز، وهو خشب معروف، وقيل[4]: هى الصنوبر.

وقال بعضهم: هى الآرزة بوزن فاعلة، وأنكرها أبو عبيدة[5] انتهى)[6].

قوله: مثل المؤمن أى فى الرضى بالقضاء، وشكره على السراء والضراء.

والخامة[7]: أول ما ينبت على ساق واحد، وقوله كفأتها بفتح الكاف، والفاء، والهمزة، وسكون الفوقية إمالتها، وتكفأ[8] بفتح الفوقية، والكاف، والفاء المشددة وبعدها همزة، أى تقلب وقوله: بالبلاء[9]: قال الكرمانى: فإن قلت البلاء إنما يستعمل بالمؤمن، والمناسب أن يقال: بالريح، أى إذا اعتدلت تكفأ بالريح، كما يكفأ المؤمن بالبلاء، وأجاب بأن الريح أيضاً بلاء بالنسبة إلى الخامة، أو أنه لما شبه المؤمن بالخامة، أثبت للمشبه به ما هو من خواص

---

(1) كذا فى النهاية لابن الأثير جـ 38/1 «باب الألف مع الراء».

(2) هذا جزء من حديث أخرجه البخارى فى كتاب المرضى جـ 103/10 وقد تقدم تخريجه، واللفظ مختلف.

(3) فى اللسان جـ 169/7: أبو عمرو: «الأرز بالتحريك شجر الأرزن».

(4) القائل بذلك أبو عبيدة، قال ابن منظور فى اللسان جـ 169/7: «قال أبو عبيدة: الأرزة: «بسكون الراء»: وهى شجرة معروفة بالشام، تسمى عندنا الصنوبر، من أجل ثمره، قال: وقد رأيت هذا الشجر يسمى أرزة، ويسمى بالعراق الصنوبر، وإنما الصنوبر ثمر الأرز، فسمى الشجر صنوبراً من أجل ثمره.

(5) كذا فى النهاية لابن الأثير جـ 38/1 وفى اللسان لابن منظور جـ 169/7، 170.

(6) ما بين القوسين سقط من: جـ.

(7) انظر النهاية لابن الأثير جـ 89/2 «دار إحياء الكتب العربية» الطبعة الأولى سنة 1963 م تحقيق الطاهر الرازى ومحمود الطناحى.

(8) فى اللسان جـ 135/1 وما بعدها مادة «كفا»: وفى حديث الصراط: «آخر من رجل يتكفأ به الصراط: أى يتميل، ويتقلب».

(9) فى القاموس جـ 306/4 مادة: «بلى» «البلاء: الغم، ويكون منحة، ويكون محنة».

المشبه. فلو قلت: رأيت خامة أو نخلة(1)، كنت كما قال سيبويه ملغزاً، تاركاً كلام الناس وكان تكلفاً بعلم الغيب.

وبهذا ظهر أن التشبيه أعم(2) محلًا، بمعنى أن كل ما يتأتى فيه الاستعارة التخييلية(3)، والتمثيلية، يتأتى فيه التشبيه من غير عكس، لجواز أن يكون وجه الشبه خفياً فيصير تعمية، وإلغازاً، وتكلفاً بما لا يطاق كالمثالين(4) المذكورين.

ويتصل(5) بما ذكر: من أنه إذا خفى الشبه بين الطرفين لا تحسن الاستعارة، ويتعين التشبيه. إنه(6) إذا قوى الشبه بين الطرفين حتى(7) اتحدا كالعلم والنور، والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه، وتعينت الاستعارة، لئلا يصير كتشبيه الشىء بنفسه، فإذا فهمت مسألة تقول: حصل فى قلبى نور، ولا تقول كأن فى قلبى نوراً، وكذا إذا وقعت فى شبهة تقول: وقعت فى ظلمة، ولا تقول كأنى وقعت فى ظلمة(8).

قال(9) مولانا سعد الدين: فإن قيل: قد سبق أن حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه، ومن جملتها أن يكون وجه الشبه بعيداً غير مبتذل. فاشتراط جلائه(10) فى الاستعارة ينافى ذلك، قلنا: الجلاء والخفاء مما

---

(1) فى: جـ: «رأيت خامة: أو نخلة».

(2) التشبيه أعم محلًا من الاستعارة التحقيقية، والتمثيلية. انظر عروس الأفراح جـ 226/4 «شروح التلخيص».

(3) فى: جـ: «الاستعارة التحقيقية» انظر مواهب الفتاح جـ 226/4 «مع شروح التلخيص».

(4) المثالان كما فى الايضاح للخطيب جـ 225/4، 226 «بشروح التلخيص»: «رأيت أسداً، وأريد إنساناً، ورأيت إبلًا مائة لا تجد فيها راحلة، وأريد الناس» لخفاء وجه الشبه، والأول للتحقيقية، والثانى للتمثيلية.

(5) متى يتعين التشبيه؟ انظر المطول ص 405 «مطبعة أحمد كامل، سنة 1330 هـ».

(6) فى: جـ: «وأنه إذا قوى الشبه» أى وجه الشبه.

(7) متى تتعين الاستعارة؟ ولماذا؟ راجع الإيضاح مع شروح التلخيص جـ 229/4.

(8) نقل أبو العباس الطرودى عبارة المطول حرفياً ص 405 «مطبعة أحمد كامل».

(9) أى فى مختصره على تلخيص المفتاح، راجع شروح التلخيص جـ 227/4.

(10) فى: جـ «جلائه» وفى: أ: «جلايه» بالياء.

يقبل الشدة والضعف فيجب أن يكون من الجلاء بحيث لا يصير إلغازاً، ومن الغرابة بحيث لا يصير مبتذلاً[1].

قال[2] المرحوم السيد أحمد الحموى: العبارة مقلوبة، وصوابها أن يقال: فيجب أن يكون من الغرابة بحيث لا يصير إلغازاً، ومن الجلاء بحيث لا يصير مبتذلاً، كما لا يخفى. انتهى.

وأما الاستعارة المكنى عنها كالتحقيقية[3] فى أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه، لأنها تشبيه مضمر، كذا فى التلخيص[4] وشرحه.

قال العلامة يس: لم يقل: وبأن لا تشم رائحة التشبيه لفظاً، أى كما قال فى التحقيقية والتخييلية لعدم تأتيه، لأن من لازم الاستعارة بالكناية ذكر ما هو من خواص المشبه به. وذلك يدل على التشبيه، فلا ضرر[5] خفاء[6] وجه الشبه هناك[7]، وأما القرينة الموجودة فى الاستعارة مطلقاً، فهى وإن ظهر بها قصد التشبيه، لكن خفاء وجه الشبه يكسر سورتها، فإن قيل: يلزم أن يكون الترشيح فى التحقيقية إتمام رائحة التشبيه لأنه من لوازم المشبه به فلا يكون أبلغ. قلنا[8] الفرق أن المذكور فى المكنية لفظ المشبه، فذكر خاصة المشبه به يدل على التشبيه. والمذكور فى التحقيقية لفظ المشبه به، فذكر ما هو من خواصه يبعد التشبيه فضلاً عن أن يدل عليه، ولما تقرر ظهر حكمة فرض[9] الكلام فى التحقيقية والتمثيل، ثم تشبيه المكنية بالتحقيقية إذ لو كان

---

(1) هذه عبارة مختصر السعد بعينها راجعه «مع شرح التلخيص» جـ 227/4، 228.

(2) الطرودى ينقد سعد الدين التفتازانى، وهو نقد موضوعى، لأن الجلاء يناسب الابتذال، والغرابة يناسبها التعمية، كما قال الحموى.

(3) فى: جـ: «كالتحقيقية» وهو الصواب. كذا فى شروح التلخيص جـ 230/4. وفى «أ» «كالتخييلية».

(4) كذا فى المصدر السابق جـ 230/4.

(5) فى: أ، جـ: «فلا يضر» وفى المصدر السابق جـ 230/4: «فلا ضرر».

(6) اللوحة: 135 أ.

(7) اللوحة: 150 جـ.

(8) كذا فى حاشية الدسوقى على مختصر السعد جـ 230/4.

(9) فى: أ: جـ «ظهر حكمة فرض الكلام» والواقع أن الكلام مذكور فعلاً، وليس مفروضاً =

ما ثبت للتحقيقية ثبت للمكنية، لم يكن لصنيع المصنف وجه. فتدبر.

وحس التخييلية بحسب حسن المكنى عنها، لأنها لا تكون إلا تابعة لها عند الخطيب[1]، وليس لها فى نفسها تشبيه، لأنها حقيقة[2] عنده، فحسنها تابع لحسن متبوعها.

وأما السكاكى[3]: فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة لها، قال: إن حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها، وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها[4] ولهذا استهجن «ماء الملام» فى قول أبى تمام:

لا تسقنى ماء الملام فإننى صب قد استعذبت ماء بكائى[5]

قال فى المطول[6]: وأما قول أبى تمام:

لا تسقنى ماء الملام.

فزعم السكاكى[7] أنه استعارة تخييلية، غير تابعة للمكنى عنها، وذلك.

= فرضاً. ولذا تكون العبارة المناسبة: «ظهر لك حكمة تكلم المصنف على حسن الاستعارة الخ» كذا فى حاشية الدسوقى، انظر شروح التلخيص جـ 230/4.

(1) والسلف أيضاً. انظر الرسالة البيانية، الشيخ محمد الصبان ص 294 «ط الأميرية» راجع زهر الربيع فى المعانى، والبيان، والبديع أحمد الحملاوى ص 143 «ط مصطفى الحلبى سنة 1959 م».

(2) التخييلية عند الخطيب لا توصف بحقيقة، ولا مجاز، لأنها فعل المتكلم.

(3) انظر المفتاح ص 189، وزهر الربيع فى المعانى، والبيان، والبديع، أحمد الحملاوى ص 144.

(4) وقد ثبت ذلك بالاستقراء، راجع عروس الأفراح جـ 231/4.

(5) هذا البيت من قصيدة قالها أبو تمام يمدح محمد بن حسان الضبى، وكان يمدح بهذه القصيدة يحيى بن ثابت. ومطلعها:

قدك اتئد أربيت فى الغلواء كم تعدلون وأنتم سجرائى

«قدك: حسبك».

اقرأ القصيدة فى ديوانه شرح الإمام التبريزى جـ 20/1 «دار المعارف بمصر».

(6) انظر المطول ص 394 «مطبعة أحمد كامل».

(7) انظر مفتاح العلوم ص 183.

بأنه[1] توهم للملام شيئاً شبيهاً بالماء، فاستعار له لفظ الماء، لكنه مستهجن.

وزعم المصنف أنه لا دليل له فيه، لجواز أن يكون قد شبه الملائم بظرف شراب مكروه، فيكون استعارة بالكناية، ثم أضاف الماء إليه استعارة تخييلية، أو يكون قد شبه الملام بالماء المكروه، فأضاف المشبه به إلى المشبه كما فى «لجين الماء»[2] فلا يكون من الاستعارة فى شىء.

وعلى التقديرين يكون مستهجناً[3] أيضاً، لأنه كان ينبغى أن يشبه بظرف مكروه، أو شراب مكروه، ولا دلالة للفظ على هذا[4] انتهى.

---

(1) فى المطول ص 394 «بأنه».

(2) كقول الشاعر:

والريح تعبث بالغصون وقد جرى ... ذهب الأصيل على لجين الماء

(3) قال عبدالله بن سنان الخفاجى المتوفى سنة 466 هـ فى كتابه «سر الفصاحة» ص 164 وما بعدها «ط محمد على صبيح»، سنة 1953 م ص 162:

: «قال أبو بكر محمد بن يحيى الصولى: «كيف يعاب أبو تمام، إذ قال ماء الملام، وهم يقولون: كلام كثير الماء.

... ويقولون: ماء الصبابة، وماء الهوى... إلى أن قال: «هذه جملة ما قاله أبو بكر، وهى غير لائقة بمثله من أهل العلم بالشعر، لأن قولهم: كلام كثير الماء، وماء الشباب.... المراد به الرونق، ولا يحسن أن يقال: ما شربت: أعذب من ماء هذا الثوب....، لأن هذا القول مخصوص بحقيقة الماء، لا بماء هو مستعار له.....

وقال الآمدى: ليس قول أبى تمام بعيب عندى، لأنه لما أراد أن يقول: قد استعذبت ماء بكائى، جعل للملام ماء يتقابل ماء بماء، وإن لم يكن للملام ماء على الحقيقة...

فلما كان فى جرى العادة أن يقول القائل: أغلظت لفلان القول، وجرعته من القول كأساً مراً، وكان الملام مما يستعمل فيه التجرع، جعل له ماء على الاستعارة، وهو كثير موجود.

قال صاحب سر الفصاحة ص 165: وليس هذا البيت عندى لمحمود، ولا من أقبح ما يكون فى هذا الباب بعد قوله أبى تمام:

لها بين أبواب الملوك مزامر ... من الذكر لم تنفخ ولا هى تزمر

فانظر كيف جعل للذكر مزامر لم تنفخ».

(4) هذه عبارة المطول ص 394.

قال الإمام المرزوقى[1] فى قول الطائى:

لا تسقنى ماء السلام

لما قال فى آخر البيت: ماء بكائى

قال فى الأول: ماء الملام. فأقحم اللفظ على اللفظ، إذ كان من سببه[2]، كقوله تعالى: ﴿وجزاء سيئة سيئة مثلها﴾[3] فالثانية جزاء وليست بسيئة[4]، والصبابة[5] رقة الشوق ومرارته، يقال: رجل حب، أى عاشق. واستعذاب[6] الشىء: عده عذباً.

ومعنى البيت: لا تلمنى أيها اللائم[7] على كثرة بكائى، فإنه مستعذب عندى، لا يؤثر فيه[8] لومك ولا تسقنى أيها اللائم الملام فإننى ريان بماء البكاء، لا ألتفت إلى ماء ملامك.

والهجنة: «بالضم فى كلام ما يعيبه، وفى العلم إضاعته[9]، والهجين: اللئيم[10] انتهى.

قال السيد أحمد[11] الحموى، نقلاً عن الثعالبى رحمه الله تعالى: العرب

---

(1) تقدمت ترجمته.

(2) كذا فى شرح التبريزى لديوان أبى تمام حـ 23/1.

(3) الآية: 40 من سورة الشورى.

(4) كذا فى الديوان جـ 23/1، وفى الآية شاهدان:

1 ـ المشاكلة.

2 ـ المجاز المرسل.

(5) انظر القاموس جـ 94/1 مادة: «حب».

(6) فى المصدر السابق جـ 105/1 مادة: «العذاب» استعذب: استقى عذاباً».

(7) فى: جـ: «اللايم» بالياء.

(8) انظر الديوان حـ 23/1.

(9) كذا فى القاموس جـ 279 مادة: «الهجنة».

(10) فى المصدر السابق حـ 279/4: «عربى ولد من أمة، أو من أبوه خير من أمه جمع هجن وهجناء».

(11) «قال السيد أحمد الحموى نقلاً عن «ليست فى: حـ، والقول منسوب فيها إلى الثعالبى مباشرة.

تستعير فى كلامها «الماء لكل ما يحسن منظره، وموقعه ويعظم قدره ومحله، فنقول: ماء الوجه، وماءالثياب، وماء الحياة، وماء النعيم، وماء السيف. كما تستعير الاستقاء فى طلب الخير، قال[1] رؤبة[2]:

يـأيهـا[3] المـائـح دلـوى دونـك[4] إنى رأيت النـاس يحـمـدونـك[5]

«دونك» اسم فعل بمعنى خذه.

لم يستق[6] ماء، إنما استطلق أسيراً. وسموا المجتدى[7] مستميحاً[8]، وإنما الميح جمع الماء[9] فى الدلو، وغاية دعائهم للمرجو والمشكور، أن يقولوا: سقى الله، فإذا ذكروا أياماً لهم قالوا: سقى الله تلك الأيام انتهى.

قال أستاذنا[10]: ومنه تعلم، أنهم لما توارثوا استعماله فى المعظم المخبر، والحسن المنظر، كان استعماله فى خلافه مستهجناً، فلذا عيب على أبى تمام قوله:

---

(1) فى: جـ: «قال رؤبة» وفى اللسان حـ 447/3 «وأنشد أبو عبيدة».

(2) فى التصريح على التوضيح لابن هشام جـ 200/2 «ط عيسى الحلبى»: البيت لجارية من بنى مازن، وفى حاشية يس العليمى 200/2: «قال ابن الشجرى فى أماليه: لرؤبة.... والمرأة تمثلت به» وفى هامش شذور الذهب لابن هشام تأليف محمد محى الدين عبد الحميد ص 407 «ط السعادة» البيت لراجز جاهلى، من بنى أسيد، بن عمرو ابن تميم».

(3) فى: جـ: «أيها المانح»، وكذا فى التصريح على التوضيح لابن هشام الأنصارى المتوفى 761 هـ جـ 200/2.

(4) فى: جـ: «دلوى نحوكا».

(5) رواية البيت فى شذور الذهب لابن هشام ص 407 «مطبعة السعادة»

يـا أيهـا المـائـح دلـوى دونـكـا إنى رأيـت النـاس يحـمـدونـكـا

(6) فى: جـ: «لم يستسق ماء».

(7) فى: جـ: «المحتدى بالحاء المهملة وهو تصحيف والصواب المجتدى».

وفى القاموس حـ 313/4 «جديته: طلبت جداوه».

(8) فى جـ: «المنح» بالنون، وهو تصحيف، والصواب: «الميح» بالياء.

(9) كذا فى القاموس جـ 260/1 «مادة: ميح».

(10) هو شهاب الدين الخفاجى كما سيذكره قريباً.

لا تسقني ماء الملام فإنني صب قد استعذبت ماء بكائي[1]

انتهى كلام السيد أحمد الحموى رحمه الله تعالى.

وأراد بأستاذه: مولانا الشهاب الخفاجى كما هو دأبه إذا أطلق لفظ الأستاذ سقى الله تعالى روضهما ماء النعيم، وأتحفهما فى حضرة التكريم.

قوله: أيها المائح دلوى دونك. إلى قولك: جمع الماء.

(أقول فى نهاية العلامة ابن الأثير[2] فى مادة «متح» ما نصه فى حديث جرير، لا يقام[3] ماتحها، الماتح المستقى من البئر بالدلو من أعلى البئر - أراد أن ماءها جار على وجه الأرض، فليس يقام بها ماتح، لأن الماتح يحتاج إلى إقامته على الآبار ليستقى[4]. و«المايح»[5] بالياء الذى يكون فى أسفل البئر يملأ الدلو[6].

(يقال: متح الدلو يمتحها متحاً، إذا جذبها مستقياً بها. وماحها يميحها، إذا ملأها[7]، وفى مادة «ميح»[8] ما نصه فى حديث جابر «فنزلنا فيها ستة ماحة»[9] هى جمع مايح وهو الذى ينزل فى الركية[10] إذ قل ماؤها، فيملأ الدلو بيده، وقد ماح يميح ميحاً، وكل من أولى معروفاً فقد ماح، والآخذ ممتاح، ومستيح[11].

---

(1) انظر ديوان أبى تمام جـ 10/1 «دار المعارف بمصر».

(2) انظر النهاية لابن الأثير جـ 291/4 «دار إحياء الكتب العربية» الطبعة الأولى، سنة 1963، تحقيق الطاهر الزاوى ومحمود الطناحى.

(3) أخرجه ابن الأثير فى النهاية جـ 291/4 مادة: «متح» «باب الميم مع التاء».

(4) كذا فى المصدر السابق جـ 291/4.

(5) كذا فى المصدر السابق جـ 291/4 أنظر اللسان جـ 447/3

(6) ما بين القوسين سقط من: جـ.

(7) كذا فى المصدر السابق جـ 291/4 «دار احياء الكتب العربية بمصر».

(8) انظر المصدر السابق جـ 279/4 مادة: «ميح» «باب الميم مع الياء».

(9) أخرجه ابن الأثير فى المصدر السابق جـ 379/4: «ميح».

(10) كذا فى القاموس جـ 338/4 مادة: «الركوة».

(11) كذا فى نهاية ابن الأثير جـ 379/4 مادة: «ميح».

وفى مادة «مدد»[1] ما نصه: وفى حديث علىّ: «قائل كلمة الزور، والذى يمد بحبلها فى الإثم سواء»[2] مثل قائلها بالمايح[3] الذى يملأ الدلو من أسفل البئر. وحاكيها بالماتح الذى يجذب الحبل من[4] رأس البئر ويمده. ولهذا يقال: الراوية أحد الكاذبين[5]، انتهى)[6].

وهذا غاية تحرير الملام.

وفى[7] المثل «أبصر من المائح باست الماتح» المائح هو الذى ينزل البئر ليملأ الدلو بيده.

(وفى شرح القصيدة الشقراطسية[8] للعلامة القاضى أبى عبدالله[9] محمد ابن على المصرى التوزرى عند قول الناظم[10]:

---

(1) انظر المصدر السابق جـ 308/4 مادة: «مدد» «باب الميم مع الدال».

(2) أخرجه ابن الأثير فى المصدر السابق جـ 308/4 مادة «مدد».

(3) فى المصدر السابق جـ 308/4 «بالمائح» بالهمزة.

(4) فى المصدر السابق جـ 308/4 «على رأس البئر».

(5) كذا فى المصدر السابق جـ 308/4 مادة: «مدد».

(6) ما بين القوسين ليس فى: جـ.

(7) فى لسان العرب لابن منظور جـ 448/3 مادة «ميح»: والعرب تقول: هو أبصر من المائح باست الماتح تعنى أن الماتح فوق المائح، فالماتح يرى المائح، ويرى».

(8) نسبة لشقراطس: قصر من قصور قفصة بتونس. انظر عنوان الأريب عما نشأ بالمملكة التونسية من عالم أديب للمؤرخ الأستاذ محمد النيفر جـ 41/1 «المطبعة التونسية سنة 1351 هـ» الطبعة الأولى.

(9) وقد خمسها الشيخ محمد بن على بن الشباط، التوزرى، وشرحها بشروح ثلاثة: كبير، ومتوسط، وصغير، راجع المصدر السابق جـ 43/1.

(10) النظم لأبى محمد عبد الله بن أبى زكريا يحيى الشقراطيسى التوزرى، ولد بتوزر، ونشأ بها وأخذ العلم عن علمائها وغيرهم، وبرع فى العلوم، فكان إماماً فى علوم العربية، والحديث، والفقه والأدب، ألف كتاب الأعلام فى معجزات خير الأنام وختمه بقصيدته اللامية الشهيرة وتوفى بتوزر سنة 466 هـ.

ومن القصيدة اللامية المشهورة فى المديح النبوى، ضمنها سيرته تلميحاً، وتصريحاً، مطلعها:

والسرح[1] بالشام لما جئتها سجدت   شم الذوائب[2] من أفنانة[3] الخضل[4]

ما نصه، واعلم أن الاستعارة إذا لم تكن واقعة موقعها لم تكن مستحسنة، بل كانت مستهجنة، ومن أقبح شيء يورد، ولذلك عابوار قول أبي تمام:

لا تسقني ماء الملام فإنني   صب قد استعذبت ماء بكائي[5]

فإن استعارة الماء للملام من أبعد الاستعارات وأفترها[6]، ولو قال لا تصلني[7] نار الملام لكان ملائماً، لأن الملام يثير حرارة فى القلب، لا مودة

الحمد لله منا باعث الرسل   هدى بأحمد منا أحمد السبل

إلى أن يقول:

أخبار أحبار أهل الكتب قد ورد   عما رأوا أو رووا فى الأعصر الأول

وهذه القصيدة هى التى خمسها شارحها محمد بن على التوزرى. راجع المصدر السابق جـ 42/1، 43 وفى شجرة النور الزكية محمد بن مخلوف جـ 117/2 «ط السلفية بالقاهرة سنة 1350»: «الشقراطيسية: نسبة إلى قلعة بالقرب من قفصة، واشتهر ذكره فى الآفاق بالقصيدة الشقراطيسية «قالها فى مدح النبى وصحابته، أنشدها تجاه القبر الكريم، وشرحها ابن الشباط فى مجلدات» وهو مالكى.

(1) فى اللسان جـ 307/3 وما بعدها مادة: «سرح»: «السرح: شجر كبائر عظام، طوال، لا ترعى، وإنما يستظل فيه... الليث: السرح: المال يسام فى المرعى فى الأنعام».

(2) فى القاموس جـ 69/1 مادة «الذئب»: «الذؤابة الناصية، أو منبتها من الرأس، وشعر فى أعلى ناصية الفرس».

(3) فى القاموس جـ 258/4 مادة: «فن»: «الأفنان: الغصن الملتف».

(4) فى المصدر السابق جـ 379/4 مادة: «خضل»: «الخضل: ككتف، وصاحب، كل شىء ند، يترشف نداه» انظر اللسان جـ 220/13 مادة: «خضل».

(5) تقدم بيانه قريباً.

(6) فالقاضى أبو عبدالله المصرى، يوافق صاحب سر الفصاحة فى قبح الاستعارة فى بيت أبى تمام ويقترح تغيير بعض الكلمات ليسلم البيت من النقد وتحسن الاستعارة انظر سر الفصاحة ص 165 تعليق عبد المتعال الصعيدى «مطبعة محمد على صبيح بمصر، سنة 1953 م».

(7) فى القاموس جـ 354/4 مادة: «صلى»: «صلى اللحم يصليه صلياً شواه، أو ألقاه فى النار للإحراق».

فكانت استعارة النار هنا أليق من استعارة الماء، ويكون فى البيت على هذا مطابقة هى أحسن من الترديد الذى قصده)[1].

(والاستعارة فى بيت الفقيه أبى محمد[2] فى تسمية أغصان الشجرة بالذوائب[3] وهى من أملح الاستعارات.

ومعنى: **الخضل**: الناعمة[4]، وهى التى ترى بأن الماء يجرى عليها من نضرتها.

والخضل أيضاً: الندية[5] أى المبتلة بالندى. والخضل بضم الضاد فى هذا البيت أصله خضل بالسكون، لأنه جمع أخضل وهو الفنن[6]، كأحمر وحمر، وأصفر وصفر، وإنما ثقل بالتحريك بالضم لضرورة الوزن. انتهى)[7].

واعلم أن قوله تعالى: ﴿ واخفض لهما جناح الذل ﴾[8] ليس من قبيل البيت المذكور، كما توهمه[9] الطائى نفسه، حيث نقل أن بعض ظرفاء أصحابه[10]، بعث إليه قارورة[11] وقال[12]: ابعث لنا من ماء الملام، فقال فى

(1) ما بين القوسين سقط من: جـ.

(2) القصيدة لأبى محمد عبدالله الشقراطيسى التوزرى، انظر ترجمته فى شجرة النور الزكية جـ 117/2.

(3) انظر القاموس جـ 258/4.

(4) فى اللسان جـ 221/13 مادة «خضل»: «العرب تقول: نزلنا فى خضلة من العشب، إذا كان أخضر ناعماً رطباً».

(5) كذا فى المصدر السابق جـ 220/13 والقاموس جـ 379/3.

(6) فى المصدر السابق جـ 258/4 مادة: «فن»: «الفنن» حركة»: الغصن، والجمع أفنان، وجمع الجمع: أفانين».

(7) ما بين القوسين ليس فى: جـ.

(8) سورة الإسراء: من الآية: 24.

(9) قال صاحب سر الفصاحة ص 162: «وما زال الناس ينكرون قول أبى تمام، وذكر البيت، ويحكون الحكاية المعروفة».

(10) فى المصدر السابق ص 162: «وربما نسبها بعض الرواة إلى عبد الصمد بن المعذل».

(11) راجع المصدر السابق ص 162.

اللوحة: 136 أ.

جوابه ابعث لنا ريشاً من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام. وذلك أن الطائر عند اشقاقه وتعطفه على أولاده يخفض جناحه ويلقيه على الأرض، وكذا عند تعبه ووهنه. والإنسان عند تواضعه يطأطى رأسه[1] فيخفض من بدنه.

فشبه[2] ذل وتواضعه، بإحدى حالتى الطائر على طريق الاستعارة بالكناية، وإضافة الجناح إليه قرينة لها، فإنه من الأمور الملائمة[3] للحال المشبهة بها.

على أنه يجوز أن تحمل الآية[4] على الاستعارة التمثيلية.

قوله: أو يكون قد شبه الملام، بالماء المكروه[5]، ووجه الشبه أن اللوم يسكن حرارة الغرام، كما أن الماء يسكن غليل الأوام[6]، كذا فى الايضاح[7].

وفيه نظر، لأن[8] ما ذكره ليس بمناسب للمقام، فإن الشاعر ينبغى أن يدعى ها هنا أن حرارة غرامه لا تسكن أصلاً، لا بالملام ولا بشىء غيره، وكيف يجعل ما ذكر وجهاً للشبه، وقد أشار إلى المعنى الذى ذكرته من قال: وذكر أعنى الفنارى[9] بيتاً بلسان الفارسية، ثم قال وقريب منه:

أجد الملامة فى هواك لذيذة   حبّاً لذكرك فليلمنى اللوم

انتهى كلام المحقق الفنارى، عليه رحمة الملك البارى.

---

(1) فى: جـ: «يط أطىء رأسه».

(2) فى: جـ: «فشبه» بالقاف، وهو تصحيف.

(3) فى: جـ: «الملايمة» بالياء.

(4) وهى قوله تعالى: ﴿ واخفض لهما جناح الذل من الرحمة ﴾ الآية: 24 من سورة الإسراء.

(5) فيكون تشبيهاً على حد: ذهب الأصيل، انظر عروس الأفراح حـ 202/4.

(6) قال التفتازانى فى المطول ص 394: «وعلى التقديرين يكون مستهجناً، لأنه كان ينبغى أن يشبه بظرف شراب مكروه، أو بشراب مكروه، ولا دلالة للفظ على هذا».

(7) انظر الايضاح جـ 203 «شروح التلخيص».

(8) الطرودى ينقد الخطيب.

(9) تقدمت ترجمته.

قال ابن جنى : الذل «بالكسر» فى الدابة ، ضد الصعوبة . «وبالضم» فى الانسان ، ضد العز، كأنهم انما فرقوا بينهما، لأن ما يلحق الإنسان أكثر قدراً مما يلحق الدابة، فاختاروا الضمة لقوتها للإنسان، والكسرة لضعفها للدابة، ولا تستنكر مثل هذا، ولا تنب عنه، فإن من عرف أنس، ومن جهل استوحش .

وفى قول المصنف : جناحك الذليل ، أو الذلول لمحة من هذا ، كذا فى شرح الكشاف للإمام الطيبى .

وفيه أيضاً : قوله : يعنى صاحب الكشاف : جعل لبيد للشمال يداً ، وللقرة زماماً ، مبالغة ، يعنى فى قوله .

وغداة ريح قد كشفت[1] وقرة إذا أصبحت بيد الشمال زمامها

شبه الشمال بالإنسان، ثم خيل أنها إنسان بعينه، ثم أضيف إليه على سبيل الاستعارة التخييلية، ما يلازم الإنسان عند التصرف، وهو اليد قائلاً: يد الشمال.

وحكم الزمام مع القرة، حكم اليد مع الشمال.

كذا ها هنا، شبه الذل بالطائر، ثم أثبت له ما يلازم الطائر عند انحطاطه وانخفاضه من الجناح .

وعلى الأول: خفض الجناح: كناية عن التواضع.

وكان فى الأصل استعارة تمثيلية: شبه ما يتصور من الإنسان فى حالة تواضعه من الانخفاض، بما يشاهد من الطائر عند انحطاطه من الجو، ثم كثر استعماله فيه، حتى صار عبارة عن مجرد التواضع، ثم أضيف إلى الذل تتميماً لا إرادة التواضع.

الراغب[2]: الجناح: جناح الطائر، يقال: جنح الطائر، إذا كسر

(1) فى العمدة لابن رشيق القيروانى جـ 239 تحقيق محمد محى الدين «مطبعة حجازى»: «قد وزعت: أى كففت».

(2) انظر تفسير غريب مفردات القرآن للراغب الأصفهانى فى « حرف الجيم».

جناحه، وسمى جانبا الشيء جناحاه، يقال: جناحا السفينة، وجناحا العسكر، وجناحا الوادى، وجناحا الإنسان لجانبيه.

قال تعالى: ﴿واضمم يدك إلى جناحك﴾[1] أى جانبك. ﴿واضمم إليك جناحك﴾[2]، عبارة عن اليد، لكون الجناح كاليد، ولذلك يقال: لجناحى الطائر يداه، وقوله تعالى: ﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة﴾[3] استعارة، وذلك أنه لما كان الذل ضربين، ضرب يضع الإنسان، وضرب يرفعه، وقصد هنا إلى الرافع استعار هنا لفظ الجناح، فكأنه قيل: استعمل الذى يرفعك عند الله، من أجل اكتسابك الرحمة، ومن أجل رحمتك لهم.

﴿واضمم إليك جناحك من الرهب﴾[4] وجنحت العير فى سيرها: أسرعت، كأنها استعانت بجناح، وجنح الليل أطال بظلامه، والجنح: قطعة من الليل مظلمة، وجنح: مال، من قولهم: جنحت السفينة، إذا مالت إلى أحد جانبيها، وسمى الإثم المائل بالإنسان عن الحق جناحاً، ثم سمى كل إثم جناحاً.

وجوانح الصدر: الأضلاع المتصل رؤوسها فى وسط الزور.

الواحدة: جانحة لما فيها من الميل، انتهى.

ولنرجع إلى ما كنا بسبيله، فنقول: قال فى عروس الأفراح: ـ سقى الله صاحبه من الجنان أطيب راح ـ:

لقائل يقول: وماذا يصير، إذا صارت إلغازاً ؟.

ولا شك أن الإلغاز من أنواع البديع المستحسنة، وله مواقع لا يصلح فيها غيره.

والمجاز[5]، كيفما وقع لا بد له من قرينة، فربما كان الإلغاز بالمجاز مع

---

(1) طه: الآية: 21.

(2) القصص: الآية: 32.

(3) الإسراء: الآية: 24.

(4) القصص: الآية: 32.

(5) اللوحة: 137 أ.

قرينة ضعيفة، أما دون القرينة فلا يقع استعارة، ولا مجازاً، أو طال. أعنى صاحب العروس.

وتعقبه السيد الحموى ـ رحمه الله تعالى ـ بما نصه: وأقول فيه بحث من وجهين:

أما دعواه أن الإلغاز من أنواع البديع المستحسنة ممنوعة، فإن خطيب اليمن، لما أبلغه تعريف التعقيد الذى ذكره صاحب التلخيص.

اعترض عليه، بأنه يلزم منه ألا يكون شىء من اللغز، والعميات فصيحاً، مع أن كلاً منهما من المحسنات، واستخراج المعنى كلما صعب كان أحسن، وبالقبول أجدر فلما وصل الخبر إليه.

أجاب عنه: بالتزام إخلالهما بالفصاحة، ومنع كونهما من المحسنات، بدليل السكاكى سكت عن ذكرهما فى مباحث البديع، ولهذا طرحها بالكلية، انتهى.

ونقل أيضاً عن ابن الأثير فى كفاية الطالب فى نقد كلام(1) الشاعر والكاتب: كان أبو عمرو يروى:

أن الاستعارة للشىء لما يقربه منه، ويليق به، أولى من استعارته، لما ليس منه فى شىء كقول ابن أرطاة(2) بن سهية(3):

فقلت لها يا أم بيضاء إنه هريق شبابى واستشن أديمى(4)

---

(1) انظر المثل السائر لابن الأثير جـ 122/2 «مطبعة نهضة مصر».

(2) هذا البيت منسوب للطرماح كما ديوان أبى تمام جـ 23/1، وفيه: «يا أم حسان».

(3) فى العمدة جـ 244/1 أرطاة بن سهية «بالياء التحتية، والسين المهملة» وهو الصواب، وكذا فى الشعر والشعراء لابن قتيبةص 125 «ط الأدبية» انظر الموضح للمرزبانى ص 377 «دار نهضة مصر» تحقيق البجاوى سنة 1965 م وهو من بنى مرة بن عوف، بن سعد، ويكنى أبا الوليد، وكان معاصراً لعبد الملك بن مروان.

(4) رواية العمدة جـ 244/1 :

فقلت لها يا أم بيضاء إننى هريق شبابى، واستشن أديمى

وفى رواية: «يا أم حسان» وفى أخرى: «يا أم عمران».

فقال: هريق شبابى، لما فى الشباب من الرونق، والنضارة[1]، التى هى كالماء.

ثم قال: واستشن أديمى، والشن: القربة اليابسة، فكأنه صار شناً، لما أريق ماء شبابه[2].

وقول بعضهم[3]:

فوضعت رحلى فوق ناجية ... يقتات شحم سنامها الرحل

جعل شحم سنامها قوتاً للرحل، وهذه كأنها حقيقة[4] لشدة تمكنها.

وقول أبى نواس[5]:

بصحن خد لم يغض ماؤه ... ولم تخضه أعين الناس[6]

عبر عن شبابه المصون، وصيانته بهاتين الاستعارتين اللطيفتين، على سبيل التنويع.

ومنهم من يستعير الشىء[7]، ما ليس منه، ولا إليه، كقول لبيد[8]:

---

(1) فى العمدة لابن رشيق القيروانى جـ 244/1 «والطراوة «بدل» النضارة».

(2) زاد فى المصدر السابق جـ 244/1: «فصحت له الاستعارة من كل وجه، ولم تبعده».

(3) البيت لطفيل الغنوى، وقد تقدمت ترجمته، انظر الصناعتين لأبى هلال العسكرى 283 «ط عيسى الحلبى بمصر» تحقيق البجاوى، ومحمد أبو الفضل.

(4) كذا فى العمدة لابن رشيق جـ 244/1.

(5) هو الحسن بن هانىء من الأهواز من بلاد فارس. نشأ بالبصرة، وكان شاعر المجون والخمريات، شعره مرآة لنفسه وعصره، وقد عد من المطبوعين توفى سنة 199 انظر ديوان «دار صادر» الشعر والشعراء لابن قتيبة ص 177 «ط الأدبية».

(6) هذا البيت غير موجود فى ديوان أبى نواس «دار صادر بيروت» ولكن عبد الرحيم العباسى قد نسبه إليه فى معاهد التنصيص مرتين: جـ 133/2 وجـ 155/2 فى «مبحث الاستعارة الغريبة، وفى مبنى الترشيح على تناسى التشبيه».

وكذلك ابن رشيق قد نسبه إليه انظر العمدة جـ 246/1 مطبعة السعادة بمصر تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد.

(7) انظر أسرار البلاغة ص 31 «مطبعة محمد على صبيح بالقاهرة سنة 1379 هـ».

(8) راجع معلقات العرب الدكتور بدوى طبانة ص 158.

وغداة ريح قد كشفت[1] وقرة إذا صبحت بيد الشمال زمامها[2]

فاستعار للشمال يداً، وللغداة زماماً، وجعل زمام الغداة بيد الشمال، وليس اليد من الشمال، ولا الزمام من الغداة فى شىء.

وبعضهم: يفضل ما كان من نوع بيت لبيد، على ما تقدم.

ويقول: خير الاستعارة ما بعد، وعلم من أول وهلة أنه مستعار، فلم يدخله لبس.

والصواب: ما ذكر أولاً[3]، ولو كان البعد أفضل لما استهجن قول بشار[4]:

وجدت رقاب الوصل أسياف هجرنا وقدت لرجل البين نعلين من خدى[5]

وقيل: ما أهجن «رقاب الوصل» و«رجل البين» وأقبح استعارتها، ولو كانت الفصاحة بأسرها فيها[6]، انتهى.

والمراد بالصواب: الأليق، والأولى فى كلامه، إذ كثيراً ما يستعمل بهذا المعنى.

---

(1) فى العمدة لابن رشيق جـ 239/1: «قد وزعت» أى«كففت» ط «حجازى».

(2) انظر العرب ص 158 الدكتور بدوى طبانة «مطبعة الرسالة» الطبعة الأولى سنة 1958 م.

(3) ما يقربه منه، ويليق به.

(4) تقدمت ترجمته.

(5) روايته فى العمدة جـ 240/1:

وجذت رقاب الوصل أسياف هجرنا وقدت لرجل البين نعلين من خدى

ومن أقبح الاستعارات، وأبردها قول أبى نواس:

بح صوت المال مما منك يشكو ويصيح

فأى شىء أبعد استعارة من صوت المال؟ فكيف؟ حتى بح من الشكوى والصياح.

ومنها قول بعض المولدين:

أسفرى لى النقاب يا ضرة الشمس

أتراه ظن أن الضرة لا تكون إلا حسنة؟ وإلا فأى وجه لاختيار هذه الاستعارة اقرأ العمدة لابن رشيق جـ 240/1.

(6) فى: أ: «فيها» وهو خطأ.

قلت: ومن الأول: قول القاضي السعيد، هبة الله بن سناء[1] الملك[2]:

ولبعــدهم طــالت ذوائـب ليـلهم فيهــا تغشـى نــور وجــه نهارهم

ومنه أيضاً قول الآخر[3]:

طعن الصبــاح بـرمحــه الغسقـا[4] حتى أســال دمــاءهــا شـفــقــا

وتجـلت الأكــوان وابتــســمــت وتـعــوضـت عــن عــنــبــر ورقــا

وأقول: لا يخفى على العارف بلطائف الكلام، ما في هذين البيتين من حسن الختام، وأنا أسأل الله تعالى من فضله خاتمة الإيمان، والفوز برجحان الميزان، ولمن قال آمين، والحمد لله رب العالمين.

ولكاتبه عفا الله عنه:

1 ـ كلفت بسعدى منذ أن كنت يافعاً[5] وأقلقني فــرط الغـرام بهــا وجـدا

2 ـ ولا زلت بالأسحار أهتف باسمها وأســأل ركب الظاعنـين لها رشـدا

3 ـ أبث لهم ما قد لقيت من العنا فلم يغن عنى ذاك شيئاً ولا أجدا

4 ـ فـأخلصت لله الكـريم مـطالبى فشاهدت من أفق الحمى طالعا[6] سعدا

(1) في الوفيات جـ 61/6: «ابن سناء الملك» بالمد، وهو الصواب، وفي «أ» «سنا» بالقصر».

(2) هو أبو القاسم القاضي السعيد، هبة الله بن القاضي الرشيد، جعفر بن المعتمد سناء الملك ولد سنة 550 هـ.

شاعر مشهور، له ديوان بديع النظم، حققه محمد إبراهيم نصر، وتوفي سنة 608 هـ ودفن بالقاهرة.

انظر ترجمته في وفيات الأعيان جـ 61/6 «دار صادر» ومقدمة ديوان شعره وأعلام العرب «ابن سناء الملك» محمد إبراهيم نصر ص 37 إلى 88 الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر. معجم الأدباء 265/19 والشذرات جـ 35/5، وخريدة القصر، وجريدة العصر للعماد الأصفهاني جـ 64/1 «قسم مصر» تحقيق الدكتور شوقي ضيف سنة 1951 م.

(3) لم أعرف قائله.

(4) الغسق: «الظلام».

(5) شاباً فتياً.

(6) هذه القصيدة للمؤلف وهي من أجمل وأمتع قصائدهيتحدث فيها عن هيامه بسعدى، وعن شدة غرامه بفن البلاغة منذ أن كان غصناً طرياً إلى أن تحققت له أمنية بفضل العلماء المخلصين.

5 ـ بفيض رجال قدس الله سرهم بـأنفاسهم نلت المؤمـل من سعدا
6 ـ فلولا هداهم ما اهتديت لوصلها ولولا سقاهم ما علمت لها قصـدا
7 ـ فمن لم يفز من وصلها بـدقيقة فقد عاش مغبوناً وقد حرم الرفدا
٨ ـ فـلازم حماهـا قاصـداً متـذلـلاً عساك بفضل الله أن تبلغ المجـدا

* * *

والحمد لله على الختام

انتهى الكتاب

دراسة وتحقيق
الدكتور/ محمد رمضان الجربي
طرابلس 1986 م

الفهارس العامة

1 ـ فهرس الآيات القرآنية .
2 ـ فهرس الأحاديث النبوية .
3 ـ فهرس الأمثال .
4 ـ فهرس الأبيات الشعرية .
5 ـ فهرس تراجم الأعلام .
6 ـ المصادر والمراجع .
7 ـ فهرس القسم الدراسى.
8 ـ فهرس القسم التحقيقى.

فهرس الآيات القرآنية

«آل عمران»

«الأنعام»

«الأعراف»

«التوبة»

«الأنبياء»

«الحج»

«الشعراء»

«النمل»

«القصص»

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأمثال

فهرس الأبيات الشعرية

أول البيت	قافيته	عدد الأبيات	الشاعر	الصفحة
لعمرو	الكرب	1	أبو تمام	278
فملتنا	والنبى	1	الصلتان العبدى	357
ما زلت	مطلبى	2	أبو تمام	407
وصاعقة	سحائب	2	البحترى	711
وسيرك	كربى	2	ابن سناء الملك	702
لدوا للموت	الذهاب	1	أبو العتاهية	373
لله درّك	والحسب	2	على بن محمد	407
			(حرف التاء)	
تميم	ضلت	1	الطرماح	279
كما أبرقت	وتولت	1		757
ولازوردية	اليواقيت	2	ابن الرومى	760
واختير	السمعية	1		155
			(حرف الجيم)	
إني إليك	والتاج	1	ابن الرومى	147
إن السماحة	ابن الحشرج	3		259
			(حرف الحاء)	
لست بسنهاء	الجوائح	1	ابن الرومى	190
أخذنا	الأباطح	3	كثير الخزاعى	284
لا تبعثن	يفلح	1	أبو النطاح	183
وبدا الصباح	يمتدح	1	محمد بن وهيب	613
بح صوت	ويصيح	1	أبو نواس	785
جمع الحق	السماحا	2	عبدالله بن المعتز	18 - 55 - 408
عرف	واستراحا	1	عبدالله بن المعتز	18
كأن البرق	وانفتاحا	1	عبدالله بن المعتز	406
			(حرف الدال)	
أصم	أريد	1		743

فهرس تراجم الأعلام

(حرف الألف)

(حرف الباء)

(حرف التاء)

(حرف الجيم)

(حرف الحاء)

(حرف الخاء)

(حرف الراء)

(حرف الزاى)

(حرف السين)

(حرف الشين)

(حرف الصاد)

(حرف الضاد)

(حرف الطاء)

(حرف العين)

(حرف الفاء)

(حرف القاف)

(حرف الكاف)

(حرف اللام)

(حرف الميم)

(حرف النون)

(حرف الهاء)

(حرف الواو)

(حرف الياء)

مصادر القسم الدراسى

1 - **اتحاف أهل الزمان** - لابن أبى الضياف «تحقيق لجنة من كتاب الدولة للشؤون الثقافية والأخبار» المطبعة الرسمية تونس سنة 1963 م.

2 - **الإتقان** - للجلال السيوطى «الحلبى».

3 - **الأعلام** - خير الدين الزركلى «الطبعة الثالثة بيروت».

4 - **تاريخ الأدب العربى** - فى العصر العباسى الثانى، والعصر التركى للأستاذ محمود رزق سليم «مطابع سجل العرب بالقاهرة سنة 1968 م».

5 - **التاريخ الباشى** - لأبى محمد حموده، تحقيق محمد ماضور «الدار التونسية للنشر».

6 - **تاريخ جامع الزيتونة** - للأستاذ محمد الحشائشى، تحقيق الجيلانى بن الحاج يحيى «المطبعة العصرية سنة 1974 م».

7 - **التلويح** - لسعد الدين التفتازانى «ط صبيح بالقاهرة».

8 - **حاشية** - الشهاب الخفاجى على البيضاوى، ط عثمانية.

9 - **الحركة الأدبية والفكرية فى تونس** - للعلامة محمد الفاصل بن عاشور «الدار التونسية للنشر».

10 ـ الحلل السندسية فى الأخبار التونسية ـ للوزير السراج تحقيق محمد الحبيب الهيلة «الدار التونسية للنشر».
11 ـ الحلل السندسية فى الأخبار التونسية ـ للوزير السراج مخطوطة بالمكتبة الوطنية التونسية رقم الإيداع «1».
12 ـ الذيل لبشائر أهل الإيمان ـ «حسين خوجة» ط الرسمية تونس 1316 هـ.
13 ـ الرسالة الفارسية ـ لإبراهيم عصام مخطوطة بالمكتبة الوطنية التونسية رقم الإيداع «15991» «أحمدية».
14 ـ رحلة التيجانى ـ «المطبعة الرسمية التونسية سنة 1378 هـ».
15 ـ زعماء الإصلاح فى العصر الحديث ـ للأستاذ أحمد أمين «مطبعة المعرفة سنة 1971 م».
16 ـ شجرة النور الزكية ـ محمد مخلوف «ط السلفية سنة 1350 هـ».
17 ـ الصحاح ـ للجوهرى «دار الكتاب العربى بمصر».
18 ـ العقد الفريد ـ لابن عبد ربه «لجنة التأليف والنشر».
19 ـ عقود الجمان ـ للسيوطى «ط الميمنية».
20 ـ عنوان الأريب ـ عما نشأ بالمملكة التونسية من عالم وأديب للأستاذ محمد النيفر «المطبعة الرسمية تونس سنة 1351 هـ».
21 ـ الفوائد الغياثية ـ للعضد «ط العامرة».
22 ـ القاموس المحيط ـ «ط عيسى الحلبى».
23 ـ كأنك معى فى طرابلس وتونس ـ للأستاذ محمد مسعود «مطبعة ماجى» سنة 1953 م.
24 ـ كتاب ورقات ـ للأستاذ حسن حسنى عبد الوهاب.
25 ـ الكشاف ـ للزمخشرى «بيروت».
26 ـ لسان العرب ـ لابن منظور «بولاق».
27 ـ المؤنس فى أخبار إفريقية وتونس.
28 ـ مسالك الخلاص فى مهالك الخواص ـ لطا شكبرى «مخطوطة بدار الكتب المصرية» رقم الإيداع (308) بلاغة.
29 ـ مسامرة الظريف ـ محمد السنوسى، مخطوطة بالمكتبة الوطنية التونسية رقم الإيداع «18674».

30 ـ مسامرة الظريف ـ للأستاذ محمد السنوسى، مخطوطة بمكتبة الأستاذ محمد الشاذلى النيفر بتونس رقم الإيداع «113».
31 ـ المطول ـ لسعد الدين التفتازانى «ط أحمد كامل».
32 ـ مفاتيح النصر ـ للتعريف بعلماء العصر، للعياض القيـروانى مخطوطـة بدار الكتب الوطنية التونسية، رقم الإيداع «16024».
33 ـ المفتاح ـ للسكاكى «ط الحلبى».
34 ـ مقدمة جامع العبارات ـ لتحقيق الاستعارات أحمد الطروى «مخطوط بالمكتبة الوطنية التونسية رقم الإيداع «1765».
35 ـ معالم التوحيد ـ لابن خوجة «المطبعة التونسية 1939 م».
36 ـ المنجد ـ للأب لويس «بيروت».
37 ـ منحة المنان فى قراء حفص المفضل بالإتقان ـ للشيخ مصطفى الطرودى مخطوط بالمكتبة الوطنية التونسية رقم الإيداع «595».
38 ـ مواهب الجليل ـ بشرح مختصر خليل ، للحطاب «لبنان».
39 ـ مواهب الفتاح ـ للشيخ مصطفى الطروى، مخطوط بالمكتبة الوطنية التونسية رقم الإيداع «430».
40 ـ وفيات الأعيان ـ لابن خلكان «بيروت».

مصادر تحقيق الكتاب

1 ـ ابن الرومى حياته من شعره ـ العقاد «ط السعادة».

2 ـ ابن ماجه ـ تحقيق محمد فؤاد.

3 ـ الإتقان ـ للسيوطى . ط مصطفى الحلبى 1951 م .

4 ـ أثر القرآن فى تطوير البيان العربى ـ محمد زغلول سلام. «دار المعارف بمصر 1952 م».

5 ـ الإحراز فى أنواع المجاز ـ أحمد السجاعى «مخطوطة بمكتبة الأزهر رقم الإيداع «938» 20733 مجاميع بلاغة.

6 ـ أراجيز العرب ـ محمد البكرى «مصر سنة 346 هـ».

7 ـ إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ـ لأبى السعود «ط صبيح».

8 ـ أساس البلاغة الزمخشرى ـ «دار الكتب المصرية سنة 1341 هـ».

9 ـ أساليب الاستفهام فى القرآن ـ عبد العليم فوده «المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب».

10 ـ أسرار البلاغة ـ عبد القاهر الجرجانى «ط صبيح سنة 1959 م».

11 ـ الإصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر ـ تحقيق البجاوى «دار نهضة مصر».

12 ـ الأصمعيات ـ تحقيق محمد شاكر، وهارون «دار المعارف بمصر».
13 ـ الأطول ـ عصام الدين «العامرة».
14 ـ إعجاز القرآن ـ الباقلانى «ط مصطفى الحلبى 1951 م».
15 ـ الإعجاز والإيجاز ـ لأبى منصور الثعالبى «ط العمومية بمصر».
16 ـ الأعلام ـ الزركلى «بيروت» 1969 م.
17 ـ أعلام العرب ـ أبو العلاء المعرى، الدكتورة بنت الشاطىء للهيئة المصرية العامة».
18 ـ أعلام العرب ـ عبد القاهر الجرجانى «أحمد بدوى، لجنة التأليف».
19 ـ أعلام العرب ـ ابن سيناء الملك، محمد إبراهيم نصر «الهيئة المصرية».
20 ـ الأغانى ـ لأبى الفرج الأصفهانى «الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة 1974 م».
21 ـ الأنبابى على التجريد «ط السعادة».
22 ـ أنوار التنزيل وأسرار التأويل ـ البيضاوى «ط عثمانية».
23ـ أنوار الربيع فى أنواع البديع على المدنى ـ تحقيقى شاكر هادى شكر «ط العانى النجف، سنة 1968 م.
24 ـ أوضح المسالك ـ لابن هشام «الطبعة الخامسة 1966 م».
25 ـ الإيضاح ـ الخطيب القزوينى «عيسى الحلبى».
26 ـ البدر الطالع ـ للشوكانى «مطبعة السعادة» 1348 هـ.
27 ـ البديع ـ لابن المعتز تعليق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجه (الحلبى 1945 م).
28 ـ بديع القرآن ـ لابن أبى الأصبع «دار النهضة بمصر» الطبعة الثانية.
29 ـ البرهان فى علوم القرآن ـ للزركشى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم «دار إحياء الكتب العربية الطبعة الأولى سنة 1957 م».
30 ـ بشائر أهل الإيمان ـ حسين خوجة «المطبعة الرسمية العربية تونس 1316 هـ».
31 ـ بغية الإيضاح ـ عبد المتعال الصعيدى «المطبعة النموذجية».
32 ـ بغية الوعاة ـ لجلال الدين السيوطى «المطبعة الميمنية بمصر سنة 1306 هـ».
33 ـ البلاغة عند السكاكى ـ الدكتور أحمد مطلوب «ط بغداد».
34 ـ البيان والتبيين ـ للجاحظ «ط لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة تحقيق عبد السلام هارون».

35 - تاج التراجم فى طبقات الحنفية - زين الدين قطلويغا «ط العانى بغداد سنة 1962 م».

36- تاج العروس للزبيدى - «الناشر دار ليبيا للنشر والتوزيع بنغازى».

37 - تاريخ آداب اللغة العربية - جرجى زيدان «ط الهلال القاهرة سنة 1936 م.

38 - تاريخ ابن الوردى - «ط القاهرة 1285 هـ».

39 - تاريخ علوم البلاغة - للأستاذ أحمد مصطفى المراغى «مصطفى الحلبى سنة 1950 ».

40- تـأويل مشكـل القرآن - لابن قتيبـة تحقيق أحمد صقـر» دار إحيـاء الكتب العربية».

41 - تحت راية القرآن - مصطفى الصادق الرافعى/ الطبعة الأولى/ المطبعة الرحمانية بمصر سنة 1926 م.

42- تحرير التحبير - لابن أبى الأصبع، تحقيق الدكتور حفنى شرف. مطابع شركة الإعلانات الشرقية بالقاهرة سنة 1963 م.

43 - التحرير والتنوير - محمد الطاهر بن عاشور «الدار التونسية للنشر».

44 - الترغيب والترهيب - للحافظ المنذرى «مطبعة السعادة بمصر سنة 1379 هـ ».

45 - الترمذى للنسائى - تحقيق إبراهيم عطوة.

46 - التصريح على التوضيح - لابن هشام «عيسى الحلبى».

47 - التصوير البيانى - الدكتور حفنى «المطبعة العالمية بالقاهرة».

48- تقرير الأنبابى على السعد - «ط السعادة».

49- التقييد والإيضاح، شرح مقدمة ابن الصلاح للحافظ العراقى، تحقيق عبد الرحمن عثمان.

50 - تلخيص البيان - للشريف الرضى «ط عيسى الحلبى» سنة 1955 م» تحقيق محمد عبد الغنى حسن».

51 - التلويح: لسعد الدين التفتازانى، «محمد صبيح القاهرة».

52 - تمييز الطيب من الخبيث - عبد الرحمن الشيبانى.

53 - تهذيب السعد - الأستاذ محمد محى الدين عبد الحميد «ط صبيح».

54 - الجامع الصغير للسيوطى - «مطبعة مصطفى البابى الحلبى بمصر».

55 ـ الجامع لأحكام القرآن ـ القرطبى «دار الكتاب العربى بمصر» 1967 م.
56ـ الجمان فى تشبيهات القرآن ـ لابن ناقيا البغدادى تحقيق د. الجوينى «دار بورسعيد للطباعة».
57 ـ جواهر البلاغة ـ أحمد الهاشمى «ط السعادة بمصر سنة 1935 م».
58 ـ حاشية أبى الضياء ـ نور الدين الشبراملسى على عصام الدين مخطوطة بمكتبة الأزهر، رقم الإيداع (30) 855 .
59 ـ حاشية الأنبابى على رسالة البيان ـ المطبعة الأميرية بولاق».
60 ـ حاشية البيجورى ـ على السمرقندية «بولاق».
61 ـ الحاشية الجديدة ـ على شرح عصام الفريدة السيد فلبوى خليل أفندى «در سعادت سنة 1308 هـ.
62 ـ حاشية حفية ـ عصام الدين «المطبعة الخيرية بمصر سنة 1306 هـ.
63 ـ حاشية الدسوقى ـ «المطبعة العامرة».
64 ـ حاشية سعد الدين التفتازانى ـ على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب.
65 ـ حاشية السيد على المطول ـ «مطبعة عثمانية 1307 هـ ».
66 ـ حاشية الشهاب الخفاجى ـ على البيضاوى «دار الطباعة الخديوية».
67 ـ حاشية الشيخ زادة على البيضاوى «المطبعة النفيسة العثمانية سنة 1305 هـ ».
68 ـ حاشية الصبان ـ على عصام الدين «الخيرية بمصر، سنة 1306 هـ.
69 ـ حاشية طاشكبرى زاده على الفوائد الغياثية ـ «دار الطباعة العامرة 1312 هـ.
70 ـ حاشية عبد الحكيم ـ «مع فيض الفتاح للشربينى».
71 ـ حاشية الغنيمى على عصام مخطوطة وموجودة بمكتبة الأزهر رقم الإيداع 937 ـ 20733 بلاغة.
72 ـ حاشية محمد الأمير ـ على السمرقندية «المطبعة الأزهرية سنة 1931 م».
73 ـ حاشية محمد الخضير ـ على الملوى «ط الأزهرية سنة 1931 م».
74 ـ حاشية يس العليمى ـ على عصام الدين، مخطوطة بدار الكتب الوطنية التونسية رقم الإيداع 15923.
75 ـ حسن الصنيع فى علم المعانى والبيان والبديع ـ محمد البسيونى «المطبعة المحمودية بمصر سنة 1356 هـ».

76 - الحلل السندسية فى الأخبار التونسية - للوزير السراج. تحقيق الحبيب الهيلة. «الدار التونسية للنشر».
77 - خريدة القصر وجريدة العصر - للعماد الأصفهانى «قسم مصر» تحقيق الدكتور شوقى ضيف سنة 1951 م.
78 - الخزانة- للبغدادى «دار العصور للطبع والنشر».
79 - دراسات تفصيلية شاملة - الأستاذ عبد الهادى العدل «دار الطباعة المحمدية».
80 - درة الغواص فى أوهام الخواص - للحريرى «دار إحياء التراث العربى بيروت».
81 - درر العبارات ، وغرر الإشارات - فى تحقيق معنى الاستعارات «أحمد الحملاوى» توجد منه نسخة خطية بمكتبة الأزهر، رقم الإيداع (952) 41146.
82 - الدرر الكامنة - لابن حجر، تحقيق محمد جاد الحق، «مطبعة المدنى بمصر».
83 - دلائل الإعجاز - عبد القاهر الجرجانى «مطبعة المنار» الطبعة الثانية سنة 1331 هـ.
84 - ديوان أبى تمام - تحقيق محمد عزام «دار المعارف بمصر».
85 - ديوان ابن زيدون الأندلسى - تقديم نديم مرعشلى «بيروت».
86 - ديوان أبى حيان الأندلسى - «مطبعة العانى بغداد» تحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثى.
87 - ديوان أبى نواس - «بغداد».
88 - ديوان امرىء القيس - «دار المعارف بمصر.
89 - ديوان بشار - تحقيق محمد الطاهر بن عاشور «ط لجنة التأليف والنشر بالقاهرة».
90 - ديوان الحماسة - «شرح التبريزى» ط السعادة سنة 1331 هـ.
91 - ديوان الحماسة - شرح المرزوقى «نشر أحمد أمين لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة 1951».
92 - ديوان زهير بن أبى سلمى - «شرح الدكتور طلعت بيروت».
93 - ديوان عبدالله بن المعتز - «بيروت».
94 - ديوان عمر بن أبى ربيعة المخزومى - «مطبعة السعادة بمصر».

95 ـ ديوان كثيرة عزة.
96 ـ ديوان لبيد ـ تحقيق الدكتور إحسان عباس «مطبعة حكومة الكويت».
97 ـ ديوان المتنبى ـ «شرح البرقوقى» ط السعادة بمصر.
98 ـ ديوان النابغة الذبيانى ـ تحقيق فوزى عطوة «بيروت».
99 ـ الذيل ـ لبشائر أهل الإيمان «حسين خوجه» ط تونس.
100 ـ الرسالة الفارسية ـ لعصام الدين الاسفرائينى مخطوطة بدار الكتب الوطنية التونسية رقم الإيداع «15991» الأحمدية.
101 ـ الريحانة ـ للشهاب الخفاجى تحقيق عبد الفتاح الحلو.
102 ـ زهر الربيع ـ الأستاذ أحمد الحملاوى «مطبعة مصطفى الحلبى بمصر» الطبعة السادسة سنة 1959 م.
103 ـ سر الفصاحة ـ عبد العزيز الجرجانى تعليق عبد المتعال الصعيدى «مطبعة محمد صبيح سنة 1372 هـ».
104 ـ سقط الزند ـ شرح التنوير «مطبعة الإسلام بمصر سنة 1324 هـ».
105 ـ سلك الدرر فى أعيان القرن الثانى عشر ـ «محمد خليل المرادى» بغداد.
106 ـ شجرة النور الزكية ـ محمد مخلوف «ط السلفية 1350 هـ».
107 ـ شذرات الذهب ـ لابن عمار الحنبلى «بيروت».
108 ـ شذور الذهب ـ لابن هشام «السعادة» «الطبعة التاسعة» سنة 1963 م.
109 ـ شرح أبيات سيبويه المرزبان ـ السيرافى تحقيق محمد هاشم «دار الفكر» 1974 م.
110 ـ شرح أشعار الهذليين ـ لأبى سعيد البكرى «مطبعة المدنى».
111 ـ شرح شواهد الأشمونى ـ للجزائرى «المطبعة الأهلية تونس».
112 ـ شرح شواهد العينى ـ «مع حاشية الصبان» «دار إحياء الكتب العربية».
113 ـ شرح قصيدة بانت سعاد ـ جمال الدين الأنصارى «ط محمد صبيح 1346 هـ».
114 ـ شرح المفصل ـ لابن يعيش «إدارة الطباعة المنيرية».
115 ـ شرح المعلقات السبع ـ للزوزنى «دار الجيل بيروت».
116 ـ شرح الملوى ـ على السمرقندية «دار الطباعة البهية بمصر سنة 1305 هـ».

117 ـ شروح التلخيص ـ «مطبعة عيسى الحلبى بمصر».
118 ـ شروح سقط الزند ـ للتبريزى، والبطليوسى، والخوارزمى. إشراف الدكتور طه حسين «الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة سنة 1383 هـ».
119 ـ شروح الفوائد الغيائية ـ لطاشكبرى زاده «دار الطباعة العامرة».
120 ـ الشعر والشعراء ـ لابن قتيبة «مطبعة الفتوح الأدبية».
121 ـ الشوامخ ـ «امرؤ القيس» الدكتور محمد صبرى «دار الكتب المصرية سنة 1944 م».
122 ـ الصبغ البديعى ـ الدكتور أحمد موسى «دار الكتاب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة سنة 1388 هـ».
123 ـ طبقات الشافعى للسبكى ـ تحقيق عبد الفتاح الحلو. مطبعة عيسى الحلبى بمصر «سنة 1383 هـ».
124 ـ طبقات النحويين واللغويين ـ لأبى بكر الزبيدى الأندلسى، تحقيق أبو الفضل إبراهيم «دار المعارف بمصر».
125 ـ الصحاح للجوهرى ـ «دار الكتاب العربى بمصر».
126 ـ صحيح البخارى بشرح فتح البارى ـ لابن حجر «ط مصطفى الحلبى 1378 هـ».
127 ـ صحيح مسلم بشرح النووى ـ «المطبعة المصرية».
128 ـ الصناعتين لأبى هلال العسكرى ـ «دار إحياء الكتب العربية».
129 ـ الصور البديعية بين النظرية والتطبيق ـ الأستاذ حفنى محمد شرف «مطبعة الرسالة سنة 1385 هـ».
130 ـ صور من تطور البيان العربى ـ الدكتور كامل الخولى «دار الأنوار سنة 1382 هـ».
131 ـ الطراز الموشى فى صناعة الإنشا ـ محمد النجار «مطبعة التأليف الفجالة بمصر 1894 م».
132 ـ العقد الفريد ـ لابن عبد ربه «المطبعة الجمالية بمصر» الطبعة الأولى.
133 ـ عقود الجمان ـ للسيوطى «ط الميمنية بمصر سنة 1314 هـ».
134 ـ عقود الدرر فى شرح أبيات المختصر ـ للأستاذ شاهين عطية اللبنانى، «المطبعة الأدبية بيروت».

135 ـ علم البيان ـ الدكتور بدوى طبانة «المطبعة الفنية الحديثة».
136 ـ العمدة ـ لابن رشيق القيروانى «ط حجازى بمصر».
137 ـ عنوان الأريب ـ عما نشأ بالمملكة التونسية من عالم أديب، محمد النيفر «المطبعة التونسية 1351 هـ» الطبعة الأولى.
138 ـ الفاخر ـ لأبى طالب المفضل بن عاصم، تحقيق الطحاوى والنجار «الهيئة المصرية العامة للكتاب».
139 ـ فتح منزل المبانى ـ بشرح أقصى الأمانى فى البيان، والبديع والمعانى، لأبى يحيى زكريا الأنصارى «ط الجمالية بمصر، سنة 1332 هـ».
140 ـ الفتوحات الإلهية ـ الشيخ سليمان الجمل «ط عيسى الحلبى».
141 ـ الفوائد الغياثية ـ للعضد «دار الطباعة العامرة».
142 ـ فوات الوفيات ـ (ط بولاق) 1299 هـ.
143 ـ فيض الفتاح الشربينى ـ «مطبعة مدرسة والدة عباس الأول» سنة 1325 هـ 1907 م.
144 ـ القاموس المحيط ـ الفيوز آبادى «ط عيسى الحلبى».
145 ـ القزوينى وشروح التلخيص ـ الدكتور أحمد مطلوب «دار التضامن بغداد سنة 1967 م».
146 ـ الكامل للمبرد ـ «دار نهضة مصر».
147 ـ كتاب الإنشاء ـ الأستاذ محمد أفندى «بولاق» سنة 1306 هـ.
148 ـ كتاب سيبويه ـ «ط الأميرية».
149 ـ كتاب المفردات فى غريب القرآن ـ الراغب الأصفهانى «ط الحلبى».
150 ـ الكشاف ـ للزمخشرى «بولاق».
151 ـ الكشاف ـ للزمخشرى «بيروت».
152 ـ كشف الظنون ـ حاجى خليفة «ط مصر 1274 هـ».
153 ـ الكليات ـ لأبى البقاء الكفوى» «الميرية 1316 هـ».
154 ـ لسان العرب ـ لابن منظور «المطبعة الميرية ـ بولاق ـ سنة 1305 هـ».
155 ـ المؤتلف والمختلف للآمدى «دار إحياء الكتب العربية».
156 ـ المثل السائر ـ لابن الأثير تحقيق الدكتور بدوى طبانة والدكتور الحوفى «ط الرسالة بمصر».

157 - المجازات النبوية.
158 - مجمع الأمثال - للميدانى «مطبعة فؤاد بيبان وشركاه لبنان».
159 - محاضرات فى البلاغة - الدكتور أستاذنا محمود فرج العقدة.
160 - المختار من مقدمة - ابن خلدون اختيار رضوان إبراهيم «دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة» سنة 1960 م.
161 - مختار الصحاح - للرازى «مصطفى الحلبى سنة 1950 م».
162 - المدخل على علوم البلاغة - تأليف الدسوقى سلامة، وكمال هاشم نجا «مكتبة تاج طنطا» سنة 1959 م.
163 - مذكرة فى البلاغة - لطلاب السنة الثالثة حامد عونى «مطابع دار الكتاب العربى بمصر «1374 هـ».
164 - المرشدى على عقود الجمان - للسيوطى «المطبعة الميمنية بمصر سنة 1306 هـ».
165 - المزهر - للسيوطى «دار إحياء الكتب العربية».
166- مسامرة الظريف - الشيخ محمد السنوسى التونسى، مخطوطة بدار الكتب الوطنية التونسية رقم الإيداع 18674.
167- مسامرة الطريف - الشيخ محمد التونسى مخطوطة وموجودة بمكتبة الأستاذ محمد الشاذلى النيفر بالقرجانى تونس رقم 113.
168 - مسالك الخلاص فى مهالك الخلاص - «لطا شكبرى زاده، مخطوطة بدار الكتب الوطنية التونسية رقم الإيداع (13684) أحمدية.
169- المستدرك - للحاكم «الرياض».
170 - المصباح - لبدر الدين بن مالك الأندلسى «الخيرية سنة 1341 هـ».
171- مطالع السعود - حاشية على تفسير أبى السعود مخطوطة وتوجد منه المقدمة فى المكتبة الوطنية التونسية رقم (7227) العبدلية.
172 - المطول - لسعد الدين التفتازانى «مطبعة أحمد كامل».
173 - معاهد التنصيص - للعباسى «المطبعة البهية المصرية 1304 هـ.
174 - معجم البلدان - لياقوت الحموى «ط مصر سنة 1906 م».
175 - معن بن أوس - كمال مصطفى «ط النهضة بمصر سنة 1927 م».
176 - مغنى اللبيب - لابن هشام تحقيق محمد محى الدين «مطبعة المدنى».

177 ـ المفتاح ـ للسكاكى «مطبعة مصطفى الحلبى سنة 1356 هـ».
178 ـ المفصل ـ لابن يعيش «المنيرية».
179 ـ المفضليات ـ محمد الضبى «ط الرحمانية» بمصر سنة 1345 هـ.
180 ـ المقامات الأدبية ـ الحريرى «ط الحسينية 1326 ـ هـ».
181 ـ مقدمة عبد الرحمن ـ البرقوى على التلخيص.
182 ـ مقدمة النثر ـ المنسوبة لقدامة بن جعفر تحقيق الدكتور طه حسين «مطبعة مصر» الطبعة الرابعة سنة 1938 م».
183 ـ المقرب ـ لابن عصفور «مطبعة العانى بغداد سنة 1391 هـ».
184 ـ من بلاغة القرآن ـ الأستاذ أحمد بدوى «مطبعة لجنة البيان العربى».
185 ـ المنتقى للباجى ـ «مطبعة السعادة سنة 1332 هـ».
186 ـ منهج الزمخشرى فى تفسير القرآن ـ وبيان إعجازه، الدكتور مصطفى الجوينى «دار المعارف بمصر».
187 ـ مواهب الخليل ـ شرح مختصر خليل، للحطاب «لبنان».
188 ـ مواهب الفتاح ـ للشيخ مصطفى الطرودى مخطوطة بدار الكتب الوطنية التونسية رقم الإيداع (430).
189 ـ مواهب الفتاح ـ لأبى يعقوب المغربى «شروح التلخيص» «عيسى الحلبى».
190 ـ نزهةالألباب لشهاب الخفاجى «القاهرة».
191 ـ نشأة النحو ـ وتاريخ أشهر النحاة ، محمد طنطاوى.
192 ـ النظام البديع فى المعانى والبيان والبديع ـ للأستاذ على صفر «ط الحسينية سنة 1327 هـ».
193 ـ نظريات العلاقات ـ أو النظم بين عبد القاهر، والنقد الأدبى الحديث الدكتور محمد نايل «دار الطباعة المحمدية بمصر».
194 ـ النظم القرآنى فى كتاب الزمخشرى ـ الدكتور درويش الجندى «دار نهضة مصر».
195 ـ النقد الأدبى الحديث ـ محمد غنيمى هلال «دار مطابع الشعب».
196 ـ النهاية ـ لابن الأثير «المطبعة العثمانية مصر سنة 1311 هـ».

197 - **هدية العارفين - أسماء المؤلفين والمصنفين** إسماعيل البغدادى «ط استانبول سنة 1951 م».

198 - **الوساطة بين المتنبى وخصومه** - للقاضى الجرجانى (ط عيسى الحلبى).

199 - **وفيات الأعيان** - لابن خلكان « دار صادر بيروت».

200 - **يتيمة الدهر** - لأبى منصور الثعالبى، «ط السعادة».

فهرس القسم الدراسى

والله أسأل أن يجعل عملى خالصاً لوجهه إنه سميع الدعاء

فهرس القسم التحقيقى

«العقد الثانى»

«الاستعارة بالكناية»

«الفريدة الأولى»

«مذهب السلف»

«الفريدة الثانية»

«مذهب السكاكى»

«الفريدة الثالثة»

«مذهب الخطيب»

«الفريدة الرابعة»

«العقد الثالث»

«الفريدة الأولى»

«الفريدة الثانية»

«الفريدة الثالثة»

«الفريدة الرابعة»

«الفريدة الخامسة»

«الخاتمـة»